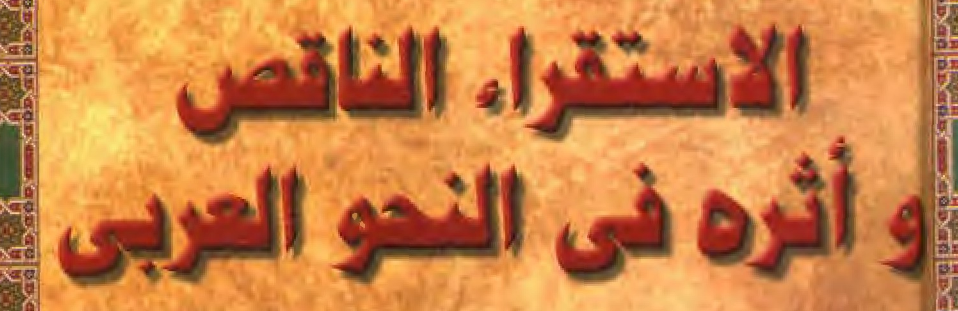


الاستقراء الناقص وأثره فى النحو العربى

الدكتور

محمد بن عبد العزيز العميرينى

الأستاذ المساعد بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض



دار المعرفة الجامعية

الاستقراء الناقص

وأثره فى النحو العربى

الاستقراء الناقص

وأثره فى النحو العربى

الدكتور

محمد بن عبد العزيز العميرينى

الأستاذ المساعد بجامعة الإمام

محمد بن سعود الإسلامية - الرياض



٢٠١١







دار المعرفة الجامعية

الإدارة : ٤٠ شارع سوتير - الأزاريطة - الإسكندرية
ت : ٤٨٧٠١٦٣

الفرع : ٣٨٧ شارع قنال السويس - الشاطبى - الإسكندرية
ت : ٥٩٢٣١٤٦

المقدمـة

إنّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونتوب إليـه ، ونعـوذ بـالله مـن شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فـلا مضلَّ لـه ، ومـن يضلل فـلا هادي له ، وأشهد أنْ لا إله إلاّ الله وحده لا شريك لـه ، وأشـهد أنّ محمـداً عبـده ورسوله .

أمّا بعد :

فإنَّ موضوعَ هذا البحث هو: (الاستقراء الناقص وأثره في النحو العربي)، والاستقراء منهجٌ علمي محكم اتبعه النحاة القدماء لوضع أصول النحـو العربـي وقواعده ، يعتمد على تتبع كـلام العـرب المحـتج بـه شـعراً ونثـراً ، وتسجيل الفروق بين الظواهر اللغويّة المختلفة ، ومن ثَمَّ وضع القوانين والقواعد التي يـسير عليها كلام العرب ، ويخضع لها نظام العربية في مختلف تراكيبه .

وقد استقرّ تعريف (الاستقراء) عند النحاة والأصوليين بأنّـه : «تـصفُّح أمورٍ جزئية ليحكم بحكمها على أمرٍ يـشمل تلـك الجزئيـات»، وجعـل النحـاة الاستقراء الناقص أو (الفطري) يعتمد على إجراء الملاحظة على أنموذج مختار من جملة الظواهر المدروسة التي لا حصر لها ، والاكتفـاء بالقليـل عـن الكـثير ؛ لأنّ إثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريق النقل محال ، وقـد قـام النحـو العربـي في مراحله المبكرة على هذا النوع من أنواع الاسـتقراء ؛ لأنّـه علـمٌ مـضبوط ، والعلـم المضبوط يمتاز بالاستقراء الناقص الذي يجعل العلم صناعة .

وقد قام أوائل النحاة بجهودٍ مـشكورة في استقراء اللغـة بهـدف الحفـاظ عليها من اللحن والخطأ ، والوصول إلى وصف قواعدها ، وضبط قوانينها ، غير أنّ البواعث والأسباب التي صاحبت نشأة علم النحو لم تسعف النحاة في الاطلاع على كل ما جاء عن العرب ، رغم ما بذلوه من جهـود مـضنية في التنقـل والارتحـال ،

الأمر الذي دفعهم إلى التقعيد للغة العرب المشتركة أو (الفصحى) ، وقد أسلم ذلك إلى إهمال طائفة من اللهجات الفصيحة ، أو استبعاد بعض الأدلة المقبولة في الاحتجاج كالقراءات القرآنية ، والأحاديث النبوية ، وهذا ما دفع بعض المتأخرين من النحاة إلى الاستدراك على المتقدمين ، وبيان نقص استقرائهم في بعض جوانب اللغة ، والوقوف على ذلك ، ناهيك عن معرفة الجهود المبذولة من النحاة الأوائل في هذا المجال باعثٌ مباشر لاختيار هذا الموضوع ، بالإضافة إلى بواعث أخرى لا تقلّ أهمية أبرزها :

١- أنّني لم أطلع على بحوث كتبت في هذا الموضوع المهم ، سوى ما كتبه الدكتور: عدنان محمد سلمان في رسالتين صغيرتين ، الأولى بعنوان : (الاستقراء في اللغة) ، وتقع في سبع وعشرين ورقة من القطع الصغير ، والأخرى بعنوان : (الاستقراء في النحو) ، وتقع في خمس وأربعين ورقة من القطع الصغير – أيضاً – ، وقد تحدث المؤلف فيهما عن جهود النحاة الأوائل في جمع المادة اللغوية – خاصة الخليل وسيبويه – ، ومن ثَمّ تصنيف هذه المادة اللغوية، ووضع القواعد النحوية بناءً على هذه النصوص الفصيحة ، وذكر أمثلة على وقوع الاستقراء الناقص في النحو العربي ، واستدراك المتأخرين على المتقدمين في ذلك .

من – هنا – آثرت الحديث عن هذا الموضوع لتفصيل القول في منهج المتقدمين في استقراء كلام العرب المحتج به ، وبيان أثر نقص هذا الاستقراء على الحكم النحوي، وعلى تعليل النصوص المختلفة .

٢- أنّ البحث في الأصول النحويّة وخاصة أدلة الاستدلال المختلفة كالسماع ، والقياس ونحوهما يثري المكتبة العربية بما يحتاجه الباحث للحكم على أسس سليمة ، إضافة إلى أنّه يفتح الآفاق للباحثين لإعداد دراسات تتعلق بالأصول ، ومن ثمّ تطبيقها على فروع اللغة المختلفة .

وقد اقتضت طبيعة الموضوع أن يكون في قسمين كبيرين، تسبقهما مقدمة، وتمهيد، وتقفوهما خاتمة، يليها الفهارس الفنية، وذلك على النحو الآتي :

- المقدمة: وفيها تعريف بموضوع البحث، وأهميته، ودوافع اختياره، ونبذة مختصرة عن الخطة، والصعوبات التي واجهت الباحث أثناء إعداد الرسالة.

- التمهيد : وقد تحدثت فيه عن مصطلح (الاستقراء) من خلال الجزئيات التالية :

١- تعريفه ، وبيان أقسامه ، والعلاقة بين الاستقراء الناقص والاستقراء التام .

٢- نشأته وتطوره .

٣- شروطه ، وذكرت من أبرزها :

أ - ارتباطه بالواقع اللغوي .

ب- أن يجري (الاستقراء) في فترة الاستشهاد النحوي .

ج- جريان الاستقراء على ألسنة قبائل محددة الأماكن ؛ لاتّسامها بالأصّالة والفصاحة .

د- شروط خاصة بالمستقرئ للغة .

٤- الاعتراض له ، وذلك في عدة نقاط :

أ - حجية الاستقراء الناقص .

ب- الاعتراض على (نقص الاستقراء) في التطبيق النحوي .

ج- أثر الاحتجاج به .

د- الاستدلال بالاستقراء عند النحويين .

القسم الأول : دراسة بعض مسائل الاستقراء الناقص في النحو العربي ، ويقوم منهج البحث في هذا القسم على الآتي :

١- جمع مسائل الاستقراء الناقص ، وترتيب النحوية منها حسب ترتيب الزمخشري في (المفصَّل) ، أمّا المسائل التصريفية فقد رتبتها حسب ترتيب ابن عصفور في (الممتع) .

٢- جمع آراء النحويين في كل مسألة .

٣- عرض أدلة كل رأي ، وبيان وجه الاستقراء الناقص في الاستدلال .

٤- مناقشة هذه الأدلة .

٥- بيان الوجه في الحكم بعد استكمال استقرائها عند النحويين .

وقد قام منهجي في هذا القسم على انتقاء عددٍ من المسائل النحوية والتصريفية التي اعتمد الحكم فيها على استقراء ناقص للنصوص ، ومن ثَمّ بيان الوجه في النقص بالدليل والتعليل ، وكان جُلّ اعتمادي على كتاب سيبويه ؛ لأنَّهُ يُعدّ المستقرئ الأول لكلام العرب ، ثم من جاء بعده من النحاة .

وفي أثناء دراسة المسائل ألتزم بتوثيق الآراء التي أذكرها ، وتخريج الشواهد من مظانها ، وضبط الكلمات التي تحتاج إلى ذلك ، وشرح ما يحتاج منها إلى الشرح .

القسم الثاني : وهو خاصٌ بالدراسة المنهجية ، وقد جعلته في أربعة فصول بيانها كما يلي :

الفصل الأول : الاستقراء الناقص والأصول النحوية ، وفيه تحدثت عن الآتي :

١- علاقته بالأدلة السماعية ، وجعلته في نقاط عدة :

أ – التأويل .

ب- الحكم بالقِلّة .

ج – الحمل على الضرورة .

د – الحمل على النادر .

هـ– الحمل على الشاذّ .

٢– علاقة الاستقراء الناقص بالقياس التمثيلي .

٣– علاقته بالأدلة الأخرى ، وهي :

أ – الإجماع .

ب– الاستصحاب .

ج– عدم النظير .

الفصل الثاني : أسباب نقص الاستقراء ، وحصرتها في الآتي :

١– النقص في الرواية .

٢– تفاوت القدرات الاستيعابية لدى الحفاظ والنقلة .

٣– تفاوت الدقة في النقل .

٤– الاختلاف المنهجي في السماع بين مدرستي البصرة والكوفة ، وجعلته في نقطتين :

أ– الاختلاف في تحديد من يُؤخذ عنه من العرب .

ب– الاختلاف في نوعية النصوص المحتجّ بها .

الفصل الثالث : أثر نقص الاستقراء في الأحكام النحوية ، وفيه تحدثت عن الأمور التالية :

١– منع الجائز .

٢– الحكم بالقبح .

٣– الجواز على السواء .

٤– الحكم بالبعد أو الخطأ .

٥– الحكم بالضعف .

٦– الحكم بالإهمال ، وذلك من خلال الآتي :

أ - أثر نقص الاستقراء في الحكم بإهمال بعض الألفاظ أو المفردات .

ب- أثر نقص الاستقراء في الحكم بإهمال بعض الأساليب أو الاستعمالات .

ج- أثر نقص الاستقراء في الحكم بإهمال بعض الأبنية أو الصيغ .

الفصل الرابع : أثر نقص الاستقراء في تعليل النصوص ، وفيه حديثٌ عن القضايا التالية :

أ- مدلول تعليل النصوص وعلاقته بالأحكام النحوية .

ب- تعليل النصوص وعلاقته بالاستقراء الناقص .

ج- الحاجة للاستقراء في تعليل النصوص :

١- الدقة في التعليل والتفسير .

٢- الوضوح في التصوّر .

٣- تقرير الحكم الكلّي .

٤- إلحاق الجزء بالأعم والأغلب .

د- علاقة الاستقراء الناقص بتحرير محلّ النزاع .

ثم أعقب ذلك بخاتمة تلخّص أبرز نتائج البحث ، وفهارس فنية تخدم البحث وتسهّل الرجوع إليه ، بالإضافة إلى ثبتٍ بالمصادر والمراجع .

وبعد فأجدني غير محتاج للحديث عن الصعوبات التي واجهتني أثناء البحث ، وما ذاك إلاّ لأنَّ الله – تعالى – قد ذلّلها بالصبر والمثابرة ، وبمعونة أهل الخير والعلم والصلاح ، هذا ما أحسبهم عليه والله حسيبهم .

واللهَ أسأل أن يوفقنا إلى طاعته ومرضاته ، وأن يجعلنا ممن يخلصون العلم لوجهه ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

تمهيد : مصطلح الاستقراء في النحو :

١- تعريف الاستقراء :

جاء في اللسان : «قرا الأمر ، واقتراه: تتبّعه ... ، وقروت البلاد قَرْواً، وقريتها قَرْياً، واستقريْتُها : إذا تتبّعتها تخرج من أرض إلى أرض»[١] .

والاستقراء: مصدرٌ وزنه (الاستفعال) ، وفعله المجرّد (قرا) بمعنى : تتبّع ، ومن الملاحظ أن النحاة لم يعرِّفوا الاستقراء تعريفاً اصطلاحياً ، غير أنّ صاحب (داعي الفلاح) توصّل إلى حدٍّ الاستقراء في مفهوم النحويين وجعله «تتبّع الجزئيات لإثبات أمرٍ كليّ»[٢].

وبالرجوع إلى هذا التعريف نجد أنّه مستقىً من تعريفات الأصوليين للاستقراء ، وأشهرها :

١- تعريف الإمام الرازي بأنّه : «إثبات الحكم في الكلي ؛ لثبوته في بعض جزئياته» [٣] .

٢- وعرّفه الآمدي في (المبين) بأنّه : «عبارة عمّا يُوجب نسبة كلّي إلى آخر بإيجابٍ أو سلبٍ لتحقيق نسبة تلك الكيفية إلى ما تحت الكلي المنسوب إليه من الموضوعات»[٤] .

٣- وأمّا القرافي فيرى أنّ الاستقراء : «تتبُّع الحكم في جزئياته على حالة يغلب على الظنّ أنّه في صورة النـزاع على تلك الحالة»[٥].

---

(١) لسان العرب ١٥ / ١٧٥ (قرا) ، وانظر : تهذيب اللغة ٩ / ٢٧١ ، الصحاح ٦ / ٢٤٦١ (قرا) .

(٢) داعي الفلاح ٧١٤/٢ ، فيض نشر الانشراح ٥٨٣ .

(٣) المحصول ٢ / ق ٣ / ٢١٧ ، وانظر : محك النظر ٧٢ ، الألفاظ المستعملة في المنطق ٩٣ ، التعريفات ٣٩ – ٤٠ ، الكليّات ١٠٥ – ١٠٦ ، داعي الفلاح ٢ / ٧١٤ .

(٤) المبين في شرح معاني ألفاظ الحكماء والمتكلمين ٨٧ .

(٥) شرح تنقيح الفصول ٤٤٨ .

٤- واستقرَّ تعريفه عند متأخري الأصوليين بأنَّه : «تصفُّح أمورٍ جزئيةٍ ليحكم بحكمها على أمرٍ يشمل تلك الجزئيات»[1] .

والظاهر أنَّ النحاة لم يعرِّفوا الاستقراء اكتفاءً بتعريف النحو ؛ لأنَّ النحو علمٌ مستخرجٌ من استقراء كلام العرب ، يقول ابن السراج في حدّ علم النحو : «علم استخرجه المتقدِّمون من استقراء كلام العرب»[2]، وعند أبي علي الفارسي : «علمٌ بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب»[3]، وعند ابن عصفور : «علمٌ مستخرجٌ بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب ، الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي تأتلف منها»[4] .

وقد قسَّم الأصوليون "الاستقراء" قسمين [5] :

<u>الأول</u> – التام ، وهو: «إثبات الحكم في جزئي لثبوته في الكلّي على الاستغراق»، ويُسمىٌ هذا الاستقراء (الاستقراء المقسِّم) ؛ لأنه يعتمد على حصر جميع الجزئيات بطريقة التقسيم ، كما يُسمَّى – أيضاً – الاستقراء الشكلي ؛ لأنه يقرب من القياس في الاستدلال الصوريّ وطريقته [6] .

---

(١) الاستدلال عند الأصوليين ١٩٣ .

(٢) الأصول ٣٧/١ .

(٣) التكملة ١٦٣ .

(٤) المقرّب ٤٥/١ .

(٥) انظر : معيار العلم في فن المنطق ١١٥ – ١١٧ ، شرح تنقيح الفصول ٤٤٨ ، الفائق في أصول الفقه ٣٠٩/٦ ، التعريفات ٣٩ – ٤٠ ، نهاية السول ٣٧٧/٤ – ٣٧٩، الاستدلال عند الأصوليين ١٩٤– ١٩٥، الاجتهاد فيما لا نصّ فيه ٢١٢/٢ – ٢١٣ ، الأصول ، د. تمام حسَّان ١٤ – ١٥ ، ٢١٥ ، الاستشهاد والاحتجاج باللغة ١٥٠ – ١٥١ .

(٦) انظر : التعريفات ٢٤٠ ، الاستشهاد والاحتجاج باللغة ١٥٠ – ١٥١ ، موسوعة مصطلحات علم المنطق عند العرب ٣٣ ، ٣٧ ، ٣٨ .

والآخر: الاستقراء الناقص، ويسمى عند الأصوليين (إلحاق الفرد بالأعم والأغلب)، وهو «إثبات الحكم في كلي لثبوته في أكثر جزئياته من غير احتياجٍ إلى جامع»، ويُطلق عليه - أيضاً - (الاستقراء القائم على التعميم)، ويُوصف بأنّه «مجموعة من الأساليب والطرق العمليّة والعقليّة التي يستخدمها الباحث في الانتقال من عددٍ محددٍ من الحالات الخاصة إلى قانون أو قضيّة عامة يمكن التحقق من صدقها بتطبيقها على عددٍ لا حصر له من الحالات الخاصة الأخرى التي تشترك مع الأولى في خواصها وصفاتها النوعيّة»[1].

وسمّى بعضهم هذا الاستقراء بـ (الاستقراء الفطري)؛ لأنه وسيلة الإنسان الفطرية للوصول إلى الأحكام السريعة فيما يقابله من شؤون حياته العاديّة، وهذه الأحكام تُعدُّ نتائج عادية، تسري عليها أحكام الخطأ والصواب [2].

وعبّر عنه النحاة بأنه إجراء الملاحظة على أنموذج مختار من جملة الظواهر المدروسة التي لا حصر لها، والاكتفاء بالقليل عن الكثير؛ لأن إثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريق النقل محال [3].

وواضحٌ من هذه التعريفات وغيرها أن الأصوليين يعدّون (الاستقراء) منهجاً من مناهج التفكير في الاستدلال، وهذا ما جعلهم يختلفون في ضبطه كمصطلح على نوع من أنواع الأدلة المعتدّ بها، والتي تمثل مرحلةً من مراحل التمهيد والإعداد للحكم الغالب، أو المقطوع به حيناً.

وأما النحاة فقد اعتمدوا على استقراء النصوص العربية لجمع خصائص مفرداتها، وتراكيبها اعتماداً كبيراً، انطلاقاً من فكرة أن الاستقراء للنصوص

---

(١) انظر: المنطق الحديث ومناهج البحث ٦٢، الاستشهاد والاحتجاج باللغة ١٥١.

(٢) انظر: الاستشهاد والاحتجاج باللغة ١٥١.

(٣) انظر: لمع الأدلة ٩٨ - ٩٩، الأصول ١٤.

وسيلة إلى وصف قواعد اللغة، وضبط قوانينها ، لذا فإن (الاستقراء) بالإضافة إلى كونه منهجاً من مناهج التفكير في الاستدلال يعدّه النحويون دليلاً معتبراً إذا اكتملت شرائطه .

وكان من نتيجة هذا الاهتمام الكبير بالاستقراء من قبل النحاة أن وجدناهم يحرصون على ذكر هذا المصطلح في تعريفهم للنحو ، فالنحو عند ابن السَّراج : «علمٌ استخرجه المتقدمون من استقراء كلام العرب»[1] ، وعند أبي علي الفارسي : «علمٌ بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب»[2] .

وواضح من هذه التعريفات وغيرها التي ذكرها علماء النحو للنحو العربي، أنّ مصطلح الاستقراء يشكل عاملاً مهماً في استنباط القواعد النحوية من النصوص اللغوية المجموعة.

بل قد صرّح النحاة بأنّ الاستقراء قد اتَّبعه النحاة في قواعد نحويّة كثيرة، ومن ذلك ما ذكره السيوطي عندما كان يتحدث عن أدلة النحاة التي اعتمدوا عليها في حصرهم أنواع الكلم في الاسم والفعل والحرف، حيث قال: «إن الاستقراء من أئمة النحو واللغة، كأبي عمرو، والخليل، وسيبويه، ومن جاء بعدهم ، قد دلّ على أنّ كلام العرب منحصرٌ في هذه الأنواع الثلاثة»[3].

وقد بذل النحاة جهوداً عظيمةً في تتبُّع كلام العرب ومعرفة أواخ الكلمات العربية ، وكان نتيجة هذا التتبع والاستقراء أن قسّموا الكلمات العرب إلى كلماتٍ يتغير شكل آخرها، ولا تلزم صورة واحدة ، أطلقوا عليها (الكلما المعربة)، وإلى ما يلزم صورة واحدة ، ولا يتغير شكل آخرها ، أطلقوا عليه (المبنية)، ولا شك أنّ للاستقراء أكبر الأثر في استخلاص النتائج التي توصلو إليها في هذا الباب .

---

(١) الأصول ١ / ٣٧ .

(٢) التكملة ٣ .

(٣) انظر : الهمع ١ / ٢٢(أحمد شمس الدين) ، الأشباه والنظائر ٢ /٧ .

ولقد تبيّن للنحاة عن طريق الاستقراء أن الغالب في الأسماء أن تكون (متصرِّفة) ، فقرروا أن الأصل في الأسماء الصرف ، واستطاعوا عن طريق الاستقراء تتبع العلل التي تمنع الاسم من الصرف ، وعقدوا لذلك باباً معروفاً هو : (باب الممنوع من الصرف) .

ولقد ثبت – أيضاً – لدى النحاة عن طريق الاستقراء أن هناك أسماء تأتي مرفوعة، كالمبتدأ والخبر، والفاعل ونائبه، وأن منها ما يأتي منصوباً مثل : المفاعيل، والحال، والتمييز، وغير ذلك، وأنّ منها ما يأتي مجروراً مثل : المجرور بحرف، أو المجرور بالإضافة، فعقدوا لذلك أبواباً مفصّلة .

ولم يكتفوا بذلك ، فاستقرأوا أحوال الفعل وأنواعه من نواحٍ متعدِّدة ، كالجامد والمتصرف، والتام والناقص، والمبني للمعلوم والمبني للمجهول ، وتقسيمه كذلك – بحسب الزمن – إلى ماضٍ ، ومضارع ، وأمر ، وما يتعلق بذلك من نواحٍ كثيرة كإسناده إلى الضمائر المختلفة ، والتغييرات التي تلحقه عند توكيده بالنون ، وما إلى ذلك .

وقد توصّل النحاة – أيضاً – عن طريق الاستقراء إلى مبدأ (الثبوت والاستقرار) في القواعد النحويّة، انطلاقاً من دراسة النصوص والشواهد الفصيحة، ومن ثَمّ وضع القاعدة النحويّة المطّردة ، وليس فرض القواعد وتأويل النصوص المخالفة .

وإذا كان الاستقراء مبدأ مهماً اعتمد عليه النحاة في دراسة أحوال الكلم في التراكيب، وما يطرأ على المفردات من إعراب وبناء، حتى سمّوا النحو إعراباً[1]، فإن ذلك المبدأ – أيضاً – قد اعتمد عليه النحاة في استقرائهم أساليب الكلام، وتتبعهم المعاني المختلفة التي تنظمها التراكيب ، نجد ذلك واضحاً في دراسة

---

(١) انظر : الإيضاح في علل النحو ٩١ .

موضوعات: الإثبات، والنفي، والنداء، والاستثناء، والحصر، والتوكيد، والتعجب، والشرط، والتقديم، والتأخير، والأمر، والنهي .

ويطول بنا الحديث لو أردنا استقصاء مصطلح الاستقراء في أبواب النحو العربي، مما يؤكّد لنا أنّ النحاة قد أفادوا من منهج الاستقراء الوصفي في تتبع النصوص العربية، ووصفها وصفاً دقيقاً يخدم لغتنا العربية بضبط قوانينها وقواعدها الكليّة والجزئية [1] .

علاقة الاستقراء الناقص بالاستقراء التام :

لم يجعل المناطقة بين نوعي الاستقراء علاقة ثابتة أو واضحة ، نلحظ ذلك في معالجة المنطق الأرسطي للاستقراء ، إذ إنه لم يميّز – بصورة أساسية – بين الملاحظة والتجربة ، وأراد بالاستقراء كل استدلال يقوم على أساس تعداد الحالات والأفراد ، وعلى هذا الأساس قسّم الاستقراء إلى تام وناقص ؛ لأن تعداد الحالات والأفراد وفحصها إذا كان مستوعباً لكل الحالات والأفراد التي تشملها النتيجة المستدلة بالاستقراء، فالاستقراء – هنا – تام ، وإذا لم يشمل الفحص والتعداد إلا عدداً محدوداً منها ، فالاستقراء ناقص [2] .

وبتطبيق ذلك في نحونا العربي ، نجد أن الاستقراء التام يجب أن يشمل – من الناحية النظرية والعملية – جميع المسموعات ، بالإضافة إلى استقراء آراء النحاة فيها ، وهذا أمرٌ يصعب تقريره فضلاً عن الحكم به ، أو القطع بإمكانه ، بل إنّ سيبويه قد أشار إلى أنّه يستحيل الاستقراء التام لكلام العرب ، وهو ما نفهمه من قوله : «وكلُّ شيء جاء قد لزمه الألف واللام فهو بهذه المنزلة ، فإن

---

(١) راجع في ذلك : بحث الاستقراء في النحو ، د. عدنان محمد سلمان (مجلة المجمع العراقي ، م ٣٥ ، ج٣) .

(٢) انظر : معيار العلم في فن المنطق ١١٧ – ١١٨ ، البصائر النصيرية في علم المنطق ٢١١ ، الأسس المنطقية للاستقراء ١٣ – ١٤ .

كان عربياً نعرفه ، ولا نعرف الذي اشتُقّ منه ، فإنمّا ذاك؛ لأنّـا جهلنـا مـا علـم غيرُنا ، أو يكون الآخر لم يصل إليه علمٌ وصل إليه الأوّل المسمّى»[1].

ولذا فإنه يمكن القول بأن الاستقراء الناقص هو الذي قام عليه النحو العربي ،وقامت عليه الأحكام النحويّة المستندة إلى الآراء والمسموعات ، فهوليس استقراء علميّاً مقنناً ،وإنماهو استقراءٌ يعتمد على جمع النصوص والحصول منها على نتائج [2] ، وأمّا الاستقراء التام فإن احتمال وجوده في النحو إنّما هو من الناحية النظرية لا التطبيقيّة ، ومن ثمَّ فلا علاقة بين نوعي الاستقراء ؛ لأن الأحكام المبنيّة على استقراء ناقص – بالضرورة – لا يوجد فيها استقراء تام، وهذا ما قرّره المناطقة ، ودفع الدكتور تمّام حسّان إلى القول بأن العلم المضبوط يمتاز بالاستقراء الناقص ، ومن ثم يكون صناعة ، على حين يتّسم غير المضبوط بالاستقراء التام ، ومن ثم يكون معرفة [3] .

* *

(١) الكتاب ٢/١٠٢ – ١٠٣ .

(٢) انظر : الاستشهاد والاحتجاج باللغة ١٩٨ .

(٣) انظر : الأصول ١٤ – ١٥ .

نشأته وتطوره :

يرى بعض الباحثين المحدثين أنّه ليس من السهل ، أو ربما من غير الممكن تحديد تاريخ لهذا النوع من الأدلة بوصفه علماً متميزاً على نوع من أنواع الاستدلال، وأرجع السبب إلى كون فكرة (الاستقراء والتتبُّع) قديمةً قدم التفكير، إذ كانت وسيلة من وسائل البيان والاستدلال على الحوادث والمستجدات ، وهذه الظاهرة بدورها لا تخصُّ مصطلحاً بعينه ، بل تعمُّ جميع المصطلحات العلمية ، وبخاصة ما نُقِل منها من معناها اللغوي الذي وُضعت له إلى معنىً آخر جديد .

وأشار إلى أن تحديد الأُطُر العلمية لهذا المصطلح أصبح أمراً مُلحّاً لأمرين :

<u>الأول</u> : أن ظهور مصطلح (الاستقراء) أصبح ضرورة علمية ، ومن ثمَّ فلا بدَّ من تحديد كنهه وخصائصه وشرائطه .

<u>والآخر</u>: قلّة النصوص والاحتياج إلى الأدلة في الحكم على المستجدات والظواهر والمتغيّرات [1] .

ويرى الدكتور محمد عيد أنّه من غير المعقول أن يتحدث المرء عن معرفة النحاة في فترة البداية عن استقراء تام ، وإنما المعقول أن يتحدث المرء عن ممارسة نوع من الاستقراء الفطري؛ بهدف الوصول إلى نتائج سريعة من خلال تتبع اللغة، وتصفُّح جزئياتها ، وهذه الممارسة العلمية هي ما اصطلح النحاة في القرن الثاني على تسميتها بـ "الاستقراء"[2] .

غير أنّ الباحث في النحو العربي خاصة يمكنه الوقوف على البذور الأولى للاستقراء من خلال إيضاح المراحل التي مرّ بها استقراء النصوص ، وذلك على النحو الآتي :

---

(١) انظر : الاستدلال عند الأصوليين ١٩١ .

(٢) انظر : الاستشهاد والاحتجاج باللغة ١٥١ – ١٥٣ .

المرحلة الأولى :

جمع النصوص العربية الأصيلة الفصيحة من العرب الخُلّص الذين لم تتأثر ألسنتهم بالأعاجم أو بالحضر ، والذين عاشوا في فترة الاحتجاج اللغوي . وكان هدف هذه المرحلة هو جمع اللغة ، والمحافظة عليها من الدخيل . وقد بذل النحاة الأوائل جهوداً كبيرة في جمع اللغة عن الفصحاء ، ولم يأخذوا خلال تلك الفترة إلاّ عن العدول الثقات ، وكانوا خلال الجمع يمارسون الدقة في السماع . فلا يأخذون عن عربيٍ إلا بعد اختباره ؛ لمعرفة مدى محافظته على السليقة العربية .

وفي هذه المرحلة يمكن أن نتعرّف على أول استقراء من خلال الروايات الأولى التي تتحدث عن نشأة النحو العربيّ ، كما في الرواية التي ذكرها أبو الأسود بقوله : «دخلت على عليّ بن أبي طالب – رضي الله عنه – فرأيته مطرقاً متفكرًا، فقلت : فيم تفكر يا أمير المؤمنين ؟ قال: إنني سمعت ببلدكم لحناً . فأردت أن أصنع كتاباً في أصول العربيّة، فقلت: إنْ فعلت ذلك أحييتنا ، وبقيت فينا هذه اللُّغة ، ثم أتيته بعد ثلاث، فألقى إليَّ صحيفة فيها: «بسم الله الرحمن الرحيم، الكلام كلُّه: اسم وفعل وحرف، فالاسم ما أنبأ عن المسمَّى، والفعل ما أنبأ عن حركة المسمَّى، والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم، ولا فعل، ثم قال لي : تتبَّعه وزد فيه ما وقع لك»[1] .

وواضح من كلام عليٍّ – رضي الله عنه – لأبي الأسود (تتبَّعه) أنه يشير بذلك إلى البذور الأولى لمنهج الاستقراء الذي التزمه نحاتنا القدامى -رحمهم الله –[2] .

ولذا يمكن القول : بأنّ البذور الأولى لنشأة الاستقراء قد بدأت عند النحاة السابقين لسيبويه أمثال : أبي الأسود الدؤلي ، وقد أشارت بعض الروايات إلى

---

(١) انظر : أمالي الزجاجي ٢٧٨ ، الأشباه والنظائر ١ / ٧ .

(٢) راجع : الاستقراء في النحو ، د. عدنان محمد سلمان ١٤٥ .

أنه أراد وضع صحيفةٍ يتتبَّع فيها بعض مبادئ النحو، فذكر خمسة من الأحرف، وهي: إنَّ ، وأنَّ ، وكأنَّ ، وليت ، ولعلَّ ، وأغفل ذكر (لكن) ، فقال له الإمام علي: لم تركتها ؟ فقال له أبو الأسود الدؤلي: لم أحسبها منها ، فقال له : إنَّها منها ، فزدها فيها[1] .

ثم تلاه بعد ذلك عدد من تلاميذه الذين قاموا بجهودٍ عظيمةٍ في استقراء كلام العرب ، منهم: نصر بن عاصم (ت ٩٠هـ) ، وعبدالرحمن بن هرمز (ت١١٧هـ) ، ويحيى بن يعمر (ت ١٢٩هـ) ، وعنبسة بن معدان وغيرهم .

وينبغي الإشارة – هنا – إلى أنَّ هذه المرحلة تركّزت في جمع اللغة واستقراء النصوص الواردة عن العرب الفصحاء ، ولذا فإنّه لم يصلنا عن هذه المرحلة نحوٌمدوّن ، وإنما جاء مبثوثاً في كتب الأخبار ، أو القراءات ، أوكتب النحو المتأخرة .

المرحلة الثانية :

استقراء هذه النصوص اللغوية المجموعة لاستنباط الأحكام النحوية منها، وكان هدف هذه المرحلة هو وضع القواعد النحويّة ؛ ليتجنّب الناطقون اللّحن ، وخصوصاً بعد أن شاعت بعض الظواهر الدخيلة على لغتنا العربية في عصر الفتوحات الإسلامية .

ويقف على رأس هذه المرحلة : عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت ١١٧هـ) الذي بلغ بالنحو العربي مرحلة النضج والكمال في التقعيد ، ووضع أصولاً وأقيسة استفاد منها كلّ من جاء بعده، قال عنه ابن سلاّم: «كان أول من بعج النحو ، ومدّ القياس والعلل»[2].

---

(١) انظر : الأشباه والنظائر ١ / ٧ ، المفصّل في تاريخ النحو العربي – قبل سيبويه – ١٠٨ .

(٢) طبقات فحول الشعراء ١٤/١ .

ثم تلاه علماء أجلاء قاموا بجهودٍ عظيمةٌ في متابعة استقراء كلام العرب، ووضع القواعد المنظمة لهذه اللغة ،كان من أبرزهم : عيسى بن عمر (ت ١٤٩هـ)، وأبو عمرو ابن العلاء (ت ١٥٤ هـ) ، والخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٠هـ) الـذي بقدومـه نكـون قـد دخلنـا في مرحلـة جديـدة مـن مراحـل جمـع النـصوص واستقرائها ، وهي ما نصطلح على تسميتها بـ (نضج الاستقراء) .

المرحلة الثالثة :

تركّزت جهود النحاة فيها على تعرُّف أسرار لغتنـا العربيـة ، وتعليـل أحكامها ؛ لمعرفة حكمة العرب في كلامها ، وهي المرحلـة الـتي أسميناهـا (نـضج الاستقراء)، وكان على رأس هذه المرحلة: الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٠هـ) الذي قام بجهـود خاصة في استقراء لغة العرب ، وارتحل إلى البادية ، وتنقّل بين الحجاز ونجد ، وتهامة ، ووصل إلى معظـم المـادة اللغويـة الـتي يمكـن أن تُـدرس وتستنبط منها الأحكام ، وأظهر قدرة فائقة في القياس والتعليل[1] .

ويمكن أن نَعدُّ الخليل بـن أحمـد مـن أوائـل الـذين قـاموا باسـتقراء اللُّغـة استقراءً عمليّاً ، سواء كان في مجال حصر الكلمات اللُّغويّة ، وبيان المستعمل منها والمهمل ، كما حدث في معجمه (العين) ، أم في مجال استنباط القواعـد النحويّـة والتصريفيّة ، كما في كتاب سيبويه .

فهو يذكر لنا في مقدمة العين ما يؤكّد هذا في قوله : «كـلام العـرب مـبنيٌ على أربعة أصناف : على الثنائي ، والثّلاثي ، والرباعي ، والخماسي ، فالثنائي على حرفين، نحو : قد ، لم، هل ، ... والثُّلاثي من الأفعال نحو قولك: ضرب ، خرج ... ومن الأسماء: عمر، وجمل، وشجر،... والرُّباعي نحو:دحرج ... »[2].

---

(١) انظر : المفصل في تاريخ النحو العربي – قبل سيبويه – ٢٧١ .

(٢) العين ١ / ٤٨ – ٤٩ .

وهو يؤكّد لنا – أيضاً – عن طريق الاستقراء حكماً قائماً على الحصر والتتبع بقوله : «وليس للعرب بناء في الأسماء ، ولا في الأفعال أكثر من خمسة أحرف ، فمهما وجدت زيادة على خمسة أحرف في فعل أو اسم ، فاعلم أنّها زائدةٌ على البناء ، وليست من أصل الكلمة»[1].

ويقول في موضع آخر: «ليس في كلام العرب ... كلمة صدرها (نر) »[2] .

ويُعدُّ سيبويه – أيضاً- (ت ١٨٠هـ) من أهم النحاة الذين قاموا باستقراء اللُّغة استقراءً دقيقاً، بل يمكن القول : بأنّه المُستقرئ الأول لكلام العرب ، وله الأولوية في بعض الاستقراءات التي لم يُسبق إليها كحديثه عن حروف الزوائد [3] ، وحروف النفي [4] ، ويمكن لمن يقرأ الكتاب أن يطّلع على مزيد من أحكامه النحوّية المبنية على الاستقراء ، مثل قوله : «ليس في الدنيا اسم يكون على حرفين أحدهما التنوين»[5] ، وقوله : «ليس في الدنيا اسم أقل عدداً من اسم على ثلاثة أحرف ، ولكنّهم قد يحذفون ممّا كان على ثلاثةٍ حرفاً ، وهو في الأصل له . ويردونه في التحقير والجمع ، وذلك في قولهم من دمٍ دُمَيٌّ ... »[6] .

وكان من نتيجة انفراد سيبويه – رحمه الله – بالاستقراءات الواسعة لكلام العرب أن توجّه العلماء بعده إلى الاستدراك عليه ، وبيان نقص استقرائه أمثال أبي بكر الزبيدي في كتابه: (كتاب الاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية) ، وابن خالويه في كتاب : (ليس في كلام العرب) وابن جني في :

---

(١) المصدر السابق ١ / ٤٩ .

(٢) المصدر السابق ١ / ٣٥ .

(٣) انظر : الكتاب ٢٣٥/٤ .

(٤) انظر : المصدر السابق ١٣٥/١ – ١٣٦ ، ١١٧/٣ .

(٥) الكتاب ٢ / ٦٤ (بولاق) .

(٦) المصدر السابق ٢ / ٦٤ ، وانظر : المنهج الوصفي في كتاب سيبويه ، د. نوزاد حسن أحمد ، منشورات جامعة قاز يونس ، بنغازي ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٦م ، ص :٥٦ – ٥٨ .

(الخصائص)، حيث عقد مبحثاً تناول فيه ما فات سيبويه [1] ، ولعلّ استقرار تدوين اللغة بعد سيبويه ، وتوفر مصادرها هو الذي أتاح للزبيدي وغيره من العلماء أن يستدركوا على سيبويه نقص استقرائه [2] .

وقد يسّر الاستقراء لعلماء النحو أن يضعوا باباً أطلقوا عليه : (ليس في كلام العرب)، نجد هذا كثيراً في كتاب سيبويه مثل قوله : «ليس في كلام العرب اسم آخره واو قبلها حرف مفتوح» [3] .

وقوله في موضع آخر: «فليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتحققا» [4] ، ومثل ذلك كثيرٌ في كتابه [5] .

وقد اقتبس ابن خالويه (ت ٣٧٠هـ) عبارة سيبويه وجعلها عنواناً لكتابه المشهور: (ليس في كلام العرب)، معتمداً في ذلك على استقرائه الخاص واستقراء من سبقه من النحاة ، فهو يقول مثلاً : «ليس في كلام العرب : فَعَلَ يَفْعَل فِعْلا ، إلاّ سَحَر يَسْحَر سِحْراً» [6]، ويقول في موضع آخر : «ليس في كلام العرب المصدر للمرّة إلاّ على فَعْلَة (بفتح الفاء)، نحو : سَجَدْتُ سَجْدَةً واحدةً ، وقُمْتُ قَوْمَةً واحدةً ، إلا حرفين : حَجَجْتُ حِجَّةً واحدةً - بالكسر - ورأيته رُؤْيةً واحدةً - بالضم - وسائر الكلام بالفتح» [7] .

---

(١) انظر : الخصائص ١٨٦/٣ .

(٢) انظر : الاستقراء في اللغة ٢٢٧ ، د . عدنان محمد سلمان (مجلة المجمع العراقي ، المجلد ٣٤ ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م ، ج ٣) .

(٣) الكتاب ٢ / ١٦٧ .

(٤) المصدر السابق ٢ / ٣٢ .

(٥) انظر مثلاً : المصدر السابق ٢ / ٣٢ ، ٢٤٤ ، ٣١٧ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥ .

(٦) ليس في كلام العرب ٣١ .

(٧) المصدر السابق ٣٥ ، وراجع في ذلك بحث الاستقراء في النحو ، وبحث الاستقراء في اللغة ، د. عدنان محمد سلمان ص ٢٠٣ - ٢١٤ .

٣- شروطه :

يمكننا ذكر أهم الشروط التي اشترطها النحاة في الاستقراء الذي يُؤخذُ بنتائجه على النحو الآتي :

١- ارتباطه بالواقع اللغوي :

لقد اعتمد النحاة في دراسة كلام العرب على الدراسة الوصفيّة للواقع اللغوي ، فقاموا من خلالها بالحصر والتتُّبع لـه ، ثم لخصوا ما استنبطوه من خلالها من قواعد نحوية ، ولم يكن للمنطق أو التعليل الفلسفيّ أو القياس أثرٌ في هذه الدراسة .

وتعدُّ دراسة ظاهرة الوقف والابتداء مثالاً من أمثلة تلك الدراسة الوصفيّة الاستقرائيّة ، حيث لاحظ النحاة أنَّ العرب لا ينطقون بالساكن في بداية الكلمة أو الجملة ، ولا يقفون على متحرِّك ، فإذا ما لاحظوا أنَّ الحرف الأول جاء ساكناً ألحقوا به في أول الكلمة همزةً ، سمّوها (همزة وصلٍ) حتى يمكنهم النطق بالساكن ، نجد هذا في قول ابن جنيّ : «اعلم أنَّ ألف الوصل همزة تلحق في أول الكلمة توصُّلاً إلى النطق بالساكن ، وهَرَباً من الابتداء به ، إذ كان ذلك غير مُمْكنٍ في الطاقة فضلاً عن القياس»[١] .

ولقد تتبع النحاة الأسماء السماعيّة التي تبدأ بهمزةِ الوصل ، فوجدوها عن طريق المنهج الوصفيّ الاستقرائي عشرة ، وهي : ابن وابنة ، وامرؤ وامرأة ، واثنان واثنتان ، واسم واسْت، وايمن ، وابنم وهو بمعنى ابن [٢] .

ويمكن للقارئ في تاريخ نشأة النحو في مراحله الأولى أن يقرر أنّه كان يعتمد أساساً على المنهج الوصفي [٣] .

---

(١) المنصف ١ / ٥٣ .

(٢) انظر : الكتاب ٢ / ٢٧٥ ، المنصف ١ / ٥٨ ، سر صناعة الإعراب ١ / ١٢٩ – ١٣٠ .

(٣) انظر : الاستقراء في النحو ١٧٦ – ١٨٧ ، الاستقراء في اللغة ٢٢٤ – ٢٢٥ .

٢- أن يُبنى الاستقراء على نصوص فصيحة :

لقد تم استقراء النصوص في فترةٍ زمنيّة محدّدة ، تنتهي بمنتصف القرن الثاني الهجري في الحضر ، وأواخر القرن الرابع الهجري في البادية ؛ حتى يضمنوا لهذه النصوص الصحة والسلامة، والبعد عن اللّحن والتحريف .

وقد نقل ثعلب عن الأصمعي أنّ الشعر قد خُتِم بإبراهيم بن هَرْمَة (ت١٧٦هـ)، وأنّه آخر الحجج[1]، وهذا لا يعني أنّ النحاة قد احتجُّوا بشعر جميع الشعراء حتى تاريخ وفاة ابن هرمة، ولكنهم اشترطوا الفصاحة في المحتج بشعره، ورفضوا ما عداه ، حتى إن عاصر ابن هرمة .

وقد قسّم النحاة الشعراء إلى أربع طبقات[2] :

الطبقة الأولى : الجاهليون ، وهم الذين سبقوا الإسلام .

الطبقة الثانية : المخضرمون ، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام .

الطبقة الثالثة : الإسلاميون الذين لم يُدركوا من الجاهلية شيئاً .

الطبقة الرابعة : المُحْدَثون ، وأولهم بشّار بن بُرْد .

وشبه الإجماع انعقد على صحة الاستشهاد بشعر شعراء الطبقتين الأوليين، وقد بالغ قدماء النحاة في تقدير نصوص فترة الجاهلية (الطبقة الأولى) مبالغة كبيرة، مما دفع الأصمعي إلى القول: بأنّه قد جلس إلى أبي عمرو بن العلاء عشر حجج، فما سمعه يحتجُّ ببيت إسلامي[3].

وأمّا الطبقة الثالثة فإنّ جمهور العلماء يحتجُّون بشعرهم ، شريطة أن يكون القائل فصيحاً لم يختلط بالأعاجم .

---

(١) انظر : الاقتراح ٢٢ ، الإصباح في شرح الاقتراح ١٢٢ - ١٢٣ ، في أصول النحو ١٩ - ٢٠ ، مناهج الصرفيين ومذاهبهم ١٦٧ .

(٢) انظر : في أصول النحو ١٩ ، مناهج الصرفيين ومذاهبهم ١٧٠ .

(٣) انظر : خزانة الأدب ١ / ٤ .

وأماً الطبقة الرابعة (المحدثون) فلا يُسْتَشهدُ بكلامها مطلقاً ، والإجماع منعقدٌ على تقرير ذلك [1] .

٣- إجراء الاستقراء على نصوص قبائل محددة الأماكن لاتسامها بالأصالة والفصاحة :

ابتعد النحاة بهذا القيد عن القبائل التي خالطت العجم ، أو خالطت الحضر، فلانت ألسنتهم، واستقرّ رأيهم على عدم الأخذ عن قبائل العرب كافة ؛ لأنّ القبائل متفاوتة في الفصاحة وصفاء اللُّغة، وقد جاءت قائمة الفارابي (ت٣٣٩هـ) الشهيرة مصنفة تصنيفاً دقيقاً للقبائل المحتجّ بكلامها ، وحاز هذا التصنيف القبول لدى علماء اللُّغة ، وجرى عليه العمل ، وكان الخروج عليه سبيلاً إلى النقد والطعن[2] .

قال الفارابي : «كانت قريش أجود العرب انتقاءً للأفصح من الألفاظ ، وأسهلها على اللسان عند النطق ، وأحسنها مسموعاً وإبانةً عمّا في النفس ، والذين عنهم نُقِلت اللُّغة العربية ، وبهم اقتُدِي ، وعنهم أُخِذ اللِّسان العربي من بين قبائل العرب ، هم : قيس ، وتميم ، وأسد ، فإنّ هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه ، وعليهم اتُّكِل في الغريب ، وفي الإعراب والتصريف ، ثُم هذيل ، وبعض كنانة ، وبعض الطائيين ، ولم يُؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم .

وبالجملة فإنّه لم يُؤْخَذ عن حضريٍّ قطّ ، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم .

فإنّه لم يُؤخَذ لا من لَخْم ، ولا من جُذاَم ، فإنّهم كانوا مجاورين لأهل مصر والقبط ، ولا من قُضَاعة ، ولا من غسّان ، ولا من إياد فإنّهم كانوا مجاورين

---

(١) انظر : الاقتراح ٣١ ، الخزانة ١ / ٥ – ٦ ، الإصباح ١٢٠ ، في أصول النحو ٢٠ ، مناهج الصرفيين ومذاهبهم ١٧١ .

(٢) انظر : في أصول النحو ٢٣ – ٢٤ .

لأهل الشام ، وأكثرهم نصارى يقرؤون في صلاتهم بغير العربية ، ولا من تَغْلب والنَّمِر ، فإنَّهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانيّة ، ولامن بكر ؛ لأنَّهم كانوا مجاورين للنَّبَط والفرس ، ولا من عبدالقيس ؛ لأنَّهم كانوا سُكان البحرين مخالطين للهند والفرس ، ولا من أزْد عمان ، لمخالطتهم للهند والفرس ، ولا من أهل اليمن أصلاً ، لمخالطتهم للهند والحبشة ، ولولادة الحبشة فيهم ، ولا من بني حنيفة وسكّان اليمامة ، ولامن ثقيف وسكان الطائف ، لمخالطتهم تُجَّار الأمم المقيمين عندهم ، ولا من حاضرة الحجاز ؛ لأنَّ الذين نقلوا اللُّغة صادفوهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم ، وفسدت ألسنتهم»[1] .

ولابن فارس كلام نحوه في باب عقده لأجل إيضاح التفاوت في الفصاحة بين لغات العرب سمّاه : «باب القول في أفصح العرب»[2] .

وقد طعن بعض المحدثين[3] في قائمة الفارابي ، ووصفها بالتعصب والإجحاف بحقِّ القبائل العربيّة ، وأرجع عِلّة الطعن لأسبابٍ أربعة :

أولاً – أنَّ الضابط الذي من أجله رُفضت بعض لهجات القبائل (وهو المجاورة للأعاجم والاختلاط بهم) ينطبق على لهجة قريش – أيضاً – إذ كانت لها جولات خارجية اتصلت فيها بالقبائل المختلفة، وبالأمم الأجنبيّة، وهذا الاتصال لم يمنع أن تكون لهجتها فصيحة، بل أفصح العرب !! .

ثانياً – أن لغات القبائل المرفوضة قد جاءت متمثّلة في القرآن الكريم ، فكيف ساغ رفضها؟.

ثالثاً – أن بعض أئمة العربية قد استشهد بلهجات هذه القبائل .

---

(١) انظر : المزهر ١/٢١١ – ٢١٢ ، الاقتراح ٥٦ – ٥٧ ، الإصباح ٩٠- ٩٢، في أصول النحو ٢١ – ٢٢، مناهج الصرفيين ومذاهبهم ١٧٢ – ١٧٣ ، اللهجات العربية في التراث ١ / ١٨٠ .

(٢) انظر : الصاحبي ٥٢ ، في أصول النحو ٢١ .

(٣) انظر : اللهجات العربية في التراث ١ / ١٨١ – ١٨٥ .

رابعاً – أن هناك خلافاً عريضاً بين الرواة بشأن أيّ القبائل أفصح ، ومن ذلك :

– قال عمرو بن العلاء: «أفصح العرب عُليا هوازن ، وسفلى تميم»[1].

– وقال : «أفصح الناس عُليا تميم ، وسُفلى قيس»[2] .

– وقال أيضاً: «أفصح الشعراء ألسناً وأعربهم أهل السروات، وهُنّ ثلاث: وهي الجبال المطلّة على تهامة مما يلي اليمن ، فأولها هذيل ، وهي تلي الرمل من تهامة ؛ ثُمّ علية السراة الوسطى ، وقد شركتهم ثقيف في ناحيةٍ منها ، ثم سراة الأزد، أزد شنوءة، وهم بنو الحارث بن كعب بن الحارث بن نصر بن الأزد»[3] .

ومثل هذا الطعن منقولٌ – أيضاً – عن الأستاذ أحمد أمين[4]، وغيره[5] .

والحديث عن قبائل العرب ودرجاتها في الفصاحة والبيان وصفاء اللُّغة يطول بنا ويخرج عن صلب الموضوع ، إلاّ أنّا نصل في الختام إلى القول : بأنّ القبائل العربية لم تكن في درجة واحدة من الفصاحة ، فقد اشتهر بعضها بأنّه أفصح من بعض ، ولم تكن في درجة واحدة من السلامة ، فقد سلمت بعض القبائل ، وحافظت على عربيّتها ؛ لبعد مكانها عن الاختلاط والفساد ، ولذلك لما جاء العلماء يروون اللُّغة تحروا ، وفضّلوا بعضاً على بعض[6] .

٤– شروط خاصة بالمستقرئ للغة :

وذلك كاشتراط كونه واسع الاطلاع ، قوي الملاحظة ، يعرف ضوابط الكلام العربيّ عن غيره ، وقد كان نحاتنا القدامى على وعي تامٍ بهذه الأمور ، وكانوا

---

(١) المزهر ١ / ٢١١ .

(٢) السابق ٢/ ٤٨٣ .

(٣) المزهر ٢/٤٨٣ .

(٤) انظر : ضحى الإسلام ٢ / ٢٤٧ .

(٥) انظر : مناهج الصرفيين ومذاهبهم ١٧٤ – ١٧٥ .

(٦) انظر : ضحى الإسلام ٢ / ٢٤٥ ، مناهج الصرفيين ومذاهبهم ١٧٥ – ١٧٦ .

قادرين على التفريق بين الكلام العربي وغيره ، نجد هذا الشرط واضحاً عند جميع النحاة الأوائل الذين اتخذوا الاستقراء سبيلاً إلى معرفة خصائص الكلام العربي؛ يقول الجواليقي معدّداً بعض هذه الضوابط في مقدمة كتاب (المعرّب من الكلام الأعجمي) : إن الجيم والقاف لا تجتمعان في كلمة عربيّة ، فمتى جاءتا في كلمة، فاعلم أنها مُعَرَّبة، من ذلك: الجوق ، والقَبْج ، وأن الجيم والصاد لا تجتمعان في كلمة عربيّة ، فإذا جاءتا مجتمعتين في كلمة ، فاعلم أنّ تلك الكلمة ليست عربيّة ، مثل : الجص ، والصولجان ، وأنه ليس في كلامهم زاي بعد دال إلاّ وهو دخيل [(١)] .

ونجد في كتاب سيبويه كثيراً من هذه الضوابط التي جاءت على باب (ليس في كلام العرب) [(٢)] .

ويدخل في هذه الشروط – أيضاً – معرفة الأصلي والزائد في المفردات العربية ، فقد لاحظ النحاة أنّ هذه المفردات منها ما هو قائمٌ على أصول مجرّدة من الزيادة، ومنها ما هو مشتمل على زيادة في أوله مثل: (أحسن) و (أكرم) ، أو في وسطه مثل : (شارك) و(بايع) ، أو في آخره مثل : (ذكرى) .

وقد لاحظ النحاة كذلك أنّ العرب قد تستعمل المزيد ، وتترك الأصل المجرّد ، مثل استعمالهم : (اشتدّ الحرُ) ، و (افتقر الرجلُ) ، و (احمرَّ البسر) ، و (استعان الرجل بالله)، وتركهم الأصول المجرّدة لهذه الأفعال ، وسمّوا هذا الباب بـ (الأصول المتروكة) ، أو (الأصول المرفوضة) [(٣)] .

---

(١) انظر : المعرّب ١٠٠ .

(٢) انظر : الكتاب ٢ / ٣٢ ، ٣٣ ، ٦٠ .

(٣) انظر : الكتاب ٢ / ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٥٥٢ ، المنصف ٢ / ١٧٣ ، الخصائص ١ / ٢٥٩ ، الأشباه والنظائر ١/ ٧٠ ، وانظر : الاستقراء في اللغة ٢١١ – ٢١٧ .

٣- الاعتراض له :

يمكن الحديث عن ذلك من خلال المطالب التالية :

أ- حجيّة الاستقراء الناقص :

يُقصد بالاستقراء : كلُّ استدلالٍ يسير من الخاص إلى العام ، وبهذا يشمل الدليل الاستقرائي الاستنتاج العلمي القائم على أساس الملاحظة ، والاستنتاج العلمي القائم على أساس التجربة بالمفهوم الحديث للملاحظة والتجربة .

فالدليل الاستقرائي إذن يبدأ دائماً بملاحظة عدد من الحالات بوسائل التجربة التي يملكها الإنسان ، ويبني على أساسها النتيجة العامة ، التي توحي بها تلك الملاحظات أو التجارب [١] .

وقد أشرت سلفاً إلى أنَّ النحاة والأصوليين وعلماء المنطق جعلوا الاستقراء على قسمين :

الأول- الاستقراء التام ، وهو «إثبات الحكم في جزئي لثبوته في الكلّي على الاستغراق»، ويعتمد هذا النوع من أنواع الاستقراء على حصر جميع الجزئيات بطريقة التقسيم .

وأشار الأصوليون إلى أنَّ الاستقراء التام أو (القياس المنطقي) حُجَّة بلا خلاف ، وهو يفيد القطع ؛ لأنَّ الحكم إذا ثبت لكلّ فرد من أفراد شيء على التفصيل ، فهو لا محالة ثابت لكل أفراده على الإجمال [٢] .

وذهب بعض الأصوليين إلى أنَّ (الاستقراء التام) لا يُفيد القطع ، لاحتمال مخالفة تلك الصورة لبقية الأفراد ، وإن كان هذا الاحتمال بعيداً .

---

(١) انظر : الأسس المنطقية للاستقراء ١٣ .

(٢) انظر : الفائق في أصول الفقه ٦ / ٣٠٩ ، الاستدلال عند الأصوليين ١٩٤ .

وأُجيب عن ذلك بأنَّ هذا الاحتمال منزّل منزلة العدم ؛ لأنَّ الاحتمالات العقليّة لا تقدح في الأمور العادية [1] .

ويعد النحويون ما ثبت بالاستقراء التام دليلاً من أدلة الجدل النحوي ، يرتفع به ما عداه ، فإذا ثبت بالاستقراء التام أنَّ أنواع الكلم ثلاثة ، امتنع أن يكون في الكلام نوع رابع ، وبهذا يصبح النوع الرابع مرفوضاً ، وإذا ثبت بالاستقراء أنَّ الفعل إمّا ماضٍ ، أو مضارع ، أو أمر ، فذلك دليلٌ على عدم وجود نوع رابع .

ولكن الملاحظ أنَّ صلاحية الاستقراء التام دليلاً للجدل ، تتوقّف على التسليم بمضمونه ، إذ يمكن لغير المستدل أن ينكر مضمونه ، وحينئذ لا يصلح الاستقراء دليلاً [2] .

غير أنَّ الاستقراء التام يُعدُّ قليل الاستخدام في العلوم ؛ لأنّه يتطلّب معرفة بكلِّ الجزئيات ، وملاحظة الصفات التي توجد مشتركة بينها جميعاً ثم تعميم الحكم بعد ذلك ، وهذا أمرٌ شاق لا يكاد يتحقّق [3] .

ولم يعتدّ أهل المنطق بالاستقراء التام كنوعٍ من أنواع الاستقراء ، بل جعلوه نوعاً من أنواع الاستنباط ؛ لأنَّ (الاستقراء) في المفهوم المنطقي يعتمد على الاستدلال الذي يسير من الخاص إلى العام، وهذا غير متحقّق في الاستقراء التام؛ لأنه لا يسير من الخاص إلى العام، بل تجيء النتيجة فيه مساوية لمقدّماتها، ولذلك اعتبروا أنّ تقسيم المنطق الأرسطي الاستقراء إلى تام وناقص، كان نتيجة لتجاوزه عن مفهوم الاستقراء، واتخاذ الاستقراء تعبيراً عاماً عن كل استدلال يقوم على أساس تعداد الحالات والأفراد [4] .

---

(١) انظر : شرح طلعة الشمس على الألفية ٢ / ١٨٤ ، الاجتهاد فيما لا نصّ فيه ٢/ ٢١٢ .

(٢) انظر : الأصول ، د. تمام حسّان ٢١٥ .

(٣) انظر : الاستشهاد والاحتجاج باللغة ١٥١ .

(٤) انظر : الأسس المنطقية للاستقراء ١٤ .

وجعل الدكتور تمام حسّان (الاستقراء التام) من خصائص العلم غير المضبوط ؛ لاعتماده على المعرفة ، بينما (الاستقراء الناقص) من خصائص العلم المضبوط المعتمد على الصناعة [1] .

والآخر- الاستقراء الناقص، وهو «إثبات الحكم في كلّي ؛ لثبوته في أكثر جزئياته من غير احتياجٍ إلى جامع»، ويُوصف بأنّه : «مجموعة من الأساليب والطرق العمليّة والعقليّة التي يستخدمها الباحث في الانتقال من عددٍ محدود من الحالات الخاصة إلى قانون، أو قضيّة عامة يمكن التحقّق من صدقها بتطبيقها على عدد لا حصر له من الحالات الخاصة الأخرى التي تشترك مع الأولى في خواصها وصفاتها النوعيّة».

وهذا الأسلوب في البحث هو الذي يستخدم في العلوم التجريبيّة والإنسانيّة؛ بل إنّه وسيلة الإنسان الفطريّة للوصول إلى الأحكام السريعة فيما يقابله من شؤون حياته العاديّة، والنتائج التي يُتوصّل إليها عن طريق (الاستقراء الفطري) نتائج عادية ، تحتمل الخطأ والصواب [2] .

وقد اتفق الأصوليون على أنّ (الاستقراء الناقص) لا يفيد القطع ، واختلفوا في إفادته الظن ، وذلك على النحو الآتي :

١- مذهب جمهور الأصوليين :

يرى جمهور الأصوليين[3] أنّ (الاستقراء الناقص) يُفيد الظن الغالب ؛ لاحتمال تخلف بعض الجزئيات عن الحكم[4]؛ ولجواز وجود جزء لم يستقرأ ،

---

(١) انظر : الأصول ١٤ – ١٥ .

(٢) انظر : الاستشهاد والاحتجاج باللغة ١٥١ .

(٣) انظر : شرح تنقيح الفصول ٤٤٨ ، الفائق في أصول الفقه ٣٠٩/٦، شرح طلعة الشمس على الألفية ٢ / ١٨٤ ، الاستدلال عند الأصوليين ١٩٥ .

(٤) انظر : الاستدلال عند الأصوليين ١٩٥ .

ويكون حكمه مخالفاً لما تم استقراؤه[1]؛ ولكون الاستقراء الناقص يُفيد الظن، قرّر الجمهور حجيّته، وصحة الاعتماد على نتائجه[2] .

واختار هذا المذهب طائفة من متأخري الأصوليين[3] .

واستدلّ جمهور الأصوليين لصحة الاحتجاج بالاستقراء الناقص بعددٍ من الأدلة، منها[4] :

أولاً : أنّ المجتهد إذا تتبّع أغلب الجزئيات ، وثبت لديه تماثلها في الأحكام ، أوجب ذلك ظناً عنده بأنّ حكم باقي الجزئيات كذلك ؛ لأنّ شأن النادر أن يُلحق بالكثير الغالب – وهو مفهوم الاستقراء الناقص – والعمل بالظن واجب ، فكان الاستقراء حُجّة ، ووجب العمل به لذلك .

ثانياً : أنّ الاستقراء ما هو إلاّ تصفُّح جزئيات ذلك المعنى ؛ ليثبت من جهتها حكمٌ عام ، إمّا قطعي – إذا كان الاستقراء تاماً – ، وإمّا ظنّي – إذا كان في غالب الجزئيات – ، وهو أمرٌ مسلّم عند أهل العلوم العقليّة والنقليّة ، فإذا تمّ الاستقراء حُكِم به مطلقاً في كلّ فرد يقدره ، وهو معنى العموم المراد في هذا الموضع .

ثالثاً : أنّ التواتر المعنويّ هذا معناه ، فإنّ وجود (حاتم) مثلاً ، إنّما ثبت على الاطلاق من غير تقييد ، وعلى العموم من غير تخصيص ، بنقل وقائع خاصة متعدّدة ، مختلفة في الوقوع ، متّفقة في معنى (الجود) تحصّل من ذلك أن ثبت لدى السامع معنىً كليّاً، حكم به على حاتم، وهو (الجود) ، ولم يكن خصوص الوقائع قادحاً في هذه الإفادة.

---

(١) انظر : التعريفات ٤٠ .

(٢) انظر : الفائق في أصول الفقه ٦ / ٣٠٩ .

(٣) كالأرموي ، والبيضاوي ، والقرافي ، والهندي ، انظر : شرح تنقيح الفصول ٤٤٨ ، الفائق في أصول الفقه ٣٠٩/٦ ، الاستدلال عند الأصوليين ١٩٥ .

(٤) انظر : الموافقات للشاطبي ٣ / ٢٩٨ ، شرح طلعة الشمس على الألفية ٢ / ١٨٢ ، الاجتهاد فيما لا نص فيه ٢ / ٢١٣ – ٢١٤ .

رابعاً : أنّ العلم المضبوط حين يستعصي عليه الاستقراء التام لما (لا يدخل تحت الحصر) لا يقف عاجزاً أمام هذا الاستعصاء ، وإنّما يعمد إلى الاستقراء الناقص ، ثم يجبر صفة النقصان فيه بالاعتماد على مبدأ (الحتميّة) ، الذي يرتضي أنّ ما صدق من حكم على المفردات المعدودة التي خضعت للاستقراء صادق (حتماً) على ما لم يخضع من المفردات للاستقراء في نطاق الموضوع المدروس [1] ، وبذلك يثبت حجيّة الاستقراء الناقص ، وصحة الاعتماد على نتائجه في ظلّ عدم وجود المخالف لتلك النتائج ؛ لأنّ الاقتناع ببعض الظواهر العامة دون بعض أمرٌ غير مطلوب أثناء وضع اللّبنات الأولى للعلم ، والتقعيد له .

٢- مذهب الإمام الرازي :

ذهب الإمام الرازي ومن وافقه [2] إلى ردّ الاحتجاج بالاستقراء الناقص ، ومنع الاستدلال به ؛ لأنّ معرفة الجزئيات ممّا يعسر الوقوف عليها ، فلا يوثق به إلاّ إذا تأيد الاستقراء بالإجماع .

وذهب الإمام الرازي إلى القول : بأنّ (الاستقراء الناقص) لا يُفيد الظنّ إلاّ بدليل منفصل ، ثُمّ بتقدير حصول الظن يجب الحكم بكونه حجة [3] .

واستدلّ أصحاب هذا المذهب بأنّه من الشائع قولهم الجزئي لا يُثْبت الكلّي ؛ لجواز اختلاف الجزئيات في الأحكام ، واستقراء بعض الجزئيات دون بعضها الآخر استقراء جزئي ، فلا يثبت الحكم في الباقي لجواز أن يكون حكمه مخالفاً لما تم استقراؤه ، فالحكم على الباقي بواسطة هذا الاستقراء باطل [4]

---

(١) انظر : الأصول ١٥ .

(٢) انظر : المحصول ٢ / ٣ / ٢١٨ ، الاجتهاد فيما لا نصّ فيه ٢ / ٢١٣ ، الاستدلال عند الأصوليين ١٩٥ – ١٩٦ .

(٣) انظر : المحصول ٢/٣/٢١٨ ، الاستدلال عند الأصوليين ١٩٦ .

(٤) انظر : معيار العلم في فن المنطق ١١٥ – ١١٧ ، التعريفات ٤٠ ، نهاية السول ٤ / ٣٧٧ – ٣٧٩، شرح طلعة الشمس ٢ / ١٨٤ ، الاجتهاد فيما لا نصّ فيه ٢ / ٢١٥ .

وأجاب جمهور الأصوليين عن هذا الاعتراض بأنّ الباقي من غير استقراء قليلٌ ، والمستقرأ كثيرٌ ، والنادر ملحق بالكثير الغالب – كما يدلُّ عليه مفهوم الاستقراء الناقص – ، وهذا مماً يوجب الظنّ بأنّ حكم الباقي مماثل لحكم ما استُقْرِئ، والعمل بالظن واجب [1] .

ب- الاعتراض على (نقص الاستقراء) في التطبيق النحويّ :

لم يكن الاعتراض على نقص الاستقراء النحويّ للمادة اللُّغوية كلاماً نظرياً طرحه النحاة إزاء الحكم على الظواهر المصاحبة لنشأة التقعيد النحويّ ، وإنّما تمّ فعلاً الاعتراض على بعض الأحكام المقرّرة بحُجّة استنادها على استقراءٍ ناقصٍ للنصوص المسموعة عن العرب في عصور الاستشهاد ، وهذا الاعتراض عكس بدوره قصور جهد النحاة عن الإحاطة باستقراء الظواهر اللغويّة ، وهذا ما أدى إلى نتائج قاصرة أو غير صحيحة ، ولعلّ ذلك يعود في بعض صوره إلى أنّ استقراء النحاة اعتمد على محاولات العلماء بأشخاصهم ، والإنسان مهما يكن اجتهاده معرّض للقصور والتقصير ، فقد تؤدي الوهلة الأولى – ورُبّما التروّي كذلك – إلى افتراضٍ ينبني عليه استنتاج لقاعدة من القواعد ، ثم يثبت بعد ذلك فسادها ، وحينئذٍ يجب ردّها ، وليس من حقّ أحدٍ أن يُعطي لاستنتاجاته حق التنزّه عن مجانبة الصواب ، وإن كان هذا ما فهم من قواعد النحو بعد عصر الاستشهاد [2] .

إضافة إلى أنّ القصور يعود – أيضاً – إلى الاعتماد في التقعيد على بعض مصادر الاستشهاد دون بعض ، وقد نال الشعر النصيب الأكبر في الاعتماد عليه في دراسة اللّغة والتقعيد لها ، انطلاقاً من اعتقاد النحاة بأنّ الشعر ديوان العرب ، وأنّهم لم يفرّطوا فيه من شيء مماّ يطلبه النحاة أو غيرهم ، وقد أسلم هذا الاعتماد إلى نتيجتين حتميتين ، هما :

---

(١) انظر : شرح تنقيح الفصول ، ٤٤٨ ، نهاية السول ٤ / ٣٧٧ – ٣٧٩ ، شرح طلعة الشمس ٢/ ١٨٤ ، الاجتهاد فيما لا نص فيه ٢ / ٢١٥ .

(٢) انظر : الاستشهاد والاحتجاج باللغة ١٥٧ .

١- الاضطراب في النتائج والقواعد ، وكثرة الحكم بالضرورة ، والحمل على الندرة والشذوذ .

٢- الخلط في مستويات اللُّغة، وعدم التفريق بين لغة الشعر، ولغة النثر [1] .

ممّا تقدم أخلص إلى القول بأنّ الاعتراض على نقص الاستقراء في التطبيق النحويّ أمر ظاهر ومشتهر في كتب المتقدّمين من النحاة والمتأخرين كذلك ، إلاّ أنّ متقدّمي النحاة لم يدركوا مصطلح (نقص الاستقراء)، وعبّروا عنه بـ(الاستدراك) أو (ذكر الفائت) ، كما نلحظ ذلك عند المبرِّد ، وابن السّراج ، والسيرافيّ ، وابن ولاّد ، والزبيدي ، وابن جنيّ وآخرين ، وأمّا مصطلح (نقص الاستقراء) ، فقد تواضع عليه متأخرو النحاة كابن مالك ، وأبي حيّان وغيرهما .

وقد كان الباعث المباشر – كما أسلفت – لاعتراض الاستقراء النحويّ والحكم عليه في بعض المسائل بالنقصان ، هو اعتماد النحاة في التقعيد على محاولات فردية في استقراء المادة اللّغوية ، وحريٌّ بنتائج المحاولات الفرديّة أن تكون مجانبة للصواب في بعضها ، إلاّ أنّه من الإنصاف الإشادة بدور النحاة في جمع اللّغة ، والاعتراف بالجهود الطيّبة التي بذلوها في سبيل المحافظة على اللّغة العربية ، وصيانتها ممّا قد يشوبها .

وأمثلة الاعتراض على (نقص الاستقراء) في التطبيق النحويّ كثيرة في كتب النحاة ، وخاصة المتأخرين منهم ، وقد أثبتُّ طرفاً منها في القسم الأول من هذا البحث ، ومنها على سبيل الإيضاح :

١- قرّر ابن مالك ، ومن قبله ابن خروف [2] أنّه إذا تنازع ثلاثة عوامل معمولاً واحداً ، فإنّ المستقرّ في كلام العرب إعمال الآخر ، وإلغاء الأول والثاني ؛ قال

---

(١) انظر : لغة الشعر ٣٩٦ ، الضرورة الشعرية ٥٧٦ ، الاستشهاد والاحتجاج باللغة ١٥٦ – ١٥٧ .

(٢) انظر : شرح التسهيل ١٧٧/٢ ، التذييل والتكميل ١٨٦/٣ ب ، الارتشاف ٩٢/٣ – ٩٣ ، التصريح ٣١٦/١ .

ابن مالك : «ومما يدلُّ على ترجيح إعمال الأقرب إذا كان ثانياً التزام إعماله إذا كان ثالثاً أو فوق ذلك بالاستقراء ، ولا يوجد إعمال غيره ، ومن أجاز فمُستَنده الرأي»[1] .

وقد أبطل أبو حيّان استقراء ابن مالك بقوله : «قوله غير صحيح ، واستقراء ابن خروف والمصنِّف استقراء ناقص، وقد سُمع في لسان العرب إعمال الأول، وإلغاء الثاني والثالث عن العمل، وشغله بما يناسب أن يشغله من الضمائر.... » [2] .

وقال: «وادّعى ابن مالك أنّه استقرأ ذلك في الكلام ، فوجده مثل ماقال، واستقراؤه استقراء ناقص، وقد جاء إعمال الأول ، والإضمار في الثاني والثالث...، وحكى بعض أصحابنا انعقاد الإجماع على جواز إعمال الأول والثاني والثالث قبل أن يُخلق ابن خروف وابن مالك، قيل: لكن لا يُحفظ سماعاً في إعمال الثاني وإلغاء الأول والثالث ، لكن نُصَّ على الإجماع في جوازه »[3] .

٢- يرى سيبويه أنَّ (حاشا) حرف جرٍ ، قال : «وأمّا (حاشا) فليس باسمٍ ، ولكنّه حرف يجرُّ ما بعده كما تجرُّ (حتى) ما بعدها ، وفيه معنى الاستثناء»[4] .

هذا النصُّ من سيبويه يدلُّ على أنّه لم يقف على مجيء (حاشا) ناصبةً في لغة العرب، وقد اعترضه عدد من النحاة ، واستدركوا عليه نقص الاستقراء ، وأثبتوا صحة مجيء (حاشا) فعلاً ناصباً، وهذا ما دفع السيوطي إلى القول: «والعذر لسيبويه أنّه لم يحفظ النصب بـ(حاشا)»[5] .

---

(١) شرح التسهيل ٢ / ١٦٨ .

(٢) التذييل والتكميل ٣ / ١٨٦ ب — ١٨٧ أ .

(٣) الارتشاف ٣ / ٩٣ .

(٤) الكتاب ٢ / ٣٤٩ .

(٥) الهمع ٢ / ٢١٢ .

٣- يرى عدد كبير من النحاة أنَّ الإضافة المحضة تكون على معنى أحد حرفين ، هما : (مِنْ) و (الّلام) ، ومنعوا مجيئها بمعنى (في) بحجة أنَّ هذا الاستعمال غير معروف في كلام العرب [1] .

وقد اعترض طائفة من النحاة هذا القول . وجعلوه معتمداً على استقراءٍ ناقص للغة العرب، قال ابن مالك : «وأغفل أكثر النحويين الإضافة بمعنى (في)، وهي ثابتة في الكلام الفصيح»[2] .

٤- ذهب المبرّد إلى إنكار صحة اتصال الضمائر بـ (لولا) ، وزعم أنَّ هذا الاستعمال خطأ لم يأتِ عن ثقة [3] .

وقد اعترض النحويون ما ذهب إليه المبرِّد لاعتماده على استقراءٍ ناقص ، حيث نقل السيرافي أنَّ النحويين قد أجمعوا على الرواية عن العرب (لولاك) ، و(لولاي) ، ومن ثمَّ قال السيرافيّ : «وما كان لأبي العبّاس أن يُسْقط الاستشهاد بشعرِ رجلٍ من العرب، قد روى قصيدته النحويون وغيرهم. واستشهدوا بهذا البيت وغيره من القصيدة، ولا أن يُنكر ما أجمع الجماعة على روايته عن العرب»[4] .

٥- يرى ابن مالك أنَّ الفعل (استغاث) يتعدّى بنفسه دائماً ، وينكر على النحويين تجويز تعديته بالحرف ، قال : «والنحويون يقولون : (استغاث به ، فهو مُسْتَغَاثٌ به) ، وكلام العرب بخلاف ذلك» [5] .

---

(١) انظر : الأصول ٢ / ٣ . شرح السيرافي ٢ / ١٤١ب – ١٤٢ أ . الإيضاح ٢٩٧ . الخصائص ٣ / ٢٦ ، المفصّل ٨٢ ، شرح المفصّل ٢ / ١١٩ ، شرح الكافية ١ / ٢٧٤ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٢ / ٩٠٦ .

(٣) انظر : الكامل ٣ / ١٢٧٧ – ١٢٧٨ ، شرح السيرافي ٣ / ١٥٢ ب

(٤) شرح السيرافي ٣ / ١٥٢ ب .

(٥) شرح التسهيل ٣ / ٤٠٩ .

وقد اعترض أبو حيّان كلام ابن مالك ، وجعله قائماً على استقراءٍ ناقص لنصوص اللغة ، قال : «وليس كما ذكر ، بل (استغاث) يتعدّى تارة بنفسه ، وتارة بحرف الجرّ الذي هو (الباء) ، كما في لفظ سيبويه والنحويين في باب (الاستغاثة) ، وكان ينبغي له ألاّ يُقدم على مخالفة النحويين خصوصاً سيبويه إلاّ بعد استقراء تام ، بل كان ينبغي له إذا رأى الإمام تكلّم به مُعدّى بـ(الباء) أن يعتقد بعد استقرائه أنّه ليس استقراءً تاماً ، وأنّ لفظ الإمام سيبويه حُجّة في التعدية بحرف الجرّ» [1] .

ج- أثر الاحتجاج به :

قرّر الأصوليون حجيّة (الاستقراء الناقص) ، وصحة الاعتماد على نتائجه[2]، وأشار النحاة إلى أنّ العلم المضبوط المتّصف بالموضوعية يمتاز بالاستقراء الناقص [3] ، ولذلك يمكن القول : بأنّ المنطق الأرسطي — أيضاً — يؤمن بالاستقراء الناقص كأساسٍ للعلم ، ويعتقد بأنّ المستقرئ بإمكانه التوصّل إلى التعميم عن طريق الاستقراء الناقص ، ولكن ليس دائماً ، بل فيما إذا أمكن تطبيق ذلك المبدأ العقلي الذي ينفي تكرُّر الصدفة على تلك المجموعة من الأمثلة والشواهد التي شملها الاستقراء الناقص ، إذ يتألف عندئذ قياسٌ منطقيٌّ كامل ، يستمد صغراه من الأمثلة والشواهد ، وكبراه من ذلك المبدأ العقلي ، ويصل في النتيجة إلى أنّ إحدى الظاهرتين المقترنتين في الاستقراء هي السبب للأخرى ، وما دامت هي السبب ، فسوف تقترن بها في جميع الحالات دوماً [4] .

---

(١) التذييل والتكميل ٤ / ٢١٤ أ .

(٢) انظر : شرح تنقيح الفصول ٤٤٨ ، الفائق في أصول الفقه ٣٠٩/٦ .

(٣) انظر : الأصول ، د. تمام حسّان ١٤ .

(٤) انظر : الأسس المنطقية للاستقراء ٣٢ .

انطلاقاً مماً تقدّم يمكن القول : بأنّه بإمكان الباحث والمستقرئ للغة العرب أن يتوصل عن طريق الاستقراء الناقص (إلى التعميم والتقعيد) [1] ، وليس صحيحاً أنّ الاستقراء إذا لم يكن شاملاً فإنّه يعجز عن إثبات التعميم [2] ؛ لأنّ أساس الاستقراء الناقص الاعتماد على ما يُسّمى بـ(الملاحظة المنظّمة) للظواهر ، ثم إصدار الأحكام التي تنظِّم مثل هذه الظواهر ، وتجعلها تتّسق في أُطرٍ معينّة ، ومن ثَمَّ قرّر النحاة أنَّ (الاستقراء الناقص) يعتمد على إجراء الملاحظة على أنموذج مختار من جملة الظواهر المدروسة التي لا حصر لها ، والاكتفاء بالقليل عن الكثير ؛ لأنّ «إثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريق النقل محال» [3] .

وبناءً على ما سبق فإنّ (الاستقراء الناقص) في البحث النحويّ حُجّةٌ ، والقواعد التي تُبنى عليه صحيحة ، يجب العمل بها ، وإن كان الاستقراء ناقصاً، ما لم يثبت نقصانه بأدلةٍ ثابتةٍ تناقض الحكم في جوهره ، وتُسقط القاعدة التي ثبت اعتمادها على استقراءٍ ناقصٍ ، وذلك لأنّ التعميم المستفاد من (الاستقراء الناقص) ليس بالضرورة أن يكون متحقّقاً من جميع جوانبه ، أو قاطعاً في الحكم، أو مانعاً من النقض ، إضافة إلى أنّ هذا النوع من أنواع الاستقراء يُعدُّ (استقراءً فطريًّا) ، ونتائجه عادية تحتمل الصواب والخطأ [4] ، ولذلك فإنّه يمكن إعادة النظر في القواعد التي تحقق قيامها على استقراءٍ ناقص في ضوء الحوادث والمتغيرّات الجديدة ، وهذا – فيما يبدو لي – أمرٌ ينبغي التسليم به ؛ لأنّه منهجٌ علميٌّ أصيل يقوم على مبدأ (التسليم والرفض) لِعلّةٍ أو نصٍّ صريح ، ولكنّ الأمر اللافت للنظر في هذا الجانب أنّ النحاة عدُّوا النتائج التي توصّلوا إليها

---

(١) انظر : الأسس المنطقية للاستقراء ٣٢ ، الاستشهاد والاحتجاج باللغة ١٥١ .

(٢) انظر : الأسس المنطقية للاستقراء ٣٤ .

(٣) انظر : لمع الأدلة ٩٨ – ٩٩ ، الأصول ١٤ .

(٤) انظر : الاستشهاد والاحتجاج باللغة ١٥١ .

بـ(الاستقراء) نتائج نهائية لا تحتمل النقض ، بل إنَّ المغالاة في النظرة إلى القواعد وصلت إلى حدِّ القول بأنَّ هذه القواعد تثبت بالعقل لا بـالنص ، وأنَّ أقيـسة النحـو تعتمد على العلل العقليّة أكثر من اعتمادها على نقل النـصوص ، وكأنَّمـا تكتـسب الأحكام النحويّة بـذلك معنـى الـدوام والاسـتمرار ، ونـسي النحـاة أو تناسـوا أنَّ (الاستقراء) منهجٌ متـسامحٌ ، يقـف وراء اللُّغـة لمتابعتهـا بالملاحظـة واسـتخراج النتائج ، وهو يعدُّ اللُّغة في تطوّر دائم ، وعليه أن يتطوّر تبعـاً لـذلك دون تفـضيل مرحلة من مراحل اللُّغة على مرحلة أخرى ، بل إنَّه ليس هناك لغة أفضل من لغة أخرى على الإطلاق ، أمَّا إحاطة القواعد بهذا الفهم الـصارم ، فقـد انزلـق بهـا إلى التوقف والمصادرة ، إذ استخدمها النحاة المقلِّدون أداة للحكم علـى اللُّغـة المتطـوّرة في عصرها وبعد عصرها ، وجعلها مجالاً رحباً للأفكار الذهنيّة العميقة ، وما دام العقل هو معتمدها ، فلم لا يكون هو نفس أساس البحث فيها !! [1] .

وقصارى ما يمكن التوصُّل إليـه في ختـام الحـديث عـن (أثـر الاحتجـاج بالاستقراء الناقص) هـو أنَّ هـذا النـوع مـن أنـواع الاسـتقراء بـصفته قائمـاً علـى التعميم والملاحظة ، وبكونه مفيداً للظن الغالب ، ومن ثَمَّ الحجيّة ، فإنـه ينبغـي الاقتناع بنتائجه ، والركون إلى قواعده ، مالم تظهر أدلة نـصيّة صـريحة تخـالف المستقرّ ، وحينئذ – فقط – يجب إعادة النظر في القواعد والنتائج لثبوت نقـصانها ، وعدم شمولها لجميع جزئيات الظاهرة .

وممَّا ينبغي الإشارة إليه في هـذا الجانـب ، أنَّـه يجـب عـدم الركـون إلى نتائج البحث النحويّ السابقة ، وعدم التسليم ببعض القواعـد الـتي توصَّـل إليهـا النحاة السابقون في ظل قيامها علـى اسـتقراءٍ نـاقص ؛ لأنَّ النحـاة القـدامى أرادوا التقعيد للغة العرب حفاظاً عليها من الخطأ واللَّحـن بعـد الفتوحـات الإسـلامية ، ودخول الأعاجم إلى بلاد العرب ، وقطعاً فإن الوقت لم يسعفهم في اسـتقراء جميـع

---

(١) انظر : المرجع السابق ١٥٤ .

ما وردِ عن العـرب ، فقعّدوا القواعـد بنـاءً علـى اسـتقراءاتٍ شخـصية ، وجهـود فردية ، وأسّسوا الأحكـام النحويّـة علـى التعمـيم ، والملاحظـة العامـة للظـواهر المختلفة ، وهذا ولا شك جهدٌ يُشكر عليه النحاة ، وعمـل يـسجَّل لـصالحهم ، إلاّ أنّه ينبغي عدم اتخاذ نتائج الاستقراء التي توصّلوا إليهـا نتـائج نهائيـة لا تقبـل المراجعة أو النقض ، أو لا يُسْمَح بـالخروج عليهـا ، ولـذا فإنّـه ممّـا يُلاحـظ علـى الأصوليين ، وهم أصحاب منطق لا ينكر الاستقراء ، بل يرون أنّه مصدر ما توصّل إليه النحاة والأصوليون من أحكام نحويّة ، أنّهم كانوا ضـعيفي الاسـتقراء ، إذ لم يُعهد أنّ أحداً منهم استدلّ على وظيفةٍ نحويّةٍ باستقرائه الخاص لكـلام العـرب ، أو بتحقيقه لما ادّعاه النحويون من استقراء ، بل كانوا – في الغالـب – يـصدرون – دون تمحيص – عمّا ادّعى النحاة الاستقراء فيه ، حتـى أخـذ ذلـك علـيهم بعـض كبار الأصوليين ، كالفخر الرازي في المحصول ، قال : «وكان من الواجب علـيهم أن يبحثوا عن أحوال رواة اللغات والنحو ، وأن يفحصوا عن جرحهم وتعديلهم ، كما فعلوا ذلك في رواة الأخبار ، لكنهم تركوا ذلك بالكليّة مع شدة الحاجة إليـه، فإنّ اللُّغة والنحو يجريان مَجْرَى الأصل لـلاستدلال بالنصوص»[1] .

ولـو أنّ الأصـوليين اعتمـدوا الاسـتقراء كمـا اعتمـدوا البرهـان ، وبـذلوا جهدهم في تحقيق ما ادّعى النحاة واللُّغويون الاستقراء فيه من قواعد ، لوصلوا بلا شك إلى نتائج تدعم أو تنقض ما توصلوا إليه مـن قواعـد أو دلالات نحويـة نتيجـة النظر العقليّ الخالص ، ولكنهم حين اعتمدوا علـى اسـتقراء النحـاة ظلّـت نتـائج بحثهم في الكشف عمّا لم يبحثه النحاة من دوال المعنى النحـويّ تـدور في فلـك مـا استقرت عليه مصادر النحو العربي القديم [2] .

---

(١) المحصول ١ / ١ / ١١٨ .

(٢) انظر : البحث النحويّ عند الأصوليين ، د. مصطفى جمال الدين ، ص ٣٠٣ .

د- الاستدلال بالاستقراء عند النحويين :

يُعدّ الاستقراءُ من الأدلة المعتمدة عند النحويين إذا اكتملت شروطه ، وانتفت موانعه، بل جعله كثيرٌ من النحاة من أحسن دلائل الحصر، أشار إلى ذلك ابن الخبّاز [١] .

ومن أبرز أمثلته عندهم الاستدلال به على انحصار الكلمة في ثلاثة أنواع ، قال ابن هشام: «والدليل على انحصار أنواعها في هذه الثلاثة الاستقراء ؛ فإنّ علماء هذا الفنّ تتبّعوا كلام العرب ، فلم يجدوا إلاّ ثلاثة أنواع ، ولو كان ثَمّ نوعٌ رابعٌ لعثروا على شيءٍ منه» [٢] .

وقد احتجّ به النحويون في مواضع عدة ، دون أن يعترضهم معترض [٣] ، وهذا يدلُّ على صحة الاستدلال به ، واعتباره نوعاً من أنواع الاستدلال للحكم .

يقول الدكتور عدنان سلمان : «وقد أدرك النحاة قيمة الاستقراء وهم يسجلون ضوابط اللغة وقاعدها ، فنصّوا عليه ، وجعلوه دليلاً قاطعاً على إثبات تلك القواعد والضوابط» [٤] .

ويقول : «لقد اعتمد النحاة المنهج الاستقرائي في وضعهم النحو العربي وقواعده، وهو منهج قويم يعتمد على تتبع كلام العرب من منابعه الأصيلة، وتسجيل القوانين النحوية التي يخضع لها نظام العربية في تراكيبها المختلفة» [٥] .

---

(١) انظر : داعي الفلاح ٢ / ٧١٤ ، فيض نشر الانشراح ٥٨٣ .

(٢) شرح قطر الندى ١٤ - ١٥ .

(٣) انظر : فيض نشر الانشراح ٥٨٣ ، الإصباح ٣٨٧ .

(٤) الاستقراء في النحو ١٤٧ .

(٥) الاستقراء في النحو ١٤٢ ، وانظر : الاستقراء في اللغة ٢٠٢ .

ويقول الدكتور محمد عيد : «أمّا الاستقراء فهوالمنهج الصحيح الذي يتّسم بالتسامح، ويبدأ من حيث يجب البدء من المفردات إلى الملاحظة الشاملة ، والاستقراء ليس منهجاً علمياً سليماً في دراسة اللغة فقط ، بل أصبح منذ وقت طويل منهجاً في الدراسات الإنسانية والتجريبيّة على السواء» [1] .

ويقول – أيضاً – : «لقد قدّم هؤلاء النحاة وغيرهم من علمائنا الأقدمين – رحمهم الله – جهوداً طيّبة مستخلصة من استقراء المسائل والجزئيات والآراء التي كانت لعلماء النحو الذين سبقوهم وعاصروهم ، وكانت تلك الأصول التي درسوها نتيجة ذلك الاستقراء بقدر ما أدّى إليه اجتهادهم وفهمهم» [2] .

كل هذه النصوص وما ماثلها تدلُّ دلالة قاطعة على أنّ الاستقراء منهج قويم في الاستدلال النحويّ ، وأنّ النحاة الأوائل قد أفادوا منه في ضبط قواعد العربية ، ووضع أصولها، إلاّ أنّنا نجد بعض النحويين يذكرون الاستقراء في الأدلة المختلف فيها [3] ، وجعله الدكتور تمام حسّان من الأدلة غير المباشرة [4] ، وعدّ ما ثبت بالاستقراء التام دليلاً من أدلة الجدل النحويّ يرتفع به ما عداه ، فإذا ثبت بالاستقراء أنّ أنواع الكلم ثلاثة امتنع أن يكون في الكلام نوعٌ رابع ، وبذلك يصبح النوع الرابع مرفوضاً .

غير أنّ الاستقراء التام – كما يرى تمام حسّان – لا يكون دليلاً صالحاً للجدل إلاّ بشرط التسليم بمضمونه ، إذ يمكن لغير المستدلّ إنكار ما ثبت بالاستقراء الجدلي ، وحينئذ لا يصلح الاستقراء دليلاً [5] .

---

(١) أصول النحو العربي ٩٩ .

(٢) المصدر السابق ٥ .

(٣) انظر : داعي الفلاح ٢ / ٧١٤ .

(٤) انظر : الأصول ٧٤ .

(٥) انظر : المصدر السابق ٢١٥ .

وقد يعرض النقص لهذا النوع من الأدلة حين يكون الاستقراء غير شامل كل أفراد الجنس ، ويطلق عليه حينئذٍ (الاستقراء الناقص) ، وهو لا يفيد اليقين ؛ لجواز وجود جزء لم يُستقرأ ، ويكون حكمه مخالفاً لما استقرئ [1] .

(١) انظر : نهاية السول ٤ / ٣٧٧ ، التعريفات ٣٩ — ٤٠ ، الكليّات ١٠٦ ، الاجتهاد فيما لا نصّ فيه ٢ / ٢١٣ .

القسم الأول

دراسة بعض مسائل الاستقراء الناقص

الأوجه الإعرابيّة الجائزة عند اجتماع الاسم مع اللّقب إذا كانا مُفْرَدَيْنِ

قال سيبويه: «إذا لقّبتَ مفرداً بمفرد أضفته إلى الألقاب، وهو قول أبي عمرو، ويونس، والخليل، وذلك قولك: (هذا سعيدُ كُرْزٍ)، و(هذا قَيْسُ قُفَّةَ قد جاء)، و(هذا زيدُ بَطَّةَ)، فإنّما جُعِلتْ (قُفَّةُ) معرفةً ؛ لأنّك أردت المعرفة التي أردتها إذا قلت: (هذا قيسٌ) ، فلو نوّنت (قُفَّةَ) صار الاسم نكرةً ؛ لأنَّ المضافَ إنّما يكون نكرةً ومعرفةً بالمضاف إليه ، فيصير (قُفَّةَ) – ههنا – كأنّها معرفةً قبل ذلك ثم أضفت إليها، ونظير ذلك أنّه ليس عربيٌّ يقول: (هذه شمسُ) فيجعلها معرفة....، فإذا لقّبتَ المفرد بمضاف، والمضاف بمفرد جرى أحدهما على الآخر كالوصف ....، وكذلك إنْ لقّبتَ المضاف بالمضاف .

وإنّما جاء هذا مُفْتَرِقاً هو والأوّل؛ لأنَّ أصل التسمية والذي وقع عليه الأسماء، أن يكون للرجل اسمان: أحدهما مضاف، والآخر مفرد أو مضاف...، وليس من أصل التّسمية عندهم أن يكون للرجل اسمانِ مفردان ، فإنّما أجروا الألقاب على أصل التّسمية ، فأرادوا أن يجعلوا اللّفظ بالألقاب إذا كانت أسماءً على أصل تسميتهم ، ولا يجاوزوا ذلك الحدّ»[1] .

يتبيَّن من هذا النصّ أنّ سيبويه – بعد استقرائه كلام العرب – حكم بأنّه إذا جاء اللّقب بعد الاسم ، وكانا مفردين نحو : (هذا سعيد كرز)، فإنَّ المحفوظ عن العرب هو إضافة الاسم إلى اللّقب ، فيقال : (سعيدُ كُرْزٍ) ، ولم يُحْفَظ عنهم غير هذا الوجه ، وهذا ما فهمه بعض النحويين من كلام سيبويه السابق ؛ فذهبوا إلى أنّه إذا جاء اللّقب بعد الاسم وكانا مفردين ، وليس في الاسم (أل) وجب إضافة الاسم إلى اللّقب ، وامتنع الإتباع، والقطع .

---

(١) الكتاب ٣ / ٢٩٤ – ٢٩٥ .

ومن تبع سيبويه في هذا القول: المبرّد[1]، والسيرافيُّ [2]، والزمخشريّ[3]، وابن يعيش[4] ، وجمهور البصريين [5] .

قال السيرافيُّ شارحاً كلام سيبويه السابق : «وليس لهم (أي العرب) اسمان مفردان يُستعْمل كلُّ واحد منهما مفرداً ، فلو جعلوا (سعيداً) مفرداً ، و (كُرْزاً) مفرداً ، لخرجوا عن منهاج أسمائهم في اسمين مُفْرَدَيْنِ لشخصٍ واحد ، وإذا أضافوا فله نظيرٌ»[6] .

وقال المبرِّد : «إذا لقّبت مفرداً بمفردٍ أضفته إليه ، لا يجوز إلا ذلك ... ، وإنّما كان هذا كهذا ؛ لأنّ أصل الألقاب أن تَجْري على أصل التسمية ، وليس حقّ الرجل أن يُسمّى باسمين مفردين ، ولكن مفرد ومضاف ... »[7] .

وقال ابن يعيش : «... وليس في كلامهم اسمان مفردان لمسمّىً واحد يُسْتَعْمَلُ كُلُّ واحدٍ منهما مفرداً ، فلو جمعوا بين الاسم واللّقب مفردين لا على سبيل الإضافة لخرجوا عن منهاج استعمالهم ، ولم يكن له نظيرٌ »[8] .

فابن يعيش – هنا – يُردِّد كلام السيرافيّ السابق ، وهما يتفقان على أنّ ما عدا الإضافة في نحو : (سعيدُ كُرْزٍ) يُوقعُ في ما لا نظير له من كلام العرب ، فوجب الحمل على الإضافة ، ومنع ما عدا هذا الوجه .

---

(١) انظر : المقتضب ٤ / ١٦ .

(٢) انظر : شرح الكتاب ٤ / ١٢٨ ب .

(٣) انظر : المفصّل ٩ ، وانظر : شرح المفصل ١ / ٢٣ ، الإيضاح في شرح المفصّل ١ / ٧٩ .

(٤) انظر : شرح المفصّل ١ / ٣٣ .

(٥) انظر : الإيضاح في شرح المفصّل ١ / ٧٩ – ٨٠ ، شرح الكافية ٢ / ١٣٩ ، شرح الألفية لابن الناظم ٧٣ ، الارتشاف ١ / ٤٩٨ ، المساعد ١ / ١٢٩ ، تعليق الفرائد ٢ / ١٥٠ ، التصريح ١ / ١٢٣ ، الهمع ١ / ٢٣٤ (أحمد شمس الدين) ، الصبّان ١ / ١٣٠ .

(٦) شرح الكتاب ٤ / ١٢٨ أ .

(٧) المقتضب ٤ / ١٦ .

(٨) شرح المفصّل ١ / ٣٣ .

ويرى الكوفيون وبعض البصريين [1] أنَّ اللّقب إذا جاء بعد الاسم ، وكانا مفردين جاز فيه ثلاثة أوجه :

أولاً : الإضافة مع انتفاء المانع .

ثانياً : إتباع اللّقب للاسم في الإعراب ، نحو : (جاء سعيدٌ كُرْزٌ) ، و(رأيت سعيداً كُرْزاً)، و(مررت بسعيدٍ كُرْزٍ) .

ثالثاً : القطع إلى الرفع على إضمار مبتدأ أي : (هو كُرْزٌ) ، وإلى النصب على إضمار فعل نحو : (أعني كُرْزاً) .

والإتباع أقيس ، والإضافة أكثر [2] .

أمّا ابن مالك فقد اضطرب رأيه في هذه المسألة : فمرّة جزم بوجوب الإضافة إن لم يمنع منها مانعٌ [3] ، ومرّة أخرى أجاز الأوجه الثلاثة: الإضافة، والإتباع ، والقطع ، وذهب إلى الاعتذار لسيبويه لعدم ذكره الإتباع، والقطع[4]، وهو اعتذارٌ يُضْعِفه التحقيق في نصّ سيبويه السابق ، وفي نصوص النحاة المتقدمين كذلك ، وقد أثبتُّ قريباً طرفاً من نصوصهم التي تُبيْنُ بجلاءٍ مراد سيبويه ، وبُعْد ما ذكره ابن مالك .

---

(١) انظر : شرح المفصّل ١ / ٣٣ ، الإيضاح في شرح المفصّل ١ / ٧٩ – ٨٠ ، شرح التسهيل ١ / ١٧٣ ، شرح الكافية الشافية ١ / ٢٥٠ ، شرح الكافية ٢ / ١٣٩ ، الارتشاف ١ / ٤٩٨ ، المساعد ١ / ١٢٩ ، تعليق الفرائد ٢ / ١٥٠ ، التصريح ١ / ١٢٢ – ١٢٣ ، الهمع ١ / ٢٣٤ ، الصبّان ١ / ١٣٠ .

(٢) انظر : التصريح ١ / ١٢٣ .

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية ٢٥٠/١، شرح ابن الناظم على الألفية ٧٣، التصريح ١٢٣/١، الصبّان ١٣٠/١.

(٤) انظر : شرح التسهيل ١ / ١٧٣ ، المساعد ١ / ١٢٨ – ١٢٩ ، تعليق الفرائد ٢ / ١٤٩ – ١٥٠ .

النصوص المستدركة على الاستقراء :

استدلّ الكوفيون ومن وافقهم بما حكاه الفراءُ عن العرب من قولهم : (هذا قيسٌ قُفَّةٌ)، و (هذا يحيى عينانُ) ، وقولهم: (ابن قيسِ الرُّقَيات) [1] .

الأدلة المؤيّدة لتلك النصوص :

يؤيّد تلك النصوص أمران :

أولاً: أنّ الإتباع والقطع هما الأصل، بخلاف الإضافة فإنّها على خلاف الأصل[2] .

ثانياً : أنّ الاسم واللّقب مدلُوْلُهما واحدٌ ، فيلزم من إضافة أحدهما إلى الآخر إضافة الشيء إلى نفسه ، واللازمُ باطلٌ ، فالملزوم مثله لوجوب مغايرة المتضايفين [3] .

توجيه المانعين للأدلة :

أ- الأدلة السماعيّة :

- لا حُجَّة فيما نُقِل عن العرب من قولهم : (هذا يحيى عينانُ) ؛ لاحتمال أن يكون قد جاء على لغة من يُلْزِمُ المثنّى الألف مطلقاً [4] .

- ولا حُجّة - أيضاً - في قولهم : (ابن قيس الرُّقيّاتُ) ؛ لأنّ المشتهر عن العرب إضافة (قيس) إلى (الرُّقيّات) ، إمّا على أنّ (الرُّقيّات) لقب لـ(قيس) ، والإضافة كـ (سعيدُ كُرْزٍ) ، أو على أنّ الإضافة لأدنى ملابسة [5] .

---

(1) انظر : الإيضاح في شرح المفصّل ١ / ٧٩ - ٨٠ ، شرح الكافية ٢ / ١٣٩ ، تعليق الفرائد ٢ / ١٥٠ ، التصريح ١ / ١٢٣ .

(2) انظر : شرح التسهيل ١ / ١٧٣ .

(3) انظر : الإيضاح في شرح المفصّل ١ / ٨٠ ، شرح التسهيل ١ / ١٧٣ ، التصريح ١ / ١٢٣ .

(4) انظر : التصريح ١ / ١٢٣ .

(5) انظر : شرح الكافية ٢ / ١٣٩ - ١٤٠ .

ب- <u>الأدلة القياسيّة</u> :

- قولهم : إنّ الاسم واللّقب مدلولهما واحدٌ ، فيلزم من إضافة أحدهما إلى الآخر إضافة الشيء إلى نفسه ، يُجاب عنه بوجهين[1] :

<u>أحدهما</u> : أنّ اللّفظ قد يُطلق ويُراد به اللّفظ نفسه ، ويُطلق ويُراد به المدلول ؛ فقولك: (ذاتُ زيدٍ)، (الذات) للمدلول ، و(زيد) للّفظ ، فكذلك يجوز أن يُقال : إنّ (قيس) في نحو : (قيسُ قُفّةٍ) قُصِد به – هنا – قصد الذات ، و (قُفّةٌ) قُصِدَ به قصد اللّفظ ، فكأنّه قال : مُسَمّى هذا اللّفظ الذي هو (قُفّة) ، وبهذا التوجيه تغاير المدلولان فيه ، فتصحُّ الإضافة ، فيصير بمثابة : (غلامُ زيدٍ) .

<u>والآخر</u>: أنّه لمّا تُوُهِّمَ التنكير في نحو: (قيس) عند قصد إضافته للاختصار ، صار بمثابة قولك : (كلٌّ وغلامٌ) ، فأُضيفَ للتّبيين والتّعريف كما أُضِيفَ (كُلُّ غلام) .

مناقشة توجيه الأدلة :

أ- <u>الأدلة السماعيّة</u> :

- قولهم : إنّ قول العرب : (هذا يحيى عينانُ) يُحْتَمل أن يكون قد جاء على لغة من يُلْزِم المثنّى الألف مطلقاً ، مُعْتَرضٌ بأنّ نونَ (عينانُ) مضمومةٌ ، ولو جاءت على اللّغة المذكورة لكانت النونُ مكسورةً كما هو الأصل في نون المثنّى[2]، ولا يعترض هذا بأنّ ضم نون المثنّى بعد الألف لغةً ؛ لأنّ في ذلك تلفيقاً بين اللغات كما لا يخفى .

- وأمّا قولهم : إنّ المشتهر عن العرب إضافة (قيس) إلى (الرُّقيّات)، فيُجَابُ عنه بأنّ الإتباع –أيضاً– منقولٌ عن العرب، وقد نقله الفراء، ونقل الثقة لا سبيل

---

(١) انظر : الإيضاح في شرح المفصّل ١ / ٨٠ ، شرح التسهيل ١ / ١٧٣ ، التصريح ١ / ١٢٣ ، الصبّان ١/١٣٠.

(٢) انظر : حاشية يس على التصريح ١ / ١٢٣ .

إلى رَدّه كما قد تأصّل ، إضافةً إلى أنّ للإتباع شواهد أخرى نقلها الفرّاء عن العرب تُعضّد هذا الشاهد وأمثاله .

ب- الأدلة القياسيّة :

يُجاب عمّا ذكروه من جواز إضافة الشيء إلى نفسه على تأويل الاسم الأول بالمسمّى، والثاني بالاسم ، بوجهين :

أحدهما : أنّ هذا التأويل مجوّزٌ للإضافة لا موجبٌ لها ، كما أنّ إضافة الشيء إلى نفسه موقوفةٌ على السماع ، والقياس عليها ضعيفٌ [1] .

والآخر : أنّ ما ذكروه من تأويل فيه تكلُّفٌ ظاهرٌ دون مُوْجِب .

الترجيح :

يتّضحُ ممّا تقدّم ترجُّح مذهب الكوفيين ومن وافقهم في أنّ اللّقب إذا جاء بعد الاسم ، وكانا مفردين جاز فيه ثلاثة أوجه : الإضافة ، وإتباع اللّقب للاسم في الإعراب ، والقطع لورود السماع بذلك ، ولأنّ من حفظ حُجّةٌ على من لم يحفظ .

وعلى هذا فالاستقراء الناقص في هذه المسألة قاد إلى الحكم بوجوب الإضافة ومنع ما عداها ، وهذا بعيد .

القاعدة النحويّة بعد مناقشة المسألة :

تجوزُ إضافة الاسم إلى اللّقَب إذا كانا مُفردين، كما يجوز الإتباع، والقطع.

---

(١) انظر : حاشية يس على التصريح ١ /١٢٣ .

إعراب لفظ (الهَنُ) بالحروف

عدَّد الفرّاء – بناءً على استقراء لغة العرب – الأسماء التي تعرب بالواو رفعاً، وبالألف نصباً ، وبالياء جراً ، فاقتصر على ذكر خمسة ألفاظ : (أبوك ، وأخوك ، وحموك ، وفوك ، ونو) ، وذهب إلى إنكار جواز إتمام (الهن) ، وإعرابه بالحروف ، وأشار إلى أنّه لم يُحفظ في لفظ (الهن) إلاّ الإعراب بالحركات [1] .

وذهب سيبويه [2] ، وجمهور النحويين [3] إلى جواز إتمامه وإعرابه بالحروف ، إلاّ أنّ النقص فيه أشهر من التمام .

ومن – هنا – جعل النحاة الأسماء التي تعرب بالواو رفعاً ، وبالألف نصباً ، وبالياء جرّاً ستة ، وشاع في كتب المتأخرين مصطلح الأسماء الستة .

واختار هذا القول ابن مالك، وعزاه إلى أكثر النحويين بقوله: ((وقد جرت عادة أكثر النحويين أن يذكروا (الهن) مع هذه الأسماء، فيوهم ذلك مساواته لهن في الاستعمال)) [4].

النصوص المستدركة على الاستقراء :

احتجّ جمهور النحاة بما حكاه سيبويه عن بعض العرب من قولهم : «هذا هنوك ، ورأيت هناك ، ومررت بهنيك»[5] .

قال ابن مالك : «وهو قليلٌ ، فمن لم ينبّه على قلّته فليس بمصيب ، وإن حظي من الفضائل بأوفر نصيب»[6] .

---

(١) انظر : الارتشاف ٤١٥/١ ، توضيح المقاصد ٧٢/١ ، الهمع ١٢٣/١ .

(٢) انظر : الكتاب ٣٦٠/٣.

(٣) انظر : الارتشاف ٤١٥/١ ، توضيح المقاصد ٧٢/١ ، الأشموني ٦٩/١ .

(٤) شرح التسهيل ٤٤/١ .

(٥) الكتاب ٣٦٠/٣ .

(٦) شرح التسهيل ٤٤/١ .

الأدلة المؤيدة لتلك النصوص :

يؤيّد ما ورد عن العرب موافقة ذلك للقياس في حال النسب ، إذ إنّ النسب يَرُد الأشياء إلى أصولها ، فتقول : (أخوي) ، و (حموي) ، فيجب أن يقال : (هنوي) ، ممّا يدلّ على أنّ اللام في (هنو) مثل اللام في (أبو) ، و (أخو)، و (حمو) ، فيجب التوافق في الحكم ، أشار إلى ذلك سيبويه [1] .

الترجيح :

يتضح ممّا تقدّم رجحان ما ذهب إليه سيبويه من جواز إتمام لفظ (الهَنُ) وإعرابه بالحروف ، بناءً على السماع الوارد عن العرب.

القاعدة النحوية بعد مناقشة المسألة :

أنّ لفظ (الهَنُ) من الأسماء الستة التي تعرب بالحروف ، إلاّ أنّ النقص فيه أكثر من الإتمام .

---

(١) انظر: الكتاب ٣/٣٦٠ ، ٣٦١ .

(قصر (أخاك))

قال أبو حيّان : «وأما قصر (أخ) ، فزعم الفرّاء أنّ قصر (أخٍ) لم يسمعه كما سمعه في (أبٍ)»[1] .

يتبيّن من ذلك أنّ الفرّاء – بعد استقرائه كلام العرب – لم يقف على لغة القصر في (أخٍ) ، ووقف عليها في (أبٍ) ، ولذا أنكر هذه اللُّغة ، وزعم أنّه لا يجوز قصر (أخ) ؛ لعدم السماع بذلك عن العرب .

النصوص المستدركة على الاستقراء :

يرى هشام بن معاوية [2] ، وابن يعيش [3] ، وابن مالك [4] ، وابنه [5] ، وابن القوّاس[6]، وابن منظور [7] ، والمراديُّ [8] ، وكثيرٌ من النحويين [9] جواز قصر (أخ) بناءً على السماع الوارد عن العرب ، ومنه [10] :

١- حُكي عن العرب قولهم : (مُكْرَهٌ أخاك لا بطل) [11] .

---

(١) التذييل والتكميل ١/ ٥٢ ب ، وانظر : تعليق الفرائد ١/ ١٤٧ .

(٢) انظر: التذييل والتكميل ١ / ٥٢ ب ، شرح التسهيل للمرادي ١ / ٨٢ ، تعليق الفرائد ١ / ١٤٨ ، هشام الضرير ٨١ .

(٣) انظر : شرح المفصّل ١ / ٥٣ .

(٤) انظر : شرح التسهيل ١ / ٤٥ .

(٥) انظر : شرح ابن الناظم ٣٩ .

(٦) انظر : شرح ألفية ابن معط ١ / ٢٥٧ .

(٧) انظر : لسان العرب ١٤ / ١٩ – ٢٠ (أخا) .

(٨) انظر : توضيح المقاصد ١ / ٧٦ ، شرح التسهيل للمرادي ١ / ٨٢ .

(٩) انظر : المساعد ١/ ٢٧ ، شفاء العليل ١/ ١١٩ – ١٢٠ ، شرح المكودي على ألفية ابن مالك ١١ ، التصريح ١/ ٦٥ ، الهمع ١ / ١٣٠ ، شرح السيوطي على الألفية ٥٠، الصبان ١ / ٧٠ – ٧١.

(١٠) انظر هذه الشواهد في: شرح التسهيل ٤٥/١، التذييل والتكميل ٥٢/١ ب، شفاء العليل ١٢٠/١.

(١١) انظر : جمهرة الأمثال ١٩٨/٢ ، مجمع الأمثال ٢٧٤/٢ ، المستقصى ٣١١/٢ .

٢- وقال ابن يعيش : «ويُحكى أن بلحارث يأتون بها على القياس مقصورةً ، فيقولون : (هذا أباً وأخاً) ، و (رأيت أباً وأخاً)»[١] .

وأشار طائفة من النحويين إلى أنّ قصر (أخ) لغة من لغاتِ العرب [٢]

٣- وقول الشاعر :

أخـاكَ الّذي إنْ تَدْعُـهُ لِمُلِمَّـةٍ يُجِبْكَ لِمَا تَبْغي وَيَكْفِكَ مَنْ يَبْغي[٣]

توجيه المانعين للأدلة :

أجاب المانعون عن شواهد المجيزين بالآتي :

١- أنّ قول العرب: (مكره أخاك لا بطل) الثابت فيه: (مكره أخوك لا بطل) ، وبذلك لا تقوم به حجة [٤] .

٢- واعترض أبو حيّان الاستدلال بقول الشاعر: (أخَاكَ الّذي إنْ تَدْعُهُ ...) ، قائلاً: «ولا دليل فيه؛ لأنه يُحتمل أن يكون منصوباً بإضمار فعلٍ ، التقدير: (الزم أخاك)، وإذا دخل الدليل الاحتمال سقط به الاستدلال»[٥] .

مناقشة توجيه المانعين للأدلة :

يُجاب عمّا ذكروه بالآتي :

---

(١) شرح المفصّل ١ / ٥٣ .

(٢) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ٣٩ ، شرح ألفية ابن معطٍ ٢٥٧/١ ، لسان العرب ١٤/ ١٩ – ٢٠ (أخا) .

(٣) البيت من البحر الطويل بلا نسبة ، ويروى (بمَا) بدل (لِمَا) ، و (يكفيك) بدل (يَكْفِكَ) .
انظر : شرح التسهيل ١ / ٤٥ ، التذييل والتكميل ١ / ٥٢ ب ، شفاء العليل ١ / ١٢٠ ، الاقتراح ٧٦ ، الإصباح في شرح الاقتراح ١٣٢ .

(٤) انظر : مجمع الأمثال ١ / ١٦٠ ، ٢ / ٢٧٤ .

(٥) التذييل والتكميل ١ / ٥٢ ب ، وانظر : الاقتراح ٧٦ ، الإصباح ١٣١ – ١٣٢ .

١- أنّ قول العرب : (مكره أخاك لا بطل) بالقصر قد نقله عدد من الثقات[1] ، ونقل الثقة لا سبيل إلى رده .

٢- أنّ ما ذكره أبو حيّان احتمالٌ ضعيفٌ ؛ لأنّ سياق الشاهد يدلُّ على إرادة الإخبار لا الطلب [2] .

٣- أنّ قصر (أخ) لغة من لغات العرب الثابتة ، وقد ذكر ابن يعيش أنها لغة بلحارث [3] ، واللغة لا تُردُّ بالتأويل .

الترجيح :

يتّضح ممّا تقدّم رُجحان ما ذهب إليه هشام بن معاوية ومن وافقه من المجيزين لقصر (أخ) ؛ لثبوت السماع بذلك عن العرب .

القاعدة النحوية بعد مناقشة المسألة :

يجوز استعمال لفظ (أخَاكَ) مقصوراً ، وهي لغةٌ من لغاتِ العرب الثابتة .

---

(١) انظر : جمهرة الأمثال ٢ / ١٩٨ ، المستقصى ٢ / ٣١١ .

(٢) انظر : هشام الضرير ٨٢ .

(٣) انظر : شرح المفصل ١ / ٥٣ .

(ثبوت ميم (فَم) عند الإضافة)

قال أبو علي الفارسيّ : «... فأما في الإضافة فإنّ الميم لا تُبدل ؛ لأنّ الاسم لا يبقى على حرفٍ واحدٍ ، ولا يلحقه في الإضافة التنوينُ ، فلا تسقط العين كما كانت تسقط في الإفراد ، لكنّها تثبتُ العينُ في (شاة) لّما لم تكن طَرَفاً ، ويتحرّكُ الحرف الذي قبل العين من (فمٍ) بحسب الحرف الذي ينقلب إليه العينُ ، وهذا حرفٌ نادرٌ في العربية لا يُعرف له نظيرٌ إلاّ (نو) ... ، وقد اضطر الشاعر ، فأبدل من العين في (فَمٍ) الميم في الإضافة ، كما أبدلها منها في الإفراد ، فقال :

يُصبحُ ظَمْآنَ وفي البحرِ فمُهْ [1]

وهذا الإبدال في الكلام إنّما هو في الإفراد دون الإضافة ، فأجرى الإضافة مجرى المفرد في الشعر للضرورة ، كما أجرى فيها الإفراد مجرى الإضافة في الضرورة ، وذلك قوله :

خَالَطَ مِنْ سَلْمَى خَيَاشيمَ وَفَا [2]

---

(١) الرجز لرؤبة بن العجاج .

انظر : ديوانه ١٥٩ ، الحيوان ٢٦٥/٣ ، المقرّب ١ / ٢١٦ ، التسهيل ٩ ، شرح التسهيل ١ / ٤٧، ٤٩ ، شرح الكافية ٢٩٦/١ ، شرح ألفية ابن معط ٢٥٥/١ ، المساعد ٣٠/١ ، شفاء العليل ١/ ١٢٣ ، تعليق الفرائد ١ / ١٥٧ ، المقاصد النحوية ١ / ١٣٩ ، الأشموني ١ / ٧٣ ، التصريح ١/ ٦٤ ، الهمع ١ / ١٣٢ (أحمد شمس الدين) ، الخزانة ٤٥١/٤ ، ٤٥٤ ، ٤٦٠ ، ادرر ١ / ١١٤ .

(٢) الرجز للعجاج .

انظر : ديوانه ٢ / ٢٢٥ ، إصلاح المنطق ٨٤ ، المقتضب ٢٤٠/١ ، شرح أبيات سيبويه ٢٠٤/١ ، الممتع ٤٠٨/١ ، شرح التسهيل ٥٠/١ ، شرح الكافية ١ / ٢٩٥ ، شرح ألفية ابن معط ٢٥٥/١ ، التذييل والتكميل ١ / ٥٦ أ ، الارتشاف ١ / ٤١٨ ، المساعد ١ / ٢٩ ، شفاء العليل ١ / ١٢٣ ، المقاصد النحوية ١ / ١٥٢ ، الهمع ١ / ١٣٢ ، الخزانة ٤ / ٤٢٧ ، ٦ / ٥١٠ ، ٧ / ٢٤٤ ، ٢٤٦ ، الدرر ١ / ١١٣ .

... ، وجاز هذا في الشعر للضرورة ؛ لأنّه قد يجوز في الشعر كثيرٌ ممّا لا يجوز في الكلام» [1] .

يتبيّن من هذا النصّ أنّ أبا علي الفارسيّ - بعد استقرائه كلام العرب - لم يقف على ثبوت ميم (فَمٍ) عند الإضافة ، ولذا حكم بمنع ثبوتها عند الإضافة إلاّ في الشعر للضرورة ؛ لأنّه قد يجوز في الشعر كثيرٌ مما لا يجوز في الكلام .

وعلّل الفارسيّ قوله هذا بأنّ الميم لا تُبدل من العين ؛ لأن الاسم لا يبقى على حرفٍ واحدٍ ؛ وذلك لمعاقبة الإضافة التنوين [2] .

وقد تبع الفارسيَّ في هذا الحكم عددٌ من النحويين ، منهم : الحيدرة اليمنيّ [3] ، وابن عصفور [4] .

وعزا أبو حيّان هذا القول إلى البصريين [5] ، ونسب السيوطي القول به إلى المغاربة [6].

النصوص المستدركة على الاستقراء :

ثبتت ميمُ (فمٍ) عند الإضافة في قوله – صلى الله عليه وسلم – : (لخلُوفُ فَمِ الصَّائمِ أطيبُ عندَ الله من ريحِ المِسْكِ) [7].

---

(١) المسائل المشكلة (البغداديات) ١٥٥ – ١٥٧ .

(٢) انظر : البغداديات ١٥٥ – ١٥٦ ، العسكريات ١٧٣ .

(٣) انظر : كشف المشكل ١ / ١٨١ .

(٤) انظر : المقرّب ١ / ٢١٦ .

(٥) انظر : الارتشاف ١ / ٤١٨ .

(٦) انظر : الهمع ١ / ١٣٢ .

(٧) أخرجه البخاري في كتاب الصوم ، باب فضل الصوم رقم (١٨٩٤) ، وبابٌ هل يقول : إنّي صائمٌ إذا شُتِم، رقم (١٩٠٤)، وفي كتاب اللّباس ، باب ما يُذكرُ في المسْك ، رقم (٥٩٢٧)، وفي كتاب التوحيد. باب قوله الله تعالى : ﴿ يُرِيدُونَ أنْ يُبَدِّلُوا كَلام اللهِ ﴾ [الفتح ١٥] ، رقم (٧٤٩٢) ، وباب ذكر النبي – عليه السلام – ، وروايته عن ربّه ، رقم (٧٥٣٨) ، وأخرجه مسلم في كتاب الصيام ، باب حفظ اللسان ، وباب فضل الصيام ، رقم (١١٥١) .

وروى أبو عبيدة عن يونس أنّ من العرب من يقول : «هذا فِمٌ ، ورأيت فِماً ، وأخرجه من فِمه»[1] .

وبناءً على هذه النصوص ذهب اللورقيُّ الأندلسيّ [2] ، وابن مالك [3] ، والرضي [4] ، وبدر الدين ابن مالك [5] ، وابن القوّاس [6] ، وأبو حيّان [7] ، وابن عقيل [8] ، والسلسيلي [9] ، والدماميني [10] ، وآخرون [11] إلى صحة ثبوت ميم (فمٍ) عند الإضافة في اختيار الكلام ، وليس بقاء الميم خاصًّا بضرورة الشعر .

وقد اعترض ابن مالك ما ذهب إليه الفارسي قائلاً : «وزعم الفارسي أنّ قوله :

يصبح ظمآن وفي البحر فمه

من الضرورات بناءً على أنّ الميم حقها ألاّ تثبت في غير الشعر ، وهذا من تحكماته العارية من الدليل ، والصحيح أن ذلك جائز في النثر والنظم»[12] .

---

(١) انظر : شرح القصائد السبع الطوال ص ٢٥٠ .

(٢) انظر : المباحث الكاملية ٢ / ٤١ .

(٣) انظر : التسهيل ٩ ، شرح التسهيل ١ / ٤٩ ، ٣ / ٢٨٥ ، شرح عمدة الحافظ ١ / ٥١٦ .

(٤) انظر : شرح الكافية ١ / ٢٩٦ .

(٥) انظر : شرح ابن الناظم ٣٧ .

(٦) انظر : شرح ألفية ابن معط ١ / ٢٥٥ .

(٧) انظر : التذييل والتكميل ١ / ٥٦ أ ، الارتشاف ١ / ٤١٨ .

(٨) انظر : المساعد ١ / ٢٩ — ٣٠ .

(٩) انظر : شفاء العليل ١ / ١٢٣ .

(١٠) انظر : تعليق الفرائد ١ / ١٥٨.

(١١) انظر : الأشموني ١ / ٧٣ ، التصريح ١ / ٦٤ ، الهمع ١ / ١٣٢ .

(١٢) شرح التسهيل ١ / ٤٩ .

الترجيح :

يتّضح ممّا تقدّم صحة القول بجواز ثبوت ميم (فَمٍ) عند الإضافة مطلقاً؛ لثبوت السماع بذلك نثراً ونظماً .

القاعدة النحوية بعد مناقشة المسألة :

يجوز – في السّعة والاختيار – ثبوت ميم (فمٍ) عند الإضافة ، وليس ذلك خاصّاً بضرورة الشعر .

(عود الضمير على متأخرٍ في اللفظ والرُّتْبة)

قال ابن جنيّ : «وأجمعوا على أن ليس بجائزٍ : ضرب غلامُه زيداً ؛ لتقدُّم المضمر على مظهره لفظاً ومعنى ، وقالوا في قول النابغة :

جـزَى ربُّـهُ عَنِّـي عَـدِيَّ بن حاتَم   جزاءَ الكلابِ العَاوياتِ وَقَدْ فَعَل[1]

إِنَّ الهاءَ عائدةٌ على مذكور متقدّم ، كلُّ ذلك لئلا يتقدّم ضميرُ المفعول عليه مضافاً إلى الفاعل ، فيكون مقدّماً عليه لفظاً ومعنى ، وأمّا أنا فأُجيز أن تكون الهاء في قوله :

جَزَى ربُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بن حاتم

عائدة على : (عَدِيّ) خلافاً على الجماعة» [2] .

يتبيَّن من هذا النصّ أنَّ ابن جنيّ - بعد تتبعه كلام العرب - ، واستقرائه لما ورد عنهم من نصوصٍ وشواهدَ حَكَم بجواز عود الضمير على متأخرٍ في اللفظ والرُّتْبة ، نحو : ضرب غلامُهُ عمراً ، بل ذهب إلى أبعدَ من ذلك ، فجعله قياساً مطّرداً .

---

(١) البيت من البحر الطويل ، واختلف في نسبته إلى قائل معيّن ، وذلك على النحو الآتي :

أ- نُسب إلى أبي الأسود الدؤلي ، انظر : ملحقات ديوانه ٤٠١ ، تخليص الشواهد ٤٩٠ ، الخزانة ٢٧٧/١ ، ٢٧٨ ، ٢٨١ ، ٢٨٧ .

ب- ونُسبَ إلى النابغة الذبياني ، وورد في ديوانه ١٩١ ، برواية لا شاهد فيها ، وصدره :

جَزَى اللهُ عَبْساً في المواطنِ كلِّها

انظر : المقاصد النحوية ٢ / ٤٨٧ ، التصريح ١ / ٢٨٣ ، الدرر ١ / ٢١٧ .

ج- ونُسب إلى عبدالله بن همارق ، انظر : المقاصد النحوية ٢ / ٤٨٧ ، التصريح ١ / ٢٨٣ .

قال ابن كيسان عن هذا البيت : ((أحسبه مولّداً مصنوعاً)) ، انظر : البغداديات ٤٦٥ ، الحلل ١٥٦ ، أمالي ابن الشجري ١ / ١٥٣ .

(٢) الخصائص ١ / ٢٩٤ .

وقد سبق ابن جنيّ إلى القول بجواز هذا النمط التركيبي الأخفش[١]، وأبو عبدالله الطوال من الكوفيين[٢].

واختاره من المتأخرين ابن مالك [٣]، والرضي[٤]، وأبو حيّان في ظاهر كلامه، حيث أشار إلى أنّ للجواز وجهاً من القياس[٥].

ونَسَب البغداديُّ القول بالجواز إلى عبدالقاهر الجرجانيّ [٦].

واشترط ابن مالك لجواز عود الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة أن يكون صاحب الضمير مشتركاً في العامل نحو : ضرب غلامُها هنداً [٧].

وذهب المبرِّد[٨]، وابن السراج[٩]، والزجّاجيُّ[١٠]، والفارسيُّ[١١]، والزمخشريّ[١٢]، وابن الشجريّ[١٣]، وجمهور

---

(١) انظر : ضرائر الشعر ٢٠٩ ، شرح التسهيل ١ / ١٦١ ، شرح ألفية ابن معط ١ / ٤٩١ ، الارتشاف ٤٨٣/١ ، توضيح المقاصد ٢ / ٢٠ ، تخليص الشواهد ٤٨٨ ، المساعد ١ / ١١٢ - ١١٣ ، تعليق الفرائد ٢/ ١١٥ ، التصريح ١ / ٢٨٣ ، الهمع ١ / ٢٢١ (أحمد شمس الدين) .

(٢) انظر : ضرائر الشعر ٢٠٩ ، شرح التسهيل ١ / ١٦١ ، شرح ألفية ابن معط ١ / ٤٩١ ، الارتشاف ٤٨٣/١ ، توضيح المقاصد ٢ / ٢٠ ، تخليص الشواهد ٤٨٨ ، المساعد ١ / ١١٢ - ١١٣ ، تعليق الفرائد ٢/ ١١٥ ، التصريح ١ / ٢٨٣ ، الهمع ١ / ٢٢١ (أحمد شمس الدين) .

(٣) انظر : شرح التسهيل ١ / ١٦١ ، شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٨٥ ، المساعد ١ / ١١٢ - ١١٣ .

(٤) انظر : شرح الكافية ١ / ٧٢ .

(٥) انظر : الارتشاف ١ / ٤٨٣ ، تذكرة النحاة ٣٦٥ ، الهمع ١ / ٢٢٢ .

(٦) انظر : الخزانة ٢ / ٢٧٧ .

(٧) انظر : شرح التسهيل ١ / ١٦١ - ١٦٢ ، الارتشاف ١ / ٤٨٣ ، الهمع ١ / ٢٢٢ .

(٨) انظر : المقتضب ٢ / ٦٧ ، ٤ / ١٠٢ .

(٩) انظر : الأصول ٢ / ٢٣٨ - ٢٤٠ .

(١٠) انظر : الجمل في النحو ١١٨ .

(١١) انظر : البغداديات ٤٦٥ ، الإيضاح العضدي ١٠٧ - ١٠٨ .

(١٢) انظر : المفصّل ١٨ .

(١٣) انظر : أمالي ابن الشجري ١ / ١٥٢ .

النحويين[1]، إِلى أنَّ عود الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة صورةٌ ممتنعةٌ في العربية ، وما ورد خلاف ذلك فهو محمولٌ على الضرورة التي لا تجوز إِلاّ في الشعر .

وقد نقل ابن جنيّ[2]، والصفّار[3] إِجماع النحويين على ذلك ، وأرى الإِجماع غير منعقدٍ لوجود الخلاف المعتدّ به ، وبأدلته .

وذهب أحمد بن جعفر إِلى جوازه في الشعر دون النثر[4] .

النصوص المستدركة على الاستقراء :

يُضاف إِلى البيت الوارد في نَصّ كلام ابن جنيّ نصوصٌ أخرى جاء الضمير فيها عائداً على متأخرٍ في اللفظ والرتبة ، ومنها [5] :

١- قول الشاعر :

كَسَا حِلْمُه ذَا الحِلْمِ أثْوَابَ سُؤْدُدٍ　　　وَرَقَّى نَدَاهُ ذَا النَّدى في ذُرَا المَجْدِ [6]

٢- وقول أبي جندب بن مرة :

---

(١) انظر : كشف المشكل ١ / ٢٩٩ ، الفصول الخمسون ١٧٢ ، شرح المفصّل ١ / ٧٦ ، الكافية ٦٨ ، الإيضاح في شرح المفصّل ١ / ١٥٩ – ١٦٠ ، المقرّب ١ / ٥٤ ، شرح الجمل ٢ / ١٤ ، شرح الألفية لابن الناظم ٢٢٩ ، التصريح ١ / ٢٨٣ .

(٢) انظر : الخصائص ١ / ٢٩٤ .

(٣) انظر : الهمع ١ / ٢٢١ (أحمد شمس الدين) .

(٤) انظر : الارتشاف ١ / ٤٨٣ ، شرح الأشموني ٢ / ٥٩ .

(٥) انظر مزيداً من الشواهد في : شرح التسهيل ١ / ١٦١ ، شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٨٧ – ٥٨٨ ، تذكرة النحاة ٣٦٤ – ٣٦٥ ، شرح الأشموني ٢ / ٥٩ .

(٦) البيت من البحر الطويل ، لم أعثر على قائلٍ له .

انظر : شرح التسهيل ١ / ١٦١ ، تذكرة النحاة ٣٦٤، المقاصد النحوية ٢ / ٤٩٩ ، تخليص الشواهد ٤٩٠ ، الهمع ١ / ٢٢٢ ، الدرر ١ / ٢١٨ .

أَلاَ لَيْتَ شِعْرِي هَلْ يَلُومَنَّ قَوْمُـهُ زُهَيْراً عَلَى مَا جَرَّ مِنْ كُلِّ جَانِبِ [1]

٣- وقول سليط بن سعد :

جَزَى بَنُوه أَبَا الغِيْـلانِ عَنْ كِبَرٍ وحُسْنِ فِعْلٍ كَمَا يُجْزَى سِنِمَّار [2]

الأدلة المؤيدة لتلك النصوص :

يؤيّد تلك الأدلة (القياس) ، وذلك من أوجه :

١- أنَّ المفعول كَثُر تقدّمه على الفاعل، فيُجْعل لكثرته كالأصل [3] .

٢- أنَّ الفعل المتعدّي يقتضي المفعول به كاقتضائه للفاعل تماماً ؛ وذلك لأنَّ الشعور الذهنيّ بهما مقارن لشعوره بالفعل ومعناه [4] .

٣- أنَّ اللغة بالاستعمال، فينبغي أن تُوصف على واقعها، لا أن تتحكم فيها صنعة النحاة [5].

توجيه الأدلة :

حاول المانعون توجيه الأدلـة الـتي استدلَّ بهـا المجيـزون، وذلك علـى النحو الآتي :

---

(١) البيت من البحر الطويل .

انظر : شرح أشعار الهذليين ١ / ٣٥١ ، شرح التسهيل ١ / ١٦١ ، تذكرة النحاة ٣٦٤ ، الأشباه والنظائر ٢ / ١٠٣ ، الخزانة ١ / ١٤١ .

(٢) البيت من البحر البسيط .

انظر : الأغاني ٢ / ١١٩ ، أمالي ابن الشجري ١ / ١٥٢ ، شرح التسهيل ١ / ١٦١ ، تذكرة النحاة ٣٦٤، المقاصد النحوية ٢ / ٤٩٥ ، تخليص الشواهد ٤٨٩ ، الهمع ١ / ٢٢٢ ، الخزانة ١ / ٢٨٠ ، الدرر ١ / ٢١٩ .

(٣) انظر : الخصائص ١ / ٢٩٥ - ٢٩٧ ، تذكرة النحاة ٣٦٥ ، الهمع ١ / ٢٢٢ .

(٤) انظر : شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٨٥ ، شرح الكافية ١ / ٧٢ ، حاشية الصبّان ٢ / ٥٩ .

(٥) انظر : الوجوب والجواز في الأحكام النحوية ١٥٤ .

أ – الأدلة السماعيّة :

١– أنّ هذه الشواهد من قبيل الضرورة التي لا تجوز اختياراً ، ولا ينبغي القياس عليها[1]. قال ابن الشجريّ : «واستعمالُه في الشعر من أقبح الضرورات»[2] .

٢– أنّه يجوز أن يكون الضمير عائداً على محذوف قبله ، وليس على المفعول به[3]، أو يكون راجعاً للمصدر [4] .

ب– الأدلة القياسيّة :

١– ردّ المانعون دليل القياس الأوّل عند المجيزين ، وهو قولهم : إنّ المفعول لكثرة تقدُّمه على الفاعل جُعِل كالأصل ، بأنّ الفعل والفاعل كجزءي الكلمة الواحدة ، وهما بمنزلة الشيء الواحد [5]، ولأجل هذا الاتصال الوثيق بينهما لا يمكن ادّعاء أنّ المفعول به كالأصل ، فيُجوِّزُ تقديم الضمير العائد إليه .

٢– ورُدّ دليلهم الثاني بأنّ دِلالة الفعل على الفاعل أقوى من دلالته على المفعول به ، وذلك من وجهين [6] :

أ –أنّ الفعل يدلُّ على الفاعل بعمومه وخصوصه، و –أيضاً – بالالتزام[7] .

---

(١) انظر : البغداديات ٤٦٥ ، الحُلَل ١٥٦ ، شرح الجمل ١ / ١٤ ، ضرائر الشعر ٢٠٩ ، شرح الألفية لابن الناظم ٢٢٩ .

(٢) أمالي ابن الشجري ١ / ١٥٢ .

(٣) انظر : تخليص الشواهد ٤٩١ – ٤٩٢ .

(٤) انظر : الحلل ١٥٦ ، أمالي ابن الشجري ١ / ١٥٣ ، شرح الجمل ١ / ١٤ ، شرح الكافية ١ / ٧٢ .

(٥) انظر : شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٨٤ ، البسيط ١ / ٢٠٣ – ٢٧٤ .

(٦) انظر : نتائج الفكر للسهيلي ٣٨٧ – ٣٨٨ .

(٧) انظر : الخصائص ٩٨/٣ ، الاقتراح ١٣٦ .

ب- أنَّ الفعل هو حركة الفاعل ، والحركة لا تقوم بنفسها، وإنَّما هي متَّصلة بمحلّها، فوجب أن يكون الفعل متَّصلاً بفاعله لا بمفعوله .

وبذلك يتَّضح أنَّ الفعل المتعدّي لا يقتضي المفعول به كاقتضائه للفاعل ، ولا سيَّما أنَّ هناك فرقاً بينهما من حيث الوجود ؛ فالفاعل عمدةٌ لا يجوز حذفه ، أمَّا المفعول به ففضلة كثُر الاستغناء عنه .

مناقشة توجيه الأدلة :

أ - الأدلة السماعيّة :

١- لا يُسلَّم قولهم : إنَّ هذه الشواهد من قبيل الضرورة لأمرين :

أ - أنَّ الضرورة يستدعيها الوزن أو القافية ، ولا مسوّغ - هنا - لادّعائها .

ب- أنَّ الحمل على الضرورة إنَّما يجوز إذا كان المسموع نادراً أو شاذّاً ، ولا مقتضي لذلك - هنا - لتوافر الشواهد ، وثبوت صحتها ، ووضوح دلالتها .

٢- ولا يُسلَّم قولهم : إنَّ الضمير عائدٌ على محذوف ؛ لأنَّ الحذفَ خلافُ الأصلِ ، وهو ادّعاءٌ لا دليل عليه ، وليس هناك ما يقتضيه على القول بجواز عود الضمير على متأخرٍ في اللفظ والرتبة .

٣- ولا يسلَّم قولهم : إنَّه يجوز أن يكون الضميرُ راجعاً للمصدر ، لأمرين :

أ - عدم وجود اسم سابق يعود إليه الضمير ، حتى يُدّعى أنَّه راجعٌ للمصدر[1] .

ب- أنَّ الأَوْلى عدم التقدير إذا أمكن الحمل على وجهٍ تعضّده الشواهد ، ولا يمنعه طرد القواعد .

---

(١) انظر : شرح الكافية لابن جماعة ٦٤ .

ب- **الأدلة القياسيّة :**

١- أنّ القول بأنّ المفعول به كالأصل لكثرة تقدّمه على الفاعل إنّما هو من الناحية التقديريّة لا التقعيديّة ، وقد وجدنا العرب تُقدِّم المفعول به على الفاعل كثيراً ، فلا يمتنع تقديم الضمير العائد إليه ، ولا يلزم من ذلك فصل ما هو كالشيء الواحد ؛ لظهور الإعراب ، ووضوح الرتبة .

٢- وأمّا قولهم : إنّ الفعل يدلُّ على الفاعل بعمومه وخصوصه ، فيقال : إنّ الأصل في الفعل أنّه لا يدلُّ على فاعلٍ معيّن ، ولا مفعولٍ معيّن ، وإنّما يدلُّ عليهما مطلقاً (١) ، فاستويا في دلالته عليهما دلالةً مطلقة ، وهذا وجهٌ للتقريب بينهما .

٣- وأمّا قولهم : إنّ الفعل هو حركة الفاعل ... فوجب أن يكون الفعل متّصلاً بفاعله لا بمفعوله ، فيقال : إنّ الاتصال لايستلزم أن يأتي الفعل والفاعل متعاضدين ، أو متتاليين، لجواز أن يُفْصَل بينهما بالمفعول ، أو بغيره ، وظهور الإعراب هو الفيصل ، والمُشْعِر بالمنـزلة .

الترجيح :

يتبيّن مما تقدّم رُجْحان رأي ابن جني ومن وافقه من المجيزين لعود الضمير على متأخرٍ في اللفظ والرتبة ؛ لورود السماع بذلك ، وكان الأَوْلى أن يصحّح النحويون القاعدة ، وأن يضعوا قاعدةً جزئيةً تضم مثل هذه الشواهد ، بدلاً من حملها على الضرورة .

القاعدة النحويّة بعد مناقشة المسألة :

يجوز في النثر والنظم أنْ يَعُود الضّمير على متأخر في اللفظ والرتبةِ وهذا كثيرٌ في الشّعر.

---

(١) انظر : نتائج الفكر ٣٨٨ .

(حذف الفاعل مع عدم إضماره)

قال سيبويه : «وإذا قلت (ضربوني وضربتُهم قومَك) جعلت (القوم) بدلاً من (هُمْ) ؛ لأنّ الفعل لا بد له من الفاعل ، والفاعل – ههنا – جماعة ، وضمير الجماعة الواو .

وكذلك تقول : (ضربوني وضربتُ قومك) ، إذا أعملتَ الآخر فلا بد في الأول من ضمير الفاعل لئلاً يخلو من فاعلٍ ، وإنما قلت: (ضربتُ وضربَني قومُك) ، فلم تجعل في الأول الهاء والميم ؛ لأنّ الفعل قد يكون بغير مفعول ، ولا يكون الفعل بغير فاعل ... ولا بد من هذا ؛ لأنّه لا يخلو الفعل من مضمرٍ ، أو مظهرٍ مرفوعٍ من الأسماء »[1] .

يتبين من هذا النص أن سيبويه – بعد استقرائه كلام العرب – ؛ حكم بأنّ الفعل لا يجوز أن يخلو من الفاعل سواء أكان الفاعل مضمراً ، أم مظهراً ، وأنَّ هذا ما عليه لغة العرب، ولم يرد عنهم حذف الفاعل دون إضماره مطلقاً .

وقد تبع سيبويه في هذا القول: المبرِّد [2]، والسيرافي [3] ، والفارسي [4]، والجرجاني[5]، وجمهور النحويين [6] .

قال ابن يعيش : «وأمّا حذف الفاعل ألبتة ، وإخلاء الفعل عنه فغير معروف في شيء من كلامهم ، فكان ما قلناه ، وهو الحمل على الإضمار بشرط

---

(١) الكتاب ١ / ٧٩ – ٨٠ .

(٢) انظر : المقتضب ٣ / ١١٣ .

(٣) انظر : شرح الكتاب ١ / ١٨٦ ب .

(٤) انظر : الشعر ٢ / ٥٠٥ – ٥٠٧ ، الخصائص ٢ / ٤٣٣ ، أمالي ابن الشجري ٢ / ٥٢١ .

(٥) انظر : المقتصد في شرح الإيضاح ١ / ٣٣٧ .

(٦) انظر: أمالي ابن الشجري ١ / ٣٧٢ ، ٢ / ٥٢١ ، ٣ / ١١٧ ، شرح المفصّل ١ / ٧٧، شرح الجمل ٦١٧/١. شرح التسهيل ٢ / ١٧٤ ، شرح الكافية ١ / ٧٥ – ٧٧ ، تذكرة النحاة ٣٥٦ – ٣٥٧ ، شرح شذور الذهب ١٦٥ ، المساعد ١ / ٤٥٨ ، التصريح ١ / ٢٧٢ ، ٣٢١ .

التفسير أولى ؛ إذ كان له نظيرٌ من كلام العرب ، فكان أقل مخالفة»[1] .

وذهب الكسائي إلى جواز حذف الفاعل، أو ما هو بمنزلته كأسماء الأفعال الناقصة دون الحاجة إلى تقديره، وذلك نحـو: (ضربني وضربت قومَك) ، فالفاعل – هنا – محذوفٌ ، حتى لا يُضمر قبل الذكر [2] .

واختار هذا الرأي هشام بن معاوية [3] ، والسهيلي [4] ، وأبو جعفر بن مضاء [5] .

وعلى هذا المذهب ظاهر كلام ابن جني [6] ، وابن الشجري [7] .

قال ابن جني : : «... وكان أبو علي يُغلِّظ في هذا ويكْبره ويتناكره ، ويقول : الفاعل لا يُحذف ، ثم إنه فيما بعد لان له ، وخَفَضَ من جناح تناكره ، وعلى كل حال فإذا كان الكلام إنَّما يصلحه ، أو يفسده معناه ، وكان هذا معنىً صحيحاً مستقيماً لم أرَ به بأساً، وعلى أنَّ المسامحة في الفاعل ليست بالمرضية ؛ لأنه أصعب حالاً من المبتدأ»[8] .

ونُسِب إلى الكسائي أنه لا يقول بالحذف ، وإنما يضمر مفرداً في الأحوال كلها [9] ، وهذا خلاف التحقيق .

---

(١) شرح المفصّل ١ / ٧٧ .

(٢) انظر : شرح السيرافي ١ / ١٨٦ ب ، أمالي ابن الشجري ١ / ٣٧٢ ، ١١٧/٣ ، شرح الجمل ٦١٧/١ ، المساعد ١ / ٤٥٨ ، وانظر : مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د. مهدي المخزومي ، ص١١٤ .

(٣) انظر : المساعد ١ / ٤٥٨ .

(٤) انظر : أمالي السهيلي ١٦٤ – ١٦٥ ، المساعد ١ / ٤٥٨ .

(٥) انظر : الرد على النحاة ٩٥ ، المساعد ١ / ٤٥٨ .

(٦) انظر : الخصائص ٢ / ٤٣٣ – ٤٣٤ ، المحتسب ٢ / ١٨٠ – ١٨١ .

(٧) انظر : أمالي ابن الشجري ١ / ٣٧٢ .

(٨) الخصائص ٢ / ٤٣٣ .

(٩) انظر : المساعد ١ / ٤٥٩ .

ويرى الفرّاء في نحو : (ضربني وضربتُ قومَك) أنه يجب تأخير الضمير ، فيقال : (ضربني وضربتُ قومَك هم) ، حتى لا يتقدّم على مفسِّره لفظاً ورتبة [1] ، أو يُوقع في ادّعاء حذف الفاعل ، وهذا كله ليس من كلام العرب [2] ، ومذهب الفرّاء هذا مردودٌ بمصادمته للنصوص ، فلا يُلتفت إليه [3] .

النصوص المستدركة على الاستقراء :

من النصوص التي تؤيّد ما ذهب إليه الكسائي من جواز حذف الفاعل ، دون الاحتياج إلى إضماره [4] :

١- قول سِوَار بن مُضَرِّب التميمي :

فإنْ كان لا يُرْضيكَ حتَّى تَرُدَّني ... إلى قَطَـريٍّ لا إخـالُكَ راضيَـا [5]

ففاعل (يُرضي) محذوف [6] .

٢- وقول علقَمَة بن عبدة :

تَعَفَّقَ بالأَرْطَـى لها وأَرَادَها ... رِجَالٌ فَبَذَّتْ نَبْلَهُمْ وكَلِيْـبُ [7]

---

(١) انظر : شرح السيرافي ١ / ١٨٦ ب ، شرح الجمل ١ / ٦١٧ ، المساعد ١ / ٤٥٧ – ٤٥٨ .

(٢) انظر : شرح الجمل ١ / ٦١٧ .

(٣) انظر : الكتاب١ / ٧٩ ، ٢ / ١٧٥ ، المقتضب ٣ / ١١٣ ، ٤ / ٧٧ ، الأصول ١ / ١١٤ ، شرح المفصّل ١ / ٧٧ ، تذكرة النحاة ٣٥٦ ، المساعد ١ / ٤٥٨ .

(٤) انظر في شواهد المجيزين : الشعر ٢ / ٥٠٥ – ٥٠٧ ، شرح الجمل ١ / ٦١٨ – ٦١٩ ، المساعد ١/٤٥٩ .

(٥) البيت من البحر الطويل .

انظر : معاني القرآن ١ / ٢٣٢ ، الكامل ٢ / ٦٢٨ ، الشعر ٢ / ٥٠٥ ، الخصائص ٢ / ٤٣٣ ، المحتسب ٢ / ١٩٢ ، أمالي ابن الشجري ١ / ٢٨٤ ، شرح المفصّل ١ / ٨٠ ، شرح الجمل ١ / ٦١٩ ، التصريح ١ / ٢٧٢ ، الخزانة ١٠ / ٤٧٩ .

(٦) انظر : شرح الجمل ١ / ٦١٨ .

(٧) البيت من البحر الطويل ، وتعفّق : استتر ، والأرطى : شجر يدبغ به ، وبذّت : سبقت وفاتت .

انظر : ديوان علقمة الفحل ٣٨ ، نوادر أبي زيد ٦٩ ، المخصّص ١٢ / ٨٢ ، الردّ على النحاة ٩٥ ، شرح الجمل ١ / ٦١٩ ، شرح التسهيل ٢ / ١٧٤ ، تذكرة النحاة ٣٥٧ ، المقاصد النحوية ٣ / ١٥ ، التصريح ١ / ٣٢١ .

ففاعل (تعفّق) محذوف ، ولو أضمره لقال : (تَعَفّقُوا) [1] .

٣- وقول ذي الرمّة :

وهَلْ يُرْجِعُ التَّسليمَ أو يكشفُ العَمَى ثَلاثُ الأثَافي والرُّسومُ البَلاقِعُ [2]

ولو أضمر فاعل الفعل الأول لقال : (يرجعن) [3] .

٤- وقول الشاعر :

فأيْنَ إلى أيْنَ النَّجاةُ ببَغْلَتي أتَاكَ أتاكَ الّلاحقُوكَ احْبِس احْبِس [4]

قال ابن الشجري : «وحَذْف أحد الفاعلين من قوله : (أتاكَ أتاكَ الّلاحقُوكَ) يقوي ما ذهب إليه الكسائي من حذف الفاعل، في باب إعمال الفعلين ، ألا تراه لو أضمر الفاعل ولم يحذفه ؛ لقال : (أتَوْكَ أتاكَ الّلاحقُوك) ، أو (أتاكَ أتَوْكَ الّلاحقوك)» [5] .

٥- ومما يُستدلُّ به -أيضاً- لتأييد مذهب الكسائي قوله تعالى: { كلا إذا بَلَغَتِ التَّراقِيَ}[6]، ففاعل (بلغت) محذوف ، ولم يسبق له ذكرٌ فتحسن دعوى الإضمار [7] .

---

(١) انظر : شرح الجمل ١ / ٦١٩ .

(٢) البيت من البحر الطويل ، ويروى : (أو يَدْفَعُ البُكَا) بدل : (أو يكشفُ العَمَى) ، ويروى : (الدِّيارُ) بدل : (الرُّسومُ) .

انظر : ديوان ذي الرمة ٢ / ١٢٧٤ ، إصلاح المنطق ٣٠٣ ، المقتضب ٢ / ١٧٦ ، ٤ / ١٤٤ ، المنصف ١ / ٦٤ ، المخصّص ١٧ / ١٠٠ ، شرح المفصّل ٢ / ١٢٢ ، أمالي ابن الحاجب ١ / ٣٥٨ ، شرح الجمل ١ / ٦١٩ ، تذكرة النحاة ٣٤٤ ، الخزانة ١ / ٢١٣ ، الدرر ٦ / ٢٠١ .

(٣) انظر : شرح الجمل ١ / ٦١٩ .

(٤) البيت من البحر الطويل ؛ قال البغدادي : ((وهذا البيت مع شهرته لم يُعْلم له قائل ولا تتمّة)) ، الخزانة ٥ / ١٥٨ ، ويروى : (الّلاحقون) بدل : (الّلاحقوك) .

انظر : الخصائص ٣ / ١٠٣ ، ١٠٩ ، أمالي ابن الشجري ١ / ٣٧٢ ، المساعد ١ / ٤٥٠ ، المقاصد النحوية ٣ / ٩ ، التصريح ١ / ٣١٨ ، الهمع ٥ / ١٤٥ ، الخزانة ٥ / ١٥٨ ، الدرر ٥ / ٣٢٣ .

(٥) أمالي ابن الشجري ١ / ٣٧٢ .

(٦) القيامة ٢٦ .

(٧) انظر : الفريد في إعراب القرآن المجيد ٤ / ٥٧٨ ، البحر المحيط ١٠ / ٣٥١ ، الدر المصون ٦ / ٤٣١ – ٤٣٢ ، روح المعاني ٢٩ / ١٤٦ .

٦- وقول الرسول – صلى الله عليه وسلم – : (لا يزْني الزّاني حينَ يزْني وهُوَ مُؤْمِنٌ ، ولا يَشْربُ الخَمْرَ حِيْنَ يشرَبُها وهو مؤْمِنٌ)[١] .

فحذف فاعل (يشربُ)، ولم يسبق له ذكرٌ في الكلام، فيُدّعى الاستتار[٢] .

الأدلة المؤيدة لتلك النصوص :

يؤيد ما ذهب إليه الكسائي إضافةً إلى الشواهد المتقدّمة الأوجه الآتية :

أولاً- أنّ إضمار الفاعل لا يحسن إلا بعد تقدُّم ذكره ، أو تقدُّم ما يدلُّ عليه ، قال السهيلي : «وتحقيق القول أنّ الفاعل مضمرٌ في نفس المتكلم ، ولفظ الفعل متضمّنٌ له ، دالٌ عليه، واستُغني عن إظهاره لتقدُّم ذكره ، وعبّرنا عنه بمضمر – ولم نُعبِّر عنه بمحذوف ، كما قلنا في المضمر المفعول العائد على الاسم الموصول ؛ لأنّ المضمر – هنا – قد لُفِظ به في النطق ، ثم حذف تخفيفاً ، نحو قولك : (الذي رأيته ، والذي رأيت) ، ويجوز حذفه في التثنية والجمع ... »[٣] .

وفحوى هذا الكلام أنّ الفاعل يكون محذوفاً إذا لم يتقدّم ذكره ، أو لم يتقدّم ما يدل عليه ، فإنْ تقدّم مثل ذلك فهو مضمرٌ ، والشواهد التي أثبتُّ طرفاً منها تؤيّد صحة الحذف ، ولا تُقِرُّ دعوى الإضمار .

---

(١) أخرجه البخاري بهذا اللفظ في كتاب المظالم والغصب ، باب النُّهْبَى بغير إذن صاحبه ، حديث رقم (٢٤٧٥) ، وفي كتاب الأشربة ، باب قول الله تعالى : { إنّما الخمْرُ والمَيْسِرُ والأنْصَابُ والأزْلامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فاجتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفلِحون } [المائدة ٩٠] ، حديث رقم (٥٥٧٨) ، وفي كتاب الحدود وما يُحْذَرُ من الحدود، باب لا يُشْرِبُ الخمر ، حديث رقم (٦٧٧٢) ، وأخرجه مسلم في كتاب الإيمان، باب نقص الإيمان بالمعاصي ...، حديث رقم (٥٧) .

(٢) انظر : التصريح ١ / ٢٧١ – ٢٧٢ .

(٣) نتائج الفكر ١٦٥ .

ثانياً – يرى النحويون أنّ حذف الفاعل لا يجوز ؛ لأن الفاعل والفعل كالشيء الواحد ، فهما متلازمان [1] ، وعلى هذا فإنّ حذف الفعل وإبقاء الفاعل لا يجوز ، وقد أجاز النحويون حذف الفعل وإبقاء الفاعل ، فما المانع من جواز العكس !؟ [2] .

توجيه المانعين للأدلة :

احتجّ المانعون لصحة مذهبهم بالآتي :

أولاً– أنّ حذف الفاعل دون إضماره لم يَرد في كلام العرب [3] .

ثانياً– أنّ الفعل والفاعل كجزئي الكلمة الواحدة، وهما بمنزلة الشيء الواحد [4]، فلا يجوز حذف الفاعل لأجل هذا التلازم بينه وبين الفعل .

ثالثاً– أنّ الفاعل عمدة في الكلام، فحذفه لا يليق ، مع أنّ لنا عن حذفه مندوحة ، وهو إضماره ، ولا يُقال : إنّ إضماره يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر ؛ لأنه إذا دار الأمر بين إضمار الفاعل قبل الذكر ، أو حذفه كان المصير إلى الإضمار قبل الذكر واجباً ؛ لأنه جاء في مواضع عديدة ، وأمّا حذفه فلم يجئ أصلاً ، فإن جاء ما يُوهم ذلك مع قلّته جداً فمُتأَوّلٌ [5] .

وأجاب المانعون عن الأدلة السماعيّة لمجيزي حذف الفاعل بما يأتي :

---

(١) انظر : شرح المفصّل ١ / ٧٦ ، الإيضاح في شرح المفصّل ١ / ١٥٩ – ١٦٠ ، المقرّب ١ / ٥٤ ، شرح الجمل ٢ / ١٤ ، شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٨٤ ، البسيط ١ / ٢٠٣ ، ٢٧٤ ، التصريح ١ / ٢٨٣ .

(٢) انظر : الرد على النحاة ٩٥ .

(٣) انظر : الكتاب ١ / ٧٩ – ٨٠ ، المقتضب ٣ / ١١٣ ، شرح الكتاب للسيرافي ١ / ١٨٦ ب ، شرح المفصّل ١ / ٧٧ ، تذكرة النحاة ٣٥٦ – ٣٥٧ .

(٤) انظر : شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٨٤ ، البسيط ١ / ٢٠٣ ، ٢٧٤ .

(٥) انظر : شرح المفصّل ١ / ٧٧ ، تذكرة النحاة ٣٥٦ – ٣٥٧ .

١- لا حجّة في قول الشاعر : (فإنْ كان لا يُرْضيكَ ...) لاحتمال أن يكون قد أضمر الفاعل لدلالة (راضياً) عليه ، كأنّه قال : (لا يُرْضيك مُرْضٍ) ؛ ولأنه قد عُلِم على مَنْ يعود ، كأنه قال : (لا يُرْضيكَ أيُّ شيءٍ)[1] .

٢- ولا حُجّة - أيضاً - في قوله : (تعفّق بالأرطَى ...) لاحتمال أن يكون الضمير فيه عائداً على الجمع ، أو التثنية بلفظ المفرد ، فاستتر كما يستتر في حال الإفراد[2] .

وبمثل هذا التوجيه -أيضاً- رُدّ قول الشاعر: (وهل يُرْجِعُ التّسْليمَ ...)[3] .

٣- وأمّا قول الشاعر : (أتاكَ أتاكَ اللّاحقوكَ ...) فمتأوّل من أوجه[4] :

أ- أنّ (اللّاحقوكَ) فاعل (أتاك) الأول ، و(أتاك) الثاني لم يُؤْتَ به للإسناد ، بل لمجرد التقوية ، فلا فاعل له أصلاً ؛ لأنه ليس من باب التنازع .

ب- أنّه يحتمل أن يكون الضمير فيه عائداً على الجمع ، أو التثنية بلفظ المفرد ، فاستتر كما يستتر في حال الإفراد .

ج- أنّ (اللّاحقوك) فاعل بالعامِلَيْنِ ؛ لأنهما بلفظ واحد ، ومعنى واحد ، فكأنّهما عاملٌ واحدٌ .

٤- وأما قوله تعالى : { كلاّ إذا بلغَتِ التَّرَاقيَ } ، فإن في (بلغتْ) ضميراً مستتراً ، وهو مرفوعٌ على الفاعلية راجعٌ إلى النفس ، أو الروح الدّالّ عليها سياقُ الكلام[5] .

---

(١) انظر : الشعر ٢ / ٥٠٦ ، شرح الجمل ١ / ٦١٨ .

(٢) انظر : شرح الجمل ١ / ٦٢٠ .

(٣) انظر : المصدر السابق .

(٤) انظر : أمالي ابن الشجري ١ / ٣٧٢ ، المساعد ١ / ٤٤٩ - ٤٥٠ ، التصريح ١ / ٣١٨ .

(٥) انظر : الفريد في إعراب القرآن المجيد ٤ / ٥٧٨ ، البحر المحيط ١٠ / ٣٥١ ، الدر المصون ٦ / ٤٣١ - ٤٣٢ ، التصريح ١ /٢٧٢ ، روح المعاني ٢٩ / ١٤٦ .

٥- ولا حجّة كذلك في حديث : (ولا يشرَبُ الخَمْرَ حِيْنَ يشْرَبُها وهُوَ مؤْمنٌ) ؛ لأنّ في (يشرب) ضميراً مستتراً مرفوعاً على الفاعلية ، وهو عائد إلى الشارب الدّالّ عليه (يشربُ) بالالتزام [١] .

مناقشة توجيه الأدلة :

١- قولهم : لا حُجّة في قول الشاعر : (فإنْ كانَ لا يُرْضيك ...) لاحتمال أن يكون قد أضمر الفاعل ؛ غير مُسلّم لأمرين :

أ -أنّ الإضمار لا يحسُن إلا بعد تقدُّم ما يدلُّ على المضمر من لفظٍ أو قرينة، وليس في البيت ما يحقق دعوى الإضمار ، فالحذف – هنا – أظهر .

ب- أنه يجوز أن يكون الفاعل متعلّقاً على المعنى ، فكأن الشاعر قال : (لا يُرْضيكَ إلاّ أنْ تَرُدّني إلى قَطَرِيٍّ) ، و(حتى) تدلّ عليه ، فالفاعل على هذا الوجه محذوفٌ دون إضمار، وهو وجه أقرّ به بعض النحويين[٢]، وهو أولى من التأويل المتكلّف .

٢- وأما ردُّ الشواهد لاحتمال أن يكون الضمير فيها عائداً على الجمع ، أو التثنية بلفظ المفرد ، فغير مسلّم – أيضاً – لأمرين :

أ – أنّ هذا خلاف الأصل .

ب- أنّ عود الضمير على الجمع ، أو التثنية بلفظ المفرد قبيحٌ لا يُقرّه النحويون إلاّ على ضعف ، قال سيبويه : «فإن قلت : (ضربني وضربتُ قومَك) فجائزٌ ، وهو قبيحٌ أن تجعل اللفظ كالواحد ، كما تقول : (هو أحسنُ الفتيان وأجملُه ، وأكرمُ بَنيه وأنْبلُه)» [٣] .

---

(١) انظر : التصريح ١ / ٢٧١ – ٢٧٢ .

(٢) انظر : الشعر ٢ / ٥٠٧ ، الخصائص ٢ / ٤٣٣ .

(٣) الكتاب ١ / ٧٩ – ٨٠ .

٣- وأما قولهم : إنّ قول الشاعر : (أتاكَ أتاكَ ...) ليس من باب التنازع ، فغير مُسلّم كذلك ؛ لأنّ جمعاً من النحويين جوّزوا أن يكون هذا البيت من باب التنازع [(١)] ، فيصحُّ الاحتجاج به على حذف الفاعل ؛ لأنّه لو أضمر لقال : (أتوْكَ أتاكَ اللّاحقوكَ) ، أو : (أتاكَ أتوكَ اللّاحقوك) [(٢)] ، وعُلِم بذلك ضعف من ادّعى أنه أضمر مفرداً [(٣)] .

٤- وأما ردُّ الاحتجاج بالآية الكريمة على حذف الفاعل، فمعترضٌ بأنّ ادّعاء الإضمار - هنا- لا يستقيم ؛ لأنّ (النّفْسَ) لم يَجْرِ لها ذكرٌ في الكلام ، فالحمل على حذف الفاعل دون إضماره ، وعدم تحديده أو تعيينه أو القطع به، يزيد الموقف رهبةً وإجلالاً؛ لأنّ كل شيء حينها يُتَوَقّعُ بُلُوغُه التراقي .

٥- وأمّا الحديث الشريف فلا أرى مانعاً من أن يكون الفاعل فيه محذوفاً ، وقد تقدّم نظائره.

الترجيح :

يتبيّن مما تقدّم رُجحان مذهب الكسائي ومن وافقه ، من المجيزين لحذف الفاعل دون الحاجة إلى تقديره ؛ لورود السماع بذلك ؛ ولأنّ المعنى ربما لا يقتضي فاعلاً معيّناً لفائدة بلاغية كما في الآية الكريمة ، إضافة إلى أن في إنكاره تكلُّفاً ظاهراً ، ومدعاةً للتأويل دون مُوْجب .

القاعدة النحوية بعد مناقشة المسألة :

يجوز حذفُ الفاعل ، أو ما هو بمنزلته كأسماء الأفعال النّاقصة ، دون الحاجة إلى إضْماره .

---

(١) انظر : أمالي ابن الشجري ١ / ٣٧٢ ، المساعد ١ / ٤٥٠ ، التصريح ١ / ٣١٨ .

(٢) انظر : أمالي ابن الشجري ١ / ٣٧٢ ، المساعد ١ / ٤٥٠ .

(٣) انظر : المساعد ١ / ٤٥٠ ، التصريح ١ / ٣١٨ .

(أيّ العاملين في التنازع أولى بالعمل)

قال سيبويه : «هذا باب الفاعلَيْن والمفعولَيْن اللذين كلُّ واحد منهما يَفْعَلُ بفاعله مثل الذي يَفْعَلُ به وما كان نحو ذلك، وهو قولك: ضربت وضربني زيدٌ ، وضربني وضربتُ زيداً ، تحمل الاسم على الفعل الذي يليه ، فالعامل في اللفظ أحدُ الفعلين ، وأمّا في المعنى فقد يُعلم أنّ الأول قد وقع ، إلاّ أنّه لايعمل في اسم واحد نصبٌ ورفعٌ .

وإنّما كان الذي يليه أولى ؛ لقرب جواره ، وأنّه لا ينقض معنى ، وأنّ المخاطب قد عرف أنّ الأول قد وقع بزيد .... » [1] .

يتبيّن من ذلك أن سيبويه – بعد استقرائه كلام العرب – ، حكم بأنّه إذا تنازع عاملان معمولاً واحداً ، وكان كلٌّ واحد منهما صالحاً لأن يكون هو العامل في المعمول ؛ فإنّ العامل الثاني هو الأحق بالعمل ، وهذا ما عليه كلام العرب .

وقبل البدء في تفصيل القول في هذه المسألة ، يجب التنبُّه إلى أنّه لا خلاف بين النحاة في جواز إعمال أيّ العاملين عدا الفرّاء الذي يرى إعمال العاملين معاً إذا كانا متفقين في العمل نحو : قام وقعد عمروٌ [2] .

وإنّما الخلاف في أيِّ العاملين أحق بالعمل :

فسيبويه – من خلال النص السابق – يرى أنّ العامل الثاني هو الأحقّ بالعمل ، ووافقه في ذلك المبرِّد الذي قال : «فالعرب تختار إعمال الآخر ؛ لأنّه أقرب» [3] .

---

(١) الكتاب ١/٧٣ – ٧٤ .

(٢) انظر : شرح المفصّل ١/٧٧ ، الارتشاف ٣/٨٨ .

(٣) المقتضب ٣/١١٢ .

وأخذ بهذا القول أهل البصرة [1] ، واختاره جمهور المتأخرين [2] .

قال ابن مالك : «فدلّ نقل سيبويه مجرّداً عن الرأي على أنّ إعمال الثاني هو الكثير في كلام العرب ، وأنّ إعمال الأول قليل ، ومع قلّته لا يكاد يوجد في غير الشعر ، بخلاف إعمال الثاني فإنّه كثير الاستعمال في النثر والنظم»[3] .

وقال الرضي في إعمال الثاني : «إنّ الاستقراء دالّ عليه» [4] .

وذهب الكوفيون إلى أنّ العامل الأول هو الأحق بالعمل [5] .

النصوص المستدركة على الاستقراء :

جاء إعمال الثاني دون الأول في نصوص كثيرة منها [6] :

١- قوله تعالى : { يَسْتَفْتُونَكَ قُلْ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلالَةِ} [7] .

فأعمل الثاني وهو (يفتيكم)، ولو أعمل الأول لقال: (يفتيكم فيها) [8] .

٢- وقوله تعالى : { آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا } [9] .

أعمل الثاني (أفرغ) ، ولو أعمل الأول لقال : (أفرغه) [10] .

٣- وقوله تعالى : { وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا } [11] .

---

(١) انظر : الإنصاف ٨٣/١ ، التبيين ٢٥٢ ، شرح المفصّل ٧٧/١ ، شرح التسهيل ١٦٧/٢ .

(٢) انظر : الإنصاف ٩٦/١ ، التبيين ٢٥٢ ، شرح المفصّل ٧٧/١ ، شرح التسهيل ١٦٧/٢ ، شرح الكافية ٢٠٥/١ .

(٣) شرح التسهيل ١٦٧/٢ .

(٤) شرح الكافية ٢٠٥/١ .

(٥) انظر : الجمل ١١١ ، الإنصاف ٨٣/١ ، التبيين ٢٥٢ ، شرح التسهيل ١٦٧/٢ .

(٦) انظر طرفاً من هذه الشواهد في : الإنصاف ٨٣/١ ، التبيين ٢٥٣ ، شرح التسهيل ١٦٧/٢ – ١٦٨ .

(٧) النساء ١٧٦ .

(٨) انظر : التبيين ٢٥٣ ، شرح التسهيل ١٦٨/٢ .

(٩) الكهف ٩٦ .

(١٠) انظر : الإنصاف ٨٧/١ ، التبيين ٢٥٣ ، شرح التسهيل ١٦٨/٢ .

(١١) الروم ١٦ .

فأعمل الثاني (كذّبوا) ، ولو أعمل الأول لقال : (وكذّبوا بها) [1] .

٤- وقوله : { تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ } [2] .

أعمل الثاني (يستغفر)، ولو أعمل الأول لقال: (تعالوا يستغفر لكم إلى رسول الله)[3].

٥- وقوله : { هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ } [4] .

فـ(كتابي) منصوب بـ (اقرؤوا) لا بـ(هاؤم) ؛ إذ لو كان منصوباً بـ(هاؤم) لقال : (اقرؤوه) [5] .

٦- وقول ابن عمر في إحدى الروايتين : (لمّا فُتِح هذين المصرين ، أتوا عمر) [6] .

«فيه تنازع (فتح)، و(أتوا)، وهو على إعمال الثاني،وإسناد الأول إلى ضمير عمر»[7].

٧- وقول أبي شريح الخزاعي : (سمعتْ أذناي وأبصرت عيناي رسول الله – صلى الله عليه وسلم – حين تكلّم) [8] .

قال ابن مالك : «في هذا الحديث تنازع الفعلين مفعولاً واحداً ، وإيثار الثاني بالعمل، أعني (أبصرت) ؛ لأنّه لو كان العمل لـ (سمعت) لكان التقدير: (سمعت أذناي النبي – عليه السلام –) ، وكان يلزم – على مراعاة الفصاحة أن – يقال : (وأبصرته)» [9] .

---

(١) انظر : شرح التسهيل ١٦٨/٢ .

(٢) المنافقون ٥ .

(٣) انظر : شرح التسهيل ١٦٨/٢ .

(٤) الحاقة ١٩ .

(٥) انظر : التبيين ٢٥٣ ، شرح التسهيل ١٦٨/٢ .

(٦) أخرجه البخاري في كتاب الحج ، باب ذات عرق لأهل العراق رقم (١٥٣١) .

(٧) شواهد التوضيح ١١٩ .

(٨) أخرجه البخاري في كتاب الأدب، باب من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ جاره (٦٠١٩).

(٩) شواهد التوضيح ١٢٠ .

٨- وقول الطفيل الغنوي :

وكُمْتًا مُدَمَّاةً كَأنَّ مُتُونَهـا جَرَى فوْقَها واسْتَشعرَتْ لَوْنَ مُذْهَبِ [١]

فنصب (لون) بالعامل الثاني (واستشعرت)، ولو كان الأول هو العامل لرفعه بـ(جرى)[٢].

الأدلة المؤيدة لتلك النصوص :

يؤيّد تلك النصوص (القياس) ، وذلك من وجهين [٣] :

أولاً- أنّ الفعل الثاني أقرب إلى المعمول من الأول ، وقربه منه يقتضي عدم إلغائه عنه .

ثانياً- أنّ إعمال الأول يقتضي الفصل بين العامل والمعمول ؛ ولأنّه يكون قد عُطِف على الشيء وقد بقيت منه بقيّة وهي المعمول ، وكلٌّ هذا خلاف الأصل .

توجيه المانعين للأدلة :

احتج الكوفيون لأولوية إعمال الأول بأمور [٤] :

أولاً- أنّ الفعل الأول أولى بالعمل لتقدّمه .

ثانياً- أنّ إعمال الثاني يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر لفظاً وتقديراً ، وهذا ممنوعٌ .

ثالثاً- أنّه قد ورد عن العرب شواهد تثبت أنّهم قد أعملوا الأول ، وأضمروا في الثاني ، من ذلك :

---

(١) البيت من البحر الطويل ، وكُمتا مدماة : أي لونها بين الأصفر والأحمر الشديد الحمرة ، واستشعرت: أي لبست .

انظر : ديوان طفيل الغنوي ٢٣ ، الكتاب ٧٧/١ ، المقتضب ٧٥/٤ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٨٣/١ ، الإنصاف ٨٨/١ ، التبيين ٢٥٣ ، شرح المفصل ٧٧/١ ، ٨٨ .

(٢) انظر : التبيين ٢٥٤ ، شرح المفصّل ٧٨/١ .

(٣) انظر : الكتاب ٧٤/١ ، الإنصاف ٩٢/١ ، التبيين ٢٥٤ ، شرح الكافية ٢٠٥/١ .

(٤) انظر : الإنصاف ٨٣/١ ، ٨٦ ، التبيين ٢٥٥ — ٢٥٦ .

قول المرار الأسدي :

فَرُدّ على الفُؤادِ هَوَىً عَمِيداً وسُـــوئِلَ لو يُرَدُّ لنا سؤالا

وَقَد نَغْنَى بِهَا وَنَرى عُصُوراً بها يَقْتَدْنَنَـا الخُرْدَ الخِدَالا [1]

فنصب (الخُرْدَ) بـ (نرى) ، ولو أعمل (يقتدننا) لرفعه [2] .

مناقشة توجيه المانعين للأدلة :

أجاب البصريون عن أدلة الكوفيين بالآتي:

أولاً– قولهم : إنّ إعمال الثاني يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر ، يُجَاب عنه بأنّ ذلك جائزٌ إذا كان في الكلام ما يفسره ، كقوله تعالى : { حَتَّى تَوَارَتْ بالحِجَابِ } [3] ، يعني الشمس، ولم يَجْرِ لها ذكرٌ [4] .

ثانياً– لا حجة في شواهدهم الشعرية ، لأنّ الخلاف في الأوليّة لا في عدم الجواز، وإعمال الأول جائزٌ [5] ، لكن أكثر كلام العرب على إعمال الثاني ، وهذا ما دفع الرضي إلى القول : «إنّ الاستقراء دالٌ عليه»[6] .

الترجيح :

يتّضحُ ممّا تقدّم رجحان ما ذهب إليه سيبويه والبصريون ، من أنّه إذا

---

(١) البيتان من البحر الوافر .

انظر : ديوان المرار ٤٧٦ ، الكتاب ٧٨/١ ، المقتضب ٧٦/٤ ، شرح أبيات سيبويه ٧٨/١ ، الإنصاف ٨٥/١ ، التبيين ٢٥٥ .

(٢) انظر : الإنصاف ٨٦/١ ، التبيين ٢٥٥ .

(٣) سورة ص ٣٢ .

(٤) انظر : الإنصاف ٩٦/١ ، التبيين ٢٥٧ .

(٥) انظر : التبيين ٢٥٧ .

(٦) شرح الكافية ٢٠٥/١ .

تنازع عاملان معمولاً واحداً فإنَّ العامل الثاني هو الأحقّ بالعمل ؛ لقربه ؛ ولأنَّ الاستقراء النحوي دالٌّ على ذلك .

القاعدة النحوية بعد مناقشة المسألة :

إذا تنازع عاملان معمولاً واحداً فإنَّ الأَوْلَى إعمال الثاني لقربه ، ويجوز – على قِلَّة – إعمال الأول .

(تنازع أكثر من عاملين معمولاً واحداً)

أورد ابن مالك قول الشاعر :

سُئِلْتَ فلمْ تَبْخلْ ولمْ تُعْطِ نائِــلاً فَسِيَّانَ لا ذمٌّ عليْكَ ولا حَمْـدُ [1]

وقول الآخر :

جِئْ ثمَّ حَالفْ وَثِقْ بالقومِ إنّهــمُ لِمَنْ أجاروا ذوو عِزٍّ بلا هُوْنِ [2]

وقوله :

أَرْجُو وأَخْشى وأدْعُو الله مُبْتَغِياً عَفواً وعَافِيَةً في الرُّوحِ والجَسَدِ [3]

ثم قال: «فهذه الأبيات الثلاثة قد تنازع في كلّ واحدٍ منها ثلاثة عوامل، أُعْمِل آخرها ، وأُلْغي أوَّلُها وثانيها ، وعلى هذا استقرّ الاستعمال ، ومن أجاز إعمال غير الثالث فمُستنَدُه الرأي ؛ إذ لا سماع في ذلك ، وقد أشار إلى ذلك أبو الحسن بن خروف في شرح كتاب سيبويه ، واستقرأت الكلام ، فوجدت الأمر كما أشار إليه» [4] .

وقال في موضع آخر : «وممّا يدلّ على ترجيح إعمال الأقرب إذا كان ثانياً التزام إعماله إذا كان ثالثاً أو فوق ذلك بالاستقراء ، ولا يوجد إعمال غيره ، ومَنْ أجازه فمُستنده الرأي» [5] .

---

(١) البيت من البحر الطويل ، وهو للحطيئة ، ويُروى بروايات مختلفة .

انظر : ديوان الحطيئة ١٩٤ ، الأغاني ٢ / ١٦٨ ، شرح الجمل ١ / ٦١٣ ، المقرّب ١ / ٢٥٠ ، تذكرة النحاة ٣٣٨ .

(٢) البيت من البحر البسيط بلا نسبة ، ويروى : (وَقِفْ بالقومِ) .

انظر : التذييل والتكميل ٣ / ١٨٦ ب ، تذكرة النحاة ٣٣٨ ، تعليق الفرائد ٥ / ٦٩ ، الأشموني مع الصبّان ٢ / ١٠٣ .

(٣) البيت من البحر البسيط بلا نسبة .

انظر : تذكرة النحاة ٣٣٧ ، شرح شذور الذهب ٤٢١ ، الأشباه والنظائر ٥ / ٢٨٠ .

(٤) شرح التسهيل ٢ / ١٧٦ – ١٧٧ .

(٥) المصدر السابق ٢ / ١٦٨ .

يتبين من ذلك أن ابن مالك - بعد استقرائه كلام العرب - ، حكم بأنه إذا وقع التنازع بين أكثر من عاملين ، فإنه يجب إعمال الثالث منها ، وأشار إلى أنّه لم يُسمع عن العرب إعمال غير الثالث ، ومَنْ جوّز غير ذلك فقد اعتمد على الرأي لا السّماع .

وما ذهب إليه ابن مالك - هنا - هو مذهب ابن خروف [1] .

النصوص المستدركة على الاستقراء :

يرى ابن عصفور [2] ، وأبو حيّان [3] ، والمرادي [4] ، والدّماميني [5] ، وآخرون [6] أنه إذا وقع التنازع بين أكثر من عاملين جاز إعمالُ أيٍّ منها .

واستدلوا على ذلك بالآتي [7] :

١- قول أبي الأسود :

كَسَاكَ ولمْ تَسْتَكْسِهِ فاشْكُرَنْ لهُ   أخٌ لكَ يُعْطِيكَ الجزيلَ ونَاصرُ [8]

---

(١) انظر : شرح التسهيل ٢ / ١٧٧ ، التذييل والتكميل ٣ / ١٨٦ ب ، الارتشاف ٣ / ٩٢ - ٩٣ ، تعليق الفرائد ٥ / ٧٠ ، التصريح ١ / ٣١٦ .

(٢) انظر : شرح الجمل ١ / ٦١٣ ، المقرّب ١ / ٢٥٠ .

(٣) انظر : التذييل والتكميل ٣ / ١٨٦ ب - ١٨٧ أ ، الارتشاف ٣ / ٩٢ - ٩٣ .

(٤) انظر : التصريح ١ / ٣١٧ .

(٥) انظر : تعليق الفرائد ٥ / ٧٠ .

(٦) انظر : الأشموني ٢ / ١٠٢ ، التصريح ١ / ٣١٦ - ٣١٧ .

(٧) انظر : شرح الجمل ١ / ٦١٣ ، التذييل والتكميل ٣ / ١٨٦ ب - ١٨٧ أ ، الارتشاف ٣ / ٩٢ - ٩٣ ، تعليق الفرائد ٥ / ٧٠ ، الأشموني ٢ / ١٠٢ ، التصريح ١ / ٣١٦ .

(٨) البيت من البحر الطويل ، ويروى براويات مختلفة .

انظر : ديوان أبي الأسود ١٩٣ ، الكامل ٢ / ٧٠١ (الدّالي) ، الأغاني ١٢ / ٣٣١ ، التذييل والتكميل ١٨٦/٣ب، الارتشاف ٣ / ٩٣ ، تعليق الفرائد ٥ / ٧٠ ، الأشموني ٢ / ١٠٢ ، التصريح ٣١٦/١.

أعمل (كساك) ، ورفع به (أخٌ) ، وأضمر في الثاني في قوله : (ولم تستكسه) ، وفي الثالث في (له) [1] .

٢- إجماع أهل البصرة والكوفة على جواز إعمال الأول والثاني والثالث [2] .

قال ابن عصفور: «وقد يكون المتقدم أزيد من عاملين ، وعليه قول الشاعر:

سُئِلْتَ فلَمْ تَبْخَلْ ولمْ تُعْطِ طَائِلاً   فَسِيَّان لاحَمْـــدٌ لَدَيْكَ ولا ذمُّ

فقد تقدَّم في هذا البيت على (الطائل) ثلاثة عوامل ، وهي : (سُئِلْتَ) و(تبخلْ) و (تُعطي) ، وكل واحدٍ منها يطلبه من جهة المعنى ، ويمكن إعماله فيه .

وهذا البيت يجوز فيه إعمال الأول والثاني باتفاقٍ من أهل البصرة والكوفة» [3] .

واعترض أبو حيان قول ابن خروف وابن مالك قائلاً: «قوله غير صحيح، واستقراء ابن خروف والمصنِّف استقراءٌ ناقصٌ، وقد سُمِع في لسان العرب إعمال الأول ، وإلغاء الثاني والثالث عن العمل ، وشغله بما يناسب أن يشغله من الضمائر ... » [4] .

وقال: «وادّعى ابن مالك أنه استقرأ ذلك في الكلام ، فوجده مثل ما قال، واستقراؤه استقراءٌ ناقصٌ ، وقد جاء إعمال الأول والإضمار في الثاني والثالث ...، وحكى بعض أصحابنا انعقاد الإجماع على جواز إعمال الأول والثاني قبل أن يُخْلق ابن خروف وابن مالك ، قيل : لكن لا يُحفظ سماعاً في إعمال الثاني وإلغاء الأول والثالث ، لكن نُصَّ على الإجماع في جوازه» [5] .

---

(١) انظر : التذييل والتكميل ٣ / ١٨٧ أ ، الارتشاف ٣ / ٩٣ .

(٢) انظر : شرح الجمل ١ / ٦١٣ ، الارتشاف ٣ / ٩٣ ، الأشموني ٢ / ١٠٢ ، التصريح ١ / ٣١٦ .

(٣) شرح الجمل ١ / ٦١٣ .

(٤) التذييل والتكميل ٣ / ١٨٦ ب – ١٨٧ أ .

(٥) الارتشاف ٣ / ٩٣ .

الترجيح :

يتّضح ممّا تقدّم أنّه إذا وقع التنازع بين أكثر من عاملين جاز إعمال أيٍّ منها ؛ لثبوت السماع بذلك ؛ ولأنّ الإجماع النحويّ يؤيّده .

القاعدة النحوية بعد مناقشة المسألة :

يجوز إعمال الأوّل والثّاني والثّالث فيما إذا تنازع أكثر من عاملين معمولاً واحداً .

(إذا الفجائية وواو الحال من مسوغات الابتداء بالنكرة عند ابن مالك)

أورد ابن مالك شواهد على صحة الابتداء بالنكرة بعد (إذا) المفاجأة ، و(واو) الحال ، ثم قال : «وإنّما ذكرت من القرائن ما يناسب (إذا) و (الواو) في كون النحويين لا يذكرونه ، ولم أقصد استقصاءها ، إذ لا حاجة إلى ذلك في هذا المختصر»[1] .

يتبيّن من هذا النصّ أنّ ابن مالك – بعد استقرائه كلام العرب – ، وتتبّعه لنصوص اللّغة وشواهدها حكم بجواز الابتداء بالنكرة المحضة إذا كانت تاليةً لـ (إذا) الفجائية ، أو (واو) الحال ، وأشار إلى أن النحويين قد أهملوا ذكر ذلك ، أو التنبيه عليه .

وقد تبع ابن مالك في الحكم بجواز وقوع النكرة المحضة مبتدأً بعد (إذا) الفجائية عددٌ من النحويين، منهم: ابن هشام [2]، والأشموني[3]، والسيوطي [4] .

النصوص المستدركة على الاستقراء :

وقعت النكرة المحضة مبتدأً بعد (إذا) الفجائية في عددٍ من الشواهد النثريّة والشعريّة ، منها [5] :

١– قول أنس بن مالك – رضي الله عنه – : (دَخلَ النبيُّ – صلى الله عليه وسلم – فإذا حَبْلٌ ممدُودٌ بينَ السَّارِيتين)[6].

---

(١) شواهد التوضيح ٤٧ .

(٢) انظر : المغني ٢ / ١٤٠ (الفاخوري) .

(٣) انظر : شرح الأشموني ١ / ٢٠٦ .

(٤) انظر : شرح الألفية للسيوطي (البهجة المرضية) ٩٦ ، الهمع ١ / ٣٢٨ (أحمد شمس الدين) .

(٥) انظر هذه الشواهد في : شواهد التوضيح ٤٤ – ٤٥ ، الأشموني ١ / ٢٠٦ .

(٦) أخرجه البخاري في كتاب التهجد (الصلاة) ، باب ما يُكره من التشديد في العبادة ، رقم (١١٥٠) .

٢- وقال الأزرق بن قيس : (كُنَّا بالأهْوَازِ نُقاتلُ الحَرُورِيَّةَ فَبيْنَا أنا على جُرُفِ نهْرٍ إذا رجُلٌ يصلِّي)[١] .

٣- وقول الشاعر :

حَسِبْتُكَ في الوَغَى مِرْدَى حُرُوبٍ ... إذا خَـوَرٌ لَدَيْكَ فقُلْتُ سُحْقَاً [٢]

وتبع ابن مالك[٣]، في الحكم بجواز الابتداء بالنكرة المحضة بعد (واو) الحال عددٌ من النحويين، منهم : الرضيّ [٤]، وبدر الدين بن مالك[٥] ، وأبو حيّان[٦]، والسمين الحلبي[٧]، وابن هشام[٨]، وابن عقيل[٩]، والسلسيلي[١٠]، والدماميني[١١]، والأشموني[١٢]، والسيوطي[١٣]، وأبو السعود [١٤]، والألوسي [١٥] .

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب العمل في الصلاة (الصلاة) ، باب إذا انفلتت الدّابة في الصلاة ، رقم (١٢١١).

(٢) البيت من البحر الوافر بلا نسبة .

انظر : شواهد التوضيح ٤٥ ، الأشموني ١ / ٢٠٦ ، المعجم المفصّل في شواهد النحو الشعريّة ٥٨٤/٢.

(٣) انظر : شواهد التوضيح ٤٤ – ٤٦ ، التسهيل ٤٦ ، شرح التسهيل ١ / ٢٩٤ .

(٤) انظر : شرح الكافية ١ / ٨٩ .

(٥) انظر : شرح الألفية لابن الناظم ١١٤ .

(٦) انظر : الارتشاف ٢ / ٣٩ ، البحر المحيط ٣ / ٣٩٣ .

(٧) انظر : الدر المصون ٢ / ٢٣٧ .

(٨) انظر : المغني ٢ / ١٤٠ – ١٤١ ، تخليص الشواهد ١٩٣ ، ١٩٦ .

(٩) انظر : المساعد ١ / ٢١٩ ، شرح الألفية ١ / ٢٠٧ .

(١٠) انظر : شفاء العليل ١ / ٢٨١ .

(١١) انظر : تعليق الفرائد ٣ / ٥٤ .

(١٢) انظر : شرح الأشموني ١ / ٢٠٦ .

(١٣) انظر : شرح ألفية ابن مالك للسيوطي ٩٦ ، الهمع ١ / ٣٢٨ .

(١٤) انظر : تفسير أبي السعود ٢ / ١٠١ .

(١٥) انظر : روح المعاني ٤ / ٩٤ .

النصوص المستدركة على الاستقراء :

جاءت (واو) الحال مسوِّغاً للابتداء بالنكرة المحضة في عددٍ من النصوص النثريّة والشعريّة . منها [1] :

١- قوله تعالى : { وطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ } [2] .

٢- وقول عائشة - رضي الله عنها - : (وَدَخَلَ رَسُوْلُ اللَّه - صلى الله عليه وسلم- وَبُرْمَةٌ عَلَى النَّارِ) [3] .

٣- وحديث : (دَخَلَ رَسُوْلُ اللَّه - صلى الله عليه وسلم- وَحَبْلٌ مَمْدُوْدٌ) [4] .

٤- وقول الشاعر:

سَرَيْنَا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ فَمُذْ بَدَا مُحَيَّاكِ أَخْفَى ضَوْؤُهُ كُلَّ شَارِقِ [5]

٥- وقول عبدالله بن الدمينة :

عَرَضْنَا فَسَلَّمْنَا فَسَلَّمَ كَارِهاً عَلَيْنَا وَتَبْرِيْحٌ مِنَ الْوَجْدِ خَانِقُهْ [6]

---

(١) انظر هذه الشواهد في : شواهد التوضيح ٤٥ - ٤٦ ، شرح التسهيل ١ / ٢٩٤ ، البحر المحيط ٣/٣٩٣، الدر المصون ٢/٢٣٧ ، تخليص الشواهد ١٩٣ ، ١٩٦ ، المغني ٢ / ١٤٠ - ١٤١ ، الأشموني ١/٢٠٦ .

(٢) آل عمران ١٥٤ .

(٣) أخرجه البخاري في كتاب النكاح ، باب الحُرّة تحت العبد ، رقم (٥٠٩٧) .

(٤) أخرجه مسلم في كتاب صلاة المسافرين ، باب أمر مَنْ نَعَسَ في صلاته ... رقم (٧٨٤) ، ٢ / ١٨٩ .

(٥) البيت من البحر الطويل بلا نسبة ، ويروى (سَرِبْنَا) .

انظر : شرح التسهيل ١ / ٢٩٤ ، شواهد التوضيح ٤٦ ، ابن الناظم ١١٤ ، البحر المحيط ٣ / ٣٩٣ ، الارتشاف ٢ / ٣٩ ، الدر المصون ٢ / ٢٣٧ ، المغني ٢ / ١٤١ ، تخليص الشواهد ١٩٣ ، المساعد ٢١٩/١ ، شرح الألفية لابن عقيل ١ / ٢٠٧ ، شفاء العليل ١ / ٢٨١ ، تعليق الفرائد ٣ / ٥٤ ، الأشموني ١ / ٢٠٦ ، شرح الألفية للسيوطي ٩٦ ، تفسير أبي السعود ٢ / ١٠١ ، روح المعاني ٤ / ٩٤.

(٦) البيت من البحر الطويل ، ويروى : (الغيظ) بدل (الوَجْدِ) .

انظر : ديوان ابن الدمينة ٥٣ ، شرح ديوان الحماسة ٢ / ٨٢ ، شرح التسهيل ٢٩٤/١ ، المغني ١٤٢/٢، شرح شواهد المغني ٢ / ٨٦٥ .

توجيه المانعين للأدلة :

اعترض ابن هشام استدلال ابن مالك بقوله : { وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتهم أنفُسُهُم } ، وقول الشاعر : (وَتَبْرِيْحٌ مِنَ الوَجْدِ خَانِقُهْ) ، قائلاً : «ولا دليل فيهما ؛ لأنَّ النكرةَ موصوفةٌ بصفةٍ مذكورةٍ في البيت ، ومقدَّرةٍ في الآية ، أي: (وطائفةٌ من غيركم) ، بدليل : { يَغشى طَآئِفَةً مِنكُم}[1]»[2] .

ووافقه في رد الاحتجاج بالآية الأزهريُّ[3] .

مناقشة توجيه المانعين للأدلة :

لا يُسلَّم باعتراض الاستدلال بالآية ؛ لأنَّ أبا حيان[4] ، والسمين الحلبي[5] ، وأبا السعود[6] والألوسي[7] جوَّزوا إعراب (طائفةٌ) مبتدأ ، والمسوِّغ للابتداء به مع كونه نكرةً (واو) الحال ، مع تجويزهم أوجهاً أخرى .

وممَّا ينبغي الإشارة إليه أنَّ ابن هشام جوَّز في موضعٍ آخر[8] أن يكون المسوِّغ للابتداء بالنكرة في الآية (وَاوَ) الحالِ ، موافقاً ابن مالك في ذلك .

الترجيح :

يتَّضح ممَّا تقدَّم جواز الابتداء بالنكرة المحضة بعد (إذا) الفُجائيَّة

---

(١) آل عمران ١٥٤ .

(٢) المغني ٢ / ١٤٢ .

(٣) انظر : التصريح ١ / ١٦٩ .

(٤) انظر : البحر المحيط ٣ / ٣٩٣ .

(٥) انظر : الدر المصون ٢ / ٢٣٧ .

(٦) انظر : تفسير أبي السعود ٢ / ١٠١ .

(٧) انظر : روح المعاني ٤ / ٩٤ .

(٨) انظر : تخليص الشواهد ١٩٦ .

و(واو) الحال ، وهو ما ذهب إليه ابن مالـك ومـن وافقـه ؛ لثبـوت الـسماع بـذلك نثراً ونظماً .

القاعدة النحويّة بعد مناقشة المسألة :

أنّ (واو) الحال و(إذا) المفاجأةِ من مُسوِّغات الابتداءِ بالنّكرة ، وهذا ثابتٌ في لسان العرب .

(ثبوت خبر المبتدأ بعد لولا)

أورد ابن مالك قول النبي – عليه السلام – : (يا عائشةُ ! لولا قَوْمُكِ حديثو عهدٍ بكفر لنقضت الكعبة ، فجعلت لها بابين)[1]، ويروى : (حديثٌ عهدهم بكفر) ، ثم قال : «تضمَّن هذا الحديث ثبوت خبر المبتدأ بعد (لولا) ، أعني قوله : (لولا قَوْمُكِ حديثو عهدٍ بكفر) ، وهو ممّا خفي على النحويين ، إلاّ الرماني وابن الشجريّ»[2] .

يتبيّن من ذلك أنّ ابن مالك – بعد استقرائه كلام العرب – حكم بجواز ثبوت خبر المبتدأ بعد (لولا)[3]، وأنكر على النحويين المنع ، وأشار إلى أنّ ثبوت الخبر قد يكون ممّا خفي عليهم نتيجة نقص استقرائهم للغة العرب .

وما ذهب إليه ابن مالك –هنا– هو مذهب الرمانيّ[4]، وابن الشجريّ[5]، وأبي علي الشَلَوْبين[6] .

وهؤلاء ذهبوا إلى التفصيل في المسألة على النحو الآتي [7] :

١– إذا كان خبر المبتدأ بعد (لولا) كوناً عامّاً وجب حَذفه للعلم به .

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب العلم ، باب من ترك بعض الاختيار مخافة أن يقصر فَهْمُ بعض الناس عنه ، فيقعوا في أشدّ منه ١ / ٤٠ – ٤١ ، ومسلم في كتاب الحج ، باب نقض الكعبة وبنائها ٢ / ٩٦٩ بلفظ : (لولا أنّ قومك حديثو عهدٍ ...) ، ولا شاهد فيه حينئذ ، وانظر : فتح الباري ٣ / ٣٥٣ ، مسند الإمام أحمد ٤ / ٥٧ ، ١٠٢ .

(٢) شواهد التوضيح ٦٥ .

(٣) انظر مذهبه في : شرح التسهيل ١ / ٢٧٦ ، شرح الكافية الشافية ١ / ٣٥٤ ، شواهد التوضيح ٦٥ .

(٤) انظر : شرح التسهيل ١ / ٢٧٦ ، شواهد التوضيح ٦٥ ، الارتشاف ١ / ٢٦٢ ، الجنى الداني ٦٠٠ ، المساعد ١ / ٢٠٩ .

(٥) انظر : أمالي ابن الشجري ٢ / ١١٧ ، ١٢٠ ، ٥١٠ ، الارتشاف ١ / ٢٦٢ ، التصريح ١ / ١٧٩ .

(٦) انظر : شرح التسهيل ١ / ٢٧٦ ، المغني ١ / ٢٧٣ ، الهمع ١ / ٣٣٧ (أحمد شمس الدين) .

(٧) انظر : شرح التسهيل ١ / ٢٧٦ ، شرح الكافية الشافية ١ / ٣٥٤ ، شواهد التوضيح ٦٥ – ٦٦ .

٢- وإذا كان الخبر كوناً خاصّاً لا يُدْرك معناه إلاّ بذكره وجب ذكر الخبر .

٣- وإذا كان الخبر كوناً خاصّاً يُدْرك معناه دون ذكره جاز حذفه وثبوته .

وذهب سيبويه[1] ، والمبرِّد[2] ، وابن السرّاج[3] ، والزجّاجي[4] ، والنحّاس[5]، وعددٌ من النحويين[6] إلى أنّ المبتدأ بعد (لولا) يجب حذف خبره مطلقاً .

واختار هذا الرأي بعض المتأخرين[7] ، ونُسِب القول به إلى جمهور النحويين[8] .

ووصف ابن أبي الربيع قول من أجاز ثبوت المبتدأ بعد (لولا) بأنّه لم يثبت بالسماع[9] .

وذهب ابن الطراوة[10] إلى أنّ جواب (لولا) هو خبر المبتدأ .

---

(١) انظر : الكتاب ٢ / ١٢٩ .

(٢) انظر : المقتضب ٣ / ٧٦ .

(٣) انظر : الأصول ١ / ٦٨ .

(٤) انظر : الجمل ٣١١ .

(٥) انظر: إعراب القرآن ١ / ٤٧٥ ، ٤٨٧ ، قال النّحاس: «ما بعد (لولا) مرفوع بالابتداء عند سيبويه ، والخبر محذوفٌ لا يظهر».

(٦) انظر : الإيضاح ٧٣ ، مشكل إعراب القرآن ١ / ٣٥٢ ، المقتصد ١ / ٢٩٩ ، المفصّل ٢٦ ، شرح المفصل ١/ ٩٥ ، الكافية ٨٠ .

(٧) انظر : المقرّب ١ / ٨٤ ، شرح الجمل ٢ / ٤٤٢ ، الملخّص ١ / ١٧٧ ، التذييل والتكميل ٢ / ٢٢ أ ، الجنى الداني ٥٩٩ ، المغني ١ / ٢٧٣ ، المساعد ١ / ٢٠٩ ، الهمع ١ / ٣٣٧ .

(٨) انظر : التذييل والتكميل ٢ / ٢٢ أ ، الجنى الداني ٥٩٩ ، المساعد ١ / ٢٠٩ ، تعليق الفرائد ٣/ ٢٦ ، ٢٨ ، الهمع ١ / ٣٣٧ .

(٩) انظر : الملخّص ١ / ١٧٧ ، الجنى الداني ٦٠١ ، الهمع ١ / ٣٣٧ .

(١٠) انظر : شرح الجمل ٢ / ٤٤٢ ، الجنى الداني ٦٠١ ، الهمع ١ / ٣٣٨ .

النصوص المستدركة على الاستقراء :

يُضاف إلى الحديث النبوي الذي ورد في نصّ ابن مالك السابق شواهد أخرى ؛ منها[1]:

١- قوله تعالى : { وَلَولاَ فَضلُ اللَّه عَلَيكُم وَرَحمَتُهُ لاَتَّبَعتُمُ الشَّيطَنَ } [2] .

٢- وقوله تعالى : { لَّولاَ كِتَبٌ مِنَ اللَّه سَبَقَ لَمَسَّكُم فِيمَآ أَخَذتُم عَذَابٌ عَظِيمٌ } [3] .

٣- وقول عبدالرحمن بن الحارث لأبي هريرة : (إنّي ذاكرٌ لك أمراً ، ولولا مَرْوَانُ أقْسَم عليّ لم أذكره لك) [4] .

٤- وقول الشاعر :

لولا زُهَيرٌ جَفَانِي كُنْتُ مُنْتَصراً وَلَمْ أكُنْ جَانِحاً لِلسِّلْمِ إذْ جَنَحُوا [5]

فالخبر في مثل هذه النصوص واجب الثبوت ؛ لأنّه كونٌ خاص يُجهل معناه عند حذفه[6] .

توجيه المانعين للأدلة :

الأدلة السماعية :

أجاب المانعون عن أدلة المجيزين بما يأتي :

---

(١) انظر مزيداً من الشواهد في : شرح الكافية الشافية ١ / ٣٥٤ ، شرح التسهيل ١ / ٢٧٦ - ٢٧٧ ، شواهد التوضيح ٦٦ ، شرح أبيات مغني اللبيب ٥ / ١١٨ .

(٢) النساء ٨٣ .

(٣) الأنفال ٦٨ .

(٤) أخرجه البخاري في كتاب الصوم ، باب الصائم يُصبحُ جُنُباً ٣ / ٣٨ ، ومسلم في كتاب الصوم ، باب صحة صوم من طلع عليه الفجر وهو جُنُب ، رقم (١١٠٩) .

(٥) البيت من البحر البسيط ، لم أقف على قائله .

انظر : شواهد التوضيح ٦٦ ، الأشموني ٤ / ٥٠ .

(٦) انظر : شواهد التوضيح ٦٦ .

١- أنّ الخبر في هذه الشواهد محذوف ، ولا يجوز أن يظهر[1]، وما ادُّعي أنّه هو الخبر لا يستقيم مع القواعد ؛ لأنّ خبر المبتدأ بعد (لولا) محذوفٌ مطلقاً .

٢- وأمّا حديث : (لولا قومِك حديثٌ عهدهم ...) ، فأوّلوه بالآتي :

أ – أنّه مرويٌّ بالمعنى [2] .

ب- جزم ابن أبي الربيع بأنّه لم يرَ تلك الرواية في كتب الصحاح ، لذا يَبْعُد الأخذ بها ، وذكر أنّه يمكن أن يكون (حديثٌ عهدُهم بكفر) جملةً اعتراضيّةً ، والأصل : لولا قومُكِ لأقمت البيت على قواعد إبراهيم ، ثم قدّر ما يقول له : وما شأن قومي ؟ فقال – عليه السلام- : (حديثٌ عهدُهم بكفر) ، ويكون (حديثٌ) خبراً مقدّما ، و (عهدُهم) مبتدأ ، و (بكفر) متعلّقاً بحديث [3] .

وقد ردّ أبو حيّان مذهب ابن مالك بقوله: «هذا الذي اختاره غير مختار، بل المختار ما حكاه الجمهور من أنّ خبر المبتدأ بعد (لولا) يجب إضماره، وأنّه لا يكون إلاّ كوناً مطلقاً لا كوناً مقيّداً»[4] .

واحتج القائلون بوجوب حذف خبر المبتدأ بعد (لولا) مطلقاً بالآتي :

١- علم السامع به ، ولكثرة الاستعمال [5] .

٢- أنّ ثبوت الخبر لم يَرِدْ عليه سماعٌ [6] .

---

(١) انظر : إعراب القرآن للنحّاس ١ / ٤٨٥ ، ٤٨٧ ، مشكل إعراب القرآن ١ / ٣٥٢ ، البيان في غريب إعراب القرآن ١ / ٣٩١ – ٣٩٢ . التبيان في إعراب القرآن ٢ / ٦٣٢ ، المغني ١ / ٤٤٩ – ٤٥٠ (الفاخوري) ، التصريح ١ / ١٧٩ . الهمع ١ / ٣٣٧ – ٣٣٨ .

(٢) انظر : أوضح المسالك ١ / ٢٢٣ . التصريح ١ / ١٧٩ ، الهمع ١ / ٣٣٧ – ٣٣٨ .

(٣) انظر : البسيط ١ / ٥٩٤ – ٥٩٥

(٤) التذييل والتكميل ٢ / ٢٢ أ

(٥) انظر : الكتاب ٢ / ١٢٩

(٦) انظر : الملخّص ١ / ١٧٧ .

مناقشة توجيه المانعين للأدلة :

أ- الأدلة السماعية :

١- لا يُسلّم قولهم : إنَّ الخبر في هذه الشواهد محذوف ؛ لأنه لا مانع من جعل الخبر في الآية الأولى : (لاتَّبَعْتُم) ، وفي الثانية : (سبق) ، وفي قول ابن الحارث : (إنّي ذاكرٌ لك أمراً ...) أن يكون الخبر (أقسم) ، وفي قول الشاعر : (لولا زُهيْرٌ جفاني ...) (جفاني) هو الخبر ، والمعنى مستقيمٌ على ذلك ، وطرد القواعد لا يمنعه ، وهذا أولى من التأويل المُتكلّف .

٢- أنَّ الحذف خلاف الأصل ؛ لذا اشترط له النحويون عدة شروط ؛ منها [1] :

أ – أن يكون في الكلام ما يقتضيه .

ب- أن يكون في الكلام ما يدلُّ عليه .

ج – أن يكون غير مخلٍ بالمعنى إذا ظهر .

ولا أرى أنَّ هذه الشروط تجتمع فيما ادُّعي فيه الحذف ، ويكفي أنّه ليس في الكلام ما يقتضيه .

٣- ولا يُسلّم قولهم : إنّ حديث : (لولا قومُكِ ...) مرويٌّ بالمعنى ؛ لأنَّ الحديث ثابتٌ بلفظه ونصّه في صحيح الإمام البخاريّ ، وتناقله الرواة الفصحاء الثقات الذين لا يُطْعنُ في أمانتهم ، ودقّة نقلهم ، وسَعَة علمهم ، وبراعة حفظهم .

ولو سلّمت جَدَلاً بأنّ الحديث قد رُوي بالمعنى ، فإنّ الرواة والنقلة هم من الفصحاء الثقات الذين يُحتج بكلامهم العاديّ ، فكيف بما نقلوه عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – أو رفعوه إليه؟! .

---

(١) انظر : البسيط ٢ / ٦١٧ .

٤- وأمّا جزم ابن أبي الربيع بأنّه لم يرَ تلك الرواية في كتب الصحاح ؛ فهو جَزْمٌ يعتريه الضعف وعدم الدقة ؛ لأنّ هذه الرواية أوردها الإمام البخاريُّ في صحيحه في كتاب (العلم) ، باب (من ترك بعض الاختيار مخافة أن يقصر فَهْمُ بعض الناس عنه، فيقعوا في أشدَّ منه) [١]، إضافة إلى أنّ البخاريَّ – رحمه الله – قد أورد في صحيحه حديث: (إنّي ذاكرٌ لك أمراً ...) بنصّه [٢]، وكذلك أورده الإمام مسلم في صحيحه[٣]، وهذا ممّا يُعضّد صحة الثبوت ، وسلامة الاحتجاج ، ولا أدري هل فات هذا الحديث – أيضاً – على ابن أبي الربيع ؟.

٥- ولا يُسلَّم ما ذكره ابن أبي الربيع من أنّ جملة : (حديثٌ عهدُهم بكفر) اعتراضيّة ؛ لأنّه «لو اقتصر في مثل هذا على المبتدأ ، لظُنَّ أنّ المراد : لولا قومُك على كل حالٍ من أحوالهم لنقضت الكعبة ، وهو خلاف المقصود ؛ لأنّ من أحوالهم بُعْد عهدِهم بالكفر فيما يُسْتَقبلُ ، وتلك الحال لا تمنع من نقض الكعبة وبنائها على الوجه المذكور» [٤] .

ب- <u>الأدلة القياسيّة :</u>

١- لا يُسلَّم قولهم : يجب حذف خبر المبتدأ بعد (لولا) ؛ لعلم السامع به ؛ ولكثرة الاستعمال ، وذلك من وجهين :

أ – أنّ السامع إنّما يُدْرك الخبرَ إذا كان كوناً عامّاً ، وأمّا إذا كان كوناً خاصّاً فإنّه يُجْهَل بالحذف ، ثُمّ إنّ العموم يُفهم من السياق ، بينما التخصيص قيدٌ لا يُدرك إلاّ بالذكر .

---

(١) صحيح البخاري ١ / ٤٠ .

(٢) كتاب الصوم ، باب الصائم يُصبحُ جُنُباً ٣ / ٣٨ .

(٣) كتاب الصوم ، باب صحة صوم من طلع عليه الفجر وهو جُنُب ، حديث رقم (١١٠٩) .

(٤) شواهد التوضيح ٦٦ .

ب- أنّ كثرة الاستعمال قد تُجيز الحذف ، وليس بالضرورة أن توجبه .

٢- ولا يُسلّم قولهم ، إنّ الشواهد وردت بحذف الخبر ، وأمّا ثبوته فلم يَرِدْ عليه سماع ؛ لأنّ الخبر قد جاء ثابتاً مصرّحاً به في عددٍ من الشواهد القرآنية، والأحاديث النبوية المرويّة عن الرسول – عليه السلام – ، وكذلك ورد في شعر العرب ، وقد سبق الإشارة إلى طرفٍ من هذه الشواهد التي لم يطعن فيها أحدٌ من المتقدمين .

وأمّا ما ذهب إليه ابن الطراوة فهو ضعيفٌ من وجهين :

أ – أنّه يُشترط في الخبر الإفادة ؛ وجواب (لولا) ليس بذي فائدة غالباً [1] .

ب- عدم وجود رابط بين جواب (لولا) والمبتدأ ، قال ابن بابشاذ : «وليس جواب (لولا) بخبر عن المبتدأ ، ومن قال ذلك فهو مخطئٌ ، لتعرّيه من العائد» [2] .

الترجيح :

يتّضح مّما تقدّم أنّ ما ذهب إليه الرمانيُّ ومن وافقه هو الراجح ؛ لورود السماع بذلك نثراً ونظماً ؛ ولأنّ طرد الباب لا يُلْزم بتأويل ما لا حاجة به إلى التأويل .

القاعدة النحويّة بعد مناقشة المسألة :

يجب ذكر خبر المبتدأ بعد (لولا) إذا كان كَوْناً خاصّاً لا يُدْركُ معناه إلاّ بذكره ، ويجب حذفه إن كان كوْناً عامّاً .

---

(١) انظر : تعليق الفرائد ٣ / ٢٦ .

(٢) شرح المقدمة المحسّبة ١ / ٢٥٣ .

(حذف خبر إنّ وأخواتها)

قال الفرّاء : «إنّما يُحذف مثل هذا (أي : خبر إنّ وأخواتها) إذا كُرِّرت (إنّ) ؛ ليُعرف أنّ أحدَهُمَا مخالفٌ للآخر عند من يظنّه غير مخالفٍ ، ويُحكى أنّ أعرابيّاً قيل له : (الزبابة الفأرة)، فقال : (إنّ الزبابة وإنّ الفأرةَ) قال : وتقديره : (إنّ الزبابةَ زبابةٌ ، وإنّ الفأرةَ فأرةٌ) ، ومعناها : إنّ هذه مخالفة لهذه ، والخلاف الذي بين الاسمين يدلُّ على الخبر» [1] .

يتبيّن من ذلك أنّ الفرّاء – بعد استقرائه كلام العرب – لم يقف على مجيء خبر (إنّ وأخواتها) محذوفاً دون تكرار الأداة ، ولذا حكم بأنّه لا يجوز حذف خبر (إنّ وأخواتها) إلاّ إذا كُرِّرت الأداة ليُعرف أنّ أحدَهُماَ مخالفٌ للآخر عند من يظنّه غير مخالف ، سواءٌ أكان اسمها نكرة أم معرفة .

واشترط الكوفيون لحذف الخبر أن يكون الاسم نكرة[2]. واختار هذا المذهب الفارسيّ[3]، والصيمريّ[4]، والسهيليّ[5]، وآخرون[6]. قال السهيليُّ: «وإنّما يجوز في (إنّ) و(كأنّ) وأخواتها أن تحذف الخبر إذا أوقعها على النكرات، فإن أوقعتها على المعارفلم يجز حذف الخبر» [7] .

---

(١) شرح السيرافي للكتاب ٣ / ٨ ب .

(٢) انظر : الخصائص ٢ / ٣٧٤ ، المحتسب ١ / ٣٤٩ ، شرح المفصّل ١ / ١٠٤ ، شرح الكافية ٢ / ٣٦٢ ، الارتشاف ٢ / ١٣٥ ، تعليق الفرائد ٤ / ٢٥ .

(٣) انظر : الخصائص ٣٧٤/٢ .

(٤) انظر : التبصرة والتذكرة ٢١١/١ – ٢١٢ .

(٥) انظر : أمالي السهيلي ١١٥ – ١١٦ .

(٦) انظر : الخصائص ٢ / ٣٧٤ ، المحتسب ١ / ٣٤٩ ، شرح الجمل ١ / ٤٤٣ .

(٧) أمالي السهيلي ١١٥ .

النصوص المستدركة على الاستقراء :

جاء خبر (إنَّ وأخواتها) محذوفاً دون تقيّدٍ بكون الاسم نكرةً ، ودون تكرارٍ للأداة في عددٍ من النصوص النثريّة والشعريّة ، منها [1] :

١- قوله تعالى : { إنَّ الَّذينَ كفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبيلِ الله وَالمَسْجِدِ الحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً العَاكفُ فِيهِ والبَادِ } [2] .

٢- وقوله تعالى : { إنَّ الَّذينَ كفَرُوا بالذِّكْرِ لمَّا جَاءَهُمْ وإنَّه لَكِتَبٌ عَزِيْزٌ } [3] .

٣- وقول عمر بن عبدالعزيز – رضي الله عنه – لرجلٍ ذكَّره بقرابته منه : (إنَّ ذلك) ، ثم ذكر له حاجة فقال : (لعلَّ ذلك) ، أراد :(إنَّ ذلك حقٌّ ، ولعلَّ حاجتك مقضيّةٌ) [4] .

٤- وقول الشاعر :

إذَا قِيْـلَ سِيرُوا إنَّ لَيْلَـى لَعَلَّهَـا ... جَرَى دُوْنَ لَيْلَى مَائِلُ القَرْنِ أعْضَبُ [5]

أراد : (لعلَّها قريبةٌ) فحذف خبر (لعلَّ) [6] .

وبـناءً عـلى هـذه الشـواهد ونحـوها ذهـب سـيبويه [7] ، وهشام

---

(١) انظر طرفاً من هذه الشواهد في : شرح التسهيل ١٥/٢، شرح الكافية الشافية ٤٧٥/١ – ٤٧٧، تعليق الفرائد ٤ / ٢٤ – ٢٥ .

(٢) الحج ٢٥ .

(٣) فصلت ٤١ .

(٤) انظر : المفصّل ٢٩ ، شرح المفصّل ١٠٤/١ ، شرح التسهيل ١٥/٢ ، شرح الكافية الشافية ٤٧٥/١-٤٧٦ .

(٥) البيت من البحر الطويل بلا نسبة .

انظر : أمالي ابن الشجري ٢ / ١٢٧ ، تذكرة النحاة ٥٧٣ ، المغني ٢ / ٧٠١ ، تعليق الفرائد ٤ / ٢٥ ، شرح أبيات المغني ٧ / ٣٢٠ .

(٦) انظر : أمالي ابن الشجري ٢ / ١٢٧ ، تذكرة النحاة ٥٧٣ ، تعليق الفرائد ٤ / ٢٥ .

(٧) انظر : الكتاب ٢ / ١٣٦ ، ١٤١ ، ١٤٢ .

ابــن معــاوية [١] ، وَالمـبرِّد[٢] ، وابــن الســرّاج [٣] ، والسيرافـيّ [٤] ، وابن جنّـي [٥] ، والزمخشـريّ [٦] ، وابـن يعيش [٧] ، وابن الحاجب [٨] ، وابن عصفور [٩] ، وجمهور البصريين ومن وافقهم [١٠] إلى جواز حذف خبر (إنَّ وأخواتها) للعلم به مطلقاً .

الأدلة المؤيّدة لتلك النصوص :

يؤيّد تلك النصوص (القياس) ووجهه : أنَّ الإجماع قد انعقد على جواز حذف الخبر في غير باب (إنَّ) إذا عُرِف معناه ، ودلّت القرينة عليه ، ولا مانع من القول بجواز حذفه في هذا الباب إذا دلَّ الدليل على ذلك [١١] .

الترجيح :

يتّضح ممّا تقدّم ترجُّح مذهب سيبويه وجمهور البصريين الذين أجازوا حذف خبر (إنَّ وأخواتها) مطلقاً ؛ لثبوت السماع بذلك نثراً ونظماً .

---

(١) انظر : الارتشاف ٢ / ١٣٦ ، هشام الضرير ١٦٧ .

(٢) انظر : المقتضب ٤ / ١٣٠ – ١٣١ .

(٣) انظر : الأصول ١ / ٢٤٧ – ٢٤٨ .

(٤) انظر : شرح الكتاب ٣ / ٨ ب .

(٥) انظر : المحتسب ٢ / ١٨١ – ١٨٢ ، المنصف ٣ / ١٢٩ .

(٦) انظر : المفصّل ٢٨ – ٢٩ .

(٧) انظر : شرح المفصّل ١ / ١٠٣ – ١٠٤ .

(٨) انظر : الإيضاح في شرح المفصّل ١ / ٢١٢ – ٢١٤ .

(٩) انظر : شرح الجمل ١ / ٤٤٢ – ٤٤٤ .

(١٠) انظر : شرح التسهيل ٢ / ١٥ ، شرح الكافية الشافية ١ / ٤٧٥ – ٤٧٧ ، شرح الكافية ٢ / ٣٦٢ ، رصف المباني ١١٩ .

(١١) انظر : التذييل والتكميل ٢ / ٤٧ ب .

القاعدة النحويّة بعد مناقشة المسألة :

يجوز حذف خبر (إنَّ وأخواتها) مُطْلقاً ، إذا دلَّت القرينةُ على المحذوفِ ، واتَّضح المعنى بعد الحذف.

(استعمال (لات) جارّة)

أثبت الفرّاء عن طريق الاستقراء أنّ (لات) قد تكون حرف جرٍّ ، وإن كان الأصل فيها النصب [1] ، واستشهد على ذلك بقول الشاعر :

... ... لاتَ سَاعَةِ مَنْدَمِ [2]

وقول أبي زبيد الطائي :

طَلَبوا صُلْحَنَا وَلاتَ أوانٍ فَأَجَبْنَا أنْ ليسَ حِيْنَ بَقَاءِ [3]

وقد نُسِب هذا القول إلى الكوفيين [4] .

أمّا سيبويه فإنّه لم يحفظ في (لات) إلاّ النصب ، وحكم على رفع ما بعدها بأنّه لغةٌ قليلة [5] .

ووافقه المبرِّد الذي أنكر الجرّ بها ، وتأول ما أوهم ذلك [6] .

وأخذ بهذا القول الزجّاج الذي خطّأ الجرّ بها ، قال : «والكسر شاذٌّ

---

(١) انظر : معاني القرآن ٣٩٧/٢ – ٣٩٨ .

(٢) هذا بعض بيت جاء في عدة أبيات مختلفة ، وهي :

أ – نَدِمَ البُغاةُ ولاتَ ساعةِ مَنْدَمِ والبَغْيُ مَرْتَعُ مُبْتَغِيهِ وَخِيمُ

انظر : شرح التسهيل ٣٧٧/١ ، شرح الكافية الشافية ٤٤٣/١ ، المساعد ٢٨٣/١ .

ب– فَلَمّا علمْتُ أنّي قَدْ قَتَلْتُهُ نَدِمْتُ عليهِ لاتَ سَاعةِ مَنْدَمِ

انظر : الحماسة ١١٦/١ .

ج– وَلَتَعْرِفَنَّ خَلائِقاً مَشْمُوْلَةً وَلَتَنْدمنَّ وَلاتَ سَاعةِ مَنْدِمِ

انظر : الأضداد لابن الأنباري ١٦٨ ، الارتشاف ١١٢/٢ .

(٣) البيت من البحر الخفيف .

انظر: معاني القرآن للفراء ٣٩٨/٢ ، الخصائص ٣٧٧/٢، شرح المفصّل ٣٢/٩ ، شرح التسهيل ٣٧٨/١ .

(٤) انظر : شرح الكافية ١٧١/١ .

(٥) انظر : الكتاب ٥٧/١ – ٥٨ ، ٦٠ .

(٦) انظر : الأصول ١٤٣/٢ ، الخصائص ٣٧٧/٢ ، شرح المفصّل ٣٢/٩ – ٣٣ .

شبيهٌ بالخطأ عند البصريين ، ولم يَرْوِ سيبويه والخليل الكسر»[1] .

واختار هذا المذهب ابن مالك[2] ، وابن هشام[3] ، ونُسِب إلى أهل البصرة، قال أبو حيَّان : «ولايعرف ذلك [أي الجرّ بها] البصريون»[4] .

النصوص المستدركة على الاستقراء :

يُضاف إلى الشاهدين اللذين أوردهما الفرّاء الآتي :

١- قراءة عيسى بن عمر : { وَلاتَ حِيْنِ مَنَاص }[5] بكسر لفظ (حين)[6] .

٢- وحكى الفرّاء أنَّ الجرّ بـ (لات) لغةٌ قليلةٌ لبعض العرب[7] .

توجيه المانعين للأدلة :

أجاب المانعون عن شواهد المجيزين بعدة أوجه منها :

١- أنَّ اللفظ المجرور بعد (لات) مضافٌ مقطوعٌ عُوِّض عن المضاف إليه بالتنوين، وذلك نحو قوله : « .... ولات أوانٍ»[8] ، أو أنَّ التنوين فيه ضرورة وليس للتعويض[9] .

٢- أنَّ البناء على الكسر في لفظ (الحين) إنّما هو لالتقاء الساكنين[10] .

٣- أنَّ الكلام على تقدير (مِنْ) ، فحُذِفت وبقي عملها ، وعليه قراءة {وَلاتَ

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٣٢١/٤ .

(٢) انظر : شرح التسهيل ٣٧٧/١ – ٣٧٨ ، شرح الكافية الشافية ٤٤٣/١ – ٤٤٤ .

(٣) انظر : المغني ٣٣٦/١ .

(٤) الارتشاف ١١٢/٢ .

(٥) سورة ص ، آية ٣ .

(٦) انظر هذه القراءة في : إعراب القرآن للنحاس ٤٥٣/٣ ، الفريد في إعراب القرآن ١٥٣/٤ ، البحر المحيط ١٣٦/٩ ، الدر المصون ٥٢٣/٥ .

(٧) انظر : معاني القرآن للفرّاء ٣٩٧/٢ ، شرح المفصّل ٣٢/٩ – ٣٣ ، البحر المحيط ١٣٧/٩ ، الدر المصون ٥٢٣/٥ .

(٨) انظر : الأصول ١٤٣/٢ ، الخصائص ٣٧٧/٢ .

(٩) انظر : شرح التسهيل ٢٥٢/٣ .

(١٠) انظر : الأصول ١٤٣/٢ .

حِيْنٍ}[1].

٤- أنَّ البناء على الكسر تشبيهاً بباب (فَعَالِ) [2] .

مناقشة توجيه المانعين للأدلة :

يُجاب عمّا ذكروه بالآتي :

١- قولهم: إنَّ لفظ (أوانٍ) مضاف مقطوع عُوِّض عن المضاف إليه بالتنوين ، معترضٌ بأنَّ التنوين الذي على هذا النحو إنَّما يدخل ما لا يضاف إلى المفرد نحو (إذ)، وأمَّا لفظ (أوان) فإنّه اسم زمان يضاف إلى المفرد، وإلى الجملة[3] .

٢- أنَّ الضرورة إنَّما يستدعيها الوزن أو القافية ، ولا ضرورة – هنا – لذلك .

٣- أنَّ حذف الجارّ وبقاء عمله شاذٌ لا يُقاس عليه [4] .

٤- قولهم : إنَّ البناء على الكسر إنَّما هو للتشبيه بباب (فَعَالِ) ؛ مردودٌ بأنَّ المجرور في الآية ، وفي قوله : (.... ولات ساعةِ مندم) ليس على هذا البناء .

الترجيح :

يظهر ممّا تقدّم رجحان ما ذهب إليه الفرّاء والكوفيون من جواز كون (لات) حرف جرّ ؛ لثبوت السماع بذلك نثراً ونظماً ؛ ولأنّه لغةٌ لبعض العرب .

القاعدة النحوية بعد مناقشة المسألة :

---

(١) انظر : شرح التسهيل ٢٥٢/٣ .

(٢) انظر : شرح التسهيل ٣٧٨/١ ، شرح الكافية الشافية ٤٤٤/١ .

(٣) انظر : الخصائص ٣٧٧/٢ .

(٤) انظر : شرح التسهيل ١٥٠/٢ .

أنَّ الأصل في عمل (لات) النصب، ويجوز الجرّ بها على لغة بعض العرب.

(إنابة اسم الإشارة عن المفعول المطلق دون قَيْدٍ)

قال ابن مالك : «.... أو اسم إشارة نحو : (لآخذنَّ ذلك الحقّ)، ولا بُدَّ من جعل المصدر تابعاً لاسم الإشارة والمقصود به المصدريّة ، ولذلك خُطِّئ من حَمَل قول المتنبي :

هَذِي بَرَزْتِ لَنَا فَهُجْتِ رَسِيْساً[1]

على أنّه أراد: (هذه البرزة برزت)؛ لأنَّ مثل ذلك لا تستعمله العرب»[2].

يتبيّن من ذلك أنَّ ابن مالك – بعد استقرائه كلام العرب – اشترط لإنابة اسم الإشارة عن المصدر (المفعول المطلق) أن يكون المصدر تابعاً له نحو : (لآخذنَّ ذلك الحقّ) ، وهذا هو المسموع في لغة العرب .

وظاهر كلام ابن الناظم[3]، والسلسيلي[4] موافقة ابن مالك في قوله هذا .

النصوص المستدركة على الاستقراء :

جاء اسم الإشارة نائباً عن المصدر دون أن يكون المصدر تابعاً له في عددٍ من

---

(١) صدر بيت من البحر الكامل ، عجزه :

ثُمَّ انْثَنَيْتِ وَمَا شَفَيْتِ نَسِيْسَاً

انظر : ديوان المتنبي ٢ / ٣٠١ ، المقرّب ١ / ١٧٧ ، مغني اللبيب ٢ / ٣٨٢ (الفاخوري) ، الأشموني مع الصبّان ٣ / ١٣٧ ، المعجم المفصّل في شواهد النحو الشعريّة ١ / ٤٦١ .

(٢) شرح التسهيل ٢ / ١٨١ – ١٨٢ .

(٣) انظر : شرح الألفية لابن الناظم ٢٦٤ .

(٤) انظر : شفاء العليل ١ / ٤٥٥ .

الشواهد النثريّة والشعريّة، منها [1] :

١- قوله تعالى : { وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الأُمُوْرِ }[2] .

قال أبو حيَّان : «والإشارة بـ (ذلك) إلى ما يُفهم من مصدر (صبر وغفر)»[3] .

٢- وقول العرب : (ظَنَنْتُ ذاكَ) [4] .

٣- وقول الشاعر :

يَا عَمْرُو إنَّك قَدْ مَلَلْتَ صَحَابَتِي وَصَحَابَتَيْكَ إِخَالُ ذاكَ قَلِيلُ [5]

وبناءً على هذه الشواهد ذهب سيبويه[6]، وابن السَّراج[7]، والسيرافيّ[8]، وجمهور النحويّين[9] إلى جواز الاقتصار على اسم الإشارة نائباً عن المفعول المطلق، دون ذكر المصدر تابعاً له .

قال سيبويه : «وأمّا (ظَنَنْتُ ذاك) فإنّما جاز السكوت عليه ؛ لأنّك قد تقول : (ظَنَنْتُ) ، فتَقْتَصِر كما تقول : (ذَهَبْتُ) ، ثم تُعمله في الظنّ ، كما تُعْمِل

---

(١) انظر في هذه الشواهد : الكتاب ١ / ٤٠ ، الأصول ١ / ١٨١ ، شرح الجمل ١ / ٣١٨ – ٣١٩ ، المقرب ١ / ١١٨ ، التذييل والتكميل ٢ / ١٨١ أ ، المغني ٢ / ٣٨٢ ، المساعد ١ / ٤٦٩ .

(٢) الشورى ٤٣ .

(٣) البحر المحيط ٩ / ٣٤٥ ، وانظر : الدر المصون ٦ / ٨٦ .

(٤) انظر : الكتاب ١ / ٤٠ ، الأصول ١/١٨١ ، شرح الجمل ١ / ٣١٨ ، شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٥٩ ، التذييل والتكميل ٢ / ١٨١ أ ، المساعد ١ / ٤٦٩ ، تعليق الفرائد ٥ / ٨٩ ، التصريح ١ / ٣٢٧ ، الهمع ٢ / ٧٧ (أحمد شمس الدين) .

(٥) البيت من البحر الكامل بلا نسبة .

انظر : شرح الجمل ١ / ٣١٩ ، المقرّب ١ / ١١٨ ، شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٥٩ ، المغني ٢ / ٣٨٢ ، شرح شواهد المغني ٢ / ٩٣٢ .

(٦) انظر : الكتاب ١ / ٤٠ .

(٧) انظر : الأصول ١ / ١٨١ .

(٨) انظر : شرح الكتاب ١ / ١٤٧ أ .

(٩) انظر : الارتشاف ٢ / ٢٠٤ ، التصريح ١ / ٣٢٧ ، حاشية الصبّان ٢ / ١١٤ .

(ذَهَبْتُ) في الذهاب ، فـ(ذاك) – ههنا – هو الظنّ ، كأنّك قلت : (ظَنَنْتُ ذاك الظَنّ) »[1] .

ونحو ذلك قال ابن السراج [2] .

واختـار هـذا القـول ابـن عصفـور [3]، وأبـو حيّـان [4]، وابـن هشـام [5]، وابن عقيل [6]، والدماميني [7] وآخرون [8] .

الترجيح :

يظهـر ممّا تقدّم رُجْحان ما ذهب إليه سيبويه ومن وافقه من المجيزين للاقتصار على اسم الإشارة نائباً عن المصدر ، دون ذكر المصدر تابعاً له ؛ لثبـوت السمـاع بذلك نثراً ونظماً.

القاعدة النحويّة بعد مناقشةالمسألة :

يجوز إنابة اسم الإشارة عن المصدر دون وصفه به ، وإن كان ذلك خلاف الأكثر.

---

(١) الكتاب ١ / ٤٠ .

(٢) انظر : الأصول ١ / ١٨١ .

(٣) انظر : شرح الجمل ١ / ٣١٨ – ٣١٩ .

(٤) انظر : التذييل والتكميل ٢ / ١٨١ أ ، الارتشاف ٢ / ٢٠٤ ، البحر المحيط ٩ / ٣٤٥ .

(٥) انظر : المغني ٢ / ٣٨٢ .

(٦) انظر : المساعد ١ / ٤٦٩ .

(٧) انظر : تعليق الفرائد ٥ / ٨٩ .

(٨) انظر : التصريح ١ / ٣٢٧ ، الهمع ٢ / ٧٧ ، حاشية الصبّان ٢ / ١١٤ .

(حذف اسم (إنَّ وأخواتها))

قال سيبويه : «وروى الخليل – رحمه الله – أنَّ ناساً يقولون : (إنَّ بكَ زيدٌ مأخوذٌ) ، فقال : هذا على قوله : (إنَّهُ بك زيدٌ مأخوذٌ) ، وشبَّهه بما يجوز في الشعر ، نحو قوله وهو ابن صَرِيمِ اليَشْكُريّ :

وَيَوْمَاً تُوَافِيْنَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ كَأَنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُو إلى وَارِقِ السَّلَمْ [1]

وقول الآخر :

وَوَجْهٌ مُشْرِقُ النَّحْرِ كَأَنْ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ [2]

لأنَّه لا يَحْسُنُ – ههنا – إلاَّ الإضمار . وزعم الخليل أنَّ هذا يشبه قول من قال ، وهو الفرزدق :

فَلَوْ كُنْتَ ضَبِّيَّاً عَرَفْتَ قَرَابَتِي وَلَكِنَّ زَنْجِيٌّ عَظِيمُ المَشَافِرِ [3]

---

(1) البيت من البحر الطويل ، وقد نُسب لعلباء بن أرقم ، ولابن صريم اليشكري وغيرهما .

وروي بنصب (ظَبْيَة) وبجرِّها .

انظر : الأصمعيات ١٥٧ ، شرح أبيات سيبويه ١ / ٥٢٥ ، المحتسب ١ / ٣٠٨ ، المنصف ٣ / ١٢٨ ، الإنصاف ١ / ٢٠٢ ، شرح المفصَّل ٨ / ٨٣ ، المقرِّب ١ / ١١١ ، ٢٠٣/٢ ، تخليص الشواهد ٣٩٠ ، المقاصد النحوية ٤ / ٣٨٤ ، الهمع ١ / ٤٥٦ ، الدرر ٢ / ٢٠٠ .

(2) البيت من بحر الهزج بلا نسبةٍ لقائلٍ معين .

انظر : المنصف ٣ / ١٢٨ ، الإنصاف ١ / ١٩٧ ، شرح المفصَّل ٨ / ٢٨ ، الجنى الداني ٥٧٥ ، تخليص الشواهد ٣٨٩ ، المقاصد النحوية ٢/ ٣٠٥ ، التصريح ١ / ٢٣٤ ، الهمع ١ / ٤٥٦ ، الخزانة ١٠/ ٣٩٢ ، ٣٩٤ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٤٠ .

(3) البيت من البحر الطويل ، ورواية الديوان : (عظيماً مشافُره) .

انظر : ديوان الفرزدق ٤٨١ (الصاوي) ، مجالس ثعلب ١٠٥/١ ، المحتسب ١٨٢/٢ ، المنصف ١٢٩/٣، الإنصاف ١ / ١٨٢ ، أمالي السهيلي ١١٦ ، شرح المفصَّل ٨ /٨١ ، ٨٢ ، رصف المباني ٢٧٩ ، ٢٨٩ ، لسان العرب ٤ / ٤١٩ (شفر) ، الجنى الداني ٥٩٠ ، الخزانة ١١ / ٢٣٠ .

والنصب أكثر في كلام العرب ، كأنّه قال: (ولكنَّ زنجياً عظيم المشافر لا يعرف قرابتي) ... »[1] .

يتبيَّن من ذلك أنَّ سيبويه – بعد استقرائه كلام العرب – لم يقف على مجيء اسم (إنَّ وأخواتها) محذوفاً إذا كان ضمير الشأن ، ولذا حكم بأنَّ هذا الحذف لا يجوز ، وأنَّه مخصوصٌ بضرورة الشعر .

وقد تبع سيبويه في هذا الحكم عددٌ من النحويين منهم : الكسائيّ [2] ، والفرّاء [3] ، وثعلب الذي خَطَّأ حذف ضمير الشأن ؛ لأنَّه مجهول ، والمجهول لا يُحذف قال : «ومن قال: (إنَّه قام زيدٌ) لم يحذف الهاء ؛ لأنَّ الهاء دخلت وقاية لـ (فعل) ، و (يفعل) ، فإذا أُسقطت كان خطأً» [4] .

وممن تبع سيبويه – أيضاً – ابن السرَّاج [5]، والفارسيّ[6]، وابن جنيّ[7]، والصيمريّ[8]، والجُرجاني[9]، والأعلم[10]، وابن الشجريّ[11] ، والأنباريّ[12] ، وابن يعيش[13] ، وابن عصفور [1] ، وآخرون [2] .

---

(١) الكتاب ٢ / ١٣٤ – ١٣٦ .

(٢) انظر : مجالس ثعلب ١ / ٦٥ ، الارتشاف ٢ / ١٣٤ – ١٣٥ .

(٣) انظر المصدرين السابقين .

(٤) مجالس ثعلب ١ / ٢٧٢ .

(٥) انظر : الأصول ١ / ٢٤٥ – ٢٤٧ .

(٦) انظر : الإيضاح العضدي ١٥٧ .

(٧) انظر : المنصف ٣ / ١٢٩ .

(٨) انظر : التبصرة والتذكرة ١ / ٢٠٦ – ٢٠٧ .

(٩) انظر : المقتصد ١ / ٤٦٤ – ٤٦٧ .

(١٠) انظر : النكت ١ / ٥١٤ – ٥١٥ .

(١١) انظر : أمالي ابن الشجري ٢ / ١٧٨ – ١٧٩ .

(١٢) انظر : الإنصاف ١ / ١٨٠ .

(١٣) انظر : شرح المفصّل ٨ / ٨٣ .

قال ابن عصفور : «فحذف هذا الضمير [أي : ضمير الشأن] يحسن في الشعر ، ويقبح في الكلام ، إلاَّ أن يؤدي حذفه إلى أن تكون (إنَّ وأخواتها) داخلةً على فعل ، فإنَّه إذ ذاك يقبح في الكلام والشعر ؛ لأنَّها حروف طالبة للأسماء ، فاستقبحوا لذلك مباشرتها للأفعال»[3] .

النصوص المستدركة على الاستقراء :

يرى ابن مالك[4]، وأبو حيَّان[5]، وابن عقيل[6]، والدماميني[7]، وغيرهم[8] أنَّه يجوز حذف اسم (إنَّ وأخواتها) مطلقاً في الشعر والنثر إذا دلَّ عليه دليلٌ ، وفُهِمَ المعنى المراد ، سواء أكان الاسم ضمير الشأن أم غيره .

ونُسِبَ هذا القول إلى الأكثر [9] .

واختار الرضي[10] أنَّه إذا كان الاسم ضمير الشأن جاز حذفه في الشعر كثيراً، وفي النثر قليلاً شريطة ألاَّ يلي الأحرفَ فعلٌ صريحٌ .

ويعضِّد ما ذهب إليه ابن مالك ومن وافقه عددٌمن النصوص النثريَّة

---

(1) انظر : شرح الجمل ١ / ٤٤٢ ، ضرائر الشعر ١٧٨ – ١٨٠ .

(2) انظر : رصف المباني ٢٧٩ – ٢٨٠ ، الارتشاف ٢ / ١٣٣ – ١٣٥ ، المساعد ١ / ٣٠٩ – ٣١١ ، الهمع ١ / ٤٣٦ – ٤٣٨ .

(3) ضرائر الشعر ١٧٩ .

(4) انظر : التسهيل ٦٢ ، شرح التسهيل ٢ / ٤٥ – ٤٦ ، شواهد التوضيح ١٤٧ – ١٤٩ .

(5) انظر : الارتشاف ٢ / ١٣٣ – ١٣٤ .

(6) انظر : المساعد ١ / ٣٠٩ – ٣١٠ .

(7) انظر : تعليق الفرائد ٤ / ٢٢ – ٢٣ .

(8) انظر : تخليص الشواهد ٣٨٩ – ٣٩٣ ، التصريح ١ / ٢٣٤ – ٢٣٥ ، الهمع ١ / ٤٣٦ .

(9) انظر : الهمع ١ / ٤٣٦ .

(10) انظر : شرح الكافية ٢ / ٣٦١ – ٣٦٢ .

منها[1] :

١- قوله –عليه السلام – في وصف الدّجال : (أَعْوَرُ عَيْنه اليُمْنَى ، كَأَنَّ عِنَبةٌ طَافيةٌ) [2] ، أي: (كأنّها).

٢- وقوله – عليه السلام – في حديث الدَّجال: (وَإِنَّ بَيْنَ عَيْنَيهِ مَكْتُوبٌ كَافِر)[3]، في رواية رفع (مكتوبٌ كافرٌ).

٣- وقوله في بعض الروايات : (وَإِنَّ لِنَفْسِك حَقٌّ) [4] .

٤- وقوله: (إنَّ منْ أَشَدِّ أَهْلِ النَّار يَوْم القِيَامَةِ عَذَاباً المُصَوِّرُوْنَ) [5] .

٥- وقوله في بعض الروايات : (لَعَلَّ نَزَعَهاَ عِرْقٌ) [6] ، أي : (لَعلَّهَا) [7] .

٦- وقول بعض العرب : (إنَّ بكَ زيدٌ مأخوذٌ) [8] .

٧- وحكى الأخفش : (إنَّ بكَ مأخوذٌ أخواك) [9] .

---

(١) انظر طرفاً من هذه الشواهد في : أمالي السهيلي ١١٥ – ١١٦ ، شواهد التوضيح ١٤٧ – ١٤٩ .

(٢) أخرجه البخاري في أحاديث الأنبياء ، باب : { واذْكُرْ في الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انْتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا } [مريم١٦]، حديث رقم (٣٤٣٩)، وأحمد في المسند ١٤٤/٢، ١٣٢، وانظر : فتح الباري ٤٨٨/٦ ، أمالي السهيلي ١١٥ – ١١٦ .

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الفتن ، باب : ذكر الدجال ، حديث رقم (٧١٣١) ، ومسلم في كتاب الفتن وأشراط الساعة ، باب ذكر الدجال وصفته وما معه (٢٩٣٣) ، وانظر : شواهد التوضيح ١٤٧ .

(٤) أخرجه البخاري في كتاب التهجد (الصلاة) ، باب : حدّثنا علي بن عبدالله ، رقم (١١٥٣) ، وانظر : شواهد التوضيح ١٤٨ .

(٥) أخرجه الإمام مسلم عن أبي معاوية في كتاب اللّباس والزينة (٣٧) ، باب : تحريم تصوير صورة الحيوان ... (٢٦) ، ٣ / ١٦٧٠ ، وانظر : شواهد التوضيح ١٤٨ .

(٦) أخرجه البخاري في كتاب الطلاق ، باب : إذا عرض بنفي الولد ، رقم (٥٣٠٥) ، وانظر : شواهد التوضيح ١٤٨ .

(٧) انظر : شواهد التوضيح ١٤٨ .

(٨) انظر : الكتاب ٢ / ١٣٤ ، الأصول ١ / ٢٤٥ ، التبصرة والتذكرة ١ / ٢٠٧ ، شواهد التوضيح ١٤٨ ، الارتشاف ٢ / ١٣٤ ، الهمع ١ / ٤٣٦ .

(٩) انظر : شواهد التوضيح ١٤٨ ، الارتشاف ٢ / ١٣٤ ، الهمع ١ / ٤٣٦ .

٨- وحكى الكسائيّ والفراء : (إنَّ فيك زيدٌ راغبٌ)[1] .

الترجيح :

يتّضح ممّا تقدّم أنّه يجوز حذف اسم (إنَّ وأخواتها) مطلقاً ؛ لثبوت السماع بذلك نثراً ونظماً ؛ ولأنَّ الحمل على الظاهر أولى من التأويل البعيد .

القاعدة النحويّة بعد مناقشة المسألة :

يجوز - في النثر - حذف اسم (إنَّ وأخواتها) ، كما جاز في الشعر شريطة فهم المعنى المراد ، ودلالة القرينة على ذلك ، وليس الحذف مخصوصاً بضرورة الشّعر .

---

(١) انظر : مجالس ثعلب ١ / ٦٥ .

(زيادة أخوات كان)

اتفق النحاة على صحة زيادة (كان) وسطاً [1] ، وأجاز الفرّاء بناءً على استقراء لغة العرب زيادة بقية أخواتها قياساً عليها [2] .

ووافقه الفارسي في (أمسى) و (أصبح) [3]، والكوفيون فيهما في حال التعجب[4].

وذهب البصريون إلى منع أن يُزاد شيءٌ من أخوات (كان) [5] .

واختاره ابن مالك [6] ، وبعض المتأخرين [7] .

النصوص المستدركة على الاستقراء

يؤيّد ما ذهب إليه الفرّاء عددٌ من النصوص النثريّة والشعريّة منها :

١- قول العرب: (ما–أصبح–أبردها)، وقولهم: (ما–أمسى–أدفأها) [8] .

٢- وقول الشاعر :

عَدُوُّ عَيْنَيْكَ وَشَانِيهِما - أَصْبَحَ – مَشْغُولٌ بِمَشْغُولِ [9]

٣- وقول الآخر :

أعاذِلَ قُولي : ما هَوِيتُ فَأَوِّبي - كثِيراً أَرَى –أَمْسَى– لَدَيْكَ ذُنُوبي [10]

---

(١) انظر : شرح التسهيل ٣٦٠/١ ، المساعد ٢٦٨/١ .

(٢) انظر: شرح التسهيل ٣٦٢/١ ، الارتشاف ٩٦/٢.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٣٦٢/١ ، شرح الكافية الشافية ٤١٤/١ .

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية ٤١٤/١ ، الارتشاف ٩٦/٢ ، الهمع ١٠٠/٢ .

(٥) انظر : شرح التسهيل ٣٦١/١ ، المساعد ٢٦٨/١ .

(٦) انظر: شرح التسهيل ٣٦١/١ .

(٧) انظر: المساعد ٢٦٨/١ ، تعليق الفرائد ٢٢١/٣ .

(٨) انظر: شرح التسهيل ٣٦٢/١، شرح الكافية الشافية ٤١٤/١، الارتشاف ٩٦/٢، شفاء العليل ٣٢١/١ .

(٩) البيت من البحر السريع ، لم أقف على قائله .

انظر: شرح التسهيل ٣٦٢/١ ، شرح الكافية الشافية ٤١٤/١ ، شفاء العليل ٣٢١/١ .

(١٠) البيت من البحر الطويل ، لم أقف على قائله .

انظر: شرح التسهيل ٣٦٢/١ ، شرح الكافية الشافية ٤١٤/١ ، شفاء العليل ٣٢١/١ .

الأدلة المؤيدة لتلك النصوص :

يُؤيّد تلك النصوص أمران :

١- أنّ زيادة (كان) مؤذنٌ بصحة زيادة غيرها ، ولا وجه لتخصيص (كان) بالزيادة دون بقية أخواتها.

٢- أنّ النحاة جوّزوا تقديم خبر (كان وأخواتها) عليها [1] ، مع أنّ التقديم لم يرد إلاّ في (كان) وحدها نحو قوله تعالى : { وَأَنْفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُوْنَ } [2] ، وتقدُّم المعمول مؤذنٌ بجواز تقدّم العامل ، فلتُقَسْ هذه المسألة على زيادة (كان وأخواتها) ، إذ لا فرق.

توجيه المانعين للأدلة :

حمل المانعون شواهد المجيزين على الشذوذ والندرة ، ولذا يلزم عدم القياس على هذا المسموع [3] .

وأجابوا عن قول الشاعر : (أصبح مشغولٌ بمشغول) بأنّ (أصبح) – هنا – ليست زائدة ، وإنما ناقصة حذف خبرها ، والتقدير : (أصبح كذلك) ، أو (أصبحه) [4] .

مناقشة توجيه المانعين للأدلة :

يُجاب عن حملهم الشواهد على الشذوذ والندرة بأمرين:

١- أنّ الندرة لا تمنع الاحتجاج ، ولا تُلزِم برد المسموع الفصيح .

---

(١) انظر: شرح التسهيل ٣٥٠/١ .

(٢) الأعراف ١٧٧ .

(٣) انظر: شرح التسهيل ٣٦٢/١ ، شرح الكافية الشافية ٤١٣/١ – ٤١٤ ، تعليق الفرائد ٢٢٢/٣ .

(٤) انظر: تخليص الشواهد ٢٥٧ .

٢- أنَّ المسموع الفرد إذا ورد عن الفصيح فإنَّه يكون حجة في بابه يُقاس عليه ، مالم يخالف قياساً مطّرداً ، أشار إلى ذلك ابن جنّي [1] .

وأمّا اعتراضهم قول الشاعر: (أصبح مشغول بمشغول) ، وادعاء أنّ (أصبح) فيه ناقصة لا زائدة ، فهو اعتراض غير وجيه ؛ لأنّه يؤدي إلى قلب الإعراب ، إذ الأصل: (أصبح مشغولاً) على الإخبار بالنكرة عن المعرفة، ثم قلب، فقيل: (أصبحه مشغول)، ثم حذف الخبر [2]، ففيه – كما ترى – ادعاء القلب في الإعراب والحذف ، وهذا تكلّف واضح ، والأوْلى القول بأن (أصبح) – هنا – زائدة .

ويُردُّ على قولهم : إنه يلزم عدم القياس على مثل هذه الشواهد ؛ لندرتها وشذوذها بأن القول بجواز زيادة بقية أخوات (كان) لا يُعارض قياساً مطّرداً ، بل إنَّ القياس في بعض مسائل هذا الباب يؤيّده ، وقد أشرت إلى ذلك قريباً .

الترجيح :

يتّضح ممّا تقدّم رجحان ما ذهب إليه الفرّاء والكوفيون من جواز زيادة أخوات (كان) قياساً عليها ؛ لثبوت السماع بذلك نثراً ونظماً ؛ ولأنّه لا وجه لتخصيص (كا ن) بالزيادة دون أخواتها .

القاعدة النحويّة بعد مناقشة المسألة :

يجوز زيادة (كان) وبقية أخواتها وسطاً، ولا وجه لتخصيص بعضها بالزيادة دون بعض.

---

(١) انظر : الخصائص ٢/٢١ – ٢٥ .

(٢) انظر: تخليص الشواهد ٢٥٧ .

(دخول حرف النداء على ما فيه (أل))

قال سيبويه : «واعلم أنّه لا يجوز لك أن تُنادي اسماً فيه الألف واللام ألبتّة ، إلاّ أنّهم قد قالوا: (يا ألله اغفر لنا)، وذلك من قبل أنّه اسمٌ يلزمه الألف واللام لا يُفارقانه، وكثر في كلامهم ، فصار كأنّ الألف واللام فيه بمنزلة الألف واللام التي من نفس الحروف... »[1].

وقال في موضعٍ آخر : «وزعم الخليل –رحمه الله– أنّ الألف واللام إنّما منَعَهَما أن يدخلا في النداء من قبل أنّ كلّ اسم في النداء مرفوع معرفةً ، وذلك أنّه إذا قال : يا رجُل ، ويا فاسق ، فمعناه كمعنى يا أيُّها الفاسقُ ، ويا أيُّها الرجلُ ، وصار معرفةً؛ لأنّك أشرت إليه، وقصدت قصده، واكتفيت بهذا عن الألف واللام، وصار كالأسماء التي هي للإشارة نحو : (هذا) وما أشبه ذلك، وصار معرفةً بغير ألف ولام ؛ لأنّك إنّما قصدت قَصْد شيء بعينه ، وصار هذا بدلاً في النداء من الألف واللام ، واستُغني به عنهما ، كما استغنيت بقولك: اضربْ عن لتضربْ ، وكما صار المجرور بدلاً من التنوين ، وكما صارت الكاف في (رأيتك) بدلاً من : رأيت إيّاكَ»[2] .

يتبيّن من هذين النصّين أنّ الخليل وسيبويه – بعد استقرائهما لغة العرب، حكما بامتناع دخول حرف النداء على ما فيه الألف واللام إلاّ في موضعين :

أحدهما : أن يكون المنادى لفظ الجلالة (الله) ، وجاز ذلك : «من قبل أنّه اسم يلزمه الألف واللام لا يفارقانه ، وكثر في كلامهم فصار كأنّ الألف واللام فيه بمنزلة الألف واللام التي من نفس الحروف»[3] .

---

(١) الكتاب ٢ / ١٩٥ .

(٢) المصدر السابق ٢ / ١٩٧ – ١٩٨ .

(٣) المصدر السابق ١ / ١٩٥ ، وانظر : المقتضب ٤ / ٢٣٩ ، الأصول ١ / ٢٣١ ، شرح الجمل ٢ / ٩٠ .

والآخر : ما سُمّي به من الجمل المصدَّرة بـ (أل) نحو : (يا الرجل قائم) [١].

وأضاف المبرّد موضعاً ثالثاً، وهو نداء الموصول إذا سُمّي به نحو : (يا الذي قام)[٢]،

ووافقه ابن مالك [٣] .

وما عدا هذه المواضع فإنّ دخول حرف النداء على ما فيه (أل) ضرورة لا تجوز إلاّ في الشعر .

وقد تبع الخليل وسيبويه في منع نداء ما فيه (أل) المبرِّد [٤]، وابن السرّاج[٥]، والسيرافي [٦]، والزجاجيّ [٧] ، والنحّاس [٨] ، والفارسيّ [٩] ، والصيمريّ [١٠] ، والأعلم [١١] ، والزمخشريّ [١٢] ، وجمهور البصريين [١٣] .

---

(١) انظر : الكتاب ٣ / ٣٣٣ ، شرح التسهيل ٣ / ٣٩٨ .

(٢) نصّ سيبويه على منع نداء المسمّى بجملة مصدّرة باسم موصول ملازم لـ(أل) نحو: (يا الذي قام)، وأجازه المبرِّد قياساً على الجمل المصدَّرة بـ(أل) إذا سُمِّي بها نحو : (يا الرجل قائم)، وهذا ما يجيزه سيبويه.

انظر : الكتاب ٣ / ٣٣٣ ، الانتصار لابن ولاّد ٢٤٣ ، شرح التسهيل ٣ / ٣٩٨ ، الهمع ٢ / ٣٧ .

(٣) انظر : شرح التسهيل ٣ / ٣٩٨ .

(٤) انظر : المقتضب ٤ / ٢٣٩ – ٢٤٣ .

(٥) انظر : الأصول ١ / ٣٧٣ .

(٦) انظر : شرح الكتاب ٣ / ٤٥ أ .

(٧) انظر : الجمل ١٥٠ – ١٥١ ، اللامات ٥٢ – ٥٣ .

(٨) انظر : شرح أبيات سيبويه ٢١٧ .

(٩) انظر : التعليقة ١ / ٣٤٣ – ٣٤٤ .

(١٠) انظر : التبصرة والتذكرة ١ / ٣٤٤ – ٣٤٦ ، ٣٥٥ – ٣٥٦ .

(١١) انظر : النكت في تفسير كتاب سيبويه ١ / ٥٤٦ – ٥٤٩ .

(١٢) انظر : المفصّل ٤١ .

(١٣) انظر : الإنصاف ١ / ٣٣٥ – ٣٤٠ ، أسرار العربية ٢٢٩ – ٢٣١ ، التبيين ٤٤٤ – ٤٤٨ ، الفصول الخمسون ٢١٢ ، شرح المفصّل ٢ / ٨ ، التوطئة ٢٨٩ ، الإيضاح في شرح المفصّل ١ / ٢٧٤ – ٢٧٥ ، التسهيل ١٨١ ، شرح التسهيل ٣ / ٣٩٨ – ٣٩٩ ، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٣٠٦ – ١٣٠٩ ، شرح

وأجاز محمد بن سعدان نداء اسم الجنس المُشبَّه به نحو : (يا الخليفةُ هيبةً) ، و(يا الأسدُ شدةً) [1] ، ووُجِّه بأنّ التقدير : (يا مثل الخليفة) ، و (يا مثل الأسد) [2] ، وجوَّز ابن مالك[3] ، وابن هشام [4] ما جوّزه ابن سعدان .

وذهب الكوفيون والبغداديّون [5] إلى جواز نداء ما فيه (أل) مطلقاً نحو : (يا الرجل) و(يا الغلام) .

النصوص المستدركة على الاستقراء :

استدل المجيزون لنداء ما فيه (أل) بعدد من النصوص ، منها [6] :

١- قول الشاعر :

فَيَا الغُلامَانِ اللَّذانِ فَرَّا   إيَّاكُمَا أَنْ تُكْسِبَانِي شَرَّا [7]

الكافية ١ / ١٤١ ، شرح ألفية ابن معط ٢ / ١٠٤٢ - ١٠٤٣ ، الارتشاف ٣ / ١٢٧ ، التصريح ١٧٣/٢ ، الهمع ٢ / ٣٦ (أحمد شمس الدين) .

(١) انظر : شرح التسهيل ٣ / ٣٩٨ ، الارتشاف ٣ / ١٢٧ ، الهمع ٢ / ٣٧ .

(٢) انظر : شرح التسهيل ٣ / ٣٩٨ ، الهمع ٢ / ٣٧ .

(٣) انظر : شرح التسهيل ٣ / ٣٩٨ ، التصريح ٢ / ١٧٣ .

(٤) انظر : أوضح المسالك ٤ / ٣٢ .

(٥) انظر : الأصول ١ / ٣٧٣ ، الإنصاف ١ / ٣٣٥ - ٣٤٠ ، التبيين ٤٤٤ - ٤٤٨ ، شرح المفصّل ٨/٢ ، شرح التسهيل ٣ / ٣٩٨ - ٣٩٩ ، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٣٠٨ ، شرح الكافية ١ / ١٤١ ، شرح ألفية ابن معط ٢ / ١٠٤٢ - ١٠٤٣ ، الارتشاف ٣ / ١٢٧ ، الهمع ٢ / ٣٦ .

(٦) انظر طرفاً من هذه النصوص في : الإنصاف ١ / ٣٣٦ ، شرح المفصّل ٢ / ٨ - ٩ ، شرح التسهيل ٣٩٨/٣ - ٣٩٩ ، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٣٠٨ .

(٧) الرجز مجهول القائل ، ويروى :

إيَّاكُمَا أنْ تُعْقِبَانا شَرَّا

وروي : (تَكْتُمَاني سِرّاً) بدل (تُكْسِبَاني شرًّا) .

٢- وقول الآخر

مِنْ اجْلِكِ يَا الَّتي تَيَّمتِ قَلْبي ... وَأَنْتِ بَخِيلَـةٌ بالـوُدِّ عَنِّـي [١]

٣- وقول الشاعر :

عَبَّاسُ يَا المَلِكُ المُتَوَّجُ والَّذي ... عَرَفَتْ لَهُ بَيْتَ العُلا عَدْنَانُ [٢]

الأدلة المؤيدة لتلك النصوص :

جعل الكوفيون والبغداديّون نداء ما فيه (أل) مَقِيساً ، وأجـازوه في الـشعر ، وفي السَّعَة والاختيار ، قالوا : ((لم نَرَ موضعاً يدخله التنوين يمتنع من الألـف واللام)) [٣] ، ويقوم (القياس) عندهم على أوجه :

أولاً- أنَّ الإجماع قد انعقد علـى جـواز أن يُقـال في الـدعاء : (يـا ألله اغفـر لنـا) والألف واللام فيه زائدتان ، فليجز نحو :(يا الرجل) والألف واللام فيه زائدتان – أيضاً – وليستا من أصل الكلمة [٤] .

ثانياً – أنَّ التعريف لا يحصل بحرف النداء ؛ لأنّه لو كان كذلك لما جاز أن يقال :

انظر : المقتضب ٤ / ٢٤٣ ، اللامات ٥٣ ، الإنصاف ١ / ٣٣٦ ، التبيين ٤٤٦ ، شرح المفصّل ٢ / ٩ ، شرح الجمل ٢ / ٩٠ ، شرح التسهيل ٣ / ٣٩٨ ، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٣٠٨ ، شرح الكافية ١٤٦/١ ، التصريح ٢ / ١٧٣ ، الهمع ٢ / ٣٦ ، الخزانة ٢ / ٢٩٤ .

(١) البيت من البحر الوافر، لم يُنسب لقائلٍ معين ، يروى : (فَدَيْتُك يا التي ...) ، كما يُروى:(بالوصل) بدل (بالود) .

انظر : الكتاب ٢ / ١٩٧ ، المقتضب ٤ / ٢٤١ ، الأصول ٣ / ٣٦٤ ، اللامات ٥٣ ، شرح أبيات سيبويه للنحّاس ٢١٧ ، الإنصاف ١ / ٣٣٦ ، شرح المفصّل ٢ / ٨ ، شرح الجمل ٢ / ٩٠ ، شرح التسهيل ٣ / ٣٩٩ ، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٣٠٨ ، الهمع ٢ / ٣٦ .

(٢) البيت من البحر الكامل ، لم أقف على قائلٍ له .

انظر : المقاصد النحوية ٤ / ٢٤٥ ، أوضح المسالك ٤ / ٣٢ ، المساعد ٢ / ٥٠٣ ، التصريح ٢ / ١٧٣ ، الهمع ٢ / ٣٦ ، الدرر ٣ / ٣١ .

(٣) انظر : الأصول ١ / ٣٧٣ ، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٣٠٨ – ١٣٠٩ .

(٤) انظر : الإنصاف ١ / ٣٣٧ ، التبيين ٤٤٦ .

(يا رجلاً سامحني) ، فتناديه وهو نكرة وتنصبه ، وإنَّما حصل التعريف بالقصد ، فإذا قلت : (يا رجلُ) اجتمع مع حرف النداء القصدُ، والألف واللام تقوم مقام القصد، ومن – هنا – جاز نحو : (يا الرجل) [1] .

ثالثاً– أنَّه من الجائز دخول (يا) على المضاف إلى معرفة ، مع أنَّ الاسم الأول معرفة بالإضافة ، ولأجل ذلك فإنَّه لا مانع من دخولها على ما فيه الألف واللام ؛ إذ هو معرفة كسابِقِهِ [2] .

توجيه الأدلة :

احتجَّ البصريون لمنع نداء ما فيه (أل) بأنَّ «الألف واللام تفيد التعريف، و(يا) تفيد التعريف كذلك ، وتعريفان في كلمة لا يجتمعان ، ولهذا لا يجوز الجمع بين تعريف النداء، وتعريف العلميّة في الاسم المنادى العلم نحو : (يا زيد) ، بل يُعرّى عن تعريف العلميّة ويُعرَّف بالنداء ؛ لئلا يُجْمع بين تعريف النداء وتعريف العلميّة، وإذا لم يَجُز الجمع بين تعريف النداء وتعريف العلميّة؛فلأن لا يجوز الجمعُ بين تعريف النداء وتعريف الألف واللام أَوْلَى» [3].

وأجابوا عن أدلة الكوفيين بالآتي :

أ– الأدلة السماعيّة :

١– قول الشاعر : (فَيَا الغُلامَانِ اللَّذان ...) :

– ذهب المبرِّد إلى إنكار روايته ، قال : «وأمَّا هذا البيت الذي يُنشده بعض النحويين: (فَيَا الغُلامَانِ اللَّذان ...) فإنَّ إنشاده على هذا غير جائز ، وإنَّما

(١) انظر : التبيين ٤٤٦ .

(٢) انظر : التبيين ٤٤٦ .

(٣) الإنصاف ١ / ٣٣٧ – ٣٣٨ .

صوابه : (فَيَا غُلامَانِ اللَّذان فرَّا) ، كما تقول : يا رجلُ العاقل ، أقبل» [١] .

- وقيل : إنَّه ضرورةٌ [٢] ، أو شاذٌ [٣] ، أو من غلط الشعراء [٤] .

- ويرى أبو البركات الأنباري [٥] أنَّه لا حجة في هذا البيت ؛ لأنَّ المنادى الموصوف فيها مقدَّر ، والتقدير : (فيا أيُّها الغلامان) فحذف الموصوف ، وأقام الصفة مقامه .

- وذهب أبو البقاء العكبري [٦] إلى أنَّه يجوز أن يكون الراجز قد أشار إلى شخصين معرَّفين باللام ، فهما بمنزلة العلمين ، كما يجوز أنْ يُسمَّى بما فيه الألف واللام نحو : (العبَّاس) ، فجرت الألف واللام مجرى التعريف بالعلميّة .

٢- وأمَّا قول الشاعر : (مِنْ اجْلكِ يَا الَّتي تَيَّمْتِ قلبي ...) .

- فقيل : إنَّه ضرورةٌ [٧] ، أو من غلط الشعراء [٨] .

- ويرى السيرافيّ [٩] ، والأنباريّ [١٠] أنَّ الأصل : (يا أيُّها التي...) ، فحذف الموصوف ، وأقام الصفة مقامه .

---

(١) المقتضب ٤ / ٢٤٣ .

(٢) انظر : شرح التسهيل ٣ / ٣٩٩ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ١١٢ .

(٣) انظر : شرح التسهيل ٣ / ٣٩٩ ، التصريح ٢ / ١٧٣ .

(٤) انظر : اللامات ٣٤ .

(٥) انظر : الإنصاف ١ / ٣٣٨ ، أسرار العربية ٢٣١ .

(٦) انظر : التبيين ٤٤٦ – ٤٤٧ .

(٧) انظر : الكتاب ٢ / ١٩٧ ، المقتضب ٤ / ٢٤١ ، شرح السيرافي ٣ / ٤٥ أ ، شرح أبيات سيبويه للنحّاس ٢١٧ ، التبصرة والتذكرة ١ / ٣٥٥ – ٣٥٦ .

(٨) انظر : اللامات ٣٤ .

(٩) انظر : شرح الكتاب ٣ / ٤٥ أ .

(١٠) أنظر : الإنصاف ١ / ٣٣٨ – ٣٣٩ .

- وقيل : إنَّ (أل) في الاسم ليست للتعريف ؛ لأنَّ التعريف حاصلٌ بالصلة لا بالألف واللام ، فلمّا كانتا فيه زائدتين لغير التعريف، جاز أن يُجْمَع بين (يا) وبينهما [1] .

٣- وقول الشاعر: (عَبّاسُ يا المَلِكُ المُتوجُ ...) :

- حمله بعضهم على الضرورة الشعريّة [2] .

- وقيل : إنَّ الأصل : (يا أيُّها الملك ...) ، فحذف الموصوف ، وأقام الصفة مقامه، وذلك قليلٌ إنّما يجيء في الشعر للضرورة، وما جاء لضرورة الشعر، فلا يُوْرَد نقضاً [3] ولا يكون فيه حجة [4] .

ب- الأدلة القياسيّة :

أجاب المانعون عن دليل القياس الأول عند المجيزين ، وهو قولهم : إنَّه يُقال في الدعاء: (يا ألله ...) بأوجه منها :

أ - أنَّ الألف واللام عِوَضٌ عن همزة (إله) ، فتنزّلت منزلة حرفٍ من الكلمة نفسها، وإذا تنزّلت منزلة حرفٍ من الكلمة نفسها جاز أن يدخل حرف النداء عليها [5] .

ب- أنَّه إنَّما جاز في هذا الاسم خاصّة ؛ لأنَّه كثر في استعمالهم ، فخفَّ على ألسنتهم ، فجوّزوا فيه ما لا يجوز في غيره [6] .

ج - أنَّ هذا الاسم عَلَمٌ غير مُشتقّ أُتي به على هذا المثال من البناء من غير

---

(١) انظر : أسرار العربية ٢٣٠ .

(٢) انظر : أوضح المسالك ٤ / ٣٢ ، المساعد ٢ / ٥٠٣ ، التصريح ٢ / ١٧٣ .

(٣) انظر : أسرار العربية ٢٣١ .

(٤) انظر : الإنصاف ١ / ٣٣٩ .

(٥) انظر : الكتاب ٢ / ١٩٥ ، المقتضب ٤ / ٢٣٩ - ٢٤٠ ، الإنصاف ١ / ٣٣٩ ، أسرار العربية ٢٣١ .

(٦) انظر : أسرار العربية ٢٣١ ، الإنصاف ١ / ٣٤٠ .

أصل يُردُّ إليه ؛ فيُنـزَّل منـزلة سائر الأسماء الأعلام ، وكما يجوز دخول حرف النداء على سائر الأسماء الأعلام فكذلك ههنا [1] .

د - أنَّ الألف واللام زائدتان وليستا للتعريف ؛ لأنَّ لفظ الجلالة معرفةٌ بنفسه [2] .

ورُدَّ دليل القياس الثاني ، وهو قولهم: (إنَّ التعريف إنَّما حصل بالقصد)، بوجهين[3] :

أ - أنَّ (يا) والقصد متلازمان في المنادى المبني ، فـ(يا) أحد جزأي أداة التعريف ، وهذا إنَّما يُحتاج إليه فيما لم يتعيَّن ، والألف واللام تَعيُّن .

بـ- أنَّ (يا) تدخل للتخصيص ، ودخولها على النكرة المبهمة تخصيص ، ولكلِّ واحدٍ من الجنس مجهول ، و- ههنا - لا جهالة ؛ لأنَّ الألف واللام تُخصِّص وتُعيِّن ، فلا حاجة إلى مخصص آخر .

ورُدَّ دليل القياس الثالث وهو دخول (يا) على المضاف بأنَّ تعريف الإضافة غير تعريف الخطاب ، فجاز أن يجتمعا [4] .

مناقشة توجيه الأدلة :

أ- الأدلة السماعيّة :

١- أمَّا قول الشاعر : (فَيَا الغُلاَمَانِ ...) :

- فلا يُسلَّم إنكار المبرِّد لهذه الرواية ؛ لأنَّها منقولةٌ عن أهل الكوفة ، وفيهم العلماء الثقات، والنَّقلة الأثبات، الذين أُخذت عنهم القراءات ، فإنكار الرواية طعنٌ في مروياّتهم ، وصحة نقلهم ، وحَمْلٌ لهم على عدم

---

(١) انظر : الإنصاف ١ / ٣٤٠ .

(٢) انظر : التبيين ٤٤٧ .

(٣) انظر : المصدر السابق ٤٤٧ - ٤٤٨ .

(٤) انظر : التبيين ٤٤٧ .

الأمانة ، وهذا لا يجوز .

- ولا يُسلَّم قولهم : إنّه ضرورةٌ ؛ : ((لتمكّن قائله من أن يقول : (فيا غلامان اللّذان فرّا) ؛ لأنّ النكرة المعيّنة بالنداء تُوصف بذي الألف واللام الموصول، وبذي الألف واللام غير الموصول، كقول بعض العرب : يا فاسق الخبيث))[1] .

- ولا يُسلَّم قولهم : إنّه شاذٌّ ؛ لأنّه لاوجه للشذوذ - هنا - على القول بصحة نداء ما فيه (أل) ، إضافة إلى ورود شواهد أخرى تؤيّد ما يدل عليه البيت .

- وأمّا حمل الشاعر على الغلط فلا يجوز ؛ : ((لأنّ العربيَ لا يمكن أن يغلط لسانه ، وإنّما الجائز غلطه في المعاني)) [2] ، ولو سُلّم بأنّ الرواة قد غيّرته ، فإنّ لغة الراوي من العرب شاهدٌ إذا كان فصيحاً [3].

- ولا يُسلَّم قولهم : إنّه على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه لأمرين :

١- أنّ الحذف خلاف الأصل .

٢- أنّ حذف الموصوف وإقامة الصفة إنّما يجوز ارتكابه - على قلّة [4] - إذا كان الظاهر ينقض قاعدةً اتُّفق عليها ، ولم يتّفق النحويون على منع نداء ما فيه (أل) ، بل أجازه الكوفيون بناءً على هذا الشاهد وأمثاله ، فادّعاء الحذف لا يُسقط الاحتجاج .

ثم إنّ قولهم : إنّ الأصل : (يا أيُّها الغلامان) ليس بشيء ؛ إذ يجوز

(١) شرح التسهيل ٣ / ٣٩٩ .

(٢) الخزانة ٢ / ١٣٠ .

(٣) انظر : الانتصار لابن ولّاد ٥٥ .

(٤) انظر : الإنصاف ١ / ٣٣٩ ، أسرار العربية ٢٣١ .

أن يُقدَّر مثل ذلك في (يا الرجل) ، ولم يقل أحدٌ به [1] .

- ولا يُسلَّم ما ذكره العكبري ؛ إذ فيه تكلّفٌ لا موجب له ، ثم إنّه توجيه لا يسنده دليل ، ولا تؤيّده حجة .

وبمثل هذه الإجابات - أيضاً - يمكن أن يُجاب عمّا أوردوه في الشاهدين الآخرين ؛ إذ يتّفق البصريون على أنّ هذه الشواهد من قبيل الضرورة ، أو أنّها على حذف الموصوف ، وإقامة الصفة مقامه ، وقد نَقَضْتُ ذلك آنفاً .

ب- الأدلة القياسيّة :

يمكن اعتراض ما احتجوا به من أنّ : «الألف واللام تفيد التعريف ، و (يا) تفيد التعريف كذلك ، وتعريفان في كلمةٍ لا يجتمعان» بأنّه لا يُستنكر اجتماع حرفين إذا كان في أحدهما من الفائدة ما في الآخر وزيادة كما في (لقد) ، و(إلاّ إنّ)، وليس المحذور اجتماع التعريفين المتغايرين بدليل قولك : (يا هذا) و(يا عبدالله) و (يا ألله) و (يا أنت) ، بل الممتنع اجتماع أداتي التعريف لحصول الاستغناء بأحدهما [2].

وأمّا اعتراض أدلة القياس عند الكوفيين ، فلا يستقيم مع تجويز البصريين لنداء ما سُمّي به من الجمل المصدّرة بـ (أل) نحو : (يا الرجل منطلق) ، ونداء الموصول إذا سُمّي به نحو : (يا الذي قام) ، إذ يجوز في هذا ما أوردوه اعتراضاً على الكوفيين .

ولو سُلِّم باحتمال ما ذكروه وانتقاض القياس لأجله ؛ فإنّ ذلك لا يكون مانعاً من القول بجواز دخول (يا) النداء على ما فيه الألف وا للام ؛ لأنّ هذا القول لا يعتمد على القياس وحده ، بل يسنده السماع ، ومن ثَمّ صحّ الاستئناس

---

(١) انظر : التبيين ٤٤٧ .

(٢) انظر : شرح الكافية ١ / ١٤١ .

بالقياس .

الترجيح :

يتبيّن مّما تقدّم رُجْحان رأي الكوفيين ومن وافقهم من المجيزين لدخول (يا) النداء على ما فيه الألف واللام ، وإن كان ذلك قليلاً ؛ لورود السماع بذلك .

القاعدة النحويّة بعد مناقشة المسألة :

يجوز دخولُ (يا) النّداء على المُعَرَّف بالألف واللام ؛ وإن كان ذلك قليلاً ، ولكنه ليس شاذاً ، ولا مخصوصاً بالضرورة .

(حذف حرف النداء مع اسم الجنس المعين واسم الإشارة)

قال سيبويه: «ولا يَحْسن أن تقول : (هذا) ولا (رجلُ) ، وأنت تريد : (يا هذا) ، و (يا رجل) ، ولا يجوز ذلك في المُبْهم ؛ لأن الحرف الذي ينبّه به لَزِمَ المُبْهم كأنّه صار بدلاً من (أيُّ) حين حذفته ، فلم تقل : (يا أيها الرجلُ) ، ولا (يا أيُّهذا) ، ولكنك تقول – إن شئت – : (مَنْ لا يَزَالُ مُحْسِناً افْعَلْ كَذا وكذا) ؛ لأنّه لا يكون وصفاً لـ(أي).

وقد يجوز حذف (يا) من النكرة في الشعر ، وقال العجّاج :

جَارِيَ لا تَسْتَنْكِري عَذِيْرِي [1]

يريد: (يا جاريةُ)، وقال في مَثَل: (افْتَدِ مَخْنُوقُ)[2]، و(أَصْبحْ ليْلُ) [1]،

---

(١) البيت من بحر الرجز ، والمراد بـ (عذيري) : حالي ، ونسب ابن فارس هذا الرجز لرؤبة .

انظر : ديوان العجّاج ٢٢١ ، المقتضب ٤ / ٢٦٠ ، مقاييس اللغة ٣ / ٢٠٤ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ٤١ ، النكت ٣٢٥/١ ، المفصّل ٤٥ ، أمالي ابن الشجري ٨٨/٢ ، شرح المفصّل ١٦/٢ ، ٢٠ ، المقرّب ١ / ١٧٧ ، ضرائر الشعر ١٥٤ .

(٢) انظر : مجمع الأمثال ٢ / ٧٨ ، المستقصى ١ / ٢٦٥ ، وانظر : المقتضب ٤ / ٢٦١ ، المفصّل ٤٤ ، الإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٢١٧ .

و(أطْرِقْ كَرَا) [٢] ، وليس هذا بكثيرٍ ولا بقويٍّ» [٣] .

يتبيّن من هذا النصّ أنّ سيبويه - بعد استقرائه كلام العرب - حكم بأنّه لا يجوز حذف حرف النداء مع اسم الجنس المعيَّن (النكرة المقصودة)، أو اسم الإشارة، إلاّ في ضرورة الشعر ، وأمّا في النثر فالحذفُ ضعيفٌ لم يُسْمَع إلاّ بقلّةٍ .

وقد تبع سيبويه في هذا الحكم عددٌ من النحويين منهم: المبرِّد[٤] ، وابن السرّاج[٥] ، والزجّاجي[٦] ، وابن جنّيّ[٧] ، والزمخشريّ[٨] ، والأنباريّ[٩] ، وابن معطٍ [١٠]، وابن يعيش[١١] ، وأبو علي الشَلَوْبين[١٢] ، وابن الحاجب[١٣]، وابن عصفور[١٤] ، والرضيّ [١٥] .

---

(١) انظر : مجمع الأمثال ١ / ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، أمثال العرب ١ / ٥٢ ، جمهرة الأمثال ١ / ١٩٢ ، المستقصى ١/ ٢٠٠ .

(٢) انظر : مجمع الأمثال ١ / ٤٣١ ، ٤٣٢ ، جمهرة الأمثال ١ / ١٩٤ ، المستقصى ١ / ٢٢١ .

(٣) الكتاب ٢ / ٢٣٠ - ٢٣١ .

(٤) انظر : المقتضب ٤ / ٢٥٨ - ٢٥٩ .

(٥) انظر : الأصول ١ / ٣٢٩ .

(٦) انظر : الجمل ١٥٦ .

(٧) انظر : اللمع ٨٠ .

(٨) انظر : المفصّل ٤٤ - ٤٥ .

(٩) انظر : أسرار العربية ٢٢٨ .

(١٠) انظر : شرح ألفية ابن معط ٢ / ١٠٤٠ - ١٠٤٢ .

(١١) انظر : شرح المفصّل ٢ / ١٦ .

(١٢) انظر : التوطئة ٢٩٧ .

(١٣) انظر : الكافية ٩٥ ، شرح المقدمة الكافية ٢ / ٤٥٦ - ٤٥٧ ، الإيضاح ٢ / ٢١٧ .

(١٤) انظر : شرح الجمل ٢ / ٨٨ - ٨٩ ، المقرّب ١ / ١٧٧ ، ضرائر الشعر ١٥٤ - ١٥٥ .

(١٥) انظر : شرح الكافية ١ / ١٥٩ - ١٦٠ .

واختار هذا القول طائفة من المتأخرين [١] ، ونُسبَ إلى البصريين [٢] .

قال المبرِّد : «فجملة هذا : أنَّ كلَّ شيءٍ من المعرفة يجوز أن يكون نعتاً لشيء ، فدعوته أنَّ حذف (يا) منه غير جائز ؛ لأنَّه لا يُجمع عليه أن يُحذف منه الموصوف وعلامة النداء ، وذلك أنَّه لا يجوز أن تقول : (رجلُ أقبل) ، ولا (غلامُ تَعالَ) ، ولا (هذا هَلُمَّ) وأنت تريد النداء ... إلاّ أن يضطَّر شاعرٌ ، فإن اضطرَّ كان له أن يحذف منها علامة النداء» [٣] .

النصوص المستدركة على الاستقراء :

يُضاف إلى الشواهد الواردة في نصّ سيبويه السابق نصوصٌ أخرى جاء فيها حرف النداء محذوفاً مع اسم الجنس المعيّن ، واسم الإشارة ، منها [٤] :

١- قوله تعالى: { ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُم }[٥]، المراد: (يا هؤلاء)[٦] .

٢- وقوله – عليه السلام -: (وَ بَيْنَمَا رَجُلٌ فِي غَنَمِهِ إِذْ عَدَا الذِّئْبُ فَذَهَبَ مِنْهَا بِشَاةٍ ، فَطَلَبَ حَتَّى كَأَنَّهُ اسْتَنقَذَهَا مِنْهُ ، فَقَالَ لَهُ الذِّئْبُ : هَذَا اسْتَنقَذْتَهَا مِنِّي ، فَمَنْ لَهَا يَوْمَ السَّبُعِ ، يَوْم لا رَاعِي لَهَا غَيْرِي ؟ فَقَالَ النَّاسُ : سُبْحَانَ اللهِ ذِئْبٌ يَتَكَلَّمُ ، قال : فَإِنِّي أُوْمِنُ بِهَذَا أَنَا وَأبو بَكْرٍ

---

(١) انظر : الملخّص ١ / ٤٧٣ ، النكت الحسان ٩٥ ، لباب الإعراب ٣٠٩ – ٣١٠ ، التصريح ٢ / ١٦٥ ، الأشباه والنظائر ١ / ٨٩ .

(٢) انظر : شواهد التوضيح ٢١١ ، شرح المرادي على الألفية ٣ / ٢٧١ – ٢٧٢ .

(٣) المقتضب ٤ / ٢٥٨ – ٢٥٩ .

(٤) انظر في شواهدهم : الكتاب ٢ / ٢٣١ ، المقتضب ٤ / ٢٥٩ – ٢٦١ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة٤١، شرح المفصّل ٢ / ١٦ ، شرح المقدمة الكافية ٢ / ٤٥٦ – ٤٥٧ ، ضرائر الشعر ١٥٤ – ١٥٥ ، شواهد التوضيح ٢١١ ، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٢٩٠ – ١٢٩٢ .

(٥) البقرة ٨٥ .

(٦) انظر : شرح المفصّل ٢ / ١٦ .

وعُمَرُ»[1] .

والمراد :(يا هذاَ استَنْقَذْتَهاَ مِنِّي) .

٣- وقوله – صلى الله عليه وسلم – في قصة موسى – عليه السلام –: (ثَوْبِي حَجَرُ ، ثَوْبِي حَجَرُ)[2]، أي : (ثَوْبي يا حَجَرُ) ، فحذف حرف النداء مع اسم الجنس المعيّن .

٤- وقوله: (اشْتَدِّي أَزْمَةُ تَنفَرِجي) [3] .

٥- وقول العرب : (أعورُ عينَك والحجَر) [4] ، أي : (يا أعْورُ).

٦- وقول ذي الرمة :

إذا هَمَلَتْ عَيْنِي لَهَا قَال صَاحِبِي ... بِمِثْلِكَ هَـــذا لَوْعَـةٌ وَغَـرَامُ [5]

٧- وقول الأعشى :

وحتَّى يبيْتَ القَومُ في الصَّفِّ لَيْلَةً ... يَقُولونَ نَوِّر صُبْحُ واللَّيلُ عَاتِمُ [6]

---

(١) أخرجه البخاري في أحاديث الأنبياء ، باب حدَّثنا أبو اليمان ، حديث رقم (٣٤٧١) ، وانظر : شواهد التوضيح ٢١٠ .

(٢) الحديث أخرجه الإمام البخاري في أحاديث الأنبياء ، بابٌ حديث رقم (٣٤٠٤) ، ومسلم في كتاب الحيض حديث رقم (٧٥) ، وفي كتاب الفضائل حديث رقم (١٥٥) و(١٥٦) ، وأحمد في المسند ٢/ ٣١٥ ، ٣١٨ ، ٣٩٢ ، ٥١٥ ، ٥٣٥ .

(٣) الحديث أورده العجلوني عن علي بن أبي طالب ، وقال : «رواه العسكري والديلمي والقضاعي عن علي بسند فيه كذّاب» ، وحكم الرواة على هذا الحديث بالضعف .

انظر : لسان الميزان ٢ / ١٢١٤ ، كشف الخفاء ١ / ١٤٦ ، الجامع الصغير للسيوطي ١ / ٤٢ ، تمييز الطيّب من الخبيث ٢٨ .

(٤) انظر : المستقصى ١ / ٢٥٥ .

(٥) البيت من البحر الطويل ، ويروى (فِتنةٌ) بدل (لَوْعةٌ) .

انظر : ديوان ذي الرمة ٦٤٦ ، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٢٩١ ، شواهد التوضيح ٢١١ ، مغني اللبيب ٢ / ٦٤١ ، المقاصد النحوية ٥ / ٢٣٥ ، الهمع ٢ / ٣٣ .

(٦) البيت من البحر الطويل .

أي : (نَوِّرْ يا صُبْحُ)[1] .

وبناءً على مثل هذه النصوص يرى الكوفيّون[2]، وبعض البصريين[3] أنّه يجوز حذف حرف النداء مع اسم الجنس المعيَّن (النكرة المقصودة)، واسم الإشارة؛ فتقول : (رجلُ أقبل) تريد : (يا رجلُ أقبل) ، وتقول: (هذا هَلُمَّ) أي : (يا هذا هَلُمَّ) .

واختار هذا القول القزّاز [4] ، وابن مالك [5] .

قال ابن مالك : «وهو ممّا منعه البصريون ، وأجازه الكوفيّون ، وإجازته أصحّ لثبوتها في الكلام الفصيح» [6] .

توجيه المانعين للأدلة :

احتجَّ المانعون لعدم جواز حذف حرف النداء مع اسم الجنس المعيَّن (النكرة المقصودة)، واسم الإشارة بأنّ الأصل فيهما النداء بـ (أيٍّ) نحو: (يا أيُّها الرجل)، و (يا أيُّهذا الرجل)، فلمّا اطّرحوا (أيّاً)، والألف واللّام ، لم يطّرحوا حرف النداء؛ لئلا يؤدي ذلك إلى الإجحاف بالاسم [7] .

وأجابوا عن أدلة المجيزين السماعيّة بالآتي :

انظر : ديوان الأعشى ٧٧ ، شرح الجمل ٢ / ٨٨ ، التصريح ٢ / ١٦٥ .

(١) انظر : شرح الجمل ٢ / ٨٨ .

(٢) انظر : شرح المفصّل ٢ / ١٦ ، شواهد التوضيح ٢١١ ، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٢١٩ ، شرح الكافية ١ / ١٦٠ .

(٣) انظر : ما يجوز للشاعر في الضرورة ٤١ .

(٤) انظر : المصدر السابق .

(٥) انظر : شواهد التوضيح ٢١١ ، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٢٩٠ - ١٢٩١ ، التسهيل ١٧٩ .

(٦) شواهد التوضيح ٢١١ ، وانظر : شرح الكافية الشافية ٣ / ١٢٩١ .

(٧) انظر : المقتضب ٤ / ٢٥٨ - ٢٥٩ ، أسرار العربية ٢٢٨ ، شرح المفصّل ٢ / ١٥ ، ضرائر الشعر ١٥٥ ، شرح الجمل ٢ / ٨٨ ، التصريح ٢ / ١٦٥ .

١- لا حُجَّة في الاستدلال بالآية : { ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلاَءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ } ؛ لاحتمال أن يكون (هؤلاء) منصوباً بإضمار (أعني) بمعنى الاختصاص، ويكون (أنتم) مبتدأ، و(تقتلون) الخبر، وقيل: (أنتم) مبتدأ، والخبر (هؤلاء)، و (تقتلون أنفسكم) من صلة (هؤلاء) ، وقيل : إنَّ اسم الإشارة قد يكون موصولاً [١] .

٢- وأمّا حديث: (هَذاَ اسْتَنْقَذْتَهاَ مِنّي) ، فإنّه يجوز أن يكون (هذا) في موضع نصب على الظرفيّة ، والأصل: (هذا اليوم استنقذتها منّي) ، أو في موضع نصب على المصدريّة ، والأصل : (هذا الاستنقاذ استنقذتها منّي) [٢] .

٣- ولا حُجّة في حديث : (ثَوْبي حَجَرُ) ؛ لأنّه لم يثبت كونه بلفظ الرسول – عليه السلام – ويؤيّد ذلك وروده في بعض الطرق بلفظ: (يا حَجَرُ) [٣] .

٤- وأمّا الشواهد الأخرى النثريّة والشعريّة فإنّها محمولةٌ على الضرورة ، أو الشذوذ [٤] .

قال المبرِّد عن صحة الاحتجاج بالأمثال : «والأمثال يُستجاز فيها ما يُسْتَجَاز في الشعر ؛ لكثرة الاستعمال لها»[٥]، فحَمَلَها على الضرورة التي تسوغ

(١) انظر هذه التوجيهات وغيرها في: إعراب القرآن المنسوب للزجّاج ٢ / ٦٤٨ – ٦٤٩ ، شرح المفصّل ١٦/٢ ، شرح الكافية ١ / ١٦٠ ، البحر المحيط ١ / ٤٦٦ – ٤٦٨ ، الهمع ٢ / ٣٤ .

(٢) انظر : شواهد التوضيح ٢١٢ .

(٣) انظر : الهمع ٢ / ٣٤ (أحمد شمس الدين) .

(٤) انظر : المقتضب ٤ / ٢٥٨ – ٢٦١ ، شرح المفصّل ٢ / ١٦ ، شرح المقدمة الكافية ٢ / ٤٥٦ – ٤٥٧ ، شرح الجمل ٢ / ٨٨ ، ضرائر الشعر ١٥٥ ، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٢٩١ ، شرح الكافية ١ /١٦٠.

(٥) المقتضب ٤ / ٢٦١ .

في الشعر .

مناقشة توجيه الأدلة :

أ- الأدلة السماعيَة :

١- ما ذكروه في قوله تعالى : { ثُمَّ أنتُمْ هَؤُلاءِ ... } من توجيه معترضٌ بأمور [1] :

أ - يُعترض قولهم: يُحتمل أن يكون (هؤلاء) منصوباً بإِضمار (أعني)، بأنّ النحويين قد نصُّوا على أنّ التخصيص لا يكون بالنكرات، ولا بأسماء الإِشارة .

ب- وقولهم : إِنَّ (أنتم) مبتدأ ، وخبره (هؤلاء) استضعفه بعضهم بحُجَّة أنّه يصعب أن ينعقد من ضمير المخاطب ، واسم الإِشارة جملة من مبتدأ وخبر .

جـ - وقولهم : إِنّ (هؤلاء) يحتمل أن يكون اسماً موصولاً ؛ مردودٌ بأنّ هذا لا يجوز على مذهب البصريين ؛ لأنّهم يمنعون وقوع (هؤلاء) اسماً موصولاً بخلاف الكوفيين .

ولعل الأَسْلَمَ في ذلك هو تجويز حذف حرف النداء في نحو هذه الآية ، وهذا أولى من التأويل البعيد ؛ إِضافة إلى أنّ (يا) أم الباب ، فرُبّما تُوُسِّع فيها ما لا يُتَوسَّعُ في غيرها ، ولذلك نظائر لا تُحْصَى .

٢- وأمّا حديث : (فقال الذئب ...) ، فإِنّ تأويله غير مُسلَّم ؛ لظهور معنى النداء فيه ، وهو أقرب ممّا ذكروه .

٣- وأمّا اعتراضهم حديث : (ثَوْبي حَجَرُ) ، فلا يُلتفت إِليه ؛ لثبوت

---

(١) انظر : البحر المحيط ١ / ٤٦٦ - ٤٦٨ ، الدر المصون ١ / ٢٨٣ - ٢٨٥ .

هذه الرواية في صحيح الإمام البخاري بهذا اللفظ ، وورود في بعض الطرق بلفظ : (يا حَجَرُ)[1] ، ممّا يقوّي صحة الاحتجاج ، ولا يُسقط الرواية الثابتة الصحيحة .

٤- ولا يُسلّم حمل الشواهد على الضرورة ، أو الشذوذ ؛ لأنّها شواهد كثيرة، فالأَوْلى أن يُؤخذ الحكم النحويّ من النصوص بعيداً عن النظرة القاصرة ، أو التحكم الذي يقوم على التشدد المرفوض .

ب- الأدلة القياسيّة :

قولهم : إنّ حذف حرف النداء إجحاف بالاسم ؛ مُعترضٌ بأنّ في حذفه – عند ظهور المعنى المراد – إيجازاً بلاغيّاً واللغة تعتمد الإيجاز وتجعله أسلوباً راقياً ، وتعبيراً متيناً ، وحينئذ فلا إجحاف يلحق الاسم .

الترجيح :

يظهر ممّا تقدّم رُجْحان مذهب الكوفيين ومن وافقهم من المجيزين لحذف حرف النداء مع اسم الجنس المعيّن (النكرة المقصودة) ، واسم الإشارة ؛ لورود السماع بذلك نثراً ونظماً ، ولأنّ اللغة تُؤخذ من النصوص ، ولا تعترف بالتأويل البعيد .

القاعدة النحويّة بعد مناقشة المسألة :

يجوز أنْ يحذف حرف النّداء مع اسم الجنس الـمُعَيّن ، واسم الإشارة ، شريطة أَمن اللّبس ، وفهم الـمعنى المراد .

---

(١) أخرجه البخاري – أيضاً – بهذا اللفظ في كتاب الغسل (الوضوء) ، باب مَنْ اغتسل عُرياناً وحده في الخلوة ، ومن تستّر فالتستُّر أفضل ، حديث رقم (٢٧٨) ، ومسلم في كتاب الحيض ، باب جواز الاغتسال عُرْياناً في الخلوة ، حديث رقم (٣٣٩) .

(حذف هاء السكت من العلم المرخَّم)

قال سيبويه: «واعلم أنَّ العرب الذين يحذفون في الوصل إذا وقفوا قالوا: (يا سَلَمَهْ)، و(يا طَلْحَهْ) ، وإنَّما ألحقوا هذه الهاء ؛ ليبيّنوا حركة الميم والحاء ، وصارت هذه الهاءُ لازمةً لهما في الوقف كما لَزمت الهاءُ وقف (ارْمِهْ)، ولم يجعلوا المتكلِّمَ بالخيار ... واعلم أنَّ الشعراء إذا اضطُرُّوا حذفوا هذه الهاء في الوقف ؛ وذلك لأنّهم يجعلون المدّة التي تلحق القوافي بدلاً منها ،وقال الشاعر ابن الخَرِع :

وكَادَتْ فَزَارَةُ تَشْقَى بِنَا فَأَوْلَى فَزَارَةُ أَوْلَى فَزَارَا [1]

وقال القطاميّ :

قِفِي قَبْـــلَ التَّفَرُّقِ يَـــا ضُبَاعَا [2]

وقال هُدْبةُ :

عُوْجِي عَلَيْنَا وَارْبَعِي يَا فَاطِمَا [3] » [4].

---

(١) البيت من البحر المتقارب .
انظر : المفضليات ٤١٦ ، الأصول ١ / ٣٦٢ ، شرح السيرافي ٣ / ٦٧ أ ، شرح أبيات سيبويه للنحّاس ١٣٨ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٢٠ – ٢١ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ١٤١ ، النكت في تفسير كتاب سيبويه ١ / ٥٧٦ .

(٢) صدر بيت من البحر الوافر ، عجزه : (وَلاَ يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكَ الوَدَاعَا) .
انظر : ديوان القطامي ٣١ ، المقتضب ٤ / ٩٤ ، شرح السيرافي ٣ / ٦٧ أ ، شرح أبيات سيبويه للنحّاس ١٣٨ ، شرح الرُّماني ٢ / ٢٤٣ أ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٤٤٤ ، اللُّمع ٣٧ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ١٤٢ ، شرح المفصّل ٧ / ٩١ ، شرح الجمل ٢ / ٤٣٥ ، ضرائر الشعر ٢٩٦ ، لسان العرب ٨ / ٢١٨ (ضبع) ، ٨ / ٣٨٥ (ودع) ، المغني ٢ / ١١٧ (الفاخوري) ، شرح شواهد المغني ٢ / ٨٤٩ ، الخزانة ٢ / ٣٦٧ ، ٩ / ٢٨٥ ، الدرر ٢ / ٧٣ ، ٣ / ٥٧ .

(٣) الرجز لهُدبة بن الخشرم وليس في ديوانه ، ونُسِب إلى زيادة بن زيد العُذْري .
انظر : الشعر والشعراء ٢ / ٦٩٥ ، شرح السيرافي ٣ / ٦٧ أ ، شرح أبيات سيبويه للنحّاس ١٣٨ ، شرح الرُّماني ٢ / ٢٤٣ أ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٤٦٠ ، النكت ١ / ٥٧٧ ، شرح الجمل ٢/٣٤٥ ، الخزانة ٩ / ٣٣٥ .

(٤) الكتاب ٢ / ٢٤٢ – ٢٤٣ .

يتبيَّن من ذلك أنَّ سيبويه – بعد استقرائه كلام العرب – حكم بأنَّ من رخَّم الأعلام المختومة بتاء التأنيث على لغة من ينتظر وحذف التاء وجب عليه اجتلاب هاء السكت عند الوقف لتدلَّ على حركة ما قبلها ، ولا تحذف هذه الهاء إلاّ في ضرورة الشعر .

وقد تبع سيبويه في هذا الحكم ابن السرَّاج[1]، والرمانيّ [2]، وابن السيرافيّ[3] ، والقزَّاز [4] ، والأعلم – في أحد قوليه – [5] ، وابن عصفور [6] .

النصوص المستدركة على الاستقراء :

يرى السيرافيُّ [7]، والأعلم – في قوله الآخر – [8]، وابن مالك [9]، وأبو حيَّان[10] جواز حذف هاء السكت من العلم المرخَّم بحذف التاء على لغة من ينتظر في السَّعة والاختيار، وليس الحذفُ مخصوصاً بضرورة الشِّعر .

ويعضِّد قولهم الآتي [11] :

١– حكى سيبويه عن العرب قولهم: (ياَ حَرْمَلْ) ، يريد: (ياَ حَرْمَلَهْ)[12] .

---

(١) انظر : الأصول ١ / ٣٦٢ .

(٢) انظر : شرح الرُّماني ٢ / ٢٤٣ أ .

(٣) انظر : شرح أبيات سيبويه ١ / ٤٤٤ .

(٤) انظر : ما يجوز للشاعر في الضرورة ١٤١ – ١٤٢ .

(٥) انظر : تحصيل عين الذهب ٣٢٨ – ٣٢٩ .

(٦) انظر : شرح الجمل ٢ / ٤٣٥ ، ضرائر الشعر ٢٩٦ .

(٧) انظر : شرح الكتاب ٣ / ٦٧ أ .

(٨) انظر : النكت ١ / ٥٧٧ .

(٩) انظر : شرح التسهيل ٣ / ٤٢٩ .

(١٠) انظر : الارتشاف ٣ / ١٦١ – ١٦٢ .

(١١) انظر : الكتاب ٢ / ٢٤٤ ، شرح السيرافي ٣ / ٦٧ أ ، النكت ١ / ٥٧٧ ، شرح التسهيل ٣ / ٤٢٩ ، الارتشاف ٣ / ١٦١ – ١٦٢ .

(١٢) انظر : الكتاب ٢ / ٢٤٤ ، شرح السيرافي ٣ / ٦٧ أ ، النكت ١ / ٥٧٧ .

٢- وقال بعض العرب : (سِطِي مَجَرْ تُرْطِبْ هَجَر)[1]، يريد : (تَوسطي يا مَجَرَّهْ).

الترجيح :

يتّضح ممّا تقدّم رُجْحان ما ذهب إِليه السيرافيّ ومن وافقه من المجيزين لحذف هاء السكت من العلم المرخّم بحذف التاء على لغة من ينتظر اختياراً ؛ لثبوت السماع بذلك نثراً ونظماً .

<u>القاعدة النحويّة بعد مناقشة المسألة :</u>

يجوز – على قِلّةٍ – حذف هاء السّكت من العلم المرخّم بحذف التّاء على لغة من ينتظر ، وليس الحذف مخصوصاً بضرورة الشّعر .

---

(١) انظر : شرح التسهيل ٣ / ٤٢٩ ، الارتشاف ٣ / ١٦١ – ١٦٢ .

(خروج (سِوى) عن الظرفية)

قال سيبويه : «وجعلوا ما لا يجري في الكلام إلاّ ظرفاً بمنزلة غيره من الأسماء ، وذلك قول المرّار بن سلامة العِجليّ :

ولا يَنْطِقُ الفَحْشَاءَ مَنْ كَانَ مِنْهُمُ   إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلاَ مِنْ سَوَائِنَا (١)

وقال الأعشى :

وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسِوَائِكَا (٢)

وقال ... ، فعلوا ذلك لأنّ معنى (سواء) معنى (غير) ... ، وليس شيءٌ يُضطَرّون إليه إلاّ وهم يحاولون به وجهاً» (٣) .

وقال في موضعٍ آخر «ومن ذلك - أيضاً - : (هذا سَواءَك)، و(هذا رجلٌ سواءَك)، فهذا بمنزلة (مكانَك) إذا جعلته في معنى (بَدَلَك) ، ولا يكون اسماً إلاّ في الشعر، قال بعض العرب لـمّا اضطُرّ في الشِّعر جعله منزلة (غير) ، قال الشاعر وهو رجلٌ من الأنصار :

ولاَ يَنْطِقُ الفحْشَاءَ ...

---

(١) البيت من البحر الطويل ، ويروى : (ولا يَنْطِقُ المَكْرُوهَ) .

انظر : المقتضب ٤ / ٣٥٠ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٤٢٤ ، المخصص ١٤ / ٥٨ ، ٦٤ ، النكت ١ / ١٥٩ ، الإنصاف ١ / ٢٩٤ ، ٢٩٧ ، ضرائر الشعر ٢٩٢ ، البسيط ١ / ٤٩٦ ، ٨٨٣/٢ ، المقاصد النحوية ٣ / ١٢٦ ، ١٢٩ ، الخزانة ٣ / ٤٣٨ .

(٢) عجز بيت من الطويل ، وصدره :

تَجَانَفُ عَنْ جَوِّ اليَمَامَةِ نَاقَتِي

ويُروى : (عَنْ جُلِّ) .

انظر : ديوان الأعشى ١٣٩ ، المقتضب ٤ / ٣٤٩ ، الكامل ٣ / ١٣٦٩ (الدّالي) ، الأضداد ٤١ ، شرح أبيات سيبويه ١ / ١٣٧ ، المحتسب ٢ / ١٥٠ ، الصاحبي ١٢٥ ، التبصرة والتذكرة ١ / ٣١٣ ، الإنصاف ١ / ٢٩٥ ، ٢٩٧ ، شرح المفصّل ٢ / ٤٤ ، ٨٤ ، ضرائر الشعر ٢٩٢ ، الهمع ٢ / ١٢٠ ، (أحمد شمس الدين) ، الأشباه والنظائر ٥ / ١٦٤ ، ١٧٢ ، الخزانة ٣ / ٤٣٥ ، ٤٣٨ ، ٤٤١ .

(٣) الكتاب ١ / ٣١ - ٣٢ .

ويَدُلُّك على أَنَّ (سواكَ)، و (كزيد) بمنزلة الظروف، أنَّك تقول: (مررتُ بمَنْ سَواكَ) ، و(على مَنْ سواكَ) ، و (الذي كزيدٍ) فحَسُن هذا كحُسْن (مَنْ فيها) ، و(الذي فيها) ، ولا تحسن الأسماء - ههنا - ولا تكثر في الكلام ، لو قلت: (مررتُ بمَنْ فاضلٌ)، أو (الذي صالحٌ) كان قبيحاً، فهكذا مجرى (كزيدٍ) ، و (سواكَ)» [1].

هذان النَّصان يدلاّن على أنَّ سيبويه - بعد استقرائه كلام العرب - لم يقف على مجيء (سوى) متصرِّفةً ، ولذا حكم بأنَّها ظرفُ مكانٍ بمعنى المكان ، ملازمٌ للنصب على الظرفيَّة ، ولا تخرج من ظرفيتها ، ولا من ملازمة النصب إلاَّ في الضرورة الشعريَّة .

وما ذهب إليه سيبويه - هنا - هو مذهب الخليل [2] ، وأخذ به كثيرٌ من النحويين منهم : المبرِّد [3] ، وابن السرَّاج [4] ، والسيرافيّ [5] ، والفارسيّ [6] ، وجمهور البصريين [7] .

ونُسِب هذا القول إلى أكثر النحويين [8] ، وعزي - أيضاً - إلى الفرّاء . [9]

---

(١) الكتاب ١ / ٤٠٧ - ٤٠٩ .

(٢) انظر : المصدر السابق ٢ / ٣٥٠ .

(٣) انظر : المقتضب ٢ / ٢٧٣ - ٢٧٤ ، ٤ / ٣٤٩ - ٣٥٠ .

(٤) انظر : الأصول ١ / ١٩٩ .

(٥) انظر : شرح الكتاب ٢ / ١٣٤ ب .

(٦) انظر : التعليقة ١ / ٢١٥ - ٢١٦ ، الإيضاح العضدي ١ / ٢١٠ .

(٧) انظر : الإنصاف ١ / ٢٩٤ ، التذييل والتكميل ٣ / ٥٧ ب ، توضيح المقاصد ٢ / ١١٦ ، الأشموني ١٥٩/٢، التصريح ١ / ٣٦٢ .

(٨) انظر : التذييل والتكميل ٣ / ٥٦ ب ، الارتشاف ٢ / ٣٣٦ ، المساعد ١ / ٥٩٤ .

(٩) انظر : التذييل والتكميل ٣ / ٥٦ ب ، الارتشاف ٢ / ٣٣٦ ، المساعد ١ / ٥٩٤ .

النصوص المستدركة على الاستقراء :

وردت شواهد عديدة استعملت فيها (سوى) اسماً متصرِّفاً منها [1] :

١- قوله – عليه السلام – : (سَأَلْتُ رَبِّي ألاَّ يُسَلِّطَ عَلَى أُمَّتِي عَدُوّاً مِنْ سِوَى أَنْفُسِهِم)[2].

٢- وقوله: (مَا أَنْتُم فِي سِوَاكُم مِنَ الأُمَمِ إلاَّ كالشَّعْرَةِ البَيْضَاءِ فِي جِلْدِ الثَّوْرِ الأَسْوَدِ، أو كالشَّعْرَةِ السَّوْدَاءِ فِي جِلْدِ الثَّوْرِ الأَبْيَض) [3] .

٣- وحكى الفرّاء عن أبي ثروان أنّه قال : (أتاني سِوَاؤُك أو سِوَاك) [4] .

٤- وجاءت (سِوَى) مرفوعة بالابتداء في قول الشاعر :

وَإِذَا تُبَاعُ كَرِيمةٌ أَوْ تُشْتَرَى فَسِوَاكَ بَائِعُهَا وَأَنْتَ الْمُشْتَرِي [5]

٥- ووقعت فاعلةً في قوله :

وَلَـمْ يَبْـقَ سِـوَى العُـدْوَا نِ دِنَّاهُـــمْ كَمَـا دَانُـوا [6]

(١) انظر طرفاً من هذه الشواهد في : ضرائر الشعر ٢٩٢ ، شرح الكافية الشافية ٢ / ٧١٧ – ٧٢٠ ، شرح التسهيل ٢ / ٣١٤ – ٣١٦ ، التذييل والتكميل ٣ / ٥٧ أ ، الهمع ٢ / ١١٨ – ١٢٠ .

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الفتن وأشراط الساعة ، باب هلاك هذه الأمة بعضهم ببعض ، رقم (٢٨٨٩) ، وأحمد في المسند ٥ / ٢٧٨ ، ٢٨٤ .

(٣) أخرجه مسلم في كتاب الإيمان ، باب كون هذه الأمة نصف أهل الجنة ، رقم (٣٧٨) ، وأحمد في المسند ١ / ٢٨٦ ، ٤٢٨ ، ٤٤٥ ، ٢ / ٢٧٨ ، ٣ / ٢٢ ، ٦ / ٤١١ .

(٤) انظر : الإنصاف ١ / ٢٩٦ ، ضرائر الشعر ٢٩٢ ، شرح التسهيل ٢ / ٣١٥ ، التذييل والتكميل ٣/٥٧أ ، الأشموني ٢ / ١٥٩ ، الهمع ٢ / ١١٨ .

(٥) البيت من البحر الكامل ، وهو لابن المولى محمد بن عبدالله .

انظر : الأغاني ١٠ / ١٤٥ ، شرح الكافية الشافية ٧١٨/٢ ، شرح التسهيل ٢ / ٣١٥ ، التذييل والتكميل ٣ / ٥٧ أ ، منهج السالك ١٧٢ ، المقاصد النحوية ٣ / ١٢٥ ، الأشموني ٢ / ١٥٩ ، الهمع ١١٨/٢ .

(٦) البيت من بحر الهزج ، وهو للفند الزِّمّاني (شَهْل بن شيبان) .

انظر : أمالي القالي ١ / ٢٦٠ ، شرح الكافية الشافية ٢ / ٧١٩ ، شرح التسهيل ٢ / ٣١٥ ، التذييل والتكميل ٣ / ٥٧ أ ، المقاصد النحوية ٣ / ١٢٢ ، الأشموني ٢ / ١٥٩ ، التصريح ١ / ٣٦٢ ، الهمع ١١٩/٢ ، الخزانة ٣ / ٤٣١ ، الدرر ٣ / ٩٢ .

وبناءً على هذه الشواهد ونحوها ذهب الفرّاءُ[1]، والكوفيون[2] إلى أنّ (سِوَى) تكون اسماً بمعنى (غير)، وتكون ظرفاً .

واختار هذا الرأي الرُّماني [3] ، وابن الشجريّ [4] ، والعكبريّ [5] ، وبدر الدين بن مالك [6] ، وآخرون [7] إلاّ أنّهم جعلوا استعمالها ظرفاً هو الغالب .

ويرى الزجّاجي [8]، والحيدرة اليمني [9] أنّ (سِوَى) اسمٌ بمعنى (غير) دائماً ، وليست ظرفاً .

واختاره ابن مالك [10] ، وابن هشام – في قوله الآخر – [11] .

الأدلة المؤيّدة لتلك النصوص :

احتجَّ ابن مالك لصحة مذهب الزجّاجي بأمرين [12] :

---

(١) قال الفراء : «وقد تكون (سواء) في مذهب (غير) ، كقولك للرجل : (أتيت سواءَك)»، معاني القرآن ١ / ٧٣ .

(٢) انظر : أمالي ابن الشجري ٢ / ٣٧٢ ، الإنصاف ١ / ٤٩٢ ، التبيين ٤١٩ ، شرح المفصّل ٢ / ٨٤ .

(٣) انظر : الارتشاف ٢ / ٣٢٦ ، التذييل والتكميل ٣ / ٥٦ ب ، المساعد ١ / ٥٩٤ ، الأشموني ٢ / ١٦٠، التصريح ١ / ٣٦٢ ، الهمع ٢ / ١١٨ .

(٤) انظر : أمالي ابن الشجري ١ / ٣٥٩ ، ٢ / ٢٥٠ ، ٣٦٦ ، ٣٧٢ ، ٥٨٢ .

(٥) انظر: التبيين ٤١٩ – ٤٢٢، الارتشاف ٢ / ٣٢٦ ، التذييل والتكميل ٣ / ٥٦ ب ، الأشموني ٢ / ١٦٠ ، التصريح ١ / ٣٦٢ ، الهمع ٢ / ١١٨ .

(٦) انظر : شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ٣٠٦ – ٣٠٧ .

(٧) انظر : توضيح المقاصد ٢ / ١١٩ ، أوضح المسالك ٢ / ٢٨٢ ، الأشموني ١٦٠/٢ ، التصريح ٣٦٢/١ ، الهمع ٢ / ١١٨ .

(٨) انظر : حروف المعاني ٩ – ١٠ ، الجمل ٦٠ – ٦٣ ، البسيط ٢ / ٨٨٢ .

(٩) انظر : كشف المشكل ١ / ٥٠٢ .

(١٠) انظر : شرح الكافية الشافية ٢ / ٧١٦ – ٧٢٠ ، التسهيل ١٠٧ ، شرح التسهيل ٢ / ٣١٤ – ٣١٦ ، شرح عمدة الحافظ ١ / ٣٨٢ ، التذييل والتكميل ٣ / ٥٧ أ .

(١١) انظر : المغني ١ / ٢٣٥ .

(١٢) انظر : شرح الكافية الشافية ٢ / ٧١٦ – ٧٢٠ ، شرح التسهيل ٢ / ٣١٦ .

أحدهما : أنَّ أهل اللغة قد أجمعوا على أنَّ قول القائل : (قاموا سِوَاك) ، وقوله : (قاموا غَيْرَك) بمعنىً واحد ، وأنَّه لا أحدَ منهم يقول : إنَّ (سِوَى) عبارةٌ عن مكان ، أو زمان ، وما لا يدلُّ على أحدهما فبمعزل عن الظرفيّة .

والآخر: أنَّ مَنْ حكم بظرفيّتها حكم بلزوم ذلك ، وأنَّها لا تتصرف مطلقاً ، والواقع في كلام العرب نثراً ونظماً خلاف ذلك ، إذ قد استُعْمِلت متصرِّفةً تصرُّفاً كاملاً .

توجيه المانعين للأدلة :

استدلّ المانعون على ظرفيّة (سِوَى) بأوجه عدة ، منها [1] :

أولاً : الاستقراء ، فإنَّ العرب لم تستعمل (سِوَى) في الاختيار إلاَّ ظرفاً ، وما ورد خلاف ذلك فهو مؤولٌ .

ثانياً : أن (سِوَى) تقع صلة للموصول في نحو: (مررت بِمَنْ سواك) ولو كانت اسماً غير ظرف لزم حذف العائد المرفوع مع عدم طول الصلة، وهو ممنوعٌ عند جمهور البصريين .

ثالثاً : أنَّ العامل قد يتخطَّاها ويعمل فيما بعدها ، وهذا المعنى لا يكون إلاَّ في الظرف .

وقد حاولوا توجيه الأدلة التي استدل بها المجيزون ، وذلك على النحو الآتي :

أ- الأدلة السماعيّة :

١- لا حُجَّة في الشواهد الشعريّة؛ لأنَّها ضرورة ، ولا خلاف في جواز تصرّف (سِوَى) في ضرورة الشعر ، وإنَّما الخلاف في جوازه في السَّعَة والاختيار [2] .

---

(١) انظر : الكتاب ١ / ٤٠٩ ، التعليقة ١ / ٢١٥ – ٢١٦ ، الإنصاف ١ / ٢٩٦ – ٢٩٧ ، التبيين ٤١٩ – ٤٢٠، شرح المفصّل ٢ / ٨٣ – ٨٤ ، البسيط ٢ / ٨٨٣ .

(٢) انظر : الكتاب ١ / ٣١ – ٣٢ ، ٤٠٧ – ٤٠٩ ، الإنصاف ١ / ٢٩٧ ، شرح المفصّل ٢ / ٨٤ ، التذييل والتكميل ٣ / ٥٧ ب ، التصريح ١ / ٣٦٢ .

٢- وأمّا قول العرب : (أتاني سِوَاؤُكَ) ، فهي روايةٌ شاذّةٌ غريبةٌ تفرَّد بها الفرّاء عن أبي ثروان ، فلا يكون فيها حُجَّة [١] .

٣- وأمّا الحديثان فأُجِيبَ عنهما بأنّ الحديث لا يُحْتَجُّ به في إثبات القواعد النحويّة ، وقيل : إنّهما شاذّان ، والشاذُّ لا يُحتجُّ به ، ولايُحتكم إليه [٢] .

ب- الأدلة القياسيّة :

١- ما ذكره ابن مالك من إجماع أهل اللغة على أنّ قول القائل : (قاموا سِوَاك) ، وقوله : (قاموا غَيْرَك) بمعنىً واحدٍ ، غير مسلّم ؛ لأنّ سيبويه نقل عن الخليل أنّ قولهم : (أتاني القوم سِوَاك) ، بمعنى : (مكانك وبدلك) [٣] .

٢- وأمّا قوله «إنّ مَنْ حكم بظرفيّة (سِوَى) حكم بلزوم ذلك ، وأنّها لا تتصرف مطلقاً، والواقع في كلام العرب نثراً ونظماً خلاف ذلك»، فقد اعترضه أبو حيّان بقوله : «وإنّما كثّر [يقصد ابن مالك] الشواهد على زعمه ؛ لأنّه ذهب مذهباً قَلّ أن يتبع عليه؛ لأنّ مستقرئي اللغة وعلم النحو لا يكاد أحدٌ منهم يذهب إلى مقالته ، وهي عندهم منصوبة على الظرف ، ولا حُجّة فيما كثّر به من الشواهد ؛ لأنّها كلّها جاءت في الشعر وهو محلُّ ضرورةٍ ، ولم يجئ شيءٌ منه في الكلام . وأمّا ما جاء في الحديث فقد تكلّمنا معه في ذلك، وبيّنا أنّ النحاة لم يستدلوا بما ورد في الحديث على إثبات القواعد النحويّة»[٤] .

---

(١) انظر : الإنصاف ١ / ٢٩٨ ، التذييل والتكميل ٣ / ٥٧ ب .

(٢) انظر : التذييل والتكميل ٣ / ٥٧ ب ، توضيح المقاصد ٢ / ١١٨ ، حاشية الخضري ١ / ٢٠٩ .

(٣) انظر : الكتاب ١ / ٤٠٧ - ٤٠٨ ، ٢ / ٣٥٠ .

(٤) التذييل والتكميل ٣ / ٥٧ ب .

مناقشة توجيه المانعين للأدلة :

أ- الأدلة السماعيّة :

١- لا يُسلّم قولهم : لا حُجّة في الشواهد الشعريّة ؛ لأنّها ضرورةٌ ، وذلك لوقوع (سِوىً) متصرِّفةً في نثر الكلام ، فإذا صحّ هذا الاستعمال وتقرّر ثبوته عن العرب ، فلا وجه للقول بأنّ تصرف (سِوَى) خاصٌّ بالشعر للضرورة .

٢- وأمّا قولهم : إنّ قول العرب : (أتاني سِوَاؤُك) شاذٌّ غريبٌ ؛ فمعترضٌ من وجهين :

أ - أنّ هذا القول حكاه الفرّاء عن أبي ثروان وهو ثقةٌ ، ونقل الثقة لا سبيل إلى ردّه أو الطعن فيه .

ب- أنّه لا وجه للقول بشذوذه ؛ إذ تُعضّده شواهد نثريّة وشعريّة صريحة الدلالة ، واضحة الحُجّة .

٣- وأمّا رَدّ الاحتجاج بالحديثين فلا وجه له لأمور :

أ - أنّ الحديث إذا ثبت أنّه من كلام النبي – عليه السلام – فلا وجه لمنع الاحتجاج به في إثبات القواعد النحويّة ؛ لأنّه – عليه السلام – أفصح من نطق بالضاد ، وإن كان الحديث مرويّاً عنه بالمعنى ، فالصحابة كلُّهم عدولٌ فصحاء يُحتجُّ بكلامهم العادي، فكيف بما رفعوه أو رووه عن الصادق عليه الصلاة والسلام ؟.

ب- أنّ الحديثين وردا في صحيح مسلم ، وقد ذكر أهل الحديث أنّ الأحاديث الواردة في صحيحي البخاري ومسلم ثابتةٌ عن النبي – عليه السلام– لفظاً ومعنى [١] ، فلا مانع حينئذ من الاحتجاج بهما .

---

(١) انظر : لمع الأدلة ٨٧ .

ج – أنَّ الحكم على الحديث بالشذوذ حكمٌ لا يليق ومكانة الحديث النبويّ الشريف[1].

ب –أدلة الاحتجاج :

١– لا يُسلَّم احتجاجهم بالاستقراء ؛ لأنّه استقراءٌ ناقصٌ ، بدليل ما سُمِعَ من الشواهد النثريّة والشعرية في هذه المسألة .

وقد نبه إلى ذلك ابن مالك حيث قال : «أنّ من حكم بظرفيتها حكم بلزوم ذلك، وأنّها لا تتصرف، والواقع في كلام العرب نثراً ونظماً خلاف ذلك ، فإنّها قد أُضيف إليها، وابتُدِيء بها ، وعمل فيها نواسخ الابتداء وغيرها من العوامل اللفظية»[2].

٢– وأما احتجاجهم بوقوع (سِوَى) صلة للموصول ... ، فيُجَاب عنه بأنّ وقوعها صلة لا يلزم منه أن تكون ظرفاً ، بل يجوز أن تكون خبراً لمبتدأ محذوف والكوفيون لا يشترطون طول الصلة ، ويجوز أن تكون حالاً منصوباً [3].

٣– ولا يُسلَّم قولهم : إنَّ العامل قد يتخطّاها ويعمل فيما بعدها ؛ لأنَّ ذلك لم يسمع إلاّ نادراً ، ويمكن حَمْله على الضرورة .

الترجيح :

يتّضح ممّا تقدّم رُجْحَان القول بأنّ (سِوَى) تكون اسماً بمعنى (غير) ، وتكون ظرفاً وهو ما ذهب إليه الكوفيون ؛ لثبوت السماع بذلك نثراً ونظماً .

القاعدة النحويّة بعد مناقشة المسألة :

أنَّ الغالب في (سِوى) أن تكون ظرفاً ، ويجوز – في الاختيار – استعمالها اسماً مجرّداً عن الظّرفيّة ، وليس ذلك مخصوصاً بضرورة الشّعر .

---

(١) انظر : حاشية الخضري ١ / ٢٠٩ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٢/٧١٦ – ٧١٧ .

(٣) انظر : توضيح المقاصد ٢ / ١١٦ – ١١٨ ، المغني ١ / ٢٣٦ .

(الرابط في الجملة الاسمية الواقعة حالاً)

قال الزمخشري : «والجملة تقع حالاً ؛ ولا تخلو من أن تكون اسميّة ، أو فعليّة ، فإن كانت اسميّة ، فالواو إلاّ ما شذّ من قولهم : (كلّمته فوه إلى فيّ) ، وما عسى أن يُعْثَر عليه في الندرة ، وأمّا : (لقيته عليه جبّة وَشْيٌ) ، فمعناه : مستقرة عليه جبّة وشي» [1] .

يتبيّن من هذا النصّ أنّ الزمخشري – بعد استقرائه كلام العرب – ، لم يقف على مجيء الجملة الإسميّة حالاً والرابط فيها الضمير وحده دون اقترانه بالواو ؛ لأنّه يذهب إلى أنّ ربط تلك الجملة بالواو واجب ، ولا يصح الاكتفاء بالضمير وحده ، بل لا بدّ من الجمع بينهما[2]، ولذلك حكم على قولهم : (كلّمته فوه إلى فيّ) بأنّه شاذّ ، وأشار إلى ندرة ما ماثله ، وأوّل قولهم : (لقيته عليه جبّة وشي) ، على أنّ المراد : مستقرة عليه جبّة وشي .

ويُلحظ أنّ الزمخشري حكم – هنا – على الجملة الاسميّة الواقعة حالاً والرابط فيها الضمير وحده بالشذوذ والندرة ، في حين أنّه جعل جملة : {لاَ مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ } في قوله تعالى : { أَوَلَمْ يَرَوا أَنَّا نَأْتِي الأَرْضَ نَنْقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَا والله يَحْكُمُ لا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ وَهُوَ سَرِيعُ الحِسَابِ} [3] جملة حالية مع أنّه لا رابط فيها سوى الضمير [4] ، وفي قوله تعالى : { وَيَومَ القِيَمَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا

---

(1) المفصّل ٦٤ .

(2) انظر : الإيضاح لابن الحاجب ١ / ٣٤٤ ، شرح الوافية ٢٢١ ، شرح الكافية ١ / ٢١١ ، الارتشاف ٣٦٦/٢ ، النكت الحسان ١٠٠ ، تعليق الفرائد ٦ / ٢٥٠ ، الهمع ١ / ٢٤٦ .

(3) الرعد ٤١ .

(4) قال الزمخشري ما نصه : ((فإن قلت ، ما محل قوله : (لا معقب لحكمه) ؟ قلت : هو جملة محلها النصب على الحال ، كأنّه قيل : والله يحكم نافذاً حكمه ، كما تقول : جاءني زيد لا عمامة على رأسه ولا قلنسوة ، تريد : حاسراً)) ، الكشاف ٢ / ٣٦٤ .

عَلَى الله وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوىً لِلْمُتَكَبِّرِين }[1] جعل جملة {وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ } في موضع الحال [2] ، والرابط فيها الضمير وحده .

ولأجل هذا التناقض بين المذهبين المنقولين عن الزمخشري ؛ ذهب أبو حيّان إلى أنّ الزمخشري قد عدل عن رأيه الأول ، ووافق جمهور النحويين [3] ، وذكر في موضع آخر [4] أنّ له في المسألة قولين .

وقد تبع الزمخشري في عدم الاقتصار على الضمير رابطاً في الجملة الإسميّة الواقعة حالاً ولزوم اجتماعه مع الواو ابن الحاجب [5] .

ونُسِب هذا المذهب إلى الفرّاء [6] ، ويقوّي هذه النسبة قوله في (معاني القرآن) : «وقوله : { أَوْ هُمْ قَائِلُون } [7]، واو مضمرة ، المعنى : أهلكناها فجاءها بأسنا بياتاً أو وهم قائلون ، فاستثقلوا نسقاً على نسق ، ولو قيل لكان جائزاً ، كما تقول في الكلام : أتيتني والياً، أو وأنا معزول ، وإن قلت : أو أنا معزول ، فأنت مضمر للواو»[8] .

ونسب ابن أبي الربيع[9] هذا القول للكوفيين، وأخذ به بعض المتأخرين[10].

---

(١) الزمر ٦٠ .

(٢) قال الزمخشري : (((وجوههم مسودة) جملة في موضع الحال إن كان (ترى) من رؤية البصر ، ومفعول ثانٍ إن كان من رؤية القلب)) ، الكشاف ٣ / ٤٩٦ .

(٣) انظر : البحر المحيط ٤ / ٢٧٠ .

(٤) انظر : الارتشاف ٢ / ٣٦٦ ، منهج السالك ٢١١ .

(٥) انظر : الإيضاح لابن الحاجب ١ / ٣٤٤ ، شرح المقدمة الكافية ٢ / ٥١٦ ، شرح الوافية ٢٢١ ، شرح الكافية ١ / ٢١١ .

(٦) انظر : الارتشاف ٢ / ٣٦٦ ، منهج السالك ٢١١ .

(٧) الأعراف ٤

(٨) معاني القرآن ١/٣٧٢ .

(٩) انظر : البسيط ٢ / ٨١٦ .

(١٠) انظر : الإرشاد ٢٤٣ ، الفوائد الضيائية ١ / ٣٩٣ .

وذهب سيبويه [1] ، والمبرِّد [2] ، وابن الشجري [3] ، وجمهور النحويين [4] إلى أنّ ربط الجملة الاسميّة الواقعة حالاً بالواو جائز لا واجب ، فيصح الإتيان بالواو ، ويصح عدم الإتيان بها اكتفاءً بالضمير .

ووافق الأخفش جمهور النحويين إلا في صورة واحدة ؛ وهي إذا كان خبر المبتدأ في الجملة الاسميّة الواقعة حالاً اسماً مشتقاً متقدّماً وجب خلوّه من الواو ، فتقول : جاء زيد حسن وجهه ، ولا يجوز وحسن وجهه [5] .

النصوص المستدركة على الاستقراء :

يُضاف إلى الآيتين السابقتين والقولين الواردين عن العرب في نصّ الزمخشري نصوص أخرى وقعت فيها الجملة الاسميّة حالاً ، ولا رابط فيها سوى الضمير وحده ؛ منها[6]:

١- قوله تعالى : { وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُم لِبَعْضٍ عَدُوٌّ } [7] ، فجملة (بعضكم لبعض عدو) في محل نصب على الحال ، أي : اهبطوا متعادين ، ولا حاجة إلى الواو لإغناء الرابط عنها [8] .

---

(١) انظر : الكتاب ١ / ٣٩١ .

(٢) انظر : المقتضب ٤ / ١٢٥ .

(٣) انظر : أمالي ابن الشجري ٣ / ١٢ .

(٤) انظر : شرح المفصّل ٢ / ٦٦ ، المقرّب ١ / ١٥٣ ، شرح التسهيل ٢ / ٣٦١ ، ٣٦٤ ، شرح الكافية الشافية ٢ / ٧٥٨ ، البسيط ٢ / ٨١٥ ، الارتشاف ٢ / ٣٦٦ ، النكت الحسان ١٠٠ ، تعليق الفرائد ٢٤٩/٦ ، الهمع ١ / ٢٤٦ .

(٥) انظر : الارتشاف ٢ / ٣٦٦ ، الهمع ١ / ٢٤٦ .

(٦) انظر طرفاً من هذه النصوص في : شرح المفصّل ٢ / ٦٥ - ٦٦ ، شرح التسهيل ٢ / ٣٦٤ - ٣٦٥ ، شرح الكافية الشافية ٢ / ٧٥٨ .

(٧) البقرة ٣٦ .

(٨) انظر : البحر المحيط ٢٦٤/١ ، الدر المصون ١٩٣/١ .

٢- وقوله تعالى : { وَلَمَّا جَاءَهُمْ رَسُولٌ مِنْ عِنْدِ اللهِ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ نَبَذَ فَرِيقٌ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الكِتَـبَ كِتَـبَ اللهِ وَرَاءَ ظُهُـورِهِمْ كَـأَنَّهُمْ لا يَعْلمـون } [(١)] . فجملـة (كأنّهم لا يعلمون) في محل نصب على الحال، والتقدير: مـشبهين للجهـال، والرابط الضمير وحده [(٢)] .

٣- وقول النابغة الذبياني :

لَهُمْ لِوَاءٌ بكفّي مَاجِدٍ بَطَلٍ ... لا يَقْطَع الخِرْقَ إلاّ طَرْفُه سَامِ [(٣)]

٤- وقول الشاعر يصف غائصاً بطول النَفَس :

نَصَفَ النَّهَـارُ المَاءُ غَامِرُه ... وَرَفِيْقُـــهُ بالْغَيْبِ لا يَدْرِي [(٤)]

أي : انتصف النهار على الغائص وحاله هذه [(٥)] .

٥- وقول العرب : (رجع عَوْدُهُ على بدْئِهِ) [(٦)] .

الأدلة المؤيدة لتلك النصوص :

يؤيّد تلك الأدلة ما ذكره ابن يعيش من أنّـه يلـزم الإتيـان بمـا يعلّـق جملـة الحال بما قبلها ؛ «لأنَّ الجملة كـلام مـستقل بنفـسه مفيـد لمعنـاه ، فـإذا وقعـت الجملة حالاً فلا بُدّ فيها مماً يعلّقها بما قبلـها ويربطهـا بـه ؛ لـئلا يتـوهم أنّهـا

---

(١) البقرة ١٠١ .

(٢) انظر : البحر المحيط ٥٢١/١ ، الدر المصون ٣١٨/١ .

(٣) البيت من البحر البسيط .

انظر : ديوان النابغة ١٠٦ ، مختار الشعر الجاهلي ١ / ١٨١ ، شرح التسهيل ٢ / ٣٦٤ .

(٤) البيت من البحر الكامل ، وقد اختُلف في نسبته إلى قائلٍ معين ؛ فمنهم من نسبه للأعشى ، ومنهم من نسبه للمُسيّب بن علس .

انظر : أدب الكاتب ٢٧٨ ، سرّ صناعة الإعراب ٢ / ٦٤٢ ، أمالي ابن الشجري ٢ / ٤٧٣ ، شرح الكافية الشافية ٢ / ٧٦٠ ، تعليق الفرائد ٦ / ٢٥٤ .

(٥) انظر : شرح ألفية ابن معط ١ / ٥٥٨ ، تعليق الفرائد ٦ / ٢٥٥ .

(٦) انظر : شرح التسهيل ٢ / ٣٦٥ .

مستأنفة ، وذلك يكون بأحد أمرين : إمّا الواو ، وإمّا ضمير يعود منها إلى ماقبلها»[1] .

ومن – هنا – يتضح أنّ الربط يتحقق بالضمير كما يتحقق بالواو ، فإذا كانت الجملة بضمير فقد وقع الربط ، فلا تحتاج إلى رابط آخر ، ومتى وجدت الواو مع الضمير فإنّ ذلك يكون على وجهة التوكيد للربط[2] .

توجيه المانعين للأدلة :

حاول الزمخشري ومن وافقه توجيه الأدلة السماعيّة التي استدلّ بها المجيزون ، وذلك على النحو الآتي :

١- أنّ هذه الأدلة السماعيّة عدا الشواهد القرآنية يمكن حملها على القلّة ، أو الندرة ، أو الشذوذ[3] .

٢- وأولوا الشواهد القرآنية على النحو الآتي :

أ- أنّ الواو مضمرة[4] ، والمضمر في حكم المظهر ، فيتحقق بذلك اجتماع الواو والضمير.

ب-أنّ الأصل بقاء الواو ، إلاّ أنّها ربما حذفت لموجب ، كما قال تعالى : {وَيَومَ القِيَمَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللهِ وُجُوهُم مُسْوَدَّةٌ} ، حيث حُذفت الواو لاجتماع الواوين[5] .

---

(١) شرح المفصّل ٢ / ٦٦ .

(٢) انظر : البسيط ٢ / ٨١٦ .

(٣) انظر : المفصّل ٦٤ ، شرح المقدمة الكافية ٢ / ٥١٧ ، شرح التسهيل ٢ / ٣٦٥ ، الإرشاد ٢٤٣ ، تعليق الفرائد ٦ / ٢٥٠ .

(٤) انظر : معاني القرآن للفراء ١ / ٣٧٢ .

(٥) انظر : البسيط ٢ / ٨١٦ .

٣- أنّ انفراد الضمير بالربط دون الواو وجه ضعيف في العربية [1] ، فالأولى حمل مثل هذه النصوص على الحذف والتقدير .

مناقشة توجيه المانعين للأدلة :

١- لا يسلّم وصفهم للمسوع بالقلة والندرة والشذوذ ؛ لأنّ ما ورد في ذلك قد بلغ حد الكثرة ، حتى إنّ أبا حيّان قد قال عنه : إنّه أكثر من رمل يبرين ومها (ظبي) فلسطين [2]، وهذا يدلّ على أنّ المسموع كثيرٌ مطّرد .

٢- ولا يسلّم قولهم : إنّ الواو مضمرة ؛ لأنّ الإضمار خلاف الأصل ، ثم إنّه يلزم إقامة الدليل على الإضمار وبدونه تسقط الدعوى ، إضافة إلى أنّ بعض الشواهد يضعف تركيبها عند ذكر المضمر أو حتى تقديره .

٣- ولا يسلّم قولهم : إنّ الأصل بقاء الواو ؛ لأنّ المسموع من الجمل الحالية الاسميّة التي ليس فيها رابط سوى الضمير كثيرٌ مطّرد ، والتأويل لا يسوغ عند توافر الشواهد .

٤- ولا يسلّم قولهم : إنّ انفراد الضمير بالربط وجه ضعيف ، فالأَوْلى حمل النصوص على الحذف والتقدير من وجوه :

أ - أنّ الشواهد التي تثبت صحة انفراد الضمير بالربط كثيرةٌ ، وحملها على الضعف وجه لا مسوّغ له ، وتكلّفٌ بعيد .

ب- أنّ الحذف خلاف الأصل ، ومن خالف الأصل لزمه الدليل .

جـ- أنّ تأويل ما كثر وجوده تكلّف لا وجه له .

د - أنّ ما لا يحتاج إلى التقدير مقدّم على ما يحتاج إليه .

---

(١) انظر : الإيضاح لابن الحاجب ١ / ٣٤٤ ، شرح المقدمة الكافية ٢ / ٥١٦ ، شرح الوافية ٢٢١ ، تعليق الفرائد ٦ / ٢٥٠ .

(٢) انظر : البحر المحيط ٤ / ٢٦٩ .

الترجيح :

يتّضح مّما تقدّم أنّ الراجح في هذه المسألة هو ما ذهب إليه جمهور النحويين من جواز الاكتفاء بالضمير وحده رابطاً بين جملة الحال الاسميّة وصاحبها ؛ لوروده نثراً ونظماً ، خلافاً للزمخشري ومن وافقه .

القاعدة النحوية بعد مناقشة المسألة :

يجوز ربط الجملة الاسميّة الواقعة حالاً بما قبلها بالواو ، أو بالضمير دون الواو ، أو بهما معاً .

(وقوع الفعل الماضي المثبت حالاً دون (قدْ))

قال الفراء : «وقوله : { كَيْفَ تَكْفُرُون بالله وكُنْتُمْ أمْوَاتًا } [1] ، المعنى - والله أعلم- : (وقد كنتم) ، ولولا إضمار (قد) لم يجز مثله في الكلام ، ألا ترى أنّه قد قال في سورة يوسف : { إنْ كَانَ قَمِيْصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتَ } [2] ، والمعنى - والله أعلم - : (فقد كذبت) ، وقولك للرجل : (أصبحتَ كَثُرَ مالُك) ، لا يجوز إلا وأنت تريد : (قد كثر مالك) ؛ لأنّهما جميعاً قد كانا ، فالثاني حال للأوّل ، والحال لا تكون إلا بإضمار (قَدْ) ، أو بإظهارها ، ومثله في كتاب الله : { أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ } [3] ، يريد - والله أعلم - : (جاؤكم قد حصرت صدووهم)، وقد قرأ بعض القرّاء - وهو الحسن البصري-: {حَصِرَةً صُدُورُهُمْ}[4]، كأنّه لم يعرف الوجه في : (أصبح عبدالله قام) ، أو (أقبل أخذ شاةً) ، كأنّه يريد : (فقد أخذ شاة)» [5] .

وقال في موضعٍ آخر : «... العرب تقول : (أتاني ذهب عقلُه) ، يريدون: (قد ذهب عقلُه) ، وسمع الكسائيُّ بعضهم يقول : (فأصبحت نظرت إلى ذات التنانير) ، فإذا رأيت (فَعَلَ) ، بعد (كان) ففيها (قد) مضمرة ، إلا أن يكون

---

(١) البقرة ٢٨ .

(٢) آية ٢٧ .

(٣) النساء ٩٠ .

(٤) هذه قراءة الحسن ، وقتادة ، ويعقوب ، والمفضّل ، ونقلها المهدوي عن عاصم في رواية حفص .

انظر : مختصر في شواذ القرآن ٢٧ - ٢٨ ، المبسوط ١٥٧ ، إعراب القراءات الشواذ ١ / ٣٩٩ ، النشر ٢/ ٢٥١ ، الإتحاف ١ / ٥١٨ ، وانظر : معاني القرآن وإعرابه ٩٦/٢ ، مشكل إعراب القرآن ٢٠٥/١ ، الكشّاف ١ / ٥٥٢ ، المحرر الوجيز ٤ / ٢٠٢ ، تفسير القرطبي ٥ / ٣٠٩ ، البحر المحيط ١٤/٤ ، الدر المصون ٢ / ٤١١ ، فتح القدير ١ / ٤٩٦ .

(٥) معاني القرآن ١ / ٢٣ - ٢٤ .

مع (كان) جَحْدٌ فلا تضمر فيها (قَدْ) مع جَحْد ؛ لأنّها توكيدٌ ، والجحد لا يؤكَّد ، ألا ترى أنّك تقول : (ما ذهبت) ، ولا يجوز :(ما قد ذهبت)»[1] .

يتّضح من هذين النصيّن أنّ الفرّاء - بعد استقرائه كلام العرب - حكم بأنّه لا يجوز أن يقع الفعل الماضي المثبت حالاً إلاّ إذا كانت معه (قَدْ) مضمرةً أو مظهرةً ، وأشار إلى أنّه لولا هذا الإضمار لم يجز مثله في الكلام ، وما ورد خلاف ذلك ، فهو مؤولٌ على إضمار (قَدْ).

وقد تبع الفرّاء في هذا الحكم عددٌ من النحويين ، منهم : المبرّد الذي جعل وقوع الفعل الماضي حالاً قبيحاً ، قال : «فإن قلت : فأجرِ (كان) بعد المعرفة ، وأجعلها حالاً لها فإنّ ذلك قبيحٌ ، وهو على قُبْحِهِ جائزٌ في قول الأخفش ، وإنّما قبحه أنّ الحال لِمَا أنت فيه ، و(فَعَلَ) لِمَا مضى ، فلا يقع في معنى الحال»[2] .

وممن تبع الفرّاء - أيضاً - الزجّاج[3] ، وابن السرّاج[4] ، والفارسيّ[5] ، وابن جنّي[6] ، ومكّي القيسيّ[7] ، والجرجاني[8] ، والزمخشريّ[9] ، وابن عطيّة[10] ، والأنباريّ[11] ، وجمهور البصريين[12] .

---

(١) المصدر السابق ١ / ٢٨٢ .

(٢) المقتضب ٤ / ١٢٣ ، وانظر : ٤ / ١٢٤ - ١٢٥ .

(٣) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٨٩ .

(٤) انظر : الأصول ١ / ٢٥٤ - ٢٥٥ .

(٥) انظر : البغداديات ٢٤٥ - ٢٤٦ ، الإيضاح العضدي ١ / ٢٨٧ - ٢٨٨ .

(٦) انظر : المحتسب ١ / ٢٥٠ .

(٧) انظر : مشكل إعراب القرآن ١ / ٢٠٥ .

(٨) انظر : المقتصد في شرح الإيضاح ٢ / ٩١٥ - ٩١٦ .

(٩) انظر : الكشّاف ١ / ٢٨٨ ، المفصّل ٦٤ .

(١٠) انظر : المحرر الوجيز ٤ / ٢٠٢ - ٢٠٣ .

(١١) انظر : الإنصاف ١ / ٢٥٢ - ٢٥٨ .

(١٢) انظر : الإنصاف ١ / ٢٥٢ ، التبيين ٣٨٦ ، شرح المفصّل ٢ / ٦٧ ، لباب الإعراب ٤٣ ، شرح الكافية ٢ / ٤٥ ، شرح ألفية ابن معط ١ / ٥٥٩ ، البحر المحيط ٩ / ٣٠٠ ، الارتشاف ٢ / ٣٧٠ ، النكت الحسان ١٠١ ، ائتلاف النصرة ١٢٤ ، الهمع ٢ / ٢٥٢ (أحمد شمس الدين) .

النصوص المستدرَكة على الاستقراء :

يُضاف إلى الشواهد الواردة في كلام الفرّاء السابق نصوصٌ أخرى وقع فيها الفعل الماضي حالاً دون (قد) ، منها [1] :

١- قوله تعالى : { الَّذِينَ قَالُوا لإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا } [2] .

٢- وقوله تعالى: {وَلا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا } [3] .

٣- وقوله : { وَنَادَىٰ نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ } [4] .

٤- وقوله : { وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ ، قَالُوا يَا أَبَانَا } [5] .

٥- وقوله : { وَقَالَ الَّذِي نَجَا مِنْهُمَا وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ } [6] .

٦- وقوله : { قَالُوا يَا أَبَانَا مَا نَبْغِي هَٰذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا } [7] .

٧- وقوله : { قَالَ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا } [8] .

٨- وقوله : { وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انْقَلَبَ عَلَىٰ وَجْهِهِ خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ } [9] .

٩- وقوله : { قَالُوا أَنُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ } [10] .

---

(١) انظر طرفاً من هذه الشواهد في : الإنصاف ١ / ٢٥٢ – ٢٥٣ ، شرح التسهيل ٢ / ٣٧١ – ٣٧٢ ، التذييل والتكميل ٣ / ٩٩ أ ، الهمع ٢ / ٢٥٢ .

(٢) آل عمران ١٦٨ .

(٣) التوبة ٩٢ .

(٤) هود ٤٢ .

(٥) يوسف ١٦ – ١٧ .

(٦) يوسف ٤٥ .

(٧) يوسف ٦٥ .

(٨) مريم ٨ .

(٩) الحج ١١ .

(١٠) الشعراء ١١١ .

١٠- وقولـه : {وذلكـمْ ظـنُّكمُ الَّـذِي ظَنَنْـتُمْ بِـرَبِّكُمْ أَرْدَاكُـمْ فَأَصْـبَحْتُمْ مِـنَ الخَاسِرِيْن}[١] .

١١- وقول أبي صخر الهذلي :

وَإِنِّـي لَتَعْرُونِـي لِذِكْـرَاكِ هِـزَّةٌ   كَمَا انْتَفَضَ العُصْفُورُ بَلَّلَهُ القَطْـرُ [٢]

١٢- وقول النابغة الذبياني :

سَبَقْتَ الرِّجَالَ البَاهِشِيْنَ إِلَى العُلا   كَسَبْقِ الجَوَادِ اصْطَادَ قَبْلَ الطَّوَارِدِ [٣]

وبناءً على هذه الشواهد ونحوها ذهب الأخفش[٤]، والكوفيّون عدا الفراء [٥] إلى جواز وقوع الفعل الماضي المثبت حالاً دون (قَدْ) .

---

(١) فصلت ٢٣ .

(٢) البيت من البحر الطويل ، وهو لأبي صخر الهذلي في : شرح أشعار الهذليين ٢ / ٩٥٧ ، أمالي القالي ١٤٩/١ ، ونُسِب للمجنون، انظر: ديوانه ١٣٠ ، الأغاني ٢ / ٥٦ ، ٧٠ ، ٥ / ١٦ ، ٨/ ١٧٢ ، ٩٤/٢١ .
ويروى البيت بعدة روايات : (فَتْرةٌ) ، و(نَفْضَةٌ) ، و(رَعْدَةٌ) .
وروى الرُّماني عن السكري عن أبي سعيد الأصمعي :

إذَا ذُكِرَتْ يَرْتاحُ قَلْبِي لِذِكْرِها   كَمَا انْتَفَضَ العُصْفُورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ

انظر : شرح أشعار الهذليين ٢ / ٩٥٧ ، أمالي ابن الحاجب ٢ / ٦٤٨ .
وانظر : الإنصاف ١ / ٢٥٣ ، شرح المفصّل ٢ / ٦٧ ، أمالي ابن الحاجب ٢ / ٦٤٦ ، ٦٤٨ ، المقرّب ١ / ١٦٢ ، شرح الكافية الشافية ٢ / ٨٠٣ ، شرح التسهيل ٢ / ٣٧٢ ، شرح الكافية ٤٥/٢ ، شرح شذور الذهب ٢٩٨ ، المقاصد النحوية ٣ / ٦٧ ، الأشموني ١ / ٢١٦ ، التصريح ٣٣٦/١ ، الأشباه والنظائر ٧ / ٢٩ ، الخزانة ٣ / ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٧ ، ٢٦٠.

(٣) البيت من البحر الطويل .
انظر : ديوان النابغة ٤٥ ، مختار الشعر الجاهلي ١ / ٢٠٨ ، شرح التسهيل ٢ / ٣٧٢ ، التذييل والتكميل ٣ / ٩٨ ب .

(٤) انظر : معاني القرآن ١ / ٢٤٤ ، وانظر : المقتضب ٤ / ١٢٣ ، الأصول ١ / ٢٥٤ ، الإنصاف ٢٥٢/١، البحر المحيط ٩ / ٣٠٠ ، ائتلاف النصرة ١٢٤ .

(٥) انظر : الإنصاف ١ / ٢٥٢ ، التبيين ٣٨٦ ، شرح المفصّل ٢ / ٦٧ ، الارتشاف ٢ / ٣٧٠ ، البحر المحيط ٩ / ٣٠٠ ، ائتلاف النصرة ١٢٤ ، الهمع ٢ / ٢٥٣ .

واختاره ابن مالك [١] ، وأبو حيَّان [٢] ، والمرادي [٣] ، والسمين الحلبي [٤] ، وابن عقيل[٥]، وآخرون [٦] .

قال أبو حيَّان : «والصحيح جواز ذلك ؛ لكثرة ما ورد منه بغير (قَدْ) ، وتأويل الشيء الكثير ضعيفٌ جداً ؛ لأنَّا إنَّما نبني المقاييس العربيـة على وجـود الكثرة» [٧] .

وقال : «وقد أجاز الأخفش من البصريين وقوع الماضي حالاً بغير تقدير (قَدْ) ، وهو الصحيح ؛ إذ كَثُرَ ذلك في لسان العرب كثرةً تُوْجِبُ القِيَاسَ ، ويَبْعُدُ فيها التأويلُ» [٨] .

الأدلة المؤيّدة لتلك النصوص :

يؤيّد تلك النصوص (القياس) وذلك من وجهين [٩] :

أحدهما : أنَّ الماضي يقع صفةً للنَّكرة ، فجاز أن يقع حالاً من المعرفة كالفعل المضارع نحو : (مَرَرْتُ بالرَّجُل قَعَدَ ، وبالغلام قَامَ) .

والآخر : أنَّ الماضي يقع موضع المستقبل ، ويقع المستقبل موضع الماضي ، وإذا وقع كلٌّ منهما موقع الآخر ، وجازت الحال من أحدهما كان الآخر كذلك .

---

(١) انظر : شرح التسهيل ٢ / ٣٧١ – ٣٧٢ .

(٢) انظر : التذييل والتكميل ٣ / ٩٩ أ ، الارتشاف ٢ / ٣٧٠ ، البحر المحيط ١ / ٢٠٩ ، ٣ / ٤٢٦ ، ١٤/٤ ، ٧ / ٤٨٩ ، ٩ / ٣٠٠ ، النكت الحسان ١٠١ .

(٣) انظر : توضيح المقاصد ٢ / ١٧١ – ١٧٢ .

(٤) انظر : الدر المصون ٢ / ٤١١ .

(٥) انظر : المساعد ٢ / ٤٧ .

(٦) انظر : الأشموني ٢ / ١٩١ ، الهمع ٢ / ٢٥٢ – ٢٥٣ .

(٧) التذييل والتكميل ٣ / ٩٩ أ .

(٨) البحر المحيط ٩ / ٣٠٠ .

(٩) انظر: الإنصاف ١ / ٢٥٣ – ٢٥٤ ، التبيين ٣٨٨ ، شرح المفصّل ٢ / ٦٧ ، ائتلاف النصرة ١٢٤ – ١٢٥ .

توجيه المانعين للأدلة :

احتجّ البصريون للمنع بعلّتين [1] :

العلّة الأولى: أنّ الفعل الماضي لا يدلُّ على الحال؛ فينبغي ألاّ يقوم مقامه .

والعلّة الثانية: أنّه إنّما يصلح أن يُوْضَعَ موضع الحال ما يصلح أن يُقال فيه: (الآن) ، أو (السّاعة) ، نحو : (مَرَرْتُ بزَيدٍ يَضْرِبُ) ، والفعل الماضي لا يصلح فيه ذلك، فوجب ألاّ يقع حالاً .

وأجابوا عن شواهد المجيزين بالآتي :

أ- الأدلة السماعية :

١- لا حُجَّة في الشواهد القرآنية ؛ لأنَّ (قدْ) فيها مضمرة ، وهناك تأويلات أخرى آثرت عدم ذكرها ؛ لما فيها من البُعد والتكلّف [2] .

٢- وأما الشواهد الشعرية فإنّ (قَدْ) فيها مقدرةٌ - أيضاً - ، وحُذِفت لضرورة الشعر ، ولمّا كانت مقدَّرة فإنها تتنزّل منزلة الملفوظ بها ، ولا خلاف أنّه إذا كان مع الفعل الماضي (قدْ) فإنه يجوز أن يقع حالاً [3] .

ب- الأدلة القياسيّة :

١- قولهم : «إنَّ الماضي يقع صفةً للنَّكرة ، فجاز أن يقع حالاً من المعرفة» معترضٌ بأنّه إنّما جاز أن يقع نحو : (قاعد) ، و (قائم) حالاً ؛ لأنّه اسم فاعل ، واسم الفاعل يراد به الحال ، بخلاف الفعل الماضي فإنّه لا يُرَادُ به الحال ، فلم يجز أن يقع حالاً [4] .

---

(١) انظر : الإنصاف ١ / ٢٥٤ ، التبيين ٣٨٦ - ٣٨٧ ، ائتلاف النصرة ١٢٤ .

(٢) انظر : المقتضب ٤ / ١٢٤ - ١٢٥ ، مشكل إعراب القرآن ١ / ٢٠٥ ، الإنصاف ١ / ٢٥٤ - ٢٥٥ ، التبيين ٣٨٩ ، شرح المفصّل ٢ / ٦٧ ، البحر المحيط ١ / ٢٠٩ ، ٣ / ٤٢٦ ، ٤ / ١٤ ، ٧ / ٤٨٩ ، ٣٠٠/٩ ، الدر المصون ٢ / ٤١١ .

(٣) انظر : الإنصاف ١ / ٢٥٧ ، شرح المفصّل ٢ / ٦٧ .

(٤) انظر : الإنصاف ١ / ٢٥٧ ، التبيين ٣٨٩ - ٣٩٠ ، شرح المفصّل ٢ / ٦٧ ، ائتلاف النصرة ١٢٥ .

٢- ولا يُسلَّم قولهم : «إنَّ الماضي يقع موضع المستقبل ... »؛ لأنَّ الماضي إنَّما يقوم مقام المستقبل في بعض المواضع بدليل يدل عليه ، ومع ذلك فإنَّ وقوعه موضع المستقبل خلاف الأصل ، فلا يجوز فيما عداه ، كما أنَّ الفعل الماضي يقع حالاً إذا دلَّ عليه دليل، كأَنْ تدخل عليه (قَدْ) ، أو يكون وصفاً لمحذوف ، ولم يجز فيما عداه إبقاءً على الأصل[1] .

مناقشة توجيه المانعين للأدلة :

١- رَدُّ المانعين للشّواهد السماعيّة يقوم على ادِّعاء الحذف والتقدير ، وهذا خلاف الأصل، ولا محوج له مع استقامة المعنى وظهوره ، قال الكافيجي : «...التحقيق أنَّ الأصل عدم التّقدير مع استقامة المعنى ، وأنَّ المبحث هو الحال التي تكون قيداً للعامل مطلقاً ، سواء كانت في الماضي ، أو في الحال ، أو في الاستقبال ، لا الحال التي تكون بمعنى الوقت الذي يتع فيه كلام المتكلم حال التكلّم ، حتى يُحتاج إلى تمحّل ذلك التقدير ، فمنشأ الاحتياج إليه الاشتباه بين المعنيين ، وعدم التّمييز بين مظانّ الاستعمال»[2] .

٢- أنَّ بعض الشواهد لا يتأتّى فيها تقدير (قَدْ) إلاَّ بشيءٍ من التكلّف ، وما لا يحتاج إلى تكلُّفٍ أولى ممَّا يحتاج إليه .

الترجيح:

يظهر ممَّا تقدَّم رُجْحان ما ذهب إليه المجيزون ، - وعلى رأسهم الأخفش ووافقه الكوفيون - لوقوع الفعل الماضي المثبت حالاً دون (قَدْ) ؛ لثبوت السماع بذلك نثراً ونظماً ؛ ولأنَّ التقدير خلاف الأصل ، فلا وجه للحمل عليه .

القاعدة النحويّة بعد مناقشة المسألة :

أنَّ الغالب وقوع الفعل الماضي حالاً مقروناً بـ(قد) ، ويجوز - اختياراً - وقوعه كذلك دون الاقتران بها ، وهذا ثابت في اللُّغة .

---

(١) انظر : الإنصاف ١ / ٢٥٧ - ٢٥٨ ، التبيين ٣٩٠ .

(٢) شرح قواعد الإعراب ١٣٥ .

(تقديم التمييز على عامله المتصرِّف)

قال سيبويه : «وقد جاء من الفعل ما قد أُنفذ إلى مفعول ، ولم يقوَ قوّة غيره ، ممّا قد تعدّى إلى مفعول ، وذلك قولك : امتلأتُ ماءً ، وتفقّأتُ شحماً ، ولا تقول : امتلأته ، ولا تفقّأته ، ولا يعمل في غيره من (المعارف) ، ولا يقدّم المفعول فيه فتقول : ماءً امتلأتُ ، كما لا يُقدّم المفعول فيه في الصفة المشبهة ، ولا في هذه الأسماء ؛ لأنّها ليست كالفاعل ، وذلك لأنّه فعلٌ لا يتعدّى إلى مفعول ، وإنّما هو بمنزلة الانفعال ، لا يتعدّى إلى مفعول نحو: كسرته فانكسر ، ودفعته فاندفع ، فهذا النحو إنّما يكون في نفسه ، ولا يقع على شيء، فصار امتلأت من هذا الضرب ، كأنّك قلت : ملأني فامتلأت ، ومثله : دحرجته فتدحرج ، وإنّما أصله امتلأت من الماء ، وتفقأت من الشحم» [١] .

يتبيّن من ذلك أنّ سيبويه – بعد استقرائه كلام العرب – حكم بأنّه لا يجوز تقديم التمييز على عامله مطلقاً ، وإن كان العامل متصرّفاً ؛ فلا يجوز أن يقال في نحو: طاب زيد نفساً: نفساً طاب زيد، إذ لم يُسمع مثل ذلك عن العرب .

وقد وافق سيبويه في هذا الحكم عددٌ من النحويين ، منهم : الفرّاء [٢] ، وابن السّراج [٣] ، وابن ولاّد [٤] ، والزّجاجي [٥] ، وابن جنّي [٦] ، ونُسب القول به إلى جمهور النحويين [٧] .

---

(١) الكتاب ٢٠٤/١ – ٢٠٥ .

(٢) انظر : معاني القرآن ٧٩/١ .

(٣) انظر : الأصول ٢٢٣/١ .

(٤) انظر : الانتصار ٨٦ .

(٥) انظر : الجمل ٢٤٢ .

(٦) انظر : الخصائص ٣٨٦/٢ .

(٧) انظر : الإنصاف ٨٢٨/٢ ، الارتشاف ٣٨٥/٢ ، التصريح ٤٠٠/١.

النصوص المستدركة على الاستقراء :

ذهب الكسائي [1] ، والجرمي [2] ، والمازني [3] ، والمبرّد [4] إلى جواز تقديم التمييز على عامله المتصرِّف .

وعُزي هذا القول إلى بعض الكوفيين[5]، واختاره ابن مالك[6]، وأبوحيّان[7].

قال المبرّد : «واعلم أنَّ التبيين إذا كان العامل فيه فعلاً جاز تقديمه لتصرّف الفعل ، فقلت : تفقّأت شحماً ، وتصببّت عرقاً ، فإن شئت قدّمت فقلت: شحماً تفقّأت ، وعرقاً تصبّبت» [8] .

واستدل المجيزون بعدد من الشواهد الشعريّة منها [9] :

١- قول المخبَّل السعدي :

أَتَهْجُـرُ سَلْمَى بالفِرَاقِ حَبِيْبَها وَمَا كَانَ نَفْسَاً بالفِرَاقِ تَطِيبُ [10]

---

(١) انظر: شرح التسهيل ٣٨٩/٢، شرح الكافية الشافية ٧٧٦/٢ ، شرح الكافية ٢٢٣/١ ، التصريح ٤٠٠/١ .

(٢) انظر : الارتشاف ٣٨٥/٢ .

(٣) انظر : المقتضب ٣٦/٣، الإنصاف ٨٢٨/٢، شرح المفصّل ٧٤/٢، شرح الكافية الشافية ٧٧٦/٢ .

(٤) انظر : المقتضب ٣٦/٣ .

(٥) انظر : الإنصاف ٨٢٨/٢ .

(٦) انظر : شرح التسهيل ٣٨٩/٢ .

(٧) انظر : الارتشاف ٣٨٥/٢ .

(٨) المقتضب ٣٦/٣ .

(٩) انظر طرفاً من هذه الشواهد في : شرح التسهيل ٣٨٩/٢ ، شرح الكافية الشافية ٧٧٧/٢ – ٧٧٨.

(١٠) البيت من البحر الطويل ، ويروى :

(وَمَا كَانَ نَفْسِي بالفِرَاقِ تَطِيْبُ)

فلا شاهد فيه حينئذ .

٢- وقول الشاعر:

ضَيّعتُ حَزْمي في إبْعَاديَ الأَمَـلا　　وَمَا ارْعَوَيْتُ وَشَيْباً رَأسِيَ اشْتَعَلا[(١)]

٣- وقول ربيعة بن مقروم :

رَدَدْتُ بِمِثْلِ السِّيدِ نَهْدٍ مُقَلَّصٍ　　كَمِيْشٍ إِذَا عِطْفَـاهُ مَاءً تَحلَّبَا [(٢)]

٤- وقول الشاعر :

وَلَسْتُ إِذَا ذَرْعَاً أَضِيْقُ بِضَارِعٍ　　وَلا يَائِسٍ عِنْدَ التَّعَسُّرِ مِنْ يُسْرِ [(٣)]

٥- وقول الآخر :

إِذَا المَرْءُ عَيْنَاً قَرَّ بالعَيْشِ مُثْرِياً　　وَلَمْ يُعْنَ بالإِحْسَـانِ كَانَ مُذَمَّماً[(٤)]

٦- وقول الآخر:

أَنَفْسَـاً تَطِيْبُ بنَيْلِ المُنَـى　　وَدَاعِي المَنُوْنِ يُنَـادِي جِهَاراً [(٥)]

الأدلة المؤيّدة لتلك النصوص :

انظر : ديوان المخبّل ٢٩٠، المقتضب ٣٧/٣ ، الخصائص ٣٨٤/٢ ، شرح المفصّل ٧٤/٢ ، شرح التسهيل ٣٨٩/٢ ، شرح الكافية الشافية ٧٧٨/٢.

(١) البيت من البحر البسيط ، لم أقف على قائل له .

انظر : شرح التسهيل ٣٨٩/٢ ، الأشموني ٢٠١/٢ .

(٢) البيت من البحر الطويل ، والسِّيد : الذئب ، ونهد : ضخم ، مقلّص : قوائمه طويلة ، كميش : حاد في العدو ، وعِطْفَاه : جانباه ، تحلّبا : سالا عرقاً .

انظر: الأصمعيات ٢٢٤، المفضليات ٣٧٦، شرح التسهيل٣٨٩/٢، شرح الكافية الشافية ٧٧٧/٢.

(٣) البيت من البحر الطويل ، لم يُعرف له قائل .

انظر : شرح التسهيل ٣٨٩/٢ ، شرح الكافية الشافية ٧٧٧/٢ ، ابن الناظم ٣٥٢ .

(٤) البيت من البحر الطويل ، ونُسب لحسان بن ثابت – رضي الله عنه – وليس في ديوانه .

انظر : المغني ٦٠٢ ، الأشموني ٢٠٢/٢ ، شرح أبيات المغني ٢٥/٧ .

(٥) البيت من البحر المتقارب ، لم أقف على قائله .

انظر: شرح التسهيل ٣٨٩/٢ ، المغني ٦٠٣ ، شرح شواهد المغني ٨٦٢/٢ ، شرح أبيات المغني ٢٦/٧ .

يؤيّد تلك النصوص (القياس) ، ووجهه : أنَّ التمييز مقيس على الحال لتشابهما في عدة أمور منها : أنّهما نكرتان ، فضلتان ، منتصبتان ، والحال يجوز تقديمه على عامله المتصرِّف نحو : (راكباً جاء زيد) ، فليجز تقديم التمييز على عامله المتصرِّف قياساً [1] .

توجيه المانعين للأدلة :

استدلَّ المانعون للمنع بأمرين :

أولاً – أنَّ التمييز فاعلٌ في المعنى ، فكما أنَّ الفاعل لا يُقدَّم على عامله فكذا التمييز قياساً [2].

ثانياً – أنَّ الغرض من التمييز تفسير ماقبله كالنعت للمنعوت ، والنعت لا يُقدَّم ، فليحُمل عليه التمييز قياساً [3] .

وأجابوا عن شواهد المجيزين بأمرين :

أولاً – أنَّ التمييز المقدَّم منصوبٌ بفعلٍ محذوف يفسّره المذكور [4] .

ثانياً – أنَّ هذه الشواهد من قبيل الضرورة [5] .

مناقشة توجيه المانعين للأدلة :

أ- الأدلة القياسية :

أولاً – قولهم : (إن التمييز فاعل في المعنى ...) اعترضه ابن مالك بعدة

---

(١) انظر : المقتضب ٣/٣٦ ، الإنصاف ٢/٨٣٠ .

(٢) انظر : الخصائص ٢/٣٨٦ ، الإنصاف ٢/٨٣٠ ، شرح المفصّل ٢/٧٤ ، شرح التسهيل ٢/٣٩٠ .

(٣) انظر : شرح الجمل ٢/٢٨٤ . التصريح ١/٤٠٠ .

(٤) انظر : الإنصاف ٢/٨٣١ ، التصريح ١/٤٠٠ .

(٥) انظر: التصريح ١/٤٠٠ .

أمور منها [1] :

أ - أنه دفع للروايات برأي لا دليل عليه ، فلا يلتفت إليه.

ب- أنَّ أصالة فاعلية التمييز المذكور كأصالة فاعلية الحال في نحو : (جاء راكباً رجل) ، فإنَّ أصله : (جاء راكبٌ) ، على الاستغناء بالصفة ، و (جاء رجلٌ راكب) ، على عدم الاستغناء بها ، والصفة والموصوف شيءٌ واحد في المعنى ، فقُدِّم (راكب)، ونصب بمقتضى الحالية ، ولم يمنع ذلك تقديمه على (جاء) ، مع أنَّه يزال عن إعرابه الأصلي ، وعن صلاحية الاستغناء به عن الموصوف ، وكما تُنوسي الأصل في الحال ، كذلك تُنوسي في التمييز .

ج- أنَّه لو صحّ اعتبار الأصالة في عمدة جُعِلت فضلة لصح اعتبارها في فضلة جُعِلت عمدة ، فكان يجوز للنائب عن الفاعل من التقديم على رافعه ما كان يجوز له قبل النيابة ، والأمر بخلاف ذلك ؛ لأنَّ حكم النائب فيه حكم المنوب عنه ، ولا يعدّ حاله التي انتقل عنها التمييز المذكور .

ثانياً- وأمّا قولهم : «إن التمييز بمنزلة النعت» فمردودٌ بالإجماع على أنَّه يجوز أن يتوسّط التمييز بين العامل والمميّز ، فيُقال: (طاب نفساً زيدٌ)، والنعت يمتنع تقديمه على المنعوت [2] .

ب- الأدلة السماعية :

أولاً- قولهم : «إنَّ التمييز في مثل هذه الشواهد منصوب بفعل محذوف يفسره المذكور» مُعترضٌ بأنَّ الحذف والتقدير خلاف الأصل ، وما جاء على خلاف الأصل فلا يُلتفت إليه .

ثانياً - وأمّا حمل هذه الشواهد على الضرورة فلا يستقيم لأمرين :

---

(١) انظر : شرح التسهيل ٢/٣٩٠ .

(٢) انظر : شرح الجمل ٢/٢٨٤ ، التصريح ١/٤٠٠ .

أ – أنّه لا ضرورة تستدعي ذلك .

ب– أنّ المنع غير مدعوم بشواهد تؤيده ، فلا وجه لحمل أدلة الجواز على الضرورة .

الترجيح :

يتّضح ممّا تقدّم رجحان القول بجواز تقديم التمييز على عامله المتصرِّف ، وهو ما ذهب إليه الكسائي ومن وافقه ؛ لثبوت السماع بذلك ؛ ولأنّ القول به يتناسب مع سَعَة اللغة ، ولا يمنعه طرد القواعد .

القاعدة النحوية بعد مناقشة المسألة :

يجوز أن يتقدّم التمييز على عامله المتصرِّف ، فيُقال : (نفساً طاب زيدٌ) في نحو : (طاب زيدٌ نفساً) .

(رفع المستثنى بعد (إلا) في الكلام التام الموجب)

قال المبرد: «هذا باب (ما لا يكون المستثنى فيها إلا نصباً) ، وذلك قولك: جاءني أخوتك إلاّ زيداً ، ومررت بإخوتك إلاّ زيداً ، ولا يكون البدل – ههنا – لما ذكرت لك .

ألا ترى أنّك لو طرحت الإخوة من الكلام لتُبدّل زيداً منهم – لفسد ، لو قلت : جاءني إلاّ زيداً كان محالاً ، وكذلك : مررت إلاّ بزيد محال» [1] .

وقال في نص آخر: «ولو قلت جاءني إخوتك إلاّ زيداً .. لم يجز إلاّ النصب..» [2] .

يتبيّن من هذين النصين أنّ المبرد – بعد استقرائه كلام العرب – لم يحفظ صحة رفع المستثنى بعد (إلاّ) في الكلام التام الموجب ، ولذا قرّر وجوب نصبه في هذه الحالة ، وأنّ هذا ما عليه لغة العرب .

وما ذهب إليه المبرد – هنا – هو مذهب المازنيُّ [3] ، وأخذ به الفارسيّ [4]، والزمخشري [5]، وابن الحاجب [6]، وغيرهم [7] .

واختاره بعض المتأخرين كالأشموني [8]، والأزهري [9]، والصبّان [10] .

---

(١) المقتضب ٤ / ٤٠١ .

(٢) المصدر السابق ٤ / ٣٩٥ .

(٣) انظر : الهمع ٢ / ١٩٢ (أحمد شمس الدين) .

(٤) انظر : الإيضاح العضدي ٢٢٥ .

(٥) انظر : الكشّاف ١ / ٣٨١ ، ٢ / ٢٨٤ .

(٦) انظر : الأمالي النحوية ٢ / ٦٩ ، الإيضاح في شرح المفصّل ١ / ٣٦٣ ، ٣٦٦ – ٣٦٧ .

(٧) انظر : شرح الكافية ١ / ٢٣٢ ، المساعد ١ / ٥٥٩ ، شفاء العليل ١ / ٤٩٩ – ٥٠٠ .

(٨) انظر : شرح الأشموني ٢ / ١٤٤ .

(٩) انظر : التصريح ١ / ٣٤٩ .

(١٠) انظر : حاشية الصبّان ٢ / ١٤٤ – ١٤٥ .

النصوص المستدركة على الاستقراء :

قرر سيبويه [1] ، والفرّاء [2] ، وابن خروف [3] ، والعكبري جواز رفع المستثنى بعد (إلا) في الكلام التام الموجب .

جاء في الكتاب ما نصه : «ومثل ذلك قول العرب : والله لأفعلنَّ كذا وكذا إلاّ حلّ ذلك أن أفعل كذا وكذا ، فأنْ أفعلَ كذا وكذا بمنزلة فِعل كذا وكذا ، وهو مبنيٌّ على حِلّ ، وحِلُّ مبتدأٌ ، كأنّه قال : ولكن حِلُّ ذلك أن أفعل كذا وكذا» [4] .

وقال الفراء : «وقوله : { إلاَّ مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ } (المائدة ١) في موضع نصب بالاستثناء ، ويجوز الرفع ، كما يجوز : قام القوم إلاّ زيداً ، وإلاّ زيدٌ» [5] .

واختار هذا القول ابن مالك، وأشار إلى نقص استقراء المتقدمين لنصوص هذه المسألة، قال: «حقُّ المستثنى بـ (إلاّ) من كلام تام موجب أن يُنْصب ، مفرداً كان أو مكملاً معناه بما بعده... ولا يَعْرِفُ أكثر المتأخرين من البصريين في هذا النوع إلاّ النصب، وقد أغفلوا ورودَه مرفوعاً بالابتداء ، ثابتُ الخبر ومحذوفه» [6] .

وبهذا الرأي أخذ طائفة من المتأخرين كبدر الدين بن مالك[7]، وابن القيّم[8]، وابن هشام [9] ، وآخرين [10] ، وانتصر له الشيخ : محمد

---

(١) انظر : الكتاب ٢ / ٣٤٢ .

(٢) معاني القرآن ١ / ٢٩٨ .

(٣) انظر : شواهد التوضيح ٤٣ .

(٤) الكتاب ٢ / ٣٤٢ .

(٥) معاني القرآن ١ / ٢٩٨ .

(٦) شواهد التوضيح ٤١ – ٤٢ .

(٧) انظر : شرح ألفية ابن مالك ٢٩١ .

(٨) انظر : بدائع الفوائد ٣ / ٦٥ .

(٩) انظر : مغني اللبيب ٢ / ٧٨٠ .

(١٠) انظر : حاشية يس على التصريح ١ / ٣٤٩ ، روح المعاني للألوسي ٢ / ١٧١ .

(رفع المستثنى بعد (إلا) في الكلام التام الموجب)

قال المبرد: «هذا باب (ما لا يكون المستثنى فيها إلا نصباً) ، وذلك قولك: جاءني أخوتك إلاّ زيداً ، ومررت بإخوتك إلاّ زيداً ، ولا يكون البدل – ههنا – لما ذكرت لك .

ألا ترى أنّك لو طرحت الإخوة من الكلام لتُبدّل زيداً منهم – لفسد ، لو قلت : جاءني إلاّ زيداً كان محالاً ، وكذلك : مررت إلاّ بزيد محال» [1] .

وقال في نص آخر: «ولو قلت جاءني إخوتك إلاّ زيداً .. لم يجز إلاّ النصب..»[2] .

يتبيّن من هذين النصين أنّ المبرد – بعد استقرائه كلام العرب – لم يحفظ صحة رفع المستثنى بعد (إلاّ) في الكلام التام الموجب ، ولذا قرّر وجوب نصبه في هذه الحالة ، وأنّ هذا ما عليه لغة العرب .

وما ذهب إليه المبرد – هنا – هو مذهب المازنيّ [3] ، وأخذ به الفارسيّ [4]، والزمخشري [5]، وابن الحاجب [6]، وغيرهم [7] .

واختاره بعض المتأخرين كالأشموني [8]، والأزهري [9]، والصبّان [10] .

---

(١) المقتضب ٤ / ٤٠١ .

(٢) المصدر السابق ٤ / ٣٩٥ .

(٣) انظر : الهمع ٢ / ١٩٢ (أحمد شمس الدين) .

(٤) انظر : الإيضاح العضدي ٢٢٥ .

(٥) انظر : الكشّاف ١ / ٣٨١ ، ٢ / ٢٨٤ .

(٦) انظر : الأمالي النحوية ٢ / ٦٩ ، الإيضاح في شرح المفصّل ١ / ٣٦٣ ، ٣٦٦ – ٣٦٧ .

(٧) انظر : شرح الكافية ١ / ٢٣٢ ، المساعد ١ / ٥٥٩ ، شفاء العليل ١ / ٤٩٩ – ٥٠٠ .

(٨) انظر : شرح الأشموني ٢ / ١٤٤ .

(٩) انظر : التصريح ١ / ٣٤٩ .

(١٠) انظر : حاشية الصبّان ٢ / ١٤٤ – ١٤٥ .

النصوص المستدركة على الاستقراء :

قرر سيبويه [1] ، والفرّاء [2] ، وابن خروف [3] ، والعكبري جواز رفع المستثنى بعد (إلا) في الكلام التام الموجب .

جاء في الكتاب ما نصه : «ومثل ذلك قول العرب : والله لأفعلنَّ كذا وكذا إلاّ حلّ ذلك أن أفعل كذا وكذا ، فأَنْ أفعلَ كذا وكذا بمنزلة فِعل كذا وكذا ، وهو مبنيٌّ على حِلّ ، وحِلُّ مبتدأ ، كأنّه قال : ولكن حِلُّ ذلك أن أفعل كذا وكذا» [4] .

وقال الفراء : «وقوله : { إلاَّ مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ } (المائدة ١) في موضع نصب بالاستثناء ، ويجوز الرفع ، كما يجوز : قام القوم إلاّ زيداً ، وإلاّ زيدٌ» [5] .

واختار هذا القول ابن مالك، وأشار إلى نقص استقراء المتقدمين لنصوص هذه المسألة، قال: «حقُّ المستثنى بـ (إلاّ) من كلام تام موجب أن يُنْصب ، مفرداً كان أو مكملاً معناه بما بعده... ولا يَعْرِفُ أكثر المتأخرين من البصريين في هذا النوع إلاّ النصب، وقد أغفلوا ورودَه مرفوعاً بالابتداء ، ثابتُ الخبر ومحذوفه» [6] .

وبهذا الرأي أخذ طائفة من المتأخرين كبدر الدين بن مالك[7]، وابن القيّم[8]، وابن هشام [9] ، وآخرين [10] ، وانتصر له الشيخ : محمد

---

(١) انظر : الكتاب ٢ / ٣٤٢ .

(٢) معاني القرآن ١ / ٢٩٨ .

(٣) انظر : شواهد التوضيح ٤٣ .

(٤) الكتاب ٢ / ٣٤٢ .

(٥) معاني القرآن ١ / ٢٩٨ .

(٦) شواهد التوضيح ٤١ – ٤٢ .

(٧) انظر : شرح ألفية ابن مالك ٢٩١ .

(٨) انظر : بدائع الفوائد ٣ / ٦٥ .

(٩) انظر : مغني اللبيب ٢ / ٧٨٠ .

(١٠) انظر : حاشية يس على التصريح ١ / ٣٤٩ ، روح المعاني للألوسي ٢ / ١٧١ .

عبد الخالق عضيمة – رحمه الله – ودعمه بعددٍ من الشواهد القرآنية ، والحديثية [1] .

ومن هذه الشواهد [2] :

١– قراءة الرفع في قوله تعالى : { ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إلاَّ قَلِيْلٌ مِنْكُمْ } [3] .

٢– قراءة ابن مسعود : { فَشَرِبُوا مِنْهُ إلاَّ قَلِيْلٌ مِنْهُمْ } [4] .

٣– قراءة جناح بن حبيس : { فَسَجَدُوا إلاَّ إبْلِيْسُ أَبَى وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الكَفِرِيْنَ} [5] برفع إبليس .

٤– وقوله – عليه السلام –: (ولا تَدْري نفسٌ بأي أَرْضٍ تموتُ إلاَّ اللّهُ) [6] ، أي: لكن الله يعلم بأي أرض تموت كل نفس [7] .

---

(١) انظر : دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١ / ١ / ١٣٦ – ١٣٧ .

(٢) انظر مزيداً من الشواهد في: شواهد التوضيح ٤٢ – ٤٣ ، دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١/١/ ١٣٦.

(٣) البقرة ٨٣ .

وقد نُسبت هذه القراءة إلى ابن مسعود ، وروي أنّ أبا عمرو قد قرأ بها ، وقيل : إنها قراءة قوم .

انظر: مختصر ابن خالويه ٧، إعراب القراءات الشواذ ١٨٣/١، التبيان ٨٥/١ ، البحر المحيط ٤٦٣/١ .

(٤) البقرة ٢٤٩ .

وقد قرأ بها – أيضاً – أُبيّ بن كعب ، والأعمش .

انظر : مختصر ابن خالويه ١٥ ، الكشاف ١ / ٣٨١ ، إعراب القراءات الشواذ ١ / ٢٦٣ ، التبيان ١٩٩/١ ، البحر المحيط ٢ / ٥٨٩ .

(٥) البقرة ٣٤ .

انظر هذه القراءة في : مختصر ابن خالويه ٤ ، إعراب القراءات الشواذ ١ / ١٤٨ .

(٦) أخرجه البخاري في كتاب التوحيد ، باب قوله تعالى : { عَالِمُ الغَيْبِ فلا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أحَداً } و{ إنّ الله عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ } ، و{ أنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ } ،{ وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنْثَى ولا تَضَعُ إلاّ بعِلْمِهِ } و{ إلَيْهِ يُرَدُّ عِلْمُ السَّاعَةِ } ٩/ ١٤٢ .

(٧) شواهد التوضيح ٤٣ .

٥- وقول الأخطل :

وبالصَّرِيمةِ مِنْهُم مَنْزِلٌ خَلَقٌ   عَافٍ تَغَيَّرَ إلاّ النُّؤْيُ وَالوَتِدُ[1]

أي : إلاّ النؤيُ والوتِدُ لم يتغيّرا [2] .

٦- وقول العرب: (والله لأفعلنّ كذا وكذا إلاّ حلٌّ ذلك أن أفعل كذا وكذا)[3] .

ومما يشار إليه - هنا - أن ابن عصفور [4] ، وأبا حيّان [5] وغيرهما [6] قد أجازوا رفع المستثنى بـ (إلاّ) في الكلام التام الموجب على الإتباع لا الابتداء ، وذكر السيوطي أن ذلك لغة من لغات العرب [7] .

توجيه المانعين للأدلة :

حاول المانعون توجيه أدلة المجيزين على النحو الآتي :

١- قراءة : { ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إلاّ قَلِيلٌ مِنْكُمْ } تأوّل المانعون الرفع فيها على أوجه عدة:

أ- أنّ (قليلٌ) بدل من الضمير في (توليتم) ، وجاز البدل مع عدم تقدم النفي ؛ لأنّ (توليتم) معناه النفي ، كأنّه قال : لم يفوا بالميثاق إلاّ قليل[8] .

---

(١) البيت من البحر البسيط ، والصريمة : كل رملة انصرفت من معظم الرمل ، وعاف : دارس ، والنؤي : حفيرة حول البيت تمنع دخول ماء المطر .
انظر : ديوان الأخطل ٤٣٤ ، التبيان في إعراب القرآن ١ / ٨٥ ، شرح عمدة الحافظ ١ / ٣٨٠ ، شرح الكافية الشافية ٢ / ٧٠٩ ، البحر المحيط ١ / ٤٦٣ ، الدر المصون ١ / ٢٨١ ، التصريح ١ / ٣٤٩ .

(٢) شرح عمدة الحافظ ١ / ٣٨١ .

(٣) انظر : الكتاب ٢/٣٤٢ .

(٤) انظر : المقرب ١ / ١٦٧ - ١٦٨ .

(٥) انظر : البحر المحيط ١ / ٤٦٣ ، ٢ / ٥٨٩ .

(٦) انظر : الهمع ٢ / ١٨٤ .

(٧) انظر : المصدر السابق ٢ / ١٩٢ .

(٨) وهذا ما ذهب إليه ابن عطية، انظر: التبيان ١ / ٨٥ ، البحر المحيط ١ / ٤٦٣ ، الدر المصون ١ / ٢٨١.

ب- أنَّ (قليلٌ) توكيد للضمير المستثنى منه في (توليتم) [1] .

جـ- أنَّ (إلاّ) صفة بمعنى (غير) ظهر إعرابها فيما بعدها [2] .

د - أنَّ (قليلٌ) عطف بيان [3] .

هـ - أنّه مرفوع بفعل محذوف كأنّه قال : امتنع قليلٌ [4] .

٢- وأمّا قراءة الرفع في قوله تعالى : { فَشَرِبُوا مِنهُ إلاَّ قَلِيلٌ مِنْهُمْ } ، فقد تأوّل النفي فيها الزمخشري ، وأشار إلى أنَّ هذا الكلام وإن كان موجباً لفظاً فهو منفيٌّ معنى [5] ، قال في قراءة الرفع : «وهذا من ميلهم مع المعنى والإعراض عن اللفظ جانباً ؛ وهو بابٌ جليلٌ من علم العربية ، فلمّا كان معنى : (فشربوا منه) في معنى : (فلم يطيعوه) ، حُمِل عليه كأنّه قيل : فلم يطيعوه إلاّ قليلٌ منهم» [6] .

وقد تابعه في هذا التأويل، وحَمْل الآية على النفي معنىً بعض المتأخرين[7].

٣- وحُمِل الرفع في قوله تعالى : { فَسَجَدُوا إلاَّ إبْلِيسَ } على أنَّ (إلاّ) بمعنى (غير)، ويكون الرفع حينئذ على الوصف بمعنى التوكيد للضمير في (فسجدوا) [8] .

---

(١) انظر : إعراب القراءات الشواذ ١٨٣/١، التبيان ٨٥/١ ، البحر المحيط ٤٦٤/١ ، الدر المصون ٢٨١/١ .

(٢) انظر : البحر المحيط ١ / ٤٦٣ ، الدر المصون ١ / ٢٨٠ ، روح المعاني ١ / ٣١٠ .

(٣) وهو مذهب ابن عصفور ، انظر : البحر المحيط ١ / ٤٦٤ ، الدر المصون ١ / ٢٨١ .

(٤) انظر : التبيان ١ / ٨٥ ، البحر المحيط ١ / ٤٦٤ ، الدر المصون ١ / ٢٨١ .

(٥) انظر : البحر المحيط ٢ / ٥٨٩ ، الدر المصون ١ / ٦٠٥ .

(٦) الكشّاف ١ / ٣٨١ .

(٧) انظر : شرح الكافية الشافية ٢ / ٧٠٩ ، شرح الكافية ١ / ٢٣٢ ، الدر المصون ١ / ٦٠٥ ، المساعد ٥٥٩/١، روح المعاني ٢ / ١٧١ .

(٨) انظر : إعراب القرءات الشواذ ١ / ١٤٨ .

٤- وتأوّل بعض النحويين قول الأخطل : (عافٍ تغيّر إلاّ النُؤيُ) على أنّ معنى (تغيّر) : لم يبقَ على حاله [١] ، فالكلام موجبٌ لفظاً ، منفيٌّ معنى .

٥- وأما النصوص التي تفتقر إلى تقدير ؛ فقد ذهب الكوفيون إلى أنّ (إلاّ) فيها حرف عطف ، وما بعدها معطوف على ما قبلها [٢] .

وقد اعترض أبو حيان تجويز ابن مالك رفع المستثنى على الابتداء ، والخبر محذوف ، وردّه بقوله : «وهذه أعاريب من لم يمعن في النحو» [٣] .

مناقشة توجيه المانعين للأدلة :

يمكن الإجابة عمّا ذكروه بالآتي :

١- آية : { ثُمَّ تَوَلَّيْتُم ...} :

أ- البدلية - هنا - ممتنعة ؛ لأنَّ البدل من الموجب لا يجوز [٤] ، ودعوى أنَّ (توليتم) معناه النفي معترض من وجهين :

١- أنَّ الإيجاب صريحٌ في الآية ، ولا وجه لحمله على النفي .

٢- أنّ كل موجب يمكن تأويله بمنفي [٥] .

وقد وصف أبو حيان قول ابن عطيّة هذا - وهو دعوى البدليّة - بأنّه لم يذهب إليه نحوي [٦] .

---

(١) انظر : شرح الكافية الشافية ٢ / ٧٠٩ ، شرح الألفية لابن الناظم ٢٩٥ ، شفاء العليل ١ / ٤٩٩-٥٠٠، التصريح ١ / ٣٤٩ .

(٢) انظر : شواهد التوضيح ٤٤ .

(٣) البحر المحيط ١ / ٤٦٤ .

(٤) انظر : البحر المحيط ١ / ٤٦٣ .

(٥) انظر : البحر المحيط ١ / ٤٦٣ ، الدر المصون ١ / ٢٨١ - ٢٨٢ ، روح المعاني ١ / ٣١٠ .

(٦) انظر : البحر المحيط ١ / ٤٦٤ .

ب- وقولهم : إنّ (قليل) توكيد للضمير المستثنى منه في (توليتم) ممتنع ؛ لأنّ لفظ (قليل) ليس من ألفاظ التوكيد المعنوي ، كما أنّه ليس توكيداً لفظيّاً[1]، وقد وصف أبو حيّان هذا القول بأنّه من تخليط بعض المعربين[2].

ج - والقول بأنّ (إلاّ) صفة بمعنى (غير) معترض من وجهين :

١- أنّه لايوصف (بإلاّ) إلاّ عند تعذر الاستثناء [3] .

٢- أنّ الوصف ليس في موضعٍ يصلح فيه البدل في مثل هذه النصوص ، لذا يمتنع دعوى أنّ (إلاّ) صفة [4] .

د - والقول بأنّ (قليل) عطف بيان بعيدٌ ؛ لأنّ ما بعد (إلاّ) مخرجٌ ممّا قبلها ، وعطف البيان إيضاح لما سبقه ، وليس خارجاً عنه ألبتة .

هـ- والقول بأنّ (قليل) مرفوع بفعل محذوف مردودٌ بأنّ العرب لا تحذف الفعل وتُبقي الفاعل إلاّ لعلّة صريحة ، ولا علّة - هنا - توجب ادّعاء الحذف ، ثم إنّه خروج عن الأصل بدون ثَبَت ، وقد وصف أبو حيّان هذا القول بأنّه من تخليط بعض المعربين[5] .

والقول بأنّ المرفوع بعد (إلاّ) مبتدأ وخبره محذوف لا يرد عليه شيء ممّا تقدّم[6]، وهو الأَوْلى .

---

(١) انظر : دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١ / ١ / ١٥٢ .

(٢) انظر : البحر المحيط ١ / ٤٦٤ .

(٣) وهذا مذهب ابن الحاجب ، انظر : دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١ / ١ / ١٣٨ .

(٤) يرى المبرّد أنه لا يوصف بـ (إلا) إلا إذا كان الوصف في موضع يصلح فيه البدل ، انظر : البحر المحيط ٤٦٤/١ ، الدر المصون ٢٨١/١ ، روح المعاني ٣١٠/١ .

(٥) انظر : البحر المحيط ٤٦٤/١ .

(٦) انظر : روح المعاني ٣١٠/١ .

- ولا تستقيم دعوى أنّ الكلام موجبٌ لفظاً، منفيٌ معنىً في قوله تعالى: {فَشَرِبُوا مِنْهُ...} لوجهين :

أ - أنّ الإيجاب صريحٌ في الآية ، ولا حاجة تدعو لتأويله بالنفي .

ب- أنّ تأويل النفي في غير الألفاظ الواردة نادرٌ [1] .

وقد اعترض أبو حيّان تأويل الزمخشري لهذه الآية بقوله : «وما ذهب إليه الزمخشري من أنّه ارتفع ما بعد (إلاّ) على التأويل - هنا - دليل على أنّه لم يحفظ الإتباع بعد الموجب ، فلذلك تأوله»[2]، وقال : «... وإنّما أردنا أن ننبه على أنّ تأويل الزمخشري هذا الموجب بمعنى النفي لا نضطر إليه ، وأنّه كان غير ذاكر لما قرّره النحويون في الموجب»[3] .

٣- ودعوى أنّ (إلاّ) بمعنى (غير) في قوله تعالى : { فَسَجَدُوا إلاّ إِبْلِيْسُ } ضعيفة لما ذكرته آنفاً من أنّه لا يوصف بـ (إلاّ) إلا عند تعذر الحمل على الاستثناء، ولا مانع - هنا - يمنع من القول بأنّ (إبليس) مستثنى ممّا قبله ، وهذا أولى من التأويل ، ثم إنّه ليس في موضع يصلح فيه البدل على القول بأنّ (إبليس) ليس من الملائكة ، بل من الجن[4] .

٤- وتأويل بيت الأخطل (عافٍ تغيّر إلاّ النؤيُ) على أنّ الكلام موجب لفظاً ، منفيٌّ معنى ، مردود بأنّ الكلام صريحٌ في الإيجاب ، ثم إنّ تأويل النفي في غير ما ورد نادرٌ ينبغي عدم الحمل عليه ما أمكن .

وأشير - هنا - إلى أنّ تأويل المانعين لهذه النصوص إنّما هو للهروب

---

(١) انظر : شرح الكافية ١ / ٢٣٢ .

(٢) البحر المحيط ٢ / ٥٨٩ .

(٣) المرجع السابق ٢ / ٥٩٠ .

(٤) انظر : البحر المحيط ١ / ٢٤٨ ، روح المعاني ١ / ٢٢٩ .

من القول بصحة وقوع المستثنى جملة ، وهذا ما تقرّر الشواهد ثبوته ، وصحة القول به .

الترجيح :

يظهر ممّا تقدّم ترجُّح مذهب القائلين بجواز رفع المستثنى بعد (إلاّ) في الكلام التام الموجب على الابتداء ، وأنّ المستثنى حينئذ يكون جملةً ؛ لورود السماع بذلك نثراً ونظماً ؛ ولأنّ التأويل عند توافر النصوص والشواهد تكلّفٌ لا داعي له .

القاعدة النحويّة بعد مناقشة المسألة :

يجوز رفع المستثنى بعد (إلاّ) في الكلام التَّام الموجب على الابتداء ، وإن كان الكثير نصبه .

((حاشا) بين الحرفية والفعليّة)

قال سيبويه : «وأمّا (حاشا) فليس باسمٍ ، ولكنّه حرفٌ يجرُّ ما بعدَهُ كما تجرُّ (حتّى) ما بعدها ، وفيه معنى الاستثناء» [1] .

يتبيّن من ذلك أنّ سيبويه – بعد استقرائه كلام العرب – لم يقف على النصب بـ(حاشا) ، ولذا حكم بأنّها حرف جرٍّ ، فيه معنى الاستثناء .

قال السيوطي : «والعذرُ لسيبويه أنّهُ لم يحفظ النصب بـ(حاشا)»[2].

وقد تبع سيبويه في هذا الحكم عددٌ من النحويين منهم : الزجّاجي [3] ، والفارسيّ [4] ، والرُّماني [5] .

ونُسِب هذا القول إلى أكثر البصريين [6] .

النصوص المستدركة على الاستقراء :

وردت (حاشا) ناصبةً لما بعدها في عددٍ من النصوص النثريّة والشعريّة ، منها [7] :

١- حكى أبو زيد عن بعض الأعراب قولهم : (اللّهمّ اغفر لي ولمن سمعني حاشا الشيطانَ وأبا الأصبغ) [8] .

---

(١) الكتاب ٢ / ٣٤٩ ، وانظر : ٢ / ٣٠٩ .

(٢) الهمع ٢ / ٢١٢ .

(٣) انظر : الجمل ٢٣٢ .

(٤) انظر : الإيضاح العضدي ٢٣٠ .

(٥) انظر : معاني الحروف المنسوب للرُّماني ١١٨ .

(٦) انظر : الهمع ٢ / ٢١٢ .

(٧) انظر هذه الشواهد في : المقتضب ٤ / ٣٩١ ، الأصول ١ / ٢٨٩ ، معاني الحروف المنسوب للرُّماني١١٨، شرح الجمل ٢ / ٢٤٩ ، شرح التسهيل ٢ / ٣٠٦ ، الهمع ٢ / ٢١٠ ، ٢١٣ .

(٨) انظر : الأصول ١/ ٢٨٨ ، التبصرة والتذكرة ١ / ٣٨٥ ، شرح المفصّل ٢ / ٨٥ ، شرح التسهيل ٢/٣٠٦ ، الجنى الداني ٥٦٢ ، الهمع ٢ / ٢١٠ .

٢- وقول الفرزدق :

حَاشَا قُرَيْشاً فَإِنَّ الله فَضَّلَهُمْ   عَلَى البَرِيَّةِ بالإِسْلامِ والدِّيْنِ [(١)]

٣- وقول الأخطل :

رَأيتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشاً   فِإنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فَعَالا [(٢)]

٤-وحكى أبو عمرو الشيباني وغيرهُ أنَّ العرب تجرُّ بـ(حاشا)، وتنصبُ بها [(٣)] .

قال الأخفش : «وأمّا (حاشا) فقد سمعتُ من ينصبُ بها»[(٤)] .

وبناءً على هذه الشواهد ونحوها ذهب الأخفش [(٥)]، وأبو عمر الجرمي[(٦)]، والمازني[(٧)]، والمبرِّد [(٨)]، وابن السرّاج [(٩)]، والسيرافيّ [(١٠)]، وابن جني [(١١)]، والجرجاني [(١٢)]، وآخرون [(١٣)] إلى أنّ (حاشا) تكون حرف جرٍّ ، وتكون فعلاً يُنصبُ به .

---

(١) البيت من البحر البسيط .
انظر : ديوان الفرزدق ١ / ٢١٥ ، شرح التسهيل ٢ / ٣٠٧ ، المقاصد النحوية ٣ / ١٣٧ ، الأشموني ١٦٥/٢ ، الهمع ٢ / ٢١٠ ، الدرر ١٧٥/٣ .

(٢) البيت من البحر الوافر .
انظر : الجنى الداني ٥٦٥ ، المقاصد النحويّة ٣ / ١٣٦ ، التصريح ١ / ٣٦٥ ، شرح شواهد المغني ٣٦٨/١ ، الهمع ٢١٣/٢ ، خزانة الأدب ٣٨٧/٣ ، الدرر ١٨٠/٣ .

(٣) انظر : شرح التسهيل ٣٠٦/٢ – ٣٠٧ ، الجنى الداني ٥٦٢ .

(٤) شرح التسهيل ٢/ ٣٠٧ .

(٥) انظر : شرح التسهيل ٣٠٧/٢ ، الهمع ٢ / ٢١٢ .

(٦) انظر : الأصول ١/ ٢٨٩ ، الجنى الداني ٥٦٢ .

(٧) انظر : شرح المفصّل ٢/ ٨٥ ، الجنى الداني ٥٦٢ .

(٨) انظر : المقتضب ٤/ ٣٩١ .

(٩) انظر : الأصول ١/ ٢٨٨ – ٢٨٩ .

(١٠) انظر : شرح الكتاب ٣ / ١٢٩ ب .

(١١) انظر : اللمع ٥٥ ، ٥٧ .

(١٢) انظر : المقتصد ٢ /٧١٦ – ٧١٧ .

(١٣) انظر : التبصرة والتذكرة ١/ ٣٨٥ ، التذييل والتكميل ٣/ ٤٩ ب ، الارتشاف ٣١٧/٢ .

ونُسِب هذا الرأيَ إلى البغداديين [1].

واختاره ابن يعيش [2] ، وابن عصفور [3] ، وابن مالك [4] ، وابنه [5] ، والمرادي[6]، والسيوطي [7].

ويرى الفرّاءُ وبعض الكوفيين [8] أنّ (حاشا) فعلٌ ماضٍ لافاعل له ، والجرُّ بعدها بـ(لام) محذوفة .

واعتُرِض هذا القول بأنّه لا يوجد في العربيّة فعلٌ لا فاعل له [9] .

الأدلة المؤيِّدة لتلك النصوص :

يؤيّد تلك النصوص (القياس) ، وذلك من أوجه :

أولاً : أنّ (حاشا) تتصرّف، فيُقال فيها: (حاشا يحاشي، وحاشيت) ، والتصرفُ من خصائص الأفعال [10] .

ثانياً : أنّ (لام) الجرّ تتعلّق بها نحو قوله تعالى : { وَقُلْنَ حَـٰشَ لِلَّهِ مَا هَـٰذَا بَشَرًا }[11]، وحرف الجرِّ إنّما يتعلّق بالفعل لا بالحرف [12] .

---

(1) انظر : الأصول ١ / ٢٨٩ .

(2) انظر : شرح المفصّل ٨٥/٢ .

(3) انظر : شرح الجمل ٢ / ٢٤٩ .

(4) انظر : شرح التسهيل ٢/ ٣٠٦ – ٣٠٧ .

(5) انظر : شرح الألفية لابن الناظم ٣٠٩ – ٣١٠ .

(6) انظر : الجنى الداني ٥٦٢ .

(7) انظر : الهمع ٢ / ٢١٠ – ٢١٣ .

(8) انظر : شرح الكتاب ٣ / ١٢٩ ب ، الإنصاف ١ / ٢٧٨ ، شرح المفصّل ٢ / ٨٥ ، شرح الكافية ١٢٣/٢ ، الهمع ٢ / ٢١٢ .

(9) انظر : شرح الكتاب ٣ / ١٢٩ ب ، شرح المفصّل ٢ / ٨٥ ، شرح الكافية ١٢٣/٢ .

(10) انظر : شرح الكتاب ٣ / ١٢٩ ب ، معاني الحروف المنسوب للرُّماني ١١٨ ، الإنصاف ١ / ٢٧٨ – ٢٨٠، شرح المفصّل ٢ / ٨٥ ، شرح الجمل ٢ / ٢٤٩ ، شرح الكافية ١٢٣/٢ .

(11) يوسف ٣١ .

(12) انظر : الإنصاف ١ / ٢٨٠ .

ثالثاً : أنَّ الحذف يدخل (حاشا) ، فيقال : (حاشا ، وحاشَ ، وحَشَا ، وحَشَ) ، والحذفُ مقيسٌ في الأسماء والأفعال دون الحروف [1] .

دفاع ابن ولاّد عن سيبويه في هذه المسألة :

يرى ابن ولاّد أنَّ سيبويه لم ينكر أن تكون (حاشا) فعلاً في موضعٍ من الكلام ألبتة، وإنّما ذكرها في الاستثناء خاصة ، فزعم أنَّ العرب تجرُّ بها في هذا الباب ، والفعل لا يجرّ ، وقد يرد مثل هذا في لغة العرب ، فتجعل الكلمة اسماً في موضع ، وحرفاً في موضعٍ آخر نحو : (منذ) .

وأمّا الجرّ بالفعل فلا وجه له ، وليس من كلامهم .

وأشار ابن ولاّد إلى أنَّ العرب لم ينصبوا بـ(حاشا) في الاستثناء ، فيجرونها مجرى (خلا) من أنّها تكون مرّة فعلاً ، ومرة حرفاً ، وأمّا في غير الاستثناء فقد تكون فعلاً ، ولا خلاف في ذلك بين أهل العربية [2] .

وما ذكره ابن ولاّد – هنا – دفاعاً عن سيبويه له وجه من الصحة ، إلاّ أنَّ كلامه في ظواهر الكتاب يدلُّ على أنّه لم يحفظ النصب بـ(حاشا) ، وهذا ما أشار إليه بعض المتأخرين[3] ، فيصح – حينئذٍ – الاستدراك عليه ، والحكم بأنَّ استقراءه في هذه المسألة كان استقراءً ناقصاً.

توجيه المانعين للأدلة :

أ- الأدلة السماعيّة :

لا حُجّة في قول العرب : (حاشا الشيطانَ وأبا الأصبغ) ؛ لقلّته ، وكون الأكثر على خلافه [4] .

---

(١) انظر : معاني الحروف المنسوب للرُّماني ١١٨ ، الإنصاف ١ / ٢٨٥ ، أسرار العربية ٢٠٩ – ٢١٠ ، شرح المفصّل ٢ / ٨٥ .

(٢) انظر : الانتصار ١٨٧ – ١٩٠ .

(٣) انظر : الهمع ٢ / ٢١٢ .

(٤) انظر : التوطئة ٣٠٨ – ٣٠٩ ، شرح الكافية ٢ / ١٢٣ .

ب- الأدلة القياسيّة :

أولاً : قولهم : «إنَّ (حاشا) تتصرّف ، والتصرّف من خصائص الأفعال».

أُجيب عنه بأنّه يجوز أن يكون هذا الفعل مشتقّاً من الحرف ، وليس متصرِّفاً منه ، فهو بمنزلة اشتقاق العرب : (هلّل) ، و (سبّح) ونحوهما [1] .

ثانياً : وأمّا تعلُّق حرف الجر بـ(حاشا) فردٌّ بأنَّ (اللام) في قوله : { حَشَ لله} زائدةٌ لا تتعلّق بشيءٍ [2] .

ثالثاً : وأمّا الاحتجاج بأنَّ الحرف لا يدخله الحذف ، فغير مُسلَّم ؛ لأنَّ الحذف قد يدخل بعض الحروف ، فقد قالوا في : (رُبَّ) : (رُبَ) [3] .

مناقشة توجيه المانعين للأدلة :

قولهم : إن قول العرب : (حاشا الشيطان وأبا الأصبغ) لا حجة فيه لقلته، معترض من أوجه :

١- أنّ هذا القول نقلة أبو زيد ، وهو ثقة لا سبيل إلى رد نقله .

٢- أن هذا القول تؤيده نصوص أخرى ، إضافة إلى أن شواهد الجرّ بـ (حاشا) في الأصل قليلة ، فلا وجه حينئذ لحمل شواهد النصب بها على القِلّة .

٣- أن النصب بـ (حاشا) لغة من لغات العرب الثابتة ، وقد نقلها أبو عمرو الشيباني ، والأخفش وغيرهما من الثقات .

---

(١) انظر : شرح الكتاب ٣ / ١٣٠ أ ، معاني الحروف المنسوب للرّماني ١١٨ ، الإنصاف ١ / ٢٨٢ ، شرح الجمل ٢ / ٢٤٩ .

(٢) انظر : الإنصاف ١ / ٢٨٥ .

(٣) انظر : الإنصاف ١ / ٢٨٥ ، أسرار العربية ٢٠٩ – ٢١٠ .

الترجيح :

يتّضح ممّا تقدّم رُجْحان ما ذهب إليه الأخفش ومن وافقه من أنّ (حاشا) تكون حرف جرٍّ، وتكون فعلاً ، فيُنصب بها ما بعدها ؛ لثبوت السماع بذلك نثراً ونظماً .

القاعدة النحويّة بعد مناقشة المسألة :

الغالب في (حاشا) الاستثنائيّة أن تكون حرفاً جارّاً ، ويجوز - على قلّةٍ - النصب بها فتكون فعلاً ، وهذا ثابتٌ في لغة العرب .

(إعمال (لا) النافية للجنس في المعرفة)

قال سيبويه : «واعلم أنَّ المعارف لا تجري مجرى النكرة في هذا الباب ؛ لأنَّ (لا) لا تعمل في معرفة أبداً ، فأمّا قول الشاعر :

لا هَيثَمَ اللَّيلةَ لِلْمَطِيِّ [1]

فإنَّه جعله نكرةً كأنَّه قال : (لا هَيْثَمَ من الهَيْثَمِيْن) ، ومثل ذلك : (لا بَصْرَة لكم) ، وقال ابن الزبير الأسديّ :

أَرَى الحَاجَات عندَ أَبي جُنَيْبٍ نَكِدْنَ وَلا أُمَيَّةَ بالبلادِ [2]

وتقول : (قضيَّةٌ ولا أَبَا حَسَنٍ) ، تجعله نكرةً ، قلتُ : فكيف يكون هذا ، وإنَّما أراد عليّاً – رضي الله عنه– ؟ ، فقال: لأنَّه لا يجوز لك أن تُعْمِل (لا) في معرفةٍ ، وإنَّما تُعْمِلها في النكرة ، فإذا جعلت (أبا حسنٍ) نكرةً حَسُن لك أن تُعْمِل (لا) ، وعَلِمَ المخاطبُ أنَّه قد دخل في هؤلاء المنكورين (عليٌّ) ، وأنَّه قد غُيِّبَ عنها ...» [3] .

---

(١) الرجز لبعض بني دُبير .

انظر : المقتضب ٣٦٢/٤ ، الأصول ٣٨٢/١ ، شرح السيرافي ٩٣/٣ب ، المسائل المنثورة ٩٧ ، سرّ صناعة الإعراب ١ / ٥٩ ، النكت ١ / ٦٠٧ – ٦٠٨ ، المفصّل ٧٦ ، أمالي ابن الشجري ١ / ٣٦٥ ، أسرار العربية ٢٥٠ ، شرح المفصّل ٢ / ١٠٢ – ١٠٣ ، ٤ / ١٢٣ ، شرح الكافية ١ / ٢٦٠ ، الارتشاف ١٧٠/٢ ، تخليص الشواهد ١٧٩ ، الهمع ١ / ٤٦٤ (أحمد شمس الدين) ، الخزانة ٤ / ٥٧ – ٥٩ ، الدرر ٢ / ٢١٣ .

(٢) البيت من البحر الوافر ، ويُنسب لفضالة بن شريك ، ويُروى : (في البلاد) .

انظر : ملحق ديوان ابن الزبير ١٤٧ ، المقتضب ٣٦٢/٤ ، الأصول ٣٨٣/١ ، شرح السيرافي ٩٣/٣ب ، الأغاني ١٢ / ٦٦ ، المسائل المنثورة ٩٧ ، شرح أبيات سيبويه ١ / ٥٦٩ ، النكت ١ / ٦٠٨ ، المفصّل ٧٧ ، أمالي ابن الشجري ١ / ٣٦٥ ، شرح المفصّل ٢/ ١٠٢ ، ١٠٤ ، المقرّب ١ / ١٨٩ ، شرح الجمل ٢٧٠/٢ ، شرح التسهيل ٦٦/٢ ، شرح الكافية ٢٦٠/١ ، الهمع ١ / ٤٦٤ ، الخزانة ٦١/٤ ، ٦٢ ، الدرر ٢ / ٢١١ .

(٣) الكتاب ٢ / ٢٩٦ – ٢٩٧ .

الترجيح :

يتّضح ممّا تقدّم رُجْحان ما ذهب إليه الأخفش ومن وافقه من أنّ (حاشا) تكون حرف جرٍّ، وتكون فعلاً ، فيُنصب بها ما بعدها ؛ لثبوت السماع بذلك نثراً ونظماً .

القاعدة النحويّة بعد مناقشة المسألة :

الغالب في (حاشا) الاستثنائيّة أن تكون حرفاً جارًّا ، ويجوز – على قلّةٍ – النصب بها فتكون فعلاً ، وهذا ثابتٌ في لغة العرب .

(إعمال (لا) النافية للجنس في المعرفة)

قال سيبويه : «واعلم أنّ المعارف لا تجري مجرى النكرة في هذا الباب ؛ لأنّ (لا) لا تعمل في معرفةٍ أبداً ، فأمّا قول الشاعر :

لا هَيثَمَ اللّيلةَ لِلْمَطِيِّ [1]

فإنّه جعله نكرةً كأنّه قال : (لا هَيْثَمَ من الهَيْثَمِيْن) ، ومثل ذلك : (لا بَصْرَةَ لكم) ، وقال ابن الزبير الأسديّ :

أَرَى الحاَجَات عندَ أبي جُنَيْبٍ نَكِدْنَ وَلا أُمَيَّةَ بالبلادِ [2]

وتقول : (قضيّةٌ ولا أبَا حَسَنٍ) ، تجعله نكرةً ، قلتُ : فكيف يكون هذا ، وإنّما أراد عليّاً – رضي الله عنه– ؟ ، فقال: لأنّه لا يجوز لك أن تُعْمِل (لا) في معرفةٍ ، وإنّما تُعْمِلها في النكرة ، فإذا جعلت (أبا حسنٍ) نكرةً حَسُن لك أن تُعْمِل (لا) ، وعَلِمَ المخاطبُ أنّه قد دخل في هؤلاء المنكورين (عليٌّ) ، وأنّه قد غُيِّبَ عنها ...» [3] .

---

(١) الرجز لبعض بني دُبير .

انظر : المقتضب ٣٦٢/٤ ، الأصول ٣٨٢/١ ، شرح السيرافي ٩٣/٣ب ، المسائل المنثورة ٩٧ ، سرّ صناعة الإعراب ١ / ٥٩ ، النكت ١ / ٦٠٧ – ٦٠٨ ، المفصّل ٧٦ ، أمالي ابن الشجري ١ / ٣٦٥ ، أسرار العربية ٢٥٠ ، شرح المفصّل ٢ / ١٠٢ – ١٠٣ ، ٤ / ١٢٣ ، شرح الكافية ١ / ٢٦٠ ، الارتشاف ١٧٠/٢ ، تخليص الشواهد ١٧٩ ، الهمع ١ / ٤٦٤ (أحمد شمس الدين) ، الخزانة ٤ / ٥٧ – ٥٩ ، الدرر ٢ / ٢١٣ .

(٢) البيت من البحر الوافر ، ويُنسب لفضالة بن شريك ، ويُروى : (في البلاد) .

انظر : ملحق ديوان ابن الزبير ١٤٧ ، المقتضب ٣٦٢/٤ ، الأصول ٣٨٣/١ ، شرح السيرافي ٩٣/٣ب ، الأغاني ١٢ / ٦٦ ، المسائل المنثورة ٩٧ ، شرح أبيات سيبويه ١ / ٥٦٩ ، النكت ١ / ٦٠٨ ، المفصّل ٧٧، أمالي ابن الشجري ١ / ٣٦٥ ، شرح المفصّل ٢/ ١٠٢ ، ١٠٤ ، المقرّب ١ / ١٨٩ ، شرح الجمل ٢٧٠/٢ ، شرح التسهيل ٦٦/٢، شرح الكافية ٢٦٠/١ ، الهمع ١ / ٤٦٤ ، الخزانة ٦١/٤، ٦٢ ، الدرر ٢ / ٢١١ .

(٣) الكتاب ٢ / ٢٩٦ – ٢٩٧ .

يتّضح من هذا النصّ أنَّ الخليل وسيبويه - بعد استقرائهما كلام العرب - لم يقفا على مجيء (لا) النافية للجنس عاملةً في معرفة ، ولذا حكما بأنّه يجب أن يكون مدخولها نكرةً ، من حيث كانت تنفي نفياً عاماً مستغرقاً ، والنفي العام إنّما يُتَصوَّر في النكرات لا المعارف .

وقد تبع الخليل وسيبويه في هذا الحكم : المبرِّد [1] ، وابن السَّراج [2] ، والسيرافيّ [3] ، وعامّة البصريين [4] .

النصوص المستدركة على الاستقراء :

لم يشترط الكوفيون [5] تنكير اسم (لا) النافية للجنس ، بل أجازوا إعمالها في المعرفة ، ويعضُد قولهم عددٌ من الشواهد النثريّة والشعريّة ، منها [6] - إضافة إلى ما ورد في نصّ سيبويه السابق - :

١- قوله - صلى الله عليه وسلم-: (إِذَا هَلَكَ كِسْرَى فَلاَ كِسْرَى بَعْدَهُ ، وَإِذَا هَلَكَ قَيْصَرُ فَلاَ قَيْصَرَ بَعْدَهُ)[7].

---

(١) انظر : المقتضب ٤ / ٣٦٢ .

(٢) انظر : الأصول ١ / ٣٨٢ - ٣٨٣ ، ٤٠٦ .

(٣) انظر : شرح الكتاب ٣ / ٩٣ ب - ٩٤ أ .

(٤) انظر : المسائل المنثورة ٩٧ ، سر صناعة الإعراب ١ / ٥٩ ، النكت ١ / ٦٠٧ - ٦٠٨ ، المفصّل ٧٦ -٧٧ ، أمالي ابن الشجري ١ / ٣٦٥ ، أسرار العربية ٢٥٠ ، شرح المفصّل ٢/ ١٠٢ ، ١٠٤ ، الإيضاح في شرح المفصّل ١ / ٣٨٧ ، شرح الجمل ٢/٢٧٠ ، شرح التسهيل ٢ / ٦٥ - ٦٦ ، شرح الكافية الشافية ١/ ٥٣١ - ٥٣٢ ، الارتشاف ٢ / ١٧٠ - ١٧١ ، التذييل والتكميل ٢ / ٦٩ ب - ٧٠ أ ، المساعد ١/ ٣٤٣ ، الهمع ١ / ٤٦٣ .

(٥) انظر: الارتشاف ٢/ ١٧٠-١٧١، التذييل والتكميل ٦٩/٢ ب-٧٠ أ، المساعد ١/ ٣٤٣ ، الهمع ١ / ٤٦٣ .

(٦) انظر طرفاً من هذه الشواهد في : الكتاب ٢ / ٢٩٦ - ٢٩٧ ، المقتضب ٣٦٢/٤ ، الأصول ٣٨٢/١ - ٣٨٣ ، النكت ١ / ٦٠٧ - ٦٠٨ ، المفصّل ٧٧ ، أمالي ابن الشجري ١ / ٣٦٥ ، شرح المفصّل ١٠٢/٢ - ١٠٤ ، شرح الجمل ٢٦٩/٢ - ٢٧٠ ، شرح التسهيل ٦٦/٢ - ٦٧، شرح الكافية الشافية ٥٢٩/١ - ٥٣٢ ، المساعد ١ / ٣٤٣ - ٣٤٧ ، الهمع ١ / ٤٦٣ - ٤٦٤.

(٧) أخرجه البخاري في كتاب فرض الخُمُس ، باب قول النبي - عليه السلام - : (أُحِلَّتْ لكمُ الغَنائمُ) ، رقم (٣١٢٠) ، و(٣١٢١) ، وفي كتاب المناقب ، باب علامات النبوة في الإسلام ، رقم (٣٦١٨) ، و(٣٦١٩) ، وفي كتاب الأيمان والنذور ، بابٌ كيف كانت يمين النبي - عليه السلام - رقم (٦٦٢٩)، و(٦٦٣٠) ، ومسلم في كتاب الفتن وأشراط الساعة ، باب لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل ... ، رقم (٢٩١٩) .

٢- وقول أبي سفيان : (إنَّ لَنَا عزى ولا عُزَّى لكم) [١] .

٣- وحُكي من كلامهم : (إن كان أحدٌ سلك هذا الفجّ فلا هو يا هذا) [٢] .

٤- وقولهم : (لا أبا لك ، ولا أخا له ، ولا غلامي لك) [٣] .

٥- وقولهم : (لا يَدَيْ لك) [٤] .

٦- وحكى الفرّاء عن العرب: (لا هذين لك، ولا هاتين لك، ولا هُوَ، ولا هي)[٥].

٧- وقول العرب : (لا قُرَيْشَ بَعْدَ اليومِ) [٦] .

٨- وقول الشاعر : :

تُبَكِّي على زَيدٍ ولا زَيدَ مِثْلُهُ   بَرِيءٌ مِنَ الحُمَّى سَلِيمُ الجَوَانِحِ [٧]

توجيه المانعين للأدلة :

حاول المانعون توجيه الأدلة التي استدلَّ بها المجيزون ، واختلفوا في تأويلها ، وذلك على النحو الآتي :

أولاً : أن يُقدّر إضافة لفظ (مثل) إلى العَلَمِ المذكور[٨]، ولا يتعرّف (مثل) بإضافته إلى المعرفة ، لتوغّله في الإبهام [٩] .

---

(١) انظر : شرح التسهيل ٢ / ٦٧ ، البحر المحيط ٩ / ٤٦٤ .

(٢) انظر : الارتشاف ٢ / ١٧١ ، المساعد ١ / ٣٤٧ .

(٣) انظر : المقتضب ٤ / ٣٧٣ – ٣٧٤، التذييل والتكميل ٦٩/٢ ب ، المساعد ١ / ٣٤٣ ، الهمع ٤٦٤/١ .

(٤) انظر : المساعد ١ / ٣٤٣ ، الهمع ١ / ٤٦٤ .

(٥) انظر : شرح التسهيل ٢ / ٦٨ ، شرح الكافية ١ / ٢٦٠ ، الارتشاف ٢ / ١٧١ ، المساعد ١ / ٣٤٧ ، الهمع ١ / ٤٦٣ .

(٦) انظر : شرح التسهيل ٢ / ٦٧ ، شرح الكافية الشافية ١ / ٥٣٢ .

(٧) البيت من البحر الطويل بلا نسبة .

انظر : المقرب ١ / ١٨٩ ، شرح التسهيل ٢ / ٦٧ ، شرح الكافية الشافية ١ / ٥٣١ ، تذكرة النحاة ٥٢٩، ٥٣٨ ، تخليص الشواهد ١٦٦ ، ٤٠٢ ، تعليق الفرائد ٤ / ١١٥ ، الهمع ١ / ٤٦٤ ، الخزانة ٥٧/٤ ، الدرر ٢ / ٢١٥ .

(٨) انظر : الكتاب ٢ / ٢٩٦ – ٢٩٧ ، المقتضب ٤ / ٣٦٣ ، الأصول ١ / ٣٨٣ ، أمالي ابن الشجري ١ / ٣٦٥، أسرار العربية ٢٥٠ ، شرح المفصّل ١٠٣/٢ ، شرح الجمل ٢ / ٢٧٠ ، شرح التسهيل ٢ / ٦٧ ، لباب الإعراب ٣٥٢ ، المساعد ١ / ٣٤٧ .

(٩) انظر : شرح المفصّل ٢ / ١٠٣ ، شرح الكافية ١ / ٢٦٠ .

ثانياً : تأويل العلم باسم الجنس الموضوع لإفادة ذلك المعنى ، فقولهم : (قضيّةٌ ولا أبا حسن لها) تقديره : (لا فيصل لها) [1] .

ثالثاً : أنّ التقدير في هذه الأمثلة ونحوها : (لا مُسمًّى بهذا الاسم) [2] .

رابعاً : أن يُقدَّر لكلِّ مثالٍ ما يليق به ويصلح له [3] .

خامساً: أن يكون هذا الاستعمال على قصد : (لا شيءَ يصدُقُ عليه هذا الاسم كصدقه على المشهور به) [4] .

مناقشة توجيه المانعين للأدلة :

بالنظر في توجيه المانعين لأدلة المجيزين السماعية نجد أنه يعتمد على الآتي :

١- التأويل للنصوص.

٢- ادعاء الحذف فيها، وحملها على التقدير.

٣- حمل النصوص على معانٍ بعيدة.

ويرد ذلك الآتي :

١- أنّه لا حاجة إلى تأويل مثل هذه النصوص وحملها على معانٍ بعيدة؛ لوضوح دلالالتها، والحمل على الظاهر أوْلى ، لا سيّما أنّه لا يعارض قاعدة مطردة عند الكوفيين .

٢- أنّ الحذف والتقدير في النصوص خلاف الأصل ، ويلزمه الثبت ، وما خالف الأصل مردودٌ لذلك .

---

(١) انظر : شرح الكافية ١ / ٢٦٠ ، الصبّان ٢ / ٥ .

(٢) انظر : شرح التسهيل ٢ / ٦٧ ، شرح الكافية الشافية ١ / ٥٣١ ، رصف المباني ٢٦٠ – ٢٦١ .

(٣) انظر : شرح التسهيل ٢ / ٦٨ .

(٤) انظر : شرح الكافية الشافية ١ / ٥٣٢ .

الترجيح :

يظهر ممّا تقدّم رُجْحان ما ذهب إليه الكوفيون من جواز إِعمال (لا) النافية للجنس في المعرفة ؛ لثبوت السماع بذلك نثراً ونظماً ، ولاحاجة إلى تأويل النصوص لوضوح الاحتجاج بها ، وما ذكره المانعون من تأويلٍ للشواهد لا يعدو أن يكون جدلاً لا يستقيم .

القاعدة النحوية بعد مناقشة المسألة :

إنَّ الغالب في مدخول (لا) النَّافية للجنس أن يكون نكرةً ، ويجوز – على قلَّةٍ – إعمالها في المعرفة ، وهذا ثابتٌ في لسان العرب.

(إعمال (ما) الحجازية مع توسط الخبر)

قال سيبويه : «وزعموا أن بعضهم قال ، وهو الفرزدق :

فَأَصبَحُوا قد أعادَ الله نِعْمَتَهُمْ إذْ هِمْ قريشٌ وإذْ ما مِثْلَهُمْ بَشَرُ [1]

وهذا لا يكاد يُعْرَف ، كما أنّ { لات حينُ مَنَاص } [2] كذلك ، ورُبَّ شيء هكذا ، وهو كقول بعضهم : هذه ملحفةً جديدةً في القلة»[3] .

يتبيّن من ذ لك أن سيبويه – بعد استقرائه كلام العرب – لم يقف على نصب خبر (ما) الحجازية مع تقدمه على اسمها ، ولذلك حكم على قول الفرزدق بأنه لا يكاد يُعرف ، وقرنه بأمثلة أخرى ورد فيها المخالف للمطرد قليلا ، والقلة التي أشار إليها سيبويه تعني الندرة؛ لأنّه قاس على النادر .

ويلحظ أن سيبويه حكم – هنا – على نصب الخبر مع تقدمه بالندرة ، في حين أنه في نص آخر منع ذلك ؛ لأنّه في سياق تقرير قاعدة مطردة ، إذ قال : «فإذا قلتَ : ما منطلقٌ عبدُالله ، أو ما مُسيٌ من أعتب رفعتَ ، ولا يجوز أن يكون مقدّما مثله مؤخّرا»[4] .

ولأجل اختلاف النّصين اختلف العلماء في بيانهم رأي سيبويه ، ولذا فمنهم من عزا إليه المنع ، ومنهم من عزا إليه إجازة النصب بالقلة مع التقدم .

وقد تبع سيبويه في منع إعمال (ما) في الخبر مع تقدمه المازني [5] والمبرد[6]

---

(١) البيت من البحر البسيط .

انظر : ديوان الفرزدق ١ / ١٨٥ ، الكتاب ٦٠/١ ، المقتضب ٤ / ١٩١ ، شرح أبيات سيبويه ١٦٢/١ ، خزانة الأدب ٤ / ١٣٣ ، ١٣٨ .

(٢) سورة ص ، آية ٣ .

(٣) الكتاب ١ / ٦٠ .

(٤) المصدر السابق ١ / ٥٩ .

(٥) انظر : مجالس العلماء ١١٣ ، الخزانة ٢ / ١٣٦ .

(٦) انظر : المقتضب ٤ / ١٨٩ – ١٩٠ .

الذي أنكر رواية البيت بالنصب ، وعدَّها خطأً ، وأن الصواب الرفعُ ، قال بعد إنشاده البيت : «فالرفع الوجه ، وقد نصبه بعض النحويين ، وذهب إلى أنَّه خبر مقدم ، وهذا خطأ فاحش وغلط بيِّن»[1]، فالمبرد ينكر النصب ؛ لأنَّه لم يقف عليه في كلام العرب .

وممن تبع سيبويه في المنع – أيضاً – ابن السرَّاج [2] ، والزجَّاجي [3] ، والفارسي [4]، وابن جنِّي [5]، والصيمري [6] ، وابن بابشاذ [7] ، والزمخشري [8] ، والأنباري [9]، وابن الدهان[10]، والحيدرة [11]، والعكبري [12]، وابن معط [13]، وابن الحاجب [14] ، وابن عصفور[15]، والكيشي [16] ، والموصلي [17] ، وأبو الفداء الملك المؤيد [18]، والمرادي [19]، وابن

---

(١) المقتضب ٤ / ١٩١ .

(٢) انظر : الأصول ١ / ٩٢ .

(٣) انظر : الجمل ١٠٥ .

(٤) انظر : الإيضاح ١١١ ، البغداديات ٥٨٦ .

(٥) انظر : اللمع ٩١ .

(٦) انظر : التبصرة ١ / ١٩٨ .

(٧) انظر : المقدمة المحسبة ٢٧٦ .

(٨) انظر : المفصل ٨٢ .

(٩) انظر : أسرار العربية ١٤٦ .

(١٠) انظر : الفصول في العربية ١٧ .

(١١) انظر : كشف المشكل ١ / ٣٤٥ .

(١٢) انظر : اللباب ١ / ١٧٦ ، المتبع ٢٧٢ .

(١٣) انظر : الفصول الخمسون ٢٠٨ .

(١٤) انظر : شرح المقدمة الكافية ٥٨٣ – ٥٨٤ .

(١٥) انظر : المقرب١ / ١٠٢ ، شرح الجمل ١ / ٥٩٣ .

(١٦) انظر : الإرشاد ١٦٠ .

(١٧) انظر : شرح ألفية ابن معط ٢ / ٨٨٨ .

(١٨) انظر : الكناش ٩١ .

(١٩) انظر : توضيح المقاصد ١ / ٣١٤ .

الـوردي[1]، وابـن هـشام[2]، والجـامي [3] ، والسلـسيلي [4]، والأشمونـي [5] ، والسيوطي [6]، والغزي [7] ، بل جعله بعضهم [8] قول عامة النحويين .

وذهـب يـونس [9] والفـرّاء [10] والربعـي [11] والأعلـم [12] وابـن النـاظم [13] والدلائي [14] إلى جواز النصب مع تقدم الخبر بقلة ، وعدّها الجرمي [15] لغة .

ونُسِب هذا المـذهب إلى سيبويه [16] ، وأبطـل أبـو حيـان [17] والـدماميني[18] هذه النسبة ، قال الدماميني : «فهذا شيء لم يحكه سيبويه عن العـرب ، وإنمـا قال : وزعموا ، فحكاه عن غيره ، ثم نفى مقاربة عرفانه علـى حـد قولـه تعـالى:

---

(١) انظر : التحفة الوردية ١٧٧ .

(٢) انظر : أوضح المسالك ١ / ٢٧٩ .

(٣) انظر : الفوائد الضيائية ١ / ٤٥٢ .

(٤) انظر : شفاء العليل ١ / ٣٢٨ .

(٥) انظر : شرح الأشموني على الألفية ١ / ٢٤٨ .

(٦) انظر : شرح السيوطي على ألفية ابن مالك ١١٠ .

(٧) انظر : فتح الرب المالك بشرح ألفية ابن مالك ٢٣٨ .

(٨) كابن عقيل في المساعد ١ / ٢٨١ ، والسيوطي في الهمع ٢ / ١١٣ .

(٩) نسبه إليه عبدالقادر في : العوامل المائة ١٨٠ .

(١٠) انظر : الارتشاف ١ / ٢٩٥ ، تعليق الفرائد ٣ / ٢٤٦ – ٢٤٨ ، الهمع ٢ / ١١٣ .

(١١) انظر : شرح الكافية ١ / ٢٦٧ .

(١٢) انظر : الخزانة ٢ / ١٣٠ .

(١٣) انظر : شرح الألفية ١٤٦ – ١٤٧ ، تخليص الشواهد ٢٨١ .

(١٤) انظر : نتائج التحصيل ٤ / ١٢٥٤ – ١٢٥٥ .

(١٥) انظر : المساعد ١ / ٢٨٠ ، الارتشاف ١ / ٢٩٥ ، تعليق الفرائد ٣ / ٢٤٦ ، نتائج التحصيل ٤/١٢٥٤ – ١٢٥٥، التصريح ١ / ١٩٨ ، الهمع ٢ / ١١٣ .

(١٦) انظر : التسهيل ٥٧ ، شرح التسهيل ١ / ٣٧٣ ، المساعد ١ / ٢٨١ .

(١٧) انظر : الارتشاف ١ / ٢٩٥ .

(١٨) انظر : تعليق الفرائد ٣ / ٢٤٦ – ٢٤٨ .

{لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا} [1]»[2]، وأخذ لفظه المرادي[3].

ونصَّ ابن عصفور [4] وابن هشام [5] على أن سيبويه يقول بشذوذ البيت ، ولعلَّ من نسب إليه ذلك أخذه من كونه ذكر النصب مستدلاً بقول الفرزدق ، وعده قليلاً كما في عبارته .

أمّا ابن مالك فذهب في التسهيل [6] وشرحه [7] وشرح الكافية الشافية [8] إلى الجواز ، وهو المشهور عنه عند المتأخرين [9]، في حين أنّه في شرح عمدة الحافظ[10] بقي على رأي الجمهور القائل بالمنع .

ويرى الدكتور محمد حماسة عبداللطيف أن الرأي في المسألة مضطرب ، وأنّه كان على النحويين أن يصححوا القاعدة ، فيضعوا قاعدة جزئية تضم هذا الشاهد وأمثاله ، خاصة وأن شعر الاستشهاد كله لا يمثل إلا لهجة واحدة ، هي اللهجة الأدبية المشتركة كما يقول [11].

النصوص المستدركة على الاستقراء :

يضاف إلى قول الفرزدق الذي ذكره سيبويه نصوص أخرى ورد فيها نصب خبر(ما) مع تقدمه ، وهي :

---

(١) النور ٤٠ .

(٢) تعليق الفرائد ٣ / ٢٤٨ .

(٣) انظر : الجنى الداني ٣٢٣ – ٣٢٤ .

(٤) انظر : شرح الجمل ١ / ٥٩٣ .

(٥) انظر : أوضح المسالك ١ / ٢٨٢ .

(٦) ص ٥٧ .

(٧) ١ / ٣٧٣ .

(٨) ص ٤٣٣ .

(٩) كابن هشام في تخليص الشواهد ٢٨١ ، والأشموني ١ / ٢٤٩ .

(١٠) ١ / ٤٣٣ .

(١١) انظر : لغة الشعر ٣١٦ .

١- قول الراجز :

نجرانُ إذْ مامثلَها نجرانُ [١]

٢- وقول الشاعر :

لو انَّكَ ياحسين خُلِقتَ حرًّا وما بالحرٍّ أنتَ ولا الخليقِ [٢]

فالبيت : «دليل على جواز تقديم الخبر المنصوب ؛ إذ الباء لا تدخل إلا على الخبر المنصوب دون المرفوع»[٣]، وقد استدلَّ به أبو علي الفارسي[٤]، ونسب الاستدلال به للربعي[٥]، وهو تلميذ الفارسي .

٣- وحُكِي قول العرب : (ما مسيئا من أعتب) [٦] .

الأدلة المؤيدة لتلك النصوص :

يؤيد تلك الأدلة القياس الذي ذهب إليه الربعي ، فقد قال : «الإعمال عندي هو القياس لبقاء معنى النفي»[٧] .

---

(١) من بحر الرجز بلا نسبة .

انظر : الحلبيات ١٩٤ ، المسائل المنثورة ١٨٤ ، تذكرة النحاة ٤٦٦ ، الهمع ٢ / ١١٣ ، الدرر اللوامع ٩٦/١ ، وهو في الأولين برواية : بحران .

(٢) البيت من الوافر بلا نسبة .

انظر : معاني القرآن للفراء ١٩٢/٣ ، الإنصاف ١ / ١٢١ ، المقرب ١ / ٢٠٥ ، شرح الكافية ٢٦٧/١ ، الخزانة ٤ / ١٤١ ، ويروى صدره : أما والله أن لو كنت حرا

ويروى بدل (الخليق) : العتيق .

(٣) شرح الكافية ١ / ٢٦٧ - ٢٦٨ .

(٤) نقله عن ابن مالك في : شرح التسهيل ١ / ٣٧٣ .

(٥) انظر : التحفة الوردية ١٨٢ - ١٨٣ .

(٦) حكاه الجرمي . انظر : التخمير ١ / ٥٢٣ ، الارتشاف ١ / ٢٩٥ ، تعليق الفرائد ٢٤٦/٣ ، التصريح ١ / ١٩٨ ، الهمع ٢ / ١١٣ .

(٧) شرح الكافية ١ / ٢٦٧ .

توجيه المانعين للأدلة :

حاول المانعون توجيه الأدلة التي استدل بها المجيزون ، وذلك على النحو الآتي :

أ- الأدلة السماعيّة :

١- أمّا بيت الفرزدق (وإذ ما مثلَهم بشر) بنصب (مثلهم) :

- قال بعضهم : هو ضرورة [١] ، وقيل : شاذ [٢] ، وبه أخذ الأنباري [٣] . وقيل : لغة ضعيفة [٤] ، وعده ابن أبي الربيع [٥] أقرب الأقوال .

- وقيل : انتصب (مثلهم) على الحال ؛ لأنّه نعت تقدّم ، وإذا تقدم النعت على النكرة نصب على الحال ، كقولك : فيها قائماً رجل ، والخبر محذوف ، أي : إذ ما في الدنيا بشر [٦] ، وهو قول المازني [٧]، وتبعه المبرِّد [٨] ، وأخذ به الفارسي [٩] وابن السيد [١٠] والخوارزمي [١١] وابن مالك في موضع من شرح

---

(١) كالفارسي في البغداديات ٥٩٦ .

(٢) انظر : أوضح المسالك ١ / ٢٨٢ ، الأشموني ١ / ٢٨٤ ، عيون الإعراب ١٠٧ .

(٣) انظر : البيان ٢ / ٣١٢ .

(٤) انظر : اللباب ١ / ١٧٧ ، الإرشاد ١٦١ .

(٥) انظر : الملخص ١ / ٢٦٧ .

(٦) انظر : المقتصد ١ / ٤٣٣ ، العوامل المائة ١٨١ ، النكت ١ / ١٩٦ ، عيون الإعراب ١٠٧ ، اللباب ١/١٧٧ ، المتبع ٢٧٣ ، الملخص ١ / ٢٦٧ ، شرح الجمل١ / ٥٩٣ ، شرح التسهيل ١ / ٣٧٣ ، الإرشاد ١٦١ .

(٧) انظر : مجالس العلماء ٩٠ ، الانتصار ٥٤ ، التعليقة ١ / ٩٥ – ٩٦ ، المحاجاة بالمسائل النحوية ١٤٢ ، الخزانة ٢ / ١٣١ .

(٨) انظر : المقتضب ٤ / ١٩١ – ١٩٢ .

(٩) انظر : المسائل المنثورة ١٨٤ .

(١٠) انظر : الحلل في شرح أبيات الجمل ٣١٦ .

(١١) انظر : التخمير ١ / ٥٢٣ .

التسهيل [1] مع أنه منعه في أول كتابه [2] ، وصحَّحه ابن معط [3] .

- وقيل : إنَّ انتصاب (مثلهم) على الظرفية ، والمعنى : ما بشر في مكان مثلَ مكانهم ، ثم أُنِيبت الصفة عن الموصوف ، والمضاف إليه عن المضاف [4] ، ونُسِب للكوفيين [5] ، وهو رأي ابن معطٍ [6]، وتقديره : مافي مثل رتبتهم بشر .

- وقيل : إنَّه محمول على الغلط ؛ لأنَّ هذا البيت للفرزدق ، وكان تميمياً ، وليس من لفظه إعمال (ما) سواء تقدم الخبر أو تأخر ، فلمَّا استعمل لغة غيره غلط ، فظن أنَّها تعمل مع تقدم الخبر ، كما تعمل مع تأخره ، فلم يكن في ذلك حجة [7] ، وهو رأي أبي بكر السرَّاج [8] ، وأخذ به عبدالقاهر [9] .

- وعدَّ بعضهم أنَّ (مثلهم) خبر (ما) التميميَّة المهملة ، لكن بُني على الفتح لإضافته إلى مبنيّ ، فإنَّ المضاف إذا كان مبهما كـ(غير) و (مثل) و (دون) ، وأضيف إلى مبنيّ بُنِيَ ، نحو : يومّئذٍ وحينَئذٍ [10]، كقراءة : { إنَّهُ لحقٌّ مِثْلَ مَا أنَّكُمْ تَنْطِقُون }[11] وكقول الشاعر:

---

(1) ٣ / ٢٦٣ .

(2) ١ / ٣٧٣ .

(3) انظر : الفصول الخمسون ٢٠٨ .

(4) انظر : النكت ١ / ١٩٦ ، المحاجاة ١٤٢ ، اللباب ١ / ١٧٧ ، المتبع ٢٧٣ ، الإرشاد ١٦١ ، الملخص ١ / ٢٦٧ ، التحفة ١٨١ ، تخليص الشواهد ٢٨٣ .

(5) انظر : شرح الجمل ١ / ٥٩٣ ، تخليص الشواهد ٢٨٣ ، الخزانة ٢ / ١٣١ .

(6) نقله عنه الدماميني في : تعليق الفرائد ٣ / ٢٤٨ .

(7) انظر : النكت ١ / ١٩٥ ، أسرار العربية ١٤٧ ، المحاجاة ١٤٣ ، الإرشاد ١٦١ ، المتبع ٢٧٣ ، شرح الجمل ١ / ٥٩٣ ، الفصول الخمسون ٢٠٨ ، شرح التسهيل ١ / ٣٧٣ ، أوضح المسالك ١ / ٢٨٢ ، التحفة الوردية ١٨١ .

(8) نقله عنه الفارسي في التعليقة ١ / ٩٧ .

(9) انظر : المقتصد ١ / ٤٣٣ .

(10) انظر : شرح التسهيل ٣ / ٢٦٢ ، التحفة الوردية ١٨٠ ، أوضح المسالك ١ / ٢٨٢ .

(11) الذاريات ٢٣ ، وهي قراءة الحرميين وابن كثير .

انظر : السبعة ٦٠٩ ، المبسوط ٣٥٠ ، التيسير ٢٠٣ ، العنوان في القراءات السبع ١٨٠ .

تَتَدَاعَى منخراهُ بدمٍ ... مثلَ ما أثمر حُمَّاض الجبلْ [1]

وعدَّه البغدادي [2] أقرب الأقوال، وهو رأي الزمخشري [3]، وأخذ به ابن هشام في المغني[4] والمالقي[5]، وصحَّحه ابن عصفور [6].

- وأجاز الزمخشري [7] أن يكون مبنياً لوقوعه موقع (كأنَّ) للتشبيه ، على تقدير: كَهُمْ.

- وسوَّغ بعضهم ذلك للفرزدق على أنَّه أراد أن يخلص الكلام للمدح ؛ لأنَّه إذا قال: ما مثلُك أحداً ، فنفى الأحدية ، احتمل الكلام المدح والذم بنفي المماثل عند زوال الإنسانية والمروءة ، لكن عند نصب المثل ورفع (أحد) أو (بشر) يتعين المدح[8]، فيقال : ما أحدٌ مثلك ، أي : في الصفات الحميدة لعلو شأنك ومجدك ، فليس لك نظير، وهو رأي الأعلم [9].

٢- وأمَّا بيت (وما بالحر أنت ولا الخليق) :

- قيل : لا يلزم كون الخبر المجرور منصوبَ المحل ، فقد حكى الفراء عن كثير من أهل نجد أنهم يجرون الخبر بعد (ما) بالباء ، وإذا أسقطوا الباء رفعوا[10]، وهذا دليلٌ واضحٌ على أنَّ دخول الباء جارة للخبر بعد (ما)

---

(١) البيت من الرمل للنابغة الجعدي .

انظر : ديوانه ٨٧ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٢٦٦ ، شرح المفصل ٨ / ١٣٥ ، المقرب ١ / ١٠٢

(٢) انظر : الخزانة ٢ / ١٣١ .

(٣) انظر : المحاجاة بالمسائل النحوية ١٤٢ .

(٤) ٥١٦ – ٥١٧ .

(٥) انظر : رصف المباني ٣٧٩ .

(٦) انظر : شرح الجمل ١ / ٥٩٤ ، المقرب ١ / ١٠٢ .

(٧) انظر : المحاجاة بالمسائل النحوية ١٤٣ .

(٨) انظر : شرح الجمل ١ / ٥٩٣ ، تخليص الشواهد ٢٨٣ .

(٩) انظر : تحصيل عين الذهب ٨٥ – ٨٦ .

(١٠) انظر : الخزانة ٢ / ١٣٤ .

لا يلزم منه كون الخبر منصوب المحل ، بل يجوز أن يقال : منصوب المحل ومرفوعه، وإن كان المتكلم حجازياً ؛ لأنَّ الحجازي قد يتكلم بغير لغته، وغيره يتكلم بلغته .

إلا أنَّ الظاهر أنَّ محل المجرور نصب إذا كان المتكلم حجازياً ، ورفع إن كان تميميّاً أو نجديّاً ، هذا ويمكن أن يقال : زيدت الباء في خبر (ما) التميميّة[1] وأقوال أخر .

ب- الأدلة القياسية :

ردَّ المانعون قياس الربعي ؛ بأنَّ إعمال (ما) مع التقديم : «مؤذن بالقوة، ولا قوة ؛ لأنَّه عامل ضعيف من جهة الحرفية ، ومن جهة مخالفة القياس ؛ ولأنَّها لو قُدِّمَ خبرها على اسمها – وهي فرع على (ليس) التي يجوز تقديم خبرها – لَزِم مساواة الفرع الأصل، وهو مُحال»[2] .

مناقشة توجيه المانعين للأدلة :

أ- الأدلة السماعية :

١- أما بيت الفرزدق :

- لا يسلّم قولهم : ضرورة ؛ لأنَّ الضرورة يستدعيها الوزن أو القافية ، وهنا لا يؤثر الفتح أو الضم في الوزن ، ولا في الروي .
- ولايسلّم قولهم : شاذ ؛ لوروده في الشعر والنثر ، ولأنَّ الجرمي حكى أنَّه لغة، وهو مصدّق في روايته .
- وأمّا تخريج النصب على أنَّ (مثلهم) حال ففيه نظر ؛ لأنَّ الحال فضلة يتم

---

(١) انظر : الخزانة ٢ / ١٣٤ .

(٢) شرح ألفية ابن معط ٢ / ٨٨٨ .

الكلام بدونها ، وهنا لا يتم الكلام بدون (مثلهم) ، فلا يكونُ حالاً [1]، فإذا انتفت الحالية تعيَّنت الخبرية ، وقال ابن هشام : «رُدَّ بأن معاني الأفعال لا تعمل مضمرةً»[2] ، فحَذْفُ عامل الحال إذا كان معنوياً ممتنع [3] .

- ورُدَّ قول الكوفيين انتصاب (مثلهم) على الظرفية بأنَّ الصفة إنَّما تخلف الموصوف إذا اختصت بجنسه ، ولهذا جاز : رأيت كاتباً ، وامتنع رأيت طويلا [4] ، ورُد بأن المثل لا يختص بالمكان [5] ، وردّه الصفار بأنَّ ما ليس بزمان ولا بمكان لا يُجعل ظرفاً قياسا [6] .

- وأمّا حمل الفرزدق على الغلط فلا يجوز ؛ : «لأنَّ الشاعر إذا جاز أن يغلط في لغة غيره جاز أن يغلط في لغة نفسه ، وزالت الثقة بكلامه» [7] .

وقال البغدادي : «إنَّ العربيَّ لا يمكن أن يغلط لسانه ، وإنَّما الجائز غلطه في المعاني»[8].

ونفى ابن مالك [9] أن يكون قد غلط في البيت ، مستدلاً بأنَّ للفرزدق أضداداً من التميميين والحجازيين ، فلو كان مخطئاً في نظرهم لبادروا إلى تخطئته ، ولنقل ذلك، ففي عدم النقل دليل على صحة ما ذهب إليه في إنشاده .

---

(١) هذا رد ابن مالك في شرح التسهيل ١ / ٣٧٣ .

(٢) انظر : شرح الجمل ١ / ٥٩٣ ، تخليص الشواهد ٢٨٣ .

(٣) انظر : الانتصار ٥٦ ، التعليقة ١ / ٩٦ ، اللباب ١ / ١٧٧ ، المغني ٣٦٣ .

(٤) انظر : شرح الجمل ١ / ٥٩٤ ، تخليص الشواهد ٢٨٣ .

(٥) انظر : المغني ٦٠٠ .

(٦) انظر : شرح الصفار ل٧١ ، نقلاً عن مسالك النحاة ٦٨ .

(٧) شرح الجمل ١ / ٥٩٣ ، وانظر : تخليص الشواهد ٢٨٣ .

(٨) الخزانة ٢ / ١٣٠ .

(٩) انظر : شرح التسهيل ١ / ٣٧٣ .

وردَّه المالقي [1] بأنَّ العربي ينطق بلغته على الطبيعة ، وأنَّه لا يقيس في اللغة شيئاً.

وقد ذكر ابن ولاّد [2] أنَّ البيت ربما غيَّرته الرواة ، ومع ذلك فلغة الراوي من العرب شاهد إذا كان فصيحاً ، وفي هذا ردٌّ على المبرِّد الذي طعن في رواية البيت .

- وأمَّا جعلهم الحركة حركة بناء، فيُردّ بأنَّ ذلك لا يكون في (مثل) ؛ لمخالفتها للمبهمات في التثنية والجمع والتصغير والاشتقاق منه [3] .

- وأمَّا المدح فالسياق هو الذي يعيِّنه ، فيزول احتمال الذم [4] .

٢- أمَّا البيت الآخر :

فلو دخل إليه الاحتمال - كما ذكروا من أنَّه لا يلزم كون الخبر المجرور منصوب المحل - فإنَّ ذلك لا يكون مانعاً للقاعدة بكاملها ؛ لورود شواهد أخرى من نثر وشعر تؤيِّدها ، بل يستأنس به ، ولا يكون وحده دليلاً عليها .

ب- الأدلة القياسية :

لا يؤدي النصب بقلة إلى ما ذكروه ؛ إذ لو كان النصب مطرداً لزم ما ذُكِر ، لكن الحكم عليه بالقلة يدل على أنَّ (ما) أقل من الأصل المقيس عليه (ليس) في الحكم .

الترجيح :

يتبيَّن مما تقدَّم رجحان رأي الفراء ومن تبعه من المجيزين لنصب الخبر مع تقدمه ، وإن كان ذلك قليلا ؛ لوجود شواهد شعرية ونثرية.

القاعدة النحوية بعد مناقشة المسألة :

يجوز نصب خبر (ما) الحجازِيّة مع تقدُّمه على اسمها، وإنْ كان الكثير رفعه.

---

(١) انظر : رصف المباني ٣٧٩ .

(٢) انظر : الانتصار ٥٥ .

(٣) انظر : شرح التسهيل ٣ / ٢٦٣ ، المغني ٥١٧ ، الخزانة ٢ / ١٣١ .

(٤) انظر : شرح الجمل ١ / ٥٩٣ ، تخليص الشواهد ٢٨٣ .

(الإضافة بمعنى (في))

قال السيرافيّ: «والإضافة تكون على معنى أحد الحرفين من حروف الجرّ ، وهما : (مِنْ) و (اللّام) ، فـ(مِنْ) إذا كانت الإضافة على معناها تبعيضٌ كقولك : (هذا ثوبُ خَزٍّ) و (خاتمُ حديدٍ) ، أي : (ثوبٌ من خَزٍّ) ، و (خاتمٌ من حديدٍ) .

وما كان على معنى (اللّام) فإضافته على وجه الاستحقاق ، كقولك : (هذه دارُ زيدٍ) و (دارٌ لزيدٍ) ...، وربَّما أوهمتك الإضافة الخروج عن هذين الوجهين ، فإذا رددْتَها إلى أصول ما وُضِعَت له رأيتها لازمةً لأحد الحرفين ، كقولك : (أفضلُهُم زيدٌ) ، أي : (الفاضلُ منهم زيدٌ) ، و (بَعْضُ القَوْمِ) ، أي : (شيءٌ منهم) ، ويكون تماماً لهم ومكمِّلاً»[1] .

هذا النصُّ يدلّ على أنَّ السيرافيّ – بعد استقرائه لغة العرب – حكم بأنَّ الإضافة المحضة تكون على معنى أحد حرفين ، وهما :(مِنْ) و (اللّام) ، وأمّا مجيئها بمعنى (في) فليس معروفاً في كلام العرب ، وما أوهم خلاف ذلك رُدَّ بالتأويل إليه .

وما ذهب إليه السيرافيّ – هنا – من منع مجيء الإضافة المحضة بمعنى (في) قال به عددٌ من النحويين منهم: ابن السرّاج[2]، والفارسيّ [3]، وابن جنّي[4]،

---

(١) شرح الكتاب ٢ / ١٤١ ب – ١٤٢أ .

(٢) انظر : الأصول ٢ / ٣ ، ونسب الشيخ محمد عضيمة في هامش المقتضب ٤ / ١٤٣ إلى ابن السراجّ القول بصحة مجيء الإضافة بمعنى (في) وهو خطأ منه .

(٣) انظر : الإيضاح ٢٩٧ .

(٤) انظر : الخصائص ٣ / ٢٦ ، اللمع ٦٤ .

والجرجانيّ[1]، والحريريّ[2] ، والزمخشريّ - في أحد قوليه -[3] ، وابن الخشاب[4] ، وابن يعيش[5]، والرضيّ[6]، وابن الناظم[7]، وأبوحيّان[8].

النصوص المستدركة على الاستقراء :

استدلّ المجيزون لصحة مجيء الإضافة بمعنى (في) بعددٍ من النصوص، منها[9] :

١- قوله تعالى : { فَصِيَامُ ثَلاثَةِ أَيَّامٍ }[10] .

٢- وقوله تعالى : { وَهُوَ أَلَدُّ الخِصَامِ }[11] .

٣- وقوله تعالى : { لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ }[12] .

٤- وقوله تعالى : { يَا صَاحِبَيِ السِّجْنِ }[13] .

٥- وقوله تعالى : { بَلْ مَكْرُ الَّيْلِ والنَّهَارِ }[14] .

---

(١) انظر: الجمل للجرجاني ٣٠ ، ونسب السيوطي إلى الجرجاني القول بجواز مجيء الإضافة بمعنى (في)، وهذا خطأ عند التحقيق ، انظر : الهمع ٢ / ٤١٣ (أحمد شمس الدين) .

(٢) انظر : شرح ملحة الإعراب ٢٤ .

(٣) انظر : المفصّل ٨٢ .

(٤) انظر : المرتجل ٢٦٠ .

(٥) انظر : شرح المفصّل ٢ / ١١٩ .

(٦) انظر : شرح الكافية ١ / ٢٧٤ .

(٧) انظر : شرح الألفية ٣٨١ - ٣٨٣ .

(٨) انظر : التذييل والتكميل ٤ / ٦٩ ب ، البحر المحيط ٢ / ٢٦٥ ، ٣٢٨ ، ٤٤٨ .

(٩) انظر هذه الشواهد في : شرح الكافية الشافية ٢ / ٩٠٧ - ٩٠٨ ، شرح التسهيل ٣ / ٢٢١ - ٢٢٢ ، شرح عمدة الحافظ ١ / ٤٨٣ - ٤٨٥ ، التذييل والتكميل ٤ / ٦٩ ب ، الهمع ٢ / ٤١٣ .

(١٠) البقرة ١٩٦ .

(١١) البقرة ٢٠٤ .

(١٢) البقرة ٢٢٦ .

(١٣) يوسف ٣٩ .

(١٤) سبأ ٣٣ .

٦- وقوله – صلى الله عليه وسلم –: (رِبَاطُ يَوْمٍ فِي سَبِيْلِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا عَلَيْهَا) [(١)]

٧- وقوله: (يُوْشِكُ أَنْ يَضْرِبَ النَّاسُ أَكْبَادَ الإِبِلِ يَطْلُبُوْنَ العِلْمَ فَلاَ يَجِدُوْنَ أَحَداً أَعْلَمَ مِنْ عَالِمِ المَدِيْنَةِ) [(٢)] ، والمراد (عَالِمٍ في المَدِيْنَةِ) .

٨- وقول العرب : (شهيدُ الدَّارِ) ، و (قتيلُ كربلاء) [(٣)] .

٩- وقول حسّان – رضي الله عنه –:

تُسَائِلُ عَنْ قَرْمٍ هِجَانٍ سَمَيْذَعٍ ... لَدَى البَأْسِ مِغْوَارِ الصَّبَاحِ جَسُورِ [(٤)]

١٠- وقول تميم بن أُبيّ :

لَهُم سَلَفٌ شُمٌّ طِوَالٌ رِمَاحُهُمْ ... يَسِيرُونَ لا مِيْلَ الرُّكُوبِ ولا عُزْلا [(٥)]

وبناءً على هذه النصوص وما ماثلها ذهب الزمخشريّ – في قوله الآخر [(٦)]، وابن الحاجب [(٧)] ، وابن مالك [(٨)] ، والمراديّ [(٩)] ، وابن هشام [(١٠)] ،

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الجهاد والسير ، باب فضل رباط يوم في سبيل الله ، حديث رقم (٢٨٩٢) .

(٢) أخرجه الترمذي في كتاب العلم ، باب ما جاء في عالم المدينة ، حديث رقم (٢٦٨٠) ، وانظر : شرح التسهيل ٣ / ٢٢١ ، التذييل والتكميل ٤ / ٦٩ ب ، الهمع ٢ / ٤١٣ .

(٣) انظر : شرح التسهيل ٣ / ٢٢١ ، شرح عمدة الحافظ ١ / ٤٨٣ ، التذييل والتكميل ٤ / ٦٩ ب .

(٤) البيت من البحر الطويل ، من قصيدة لحسان بن ثابت يرثي فيها حمزة بن عبدالمطلب – ﷺ – ، والمراد بالقَرْم : السيد المبجّل ، والهجان : كريم الحسب نقيه ، والسميذع : الكريم والشجاع ، ويروى : (سَمَيْدَع) بدل (سميذع) .

انظر : ديوان حسان ٢٣٩ ، شرح التسهيل ٣ / ٢٢٢ ، شرح الكافية الشافية ٢ / ٩٠٨ ، شرح عمدة الحافظ ١ / ٤٨٣ ، شرح ابن الناظم ٣٨١ ، التذييل والتكميل ٤ / ٦٩ ب ، المقاصد النحوية ٣ / ٣٥٨.

(٥) البيت من البحر الطويل .

انظر : ديوان تميم بن أُبي ٢٠٤ ، شرح التسهيل ٣ / ٢٢١ ، شرح عمدة الحافظ ١ / ٤٨٤ ، التذييل والتكميل ٤ / ٦٩ ب .

(٦) انظر : الكشّاف ١ / ٣٥٢ .

(٧) انظر : شرح الكافية ١ / ٢٧٣ ، شرح المقدمة الكافية ٢ / ٥٩٠ .

(٨) انظر : التسهيل ١٥٥ ، شرح التسهيل ٣ / ٢٢١ ، شرح الكافية الشافية ٢ / ٩٠٦ .

(٩) انظر : شرح الألفية للمرادي ٢ / ٢٤١ – ٢٤٢ .

(١٠) انظر : أوضح المسالك ٣ / ٨٥ –٨٦ .

وابن عقيل [1]، والسيوطيّ[2] إلى أنَّ الإضافة كما تكون بمعنى (مِنْ) و (الّلام) ، تكون بمعنى (في) أيضاً [3] .

قال ابن مالك : «وأغفل أكثرُ النحويين الإضافة بمعنى (في) ، وهي ثابتةٌ في الكلام الفصيح»[4] .

وشَرَط ابن الحاجب في الإضافة التي تكون على معنى (في) أن يكون المضاف اسماً مضافاً إلى ظرفه ، كقولك: (ضَرْبُ اليوم) [5]، ولم يشترط ابن مالك ذلك [6] .

توجيه المانعين للأدلة :

ذكر المانعون أنَّ الاحتجاج بالشواهد السابقة على أنَّ الإِضافة تكون بمعنى (في) غير مُسَلَّم ، ويمكن الإجابة عنها بالآتي [7] :

١- أنَّ هذه النصوص من باب الصفة المشبَّهة ، فإضافتها غير محضة ؛ لأنَّه قُصِد بها التخفيف، وذلك نحو قوله تعالى : { وَهُوَ أَلَدُّ الخِصَامِ } ، قال أبو حيَّان : «فـ(ألدّ) من باب إِضافة الصفة المشبَّهة»[8] .

٢- أنَّ بعضها من إضافة المصدر إلى ما هو ظرف زمان في الأصل ، ولكنه اتُّسع فيه فصُيِّر مفعولاً به ، ولذلك صحّت الإضافة إليه ، وحُمِل على ذلك قوله تعالى:

---

(١) انظر : شرح ابن عقيل ٢ / ٤٣ .

(٢) انظر : الهمع ٢ / ٤١٣ .

(٣) انظر : شرح الألفية لابن الناظم ٣٨٠ .

(٤) شرح الكافية الشافية ٢ / ٩٠٦ ، وانظر : شرح التسهيل ٣ / ٢٢١ .

(٥) انظر : شرح الكافية ١ / ٢٧٣ ، شرح المقدمة الكافية ٢ / ٥٩٠ .

(٦) انظر : التسهيل ١٥٥ ، شرح التسهيل ٣ / ٢٢١ ، شرح الكافية الشافية ٢ / ٩٠٦ ، شرح عمدة الحافظ ١ / ٤٨٢ – ٤٨٥ .

(٧) انظر : شرح ابن الناظم ٣٨١ – ٣٨٣ ، البحر المحيط ٢ / ٢٦٥ ، ٣٢٨ ، ٤٤٨ ، التذييل والتكميل ٤ / ٦٩ ب ، الهمع ٢ / ٤١٣ .

(٨) البحر المحيط ٢ / ٣٢٨ .

{ فَصِيَامُ ثَلاثَةِ أَيَّامٍ } ، وقوله : { تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ } ، ونحو قول الشاعر : (مِغْوَارِ الصَّبَاحِ جَسُورِ).

٣- أنَّ ما أوهم كون الإضافة فيه على معنى (في) محمولٌ على أنَّها فيه بمعنى (الَّلام) على المجاز ، ويدل على ذلك أمور [١] :

أ - أنَّ دعوى كون الإِضافة بمعنى (في) يستلزم دعوى كثرة الاشتراك في معناها ، وهو على خلاف الأصل ، فيجب اجتنابها .

ب- أنَّ كلَّ ما ادُّعي فيه أنَّ إضافته بمعنى (في) حقيقةً ، يصح فيه أن يكون بمعنى (الَّلام) مجازاً ، فيجب الحمل عليه لوجهين :

١ - أنَّ المصير إلى المجاز خيرٌ من المصير إلى الاشتراك .

٢ - أنَّ الإِضافة لمجاز المُلْك ، والاختصاص ثابتةٌ بالاتفاق ، والإضافة بمعنى (في) مختلفٌ فيها، والحمل على المتَّفقِ عليه أولى من الحمل على المختلف فيه.

جـ- أنَّ الإضافة في نحو : { بَلْ مَكْرُ الَّيْلِ والنَّهَارِ } [٢] إمَّا بمعنى (الَّلام) على جعل الظرف مفعولاً به على سَعَة الكلام ، وإمَّا بمعنى (في) على بقاء الظرفيَّة ، والأوَّل أوْلَى لاتفاق النحويين على جواز جعل الظرف مفعولاً به على السَّعَة .

قال أبو حيَّان في تأويل كون الإِضافة بمعنى (الَّلام) في الآية : «قال الحُذَّاق لمَّا كان يمكن فيهما ، ويقع المكر فيهما ، جُعِلا كأنَّهما الماكران على سبيل التجوّز ، وإسناد الشيء لما وقع فيه» [٣] .

---

(١) انظر : شرح ابن الناظم ٣٨٢ – ٣٨٣ ، التذييل والتكميل ٤ / ٦٩ ب .

(٢) سبأ ٣٣ .

(٣) التذييل والتكميل ٤ / ٦٩ ب .

وجَوَّز وجهاً آخر في الآية ، وهو أن تكون إضافة (مكر) إلى (اللَّيل والنَّهار) من إضافة المصدر إلى ما هو ظرف زمان ، ولكنَّه اتُّسع فيه فَصُيِّر مفعولاً به ، أو في موضعِ رفعٍ على الإِسناد المجازيّ [1] .

٤- أنَّ بعضاً من هذه النصوص فيه إِفادةُ اختصاصٍ ، نحو: (شهيد الدار) ، و(قتيل كربلاء) ، والاختصاص في الإِضافة يجعلها على معنى (اللَّام) [2] .

مناقشة توجيه المانعين للأدلة :

يمكن الإِجابة عن اعتراضهم شواهد المثبتين بالآتي :

١- أنَّ اعتبار معنى اللَّام في هذه الشواهد لا يصح إلا بتكلّف [3] ، قال ابن مالك :

«فلا يخفى أنَّ معنى (في) في هذه الشواهد كلِّها صحيحٌ ظاهرٌ لاغنى عن اعتباره ، وأنَّ اعتبار معنى غيره ممتنع ، أو متوصَّلٌ إِليه بتكلف لا مزيد عليه» [4] .

٢- قولهم : إِنَّ هذه الشواهد محمولةٌ على إضافة المصدر إلى ما هو ظرف زمان توسُّعاً ؛ معترضٌ بأنَّ التوسُّعَ لا يُلْجَأ إليه عند توافر الشواهد ، ووضوح دِلالتها .

٣- وأمَّا قولهم : إِنَّ كون الإِضافة بمعنى (في) يستلزم كثرة الاشتراك في معناها ؛ مردودٌ بأنَّ السَّماع قد جاء بإِفادة الإضافة معنى (في) ، وهي شواهد واضحة صريحة لا يمكن تأويلها إلاّ بتكلّف ، فالحمل على ظاهرها أَوْلَى ؛ ولا اشتراك حينئذٍ في معناها لظهوره ، وكونه أَوْلَى من غيره وأقرب منه .

---

(١) انظر : البحر المحيط ٨ / ٥٥٢ .

(٢) انظر : شرح الكافية ١ / ٢٧٤ .

(٣) انظر : شرح الكافية الشافية ٢ / ٩٠٩ .

(٤) شرح التسهيل ٣ / ٢٢٢ - ٢٢٣ .

٤- ولا يُسلَّم قولهم : إنَّ كلَّ ما ادُّعي فيه أنَّ إضافته بمعنى (في) حقيقيةً . يَصِحُّ فيه أن يكون بمعنى (اللّام) مجازاً ، بل هو كلامٌ مردودٌ ؛ لأنَّ الحقيقة لا يُعدل عنها إلى المجاز إلاّ بثبتٍ أو قرينةٍ ، ولا قرينة فيما ادّعوه مجازاً !!.

٥- ولا يُسَلَّم قولهم : إنَّ الاختصاص في الإضافة يجعلها على معنى (اللّام) ؛ لأنّه عند اعتبار معنى اللّام الاختصاصيّة ، فلا فرق بين التي بمعنى (في) ، والتي بمعنى (من)، وحينئذ فلا وجه للحمل في الأولى دون الثانية [1] .

ولا يُعترض ذلك بأنَّ شواهد الإضافة التي بمعنى (من) كثيرة ، بخلاف شواهد (في) فإنّها قليلةً ، لذا جاز حملها على معنى (اللّام) لأمرين :

أ- أنَّ شواهد الإضافة التي بمعنى (في) ليست قليلةً كما ادّعوا ، بل هي وافرةٌ وواضحة الدلالة ، وحملها على معنى (اللّام) لا يصح إلاّ بتكلّف .

ب- أنَّ القلّة - على فرض التسليم بالدعوى - لا تُسْقِط الاحتجاج ، ولا تدفع إلى التأويل ، لا سيّما أنَّ الدِلالة في مثل هذه الشواهد صريحةٌ ، والحكم النحويُّ ينبغي أن يُؤْخَذ من النصوص مباشرة ، ومن واقع الاستعمال اللغوي ، والتأويل عند توافر النصوص عَبَثٌ باللُّغة دون مُوْجِب .

الترجيح :

يظهر ممّا تقدّم رُجْحان رأي ابن الحاجب وابن مالك ومن وافقهما من المجيزين لصحة ورود الإضافة بمعنى (في) دون تأويل ؛ لورود السماع بذلك نثراً ونظماً .

القاعدة النحويّة بعد مناقشة المسألة :

يجوز أنْ تكون الإضافة على معنى (في) كما جاز أن تكون على معنى (اللام) ، وعلى معنى (مِنْ) .

---

(١) انظر : حاشية الصبّان ٢ / ٢٣٨ - ٢٣٩ .

(الفصل بين المتضايفين)

قال سيبويه : «ولا يجوز : (يا سارقَ الليلةَ أهلِ الدَّارِ) إلاّ في شعر ؛ كراهية أن يفصلوا بين الجارِّ والمجرور»[1] .

وقال في نص آخر: «وتقول :(لا يَدَيْنِ بها لَكَ) ، و (لا يدين اليومَ لك)، إثبات النون أحسن ، وهو الوجه ؛ وذلك أنّك إذا قلت : (لا يَدَيْ لك) ، و(لا أَبَا لَكِ)، فالاسم بمنزلة اسمٍ ليس بينه وبين المضاف إليه شيءٌ ، نحو: (لا مِثْلَ زيدٍ)، فكما قَبُح أن تقول : (لا مِثْلَ بها زيدٍ) ، فتفصل ، قَبُح أن تقول : (لا يَدَيْ بها لك) ... ، فكما قَبُح أن تفصل بين المضاف والاسم المضاف إليه ، قَبُح أن تفصل بين : (لك) ، وبين المنفيّ الذي قبله ؛ لأنّ المنفيّ الذي قبله إذا جعلته كأنّه اسمٌ لم تفصل بينه وبين المضاف إليه بشيء ، قَبُح فيه ما قَبُح في الاسم المضاف إلى اسم لم تجعل بينه وبينه شيئاً ؛ لأنّ اللّام كأنّها – ههنا – لم تُذْكَر .

ولو قلت : (هذا) لقلت : (لا أخا هذين اليومين لك) ، وهذا يجوز في الشعر ؛ لأنّ الشاعر إذا اضطُرَّ فصل بين المضاف والمضاف إليه ... »[2] .

هذان النصّان يدلاّن على أنّ سيبويه –بعد استقرائه لغة العرب– حكم بأنّ الفصل بين المتضايفين قبيحٌ، وأنّه لا يجوز الفصل بينهما إلاّ بالظرف، أو الجارّ والمجرور ، وذلك في ضرورة الشعر ، أمّا النثر فلا يجوز فيه الفصل مطلقاً، ولم يُسْمع مثل هذا الفصل في لغة العرب.

وقد تبع سيبويه في منع الفصل بين المتضايفين في الشعر إلاّ بالظرف ، أو الجارّ والمجرور للضرورة : الفرّاء [3] ، والمبرِّد [4] ، وابن السرَّاج [5] ،

---

(١) الكتاب ١ / ١٧٦ – ١٧٧ .

(٢) المصدر السابق ٢ / ٢٧٩ – ٢٨٠ .

(٣) انظر : معاني القرآن ١ / ٣٥٨ ، ٢ / ٨١ – ٨٢ .

(٤) انظر : المقتضب ٤ / ٣٧٦ .

(٥) انظر : الأصول ٢ / ٢٢٦ – ٢٢٧ .

والسيرافي [1] ، والنحّاس [2] ، وابن خالويه[3]، والفارسيّ [4] ، وابن جنّي [5] ، والصيمريّ [6] ، والزمخشريّ [7] ، وابن عطيّة [8]، وجمهور البصريين [9] .

قال الفرّاء في حكم الفصل بين المتضايفين : «وهذا ممّا كان يقوله نحويّو أهل الحجاز، ولم نجد مثله في العربيّة»[10] .

وقال المبرِّد: «لا يُفْصَل بين المضاف والمضاف إليه، إلاّ أن يُضْطَر شاعِر فيفصل بالظروف وما أشبهها؛ لأنّ الظرف لا يَفْصِلُ بين العامل والمعمول فيه»[11].

وقال ابن جنّي : «والفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف ، وحرف الجرّ قبيحٌ كثير ، لكنه من ضرورة الشاعر»[12] .

وقال في موضعٍ آخر : «... ففصل بين المضاف والمضاف إليه بحرف الجر لضرورة الشعر ، ومثله كثيِّر ، إلاّ أنّا ندعه لشهرته»[13] .

---

(1) انظر : شرح الكتاب ١ / ١٢٥ أ .

(2) انظر : إعراب القرآن ٢ / ٩٨ ، ائتلاف النصرة ٥٤ .

(3) انظر : الحجة في القراءات السبع ١٥٠ – ١٥١ .

(4) انظر : الحجة للقرّاء السبعة ٣ / ٤١١ ، وانظر : البحر المحيط ٤ / ٦٥٨ ، الدر المصون ٣ / ١٨٦ ، دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٣ / ٣ / ٣٨٧ .

(5) انظر : الخصائص ٢ / ٣٩٠ ، ٤٠٤ ، سر صناعة الإعراب ١ / ١٠ .

(6) انظر : التبصرة والتذكرة ١ / ٢٨٨ – ٢٨٩ .

(7) انظر : الكشاف ٢ / ٥٤ ، ٣٨٤ ، المفصّل ٩٩ ، وانظر : من أسرار اللغة ، د. إبراهيم أنيس ص ٢٠٨ .

(8) انظر : المحرر الوجيز ٦ / ١٥٨ ، غيث النفع ٢١٦ .

(9) انظر : شرح الكتاب للسيرافي ١ / ١٢٥ أ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ٩٨ ، الإنصاف ٢ / ٤٢٧ ، شرح المفصّل ٣ / ١٩ ، شرح الجمل ٢ / ٦٠٥ – ٦٠٦ ، ضرائر الشعر ١٩١ ، لباب الإعراب ٣٧٥ – ٣٧٧ ، شرح الكافية ١ / ٢٩٣ ، البحر المحيط ٤ / ٦٥٧ ، ائتلاف النصرة ٥٢ ، التصريح ٢ / ٥٧ .

(10) معاني القرآن ١ / ٣٥٨ .

(11) المقتضب ٤ / ٣٧٦ .

(12) الخصائص ٢ / ٤٠٤ .

(13) سر صناعة الإعراب ١ / ١٠ .

وذهب جمهور الكوفيين والأخفش [1] إلى جواز الفصل بين المتضايفين في الشعر ، وفي السَّعَة والاختيار ؛ لوروده في النثر ، بل في أفصح الكلام ، وجعلوا الفصل الخاص بالشعر أن يُفْصَل بينهما بغير الظروف ، وحرف الخفض .

واختار هذا القول ابن مالك [2] ، وأبو حيَّان [3] ، وطائفةٌ من المتأخرين [4] .

والمشهور عن الكوفيين أنَّهم يجوّزون الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف ، وحرف الخفض لضرورة الشعر [5] ، ويبدو عند التحقيق وإنعام النظر أنَّ القول المستقرّ عندهم هو ما ذكرته مقدَّماً من أنَّهم يرون جواز الفصل بين المتضايفين مطلقاً ، في الشعر والنثر ، وأنَّ المخصوص بالضرورة إنَّما هو الفصل بغير الظرف والجار والمجرور في الشعر ، وإنَّما أيّدت ذلك لأمور :

أولاً : أنَّ الكوفيين احتجُّوا لصحة ما ذهبوا إليه ببعض القراءات القرآنية ، والأحاديث النبوية، والمسموع النثريّ من كلام العرب ، وهذا يدل على أنَّهم لا يخصّونه بضرورة الشعر [6] .

ثانياً : أنَّ بعض النحويين نسب القول بجواز الفصل بين المتضايفين مطلقاً في الشعر والنثر إلى الكوفيين [7] .

---

(١) انظر : شرح الكتاب للسيرافي ١ / ١٢٥ أ ، الإنصاف ٢ / ٤٢٧ ، شرح المفصّل ٣ / ١٩ ، ضرائر الشعر ١٩٨ – ١٩٩ ، شرح الكافية ١ / ٢٩٣ ، ائتلاف النصرة ٥١ ، التصريح ٢ / ٥٧ .

(٢) انظر : شرح الكافية الشافية ٢ / ٩٧٩ – ٩٩٢ ، التسهيل ١٦١ ، شرح عمدة الحافظ ١ / ٣٧٥ –٣٨٢.

(٣) انظر : البحر المحيط ٤ / ٦٥٧ ، ٦ / ٤٥٦ ، الارتشاف ٢ / ٥٣٥ .

(٤) انظر : أوضح المسالك ٣ / ١٧٧ – ١٨٤ ، المساعد ٢ / ٣٧٢ ، التصريح ٢ / ٥٧ ، دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٣ / ٣ / ٣٨٥ – ٣٨٩ ، الضرورة الشعرية في النحو العربي ٣٣٩ – ٣٤٠ ، لغة الشعر ٢٣٥ – ٢٣٦ ، دراسات لغوية ، د. عبدالصبور شاهين ص ٦٤ ، مدرسة الكوفة د. مهدي المخزومي ص ٣٤٣ .

(٥) انظر : الإنصاف ٢ / ٤٢٧ .

(٦) انظر : الخصائص ٢ / ٤٠٧ ، الإنصاف ٢ / ٤٣١ ، شرح الكافية ١ / ٢٩٣ .

(٧) انظر : شرح الكتاب للسيرافي ١ / ١٢٥ أ ، الارتشاف ٢ / ٥٣٥ ، التصريح ٢ / ٥٧ ، حاشية الخضري ٢ / ١٩ .

ثالثاً : أنَّ أبا البركات الأنباريّ وهو من نَسَبَ إلى الكوفيين القول بأنَّ الفصل بين المتضايفين بغير الظرف وحرف الخفض جائزٌ في ضرورة الشعر أورد لهم شواهد نثريّة مختلفة [1] ، وهذا يُسلم بالضرورة إلى أحد أمرين :

أ – إمّا أنَّ مذهب الكوفيين هو ما ذكره من أنَّ الفصل بغير الظرف والجار والمجرور مخصوصٌ بالضرورة ، وربما اختار بعضهم جوازه نثراً ونظماً دون تقييدٍ بالضرورة، وهذا – كما يظهر – غير متأتٍ عند التحقيق .

ب– وإمّا أنَّ هناك خلطاً في تحقيق مذهب الكوفيين ، وتأصيل رأيهم في هذه القضية ، وهذا هو الواضح من خلال معالجة الأنباريّ للمسألة في (الإنصاف) ، وانتصاره للبصريين فيها .

ولابن عصفور في هذه المسألة قولان :

أ – جواز الفصل بين المتضايفين في النثر ، قال : «ولا يُنْكَرُ مجيء الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغيرظرف ولا مجرور في الكلام ، وإن لم ينقس ذلك»[2]، وأمّا في الشعر فقد نَصَّ في (الضرائر) على أنّه ضرورة حسنة [3] ، مع أنّه قد أنكر في إعراب القرآن أن يكون ذلك ضرورة ، قال : «ليس بضرورة ؛ لأنّه قد كثر عندهم ذلك ، وانشدوا فيه أبياتاً جمّة»[4] .

ب– منع الفصل بينهما ، وقصر الجواز على الفصل بالظرف ، أو الجار والمجرور في ضرورة الشعر [5] .

---

(١) انظر : الإنصاف ٢ / ٤٣١ .

(٢) ضرائر الشعر ١٩٩ .

(٣) انظر : المصدر السابق ١٩٤ .

(٤) انظر : المصدر السابق (الحاشية) ١٩١ .

(٥) انظر : شرح الجمل ٢ / ٦٠٤ .

ومن اللافت للنظر أنَّ ابن عصفور غلّط قراءة ابن عـامر : { وَكَـذَٰلِكَ زُ يِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْـلُ أَوْلَادَهُـمْ شُـرَكَائِهِمْ } [1] ، وعـضَّد إنكـار النحـويين هـذه القراءة في (شرحه لجمل الزجّاجي)[2]، بينما احـتجَّ بهـا في (ضـرائر الـشعر) [3] علـى الفـصل بـين المتـضايفين بـالمفعول ، وجـوازه في الكـلام ، ووصـف تخطئـة النحويين لابن عامر بأنّه (تحاملٌ عليه) .

النصوص المستدركة على الاستقراء :

يُضاف إلى قراءة ابن عامر الآنفة الذكر نـصوص أخـرى ورد فيهـا الفـصل بين المتضايفين في النثر ، وفي الشعر بغير الظرف والجارّ والمجرور ، منهـا [4] :

١- قوله تعالى : { فَلَا تَحْسَبَنَّ اللهَ مُخْلِفَ وَعْدَه رُسُلِهِ } [5] ، في قـراءة مـن نـصب (وَعْدَه) ، وأضـاف (مُخْلِفَ)، إلى (رُسُـلِهِ)[6]، ففـصل بـين المـضاف والمـضاف إليه بالمفعـول[7].

---

(١) الأنعام ١٣٧ .

وقرأ الباقون هذه الآية بفتح الزاي في : (زيَّن) ، ونصب اللام في : (قَتْلَ) ، وخفض دال (أوْلادِهم)، ورفع همزة : (شركاؤُهُم) .

انظر : السبعة لابن مجاهد ٢٧٠ ، إعراب القراءات السبع وعللها ١ / ١٧١ ، الحجة في القراءات السبع ١٥٠ – ١٥١ ، المبسوط ١٧٥ ، التيسير للداني ١٠٧ ، العنوان في القراءات السبع ٩٣ ، النشر ٢ / ٢٦٣، ٢٦٤ ، وانظر : البحر المحيط ٤ / ٦٥٧ ، الدر المصون ٣ / ١٨٦ .

(٢) انظر : ٢ / ٦٠٦ .

(٣) انظر : ص ١٩٨ – ١٩٩ .

(٤) انظر طرفاً من هذه الشواهد في : الخصائص ٤٠٤/٢ – ٤٠٧ ، الإنصاف ٤٢٧/٢ – ٤٣١ ، شرح الجمل ٦٠٤/١ – ٦٠٦ ، ضرائر الشعر ١٩١ – ١٩٩ ، شرح الكافية الشافية ٩٧٩/٢ – ٩٩٢ ، شرح الكافية ٢٩٣/١ ، الارتشاف ٥٣٣/٢ – ٥٣٥ ، الدر المصون ٣ /١٨٦ – ١٩٢ ، التصريح ٥٧/٢ – ٦٠ .

(٥) إبراهيم ٤٧ .

(٦) نُسبت هذه القراءة لجماعة دون تحديد ، انظر : إعراب القراءات الشواذ ١ / ٧٣٩ ، الكشّاف ٢ / ٣٨٤، التبيان ٢ / ٧٧٤ ، البحر المحيط ٦ / ٤٥٧ ، الدر المصون ٤ / ٢٨١ ، فتح القدير ٣ / ١١٨ .

(٧) انظر : إعراب القراءات الشواذ ٧٣٩/١ ، التبيان ٧٧٤/٢ ، البحر المحيط ٤٥٧/٦ ، الدر المصون ٢٨١/٤.

٢- وقوله – عليه الصلاة والسلام – : (فَهَلْ أَنْتُم تَارِكُو لِي صَاحِبِي) [(١)] ، فصل بين المتضايفين بالجارّ والمجرور (لي) .

٣- وقول بعض العرب : (تَرْكُ يَوْماً نَفْسِكَ وَهَوَاهَا سَعْيٌ لَهَا في رَدَاهَا) [(٢)] ، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف (يَوْماً).

٤- وحكى الكسائي عن العرب : (هذا غُلَامُ – واللّهِ – زَيْدٍ) [(٣)] ، ففصل بالقسم بين المتضايفين .

٥- وحكى أبو عبيدة عن أبي سعيد (وهو أعرابيٌّ لقبه أبو الدُّقَيْش) أنّه سمعه يقول: (إِنَّ الشَّاةَ لَتَجْتَرُ فتسمعُ صَوْتَ – والله – رَبِّها)[(٤)]، ففصل بالقسم .

٦- وحكى أبو بكر بن الأنباري عن العرب قولهم: (هو غُلَامُ – إِن شَاء اللّهُ – ابنِ أخِيكَ)[(٥)] ، يريدون :(هو غلام ابنِ أخيك) ، ففصل بين المتضايفين بجملة، والفصل بالمفرد أسهل [(٦)] .

٧- ومن الفصل بين المتضايفين بغير الظرف والجار والمجرور في الشعر قوله :

---

(١) أخرجه البخاري في فضائل أصحاب النبي – عليه السلام – (المناقب) ، بابٌ حديث رقم (٣٦٦١) ، وفي كتاب التفسير ، باب : { قُلْ يأَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رسُولُ الله إِلَيكُمْ جَمِيعاً الَّذي لهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ والأَرْضِ لا إله إلاَّ هُوَ يُحيي ويُميتُ فَآمِنُوا بالله وَرَسُولِهِ النَّبيِّ الأُمِّيِّ الَّذي يُؤْمِنُ بالله وَكَلِمَاتِهِ واتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدون } [الأعراف ١٥٨] حديث رقم (٤٦٤٠) .

وانظر : شواهد التوضيح ١٦٣ ، شرح التسهيل ٣ / ٢٧٣ ، الدر المصون ٣ / ١٨٨ ، التصريح ٢ / ٥٨.

(٢) انظر : شرح التسهيل ٣ / ٢٧٣ ، الدر المصون ٣ / ١٨٩ ، التصريح ٢ / ٥٨ .

(٣) انظر : الإنصاف ٢ / ٤٣١ ، شرح الكافية الشافية ٢ / ٩٩٣ ، شرح الكافية ١ / ٢٩٣ ، الارتشاف ٥٣٥/٢ ، التصريح ٢ / ٥٨ .

(٤) انظر : الإنصاف ٢ / ٤٣١ ، ضرائر الشعر ١٩٩ ، شرح الكافية الشافية ٢ / ٩٩٤ ، الارتشاف ٥٣٥/٢، الدر المصون ٣ / ١٨٨ .

(٥) انظر : شرح الكافية ١ / ٢٩٣ ، البحر المحيط ٤ / ٦٥٨ ، الدر المصون ٣ / ١٨٨ ، التصريح ٢ / ٥٨ .

(٦) انظر : البحر المحيط ٤ / ٦٥٨ ، الدر المصون ٣ / ١٨٨ .

فَزَجَجْتُهَــــا بِمِزَجَّــــةٍ   زَجَّ - القَلُوْصَ - أبـــي مَزَادَهْ [1]

ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول وهو (القَلُوْصَ) [2] .

٨- وقول الطِّرِمَّاح بن حكيم :

يُطِفْنَ بِحُوْزِيِّ المَرَاتِعِ لَمْ تُرَعْ   بِوَادِيهِ مِنْ قَرْعِ القِسِيِّ الكَنَائِنِ [3]

والتقدير : (من قَرْعِ الكَنَائِنِ القِسِيَّ) [4] ، ففصل بالمفعول .

والوارد في النظم من الفصل بين المتضايفين بالظرف ، وحرف الجر ، وبالمفعول كثيرٌ ، وبغير ذلك قليل [5] .

الأدلة المؤيِّدة لتلك النصوص :

يؤيِّد تلك النصوص (القياسُ) وذلك من أوجه [6] :

أولاً : كون الفاصل فضلة ، وهذا ممَّا يسوِّغ عدم الاعتداد به .

---

(١) البيت من مجزوء الكامل، لم أقف على قائل له ، وقد أنشده الأخفش ، ويروى: (فَزَجَجْتُها فَتَدَافَعَتْ)، ويروى : (فَزَجَجْتُها مُتَمَكِّناً) .

انظر : معاني القرآن للفرّاء ١ / ٣٥٨ ، ٢ / ٨١ ، الخصائص ٢ / ٤٠٦ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ١٠١ ، المفصَّل ١٠٢ ، الإنصاف ٢ / ٤٢٧ ، شرح جمل الزجاجي ٢ / ٦٠٥ ، ضرائر الشعر ١٩٦ ، شرح الكافية الشافية ٢ / ٩٨٥ ، شرح التسهيل ٣ / ٢٧٨ ، الدر المصون ٣ / ١٩٠ ، الخزانة ٢ /٢٥١.

(٢) انظر : الإنصاف ٢ / ٤٢٨ ، ضرائر الشعر ١٩٦ ، الدر المصون ٣ / ١٩٠ .

(٣) البيت من البحر الطويل .

انظر : ديوان الطرماح ٤٨٦ ، الخصائص ٢ / ٤٠٦ ، الإنصاف ٢ / ٤٢٩ ، ضرائر الشعر ١٩٧ ، شرح الكافية الشافية ٢ / ٩٨٥ ، شرح التسهيل ٣ / ٢٧٧ ، الدر المصون ٣ / ١٩٠ ، شفاء العليل ٢ / ٧٢٧، ائتلاف النصرة ٥٢ ، المقاصد النحوية ٣ / ٤٦٢ ، خزانة الأدب ٢ / ٢٥٢ .

(٤) انظر : الإنصاف ٢ / ٤٣١ ، ضرائر الشعر ١٩٧ ، الدر المصون ٣ / ١٩٠ .

(٥) انظر : الخصائص ٢ / ٤٠٤ - ٤٠٧ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ٩٨ - ١٠٢ ، الإنصاف ٢ / ٤٢٧ - ٤٣١ ، شرح الجمل ٢ / ٦٠٤ - ٦٠٦ ، ضرائر الشعر ١٩١ - ١٩٩ ، شرح الكافية ١ / ٢٩٣ ، الارتشاف ٢ / ٥٣٣ - ٥٣٥ ، الدر المصون ٣ / ١٨٦ - ١٩٢ ، ائتلاف النصرة ٥٢ - ٥٤ .

(٦) انظر : شرح التسهيل ٣ / ٢٧٧ ، التصريح ٢ / ٥٧ .

ثانياً : أنّ الفاصل غير أجنبي ، لتعلّقه بالمضاف .

ثالثاً : كونه مقدّر التأخير من أجل أنّ المضاف إليه مقدّر التقديم بمقتضى الفاعلية المعنويّة .

قال ابن مالك : «فلو لم تستعمل العرب الفصل المشار إليه ، لاقتضى القياس استعماله ؛ لأنّهم قد فصلوا في الشعر بالأجنبيّ كثيراً ، فاستحقّ الفصل بغير أجنبيٍّ أن يكون له مزيّة ، فحُكم بجوازه»[1] .

رابعاً : أنّه جاء الفصل بين المتضايفين في منثور الكلام ، وفُصِل بينهما بجملة وبمفرد ، وإذا كان هذا حال النثر ففي الشعر أَوْلى [2] .

توجيه المانعين للأدلة :

استدلّ البصريّون لتأييد مذهبهم بأنّه إنّما قَبُح الفصل بين المضاف والمضاف إليه ؛ لأنّ الثاني مُنزَّلٌ من الأول منزلة جزئه ؛ لأنّه واقعٌ موقع تنوينه ، فكما لا يُفصل بين أجزاء الاسم ، لا يُفصل بينه وبين ما نُزِّل منزلة الجزء منه [3] .

وإنّما جاز الفصل بالظرف ، وحرف الجرّ ؛ لأنّهما يُتّسعُ فيهما ما لا يُتّسعُ في غيرهما [4] .

قال ابن يعيش : «وإنّما جاز [أي : الفصل] بالظرف ؛ لأنّ الأحداث وغيرها لا تكون إلاّ في زمان ، أو مكان ، فكانت كالموجودة وإن لم تُذْكَر ، فكان ذكرها وعدمها سيّان ، فلذلك جاز إقحامها»[5] .

---

(١) شرح التسهيل ٣ / ٢٧٧ .

(٢) انظر : الإنصاف ٢ / ٤٣١ ، البحر المحيط ٤ / ٦٥٨ ، الدر المصون ٣ / ١٨٨ .

(٣) انظر : الإنصاف ٢ / ٤٣١ ، ٤٣٥ ، شرح المفصّل ٣ / ١٩ ، التصريح ٢ / ٥٧ .

(٤) انظر : الإنصاف ٢ / ٤٣٥ ، ائتلاف النصرة ٥٣ .

(٥) شرح المفصّل ٣ / ٢٣ .

وأجاب البصريّون عن شواهد الكوفيين السماعيّة بالآتي :

١- قراءة ابن عامر: {وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ}(١) .

أ - اعترض البصريّون هذه القراءة ومنعوها ، وذهبوا إلى وَهْي القراءة ووهم القارئ ، وقالوا : إنّ الذي دعا ابن عامر إليها أنّه رأى في مصاحف أهل الشام (شركائهم) مكتوباً بالياء (٢) .

ب- وحكم السيرافيّ على القراءة بالخطأ (٣) ، ونعتها ابن عطيّة بالضعف (٤) ، وجعلها ابن خالويه آتيةً على وجهٍ قبيحٍ في القرآن (٥) .

ج- وقال النحّاس عن هذه القراءة : إنّها لا تجوز في كلام ولا في شعر (٦) .

د - وقال الفارسيّ : إنّ القراءة جاءت على وجه قبيح قليل في الاستعمال ، ولو عدل عنها ابن عامر كان أَوْلى (٧) .

هـ - وأمّا الزمخشريُّ فقد كان من أشدّ النحاة طعناً في هذه القراءة ؛ قال : «وأمّا قراءة ابن عامر ... فشيءٌ لو كان في مكان الضرورات ، وهو الشعر لكان سمجاً مردوداً، كما سَمَجَ ورُدّ : (زَجَّ القَلُوصَ أبي مَزَادَهْ)، فكيف به في الكلام المنثور، فكيف به في القرآن المعْجِز بحسن نظمه وجزالته ،

---

(١) الأنعام ١٣٧ .

(٢) انظر : شرح السيرافي ١ / ١٢٥ أ ، الكشّاف ٢ / ٥٤ ، الإنصاف ٢ / ٤٣٦ ، ضرائر الشعر ١٩٨ - ١٩٩ ، البحر المحيط ٤ / ٦٥٨ ، الدر المصون ٣ / ١٨٦ ، ائتلاف النصرة ٥٤ .

(٣) انظر : شرح السيرافي ١ / ١٢٥ أ .

(٤) انظر : المحرر الوجيز ٥ / ٣٦٠ ، البحر المحيط ٤ / ٦٥٧ ، الدر المصون ٣ / ١٨٧ .

(٥) انظر : الحجة في القراءات السبع ١٥١ ، البحر المحيط ٤ / ٦٥٨ ، الدر المصون ٣ / ١٨٦ ، ١٨٧ .

(٦) انظر : إعراب القرآن ٢ / ٩٨ ، الدر المصون ٣ / ١٨٦ ، ائتلاف النصرة ٥٤ ، غيث النفع في القراءات السبع ٢١٧ .

(٧) انظر : الحجة للقراء السبعة ٣ / ٤١١ ، وانظر : البحر المحيط ٤ / ٦٥٨ ، الدر المصون ٣ / ١٨٦ ، دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٣ / ٣ / ٣٨٧ .

والذي حمله على ذلك أن رأى في بعض المصاحف (شركائهم) مكتوباً بالياء ، ولو قرأ بجرٍّ (الأولاد) و(الشركاء) - لأنَّ الأولاد شركاؤهم في أموالهم - لوجد في ذلك مندوحةً عن هذا الارتكاب))[1] .

و - واعترض الرضيُّ قراءة ابن عامر، وقال عنها : إنَّها ليست بذاك ، وقال: «ولا نُسلِّم تواتر القراءات السبع ، وإن ذهب إليه بعض الأصوليين»[2] .

ز - وأجاب الأنباريُّ عن الاحتجاج بهذه الآية بأنَّ الإجماع واقعٌ على امتناع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول في غير ضرورة الشعر، والقرآن ليس فيه ضرورة ، وإذا وقع الإجماع على امتناع الفصل به بينهما في حال الاختيار سقط الاحتجاج بها على حالة الاضطرار ، فبان أنَّها إذا لم يَجُزْ أن تُجْعَلَ حُجَّةً في النظير ؛ لم يَجُزْ أن تُجْعَلَ حُجَّةً في النقيض[3] .

٢- وأمَّا قراءة : {فَلاَ تَحْسَبَنَّ الله مُخْلِفَ وَعْدَه رُسُلِهِ }[4] ، فقد وصفها الزمخشريُّ بالضعف[5] .

٣- وأمَّا الاحتجاج بنحو : (هذا غُلاَمُ -واللهِ- زَيْدٍ) ، وقولهم : (فَتَسْمَعُ صَوْتَ - والله - رَبِّهَا) ؛ فغير مُسلَّم لأنَّ هذا إنَّما جاء في القسم ، والقسم يدخل على الأخبار للتوكيد ، فكأنَّهم لمَّا جَازُوا به مَوْضِعَه استدركوا ذلك بوضع القسم ، حيث أدركوا من الكلام ؛ ولهذا يسمّونه في مثل هذا النحو لغواً ؛ لزيادته في الكلام ، ووقوعه غير موقعه[6] .

---

(١) الكشاف ٢ / ٥٤ .

(٢) شرح الكافية ١ / ٢٩٣ .

(٣) انظر : الإنصاف ٢ / ٤٣٥ - ٤٣٦ .

(٤) إبراهيم ٤٧ .

(٥) انظر : الكشاف ٢ / ٣٨٤ ، الدر المصون ٤ / ٢٨١ .

(٦) انظر : الإنصاف ٢ / ٤٣٥ ، ائتلاف النصرة ٥٤ .

٤- وأمّا الشواهد الشعريّة فقد ردّ البصريون الاحتجاج بها ، وذكروا أنّ ما أنشده الكوفيون من شعرٍ هو قليلٌ ، ومع قلّته فهو مجهول القائل [(١)] .

وأشار بعضهم إلى أنّ قول الشاعر : (زَجَّ - القَلُوص - أبي مَزَادَهْ) لا يصحُّ الاحتجاج به ؛ لأنّه يروى لبعض المدنيين المحدثين المولّدين [(٢)] .

ووصف الزمخشريُّ هذا البيت بأنّه : (سَمْجٌ مردودٌ) [(٣)] .

وقال الفرّاء عن هذا البيت : إنّه باطلٌ ، وأنّ الصواب : (زَجَّ القَلَوْصِ أبو مَزَادَه)[(٤)].

مناقشة توجيه المانعين للأدلة :

١- يُجَاب عن اعتراضهم قراءة ابن عامر بالآتي :

أ - أنَّ هذه القراءة صحيحةٌ متواترةٌ ، وابن عامر من الفصحاء الثقات ، وهو أعلى القرّاء السبعة سنداً ، وأقدمهم هجرة ، أمّا علوّ سنده فإنّه قرأ على أبي الدرداء ، وواثلة بن الأسقع ، وفَضَالة بن عُبَيْد ، ومعاوية بن أبي سفيان ، والمغيرة المخزوميّ، ونقل يحيى الذُّمَاري أنّ ابن عامر قرأ على عثمان بن عفّان - رضي الله عنهما - ، وبذلك تكون قراءته قبل فشوّ اللحن .

وأمّا قِدَم هجرته فإنّه قد ولد في حياة الرسول - عليه السلام - فهو من كبار التابعين ، وكلامه حُجَّة [(٥)] ، وإذا تقرّر هذا فاعلم أنّه لا يصح الحكم على

---

(١) انظر : الإنصاف ٢ / ٤٣٥ ، ائتلاف النصرة ٥٣ - ٥٤ .

(٢) انظر : ائتلاف النصرة ٥٣ .

(٣) انظر : الكشاف ٢ / ٥٤ .

(٤) انظر : معاني القرآن ٢ / ٨٢ .

(٥) انظر : البحر المحيط ٤ / ٦٥٧ - ٦٥٨ ، الدر المصون ٣ / ١٨٦ ، غيث النفع ٢١٨ ، إتحاف فضلاء البشر ٢ / ٣٢ .

الفصيح بالخطأ ، قال أبو الفتح بن جنّي : «(باب فيما يَرِدُ عن العربي مخالفاً لما عليه الجمهور): إذا اتفق شيءٌ من ذلك نُظِر في حال ذلك العربيّ وفيما جاء به ، فإن كان الإنسان فصيحاً في جميع ما عدا ذلك القدر الذي انفرد به ، وكان ما أورده مماّ يقبله القياس ، إلاّ أنّه لم يَرِدْ به استعمال إلاّ من جهة ذلك الإنسان ، فإنّ الأَوْلى في ذلك أن يُحْسَن الظنُّ به ، ولا يحمل على فساده»[1] ، وقال في نص آخر : «فإذا كان الأمر كذلك لم نقطع على الفصيح يُسْمَعُ منه ما يخالف الجمهور بالخطأ ، ما وُجِد طريقٌ إلى تَقَبُّلِ ما يُورِدُه، إذا كان القياس يُعَاضده»[2] .

ب- أنّ الواجب إحسان الظنّ بالقارئ لأنّه ناقلٌ ، والناقل مُثْبِتٌ ، والمثْبِتُ مُقَدّمٌ على النافي اتفاقاً [3] .

ج - وأمّا وصفهم القراءة بالخطأ ، أو القُبْح أو أنّها لا تجوز في كلام ولا في شعر ، فهو كلام غير معوَّل عليه ، وإن صدر عن أئمة أكابر ؛ لأنّه طعنٌ في المتواتر ، إضافة إلى أنّه ليس الغرض - هنا - تصحيح القراءة بقواعد العربية ، بل تصحيح قواعد العربية بالقراءة[4].

قال أحمد البنّا : «ولو نُقِل إلى هذا الزاعم عن بعض العرب ، ولو أَمَةً ، أو راعياً أنّه استعمله في النثر لرجع إليه ، فكيف وفيمن أثبت تابعيٌّ عن الصحابة ، عَمّن لا ينطق عن الهوى - صلى الله عليه وسلم - فقد بطل قولهم ، وثبتت قراءته سالمة من المعارض»[5] .

---

(١) الخصائص ١ / ٣٨٥ .

(٢) الخصائص ١ / ٣٨٧ .

(٣) انظر : إتحاف فضلاء البشر ٢ / ٣٤ .

(٤) انظر : الإنصاف لابن المنيّر ٢ / ٥٤ ، الدر المصون ٣ / ١٨٨ ، إتحاف فضلاء البشر ٢ / ٣٢ .

(٥) إتحاف فضلاء البشر ٢ / ٣٤ .

د – وأمّا ما ذكره الزمخشريُّ فقد اعترضه ابن المنيّر بقوله : «لقد ركب المصنِّف في هذا الفصل متن عمياء ، وتاه في تيهاء ... ، فإنّه تخيَّل أنَّ القرّاء أئمة الوجوه السبعة ، اختار كل منهم حرفاً قرأ به اجتهاداً لا نقلاً وسماعاً ، فلذلك غلَّط ابن عامر في قراءته هذه ... ، ولم يعلم الزمخشريّ أنَّ هذه القراءة بنصب (الأولاد) والفصل بين المضاف والمضاف إليه بها يُعْلَم ضرورةً أنَّ النبي – عليه السلام– قرأها على جبريل كما أنزلها عليه كذلك ، ثُمَّ تلاها النبي– عليه السلام – على عدد التواتر من الأئمة ، ولم يزل عدد التواتر يتناقلونها ، ويقرؤون بها خلفاً عن سلف إلى أن انتهت إلى ابن عامر، فقرأها – أيضاً – كما سمعها»[1] .

واعترض أبو حيّان الزمخشريَّ بقوله : «وأعجبُ لعجميٍّ ضعيف في النحو يَردُّ على عربيٍّ صريحٍ محضٍ قراءةً متواترةً موجودٌ نظيرها في لسان العرب في غير ما بيت ، وأعجبُ لسوء ظن هذا الرجل بالقرّاء الأئمة الذين تخيّرتهم هذه الأمة لنقل كتاب الله شرقاً وغرباً ، وقد اعتمد المسلمون على نقلهم لضبطهم ومعرفتهم وديانتهم»[2] .

هـ– ولا يُسلَّم قول الرضي : «ولا نُسلِّم تواتر القراءات السبع»، وهو – هنا– يتابع الزمخشريّ في إنكار تواتر القراءات السبع ، وهو اعتقاد مردودٌ ، وبطلانه ظاهر ، قال ابن المنيّر : «... هذا معتقد أهل الحق في جميع الوجوه السبعة أنّها متواترة جملَة وتفصيلاً عن أوضح من نطق بالضّاد – عليه الصلاة والسلام – ، فإذا علمت العقيدة الصحيحة ، فلا مبالاة بعدها بقول الزمخشري ، ولا بقول أمثاله ممن لحَّن ابن عامر ، فإنَّ المُنْكَر عليه

(١) الإنصاف لابن المنيّر ٢ / ٥٣ .

(٢) البحر المحيط ٤ / ٦٥٨ هـ

إِنَّما أنكر ما ثبت أنّه براء منه قطعاً وضرورة ، ولولا عذر أنَّ المُنْكِر ليس من أهل الشأنين ، أعني : علم القراءة ، وعلم الأصول ، ولا يُعدُّ من ذوي الفنّين المذكورين لخيف عليه الخروج من ربقة الدين ، وأنّه على هذا العذر لفي عُهْدَةٍ خطرة ، وزلةٍ منْكَرة تزيد على زلّة من ظَنّ أنَّ تفاصيل الوجوه السبعة فيها ما ليس متواتراً ، فإنّ هذا القائل لم يثبتها بغير النقل ، وغايته أنّه ادّعى نقلها لا يُشترط فيه التواتر ، وأمّا الزمخشريُّ فظنّ أنّها تثبت بالرأي غير موقوفة على النقل ، وهذا لم يقل به أحدٌ من المسلمين ، وما حمله على هذا الخيال إلاَّ التعالي في اعتقاد اطّراد الأقيسة النحويّة ، فظنَّها قطعيّةً حتى يرد ما يخالفها»[1] .

وبذلك يتقرّر أنَّ ما ذهب إليه الزمخشريّ والرضيّ من جواز القراءة بما تقتضيه العربية مع صحة المعنى ولو لم ينقل - كما هو مقتضى كلامهما - متفقٌ على بطلانه وتحريمه ، قال ابن الجزريّ : «ما وافق العربيـة والرسم ولم يُنْقَل ألبتة ، فهذا ردّه أحق ، ومنعه أشدّ ، ومرتكبه مرتكب لعظيمٍ من الكبائر»[2] .

و- ولا يُسلّم قول الأنباري : «إنَّ الإجماع واقعٌ على امتناع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول في غير ضرورة الشعر»، لأوجه عدة :

أولاً : أنّه قد ورد الفصل بين المتضايفين بالمفعول في الكلام كما في قوله تعالى :

{وَكَذَلِكَ زُ يِّنَ لِكَثِيرٍ } ، وقوله : { فَلاَ تَحْسَبَنَّ الله مُخْلِفَ } .

ثانياً : أنّه ورد الفصل بالمفعول في الشعر ، وليس فيه ضرورة كما في قول الشاعر: (زَجَّ القَلُوصَ أبي مزاده) ، قال ابن جنّي : «أي : (زَجَّ أبي مزادة

(١) الإنصاف لابن المنيّر ٢ / ٥٣ .

(٢) النشر ١ / ١٧ .

القلوصَ)، ففصل بينهما بالمفعول به ، هذا مع قدرته على أن يقول : (زَجَّ القلوص أبو مزاده) ... ، وفي هذا البيت عندي دليل على قوّة إضافة المصدر إلى الفاعل عندهم ، وأنّه في نفوسهم أقوى من إضافته إلى المفعول ، ألا تراه ارتكب - ههنا - الضرورة ، مع تمكّنه من ترك ارتكابها ، لا لشيء غير الرغبة في إضافة المصدر إلى الفاعل دون المفعول»[1] .

وهذا الذي صوّره ابن جنّي على أنّه كان في مقدور الشاعر لن يترتب عليه إخلالٌ بوزن ولا بقافية ، فالشاعر - إذن - غير مضطّر ، وقد اختار تركيباً من اثنين لا بد أن يكونا جائزين معاً في عُرْف الشعر [2] .

ثالثاً : كيف يكون في المسألة إجماعٌ مع مخالفة القرّاء للنحويين ، والقرّاء نقلةٌ للُّغةِ ، والمصير إلى قولهم أَوْلى ؛ لأنّهم ناقلون عمّن ثبتت عصمته عن الخطأ في مثله ؛ ولأنّ القراءة ثبتت بالتواتر ، ونقل النحويين يُعدّ من قبيل الآحاد[3]، إضافة إلى أنّ الكوفيين يجيزون الفصل بين المتضايفين ، أفبعد هذا يكون في المسألة إجماع؟ .

رابعاً : أنّ الآية التي اعترض الأنباريُّ صحّةَ الاحتجاج بها لا تخالف القياس ؛ لأنّ الفاصل فيها فضلة وهو المفعول ، والذي حسّن الفصل بالمفعول بين المتضايفين ثلاثة أمور [4] :

أ - أنّ الفاصل فضلة ، وبذلك يكون غير صالحٍ للاعتداد به [5] .

---

(1) الخصائص ٢ / ٤٠٦ .

(2) انظر : الضرورة الشعرية في النحو العربي ٣٤١ ، لغة الشعر ٢٣٦ .

(3) انظر : دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١ / ١ / ٢٧ .

(4) انظر : شرح التسهيل ٣ / ٢٧٧ ، التصريح ٢ / ٥٧ .

(5) يرى بعض الباحثين أن عدم الاعتداد بالمفعول لكونه فضلة يحتاج إلى معاودة النظر؛ لأن الفضلة - أحياناً - تكون ذات دور لا يقل أهمية عن غيرها في التركيب ، وهو قولٌ يحسن الاهتمام به ، وتفعيل أثره .

انظر : الوجوب والجواز في الأحكام النحوية ٣٥١ .

ب – كونه غير أجنبيٍّ لتعلقه بالمضاف .

جـ – كونه مقدَّر التأخير من أجل أنَّ المضاف إليه مقدَّر التقدّم بمقتضى الفاعلية المعنويّة .

قال ابن مالك : «الفاعل كجزءٍ من عامله ، فلا يَضُرُّ فصله ؛ لأنَّ رتبته منبِّهةٌ عليه .... فَعُلِمَ بهذا أنَّ قراءة ابن عامر – رحمه الله – غير منافية لقياس العربية»[(١)] .

٢ – وأمّا وصف قراءة : { فَلاَ تَحْسَبَنَّ الله مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِه } بالضعف ، فلا وجه له لأمرين:

أ – أنّها منقولةٌ عن بعض السلف الثقات الذين لا يُطعن في مروياّتهم ، ولا يمكن تجاهل فصاحتهم ، ولا يصح الحكم على الفصيح بالضعف ، أو الخطأ ، وفيما نقلته آنفاً عن ابن جنيّ مزيد إيضاح [(٢)] .

ب– أنَّ هذه القراء ة يُعضِّدها قراءة ابن عامر: { وَكَذَٰلِكَ زُ يِّنَ لِكَثِيرٍ ... } وابن عامرمن القرّاء السبعة ، بل هو أعلاهم سنداً ، كما يعضّدها المنقول من كلام العرب نثراً ونظماً .

وقد وصف السمين الحلبيّ تضعيف الزمخشريّ لهذه القراءة بأنّه جرأة منه[(٣)] .

٣– وأمّا اعتراض الاحتجاج بنحو : (هذا غُلاَمُ – والله – زيدٍ) ، وقولهم : (فتسمعُ صَوْتَ – والله – ربِّها) ، فيُجاب عنه بوجهين :

أ – أنَّ هذا الاعتراض قائمٌ على التأويل ، والتأويل خلاف الأصل ، كما أنّه لا يسوغ عند توافر الشواهد .

---

(١) شرح الكافية الشافية ٢ / ٩٨١ – ٩٨٢ .

(٢) انظر : الخصائص ١ / ٣٨٥ – ٣٨٧ .

(٣) انظر : الدر المصون ٤ / ٢٨١ .

ب- أنّه قد جاء الفصل بين المتضايفين بالمفعول ، وبالجملة ، وبغير ذلك في نثر الكلام ونظمه ، وهذا ممّا يُعضِّد صحة الاحتجاج بمثل هذه الشواهد ، ويؤكد جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه مطلقاً .

٤- وأمّا اعتراض الشواهد الشعريّة فلا يُلتفت إليه لأمرين :

أ - أنّها شواهد مستفيضة فيصعب تأويلها ، أو الحكم عليها بالضرورة .

ب- أنّ هذه الشواهد يعضدها قراءات قرآنية ، وبعض النصوص النثريّة ، وهذا يجعل الاحتجاج بها قائماً لا يمكن ردّه ، أو اعتراضه .

الترجيح :

يتبيّن ممّا تقدّم رُجْحان مذهب الكوفيين ، ومن وافقهم من المجيزين للفصل بين المضاف والمضاف إليه نثراً ونظماً ؛ لورود السماع بذلك ؛ ولأنّ من حفظ حُجّةٌ على من لم يحفظ ، إضافة إلى أنّه ينبغي أن يُؤخذ الحكم ا لنحويّ من اللغة نفسها كما توصف ، لا أن تتحكم فيها النظرة المعياريّة المتشددة للنّحاة المانعين .

وعلى هذا فالاستقراء الناقص في هذه المسألة قاد إلى المنع ، وجَعْل الفصل بين المتضايفين خاصّاً بضرورة الشعر، وهو حكمٌ غير صحيح ؛ لأنّه ارتكز على نظرة شكليّة تعتمد اللّفظ ، وتهمل المعنى وصلاحيّته لإحداث الفصل دون إهدارٍ لخاصيّة التضام بين المتضايفين والتي تتضح بالقرينة والإعراب .

القاعدة النحويّة بعد مناقشة المسألة :

يجوز - في السّعة والاختيار - الفصل بين المضاف والمضاف إليه.

(العطف على ضمير الرفع المتصل دون فصلٍ بتوكيدٍ أو غيره)

قال سيبويه : «وأمَّا ما يَقْبحُ أن يَشْرَكَهُ المظهرُ ، فهو المضمر في الفعل المرفوع ، وذلك قولك : (فعلتُ وعبدُالله) ، و(أفعلُ وعبدُالله) .

وزعم الخليل أنَّ هذا إنَّما قَبُح من قِبَلِ أنَّ هذا الإضمار يُبْنَى عليه الفعل ، فاستقبحوا أن يَشْرك المظهرُ مُضْمراً يُغيِّر الفعل عن حاله إذا بَعُد منه ...

فإن نعتَّه حَسُن أن يَشركه المظهر ، وذلك قولك : (ذهبتَ أنت وزيدٌ) ، وقال الله - عزَّ وجلّ - : { فاذْهَبْ أنْتَ وَرَبُّكَ }[1] ، وقوله : { اُسْكُنْ أنْتَ وَزَوْجُكَ الجَنَّةَ }[2]؛ وذلك أنَّك لمَّا وصفته حَسُن الكلام حيث طوّله وأكّده ، كما قال : (قد علمت أنَّك لا تقولُ ذاك) ، فإنْ أخرجتَ (لا) قَبُح الرفعُ .

فـ(أنْتَ) وأخواتها تقوّي المضمرَ ، وتصير عوضاً من السكون والتغيير... ، وقد يجوز في الشعر .

قال الشاعر :

قُلتُ إذْ أقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهَادَى   كَنِعَاجِ المَلاَ تَعَسَّفْنَ رَمْلا[3] »[4] .

---

(١) المائدة ٢٤ .

(٢) البقرة ٣٥ ، الأعراف ١٩ .

(٣) البيت من بحر الخفيف ، وهو لعمر بن أبي ربيعة ، ويروى :

(قُلتُ أقْبَلَتْ تَهَادَى رُوَيْداً)

ولا شاهد فيه على هذا الرواية .

انظر : ملحق ديوانه ٤٩٨ ، شرح السيرافي ٣ / ١٥٤ ب ، شرح أبيات سيبويه للنحّاس ١٥٤ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ١٠١ - ١٠٢، الخصائص ٢/ ٣٨٦ ، اللُّمع ٧٤ ، النكت ١ / ٦٦٧ ، تحصيل عين الذهب ٣٨١ ، الإنصاف ٢ / ٤٧٥ ، شرح المفصّل ٣ / ٧٦ ، ضرائر الشعر ١٨١ ، شرح التسهيل ٣ / ٣٧٤ ، المقاصد النحويّة ٤ / ١٦١ ، الدرر ٢ / ١٩١ .

(٤) الكتاب ٢ / ٣٧٨ - ٣٧٩ .

وقال : «واعلم أنَّه قبيحٌ أن تقول : (ذهبتَ وعبدُاللَّه)، و(ذهبتُ وعبدُالله)، و(ذهبتَ وأَنَا)؛ لأنَّ (أنا) بمنزلة المظهر، ألا ترى أنَّ المظهر لا يَشْركه، إلاَّ أن يجيء في الشعر.

قال الراعي :

فَلَمَّا لَحِقْنَا والجِيَادُ عَشِيَّةً دَعَوْا يَا لَكَلْبٍ وَاعْتَزَيْنَا لِعَامِرِ [1] »[2].

يتبيَّن من ذلك أنَّ الخليل وسيبويه -بعد استقرائهما كلام العرب- لم يقفا على صحة العطف على الضمير المرفوع المتصل دون فصل بتوكيدٍ أو غيره، ولذا حكما بأنَّه يُشترط لجواز العطف على ضمير الرفع المتصل أن يُؤكَّد بضمير رفعٍ منفصل، أو يُفْصَل عن المعطوف بفاصل ، وما ورد مخالفاً ذلك فهو قبيحٌ، أو محمولٌ على الضرورة التي لا تجوز إلا في الشعر .

وقد تبع الخليل وسيبويه في الحكم عددٌ من النحويين، منهم: المبرِّد [3]، والزجَّاج [4]، وابن السرَّاج [5] ، والسيرافيّ [6] ، والنّحاس [7]، وابن السيرافيّ [8]، وابن جنيّ [9] ، والصيمريّ [10]، والجُرجاني [11] ،

(١) البيت من البحر الطويل . انظر : ديوان الراعي النميري ١٣٤ ، شرح السيرافي ٣ / ١٥٥ أ ، شرح أبيات سيبويه للنحّاس ١٥٤ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٣٥ ، ضرائر الشعر ١٨١ ، لسان العرب ٤ / ٦٠٨ (عمر) ، ١٥/ ٥٣ (عزا) ، التذييل والتكميل ٤ / ١٧٥ أ .

(٢) الكتاب ٢ / ٣٨٠ .

(٣) انظر : المقتضب ٢١٠/٣، ١١١/٤ - ١١٢ ، الكامل ٤١٧/١ - ٤١٨ ، ٩٣١/٢ - ٩٣٢ (الدَّالي) .

(٤) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٥ / ٧٠ .

(٥) انظر : الأصول ٢ / ٧٨ - ٧٩ .

(٦) انظر : شرح الكتاب ٣ / ١٥٤ ب - ١٥٥ أ .

(٧) انظر : إعراب القرآن ٤ / ٢٦٦ ، شرح أبيات سيبويه للنحّاس ١٥٤ .

(٨) انظر : شرح أبيات سيبويه ٢ / ٣٥ ، ٢ / ١٠١ - ١٠٢ .

(٩) انظر : اللمع ٧٣ - ٧٤ ، الخصائص ٢ / ٣٨٦ .

(١٠) انظر : التبصرة والتذكرة ١ / ١٣٩ - ١٤٠ .

(١١) انظر : المقتصد ٢ / ٩٥٧ - ٩٥٩ .

والأعلم [1] ، والزمخشريّ [2] ، والأنباريّ [3] ، وآخرون [4] .

ونُسِب هذا المذهب إلى أهل البصرة [5] .

النصوص المستدركة على الاستقراء :

ذهب الفرّاءُ [6] ، والكوفيون[7] إلى جواز العطف على الضمير المرفوع المتّصل مباشرةً ، دون الاحتياج إلى توكيده أو فصله في اختيار الكلام ، وليس ما ورد شاذًا ، ولا قبيحاً ، ولا محمولاً على الضرورة .

واختار هذا الرأي ابن الأنباريّ [8] ، والفارسيّ [9] ، وابن مالك [10] ، وغيرهم[11] .

قال ابن مالك : «وهو ممّا لا يُجيزه النحويّون في النثر إلاّ على ضَعْفٍ ،

---

(1) انظر : النكت في تفسير كتاب سيبويه ١ / ٦٦٧ .

(2) انظر : المفصّل ١٢٤ .

(3) انظر : الإنصاف ٢ / ٤٧٥ ، ٤٧٧ .

(4) انظر : شرح المفصّل ٣ / ٧٦ ، ضرائر الشعر ١٨٠ – ١٨٢ ، شرح الجمل ١ / ٢٤١ – ٢٤٣ ، لباب الإعراب ٤٠٨ ، شرح الكافية ١ / ٣١٩ ، شرح ألفية ابن معطٍ ٢ / ٧٩٣ ، المساعد ٢ / ٤٦٩ ، ائتلاف النصرة ٦٣ – ٦٤ ، التصريح ٢ / ١٥١ ، الهمع ٣ / ١٨٨ .

(5) انظر : الإنصاف ٢ / ٤٧٥ ، الدر المصون ١ / ١٨٩ ، ائتلاف النصرة ٦٣ .

(6) انظر : معاني القرآن ٣ / ٩٥ .

(7) انظر : الإنصاف ٢ / ٤٧٤ ، شرح الكافية ١ / ٣١٩ ، الارتشاف ٢ / ٦٥٨ ، البحر المحيط ١ / ٢٥٢ ، الدر المصون ١ / ١٨٩ ، ٦ / ٢٠٥ ، ائتلاف النصرة ٦٣ .

(8) انظر : الارتشاف ٢ / ٦٥٨ .

(9) انظر : الارتشاف ٢ / ٦٥٨ ، المساعد ٢ / ٤٧٠ .

(10) انظر : شواهد التوضيح ١١٢ ، ١١٤ – ١١٥ ، شرح التسهيل ٣ / ٣٧٣ – ٣٧٤ ، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٢٤٤ – ١٢٤٦ .

(11) انظر : التذييل والتكميل ٤ / ١٧٤ ب – ١٧٥ أ ، البحر المحيط ١ / ٢٥٢ ، الدر المصون ١ / ١٨٩ ، الأشموني ٣ / ١١٤ ، الهمع ٣ / ١٨٩ .

ويزعمون أنّ بَابَه الشّعْرُ والصحيحُ جـوازُهُ نَثْـراً ونَظْمَـاً»[1]، واسـتدلوا بعـددٍ مـن النصوص النثريّة منها[2]:

١- قوله تعالى: {عَلَّمَهُ شَدِيدُ القُوى ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى وَهُوَ بالأُفُقِ الأَعْلَى } [3] .

قال الفرّاءُ : «فأضمر الاسم في (استوى)، وردَّ عليه (هو) ، وأكثر كـلام العرب أن يقولوا : (استوى هـو وأبـوه) ، ولا يكـادون يقولـون : (استوى وأبوه)، وهو جائزٌ»[4] .

٢- وقول عمر -رضي اللّه عنه-: (إنّي كُنْتُ وَجَارٌ لِي مِنَ الأَنْصَارِ فِي بَنِـي أُمَيَّـةَ ابْنِ زَيْدٍ)[5].

٣- وقول علي - رضي اللّه عنه - : (كُنْتُ أَسْمَعُ رَسُوْلَ اللّـهِ - عليـه الـسلام - يقول : كُنْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ ، وَفَعَلْتُ وأَبُو بَكْرٍ وعمَرُ ، وانْطَلَقْتُ وَأَبُو بَكْـرٍ وَعُمَرُ) [6] .

٤- وقول بعض العرب : (مررتُ برجلٍ سَواءٍ والعَدَمُ) [7].

٥- وروي عن العرب قولهم : (قُمْ وَزَيْدٌ) [8] .

---

(١) شواهد التوضيح ١١٤ .

(٢) انظر طرفاً من هـذه الـشواهد في : شـواهد التوضـيح ١١٢ ، شـرح التـسهيل ٣ / ٣٧٣ - ٣٧٤ ، التـذييل والتكميل ٤ / ١٧٤ ب - ١٧٥ أ .

(٣) النجم ٥ - ٧ .

(٤) معاني القرآن ٣ / ٩٥ .

(٥) أخرجه البخاري في كتاب المظالم والغصب ، بـاب الغُرْفَـة والعُلِّيَّـة المُشرِفَةِ وغـيرِ المُشرِفَةِ في السُّطُوح وغيرها، رقم (٢٤٦٨) .

(٦) أخرجه البخاري في كتاب فضائل أصحاب النبي - عليه السلام - (المناقب) ، باب قول الـنبي - صـلى الله عليه وسلم - : (لو كنتُ مُتخذاً خليْلاً) ، رقم (٣٦٧٧) ، ومسلم في كتاب فضائل الصحابة ، باب من فضائل عمر - رضي الله عنه - رقم (٢٣٨٩) .

(٧) انظر : الكتاب ٢ / ٣١ ، شرح التسهيل ٣ / ٣٧٣ ، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٢٤٥ ، التذييل والتكميل ٤ / ١٧٤ ب ، المساعد ٢ / ٤٧٠ .

(٨) انظر : البحر المحيط ١ / ٢٥٢ .

الأدلة المؤيّدة لتلك النصوص :

يؤيّد تلك النصوص (القياس) ووجهه : أنّه يجوز العطف على الضمير المنصوب المتّصل ، دون أن يُفصلَ بتوكيدٍ أو غيره ، والضميران (المرفوع والمنصوب) يتّفقان في عدم الاستقلال ، وكونهما كالجزء ممّا اتّصلا به ، فَلْيَجُزْ العطف على الضمير المرفوع المتّصل دون فصلٍ قياساً [(1)] .

توجيه المانعين للأدلة :

احتجّ البصريون للمنع بأنّ الضميرَ المرفوع المتّصل إمّا أن يكون مستتراً ، وإمّا أن يكون بارزاً ، فإن كان مستتراً نحو : (قام وزيدٌ) لزم منه عطف الاسم على الفعل ، وذلك لا يجوز ، وإن كان بارزاً نحو : (قمت وزيدٌ) ، فالتاء تَنَزَّلُ بمنزلة الجزء من الفعل ، ويلزم منه – أيضاً – المحظور السابق ، وهو عطف الاسم على الفعل [(2)] .

وأجابوا عن شواهد المجيزين بالآتي :

أ- <u>الأدلة السماعيّة</u> :

١- لا حُجّة في الاستدلال بالآية : { فَاسْتَوَى وَهُوَ بِالأُفُقِ الأَعْلَى } ؛ لأنّ الواو فيها للحال ، وليست للعطف [(3)] .

٢- ولا حُجّة – أيضاً – فيما رُوي عن عمر وعلي – رضي اللّه عنهما – ؛ لأنّهما مرويان بالمعنى ، فلا تقوم بهما حُجّة [(4)] .

٣- وأمّا قول العرب : (مررتُ برجلٍ سَواءٍ والعَدَمُ)، فشاذٌ لا يُقَاسُ عليه ، ولا يُحتكم إليه [(5)] .

---

(١) انظر : الإنصاف ٢ / ٤٧٧ ، شرح المفصّل ٣ / ٧٧ ، الهمع ٣ / ١٨٩ .

(٢) انظر : المقتصد ٩٥٨/٢ ، الإنصاف ٤٧٧/٢ ، شرح الكافية ٣١٩/١ ، شرح ألفية ابن معط ٧٩٣/٢ .

(٣) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٧٠/٥، الإنصاف ٤٧٧/٢، الدر المصون ٢٠٥/٦ ، ائتلاف النصرة ٦٣-٦٤.

(٤) انظر : التصريح ٢ / ١٥١ .

(٥) انظر : الكتاب ٢ / ٣١ ، الإنصاف ٢ / ٤٧٧ ، شرح المفصّل ٣ / ٧٦ ، التصريح ٢ / ١٥١ .

ب- الأدلة القياسيّة :

رَدّ المانعون دليل (القياس) بأنّ تشبيه الضمير المرفوع المتّصل بالمنصوب المتّصل لا وجه له ؛ لأنّ الضمير المنصوب المتّصل وإن كان في اللّفظ في صورة الاتّصال، إلا أنّه في النيّة في تقدير الانفصال ، بخلاف الضمير المرفوع المتّصل ، فإنّه في اللّفظ والتقدير بصفة الاتّصال[1].

مناقشة توجيه المانعين للأدلة :

١- قولهم : إن الواو في قوله : { فَاسْتَوَى وَهوَ بالأُفُقِ الأَعْلَى } للحال ، وليست للعطف معترض من وجهين [2] :

أ - أنّ ابن جرير الطبري رجّح كون الواو - هنا - للعطف ، وليست للحال، مع نزوعه إلى أنّ اعتبار الواو للعطف مخالفٌ للأشهر في كلام العرب ، ولكن المعنى يُقرّ ذلك الاعتبار .

ب- أنّ اعتبار العطف - هنا - أوْلى ؛ لوجود التغاير بين المعطوفين ، إذ المقصود أنّه لما أُسري برسول الله - صلى الله عليه وسلم -استوى هو وجبريل - عليهما السلام- بمطلع الشمس الأعلى ، وهو الأفق الأعلى ، وعطف بقوله: (هو) على ما في قوله : (فاستوى) من ذكر محمد -صلى الله عليه وسلم-، وهذا خلاف ما يراه أبو البركات الأنباري ، إذ جعل المراد بـ (استوى) و(هو) جبريل وحده[3].

٢- وأما اعتراض الحديثيين فلا وجه له ؛ لأنهما قد وردا في صحيح الإمام البخاري ، والمحدثون يرون أنّ ما ورد في صحيح البخاري فهو ثابت عن النبي - عليه الصلاة والسلام - لفظاً ومعنى .

---

(١) انظر : الإنصاف ٢ / ٤٧٧ - ٤٧٨ ، شرح الكافية ١ / ٣١٩ ، الهمع ٣ / ١٨٩ .

(٢) انظر : تفسير الطبري ٢٧ / ٤٣ ، البحر المحيط ١٠ / ١١ ، الدر المصون ٦ / ٢٠٥ .

(٣) انظر : الإنصاف ٢ / ٤٧٧ .

٣- قولهم : إنَّ قول العرب : (مررت برجلٍ سواءٍ والعدم) شاذٌ ، معترضٌ بأنَّ لهذا القول نظائر من القرآن والسنة ، ومن كلام العرب ، فلا وجه لحمله على الشذوذ .

الترجيح :

يتّضح ممّاً تقدّم رُجْحان ما ذهب إليه الكوفيّون ومن وافقهم من المجيزين للعطف على الضمير المرفوع المتصل دون الاحتياجِ إلى توكيده بالمنفصل ، أو فَصْلِهِ عن المعطوف بفاصلٍ ؛ لثبوت السماع بذلك نثراً .

القاعدة النحويّة بعد مناقشة المسألة :

يجوز - في السّعة والاختيار - أن يعطف على الضّمير المرفوع المتّصل دون أن يؤكّد، أو يفصل بفاصل نحو: (قمت وزيدٌ)، وإن كان الأكثر توكيده بالمنفصل، أو فصله عن المعطوف بفاصلٍ .

(العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار)

قال سيبويه : «وقد يجوز في الشعر أنْ تُشرك بين الظاهر والمضمر على المرفوع والمجرور ، إذا اضطرّ الشاعر .

وجاز : (قمتَ أنتَ وزيدٌ)، ولم يجز : (مررتُ بكَ أنت وزيدٍ) ؛ لأنَّ الفعل يستغني بالفاعل، والمضاف لا يَستَغني بالمضاف إليه؛ لأنَّه بمنزلة التنوين ، وقد يجوز في الشعر، قال :

آبَكَ أيِّهْ بيَ أو مُصَدَّرِ   مِنَ حُمُرِ الجِلَّةِ جَأْبٍ حَشْوَرِ [1]

وقال الآخر :

فاليومَ قرَّبْتَ تهْجُونا وَتَشْتُمُنا   فاذْهَبْ فَمَا بكَ والأيّامِ من عَجَبِ[2]»[3]

يتبيَّن من ذلك أنَّ سيبويه - بعد استقرائه كلام العرب - حكم بأنَّه لا يجوز العطف على الضمير المجرور إلاَّ بعد إعادة الجار ، فلا يجوز أن تقول : (مررتُ بكَ وزيدٍ)؛ معلِّلاً للمنع بأنَّ الفعل يستغني بالفاعل ، بخلاف المضاف فإنَّه لا يستغني بالمضاف إليه ؛ لأنَّه بمنزلة التنوين ، وأشار سيبويه إلى أنَّ ما ورد في الشعر من نحو : (فَمَا بكَ وَالأيّامِ) ، إنَّما هو ضرورةٌ مخصوصةٌ بالشعر ، ولا يجوز مثله في الكلام .

---

(١) البيت من بحر الرجز بلا نسبة . والمراد بـ (آبَكَ) : ويلك ، وأيِّه : صوِّت ، والمصدَّر : الشديد الصدر ، والجِلَّة : المسانّ ، والجأب : الغليظ ، والحَشْوَر : المنتفخ الجنبين .

انظر : المعاني الكبير ٨٣٢ ، النكت ١ / ٦٦٨ ، تحصيل عين الذهب ٣٨٢ ، شرح جمل الزجّاجي ٢٤٤/١ ، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٢٥١ ، شرح عمدة الحافظ ٢ / ٦٦٤ ، شواهد التوضيح ٥٥ .

(٢) البيت من البحر البسيط بلا نسبة .

انظر : الكامل ٢ / ٩٣١ ، شرح أبيات سيبويه ٢ / ٢٠٧ ، اللمع ٧٤ ، التبصرة والتذكرة ١ / ١٤١ ، النكت في تفسير كتاب سيبويه ١ / ٦٦٩ ، تحصيل عين الذهب ٣٨٢ ، الإنصاف ٢ / ٤٦٤ ، شرح المفصّل ٣ / ٧٨ ، ٧٩ ، شرح جمل الزجاجي ١ / ٢٤٤ ، المقرّب ١ / ٢٣٤ ، شرح عمدة الحافظ ٢ / ٦٦٢ ، شواهد التوضيح ٥٥ ، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٢٥٠ .

(٣) الكتاب ٢ / ٣٨٢ - ٣٨٣ .

وقد تبع سيبويه في منع العطف على الضمير المجرور ، دون إعادة الجارّ إلاّ في ضرورة الشعر عددٌ كبيرٌ من النحويين منهم : أبو عبيدة [1] ، والأخفش - في أحد قوليه - [2] ، والمازنيّ [3] ، والمبرِّد [4] ، وابن السرّاج [5] ، والسيرافيّ [6] ، والزجّاجي [7] ، وابن جنّي [8] ، والصيمريّ [9] ، والأعلم [10] ، والزمخشريّ - في أحد قوليه - [11] ، وابن الشجريّ [12] ، والأنباريّ [13] ، وابن معطٍ [14] ، وابن يعيش [15] ، وابن الحاجب [16] ، وآخرون [17] ، وقد حكم هؤلاء على هذا العطف بأنّه من أقبح الضرورات .

---

(١) انظر : مجاز القرآن ١ / ١١٣ .

(٢) انظر : معاني القرآن ١ / ٢٢٤ .

(٣) انظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢ / ٢ - ٣ ، التبصرة والتذكرة ١ / ١٤٠ - ١٤١ ، الإنصاف ٤٦٧/٢ ، شرح المفصّل ٣ / ٧٨ .

(٤) انظر : المقتضب ٤ / ١٥٢ ، الكامل ٢ / ٩٣١ .

(٥) انظر : الأصول ٢ / ٧٩ .

(٦) انظر : شرح الكتاب ٣ / ١٥٧ ب - ١٥٨ أ .

(٧) انظر : مجالس العلماء ٣٢٠ - ٣٢١ .

(٨) انظر : اللمع ٧٤ .

(٩) انظر : التبصرة والتذكرة ١ / ١٤٠ - ١٤٢ .

(١٠) انظر : النكت في تفسير كتاب سيبويه ١ / ٦٦٨ - ٦٦٩ .

(١١) انظر : المفصّل ١٢٤ ، الكشّاف ١ / ٤٩٣ .

(١٢) انظر : أمالي ابن الشجري ٢ / ١٠٣ .

(١٣) انظر : الإنصاف ٢ / ٤٦٣ - ٤٧٤ .

(١٤) انظر : شرح ألفية ابن معط ٢ / ٧٩٦ .

(١٥) انظر : شرح المفصّل ٣ / ٧٧ .

(١٦) انظر : شرح الوافية ٢٥٩ - ٢٦٠ .

(١٧) انظر : شرح الجمل ١ / ٢٤٤ - ٢٤٥ ، المقرّب ١ / ٢٣٤ ، لباب الإعراب ٤٠٨ ، شرح الكافية ٣٢٠/١، شرح الألفية لابن الناظم ٥٤٦ - ٥٤٧ ، الفوائد الضيائية ٢ / ٤٨ - ٥٠ ، التصريح ١٩٠/٢، الصبّان ٣ / ٩٩ .

ونُسِب هذا القول إلى البصريين [1] .

النصوص المستدركة على الاستقراء :

جاءت الشواهد النثريّة والشعريّة مؤكدةً جواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجارِّ مطلقاً ، ومن هذه الشواهد [2] - إضافة إلى ما ورد في نصِّ سيبويه السابق - :

١- قراءة حمزة : { واتَّقُوا اللهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ به وَالأَرْحَامِ } [3] .

٢- وقوله تعالى : { يَسْئَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الحَرَامِ قِتَالٌ فِيْهِ قُلْ قِتَالٌ فِيْهِ كَبِيْرٌ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيْلِ اللهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالمَسْجِدِ الحَرَامِ } [4] .

٣- وقوله تعالى: {وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللهُ يُفْتِيْكُمْ فِيْهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الكِتَابِ}[5].

٤- وقوله تعالى : { وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيْهَا مَعَايِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِيْنَ } [6] .

---

(١) انظر : الكامل ٢ / ٩٣١ ، مجالس العلماء ٣٢١ ، التبصرة والتذكرة ١ / ١٤٢ ، الإنصاف ٢ / ٤٦٣ ، البحر المحيط ٢ / ٣٨٧ ، ٣ / ٤٩٩ ، الدر المصون ١ / ٥٢٩ ، ٢ / ٢٩٦ ، ائتلاف النصرة ٦٣ .

(٢) انظر طرفاً من هذه الشواهد في : الكتاب ٢ / ٣٨٢ - ٣٨٣ ، الكامل ٢ / ٩٣١ ، مجالس العلماء ٣٢١ ، التبصرة والتذكرة ١ / ١٤١ - ١٤٢ ، الإنصاف ٢ / ٤٦٣ - ٤٦٤ ، شواهد التوضيح ٥٣ - ٥٦ ، البحر المحيط ٣ / ٤٩٩ ، الدر المصون ١ / ٥٣٠ - ٥٣١ .

(٣) النساء ١ ، وقراءة جرّ : (والأرحامِ) قرأ بها - أيضاً - ابن عباس ، والحسن ، ومجاهد ، وقتادة . والنخعي ، والأعمش ، وابن وثّاب ، وابن رزين ، وقرأ الباقون : (والأرحامَ) نصباً .
انظر : السبعة ٢٢٦ ، إعراب القراءات السبع وعللها ١ / ١٢٧ ، الحجة في القراءات السبع ١١٨ . المبسوط ١٥٣ ، التيسير ٩٣ ، العنوان في القراءات السبع ٨٣ ، وانظر : شرح الكافية الشافية ٣ /١٢٤٩- ١٢٥٠ ، شواهد التوضيح ٥٥ ، البحر المحيط ٢ / ٣٨٧ .

(٤) البقرة ٢١٧ .

(٥) النساء ١٢٧ .

(٦) الحجر ٢٠ .

قال الفرّاء: «وقد يُقال: إنّ (مَنْ) في موضعِ خفضٍ يُراد: (جعلنا لكم فيها معايش ولمن)، وما أقلّ ما تردُّ العرب مخفوضاً على مخفوض قد كُنّي عنه»[1].

٥ - وقوله تعالى : { فَإِذَا قَضَيْتُم مَّنَاسِكَكُمْ فَاذْكُرُوا الله كَذِكْرِكُمْ ءَابَاءكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا} [2].

قال الزمخشريّ : «(أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا) في موضع جرٍّ عطف على ما أضيف إليه الذكر في قوله: (كَذِكْرِكُمْ)»[3].

٦- وقوله تعالى : { لَكِنْ الرّاسِخُونَ فِي العِلْمِ مِنْهُمْ والمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيكَ ، وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالمُقِيْمِينَ الصَّلاةَ } [4] .

فـ (المُقِيْمِيْنَ) مجرورٌ بالعطف على الكاف في (إِليْكَ) ، والتقدير: (يُؤْمنون بما أُنزل إِليك وإلى المقيمين الصلاة) [5].

٧- وقوله – عليه السلام- : (إِنّما مَثَلُكُمْ وَاليَهُوْدِ وَالنَّصَارَى ، كَرَجُلٍ اسْتَعْمَلَ عُمَّالاً) [6].

٨- وحكى قطرب عن بعض العرب قولهم : (ما فِيْها غَيْرُهُ وفَرَسِهِ) [7] .

وأمّا الشواهد الشعريّة : «فقد ورد من ذلك في أشعار العرب كثيرٌ يَخْرُجُ عن أن يُجعل ذلك ضرورة»[8].

---

(١) معاني القرآن ٢ / ٨٦ .

(٢) البقرة ٢٠٠ .

(٣) الكشّاف ١ / ٣٥٠ .

(٤) النساء ١٦٢ .

(٥) انظر : أمالي ابن الشجري ٢ / ١٠٢ – ١٠٣ ، الإنصاف ٢ / ٤٦٣ .

(٦) أخرجه البخاري في كتاب الإجارة ، باب : الإجارة إلى صلاة العصر ، رقم (٢٢٦٩) .

(٧) انظر : شرح الكافية الشافية ٣ / ١٢٥٠ ، شرح الألفية لابن الناظم ٥٤٤ ، البحر المحيط ٢ / ٣٨٧ ، الدر المصون ١ / ٥٣٠ ، التصريح ٢ / ١٥٢ .

(٨) البحر المحيط ٢ / ٣٨٧ .

وبناءً على هذه النصوص ونحوها جوَّز الكوفيون [1] ، ويونس [2] ، وقطرب[3] ، والأخفش - في قوله الآخر - [4] ، وابن خالويه [5] ، والزمخشريّ - في قوله الآخر - [6] ، وأبو علي الشلوبين [7] أن يُعطف على الضمير المجرور دون إعادة الجارّ مطلقاً ؛ فيُقال في السَّعة والاختيار :(مررتُ بكَ وزيدٍ) .

واختار هذا القول ابن مالك [8] ، وأبو حيَّان [9] ، والزبَيْديّ [10] ، وغيرهم [11] .

الأدلة المؤيّدة لتلك النصوص :

يؤيّد تلك النصوص (القياس) وذلك من وجهين :

الأول : أنَّ الضَّمير المجرور لمَّا كان فضلةً كالمضمرِ المنصوبِ جاز العطفُ عليه من غير إعادةِ العاملِ [12].

---

(1) انظر : معاني القرآن للفرّاء ٢ / ٨٦ ، مجالس العلماء ٣٢١ ، الإنصاف ٢ / ٤٦٣ ، التسهيل ١٧٨ ، البحر المحيط ٢ / ٣٨٧ ، ٣ / ٤٩٩ ، الدر المصون ١ / ٥٢٩ ، ٢ / ٢٩٦ ، ائتلاف النصرة ٦٢ .

(2) انظر : شرح عمدة الحافظ ٢ / ٦٦٥ ، شواهد التوضيح ٥٣ ، شرح الألفية لابن الناظم ٥٤٤ ، البحر المحيط ٢ / ٣٨٧ ، الدر المصون ١ / ٥٢٩ ، ائتلاف النصرة ٦٢ .

(3) انظر : شواهد التوضيح ٥٣ ، شرح الألفية لابن الناظم ٥٤٤ ، ائتلاف النصرة ٦٢ .

(4) انظر : شرح عمدة الحافظ ٢ / ٦٦٥ ، التسهيل ١٧٨ ، البحر المحيط ٢ / ٣٨٧ ، الدر المصون ٥٢٩/١ ، ائتلاف النصرة ٦٢ .

(5) انظر : إعراب القراءات السبع وعللها ١ / ١٢٧ – ١٢٨ ، الحُجّة في القراءات السبع ١١٨ .

(6) انظر : الكشاف ١ / ٣٥٠ .

(7) انظر : شرح الكافية الشافية ٣ / ١٢٤٩ ، البحر المحيط ٢ / ٣٨٧ ، الدر المصون ١ / ٥٢٩ .

(8) انظر : التسهيل ١٧٧ – ١٧٨ ، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٢٤٨ ، شرح عمدة الحافظ ٢ / ٦٦٥ ، شواهد التوضيح ٥٣ ، شرح الألفية لابن الناظم ٥٤٤ .

(9) انظر : البحر المحيط ٢ / ٣٨٧ ، ٣ / ٤٩٩ .

(10) انظر : ائتلاف النصرة ٦٣ .

(11) انظر : الدر المصون ١ / ٥٣٠ ، أوضح المسالك ٣ / ٣٩٢ ، المساعد ٢ / ٤٧٠ ، التصريح ٢ / ١٥٢ .

(12) انظر : شرح ألفية ابن معطٍ ٢ / ٧٩٧ .

والآخر : أنّه يجوز أن يُبدل من الضّمير المجرورِ ، وأن يُؤكّدَ من غيرِ إعادةِ الجارِّ ، فليَجُزْ العطفُ عليه من غير إعادة الجارِّ قياساً [1].

توجيه المانعين للأدلة :

احتجّ المانعون للمنع بعلّتين [2] :

إحداهما : أنّ الضمير المجرور شديد الاتصال بالجارّ حتى صارا كشيءٍ واحدٍ ، ألا ترى أنّه يقوم مقام التنوين ، فلمّا لم يقم بنفسه ، واشتدّ اتصاله بالأول صار كبعض حروفه، فلم يَجُز العطف عليه ، كما لا يُعطف على بعض حروف الكلمة .

والعلّة الثانية: أنّ المعطوف شريك المعطوف عليه في أنّ كلّ واحدٍ منهما يُعْطَفُ على صاحبه ، والمضمر المجرور لا يجوز عطفه على ما قبله ، فلا تقول : (مررتُ بزيدٍ وهِ) ، ولا: (مررتُ بعمروٍ وكَ) ، فلمّا لم يجز أن يكون معطوفاً إلا بإعادة العامل ، لم يجز – أيضاً – أن يُعطف عليه إلا بإعادة العامل ، وهو تعليل المازنيّ .

وأجابوا عن أدلة المجيزين بالآتي :

أ- الأدلة السماعيّة :

١- لا حُجَّة في الاستدلال بقراءة حمزة : { وَالأَرْحَامِ } لأوجه [3]:

---

(١) انظر : البحر المحيط ٢ / ٣٨٨ ، الدر المصون ١ / ٥٣١ .

(٢) انظر : الكتاب ٢ / ٣٨٢ ، التبصرة والتذكرة ١/١٤٠ – ١٤١ ، أمالي ابن الشجري ٢ / ١٠٣ – ١٠٤ ، شرح الألفية لابن الناظم ٥٤٦ ، شرح ألفية ابن معطٍ ٢ / ٧٩٧ ، البحر المحيط ٣ / ٤٩٨ – ٤٩٩ .

(٣) انظر : معاني القرآن للفراء ١ / ٢٥٢ ، الكامل ٢ / ٩٣١ ، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢ / ٦ ، إعراب القرآن للنحاس ١ / ٣٩٠ ، إعراب القراءات السبع وعللها ١ / ١٢٨ ، الكشّاف ١ / ٤٩٣ ، المفصّل ١٢٤ ، الإنصاف ٢ / ٤٦٧ ، تفسير القرطبي ٥ / ٢ ، شرح الكافية ١ / ٣٢٠ ، البحر المحيط ٣/٤٩٨ – ٥٠٠ ، الدر المصون ٢ / ٢٩٧ .

أ – أنَّ الواو واوُ قسمٍ ، وليست واوَ عطفٍ ، وجواب القسم : { إنَّ اللهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيْبَاً } .

ب– أنَّ (الأرحام) مجرورةٌ بباءٍ مقدّرة ، حُذِفت لدلالة الأولى عليها .

ج– أنَّ هذه القراءة لحنٌ من القارئ ، أو خطأ في العربية لا يجوز إلاّ في اضطرارِ شعرٍ ، وخطأً – أيضاً – في أمر الدين ، وقيل : إنَّ هذه القراءة جاءت على وجهٍ قبيحٍ .

٢– ولا حُجَّة – أيضاً – في قوله تعالى : { وكفْرٌ بِهِ والمسجدِ الحَرَامِ } ، لأنَّ (المسجد الحرام) مجرورٌ بالعطف على (سبيل الله) ، لا بالعطف على (به)، والتقدير فيه: (وصدٌّ عن سبيل الله وعن المسجد الحرام) [1]، وقيل: إنَّ (المسجد الحرام) مجرورٌ بالعطف على (الشهر الحرام) ، وقيل غير ذلك [2].

٣– وأمّا الاحتجاج بقوله تعالى : { وَمَا يُتْلَى عَلَيكُم في الكِتَابِ } ، فأجِيب عنه بأوجه [3] :

أ – أنَّ (ما) في موضعِ رفعٍ بالعطف على لفظ (الله) ، وليست في موضع جرٍّ .

ب– أنَّ (ما) في موضع جر بالعطف على (النساء) من قوله : {وَيَسْتَفْتُونَكَ في النِّساءِ} لا على الضمير المجرور في (فِيْهِنَّ) .

ج – أنَّ الواو في : { وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ } للقسم كأنّه قال : (وأُقسم بما يُتلى عليكم في الكتاب).

---

(١) انظر : الإنصاف ٢ / ٤٧١ – ٤٧٢ ، البحر المحيط ٢ / ٣٨٦ ، الدر المصون ١ / ٥٢٩ – ٥٣١ .

(٢) انظر : البحر المحيط ٢ / ٣٨٦ ، الدر المصون ١ / ٥٢٩ – ٥٣١ .

(٣) انظر : الكشاف ١ / ٥٦٧ ، الإنصاف ٢ / ٤٦٧ – ٤٦٨ ، البحر المحيط ٤ / ٨٢ ، الدر المصون ٢/٤٣٢ .

٤- ورُدّ الاحتجاج بقوله : { وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِيْن } بأنَّ (مَنْ) في موضع نصب بالعطف على (معايشَ)[1].

٥- ولا حُجَّة - أيضاً - في الاحتجاج بقوله: { أَوْ أَشَدَّ ذِكْرَاً } ؛ لأنَّ (أشدّ) إن كانت في موضع جرٍّ ، فهي مجرورةٌ عطفاً على (ذكركم) المجرور بكاف التشبيه ، وتقديره: (أو كذكرٍ أشدَّ ذكراً) ، وقد تكون (أشدّ) في موضع نصبٍ ؛ ولهم فيها تأويلات عديدة[2].

٦- وأُجيب عن الاستدلال بقوله : { والمُقِيْمِيْنَ الصَّلَوةَ } بأوجهٍ عدة ، أبرزها[3]:

أ - أنَّ (المقيمين) ليس في موضع جرٍّ ، وإنَّما هو في موضع نَصْبٍ على المدح بتقدير فعل ، أي : (أعني المقيمينَ).

ب- أنَّه مع التسليم بأنَّ (المقيمين) في موضعِ جرٍّ ، فإنَّه مجرور عطفاً على (ما) من قوله : { بِمَا أُنْزِلَ إِليكَ } ، أي : (يؤمنون بما أنزل إليك وبالمقيمين).

ب- <u>الأدلة القياسيّة</u> :

- أجاب المانعون عن دليل القياس <u>الأول</u> بأنَّ المجرور كالجزء وكالتنوين بخلاف المنصوب[4].

---

(١) انظر : الإنصاف ٢ / ٤٧٢ ، البحر المحيط ٦ / ٤٧٣ .

(٢) انظر هذه التأويلات والحكم عليها في : البحر المحيط ٢/٣٠٧ - ٣٠٩ ، الدر المصون ١ / ٤٩٨ - ٤٩٩.

(٣) انظر : الكتاب ٢ / ٦٣ ، معاني القرآن للفراء ١ / ١٠٥ ، الكامل ٢ / ٩٣٠ - ٩٣١ ، معاني القرآن وإعرابه للزجّاج ٢ / ١٣٠ - ١٣٢ ، أمالي ابن الشجري ٢ / ١٠٢ ، الإنصاف ٢ / ٤٦٨ - ٤٧١ ، البحر المحيط ٤ / ١٣٥ - ١٣٦ ، الدر المصون ٢ / ٤٦١ - ٤٦٣ .

(٤) انظر : شرح ألفية ابن معطٍ ٢ / ٧٩٨ .

- وأمّا الدليل الثاني ، فأُجيب عنه : «بأنّ التأكيد والبدل ليسا بأجنبيين منفصلين عن متبوعهما لا لفظاً ولا معنى ، أمّا معنى فلأنّ البدل في الأغلب إمّا كل المتبوع ، أو بعضه ، أو متعلّقه ، والتأكيد عين المؤكّد ، وأمّا اللّفظ فلأنه لا يُفصل بينهما وبين متبوعهما بحرفٍ كما في عطف النسق ، فلم يُنْكَر جَرْي ما هو كالجزء من متبوعه على ما هو كالجزء من عامله ؛ لتوافق التابع والمتبوع من حيثُ كون كلّ واحدٍ منهما كالجزءِ ممّا قبله ومتّصلٌ به ، وأمّا عطف النسق فمنفصلٌ عن متبوعه لفظاً بحرف العطف ، ومعنىً من حيث إنّ المعطوف في الأغلب غير المعطوف عليه ، فأُنْكِر جَرْي ما هو مستقلٌ كالأجنبي من متبوعه على ما هو كالجزءِ ممّا قبله لتخالف التابع والمتبوع»[1].

مناقشة توجيه المانعين للأدلة :

أ- الأدلة السماعيّة :

١- اعتراضهم الاستدلال بقراءة حمزة: { وَالأَرْحَامِ } مردودٌ من أوجه [2] :

أ - لا يجوز أن تكون الواو للقسم ؛ لأنّه إذن يكون قسم السؤال ؛ لأنّ قبله: {واتّقُوا اللهَ الّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ } ، وقسم السؤال لا يكون إلاّ مع الباء .

ب- وأمّا جرّ (الأرحام) بباءٍ مقدّرة فضعيفٌ ؛ لأنّ حرف الجرّ لا يعمل مقدّراً في الاختيار إلاّ نحو : (الله لأفعلنّ) .

ج - وأمّا الحكم على القراءة باللّحن ، أو الخطأ فهو حكمٌ مجحفٌ وباطلٌ؛ لأنّها قراءةٌ سبعيّةٌ متواترةٌ ، وحمزةُ إمامٌ في القراءة ،

---

(١) شرح الكافية ١ / ٣٢٠ - ٣٢١ ، وانظر : شرح الألفية لابن الناظم ٥٤٧ .

(٢) انظر : شرح الكافية ١ / ٣٢٠ ، البحر المحيط ٣ / ٤٩٩ - ٥٠٠ ، الدر المصون ٢ / ٢٩٧ .

كان صالحاً ورعاً ثقة في الحديث، ولذا فإنّه لا يجوز الحكم على قراءته بالخطأ أو اللّحن ، قال ابن خالويه: «وليس لحناً عندي ؛ لأنّ ابن مجاهد حدّثنا بإسنادٍ يعزيه إلى رسول الله – عليه السلام – أنّه قرأ : { وَالأَرْحَامِ } ، ومع ذلك فإنّ حمزة كان لا يقرأ حرفاً إلا بأثرٍ»[1].

وذكر الذهبي أنّ الإجماع قد انعقد على تلقّي قراءة حمزة بالقبول ، والإنكار على من تكلّم فيها [2].

وقال أبو حيّان : «ولسنا متعبّدين بقول نحاة البصرة ولا غيرهم ممن خالفهم ، فكم حكمٍ ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقله البصريّون ، وكم حكمٍ ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيّون ، وإنّما يَعْرِفُ ذلك من له استبحارٌ في علم العربية، لا أصحاب الكنانيس المشتغلون بضروب من العلوم الآخذون عن الصحف دون الشيوخ»[3].

٢– وأمّا ردّ الاستدلال بقوله: { وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ } فمعترضٌ من وجهين [4]:

أ – أنّ جرّ (المسجد) بالعطف على (سبيل الله) ممتنعٌ مثله باتفاق ؛ لاستلزامه الفصل بين المصدر ، ومعموله بالأجنبي (وهو الذي لا تعلّق له بالصّلةِ) .

ب– وأمّا جرّ (المسجد) بالعطف على (الشهر الحرام) فضعيفٌ ؛ لأنّ القوم

---

(١) إعراب القراءات السبع وعللها ١ / ١٢٨ – ١٢٩ ، وانظر : النشر ١ / ٢٤٧ – ٢٤٨ .

(٢) انظر : ميزان الاعتدال ١ / ٦٠٥ .

(٣) البحر المحيط ٣ / ٥٠٠ .

(٤) انظر : شرح الألفية لابن الناظم ٥٤٦ ، البحر المحيط ٢ / ٣٨٦ ، الدر المصون ١ / ٥٢٩ – ٥٣١ .

لم يسألوا عن المسجد الحرام إذ لم يشكّوا في تعظيمه ، وإنّما سألوا عن القتال في الشهر الحرام ؛ لأنّه وقع منهم ، ولم يشعروا بدخوله فخافوا من الإثم ، وكان المشركون قد عيّروهم بذلك ، إضافة إلى أنّ هذا العطف مُتَكَلَّفٌ جداً يبعد عنه نظم القرآن ، والتركيب الفصيح .

٣- والاحتجاج بقوله تعالى : { وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ } على جواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجارّ قائمٌ ، والمعنى يؤيّده ، إذ التقدير : (يُفتيكم في متلوّهنّ وفيما يُتلى عليكم في الكتاب) ، وإضافة (متلوّ) إلى ضمير (هُنَّ) سائغةٌ ، إذ الاضافة تكون بأدنى ملابسة لمّا كان متلوّاً فيهنّ ، صحّت الإضافة إليهنّ .

واختار أبو حيّان هذا الوجه معضّداً اختياره بأنّ الأوجه كلّها تؤدي إلى التأكيد ، وأمّا وجه العطف على الضمير فيجعله تأسيساً ، وإذا دار الأمر بين التأكيد والتأسيس، فالتأسيس أولى [1] .

٤- وأمّا رَدُّ الاحتجاج بقوله : { وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِيْنَ } فغير مُسلَّم ؛ لأنَّ (مَنْ) يجوز أن تكون في محلّ نَصْبٍ ، ويجوز أن تكون في محلّ جرٍ والمعنى ظاهرٌ وواضحٌ على هذا الوجه ، وقد رجّحه أبو حيّان [2].

٥- وأمّا ما ذكروه في قوله : { أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا } ، فهو تأويلٌ بعيدٌ وفيه تجوّزٌ ، والأولى أن يُجعل (أو أشدَّ) مجروراً عطفاً على المخفوض بإضافة المصدر إليه ، وهو ضمير المخاطبين كما تقول : (كذكرِ قريشٍ آباءهم أو قومٍ أشدَّ منهم ذِكراً) ، وهو معنى حسن ، ليس فيه تجوّزٌ بأن يُجْعَل للذِكْرِ ذِكرٌ؛

---

(١) انظر : البحر المحيط ٤ / ٨٢ - ٨٣ ، الدر المصون ٢ / ٤٣٢ .

(٢) انظر : البحر المحيط ٦ / ٤٧٣ .

لأنَّ (أشدّ) من صفات الذاكرين[1] .

٦- وأمّا اعتراضهم الاستدلال بقوله تعالى : { وَالْمُقِيمِيْنَ الصَّلاَةَ } ، فغير مُسلَّمٍ لأمرين [2] :

أ - أنَّ النصب على القطع إنَّما يسوغ عند تمام الكلام ، كما أنَّه ضعيفٌ لأجل حرف العطف .

ب- أنَّ القول بأنَّ (المقيمين) في موضع جرٍّ عطفاً على (ما) من قوله : { بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ } ضعيفٌ ؛ لأنَّه يُسْلِم إلى ادّعاء حذف مضاف ، والحذف خلاف الأصل ، ويغني عنه القول بأنَّ (المقيمين) في محلِّ جرٍّ عطفاً على الكاف في : (إِلَيْكَ) ويؤيّده سلامة المعنى .

ب- <u>الأدلة القياسيّة</u> :

يُجاب عن اعتراضهم (القياس) بالآتي :

<u>أولاً</u> : قولهم : «إنَّ المجرور كالجزء وكالتنوين» يردّه : «أنَّ شبه الضمير بالتنوين ضعيفٌ ، فلا يترتب عليه إيجابٌ ولا منعٌ ، ولو منع من العطف عليه لمنع من توكيده ، ومن الإبدال منه ؛ لأنَّ التنوين لا يؤكد ولا يُبدل منه ، وضمير الجرّ يؤكّد ويُبدل منه بإجماع ، فللعطف عليه أسوة بهما»[3] .

<u>ثانياً</u> : وأمّا اعتراضهم دليل القياس الثاني ، فلا يخفى ما فيه من تكلُّفٍ وبعد ، والأولى القول بالجواز قياساً .

وأما احتجاجهم فيُجاب عنه بالآتي :

---

(١) انظر : الكشاف ١ / ٣٥٠ ، البحر المحيط ٢ / ٣٠٨ ، الدر المصون ١ / ٤٩٨ .

(٢) انظر : البحر المحيط ٤ / ١٣٥ – ١٣٦ ، الدر المصون ٢ / ٤٦٢ .

(٣) شواهد التوضيح ٥٣ – ٥٤ .

أولاً: احتجاجهم بأنَّ ضميرَ الجرّ يقوم مقام التنوين ؛ معترضٌ بأنَّ شبه الضمير بالتنوين ضعيفٌ ، فلا يترتب عليه إيجابٌ ولا منعٌ ، وقد سبق إيضاح ذلك قريباً .

ثانياً : تعليل المازني : «إنَّ المعطوف شريك المعطوف عليه ... » يردّه أنّه لو كان حلولُ كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه محلّ الآخر شرطاً في صحة العطف لم يَجُزْ نحو: (رُبَّ رجلٍ وأخيه)، ولا: (زيد وأخوه منطلقان) ، وأمثال ذلك من المعطوفات الممتنع تقدّمها وتأخر ما عُطِفت عليه، وكما لم يمتنع فيها العطف، لا يمتنع في: (مررتُ بك وزيدٍ)، ونحوه [1].

واعترض أبو حيّان المازنيَّ بقوله : «يجوز أن تقول: (رأيتكَ وزيداً) ، ولا يجوز: (رأيت زيداً وكَ) ، فكان القياس : (رأيتك وزيداً) ألاَّ يجوز »[2].

قال ابن مالك : «وإذا بَطَلَ كونُ ما تعلّلوا به مانعاً ، وجب الاعترافُ بصحّة الجواز»[3].

الترجيح :

يتّضح ممّا تقدّم رُجْحَان مذهب الكوفيين ومن وافقهم من المجيزين للعطف على الضمير المجرور دون إعادة الجارّ ؛ لثبوت السماع بذلك نثراً ونظماً؛ ولأنَّ القول بخلافه يترتب عليه إهدار طائفة من النصوص الثابتة بالنقل الصحيح.

القاعدة النحويّة بعد مناقشة المسألة :

أنَّ العطف على الضّمير المجرور من غير إعادة الجارّ نحو : (مَرَرْتُ بكَ وَزَيْدٍ) جائز في السّعة والاختيار ، وإنْ كان إعادة حرف الجرِّ أكثر وأوْلَى .

---

(١) التوضيح ٥٤ ، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٢٤٧ - ١٢٤٨ .

(٢) البحر المحيط ٣ / ٤٩٩ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٣ / ١٢٤٨ .

(جواز اختلاس أو تسكين حركة هاء الغائب بعد المتحرك)

قال سيبويه في باب: (ثبات الياء والواو في الهاء التي هي علامة الإضمار ، وحذفهما): «فأمّا الثبات فقولك : ضَرَبَهُو زيدٌ ، وعَلَيْهي مالٌ ، ولَدَيْهُو رجلٌ ... فإذا كان قبل الهاء حرفُ لينٍ ، فإنَّ حذف الياء والواو في الوصل أحسن ... والإتمام عربيٌّ ... فإن لم يكن قبل هاء التذكير حرف لين أثبتوا الواو والياء في الوصل ، وقد يحذف بعض العرب الحرف الذي بعد الهاء إذا كان ما قبل الهاء ساكناً ... فإن كان الحرف الذي قبل الهاء متحرّكاً فالإثبات ليس إلا ، كما تثبت الألف في التأنيث ؛ لأنّه لم تأت علّة ممّا ذكرنا ، فجرى على الأصل ؛ إلا أن يُضطرَّ شاعرٌ فيحذف»[1] .

يتبيّن من ذلك أنَّ سيبويه - بعد استقرائه كلام العرب - لم يقف على جواز تسكين حركة هاء الغائب أو اختلاس الحركة إذا كان ما قبلها متحرّكاً ، ولذلك حكم على هذا الأسلوب بأنّه لا يكاد يوجد في لغة العرب، إلا في الاضطرار، وأنَّ الأفصح هو الإشباع .

وقد تبع سيبويه في وجوب إشباع حركة هاء الغائب إذا كان ما قبلها متحرّكاً المبرّد[2]، والزجّاج [3] ، والنحّاس [4] ، والعكبري [5] .

ورجّح ابن مالك [6] ، والرضي [7] ، وبعض المتأخرين [8] مذهب سيبويه،

---

(١) الكتاب ٤ / ١٨٩ - ١٩٠ .

(٢) قال المبرد : ((واعلم أنّ الشاعر إذا احتاج إلى الوزن وقبل الهاء حرف متحرّك ، حذف الياء والواو اللتين بعد الهاء ؛ إذ لم يكونا من أصل الكلمة)) المقتضب ١ / ٣٨ .

(٣) انظر : معاني القرآن وإعرابه ١ / ٤٣١ - ٤٣٢ .

(٤) انظر : إعراب القرآن ١ / ٣٨٨ .

(٥) انظر : التبيان في إعراب القرآن ١ / ٢٧٢ .

(٦) انظر : شرح التسهيل ١ / ١٣١ - ١٣٢ .

(٧) انظر : شرح الكافية ١ / ١١ .

(٨) انظر : المساعد ٩١/١ - ٩٢ ، شفاء العليل ١٨٤/١ ، تعليق الفرائد ١ / ٤٨ - ٥٠ ، الهمع ١٩٦/١.

وأشاروا إلى أنّ تسكين حركة هاء الغائب بعد الحركة واختلاسها لغة واردة عن بعض العرب[1] .

وذهب الكسائي [2] ، والفرّاء [3] ، والأخفش [4] ، وابن مجاهد [5] ، وابن خالويه [6] ، وابن جنيّ [7] ، وأبو البركات بن الأنباري [8] ، والهمداني [9] ، وآخرون [10] إلى جواز اختلاس حركة هاء الغائب بعد المتحرك وتسكينها ، وأنّ ذلك لغةٌ صحيحةٌ لبعض العرب .

قال الكسائي: «سمعت أعراب عُقَيْل وكلاب يقولون : { إنَّ الإنْسَانَ لِرَبِّهْ لَكَنُودٌ}[11] بالجزم ، و(لربه لكنود) بغير تمام ، و(لَهْ مال ولَهُ مال)»[12] بالإسكان والاختلاس [13] .

---

(١) قال السيوطي : ((إسكان هذه الهاء لغة قليلة)) ، الهمع ١ / ١٩٧ .

(٢) انظر : شرح التسهيل ١ / ١٣٢ ، البحر المحيط ٣/٢٢١ – ٢٢٢ ، ٣٦٧ ، المساعد ١/٩٢ ، شفاء العليل ١ / ١٨٤ .

(٣) انظر : معاني القرآن ١ / ٢٢٣ .

(٤) انظر : الخصائص ١ / ١٢٨ ، ٣٧٠ .

(٥) انظر : السبعة في القراءات ٢٠٩ – ٢١٠ .

(٦) انظر : إعراب القراءات السبع وعللها ١ / ١١٥ – ١١٦ ، الحجة في القراءات السبع ١١١ .

(٧) انظر : الخصائص ١ / ٣٧٠ .

(٨) جوّز أبو البركات بن الأنباري اختلاس حركة هاء الغائب بعد المتحرك، وقصر التسكين على ضرورة الشعر .

انظر : البيان في غريب إعراب القرآن ١ / ٢٢٣ – ٢٢٤ .

(٩) انظر : الفريد في إعراب القرآن المجيد ١ / ٥٨٨ ، ٢ / ١٨٧ .

(١٠) انظر : البحر المحيط ٣/٢٢١ ، ٣٦٧ ، الارتشاف ١/٤٦٧ ، الدر المصون ٢ / ١٤٠ – ١٤١ ، ٢٢٤.

(١١) العاديات ٦ .

(١٢) انظر : شرح التسهيل ١ / ١٣٢ ، البحر المحيط ٣ / ٢٢١ – ٢٢٢ ، المساعد ١ / ٩٢ .

(١٣) انظر : الدر المصون ٢ / ١٤١ .

وقال الفرّاء : «من العرب من يجزم الهاء إذا تحرّك ما قبلها ؛ فيقول : ضربتهْ ضرباً شديداً، أو يترك الهاء إذ سكنها ، وأصلها الرفع بمنزلة (رأيتهم) و(أنتم)»[1] .

ونسب الأخفش لغة إسكان الهاء لأَزْد السَرَاة [2].

ومن – هنا – يتضح أنّ السيوطي قد وهم ، إذ جعل الإشباع إجماعاً [3] .

النصوص المستدركة على الاستقراء :

١ – قوله تعالى : { وَمِنْ أَهْلِ الكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِقِنْطَارٍ يُؤَدِهِ إليكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِدِينارٍ لا يُؤَدِّهِ إليكَ إِلاَّ مَا دُمْتَ عليهِ قَائِمَاً } [4] .

حيث قُرِئ بسكون الهاء في (يؤدّهْ)[5]، وبالكسرة من غير صلة وهو الاختلاس[6].

---

(١) معاني القرآن ١ / ٢٢٣ .

(٢) انظر : الخصائص ١ / ١٢٨ ، ٣٧٠ .

(٣) انظر : الهمع ١ / ١٩٦ .

(٤) آل عمران ٧٥ .

(٥) وهي قراءة أبي عمرو نقلها عبدالوارث واليزيدي ، وقرأ بها أبو بكر ، وحمزة ، والأعمش ، وروى الكسائي عن أبي بكر أنها قراءة عاصم ، وقرأ بها هشام من طريق الدجواني ، وابن وردان من طريق النهرواني ، وابن جمّاز من طريق الهاشمي ، قال عباس : سألت أبا عمرو عن جزم الهاء، فقال : ليس بلحن.

انظر : السبعة لابن مجاهد ٢١٠ – ٢١٢ ، إعراب القراءات السبع وعللها ١ / ١١٥ ، الإتحاف ١ /٤٨٢، وانظر : معاني القرآن وإعرابه للزجّاج ١ / ٤٣١ ، إعراب القرآن للنحّاس ١ / ٣٨٨ ، البحر المحيط٣/٢٢١ ، الدر المصون ٢ / ١٤٠ ، فتح القدير ١ / ٣٥٣ .

(٦) وهي قراءة نافع برواية قالون عن الحلواني ، وقرأ بها الكسائي ، ويعقوب ، وأبو جعفر يزيد بن القعقاع ، ونُسِبت إلى ابن عامر .

انظر : السبعة لابن مجاهد ٢٠٩ ، إعراب القراءات السبع وعللها ١ / ١١٥ ، الإتحاف ١ / ٤٨٢ ، وانظر: البحر المحيط ٣ / ٢٢١ .

٢- وقوله تعالى: { وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الآخِرَةِ نُؤْتِهِ مِنْهَا}[١].

حيث قُرِئ بسكون هاء (نؤتهْ)[٢] في الموضعين، وبكسر الهاء بلا صلة[٣].

٣- وقوله تعالى : { نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى ونُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصيرا } [٤] .

قُرِئ بإسكان الهاء في (نُولّهْ) و (نُصْلِهْ)[٥]، وبكسر الهاء فيهما بلا صلة[٦].

والشواهد من القرآن الكريم على جواز اختلاس حركة هاء الغائب وتسكينها بعد الحركة كثيرة وواضحة[٧].

٤- وقول الشمَّاخ :

لَهُ زَجَلٌ كأنَّهُ صوْتُ حادٍ إذا طَلَبَ الوَسِيْقَةَ أو زَمِيْرُ[٨]

---

(١) آل عمران ١٤٥ .

(٢) وهي قراءة أبي عمرو ، وهشام ، وأبي بكر ، وحمزة ، وابن وردان من طريق النهرواني ، وابن جمّاز من طريق الهاشمي .

انظر : السبعة لابن مجاهد ٢١١ - ٢١٢ ، الإتحاف ١ / ٤٨٨ - ٤٨٩ ، وانظر : البحر المحيط ٣ / ٣٦٧، الدر المصون ٢ / ٢٢٤ .

(٣) وهي قراءة قالون ، ويعقوب ، واختلف عن ابن ذكوان ، وهشام من طريق الحلواني ، وأبي جعفر ، ونُسبتْ هذه القراءة لنافع ، وابن عامر من رواية الحلواني .

انظر : السبعة لابن مجاهد ٢٠٩ - ٢١٠ ، الإتحاف ١ / ٤٨٩ ، وانظر : البحر المحيط ٣ / ٣٦٧ ، الدر المصون ٢ / ٢٢٤ .

(٤) النساء ١١٥ .

(٥) وهي قراءة أبي عمرو ، وأبي بكر ، وحمزة ، واختلف عن هشام ، وابن وردان ، وابن جمّاز .

انظر : السبعة لابن مجاهد ٢١١ - ٢١٢ ، الإتحاف ١ / ٥٢٠ ، وانظر : البحر المحيط ٤ / ٦٧ .

(٦) وهي قراءة قالون ، ويعقوب ، وأبي جعفر في وجهه الثاني ، ونُقِلت هذه القراءة عن نافع ، وابن عامر .

انظر : السبعة ٢٠٩ - ٢١٠ ، الإتحاف ١ / ٥٢٠ ، وانظر : البحر المحيط ٤ / ٦٧ .

(٧) انظر مزيداً من الشواهد القرآنية في : دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٣ / ١ / ١٠٩ - ١١٣ .

(٨) البيت من البحر الوافر ، والزجل : الجلبة ورفع الصوت ، والوسيقة : القطيع من الأُتن ، والزمير : الصوت الحسن .

انظر : ديوان الشمّاخ ١٥٥ ، الكتاب ١ / ٣٠ ، المقتضب ١ / ٢٦٧ ، الخصائص ١ / ٣٧١ ، الإنصاف ٢ / ٥١٦ ، البحر المحيط ٣ / ٢٢٢ ، ٣٦٨ .

ورد البيت باختلاس الضمة في (كأنَّهُ) .

٥- وقول الآخر :

فَظَلْتُ لَدَى البيتِ العتيقِ أُخِيْلُهُ   ومِطْوَايَ مُشْتَاقَانِ لهْ أرِقَــانِ [(١)]

ورد هذا البيت بسكون الهاء في (لَهْ) .

وهناك شواهد شعرية أخرى تدل على جواز اختلاس أو تسكين حركة هاء الغائب بعد المتحرك [(٢)] .

الأدلة المؤيّدة لتلك النصوص :

يؤيّد من أجاز تسكين هاء الغائب بعد المتحرك (القياس) ووجهه :

١- أنَّ الهاءَ اتصلت بالأفعال (يؤدهْ، نؤتهْ، نصلهْ، نولّهْ)،فصارت لشدة التلازم كبعض حروف الفعل غير منفصلة عنه، ولمّا كان كالكلمة الواحدة خفّفه بإسكان الهاء ، كما خفف (يأمرْكم) و(ينصرْكم)، وليس بمجزوم، فهذا أصل لكل فعل مجزوم اتصلت به هاء[(٣)] .

٢- أنَّ الهاء وقعت موقع المحذوف الذي كان حقه لو لم يكن حرف علّة أن يسكّن، فأُعْطيت الهاء ما تستحقه من السكون [(٤)] .

٣- أنّه إجراءٌ للوصل مجرى الوقف [(٥)] ، وهو باب واسعٌ ووارِدٌ في القرآن

---

(١) البيت من البحر الطويل ، وهو لعمرو بن أبي عمارة ، ونُسِب ليَعْلى الأحول الأزدي .

انظر : المقتضب ١ / ٣٩ ، الخصائص ١ / ١٢٨ ، ٣٧٠ ، المنصف ٣ / ٨٤ ، الدر المصون ٢ / ١٤٠ ، الخزانة ٢ / ٤٠١ .

(٢) انظر طرفاً منها في : المقتضب ١ / ٣٨ - ٣٩ ، الخصائص ١ / ١٢٨ ، ٣٧١ ، شرح التسهيل ١٣٢/١ - ١٣٣ ، شرح الكافية ٢ / ١١ ، الدر المصون ٢ / ١٤٠ - ١٤١ ، الهمع ١ / ١٩٦ - ١٩٧ .

(٣) انظر : الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ١١١ .

(٤) انظر : البحر المحيط ٣ / ٣٦٧ ، الدر المصون ٢ / ٢٢٤ .

(٥) انظر : التبيان في إعراب القرآن ١ / ٢٧٢ ، روح المعاني ٣ / ٢٠٢ .

الكريم ولغة العرب[1] .

- ويؤيّد من أجاز الاختلاس :

١- أنّ الأصل (يؤدّيه ، نؤتيه ...) ، فزالت الياء للجزم ، وبقيت الحركةُ مُخْتَلسةً على أصل ما كانت عليه [2] ، ويقوّيه أنّ الحذف عارضٌ ، فلا يُعتدّ به [3] .

٢- أنّه يُكتفى بالحركة مختلسة دون إشباع ؛ لأنّ الحركة تدلُّ على الحرف المحذوف ، ثم إنّ الأصل ألا يُزاد على الهاء شيءٌ كبقية الضمائر [4] .

توجيه المانعين للأدلة :

احتج من أوجب الإشباع بأنّ الياءَ لمّا سقطت للجزم أفضى الكلام إلى هاءٍ قبلها كسرة ، فأُشْبِع حركتها ، فردّ ما كان يجب في الأصل لها [5] .

وأجابوا عن الشواهد بالآتي :

أ- <u>الشواهد القرآنية</u> :

١- قال الزجّاج عن تسكين هاء الغائب بعد الحركة : «وهذا الإسكان الذي حكى عنه هؤلاء غلطٌ بيّن لا ينبغي أن يُقرأ به ؛ لأنّ الهاء لا ينبغي أن تُجْزَم ولا تسكّن في الوصل ، إنّما تسكّن في الوقف»[6] .

وقال عن الاختلاس : «أمّا الحكاية عن أبي عمرو فيه وفي غيره فغلط ،

---

(١) انظر : الخصائص ١ / ١٢٨ ، الدر المصون ٢ / ١٤٠ .

(٢) انظر : الحجة في القراءات السبع ١١١ ، إعراب القراءات الشواذ ١ / ٣٢٧ ، البحر المحيط ٣ / ٣٦٧ ، الدر المصون ٢ / ٢٢٤ .

(٣) انظر : البحر المحيط ٣ / ٣٦٧ .

(٤) انظر : التبيان في إعراب القرآن ١ / ٢٧٢ .

(٥) انظر : الحجة ١١١ ، البحر المحيط ٣ / ٣٦٧ ، الدر المصون ٢ / ٢٢٤ .

(٦) معاني القرآن وإعرابه ١ / ٤٣٢ .

كان أبو عمرو يختلس الكسرة ، وهذا كما غَلط عليه في { بارِئكُمْ } [1] حكى القرّاء عنه أنّه كان يحذف الهمزة في { بارِئكُم } [2] ».

٢- وقال أبو عبيد عن التسكين: «مَنْ أسكن الهاء فقد أخطأ ؛ لأنَّ الهاء اسم ، والأسماء لا تُجْزَم»[3] .

٣- وقال النحّاس : «فأمّا إسكان الهاء فلا يجوز إلاّ في الشعر عند بعض النحويين ، وبعضهم لا يُجيزه ، وأبو عمرو أجلُّ من أن يجوز عليه مثلُ هذا ، والصحيح عنه أنّه كان يكسر الهاء»[4] .

ب- الشواهد الشعريّة :

حمل المانعون شواهد المجيزين الشعريّة على أنّها من قبيل الضرورة التي ليس للشاعر عنه مندوحة [5] .

جـ- الأدلة القياسية :

اعترض العكبري من جوّز إسكان الهاء إجراءً للوصل مجرى الوقف بقوله: «وهو ضعيفٌ، وحَقُّ هاءِ الضميرِ الحركةُ، وإنّما تُسكّن هاءُ السكتِ» [6]

مناقشة توجيه المانعين للأدلة :

يمكن الإجابة عمّا ذكروه بالآتي :

أ- الجواب عن اعتراض الشواهد القرآنية :

١- لايسلّم ما أورده الزجّاج والنحّاس ؛ وذلك من وجوه :

---

(١) البقرة ٥٤ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ١ / ٤٣٢ .

(٣) إعراب القراءات السبع وعللها ١ / ١١٥ .

(٤) إعراب القرآن ١/ ٣٨٨ . ولعلّ النحاس -هنا- يمنع الإسكان، ويجوّز الاختلاس، كما يدلُّ عليه كلامه .

(٥) انظر . المقتضب ١ / ٣٨ - ٣٩ ، ٣٧١ ، شرح التسهيل ١ / ١٣٢ ، البحر المحيط ٣ / ٢٢٢ ، ٣٦٧ - ٣٦٨ ، الدر المصون ٢ / ١٤٠ ، المساعد ١ / ٩٢ ، شفاء العليل ١ / ١٨٤ ، الهمع ١ / ١٩٦ .

(٦) التبيان في إعراب القرآن ١ / ٢٧٢ .

أ – أنَّ قراءة التسكين قراءة سبعيّة ، متواترة ، وكفى أنَّها منقولة من إمام البصريين أبي عمرو بن العلاء ، فإنّه عربيٌّ ، صريحٌ ، وسامعُ لغةٍ ، وإمامٌ في النحو ، ولم يكن ليذهب عنه جواز مثل هذا [١] .

ب – أنَّ الإسكان والاختلاس لغةٌ ثابتةٌ عن العرب حفظها الأئمة الأعلام كالكسائي ، والفرّاء، والأخفش[٢] ، وذكروا أنَّها لغة أزد السراة ، وبني عُقَيل، وبني كلاب[٣] .

جـ– نقل عبد الوارث ، واليزيدي أنَّ أبا عمرو كان يقرأ بإسكان الهاء ، قال اليزيدي: «يلزم أبا عمرو أن يقرأ : { وَمَن يَأْتِهِ مُؤْمِنًا } [٤] جزماً»، قال ابن مجاهد : «وهذا يدلُّ على أنَّ أبا عمرو كان يقرأ : { يَأْتِهِ } يصل الهاء بياء ....»، وقال عبّاس : سألت أبا عمرو عن جزم الهاء ، فقال : ليس بلحن [٥] .

د – واعترض السمين الحلبي ما ذكره الزجّاج بقوله : «وهذا الردُّ من الزجاج ليس بشيء ؛ لوجوه منها : أنّه فرّ من السكون إلى الاختلاس ، والذي نَصَّ على أنَّ السكون لا يجوز ، نَصَّ على أنَّ الاختلاس – أيضاً – لا يجوز ، بل جعل الإسكان في الضرورة أحسن منه في الاختلاس»[٦] .

٢– ولا يسلّم ما ذكره أبو عبيد ، وقد ردّه ابن خالويه بقوله : «ليس ذلك غلطاً ؛ وذلك أنَّ الهاء لمّا اتصلت بالفعل ، فصارت معه كالشيء الواحد

---

(١) انظر : السبعة في القراءات ٢١١ ، البحر المحيط ٣ / ٢٢١ .

(٢) انظر : معاني القرآن للفرّاء ١ / ٢٢٣ ، الخصائص ١ / ١٢٨ ، ٣٧٠ ، شرح التسهيل ١ / ١٣٢ ، البحر المحيط ٣ / ٢٢١ – ٢٢٢ .

(٣) انظر : البحر المحيط ٣ / ٢٢١ – ٢٢٢ ، الدر المصون ٢ / ١٤١ . .

(٤) طه ٧٥ .

(٥) انظر : السبعة في القراءات لابن مجاهد ٢١١ – ٢١٢ .

(٦) الدر المصون ٢ / ١٤١ .

خففوها بالإسكان، وليس كلُّ سكونٍ جزماً»[1] .

ب- الجواب عن اعتراض الشواهد الشعرية :

يُقال: إنَّ هذه الشواهد الشعرية ليست من قبيل الضرورة، وإنّما جاءت على لغة من لغات العرب الثابتة، وقد حفظها الأئمة الأعلام كالكسائي، والفرّاء، والأخفش، وحكوا أنّها لغةٌ منقولةٌ عن بني عُقَيل، وبني كلاب، وأزْد السَراة .

جـ - الجواب عن اعتراض القياس :

- لا يُسلَّم ما ذكره العكبري من أنَّ إجراء الوصل مجرى الوقف ضعيفٌ ، بل هو باب واسعٌ ورد كثيراً في القرآن الكريم نحو قوله تعالى : { أَنَا أُحْيِ وأُمِيتُ } [2] ، وقوله : { لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانْظُرْ } [3] ، وورد - أيضاً - في لغة العرب [4] .

- ولا يسلَّم احتجاجهم بأنَّ الياء لمّا سقطت للجزم أفضى الكلام إلى هاءٍ قبلها كسرة ، فأشبع حركتها ، فردّ ما كان يجب في الأصل لها ؛ لأنَّ كسر الهاء وإتباعها بياء ساكنة جائزٌ على ضعف ، أمّا جوازه فلخفاء الهاء بُيِّنت بالإشباع ، وأمّا وجه الضعف فلأنَّ الهاءَ خفيّة ، والخفيُّ قريبٌ من الساكن ، والساكن غير حصين ، فكأنَّ الياء وليت الياء [5] .

وبهذا يتبيَّن أنَّ قول من قال : إسكان الهاء واختلاسها في هذا النحو لا يجوز إلا ضرورة ؛ ليس بشيءٍ [6] .

---

(1) إعراب القراءات السبع وعللها ١ / ١١٥ - ١١٦ .

(2) البقرة ٢٥٨ .

(3) البقرة ٢٥٩ .

(4) انظر : الخصائص ١ / ١٢٨ ، الدر المصون ٢ / ١٤٠ ، ١٤١ .

(5) انظر : التبيان في إعراب القرآن ١ / ١٣ .

(6) انظر : الدر المصون ٢ / ٢٢٤ .

الترجيح :

يتبيَّن ممَّا تقدم ترجُّح مذهب الكسائي ، والفرّاء ، والأخفش ، ومن وافقهم في جواز تسكين حركة هاء الغائب بعد المتحرك ، واختلاس حركتها ، وأنَّه لغةٌ لبعض العرب ، وممَّا يُعضّد هذا الترجيح السماع النثريّ والشعريّ الوارد في ذلك .

القاعدة النحويّة بعد مناقشة المسألة :

يَجُوز تسكين أو اختلاس حركة هاء الغائب إذا وليت متحركاً ، بالإضافة إلى الإشباع.

(تقديم الضمير غير الأخصّ على الأخصّ في الاتصال)

قال سيبويه : «... فإن بدأ بالمخاطب قبل نفسه ، فقال : أعطاكني ، أو بَدأ بالغائب قبل نفسه ، فقال : قد أعطاهوني ، فهو قبيحٌ لا تكلّم به العرب ، ولكن النحويين قاسوه ، وإنّما قبح عند العرب ؛ كراهية أن يبدأ المتكلّم في هذا الموضع بالأبعد قبل الأقرب ، ولكن تقول : أعطاك إِيّايَ ، وأعطاه إِيّايَ ، فهذا كلام العرب»[1].

وقال في موضع آخر : «وأمّا قول النحويين : قد أَعْطاهُوك ، وأعطاهُولي ، فإنّما هو شيءٌ قاسوه لم تكلّمْ به العرب ، ووضعوا الكلام في غير موضعه ، وكان قياسُ هذا لو تُكُلِّم به كان هيّناً» [2].

يتّضح من هذين النصّين أنّ سيبويه يذهب إلى وجوب تقديم الضمير الأخصّ (الأعرف) على غير الأخصّ (غير الأعرف) إذا كانا متّصلين ، وأنّ هذا كلام العرب، وأمّا تقديم غير الأخص على الأخص نحو: أعطاهوك فإِنّه لا يجوز ، ولم تتكلم به العرب .

ومن المعروف عند النحويين أنّ أعرف الضمائر وأخصّها المتكلم ؛ لأنّه لا يشاركه أحدٌ ، فيكون ثَمّ لبس ، ثم المخاطب ، وإِنّما انحطّ في التعريف عن المتكلّم؛ لأنّه قد يكون بحضرته اثنان ، أو أكثر ، فلا يُعلَم أيّهم يخاطب ، ثم الغائب ؛ لأنّه قد يكون كناية عن معرفة، وعن نكرة [3] .

وقد تبع سيبويه في وجوب تقديم الضمير الأخصّ على غير

---

(١) الكتاب ٢ / ٣٦٣ - ٣٦٤ .

(٢) الكتاب ٢ / ٣٦٤ .

(٣) انظر : شرح المفصّل ٣ / ١٠٥ ، ٥ / ٨٧ ، الوجوب والجواز في الأحكام النحوية ٨٢ .

الأخص إذا كانا متصلين الكسائي[1]، والفرّاء[2] ، والزمخشري[3] ، وعددٌ من النحويين المتأخرين[4] .

وذهب المبرّد[5] ، وابن السرّاج[6] ، وكثيرٌ من النحويين القدماء[7] إلى جواز تقديم غير الأسبق رتبة مع الاتصال ، وإن كان الانفصال أحسن .

ويبدو أنّ بعض المتأخرين قد أخذ بهذا الرأي ، دون تصريح بذلك[8] .

وأشار السيرافي[9]، وابن يعيش[10] إلى أنّ المبرّد كان يسوّي بين الغائب ، والمخاطب ، والمتكلّم في التقديم والتأخير ، ويجيز : أعطاهوك ، وأعطاهوني ، وأعطاكني ، ووصف هذا الكلام بأنّه جيّدٌ ليس بقبيح[11] .

---

(1) ذهب الكسائي إلى وجوب الانفصال إذا أُريد تقديم غير الأخص ، واستثنى من ذلك ثلاث صور :

أ - أن يكون المقدّم مثنى .

ب- أن يكون المقدّم ضمير جماعة ذكور .

جـ- أن يكون المقدّم ضمير جماعة الإناث .

فيجوز في هذه الصور الاتصال ، والانفصال أحسن .

انظر : الهمع ١ / ٢١٢ .

(2) وافق الفراء مذهب الكسائي الآنف الذكر ، إلا أنه لم يشر إلى الصورة الثالثة ، انظر : الهمع ١ / ٢١٢ .

(3) انظر : المفصّل ١٣٠ ، شرح المفصّل ٣ / ١٠٥ .

(4) انظر : شرح التسهيل ١ / ١٥١ - ١٥٢ ، شرح الكافية ٢ / ١٨ ، ابن الناظم ٦٦ ، الارتشاف ١ /٤٧٦ - ٤٧٧ ، المساعد ١٠٦/١ ، تعليق الفرائد ٩٥/٢ - ٩٦ ، التصريح ١٠٨/١ - ١٠٩، الهمع ٢١٢/١ .

(5) انظر : الأصول ١٢٠/٢ ، شرح السيرافي ٣ / ١٤٦ أ ، شرح المفصّل ٣ / ١٠٥ ، الارتشاف ١ / ٤٧٧، الهمع ١ / ٢١٢ .

(6) انظر : الأصول ٢ / ١٢٠ .

(7) انظر : شرح المفصّل ١٠٥/٣ ، شرح الكافية ١٨/٢ ، الارتشاف ٤٧٧/١ ، المساعد ١٠٦/١ ، شفاء العليل ١٩٥/١، تعليق الفرائد ٩٥/٢، التصريح ١٠٨/١- ١٠٩ ، الهمع ٢١٢/١ ، الصبّان ١/ ١٢٠ .

(8) انظر : شرح التسهيل ١ / ١٥٢ ، تعليق الفرائد ٢ / ٩٥ - ٩٦ ، الهمع ١ / ٢١٢ .

(9) انظر : شرح السيرافي ٣ / ١٤٦ أ .

(10) انظر : شرح المفصّل ٣ / ١٠٥ .

(11) انظر : الأصول ٢ / ١٢٠ .

النصوصُ المستدركةُ على الاستقراء :

استدلَّ المجيزون بقول عثمان بن عفان – رضي الله عنـه – : (أراهُمْنِـي الباطلُ شيطاناً)[1] ، حيث قدَّم ضمير الغائب على ضمير المتكلم المتَّصل[2] .

الأدلة المؤيّدة لتلك النصوص :

يؤيّد هذا الشاهد (القياس) الذي أورده الرضي ، حيث قـال : «والـذي جوّز ذلك قياساً لا سماعاً النظرُ إلى مجرد كون الأول متّصلاً »[3].

توجيه المانعين للأدلة :

احتجَّ من أوجب تقديم الأخصِّ في الاتصال بالآتي :

١- أنَّ الأخصَّ أشرف من غير الأخصِّ لكونه أعرف ، فيأنف من كونه متعلّقاً بما هو أدنى منه[4] .

٢- أنَّ تقديم الأخص في حال الاتصال إنّما وجب كراهة تقديم الناقص على القـوي فيما هو كالكلمة الواحدة ، وإنّما قُدِّم على القوي في نحو : ضـربتني لتقوّيـه بتوغّله في الجزئية بكونه فاعلاً[5] .

وأجابوا عن قول عثمان – رضي الله عنه – بأنّه مـن قبيـل النـادر[6]، وأنَّ القياس فيه: أرانيهم[7]، أو أراهم إيّاي[8]، أو أرانيه[9] .

---

(١) انظر : النهاية في غريب الحديث لابن الأثير ٢ / ١٧٧ ، وانظر : شرح التسهيل ١ / ١٥٢ ، الارتـشاف ١ / ٤٧٧ ، شفاء العليل ١ / ١٩٥ ، تعليق الفرائد ٢ / ٩٥ ، ٩٦ ، التـصريح ١٠٨/١ ، الهمـع ٢١٢/١ ، الصبّان ١ / ١٢٠ .

(٢) انظر : شرح التسهيل ١ / ١٥٢ .

(٣) شرح الكافية ٢ / ١٨ .

(٤) انظر : المصدر السابق .

(٥) انظر : حاشية الصبّان ١ / ١٢٠ .

(٦) انظر : المساعد ١٠٦/١ ، تعليق الفرائد ٩٥/٢، التصريح ١٠٨/١ ، الهمع ١ / ٢١٢ ، الصبّان ١٣٠/١ .

(٧) وهو تأويل ابن مالك ، وقد اعترضه أبو حيّان ، والدماميني بقوله : «وانتُقد بأنّ ضـمير الجمـع للغائـب هو الفاعل في المعنى»، انظر : الارتشاف ١ / ٤٧٧ ، تعليق الفرائد ٢ / ٩٥ .

(٨) انظر : الارتشاف ١ / ٤٧٧ ، تعليق الفرائد ٢ / ٩٥ ، التصريح ١ / ١٠٨ .

(٩) انظر : الهمع ١ / ٢١٢ .

مناقشة توجيه المانعين للأدلة :

يمكن الإجابة عمَّا أوردوه بالآتي :

١- أنَّ الأعرف لا يقتضي أن يكون أشرف ، وإنَّما هو أعرف لكونه متميّزاً ، فضمير المتكلم – مثلاً – يُفترض جَدَلاً أن يكون أعرف ؛ لالتصاقه بذات المتكلم ، بينما ضمير الغائب أقل من ذاك ؛ لتعلقه بكينونة ذهنية معلومة أو متخيّلة ، وربما يكون الغائب أشرف من المتكلم أو المخاطب .

٢- قولهم : «كراهة تقديم الناقص على القوي ...».

ينقصه التثبت إذ لا دليل على أنَّ غير الأخصِّ ناقصٌ ، والأخصُّ هو القوي ، ولا سيما إذا جعلنا العلاقة بينهما اجتماعهما في كونهما ضميرين متّصلين ، بعيداً عن البحث في الأعرف .

وأمَّا الحكم على الشاهد بأنَّه من النادر الذي لا يُقاس عليه ، فإنَّ ذلك لا يُلزم بإغفاله، ووروده دليلٌ على صحة الاستعمال ، فالأَوْلى حَمْله على الجواز .

الترجيح :

يتبيّن مما تقدَّم رُجْحان مذهب المبرِّد ومن وافقه في جواز تقديم غير الأسبق رتبة على الأسبق إذا كانا متّصلين ؛ لورود السماع بذلك ؛ ولصحة القياس الذي يعضّده .

القاعدة النحويّة بعد مناقشة المسألة :

قد ورد تقديم الضّمير غير الأخصّ على الأخصّ في حال الاتّصال ، وإنْ كان الفصل أَوْلَى .

(حكم الاتصال والانفصال في نحو : (كُنْتُه))

قال ابن مالك : «فإن كان الفعل من باب (كان) ، واتصل به ضمير رفع جاز في الضمير الذي يليه الاتصال نحو: (صديقي كُنْتُه)، والانفصال نحو : (صديقي كنت إيّاه)، والاتصال عندي أجود ؛ لأنّه الأصل ، وقد أمكن لشبه (كُنْتُه) بـ (فعلته)، فمقتضى هذا الشبه أن يمتنع : (كنت إيّاه) ، كما يمتنع : (فعلت إيّاه) ، فإذا لم يمتنع ، فلا أقل من أن يكون مرجوحاً ، وجعله أكثر النحويين راجحاً ، وخالفوا القياس والسماع»[1] .

وذكر في موضع آخر: أنّه كان حَقُّ الضمير الواقع خبراً لـ (كان)، أو إحدى أخواتها أن يمتنع انفصاله لشبهه بهاء (ضربته)، ولكنه نُقل فقُبل ، وبقي الاتصال راجحاً لوجهين :

أحدهما : الشبه بما يجب اتصاله ، وإن لم يساوه في الوجوب ، فلا أقل من الترجيح .

والآخر : أنّ الانفصال لم يثبت في غير استثناء إلاّ في النظم ، وأمّا الاتصال فقد ثبت في النظم والنثر ، فَرُجِّح الاتصال ؛ لأنّه أكثر في الاستعمال [2] .

يتبيّن من ذلك أنّ ابن مالك يذهب إلى أنّ استقراء النحويين في مسألة الضمير الواقع خبراً لـ (كان) أو إحدى أخواتها وحكمه من حيث ترجُّح الاتصال، أو الانفصال كان ناقصاً ، وهذا ما جعلهم يرجِّحون الانفصال ، ولعلّ ذلك راجعٌ إلى أنهم لم يطّلعوا على النصوص النثريّة التي تؤيّد الاتصال .

وقبل البدء في تفصيل القول في هذه المسألة يجب التنبُّه إلى أنّه لا خلاف بين النحويين في أنّ الضمير الواقع خبراً لـ (كان) أو إحدى أخواتها يجوز فيه الاتصال والانفصال ؛ وإنّما الخلاف في أيّهما الأرجح :

---

(١) شواهد التوضيح ٢٧ .

(٢) انظر : التسهيل ٢٧ ، شرح التسهيل ١ / ١٥٤ ، شرح الكافية الشافية ١ / ٢٣٠ – ٢٣١ .

فذهب الرُّمّاني[1]، وابن الطّراوة[2]، إلى أنّ الراجح هو الاتصال .

وقد اختار هذا الرأي ابن مالك[3]، وابنه بدر الدين[4]، وأبو حيّان في ظاهر كلامه[5]، وبعض المتأخرين[6].

وذهب سيبويه[7]، والمبرّد[8]، وابن السرّاج[9]، والصيمري[10]، وكثير من النحويين[11]، إلى أنّ الراجح هو الانفصال .

ونُسِب هذا المذهب إلى جمهور النحويين[12]، وقيل: إنّه مذهب الأكثرين [13] .

النصوصُ المستدركةُ على الاستقراء :

ذكر الذين رجّحوا الاتصال أنّ الانفصال لم يرد إلاّ في شعر قليل ، وأمّا الاتصال فقد ورد في أفصح النثر ، كما أنّه قد ورد في الكلام المنظوم [14] .

---

(١) انظر : توضيح المقاصد والمسالك ١ / ١٤٥ ، المساعد ١ / ١٠٨ ، التصريح ١ / ١٠٨ .

(٢) انظر : المصادر السابقة إضافة إلى الارتشاف ١ / ٤٨٠ .

(٣) انظر : التسهيل ٢٧ ، شرح التسهيل ١ / ١٥٤ ، شرح الكافية الشافية ١ / ٢٣١ ، شواهد التوضيح ٢٧.

(٤) انظر : شرح الألفية لابن الناظم ٦٣ .

(٥) انظر : الارتشاف ١ / ٤٨٠ .

(٦) انظر : شفاء العليل ١ / ١٩٧ – ١٩٨ ، تعليق الفرائد ٢ / ٩٩ – ١٠٢ ، حاشية الصبّان ١ / ١١٨ .

(٧) انظر : الكتاب ٢ / ٣٥٨ .

(٨) انظر : المقتضب ٣ / ٩٨ .

(٩) انظر : الأصول ٢ / ١١٨ ، ٢٨٩ – ٢٩٠ .

(١٠) انظر : التبصرة والتذكرة ١ / ٥٠٥ .

(١١) انظر : المفصّل ١٣١ ، شرح المفصّل ٣ / ١٠٧ ، الكافية ١٤٦ ، المقرّب ٩٥/١ ، شرح الكافية ١٩/٢ ، الارتشاف ١ / ٤٨٠ ، قطر الندى ٩٣ ، شرح ابن عقيل ١ / ١٠١ .

(١٢) انظر : شرح قطر الندى ١٠٧ ، التصريح ١ / ١٠٧ – ١٠٨ .

(١٣) انظر : شواهد التوضيح ٢٧ ، شرح الألفية لابن الناظم ٦٣ .

(١٤) انظر : شواهد التوضيح ٢٧ – ٢٨ ، شرح الكافية الشافية ١ / ٢٣١ ، شرح الألفية لابن الناظم ٦٣ .

ومن شواهدهم [1] :

١- قوله – عليه السلام – لعمر بن الخطّاب – رضي الله عنه – في قتل ابن صَيَّاد: (إن يَكُنْه فلن تُسلَّطَ عليه، وإن لم يَكُنْه فلا خير لك في قَتْلِهِ) [2] .

٢- وقول بعض فصحاء العرب : (عليه رَجُلاً لَيْسَني) [3] .

٣- وقول أبي الأسود الدؤلي :

فإنْ لا يَكُنْهَا أو تَكُنْه فإنّه ... أخُوهَا غَذَتْهُ أُمُّهُ بلَبَانِهَا [4]

الأدلة المؤيّدة لتلك النصوص :

يؤيّد تلك النصوص (القياس) ، وذلك من وجهين [5] :

١- أنّ الأصل في الضمائر الاتصال ، ولا يُعْدَل عن ذلك إلاّ إذا لم يكن ممكناً ، وهو ممكن – هنا – لوروده في النثر والنظم [6] .

---

(١) انظر : طرفاً من هذه الشواهد في : شواهد التوضيح ٢٧ – ٢٨ ، شرح الكافية الشافية ١ / ٢٣١ ، ابن الناظم ٦٣ – ٦٤ ، تعليق الفرائد ٢ / ١٠٢ .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الجنائز ، باب إذا أسلم الصبي فمات هل يصلّى عليه ؟ وهل يُعرض على الصبي الإسلام ؟ ٢ / ٦٦ بلفظ : ((إن يكنه ... وإن لم يكنه ...)) ، وفي كتاب الجهاد ، باب كيف يُعرض الإسلام على الصبي ؟ ٤ / ٣٢ باللفظ السابق نفسه ، وفي كتاب الأدب ، باب قول الرجل للرجل اخسأ ٧ / ١١٣ – ١١٤ ، بلفظ : ((إن يكن هو ... ، وإن لم يكن هو ...)) ، وفي كتاب القدر ، باب يحول بين المرء وقلبه ٧ / ٢١٥ ، باللفظ السابق نفسه ، وعليه ففي الموضعين الأخيرين لا يتم الاستشهاد به ، رواه مسلم في كتاب الفتن وأشراط الساعة ، باب ذكر ابن صيّاد ٤ / ٢٢٤٤ ، حديث رقم (٢٩٣٠) بلفظ : ((إن يكنه ... وإن لم يكنه ...)) .

(٣) انظر : الكتاب ١ / ٢٥٠ ، الأصول ٢ / ٢٩٠ ، المفصّل ٣٢ ، شرح المفصّل ٣ / ١٠٧ – ١٠٨ ، شواهد التوضيح ٢٨ ، ابن الناظم ٦٣ ، تذكرة النحاة ٤٩ .

(٤) البيت من البحر الطويل .
انظر : ديوان أبي الأسود ١٦٢ ، ٣٠٦ ، الكتاب ١ / ٤٦ ، المقتضب ٣ / ٩٨ ، التبصرة والتذكرة ١/٥٠٥ ، شرح المفصّل ٣ / ١٠٧ ، المقرّب ١ / ٩٥ – ٩٦ ، شواهد التوضيح ٢٨ ، ابن الناظم ٦٤ ، شرح الكافية ٢ / ١٩ ، الارتشاف ١ / ٤٨٠ ، تخليص الشواهد ٩٢ ، تعليق الفرائد ٢ / ١٠٢ .

(٥) انظر : شواهد التوضيح ٢٧ ، شرح الكافية الشافية ١ / ٢٣١ ، شرح التسهيل ١ / ١٥٤ – ١٥٥ ، تعليق الفرائد ٢ / ٩٩ ، التصريح ١ / ١٠٨ .

(٦) انظر : التبصرة والتذكرة ١ / ٤٩٦ – ٤٩٧ ، شرح الكافية الشافية ١ / ٢٣٠ – ٢٣١ ، تذكرة النحاة ٤٨ ، توضيح المقاصد والمسالك ١ / ١٣٧ – ١٣٨ .

٢- الشبه بما يجب اتصاله ، حيث إنّ (كُنْتُه) يشبه (فَعلتُه) ، ومقتضى ذلك امتناع الانفصال في (كُنْتُه) كما امتنع في (فعلتُهُ)، فإذا لم يمتنع الانفصال، فلا أقلّ من أن يكون مرجوحاً لا راجحاً .

توجيه المانعين للأدلة :

حاول أنصار ترجيح الانفصال في هذه المسألة توجيه أدلة السماع عند مرجّحي الاتصال على النحو الآتي :

١- أنّ الحديث قد روي بلفظ : (إن يكن هو فلن تسلّط عليه ، وإن لم يكن هو ، فلا خير لك في قتله)[1]، وعلى هذه الرواية لا يتم الاستشهاد به ، قال العيني : «ويروى : (إن يكن هو) هو الصحيح ؛ لأنّ المختار في خبر (كان) الانفصال ، وعلى تقدير هذه الرواية لفظ (هو) تأكيد للضمير المستتر ، و(كان) تامة ، أو وضع (هو) موضع (إيّاه) ، أي : إن يكن إيّاه ، أي : الدجال» [2].

٢- وأمّا قول العرب: (عليه رَجُلاً ليسني)، فقد حكاه سيبويه وظاهر كلامه يدلّ على أنّ الاتصال قليلٌ في كلامهم ، وأمّا الانفصال فهو الغالب ، قال سيبويه: «وبلغني عن العرب الموثوق بهم أنّهم يقولون: (لَيْسني)، وكذلك: (كأنني)»[3] ، وقال : «ومثل ذلك كان إيّاه ؛ لأنّ كانه قليلة»[4].

واحتجّ الذين رجحوا الانفصال بالسماع ، والقياس :

---

(١) وهي إحدى روايتي البخاري ، وقد تقدّم قريباً الإشارة إلى ذلك .

(٢) عمدة القاري ٨ / ١٧١ .

(٣) الكتاب ٢ / ٣٥٩ .

(٤) المصدر السابق ٢ / ٣٥٨ .

١- أمّا السماع فذكروا أنّ الشواهد والنصوص الشعريّة الغالبة وردت عن العرب بالانفصال لا الاتصال ، ومن ذلك [1] :

أ- قول الشاعر :

لـئنْ كانَ إيّاهُ لقدْ حَالَ بَعْدَنَـا   عَنِ العَهْدِ والإنسانُ قدْ يَتَغَيَّرُ [2]

ب- وقوله :

ليتَ هَذَا اللَّيلَ شَهْرٌ   لا نَرَى فيـهِ عَرِيْبـا

ليـسَ إيّـايَ وإيّا   كَ ولا نَخْشَى رَقِيْبَا [3]

٢- وأمّا القياس فمن وجهين [4] :

أ - أنّ (كان وأخواتها) يدخلن على المبتدأ والخبر ، فكما أنّ خبر المبتدأ منفصل من المبتدأ كان الأحسن فصله ممّا دخلن عليه .

---

(١) انظر في شواهدهم : شواهد التوضيح ٢٨ ، تذكرة النحاة ٤٩ ، تعليق الفرائد ٢ / ١٠٠ - ١٠١ ، شفاء العليل ١ / ١٩٨ .

(٢) البيت من البحر الطويل ، وهو لعمر بن أبي ربيعة ، من قصيدته الرائية المشهورة ، مطلعها :

أمِنْ آلِ نُعْمٍ أنتَ غادٍ فمُبكرُ   غَدَاةَ غَدٍ أمْ رائحٌ فمُهَجِّرُ

انظر : ديوانه ٩٤ ، الكامل ٣ / ١١٥٣ ، التبصرة والتذكرة ١ / ٥٠٦ ، المفصّل ١٣١ ، شرح المفصّل ١٠٥/٣ ، ١٠٧ ، المقرّب ١ / ٩٥ ، شرح الكافية ٢ / ١٩ ، تعليق الفرائد ٢ / ١٠٠ ، التصريح ١٠٨/١ ، الخزانة ٥ / ٣١٢ ، ٣١٣ .

(٣) البيتان من مجزوء الرمل ، وقد نُسبا إلى عمر بن أبي ربيعة ، وإلى العرجي .

ورواية ديوان عمر بن أبي ربيعة :

ليس إلاّي وإيّا   ه ولا نخشى رقيبا

وعلى هذه الرواية لا يتم الاستشهاد بالبيت .

انظر : ديوان عمر ٤٣٠ - ٤٣٢ ، ديوان العرجي ٦١ - ٦٣ ، الكتاب ٢ / ٣٥٨ ، المقتضب ٣ / ٩٨ ، الأصول ٢ / ١١٨ ، ٢٨٩ ، المنصف ٣ / ٦٢ ، شرح المفصّل ٣ / ٧٥ - ٧٦ ، ١٠٥ ، ١٠٧ ، شرح الكافية ٢ / ١٩ ، تعليق الفرائد ٢ / ١٠١ ، الخزانة ٥ / ٣٢٢ .

(٤) انظر : شرح المفصّل ٣ / ١٠٧ ، شرح الكافية ٢ / ١٩ ، تعليق الفرائد ٢ / ١٠٠ .

ب- أنَّ اسم (كان) في الحقيقة ليس فاعلاً حتى يكون كالجزء من عامله ، بل الفاعل في الحقيقة مضمون الجملة ؛ لأنَّ الكائن في قولك : كان زيدٌ قائماً ؛ قيام زيد كما يجيء في الأفعال الناقصة .

مناقشة توجيه المانعين للأدلة :

أ- الأدلة السماعيّة :

١- قولهم : إنّ الحديث قد رُوي بلفظ : (إن يكن هو ...) فلا شاهد فيه ، معترض بأنَّ الحديث قد أورده البخاري ومسلم [1] بلفظ : (إن يكنه... ، وإن لم يكنه...)، وعلى هذا فالاستشهاد به قائمٌ ، والاحتجاج به على الاتصال قويٌّ وواضح .

٢- أنّ ما حكاه سيبويه وما دلّ عليه ظاهر كلامه لا يُضعف من ترجُّح الاتصال ؛ لأنَّ من حفظ حجةٌ على من لم يحفظ .

ثُمّ إنّ ما استُدلّ به على الانفصال يؤيّد الجواز ، ولا يُعضِّد الترجُّح ؛ لأنَّ الاتصال ثابتٌ نظماً ونثراً ، بخلاف الانفصال فإنّه ثابتٌ نظماً وبقلّة أيضاً .

ب- الأدلة القياسية :

١- قولهم : «إنّ خبر المبتدأ منفصل من المبتدأ ، فالأحسن فصله ممّا دخل عليه» يردّه أنَّ هذا الاعتبار يستلزم جواز الانفصال في الأول ؛ لأنّه كان مبتدأ، وذلك ممتنع بإجماع ، وما أفضى إلى ممتنع فهو ممتنع [2] .

٢- قولهم : «إنّ اسم (كان) في الحقيقة ليس فاعلاً ....» يردّه أنَّ الضمير الواقع خبراً لـ(كان) أو إحدى أخواتها كان حقُّه أن يمتنع انفصاله

---

(١) تقدّم تخريج الحديث قريباً ، وإثبات روايتي البخاري ومسلم .

(٢) انظر : شرح الكافية الشافية ١ / ٢٣٢ .

لشبهه بهاء (ضربته)، ولكنه نُقِل فقُبِل ، ورُجِّح الاتِّصال لشبهه بما يجب اتصاله ، وإذ لم يساوه في الوجوب ، فلا أقلّ من الترجيح [1] .

الترجيح :

يظهر ممّا تقدّم رُجْحان مذهب الرُّمانيّ ، وابن الطراوة ومن وافقهما في أنّ الضمير المرفوع الواقع اسماً لـ(كان) أو إحدى أخواتها يترجّح اتصاله على انفصاله، وممّا يؤيّد ذلك:

١- ثبوته نظماً ونثراً ، بخلاف الانفصال فإنّه ثابتٌ - وبقلة - في الشعر .

٢- أنّ الأصل في الضمائر الاتصال ، ولا يُعدل عن ذلك إلاّ عند عدم إِمكانه ، وهو ممكنٌ هنا .

القاعدة النحويّة بعد مناقشة المسألة :

أنّ الضّمير الواقع خبراً لـ (كان) أو إحدى أخواتها يجوز فيه الاتّصال والانفصال مع رجحان الاتصال .

---

(١) انظر : المصدر السابق ١ / ٢٣١ .

(وقوع الضمائر المتصلة بعد (لولا))

أورد المبرِّد قول يزيد بن الحكم الثقفيّ :

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طِحْتَ كَمَا هَوَى   بِأجْرَامِهِ مِنْ قُلَّةِ النِّيقِ مُنْهَوِي [1]

ثم قال: «والذي أقوله إنَّ هذا خطأٌ ، لا يَصْلُح أن تقول إلاَّ: (لولا أنت)، قال الله – عزَّ وجلَّ – : { لَوْلاَ أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِين } [2] ، ومن خالفنا فهو لا بُدَّ يزعم أنَّ الذي قلناه أجود ، ويدَّعي الوجه الآخر ، فيُجيزُه على بُعْدٍ» [3].

وقال السيرافيّ : «وكان أبو العبَّاس المبرِّد ينكر (لولاي) ، و (لولاك) ويزعم أنَّه خطأٌ لم يأتِ عن ثقة ، وأنَّ الذي استغواهم بيت الثقفيّ ، وأنَّ قصيدته فيها خطأٌ كثيرٌ» [4].

يتبيَّن من هذين النصَّين أنَّ أبا العباس المبرِّد – بعد استقرائه كلام العرب – لم يقف على مجيء الضمائر المتصلة واقعة بعد (لولا) ، نحو : (لولاي) ، و(لولاك)، ولذا أنكر هذا الاستعمال ، وزعم أنَّه لم يأتِ عن ثقةٍ ، وحكم على العربي الفصيح بالخطأ واللَّحن .

وذهب المبرِّد إلى أنَّه لا يجوز أن يلي (لولا) من المضمرات إلاَّ المنفصل المرفوع ، نحو: (لَوْلا أَنْتَ) .

---

(١) البيت من البحر الطويل ، والمراد بالنِّيق : أعلى الجبل ، وجِرْم الإنسان : حلقُهُ .
انظر : شعراء أمويّون ٣ / ٢٧٦ ، الكتاب ٢/٣٧٣ – ٣٧٤ ، معاني القرآن للفرّاء ٢/٨٥ ، الكامل ٣/ ١٢٧٧ (الدّالي)، الأغاني ١١/١٠٠، البصريّات ١/٢٨٩ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/ ٢٠٢ – ٢٠٣، سرّ صناعة الإعراب ١/٣٩٥ ، المنصف ١/٧٢ ، الخصائص ٢/٢٥٩ ، المفصّل ١٣٥ ، أمالي ابن الشجري ١ / ٢٧١ ، ٢ / ٥١٢ ، الإنصاف ٢ / ٦٩١ ، شرح المفصّل ٣/١١٨ ، الجنى الداني ٦٠٣ .

(٢) سبأ ٣١ .

(٣) الكامل ٣ / ١٢٧٧ – ١٢٧٨ (الدّالي) .

(٤) شرح السيرافي ٣ / ١٥٢ ب .

النصوص المستدركة على الاستقراء :

يُضاف إلى بيت الثقفيّ السابق نصوصٌ أخرى وقعت فيها الضمائر المتصلة بعد (لولا)، منها :

١- قول الشاعر :

دَامَنَّ سَعْدُكِ إنْ رَحِمْتِ مُتَيَّماً لَوْلاَكِ لَمْ يَكُ للصَّبَابَةِ جَانِحَـــا [(١)]

٢- وقول عمر بن أبي ربيعة :

أَوْمَتْ بِعَيْنَيْهَـا مِـنَ الهَـوْدَجِ لَوْلاَكَ في ذَا العَامِ لَـمْ أَحْجُــجِ [(٢)]

٣- وقول الشاعر :

أَتُطْمِعُ فِينَا مَـنْ أَرَاقَ دِمَاءَنَا وَلَوْلاَكَ لَمْ يَعْرِضْ لأَحْسَابِنَا حَسَنْ [(٣)]

٤- وقول الآخر :

لَوْلاَكُمَا لَخَرَجَتْ نَفْسَاهُمَا [(٤)]

---

(١) البيت من البحر الكامل بلا نسبة .

انظر : الجنى الداني ١٤٣ ، المغني ٢ / ٣٣٩ ، المقاصد النحويّـة ١ / ١٢٠ ، ٤ / ٣٤١ ، شـرح شـواهد المغني ٢ / ٧٦٠ ، الهمع ٢ / ٧٨ ، الدرر ٥ / ١٦١ .

(٢) البيت من البحر السريع ، من مقطوعة مطلعها :

أَنْتَ إلى مَكَّةَ أَخْرَجْتَنِي ولو تَرَكْتَ الحَجَّ لمْ أَخْرُجِ

انظر : ديوان عمر بن أبي ربيعة ٨٥ ، شرح السيرافي ٣ / ١٥٢ ب ، المفصّل ١٣٦ ، أمالي ابن الشجري ١ / ٢٧٨ ، الإنـصاف ٢ / ٦٩٣ ، شـرح المفـصّل ٣ / ١١٨ – ١٢٠ ، شـرح الجمـل ١ / ٤٧٣ ، المقاصـد النحويّة ٣ / ٢٦٤ ، الخزانة ٥ / ٣٣٣ .

(٣) البيت من البحر الطويل ، ونُسبَ إلى عمرو بن العاص .

انظر : معاني القرآن للفرّاء ٢ / ٨٥ ، شرح السيرافي ٣ / ١٥٢ ب ، الإنصاف ٢ / ٦٩٣ ، شرح المفصّل ٣ / ١٢٠ ، شرح الجمل ١ / ٤٧٣ ، شرح التسهيل ٣ / ١٨٥ ، شرح الكافية الشافية ٢ / ٧٨٧ ، المساعد ٢ / ٢٩٣ ، المقاصد النحوية ٣ / ٢٦٠ .

(٤) نُسبَ هذا الرجز إلى رؤبة ، وليس في ديوانه .

انظر : تحصيل عين الذهب ١ / ٣٨٨ ، رصف المباني ٢٩٦ ، المساعد ٢ / ٢٩٣ ، الخزانة ٥ / ٣٤١ .

وبناءً على مثل هذه الشواهد ذهب الخليل ، ويونس ، وسيبويه [1] ، والفرّاء [2] ، وابن السرّاج [3] ، وكثيرٌ من نحاة البصرة والكوفة [4] ، وجمعٌ من المتأخرين [5] إلى جواز اتصال (لولا) بالضمائر ، وأنّ ذلك منقولٌ عن العرب .

ونقل السيرافيّ أنّ النحويين المتقدمين من البصريين والكوفيين قد أجمعوا على الرواية عن العرب (لولاك) ، و (لولاي) [6] .

واعترض إنكار المبرِّد بقوله : «وما كان لأبي العبّاس أن يُسقطَ الاستشهاد بشعرِ رجلٍ من العرب ، قد روى قصيدته النحويّون وغيرهم ، واستشهدوا بهذا البيت وغيره من القصيدة ، ولا أن يُنكر ما أجمع الجماعة على روايته عن العرب» [7] .

وقال ابن الشجريّ : «... دفع أبو العبّاس الاحتجاج بهذا البيت ، وقال: إنّ في هذه القصيدة شذوذاً في مواضع ، وخروجاً عن القياس ، فلا مُعرَّج على هذا البيت .

وأقول : إنّ الحرف الشاذّ أو الحرفين أو الثلاثة ، إذا وقع ذلك في قصيدةٍ من الشعر القديم ، لم يكن قادحاً في قائلها ، ولا دافعاً للاحتجاج بشعره» [8] .

---

(١) انظر : الكتاب ٢ / ٣٧٣ – ٣٧٤ .

(٢) انظر : معاني القرآن ٢ / ٨٥ .

(٣) انظر : الأصول ٢ / ١٢٤ .

(٤) انظر : شرح السيرافي ٣/١٥٢ ب، الخصائص ٢/٢٥٩، الأزهية ١٧١–١٧٢ ، النكت ١ /٦٦٤، المفصّل ١٣٥– ١٣٨ ، أمالي ابن الشجري ١ / ٢٧٦ – ٢٧٨ ، ٢ / ٥١٢ ، الإنصاف ٢ / ٦٨٧ – ٦٩٤ .

(٥) انظر : شرح المفصّل ٣ / ١٢٠ – ١٢٢ ، شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢ / ٨٣٥ – ٨٣٦ ، شرح الجمل ١/ ٤٧٣ ، شرح التسهيل ٣ / ١٨٥ ، شرح الكافية الشافية ٢ / ٧٨٥ – ٧٨٧ ، البسيط ١ / ٥٩٥ ، رصف المباني ٢٩٥ – ٢٩٦ ، الارتشاف ٢ / ٤٧٠ ، الجنى الداني ٦٠٣ – ٦٠٤ ، المساعد ٢ / ٢٩٣ .

(٦) انظر : شرح السيرافي ٣ / ١٥٢ ب .

(٧) المصدر السابق .

(٨) أمالي ابن الشجري ١ / ٢٧٧ .

الترجيح :

يتّضح ممّا تقدم جواز وقوع الضمائر المتصلة بعد (لولا) ، وهذا ما أجمع عليه النحويون كما نصّ على ذلك السيرافيّ ؛ لثبوت السماع بذلك عن العرب، وقد نقل ذلك الثقات ولا عبرة بإنكار المبرِّد ؛ إذ فيه رَدٌّ للسَّماع ، وتلحينٌ للفصحاء ، وطَعْنٌ في نقل الثقة ، ونقل الثقة لا سبيل إلى منع الأخذ به ، أو الطعن فيه .

القاعدة النحويّة بعد مناقشة المسألة :

الغالب أن يقع بعد (لَوْلاَ) أحد الضّمائر المنفصلة المرفوعة نحو : (لَوْلاَ أنتَ)، ويجوز – على قلّةٍ – أنْ تتصل بها الضمائر ، فيقال : (لَوْلاَيَ ، ولَوْلاَك)، وهذا ثابتٌ بنقل الثِّقات .

(حذف عائد الموصول إذا كان مبتدأ)

- أورد سيبويه قول الأنصاري :

فَكَفَى بِنَا فَضْلاً على مَنْ غَيْرُنَا حُـبُّ النَّبِـيِّ مُحَمَّـدٍ إِيَّانَـا [1]

وقال : «واعلم أنَّ (فَكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرِناَ) أجودُ ، وفيه ضعفٌ إلاّ أن يكون فيه (هو) ؛ لأنَّ (هو) من بعض الصلة ، وهو نحو : (مررتُ بأيُّهم أفضلُ)، وكما قرأ بعض النّاس هذه الآية : { تَمَامَاً عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ } [2] .

واعلم أنّه يقبُح أن تقولَ : (هذا مَنْ منطلقٌ) ، إذا جعلت (المنطلق) حشواً أو وصفاً ، فإن أطلت الكلام ، فقلت : (مَنْ خيرٌ منك) ، حَسُن في الوصف والحشو» [3] .

يتبيّن من ذلك أنَّ سيبويه - بعد استقرائه كلام العرب - حكم بأنّه لا يجوز حذف العائد المرفوع إذا كان مبتدأ في صلة غير (أيّ) مالم تكن الصلةُ طويلةً، فإن عُدمِتْ الاستطالة ضَعُفَ الحذف أو قَبُحَ .

---

(١) البيت من البحر الكامل ، وقد اختُلف في نسبته ، فقيل : إنّه لحسان بن ثابت ، وقيل : إنّه لكعب بن مالك، ونُسِب إلى : عبدالله بن رواحة ، وإلى : بشير بن عبدالرحمن ، وفي قوله : (غيرنا) وجهان : الخفض ، وذلك بحمل (غَيْر) على (مَنْ) نعتاً لها ؛ لأنها نكرة مبهمة ، والتقدير : (على قوم غيرنا) ، والرفع على أن تكون (من) موصولة ، والتقدير : (على من هو غيرنا) . انظر: التعليقة ٢٧٠/١ ، شرح أبيات سيبويه ٥٣٥/١ ، سر صناعة الإعراب ١٣٥/١ .

انظر : ديوان كعب بن مالك ٢٨٩ ، مجالس ثعلب ١ / ٣٣٠ ، التعليقة ١ / ٢٧٠ ، شرح أبيات سيبويه ٥٣٥/١ ، سرّ صناعة الإعراب ١ / ١٣٥ ، الأزهية ١٠١ ، شرح المفصّل ٤ / ١٢ ، المقرّب ١ / ٢٠٣ ، رصف المباني ١٤٩ ، لسان العرب ١٣ / ٤١٩ (مَنَنَ) ، ١٥ / ٢٢٦ (كفى) ، الجنى الداني ٥٢ ، المقاصد النحوية ١ / ٤٨٦ ، الخزانة ٦ / ١٢٠ ، ١٢٣ ، ١٢٨ .

(٢) الأنعام ١٥٤ ، وهذه قراءة يحيى بن يعمر ، وابن أبي إسحاق ، والحسن ، والأعمش ، و(أحسنُ) على هذه القراءة خبر لمبتدأ محذوف ، وقرأ الجمهور (أحسنَ) بالنصب على أن يكون فعلاً ماضياً .

انظر : معاني القرآن للفرّاء ١ / ٣٦٥ ، المحتسب ١ / ٢٣٤ ، الكشّاف ٢ / ٦٦ ، إعراب القراءات الشواذ ١ / ٥٢٣ ، البحر المحيط ٤ / ٦٩٤ ، الإتحاف ٢ / ٣٨ .

(٣) الكتاب ٢ / ١٠٥ ، ١٠٧ - ١٠٨ .

وقد تبع سيبويه في هذا الحكم جمهور البصريين [1] .

ونهب بعضهم[2] إلى أنّ الحذف مع عدم طول الصلة شاذٌ لا يُقاس عليه ، ولا يُحتكم إليه ، وقيل [3] : قليل .

واختار ابن مالك[4] أنّ الحذفَ في مثل هذه الحالة ضعيفٌ وليس ممتنعاً .

النصوص المستدركة على الاستقراء :

يُضاف إلى قراءة يحيى بن يعمر : { تَمَامًا عَلَى الَّذِى أَحْسَنُ } الواردة في نصّ سيبويه السابق نصوصٌ أخرى ، جاء فيها حذف العائد المرفوع الواقع مبتدأ في صلة غير (أيّ)، مع عدم الاستطالة في الصلة ، منها [5] :

١- قوله تعالى : { إِنَّ اللهَ لا يَسْتَحِيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلاً مَا بَعُوضَةٌ فَمَا فَوْقَها } [6] ، في قراءة من رفع (بَعُوْضَةٌ) [7] .

---

(١) انظر : معاني القرآن وإعرابه للزجّاج ١ / ١٠٤ ، الأصول ٢ / ٣٩٦ ، شرح السّيرافي ٢ / ٢١٢ أ ، التعليقة ١ / ٢٧٠ - ٢٧٢ ، سرّ صناعة الإعراب ١ / ٣٨١ - ٣٨٢ ، أمالي ابن الشجري ١ / ١١٢ ، شرح المفصّل ٣ / ١٥٢ - ١٥٣ ، الإيضاح في شرح المفصّل ١ / ٤٨٢ ، شرح الجمل ١ / ١٨٣ ، المقرّب ١ / ٦١ ، شرح الكافية الشافية ١ / ٢٩٦ ، شرح الكافية ٣ / ٢٦ - ٢٧ (يوسف عمر) ، المساعد ١ / ١٥٣ ، الهمع ١ / ٢٩٤ (أحمد شمس الدين) .

(٢) انظر : شرح الجمل ١ / ١٨٣ ، المقرّب ١ / ٦١ ، المغني ١ / ٣١٤ .

(٣) انظر : البيان في غريب إعراب القرآن ١ / ٣٥٠ ، المساعد ١ / ١٥٣ .

(٤) انظر : شرح التسهيل ٢٠٧/١ - ٢٠٨ ، شرح الكافية الشافية ٢٩٦/١ ، شواهد التوضيح ١٢٣-١٢٤.

(٥) انظر هذه الشواهد في : شرح المفصّل ٣ / ١٥٢ - ١٥٣ ، شرح الكافية الشافية ١ / ٢٩٦ ، شرح التسهيل ١ / ٢٠٨ ، شواهد التوضيح ١٢٣ - ١٢٤ .

(٦) البقرة ٢٦ .

(٧) وهي قراءة رؤبة ، والضحّاك ، وإبراهيم بن أبي عبلة ، ونُسبت - أيضاً - إلى قُطْرب .

انظر : معاني القرآن للفرّاء ١ / ٢٢ ، مجاز القرآن ١ / ٣٥ ، معاني القرآن للأخفش ١ / ٢١٥ ، مختصر ابن خالويه ٤ ، المحتسب ١ / ٦٤ ، مشكل إعراب القرآن ١ / ٨٣ - ٨٤ ، الكشّاف ١ / ٢٤٦ ، إعراب القراءات الشواذّ ١ / ١٤٠ .

وبذلك يتّضح أنّ قول الزجاج في رفع (بعوضةٌ) : «ولا أحفظ من قرأ به ، ولا أعلم هل قرأ به أحدٌ أم لا ؟»، معاني القرآن وإعرابه ١ / ١٠٤ ، بعيدٌ ينقضه التتبّع .

٢- وقول عمر بن عبد العزيز – رضي الله عنه – : (لَمْ يَعُمَّهُمْ بِذَلِكَ ، وَلَمْ يَخُص قَرِيْبَاً دُوْنَ مَنْ أَحْوَجُ إِلَيْهِ)[1] .

أصله : (دون من هو أحوجُ إليه) ، فحذف العائد الموصول ، وهو مبتدأ مع كون الصلة غير مستطالة[2] .

٣- وقول الشاعر :

مَنْ يُعْنَ بِالحَمْدِ لَمِ يَنْطِقْ بِمَا سَفَهٌ   وَلَمْ يَحِدْ عَنْ سَبِيلِ المَجْدِ والْكَرَمِ[3]

أراد : (لم ينطق بما هو سَفَهٌ)[4] .

٤- وقول الشاعر :

لَمْ أَرَ كالفِتْيَانِ فِي غِيَرِ الْـ   أَيَّامِ يَنْسَونَ مَا عَوَاقِبُهَا[5]

هذه الشواهد ونحوها تؤيّد ماذهب إليه الكوفيون[6] من جواز حذف العائد المرفوع إذا كان مبتدأ في صلة غير (أيّ) مطلقاً دون شذوذٍ أو ضَعْفٍ ، سواء أطالت الصلة أم لم تطُلْ ، ولذا أجازوا أن يُقال : (جاء الذي منطلقٌ) ، أي : (الذي هو منطلقٌ).

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب فرض الخمس ، باب : ومن الدليل على أنّ الخمس للإمام ، وأنّه يعطي بعض قرابته دون بعض (١٧) ، مقدمة الباب ، وانظر : شواهد التوضيح ١٢٣ .

(٢) انظر : شواهد التوضيح ١٢٣ .

(٣) البيت من البحر البسيط بلا نسبة .

انظر : شرح التسهيل ١ / ٢٠٨ ، شرح الكافية الشافية ١ / ٢٩٦ ، المقاصد النحوية ١ / ٤٤٦ ، التصريح ١ / ١٤٤ ، الدرر ١ / ٣٠٠ .

(٤) انظر : شرح التسهيل ١ / ٢٠٨ .

(٥) البيت من البحر المنسرح ، وقد نُسِب إلى عدي بن زيد ، وقيل : إنّه لأحيحة بن الجلاح .

انظر : ديوان عدي بن زيد ٤٥ ، الأغاني ١٣ / ١١٥ ، سرّ صناعة الإعراب ١ / ٣٨٢ ، المحتسب ٦٤/١، ٢٣٥ ، ٢ / ٢٥٥ ، شرح المفصّل ٣ / ١٥٢ ، تخليص الشواهد ٤٥٥ ، الخزانة ٣٥٣/٣ ، ١٥٧/٦ .

(٦) انظر : شرح التسهيل ١ / ٢٠٧ ، شرح الكافية ٣ / ٢٧ (يوسف عمر) ، الارتشاف ١ / ٥٣٣ – ٥٣٤ ، توضيح المقاصد ١ / ٢٤٦ – ٢٤٨ ، المساعد ١ / ١٥٣ – ١٥٤ ، تعليق الفرائد ٢ / ٢٢٩ ، التصريح ١ / ١٤٤ ، الهمع ١ / ٢٩٤ .

توجيه المانعين للأدلة :

حاول المانعون توجيه شواهد المجيزين ، وجعلوها من باب النادر أو الشاذّ الذي لا يُركن إليه ، ولا يُقاس عليه [1] .

وأجابوا عن الشواهد السماعيّة بالآتي :

١- حملوا قراءة : { تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ } على الضعف ، والقُبْح [2] .

٢- وأمّا قراءة : { مَثَلاً مَا بَعُوْضَةٌ } ، فذكروا أنّ الطول في الصلة موجود ؛ لأنّ قوله : {فَمَا فَوْقَهَا } من جملة الصلة [3] .

٣- وأمّا قول الشاعر : (يَنْسَوْنَ مَا عَوَاقِبُهَا) ، فجعلوا (مَا) استفهاماً ، و(عَوَاقِبُهَا) الخبر ، فكأنّه قال : (أيُّ شيءٍ عواقِبُهَا) [4] .

مناقشة توجيه المانعين للأدلة :

١- وصف القراءة بالضعف أو القُبْح غير مُسلّم ، وإن صدر عن أئمةٍ أكابر ؛ لأنّ القراءات القرآنية في قمة الفصاحة ، والقرّاء عدولٌ أثبات ، ونَقَلَةٌ للغة ، والمصير إلى قولهم أولى ؛ لأنّهم ناقلون عمّن ثبتت عصمته عن الخطأ في مثله، ثم إنّ الواجب إحسان الظن بالقارئ ؛ لأنّه ناقلٌ ، والناقلُ مُثْبِت ، والمثبت مُقَدَّمٌ على النافي كما لا يخفى [5] .

---

(١) انظر : الكتاب ٢ / ١٠٧ – ١٠٨ ، معاني القرآن وإعرابه للزجّاج ١ / ١٠٤ ، سرّ صناعة الإعراب ٣٨١/١ – ٣٨٢ ، المحتسب ١ / ٦٤ ، ٢٣٥ ، ٢ / ٢٥٥ ، شرح المفصّل ٣ / ١٥٢ – ١٥٣ ، شرح الجمل ١ / ١٨٣ ، التصريح ١ / ١٤٤ .

(٢) انظر : الكتاب ٢ / ١٠٧ – ١٠٨ ، معاني القرآن وإعرابه للزجّاج ١ / ١٠٤ ، سرّ صناعة الإعراب ٣٨١/١ – ٣٨٢ ، المحتسب ١ / ٦٤ ، ٢٣٥ ، ٢ / ٢٥٥ ، التصريح ١ / ١٤٤ .

(٣) انظر : تحفة الغريب ١٤٥ ب ، المنصف من الكلام ٢ / ٨٤ .

(٤) انظر : سر صناعة الإعراب ١ / ٣٨٢ – ٣٨٣ .

(٥) انظر : الإتحاف ٢ / ٣٤ ، دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١ / ١ / ٢٧ .

٢- ولا يُسلَّم قولهم : إنَّ { فَمَا فَوْقَهَا } من جملة الصلة ؛ لأنَّ (ما) في (فما فوقها) موصولةٌ أو موصوفةٌ ، وهي معطوفةٌ على (ما) الأولى على أنَّ (بعوضة) منصوبةٌ صفةٌ لها ، أو معطوفةٌ على (بعوضة) على أنَّ (ما) صفةٌ لـ (مثل) أو زائدةٌ [١] .

٣- وأمَّا حمل (مَا) في قول الشاعر : (مَا عَوَاقِبُهَا) على الاستفهام ؛ فهو وجهٌ بعيدٌ وغير ظاهرٍ إلا بتكلّف ، ويغني عنه القول بأنَّها موصولة ، كما يدلُّ على ذلك سياق الشاهد.

الترجيح :

ممَّا تقدَّم يترجّح ما ذهب إليه الكوفيون من جواز حذف العائد المرفوع إذا كان مبتدأ في صلة غير (أيّ) مطلقاً ، وممَّا يؤيّد ذلك :

١- ورود السماع بذلك نثراً ونظماً ، ووضوح الاحتجاج به .

٢- أنَّ (أيّاً) الموصولة شأنها شأن غيرها من الموصولات ، فلماذا خُصّت بعدم اشتراط طول الصلة عند حذف العائد المرفوع ؟.

٣- أنَّهم قد حذفوا العائد المرفوع وجوباً في نحو : (جاء القوم لا سيَّما عمروٌ) ، والتقدير (الذي هو عمروٌ) مع عدم طول الصلة ، فما المانع من الحذف هنا؟.

٤- أنَّ الذين اشترطوا الاستطالة تباينت مواقفهم من الشواهد التي ورد فيها العائد المرفوع محذوفاً مع عدم طول الصلة ، فمنهم من يراه شاذّاً لا يُقاس عليه، ومنهم من قال: إنَّه ضعيفٌ غير ممتنع ، ومن هؤلاء من يراه جائزاً مستعملاً، ولكنَّه قليلٌ، وهذا التباين يُسلم بالضرورة إلى نتيجتين حتميّتين:

أ- الاضطراب في التقعيد، أو بمعنى آخر عدم الاحتكام إلى قاعدةٍ مطّردةٍ.

ب- عدم وضوح العلّة التي لأجلها مُنع الحذف مع عدم الاستطالة .

---

(١) انظر : المنصف من الكلام ٢ / ٨٤ .

القاعدة النحويّة بعد مناقشة المسألة :

يجوزُ حَذف العائد المرفُوع إذا كان مبتدأ في صلة غير (أَيّ) مطلقاً ، سواء أطَالَتْ الصّلة أم لم تطُلْ ، وهذا الحذف ثابت في لغة العربِ ، وليس شاذّاً ، ولا قبيحاً ، ولا ضعيفاً، ولا ممتنعاً .

(حذف الموصول الاسمي)

قال سيبويه : «وإذا قال : (ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ) ، فأنت بالخيار إن شئت جعلت (إلا زيدٌ) بدلاً ، وإن شئت جعلته صفةً ، ولا يجوز أن تقول : (ما أتاني إلا زيدٌ) ، وأنت تريد أن تجعل الكلام بمنزلة (مِثْل) ، وإنَّما يجوز ذلك صفة ... ، ولا يجوز رفع (زيدٌ) على (إلا أن يكون) ؛ لأنَّك لا تُضمر الاسم الذي هذا من تمامه ؛ لأنَّ (أنْ) يكون اسماً»[1].

يتبيّن من هذا النصّ أنَّ سيبويه – بعد استقرائه كلام العرب – ، وتتبُّعه لشواهد اللُّغة لم يقف على نصوص تُجيز حذف الموصول الاسميّ وبقاء صلته ، ولذا حكم بأنَّ حذفه لا يجوز ؛ لأنَّه مُعْتَمدُ البيانِ تتمّمه الصلة تمام الناقص ، فلا بُدَّ من ذكره إذا كان المعنى عليه [2] ، قال : «لأنَّك لا تُضمر الاسم الذي هذا من تمامه».

وقد أيّد كثيرٌ من النحويين مذهب سيبويه ، وحكموا بأنّه لا يجوز حذف الموصول وبقاء شيءٍ من صلته، كما لا يجوز حذف بعض الاسم وترك بعضه[3] ، وقد اعتمدوا في هذا الحكم على نصِّ سيبويه السابق، إذ جعلوه قاعدةً مطّردةً يُلتزم بنصّها ، ويُرَدُّ ما خالفها.

وأخذ بهذا المذهب المبرِّدُ[4]، وابن السرّاج[5]، والسيرافيّ [6]، والفارسيّ[7]، والرُّمانيّ[8] ، والأعلم [9] ،

---

(١) الكتاب ٢ / ٣٣٤ – ٣٣٥ .

(٢) انظر : الرُّماني النحوي ٤٠٩ .

(٣) انظر : شرح الكتاب ٣ / ١١٨ أ ، التعليقة على كتاب سيبويه ٢ / ٦٥ .

(٤) انظر : المقتضب ٢ / ١٣٧ .

(٥) انظر : الأصول ٢ / ١٧٧ – ١٧٨ .

(٦) انظر : شرح الكتاب ٣ / ١١٨ أ .

(٧) انظر : التعليقة ٢ / ٦٥ ، شرح الأبيات المشكلة الإعراب ٢ / ٤٢٨ – ٤٣٠ .

(٨) انظر : الرُّماني النحوي ٤٠٩ .

(٩) انظر : النكت في تفسير كتاب سيبويه ١ / ٦٣٧ .

والزمخشري [1] ، وجمهور البصريين ومن وافقهم [2] .

النصوص المستدركة على الاستقراء :

قرّر الكوفيون[3]، والبغداديّون[4] جواز حذف الموصول الاسميّ مطلقاً إذا عُلِم ، وتدلُّ عليه صلته بعد حذفه . ونُسب القول بالجواز إلى الأخفش [5] ، واختاره ابن مالك [6] ، والرضيّ[7]، وأبو حيّان[8]، وآخرون [9] ، واستدلوا بعددٍ من النصوص النثريّة والشعريّة منها[10]:

١- قوله تعالى: {وَمَا أَنْزَلَ الله مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ}[11].قال أبو حيّان : «والذي يتخرّج على الآية أنّها على حذف موصولٍ لفهم المعنى معطوفٍ على (ما) من قوله : {وَمَا أَنْزَلَ}، والتقدير: (وما بثّ فيها من كل دابّة)»[12].

---

(١) انظر : الكشاف ٤ / ١٩٩ .

(٢) انظر : شرح التسهيل ١ / ٢٣٥ ، شواهد التوضيح ٧٦ ، شرح الكافية ٢/٦١ ، الارتشاف ١ / ٥٥٤ ، البحر المحيط ٢ / ٨٠ ، تعليق الفرائد ٢ / ٢٩٩ ، الهمع ١ / ٢٨٩ .

(٣) انظر : شرح التسهيل ١ / ٢٣٥ ، شواهد التوضيح ٧٦ ، شرح الكافية ٢ / ٦٠ ، الارتشاف ١ / ٥٥٤ ، الهمع ١ / ٢٨٩ .

(٤) انظر : الارتشاف ١ / ٥٥٤ ، المساعد ١ / ١٧٨ ، تعليق الفرائد ٢ / ٢٩٧ ، الهمع ١ / ٢٨٩ .

(٥) انظر : شرح التسهيل ١ / ٢٣٥ ، شواهد التوضيح ٧٦ ، تعليق الفرائد ٢ / ٢٩٧ ، الهمع ١ / ٢٨٩ .

(٦) انظر : التسهيل ٣٨ ، شرح التسهيل ١ / ٢٣٥ ، شواهد التوضيح ٧٦ ، شرح الكافية الشافية ١ / ٣١٣.

(٧) انظر : شرح الكافية ٢ / ٦١ .

(٨) انظر : البحر المحيط ٢ / ٨٠ ، ٦٨٦ ، الارتشاف ١ / ٥٥٤ .

(٩) انظر : الدر المصون ١ / ٤٢٣ ، الهمع ١ / ٢٨٩ ، حاشية الخضري ١ / ٧٦ .

(١٠) انظر طرفاً من هذه الشواهد في : شرح التسهيل ١ / ٢٣٥ ، شواهد التوضيح ٧٦ – ٧٧ ، الارتشاف ١/٥٥٤ ، تعليق الفرائد ٢ / ٢٩٨ – ٢٩٩ ، دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٣ / ١ / ١٩٢ – ١٩٦ .

(١١) البقرة ١٦٤ .

(١٢) البحر المحيط ٢ / ٨٠ .

٢- وقوله تعالى : { وَقُولُوا ءَامَنَّا بالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ } [(١)] .

أي : (والذي أُنزِلَ إليكم) [(٢)] .

٣- وقوله تعالى : { وَمَا أَنتُمْ بِمُعْجِزِيْنَ فِي الأَرْضِ وَلاَ فِي السَّمَاءِ } [(٣)] .

قال الفرّاء : «... المعنى – والله أعلم – (ما أنتم بمعجزين في الأرض ولا مَنْ في السَّمَاء بمعجزٍ) ، وهو من غامض العربيّة للضمير الذي لم يظهر في الثاني» [(٤)].

٤- وقوله تعالى : { وَمَا أَنفَقْتُمْ مِنْ نَفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُمْ مِنْ نَذْرٍ فَإِنَّ الله يَعْلَمُه } [(٥)] .

التقدير : (أو ما نذرتم من نذر)، وحُذِف الموصول الاسميّ للعلم به ، ولدِلالة (ما) في قوله : { وَمَا أَنْفَقْتُمْ } عليه [(٦)] .

٥- وعن أبي هريرة – رضي الله عنه – قال : قال النبي – صلى الله عليه وسلم : (إذا كَانَ يَوْمُ الجُمُعَةِ ، وَقَفَتِ الملائِكَةُ على بَابِ المَسْجِدِ ، يَكْتُبُوْنَ الأَوَّلَ فالأوَّلَ، ومَثَلُ المُهَجِّرِ كَمَثَلِ الَّذِي يُهْدِي بَدَنَةً ، ثُمَّ كالَّذِي يُهْدِي بَقَرة ، ثُمَّ كَبْشَاً، ثُمَّ دَجَاجَةً ، ثُمَّ بَيْضَةً ، فَإذا خَرَجَ الإمَامُ طَوَوْا صُحُفَهُمْ ، وَيَسْتَمِعُونَ الذِّكْرَ)[(٧)].

قال ابن مالك تعليقاً على هذا الحديث : «فإنَّ فيه حذف الموصول وأكثر الصلة ثلاث مرات ؛ لأنَّ التقدير : (ثُمَّ كالذي يُهْدِي كبشاً ، ثُمَّ كالذي

(١) العنكبوت ٤٦ .

(٢) انظر : شواهد التوضيح ٧٦ .

(٣) العنكبوت ٢٢ .

(٤) معاني القرآن ٢ / ٣١٥ .

(٥) البقرة ٢٧٠ .

(٦) انظر : البحر المحيط ٢ / ٦٨٦ .

(٧) أخرجه البخاري في كتاب الجمعة (الصلاة)، باب الاستماع إلى الخطبة رقم (٩٢٩)، وانظر: شواهد التوضيح ٧٧.

يُهْدِي دجاجةً ، ثُمّ كالذي يُهْدِي بيضةً)، وإذا جاز حَـذْفُ الموصـول وأكثـر الصِّلة، فأنْ يُحْذَف الموصولُ ، وتبقى الصِّلةُ بكمالها أحقُّ بالجواز وأَوْلى»[1].

٦- وقول حسّان بن ثابت – رضي الله عنه – :

أَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ الله مِنْكُمْ ويَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُه سَـــوَاءُ ؟[2]

أراد : (وَمَنْ يَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُه)[3] .

٧- وقول الآخر :

فَوَاللهِ مَا نِلْتُمْ ولا نِيْلَ مِنْكُمُ بِمُعْتَدِلٍ وَفْـقٍ ولا مُتَقَـارِبِ[4]

أي : (ما الذي نلتم ، وما نيل منكم)[5] .

الأدلة المؤيِّدة لتلك النصوص :

يؤيِّد تلك النصوص (القياس) وذلك من وجهين[6] :

الأول : أنَّه يجوز بالإجماع حذف (أنْ) مع بقاء صلتها ، مـع أنَّ دِلالـة صـلتها عليها أضعف من دِلالة صلة الموصول من الأسمـاء عليـه ؛ لأنَّ صـلة الاسـم

---

(١) شواهد التوضيح ٧٧ .

(٢) البيت من البحر الوافر من قصيدة قالها حسّان يمدح فيها رسول الله عليه السلام .

انظر : ديوان حسّان ٦١ (البرقوقي) ، معاني القرآن للفرّاء ٣١٥/٢ ، المقتضب ١٣٧/٢ ، الأصول ١٧٧/٢ ، شواهد التوضيح ٧٦، شرح الكافية الشافية ٣١٣/١، الارتشاف ٥٥٤/١، البحر المحيط ٨٠/٢ ، تذكرة النحاة ٧٠ ، الدر المصون ٢ / ٤٢٣ ، المساعد ١ / ١٧٨ ، الهمع ٢٨٩/١ ، الدرر ١/ ١٩٦ .

(٣) انظر : معاني القرآن للفرّاء ٢ / ٣١٥ ، المقتضب ٢ / ١٣٧ ، الأصول ٢ / ١٧٧ ، شواهد التوضيح ٧٧، شرح الكافية الشافية ١ / ٣١٤ ، البحر المحيط ٢ / ٨٠ .

(٤) البيت من البحر الطويل ، وقد نُسب إلى حسّان بن ثابت ، وإلى عبدالله بن رواحة – رضي الله عنهما – وليس في ديوانيهما .

انظر : شرح التسهيل ١ / ٢٣٥ ، البحر المحيط ٢ / ٨٠ ، الدر المصون ١ / ٤٢٣ ، الهمع ١ / ٢٨٩ ، شرح شواهد المغني ٢ / ٩٣١ ، شرح أبيات المغني ٧ / ٣٤٦ ، الدرر ١ / ٢٩٦ ، ٤ / ٢٣٤ .

(٥) انظر : شرح التسهيل ١ / ٢٣٥ ، البحر المحيط ٢ / ٨٠ ، الدر المصون ١ / ٤٢٣ ، الهمع ١ / ٢٨٩ .

(٦) انظر : شرح التسهيل ١ / ٢٣٥ .

مشتملةً على عائدٍ يعود عليه ، ويميل المذهب إليه ، وفي ذلك مزيد على ما يحصل بالصِّلة ، وصلة الحرف لا مزيد فيها على ما يحصل بها ، فكان الموصول الاسميّ أولى بجواز الحذف من الموصول الحرفيّ .

والآخر : أنّ الموصول الاسميّ كالمضاف ، وصلته كالمضاف إليه ، وحَذْفُ المضاف جائزٌ إذا عُلِمَ ، فكذلك ما أشبهه .

قال الرضيّ: «ولا وجه لمنع البصريين من ذلك من حيث القياس؛ إذ قد يُحْذَفُ بعضُ حروف الكلمةِ وإن كانت فاءً، أو عيناً كـ(شِيَة)، و(سَهٍ)، وليس الموصول بألزق منهما»[1].

توجيه المانعين للأدلة :

تأول المانعون شواهد المجيزين النثرية ، وأخرجوها عن دعوى حذف الموصول الاسمي ، فقالوا -مثلاً- في قوله تعالى: { وَمَا أَنْزَلَ اللهُ منَ السَّمَاءِ مِنْ ماءٍ فَأَحْيَا بهِ الأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيْهَا...} إنّ (بث فيها) عطف على (أنزل) داخل تحت حكم الصلة ؛ لأنّ قوله : (فأحيا) عطف على (أنزل)، وكأنّ المعنى : وما أنزل في الأرض من ماء ، وبث فيها من كل دابة[2].

وأمّا الشواهد الشعرية فحملوها على الضرورة[3]،واعترض المبرِّد الاستدلال بقول حسّان:

(أمن يهجو رسول الله منكم ويمدحه وينصره سواء ؟)

على حذف الموصول الاسمي ، وأنّ التقدير : (ومن يمدحه وينصره) ، بقوله : «وليس الأمر عند أهل النظر كذلك ، ولكنه جعل (مَنْ) نكرة ، وجعل

---

(١) شرح الكافية ٢ / ٦١ .

(٢) انظر : الدر المصون ٤٢٢/١ .

(٣) انظر: الارتشاف ٥٥٤/١ .

الفعل وصفاً لها ، ثم أقام في الثانية الوصف مقام الموصوف ، فكأنه قال : (وواحد يمدحه وينصره) ؛ لأن الوصف يقع في موضع الموصوف ، إذا كان دالاً عليه» [1].

مناقشة توجيه المانعين للأدلة :

رجَّح المعربون [2] القول بأنّ الموصول الاسمي في الشواهد النثرية السابقة قد حذف ؛ لوجود ما يدل عليه في اللفظ ، وهذا ما سهّل حذفه ، كما أنّ الحمل عليه أوْلى لسلامة المعنى، وأمّا التأويلات الأخرى ، فلا تخلو من ضعف في المعنى ، أو بعد في التوجيه ، والحمل على المعنى القريب أوْلى .

وأما حمل الشواهد الشعرية على الضرورة فلا وجه له ؛ لوجود ما يُعضّدها من منثور الكلام ، والحمل على الضرورة إنما يستساغ عند انفراد الشعر بالحكم ، أمّا وقد وجد مثيله في النثر فلا عبرة بدعوى الضرورة .

الترجيح :

يتّضح ممّا تقدّم رُجْحان مذهب الكوفيين والبغداديين ومن وافقهم من المجيزين لحذف الموصول الاسميّ مطلقاً إذا عُلِم ؛ لثبوت السّماع بذلك نثراً ونظماً، ولا وجه لتأويل النصوص ، أو حمل الشواهد الشعريّة على الضرورة .

القاعدة النحويّة بعد مناقشة المسألة :

يجوز – في السّعة والاختيار– حذف الموصول الاسميّ إذا دلّ عليه دليلٌ، وصحّ المعنى بعد الحذف .

---

(١) المقتضب ١٣٧/٢ .

(٢) انظر : معاني القرآن للفراء ٣١٥/٢ ، البحر المحيط ٨٠/٢ ، ٦٨٦ ، الدر المصون ٤٢٢/١ .

(استعمال (ما) و (مهما) ظرفين)

قال ابن مالك : «جميع النحويين يجعلون (ما) و (مَهْمَا) مثل (مَـنْ) في لزوم التجرّد عن الظرفية ، مع أنّ استعمالهما ظرفين ثابـتٌ في أشـعار الفـصحاء من العرب» [1] .

يتبيّن من ذلك أنّ ابن مالك يذهب إلى أنّ (ما) و(مهمـا) قـد تفيـدان مـع الشرط الزمن المعيّن ، وينكر علـى النحـويين المنـع ؛ لمـا يترتـب عليـه مـن إهـدار طائفـة من النصوص الصحيحة الثابتة ، التي تدلّ بوضوحٍ تامٍ علـى أنّ العـرب قـد استعملت (ما) و(مهما) ظرفين دالين على الزمان ، وهذا يعكس ضعف اسـتقراء النحويين للغة العرب أو نقصانه .

أولاً- (ما)

مـا ذهـب إليـه ابـن مالـك - هنـا - في (مـا) هـو مـذهب الزجّـاج [2] ، والفارسيّ [3]، وابن برّي [4] ، والعكبري فيما نُسب إليه [5] .

واختار هذا الرأي طائفة من المتأخرين ، مـنهم : الرضـيّ [6] ، والـسمين الحلبي [7] ، وابن هشام [8] ، والشُّمُنّي [9] ، وغيرهم [10] .

---

(1) شرح التسهيل ٤ / ٦٩ ، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٦٢٥ .

(٢) انظر : معاني القرآن وإعرابه ١ / ٣٤٨ - ٣٥١ .

(٣) انظر : المغني ١ / ٣٠٢ .

(٤) انظر : المصدر السابق .

(٥) انظر : المصدر السابق ، وقارنه بما جاء في التبيان في إعراب القرآن ٢ / ٦٣٦ .

(٦) انظر : شرح الكافية ٢ / ٢٥٣ .

(٧) انظر : الدر المصون ٣ / ٤٤٥ - ٤٤٦ .

(٨) انظر : المغني ١ / ٣٠٢ .

(٩) انظر : المنصف من الكلام ٢ / ٧٨ .

(١٠) انظر : المساعد ٣ / ١٤١ - ١٤٢ ، تحفة الغريب ١٤٠ ب ، تفسير أبي السعود ٤ / ٤٥ ، حاشية الدسوقي على المغني ١ / ٣٠٢ ، روح المعاني ١٠/ ٥٥ .

وذهب سيبويه [1]، والمبرِّد [2]، وابن السرَّاج [3]، وجمهورُ النحويين [4]، إلى أنَّ (ما) من أسماء الشرط المجرَّدة عن الظرفية .

النصوص المستدركة على الاستقراء :

جاءت (ما) شرطيّة دالّة على الزمان في عددٍ من النصوص النثريّة والشعريّة ، منها [5]:

١- قوله تعالى : { فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ } [6] .

ذكر طائفةٌ من المفسرين أنَّ (ما) في الآية شرطيّةٌ زمانيّةٌ ، والمعنى : (فاستقيموا لهم وقت استقاموا لكم) [7] ، ورجَّح ذلك بعض المحققين [8] .

٢- وقول الفرزدق :

فَمَا تَكُ يَابْنَ عَبْدِالله فِينَا ... فَلا ظُلْمَاً نَخَافُ ولا افْتِقَارا [9]

٣- وقول الفرزدق - أيضاً - :

---

(١) انظر : الكتاب ٣ / ٥٦ .

(٢) انظر : المقتضب ٢ / ٤٦ - ٤٧ .

(٣) انظر : الأصول ٢ / ١٥٩ .

(٤) انظر : شرح المفصّل ٧ / ٤٢ ، شرح التسهيل ٤ / ٦٩ ، البحر المحيط ٥ / ٣٧٦ ، التذييل والتكميل ٥/٤٧ أ ، الارتشاف ٢ / ٥٤٧ ، الجنى الداني ٣٣٦ ، الدر المصون ٣ / ٤٤٦ ، المساعد ٣ / ١٤١ ، ١٤٢ ، تحفة الغريب ١٤٠ ب ، الأشموني مع الصبّان ٤ / ١٢ .

(٥) انظر طرفاً من هذه الشواهد في : شرح التسهيل ٤ / ٦٩ ، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٦٢٥ - ١٦٢٧ ، التذييل والتكميل ٥ / ١٤٧ أ .

(٦) التوبة ٧ .

(٧) انظر : التبيان في إعراب القرآن ٢ / ٦٣٦ ، البحر المحيط ٥ / ٣٧٦ ، الدر المصون ٣ / ٤٤٥ ، تفسير أبي السعود ٤ / ٤٥ ، حاشية الدسوقي ١ / ٣٠٢ ، روح المعاني ١٠ / ٥٥ .

(٨) انظر : المغني ٣٠٢/١ ، تحفة الغريب ١٤٠ ب ، المنصف من الكلام ٧٨/٢ ، حاشية الدسوقي ٣٠٢/١ .

(٩) البيت من البحر الوافر ، من قصيدة يمدح بها الفرزدق الجرّاح بن عبدالله أمير البصرة .

انظر : ديوانه ١ / ١٩٣ ، مجالس العلماء ١٤٥ - ١٤٦ ، شرح التسهيل ٤ / ٦٩ ، شرح الكافية الشافية ١٦٢٦/٣ ، المغني ٣٠٣/١ ، شرح شواهد المغني ٢ / ٧١٥ ، شرح أبيات المغني ٥/ ٢٣٧-٢٣٩ .

وَمَا تَحْيَ لا أَرْهَبْ وإنْ كنتُ جَارِمَاً وَلَـو عَـدَّ أَعْدَائـي عَلَيَّ لَهُمْ ذَحْـلا [1]

٤- وقول عبدالله بن الزبير :

فَمَا تَحْيَ لا نَسْأَمْ حَيَاةً ، وإنْ تَمُتْ فَلا خَيْرَ في الدُّنْيَا ولا العيش أجْمَعَا [2]

توجيه المانعين للأدلة :

رَدّ بدر الدين بن مالك أدلة القائلين بظرفيّة (ما) الشرطيّة ، ووجّه الشواهد التي استشهدوا بها على أنَّ (ما) مصدريّةٌ زمانيّةٌ ، وليست شرطيّة [3] .

وقد أيّد هذا الردّ أبو حيّان ، قال : «أنشد المصنِّف أبياتاً زعم فيها أنَّ (ما) ، و(مَهْمَا) ظرفا زمان ، وكفانا الردّ عليه فيها ابنه الشيخ بدر الدين محمد... ، وكفاه ردّاً نقله عن جميع النحويين خلاف ما قاله ...»[4] .

مناقشة توجيه المانعين للأدلة :

الشواهد التي استدلّ بها ابن مالك ومن وافقه تحتمل أن تكون (ما) فيها شرطيّة زمانية ، وهو احتمال راجحٌ يقوّيه ظهور ذلك في الآية الكريمة ، ولا أرى مانعاً من القول به ، ولاسيّما أنَّ اللغةَ تحتمله ، والشواهد تؤيّده ، وهذا أولى من التأويل بالمصدر ، إذ هو تأويل بعيدٌ ، بل إنّه ممتنعٌ في الآية لأجل الفاء [5] .

---

(١) البيت من البحر الطويل، من قصيدة يمدح بها الفرزدق الحكم بن أيوب بن أبي عقيل ، وكان على البصرة.

والمراد بـ (الذحل) : الثأر ، وقيل : العداوة والحقد .

انظر: ديوانه ٦٨٦/٢ ، شرح الكافية الشافية ١٦٢٥/٣ ، المساعد ١٤٢/٣، الأشموني مع الصبّان ١٢/٤.

(٢) البيت من البحر الطويل .

انظر : شرح الكافية الشافية ٣ / ١٦٢٧ ، شرح التسهيل ٤ / ٦٩ ، التذييل والتكميل ٥ / ١٤٧ أ ، الأشموني مع الصبّان ٤ / ١٢ .

(٣) انظر : شرح التسهيل ٤ / ٦٩ - ٧٠ .

(٤) البحر المحيط ٥ / ١٤٩ ، وانظر : التذييل والتكميل ٥ / ١٤٧ أ .

(٥) انظر : البحر المحيط ٥ / ٣٧٦ ، تحفة الغريب ١٤٠ ب ، المنصف من الكلام ٢ / ٧٨ .

ثانياً- (مهما) :

تبع ابن مالك في الحكم بجواز استعمال (مَهْمَا) ظرفاً الإسفراييني [1] ، والرضيّ[2]، وابن هشام - في أحد قوليه -[3] .

قال الرضي : «وقد جاء (مَا) و (مَهْمَا) ظرفي زمان ، تقول : (ما تجلس أجلس)، و (مَهْمَا تجلس أجلس) ، أي : ما تجلس من الزمان أجلس فيه»[4] .

ويظهر أنّ ابن مالك قد سُبق إلى القول بذلك ، وأنّه تابعٌ لغيره ممّن تقدّم عليه ، يقول الزمخشري : «وهذه الكلمة [يقصد (مَهْمَا)] في عِدادِ الكلمات التي يحرّفها مَنْ لا يَدَ له في علم العربية ، فيضعها غير موضعها ، ويحسب (مَهْمَا) بمعنى (متى ما) ، ويقول : (مَهْمَا جئتني أعطيتك)، وهذا من وضعه، وليس من كلام واضع العربية في شيء ، ثم يذهب فيفسّر : { مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ ءَايَةٍ } [5] ، بمعنى الوقت ، فيُلْحِد في آيات الله وهو لا يشعر ، وهذا وأمثاله ممّا يُوجب الجثوّ بين يدي الناظر في كتاب سيبويه»[6] .

ويرى جمهور النحويين [7] أنّ (مَهْمَا) اسمٌ من أسماء الشرط ، مجرّدٌ عن الظرفيّة ، مثل (مَنْ) .

---

(١) انظر : لباب الإعراب ٤٩١ .

(٢) انظر : شرح الكافية ٢ / ٢٥٣ .

(٣) انظر : المغني ١ / ٣٣٢ - ٣٣٣ .

(٤) شرح الكافية ٢ / ٢٥٣ .

(٥) الأعراف ١٣٢ .

(٦) الكشّاف ٢ / ١٠٧ .

(٧) انظر : الكتاب ٣ / ٥٩ ، حروف المعاني ٢٠ ، اللمع ٩٤ ، الكشّاف ٢ / ١٠٦ - ١٠٧ ، شرح الكافية الشافية ٣ /١٦٢٥، شرح التسهيل ٤ / ٦٩ ، التذييل والتكميل ٥ / ١٤٧ أ ، البحر المحيط ١٤٩/٥ ، الجنى الداني ٦٠٩ ، الدر المصون ٣ / ٣٢٨ ، المغني ١ / ٣٣١ ، المساعد ٣ / ١٤٢ ، الأشموني مع الصبّان ٤ / ١٢ ، الهمع ٢ / ٤٥١ (أحمد شمس الدين) .

النصوص المستدركة على الاستقراء :

يؤيّد ماذهب إليه ابن مالك عددٌ من الشواهد التي جاءت فيها (مَهْمَا) ظرفاً صريحاً ، منها [1] :

١- قول حاتم الطائي :

وإنّكَ مَهْمَا تُعْطِ بَطْنَكَ سُؤْلَهُ ... وفَرْجَكَ نَالا مُنْتَهَى الذَّمِّ أَجْمَعَا [2]

٢- وقول طُفيل الغنوي :

نُبِّئْتُ أنَّ أبَا شُتَيْمٍ يَدَّعِي ... مهما يَعِشْ يُسْمِعْ بما لم يُسْمَعِ [3]

٣- وقول ساعدة بن جؤية :

قد أُوْبِيَتْ كُلُّ مَاءٍ فهي طَاوِيَةٌ ... مهما تُصِبْ أُفُقَاً مِنْ بارقٍ تَشِمِ [4]

والمعنى : (أي وقتٍ تُصِب بارقاً من أُفق) [5] ، ويؤيّده أنَّ البيت قد ورد بلفظ : (متى تُصِبَ ...) [6] .

---

(١) انظر هذه الشواهد في : شرح الكافية الشافية ١٦٢٧/٣ ، شرح التسهيل ٤ / ٦٩ ، لباب الإعراب ٤٩١ ، التذييل والتكميل ٥ / ١٤٧ أ ، الهمع ٢ / ٤٥١ ، الدرر ٥ / ٧٠ - ٧١ .

(٢) البيت من البحر الطويل ، وروي : (وإنك إن أعطيت ...) ، فلا شاهد فيه حينئذ .
انظر : ديوان حاتم ١٧٤ ، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٦٢٧ ، شرح التسهيل ٤ / ٦٩ ، التذييل والتكميل ٥ / ١٤٧ أ ، الجنى الداني ٦١٠ ، الدر المصون ٣ / ٣٢٨ ، المساعد ٣ / ١٤٢ ، الهمع ٢ / ٤٥١، الخزانة ٩ / ٢٧ ، شرح أبيات المغني ٥ / ٣٥٠ ، الدرر ٥ / ٧١ .

(٣) البيت من البحر الكامل .
انظر : ديوان طفيل الغنوي ١٠٤ - ١٠٥ ، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٦٢٧ ، التذييل والتكميل ١٤٧/٥ أ ، الدر المصون ٣ / ٣٢٨ ، الصبّان ٤ / ١٢ .

(٤) البيت من البحر البسيط ، ويروى : (طاويةٌ) ، و(ضاويةٌ) ، و(صاويةٌ) .
انظر : شرح أشعار الهذليين ٣ / ١١٢٨ ، الإيضاح العضدي ٢٠٠ ، الحجة ١٧٨/١ ، المقتصد ٦١١/١ ، شرح شواهد الإيضاح ١٥٠ ، لباب الإعراب ٤٩١ ، لسان العرب ١٤ / ٤ (أبي) ، ١٤ / ٤٧٣ (صوي) ، الأشباه و النظائر ٧ / ٢٦٢ ، شرح شواهد المغني ١ / ١٥٧ ، ٢ / ٧٤٣ ، الهمع ٢ / ٤٥١ ، الخزانة ٩ / ٢٦ ، الدرر ٥ / ٧٠ .

(٥) انظر : إيضاح شواهد الإيضاح ١ / ٢١٠ ، الهمع ٢ / ٤٥١ ، الدرر ٥ / ٧٠ .

(٦) انظر : التصريح ١ / ٣١٨ .

توجيه المانعين للأدلة :

اعترض بدر الدين بن مالك شواهد المجيزين بقوله : «ولا أرى في هذه الأبيات حُجّة؛ لأنَّه كما يصحُّ تقدير (مَا) و (مَهْمَا) فيها بظرف زمان ، كذلك يصحُّ تقديرهما بالمصدر ...»، ثم قال : «لكن يتعيّن جعل (مَا) و (مَهْمَا) في الأبيات المذكورة مصدرين ؛ لأنَّ في كونهما ظرفين شذوذاً ، وقولاً بما لا يعرفه جميع النحويين ، بخلاف كونهما مصدرين ؛ لأنَّه لا مانع من أن يُكنَّى بـ (مَا) و (مَهْمَا) عن مصدر فعل الشرط ، كما لا مانع من أن يُكنَّى بهما عن المفعول به ونحوه ، إذ لا فرق»[1] .

وأيّد هذا الاعتراض أبو حيّان بقوله : «أنشد [يقصد ابن مالك] أبياتاً عن العرب زعم منها أنَّ (مَا) و (مَهْمَا) ظرفا زمان ، وكفانا الردَّ عليه فيها ابنه الشيخ بدر الدين محمد ... ، وكفاه ردّاً نقله عن جميع النحويين خلاف ما قاله ... »[2] .

– وأُجِيْبَ عن قول الشاعر : (مهْمَا تُصِب أُفُقَاً من بارقٍ تَشِمِ) بأنَّ (مَهْمَا) مفعول (تُصِب) ، و (أُفُقَاً) ظرف ، و (من بارقٍ) تفسير لـ (مَهْمَا) أو متعلِّق بـ(تُصِب)، فمعناها التبعيض .

والمعنى : (أيّ شيء تُصِب في أفق من البوارق تَشِمِ) [3] ، وقيل : إنَّ (مِنْ) في قوله: (مِنْ بارق) زائدة ، والمعنى : (مهما تُصِب في الأفق بارقاً تَشِمِ)، ولا يُعترض بأنَّ (مِنْ) لا تزاد في الواجب ؛ لأنَّ الشرط ليس بواجبٍ محض ، فالزيادة فيه غير ممتنعة [4] .

---

(١) شرح التسهيل ٤ / ٦٩ – ٧٠ .

(٢) البحر المحيط ٥ / ١٤٩ ، وانظر : التذييل والتكميل ٥ / ١٤٧ أ .

(٣) انظر : المغني ١ / ٣٣١ – ٣٣٢ ، الدرر اللوامع ٥ / ٧٠ .

(٤) انظر : إيضاح شواهد الإيضاح ٢١٠/١ .

مناقشة توجيه المانعين للأدلة :

- ما ذكروه من أنَّ الأبيات تحتمل المصدريّة ليس متعيناً ، بـل إنَّ المعنـى القريب والظاهر هو أنَّ (مَهْمَا) تدلُّ على الزمان ، وهذا قولٌ لا يحتاج إلى تكلّـف، إضافة إلى أنَّ حمل النصوص على ظاهرها أولى من التعرض لهـا بالتأويـل البعيـد ، ولا سيّما أنَّ اللُّغـة تحتمـل مجـيء (مَهْمَـا) زمانيـة ، والـشواهد تؤيّـده ، وطـرد القواعد لا يمنعه .

الترجيح :

يتّضح ممّا تقدّم صحة استعمال (مـا) و(مَهْمَـا) ظـرفين دالـين علـى الزمان؛ لثبوت السماع بذلك نثراً ونظماً ؛ ولأنّ سعة اللغة تحتمله ، وطردالقواعد لا يمنعه .

القاعدة النحويّة بعد مناقشة المسألة :

يجوز أنْ تستعمل (ما) و(مَهْمَا) ظرفين دالين على الزّمان ، وهذا ثابـتٌ في لغة العرب .

(تثنية ما اتفق لفظه واختلف معناه)

قال ابن الحاجب : «الأسماء المشتركة لا تُثنّى باعتبار ما اشتركت فيه ، وإنما تُثنّى باعتبار كلّ واحدٍ من مدلولاتها .

فإذا قلت: (قرءان) فإنّما تعني به : حيضين ، أو طُهْرين ، لا طُهْراً وحيضاً ، وكذلك: (جونان) وأشباههما ، هذا هو المعروف من استقراء لغة العرب»[1] .

يتبيّن من ذلك أنّ ابن الحاجب – بعد استقرائه كلام العرب – حكم بأنّه لا يجوز تثنية ما اتفق لفظه واختلف معناه ، إذ إنّ ذلك ليس من لغة العرب .

وقد تبع ابن الحاجب في هذا الحكم أبو علي الشلوبين الذي قال موضّحاً هذه المسألة: «وأمّا الاستقراء فإنّا لم نجد في اللغة ما اتفق لفظاهما واختلف معناهما ، قد عُبِّر عنهما بلفظ مثنى أصلاً .... ، فبهذا نقول ولا ننتقل عنه ، إلاَّ أنَّ يُنقل كثيراً مجيء التثنية فيما اتفق لفظه واختلف معناه غير ممكن أن يُتأول فيهما اتفاقهما في المعنى، كما أمكن في قولهم : (الزيدان) ، وإن لم يجيء من ذلك إلاَّ لفظٌ أو لفظان لم يكن ذلك ناقلاً لنا عن هذا المرتكب بوجه ؛ لأنَّ الشذوذ في كلامهم موجود ، فيمكن أن يكون هذا إذا جاء قليلاً منه ، فإن وُجِد كثيراً لزمنا وما أظنك يا خصم تجده»[2] .

واختار هذا القول ابن أبي الربيع[3]، وأبو حيّان[4] ، والدماميني [5] .

---

(١) شرح المقدمة الكافية ٨١٠/٣ .

(٢) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢٩٩/١ .

(٣) انظر : البسيط ٢٤٦/١ ، ٢٤٧ .

(٤) انظر : الارتشاف ٢٥٥/١ ، التذييل والتكميل ٢٣٣/١ .

(٥) انظر : تعليق الفرائد ١٩٠/١ — ١٩٤ .

ونُسِب المنع إلى أكثر المتأخرين[1] .

وذهب الجزولي ، والأندلسي [2] إلى جواز تثنية ما اتفق لفظه واختلف معناه ، فيجوز أن يقال : (رأيت عينين) : تريد عيناً باصرة ، وعيناً جارية .

واختار هذا القول ابن مالك ، ونسبه إلى أبي بكر ابن الأنباري [3] .

النصوص المستدركة على الاستقراء :

استدلَّ ابن الأنباري وابن مالك على جواز تثنية ما اتفق لفظه واختلف معناه بعددٍ من النصوص منها[4] :

١- قوله تعالى: { قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَه آبَائِكَ إِبْرَاهِيْمَ وَإِسْمَاعِيْلَ وَإِسْحَاقَ }[5] .

فأطلق لفظ الأب على الجد (إبراهيم)، والعم (إسماعيل)، والأب (إسحاق) فاللفظ متفق ، والمعنى مختلف .

٢- وقوله –عليه السلام- : «الأيدي ثلاث : فيدُ الله تعالى العُليا ، ويدُ المعطي ، ويدُ السائل السُّفلى إلى يوم القيامة»[6] .

ووجه الاستدلال بهذا الحديث هو جمع لفظ (الأيدي) مع اختلاف حقيقة هذه الأيدي ، واتفاقها في اللفظ .

٣- وحكى أبو علي القالي عن العرب قولهم : «خِفَّةُ الظهر أحد اليسارين ، والعُزْبة أحد السِّبائين، واللَّبن أحد اللَّحْمين، والحمْيةُ إحدى الموتتين»[7].

---

(١) انظر: شرح التسهيل ٥٩/١ .

(٢) انظر: شرح الكافية ٣٤٨/٣ ، شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢٩٧/١ .

(٣) انظر : شرح التسهيل ٦٠/١ ، الهمع ١٤٤/١ .

(٤) انظر : شرح التسهيل ٦٠/١ – ٦١ .

(٥) البقرة ١٣٣ .

(٦) أخرجه أبو داود والحاكم بلفظ : (الأيدي ثلاثة: فيد الله العليا ، ويد المعطي التي تليها ، ويد السائل السفلى ....) . انظر : سنن أبي داود ٣٦٨/٢ رقم (١٦٤٦)ة، المستدرك ٤٠٨/١ .

(٧) انظر : الأمالي لأبي علي القالي ٥٦/٢ ، شرح التسهيل ٦٠/١ .

والمراد بخفة الظهر : قلة العيال ، والسِّباء : البُعْد والغربة ، ويروى : الغربة أحد السبائين .

انظر : لسان العرب ٥٢١/٤ (ظهر) ، المزهر ١٨٥/٢ .

٤- وقول العرب : «القلم أحد السِّنانين ، والخال أحد الأبوين»[١] .

٥- وقول بعض الطائيين :

كَـمْ لَيْثٍ اغْترَّ بي ذا أشْبُلٍ غَرَثت فَكَأنَّني أعظمُ اللَّيْثَـيْنِ إقْدَامَـا [٢]

جعل الشاعر من نفسه ليثاً مع الليث الحقيقي ، وعبّر عن ذلك بصيغة التثنية مع كون المعنى مختلفاً .

٦- وقول الآخر :

يَــــدَاك كَفتْ إحْداهُمَا كلَّ بَائس وَإحْدَاهُما كَفَّتْ أذى كلِّ مُعْتَدِ [٣]

الأدلة المؤيدة لتلك النصوص:

أيّد ابن مالك اختياره لمذهب ابن الأنباري بوجهين [٤] :

١- أنَّ أصل التثنية والجمع العطف ، وهو في القبيلين جائزٌ باتفاق ، والعدول عنه اختصار ، وقد أُوثر استعماله في أحدهما ، فليجز في الآخر قياساً .

٢- أنَّ المثنى استُعْمِل في مختلفي اللفظ نحو : (القمران) ، ولم يمنع من ذلك مانعٌ ، فأن لا يمنع منها التخالف في المعنى ، مع عدم التخالف في اللفظ أحقُّ وأوْلى .

توجيه المانعين للأدلة :

احتجَّ المانعون بوجهين :

١- أنَّ ما ذهب إليه ابن الأنباري واختاره ابن مالك يخالف استقراء كلام العرب[٥] .

---

(١) انظر : الحيوان ٤٢/١ ، شرح التسهيل ٦٠/١ .

(٢) البيت من البحر البسيط ، لم أقف على قائله .

انظر : شرح التسهيل ٦١/١ ، شواهد التوضيح ٢٨ .

(٣) البيت من البحر الطويل ، لم أقف على قائل له .

انظر : شرح التسهيل ٦١/١ .

(٤) انظر : شرح التسهيل ٥٩/١ — ٦٠ .

(٥) انظر : شرح المقدمة الكافية ٨١٠/٣ ، شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢٩٩/١ .

٢- أنَّ تثنية ما اتفق لفظه واختلف معناه يؤدي إلى اللبس ؛ لأنَّ : «الشيء لا يدلّ إلاَّ على ما هو من لفظه ، ومحالٌ أن يدل لفظٌ على لفظٍ آخر مخالف لمعناه، إذ لا شعور به أصلاً»[1].

وأجابوا عن شواهد ابن مالك السماعيّة بأمرين :

١- لا حجة في الشواهد النثرية ؛ لأنَّها من باب التغليب الذي ينبغي حفظه ، وعدم القياس عليه ، وهو بابٌ مقصورٌ على السماع[2].

٢- أمَّا الشواهد الشعرية فلا تقوم بها حجة ؛ لأنَّها مجهولة القائل .

مناقشة توجيه المانعين للأدلة :

١- قولهم : «إنَّ مذهب ابن الأنباري يخالف استقراء كلام العرب» معترضٌ بأنَّ استقراء النحاة في هذه المسألة كان استقراءً ناقصاً ، بدليل وجود الشواهد الفصيحة التي تثبت أنَّ العرب من كلامها تثنية ما اتفق لفظه واختلف معناه .

٢- وأمَّا قولهم : إنَّ ذلك يؤدي إلى اللبس ؛ فيُجَاب عنه بأنَّ اللبس ليس مانعاً من تثنية ما اتفق لفظه واختلف معناه عند وضوح المعنى ، وقد تكلَّمت العرب بمثل ذلك ، أمَّا عند اللبس الذي لا يمكن دفعه فلا تثنية .

وامَّا اعتراض الشواهد السماعيَّة فلا وجه له لأمرين :

١- أنَّه لا وجه لحمل مثل هذه الشواهد على التغليب ولا دليل على ذلك ، وقصره على السماع تحكّمٌ لا مُوْجِب له .

٢- وأمَّا ردها بحجة أنَّها مجهولة القائل، فمعترضٌ بأنَّ عدداً من النحاة قد احتجوا بشعرٍ قد جُهل قائله وعلى رأسهم سيبويه، إضافة إلى أنَّ هذه الشواهد يدعمها نثرٌ فصيحٌ لا وجه لرده .

---

(١) انظر : التذييل والتكميل ٢٣٤/١ .

(٢) انظر: الاقتراح ١٨٢ .

الترجيح:

يتبيّن ممّا تقدّم رُجحان ما ذهب إليه ابن الأنباري ، واختـاره ابـن مالـك من جواز تثنية ما اتفق لفظه واختلف معناه ؛ لثبوت السماع بذلك نثراً ونظماً .

القاعدة النحوية بعد مناقشة المسألة :

يجوز تثنية ما اتفق لفظه ، واختلف معناه شريطة أمن اللبس .

(جمع (أبٍ) و (أخٍ) جمع تصحيح)

قال السيرافيّ : «وقال سيبويه : إذا سمّيت بـ (أبٍ) ، قلت في التثنية (أبوان)، وقلت في الجمع السّالم (أبون)، وفي المكسّر (آباء)، وكذلك في (أخ) [1]، وأمّا أبو عمر الجرميّ ، فكان لا يُجيز فيه الجمع السالم إلاّ في ضرورةٍ ، والبيت الذي أنشده سيبويه : (وَفَدّيْنَنَا بِالأَبِيْنَا)[2] عنده ضرورة ... »[3] .

يتبيّن من ذلك أنّ أبا عمر الجرميّ – بعد استقرائه كلام العرب – لم يقفْ على مجيء لفظي: (أب) و(أخ) مَجْمُوعَيْنِ جمع مذكّرٍ سالماً ، ولذا منع جمعهما على هذا الجمع ؛ لأنّهما ليسا بعلمين ولا صفتين مشتقين ، وحمل شاهد سيبويه على الضرورة التي لا تجوز إلاّ في الشعر، وظاهر كلام الجرميّ يدلُّ على أنّه لم يُحفظ عن العرب في جمع (الأب) إلاّ هذا البيت.

النصوص المستدركة على الاستقراء :

جاءت الشواهد النثريّة والشعريّة دالةً على صحة جمع (أبٍ)، و (أخٍ) جمعَ مذكّرٍ سالماً، ومن ثمّ فإنّ مَنْع الجرمي يعكس ضعف استقرائه لنصوص اللغةِ، ومن هذه النصوص[4]:

---

(١) انظر : الكتاب ٣ / ٤٠٥ – ٤٠٦ .

(٢) البيت من البحر المتقارب ، وهو لزياد بن واصل ، وتمامه :

فَلَمَّا تَبَيَّن أَصْوَاتَنَا　　　بَكَيْنَ وفَدّيْنَنَا بالأَبِيْنَا

وفي رواية : (تَسَمَّعْنَ) ، ويروى كذلك : (تَعَرَّفْنَ) .

انظر : الكتاب ٣ / ٤٠٦ ، المقتضب ٢ / ١٧٤ ، الخصائص ١ / ٣٤٦ ، المحتسب ١ / ١١٢ ، النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢ / ٩١٠ ، الكشّاف ١ / ٣١٤ ، أمالي ابن الشجري ٢ / ٢٣٦ ، أمالي السهيلي ٦١ ، شرح المفصّل ٣ / ٣٧ ، لسان العرب ١٤ / ٦ (أبي) .

(٣) شرح الكتاب ٤ / ١٨٣ ب .

(٤) انظر طرفاً من هذه الشواهد في : معاني القرآن للفرّاء ١ / ٨٢ ، المقتضب ٢ / ١٧٢ ، إعراب القرآن للنحّاس ١ / ٢٦٥ ، المسائل العضديات ٦٣ – ٦٤ ، المحتسب ١ / ١١٢ ، الخصائص ١ / ٢٦٥ ، شرح المفصّل ٣ / ٣٧ ، لسان العرب ١٤ / ٦ – ٧ (أبي) .

١- قوله تعالى : { قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وإِلَهَ ءَابَائِكَ إِبْرَاهِيْمَ وإِسْمَاعِيْلَ وإِسْحَقَ } [١]،
قرأ بعض القرّاء : (أبيكَ) [٢] ، وفي هذه القراءة أوجه عدة [٣] :

أولاً : أن يكون لفظ (أ بيْكَ) مفرداً في اللفظ مراداً به الجمع .

ثانياً : أن يكون مفرداً في اللّفظ والمعنى ، فعلى هذا يكون (إبراهيم) بدلاً منه ، و (إسماعيل وإسحاق) عطفاً على (أبيك) ، والتقدير : (وإله إسماعيل وإسحاق).

ثالثاً : أن يكون جمعَ تصحيحٍ ، والنون محذوفةٌ للإضافة .

٢- وقول غيلان الثقفي :

يَدَعْنَ نِسَاءَكُمْ في الدَّارِ نُوْحَاً ... يُنَدِّمْـنَ البُعُولَـةَ والأَبِيْنَـا [٤]

٣- وقول ناهض الكلابيّ :

أَغَـرُّ يُفَـرِّجُ الظَّلْمَـاءَ عَـنْـهُ ... يُفَـدَّى بالأَعَـمِّ وبَالأَبِيْنَـا [٥]

٤- وقول الشاعر :

---

(١) البقرة ١٣٣ .

(٢) وهي قراءة يحيى بن يَعْمر ، وابن عباس ، والحسن ، وعاصم الجحدري ، وأبي رجاء ، ونسبت – أيضاً – إلى مجاهد .

انظر : مختصر ابن خالويه ٩ ، المحتسب ١١٢/١ ، إعراب القراءات الشواذ ٢٠٨/١ ، الإتحاف ٤١٩/١.

(٣) انظر : معاني القرآن للفرّاء ١ / ٨٢ ، إعراب القرآن للنحّاس ١ / ٢٦٥ ، المسائل العضديات ٦٤ ، المحتسب ١ / ١١٢ – ١١٣ ، الكشّاف ١ / ٣١٤ ، أمالي السهيلي ٦١ – ٦٢ ، إعراب القراءات الشواذ ١ / ٢٠٨ – ٢٠٩ ، تفسير القرطبي ٢ / ١٣٨ .

(٤) البيت من البحر الوافر ، ويروى : (يُدَفِّنَّ البُعُولةَ) .

انظر : التكملة ١٤٨ ، أمالي ابن الشجري ٢ / ٢٣٦ ، شرح شواهد الإيضاح ٥١١ ، لسان العرب ٧/١٤ (أبي)، الأشباه والنظائر ٤ / ٢٨٦ .

(٥) البيت من البحر الوافر .

انظر : لسان العرب ١٤ / ٧ (أبي) .

أَبُـــونَ ثَلاثَـــةٌ هَلَكُوا جَمِيعاً فَلا تَسْـــأَمْ دُمُوعُكَ أنْ تُرَاقَـــا [1]

٥- وقول الشاعر :

أَقْبَلَ يَهْوِي مِنْ نُوَيْنِ الطِّرْبَالْ وَهْـــوَ يُفَدِّي بالأَبِيْنَ والخَالْ [2]

٦- وقول عقيل بن عُلَّفة المُرِّيِّ :

وَكَانَ لَنَا فَـزَارَةُ عَـــمَّ سَـــوْءٍ وَكُنْتُ لَهُ كَشَـرِّ بَنِي الأَخِيْنَا [3]

٧- وقول العبَّاس بن مِرْدَاس :

فَقُلْنـا : أَسْلِمُـــوا إنَّـــا أَخُوْكُمْ فقدْ بَرِئَتْ مِنَ الإِحَنِ الصُّدُورُ [4]

وقد انطلق من هذه النصوص وما ماثلها عددٌ كبيرٌ من النحويين منهم: الخليل وسيبويه [5]، والفرّاء [6]، وأبو عبيدة [7]، وابن قتيبة [8]، والمبرِّد [9]، والسيرافيّ [10]، والزجّاجي [11]،

---

(١) البيت من البحر الوافر ، لم أقف على قائل له .
انظر : لسان العرب ١٤ / ٧ (أبي) .

(٢) البيتان من مشطور السريع بلا نسبة .
انظر : تهذيب اللغة ١٥ / ٦٠٢ ، المحتسب ١ / ١١٢ .

(٣) البيت من البحر الوافر ، ويُروى بروايات عديدة .
انظر : نوادر أبي زيد ١١١ ، ١٩١ ، المقتضب ٢ / ١٧٤ ، لسان العرب ١٤ / ٢٠ (أخا) ، الخزانة ٤٧٨/٤ ، ٤٧٩ .

(٤) البيت من البحر الوافر .
انظر : ديوان العبّاس بن مرداس ٥٢، مجاز القرآن ٧٩/١، ١٣١، ٤٤/٢، ١٩٥، المقتضب ١٧٤/٢ ، مجالس العلماء ٣٣٠ ، الخصائص ٤٢٢/١، سر صناعة الإعراب ٢٥٦/١ ، أمالي ابن الشجري ٢ / ٢٣٦ ، أمالي السهيلي ٦١ ، الروض الأنف ٢ / ٢٩٢ ، لسان العرب ١٤ / ٢١ ، تذكرة النحاة ١٤٤ .

(٥) انظر : الكتاب ٣ / ٤٠٥ – ٤٠٦ .

(٦) انظر : معاني القرآن ١ / ٨٢ .

(٧) انظر : مجاز القرآن ١ / ٧٩ ، ١٣١ ، ٢ / ٤٤ ، ١٩٥ .

(٨) انظر : تأويل مشكل القرآن ٢٨٥ .

(٩) انظر : المقتضب ٢ / ١٧٤ .

(١٠) انظر : شرح الكتاب ٤ / ١٨٣ ب .

(١١) انظر : مجالس العلماء ٣٣٠ .

والنحَّاس[1]، والأزهريّ [2]، والفارسيّ[3]، وابن السيرافيّ[4]، وابن جِنّيّ[5]، وابن سِيْده[6]، والأعلم[7]، وابن الشجريّ[8]، والسهيليّ[9]، وابن برّي[10]، وآخرون[11]، وأثبتوا صحة جمع (أبٍ) و (أخٍ) جمع مذكّرٍ سالماً ، وأنّه ثابتٌ عن العرب بالنقل الصحيح.

الترجيح :

يتّضح ممّا تقدّم صحة جمع (أبٍ) و (أخٍ) جمعَ تصحيحٍ ؛ لثبوت السماع بذلك عن العرب .

القاعدة النحويّة بعد مناقشة المسألة :

يجوز جمع (أبٍ) وَ (أخٍ) جمع مذكّرٍ سالماً ، وقد تكلّمت العرب بذلك .

---

(١) انظر : إعراب القرآن ١ / ٢٦٥ .

(٢) انظر : تهذيب اللغة ١٥ / ٦٠٢ .

(٣) انظر : المسائل العضديات ٦٣ – ٦٤ ، أمالي ابن الشجري ٢ / ٢٣٦ .

(٤) انظر : شرح أبيات سيبويه ٢ / ٢٨٤ .

(٥) انظر : المحتسب ١ / ١١٢ – ١١٣ ، الخصائص ١ / ٤٢٢ .

(٦) انظر : المحكم ٥ / ١٩١ .

(٧) انظر : النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢ / ٩١٠ .

(٨) انظر : أمالي ابن الشجري ٢ / ٢٣٦ – ٢٣٧ .

(٩) انظر : أمالي السهيلي ٦١ – ٦٢ ، الروض الأنف ٢ / ٢٩٢ .

(١٠) انظر : شرح شواهد الإيضاح ٥١١ ، لسان العرب ١٤ / ٦ – ٧ (أبي) ، ١٤ / ٢٠ – ٢١ (أخا) .

(١١) انظر : إعراب القراءات الشواذ ١ / ٢٠٩ ، شرح المفصّل ٣ / ٣٧ ، تفسير القرطبي ٢ / ١٣٨ ، البحر المحيط ١ / ٦٤١ – ٦٤٢ ، الدر المصون ١ / ٣٨٠ .

(جَمْعُ (ظُبَةَ) جمع مذكر سالم)

قال سيبويه : «ولو سمّيته بـ (شِية) أو (ظُبَة) لم تجاوز (شِيَات) و(ظُبَات)؛ لأنَّ هذا اسمٌ لم تجمعه العرب إلاّ هكذا ، فلا تجاوِزنَّ ذا في الموضع الآخر ، لأنّه ثَمَّ اسم كما أنّه – ههنا – اسم»[1] .

وقال في موضعٍ ثانٍ : «ولا يجوز (ظِبُون) في (ظُبَة) ؛ لأنّه اسمٌ جُمِع ولم يجمعوه بالواو والنون»[2] .

وقال في موضعٍ ثالثٍ : «وقد يجمعون الشيءَ بالتاء ، ولا يجاوزون به ذلك استغناءً ، وذلك : (ظُبَة) و (ظُبَات) ، و(شِيَة) و (شِيَات) ، والتاء تدخل على ما دخلت فيه الواو والنون ؛ لأنّها الأصل»[3] .

يتبيّن من هذه النصوص أنّ سيبويه – بعد استقرائه لغة العرب – لم يحفظ جمع (ظُبَة) على (ظُبين) و (ظِبون) ، وأشار إلى أنّ العرب لم تجمع (ظُبَة) إلاّ على (ظُبَات).

وقد تبع سيبويه في منع أنْ تُجمع (ظُبَة) جمع مذكّرٍ سالماً ، وإنّما تُجمع بالألف والتاء عددٌ من النحويين منهم : المبرِّد[4]، وابن السرّاج[5]، وأبو حيّان[6].

---

(١) الكتاب ٣ / ٤٠٠ .

(٢) المصدر السابق ٣ / ٤٠١ .

(٣) المصدر السابق ٣ / ٥٩٨ .

(٤) انظر : الكامل ١ / ١٤٩ ، ٣ / ١٩٦ (محمد أحمد الدّالي) .

(٥) انظر : الأصول ٢ / ٤٢١ .

(٦) انظر : الارتشاف ١ / ٢٦٦ ، ٢٦٨ .

وذهب الخليل[1]، والأخفش[2]، وثعلب[3]، والأزهريّ[4]، والفارسيّ[5]، وابن جنيّ[6]، والجوهريّ[7]، والأعلم[8]، وابن الشجريّ[9]، وكثيرٌ من النحويين[10] إلى صحة جَمْع (ظُبَة) جمع مذكّرٍ سالماً .

النصوص المستدركة على الاستقراء :

احتجَّ المجيزون لصحة جمع (ظُبَة) جمع مذكّرٍ سالماً ببعض النصوص، وهي :

١- قول الكميت بن زيد :

يَرَى الراؤُونَ بالشَّفَراتِ منها كَنَارِ أبي الحُبَاحِبِ والظُّبِيْنَا[11]

٢- وقول كعب بن مالك :

تَعَاوَرَ أيْمَانُهُم بَيْنَهُم كُؤُوسَ المَنَايَا بِحَدِّ الظُّبِيْنَا[12]

---

(١) انظر : العين ٨ / ١٧١ (ظبي) .

(٢) انظر : الارتشاف ١ / ٢٦٦ .

(٣) انظر : الكامل (الحاشية) ٣ / ١١٩٦ .

(٤) انظر : تهذيب اللغة ٤ / ٣٩٨ .

(٥) انظر : التكملة ٤٣٠ – ٤٣١ .

(٦) انظر : سر صناعة الإعراب ٢ / ٦٠١ .

(٧) انظر : الصحاح ٦ / ٢٤١٧ .

(٨) انظر : النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢ / ٩١١ .

(٩) انظر : أمالي ابن الشجري ٢ / ٢٦٨ ،

(١٠) انظر : شرح التسهيل ١ / ٨٤ ، الارتشاف ١ / ٢٦٨ ، المساعد ١ / ٥٣ ، شفاء العليل ١ / ١٤٨ .

(١١) البيت من البحر الوافر .

انظر : ديوان الكميت ٢ / ١٢٧ ، تهذيب اللغة ٤ / ٣٩٨ ، التكملة ٤٣٠ ، المخصّص ١١ / ٢٨ ، أمالي ابن الشجري ٢ / ٢٦٨ ، ضرائر الشعر ١٠٤ ، شرح التسهيل ١ / ٨٤ ، التذييل والتكميل ١/٩٧، الارتشاف ٣ / ٢٩٦ ، شفاء العليل ١ / ١٤٨ ، الخزانة ٧ / ١٥١ .

(١٢) البيت من البحر المتقارب .

انظر : ديوان كعب بن مالك ٢٧٦ ، الصحاح ٦ / ٢٤١٧ ، النكت ٢ / ٩١١ ، المساعد ١ / ٥٣ .

الترجيح :

يتّضح ممّا تقدّم رُجْحان رأي الخليل ومن وافقه من المجيزين لصحة جمع (ظبَة) جمع مُذكّرٍ سالماً ، بالإِضافة إلى جواز جمعها بالألف والتاء ؛ لورود السماع بذلك .

القاعدة النحويّة بعد مناقشة المسألة :

يجوز أنْ تجمع (ظُبَةُ) جمع مذكّرٍ سالماً ، كما جاز أنْ تجمع بالألف والتّاءِ .

(نصب المجموع بالألف والتاء بالفتحة)

قال سيبويه : «وإذا جمعتَ على حدِّ التثنية لحقتها زائدتان ... ، وذلك قولك : (المسلمون)، و(رأيت المسلمين)، و(مررت بالمسلمين)، ومن ثَمّ جعلوا تاء الجمع في الجرِّ والنصب مكسورةً ؛ لأنَّهم جعلوا التاء التي هي حرف الإعراب كـ(الواو والياء)، والتنوين بمنزلة (النُّون)؛ لأنَّها في التأنيث نظيرة (الواو والياء) في التذكير ، فأجروها مجراها»[1] .

يتبيَّن من ذلك أنَّ سيبويه – بعد استقرائه كلام العرب – لم يقف على مجيء المجموع بالألف والتاء المزيدتين منصوباً بالفتحة ، ولذا حكم بأنَّ هذا الجمع يُنصبُ بالكسرة نيابة عن الفتحة كما يُجرُّ بها – أيضاً – نحو : (رأيت المسلماتِ) ، و (مررت بالمسلماتِ) ، وهذا هو الوارد عن العرب ، والثابتُ في كلامهم .

وقد تبع سيبويه في هذا الحكمِ المبرِّد[2]، وجمهور البصريين ومن وافقهم[3].

النصوص المستدركة على الاستقراء :

جاء المجموع بالألف والتاء المزيدتين منصوباً بالفتحة في عددٍ من الشواهد النثريّة والشعريّة، منها [4] :

---

(١) الكتاب ١ / ١٨ .

(٢) انظر : المقتضب ١ / ٦ – ٧ .

(٣) انظر : الخصائص ٣٨٤/١ ، ٢ / ١٣ ، ٣ / ٣٠٤ ، المقتصد ٢٠٤/١ ، شرح المفصّل ٨/٥ ، شرح المقدمة الكافية ١ / ٢٤٣ ، شرح ألفية ابن معط ٢٩٣/١ – ٢٩٤ ، التذييل والتكميل ١ / ٤٧ أ، الارتشاف ٤١٩/١، النكت الحسان ٣٦ ، الدر المصون ٢ / ٣٨٩ ، المساعد ١ / ٥٦ ، شفاء العليل ١/ ١٥٠ ، التصريح ٨٠/١ ، الهمع ٧٧/١ (أحمد شمس الدين) ، شرح السيوطي على الألفية ٥٧ .

(٤) انظر في هذه الشواهد : مجالس العلماء ٥ ، شرح المفصّل ٥ / ٨ ، شرح التسهيل ١ / ٨٧ – ٨٨ ، التذييل ٤٧/١ أ ، البحر المحيط ٣ / ٧٠٣ .

١- قوله تعالى : { فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ أوِ انْفِرُوا جَمِيْعَاً }[١]، حيث قُرِئَ: (ثُبَاتَاً) بفتح التاء[٢] .

٢- وقوله تعالى: { ويَجْعَلُون لله البَنَاتِ } [٣] قُرِئَ : (البَنَاتَ) بالفتحة [٤] .

٣- وحكي من كلامهم : (سمعتُ لغاتَهم) [٥].

٤- وقول أبي خَيْرة : (استأصل الله عِرْقَاتَهم) [٦] .

٥- وقول أبي خَيْرة - أيضاً - : (حفرتُ إراتَك) [٧] .

٦- وقول العرب : (خَرَجَتِ النحل ثُبَاتَاً) [٨] .

٧- وقولهم - أيضاً - : (أَسْرَعْتُ عَلْقَاتَهم) [٩] .

٨- وقول بعض العرب : (رأيتُ ثُبَاتَك) بفتح التاء [١٠]، و (رأيتهم ثُبَاتَاً) [١١].

٩- وقال أبو الجرَّاح : (ما مِنْ قومٍ إلاّ وقد سمعنا لغاتَهم) [١٢] .

١٠- وقال أبو ذؤيب الهذلي :

---

(١) النساء ٧١ .

(٢) انظر : شرح ألفية ابن معط ١ / ٢٩٣ .

(٣) النحل ٥٧ .

(٤) انظر : الدر المصون ٢ / ٣٨٩ .

(٥) انظر : الخصائص ٣ / ٣٠٤ ، شرح المفصّل ٥ / ٨ ، شرح التسهيل ١ / ٨٧ ، الارتشاف ١ / ٤١٩ ، التذييل والتكميل ١ / ٤٧ أ ، تعليق الفرائد ١ / ٢٥٠ ، التصريح ١ / ٨٠ ، الهمع ١ / ٧٧ .

(٦) انظر : مجالس العلماء ٥ ، الخصائص ١ / ٣٨٤ ، ٢ / ١٣ ، ٣ / ٣٠٤ ، شرح ألفية ابن معط ١ / ٢٩٣، الارتشاف ١ / ٤١٩ .

(٧) انظر : مجالس العلماء ٥ ، الخصائص ٣ / ٣٠٤ ، الارتشاف ١ / ٤١٩ .

(٨) انظر : تعليق الفرائد ١ / ٢٥٠ .

(٩) انظر : الارتشاف ١ / ٤١٩ .

(١٠) انظر : شرح التسهيل ١ / ٨٨ .

(١١) انظر : شرح ألفية ابن معط ١ / ٢٩٣ .

(١٢) انظر : معاني القرآن للفرّاء ٢ / ٩٣ .

فَلَمَّا جَلاهَا بالأيَامِ تَحَيَّزَتْ تُبَاتاً عَلَيْهَا ذُلُّهَا واكْتِئَابُهَا[1]

١١- وقول الآخر :

أَلا يَزْجُرُ الشيخُ الغيورُ بَنَاتَهُ [2]

وبناء على هذه النصوص المسموعة عن العرب ذهب الكوفيون[3] إلى جواز نصب المجموع بالألف والتاء بالفتحة مطلقاً، ونُسِب هذا القول إلى البغداديين[4] .

ويرى الفرّاءُ[5]، وهشام بن معاوية[6]، وثعلب[7]، وآخرون[8]، جواز نصبه بالفتحة إذا كان معتلاً .

وأشار الفرّاء[9]، وثعلب[10] إلى أنَّ نصب المجموع بالألف والتاء بالفتحة إذا كان معتلاً لغةٌ من لغات العرب .

---

(١) البيت من البحر الطويل .
انظر : شرح أشعار الهذليين ١ / ٥٣ ، معاني القرآن للفرّاء ٢ / ٩٣ ، أدب الكاتب ٢٧٤ (الحلبي) ، الخصائص ٣ / ٣٠٤ ، المنصف ١ / ٢٦٢ ، ٣ / ٦٣ ، المحتسب ١ / ١١٨ ، شرح المفصّل ٥ / ٤ ، ٨ ، شرح التسهيل ١ / ٨٧ ، رصف المباني ١٦٥ ، لسان العرب ١٢ / ٤١ (أيم) البحر المحيط ٣ / ٧٠٣ ، الدر المصون ٢ / ٣٨٩ ، التصريح ١ / ٨٠ .

(٢) شطر بيت من البحر الطويل بلا نسبة .
انظر : الخصائص ٣ / ٣٠٤ .

(٣) انظر : معاني القرآن للفراء ٢ / ٩٣ ، الخصائص ٣ / ٣٠٤ ، شرح المفصّل ٥ / ٨ ، شرح التسهيل ٨٧/١ ، شرح ألفية ابن معط ١ / ٢٩٣ ، الارتشاف ١ / ٤١٩ ، التذييل والتكميل ١ / ٤٧ أ ، النكت الحسان ٣٦ ، الهمع ١ / ٧٧ .

(٤) انظر : شرح المفصل ٥ / ٨ .

(٥) انظر : معاني القرآن ٢ / ٩٣ ، البحر المحيط ٣ / ٧٠٣ .

(٦) انظر : التذييل والتكميل ١ / ٤٧ أ ، الارتشاف ١ / ٤١٩ ، الهمع ١ / ٧٧ ، هشام الضرير ٨٣ .

(٧) انظر : مجالس العلماء ٥ .

(٨) انظر : شرح التسهيل ١ / ٨٧ – ٨٨ ، الارتشاف ١ / ٤١٩ ، التذييل والتكميل ١ / ٤٧ أ ، البحر المحيط ٣ / ٧٠٣ ، الدر المصون ٢ / ٣٨٩ ، المساعد ١ / ٥٦ ، الأشموني مع الصبان ٩٣/١ ، التصريح ٨٠/١ ، الهمع ١ / ٧٧ – ٧٨ .

(٩) انظر : معاني القرآن ٢ / ٩٣ ، البحر المحيط ٣ / ٧٠٣ ، الدر المصون ٢ / ٣٨٩ .

(١٠) انظر : مجالس العلماء ٥ .

توجيه المانعين للأدلة :

يرى الفارسيّ[1]، وابن جنّي[2]، وغيرهما[3] أنّه لا يمكن الاحتجاج بما ورد على جواز نصب المجموع بالألف والتاء بالفتحة ؛ لأنّها مفردات لا جموع رُدّت لامها ، فقلبت ألفاً، فقولهم: (سمعتُ لغاتهم) أصله : (لغوة) ، تحركت الواو ، وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفاً.

مناقشة توجيه المانعين للأدلة :

أُجيب عن اعتراض الفارسيّ ومن وافقه بأوجه عدة ، منها [4] :

أولاً : أنّ جمعيّة (لغات) في غير : (سمعت لغاتَهم) ثابتةٌ بإجماع ، والأصل عدم الاشتراك لا سيّما بين إفراد وجمع .

ثانياً : أنّ التاء في هذا الجمع عوضٌ من الّلام المحذوفةِ ، فلو رُدّت لكان ذلك جمعاً بين عِوَض ومُعَوّض منه ، وذلك ممنوعٌ .

ثالثاً : أنّه لم يُسْمع في لغَةٍ رَدُّ اللاّم فيُقال : (لغاة) .

رابعاً: قراءة: {وَيَجْعَلُونَ لله البَنَاتَ} تقطع بأنّ لفظ (البنات) جمع؛ لأنّ المفردَ منه مكسورُ الفاءِ.

الترجيح :

يتّضح ممّا تقدّم رُجْحان رأي الكوفيين ومن وافقهم من المجيزين لنصب المجموع بالألف والتاء بالفتحة مطلقاً ؛ لثبوت السماع بذلك نثراً ونظماً .

القاعدة النحويّة بعد مناقشة المسألة :

يجوز نصب المجموع بالألف والتّاء بالفتحة مطلقاً ، وهذا ثابتٌ بالسّماع عن العرب .

---

(١) انظر : شرح التسهيل ١ / ٨٨ ، الدر المصون ٢ / ٣٨٩ ، المساعد ١ / ٥٦ ، شفاء العليل ١ / ١٥٠.

(٢) انظر : الخصائص ٣ / ٣٠٤ .

(٣) انظر : شرح المفصّل ٥ / ٨ ، شرح ألفية ابن معط ١ / ٢٩٣ – ٢٩٤ .

(٤) انظر : شرح التسهيل ١ / ٨٨ ، الدر المصون ٢ / ٣٨٩ ، المساعد ١ / ٥٦ .

(وضع المفرد موضع الجمع)

قال سيبويه : «وليس بمُسْتَنْكَرٍ في كلامهم أن يكون اللفظ واحداً ، والمعنى جميعٌ ، حتى قال بعضهم في الشعر من ذلك ما لا يُسْتَعمل في الكلام ، وقال عَلْقَمةُ بن عَبَدة :

بِهَا جِيَفُ الحَسْرَى فَأَمَّا عِظَامُهَا فَبِيْضٌ وأمَّا جِلْدُهَا فَصَلِيْبُ[1]

وقال :

لا تُنْكِرُوا القَتْلَ وقَدْ سُبِيْنَا في حَلْقِكُم عَظْمٌ وقدْ شَجِيْنَا[2]» [3] .

وقال في موضعٍ آخر : «ومما جاء في الشعر على لفظ الواحد يراد به الجميع :

كُلُوا في بعضِ بَطْنِكُمُ تَعِفُّوا فإنَّ زَمَانَكُمْ زَمَنٌ خَمِيْصُ [4]

ومثل ذلك في الكلام قوله تبارك وتعالى : { فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا } [5]، (وقررنا به عيناً) ، وإن شئت قلت : أَعْيُناً وأَنْفُساً» [6].

---

(١) البيت من البحر الطويل ، والحَسْرى: جمع حسير ، وهي : الناقة المعيبة يتركها صاحبها ، فتموت .
انظر : ديوان علقمة ١٣٢ ، المفضليات ٣٩٤ ، المقتضب ٢ / ١٧٣ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة لابن القزّاز ١٠٢ ، ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٥٢ ، شرح جمل الزجاجي ٢ / ٤٤٤ .

(٢) البيت من بحر الرجز ، وهو للمسيَّب بن زيد مناة الغنوي ، أو لطفيل الغنوي .
انظر : مجاز القرآن ٢ / ١٩٥ ، المقتضب ٢ / ١٧٢ ، شرح أبيات سيبويه ١ / ١٤٥ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ١٠٢ ، النكت ١ / ٣٠٩ ، شرح المفصّل ٦ / ٢٢ ، ضرائر الشعر ٢٥٢ .

(٣) الكتاب ١ / ٢٠٩ .

(٤) البيت من البحر الوافر ، وهو من الأبيات الخمسين التي لم يُعرف لها قائل ، والمراد بالخميص : الجائع .
انظر : معاني القرآن للفرّاء ١ / ٣٠٧ ، ٢ / ١٠٢ ، معاني القرآن للأخفش ١ / ٢٣١ ، المقتضب ١٧٢/٢ ، الأصول ١ / ٣١٣ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٣٧٤ ، النكت ١ / ٣١٠ ، شرح المفصّل ٨/٥ ، شرح جمل الزجاجي ٢ / ٤٤٤ ، ضرائر الشعر ٢٥٢ ، شرح الكافية ٢ / ١٧٧ .

(٥) النساء ٤ .

(٦) الكتاب ١ / ٢١٠ .

هذان النصّان يَدُلاّن على أنَّ سيبويه - بعد استقرائه لغة العرب - حكم بأنَّ وضع المفرد موضع الجمع إنّما هو من قبيل الضرورة الشعريّة، وهذا ما فهمه عنه النحويون، قال ابن عصفور: «فأمّا وضع المفرد موضع الجمع فمثل...، وهذا عند سيبويه من قبيح الضرائر»[1].

وقد تبع سيبويه في هذا الرأي عددٌ من النحويين منهم: الأخفش[2]، والمبرِّد[3]، وابن السرّاج [4]، وابن السيرافيّ [5] ، وابن القزّاز [6]، والأعلم [7]، وابن عصفور[8]، وأبو حيّان[9] .

وذهب الفرّاء [10] ، وأبو عبيدة [11] ، وابن قتيبة [12] ، والزجّاج [13] ، وابن خالويه[14]، والفارسيّ[15]، وابن جنّي[16]، وابن

---

(١) شرح جمل الزجاجي ٢ / ٤٤٤ .

(٢) انظر : معاني القرآن ١ / ٢٣٠ - ٢٣١ .

(٣) انظر : المقتضب ٢ / ١٧١ - ١٧٤ ، قال المبرد ما نصه : ((وقد جاز في الشعر أن تُفْرِد وأنت تريد الجماعة ، إذا كان في الكلام دليل على الجمع)) .

(٤) انظر : الأصول ١ / ٣١٣ .

(٥) انظر : شرح أبيات سيبويه ١ / ١٣٣ ، ٣٧٤ .

(٦) انظر : ما يجوز للشاعر في الضرورة (ضرائر الشعر) ١٠٢ - ١٠٣ .

(٧) انظر : النكت في تفسير كتاب سيبويه ١ / ٣٠٩ - ٣١٠ .

(٨) انظر : شرح جمل الزجاجي ٢ / ٤٤٤ ، ضرائر الشعر ٢٥١ - ٢٥٢ .

(٩) انظر : البحر المحيط ٦ / ٤٧٤ ، ٧ / ٥٥١ ، الارتشاف ١ / ٢٧٠ ، ٣ / ٣٢٨ .

(١٠) انظر : معاني القرآن ١ / ٣٠٦ - ٣٠٨ ، ٢ / ١٠٢ - ١٠٣ .

(١١) انظر : مجاز القرآن ١ / ٧٩ ، ٢ / ٤٤ - ٤٥ ، ١٩٥ .

(١٢) انظر : تأويل مشكل القرآن ٢٨٤ - ٢٨٥ .

(١٣) انظر : معاني القرآن وإعرابه ١ / ٨٢ - ٨٣ ، ٢ / ٧٣ - ٧٤ ، ٤ / ٨ - ٩ .

(١٤) انظر : إعراب القراءات السبع وعللها ٢/٨٥ - ٨٦، الحجة في القراءات السبع ٩١ ، ١٧٤ ، ٢٥٥ ، ٢٨٣ .

(١٥) انظر : التكملة ٢٨٢ - ٢٨٣ .

(١٦) انظر : المحتسب ٢ / ٨٧ - ٨٨ ، الخصائص ٢ / ٤٢٢ .

فارس[١] ، والزمخشريّ [٢] ، وآخرون [٣] إلى أنَّ وضع المفرد موضع الجمع جائزٌ في السَّعَة والاختيار ، ولا يصحُّ حملُه على الضرورة أو الشذوذ .

ونُسب هذا القول إلى الكوفيين [٤] .

وأيّد هذا الرأي الشيخ : محمد عبد الخالق عضيمة - رحمه الله - وانتصر له بالشواهد القرآنية المتعددة [٥] .

النصوص المستدركة على الاستقراء :

يُضاف إلى النصوص الواردة في نصّي سيبويه المُتَقدِّمَيْن نصوص أخرى ، منها[٦] :

١- قوله تعالى : { فَانْظُرْ إِلَى ءَاثَرِ رَحْمَتِ الله } [٧] .

حيث قُرِئت : (آثار) بالجمع ، وبالإفراد (أثر) [٨] .

٢- وقوله تعالى : { وأَرْسَلْنَا الرِّيَاحَ لَوَاقِحَ } [٩] .

---

(١) انظر : الصاحبي ٣٤٨ .

(٢) انظر : الكشاف ١ / ٣٢٦ ، ٤٠٧ ، ٣ / ٢٧ ، ٢٢٦ ، المفصّل ٢١٣ .

(٣) انظر : التبيان في إعراب القرآن ٢ / ٩١٢ ، شرح المفصّل ٥ / ٨ ، ٦ / ٢٢ - ٢٣ ، التسهيل ٢٨٢ - ٢٨٣ ، شرح الكافية ٢ / ١٧٧ ، البسيط ١ / ٥٢٢ - ٥٢٤ ، الارتشاف ١ / ٢٦٩ - ٢٧٠ .

(٤) انظر : الارتشاف ١ / ٢٧٠ .

(٥) انظر : دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٢ / ٤ / ٦٣٨ - ٦٤٦ .

(٦) انظر طرفاً من هذه الشواهد في : المقتضب ٢ / ١٧١ - ١٧٢ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ١٠٢ ، النكت ١ / ٣٠٩ - ٣١٠ ، شرح الجمل ٢ / ٤٤٤ ، ضرائر الشعر ٢٥١ - ٢٥٢ ، دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٢ / ٤ / ٦٣٨ - ٦٤٦.

(٧) الروم ٥٠ .

(٨) قرأ ابن كثير ، ونافع ، وأبو عمرو ، وعاصم في رواية أبي بكر ، ويعقوب بالإفراد (أثر) ، وقرأ ابن عامر، وحفص عن عاصم ، وحمزة ، والكسائي ، وخلف (آثار) بالجمع .
انظر : السبعة لابن مجاهد ٥٠٨ ، الحجة في القراءات السبع ٢٨٣ ، المبسوط ٢٩٤ ، التيسير للداني ١٧٤، العنوان في القراءات السبع ١٥١ ، النشر ٢ / ٣٤٥ ، الإتحاف ٢ / ٣٥٨ .

(٩) الحجر ٢٢ .

قُرئت : (الرياح) بالجمع ، وبالإفراد (الريح) [1] .

٣- وقوله تعالى : { فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَاماً فَكَسَوْنَا العِظَامَ لَحْمًا } [2] .

قرأ القُرّاءُ : (عظاماً) و (العظام) بالجمع ، وقرأ بعضهم : (عظماً) ، و(العظم) بالإفراد في الموضعين [3] .

والآيات التي جاء فيها المفرد في موضع الجمع كثيرة [4] .

٤- وحكى الأخفش من كلام العرب: (ديناركم مختلفة) [5] ، أي : دنانيركم .

٥- وقولهم : (أهلك النَّاسَ الدينار الصفر ، والدرهم البيض) [6] ، أي : الدنانير الصفر ، والدراهم البيض ، فوضع المفرد موضع الجمع .

وهناك شواهد شعريّة ، جاء طرفٌ منها في نصّي سيبويه المتَقدّمَيْنِ [7] .

---

(١) قرأ حمزة ، وخلف (الريح) بالإفراد، وقرأ الباقون بالجمع. انظر: التيسير للداني ١٣٦، العنوان في القراءات السبع ١١٦ ، النشر ٢/٣٠١، الإتحاف ٢/١٧٥، وانظر: البحر المحيط ٦/٤٧٤، الدر المصون ٤/ ٢٩٤.

(٢) المؤمنون ١٤ .

(٣)قرأ ابن عامر، وعاصم في رواية أبي بكر: {فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عَظْماً فَكَسَوْنَا العَظْمَ} واحداً ليس قبل الميم ألف وقرأ الباقون : ابن كثير ، ونافع ، وأبو عمرو ، وحمزة، والكسائي ، وحفص عن عاصم ، وبكار عن أبان عن عاصم : { عِظَاماً فَكَسَوْنَا العِظَام } بالألف جميعاً .

انظر : السبعة لابن مجاهد ٤٤٤ ، الحجة في القراءات السبع ٢٥٦ ، إعراب القراءات السبع وعللها ٢ / ٨٥ - ٨٦ ، المبسوط ٢٦١ ، التيسير الداني ١٥٨ ، العنوان في القراءات السبع ١٣٦ ، النشر ٢ / ٣٢٨ ، الإتحاف ٢ / ٢٨٢ .

(٤) انظر : مزيداً من الشواهد القرآنية في : دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٢ / ٤ / ٦٣٨ - ٦٤٦ .

(٥) انظر : شرح جمل الزجاجي ٢ / ٤٤٤ .

(٦) انظر : البحر المحيط ٦ / ٤٧٤ .

(٧) انظر طرفاً من الشواهد الشعرية في : المقتضب ٢ / ١٧١ - ١٧٢ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ١٠٢ ، شرح الجمل ٢ / ٤٤٤ ، ضرائر الشعر ٢٥١ - ٢٥٤ .

توجيه المانعين للأدلة :

تأوّل المانعون أدلة المثبتين على النحو الآتي :

أولاً : أنَّ ما جاء في الشعر ، فهو من قبيل الضرورة التي لا تجوز في الكلام [1] ، بل هو من قبيح الضرائر [2] .

ثانياً : أن وضع المفرد موضع الجمع في نحو قول العرب : (ديناركم مختلفة) شاذٌ لا يُعتدُّ به ، ولايحتكم إليه ، ولاينبغي القياس عليه [3] .

ثالثاً : أنَّ قراءة الإفراد في الآيات القرآنية المتقدِّمة ونحوها محمولةٌ على إرادة الجنس ، فهي على ذلك كقراءة الجمع في المعنى [4] .

مناقشة توجيه المانعين للأدلة :

يُجَاب عمَّا أوردوه بالآتي :

أولاً: أنَّ الحمل على الضرورة إنَّما يُعتدُّ به لو كان المفرد قد جاء موضع الجمع في الشعر فقط، أمَّا وقد جاء ذلك في النثر – أيضاً – فلا وجه للحمل على الضرورة .

ثانياً : أنَّ الحمل على الشذوذ إنَّما يكون مقبولاً مُسْتَساغاً لو كان الشاهد مفرداً في بابه ، والشاهد – هنا – تعضّده آيات قرآنية تفوق الحصر ويقويّه – أيضاً – ما ورد عن العرب من شواهد نثريّة وشعريّة ، تُخرجه من دائرة الشذوذ إلى دائرة الجواز في السَّعَة والاختيار .

---

(1) انظر : الكتاب ١ / ٢٠٩ ، المقتضب ٢ / ١٧١، الأصول ١ / ٣١٣ ، شرح جمل الزجاجي ٢ / ٤٤٤ ، ضرائر الشعر ٢٥١ ، البحر المحيط ٧ / ٥٥١ .

(2) انظر : شرح جمل الزجاجي ٢ / ٤٤٤ .

(3) انظر : الكتاب ١ / ٢٠٩ ، المقتضب ٢ / ١٧١ ، شرح الجمل ٢ / ٤٤٤ ، ضرائر الشعر ٢٥١ .

(4) انظر : البحر المحيط ٢ / ٨٢ ، ٦ / ٤٧٤ ، ٧ / ٥٥١ ، الدر المصون ٤ / ٢٩٤ ، ٥ / ١٧٦ .

ثالثاً : أنَّ القول بأنَّ الإفراد في الآيات القرآنية محمولٌ على إرادة الجنس ؛ معترضٌ بأنَّ ذلك تأويل دون دليل ، إضافة إلى أنَّ التأويل لا يُقبل إذا أمكن الحملُ على الظاهر ، ولا مانع من القول بأنَّ المفرد قد وُضع موضع الجمع في هذه الآيات ونحوها ، وطرد القواعد لا يمنعه .

رابعاً: أنَّ التأويل لا يُصار إليه عند توافر الشواهد ، ولا يُعتدُّ به حينئذٍ في نقض الحكم.

الترجيح :

يتّضح ممّا تقدّم رُجْحَان رأي الفراء ومن وافقه من القائلين بجواز وضع المفرد موضع الجمع ؛ لورود السماع بذلك نثراً ونظماً ، قال البغداديُّ : «الصحيح أنّه غير مختصٍّ بالشعر»[1] .

القاعدة النحويّة بعد مناقشة المسألة :

يجوز - في السَّعَةِ والاختيار - وضع المفرد موضع الجمع ؛ إذا أُمِنَ اللّبس، واتّضح لدلالة القرينة عليه .

---

(١) الخزانة ٣ / ٣٧١ .

(إعمال صيغة (فَعِل) في المفعول به)

أثبت سيبويه عن طريق الاستقراء صحة إعمال (فَعِل) ، وهي من صيغ المبالغة ، وجواز تعدّيها إلى المفعول به ، واستدلّ على الإعمال بقول الشاعر[1] :

حَذِرٌ أُمُورا لا تَضِيرُ وآمنٌ   مَا ليسَ مُنْجِيهِ من الأَقْدَارِ [2]

وقد تبع سيبويه في هذا الحكم الجرمي [3]، وأحمد بن ولاّد [4]، وبعض البصريين[5]، وبه أخذ طائفة من المتأخرين [6] .

وذهب المازني [7] ، والزيادي [8] ، والمبرِّد [9] ، وابن السَّراج [10] إلى عدم جواز إعمال (فَعِل) في المفعول به .

ونُسب هذا القول إلى أكثر البصريين [11]، وقيل : إنّه قول عامة النحاة عدا سيبويه والجرمي [12] .

النصوص المستدركة على الاستقراء :

يؤيّد ما ذهب إليه سيبويه إضافةً إلى الشاهد الذي أورده قول زيد الخيل – رضي الله عنه – :

---

(١) البيت من البحر الكامل ، قيل : إنه لأبان اللاحقي أو لأبي يحيى اللاحقي .
انظر: الكتاب ١١٣/١، المقتضب ١١٦/٢، شرح أبيات سيبويه ٤٠٩/١، تحصيل عين الذهب ١١٥.

(٢) انظر : الكتاب ١١٣/١ .

(٣) انظر : الأصول ١٢٥/١ ، النكت ٢٤٨/١ .

(٤) انظر: الانتصار ٧٠ .

(٥) انظر : شرح المفصّل ٧٠/٦ ، الارتشاف ١٩٢/٣ .

(٦) انظر : إصلاح الخلل ٢١٩ ، شرح الجمل ٥٦١/١ ، شرح التسهيل ٨١/٣ ، المساعد ١٩٣/٢ .

(٧) انظر : البسيط ١٠٥٩/٢ ، الارتشاف ١٩٣/٣ .

(٨) انظر : الارتشاف ١٩٣/٣ ، المساعد ١٩٣/٢ .

(٩) انظر : المقتضب ١١٥/٢ .

(١٠) انظر : الأصول ١٢٤/١ .

(١١) انظر: الارتشاف ١٩٣/٣ ، المساعد ٢ / ١٩٣ .

(١٢) انظر : الأصول ١٢٥/١ ، النكت ٢٤٦/١ .

أَتَاني أنَّهم مَزِقُونَ عِرْضي جِحَاشُ الكِرْمَلين لهم فديدُ [1]

حيث أعمل (مَزِقُوْنَ) في (عِرْضِي) [2] .

الأدلة المؤيدة لتلك النصوص :

يؤيّد تلك النصوص (القياس) ووجهه : أنَّ النحاة قد أجمعوا على إعمال أكثر أخوات (فَعِل) ، وهي: (فَعَّال)، و (مِفْعال)، و (فَعُول)، فليُقَس (فَعِل) على بقية إخوته إذ لا فرق [3] .

توجيه المانعين للأدلة :

– استدلّ المانعون بأنّ (فَعِل) قد اطّرد بناؤه من الأفعال اللازمة نحو : (أشِر) ، و(بَطِر)[4] .

– وأجابوا عن قول الشاعر: (حَذِرٌ أمورا ...) بأنّه بيتٌ مصنوعٌ ، وقائله قد أقرّ بذلك[5] .

مناقشة توجيه المانعين للأدلة :

– قولهم : إنَّ (فَعِلاً) قد اطّرد بناؤه من الأفعال اللازمة ، معترضٌ بأنَّ سيبويه لم يُجز ذلك في كلّ (فَعِل) ، إنّما أجازه في (فَعِل) و (فعيل) المبنيين من الأفعال المتعدية مثل: (حذير) من (حذر)، و (رحيم) من (رحم) ، و (عليم) من (علم) [6] .

---

(١) البيت من البحر الوافر ، ويروى : (لها فديدُ) .

انظر : ديوان زيد الخيل ١٧٦ ، تحصيل عين الذهب ١١٦ ، الحلل ١٣١ ، شرح الجمل ٥٦٣/١ ، شرح التسهيل ٨١/٣ ، المساعد ١٩٣/٢ .

(٢) انظر : شرح المفصّل ٧٣/٦ ، البسيط ١٠٥٩/٢ ،شرح التسهيل ٨٢/٣ .

(٣) انظر : شرح الكافية ٤٢١/٣ .

(٤) انظر : المقتضب ١١٥/٢ ، الأصول ١٢٤/١ .

(٥) انظر : المقتضب ١١٦/٢ ، البسيط ١٠٥٨/٢ .

(٦) انظر : إصلاح الخلل ٢٢١ .

- وأمَّا اعتراضهم شاهد سيبويه (حَذِر أمورا ...) بأنَّه مصنوعٌ ، فيُجَاب عنه بأنَّ سيبويه لا يُمكن أن يبني حكماً من الأحكام على شاهدٍ لا يثق بأمانة قائله [1].

الترجيح :

يتضح ممَّا تقدّم رجحان ما ذهب إليه سيبويه من جواز إعمال صيغة (فَعِل) في المفعول به ؛ لثبوت السماع بذلك .

القاعدة النحوية بعد مناقشة المسألة :

يجوز إعمال (فَعِل) وهي إحدى صيغة المبالغة في المفعول به ، كما جاز ذلك في أخواتها (فَعَّال) ، و (مِفْعَال) ، و (فَعُول) .

---

(١) انظر : شرح أبيات سيبويه ٤١٠/١ ، البسيط ١٠٥٩/٢ .

(عمل اسم الفاعل)

قال سيبويه : «وتقول : (هذا ضاربٌ) كما ترى ، فيجيء على معنى: (هذا يضرب) ، وهو يعمل في حال حديثك ، وتقول : (هذا ضاربٌ) ، فيجيء على معنى : (هذا سيضربُ) ، وإذا قلت : (هذا الضارب) فإنّما تعرفهُ على معنى : (الذي ضرب) ، فلا يكون إلاّ رفعاً ، كما أنّك لو قلت : (أزيدٌ أنت ضاربُه) إذا لم تُرِدْ بـ (ضاربه) الفعل، وصار معرفةً رفعت ، فكذلك هذا الذي لا يجيء إلاّ على هذا المعنى ، فإنّما يكون بمنزلة الفعل نكرةً »[1] .

هذا النصّ يدلُّ على أنَّ سيبويه – بعد استقرائه كلام العرب – لم يقف على إعمال اسم الفاعل المجرّد إذا كان بمعنى الماضي ، ولذا حكم بأنَّ اسم الفاعل إذا كان مجرّداً من الألف واللام ، فإنّه لا يعمل إلاّ إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال، وقد عبَّر عن ذلك بقوله : «وهو يعمل في حال حديثك، وتقول: (هذا ضاربٌ) فيجيء على معنى : (هذا سيضربُ) ».

وقد تبع سيبويه في منع إعمال اسم الفاعل المجرّد إذا كان بمعنى الماضي الفرّاء [2] ، والأخفش[3]، والمبرّد[4]، والزجاج[5]، وابن السرّاج[6]، والزجّاجيّ[7]، والفارسيّ[8]، والصيمريّ[9]، والأعلم [10]،

---

(١) الكتاب ١ / ١٣٠ – ١٣١ ، وانظر : ١ / ١٧٠ – ١٧٢ .
(٢) انظر : معاني القرآن للفرّاء ٢ / ٢٠٢ .
(٣) انظر : معاني القرآن للأخفش ١ / ٨٩ .
(٤) انظر : المقتضب ٤ / ١٤٩ .
(٥) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٢٧٤ .
(٦) انظر : الأصول ١ / ١٢٥ .
(٧) انظر : الجمل ٨٤ ، مجالس العلماء ٣٤٩ .
(٨) انظر : البصريات ١ / ٥٤١ .
(٩) انظر : التبصرة والتذكرة ١ / ٢١٦ .
(١٠) انظر : النكت ١ / ٢٩١ .

والزمخشريّ [1]، وكثيرٌ من النحويين[2].

النصوص المستدركة على الاستقراء :

ذهب الكسائيّ[3] إلى أنّه يجوز إعمال اسم الفاعل المجرّد إذا كان بمعنى الماضي نحو : (هذا ضاربٌ زيداً أمس).

ونُسب القول بذلك لبعض الكوفيين[4]، وعزاه بعضهم [5] إلى هشام بن معاوية ، وأبي جعفر بن مضاء ، والعراقيين .

وقد احتُجّ لصحة مذهب الكسائيّ بعددٍ من النصوص ، منها [6] :

١- قوله تعالى : { وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيْدِ }[7]، فأعمل (باسط) وهو ماض.

٢- وقوله تعالى : { جَاعِلِ الْمَلائِكَةِ رُسُلاً } [8] ، فأعمل (جاعل) وهو ماض .

٣- وقراءة : { فَالِقُ الإِصْبَاحِ وَجَاعِلِ الَّيلَ سَكَنَاً والشَّمْسَ والقَمَرَ حُسْبَانَاً } [9] ،

---

(١) انظر : المفصّل ٢٢٨ .

(٢) انظر : كشف المشكل في النحو ١ / ٤١٨ ، الفصول الخمسون ٢١٨ ، شرح المفصّل ٦ / ٧٧ ، الكافية ١٨٠، المقرّب ١ / ١٢٤ ، تحفة الغريب ٥٧ أ ، المنصف من الكلام ١ / ٢٦٥ - ٢٦٦ .

(٣) انظر : الجمل للزجاجي ٨٤ ، شرح المفصّل ٦ / ٧٧ ، شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٥٠ ، شرح التسهيل ٣ / ٧٥ ، التذييل والتكميل ٣ / ٢١٠ أ ، الارتشاف ٣ / ١٨٥ .

(٤) انظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢ / ٢٧٤ ، المقتضد ١ / ٥١٢ - ٥١٣ ، المرتجل ٢٣٧ .

(٥) انظر: التذييل والتكميل ٢١٠/٣ أ، الارتشاف ١٨٥/٣، التصريح٦٦/٢ ،هشام بن معاوية الضرير ٢٥٦.

(٦) انظر في هذه الأدلة أو بعضها : معاني القرآن وإعرابه للزجّاج ٢٧٤/٢، المقتصد ٥١٢/١ - ٥١٣ ، شرح المفصّل ٧٧/٦ ، شرح الجمل لابن عصفور ٥٥٠/١، التذييل والتكميل ٢١٠/٣ أ ، التصريح ٢ / ٦٦ .

(٧) الكهف ١٨ .

(٨) فاطر ١ .

(٩) الأنعام ٩٦ ، وهذه قراءة ابن كثير ، ونافع ، وأبي عمرو ، وابن عامر ، وقرأ عاصم ، وحمزة ، والكسائي (جعل) بغير ألف .

انظر: السبعة ٢٦٣، إعراب القراءات السبع وعللها ١٦٥/١ ، المبسوط ١٧٢ ، التيسير ١٠٥ ، العنوان ٩٢.

فأعمل (جاعل) وهو ماض ، ونصب (سكناً) [(١)] .

٤- وقول العرب : (هذا مارٌّ بزيد أمس) ، فأعملوه في الجارّ والمجرور .

٥- وقول العرب - أيضاً - : (هذا معطي زيدٍ درهماً أمس) ، فأعملوا (معطي) وهو ماض في المفعول الثاني .

٦- وقول العرب كذلك : (هذا الضارب زيداً أمس) ، تعمله إذا كان فيه الألف واللّام لا محالة .

توجيه المانعين للأدلة :

أجاب النحويّون عن أدلة المجيزين بما يأتي [(٢)] :

١- أنّ الشواهد السابقة يمكن تأويلها إمّا على الحكاية ، وإمّا على إضمار فعل ، قالوا : «ولا دليل على أنّ اسم الفاعل إذا عمل ، والمعنى على المضي المراد به حكاية الحال أنّه لا يوجد عاملاً إلاّ في موضعٍ يسوغ فيه وقوع الفعل المضارع»[(٣)].

٢- قولهم : (هذا مارٌّ بزيد أمس) أعمله في الجار والمجرور ، ولم يعمله في مفعول صريح ، والجار والمجرور يجري مجرى الظرف ، والظروف يعمل فيها روائح الأفعال [(٤)] .

٣- وأمّا نحو : (هذا الضارب زيداً أمس) ، فلا حُجّة فيه ؛ لأنّه إنّما عمل ؛ لأنّ الألف واللّام فيه بمعنى (الذي) واسم الفاعل المتصل بها بمعنى الفعل، فلمّا كان في مذهب الفعل عمل عمله ، فهو اسم لفظاً وفعل معنى [(٥)] .

---

(١) انظر : البحر المحيط ٤ / ٥٩٤ .

(٢) انظر : معاني القرآن للأخفش ١ / ٨٩ ، إعراب القرآن للنحّاس ١ / ٥٦٧ ، الإيضاح العضدي ١٧٢ - ١٧٣ ، شرح المفصّل ٦ / ٧٧ ، شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٥٠ - ٥٥١ ، البسيط في شرح الجمل ٢ / ١٠١٠ ، الفوائد الضيائية ٢ / ١٩٨ .

(٣) منهج السالك ٢ / ٣٢٥ ، وانظر : التذييل والتكميل ٣ / ٢١٠ أ ، هشام الضرير ٢٥٧ .

(٤) انظر : شرح المفصّل ٦ / ٧٧ ، شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٥٠ ، البسيط ٢ / ١٠١٠ .

(٥) انظر : البصريات ١ / ٥٤١ ، شرح المفصّل ٦ / ٧٧ ، شرح الجمل ١ / ٥٥١ .

٤- وأمَّا قول العرب : (هذا معطي زيد درهماً أمس) ، فقيل : إنَّ التقدير : (هذا معطي زيد أعطاه درهماً) [١] ، وقيل : إنَّه على السؤال والجواب ، فكأنَّه قيل : (ما الذي أعطاه) ؟ فيقال : (أعطاه درهماً) [٢] .

وقد احتجّ جمهور النحويين لمذهبهم بما يأتي [٣] :

١- أنَّ اسم الفاعل إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال فإنَّه يشابه المضارع مشابهة لفظيَّة فحُمل عليه في العمل لذلك .

٢- استقراء لغة العرب .

مناقشة توجيه المانعين للأدلة :

يُجاب عمّا احتجوا به بالآتي :

١- أنَّ علة المشابهة علة ضعيفة ؛ لأنَّ قياس الشبه يوجب غلبة الظن ، لا الحكم القاطع ، كما نصّ على ذلك الأصوليون [٤] .

٢- وأمَّا ما ذكروه من استقراء لغة العرب ، فذلك غير مسلَّم ، بل هو استقراءٌ ناقصٌ ؛ لوجود شواهد كثيرة نثريّة وشعريّة [٥] جاء فيها اسم الفاعل عاملاً مع كونه بمعنى الماضي.

---

(١) انظر : الأصول ١ / ١٢٧ ، شرح المفصّل ٦ / ٧٧ ، البسيط ٢ / ١٠٠٨ .

(٢) انظر : المقتصد ١ / ١١٨ ، الإيضاح في شرح المفصّل ١ / ٦٤٠ .

(٣) انظر : الجمل للزجاجي ٨٤ ، المقتصد ١ / ٥٠٦ ، النكت ١ / ٢٩١ ، كشف المشكل في النحو ٤١٨/١، التخمير ٣ / ١٠٩ ، المقرّب ١ / ١٢٤ . .

(٤) انظر : لمع الأدلة ١٠٧ - ١٠٩ .

(٥) انظر طرفاً من هذه الشواهد في : معاني القرآن وإعرابه للزجّاج ٢ / ٢٧٤ ، إعراب القرآن للنحاس ٥٦٧/١، شرح المفصّل ٦ / ٧٧ ، منهج السالك ٢ / ٣٢٥ ، التذييل والتكميل ٣ / ٢٠٩ب - ٢١٠أ ، المساعد ٢ / ١٩٧ ، هشام الضرير ٢٥٦ - ٢٥٧ .

الترجيح :

مما تقدَّم يترجَّح ما ذهب إليه الكسائيُّ ومن وافقه في جواز إعمال اسم الفاعل إذا كان ماضياً ، وممَّا يُعضِّد ذلك :

١- أنَّ هذا المذهب يؤيِّده السماع .

٢- البعد عن التكلّف والتأويل ، ثم إنَّ التأويل لا يعوَّل عليه عند كثرة الشواهد واختلافها .

٣- أنَّ القول بعدم جواز إعمال اسم الفاعل إذا كان ماضياً يُسْلِم إلى ادّعاء الحذف والإضمار ، وهذا خلاف الأصل .

٤- أنَّ اسم الفاعل إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال فإنَّه يعمل لمشابهته المضارع كما ذكروا، فيقال : إنَّ الماضي قريبٌ من المضارع في المعنى [1] ، فليعمل اسم الفاعل إذا كان ماضياً لمشابهته المضارع كذلك ، مع أنني أشرت قريباً إلى أنَّ علّة المشابهة علّة ضعيفة ، وفي الأخذ بها خلاف [2] .

القاعدة النحويّة بعد مناقشة المسألة :

يجوز إعمالُ اسم الفاعل المجرَّد إذا كان بمعنى الماضي ، كما جاز إعماله إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال .

---

(١) انظر : شرح المفصّل ٦ / ٧٧ ، ٧ / ٤ ، البسيط ٢ / ١٠١٢ .

(٢) انظر : لمع الأدلة ١٠٧ – ١٠٩ .

(إضافة الصفة المشبّهة المجرّدة إلى معمولها المشتمل على ضمير الموصوف)

قال سيبويه : «وقد جاء في الشعر : (حسنةُ وَجْهِها) ، شبّهوه بـ(حسنةِ الوجهِ)، وذلك رديءٌ ؛ لأنّه بالهاء معرفة ، كما كان بالألف واللام ، وهو من سبب الأوّل كما أنّه من سببه بالألف واللّام ، قال الشمّاخ :

أمِنْ دِمْنَتَيْنِ عَرَّسَ الرَّكْبُ فِيهِمَا   بِحَقْلِ الرُّخَامَى قَدْ عَفَا طَلَلاهُمَا

أقامتْ على رَبْعَيْهِمَا جَارَتَا صَفَا   كُمَيْتَا الأَعَالي جَوْنَتَا مُصْطَلاهُمَا[1]»[2].

يتبيّن من هذا النصّ أنَّ سيبويه - بعد استقرائه كلام العرب - حكم بأنَّ إضافة الصفة المشبّهة المجرَّدة من الألف واللّام إلى معمولها المشتمل على ضمير الموصوف نحو : (مررت بامرأةٍ حسنةِ وَجْهِها) وجهٌ قبيحٌ في العربيّة ، وإنّما جاز في الشعر للضّرورة ، ولا يجوز مثله في منثور الكلام .

وقد تبع سيبويه في هذا الحكم عددٌ من النحويين منهم: ابن السرّاج[3]،والسيرافيّ[4]، والفارسيّ[5]، وابن السيرافيّ[6] ،

---

(١) البيتان من البحر الطويل .

والدمنتان : مثنّى دمنة ، وهي ما بقي من آثار الديار ، وعرّس : من التعريس ، وهو نزول القوم في السفر من آخر الليل ، وحقل الرُّخامى : موضع ، والرُّخامى : شجر مثل الضال ، وعفا : درس ، والطلل : ما شخص من علامات الدار ، والربع : موضع النزول ، وجارتا صفا : الأثفيّتان من أثافي القدر، والصفا : أراد به الجبل ، وهو ثالثة الأثافي ، والكميت : ما لونه بين الحمرة والسّواد ، والجون: الأسود ، والمصطلى: موضع الصلا ، وهو النّار .

انظر : ديوان الشماخ ٣٠٧ - ٣٠٨ ، الأصول ٣ / ٤٧٥ ، شرح السيرافي ٢ / ١٣ ب ، البغداديات ١٣٣ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٧ - ١٢ ، الخصائص ٢٣١ - ٢٣٢ ، شرح المفصّل ٨٣/٦ - ٨٦ ، المقرّب ١ / ١٤١ ، شرح التسهيل ٣ / ٩٩ ، شرح الكافية الشافية ٢ / ١٠٦٧ - ١٠٦٨ ، شرح الكافية ٢٠٨/٢ ، المقاصد النحوية ٥٨٧/٣ ، الهمع ٣ / ٦٦ (أحمد شمس الدين) .

(٢) الكتاب ١ / ١٩٩ .

(٣) انظر : الأصول ٣ / ٤٧٥ .

(٤) انظر : شرح الكتاب ٢ / ١٣ ب - ١٤ ب .

(٥) انظر : البغداديات ١٣٣ - ١٤١ .

(٦) انظر : شرح أبيات سيبويه ١ / ٧ - ١٢ .

وابن جنّي [1]، والصيمريّ [2] ، والأعلم [3] ، والزمخشريّ [4]، وابن يعيش[5]، وآخرون [6] .

وذهب بعض النحويين [7] إلى منع هذه الإضافة مطلقاً في الشعر والنثر . واختاره الزجاجي ، ونسبه إلى جميع النحويين [8] . ونُسِبَ هذا القول إلى المبرِّد[9].

النصوص المستدركة على الاستقراء :

ذهب الكوفيون [10] إلى جواز إضافة الصفة المشبّهة المجرَّدة من الألف واللّام إلى معمولها المشتمل على ضمير الموصوف مطلقاً في السَّعَة والاختيار ، فيُقال: (هو حسنُ وَجْهِهِ) .

واختار هذا الرأي السهيليّ [11] ، وابن مالك [12] ، والسيوطي [13] .

ويُعضِّد هذا القول عددٌ من الشواهد النثريّة والشعريّة ، منها [14] :

---

(1) انظر : الخصائص ٢ / ٤٢٠ - ٤٢١ .

(2) انظر : التبصرة والتذكرة ١ / ٢٣٤ - ٢٣٦ .

(3) انظر : النكت في تفسير كتاب سيبويه ١ / ١٥٣ ، ٣٠٢ .

(4) انظر : المفصّل ٢٣١ - ٢٣٢ .

(5) انظر : شرح المفصّل ٦ / ٨٦ - ٨٧ .

(6) انظر : شرح الكافية ٢ / ٢٠٧ - ٢٠٨ ، البسيط ٢ / ١١٠٠ .

(7) انظر : شرح السيرافي ٢ / ١٤ أ ، النكت ١ / ٣٠٢ ، شرح المفصّل ٦ / ٨٧ ، شرح الكافية ٢ / ٢٠٧ .

(8) انظر : الجمل ٩٨ ، البسيط ٢ / ١٠٩٩ - ١١٠٠ .

(9) انظر : شرح التسهيل ٣ / ٩٦ ، ٩٩ ، شرح الكافية الشافية ٢ / ١٠٦٨ ، شرح الكافية ٢ / ٢٠٨ ، البسيط ٢ / ١١٠١ ، الهمع ٣ / ٦٦ .

(10) انظر : شرح التسهيل ٩٦/٣ ، شرح الكافية الشافية ١٠٦٩/٢، شرح الكافية ٢٠٧/٢، الهمع ٦٦/٣ .

(11) انظر : أمالي السهيلي ١١٧ - ١١٨ .

(12) انظر : شرح التسهيل ٣ / ٩٥ - ٩٦ ، شرح الكافية الشافية ٢ / ١٠٦٩ .

(13) انظر : الهمع ٣ / ٦٦ - ٦٧ .

(14) انظر طرفاً من هذه الشواهد في : شرح السيرافي ٢ / ١٤ أ ، التبصرة والتذكرة ١ / ٢٣٥ ، أمالي السهيلي ١١٧ - ١١٨ ، شرح التسهيل ٩٥/٣ ، شرح الكافية الشافية ١٠٦٩/٢ ، الهمع ٦٦/٣ - ٦٧ .

١- قوله – عليه السلام – في وصف الدجَّال : (أعْورُ عَيْنِهِ اليُمْنَى) [1] .

٢- وحديث أُمِّ زَرْع : (صِفْرُ رِدَائِها ، ومِلءُ كِسَائِهَا) [2] .

٣- وفي وصف النبي – صلى الله عليه وسلم – : (شَثْنُ أَصَابِعِهِ) [3] .

٤- وقال أبو علي القالي في حديث علِي – رضي الله عنه – يصف النبي – عليه السلام – : (كَانَ ضَخْمَ الهَامَةِ ، كَثِيرَ شَعْرِ الرَّأسِ ، شَثْنَ الكَفَّيْنِ وَالقَدَمَيْنِ، طَوِيْلَ أَصَابِعِهِ ، ضَخْمَ الكَرَادِيْسِ) [4] .

٥- وقول طرفة :

رَحِيْبُ قِطَابِ الجَيْبِ منها رَقِيْقَةٌ ... بِجَسِّ النَّدَامَى بَضَّـةُ المُتَجَـرَّدِ [5]

توجيه المانعين للأدلة :

أجاب مانعو هذه الإِضافة مطلقاً عن شاهد سيبويه بأنَّ الضمير في (مصطلاهما) ليس عائداً إلى الموصوف ، وإِنَّما هو عائدٌ إلى سببه وهو لفظ:

---

(١) تتدم تخريجه ص ١٠١ من هذا البحث .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب النكاح ، باب : حسن المعاشرة مع الأهل ، حديث رقم (٥١٨٩) ، ومسلم في كتاب فضائل الصحابة ، باب : ذكر حديث أم زرع ... ، رقم (٢٤٤٨) ، وانظر : شرح النووي على صحيح مسلم ١٥ / ٢١٢ ، النهاية لابن الأثير ٣ / ٣٦ .

(٣) ورد الحديث بلفظ : (كان رسول الله – صلى الله عليه وسلم- شَثْن القدمين والكفّين) ، أخرجه البخاري في كتاب اللّباس ، باب : الجَعْد ، رقم (٥٩١٠) ، وأحمد في المسند ١ / ٨٩ ، ٩٦ ، ١٠١ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١٢٧ ، ١٣٤ ، ١٥١ ، وانظر : النهاية ٢ / ٤٤٤ ، وانظر في اللفظ المثبت : الأمالي للقالي ٢ / ٦٩ .

(٤) انظر : أمالي القالي ٢ / ٦٩ ، وانظر : أمالي السهيلي ١١٧ – ١١٨ ، شرح التسهيل ٣ / ٩٥ .

(٥) البيت من البحر الطويل ، ويروى : (رَحِيْبٌ قِطَابُ الجَيْبِ) ، ولا شاهد فيه حينئذٍ ، والمراد بالرحيب : الواسع ، وقطاب الجيب : مجتمع الجيب ، والجَسّ : اللمس ، والبضّة الناعمة الرقيقة ، والمتجرّد : حيث يتجرّد من بدنها ، أي : يُعرّى من الثوب ، وهو الأطراف .

انظر : ديوان طرفة ٣٠ ، شرح السيرافي ٢ / ١٤ أ ، المحتسب ١ / ١٨٣ ، التبصرة والتذكرة ١ / ٢٣٥، شرح الكافية ٢ / ٢٠٨ ، التصريح ٢ / ٨٣ ، الخزانة ٤ / ٣٠٣ .

(الأعالي) ، وجاء الضمير بلفظ التثنية ؛ لأنَّ (الأعـالي) جمعٌ في اللَّفظ مثنى في المعنى [١] .

واحتجّوا للمنع بأنَّ إضافة الصفة المشبّهة المجرَّدة إلى معمولها المضاف إلى ضمير الموصوف يؤدي إلى إضافة الشيء إلى نفسه ؛ وهو ممنوعٌ في الصناعة [٢].

مناقشة توجيه المانعين للأدلة :

أُجيب عن اعتراض شاهد سيبويه بوجهين [٣] :

أولاً : أنَّ هذا التأويل يؤدي إلى فساد المعنى .

قال ابن مالك : «... وهذا صحيحٌ في الاستعمال منافرٌ للمعنى ؛ لأنَّ (مصطلى الأثفيّة) أسفلها ، فإضافته إلى أعلاها بمنزلة إضافة أسفل إليه ، وأسفل الشيء لا يضاف إلى أعلاه ، ولا أعلاه إلى أسفله ، بل يضافان إلى ما هما له أسفل وأعلى »[٤].

والآخر: أنَّ في هذا التأويل رجوعاً إلى المنْصَرِف عنه ، والعرب إذا حملت على المعنى لم تكد تُراجع اللَّفظ ؛ قال ابن جنّي : «... فإذا كان قد انصرف عن اللَّفظ إلى غيره ضعفت معاودته إيّاه ؛ لأنَّه انتكاثٌ وتراجعٌ »[٥].

وأما ادّعاء أنَّ هذه الإضافة تؤدي إلى إضافة الشيء إلى نفسه وهو ممَّا يمتنع عند النحويين ؛ فقد أجاب عنه الرضيّ بقوله : «ومنعها ابن بابشاذ

---

(١) انظر : شرح السيرافي ٢ / ١٤ أ ، التبصرة والتذكرة ١ / ٢٣٥ – ٢٣٦ ، النكت ١ / ٣٠٢ ، شرح التسهيل ٣ / ٩٩ ، شرح الكافية ٢ / ٢٠٨ ، البسيط ٢ / ١١٠٠ .

(٢) انظر : الجمل ٩٨ ، أمالي السهيلي ١١٦ – ١١٧ ، شرح الكافية ٢ / ٢٠٧ – ٢٠٨ .

(٣) انظر : البغداديات ١٤٠ – ١٤١ ، الخصائص ٢ / ٤٢٠ – ٤٢١ ، شرح المفصّل ٦ / ٨٧ ، شرح التسهيل ٣ / ٩٩ ، شرح الكافية ٢ / ٢٠٨ .

(٤) شرح التسهيل ٣ / ٩٩ .

(٥) الخصائص ٢ / ٤٢٠ – ٤٢١ .

مستدلاً بنسج العنكبوت وهو أنَّه إضافة الشيء إلى نفسه ، فإن أرادَ به أنَّه أُضِيْفَ (الحسن) إلى (وجه) وهو هو في المعنى ، فذلك إنَّما مَنَعَهُ مَنْ منع في الإضافة المحضة ، وكان ينبغي على ما قال ألاَّ يُضَاف الصفة إلى ما هو فاعلها في المعنى أصلاً ، وهو معلوم الاستحالة ... ، وإن أراد أنَّه أُضِيْفَ (حسن) إلى (الوجه) المضاف إلى ضمير راجع إلى صاحب (حسن)، فكأنَّك أضفت (حسناً) إلى ضمير نفسه، وذلك لا يجوز ، فليس بشيء ؛ لأنَّ ذلك لو امتنع لامتنع في المحضة - أيضاً - ، وقد قيل فيها : (وَاحدُ أُمِّهِ) ، و(عَبْدُ بَطْنِهِ)، و(صَدْرُ بَلَدِهِ)، وَ(طَبِيْبُ مِصْرِهِ) ، ونحو ذلك» [1].

الترجيح :

يتّضح ممّا تقدَّم رُجْحان مذهب الكوفيين ومن وافقهم من المجيزين لإضافة الصفة المشبَّهة المجرَّدة إلى معمولها المضاف إلى ضمير صاحبها مطلقاً ؛ لثبوت السماع بذلك نثراً ونظماً .

القاعدة النحويّة بعد مناقشة المسألة :

يجوز - في السّعة والاختيار - إضافة الصِّفة المشبَّهة المجرَّدة من الألف واللّام إلى معمولها المشتمل على ضمير الموصوف ، نحو : (هُوَ حَسَنُ وَجْهِهِ).

---

(١) شرح الكافية ٢ / ٢٠٧ - ٢٠٨ .

(التفضيل والتعجب من البياض والسواد)

قال سيبويه : «هذا باب ما لا يجوز فيه ما أفعله ، وذلك ما كان (أفعل)، وكان لوناً أو خِلْقة، ألا ترى أنَّك لا تقول : (ما أحمره)، ولا (ما أبيضه)، ولا تقول في الأعرج : (ما أعرجه)، ولا في الأعشى: (ما أعشاه) ، إنَّما تقول : (ما أشدَّ حمرته) ، و(ما أشدّ عشاه).

وما لم يكن فيه ما أفعله لم يكن فيه أفْعِل به رجلاً ، ولا هو أفعل منه....»[1] .

يتبيّن من ذلك أن سيبويه -بعد استقرائه كلام العرب- لم يقف على شواهد تجيز التعجب وصوغ (أفعل) التفضيل من الألوان مباشرة؛ إذ لم يُعهد عنهم القول: (ما أبيضه)، أو: (زيد أسود من عمرو)، ولذا حكم بأنَّه يمكن التوصل إلى التعجب والتفضيل منها عن طريق الإتيان بفعلٍ مستوفٍ للشروط ، ثم تُصاغ منه تلك الصيغ ، وتضاف إلى مصدر ذلك اللون ، فيُقال : (ما أشدَّ بياضه)، و(زيدٌ أشدّ سواداً من عمرو)، هذا هو المحفوظ من كلام العرب.

وما ذهب إليه سيبويه – هنا – هومذهب الخليل [2] ، وأخذ به المبرّد [3] ، وابن السرّاج [4] ، والزجاجي [5] ، وابن جنّي [6] ، والصيمري [7] ، وطائفة من المتأخرين [8] .

---

(١) الكتاب ٩٧/٤ .

(٢) انظر : المصدر السابق ٩٨/٤ .

(٣) انظر : المقتضب ١٨١/٤ .

(٤) انظر : الأصول ١٠٢/١ .

(٥) انظر: الجمل ١٠١ .

(٦) انظر : اللمع ١٩٩ .

(٧) انظر: التبصرة والتذكرة ٢٦٦/١ .

(٨) انظر: الإنصاف ١٥١/١ ، شرح المفصّل ١٤٥/٧ – ١٤٧ ، شرح الجمل ٥٧٨/١ ، شرح التسهيل ٤٥/٣ .

وعُزي القول به إلى البَصريين [1] .

النصوص المستدركة على الاستقراء :

جاء التعجب والتفضيل من البياض والسواد مباشرة في نصوص عدة ، منها :

١- قوله – صلى الله عليه وسلم – : (لهي أسود من القار) [2] .

٢- وحكى الفراء عن شيخ من أهل البصرة أنّه سمع العرب تقول : (ما أسود شعره) [3] .

٣- وقول العرب : (هو أسود من حنك الغراب) [4] .

٤- وقول طرفة بن العبد :

إذا الرِّجالُ شَتَوا واشْتَدَّ أكْلُهُم ... فأنْتَ أبْيَضُهُمْ سِرْبالَ طَبَّاخِ [5]

٥- وقول الراجز :

جَـارِيةٌ في دِرْعِها الفَضْفاضِ ... تُقطِّعُ الحديثَ بالإيْمَاضِ

أبْيَضُ من أُختِ بني أَبَاضِ [6]

هذه النصوص تثبت صحة التعجب والتفضيل من البياض والسواد ، وما صحَّ صوغ (أفعل) التفضيل منه جاز التعجب منه مباشرة [7] .

---

(١) انظر: الإنصاف ١٤٨/١ ، التبيين ٢٩٢ ، ائتلاف النصرة ١٢١ .

(٢) أخرجه الإمام مالك في الموطأ ، كتاب الجامع ، باب ما جاء في صفة جهنم، حديث رقم(١٨٧٣)، وانظر : شرح الجمل ٥٧٨/١ .

(٣) انظر : معاني القرآن للفراء ١٢٨/٢.

(٤) انظر : شرح الجمل ٥٧٨/١ .

(٥) البيت من البحر البسيط .
انظر : ديوان طرفة ١٨ ، معاني القرآن للفراء ١٢٨/٢ ، الإنصاف ١٤٩/١ ، التبيين ٢٩٣ ، شرح المفصّل ٩٣/٦ ، المقرّب ٧٣/١ ، ائتلاف النصرة ١٢١ .

(٦) يُنسب هذا الرجز إلى رؤبة بن العجاج .
انظر : ملحقات ديوانه ١٧٦ ، الجمل ١١٥ ، الإنصاف ١٤٩/١ ، التبيين ٢٩٣ ، شرح المفصّل ٩٣/٦ ، ١٤٧/٧ .

(٧) انظر : الإنصاف ١٥٠/١ ، التبيين ٢٩٣ .

وقد احتج الكوفيون بهذه النصوص للقول بصحة صياغة التعجب و(أفعل) التفضيل من البياض والسواد مباشرةً ، دون الحاجة إلى واسطة [1] .

الأدلة المؤيَّدة لتلك النصوص :

يؤيّد تلك النصوص (القياس) ووجهه : «أنَّ البياض والسّواد أصلان لكلّ لون ، إذ كان بقية الألوان يتركب منها ، وأحكام الأصول أعمّ من أحكام الفروع وأقوى » [2] .

توجيه المانعين للأدلة :

أ- الأدلة السماعية :

أجابوا عنها بوجهين [3] :

١- أنّها نادرةٌ أو شاذّةٌ ، والشاذّ لا يُناقَض به الأصول .

٢- أنّ (أفعل) في الشواهد الشعرية ليس للمبالغة ، وإنّما هو اسم بمنزلة قولك: (شيء أسود وأبيض) ، أي : (مبيضّ ومسودّ) .

ب- الأدلة القياسية :

أُجيب عن قولهم : «إنّ البياض والسواد أصلان للألوان» بأوجه منها [4] :

١- أنَّ كل لون أصل بنفسه، وليس بمركب، ولو قُدِّر أنّه كذلك؛ لأنَّ حقيقته واسمه قد تغيّرا.

٢- أنَّ الأصول أولى بمراعاة أحكامها ، وأبعد من التغيير بخلاف الفروع .

واحتج المانعون للمنع بأمرين [5] :

---

(١) انظر : معاني القرآن للفرّاء ١٢٨/٢ ، الإنصاف ١٤٨/١ ، التبيين ٢٩٢ ، ائتلاف النصرة ١٢٠ .

(٢) التبيين ٢٩٣ ، وانظر : الإنصاف ١٥٠/١ — ١٥١ ، ائتلاف النصرة ١٢٠.

(٣) انظر: الإنصاف١٥١/١—١٥٢، التبيين٢٩٣، شرح المفصّل٦/ ٩٣، ٧/ ١٤٧، ائتلاف النصرة١٢١.

(٤) انظر: الإنصاف ١٥٥/١ ، التبيين ٢٩٤ .

(٥) انظر : المقتضب ١٨١/٤ ، الأصول ١٠٣/١ ، الإنصاف ١٥١/١ .

١- أنّ الأصل في أفعال الألوان أن تكون أكثر من ثلاثة أحرف ، نحو : أبيضّ واحمرّ ، وما كان كذلك فلا يُصاغ منه التعجب ، و (أفعل) التفضيل إلا بواسطة .

٢- أنّه لا يُتعجَّب من السواد والبياض قياساً على سائر الألوان .

مناقشة توجيه المانعين للأدلة :

١- قولهم: إنَّ هذه الشواهد من قبيل الشاذّ أوالنادر ، والشاذُّ لا يُنَاقض به الأصول؛ معترضٌ بأنّه لا وجه لحمل الكلام الفصيح على الشذوذ والندرة إبقاءً على القاعدة المقرّرة، ولا مانع من الاستثناء من هذه القاعدة بناءً على مثل هذه النصوص الفصيحة الثابتة عن العرب ، فيُقال : إنّه يُمنع التعجب من الألوان عدا البياض والسواد .

٢- وأمّا قولهم : إنَّ (أفعل) في مثل هذه الشواهد صفة وليس للتفضيل ، فمردودٌ بأنّ في هذا التأويل بُعداً من حيث المعنى ؛ إذ ليس مراد الشاعر : شيءٌ مبيضٌ ، وإنّما أراد التفضيل من جهة البياض وشدّته ، وهذا هو المعنى الظاهر الذي يحتمله الكلام .

الترجيح :

يتّضح مما تقدّم رجحان ما ذهب إليه الكوفيون من جواز بناء صيغتي التعجب والتفضيل من البياض والسواد مباشرةً ؛ لثبوت السماع بذلك عن العرب نثراً ونظماً ؛ ولأنَّ صرف النص إلى معنى بعيد لا يحتمله مُوجِبٌ للأخذ بالظاهر ، وإن عارض قاعدةً مطّردة .

القاعدة النحوية بعد مناقشة المسألة :

يجوز بناء صيغتي التعجب و(أفعل) التفضيل من البياض والسواد خاصة ، دون الاحتياج إلى واسطة ، فيقال : (ما أبيضه) ، و(زيدٌ أسود من عمرٍو) .

(حذف نون الأفعال الخمسة للتخفيف)

قال ابن مالك : «حذف نـون الرفـع في موضـع الرفـع لمجـرد التخفيـف ثابتٌ في الكلام الفصيح نثرِهِ ونظْمِهِ » [1] .

يتبـيَّن مـن هـذا الـنص أنَّ ابـن مالـك يُجيـز حـذف نـون الرفـع لمجـرد التخفيف ، وينكر على النحويين منعهم ذلك ، وهذا المنع ناتج من أنَّ استقراءهم للغة العرب كان ناقصاً .

وقد تبع ابن مالك في رأيه هذا عددٌ من النحويين كالرضي في ظاهر كلامه، حيث يقول : «وندر حذفها [أي النون] لا للأشياء المذكورة نظمـاً ونثـراً »[2] ، وأبي حيَّان [3] ، والسمين الحلبي [4] ، وابن عقيل [5] ، وغيرهم [6] .

فهؤلاء يرون أنَّ حذف نون الرفع في موضع الرفع لمجـرد التخفيـف لغـة ثابتة عن العرب، غير مخصوصة بالـضرورة ، وأنَّ الحـذف جـائز في نثـرِ الكـلام ونَظْمِهِ .

وذهـب أبـو علـي الفارسـيّ [7] ، وابـن جـنيّ [8] ، وابـن عـصفور [9] ، والمالقي[10] ، وطائفة من النحويين[11] ، إلى أنَّه لا يصح حذف نـون الرفـع لمجـرد التخفيف إلاّ في ضرورة الشعر .

---

(١) شواهد التوضيح ١٧١ ، وانظر : التسهيل ١٠ ، شرح الكافية الشافية ١ / ٢٠٩ – ٢١٠ .

(٢) شرح الكافية ٢ / ٢٣٠ .

(٣) انظر : البحر المحيط ٣ / ٢٠٩ ، ٨ / ٣١٢ ، الارتشاف ١ / ٤٢٠ – ٤٢١ .

(٤) انظر : الدر المصون ٥ / ٣٤٧ .

(٥) انظر : المساعد ١ / ٣١ – ٣٢ .

(٦) انظر : تعليق الفرائد ١ / ١٦٥ – ١٦٧ ، التصريح ١ / ١١١ ، حاشية يس على التصريح ١ / ٨٦ .

(٧) انظر : الخصائص ١ / ٣٨٨ – ٣٨٩ .

(٨) انظر : المصدر السابق .

(٩) انظر : ضرائر الشعر لابن عصفور ١٠٩ – ١١١ .

(١٠) انظر : رصف المباني ٣٣٩ .

(١١) انظر : الهمع ١ / ٥١ ، الأشباه والنظائر ٢ / ٣٩ ، حاشية الصبّان ١ / ٩٨ .

وقد عدّ النحويون هذه النون علامة لرفع الأمثلة الخمسة نائبة بذلك عن الضمة ، فلا يجوز حذفها إلا لضرورة [1] .

النصوصُ المستدركةُ على الاستقراء :

أورد المجيزون عدة نصوص حُذفت منها نون الرفع لمجرد التخفيف ، ولم تُسبق بناصبٍ ولا جازم ، منها [2] :

١- قوله تعالى : { يَأَهْلَ الكِتَابِ لِمَ تَلْبِسُونَ الحَقَّ بالبَاطِلِ ، وَتَكْتُمُونَ الحقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ }[3]، حيث قُرئ { لِمَ تَلْبِسُوا الحَقَّ بِالبَاطِلِ ، وَتَكْتُمُوا الحَقَّ } بحذف النون [4] .

٢- قوله تعالى : { قَالُوا سحرَانِ تَظَاهَرَا وَقَالُوا إنَّا بِكُلٍّ كَافِرُون } [5] ، حيث قُرئ: { قالوا ساحران تظّاهرا } ، بتشديد الظاء [6] ، والأصل : (قالوا أنتما ساحران تتظاهران) ، فحذف المبتدأ ، ونون الرفع ، وأدغم التاء في الظاء [7] .

٣- ومنه قول الراجز :

---

(١) انظر في ذلك : الكتاب ١ / ١٩ - ٢٠ ، ٤ / ٢٣٦ ، المقتضب ٤ / ٨٢ ، الأصول ١ / ٤٨ - ٤٩ ، التبصرة والتذكرة ١ / ٩٣ ، المفصّل ٢٤٤ ، شرح المفصّل ٧ / ٧ - ٩ ، الكافية ١٩١ ، التسهيل ٩ - ١٠ ، البسيط في شرح الجمل ١ / ١٨٨ ، ٢٠٢ ، الارتشاف ١ / ٤٢١ .

(٢) انظر طرفاً من هذه الشواهد في : الخصائص ٣٨٨/١ ، ضرائر الشعر ١١٠ - ١١١ ، شرح الكافية الشافية ٢١٠/١-٢١١، شواهد التوضيح ١٧٠-١٧٣، شرح الكافية ٢٣٠/٢، تعليق الفرائد ١٦٦/١ - ١٦٧.

(٣) آل عمران ٧١ .

(٤) وهي من القراءات الشاذة ، وقد قرأ بها عبيد بن عمير ، انظر : إعراب القراءات الشواذّ ١ / ٣٢٦ ، البحر المحيط ٣ / ٢٠٩ .

(٥) القصص ٤٨ .

(٦) وهي من القراءات الشاذة ، وقد قرأ بها يحيى بن الحارث الذماري وغيره ، انظر : مختصر ابن خالويه ١١٣ ، إعراب القراءات الشواذّ ٢ / ٢٦٣ ، البحر المحيط ٨ / ٣١٢ .

(٧) انظر: شواهد التوضيح ١٧٠-١٧٣، الارتشاف ٤٢١/١، البحر المحيط ٢٠٩/٣، تعليق الفرائد ١/ ١٦٧.

أبيتُ أسْـرِي وَتَبيْتِـي تَدْلُكِـي وَجْهَكِ بالعَنْبَرِ والمِسْكِ الذَّكِي [1]

والأصـل : (تَبيْتِـيْنَ) و (تَـدْلُكِيْنَ) فحـذف النـونين دون جـازمٍ ولا ناصب[2] .

الأدلةُ المؤيّدةُ لتلك النصوص :

يؤيّد تلك الأدلة (القياس) ووجهه : أنّ النون فرعٌ عن الضمةِ ، والضمةُ قد تُحذف تخفيفاً كما في قوله تعالى : { وَبُعُوْلَتُهُنّ أَحَقُّ بِـرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلاَحًا } [3] ، حيث قُرِئ بتسكين التاء في (بعولتْهن) [4] ، فلو لم تُحذف النونُ مع أنّها فرعٌ لكانت آمنةً من حَذْفٍ لم يَأْمن منه الأصل [5] .

توجيه المانعين للأدلة :

حاول المانعون توجيـه الأدلـة الـسماعيّة الـتي استدلّ بهـا المجيـزون ، وحملوها على الشذوذ أو الضرورة، وأبطلوا القياس بأنّه قائمٌ على قراءةٍ شاذّة [6].

واحتجوا لمنعهم حَذْفَ نون الرفع لمجرد التخفيف بالآتي :

١- النصوص المستفيضة التي وردت فيها نونُ الرفعِ لازمة في موضع الرفع .

---

(١) البيت من بحر الرجز ، لم يُنسب إلى قائل معين .

انظر : الخصائص ١ / ٣٨٨ ، ضرائر الشعر ١١٠ ، شرح الكافية الشافية ١ / ٢١٠ ، شـواهد التوضيح ١٧٣ ، شرح الكافيـة ٢ / ٢٣٠ ، البحـر المحـيط ٣ / ٢٠٩ ، الارتـشاف ١ / ٤٢١ ، المـساعد ١ / ٣٢ ، تعليق الفرائد ١٦٦/١.

(٢) انظر : شرح الكافية الشافية ١ / ٢١١ ، الارتشاف ١ / ٤٢١ ، تعليق الفرائد ١ / ١٦٦ .

(٣) البقرة ٢٢٨ .

(٤) وهي من القراءات الـشاذة ، وقـد قـرأ بهـا مـسلمة بـن محـارب ، انظـر : مختـصر ابـن خالويـه ١٤ ، المحتسب ١٢٢/١ ، إعراب القراءات الشواذّ ١ / ٢٤٩ .

(٥) انظر : شواهد التوضيح ١٧١ - ١٧٢ ، حاشية يس على التصريح ١ / ٨٦ .

(٦) انظر : الخصائص ١ / ٣٨٨ - ٣٨٩ ، ضرائر الشعر لابن عصفور ١٠٩ ، ١١١ ، رصف المباني ٣٣٩ .

٢- استصحاب الأصل ، وأن نون الرفع في الأمثلة الخمسة لا تُحذف إلا إذا سُبقت بناصبٍ، أو جازم [١] .

مناقشة توجيه المانعين للأدلة :

أ- الأدلة السماعيّة :

١- لا يُسلّمُ قولُهُم : إنَّ الحذف في مثل هذه النصوص ضرورة ؛ لأنّه لا ضرورة - هنا- تستلزم الحذف ؛ ولأنَّ التخفيف بالحذف من لغة العرب .

٢- ولا يُسلّمُ - أيضاً - قولهم : إنَّ الحذف شاذٌ ؛ لوروده في الشعر والنثر ؛ ولأنَّ حذف نون الرفع في موضع الرفع لمجرد التخفيف لغةٌ ثابتة عن العرب [٢] .

ب- الأدلة القياسيّة :

دليل القياس الذي احتج به المجيزون واضحُ الدِلالة ، ولا يردّه دعوى الحمل على قراءة شاذّة ؛ لأنّ ذلك لا ينفي وجوده ، بل القراءة دليلٌ على ثبوته عن العرب، وإن كان الثبوت ليس شائعاً ، ثم إنَّ الفرع - كما هو مقرر - يُحمل على الأصل [٣] ، فكما جاز تخفيف الأصل وهو (الضمة) ، جاز تخفيف الفرع ، وهو (النون) ، والشواهد تعضّد ذلك .

وأمَّا ما احتجوا به فيمكن الإجابة عنه بالآتي :

١- احتجاجهم بالنصوص المستفيضة التي وردت فيها نون الرفع لازمة في موضع الرفع ، يُجاب عنه بأنَّ كثرة هذه النصوص لا تقطع بامتناع التخفيف

---

(١) انظر : التبصرة والتذكرة ١ / ٩٣ ، شرح المفصّل ٧ / ٧ - ٩ ، شرح الكافية ٢ / ٢٢٩ -٢٣٠ ، الارتشاف ١ / ٤٢١ ، تعليق الفرائد ١ / ١٦٠ - ١٦٧ .

(٢) انظر : شواهد التوضيح ١٧٠ - ١٧٣ ، شرح الكافية الشافية ١ / ٢٠٩ - ٢١٠ ، الارتشاف ١/٤٢٠ ، المساعد ١ / ٣١ - ٣٢ ، التصريح ١ / ١١١.

(٣) انظر : لمع الأدلة ٩٣ ، الإصباح في شرح الاقتراح ١٨١ .

بحـذف النـون ، ولكـن يقـال: إنّ إثباتهـا هـو الأَوْلى ، وحـذفها قليـل ، ولا يُحكم على هذا القليـل بالـشذوذ ، أو الـضرورة ، بـل هـو لغـةٌ فـصيحةٌ صحيحةٌ ثابتةٌ عن العرب ، وقد نقلها عنهم الثقات ، ولكنها غير شـائعة ، وعدم الشيوع لا يُلزم بالتخطئة .

٢- احتجاجهم باستصحاب الأصل ، يقال : إنّه لا خلاف في أنّ الأصل في الأمثلة الخمسة إثبات النون ، وأنّهـا لا تُحـذف إلا إذا سُبقت بناصـبٍ أو جـازم ، ولكن ما موقف النحـويين مـن شـواهد الحـذف لمجـرد التخفيـف ؟ الحكـم عليها بالشذوذ ، أو الضرورة ليس مُسْقِطاً لصحة الاحتكـام إليهـا والاعتـداد بها ، لذا ينبغي عدّها لغة صحيحة ثابتة عن العرب ، وإن كانت هذه اللغة قليلة ، فيلزم النحويين وَضْعُ قاعدةٍ جزئية تضم مثل هـذه الـشواهد ، وهـذا أولى من الحكم عليها بالضرورة أو الشذوذ .

الترجيح :

يظهر ممّا تقدم ترجُّح رأي ابن مالك ومن تبعه من المجيزين لحذف نون الرفع لمجرد التخفيف وإن كان ذلك قلـيلاً ؛ لـورود الـسماع بـذلك نثـراً ونظمـاً ؛ ولأنّ التأويل لا يسوغ عند توافر النصوص ، ووضوح دلالتـها .

القاعدة النحوية بعد مناقشة المسألة :

الكثير الشّائع إثبات نون الرّفع في موضـع الرّفـع ، وقـد تحـذف لمجـرّد التّخفيف .

(اقتران خبر (كاد) بـ (أنْ))

قال سيبويه : «ويُضطرُّ الشاعر ، فيقول : (كِدْتُ أَنْ) ...، ثم قال: (كدتُ أن أفعلَ) لا يجوز إلاّ في شعر ؛ لأنَّه مثل (كان) في قولك: (كان فاعلاً)، و(يكون فاعلاً) »[1] .

وقال في موضعٍ آخر : «وأمَّا (كاد) ، فإنَّهم لا يذكرون فيها (أَنْ) ، وكذلك : (كَرَبَ يفعلُ) ، ومعناهما واحد ، يقولون : (كَرَبَ يفعلُ) ، و (كاد يفعلُ) ... ، وقد جاء في الشعر : (كاد أن يفعلَ) ، شبَّهوه بـ (عسى) ، قال رؤبة :

قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ البِلَى أَنْ يَمْحَصَا [2] » [3] .

يتَّضح من هذين النصَّين أنَّ سيبويه – بعد استقراءٍ للغة العرب ، وتتبعٍ لكلامهم – حكم بأنَّ وقوع خبر (كاد) مقروناً بـ (أنْ) لا يجوز إلاَّ في الشعر للضرورة ، وأمَّا النثر فلا يجوز فيه الاقتران ؛ إذ لم يرد ذلك عن العرب .

وقد تبع سيبويه في هذا الحكم كثيرٌ من النحويين [4] ، منهم : المبرِّد[5]، والزجَّاجي[6]، والفارسيّ [7] ، والجرجانيّ [8] ، والزمخشريّ [9] ،

---

(١) الكتاب ٣ / ١٢ .

(٢) البيت من الرجز . انظر: ملحق ديوان رؤبة ١٧٢ ، المقتضب ٧٥/٣ ، أسرار العربية ١٢٩ ، الإنصاف ٥٦٦/٢، شرح المفصّل ٧ / ١٢١ ، لسان العرب ٢ / ٥٩٨ (محص)، الهمع ١ / ٤١٧ (أحمد شمس الدين) ، الدرر ٢/ ١٤٢ .

(٣) الكتاب ٣ / ١٥٩ – ١٦٠ ، وانظر أيضاً : ١ / ٣٠٧ .

(٤) انظر : شواهد التوضيح ٩٩ ، شرح الألفية للمرادي ١ / ٣٢٨ .

(٥) انظر : المقتضب ٣ / ٧٥ .

(٦) انظر : الجمل ٢١٠ ، حروف المعاني ٦٧ .

(٧) انظر : الإيضاح العضدي ٧٨ .

(٨) انظر : المقتصد ١ / ٣٦١ .

(٩) انظر : المفصّل ٢٧٠ .

والأنباريّ [١] ، وآخرون[٢].

النصوص المستدركة على الاستقراء :

استدلّ من أجاز اقتران خبر (كاد) بـ (أنْ) بعددٍ من النصوص ، منها[٣] :

١- روى جابر بن عبدالله : أنَّ النبيَّ –عليه السلام- جَاءَهُ عُمَرُ بن الخَطَّابِ يَوْمَ الخَنْدَق ، فقال: (يا رَسُولَ اللَّهِ ، واللَّهِ مَا كِدْتُ أَنْ أُصَلِّيَ (العَصْرَ) ، حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ تَغْرُبُ) [٤] .

٢- وعن أنس أنَّه قال : (بَيْنَمَا رَسُولُ اللَّهِ – عليه الصلاة والسلام – يَخْطُبُ يَوْمَ الجُمُعَةِ ، إذْ جَاءَهُ رَجُلٌ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ : قَحَطَ المطَرُ ، فَادْعُ اللَّهَ أَنْ يَسْقِيَنَا ، فَدَعَا فَمُطِرْنَا ، فَمَا كِدْنَا أَنْ نَصِلَ إلى مَنَازِلِنَا ...) [٥] .

٣- وقول جابر بن عبدالله –رضي الله عنه-: (والبُرْمَةُ بَيْنَ الأثَافِيِّ قَدْ كَادَتْ أَنْ تَنْضَجَ)[٦].

٤- وقول جبير بن مُطْعِم : (كَادَ قَلْبِي أَنْ يَطِيْرَ) [٧].

٥- ما أورده ابن منظور من قول ابن العوّام : (كاد زيدٌ أن يموت) [٨] .

٦- وقول الشاعر :

---

(١) انظر : الإنصاف ٢ / ٥٦٥ ، أسرار العربية ١٢٩ .

(٢) انظر : التوطئة ٣٠٤ ، ٣٠٦ ، شرح ألفية ابن معط ٢ / ٨٩٨ ، المقرب ١ / ٩٨ ، شرح الجمل ١٧٦/٢.

(٣) انظر مزيداً من الشواهد في : شواهد التوضيح ٩٨ – ١٠١ ، الخزانة ٤ / ٩٠ – ٩١ .

(٤) أخرجه البخاري في كتاب الأذان ، باب قول الرجل : ما صلّينا ، حديث رقم (٦٤١) .

(٥) أخرجه البخاري في كتاب الاستسقاء ، باب الاستسقاء على المنبر ، حديث رقم (١٠١٥) .

(٦) أخرجه البخاري في كتاب المغازي ، باب غزوة الخندق وهي الأحزاب ، حديث رقم (٤١٠١) .

(٧) أخرجه البخاري في كتاب التفسير ، سورة الطور ، باب حدّثنا الحميدي ، حديث رقم (٤٨٥٤) .

(٨) انظر : لسان العرب ٣٨٢/٣ (كود) .

أَبَيْتُمْ قَبُولَ السِّلْمِ مِنَّا فَكِدْتُمُو لَدَى الحَرْبِ أن تُغْنُوا السُّيُوفَ عَنِ السَّلِّ [1]

قال ابن مالك : «وهذا الاستعمال مع كونه في شعرٍ ليس بضرورةٍ ، لتمكن مستعمله من أن يقول :

أَبَيْتُمْ قَبُولَ السِّلْمِ مِنَّا فَكِدْتُمُو لَدَى الحَرْبِ تُغْنُون السُّيُوفَ عَنِ السَّلِّ»[2].

٧- وأنشد سيبويه :

فَلَمْ أَرَ مِثْلَهَا خُبَاسَةَ وَاحِدٍ وَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَمَا كِدْتُ أَفْعَلَهْ [3].

ثم قال : «فحملوه على (أَنْ) ؛ لأَنَّ الشعراء قد يستعملون (أَنْ) – ههنا – مُضْطَرِّين كثيراً » [4] .

قال ابن مالك : «وفي هذا إشعارٌ باطّراد اقتران خبر (كاد) بـ (أَنْ) ؛ لأَنَّ العامل لا يُحذف ، ويبقى عمله إلاّ إذا اطَّرد ثبوته» [5] .

وبناء على مثل هذه الشواهد ذهب ابن يعيش [6]، وابن الحاجب [7] ، وابن مالك [8]، والرضي [9] ، وبعض المتأخرين [10] إلى أنَّه يجوز أن يقع خبر (كاد) مقترناً بـ (أَنْ) ، فتقول : (كاد زيدٌ أن يفعلَ) .

---

(١) البيت من البحر الطويل ، لم أعثر على قائلٍ له . انظر : شواهد التوضيح ١٠١ ، شرح الألفية لابن الناظم ١٥٦ ، تخليص الشواهد ٣٣٠ ، المقاصد النحوية ٢ / ٢٠٨ .

(٢) شواهد التوضيح ١٠١ .

(٣) البيت من البحر الطويل ، ونُسب لامرئ القيس ، ولعامر بن الطفيل .والخُباسة : الغنيمة ، ونهنهت : زجرت وكففت .انظر: ملحق ديوان امرئ القيس ٤٧٢، الأغاني ٩٣/٩ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ١٨٥ ، المخصّص ١٨٢/١٥، ٦٠/١٦، النكت ١٦٤/١، الإنصاف ٥٦١/٢ ، أمالي السهيلي ٨٤، المقرّب ٢٧٠/١، شرح الجمل ١٣٢/١ ، ضرائر الشعر ١٥١ ، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٥٩ ، توضيح المقاصد ٢٢٣/٤ ، الدرر ١٧٧/١ .

(٤) الكتاب ١ / ٣٠٧ .

(٥) شواهد التوضيح ١٠٢ .

(٦) انظر : شرح المفصّل ٧ / ١٢١ .

(٧) انظر : الكافية ٢٠٩ ، الإيضاح في شرح المفصّل ٢ / ٩١ – ٩٢ ، شرح المقدمة الكافية ٣ / ٩٢٠ .

(٨) انظر : التسهيل ٥٩ ، شرح الكافية الشافية ١ / ٤٥٣ – ٤٥٥ ، شواهد التوضيح ٩٨ – ١٠٢ .

(٩) انظر : شرح الكافية ٢ : ٣٠٤ .

(١٠) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ١٥٦، المساعد ٢٩٥/١، الأشموني ٢٦١/١، التصريح ٢٠٧/١، الهمع ١ / ٤١٧.

قال ابن مالك بعد أن أورد طرفاً من الأحاديث النبويّة التي وقع فيها خبر (كاد) مقروناً بـ(أنْ) : «وهو ممّا خفي على أكثر النحويين ، أعني وقوعه في كلامٍ لا ضرورة فيه ، والصحيح جواز وقوعه ، إلاّ أنّ وقوعه غير مقرون بـ (أنْ) أكثر وأشهر من وقوعه مقروناً بـ (أنْ) ، ولذلك لم يقع في القرآن إلاّ غير مقرون بـ (أنْ) » [1] .

الأدلة المؤيّدة لتلك النصوص :

يؤيّد تلك النصوص (القياس) ، ووجهه : «أنّ السبب المانع من اقتران الخبر بـ (أنْ) في باب المقاربة هو دلالة الفعل على الشروع كـ (طَفِقَ) و (جعل) ، فإنّ (أنْ) تقتضي الاستقبال ، وفعل الشروع يقتضي الحال فتنافيا .

وما لا يدلّ على الشروع كـ (عسى) ، و (أوشك) ، و (كَرَبَ) ، و (كاد) فمقتضاه مستقبل ، فاقتران خبره بـ (أنْ) مؤكِّد لمقتضاه ، فإنّها تقتضي الاستقبال ، وذلك مطلوبٌ ، فمانعه مغلوب » [2] .

توجيه المانعين للأدلة :

يرى المانعون أنّ اقتران خبر (كاد) بـ (أنْ) مخصوصٌ بضرورة الشعر[3] ، وأمّا في اختيار الكلام ، فليس سائغاً ؛ لأنّه لم يأتِ في القرآن الكريم ، ولا في الكلام الفصيح [4] .

---

(١) شواهد التوضيح ٩٩ .

(٢) المصدر السابق ١٠٠ .

(٣) انظر : الكتاب ٣ / ١٢ ، ١٥٩ - ١٦٠ ، المقتضب ٣ / ٧٥ ، المقتصد ٣٦١/١ ، الإنصاف ٢ / ٥٦٥ ، المقرّب ١ : ٩٨ ، شرح الجمل ٢ / ١٧٦ .

(٤) انظر : الإنصاف ٢ / ٥٦٧ ، شواهد التوضيح ٩٩ - ١٠٠ .

مناقشة توجيه المانعين للأدلة :

يُجاب عمّا ذكروه بالآتي :

١- أنَّ اقتران خبر (كاد) بـ (أنْ) جاء في شواهد شعريّة مستفيضة ، وورد – أيضاً – في منثور الكلام ، فلا سبيل إلى حمله على الضرورة التي لا تجوز إلاّ في الشعر .

٢- أنّه لا يمنع عدم وقوعه في القرآن مقروناً بـ (أنْ) من استعماله ؛ لأنَّ الاستعمال ثابتٌ بالنقل الصحيح عن الفصحاء [1] .

الترجيح :

يتّضح ممّا تقدّم رُجْحان رأي ابن يعيش ومن وافقه من المجيزين لاقتران خبر (كاد) بـ (أنْ) ؛ لورود السماع النثريّ الفصيح بذلك ؛ ولأنَّ الحكم بالجواز يتناسب مع سعة اللغة واطّراد قواعدها ، ولا يمنع منه مانعٌ فيما أرى .

القاعدة النحويّة بعد مناقشة المسألة :

يجوز أنْ يقع خبر (كاد) مقروناً بـ(أنْ) ، وإنْ كان التجرُّد أوْلى .

---

(١) انظر : شواهد التوضيح ١٠٠ .

(نصب المضارع بعد (الفاء) في جواب الترجّي)

أورد ابن مالك قول النبي – صلى الله عليه وسلم – : (فَإِنَّ أَحَدَكُمْ إذا صَلَّى وَهُوَ نَاعِسٌ ، لاَ يَدْرِي لَعَلَّهُ يَسْتَغْفِرُ ، فَيَسُبُّ نَفْسَهُ) [١] .

ثم قال : «وفي : (لا يَدْرِي لَعَلَّهُ يَسْتَغْفِرُ ، فَيَسُبُّ نَفْسَه) جواز الرفع باعتبار عطف الفعل على الفعل ، وجواز النصب باعتبار جَعْل (فَيَسُبّ) جواباً لـ (لَعَلّ) ، فإنَّها مثل (لَيْتَ) في اقتضائها جواباً منصوباً ، وهو ممّا خفي على أكثر النّحويين» [٢] .

يتبيّن من هذا النصّ أنَّ ابن مالك – بعد استقرائه كلام العرب – حكم بجواز نصب الفعل المضارع بعد الفاء في جواب الرجاء ، كما نُصِب جواب التمنّي ، وأشار إلى أنَّ ذلك ممّا خفي على أكثر النحويين ، وهذا ناتجٌ من عدم اطّلاعهم على شواهد الجواز .

وما ذهب إليه ابن مالك – هنا – هو مذهب الفرّاء [٣] ، وابن خالويه [٤] ، وجمهور الكوفيين [٥] .

واختاره الزمخشريّ [٦] ، وأبو حيّان [٧] – في أحد قوليهما – ، وبعض المتأخرين [٨] .

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الوضوء ، باب الوضوء من النوم ، ومَنْ لمْ يَرَ من النَّعسة والنَّعستين ، أو الخَفْقَة وضُوء، رقم (٢١٢)، ومسلم في كتاب صلاة المسافرين، باب أمر من نعس في صلاته ، رقم (٧٨٦) .

(٢) شواهد التوضيح ١٤٩ – ١٥٠ ، وانظر : شرح التسهيل ٤ / ٣٤ ، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٥٤ ، شرح عمدة الحافظ ١ / ٣٣٨ – ٣٣٩ .

(٣) انظر : معاني القرآن ٣ / ٩ ، ٢٣٥ .

(٤) انظر : إعراب القراءات السبع وعللها ٢ / ٢٧٠ ، ٤٣٩ .

(٥) انظر : البحر المحيط ٩ / ٢٥٨ ، الارتشاف ٢ / ٤١١ ، الدر المصون ٦ / ٤٣ ، المغني ١ / ٢٦٢ (الفاخوري) ، الهمع ٢ / ٣٠٩ (أحمد شمس الدين) .

(٦) انظر : الكشّاف ٣ / ٤٢٨ ، ٤ / ٢١٨ .

(٧) انظر : الارتشاف ٢ / ٤١١ .

(٨) انظر : شرح الألفية لابن الناظم ٦٨٥ ، توضيح المقاصد ٤ / ٢١٧ ، شرح المكودي على الألفية ١٧٦ ، الأشموني مع الصبّان ٣ / ٣١٢ – ٣١٣ ، الهمع ٢ / ٣٠٩ .

وذهب البصريّون [1] إلى منع ذلك ، إذ الترجّي – عندهم – في حكم الواجب ، فلا يُنْصب الفعل بعد الفاء جواباً له .

النصوص المستدركة على الاستقراء :

جاء المضارع منصوباً بعد الفاء في جواب الترجّي في عددٍ من النصوص النثريّة ، والشعريّة ، منها [2] :

١- قوله تعالى : { لَّعَلِي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ أسبَابَ السَّمَواتِ فَأَطَّلِعَ } [3] ، في قراءة : {فأطَّلِعَ} بالنصب [4] ، قال الفرّاء : «جعله جواباً لـ (لعليّ) » [5] .

٢- وقوله تعالى : { وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَى أَو يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى } [6] ، في قراءة : {فَتَنْفَعَهُ} بالنصب [7] ، قال الفرّاء في قراءة الجماعة (فتنفعُه)

---

(١) انظر : شرح التسهيل ٤ / ٣٤ ، البحر المحيط ٩ / ٢٥٨ ، الارتشاف ٢ / ٤١١ ، الدر المصون ٦ / ٤٣ ، الأشموني مع الصبان ٣ / ٣١٣ ، الهمع ٢ / ٣٠٩ ، شرح شواهد الشافية ٤ / ١٣٠ .

(٢) انظر هذه الشواهد في : معاني القرآن للفرّاء ٣ / ٩ ، ٢٣٥ ، إعراب القراءات السبع وعللها ٢ / ٢٧٠ ، ٤٣٩ – ٤٤٠ ، شرح التسهيل ٤ / ٣٤ ، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٥٤ ، شرح عمدة الحافظ ٣٣٨/١ – ٣٣٩ ، شرح الألفية لابن الناظم ٦٨٥ ، الأشموني ٣ / ٣١٢ ، الهمع ٢ / ٣٠٩ .

(٣) غافر ٣٦ – ٣٧ .

(٤) وهي قراءة عاصم في رواية حفص ، والأعرج ، وأبي حيوة ، وزيد بن علي ، والزعفراني ، وابن مقسم ، وقرأ الباقون ، وأبو بكر عن عاصم (فأطلعُ) رفعاً .
انظر : السبعة ٥٧٠ ، إعراب القراءات السبع وعللها ٢ / ٢٧٠ – ٢٧١ ، المبسوط ٣٢٧ ، التيسير ١٩١ ، العنوان في القراءات السبع ١٦٧ ، وانظر : البحر المحيط ٩ / ٢٥٨ ، الدر المصون ٦ / ٤٢ .

(٥) معاني القرآن ٩/٣ .

(٦) عبس ٣ – ٤ .

(٧) وهي قراءة عاصم ، والأعرج ، وأبي حيوة ، وابن أبي عبلة ، والزعفراني ، وقرأ الباقون : { فَتَنْفَعُهُ } رفعاً ، وكذلك أبو بكر في رواية الأعشى ، والبرجمي عنه .
انظر : السبعة ٦٧٢ ، إعراب القراءات السبع وعللها ٢ / ٤٣٩ – ٤٤٠ ، المبسوط ٣٩٦ ، التيسير ٢٢٠ ، العنوان في القراءات السبع ٢٠٣ ، النشر ٢ / ٣٩٨ ، وانظر : البحر المحيط ١٠ / ٤٠٦ – ٤٠٧ ، الدر المصون ٦ / ٤٧٨ .

بالرفع : «ولو كان نصباً على جواب الفاء للعلّ ، كان صواباً » [1] .

٣- وقول الراجز :

عَلَّ صُرُوْفَ الدَّهْرِ أَوْ دُوْلاَتِهَا
يَدْلُلْنَنَا اللَّمَّـةَ مِنْ لَمَّاتِهَـا
فَتَسْتَرِيْحَ النَّفْسُ مِنْ زَفْرَاتِهَا
وَتَنْقَـعَ الغَلَّـةَ مِنْ لاَّتِهَا [2]

الأدلة المؤيّدة لتلك النصوص :

يؤيّد تلك النصوص (القياس) وذلك من وجهين :

الأول : التشابه الحاصل بين الترجّي والتمنّي من حيث إنّ كلّ واحدٍ منهما غير موجب ، ومطلوب الحصول مع الشك فيه ، فكما جاز النصب في جواب التمنّي ، فليَجُزْ في جواب الترجّي قياساً [3] .

والآخر : أنّ القياس جواز جزم جواب الترجّي إذا سقطت الفاء عند من أجاز النصب وقد سُمِع ذلك ، فليَجُزْ النصب مع الفاء قياساً ؛ لأنّ الجزم فرع النصب [4] .

توجيه المانعين للأدلة :

حاول المانعون توجيه الأدلة السماعيّة التي استدلّ بها المجيزون، وذلك على النحو الآتي:

---

(١) معاني القرآن ٣/٢٣٥ .

(٢) الرجز بلا نسبة .

انظر : معاني القرآن للفرّاء ٣ / ٩ ، ٢٣٥ ، اللامات ١٤٦ ، إعراب القراءات السبع وعللها ٢ / ٢٧٠ ، ٤٣٩ ، سرّ صناعة الإعراب ١ / ٤٠٧ ، الخصائص ١ / ٣١٦ ، الإنصاف ١ / ٢٢٠ ، لمع الأدلة ٨٢ ، شرح المفصّل ٥ / ٢٩ ، شرح التسهيل ٤ / ٣٤ ، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٥٤ ، شرح ابن الناظم ٦٨٥، لسان العرب ١١ / ٤٧٣ (علل) ، ١٢ / ٥٥٠ (لمم) .

(٣) انظر : مشكل إعراب القرآن ٢ / ٨٠١ ، الفريد في إعراب القرآن ٤ / ٢١٣ .

(٤) انظر : الارتشاف ٢ / ٤١١ – ٤١٣ ، الأشموني ٣ / ٣١٣ ، التصريح ٢ / ٢٤٣ .

١- لا حُجَّة في الاستدلال بالآيتين ؛ لأنَّ النصب فيهما على العطف على التوهّم ؛ لأنَّ خبر (لعلَّ) جاء مقروناً بـ (أنْ) في النظم كثيراً ، وفي النثر قليلاً ، فمن نصب توهّم أنَّ الفعل المرفوع الواقع خبراً كان منصوباً بـ (أنْ) [١] .

٢- وقيل : إنَّ (فأطَّلِعَ) نُصِبَ عطفاً على (الأسباب) [٢] .

٣- وتأوّل بعضهم قوله : { لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ ... } بأنَّ (لَعَلَّ) أُشربت معنى (ليت)؛ لكثرة استعمالها في توقّع المرجوّ ، وتوقّع المرجوّ ملازمٌ للتمنّي [٣] .

مناقشة توجيه المانعين للأدلة :

١- قولهم : إنَّ النصب في الآيتين على العطف على التوهّم ، معترضٌ بأنَّ العطف على التوهّم، وإن كان واقعاً بكثرة إلاّ أنّه غير منقاس [٤] ، ولا يُعوَّلُ عليه ما وُجِد عنه مندوحة .

٢- وأمّا التوجيهات الأخرى فبعيدةٌ ، وظاهرة التكلّف .

الترجيح :

يتّضح ممّا تقدّم رُجْحان ماذهب إليه المجيزون لنصب الفعل المضارع الواقع بعد الفاء في جواب الترجّي ؛ لثبوت السماع بذلك نثراً ونظماً ؛ ولأنَّ التأويل لا يُعَوَّلُ عليه عند وجود الشواهد ، ووضوح الاحتجاج بها .

القاعدة النحويّة بعد مناقشة المسألة :

يجوز أن يُنصب المضارع بعد الفاء في جواب الترجّي كما نُصب في جواب التمني، وهذا ثابتٌ في لسان العرب.

---

(١) انظر : البحر المحيط ٩ / ٢٥٩ ، الدر المصون ٦ / ٤٢ – ٤٣ ، المساعد ٣ / ٩٨ ، الهمع ٢ / ٣٠٩.

(٢) انظر : المغني ٢ / ١٥٤ .

(٣) انظر : شرح المفصّل ٨ / ٨٦ ، التصريح ٢ / ٢٤٣ .

(٤) انظر : البحر المحيط ٩ / ٢٥٩ ، الدر المصون ٦ / ٤٣ .

(نصب المضارع بـ (أنْ) محذوفة دون بدل)

أورد سيبويه قول عامر بن جُوَيْن الطائيّ :

فَلَمْ أَرَ مِثْلَهَا خُبَاسَةَ وَاحِدٍ   وَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَمَا كِدْتُ أَفْعَلَهْ [1]

ثم قال : «فحملوه على (أنْ)؛ لأنَّ الشعراء قد يستعملون (أنْ) – ههنا – مضطرِّين كثيراً» [2] .

هذا النصُّ يدلُّ على أنَّ سيبويه – بعد استقرائه كلام العرب – حكم بأنَّ نصب الفعل المضارع بـ (أنْ) المصدريَّة المحذوفة من غير بدل لا يجوز إلاَّ في الشعر للضرورة ، وأمَّا في منثور الكلام ، فإنَّ النَّصب في مثل هذه الحالة ليس سائغاً ، ولا معروفاً في كلام العرب .

وقد تبع سيبويه في هذا الحكم عددٌ من النحويين ، منهم : المبرِّد [3] ، وثعلب [4]، وابن السرَّاج [5]، والسيرافيُّ[6]، والفارسيُّ [7]، والقزَّاز [8]، والأعلم[9] ، وجمهور البصريين[10].

وهؤلاء يذهبون إلى أنَّه لا يجوز حذف (أنْ) إلاَّ في المواضع المذكورة رفعت أو نصبت ، وما ورد مخالفاً ذلك فهو نادرٌ ، أو شاذٌّ لا يجوز القياس عليه .

---

(١) تقدم تخريج هذا الشاهد ص ٣٢٥ من هذه الرسالة .

(٢) الكتاب ١ / ٣٠٧ .

(٣) انظر : المقتضب ٢ / ٨٤ ، ٨٥ ، ١٣٦ .

(٤) انظر : مجالس ثعلب ١ / ٣١٧ .

(٥) انظر : الأصول ٢ / ١٧٦ – ١٧٧ .

(٦) انظر : شرح الكتاب ٣ / ٢٥٢ ب .

(٧) انظر : المسائل العسكريات ٢٠٢ .

(٨) انظر : ما يجوز للشاعر في الضرورة ١٨٥ – ١٨٧ .

(٩) انظر : النكت في تفسير كتاب سيبويه ١ / ٣٦٤ .

(١٠) انظر : الإنصاف ٢ / ٥٦١ ، شرح المفصل ٧ / ٥٢ ، شرح جمل الزجّاجي ١ / ١٣٢ ، ٢ / ١٤٣ ، ضرائر الشعر ١٥١ – ١٥٢ ، شرح التسهيل ٤/٥٠ ، شرح الكافية ٢/٢٥١ ، ائتلاف النصرة ١٥٠ .

واختار هذا الرأي ابن الشجريّ [١] ، والأنباريّ [٢] ، والسهيليُّ [٣] ، وابن عصفور [٤] ، وابن مالك [٥] .

وأيَّده جمعٌ من النحويين [٦] ، ونُسِب إلى متأخري المغاربة [٧] .

قال أبو حيَّان : «والصحيح قصر ذلك على السَّماع ؛ لأنَّه لم يَرِد منه إلاَّ ما ذكرناه، وهو نَزْرٌ لا ينبغي أن يُجعل ذلك قانوناً كُلّيّاً يُقاس عليه ، فلا يجوز الحذف وإقرار الفعل منصوباً ولا مرفوعاً ، ويُقْتصرُ في ذلك على مورد السَّماع» [٨] .

وذهب الكوفيّون ومن وافقهم من البصريين [٩] إلى جواز نصب المضارع بـ (أنْ) الخفيفة المحذوفة من غير بدل قياساً على المسموع الوارد عن العرب ، وليس رفعه عند الحذف ممتنعاً ، بل هو الأَوْلى .

وأجاز الأخفش حذف (أنْ) قياساً شريطة أن يُرْفَعَ الفعل [١٠].

النصوص المستدركة على الاستقراء :

يضاف إلى بيت عامر بن جُوَيْن السابق نصوصٌ أخرى جاء المضارع فيها منصوباً بـ(أنْ) المحذوفة من غير بدل ، منها [١١] :

---

(١) انظر : أمالي ابن الشجري ٣ / ٢٠٩ .

(٢) انظر : الإنصاف ٢ / ٥٦٢ .

(٣) انظر : نتائج الفكر ٣١٧ – ٣١٨ ، أمالي السهيلي ٨٤ .

(٤) انظر : شرح جمل الزجّاجي ١ / ١٣٢ ، ٢ / ١٤٣ ، ضرائر الشعر ١٥١ – ١٥٢ .

(٥) انظر : شرح التسهيل ٤ / ٥٠ ، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٥٩ .

(٦) انظر : شرح الكافية الشافية ٢ / ٢٥١ ، التذييل والتكميل ٥ / ١٢١ ب ١٢٢ أ ، المساعد ٣ / ١٠٩ – ١١٠ ، ائتلاف النصرة ١٥٠ ، تحفة الغريب ١٢٤ أ ، التصريح ٢ / ٢٤٥ ، الصبّان ٣ / ٣١٤ – ٣١٥ .

(٧) انظر : حاشية الصبّان ٣ / ٣١٥ .

(٨) التذييل والتكميل ٥ / ١٢٢ أ .

(٩) انظر : المقتضب ٢ / ٨٥ ، الإنصاف ٢ / ٥٥٩ ، شرح جمل الزجّاجي ١ / ١٣٢ ، ٢ / ١٤٣ ، شرح التسهيل ٤ / ٥٠ ، التذييل والتكميل ٥ / ١٢١ ب – ١٢٢ أ ، المساعد ٣ / ١١٠ ، ائتلاف النصرة ١٥٠ ، تحفة الغريب ١٢٤ أ ، التصريح ٢ / ٢٤٥ .

(١٠) انظر : مجالس ثعلب ٣١٧/١ ، التسهيل٢٣٣ ، التذييل والتكميل ١٢١/٥ب–١٢٢أ ، المساعد ١١٠/٣.

(١١) انظر طرفاً من هذه الشواهد في : الإنصاف ٢ / ٥٦٠ – ٥٦١ ، شرح جمل الزجّاجي ١ / ١٣٢ ، ١٤٣/٢ ، ضرائر الشعر ١٥١ – ١٥٢ ، شرح التسهيل ٤ / ٥٠ ، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٥٩ ، التذييل والتكميل ٥ / ١٢٢ أ ، دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١ / ١ / ٤١٤ .

١- قوله تعالى : { أَفَغَيْرَ الله تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ أَيُّهَا الجَاهِلُون } [(١)] .

في قراءة نصب (أعبد) ، والمراد : (أن أعبد) [(٢)] .

٢- وقوله تعالى : { بَلْ نَقْذِفُ بِالحقِّ عَلَى البَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ } [(٣)] .

قرأ عيسى بن عمر (فَيَدْمَغَهُ) بالنصب [(٤)] .

٣- وقراءة عبدالله بن مسعود - رضي الله عنه - : { وَإِذْ أَخَذْنَا مِيْثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيْلَ لا تَعْبُدُوا إلاّ الله } [(٥)] ، بنصب (لاتعبدوا) بـ (أَنْ) مقدَّرة أي : (أنْ لاتعبدوا إلاّ الله) [(٦)] .

٤- وقوله تعالى : { قالُوا أَتَجْعَلُ فِيْهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيْهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ } [(٧)] .

في قراءة نصب (يسفك) [(٨)] ، والمراد : (أن يسفك) [(٩)] .

٥- وقوله تعالى : { ولا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ } [(١٠)] .

---

(١) الزمر ٦٤ .

(٢) انظر هذه القراءة غير منسوبة في : مختصر ابن خالويه ١٣١ ، إعراب القراءات الشواذ ٢ / ٤١٣ ، الكشاف ٤٠٧/٣ ، البيان ٣٢٥/٢ - ٣٢٦ ، التبيان ١١١٣/٢ ، البحر المحيط ٢١٨/٩ ، الدر المصون ٦ / ٢٢ ، وعزاها أبو حيّان وابن عقيل للحسن ، انظر : التذييل والتكميل ١٢٢/٥ أ ، المساعد ٣ / ١١٠ .

(٣) الأنبياء ١٨ .

(٤) انظر هذه القراءة في : مختصر ابن خالويه ٩١ ، إعراب القراءات الشواذ ٢ / ١٠٢ ، الكشّاف ٢ / ٥٦٦ ، التبيان ٢ / ٩١٣ ، البحر المحيط ٧ / ٤١٦ ، الدر المصون ٥ / ٧٥ .

(٥) البقرة ٨٣ .

(٦) وهي قراءة أُبي بن كعب أيضاً .

انظر : معاني القرآن للفرّاء ١ / ٥٣ ، مختصر ابن خالويه ٧ ، الكشّاف ١ / ٧٩ ، البيان ١ / ١٠١ ، التبيان ١ / ٨٣ - ٨٤ ، البحر المحيط ١ / ٤٥٦ .

(٧) البقرة ٣٠ .

(٨) وهي قراءة ابن هرمز ، وعبدالرحمن الأعرج .انظر : مختصر ابن خالويه ٤ ، إعراب القراءات الشواذّ ١ / ١٤٣ ، الفريد ١ / ٢٦٦ ، البحر المحيط ٢٢٩/١ ، الدر المصون ١ / ١٧٧ .

(٩) انظر : التذييل والتكميل ٥ / ١٢٢ أ .

(١٠) المدثر ٦ .

في قراءة نصب (تستكثرَ) [1] ، والتقدير : (لا تمنن أنْ تستكثرَ) ، فحذف (أنْ) وأبقى عملها [2] .

٦- وقول العرب : (تَسْمَعَ بالمُعَيْدِي خَيْرٌ من أن تراه) [3] ، والتقدير : (أنْ تَسْمَعَ).

٧- وحُكي من كلامهم : (مُرْه يَحْفِرها) [4] ، يريد : (أنْ يَحْفِرَها) [5] .

٨- وحكى هشام بن معاوية عن الكسائي أنّه حُكِي عن العرب : (لا بُدَّ من تَتْبَعَهَا) أي : (من أن تَتْبَعَهَا) [6] .

٩- وحُكي عن العرب قولهم : (خُذ اللصَّ قبل يَأْخُذَكَ)[7]، والتقدير : (أنْ يَأْخُذَك)[8].

١٠- وذكر الطبري أنَّ العرب تقول : (تصنعَ ماذا) ، و(تفعلَ ماذا) بنصب (تصنعَ) و(تفعلَ) ؛ لأنَّ معناه : (تريد أن تصنعَ ماذا) ، و (تريد أن تفعلَ ماذا) [9] .

---

(١) وهي قراءة الأعمش ، والحسن ، ويحيى بن وثّاب .
انظر : إعراب القراءات الشواذّ ٢ / ٦٤٠ ، المحتسب ٢ / ٣٣٧ ، الكشّاف ٤ / ١٨١ ، التبيان ١٢٤٩/٢، تفسير القرطبي ١٩ / ٦٩ ، فتح القدير ٥ / ٣٢٥ .

(٢) انظر : إعراب القراءات الشواذّ ٢ / ٦٤٠ ، المحتسب ٢ / ٣٣٨ .

(٣) انظر : كتاب الأمثال ١ / ٩٧ ، مجمع الأمثال ١ / ١٢٩ رقم (٦٥٥) .

(٤) انظر : الكتاب ٣ / ٩٩ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٥٢ ب ، النكت ٢ / ٧٤٨ ، المقرّب ١ / ٢٧٠ ، ضرائر الشعر ١٥٢ ، شرح الجمل ١ / ١٣٢ ، ٢ / ١٤٣ ، التذييل والتكميل ٥ / ١٢٢ أ ، المساعد ٣ / ١١٠.

(٥) انظر : ضرائر الشعر ١٥٢ ، شرح الجمل ١ / ١٣٢ ، ٢ / ١٤٣ ، التذييل والتكميل ٥ / ١٢٢ أ .

(٦) انظر : الإنصاف ٢ / ٥٧٦ ، المقرّب ١ / ٢٧٠ ، ضرائر الشعر ١٥٢ ، شرح التسهيل ٤ / ٥٠ ، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٥٩ ، التذييل والتكميل ٥ / ١٢٢ أ ، المساعد ٣ / ١١٠.

(٧) انظر : الإنصاف ٥٧٦/٢، المقرّب ٢٧٠/١، ضرائر الشعر ١٥٢ ، شرح الجمل ١ / ١٣٢ ، ١٤٣/٢ .

(٨) انظر : التذييل والتكميل ٥ / ١٢٢ أ ، المساعد ٣ / ١١٠ .

(٩) انظر : ضرائر الشعر ١٥٢ .

١١- وقول طرفة :

ألا أيُّهذا الزّاجِري أحْضُرَ الوَغَى وَأنْ أشْهَدَ اللّذاتِ هَلْ أنتَ مُخْلِدِي [١]

فنصب (أحْضُرَ) ؛ لأنَّ التقدير فيه: (أنْ أحْضُرَ)، فحذفها وأعملها مع الحذف[٢] .

الأدلة المؤيّدة لتلك النصوص :

يؤيّد تلك النصوص (القياسُ) ، ووجهه : أنَّ (أنْ) تعمل مع الحذف بعد الفاء في جواب الأمر ، والنهي ، والنفي ، والاستفهام ، والتمنّي ، والعَرْض، وكذلك بعد الواو ، واللّام ، وأو ، وحتّى ، فليجز أن تعمل مع الحذف من غير بدل قياساً على ما أُجيز هنا [٣] .

توجيه المانعين للأدلة :

احتجَّ المانعون لصحة مذهبهم بأنَّ (أنْ) حرفُ نصبٍ من عوامل الأفعال، وعوامل الأفعال ضعيفة ، فينبغي أن لا تعمل مع الحذف من غير بدل .

والذي يدلُّ على ذلك أنَّ (أنَّ) المشدّدة الناصبة للأسماء لا تعمل ، وهي محذوفة ، وإذا كان الأمر كذلك فإنَّ (أنْ) الخفيفة أولى بالإهمال لوجهين :

---

(١) البيت من البحر الطويل ، وهو من معلقة طرفة ، وقد روي :

ألا أيُّها اللّاحي أنْ أحضر الوَغَى

بإثبات (أنْ) .

انظر : شرح أبيات سيبويه ٢ / ٥٠ ، ويروى : (أحضرُ) بالرفع .

انظر : ديوانه ٣٢ ، المعلقات العشر ٨١ ، الكتاب ٣ / ٩٩ - ١٠٠ ، معاني القرآن للأخفش ١ / ٣٠٨ ، المقتضب ٨٥/٢ ، مجالس ثعلب ١ / ٣١٧ ، المسائل العسكريّات ٢٠٢ ، شرح أبيات سيبويه ٢ / ٤٩ ، سرّ صناعة الإعراب ١ / ٢٨٥ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ١٨٦ ، تحصيل عين الذهب ٤٢٤ ، أمالي ابن الشجري ١ / ١٢٤ ، ٣ / ٢١٠ ، الإنصاف ٢ / ٥٦٠ ، أمالي السهيلي ٨٣ ، شرح المفصّل ٢ / ٧ ، ٤ / ٢٨ ، ٧ / ٥٢ ، رصف المباني ١١٣ ، المغني ٢ / ٣٨٣ .

(٢) انظر : الإنصاف ٢ / ٥٦٠ .

(٣) انظر : الإنصاف ٢ / ٥٦٢ .

أحدهما : أنَّ (أَنَّ) المشدَّدة من عوامل الأسماء ، و (أَنْ) الخفيفة من عوامل الأفعال ، وعوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال ، وإذا كانت (أنّ) المشدّدة لا تعمل مع الحذف وهي الأقوى ، فإنّ إهمال (أنْ) الخفيفة مع الحذف أولى ؛ لأنها الأضعف.

والآخر : أنَّ إعمال (أَنْ) الخفيفة إنّما كان لشبهها بـ (أَنَّ) المشدَّدة ، وإذا كان المشبّه به لا ينصب مع الحذف ، فالمشبّه أولى أن لا ينصب مع الحذف؛ لأنّه يؤدي إلى أن يكون الفرع (المشبه) أقوى من الأصل (المشبه به) وذلك لا يجوز .

ومماً يدلُّ على ضعف (أَنْ) الخفيفة أن من العرب من يهملها وهي مظهرةً ، ويرفع ما بعدها تشبيهاً لها بـ (ما) ؛ لأنَّ كُلاًّ منهما يكون مع الفعل بعده بمنزلة المصدر [1] .

وأجابوا عن أدلة المجيزين بالآتي :

أ- الأدلة السماعيّة :

١- قوله تعالى : { أَفَغَيْرَ الله تَأْمُرُونِّي ... } .

لا حُجَّة فيها ، إذ هي قراءةٌ شاذّةٌ ، ثم إنَّ (أنْ) ليست في اللّفظ ، فلا يبقى عملها ، ولو قُدِّر بقاء حكمها لأفضى إلى حذف الموصول وبقاء صلته ، وذلك لا يجوز إلاّ في ضرورة الشعر [2] .

٢- ولا حُجَّة - أيضاً - في قراءة عيسى بن عمر : { بَلْ نَقْذِفُ بِالحقِّ عَلَى البَاطِلِ فَيَدْمَغَهُ } ؛ لأنّها قراءة شاذّة [3] ، ووصفها الزمخشريُّ بالضعف [4] .

---

(١) انظر : المصدر السابق ٢ / ٥٦٢ - ٥٦٣ .

(٢) انظر : البيان ٢ / ٣٢٥ - ٣٢٦ ، التبيان ٢ / ١١١٣ ، البحر المحيط ٩ / ٢١٨ ، الدر المصون ٦ / ٢٢ ، التصريح ٢ / ٢٤٥ ، الصبّان ٣ / ٣١٥ .

(٣) انظر : إعراب القراءات الشواذ ٢ / ١٠٢ ، التبيان ٢ / ٩١٣ ، البحر المحيط ٧ / ٤١٦ ، الدر المصون ٧٥/٥ ، التصريح ٢ / ٢٤٥ ، الصبّان ٣ / ٣١٥ .

(٤) انظر : الكشّاف ٢ / ٥٦٦ .

٣- وأمَّا قراءة عبدالله بن مسعود وأُبيّ بن كعب : { لا تَعْبُدُوا إلا الله } ، فإنَّها قراءةٌ شاذّةٌ، ولا تقوم بها حُجَّة ؛ لأنَّ (تعبدوا) مجزوم بـ (لا) ؛ لأنَّ المراد بها النهي ، وعلامة الجزم والنصب في الأمثلة الخمسة التي هذا أحدُها واحدةٌ [1] .

٤- وكذلك قراءة : { وَيَسْفِكَ الدِّمَاءَ } ، وقراءة : { ولا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرَ } كلُّها شواذٌّ لا تقوم بها حُجَّةٌ [2] .

٥- ولاحُجَّة - أيضاً - فيما نُقِل عن العرب من قولهم : (تَسْمَعَ بالمُعَيْدي) ، و(مُرْه يَحْفِرَها) ، و (لا بُدَّ من تَتْبَعَهاَ) ، وقولهم : (خُذ اللصَّ قبل يَأْخُذَك) ؛ لأنَّها شواذٌّ ، فيُقبل منها ما نقله العدول ، ولا يصحُّ القياس عليها ؛ لأنَّ فيها إضماراً لـ (أنْ) من غير بدل [3] .

كما أنَّه قد سُمِع عن العرب رفع المضارع في نحو : (تَسْمعُ بالمُعَيْدِي) ، و(مُرْه يحفرُها)، و (خذ اللصَّ قبل يأخُذُك) [4] ، وبذلك يسقط الاحتجاج بها .

٦- وأمَّا ما ذكره الطبري ، فقد اعترضه ابن عصفور بقوله : «وهذا شيءٌ لا أعلم أنَّ أحداً حكاه غيره »[5] .

---

(١) انظر : الإنصاف ٢ / ٥٦٤ - ٥٦٥ ، ائتلاف النصرة ١٥٠ .

(٢) انظر : المحتسب ٢ / ٣٣٧ - ٣٣٨ ، الكشّاف ٤ / ١٨١ ، التبيان ٢ / ١٢٤٩ ، الفريد ١ / ٢٦٦ ، البحر المحيط ١ / ٢٢٩ ، فتح القدير ٥ / ٣٢٥ .

(٣) انظر : شرح جمل الزجّاجي ٢ / ١٤٣ ، ضرائر الشعر ١٥٢ ، شرح التسهيل ٤ / ٥٠ ، التذييل والتكميل ٥ / ١٢٢ أ ، التصريح ٢ / ٢٤٥ ، الصبّان ٣ / ٣١٤ - ٣١٥ .

(٤) انظر : الكتاب ٣ / ٩٩ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٥٢ ب ، النكت ٢ / ٧٤٨ ، المقرّب ١ / ٢٧٠ ، المساعد ٣ / ١١٠ .

(٥) ضرائر الشعر ١٥٢ .

٧- وأمَّا قول طرفة : (ألاَ أيُّهَذاَ الزَّاجِرِي أحضُرَ الوَغَى) ، فإنَّ الرواية الصحيحة ، هي رفع (أحْضُرُ) ، وأمَّا من رواه بالنصب ، فلعلَّه رواه على ما يقتضيه القياس عنده من إعمال (أنْ) مع الحذف، فلا يكون فيه حُجَّةٌ ، وإن صَحَّت رواية النصب ، فهو محمولٌ على أنَّه تَوَهَّم أنَّه أتى بـ(أنْ)، فنصب على طريق الغلط ، وذلك مما لا يجوز القياس عليه[1] .

ب- الأدلة القياسيّة :

اعترض المانعون دليل القياس عند المجيزين بأنَّه إنَّما جاز أن تعمل (أنْ) مع الحذف بعد الفاء ، والواو ، واللّام ، وأو ، وحتّى ؛ لأنَّ هذه الأحرف دالّةٌ عليها ، فتنزَّلت منزلة مالم يُحذف ، فعملت مع الحذف ، بخلاف ما هنا فإنَّه ليس هناك حرفٌ يدلُّ عليها ، فلم يجز أن تعمل مع الحذف[2] .

مناقشة توجيه المانعين للأدلة :

أ- الأدلة السماعيّة :

١- اعتراضهم القراءات القرآنية غير مُسلَّم ؛ لأنَّ القراءات حُجَّةٌ مالم تخالف وجهاً من وجوه العربية ، إضافة إلى أنَّ القرّاء من الفصحاء الثقات الذين لا يصحُّ الحكم على قراءاتهم بالضعف ، أو الخطأ ، أو الشذوذ ، كما أنَّهم نقلةٌ للّغةِ ، والمصير إلى قولهم أولى ؛ لأنَّهم ناقلون عمَّن ثبتت عصمته عن الخطأ في مثله ، وفوق هذا وذاك فإنَّ الواجب إحسان الظن بالقارئ وقبول قراءته ، وحملها على الصحة ؛ لأنَّه ناقلٌ ومثبت، والمثبت - كما قد تقرّر - مقدَّمٌ على النافي اتفاقاً .

---

(١) انظر : الإنصاف ٢ / ٥٦٥ ، شرح أبيات المغني ٦ / ١٨١ .

(٢) انظر : الإنصاف ٢ / ٥٧٠ .

٢- وأمّا حملهم الشواهد النثرية والشعريّة على الشذوذ ، فلا يُلتفت إليه لأمور :

أ - أنّ هذه الشواهد نقلها الثقات ، ونقل الثقة لا سبيل إلى ردّه .

ب- أنّ المعنى والتركيب يقتضيان ضرورة تقدير (أنْ) محذوفة في نحو: (تَسْمَعَ بالمُعَيْدي) ؛ لينسبك منها ومن الفعل مصدر يقع مبتدأ ، ولولا الأداة ما جاز للمبتدأ أن يقع فعلاً [(١)] .

ج - أنّ الميدانيّ رجّح رواية النصب في (تَسْمَعَ بالمُعَيْدِي) من بين الروايات الأخرى، ممّا يدل على صحة المنقول عن العرب ، وقوّة الاحتجاج به [(٢)] .

د - أنّ هذه الشواهد يؤيّدها قراءات قرآنية ثابتةً بنقل الثقات ، وفيهم صحابة رسول الله — صلى الله عليه وسلم - الذين هم أهل الفصاحة، وموطن العدل والثقة والأمانة ، فلا يمكن الطعن في قراءاتهم بوجه من الوجوه ، لذا يجب حَمْلُ قراءاتهم على الصحة والاعتداد بها ؛ لأنّ الغرض تصحيح قواعد العربية بالقراءة ، لا تصحيح القراءة بقواعد العربية [(٣)] .

ب- الأدلة القياسيّة :

اعتراضهم القياس لا وجه له ؛ لأنّنا لانعلم كيف تدلُّ الفاء ، أو الواو ، أو اللّام ، أو (أو) ، أو حتى على (أنْ) إذا حُذِفت ، وبأيِّ طريق جاء ذلك ، ودعوى أنّ هذه الأحرف بدائل عن (أنْ) دعوى من الضعف والبعد بمكان ؛ لأنّ

---

(١) انظر : الوجوب والجواز في الأحكام النحوية ٣٧٧ .

(٢) انظر : مجمع الأمثال ١ / ١٢٩ .

(٣) انظر : الإنصاف لابن المنير ٢ / ٥٤ .

الحرفَ لا يدلُّ على الحرفِ إلاّ إذا تقدّم ما يماثله ، فيدلُّ عليه حينئذ بالقرينة المُصَاحِبَة لا بذاته .

الترجيح :

يتضّحُ ممّا تقدَّم رُجْحَان مذهب الكوفيين ومن وافقهم من المجيزين لنصب المضارع بـ(أنْ) محذوفةً من غير عوض ؛ لثبوت السماع بذلك ؛ ولأنَّ الميدانيّ القائم منهجه على توثيق الأمثال قد نَصَّ على أنَّ المثل : (تَسْمَعَ بالمُعَيْدِي ...) ورد بالنصب ؛ إضافة إلى أنّه لا يمكن أمام هذه النصوص اللغويّة النثريّة والشعريّة أن نتعسف فنرفضها ، سالكين أيَّ سبيل كرمي القراءة بالشذوذ، أو الخطأ ، أو الضعف ، أو الشك في رواية النصوص ، فإنه إن أمكن ذلك في بعضها ، فليس بالضرورة أن يمكن في بعضها الآخر ، فالأَوْلَى – إذن – قبول مثل هذه النصوص وإجازتها ، وتصحيح القاعدة لأجلها ما دام المعنى في التركيب يقتضي ذلك ، ويسمح بسبك مصدر من (أنْ) المحذوفة والفعل ، والاعتداد أوّلاً وآخراً ليس بالشكل الإعرابيّ ، وإنّما بالمعنى الصحيح الموافق للنصوص ؛ لأنّها هي المُحْتَكَمُ والمرجع ، فما أجازته النصوص أجزناه ، وما منعته امتنع .

القاعدة النحويَّة بعد مناقشة المسألة :

يجوز أنْ يُنصب الفعل المضارع بـ (أنْ) المصدريَّة المحذوفة من غير عوض ، بشرط أمن اللَّبس .

(شرط جزم المضارع الواقع جواباً للطلب)

قال سيبويه : «وتقول: (لا تَدْنُ منه يَكُنْ خيراً لك)، فإنْ قلتَ: (لا تَدْنُ من الأسد يَأْكُلْك)، فهو قبيحٌ إن جزمتَ، وليس وجهَ كلامِ النَّاس؛ لأنَّك لا تريد أن تجعل تباعُدَه من الأسد سبباً لأكله ، فإنْ رفعت فالكلام حسنٌ ، كأنَّك قلت: (لا تَدْنُ منه فإنّه يأكلك)، وإن أدخلتَ الفاء فهو حسنٌ، وذلك قولك:(لا تَدْنُ منه فيأكلَك)...، وسمعنا عربيّاً موثوقاً بعربيّته يقول : (لا تذهبْ به تُغْلَبُ عليه) ؛ فهذا كقوله : (لا تَدْنُ من الأسد يَأْكُلُك) » [١] .

يتبيّن من ذلك أنَّ سيبويه – بعد استقرائه كلام العرب – حكم بأنّه لا يجوز جزم المضارع الواقع في جواب الطلب بعد قصد المجازاة والسببيّة ، إلاّ إذا صحَّ تقدير فعل الشرط من جنس الطلب المذكور ، فإذا كان الطلب مثبتاً وجب تقدير الشرط مثبتاً ، وإذا كان منفيّاً وجب تقدير الشرط منفيّاً .

وعلى هذا الشرط يصحّ أن يُقال : (أَسْلِم تدخلْ الجنَّةَ) بجزم المضارع جواباً للطلب على تقدير : (إنْ تُسْلِمْ تدخلْ الجنّة) ، ويقال : (لا تكفر تدخلْ الجنّة) ، بجزم المضارع على تقدير : (إن لا تكفر تدخل الجنّة) .

وقول سيبويه : «وليس وجهَ كلام النَّاس» صريحٌ بأنَّ المضارع إذا وقع جواباً للطّلب، ولم يمكن تقدير الشرط من جنس الطلب المذكور فإنَّ جزمه ليس من كلام العرب ، ولم يُسْمع عنهم ذلك .

وقد تبع سيبويه في هذا الحكم عددٌ من النحويين منهم : المبرِّد [٢] ، وابن السرَّاج [٣]، والجرجانيّ [٤] ، والزمخشريّ – في أحد

---

(١) الكتاب ٣ / ٩٧ – ٩٨ .

(٢) انظر : المقتضب ٢ / ٨٣ ، ١٣٥ .

(٣) انظر : الأصول ٢ / ١٦٢ .

(٤) انظر : المقتصد ٢ / ١١٢٧ .

قوليه - [1] ، وابن يعيش [2] ، وابن عصفور [3] ، وآخرون [4] .

النصوص المستدركة على الاستقراء :

يرى الكسائيّ [5] ، والزجّاجي - في ظاهر كلامه - [6] ، والصيمريّ [7] ، والزمخشري - في قوله الآخر - [8] ، أنّه يجوز جزم المضارع في جواب الطّلب مطلقاً ، سواء أكان الشرط المضمر مجانساً للطّلب الملفوظ به أم لا ، وذلك إذا دلّت القرينة على المعنى المقصود ، ويقدَّر الشرط حينئذ حَسْبَ مقتضى الحال .

فتقول على رأي الكسائي: (لا تَدْنُ من الأسد يَأْكُلْكَ)، بجزم المضارع على أنّ التقدير: (إن تَدْنُ من الأسد يأكلْك)، فيكون الشرط المقدّر مثبتاً مع أنّ الطلب المذكور نهيٌ.

ونُسِب هذا القول إلى الكوفيين [9] ، واستحسنه السهيليّ [10] ، وقوّاه الرضيّ ، إذ قال: «وليس ما ذهب إليه الكسائيُّ ببعيدٍ لو ساعده نقلٌ» [11] ، واختاره الدماميني ، وقال : «ولم يقم دليلٌ قاطعٌ على بطلان مذهب الكسائيّ في ذلك» [12] .

---

(١) انظر : المفصّل ٢٥٣ .

(٢) انظر : شرح المفصّل ٧ / ٤٩ - ٥٠ .

(٣) انظر : شرح الجمل ٢ / ١٩٢ - ١٩٣ .

(٤) انظر : المساعد ٣ / ٩٩ - ١٠٠ ، التصريح ٢ / ٢٤٢ ، الصبّان ٣ / ٣١١ ، الخضري ٢ / ١١٧ .

(٥) انظر : شرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٥٢ ، التسهيل ٢٣٢ ، شرح الكافية ٢ / ٢٦٧ ، المساعد ٣ / ١٠٠، التصريح ٢ / ٢٤٢ ، الصبّان ٣ / ٣١١ ، الخضري ٢ / ١١٧ .

(٦) انظر : الجمل ٢١٠ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ١٩٣ - ١٩٤ .

(٧) انظر : التبصرة والتذكرة ١ / ٤٠٦ .

(٨) انظر : الكشّاف ٢ / ١٥٢ ، المغني ١ / ٢٤٧ ، تحفة الغريب ١١٦ ب ، المنصف من الكلام ٢ / ٥٠ .

(٩) انظر : شرح الجمل ٢ / ١٩٢ - ١٩٣ ، المساعد ٣ / ١٠٠ ، التصريح ٢ / ٢٤٣ .

(١٠) انظر : أمالي السهيلي ٨٥ - ٨٦ .

(١١) شرح الكافية ٢ / ٢٦٨ .

(١٢) تحفة الغريب ١١٦ ب ، وانظر : المنصف من الكلام ٢ / ٥٠ .

وقد استُدِلّ لصحة مذهب الكسائيّ بعددٍ من النصوص ، منها :

١- قولـه تعالـى : { واتّقُوا فِتْنَةً لا تُصِيبَنَّ الَّذيـنَ ظَلَمُوا مِـنْكُمْ خَاصَّةً }[١]، قال الزمخشريّ : «(لا تصيبنّ) لا يخلـو مـن أن يكـون جوابـاً للأمـر ، أو نـهياً بعد أمر ، أو صفة لـ(فِتْنَةً) ، فإذا كان جواباً ، فالمعنى : إن أصابتكم لا تصب الظالمين منكم خاصّة ، ولكنّها تعمّكم»[٢].

٢- وقوله تعالى : { ولا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ }[٣]، في قراءة من جزم (تَسْتَكْثِرْ) [٤] .

٣- وقول أبي طلحة – رضي اللّه عنه – للنبي – عليه السلام – : (يَا نَبيَّ اللّهِ، بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي ، لاَ تشْرَفْ يُصِبْكَ سَهْمٌ مِنْ سِهَامِ القَوْمِ) [٥] .

بجزم (يُصِبْكَ) جواباً للنّهي ، والتقدير : (لا تشرف ، إنْ تَشْرَفْ يُصِبْكَ سَهْمٌ).

ولا يخفى أنّ تقدير الشرط – هنـا – مـن جـنس الطلـب المـذكور ، يـؤدي إلى فساد المعنى .

٤- وقوله – عليه السلام- : (مَنْ أَكَـلَ مِـنْ هَـذِهِ الـشَّجَرَةِ – يَقْصُدُ الثُّـوْمَ – فَـلاَ يَقْرَبْ مَسْجِدَنَا يُؤْذِنَا بريْحِ الثُّوْمِ) [٦] .

---

(١) الأنفال ٢٥ .

(٢) الكشّاف ٢ / ١٥٢ .

(٣) المدثر ٦ .

(٤) وهي قراءة الحسن ، وابن أبي عبلة .
انظر : مختصر ابن خالويه ١٦٤ ، المحتسب ٢ / ٣٣٧ ، إعراب القراءات الشواذّ ٢ / ٦٣٩ ، الإتحاف ٥٧١/٢ ، وانظر : تفسير القرطبي ١٩ / ٦٩ ، البحر المحيط ١٠ / ٣٢٧ ، الدر المصون ٦ / ٤١٢ ، فتح القدير ٥ / ٣٢٥ .

(٥) أخرجه البخاري في مناقب الأنصار ، باب مناقب أبي طلحة – رضي الله عنه – رقم (٣٨١١) ، ومسلم في كتاب الجهاد والسير ، باب غزوة النساء مع الرجال ٣ / ١٤٤٣ ، رقم (١٨١١) ، وانظر : أمالي السهيلي ٨٥ – ٨٦ ، المساعد ٣ / ١٠٠ .

(٦) أخرجه مالك في الموطأ ٢٢ ، تنوير الحوالك ١ / ٣٨ ، وقد روي الحديث بروايات وطرق أخرى ، انظر : صحيح مسلم ١ / ٣٤٩ ، كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب نهي من أكل ثوماً أو بصلاً أو كراثاً أو نحوها ، الأحاديث ذوات الأرقام من (٥٦١ – ٥٦٤) ، وانظر : شرح الكافية الشافية ١٥٥٢/٣ .

بجزم (يُؤْذِ) جواباً لـ (لا يَقْرَبْ) والتقدير: (لا يَقْرَب، إِنْ يَقْرَبْ يُؤْذِنَا).

٥- وقول العرب : (لا تسألـوه يُجِبْكم بما تكرهون) [١] ، التقدير: (لا تسألوه، إِنْ تسألوه يجبكم ...) ، وهـذه النصوص تُثبت أنَّه لا يجب لجزم المضارع في جـواب الطلـب صـحة تقـدير : (إِنْ لا) مكـان النهـي ، كـذلك لا لـزوم للمجانسة بين الطلب والشّرط المقدَّر .

الأدلة المؤيّدة لتلك النصوص :

يؤيّد تلك النصوص (القياس) ، ووجهه : أنَّه يجوز أن يُقال : (لا تَدْنُ من الأسد فيَأْكُلَكَ) بالنصب ، والأصل أنَّ كلَّ فعلٍ نُصِب في جواب الطلـب بعـد فـاء السببيّة جاز جزمه بعد سقوط الفاءِ إذا قُصِد السببيّة والمجازاة ؛ فلا وجه حينئـذ لتجويز النصب مع الفاء ، ومنع الجزم بعد سقوطها [٢] .

توجيه المانعين للأدلة :

أ- <u>الأدلة السماعيّة</u> :

أجاب المانعون عن شواهد المجيزين بأوجه عدة [٣] :

<u>أولاً</u> : أنَّ هذه النصوص شواذٌّ لا ينبغي القياس عليها ، ولا الاحتكام إليها .

<u>ثانياً</u> : أنَّ الفعل الثاني (تستكثرْ) ، (يصبْك) ، (يؤْذِنَا) ، (يُجبْكم) لـيس مجزوماً على الجواب ، وإنَّما على البدل من الفعل الأول المجزوم بـ (لا) النّاهية ، أو على العطف عليه بحرف عطفٍ محـذوف ، وأشـار بعـضهم إلى أنَّ الجزم في (تستكثرْ) إنَّما هو إجراءٌ للوصل مجرى الوقف.

---

(١) انظر : المساعد ٣ / ١٠٠ .

(٢) انظر : شرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٥٢ ، شرح الكافية ٢ / ٢٦٧ ، المساعد ٣ / ١٠٠ ، التصريح ٢٤٣/٢ ، الخضري ٢ / ١١٧ .

(٣) انظر : المحتسب ٢ / ٢٣٧ ، أمالي السهيلي ٨٥ - ٨٦ ، شرح المفصّل ٧ / ٤٩ - ٥٠ ، شرح الجمل ١٩٣/٢ ، البحر المحيط ٥ / ٣٠٤ ، ١٠ / ٣٢٧ ، الدر المصون ٦ / ٤١٢ - ٤١٣ ، التصريح ٢ / ٢٤٢ - ٢٤٣ ، الصبّان ٣ / ٣١١ ، الخضري ٢ / ١١٧ .

ثالثاً : أنَّ الجزم في الأحاديث التي احتُجّ بها إنّما هو من أوهام الرواة ، والرفع هو الصحيح ، ومن ثمّ لا حُجّة في مثل هذه الشواهد ؛ لأنَّ الدليل إذا تطرّق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال .

ب- الأدلة القياسيّة :

رَدّ المانعون دليل القياس بأنّه لو صحّ القياس على النصب لصح الجزم بعد النفي قياساً له على النصب [1] .

مناقشة توجيه المانعين للأدلة :

أ- الأدلة السماعيّة :

أولاً : لا يُسلّم قولهم : (إنَّ هذه النصوص شواذٌّ) ؛ لأنَّ ماذهب إليه الكسائيّ ومن وافقه تعضّده قراءات ونصوص وشواهد صحيحة لا يمكن الطعن فيها ، ودعوى أنّها شاذّة لا يُقاس عليها دعوى لا يُقرّها النظر الصحيح .

ثانياً : أنَّ القول بأنَّ الفعل الثاني مجزومٌ على الجواب قولٌ لا يحتاج إلى تكلّف أو تأويل ، بخلاف الحكم عليه بأنّه مجزومٌ على البدل ، أو على العطف عليه بحرف عطف محذوف ؛ لأنَّ ذلك يؤدي إلى إخراج النصّ عن ظاهره بتخريجات وتأويلات بعيدة ، وكما هو مقرّرٌ أنَّ ما لا يحتاج إلى تأويل أولى ممّا يحتاج إليه .

وأمّا القول بأنَّ الجزم إنّما هو إجراءٌ للوصل مجرى الوقف ؛ فضعيفٌ لا يُحمل عليه مع وجود ما هو أرجح منه [2] .

ثالثاً : دعوى أنَّ رواية الجزم في الأحاديث التي استشهد بها الكسائي ومن وافقه من أوهام الرواة ، دعوى ينقصها التحرّي والتثبّت لإصدار مثل

---

(١) انظر : شرح الكافية ٢ / ٢٦٦ – ٢٦٧ ، التصريح ٢ / ٢٤٣ ، الصبّان ٣ / ٣١١ ، الخضري ٢ / ١١٧.

(٢) انظر : البحر المحيط ١٠ / ٣٢٧ ، الدر المصون ٦ / ٤١٣ .

هذه الأحكام على الرواة ، ثم إنَّ الأصل في الراوي العدالة والأمانة ولايُقدح فيه إلاّ بتثَبّت .

ثم لِمَ كان الجزم وهماً ؟ ألا تسنده قراءات ونصوص ثابتة ، ويقبله العقل، ولا ترفضه القواعد المقرّرة ، وفيه إضافة إلى ذلك المحافظة على ظواهر النصوص ، والتدليل على سعة اللغة ، وشموليّة موضوعاتها ، وقدرتها على الاستيعاب غير المحدود .

ب- الأدلة القياسيّة :

وأمّا اعتراضهم القياس فلا وجه له ؛ لأنَّ الكوفيين يُجيزون جزم المضارع في جواب النفي بعد إسقاط الفاء [1] .

الترجيح :

يتّضح ممّا تقدّم رُجْحان مذهب الكسائيّ ومن وافقه من المجيزين لجزم المضارع في جواب الطلب مطلقاً ، سواء أكان الشرط المضمر مجانساً للطّلب الملفوظ به أم لا ، وذلك إذا دلّت القرينة على المعنى المقصود ؛ لورود السماع الثابت بذلك ، وتأويله رَدٌّ للغة العرب .

القاعدة النحويّة بعد مناقشة المسألة :

يجوز جزم الفعل المضارع الواقع جواباً للطّلب مطلقاً ، إذ لا تُشترطُ المجانسة بين الطّلب والشّرط المقدّر ، شريطة أنْ تدلَّ القرينةُ على المعنى المراد ، وحينئذٍ يقدّر الشّرط بما يناسب المقام .

---

(١) انظر: شرح الكافية ٢/ ٢٦٦ - ٢٦٧، التصريح ٢ / ٢٤٣ ، الصبّان ٣ / ٣١١ ، حاشية الخضري ٢/١١٧

(اجتماع الشرط والقسم مع تقدّم القسم)

قال سيبويه : «هذا باب الجزاءِ إذا كان القسم في أوّلـه ، وذلـك قولـك : (واللّه إن أتيتني لا أفعلُ)، لا يكون إلاّ معتمدةً عليـه الـيمين ، ألا تـرى أنّـك لـو قلت: (واللّه إنْ تأتني آتِك) لم يجـز ، ولـو قلـت: (واللّـه مَـنْ يـأتني آتـهِ) كـان مُحالاً، واليمينُ لا تكون لغواً كـ (لاَ والألـف) ؛ لأنّ الـيمين لآخـر الكـلام، ومـا بينهما لا يمنع الآخر أن يكون على اليمين»[1] .

يتبيّن من ذلك أنّ سيبويه – بعد استقرائه كلام العـرب – حكـم بأنّـه إذا اجتمع الشرط والقسم في جملة واحدة ، وتقدّم القـسم عليـه ، فـإنّ الثابـت في لغـة العرب أن يكون الجواب للقسم لتقدُّمه ؛ ولأنّ الكلام قد بُني عليه من أول وهلـةٍ ، ولا يجوز أن يُجْعلَ الجواب للشرط إذا تأخر .

وأشار سيبويه في نصٍّ آخر إلى أنّه لا بدَّ من (اللّام) في جواب القسم المتقدّم تأكيداً في كون الجواب له ؛ قال: «... ولا بُدَّ من هذه الّـلام مـضمرةً أو مظهـرةً ؛ لأنّها لليمين»[2] .

وقد تبع سيبويه في الحكم بوجوب كـون الجـواب للقـسم إذا تقـدّم علـى الـشرط عـددٌ مـن النحـويين ، مـنهم : المـبرِّدُ[3]، والأخفـش[4]، والـسيرافيّ[5]، والأعلـم[6]، والزمخـشريّ – في أحـد قوليـه – [7] ، وابـن يعـيش [8] ، وابـن

---

(١) الكتاب ٣ / ٨٤ .

(٢) المصدر السابق ٣ / ٦٦ .

(٣) انظر : المقتضب ٢ / ٦٨ .

(٤) انظر : معاني القرآن ٢ / ٤٩٨ .

(٥) انظر : شرح الكتاب ٣ / ٢٤٠ أ .

(٦) انظر : النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢ / ٧٤٣ .

(٧) انظر : المفصّل ٢٥٦ ، الكشّاف ١ / ٣٢٠ .

(٨) انظر : شرح المفصل ٧ / ٥٧ – ٥٨ .

الحاجب [١] ، وابن عصفور[٢]، وآخرون [٣] .

وقد وافق المبرِّد سيبويه في جعل الجواب للقسم إذا تقدّم ، وخالفه في التقدير في نحو : (إنْ أتيتني لأقومنَّ) ، وتقدير القسم : (واللّهِ إنْ أتيتني لأقومنَّ) ، فسيبويه يذهب إلى أنّه على التّقديم والتأخير كأنّه قال : (لأقومنَّ إن أتيتني)[٤] ، وأمّا المبرِّد فلا يراه مقدّماً في التقدير ، بل هو جواب قسم في موضعه غير مقدّم [٥] .

النصوص المستدركة على الاستقراء :

جاء الجواب للشرط مع تقدّم القسم عليه في عددٍ من النصوص ، منها [٦] :

١- قوله تعالى: {لَئِنْ بَسَطتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدِيَ إليكَ لأَقْتُلَكَ}[٧].

فـ (مَا أَنَا بِبَاسِطٍ) جواب للشرط مع تأخره ؛ قال الزمخشريّ : «فإن قلت: لِمَ جاء الشرط بلفظ الفعل ، والجزاء بلفظ اسم الفاعل ... » [٨]، ومؤدّى هذا أنَّ الجزاء عنده جواب للشرط لا للقسم .

---

(١) انظر : الكافية ٢٣٦ .

(٢) انظر : المقرّب ١ / ٢٠٨ .

(٣) انظر : شرح الكافية ٣٩١/٢، البحر المحيط ٢٢٩/٤- ٢٣٠ ، المغني ٢١/١ ، ٢٣٦ ، المساعد ١٧٦/٣ ، تحفة الغريب ٩ ب ، المنصف من الكلام ١ / ٤٢ - ٤٣ ، الفوائد الضيائية ٢ / ٣٨٥ ، الصبّان ٤/ ٢٩ ، الخضري ٢ / ١٢٦ .

(٤) انظر : الكتاب ٣ / ٦٥ .

(٥) انظر : المقتضب ٢ / ٦٩ .

(٦) انظر هذه الشواهد في : معاني القرآن للفراء ١ / ٦٧ - ٦٨ ، ٢ / ١٣٠ - ١٣١ ، الكشّاف ١ / ٦٠٧ - ٦٠٨ ، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٦١٦ - ١٦١٧ ، شرح الكافية ٢ / ٣٩٢ ، شرح الألفية لابن الناظم ٧٠٧ .

(٧) المائدة ٢٨ .

(٨) الكشاف ١ / ٦٠٧ - ٦٠٨ ، وانظر : المساعد ٣ / ١٧٧ .

٢- وقول الأعشى :

لَئِنْ مُنِيْتَ بِنَا عَنْ غِبِّ مَعْرَكَـةٍ   لا تُلْفِنَا مِنْ دِمَاءِ القَوْمِ نَنْتَفِـلُ [1]

فالجواب (لا تُلْفِنَا) للشرط مع تأخره ، بدليل الجزم فيه .

٣- وأنشد القاسم بن معن عن العرب :

حَلَفْتُ لَهُ إنْ تُدْلِجِ الَّليلَ لا يَزَلْ   أَمَامَكَ بَيْتٌ مِنْ بُيُوتِي سَائِـرُ [2]

قال الفرّاءُ : «والمعنى حلفت له لايزال أمامك بيتٌ ، فلمّا جاء بعد المجزوم صُيِّر جواباً للجزم» [3] .

٤- وأنشدت امرأةٌ عقيليّةٌ :

لَئِنْ كَانَ مَا حُدِّثْتُهُ اليومَ صَادقاً   أَصُمْ في نَهَارِ القَيْظِ للشَّمْسِ بَادِيَا

وَأَرْكَبْ حمـــاراً بينَ سَرْجٍ وَفَرْوَةٍ   وَأُعْرِ من الخَاتَامِ صُغْرَى شِمَاليَـا [4]

فالجواب (أَصُمْ) للشرط مع تأخره بدليل الجزم [5] .

---

(١) البيت من البحر البسيط ، من معلقة الأعشى التي مطلعها :

وَدِّعْ هُرَيرَةَ إنَّ الرَّكْبَ مُرْتَحِلُ   وهلْ تُطيقُ وداعاً أيُّها الرَّجلُ

انظر : ديوانه ١١٣ ، معاني القرآن للفراء ١ / ٦٨ ، ٢ / ١٣٠ – ١٣١ ، شرح الكافية الشافية ٣/١٦١٧ ، شرح الألفية لابن الناظم ٧٠٧ ، شرح ابن عقيل ٢ / ٣٥٢ ، المقاصد النحوية ٣ / ٢٨٤ ، ٤ / ٤٣٧ ، الخزانة ١١ / ٣٢٧ ، ٣٣١ ، ٣٣٣ ، ٣٤٣ ، ٣٥٧ ، شرح أبيات المغني ٣ / ٢٩٤.

(٢) البيت من البحر الطويل بلا نسبة .

انظر : معاني القرآن للفراء ١ / ٦٨ ، المقرب ١ / ٢٠٨ ، الخزانة ١١ / ٣٢٨ ، ٣٣١ ، ٣٤١ ، شرح أبيات المغني ٤ / ٣٦٩ .

(٣) معاني القرآن ١ / ٦٩ .

(٤) البيتان من البحر الطويل ، ونُسبا لامرأة من بني عُقيل لم يعيّن اسمها .

انظر : معاني القرآن للفراء ١ / ٦٧ ، ٢ / ٣٣١ ، شرح الكافية الشافيـة ٣ / ١٦١٦ ، شـرح الكافيـة ٢/ ٣٩١ ، شرح الألفية لابن الناظم ٧٠٨ ، المغني ١ / ٢٣٦ ، التصريح ٢ / ٢٥٤ ، الخزانة ١١ / ٣٢٨ – ٣٢٩ ، ٣٣١ ، ٣٣٦ الدرر ٤ / ٢٣٧ .

(٥) انظر : معاني القرآن للفراء ١ / ٦٧ .

وقد انطلق من هذه النصوص ونحوها بعض الكوفيين منهم الفرّاء [1] ، وتابعه الزمخشريّ – في قوله الآخر – [2] ، وابن مالك [3] ، والرضيّ [4] ، وبدر الدين بن مالك [5] ، وجوّزوا أن يكون الجواب للشرط مع تأخره ، وتقدّم القسم عليه . إلاّ أنَّ الفرّاء ، والرضيّ خصّا ذلك بالضرورة ، قال الرضيّ : «ويجوز قليلاً في الشعر اعتبار الشرط ، وإلغاء القسم مع تصدّره» [6] .

وأمّا ابن مالك فقد أجاز أن يكون الجواب للشرط مع تأخره عن القسم مطلقاً ، ولم يخصه بالضرورة ، قال : «وقد يغني حينئذ جواب الأداة مسبوقة بالقسم» [7] .

توجيه المانعين للأدلة :

احتجّ القائلون بوجوب كون الجواب للقسم إذا تقدّم على الشرط بما وضعه النحويّون من ضوابط في مسألة اجتماع الشرط والقسم في جملة واحدة ، وأنَّ الجواب للمتقدِّم منهما – مالم يتقدّم عليهما ذو خبر [8] – وجواب الآخر محذوف يدلُّ عليه الجواب المذكور ، فإذا تقدّم القسم على الشرط فالجواب للقسم .

---

(١) انظر : معاني القرآن ٢ / ١٣٠ ، وانظر أيضاً : المساعد ٣ / ١٧٦ .

(٢) انظر : الكشّاف ١ / ٦٠٧ – ٦٠٨ ، وانظر أيضاً : المساعد ٣ / ١٧٧ .

(٣) انظر : التسهيل ١٥٣ ، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٦١٦ – ١٦١٧ .

(٤) انظر : شرح الكافية ٢ / ٣٩٢ .

(٥) انظر : شرح الألفية ٧٠٧ – ٧٠٨ .

(٦) شرح الكافية ٢ / ٣٩٢ .

(٧) شرح الكافية الشافية ٣ / ١٦١٦ .

(٨) فإن تقدّم عليهما ما يطلب خبراً ، ففي المسألة خلاف :

أ – سيبويه وبعض النحاة يجعلون الجواب للشرط تأخّر أو تقدّم .

ب– وذهب ابن الحاجب إلى جواز كون الجواب لأحدهما ، ولا يتعيّن للشرط حتى لو تقدّم على القسم ، واختار هذا القول الرضيّ .

انظر : الكتاب ٣ / ٨٤ ، المفصّل ٢٥٦ ، شرح المفصّل ٧ / ٥٨ ، الكافية لابن الحاجب ٢٣٦ ، التسهيل ١٥٣ ، شرح الكافية ٢ / ٣٩٣ .

وأجابوا عن شواهد المجيزين السماعيّة بالآتي :

أولاً : ما ذهب إليه الزمخشريّ في قوله تعالى : { لَئِنْ بَسَطتَ إِلَيَّ يَدَكَ ... }

اعترضه أبو حيّان بأمرين [1] :

أ- أنّ قوله : { مَا أَنَا بِبَاسِطٍ } جوابٌ للقسم المحذوف قبل اللّام في (لئن) المؤذنة بالقسم ، والموطِّئة للجواب لا للشرط ، وجواب الشرط محذوفٌ ، ولا يصحُّ جعل : { مَا أَنَا بِبَاسِطٍ } جواباً للشرط ؛ لأنّه لو كان كذلك لكان بالفاء ، إذ إنّ جواب الشرط إذا كان منفيّاً بـ (ما)، فلا بُدّ من الفاء .

ب- أنّه يلزمُ على قوله هذا خَرْمُ القاعدة النحويّة ؛ لأنّ القسم إذا تقدّم على الشرط فالجواب للقسم .

ثانياً : وأمّا الشواهد الأخرى فإنّ اللّام فيها قد تكون زائدة ، وليست موطئةً للقسم ، أو أنّ ذلك من قبيل الضرورة [2] .

مناقشة توجيه المانعين للأدلة :

أولاً : يُجاب عن الزمخشريّ – رحمه الله – بأمرين :

أ – أنّه سمّاه جزاءً للشرط لمّا كان دالاً على جزاء الشرط ، ولا نكير في ذلك[3] .

ب- أنّه ليس بِدْعَاً فيما ذهب إليه ، إذ قد سبقه غيره ، واختاره طائفة بعده ، وله شواهد تؤيّده .

---

(١) انظر : البحر المحيط ٤ / ٢٢٩ – ٢٣٠ .

(٢) انظر : معاني القرآن للفراء ٦٨/١ ، ١٣٠/٢ ، شرح المفصّل ٥٧/٧ ، شرح الكافية ٣٩١/٢ – ٣٩٢ ، البحر المحيط ٢٢٩/٤ – ٢٣٠، تحفة الغريب ٩ب، التصريح ٢٥٤/٢، الصبّان ٢٩/٤ ، الخضري ١٢٦/٢.

(٣) انظر : الدر المصون ٢ / ٥١١ .

ثانياً : حمل الشواهد على زيادة الّلام ، أو الضرورة معترضٌ من أوجه :

أ – أنَّ الحمل على الجواز إذا لم يمنع منه مانعٌ أولى من الحمل على الضرورة .

ب– أنَّ الجمع بين الأدلة أولى من الحكم بالزيادة ؛ لأنَّ الزيادة خلاف الأصل .

جـ– أنَّ الحمل على الضرورة إنَّما يسوغ عندما يكون الأمر وارداً في الشعر فقط ، أمّا وقد ورد مثله في النثر فلا وجه للحمل على الضرورة .

الترجيح :

يظهر ممّا تقدّم رُجْحان مذهب الفرّاء ومن وافقه من المجيزين لجعل الجواب للشرط مع تأخره ، وتقدّم القسم عليه ؛ لورود السماع بذلك .

القاعدة النحويّة بعد مناقشة المسألة :

إذا تقدَّم القسم على الشَّرط في جملةٍ واحدةٍ فإنَّ الجواب في الغالب للقسم ، ويجوز جعله للشَّرط إذا أُمن اللَّبس والإشكال .

(تعدِّي الفعل (اسْتَغَاثَ) بنفسه ، وبالباء)

قال ابن مالك : «الاستغاثة دعاء المنتصر المُنْتَصر به ، والمستعين المُسْتَعَان به ، والمعروف في اللُّغة تعدّي فعله بنفسه نحو : (استغاث زيدٌ عمراً)، قال اللّه تعالى : { إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ } [1] ، { فَاسْتَغَاثَهُ الَّذِي مِنْ شِيْعَتِهِ عَلَى الَّذِى مِنْ عَدُوِّهِ } [2] ، فالداعي مستغيثٌ ، والمدعو مُسْتَغَاثٌ ، والنحويّون يقولون : (استغاثَ به ، فهو مُسْتَغَاثٌ به)، وكلام العرب بخلاف ذلك » [3] .

يتبيّن من ذلك أنَّ ابن مالك – بعد استقرائه لغة العرب – لم يقف على مجيء الفعل (استغاث) متعدّياً بحرف الجرّ الذي هو (الباء) ، ولذا حكم بأنَّ هذا الفعل يتعدّى بنفسه دائماً ، وينكر على النحويين تعديته بالحرف ؛ لمخالفته كلام العرب واستعمالهم .

وذكر ابن مالك أنَّ من قال : (مستغاثٌ به) لم يُصِبْ [4].

ويبدو أنَّ المكودي [5] ، والأشموني [6] قد وافقا ابن مالك في ذلك .

وقد اقتصر الأزهري[7]، والجوهري[8]، وابن منظور [9] على تعدية الفعل (استغاث) بنفسه .

---

(١) الأنفال ٩ .

(٢) القصص ١٥ .

(٣) شرح التسهيل ٣ / ٤٠٩ .

(٤) انظر : شرح عمدة الحافظ ١ / ٢٨٧ .

(٥) انظر : شرح الألفية للمكودي ١٥٤ .

(٦) انظر : الأشموني مع الصبّان ٣ / ١٦٣ .

(٧) انظر : تهذيب اللغة ٨ / ١٧٧ (غاث) .

(٨) انظر : الصحاح ١ / ٢٨٩ (غوث) .

(٩) انظر : لسان العرب ٢ / ١٧٤ (غوث) .

النصوص المستدركة على الاستقراء :

استعملت العرب الفعل (استغاث) متعدّياً بالباء قليلاً ، ومن ذلك [1]:

١- قول الشاعر :

حَتَّى استَغَاثتْ بأهلِ المَلْحِ ما طَعِمْتْ ... في منـزلٍ طَعْـمَ نَومٍ غيرَ تَأْوِيْبِ [2]

٢- وقول زهير :

حتَّى استغاثَ بماءٍ لاَ رِشَـاءَ لهُ ... مِنَ الأباطِـحِ فِي حافَاتِـهِ البِـرَكُ

مُكَلَّلٌ بأُصُوْلِ النَّبْتِ تَنْسُجُـهُ ... رِيْحٌ خَرِيـقٌ لِضَاحِي مَائِهِ حُبُـكُ

كَمَـا استغاثَ بسَيءٍ فَزُّ غَيْطَلَةٍ ... خَافَ العيونَ فلمْ يُنْظَرْ بِهِ الحَشَكُ [3]

وبناءً على مثل هذه الشواهد استعمل كـثيرٌ مـن النحـويين [4] ، مـنهم : سيبويه [5] ، والمبرِّد [6] ، وابن السرَّاج [7] ، والسيرافيّ [8] ، والـصيمري [9] الفعـل (استغاث) متعدِّياً بحرف الجرّ وهو (الباء) ، ممَّا يدل على أنَّ هذا الفعل يتعدّى تارةً بنفسه ، وتارةً بحرف الجرّ.

---

(١) انظر في هذه الشواهد : لسان العرب ٣٩٩/١٠ (برك)، التذييل والتكميل ٢١٤/٤ ب، البحر المحيط ٥/ ٢٧٩ ، الدر المصون ٣ / ٣٩٨ ، المساعد ٢ / ٥٢٥ .

(٢) البيت من البحر البسيط بلا نسبة .
انظر : التذييل والتكميل ٤ / ٢١٤ ب ، المساعد ٢ / ٥٢٥ .

(٣) البيت من البحر البسيط .
انظر : ديوان زهير ١٧٥ – ١٧٧ ، الخصائص ٢ / ٣٣٤ ، لسان العرب ١٠ / ٣٩٩ (برك) ، التذييل والتكميل ٤ / ٢١٤ ب ، البحر المحيط ٥ / ٢٧٩ ، الدر المصون ٣ / ٣٩٨ ، المساعد ٢ / ٥٢٥ .

(٤) انظر : شرح التسهيل ٣ / ٤٠٩ ، التذييل والتكميل ٤ / ٢١٤ أ ، البحر المحيط ٥ / ٢٧٨ – ٢٧٩ ، الدر المصون ٣ / ٣٩٨ .

(٥) انظر : الكتاب ٢ / ٢١٥ .

(٦) انظر : المقتضب ٢ / ٢٥٤ .

(٧) انظر : الأصول ١ / ٣٥٤ .

(٨) انظر : شرح الكتاب ٣ / ٥٢ أ .

(٩) انظر : التبصرة والتذكرة ١ / ٣٥٩ .

وقد رجّح أبوحيّان [1] ، والسمين الحلبي [2] ، وابن عقيل [3] هذا الاستعمال .

ومماً ينبغي الإشارة إليه أن ابن مالك قد استعمل الفعل (استغاث) متعدّياً بنفسه ، وبالحرف أيضاً [4] .

توجيه المانعين للأدلة :

يرى ابن مالك أنّه لو ورد عن العرب استعمال (استغاث) متعدّياً بحرف الجرّ ، فإنّ ذلك يُحمل على تضمين (استغاث) معنى : (استعان) [5] .

مناقشة توجيه المانعين للأدلة :

اعترض أبو حيّان ما ذهب إليه ابن مالك بقوله : «وليس كما ذكر ، بل (استغاث) يتعدّى تارةً بنفسه ، وتارةً بحرف الجرّ الذي هو (الباء)، كما في لفظ سيبويه[6]، والنحويين في باب (الاستغاثة)، وكان ينبغي له ألاّ يُقدم على مخالفة النحويين خصوصاً سيبويه إلاّ بعد استقراء تام ، بل كان ينبغي له إذا رأى الإمام تكلّم به مُعدّى بالباء أن يعتقد بعد استقرائه أنّه ليس استقراءً تاماً ، وأنّ لفظ الإمام سيبويه حُجّةٌ في التعدية بحرف الجرّ»[7] .

---

(١) انظر : التذييل والتكميل ٤ / ٢١٤ أ - ب ، البحر المحيط ٥ / ٢٧٨ - ٢٧٩ .

(٢) انظر : الدر المصون ٣ / ٣٩٨ .

(٣) انظر : المساعد ٢ / ٥٢٥ .

(٤) انظر : شرح الكافية الشافية ٣ / ١٣٣٤ .

(٥) انظر : شرح عمدة الحافظ ١ / ٢٨٧ .

(٦) انظر : الكتاب ٢ / ٢١٥ .

(٧) التذييل والتكميل ٤ / ٢١٤ أ .

الترجيح :

يتّضح ممّا تقدّم رُجْحان ما ذهب إليه كثيرٌ من النحويين من أنَّ الفعل (استغاث) يتعدّى تارةً بنفسه ، وتارةً بحرف الجرِّ ؛ لثبوت السماع بذلك .

القاعدة النحويّة بعد مناقشة المسألة :

أنَّ الغالب تعدية الفعل (استغاث) بنفسه ، ويجوز - على قلّةٍ - تعديته بـ (الباء) فرقاً بين المستغاث به ، والمستغاث له .

(إجراء (عدَّ) مُجْرَى (ظَنَّ) معنًى وعملاً)

قال ابن مالك : «.... وإجراء (عَدَّ) مجرى (ظَنَّ) معنىً وعملاً مما أغفله أكثر النحويين ، وهو كثيرٌ في كلام العرب» [1] .

هذا النصّ يدلُّ على أنَّ ابن مالك – بعد استقرائه كلام العرب – حكم بأنَّ (عَدَّ) قد توافق (ظَنَّ) في المعنى والعمل ، فتدخل حينئذٍ على المبتدأ والخبر ، فتنصبهما مَفعْولَيْنِ ، وأشار إلى أنَّ أكثر النحويين قد أغفلوا هذا المعنى لـ(عَدَّ) نتيجة ضعف استقرائهم لنصوص اللُّغة وشواهدها الثابتة .

وما ذهب إليه ابن مالك –هنا– هو مذهب الكوفيين وبعض البصريين[2]، وأيَّده ابن هشام اللَّخْمي [3] .

واختاره الرضيّ [4] ، وبدر الدين ابن مالك [5] ، وابن أبي الربيع [6] ، وابن هشام[7] ، وابن عقيل [8] ، والسلسيليّ [9] ، والمكودي [10] ، والدماميني [11] ، وآخرون [12] .

---

(١) شواهد التوضيح ١٢١ – ١٢٢ ، وانظر : شرح التسهيل ٢ / ٧٧ ، شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٤٥ .

(٢) انظر : الارتشاف ٣ / ٥٧ ، تعليق الفرائد ٤ / ١٤١ ، الهمع ١ / ٤٧٦ (أحمد شمس الدين) .

(٣) انظر : شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٤٥ .

(٤) انظر : شرح الكافية ٢ / ٢٧٨ .

(٥) انظر : شرح ألفية ابن مالك ١٩٨ .

(٦) انظر : الارتشاف ٣ / ٥٧ ، تعليق الفرائد ٤ / ١٤١ ، الهمع ١ / ٤٧٦ .

(٧) انظر : تخليص الشواهد ٤٣١ ، أوضح المسالك ٢ / ٣٦ .

(٨) انظر : المساعد ١ / ٣٥٥ .

(٩) انظر : شفاء العليل ١ / ٣٩٠ – ٣٩١ .

(١٠) انظر : شرح ألفية ابن مالك للمكودي ٥٢ – ٥٣ .

(١١) انظر : تعليق الفرائد ٤ / ١٤١ .

(١٢) انظر : الأشموني مع الصبّان ٢ / ٢١ – ٢٢ ، التصريح ١ / ٢٤٨ ، شرح ألفية ابن مالك للسيوطي ١٣٦، الهمع ١ / ٤٧٦ – ٤٧٧ .

وأنكر ابن عصفور [1] ، وأبو حيّان [2] إجراء (عَدَّ) مجرى (ظَنَّ) .

ونُسِب إنكار هذا المعنى لـ (عَدَّ) إلى أكثر النحويين [3] .

قال أبو حيّان : «وقال ابن هشام : قالت الجماعة : لا يصحُّ أن يتعدّى (عَدَّ) إلى اثنين لا لغةً ، ولا استعمالاً » [4] .

النصوص المستدركة على الاستقراء :

استدلّ ابن مالك على صحة ما ذهب إليه بعدد من الشواهد، ومنها [5] :

١- قول بعض الصحابة – رضي الله عنهم – : «جَاءَ جِبْرِيْلُ إلى النَّبيِّ –عليه السلام – فقال : مَا تَعُدُّوْنَ أَهْلَ بَدْرٍ فِيْكُمْ ؟ قال : مِنْ أَفْضَلِ المُسْلِمِيْنَ » [6] .

٢- وقال النعمان بن بشير الأنصاري :

فلا تَعْدُدِ المَوْلَى شَرِيكَكَ في الغِنَى ولكنَّمَا المولَى شَرِيكَكَ في العُدْمِ [7]

٢- وقال الشاعر :

لا تَعْدُدِ المرءَ خِلاً قبلَ تَجْرِبَةٍ فَرُبَّ ذِي مَلَقٍ في قَلْبِهِ إِحَنُ [8]

---

(١) انظر : شرح الجمل ١ / ٣٠١ – ٣٠٢ .

(٢) انظر : التذييل والتكميل ٢ / ٨٥ أ ، الارتشاف ٣ / ٥٧ .

(٣) انظر : الهمع ١ / ٤٧٧ .

(٤) الارتشاف ٣ / ٥٧ .

(٥) انظر هذه الشواهد في : شواهد التوضيح ١٢١ – ١٢٢ ، شرح التسهيل ٢/٧٧ ، شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٤٥ ، التذييل والتكميل ٢ / ٨٥ أ ، تخليص الشواهد ٤٣١ ، الهمع ١/٤٧٦ – ٤٧٧.

(٦) أخرجه البخاري في كتاب المغازي ، باب : شُهُود الملائكة بدراً ، رقم (٣٩٩٢) .

(٧) البيت من البحر الطويل . انظر : ديوان النعمان بن بشير ١٥٩ ، شواهد التوضيح ١٢٢ ، شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٤٥ ، شرح التسهيل ٢ / ٧٧ ، شرح الألفية لابن الناظم ١٩٨ ، التذييل والتكميل ٢ / ٨٥ أ ، تخليص الشواهد ٤٣١، المساعد ١ / ٣٥٥ ، شفاء العليل ١ / ٣٩١ ، تعليق الفرائد ٤ / ١٤١ ، الأشموني ٢ / ٢٢ ، التصريح ١ / ٢٤٨ ، الهمع ١ / ٤٧٦ ، الخزانة ٣ / ٥٧ .

(٨) البيت من البحر البسيط بلا نسبة . انظر : شواهد التوضيح ١٢٢ .

٣- وقال أبو دؤاد الإياديّ :

لا أعُـــدُّ الإقْتَـارَ عُدْمَـاً وَلَكِـنْ فَقْدُ مَنْ قَـدْ فَقَدْتُـهُ الإعْـدَامُ[١]

٤- وقال جرير :

تَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيْبِ أفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنِي ضَوْطَرَى لولا الكَمِيَّ الْمُقَنَّعَا[٢]

توجيه المانعين للأدلة :

أنكر ابن عصفور إجراء (عَدَّ) مجرى (ظَنَّ) في المعنى والعمل ، وذكر أنَّه لا حُجَّة في نحو قولهم : (عَدَدْتُ زيداً عالماً) ؛ لأنَّ (عالماً) حال ؛ والدليل على ذلك التزام التنكير فيها ، فلا تقول : (عَدَدْتُ زيداً العالِمَ) [٣] .

- وذكر بعضهم أنَّه لا حُجَّة في قول الشاعر : (لاَ أَعُدُّ الإِقْتَـارَ عُـدْمَاً) ؛ لأنَّ (عُدْمَاً) حال [٤] .

مناقشة توجيه المانعين للأدلة :

ما ذكروه من أنَّ المفعول الثاني لـ (عَدَّ) في نحو : (عَدَدْتُ زيداً عالماً) ، وقوله : (لا أَعُدُّ الإِقْتَارَ عُدْمَاً) ليس مفعولاً ، وإنَّما هو حالٌ ؛ معترضٌ بأنَّه تخريجٌ بعيدٌ ، وليس المعنى عليه [٥] .

---

(١) البيت من البحر الخفيف .

انظر : ديوان أبي دؤاد الإيادي ٣٣٨، الأصمعيّات ١٨٧، الأغاني ١٣٩/٢، ٢٩٩/١٦ ، ١٥٥/١٧، شواهد التوضيح ١٢٢ ، شرح التسهيل ٢ / ٧٧ ، شرح الألفية لابن الناظم ١٩٨ ، التذييل والتكميل ٢ / ٨٥ أ ، تخليص الشواهد ٤٣١ ، شفاء العليل ١ / ٣٩١ ، المقاصد النحوية ٣ / ٣٩١ ، الهمع ١ / ٤٧٧ ، الخزانة ٨ / ١٢٥ ، ٩ / ٥٩٠ ، ٥٩١ ، ٥٩٢ ، الدرر ٢ / ٢٣٨ .

(٢) البيت من البحر الطويل ، وهو لجرير ، وقيل : للأشهب بن رميلة ، ويروى :
(... هلاَّ الكميَّ المُقَنَّعَا)

انظر : ديوان جرير ٣٣٨ ، الكامل ١ / ٣٦٣ (الدالي) ، حروف المعاني ٤ ، الجمل ٢٤٥ ، معاني الحروف المنسوب للرمّاني ١٢٣ ، الخصائص ٢ / ٤٥ ، أمالي ابن الشجري ١ / ٤٢٦ ، ٢ / ٨٤ ، ٥٠٩ ، شرح جمل الزجّاجي ١ / ٣٠٢ ، تخليص الشواهد ٤٣١ ، الخزانة ١ / ٤٦١ ، ٤ / ٤٩٨ .

(٣) انظر : شرح جمل الزجّاجي ١ / ٣٠١ – ٣٠٢ .

(٤) انظر : تخليص الشواهد ٤٣١ .

(٥) انظر : المصدر السابق .

الترجيح :

يتَّضحُ ممَّا تقدَّم صحة إجراء (عَدَّ) مجرى (ظَنَّ) معنىً وعملاً ، وتدخل حينئذٍ على المبتدأ والخبر ، فتنصبهما مَفْعُوْلَيْنِ ، وصحَّ ذلك ؛ لثبوت السماع به نثراً ونظماً ؛ ولأنَّ التأويل لا يسوغ عند توافر الشواهد ، ووضوح الاحتجاج بها .

القاعدة النحويّة بعد مناقشة المسألة :

يجوز إجراء (عدَّ) مجرى (ظنَّ) ، فتنصب حينئذٍ مفعولين أصلهما المبتدأُ والخبر ، وهذا ثابتٌ في لغة العرب .

(استعمال (رَجَعَ) كـ (صارَ) معنىً وعملاً)

قال ابن مالك : «مما خفي على أكثر النحويين استعمال (رَجَعَ) ، كـ (صار) معنىً وعملاً » [1] .

يتبيّن من هذا النصّ أنّ ابن مالك – بعد استقرائه كلام العرب – حكم بأنّ (رَجَعَ) قد تُسْتَعْمَلُ بمعنى (صَارَ) معنىً وعملاً ، وحينئذٍ ترفع الاسْمَ وتنصب الخبَر ، وأشار ابن مالك إلى أنّ هذا الاستعمال لـ (رَجَعَ) قد خفي على أكثر النحويين ، فلم يذكروه ، وهذا عائدٌ إلى نقص استقرائهم لنصوص اللُّغة وشواهدِها الفصيحةِ .

وقد أخذ بهذا المذهب بعض المتأخرين [2] .

وأمّا متقدمو النحاة فلم يذكروا هذا الاستعمال لـ (رَجَعَ) ، ولم يشيروا إليها في عدّ أخوات (كان) [3] .

النصوص المستدركة على الاستقراء :

جاءت (رَجَعَ) بمعنى (صَارَ) في المعنى والعمل في عددٍ من النصوص النثريّة والشعريّة ، وهي [4] :

١- قوله – عليه الصلاة والسلام – : (ألاَ فلاَ ترْجِعُوْا بَعْدِي ضُلاَّلاً ، يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ)[5] .

---

(١) شواهد التوضيح ١٣٩ ، وانظر : التسهيل ٥٣ ، شرح الكافية الشافية ١ / ٣٩٠ .

(٢) انظر : الارتشاف ٢ / ٨٣ ، المساعد ١ / ٢٥٨ ، تعليق الفرائد ٣ / ١٩٥ ، الأشموني ١ / ٢٢٩ ، الهمع ١ / ٣٥٧ – ٣٥٨ (أحمد شمس الدين) ، الدرر ٢ / ٥٢ .

(٣) انظر : الكتاب ١ / ٤٥ ، المقتضب ٣ / ٩٧ ، الأصول ٢ / ٢٨٨ ، الجمل ٤١ ، التبصرة والتذكرة ١٩١/١ -١ ٩٢ ، المفصّل ٢٦٣ ، شرح الكافية ٢ / ٢٩٠ .

(٤) انظر هذه الشواهد في : شواهد التوضيح ١٧٣ ، شرح الكافية الشافية ١ / ٣٩٠ ، الارتشاف ٢ / ٨٣ ، تعليق الفرائد ٣ / ١٩٥ ، الهمع ١ / ٣٥٧ – ٣٥٨ .

(٥) أخرجه البخاري في كتاب الأضاحي ، باب من قال : الأضحى يوم النحر ، رقم (٥٥٥٠).

٢- وقوله: (لاَ تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارَاً ، يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ) [١] .

٣- وقول الشاعر :

قَدْ يَرْجِعُ المرءُ بعدَ المَقْتِ ذَا مِقَةٍ ... بالحِلْمِ فَادْرَأْ بِهِ بَغْضَاءَ ذِي إِحَنِ [٢]

٤- وقول الآخر :

تُعِدُّ لَكُمْ جَـزْرَ الجَزُوْرِ رِمَاحُنا ... وَيَرْجِعْنَ بالأكبـادِ مُنْكَسِـرَاتِ [٣]

الترجيح :

يتّضح ممّا تقدّم صحة استعمال (رَجَعَ) بمعنى (صَارَ) في المعنى والعمـل ، لثبوت السماع بذلك نثراً ونظماً .

القاعدة النحويّة بعد مناقشة المسألة :

يجوز استعمال (رَجَعَ) بمعنى (صَارَ) معنـىً وعمـلاً ، وهـذا ثابـتٌ في لغة العرب .

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب العلم ، باب : الإنصات للعلماء ، رقم (١٢١) وفي كتاب الحجّ ، باب : الخطبة أيّام منى ، رقم (١٧٣٩)، ورقم (١٧٤١)، وفي كتاب المغازي ، باب : حَجّة الوداع ، رقم (٤٤٠٣)، ورقم (٤٤٠٥) ، وفي كتاب الدّيات ، باب : قول الله – تعالى – : { وَمَنْ أَحْيَاهَا} [المائدة ٣٢] ، رقم (٦٨٦٨) ، ورقم (٦٨٦٩) ، وفي كتاب الفتن ، باب : قول النبي – عليه السلام – : (لا تَرْجِعُوا بعْدِي كُفّاراً ، يضربُ بعضُكُم رِقابَ بعض) رقم (٧٠٧٧) ، ورقم (٧٠٧٨) ، و(٧٠٨٠) ، وأخرجه مسلم في كتاب الإيمان ، باب : بيان معنى قول النبي – عليه السلام – : (لا ترجعوا بعدي كفاراً) ، رقم (٦٥) ، وأحمد في المسند ٨٥/٢ ، ٨٧ ، ١٠٤ ، ٣٧/٥ ، ٣٩ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٩ ، ٦٨ .

(٢) البيت من البحر البسيط بلا نسبة .

والمراد بالمقت : البغض ، والمِقَة : المحبّة ، والإحن : جمع إحْنَة ، والإحنة : الحقد .

انظر : شواهد التوضيح ١٣٩ ، الارتشاف ٢ / ٨٣ ، المقاصد النحوية ٤ / ٦ .

(٣) البيت من البحر الطويل ، عُزِي لامرأة من بني عامر لم يعيّن اسمها ، ويروى : (ويُمْسِكْنَ) ، ولا شاهد فيه حينئذٍ .

انظر : الحماسة لأبي تمام ١ / ٣٨٢ ، الارتشاف ٢ / ٨٣ ، المساعد ١ / ٢٥٨ ، تعليق الفرائد ٣ /١٩٤، الهمع ١ / ٣٥٧ ، الدرر ٢ / ٥٢ .

(استعمال (وَنِيَ) و (رَامَ) فعلين ناقصين)

قال ابن مالك : «... قُيِّدَ : (وَنَى) ، و (رَامَ) الملحقتان بهنَّ بمرادفتهما لهُنَّ، احترازاً من (وَنَى) بمعنى (فَتَرَ) ، ومن (رَامَ) بمعنى (حاول) ، وبمعنى (تحوّل) ومضارع التي بمعنى (حاول) : (يروم) ، ومضارع التي بمعنى (تحوّل) : (يَرِيْم) ، وهكذا مضارع المرادفة (زال) ، وهي و (وَنَى) بمعنى : (زال) غريبتان ، ولا يكاد النحويّون يعرفونهما ، إلاّ مَنْ عُنِيَ باستقراء الغريب» [1] .

يتبيّن من ذلك أنّ ابن مالك - بعد استقرائه كلام العرب - حكم بأنّ العرب قد استعملت (وَنَى) ، و (رَامَ) فعلين ناقصين بمعنى (زال) ، وشَرَطَ ابن مالك لصحة هذا الاستعمال شرطين :

<u>الأول</u> : أن يتقدّمهما نَفْيٌ أو نَهْيٌ .

<u>والآخر</u>: أن يكونا بمعنى (زال) .

ومعنى (وَنَى) و (رَامَ) إذا نُفِيَتا داخلة على الجملة : الإعلام بلزوم مضمون الجملة في المضي ، أو في الاستقبال ، نحو: (ما رَامَ العلمُ حسناً) ، و (لن يَريمَ الجهلُ قبيحاً) .

وأشار ابن مالك إلى أنّ النحويين لا يكادون يعرفون هذا المعنى لـ (رَامَ)، و (وَنَى)؛ لضعف استقرائهم لنصوص اللّغة وشواهدها .

وما جوَّزه ابن مالك - هنا - هو مذهب البغداديّين[2]، وابن الحاجب[3] .

---

(١) شرح التسهيل ١ / ٣٣٤ ، وانظر : التسهيل ٥٣ - ٥٤ .

(٢) انظر : شرح الجمل ١ / ٣٧٦ ، البحر المحيط ٧ / ٣٣٥ ، الهمع ١ / ٣٥٧ (أحمد شمس الدين) .

(٣) انظر : شرح الكافية ٢ / ٢٩١ .

واختاره الرضيّ [1] ، وابن عقيل [2] ، والسلسيليّ [3] ، والدماميني [4] .

وأثبت الجوهريُّ هذا المعنى لـ(وَنى)؛ قال : «وفلانٌ لا يني يفعل كذا ، أي : لايزال يفعل كذا» [5] .

وأنكر ابن عصفور[6]، وأبو حيّان [7]، والسمين الحلبي [8]، والسيوطي[9] ذلك .

النصوص المستدركة على الاستقراء :

ورد استعمال (وَنى) و (رَامَ) فعلين ناقصين بمنزلة (زال) في شعر العرب الآتي[10]:

١- قول الشاعر :

لا يَنِي الخِبُّ شِيْمَةَ الخَبِّ مَا دَا ... مَ فَلا تَحْسَبَنْــهُ ذَا ارْعِــوَاءِ [11]

---

(١) انظر : شرح الكافية ٢ / ٢٩١.

(٢) انظر : المساعد ١ / ٢٤٩ – ٢٥٠ .

(٣) انظر : شفاء العليل ١ / ٣٠٦ .

(٤) انظر : تعليق الفرائد ٣ / ١٥٧ – ١٥٨ .

(٥) الصحاح ٦ / ٢٥٣١ (وَنَى) .

(٦) انظر : شرح الجمل ١ / ٣٧٦ .

(٧) انظر : التذييل والتكميل ٢ / ١١٩ أ ، البحر المحيط ٧ / ٣٣٥ .

(٨) انظر : الدر المصون ٥ / ٢٢ – ٢٣ .

(٩) انظر : الهمع ١ / ٣٥٧ .

(١٠) انظر : شرح التسهيل ١ / ٣٣٤ ، البحر المحيط ٧ / ٣٣٥ ، الدر المصون ٥ / ٢٢ ، المساعد ١ / ٢٤٩ – ٢٥٠ ، شفاء العليل ١ / ٣٠٦ ، تعليق الفرائد ٣ / ١٥٨ ، الهمع ١ / ٣٥٦ .

(١١) البيت من البحر الخفيف بلا نسبة .

انظر : شرح التسهيل ١ / ٣٣٤ ، التذييل والتكميل ٢ / ١١٩ أ ، البحر المحيط ٧ / ٣٣٥ ، الدر المصون ٥ / ٢٢ ، المساعد ١ / ٢٤٩ ، شفاء العليل ١ / ٣٠٦ ، تعليق الفرائد ٣ / ١٥٨ ، الهمع ١/٣٥٦، الدرر ٢ / ٤٨ ، المعجم المفصّل في شواهد النحو الشعريّة ١ / ٢٧ .

٢- وقول الآخر :

إِذَا رُمْتَ مِمَّنْ لا يَرِيـمُ مُتَيَّمَاً سُلُوّاً فَقَدْ أَبْعَدْتَ فِي رَوْمِكَ الْمَرْمَى [(١)]

توجيه المانعين للأدلة :

حاول المانعون تأويل شواهد المجيزين ، وذلك على النحو الآتي :

١- لا حُجَّة في قول الشاعر : (لاَ يَنِي الخِبُّ شِيْمَةَ) ؛ لأنَّ (شيمةَ) منصوبٌ على نزع الخافض ، والتقدير : (عن شيمةِ الخَبِّ) ، وهذا الفعل يتعدّى تارةً بـ (عن) ، وتارةً بـ (في) ، يُقال : (ما ونيت عن حاجتك) ، أي : (في حاجتك) [(٢)] .

٢- ولا حُجَّة - أيضاً - في قوله : (لاَ يَرِيْمُ مُتَيَّماً) ؛ لأنَّ (مُتَيَّماً) يُحْتَمل أن يكون منصوباً على الحال لتنكيره [(٣)] .

قال ابن عصفور عن إِلحاق (وَنَى) بالأفعال الناقصة : «ومما يدلُّ على أنّها ليست من أخوات (كان) أنّه لا يُقال : (ما وني زيدٌ القائمَ) ، فالتزام التنكير في (قائم) وأمثاله دليلٌ على انتصابه على الحال» [(٤)] .

واعْتُرِض هذا المذهب - أيضاً - بأنَّ الفعل قد يكون بمعنى فعلٍ آخر ولا يكون حكمه كحكمه [(٥)] .

---

(١) البيت من البحر الطويل بلا نسبة ، ويروى : (فَقَدْ أَبْصَرْتَ) .

انظر : شرح التسهيل ١ / ٣٣٤ ، التذييل والتكميل ٢ / ١١٩ أ ، المساعد ١ / ٢٥٠ ، شفاء العليل ٣٠٦/١، تعليق الفرائد ٣ / ١٥٨ ، الهمع ١ / ٣٥٦ ، الدرر ٢ / ٤٩.

(٢) انظر : التذييل والتكميل ١١٩/٢ أ، الدر المصون ٢٢/٥-٢٣، تعليق الفرائد ١٥٨/٣، الهمع ٣٥٧/١.

(٣) انظر : التذييل والتكميل ٢ / ١١٩ أ ، تعليق الفرائد ٣ / ١٥٨ ، الهمع ١ / ٣٥٧ .

(٤) شرح الجمل ١ / ٣٧٦ .

(٥) انظر : شرح الجمل ١ / ٣٧٦ ، التذييل والتكميل ٢ / ١١٩ أ ، الهمع ١ / ٣٥٧ .

مناقشة توجيه المانعين للأدلة :

١- قولهم : لا حجة في قول الشاعر : (لا يني الخب شيمة) ؛ لأنّ (شيمة) منصوب على نزع الخافض ؛ معترضٌ بأن ذلك غير مقيس ، كما أنّ المعنى لا يمنع من نصب (شيمة) على أنّه خبر (يني) ، وهو واضح من سياق الشاهد .

٢- وأمّا قولهم : إنّه لا حجّة في (لا يريم متيّماً) ؛ لأنّ (متيّماً) يحتمل أن يكون منصوباً على الحال ، فمعترض بأنّه لا حاجة لمثل هذا الاحتمال مادام المعنى يقبل نصب (متيّماً) على الخبرية ، كما أنّ الاحتمال نوع من التأويل المرفوض .

٣- أنّه لامانع من الإلحاق والزيادة في هذا الباب ما دامت الشواهد تؤيّده ، وتحقّق في الفعل المزيد كونه وُضِع لتقرير الفاعل على صفة [1] .

قال سيبويه : «وذلك قولك : (كان ويكون) ، و (صار) ، و (ما دام)، و(ليس) ، وما كان نحوهُنّ من الفعل ممّا لا يستغني عن الخبر » [2] .

الترجيح :

يتّضح ممّا تقدّم ترجح ماذهب إليه ابن مالك ومن وافقه من المجيزين لاستعمال (وَنَى)، و(رَامَ) فعلين ناقصين بمعنى (زال) ؛ لثبوت السماع بذلك عن العرب .

القاعدة النحويّة بعد مناقشة المسألة :

يجوز استعمال (وَنِيَ) و (رَامَ) فعلين ناقصين بمنزلة (زَالَ) شريطة أنْ يتقدّمهما نفيٌ أو نهيٌ .

---

(١) انظر : شرح المقدمة الكافية ٣ / ٩٠٦ .

(٢) الكتاب ١ / ٤٥ .

(حذف نون (يكون) المجزومة إذا وليها ساكن)

قال سيبويه : «وأمّا الأفعال فلا يُحذفُ منها شيءٌ؛ لأنّها لا تذهب في الوصل في حال ، وذلك: (لا أَقْضِي)، و (هو يَقْضِي)، و (يَغْزُو) ، و(يَرْمِي)، إلاّ أنّهم قالوا : (لا أدْرِ) في الوقف ؛ لأنّه كثُرَ في كلامهم ، فهو شاذٌّ ، كما قالوا: (لم يَكُ) ، شُبِّهت النون بالياء ، حيث سكنت ، ولا يقولون : (لم يَكُ الرّجلُ) ؛ لأنّها في موضع تحرُّكٍ ، فلم يُشبَّه بـ (لا أدْرِ) ، فلا تُحْذفُ الياء إلاّ في : (لا أدْرْ) ، و (ما أدْرْ) » [1] .

وقال في موضعٍ آخر : «اعلم أنّه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من... ، وحذف ما لا يُحذف يشبِّهونه بما قد حُذِف واستُعمِل محذوفاً ... ، وكما قال النَّجاشيّ :

فَلَسْتُ بآتِيْهِ ولا أَسْتَطِيْعُهُ   وَلاَكِ اسْقِنِي إنْ كَانَ مَاؤُكِ ذَا فَضْلِ [2]» [3] .

يتبيّن من ذلك أنّ سيبويه – بعد استقرائه كلام العرب – لم يقف على مجيء نون (يكون) المجزومة محذوفةً إذا اتصلت بساكن ، ولذا حكم بأنّ هذا

---

(١) الكتاب ٤ / ١٨٤ ، وانظر : ١ / ٢٥ .

(٢) البيت من البحر الطويل ، وقد نُسِب لامرئ القيس – أيضاً – انظر : ديوانه ٣٦٤ .

انظر : ديوان النجاشي ١١١ ، اللامات ١٧٨ ، إعراب القرآن للنحّاس ١ / ٣٢٩ ، ٥ / ٢٧١ ، شرح أبيات سيبويه للنحّاس ٣٠ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ١٩٥ ، سر صناعة الإعراب ٤٤٠/٢، المنصف ٢ / ٢٢٩ ، الخصائص ١ / ٣١٠ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ١٢٣ ، النكت ١ / ١٤٣، ١٥٦ ، أمالي ابن الشجري ٢ / ١٦٧ ، الإنصاف ٢ / ٦٨٤ ، شرح المفصّل ٩ / ١٤٢ ، ضرائر الشعر ١١٥ ، رصف المباني ٢٧٧ ، ٣٦٠ ، لسان العرب ١٣ / ٣٩١ (لكن) ، الارتشاف ٣ / ٢٩٩ ، الجنى الداني ٥٩٢ ، تخليص الشواهد ٢٦٩ ، المغني ١ / ٤٧٦ (الفاخوري) ، الأشموني ١ / ١٣٦ ، التصريح ١ / ١٩٦ ، شرح شواهد المغني ٢ / ٧٠١ ، الأشباه والنظائر ٢ / ١٣٣ ، ٣٦١ ، الهمع ٣ / ٢٣٩ (أحمد شمس الدين) ، الخزانة ٥ / ٢٦٥ ، ١٠ / ٤١٨ ، ٤١٩ .

(٣) الكتاب ١ / ٢٦ – ٢٧ .

الحذفَ شاذٌّ ، ولا يجوز ارتكابه إلاّ في الشِّعر للضرورة ، قال : «اعلم أنّه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام».

وما ذهب إليه سيبويه – هنا – هو مذهب الخليل بن أحمد [1] ، وأخذ به كثيرٌ من النحويين منهم : الكسائيّ [2]، والفرّاء [3]، والمازنيّ [4] ، والمبرِّد [5] ، والسيرافيّ [6] ، والزجّاجيّ [7] ، والنحّاس [8] ، والفارسيّ [9] ، وابن السيرافيّ [10]، وابن جنّي [11] ، والقزّاز [12]، والهرويّ [13] ، والأعلم [14] ، وابن الشجريّ [15]، والأنباريّ [16] ، وابن يعيش [17] ، وابن عصفور [18] ، وابن مالك – في أحد

(١) انظر : كتاب الجمل المنسوب للخليل ٢١٤ ، إعراب القرآن للنحّاس ٥ / ٢٧١ .

(٢) انظر : إعراب القرآن للنحّاس ٥ / ٢٧١ .

(٣) انظر : المصدر السابق .

(٤) انظر : التصريف (مع المنصف) ٢ / ٢٢٧ .

(٥) انظر : المقتضب ٣ / ١٦٧ .

(٦) انظر : شرح الكتاب ٥ / ١٦٥ أ – ب ، السيرافي النحوي ٤٤٤ – ٤٤٥ .

(٧) انظر : اللّامات ١٧٨ .

(٨) انظر : إعراب القرآن ١ / ٣٢٩ ، ٥ / ٢٧١ ، شرح أبيات سيبويه ٣٠ .

(٩) انظر : التعليقة ٤ / ٢٢٤ – ٢٢٥ ، العضديّات ١٢٤ .

(١٠) انظر : شرح أبيات سيبويه ١ / ١٩٦ .

(١١) انظر : المنصف ٢ / ٢٢٧ – ٢٣٠ ، الخصائص ١ / ٨٩ – ٩٠ ، ٣١٠ ، سرّ صناعة الإعراب ٢ /٤٣٩ – ٤٤٠ ، ٥٤٠ – ٥٤٢ .

(١٢) انظر : ما يجوز للشاعر في الضرورة ١٢٣ – ١٢٤ .

(١٣) انظر : الأزهية ٢٩٦ – ٢٩٧ .

(١٤) انظر : النكت في تفسير كتاب سيبويه ١ / ١٤٣ ، ١٥٦ .

(١٥) انظر : أمالي ابن الشجري ٢ / ١٦٧ .

(١٦) انظر : الإنصاف ٢ / ٦٨٤ .

(١٧) انظر : شرح المفصّل ٩ / ١٤١ – ١٤٢ .

(١٨) انظر : ضرائر الشعر ١١٥ .

قولـيه - [١] ، والمالـقيّ [٢] ، وابن منـظور [٣] ، وأبـو حيـّان[٤]، والمـراديّ [٥] ، وابن هشام [٦] ، والدماميني [٧]، وغيرهم [٨] .

ونُسِب هذا القول إلى جمهور النحويّين [٩] .

النصوص المستدركة على الاستقراء :

جوَّز يونس بن حبيب [١٠] حـذف نـون (يكـون) المجزومـة إذا اتّـصلت بساكنٍ اختياراً .

ونُسِب هذا القول إلى الكوفيين [١١] .

واختــاره ابــن مالــك - في قولــه الآخــر - [١٢] ، وابــن عقيــل [١٣] ، والسلسيلي[١٤] في ظاهر قولهما .

---

(١) انظر : شواهد التوضيح ١٧٦ .

(٢) انظر : رصف المباني ٢٧٧ ، ٣٦٠ .

(٣) انظر : لسان العرب ١٣ / ٣٩١ (كون) .

(٤) انظر : الارتشاف ٣ / ٢٩٩ ، التذييل والتكميل ٢ / ١٦ أ - ب .

(٥) انظر : الجنى الداني ٥٩٢ .

(٦) انظر : تخليص الشواهد ٢٦٨ - ٢٦٩ ، أوضح المسالك ١ / ٢٦٨ - ٢٦٩ ..

(٧) انظر : تعليق الفرائد ٣ / ٢٣٦ - ٢٣٧ .

(٨) انظر : الأشموني ١ / ٢٤٥ ، التصريح ١ / ١٩٦ ، الهمع ١ / ٣٨٨ ، ٣ / ٢٣٩ .

(٩) انظر : الهمع ١ / ٣٨٨ .

(١٠) انظر : الصحاح ٦/٢١٩٠ (كون)، التسهيل ٥٦، شرح التسهيل ٣٦٦/١، شرح الكافية ٣٠٠/٢، لسان العرب ٣٦٤/١٣ (كون)، الارتشاف ٣ / ٢٩٩ ، تخليص الشواهد ٢٦٨ ، المساعد ١ / ٢٧٦ ، شفاء العليل ١ / ٣٢٦ ، تعليق الفرائد ٣ / ٢٣٥ ، الأشموني ١ / ٢٤٥ ، التصريح ١٩٦/١، الهمع ٣٨٨/١ .

(١١) انظر : تخليص الشواهد ٢٦٨ .

(١٢) انظر : التسهيل ٥٦ ، شرح التسهيل ١ / ٣٦٦ ، شرح الكافية الشافية ١ / ٤٢٣ .

(١٣) انظر : المساعد ١ / ٢٧٦ .

(١٤) انظر : شفاء العليل ١ / ٣٢٦ .

ويُعضِّد مذهب يونس عددٌ من الشواهد النثريَّة والشعريَّة ، ومنها [1] :

١- قُرِئ في الشواذّ : { لَمْ يَكُ الَّذِيْنَ كَفَرُوا } [2] .

٢- وقول أنس – رضي الله عنه – : (أُصِيْبَ حَارِثَةُ يومَ بَدْرٍ وَهْوَ غُلَامٌ ، فَجَاءَتْ أُمُّهُ إلى النَّبيِّ – صلى الله عليه وسلم- فَقَالَتْ : يَا رَسُوْلَ اللَّـهِ ، قَدْ عَرَفْتَ مَنْزِلَةَ حَارِثَةَ مِنِّي ، فَإِنْ يَكُنْ فِي الجَنَّةِ أَصْبِرْ وَأَحْتَسِبْ ، وَ إِنْ تَـكُ الأُخْـرَى تَرَى ما أَصْنَعُ) [3] .

٣- وقول حُسَيْل بن عُرْفُطَة :

لم يَكُ الحقُّ سِـــوَى أنْ هَاجَهُ　　　رَسْـــمُ دَارٍ قَدْ تَعَفَّى بالسَّرَر [4]

٤- وقول الآخر :

فإنْ لم تَكُ الـمِرْآةُ أَبْدَتْ وَسَامَةً　　　فَقَدْ أَبْدَتِ الـمِرْآةُ جَبْهَةَ ضَيْغَمِ [5]

---

(١) انظر هذه الشواهد في : شرح السيرافي ٥ / ١٦٥ أ ، الخصائص ١ / ٩٠ ، المنصف ٢ / ٢٢٨ ، الصحاح ٦ / ٢١٩٠ (كون) ، شرح التسهيل ١ / ٣٦٧ ، التذييل والتكميل ٢ / ١٦ أ ، تخليص الشواهد ٢٦٨، شفاء العليل ١ / ٣٢٦ – ٣٢٧ ، الهمع ١ / ٣٨٨ .

(٢) البيّنة ١ ، وانظر في هذه القراءة : شرح الألفية للمرادي ١ / ٣١٢ ، الأشموني ١ / ٢٤٥ .

(٣) أخرجه البخاري في كتاب المغازي ، باب فضل مَنْ شهد بدراً ، رقم (٣٩٨٢) .

(٤) البيت من بحر الرمل ، وهو لحُسَيْل بن عُرْفُطة ، وقيل : اسمه حسين ، أو الحسن .

انظر : نوادر أبي زيد ٧٧ ، شرح السيرافي ٥ / ١٦٥ أ ، الخصائص ١ / ٩٠ ، المنصف ٢ / ٢٢٨ ، سر صناعة الإعراب ٢ / ٤٤٠ ، ٥٤٠ ، شرح التسهيل ١ / ٣٦٧ ، لسان العرب ١٣ / ٣٦٤ (كون) ، التذييل والتكميل ٢ / ١٦ أ ، الارتشاف ٣ / ٢٩٩ ، شفاء العليل ١ / ٣٢٦ ، تعليق الفرائد ٣ / ٢٣٥ ، الهمع ١ / ٣٨٨ ، الخزانة ٩ / ٣٠٤ ، ٣٠٥ .

(٥) البيت من البحر الطويل ، وهو للخنجر بن صخر الأسدي .

انظر : سر صناعة الإعراب ٢ / ٥٤٢ ، شرح التسهيل ١ / ٣٦٧ ، شرح الكافية الشافية ١ / ٤٢٣ ، شواهد التوضيح ١٧٦ ، ابن الناظم ١٤٤ ، لسان العرب ١٣ / ٣٦٤ (كون) ، التذييل والتكميل ١٦/٢ أ، تخليص الشواهد ٢٦٨ ، شفاء العليل ١ / ٣٢٦ ، تعليق الفرائد ٣ / ٢٣٦ ، الأشموني ٢٤٥/١، التصريح ١ / ١٩٦ ، الهمع ١ / ٣٨٨ ، الخزانة ٩ / ٣٠٤ ، الدرر ٢ / ٩٦ .

٥- وقوله :

إذا لم تَكُ الحاجاتُ مِنْ هِمَّةِ الفَتَى   فليسَ بمُغْنٍ عنهُ عَقْدُ الرَّتَائـمِ [١]

الأدلة المؤيّدة لتلك النصوص :

يؤيّد تلك النصوص ما ذكره ابن مالك مـن: «أنّ هـذه النـون إنّمـا حُـذِفت للتّخفيف، وثُقْلُ اللَّفظِ بثبوتهـا قَبْـلَ سـاكنٍ أشـدّ مـن ثُقْلِـهِ بثبوتهـا دون ذلـك ، فالحذفُ حينئذٍ أَوْلَى» [٢] .

توجيه المانعين للأدلة :

أجـاب أبـو حيّـان عـن قـول ابـن مالـك : «إنّ هـذه النـون إنّمـا حُـذِفت للتّخفيف... »، بأنّ التخفيف ليس هـو العلّـة ، إنّمـا العلّـةُ كثـرة الاسـتعمال ، وشَبَه النون بحروفِ العلّة ، وقد ضَعف الشَّبَهُ فزال أَحَدُ جُزْأَيها ، والعلّةُ المركّبةُ تزول بزوالِ بَعْضِ أَجْزَائِهَا [٣] .

وأجاب المانعون عن شواهد المجيزين الشعريّة بأنّها من قبيل الـضرورة، أو أنّها شاذّة[٤].

---

(١) البيت من البحر الطويل بلا نسبة ، ويروى : (التمائم) بدل : (الرتائم) .

انظر : الصحاح ٦ / ٢١٩٠ (كون) ، شرح التسهيل ١ / ٣٦٧ ، لسان العرب ١٢ / ٢٢٥ (رتم) ، ٣٦٤/١٣ (كون) ، ١٥ / ١٠٥ (غنا) ، التذييل والتكميل ٢ / ١٦ أ ، تخليص الشواهد ٢٦٨ ، المساعد ١ / ٢٧٦ ، شفاء العليل ١ / ٣٢٧ ، تعليق الفرائد ٣ / ٢٣٦ ، الهمع ١ / ٣٨٨ ، الدرر ٩٦/٢.

(٢) شرح التسهيل ١ / ٣٦٦ .

(٣) انظر : التذييل والتكميل ١ / ١٦ ب ، وانظر : الهمع ١ / ٣٨٨ .

(٤) انظر : الكتاب ٤ / ١٨٤ ، شرح السيرافي ٥ / ١٦٥ أ - ب ، إعراب القرآن للنحّاس ١ / ٣٢٩ ، العضديّات ١٢٤ - ١٢٥ ، المنصف ٢ / ٢٢٧ - ٢٣٠ ، أمالي ابن الشجري ٢ / ١٦٧ ، الإنصاف ٦٨٤/٢ ، ضرائر الشعر ١١٥ ، شواهد التوضيح ١٧٦ ، رصف المباني ٢٧٧ ، ٣٦٠ ، لسان العرب ٣٦٤/١٣ (كون)، ١٣ / ٣٩١ (لكن) ، الارتشاف ٣ / ٢٩٩ ، التذييل والتكميل ٢ / ١٦ أ - ب، تخليص الشواهد ٢٦٨ - ٢٦٩ ، الهمع ١ / ٣٨٨ ، ٣ / ٢٣٩ .

مناقشة توجيه المانعين للأدلة :

رَدّ ابن مالك دعوى الضرورة بقوله : «ولا ضرورة في هذه الأبيات ، لإمكان أن يُقال في الأول : (لم يكن حقٌّ سوى أن هاجه) ، وفي الثاني : (فإن تكن المرآة أخفت وسامةً) ، وفي الثالث : (إذا لم يكن من هِمّةِ المرءِ ما نوى)»[1].

و- أيضاً - فإنّه لا وجه لحمل الشواهد الشعريّة على الضرورة ؛ لوروده في النثر .

الترجيح :

يتّضح مما تقدّم رُجْحان ما ذهب إليه يونس من جواز حذف نون (يكون) المجزومة إذا اتصلت بساكنٍ ؛ لثبوت السماع بذلك نثراً ونظماً .

القاعدة النحويّة بعد مناقشة المسألة :

يجوز - اختيارًا - حذف نون (يكون) المجزومة إذا وليها ساكنٌ ، وإنْ كان الأكثر بقاءها في مثل هذه الصُّورة .

---

(١) شرح التسهيل ١ / ٣٦٧ .

(الفصل بين (نِعْمَ) وفاعلها بالجارّ والمجرور أو الظرف)

قال ابن السرّاج : «وتقول : (نِعْمَ بك كفيلاً زيد) ، كما قال الله تعالى : {بِئْسَ للظَّالِمَينَ بَدَلا } [١] ، ويجيز الكسائي : (نِعْمَ فيك الراغبُ زيدٌ) ، ولا أعرفه مسموعاً من كلام العرب » [٢] .

هذا النصّ يدلُّ على أنَّ ابن السرّاج - بعد استقرائه كلام العرب - حكم بأنَّ الفصل بالجار والمجرور ، أو الظرف بين (نِعْمَ) وفاعلها غير جائز ، وأنَّه لم يَرِد في لغة العرب ، ولم ينُقل عنهم .

وما ذهب إليه ابن السرّاج -هنا- هو مذهب جمهور النحويين(٣)، محتجّين بالآتي:

أولاً : أنَّه لا يجوز تقديم الصلة على الموصول ، إن قيل: إنَّ (فيك) من صلة (الراغب) [٤]، ولهذا قال الفارسيّ: «ولا أظنُّ الكسائي أجاز تقديم الصلة على الموصول»[٥] .

ثانياً : أنَّ (نِعْمَ) من الأفعال غير المتصرِّفة ، فلا يُفصل بينه وبين فاعله بالظرف، أو الجار والمجرور [٦] .

---

(١) الكهف ٥٠ .

(٢) الأصول ١ / ١١٩ .

(٣) انظر : الأصول ١ / ١١٩ ، المسائل البصريات ٢ / ٨٣٤ ، المسائل البغداديات ٢٠٣ - ٢٠٤ ، التبصرة والتذكرة ١ / ٢٧٧ ، الملخّص ١ / ٤٤٦ - ٤٤٧ ، التذييل والتكميل ٣ / ١٦٠ ب ، الارتشاف ١٩/٣، الهمع ٥ / ٣٢ - ٣٣ .

(٤) انظر : الأصول ١ / ١١٩ ، المسائل البصريات ٢ / ٨٣٥ ، التبصرة والتذكرة ١ / ٢٧٧ .

(٥) المسائل البصريات ٢ / ٨٣٤ .

(٦) انظر : الأصول ١ / ١١٩ .

النصوص المستدركة على الاستقراء :

جاء الفصل بين (بِئْسَ) وفاعلها بالجار والمجرور ، وبالقسم ، وبـ (إذن) في عددٍ من النصوص ، ومنها [1] :

١- قول رفاعة الفقعسي :

فَبَادَرْنَ الدِّيَارَ يَزُفْنَ فيها ... وَبِئْسَ مِنَ المَلِيْحَاتِ البَدِيْلُ [2]

فالشاعر – هنا – فصل بين (بِئْسَ) وفاعلها (البَدِيْلُ) بالجار والمجرور (من المليْحَات)[3] ، ممّا يدلُّ على الجواز .

٢- وجاء الفصل بالقسم في قول الشاعر :

بئسَ قَوْمُ اللهِ قَوْمٌ طُرِقُوا ... فقَرَوْا أضْيَافَهُمْ لَحْمَاً وَحِرِ [4]

ففصَل بين (بِئْسَ) وفاعلها (قَوْمٌ) بالقسم (قَوْمُ اللَّهِ) ، وهذا ممّا يُعَضّد مذهب الكسائي .

٣- وجاء الفصل بـ (إذن) في قول مجنون ليلى [5] :

---

(١) انظر هذه الشواهد في : التذييل والتكميل ٣ / ١٦٠ ب ، تذكرة النحاة ٨٩ ، الارتشاف ٣ / ١٩ ، الهمع ٣٣/٥ ، الدرر ٢ / ١١١ .

(٢) البيت من البحر الوافر ، والمراد بـ (يَزُفْنَ) أي : يرقصن ، والضمير يعود على الظباء الوارد ذكرهنّ في بيت سابق .

انظر : التذييل والتكميل ٣ / ١٦٠ ب ، تذكرة النحاة ٨٩ ، الارتشاف ١٩/٣، الهمع ٥ / ٣٣ ، الدرر ١١١/٢ .

(٣) انظر : التذييل والتكميل ٣ / ١٦٠ ب.

(٤) البيت من بحر الرمل ، لم أقف على قائلٍ له ، والمقصود بالوحر : اللحم الذي دبّت عليه الوحرة ، وهي دابة كالوزغ .

انظر : الارتشاف ٣ / ١٩، الهمع ٥ / ٣٣ ، الدرر ٥ / ٢٠٦ ، ٢١٧ .

(٥) ونُسب لأبي هلال الأحدب .

انظر : طبقات الشعراء ٣٢٩ .

أَرُوْحُ ولم أُحْـدِثْ لِلَيْلَى زِيارةً   لبئسَ إذنْ راعِي المودَّةِ والوصلِ [1]

ففصل الشاعر في هذا البيت بين (بِئْسَ) وفاعلها (رَاعِي المودَّةِ) بـ (إذن).

وهذه النصوص تؤيّد مذهب الكسائي الذي خالف الجمهور ، وذهب إلى جواز الفصل بين (نِعْمَ) وفاعلها بالجارّ والمجرور أو الظرف ، إذا كانا مَعْمُوْلَيْنِ للفاعل نحو : (نِعْمَ فيك الراغبُ زيدٌ) [2] .

ويبدو أنَّ أبا حيَّان قد وافق الكسائيَّ في هذا القول [3] .

الأدلة المؤيّدة لتلك النصوص :

يؤيّد تلك الأدلة (القياسُ) ؛ وذلك من وجهين :

أولاً : أنَّه من المقرَّر – عند بعض النحويين – جواز الفصل بين (كَمْ) ومعمولها بالجار والمجرور ، نحو : (كم في الدار رجلاً) [4] ، فليجز الفصل بين (نِعْمَ) وفاعلها بالجارّ والمجرور حملاً على (كَمْ) ، ولا سيَّما أنَّ الفصل بين (نِعْمَ) وفاعلها ، أقوى من أن يُفْصَلَ بين (كَمْ) ومعمولها[5].

ثانياً : أنَّه من الجائز أن يُفْصَل بين (بِئْسَ) ومعمولها ، ومنه قوله تعالى : {بِئْسَ للظَّالمينَ بَدَلاً}[6] ، فليجز الفصل بينها وبين فاعلها بالظرف ، أو الجارّ والمجرور قياساً على ذلك[7].

---

(1) البيت من البحر الطويل .

انظر : ديوان المجنون ١٨١ ، الارتشاف ٣ / ١٩ ، الهمع ٥ / ٣٣ ، الدرر ٥ / ٢٠٦ .

(2) انظر : الأصول ١ / ١١٩ ، المسائل البصريات ٢ / ٨٣٤ ، الارتشاف ١٩/٣.

(3) انظر : التذييل والتكميل ٣ / ١٦٠ ب ، الارتشاف ٣ / ١٩.

(4) انظر : الكتاب ١ / ٢٩٥ ، المسائل البصريات ٢ / ٨٣٨ .

(5) انظر : المسائل البصريات ٢ / ٨٣٥ ، ٨٣٦ .

(6) الكهف ٥٠ .

(7) انظر : المسائل البصريات ٢ / ٨٣٧ – ٨٣٨ .

توجيه المانعين للأدلة :

أجاب المانعون عن الدليل القياسيّ الأول للمجيزين بوجهين [1] :

أحدهما : أنَّ قياس الفصل بين (نِعْمَ) وفاعلها على الفصل بين (كَمْ) ومعمولها لا يستقيم؛ لأنَّ الفصل في (كَمْ) بالظرف جاء بعد مضي ما هو بمنزلة الفاعل .

والآخر : أنَّ النحويين قد أجمعوا على منع الفصل بالظرف بين (ما) التعجّبيّة والخبر في نحو : (ما في الدار أحسن زيداً) ، مع أنَّ العامل فيه فعلٌ أقوى من (نِعْمَ) ، فدلَّ هذا على أنَّ الفصل بين (نِعْمَ) وفاعلها بالظرف أشدُّ امتناعاً.

ورُدّ دليل القياس الثاني بأنَّ هذا قياسٌ مع الفارق ؛ لأنَّ الفصلَ بين (نِعْمَ) وفاعلها بالظرف أفحش من الفصل بينها وبين معمولها ؛ لأنَّ اتصال الفعل بالفاعل أشدُّ من اتصّاله بالمفعول ، وبحسب قوة الاتصال وشدّته يقبح الفصل [2] .

مناقشة توجيه المانعين للأدلة :

أولاً : فيما احتجوا به لي وقفة :

أ- قولهم : لا يجوز تقديم الصلة على الموصول إن قيل : إنَّ (فيك) من صلة (الراغب) ، يرده أنَّ (فيك) ليست صلة ، وإنّما هي تبيينٌ ؛ لأنَّ المراد في قولنا : (نِعْمَ فيك الراغبُ زيدٌ) أنَّ المعنى : (نِعْمَ الراغبُ) ، ثم جيء بـ (فيك) لتبيّن موضوع الرغبة [3] ، فحصل الفصل بين (نِعْمَ) وفاعلها بالجارّ والمجرور مع وضوح المراد ، وانتفاء معارضة القواعد .

---

(١) انظر : المسائل البصريات ٢ / ٨٣٨ .

(٢) انظر : المصدر السابق ٢ / ٨٣٧ – ٨٣٨ .

(٣) انظر : الأصول ١ / ١١٩ ، التبصرة والتذكرة ١ / ٢٧٧ .

ب- وقولهم : إنَّ (نِعْمَ) من الأفعال غير المتصرِّفة ، فلا يُفْصل بينه وبين فاعله بالظرف ، أو الجار والمجرور ، معترضٌ بأنَّ قلّة تصرُّفِهِ ليست بأمنع له من العمل من المعاني ، والمعاني تعمل فيها ، فكذلك الفعل غير المتصرِّف[1] .

وأمَّا نقضهم القياسَ فلا يستدعي وقوفاً ؛ لأنَّه ليس دليلاً معتمداً في هذه المسألة ، بل الاعتماد على المسموع عن العرب ، وقد ورد ما يؤيّد الجواز ، ولا مانع بعد ذلك أن يكون القياس إنّما جيء به للاستئناس ، وتقوية السماع .

الترجيح :

يتبيّن ممّا تقدَّم رُجْحان ما ذهب إليه الكسائي من جواز الفصل بين (نِعْمَ) وفاعلها بالجارّ والمجرور أو الظرف ؛ لورود السماع بذلك ، وإن كان قليلاً؛ ولأنَّ الظرف والجارّ والمجرور يُتَوسَّعُ فيهما ما لا يُتَوسَّعُ في غيرهما .

القاعدة النحويّة بعد مناقشة المسألة :

يجوز في الشِّعر أنْ يفصل بين (نِعْمَ) وفاعلها بالجارِّ والمجرور أو الظرف ؛ لأنَّه يُتوسَّع فيهما ما لا يُتوسَّع في غيرهما ، كما يجوز - بقلّة - الفصل في النثر إذا كانا معمولَين للفاعل .

---

(١) انظر : المسائل البصريات ٢ / ٨٣٥ .

(استعمال (مِنْ) في ابتداء غاية الزمان)

أورد ابن مالك قول النبي – صلى الله عليه وسلم – : (مثلكم ومثل اليهود والنصارى كرجل استعمل عمالاً ، فقال : من يعمل لي إلى نصف النهار على قيراطٍ قيراط ؟ ، فعملت اليهود إلى نصف النهار على قيراطٍ قيراط ، ثم قال : من يعمل لي من نصف النهار إلى صلاة العصر على قيراط قيراط ؟ ، فعملت النصارى من نصف النهار إلى العصر على قيراطٍ قيراط، ثم قال : من يعمل لي من صلاة العصر إلى مغرب الشمس على قيراطين قيراطين ؟ ، ألا فأنتم الذين تعملون من صلاة العصر إلى مغرب الشمس، ألا لكم أجركم مرتين) (١) ، ثم قال : «تضمّن هذا الحديث استعمال (مِنْ) في ابتداء غاية الزمان أربع مرات، وهو ما خفي على أكثر النحويين ، فمنعوه تقليداً لسيبويه في قوله : وأمّا (مِنْ) ، فتكون لابتداء الغاية في الأماكن ، وأمّا (مذ) فتكون لابتداء غاية الأيام والأحيان ، ولا تدخل واحدة منهما على صاحبتها [٢] ، يعني أنّ (مذ) لا تدخل على الأمكنة ، ولا (مِنْ) على الأزمنة ، فالأول مسلّم بإجماع ، والثاني ممنوع لمخالفة النقل الصحيح ، والاستعمال الفصيح »[٣] .

يتبيّن من ذلك أنّ ابن مالك أثبت بالاستقراء صحة ورود (مِنْ) لابتداء الغاية الزمانية، وهو ما صرّح به أهل الكوفة دون إيراد نصوص لذلك ، ومن النصوص التي استدل بها ابن مالك على صحة هذا الاستعمال :

---

(١) أخرجه البخاري في الإجارة ، باب الإجارة إلى نصف النهار ، وباب الإجارة إلى صلاة العصر ٣ / ١١٧ – ١١٨ ، وفي أحاديث الأنبياء ، باب ما ذكر عن بني إسرائيل ٤ / ٢٠٧ ، وفي فضائل القرآن ، باب فضل القرآن على سائر الكلام ٦ / ٢٣٥ .

(٢) انظر : الكتاب ٤ / ٢٢٤ ، ٢٢٦ .

(٣) شواهد التوضيح ١٢٩–١٣٠ ، وانظر : شرح التسهيل ٣/١٣٠–١٣٢ ، شرح الكافية الشافية ٢/٧٩٧ .

١- قوله تعالى: { لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ على التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أحقُّ أنْ تَقُومَ فيه } [١] .

٢- وقول عائشة - رضي الله عنها - : (فجلس رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ولم يجلس عندي من يوم قيل فيَّ ما قيل) [٢] .

٣- وقول العرب : (من الآن إلى غد) [٣] .

٤- وقولهم : (لم أره من يوم كذا) [٤] .

٥- وقول زهير :

لِمَنِ الدِّيـــارُ بِقُنَّـــةِ الحِجْرِ أَقْوَيْنَ مِنَ حِجَجٍ وَمِـــنْ دَهْـــرِ [٥]

٦- وقول النابغة :

تُخُيِّرْنَ من أزمـــانِ يوم حَلِيْمَةٍ إلى اليومِ قدْ جُرِّبْنَ كُلَّ التَّجاربِ [٦]

والـشواهد علـى مجـيء (مِـنْ) لابتـداء الغايـة الزمانيـة وافـرة وصريحة الدلالة [٧] .

---

(١) التوبة ١٠٨ .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الشهادات ، باب تعديل النساء بعضهن بعضاً ٣ / ٢٢٩ – ٢٣٠ .

(٣) انظر : شرح التسهيل ٣ / ١٣١.

(٤) انظر : معاني القرآن للأخفش ٢ / ٥٦١ .

(٥) البيت من البحر الكامل ، والقُنَّة من كل شيء أعلاه ، والحِجْر : منازل ثمود ، وأقوين : أقفرن وخلون من أهلها ، والحجج : جمع حِجَّة ، وهي السنة ، وروي البيت بلفظ : (مذ حجج ، ومذ دهر)، فلا شاهد فيه.

انظر : ديوان زهير ٢٧ ، الإنصاف ١ / ٣٧١ ، شرح المفصّل ٨ / ١١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٤٨٩/١ ، شرح الكافية ٢ / ٣٢١ .

(٦) البيت من البحر الطويل ، ورواية الديوان : (تورّثن) .

انظر : ديوان النابغة ٦٠، شواهد التوضيح ١٣١، شرح التسهيل ١٣٢/٣، شرح الكافية الشافية ٧٩٧/٢ .

(٧) انظر مزيداً من النصوص في : شواهد التوضيح ١٣٠ – ١٣١ ، شرح التسهيل ٣ / ١٣٠ – ١٣٣ ، شرح الكافية الشافية ٢/ ٣٢١ .

وما ذهب إليه ابن مالك هو مذهب الكوفيين – كما ذكرت آنفاً –[1] ، وأخذ به الأخفش[2] ، والمبرِّد[3] ، وابن درستويه[4] .

واختار هذا الرأي طائفة من المتأخرين كابن الناظم[5] ، والرضي[6] ، وأبي حيَّان[7] ، والجامي[8] ، وغيرهم[9] .

وذهب سيبويه[10] ، وعامة البصريين[11] إلى منع مجيء (مِنْ) في ابتداء الغاية الزمانية.

توجيه المانعين للأدلة :

احتج المانعون لمجيء (مِنْ) في ابتداء الغاية الزمانية بأنَّ (مِنْ) في المكان نظير (مُذْ) في الزمان ، فكما أنَّ (مُذْ) وضعت لتدل على ابتداء الغاية في الزمان ، فإنَّ (مِنْ) وُضعت لتدل على ابتداء الغاية في المكان ، وكما لا يجوز استخدام (مُذْ) لابتداء الغاية المكانية في نحو: (ماسرت مذ بغداد) ، فكذلك

---

(١) انظر : الإنصاف ١ / ٣٧٠ ، شرح المفصّل ٨ / ١١ ، شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٨٨ ، شرح الكافية الشافية ٢ / ٧٩٧ ، شرح الكافية ٢ / ٣٢١ ، الكناش ٣٢٤ ، الارتشاف ٢ / ٤٤١ .

(٢) انظر : معاني القرآن ٢ / ٥٦١ ، وانظر : شرح المفصّل ٨ / ١١ ، شواهد التوضيح ١٣٠ .

(٣) انظر : الأصول ١ / ٤٠٩ ، التصريح ٢ / ٨ .

(٤) انظر : شرح المفصّل ٨ / ١١ ، التصريح ٢ / ٨ .

(٥) انظر : شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ٣٦٠ .

(٦) انظر : شرح الكافية ٢ / ٣٢١ .

(٧) انظر : الهمع ٤ / ٢١٢ .

(٨) انظر : الفوائد الضيائية ٢ / ٣٢٠ .

(٩) انظر : أوضح المسالك ٣ / ٢١ – ٢٢ ، شرح ابن عقيل على الألفية ٢ / ١٥ ، الهمع ٤ / ٢١٢ .

(١٠) انظر : الكتاب ٤ / ٢٢٤ .

(١١) انظر : المقتضب ٤ / ١٣٦ ، الأصول ١ / ٤٠٩ ، الإنصاف ١ / ٣٧٠ ، شرح المفصّل ٨ / ١٠ ، شرح ألفية ابن معط لابن القوّاس ١ / ٣٨٥ ، شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٨٨ ، شرح الكافية الشافية ٢/٧٩٧ ، شرح الكافية ٢ / ٣٢٠ ، الكناش ٣٢٤ .

لا يجوز استخدام (مِنْ) لابتداء الغاية الزمانية ، فلا تقول : (ما رأيته من يوم الجمعة) [1] .

وأجابوا عن النصوص التي اعتمد عليها ابن مالك بأنّها على حذف المضاف ، وقيام المضاف إليه مقامه :

أ – فالآية على تقدير : (من تأسيس أول يوم) .

ب– وبيت زهير الرواية الصحيحة : (مذ حجج ، ومذ دهر) ، وعلى التسليم بصحة رواية: (من حجج ومن دهر) ، فالتقدير : مِنْ مرِّ حجج ، ومِنْ مرِّ دهر [2] .

وقد لجأ البصريون إلى التأويل في مثل هذه الشواهد لجعل (مِنْ) غير داخلة على زمان، ومن ثَمَّ لا يتم الاستشهاد بمثل هذه النصوص على إثبات مجيء (مِنْ) لابتداء الغاية الزمانية.

وذهب الرضي إلى أنَّ (مِنْ) في الآية الكريمة بمعنى (في) ، معللاً ذلك بأنَّ (مِنْ) في الظروف كثيراً ما تقع بمعنى (في) نحو : (جئت من قبل زيد ومن بعده) [3] .

مناقشة توجيه المانعين للأدلة :

بعد النظر في اعتراض البصريين ، وإجابتهم عن الأدلة التي تثبت صحة مجيء (مِنْ) لابتداء الغاية الزمانية يتبيَّن الآتي :

١– أنَّ الاعتراض مبنيٌّ على استقراء ناقص، وتتبع ضعيف للغة العرب، وسأثبت وجهه قريباً.

---

(١) انظر : الإنصاف ١ / ٣٧١ – ٣٧٢ .

(٢) انظر : الإنصاف ١ / ٣٧٢ ، شرح المفصّل ٨ / ١١ ، شرح ألفية ابن معط لابن القوّاس ١ / ٣٨٥ ، شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٨٩ ، الكناش ٣٢٤ ، البحر المحيط ٥ / ٥٠٤ .

(٣) انظر : شرح الكافية ٢ / ٣٢١ .

٢- أنَّ البصريين قد لجأوا إلى التقدير والتأويل وادعاء الحذف في مواضع لا تحتمله ، ولا يُحتاج إليه فيها ؛ وذلك لأنَّ (مِنْ) في الآية وفي بيت زهير تدل صراحة على أنَّ ما بعدها هو ابتداء زمان حدوث الفعل ، فالمراد في الآية: زمن تأسيس المسجد على التقوى ، وفي البيت: زمن إقفار الديار وخلائها من السكان ، والعدول عن هذا المعنى الصريح إلى غيره ، واللجوء إلى التقدير دون مسوّغ أمر غير مقبول [1] ؛ لأنَّ الأصل عدم الحذف ، ثمَّ إنَّ تأويل ما كثر وجوده تكلّفٌ لا وجه له .

٣- أنَّ هذا التقدير قد أوقع البصريين في نقض مذهبهم ؛ لأنهم يرون أنَّ (مِنْ) لا تدخل إلاّ على المكان ، وفي تأويلهم للآية وبيت زهير تكون (مِنْ) قد دخلت على التأسيس والمرِّ ، وهما مصدران ، وليسا بمكانين ، ولا زمانين ، وإن كانت المصادر تضارع الأزمنة من حيث هي منقضية مثلها [2] .

٤- وأمَّا ما ذكره الرضي فهو تخريج قد يرتضيه البصريون هروباً من القول بصحة دخول (مِنْ) على الأزمنة ، ولكنه يوقع في محظور التناوب بين حروف الجر ، وهذا ما لا يقره البصريون .

٥- أنَّ هذه المسألة تدل على نقص استقراء البصريين للغة العرب من وجهين :

أ - أنَّهم يرون أنَّ (مِنْ) لا تأتي إلا لابتداء الغاية المكانية ، وهذا أمرٌ غير صحيح؛ إذ إنَّه قد جاء عن العرب نصوص وردت فيها (مِنْ) داخلة على الزمان ، وقد أشرت إلى طرف منها قريباً [3] .

---

(١) انظر : الفريد في إعراب القرآن ٢ / ٥١٠ ، الارتشاف ٢ / ٤٤١ ، التصريح ٢ / ٨ .

(٢) انظر : شرح المفصّل ٨ / ١١ - ١٢ .

(٣) وانظر مزيداً من هذه الشواهد في : شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٨٨ - ٤٨٩ ، شواهد التوضيح ١٣٠ - ١٣٢ ، شرح التسهيل ٣ / ١٣٠ - ١٣٣ .

ب- أنَّ (مِنْ) قد وردت - أيضاً - دالة على ابتداء الغاية في غير المكان والزمان [1]، وذلك كقوله - عليه السلام - : (من محمد عبدالله ورسوله إلى هرقل عظيم الروم...)[2].

وبذلك يثبت بطلان مذهب البصريين، ومخالفته لما ورد عن العرب بالنقل الصحيح.

الترجيح :

يتضح مما تقدّم ترجُّح مذهب المجيزين لصحة مجيء (مِنْ) لابتداء الغاية الزمانية ؛ لورود السماع بذلك نثراً ونظماً ؛ ولأنَّ العدول عن الظاهر إلى التأويل والتقدير دون سبب موجب أمر غير مقبول ، إضافة إلى أنَّ التأويل عند توافر النصوص تكلّفٌ لا داعي له .

القاعدة النحوية بعد مناقشة المسألة :

أنَّ (مِنْ) تُستعمل لابتداء الغاية الزّمانيّة ، والمكانيّة ، ولابتداء الغاية في غير الزّمان والمكان

(١) انظر : التصريح ٢ / ٨ .

(٢) أخرجه البخاري في فضل الجهاد والسير، باب دعاء النبي - عليه السلام - إلى الإسلام والنبوة ، وأن لا يتخذ بعضهم بعضاً أرباباً من دون الله ، وقوله تعالى : { ما كَانَ لِبَشَرٍ أنْ يُؤْتِيَهُ الله ... } إلى آخر الآية . ٤ / ٥٧ .

(زيادة (مِنْ))

قال سيبويه: «... وكما تقول: (نُبِّئتُ زيداً يقول ذاك)، أي : عن زيد، وليست (عن)، و(على) -ههنا- بمنـزلة الباء في قوله: { وَكَفَى بِاللهِ شَهِيْدَا } [1] ، و(ليس بزيد) ؛ لأنَّ (عن) ، و (على) لا يُفعل بها ذاك ، ولا بـ (مِنْ) في الواجب»[2].

وقال في نصٍّ ثانٍ : «وما حُذِف في الكلام لكثرة استعمالهم كثيرٌ ، ومن ذلك : (هل مِنْ طعامٍ ؟) ، أي : هل من طعامٍ في زمان أو مكانٍ ، وإنَّما يريد :(هل طعامٌ) ، فـ(مِنْ طعامٍ) في موضع (طعام) ، كما كان (ما أتاني من رَجُلٍ) في موضعٍ :(ما أتاني رجلٌ) ، ومثله جوابه : (ما من طعامٍ) » [3] .

وقال في نصٍّ ثالثٍ : «وأخبرنا يونس أنَّ من العرب من يقول : (ما مِنْ رجُلٍ أفضلُ منك) ، و (هل من رَجُلٍ خيرٌ منك ؟) ، كأنَّه قال : (ما رجلٌ أفضلُ منك) ، و (هل رجلٌ خيرٌ منك ؟) » [4] .

وقال في نصٍّ رابعٍ : «وأمَّا (مِنْ) فتكون لابتداء الغاية في الأماكن ... ، وقد تدخل في موضعٍ لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيماً ، ولكنَّها توكيدٌ بمنزلة (ما)، إلاّ أنَّها تجرُّ؛ لأنها حرفُ إضافةٍ، وذلك قولك: (ما أتاني من رَجُلٍ)، و(ما رأيت من أحدٍ)، ولو أُخرجت (مِنْ) كان الكلام حسناً، ولكنَّه أُكِّد بـ (مِنْ)؛ لأنَّ هذا موضعُ تبعيضٍ ، فأراد أنَّه لم يأته بعضُ الرجال والنَّاس» [5] .

---

(١) النساء ٧٩ ، ١٦٦ ، الفتح ٢٨ .

(٢) الكتاب ١ / ٣٨ .

(٣) المصدر السابق ٢ / ١٣٠ .

(٤) المصدر السابق ٢ / ٢٧٦ .

(٥) المصدر السابق ٤ / ٢٢٥ .

هذه النصوص تدلُّ على أنَّ سيبويه – بعد استقرائه كلام العرب – لم يقف على مجيء (مِنْ) زائدة إلاّ عند توافر شرطين :

أ – أن تكون في كلامٍ غير موجب .

ب– أن يكون مجرورها نكرة .

وهذا هو المفهوم من مجمل كلامه السابق .

وقد تبع سيبويه في هذا الحكم أبو عبيدة [1] ، والمبرِّد [2] الذي اضطرب في هذه المسألة، واختلف قوله فيها ، فمرة أنكر زيادة (مِنْ) مطلقاً ، قال : «وأمّا قولهم : إنَّها [أي مِنْ] تكون زائدة ، فلست أرى هذا كما قالوا؛ وذاك أنَّ كل كلمة إذا وقعت وقع معها معنى فإنّما حدثت لذلك المعنى ، وليست بزائدة ، فذلك قولهم : (ماجاءني من أحدٍ)، و(ما رأيت من رَجُلٍ) ، فذكروا أنّها زائدة ، وأنَّ المعنى : (ما رأيت رَجُلاً)، و(ما جاءني أحدٌ)، وليس كما قالوا ؛ وذلك لأنّها إذا لم تدخل جاز أن يقع النفي بواحدٍ دون سائرِ جنسه...» [3] .

ومرّة أخرى جوّز زيادتها بالشرطين اللّذين ذكرهما سيبويه ؛ قال : «وأمّا الزائدة التي دخولها في الكلام كسقوطها ، فقولك : (ما جاءني من أحدٍ)، و(ما كلّمت من أحدٍ)... ، فهذا موضع زيادتها ، إلاّ أنّك دللت فيه على أنّه للنكرات دون المعارف ، ألا ترى أنّك تقول : (ما جاءني من رجلٍ) ، ولا تقول: (ما جاءني من زيد) ؛ لأنَّ (رجلاً) في موضع الجميع ، ولا يقع المعروف هذا الموقع ؛ لأنّه شيءٌ قد عرفته بعينه» [4] .

---

(١) انظر : مجاز القرآن ٢ / ٣١ .

(٢) انظر : المقتضب ١ / ٤٥ ، ٤ / ١٣٧ ، ٤٢٠ .

(٣) المصدر السابق ١ / ٤٥ .

(٤) المصدر السابق ٤ / ١٣٧ – ١٣٨ .

وقال في موضعٍ آخر : «وذلك قولك : (ما جاءني من أحد إلاّ زيدٌ) على البدل ؛ لأنَّ (مِنْ) زائدة ، وإنَّما تُزاد في النفي ، ولا تقع في الإيجاب زائدةً»[1] .

وممن تبع سيبويه -أيضاً- في هذا الحكم ابن السرّاج[2]، والصيمريّ[3]، والقزّاز[4]، والزمخشريّ[5]، والأنباري[6] ، وابن يعيش[7] ، وابن الحاجب[8] ، وابن عصفور[9]، وآخرون[10] .

وزاد بعضهم شرطاً ثالثاً لصحة زيادة (مِنْ) : وهو أن يكون مجرورها فاعلاً ، أو مفعولاً ، أو مبتدأً[11] .

وأضاف بعضهم شرطاً رابعاً : وهو أن يكون القصد منها العموم[12] .

النصوص المستدركة على الاستقراء :

جاءت (مِنْ) زائدة مع تخلّف الشرطين اللَّذين اشترطهما البصريون في عددٍ من النصوص ، منها[13] :

---

(١) المصدر السابق ٤ / ٤٢٠ .

(٢) انظر : الأصول ١ / ٤١٠ .

(٣) انظر : التبصرة والتذكرة ١ / ٢٨٥ .

(٤) انظر : ما يجوز للشاعر في الضرورة ٢١٤ .

(٥) انظر : المفصّل ٢٨٣ .

(٦) انظر : أسرار العربية ٢٥٩ .

(٧) انظر : شرح المفصّل ٨ / ١٢ ، ١٣٧ – ١٣٨ .

(٨) انظر : الكافية ٢١٥ .

(٩) انظر : شرح الجمل ١ / ٤٨٤ ، ضرائر الشعر ٦٤ – ٦٥ .

(١٠) انظر : التسهيل ١٤٤ ، شرح الكافية ٢ / ٣٢٢ ، البسيط في شرح الجمل ٢ / ٨٤١ ، التذييل والتكميل ٤ / ٧ أ ، الارتشاف ٢ / ٤٤٤ – ٤٤٦ ، المغني ١ / ٣٧ ، المنصف من الكلام ١ / ٧٩ – ٨٠ .

(١١) انظر : التسهيل ١٤٤ ، المساعد ٢ / ٢٥٠ ، التصريح ٢ / ٩ .

(١٢) انظر : شرح المفصّل ٨ / ١٣ ، البسيط في شرح الجمل ٢ / ٨٤١ ، الجنى الداني ٣١٩ .

(١٣) انظر طرفاً من هذه النصوص في : معاني القرآن للأخفش ١ / ٩٨ – ٩٩ ، ٢ / ٣٠٧ ، المحتسب ١٦٤/١ ، ضرائر الشعر ٦٤ – ٦٥ ، شواهد التوضيح ١٢٥ – ١٢٨ ، دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٤١١/٣/١ – ٤١٨ .

١- قوله تعالى : { لَهُ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ } [١] .

٢- وقوله تعالى : { وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَإِى الْمُرْسَلِين } [٢] .

٣- وقوله تعالى : { وَفَجَّرْنَا فِيهَا مِنَ الْعُيُون } [٣] .

٤- وقوله تعالى : { يَغْفِر لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرْكُمْ إلى أَجَلٍ مُسَمًّى } [٤] .

٥- وقوله تعالى : { وَتَرَى الْمَلائِكَةَ حَافِّيْنَ مِنْ حَوْلِ الْعَرْشِ } [٥] .

٦- وقوله - عليه السلام - : (إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَاباً يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوِّرُوْنَ)[٦]، ويؤيّده وروده في بعض الطرق بلفظ : (إِنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَذَاباً يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوِّرُوْنَ)[٧]، بدون (مِنْ) .

٧- وقول بعض العرب: (قد كان من مطرٍ)[٨]، حيث جاءت (مِنْ) زائدةً في كلامٍ مُوْجَب.

٨- وقولهم :(قد كان من حديثٍ فخلِّ عنّي) [٩] ، فزيدت (مِنْ) في كلام موجب .

٩- وقول عمر بن أبي ربيعة :

---

(١) البقرة ٢٦٦ .

(٢) الأنعام ٣٤ .

(٣) يس ٣٤ .

(٤) نوح ٤ .

(٥) الزمر ٧٥ .

(٦) أخرجه مسلم عن أبي معاوية ، كتاب اللّباس والزينة (٣٧) ، باب تحريم تصوير صورة الحيوان ... (٢٦)، ٣ / ١٦٧٠ .

(٧) أخرجه البخاري عن عبدالله ، كتاب اللّباس (٧٧) ، باب عذاب المصورين يوم القيامة (٨٩) ، حديث رقم (٥٩٥٠) ، ومسلم من طريق عبدالله في كتاب اللّباس والزينة ، باب تحريم تصوير صورة الحيوان...، رقم (٢١٠٩) .

(٨) انظر : شرح الكافية ٢ / ٣٢٣ ، المغني ١ / ٣٢٥ ، الفوائد الضيائية ٢ / ٣٢١ ، التصريح ٢ / ٩ .

(٩) انظر : الارتشاف ٢ / ٤٤٤ .

وَيَنْمِـي لَهَـا حُبُّهَــا عِنْدَنَا فَمَا قَالَ مِنْ كَاشِحٍ لم يَضُرْ [1]

بهذه النصوص ونحوها احتجّ الكسائيّ [2] ، والأخفش [3] ، وهشام بن معاوية [4] على جواز زيادة (مِنْ) مطلقاً .

ونُسِب هذا القول إلى الكوفيين [5] ، ونُقل نحوه عن الفرّاء [6] ، واستحسنه الفارسيّ [7]، وابن جنيّ [8] ، واختاره ابن مالك [9] .

وذهب بعض الكوفيين [10] إلى جواز زيادة (مِنْ) بشرطٍ واحدٍ ، وهو كون مجرورها نكرة ، كقول بعض العرب : (قد كان من مطرٍ) ، أي : قد كان مطرٌ .

توجيه المانعين للأدلة :

احتجّ المانعون بالنصوص المستفيضة التي وردت فيها (مِنْ) زائدةً في كلامٍ غيرِ موجب ، وتأوّلوا الشواهد والنصوص بما يجعل (مِنْ) غير زائدة ،

---

(١) البيت من البحر المتقارب .

انظر : ديوان عمر بن أبي ربيعة ١٧٥ ، شواهد التوضيح ١٢٦ ، الجنى الداني ٣١٨ ، المغني ١ / ٣٢٥ ، شرح شواهد المغني ٢ / ٧٣٨ .

(٢) انظر : البغداديات ٢٤٢ ، الارتشاف ٢ / ٤٤٤ ، المساعد ٢ / ٢٥١ ، هشام بن معاوية الضرير ٢٣٠ .

(٣) انظر : معاني القرآن ١ / ٩٨ – ٩٩ ، ٢ / ٢٠٧ ، وانظر – أيضاً – : البغداديات ٢٤٢ ، المحتسب ١٦٤/١ ، الإنصاف ١ / ٣٧٦ ، التبيان ١ / ٢١٧ ، ٢ / ٩٣٣ ، شرح المفصّل ٨ / ١٣ ، شرح الجمل ١ / ٤٨٥ ، الجنى الداني ٣١٨ .

(٤) انظر : الارتشاف ٢ / ٤٤٤ ، الجنى الداني ٣١٨ ، هشام بن معاوية ٢٣٠ .

(٥) انظر : شرح الكافية ٢ / ٣٢٢ ، الفوائد الضيائية ٢ / ٣٢١ .

(٦) انظر : معاني القرآن للفراء ٢ / ١٤٠ – ١٤١ .

(٧) انظر : البغداديات ٢٤١ – ٢٤٣ .

(٨) انظر : المحتسب ١ / ١٦٤ .

(٩) انظر : التسهيل ١٤٤ ، شواهد التوضيح ١٢٥ – ١٢٨ .

(١٠) انظر : الكافية ٢١٥ ، شرح الجمل ٤٨٥/١ ، الارتشاف ٤٤٤/٢ ، الجنى الداني ٣١٨ ، المساعد ٢٥١/٢ .

وحملوها على ابتداء الغاية، أو بيان الجنس ، أو أنّها زيدت في الموجب على سبيل الحكاية [1] .

فقالوا – مثلاً – في تخريج قوله تعالى : { لَهُ فِيْهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ....} : إنّ المبتدأ محذوف ، والجار والمجرور صفة قائمة مقام المبتدأ المحذوف ، والتقدير : (له فيها رزق من كل الثمرات ....) ، فحذف الموصوف وبقيت صفته[2] .

وذكروا أنّ جعل (مِنْ) في قوله تعالى : { وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَإِ الْمُرْسَلِين } زائدة يُفسد المعنى ؛ لأنه يؤدي إلى القول بأنّه جاءه جميع الأنباء ، والأمر بخلافه [3] .

مناقشة توجيه المانعين للأدلة :

يُعترض ما ذكروه بالآتي :

١- أنَّ كثرة النصوص التي وردت فيها (مِنْ) زائدةً في كلام غير موجب لا تقطع باشتراط ذلك .

٢- أنَّ القول بجواز زيادة (مِنْ) مطلقاً أولى من التعرض للنصوص بالتأويل المتكلّف.

٣- أنَّ التأويل لا يعوَّل عليه مع كثرة النصوص ، واختلافها .

وأمّا توجيه الشواهد القرآنية فهو توجيه بعيد لما يأتي:

---

(١) انظر : مجاز القرآن ٢ / ٣١ ، التبصرة والتذكرة ١ / ٢٨٥ – ٢٨٦ ، شرح المفصّل ٨ / ١٢ – ١٣ ، شرح الجمل ١ / ٤٨٤ – ٤٨٥ ، ضرائر الشعر ٦٤ – ٦٥ ، شرح الكافية ٢ / ٣٢٣ ، الجنى الداني ٣١٨ – ٣١٩، التصريح ٢ / ٩ – ١٠ .

(٢) انظر : البحر المحيط ٦٧٢/٢ ، الدر المصون ٦٤٣/١ .

(٣) انظر : الدر المصون ٣ / ٤٩ .

١- أنّ فيها ادعاء الحذف ، وهو خلاف الأصل .

٢- أنّ جعل (مِنْ) زائدة في قوله : { وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبإِ الْمُرْسَلِيْن } ونحوها من الآيات التي دخلت فيها (مِنْ) على اسم جنس ، لا يُفسد المعنى ؛ لأنّ الغرض حينئذٍ التكثير بلفظ العموم لا الاستيعاب والحصر [1] .

الترجيح :

يتّضح ممّا تقدّم رُجْحان مذهب الكسائي والأخفش ومن وافقهما من المجيزين لزيادة (مِنْ) مطلقاً دون شرطٍ أو قيدٍ ؛ لثبوت السماع بذلك نثراً ونظماً .

القاعدة النحويّة بعد مناقشة المسألة :

يجوز زيادة (مِنْ) مطلقاً في النّثر والشّعر دون اشتراط أو تقييدٍ .

---

(١) انظر : البحر المحيط ٦٧٢/٢ ، الدر المصون ٦٤٣/١ ، ٤٩/٣ .

(دخول (مِنْ) البيانيّة على النكرات والمعارف)

قال ابن مالك : «... فإنَّ [مِنْ] التي لبيان الجنس لا تدخل بعد (ما) إلاَّ على نكرةٍ كقوله تعالى : { أَوَلَمْ يَنْظُرُوا في مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ والأرضِ وَمَا خَلَقَ اللهُ مِنْ شَيءٍ } [١] ، وقوله تعالى : { وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيءٍ } [٢] ، وقوله تعالى: { وَمَا بِكُمْ مِّنْ نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللهِ}[٣] .

فلو كانت (مِنْ) في قول سيبويه [٤] لبيان الجنس لم تدخل على الكلام معرفاً ، بل كانت تدخل عليه منكّراً ، وإذا لم تدخل عليه إلاَّ معرّفاً فهي للتبعيض » [٥] .

يتبيَّن من ذلك أنَّ ابن مالك – بعد استقرائه كلام العرب – لم يقف على مجيء (مِنْ) التي لبيان الجنس داخلة على معرفةٍ وقد تقدّمها (ما) ، ولذا حكم بأنَّ (مِنْ) هذه لا تدخل بعد (ما) إلاّ على النكرات .

ولا أعلم أحداً تبع ابن مالك في مذهبه هذا .

النصوص المستدركة على الاستقراء :

جاءت (مِنْ) التي لبيان الجنس داخلةً على المعرفة ، وقد تقدَّمها (ما) في عددٍ من النصوص ، منها [٦] :

١- قوله تعالى : { وَمَا أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِّنَ الكِتَابِ والحِكْمَةِ} [٧] .

---

(١) الأعراف ١٨٥ .

(٢) الأنفال ٤١ .

(٣) النحل ٥٣ .

(٤) انظر : الكتاب ٢ / ٣١٠ – ٣١١ .

(٥) شرح التسهيل ٢ / ٢٧٢ .

(٦) انظر طرفاً من هذه الشواهد في : رصف المباني ٣٢٣ ، التذييل والتكميل ٣ / ٢٠ ب .

(٧) البقرة ٢٣١ .

٢- وقوله تعالى : { فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِّنَ النِّسَاءِ } [١] .

٣- وقوله تعالى : { ولا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ ءَابَاؤُكُمْ مِّنَ النِّسَاءِ } [٢] .

٤- وقوله : { وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ } [٣] .

٥- وقوله : { أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا ءَاتَٰهُمُ اللهُ مِنْ فَضْلِهِ } [٤] .

٦- وقوله : { واذْكُرْنَ مَا يُتْلَى فِي بيُوتكُنَّ مِنْ ءَايَاتِ الله } [٥] .

وبناءً على مثل هذه الشواهد لم يشترط عددٌ من النحويين [٦] أن يكون مدخول (مِنْ) التي لبيان الجنس نكرةً .

وجوَّز السيرافيُّ [٧] ، وغيره [٨] أن تكون (مِنْ) في قول سيبويه : (هذا باب علم ما الكلم من العربيّة) لبيان الجنس داخلةً على معرفة ، والمسبوقة بـ(ما) الاستفهاميّة ، أو الموصولة ، أو الزائدة [٩] .

وقد اعترض أبو حيَّان ابن مالك قائلاً : « ... اشتراط التنكير في ذلك ليس بشيءٍ ، وهكذا عادة هذا الرجل يَعْقِدُ قواعد يستبدُّ فيها برأيه ، ولا دليل عليها » [١٠] .

---

(١) النساء ٣ .

(٢) النساء ٢٢ .

(٣) النساء ٣٤ .

(٤) النساء ٥٤ .

(٥) الأحزاب ٣٤ .

(٦) انظر : الأزهية ٢٢٥ - ٢٢٦ ، شرح الكافية ٢ / ٣٢٢ ، رصف المباني ٣٢٣ ، التذييل والتكميل ٣/٢٠ب- ٢١ أ ، البحر المحيط ٤٩٢/٢ ، ٥٠٥/٣ ، الدر المصون ١/ ٥٦٦ ، ٢ / ٣٠٠ ، الجنى الداني ٣٠٩ - ٣١٠ ، المغني ١ / ٥١٦ (الفاخوري) ، الأشموني ٢١١/٢ ، التصريح ٨/٢ ، الهمع ٣٧٧/٢ .

(٧) انظر : شرح الكتاب ١ / ٢ - ٥ .

(٨) انظر : الأزهية ٢٢٦ ، النكت ١ / ٩٩ - ١٠١ .

(٩) انظر : الكتاب ١ / ١٢ .

(١٠) التذييل والتكميل ٣ / ٢١ أ .

ونَصَّ أبو حيَّان على أنَّه لم يمنع أحدٌ من النحويين أن يُقال : (اشتريت ما عندك من الثيابِ) ، و (ما تريد من الفضة أعطيتُكَ) ، و (نَظَرْتُ إلى ما نَظَرْتَ من الخيل) ، و(أكلت ما أشبعني من اللَّحم) [1] .

الترجيح :

يتَّضح ممَّا تقدَّم جواز دخول (مِنْ) التي لبيان الجنس على المعرفة ؛ لثبوت السماع بذلك ، ولا وجه للقول بخلافه .

القاعدة النحويّة بعد مناقشة المسألة :

لا يشترط لدخول (مِنْ) البيانيَّة الواقعة بعد (مَا) أنْ يكون نكرةً ، بل قد جاء معرفةً في أفصح الكلام .

---

(١) انظر : التذييل والتكميل ٣ / ٢٠ ب .

(استعمال (إلى) بمعنى (في))

قال سيبويه : «وأمّا (إلى) فمنتهى لابتداء الغاية ، تقول : (من كذا إلى كذا) ، وكذلك (حتّى)، وقد بُيّن أمرها في بابها ، ولها في الفعل نحوٌ ليس لـ(إلى) ، ويقول الرجل : (إنّما أنا إليك) ، أي : إنّما أنت غايتي ، ولا تكون (حتّى) -ههنا- ، فهذا أمرُ (إلى) ، وأصله وإن اتّسعت ، وهي أعمُّ في الكلام من (حتّى) ، وتقول : (قُمتُ إليه) ، فجعلتَه مُنتهاك من مكانك ، ولا تقول : (حتّاهُ)» [1] .

يتبيّن من هذا النصّ أنّ سيبويه – بعد استقرائه كلام العرب – حكم بأنّ (إلى) تُفيد معنى انتهاء الغاية ، ولم يُعهد عن العرب استعمالها في غير هذا المعنى ، وما أوهم خلاف ذلك رُدّ إلى المعنى الأصليّ بحُسْن التأويل .

وقد تبع سيبويه في الاقتصار على إفادة (إلى) معنى انتهاء الغاية : المبرِّد [2] ، وابن السرّاج [3] ، والرُّمانيّ [4] ، وابن جنّي [5] ، والصيمريّ [6] ، والزمخشريّ [7] ، وابن يعيش [8] ، وابن عصفور [9] ، وجمهور البصريين وغيرهم [10] .

---

(١) الكتاب ٤/ ٢٣١ .

(٢) انظر : المقتضب ٤ / ١٣٩ .

(٣) انظر : الأصول ١ / ٤١١ ، ٢ / ٢١٦ .

(٤) انظر : معاني الحروف المنسوب للرُماني ١١٥ .

(٥) انظر : اللُّمع ٦٠ .

(٦) انظر : التبصرة والتذكرة ١ / ٢٨٦ .

(٧) انظر : المفصّل ٢٨٣ .

(٨) انظر : شرح المفصّل ٨ / ١٤ – ١٥ .

(٩) انظر : شرح الجمل ١ / ٤٩٨ – ٥٠٠ ، ضرائر الشعر ٢٣٥ ، ٢٣٨ ، المقرّب ١ / ١٩٩ .

(١٠) انظر : شرح الكافية ٢ / ٣٢٤ ، شرح الألفية لابن الناظم ٣٦٣ ، التذييل والتكميل ٤/١٣ب، الارتشاف ٢ / ٤٤٩ ، تحفة الغريب ٣٥ أ – ب ، المنصف من الكلام ١ / ١٦٣ .

النصوص المستدركة على الاستقراء :

جاءت (إلى) بمعنى (في) في عددٍ من النصوص ، منها [1] :

١- قوله تعالى : { لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ } [2] .

٢- وقوله تعالى : { قُلْ لِّلَّذِيْنَ كَفَرُوا سَتُغْلَبُونَ وَتُحْشَرُونَ إِلَى جَهَنَّمَ } [3] .

٣- وقوله تعالى : { فَقُلْ هَلْ لَكَ إِلَى أَنْ تَزَكَّى } [4] .

٤- وقول النابغة :

فَـلا تَتْرُكَنِّي بالوعيـدِ كَأَنَّنِـي ... إلى الناسِ مَطْلِيٌّ بِهِ القَارُ أَجْرَبُ [5]

٥- وقوله طرفة :

وَإنْ تَلْتَقِ الحَيَّ الجميـعَ تُلاقِنِي ... إِلَى ذُرْوَةِ البيتِ الكريمِ المُصَمَّدِ [6]

أي : (في ذروة البيت الذي يُصمد إليه ويُقصد) [7] .

---

(١) انظر شواهدهم في : أدب الكاتب ٣١٤ ، حروف المعاني ٧٩ ، الأزهية ٢٧٣ - ٢٧٤ ، أمالي ابن الشجري ٢ / ٦٠٨ ، شرح التسهيل ٣ / ١٤٣ ، الجنى الداني ٣٧٨ - ٣٨٨ ، دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٢٩٠/١/١ ، تناوب حروف الجر في لغة القرآن ٨٥ - ٨٦.

(٢) النساء ٨٧ ، الأنعام ١٢ .

(٣) آل عمران ١٢ .

(٤) النازعات ١٨ .

(٥) البيت من البحر الطويل ، والقار : كل شيء يُطلى به ، والمراد به -هنا- القطران ؛ لأنه دواء الأجرب. انظر : ديوان النابغة ٧٣ ، أدب الكاتب ٣١٤ ، حروف المعاني ٧٩ ، الأزهية ٢٧٣ ، الاقتضاب ٢٦٧/٢، ٣ / ٣٤٠ ، أمالي ابن الشجري ٢ / ٦٠٨ ، شرح التسهيل ٣ / ١٤٣ ، رصف المباني ٨٣ ، الجنى الداني ٣٧٨ ، المغني ١ / ٧٥ ، الخزانة ٩ / ٤٦٥ .

(٦) البيت من البحر الطويل ، والمصمَّد : الذي يصمد إليه النّاس لعزّه ، ويلجؤون إليه لشرفه في حوائجهم. انظر : ديوان طرفة ٣٠ ، الأزهية ٢٧٤ ، أمالي ابن الشجري ٢ / ٦٠٨ ، رصف المباني ٨٣ ، الخزانة ٩ / ٤٦٩ ، ٤٧١ .

(٧) انظر : الأزهية ٢٧٤ .

بناءً على هذه الشواهد ذهب الكوفيون[1]، وأبو عبيدة [2]، وابن قتيبة[3]، والزجاجي[4]، والهرويّ [5] ، وابن الشجريّ [6] ، وعددٌ من النحويين[7] أنّ (إلى) في الأصل تفيد معنى انتهاء الغاية ، وقد ترد لمعانٍ أخرى تفيدها نيابة عن غيرها ، ومن ذلك مجيئها بمعنى (في) ؛ يُقال : (جلست إلى القوم) أي : فيهم [8] .

واختار هذا القول ابن مالك [9] ، وبعض المتأخرين [10] .

توجيه المانعين للأدلة :

احتجّ المانعون لصحة مذهبهم بأنّه لو جاز أن تكون (إلى) بمعنى (في) لساغ أن يُقال : (زيدٌ إلى الكوفة) ، أي : في الكوفة ، فلمّا لم تقله العرب وجب أن يُتأوّل ما أوهم ذلك [11] .

وأجابوا عن أدلة المجيزين السماعيّة بالآتي :

---

(١) انظر : ضرائر الشعر ٢٣٦ ، التذييل والتكميل ٤ / ١٣ ب .

(٢) انظر : مجاز القرآن ١ / ٩٤ .

(٣) انظر : أدب الكاتب ٣١٤ (محمد الحلبي) .

(٤) انظر : حروف المعاني ٧٩ .

(٥) انظر : الأزهية ٢٧٣ – ٢٧٤ .

(٦) انظر : أمالي ابن الشجري ٢ / ٦٠٨ .

(٧) انظر : التسهيل ١٤٥ ، شرح التسهيل ٣ / ١٤٣ ، شرح الكافية ٢ / ٣٢٤ ، رصف المباني ٨٣ ، الجنى الداني ٣٧٨ ، المغني ١ / ٧٥ .

(٨) انظر : الأزهية ٢٧٤ ، رصف المباني ٨٣ .

(٩) انظر : التسهيل ١٤٥ ، شرح التسهيل ٣ / ١٤٣ .

(١٠) انظر : المساعد ٢ / ٢٥٥ ، البرهان ٤ / ٢٦٠ ، الهمع ٢ / ٢٠ ، دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٢٩٠/١/١ ، تناوب حروف الجر في لغة القرآن ٨٥ – ٨٦ .

(١١) انظر : الجنى الداني ٣٨٨ .

١- لا حُجَّة في الاستدلال بقوله تعالى : { لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ } ، إذ يُمكن تأويلها على أحد وجهين [١] :

أ - أنّه يحتمل أن تكون (إلى) على بابها ، ويكون الجمع في القبور .

ب- ويجوز أن تُضَمَّن (ليجمعنّكم) معنى (ليحشرنّكم)، فيُعدّى بـ (إلى) .

٢- ولا يُسلّم الاحتجاج بقوله: {قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا سَتُغْلَبُونَ وَتُحْشَرُونَ إِلَى جَهَنَّمَ}؛ لأنّ (إلى) فيها على بابها من إفادة الغاية ، والمراد : أنّ جهنم منتهى حشرهم [٢] .

٣- ولا حُجَّة - أيضاً - في قوله تعالى: { فَقُلْ هَلْ لَكَ إِلَى أَنْ تَزَكَّى } لوجهين [٣]:

أ - أنّ (إلى) على بابها ، وهي متعلّقةٌ بمحذوفٍ دلّ عليه الكلام .

ب- ويجوز أن يكون المعنى : (أدعوك إلى أن تزكّى) .

٤- ولا يُسلّم الاحتجاج بقول الشاعر :

(فَلاَ تَتْرُكَنِّي با لوَعِيْدِ كَأَنَّنِي .....) لوجهين [٤] :

أ - أنّ (إلى) على بابها، وهي متعلقةٌ بمحذوفٍ دلَّ عليه سياقُ الكلامِ .

ب- ويجوز أن يُضَمَّن (مطليٌّ) معنى (مُبغَّضٌ)، فتصحُّ التعدية حينئذ بـ (إلى).

مناقشة توجيه المانعين للأدلة :

يمكن الإجابة عن توجيه النصوص بالآتي :

١- أنَّ إبقاء (إلى) على بابها في مثل هذه الشواهد لا يتمّ إلا بضربٍ من التأويل ، والتكلُّف البعيد ، وقد تقرّر أنّ ما لا يحتاج إلى تأويلٍ مقدّمٌ على ما يحتاج إليه .

---

(١) انظر : البحر المحيط ٤ / ٦ ، الدر المصون ٢ / ٤٠٦ .

(٢) انظر : البحر المحيط ٣ / ٤٤ .

(٣) انظر : البحر المحيط ١٠ / ٣٩٨ ، الجنى الداني ٣٨٨ ، الدر المصون ٦ / ٤٧٤ .

(٤) انظر : الجنى الداني ٣٨٨ ، المغني ١ / ٧٥ ، تحفة الغريب ٣٥ أ - ب ، المنصف من الكلام ١ / ١٦٣ .

٢- أنَّ في التوجيه ادّعاء الحذف من النصّ ، وهذا خلاف الأصل .

٣- أنَّ ظاهر النصوص يدلُّ على أنَّ (إلى) بمعنى (في) والحمل على الظاهر أولى .

٤- أنَّ حمل (إلى) في مثل هذه النصوص على معنى (في) لا يمنعه اطّراد القواعد ، ولا يرفضه استقامة المعنى .

٥- أنَّ امتناع حمل (إلى) على معنى (في) في نحو : (زيدٌ إلى الكوفة) لا يُلزم بتأويل الشواهد الصريحة التي حُملت فيها (إلى) على معنى (في) ، ثم إنَّ مساواة حرف لمعنى حرف آخر لا يقتضي صحة حلوله محلَّه في كل موقعٍ وقع فيه ؛ لأنَّ مفهوم المساواة في المعنى لا تقتضي المطابقة الكلّية ، ولو أفهم ذلك لاستُغْنِي عن كثيرٍ من الأدوات التي يصح أن تتناوب مع بعضها .

الترجيح :

يتّضح ممّا تقدّم رُجْحان مذهب الكوفيين ومن وافقهم من المجيزين لمجيء (إلى) بمعنى (في) ؛ لثبوت السماع بذلك نثراً ونظماً ؛ ولأنَّ التأويل لا يسوغ عند توافر الشواهد ، ووضوح دلالتها .

القاعدة النحويّة بعد مناقشة المسألة :

أنَّ الأصل في معنى (إلى) إفادة انتهاء الغاية ، وقد ترد لمعانٍ أخرى تفهم من السِّياق، وقرائن الأحوال ، ومن ذلك معاقبتها معنى (في) .

(مرادفة (في) لـ (منْ))

قال سيبويه : «وأما (في) فهي للوعاءِ ، تقول : (هو في الجراب) ، و(في الكيس)، و(هو في بطن أُمِّه)، وكذلك: (هو في الغُلِّ) ؛ لأنَّه جعله إذ أدخله فيه كالوعاءِ له، وكذلك: (هو في القبَّةِ)، و(في الدَّار)، وإن اتَّسعتَ في الكلام ، فهي على هذا، وإنَّما تكون كالمثَل يُجاءُ به يقارِبُ الشيء وليس مِثْلَه» [1] .

يتبيّن من ذلك أنَّ سيبويه -بعد استقرائه كلام العرب- لم يقف على مجيء (في) مرادفة لمعنى (مِنْ)، ولذا حكم بأنَّ (في) تفيد معنى الظرفيّة حقيقة أو مجازاً ، ولم يُعهد عن العرب إخراجها عن هذا المعنى الذي وُضِعَت له في الأصل ، وما أوهم خلاف ذلك رُدّ بالتأويل إليه .

وقد تبع سيبويه في الاقتصار على إفادة (في) معنى الظرفيّة (الوعاء) عددٌ من النحويين ، منهم : المبرد [2] ، وابن السرَّاج [3] ، والفارسيّ [4] ، وابن جنّي [5] ، والصيمريّ [6] ، والجرجانيّ [7] ، والزمخشريّ [8] ، والأنباري [9] ، وابن يعيش [10] ، وابن عصفور [11] ، وآخرون[12] .

---

(١) الكتاب ٤ / ٢٢٦ ، وانظر : ١ / ٤٢١ .

(٢) انظر : المقتضب ١ / ٤٥ – ٤٦ ، ٤ / ١٣٩ .

(٣) انظر : الأصول ١ / ٤١٢ .

(٤) انظر : الإيضاح العضدي ٢٦٤ .

(٥) انظر : اللمع ٦٠ .

(٦) انظر : التبصرة والتذكرة ١ / ٢٨٦ .

(٧) انظر : المقتصد ٢ / ٨٢٤ .

(٨) انظر : المفصل ٢٨٤ .

(٩) انظر : أسرار العربية ٢٦١ .

(١٠) انظر : شرح المفصّل ٨ / ٢٠ – ٢١ .

(١١) انظر : شرح الجمل ١ / ٥١١ – ٥١٣ .

(١٢) انظر : شرح الكافية ٢ / ٣٢٧ ، رصف المباني ٣٨٨ ، الجنى الداني ٢٥٢ – ٢٥٣ .

النصوص المستدركة على الاستقراء :

ذهب الأصمعيّ [1] ، وابن قتيبة [2] ، والكوفيون ومن وافقهم [3] إلى أنّ (في) في الأصل تأتي لمعنى الوعاء والظرفيّة، وقد تردُ لمعان أُخرى تُفهم من السياق، تفيدها نيابة عن غيرها ، ومن ذلك مجيئها بمعنى (مِنْ) ، واستدلوا بعددٍ من النصوص النثريّة والشعريّة منها[4]:

١- قوله تعالى : { أَلاَّ يَسْجُدُوا للهِ الَّذِي يُخْرِجُ الخَبْءَ فِي السَّمَوَاتِ والأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُون } [5] .

قالوا : إنَّ المعنى (يُخْرِجُ الخَبْءَ مِنَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْض) [6] .

٢- وقوله تعالى : { وَلاَ تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللهُ لَكُمْ قِيَاماً وارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلاً مَعْرُوفاً } [7] .

أي : (وارزقوهم منها) [8] .

٣- وقوله تعالى : { أَمْ لَهُمْ سُلَّمٌ يَسْتَمِعُونَ فِيهِ } [9] .

---

(١) انظر : التصحيف للعسكري ٢٢٧ ، الاقتضاب ٢ / ٢٩٢ ، ٣ / ٣٨٥ ، الارتشاف ٢ / ٤٤٦ .

(٢) انظر : أدب الكاتب ٣٢٣ ، الارتشاف ٢ / ٤٤٦ .

(٣) انظر : معاني القرآن للفرّاء ٢ / ٢٩١ ، حروف المعاني ٨٢ – ٨٣ ، الأزهية ٢٧١ ، التبيان في إعراب القرآن ١ / ٣٣١ ، البحر المحيط ٣ / ٥١٨ ، ٨ / ٢٣١ ، ٩ / ٥٧٦ ، الجنى الداني ٢٥٠ ، البرهان ٣٣٠/٤ .

(٤) انظر في هذه الأدلة : أدب الكاتب ٣٢٣ ، حروف المعاني ٨٢ – ٨٣ ، الأزهية ٢٧١ ، الجنى الداني ٢٥٢، دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٢٨٨/٢/١ .

(٥) النمل ٢٥ .

(٦) انظر : معاني القرآن للفراء ٢ / ٧٠ ، البحر المحيط ٨ / ٢٣١ ، الدر المصون ٥ / ٣١٠ .

(٧) النساء ٥ .

(٨) انظر : التبيان في إعراب القرآن ١ / ٣٣١ ، الفريد ١ / ٦٩٤ ، البحر المحيط ٣ / ٥١٨ ، الدر المصون ٣١١/٢.

(٩) الطور ٣٨ .

أي : «عليه أو منه ، إذ حروف الجر قد يَسُدُّ بعضها مسدّ بعض»[1] .

٤- وقوله تعالى : { وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيْداً عَلَيْهِمْ }[2] .

أي: (مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ) فـ (في) بمعنى (مِنْ)[3].

٥- وقول امرئ القيس :

أَلاَ عِمْ صَبَاحـاً أَيُّهَا الطَّلَلُ البَالي ... وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ في العُصُرِ الخَالي ؟

وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ أَحْدَثُ عَهْدِهِ ... ثَلاثينَ شَهْـراً في ثَلاثَةِ أَحْـوَالِ ؟[4]

أي :(من ثلاثة أحوال)[5] .

٦- وقول امرئ القيس كذلك :

أَلاَ أيُّها اللَّيلُ الطَّويلُ أَلا انْجَلِي ... بِصُبْحٍ وَمَا الإصبـــاحُ فيكَ بِأَمْثَلِ[6]

أراد : (منك بأمثل)[7] .

توجيه المانعين للأدلة :

١- تأوَّل المانعون الشواهد النثريّة بما يجعل (في) باقيـة علـى بابهـا مـن إفـادة الظرفيّة حقيقةً أو مجازاً[8] .

---

(١) البحر المحيط ٩ / ٥٧٦ .

(٢) النحل ٨٩ .

(٣) انظر : البرهان ٤ / ٣٣٠ .

(٤) البيتان من البحر الطويل .

انظر : ديوان امرئ القيس ٢٧ ، الكتاب ٤ / ٣٩ ، أدب الكاتب ٣٢٣ ، حروف المعاني ٨٢ – ٨٣ ، الخصائص ٢ / ٣١٣ ، تحصيل عين الذهب ٥٤٦ ، أمالي ابن الشجري ١ / ٤١٩ ، شرح المفصّل ١٥٣/٧، رصف المباني ٣٩١ .

(٥) انظر : أدب الكاتب ٣٢٣ ، حروف المعاني ٨٣ ، الاقتضاب ٢ / ٢٩٢ ، المغني ١ / ١٦٩ ، تحفة الغريب ٧٨ ب ، المنصف من الكلام ٢ / ٦ .

(٦) البيت من البحر الطويل ، ويروى : (منك بأمثل) ، ولا شاهد فيه حينئذٍ .

انظر : ديوان امرئ القيس ١٨ ، سر صناعة الإعراب ٢ / ٥١٣ ، الأزهية ٢٧١ ، رصف المباني ٧٩ ، المقاصد النحوية ٤ / ٣١٧ ، الخزانة ٢ / ٣٢٦ ، ٣٢٧ .

(٧) انظر : الأزهية ٢٧١ ، تناوب حروف الجر في لغة القرآن ١١٠ – ١١١ .

(٨) انظر : معاني القرآن للفرّاء ٢ / ٧٠ ، التبيان في إعراب القرآن ١ / ٣٣١ ، الفريد ١ / ٦٩٤ ، البحر المحيط ٣ / ٥١٨ ، ٨ / ٢٣١ ، ٩ / ٥٧٦ ، الدر المصون ٢ / ٣١١ ، ٥ / ٣١٠ .

٢- وأمّا بيت امرئ القيس : (ثَلاَثِيْنَ شَهْرَاً في ثلاثةِ أَحْوَالِ) ، فأجيب عنه بأوجه عدة :

أ - أنَّ (في) وإن كانت فيه بمعنى (مِنْ) ؛ فإنَّ (مِنْ) للتبعيض ، وبعض الشيء داخل في كلّه ، فهي بمعنى الوعاء المجازي [١] .

ب- أنّه على حذف مضاف والتقدير: (في عقب ثلاثة أحوال قبلها) [٢] .

جـ- أنَّ (في) بمعنى (مع) [٣] .

د - أنَّ (في) بمعنى (مِنْ) التي لابتداء الغاية لا التبعيض [٤] .

٣- ولا حُجّة في قوله : (بِصُبْحٍ وَمَا الإِصْبَاحُ فِيْكَ بِأَمْثَلِ) ؛ لأنّ الرواية الصحيحة (منك بأمثل) ، وحينئذ يسقط الاحتجاج به [٥] .

مناقشة توجيه المانعين للأدلة :

توجيه المانعين يقوم على تأويل النصوص والشواهد الصريحة الدِلالة ، ومن المقرر أنَّ التأويل لا يُعتَدُّ به عند توافر الشواهد ، ولاسيّما أنَّ ظواهر تلك النصوص تدلُّ على أنَّ (في) بمعنى (مِنْ) ، والحمل على الظاهر ما أمكن أولى من التأويل المتكلّف ، وفي ذلك حفظٌ للنصوص من إهدار قيمتها الدِلاليّة واللغويّة .

الترجيح :

يتّضح ممّا تقدّم رُجْحان مذهب الأصمعي والكوفيين ومن وافقهم من المجيزين لمجيء (في) بمعنى (مِنْ) ؛ لثبوت السماع بذلك نثراً ونظماً .

القاعدة النحويّة بعد مناقشة المسألة :

أنَّ (في) تفيد في الأصل معنى الظّرفية ، وقد ترد لمعانٍ أخرى تفهم من سياق الكلام وقرائن الأحوال ، ومن ذلك معاقبتها معنى (مِنْ) .

---

(١) انظر : رصف المباني ٣٩١ .

(٢) انظر : الخصائص ٢ / ٣١٣ - ٣١٤ .

(٣) انظر : الاقتضاب ٢ / ٢٩٢ ، ٣ / ٣٨٥ ، المغني ١ / ١٦٩ .

(٤) انظر : تحفة الغريب ٧٨ ب ، المنصف من الكلام ٢ / ٦ .

(٥) انظر : شرح القصائد العشر ١٠١ .

(استعمال (في) بمعنى التعليل)

أثبت ابن مالك عن طريق الاستقراء صحة مجيء (في) بمعنى التعليل ، حيث أورد قول النبي – عليه السلام – : (عُذِّبت امرأةٌ في هرّةٍ حبستها حتى ماتت ، فدخلت فيها النار) [1] ، ثم قال : «تضمّن هذا الحديث استعمال (في) دالّة على التعليل، وهو ما خفي على أكثر النحويين، مع وروده في القرآن العزيز، والحديث ، والشعر القديم » [2] .

ومن النصوص التي استدل بها ابن مالك – أيضاً – [3] :

١– قوله تعالى : { لولا كِتَابٌ مِنَ الله سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيْمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ } [4] .

٢– وقوله تعالى : { وَلَوْلاَ فَضْلُ اللهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُه في الدُّنْيَا والآَخِرَةِ لَمَسَّكُمْ فِيْمَا أَفَضْتُمْ فِيْهِ عَذَابٌ عَظِيْمٌ} [5] .

٣– وقول الشاعر :

فَلَيْتَ رِجَالاً فِيْكِ قَدْ نَذَرُوا دَمِي ... وَهَمُّوا بقَتْلي يا بُثَيْن لَقُوْنِي [6]

ويبدو أنَّ هذا المذهب قد قال به بعض النحويين القدماء كأبي جعفر النحّاس [7]، والقيسي [8] ، وأبي البركات الأنباري [9] ، وأبي البقاء

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الشرب والمساقاة ، باب فضل سقي الماء ٣ / ١٤٧ ، وفي كتاب بدء الخلق ، باب خمس من الدواب فواسق ، يقتلن في الحرم ٤ / ١٥٧ – ١٥٨ ، وفي أحاديث الأنبياء ، بابٌ ٢١٥/٤، وأخرجه مسلم في كتاب السلام ، باب تحريم قتل الهرة ، حديث رقم (٢٢٤٢) .

(٢) شواهد التوضيح ٦٧ .

(٣) انظر : المصدر السابق ٦٧ – ٦٨ .

(٤) الأنفال ٦٨ .

(٥) سورة النور ١٤ .

(٦) البيت من البحر الطويل .

انظر : ديوان جميل ٩٣ ، شواهد التوضيح ٦٨ .

(٧) انظر : إعراب القرآن للنحّاس ١ / ٤٥٣ .

(٨) انظر : مشكل إعراب القرآن ١ / ١٩٧ .

(٩) انظر : البيان في غريب إعراب القرآن ١ / ٢٥٢ .

العكبري [1] ، وعبروا عن هذا المعنى الذي تفيده (في) "بالسببيّة ".

ولكنَّ هذا الرأي يظهر بوضوح تام مدعوماً بالشواهد والنصوص عند ابن مالك [2]، وتابعه بعض المتأخرين كابنه [3] ، والرضي [4] ، والمرادي [5] ، وابن هشام [6] ، وابن عقيل[7]، وآخرين [8] .

وذهب سيبويه[9] ، والمبرِّد [10] ، وابن السرَّاج [11] ، والفارسي [12] ، والرماني[13] ، وأكثر البصريين، ومن وافقهم [14] إلى أنَّ (في) تفيد معنى الظرفيّة حقيقة أو مجازاً ، وما أوهم خلاف ذلك رُدّ بالتأويل إليه .

النصوص المستدركة على الاستقراء :

أيّد الشيخ محمد عبدالخالق عضيمة – رحمه الله – صحة استعمال (في) بمعنى التعليل أو السببية ، واستدل له بعدد من الشواهد القرآنية منها [15] :

---

(1) انظر : التبيان في إعراب القرآن ١ / ٣٥٤ ، ٤٥٩ .

(2) انظر : شواهد التوضيح ٦٧ – ٦٨ ، التسهيل ١٤٦ ، شرح الكافية الشافية ٢ / ٨٠٤ .

(3) انظر : شرح ابن الناظم ٣٦٧ .

(4) انظر : شرح الكافية ٢ / ٣٢٧ .

(5) انظر : الجنى الداني ٢٥٠ .

(6) انظر : المغني ١ / ١٦٨ .

(7) انظر : المساعد ٢ / ٢٦٥ .

(8) انظر : التصريح ٢ / ١٤ ، الهمع ٢ / ٣٠ ، روح المعاني ٥ / ٢٥ ، دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١/٢/ ٢٩١ – ٢٩٢ .

(9) انظر : الكتاب ١ / ٤٢١ ، ٤ / ٢٢٦ .

(10) انظر : المقتضب ١ / ٤٥ – ٤٦ ، ٤ / ١٣٩ .

(11) انظر : الأصول ١ / ٤١٢ .

(12) انظر : الإيضاح العضدي ٢٦٤ .

(13) انظر : معاني الحروف المنسوب للرماني ٩٦ .

(14) انظر : التبصرة والتذكرة ١ / ٢٨٦ ، المقتصد ٢ / ٨٢٤ ، المفصّل ٢٨٤ ، أسرار العربية ٢٦٦ ، شرح المفصّل ٨ / ٢٠ – ٢١ ، شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥١١ – ٥١٣ ، شرح الكافية ٢ / ٣٢٧ ، رصف المباني ٣٨٨ ، الجنى الداني ٢٥٢ ، المساعد ٢ / ٢٦٥ .

(15) انظر : دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١ / ٢ / ٢٩١ – ٢٩٢ .

١- قوله تعالى : { وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ }[١] .

٢- وقوله تعالى: { إِنَّمَا يُرِيْدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوْقِعَ بَيْنَكُمُ العَدَاوَةَ والبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ والمَيْسِرِ }[٢].

٣- وقوله تعالى : { وَمِنَ الأَنْعَامِ أَزْوَاجاً يَذْرَؤُكُمْ فِيْهِ }[٣] .

٤- وقوله : { فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيْه }[٤] .

توجيه المانعين للأدلة :

حاول المانعون توجيه الأدلة التي احتجَّ بها المجيزون ؛ وتأولوا تلك الشواهد بما يجعل (في) باقية على أصلها في إفادة معنى الظرفيّة حقيقة أو مجازاً[٥] ، فقالوا – مثلاً – في قوله تعالى : { وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ }إنَّ (في) على بابها من الظرفية متعلقة بـ (اهجروهن) ، أي : اتركوا مضاجعتهن ، أي: النوم معهن دون كلامهن ومؤاكلتهن[٦] .

وجعلوا: (في الخمر) في قوله تعالى : { إِنَّمَا يُرِيْدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوْقِعَ بَيْنَكُمُ العَدَاوَةَ والبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ والمَيْسِرِ} متعلقة بالبغضاء ؛ لأنّه مصدر معرف بـ (أل) ، أو متعلق بـ (العداوة)[٧].

---

(١) النساء ٣٤ .

(٢) المائدة ٩١ .

(٣) الشورى ١١ .

(٤) يوسف ٣٢ .

(٥) انظر : الأصول ١ / ٤١٢ ، الإيضاح العضدي ٢٦٤ ، التبصرة والتذكرة ١ / ٢٨٦ ، المقتصد ٢ / ٨٢٤ – ٨٢٥ ، شرح المفصّل ٨ / ٢٠ – ٢١ ، شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥١١ – ٥١٣ ، رصف المباني ٣٨٨ ، الهمع ٢ / ٣٠ .

(٦) انظر : البحر المحيط ٦٢٦/٣ – ٦٢٧ ، الدر المصون ٣٥٩/٢ .

(٧) انظر : الدر المصون ٦٠٤/٢ .

وذكر المانعون أنّ السببية داخلة في الظرفية اتساعاً ؛ لأنّ السبب متضمّن للمسبب تضمّن الظرف للمظروف [1] .

مناقشة توجيه المانعين للأدلة :

اعتمد المانعون على التأويل في توجيه أدلة المجيزين لمجيء (في) بمعنى التعليل ، أو السببيّة ، ويُبْطل ذلك :

١- أنَّ عدم التأويل أولى من التأويل .

٢- أنَّ التأويل لا يعوّل عليه عند كثرة النصوص .

٣- أنَّ في التأويل تكلّفاً لا وجه له .

وأمّا الجواب عن تأويلهم الشواهد القرآنية فكالآتي :

- قولهم : إنّ (في) على بابها في قوله : { وَاهْجُرُوْهُنَّ في المَضَاجِعِ } معترضٌ بأنّ (في المضاجع) ليس ظرفاً للهجر ، وإنما هو سببٌ للهجر [2] .

- وأمّا قولهم : إنّ (في الخمر) متعلقة بـ (البغضاء) أو بـ (العداوة) فوجه بعيد ، وواضحٌ أنّ المراد أنّ الشيطان يوقع بينكم العداوة والبغضاء بسبب شرب الخمر ، وبقية الشواهد القرآنية تدلُّ (في) صراحة على إرادة معنى السببية والتعليل .

- وأمّا قولهم : إنّ السببية داخلة في الظرفية اتساعاً ، فمعترضٌ بأنّ ذلك لا يقتضي المشابهة ، والمساوة من كل وجه ، كما أنّ التلازم بينهما غير وارد .

الترجيح :

يتبيّن ممّا تقدّم رجحان مذهب القائلين بصحة استعمال (في) بمعنى التعليل ، أو السببيَّة ؛ لورود السماع بذلك نثراً ونظماً .

القاعدة النحوية بعد مناقشة المسألة:

يجوز استعمال (في) بمعنى التعليل ، أو السَّببيَّة .

---

(١) انظر : شرح الكافية ٢ / ٣٢٧ .

(٢) انظر : مشكل إعراب القرآن ١٢٢/١ .

(استعمال (على) بمعنى (الباء))

قال سيبويه : «(أمَّا (على) فاستعلاءُ الشيء ؛ تقول : (هذا على ظهر الجبل) ، و(هي على رأسه) ، ويكون أن يَطْوِيَ -أيضاً- مستعلياً كقولك: (مَرَّ الماءُ عليه)، و(أمررتُ يدي عليه) ، وأمَّا (مررتُ على فلان)، فجرى هذا كالمثَل، و(علينا أميرٌ) كذلك ، و (عليه مالٌ) - أيضاً - ، وهذا لأنَّه شيءٌ اعتلاه، ويكون (مررت عليه) أن يريد مروره على مكانه ، ولكنَّه اتَّسع ، وتقول: (عليه مالٌ)، وهذا كا لمثَلِ ؛ كما يثبت الشيءُ على المكان ، كذلك يثبت هذا عليه ، فقد يتَّسع هذا في الكلام ، ويجيء كا لمثَلِ» [1].

هذا النصُّ يدلُّ على أنَّ سيبويه - بعد استقرائه كلام العرب - لم يقف على مجيء (على) بمعنى (الباء) ، لذا حكم بأنَّ (على) تُفيد معنى الاستعلاء حقيقةً أو مجازاً ، ولم يُعهد عن العرب استعمالها في غير هذا المعنى ، وما أوهم خلاف ذلك رُدّ بالتأويل إليه .

وقد تبع سيبويه في هذا الحكم عددٌ من النحويين منهم : المبرِّد [2] ، وابن السرَّاج [3]، والزجاجيّ [4]، وابن جنّي [5]، والزمخشريّ [6]، والشنتريني [7] ، وابن يعيش [8]، وابن الحاجب [9]، وجمهور البصريين [10]، وهذا القول ينطلق من مذهبهم في منع تناوب حروف الجرّ بعضها عن بعض .

---

(١) الكتاب ٤/ ٢٣٠ - ٢٣١ .

(٢) انظر : المقتضب ١ / ٤٦ ، ٥١ ، ٣ / ٥٣ ، ٤ / ٤٢٦ .

(٣) انظر : الأصول ٢ / ٢١٦ .

(٤) انظر : حروف المعاني ٦٥ .

(٥) انظر : اللمع ٦٠ .

(٦) انظر : المفصّل ٢٨٧ - ٢٨٨ .

(٧) انظر : تلقيح الألباب ١١٠ .

(٨) انظر : شرح المفصّل ٨ / ٣٧ - ٣٩ .

(٩) انظر : الكافية ٢١٨ ، الإيضاح في شرح المفصّل ٢ / ١٥٥ - ١٥٦ .

(١٠) انظر : لباب الإعراب ٤٤٢ ، شرح الكافية ٢ / ٣٤٢ ، رصف المباني ٣٧٢ ، الجنى الداني ٤٧٦ ، الفوائد الضيائية ٢ / ٣٣٢ .

النصوص المستدركة على الاستقراء :

يرى الفرّاء[1]، والأخفش[2]، وابن قتيبة[3]، والرُّماني[4]، والهـرويّ[5]، وابن الشجريّ [6] ، وجمهور الكوفيين ، ومن وافقهم [7] أنَّ (على) في الأصل تفيـد الاستعلاء ، وقد ترد لمعانٍ أخرى تُفهم من السياق ، وقرائن الأحـوال ، ومـن ذلـك ورودها بمعنى (الباء).

واختار هذا الرأي ابن مالك [8] ، وطائفة من المتأخرين [9] .

ويُعضِّد هذا القول عددٌ مـن النـصوص الـتي جـاءت فيهـا (علـى) بمعنـى (الباء)، منها[10] :

١- قوله تعالى : { حَقِيْقٌ عَلَى أَنْ لاَ أَقُولَ عَلَى اللهِ إلاَّ الحَقَّ } [11] .

---

(١) انظر : معاني القرآن ١ / ٣٨٦ .

(٢) انظر : معاني القرآن ٢ / ٥٢٨ – ٥٢٩ .

(٣) انظر : أدب الكاتب ٣٢٢ (محمد الحلبي) .

(٤) انظر : معاني الحروف المنسوب للرّماني ١٠٨ – ١٠٩ .

(٥) انظر : الأزهية ٢٧٧ .

(٦) انظر : أمالي ابن الشجري ٢ / ٦١٠ .

(٧) انظر : البيان في غريب إعراب القرآن ١ / ٣٦٩ ، التذييل والتكميل ٤ / ٢٧ ب ، الارتشاف ٢ /٤٥٣، الجنى الداني ٤٧٨ .

(٨) انظر : التسهيل ١٤٧ ، شرح التسهيل ٣ / ١٦٥ .

(٩) انظر : المغني ١ / ١٤٤ ، المساعد ٢٧١/٢، البرهان ٣١١/٤ ، التصريح ١٥/٢، الهمع ٢٨/٢ ، روح المعاني ١٨/٩، دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٢٠٢/٢/١، تناوب حروف الجرّ في لغة القرآن ٩٧–٩٩.

(١٠) انظر طرفاً من هذه الشواهد في : معاني القرآن للفرّاء ١ / ٣٨٦ ، معاني القرآن للأخفش ٢ /٥٢٨ – ٥٢٩ ، أدب الكاتب ٣٢٢ ، معاني الحروف المنسوب للرماني ١٠٨ – ١٠٩ ، الأزهية ٢٧٧ ، الجنى الداني ٤٧٨ ، تناوب حروف الجر ٩٧ – ٩٩ .

(١١) الأعراف ١٠٥ .

أي : (حقيقٌ بأن لا أقول) [1].

ويؤيّده قراءة : { بأنْ لاَ أَقُولَ } [2].

٢- وقراءة : { وَمَا هُوَ عَلَى الغَيْبِ بِظَنِيْنٍ } [3] بالظاء [4].

أي : «بالغيب ؛ لأنَّه لا يُقال: ظننت عليه بكذا، أي : اتّهمته ، فأمَّا من قرأ : (بضنين) بالضاد ، فـ(على) في موضعها؛ لأنَّه يقال: ضننت عليه بكذا، أي : بخلت»[5].

٣- وقولهم : (اركب على اسم الله) أي : باسم الله [6].

٤- وقولهم : (عَنُفَ عليه ، وبه) ، و (خَرُقَ عليه ، وبه) [7].

٥- وقول العرب : (فلانٌ على حالٍ حسنةٍ ، وبحالٍ حسنةٍ) [8].

٦- وقول أبي ذؤيب :

وكَأَنَّهــنَّ رِبَابَــةٌ ، وكأنَّــهُ يَسَرٌ يُفِيْضُ عَلَى القِدَاحِ وَيَصْدَعُ [9]

---

(١) انظر : معاني القرآن للفرّاء ١ / ٣٨٦ ، البيان في غريب إعراب القرآن ١ / ٣٦٩ ، البحر المحيط ١٢٨/٥، الدر المصون ٣ / ٣١٤ - ٣١٦ ، دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٢٠٢/٢/١ .

(٢) وهي قراءة أُبيّ . انظر : إعراب القراءات السبع وعللها ١ / ١٩٧ ، وانظر : معاني القرآن للفرّاء ١ / ٣٨٦ ، البحر المحيط ١٢٨/٥، الدر المصون ٣ / ٣١٥ .

(٣) التكوير ٢٤ .

(٤) وهي قراءة ابن كثير ، وأبي عمرو ، والكسائي ، وقرأ نافع ، وعاصم ، وابن عامر ، وحمزة (بضنين) بالضاد . انظر : السبعة لابن مجاهد ٦٧٣ ، إعراب القراءات السبع وعللها ٢ / ٤٤٦ ، المبسوط ٣٩٨ ، التيسير ٢٢٠ ، العنوان في القراءات السبع ٢٠٤ .

(٥) معاني الحروف المنسوب للرُّماني ١٠٨ .

(٦) انظر : أدب الكاتب ٣٢٢، أمالي ابن الشجري ٦١٠/٢، شرح الكافية ٣٤٢/٢ ، الجنى الداني ٤٧٨.

(٧) انظر : أدب الكاتب ٣٢٢ .

(٨) انظر : معاني القرآن للفرّاء ١ / ٣٨٦ ، إعراب القراءات السبع وعللها ١ / ١٩٧ .

(٩) البيت من البحر الكامل ، والرِبَابةُ : رُقعة تُجمع فيها قداح الميسر ، إلا أنه أراد بالربابة في البيت القداح نفسها ؛ لأنه يصف أُتناً وحماراً ، فشبَّه الأتن بالقداح ، وشبّه الحمار باليسر ، وهو صاحب الميسر .
انظر : المفضليات ٤٢٤ ، شرح أشعار الهذليين ١٨ ، جمهرة اللغة ١ / ٢٨ ، ٣ / ٤٩٢ ، الأزهية ٢٧٧، أمالي ابن الشجري ٢ / ٦١٠ ، اللسان ١ / ٤٠٦ (ربب) .

أي : يُفِيْضُ بالقِداح ، والمعنى : يضرب بها [1] .

٧- وقول عمر بن أبي ربيعة :

فقالتْ: على اسمِ اللهِ أَمْرُكَ طَاعَةٌ   وإنْ كنتُ قدْ كُلِّفْتُ مَـا لَمْ أُعَـوَّدِ [2]

توجيه المانعين للأدلة :

اعترض أبو حيّان مذهب القائلين بصحة مجيء (على) بمعنى (الباء)، بأنّه لو كان لـ(على) هذا المعنى لوقعت موقع الحرف ، فيقال: (كتبت على القلم). أي : بالقلم ، فلمّا لم تَقُل العرب ذلك، دلّ على أنّه ليس لها هذا المعنى، فوجب أن يُتَأَوّلَ جميع ما استدلوا به[3] .

وقد أجيب عن بعض شواهد المجيزين بالآتي :

١- قوله تعالى : { حَقِيْقٌ عَلَى أنْ لا أقُولَ ... } حُمل على أوجه أبرزها [4] :

أ - أن يكون مما قُلب من الكلام .

ب- أنّ المعنى أنّه لما كان قول الحق حقيقاً عليه ، كان هو حقيقاً على قول الحق .

ج- أن يُضمّن (حقيق) معنى (حريص) .

٢- وقوله : { وما هُوَ علَى الغَيْبِ بضَنِيْن } قالوا : إنّ (على) على بابها وأنّ المعنى : وما هو على الغيب ببخيل يشح به لا يبلغ ما قيل به ويبخل [5] .

---

(١) انظر : أدب الكاتب ٣٢٢ - ٣٢٣ ، الأزهية ٢٧٨ ، أمالي ابن الشجري ٢ / ٦١٠ .

(٢) البيت من البحر الطويل .

انظر : ملحق ديوان عمر بن أبي ربيعة ٤٩٠ ، الأغاني ١ / ١٨٥ ، معاني الحروف المنسوب للرُّماني ١٠٨ - ١٠٩ ، الخصائص ٢ / ٣٦٢ ، تذكرة النحاة ٦٠١ ، شرح شواهد المغني ١ / ٣٢١ ، ٢ /٩٢٨، الخزانة ٤ / ١٨١ .

(٣) انظر : التذييل والتكميل ٤ / ٢٧ ب ، الارتشاف ٢ / ٤٥٣ .

(٤) انظر : البحر المحيط ١٢٨/٥ ، الدر المصون ٣١٣/٣ - ٣١٤ .

(٥) انظر : البحر المحيط ١٠ / ٤١٩ .

مناقشة توجيه المانعين للأدلة :

١- تأويل قوله تعالى : { حَقِيْقٌ عَلَى أنْ لا أقُولَ ... } معترضٌ من أوجه [1] :

أ - أنّ القلب إنّما يكون في غير القرآن ؛ لأنّه مخصوص بالضرورة .

ب- أنّه حمل (على) على معنى (الباء) أوفق للمعنى ، ويؤيده قراءة أُبيّ : {بأَنْ لا أقُوْلَ} .

ج- أنّ القول بالتضمين يُحتاج إليه عند عدم إمكان العمل بالظاهر ، وظاهر الآية يدلُّ على إرادة (الباء) وهذا أوْلى .

٢- وأمّا تأويل قوله : { وما هُوَ علَى الغَيْبِ بِضَنيْن } فأقرب منه القول بأنّ (على) بمعنى الباء ،ويؤيده قراءة ابن كثير ، وأبي عمرو ، والكسائي : بظَنِيْن .

٣- وأمّا اعتراض أبي حيان فيردّه : أنّ مساواة حرف لمعنى حرف آخر لا يقتضي صحة حلوله محله في كل موقعٍ وقع فيه ، واعتبار التناوب بين الأدوات مذهب كوفي تؤيده النصوص ، وتقتضيه بلاغة الكلام والمقام .

الترجيح :

يتّضح مما تقدّم ترجُّح مذهب الكوفيين ومن وافقهم في أنَّ (على) قد تأتي بمعنى (الباء) ؛ لثبوت السماع بذلك نثراً ونظماً .

القاعدة النحويّة بعد مناقشة المسألة :

أنَّ الأصل في معنى (على) إفادة معنى الاستعلاء ، وقد تستعمل لمعانٍ أخرى تفهم من سياق الكلام ، وقرائن الأحوال ، ومن ذلك مجيئها بمعنى (الباء) .

---

(١) انظر : البحر المحيط ١٢٨/٥ ، الدر المصون ٣١٣/٣ - ٣١٤ .

(موافقة (عَنْ) لمعنى (بَعْد))

قال سيبويه : «وأمّا (عَنْ) فلما عدا الشيء ، وذلك قولك : (أَطْعَمَهُ عن جُوعٍ)، جعل الجوع منصرفاً تاركاً له قد جاوزه ، وقال : (قد سقاه عن العَيْمة) العَيْمة: شهوة اللبن، قال أبو عمرو: سمعت أبا زيد يقول: (رميت عن القوس) ، وناسٌ يقولون : (رميتُ عليها) ... ، و (كساه عن العُريّ) جعلهما قد تراخيا عنه ، و (رميتُ عن القوس) ؛ لأنّه بها قذف سهمه عنها وعدّاها ، وتقول : (جلس عن يمينه) ، فجعله متراخياً عن بدنه ، وجعله في المكان الذي بحيال يمينه ، وتقول : (أضربتُ عنه) ، و (أعرضتُ عنه) ، و(انصرف عنه) ، إنّما تريد أنّه تراخى عنه ، وجاوزه إلى غيره ، وتقول : (أخذتُ عنه حديثاً) أي : عدا منه إليّ حديثٌ » [1] .

يتبيّن من ذلك أنّ سيبويه – بعد استقرائه كلام العرب – لم يقف على مجيء (عَنْ) بمعنى (بَعْد) ، ولذا حكم بأنّ (عَنْ) تأتي لمعنى المجاوزة والتّعدي ، ولم يُعهد عن العرب استعمالها في غير هذا المعنى ، وما أوهم خلاف ذلك رُدّ بالتأويل إلى المعنى الأصلي.

وقد تبع سيبويه في الحكم باقتصار (عَنْ) على إفادة معنى المجاوزة والتعدّي عددٌ من النحويين منهم : ابن السرّاج [2] ، وابن جنّي [3] ، والزمخشريّ [4] ، وابن يعيش [5] ، وابن الحاجب [6] ،

---

(١) الكتاب ٤ / ٢٢٦ – ٢٢٧ .

(٢) انظر : الأصول ٢ / ٢١٢ .

(٣) انظر : اللُّمع ٦٠ .

(٤) انظر : المفصّل ٢٨٨ – ٢٨٩ .

(٥) انظر : شرح المفصّل ٨ / ٣٩ – ٤٢ .

(٦) انظر : الكافية ٢١٨ .

والإسفراييني [1] ، وآخرون [2].

النصوص المستدركة على الاستقراء :

يرى الفرّاء [3] ، وأبو عبيدة [4] ، وابن قتيبة [5] ، والزجّاج [6] ، والزجّاجيّ [7] ، والنحّاس [8] ، وجمهور الكوفيين ومن وافقهم [9] أنّ (عَنْ) في الأصل تأتي لمعنى المجاوزة والتعدّي ، وقد ترد لمعانٍ أخرى تُفهم من سياق الكلام، ومن ذلك موافقتها معنى (بَعْد).

وقد أخذ بهذا الرأي عددٌ من المفسّرين [10] ، واختاره ابن معطٍ [11] ، وابن مالك [12] ، وبعض المتأخرين [13] .

واحتُجَّ لصحة هذا القول بعددٍ من الشواهد النثريَّة والشعريّة، منها[14]:

---

(١) انظر : لباب الإعراب ٤٤٢ .

(٢) انظر : شرح الكافية ٢ / ٣٤١ – ٣٤٢ ، الارتشاف ٢ / ٤٤٧ ، الجنى الداني ٢٤٧ .

(٣) انظر : معاني القرآن ٢ / ١٨٦ ، ٢٦٧ ، ٣ / ٢٥١ .

(٤) انظر : مجاز القرآن ١ / ٢٣٥ ، ٢٦٨ .

(٥) انظر : أدب الكاتب ٣١٩ – ٣٢٠ .

(٦) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٥ / ٣٠٥ .

(٧) انظر : حروف المعاني ٨٠ ٨١ .

(٨) انظر : إعراب القرآن ٥ / ١٨٧ – ١٨٨ .

(٩) انظر : معاني الحروف المنسوب للرّماني ٩٥ ، الأزهية ٢٨٠ ، أمالي ابن الشجري ٢ / ٦١١ – ٦١٢ ، التذييل والتكميل ٤ / ٢٥ أ ، الارتشاف ٢ / ٤٤٧ ، الجنى الداني ٢٤٧ ، المساعد ٢ / ٢٦٧ ، شرح أبيات المغني ٣ / ٢٩٣ .

(١٠) انظر : الفريد في إعراب القرآن المجيد ٤ / ٦٤٩ ، البحر المحيط ١٠ / ٤٣٩ ، الدر المصون ٦ / ٤٩٩ – ٥٠٠ ، روح المعاني ٣٠ / ٨٢ .

(١١) انظر : شرح ألفية ابن معط ١ / ٤١٤ .

(١٢) انظر : التسهيل ١٤٦ ، شرح التسهيل ٣ / ١٦٠ – ١٦١ ، شرح الكافية الشافية ٢ / ٨٠٨ – ٨٠٩ .

(١٣) انظر : شرح الألفية لابن الناظم ٣٦٨ ، رصف المباني ٣٦٧ – ٣٦٨ ، المغني ١ / ١٤٨ ، دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٢١١/٢/١ – ٢١٢ .

(١٤) انظر : أدب الكاتب ٣١٩ – ٣٢٠ ، حروف المعاني ٨٠ – ٨١ ، الأزهية ٢٨٠ – ٢٨١ ، أمالي ابن الشجري ٢ / ٦١١ – ٦١٢ ، شرح التسهيل ٣ / ١٦٠ – ١٦١ .

١- قوله تعالى : { لَتَرْكَبُنَّ طَبَقاً عَنْ طَبَق }[1] .

أي : (حالاً بعد حال) ، أو (طبقةً بعد طبقة)[2] .

٢- وقوله تعالى : { عَمَّا قَلِيْل لَيُصْبِحُنَّ نَدِمِينَ }[3] .

أي : (بعد قليل)[4] .

٣- وقوله تعالى : { يُحرِّفُونَ الكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ }[5] .

بدليل أنَّ في مكان آخر : { مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ }[6] .

٤- وقولهم : (أطعمته عن جوعٍ) أي : بعد جوع[7] .

٥- ويقال : (أنا فاعلٌ ذاك عن قليلٍ) أي : بعد قليل[8] .

٦- وقول الشاعر : وَمَنْهَلٍ وَرَدْتُهُ عَنْ مَنْهَلٍ[9]

أراد : (بعد منهل)[10] .

---

(١) الانشقاق ١٩ .

(٢) انظر : البحر المحيط ١٠ / ٤٣٩ ، الدر المصون ٦ / ٤٩٩ - ٥٠٠ ، المغني ١ / ١٤٨ .

(٣) المؤمنون ٤٠ .

(٤) انظر : شرح ألفية ابن معط ١ / ٤١٤ ، الجنى الداني ٢٤٧ .

(٥) النساء ٤٦ ، المائدة ١٣ .

(٦) المائدة ٤١ ، وانظر : البرهان ٤ / ٢٨٧ ، دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٢١٢/٢/١ .

(٧) انظر : الجنى الداني ٢٤٧ .

(٨) انظر : أدب الكاتب ٣٢٠ .

(٩) هذا الرجز اختُلف في نسبته :

أ - فقد نُسب للعجَّاج ، ومطلع الأرجوزة : ما بالُ جَاري دَمْعكَ الُمهلِّ

انظر : ديوانه ٢٤١ ، الأزهية ٢٨٠ ، أمالي ابن الشجري ٢ / ٦١١ - ٦١٢ ، شرح ألفية ابن معط ١/ ٤١٤ ، شرح أبيات المغني ٣ / ٢٩٣ - ٢٩٧ .

ب- ونسبَ إلى بكير بن عبيد الربعي في شرح شواهد المغني ١ / ٤٣٣ ، شرح أبيات المغني ٣ / ٢٩٥ .

وانظر : أدب الكاتب ٣٢٠ ، حروف المعاني ٨١ ، رصف المباني ٣٦٨ ، المغني ١ / ١٤٨ .

(١٠) انظر : أدب الكاتب ٣٢٠ ، حروف المعاني ٨١ ، الأزهية ٢٨٠ ، أمالي ابن الشجري ٢ / ٦١٢ .

٧- وقول الحارث بن عُبَاد :

قَرِّبَا مَرْبِطَ النَّعَامَةِ مِنِّي لَقِحَتْ حَرْبُ وَائل عَنْ حِيَالِ [(١)]

أي :(بَعْدِ حِيَالِ) [(٢)] .

توجيه المانعين للأدلة :

أجاب المانعون عن الأدلة السماعيّة للمجيزين بالآتي :

١- لا حُجّة في الاستدلال بقوله تعالى: {لَتَرْكَبُنَّ طَبَقاً عَنْ طَبَقٍ}؛ لأنَّ المعنى : طبقاً متجاوزاً في الشّدة عن طبق آخر دونه في الشّدة ، فيكون كل طبق أعظم ممّا قبله في الشّدة [(٣)] .

٢- ولا حجة - أيضاً - في الاستدلال بقوله : { عَمَّا قَلِيْل لَيُصْبِحُنَّ نَدِمِينَ } ؛ لأن (عن) على بابها ، والمعنى : ليصبحنّ عن زمن قليل نادمين [(٤)] .

٣- وأمّا قوله : { يُحرِّفُونَ الكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ } فإنّ (عن) على بابها ، واستعمال(بعد) في قوله : { مِنْ بعْد مَوَاضِعِهِ } إنّما هو من التوسع في العبارة ، وقد بُدئ بـ (عن) ؛ لأنّه أخصر ، وفيه تنصيص باللفظ على (عن) وعلى المواضع ، وإشارة إلى البعدية [(٥)] .

---

(١) البيت من البحر الخفيف ، وقوله : (عن حِيال) ، يقال : حالت الناقة تحول حيالاً ، وذلك أن لا تحمل .

انظر : الأصمعيات ق١٧ ص٧١ ، أدب الكاتب ٣١٩ ، الكامل ٧٧٦/٢ ، حروف المعاني ٨٠ ، المنصف ٥٩/٣، الأزهية ٢٨٠، سمط اللآلي ٧٥٧/٢، أمالي ابن الشجري ٦١٢/٢ ، شرح ألفية ابن معط ٤١٤/١.

(٢) انظر : أدب الكاتب ٣٢٠ ، حروف المعاني ٨١ ، الأزهية ٢٨٠ - ٢٨١ ، أمالي ابن الشجري ٦١٢/٢، شرح ألفية ابن معط ١ / ٤١٥ .

(٣) انظر : شرح الكافية ٢ / ٣٤٢ ، التصريح ٢ / ١٥، الصبّان ٢ / ٢٢٣ .

(٤) انظر : الفريد في إعراب القرآن ٥٦٦/٣ ، البحر المحيط ٥٦٢/٧ ، الدر المصون ١٨٧/٥ .

(٥) انظر: الفريد في إعراب القرآن ٧٤٢/١ - ٧٤٣ ، البحر المحيط ٦٦٠/٣ - ٦٦١ ، الدر المصون ٣٧٣/٢.

٤- ولا حُجّة - أيضاً - في قول الشاعر : (ومنهلٍ ....) ، وقول الآخر : (لَقِحَتْ حَرْبُ وَائِلَ عَنْ حِيَال) ، وما ماثلهما من الشواهد ؛ لأنَّ «(عَنْ) وقعت موقع (بَعْد) لتقارب معنييهما ؛ لأنَّ (عَنْ) يكون لما عدا الشيء وتجاوزه ، و (بَعْد) لما تبعه وعاقبه، فإذا جاء الشيء بعد الشيء فقد عدا وقته وتجاوزه »[1] .

وقد اعترض أبو حيَّان هذا المذهب بقوله : «وينبغي على قول الكوفيين ومن تبعهم أن تكون (عَنْ) ظرفاً ؛ لأنَّها بمعنى (بَعْد) ، ولا أعلم أحداً قال فيها إنَّها اسمٌ ، إلاّ إذا أُدخل عليها حرف الجرّ »[2] .

مناقشة توجيه المانعين للأدلة :

١- قولهم : إنَّ التقدير في { طَبَقَاً عَنْ طَبَقٍ } : طبقاً متجاوزاً في الشدة عن طبق آخر دونه في الشّدة ، معترضٌ بأنَّ هذا التقدير يُفضي إلى تعلّق الظرف الصفة بكونٍ خاص محذوفٍ بلا دليل ، وهو ممنوعٌ [3] ، إضافةً إلى أنَّه تأويلٌ للنصّ بلا دليلٍ ، أو تَثَبت .

٢- وأمّا تأويل الآيات الأخرى فإنّ فيه بُعداً ، والأوْلى القول بأنّ (عن) بمعنى (بعد)، وهذا واضحٌ في قوله تعالى : { عَمَّا قَلِيْل... } ، وفي قوله : {يُحرِّفُونَ الكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ } ، ويؤيده التصريح بلفظ (بعد) في آية المائدة : (مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ) ممّا يدلّ على أنّ (عن) و (بعد) بمعنى واحد ، وليس هذا من التوسع في العبارة ، وإرادة الاختصار .

٣- ولا وجه لإبقاء (عن) على بابها في قول الشاعر : (ومنهل وردته عن منهل) ، وقوله: (لقحت حرب وائل عن حيال) لأمرين :

---

(١) التذييل والتكميل ٤ / ٢٥ أ .

(٢) التذييل والتكميل ٤ / ٢٥ أ .

(٣) انظر : المنصف من الكلام ١ / ٢٩٥ .

أ – أنّ المعنى يقتضي أنّ (عن) بمعنى (بَعد) ، وهذا ظاهر لاحاجة لتأويله .

ب–أنّ عدداً من النحاة نصّوا على أن (عن) في هذين البيتين بمعنى (بعد)[1] .

٤– وأمّا قولهم : «ينبغي على قول الكوفيين ومن تبعهم أن تكون (عَنْ) ظرفاً ؛ لأنّها بمعنى (بَعْد) »، فغير مسلّم ؛ لأنّه لايلزم من موافقة المعنى موافقة النوع .

الترجيح :

يتّضح ممّا تقدّم رُجْحان مذهب الكوفيين ومن وافقهم من المجيزين لمجيء (عَنْ) موافقة لـ(بَعْد) ، لثبوت السماع بذلك نثراً ونظماً .

القاعدة النحويّة بعد مناقشة المسألة :

أنّ الأصل في (عَنْ) إفادة معنى المجاوزة والتعدّي ، وقد ترد لمعانٍ أخرى تفهم من سياق الكلام ، ومن ذلك معاقبتها معنى (بَعْد).

---

(١) انظر : أدب الكاتب ٣٢٠ ، حروف المعاني ٨١ ، أمالي ابن الشجري ٦١٢/٢ .

(حذف عامل الجرّ مع إبقاء عمله)

قال الفرّاء : «ولم يجُز أن تقول في الخفض : قد أمرت لك بألف ولأخيك ألفين ، وأنت تريد (بألفين) ؛ لأنّ إضمار الخفض غير جائز ، ألا ترى أنك تقول : مَنْ ضربتَ ؟ فتقول زيداً ، ومن أتاك ؟ فتقول : زيدٌ ، فيُضمر الرافع والناصب ، ولو قال : بمن مررت ؟ لم تقل : زيدٍ ؛ لأنّ الخافض مع ما خفض بمنزلة الحرف الواحد»[1] .

يتبيّن من ذلك أنّ الفرّاء – بعد استقرائه كلام العرب – لم يقف على شواهد جاء فيها عامل الجر محذوفاً مع بقاء عمله ، ولذا ذهب إلى تخطئة أن يُقال : (زيدٍ) في جواب : بمن مررت؟ ، وحكم بأنّ حذف الجار مع بقاء عمله غير جائز في لغة العرب معلّلاً للمنع بأنّ الخافض مع ما خفض بمنزلة الحرف الواحد .

وما ذهب إليه الفرّاء – هنا – نُقل القول به عن البصريين وطائفة من الكوفيين ، إلاّ أنّهم جعلوا حذف الجار مع بقاء عمله جائزاً في حال ما إذا عُوِّض منه [2] .

أمّا سيبويه فإنّه حكم على هذه المسألة بالقُبح والضعف [3] .

النصوص المستدركة على الاستقراء :

ذهب ابن مالك إلى جواز حذف عامل الجرّ مع إبقاء عمله [4]، وهو ظاهر مذهب ونس[5] ، ويؤيّدهما عددٌ من النصوص منها [6] :

---

(١) معاني القرآن ١٩٦/١ ، وانظر : شرح التسهيل ١٩٢/٣ .

(٢) انظر : شرح الجمل ٤٨٣/١ – ٤٨٤ ، الارتشاف ٤٧٠/٢ .

(٣) انظر : الكتاب ٢٦٢/١ .

(٤) انظر: شرح التسهيل ١٨٩/٣ – ١٩٤ ، شرح الكافية الشافية ٨٢٤/٢– ٨٣٠، شواهد التوضيح ٩٣–٩٤ .

(٥) انظر : الكتاب ٢٦٢/١ ، ٢٦٣ .

(٦) انظر هذه الشواهد في : شواهد التوضيح ٩٣ – ٩٤ ، شرح التسهيل ١٨٩/٣ – ١٩٤ ، شرح الكافية الشافية ٨٢٤/٢ – ٨٣٠ .

١- قوله – صلى الله عليه وسلم – : (من كان عنده طعامُ اثـنين فليـذهب بثالـثٍ ، وإن أربعةٍ فخامس ، أو سادس) [١] .

٢- وقوله – عليه الـصلاة والـسلام – : (صـلاة الرجـل في الجماعـة تُـضعَّفُ علـى صلاته في بيته وفي سوقه خمس وعشرين ضعفاً) [٢] .

أراد بخمسٍ وعشرين [٣] .

٣- وقوله – صلّى الله عليه وسلم –: (أقْربهِما منك باباً)[٤] في جـواب مـن قـال: فإلى إليـهما أهدي ؟ .

أي : إلى أقربهما [٥] .

٤- وقولـه – عليه الصلاة والسلام – : (فضل الصلاة بالسواك على الـصلاة بغـير سواك سبعين صلاة) [٦] .

أراد بسبعين صلاة [٧] .

٥- وحكى يونس عن العرب قولهم: (مررت برجلٍ صالح، إلاّ صالحٍ فطالحٍ)[٨] .

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب مواقيت الصلاة ، باب السمر مع الـضيف والأهـل ١٥٦/١ ، وانظـر : شـواهد التوضيح ٩٣ ، شرح التسهيل ١٩٢/٣ .

(٢) أخرجه البخاري بعدة روايات لا شاهد فيها ، إلاّ أنّ ابن مالك نسب الرواية المثبتـة للبخـاري ، انظـر: صحيح البخـاري ، كتـاب الأذان ، بـاب فـضل صـلاة الجماعـة ١٦٦/١ ، شـواهد التوضـيح ٩٤ ، شـرح التسهيل ١٩٣/٣ .

(٣) انظر : شواهد التوضيح ٩٤ ، شرح التسـهيل ١٩٣/٣ .

(٤) أخرجه الإمام أحمد في مسنده ١٥٧/٦ ، ١٩٣ ، بالرواية المثبتة ، وانظر : شواهد التوضـيح ٩٤ ، شـرح التسهيل ١٩٠/٣ ، ١٩٢ .

(٥) انظر : شواهد التوضيح ٩٤ ، شرح التسـهيل ١٩٠/٣ .

(٦) أخرجه الإمام أحمد في مسنده ٢٧٢/٦ ، بلفظ : (.... سبعين ضعفاً) ، وانظر : شواهد التوضيح ٩٤.

(٧) انظر : شواهد التوضيح ٩٤ .

(٨) انظـر : الكتاب ٢٦٢/١ ، شرح التسـهيل ١٩٢/٣ ، شواهد التوضيح ٩٤ ، شرح الكافية الشافية ٨٢٧/٢ ، الارتشاف ٤٧١/٢ .

على تقدير : إن لا أمر بصالحٍ فقد مررت بطالحٍ [1] .

٦- وقول رؤبة : (خيرٍ عافاك الله) [2] لمن قال له : كيف أصبحت ؟ .

٧- وحكى الأخفش عن العرب : (جئ بزيدٍ أوعمروٍ ولو كليهما) ، حيث أجاز في (كليهما) الجرّ على تقدير : (ولو بكليهما) [3] .

٨- وحكى الأخفش أنّه يُقال : (مررت بزيد) ، فتقول : أزيدِ بن عمرو ؟ ، ويُقال : (جئتُ بدرهم) ، فتقول : (هلاّ دينار)، وأشار الأخفش إلى كثرة المسموع من ذلك [4]. أي : (أبزيدِ) ، و (هلاّ بدينار) .

الترجيح :

يتّضح ممّا تقدّم رُجحان ما ذهب إليه يونس وابن مالك من جواز حذف عامل الجرّ مع بقاء عمله ؛ لثبوت السماع بذلك ، ومن حفظ حجةٌ على من لم يحفظ ؛ ولأنّ القول بالجواز لا يناقض قياساً مطّرداً .

القاعدة النحوية بعد مناقشة المسألة :

يجوز حذف عامل الجرّ مع إبقاء عمله مطلقاً ولو لم يُعوَّض منه .

---

(١) انظر : شرح التسهيل ١٩٢/٣ ، شواهد التوضيح ٩٤ .

(٢) انظر : معاني القرآن للفرّاء ١٦٩/١ ، شرح التسهيل ١٩٢/٣ .

(٣) انظر : شرح التسهيل ١٩١/٣ .

(٤) انظر : المصدر السابق ٣ / ١٩٢ .

(كسر همزة (إنَّ) وفتحها قبل لام الابتداء)

قال سيبويه: «تقول: (أشهد إِنَّه لمنطلقٌ) ، فـ(أشهد) بمنزلة قوله : (والله إِنَّه لذاهبٌ) ، و (إِنَّ) غير عاملة فيها (أشهد) ؛ لأنّ هذه الَّلام لا تُلْحَق أبداً إلاّ في الابتداء ، ألا ترى أنَّك تقول : (أَشهدُ لعبدُالله خيرٌ من زيد) ، كأنَّك قلت : (والله لعبدُالله خيرٌ من زيد) ، فصارت (إِنَّ) مبتدأةً حين ذكرت (الَّلام) – هنا – ، كما كان (عبدالله) مبتدأً حين أدخلت فيه (الَّلام) ، فإذا ذكرت (الَّلام) – ههنا – لم تكن إلا مكسورةً ، كما أنَّ (عبدالله) لا يجوز – هنا – إلا مبتدأ ، ولو جاز أن تقول : (أَشهدُ أنَّك لذاهبٌ) ، لقلت : (أَشهدُ بكذلك) ، فهذه (الَّلام) لا تكون إلا في الابتداء ، وتكون (أشهدُ) بمنزلة (والله)... ، وقال الخليل : (أَشهدُ بأنَّك لذاهبٌ) غير جائز ، من قِبَلِ أنَّ حروف الجرّ لا تعلَّق ، وقال : أقول : (أشهد إِنَّه لذاهبٌ) ، و (إِنَّه لمنطلقٌ) ، أُتبع آخره أوَّلَه ، وإِنْ قلت : (أشهدُ أنَّه ذاهبٌ) ، و (إِنَّه لمنطلقٌ) لم يجز إلا الكسر في الثاني ؛ لأنَّ (الَّلام) لا تدخل أبداً على (أنَّ) ، و (أنَّ) محمولةٌ على ما قبلها ، ولا تكون إلا مبتدأةً بـ (الَّلام).

ومن ذلك – أيضاً – قولك : (قد علمتُ إِنَّه لخيرٌ منك) ، فـ (إِنَّ) – ههنا – مبتدأةٌ ... ، وهذه الَّلام تصرف (إِنَّ) إلى الابتداء ... ، ولو قلت : (قد علمت أنَّه لخيرٌ منك) ، لقلت : (قد علمتُ لزيداً خيراً منك) ، و (رأيتُ لعبدالله هو الكريمَ) ، فهذه (الَّلام) لا تكون مع (أَنَّ) ، ولا (عبدالله) إلا وهما مبتدآن ... ، ونظير (إِنَّ) مكسورةً إذا لحقتها (الَّلامُ) قوله تعالى : { وَلَقَدْ عَلِمتِ الجنةُ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ }[1] ... »[2] .

---

(١) الصافات ١٥٨ .

(٢) الكتاب ٣ / ١٤٦ – ١٤٨ .

يتبيّن من ذلك أنَّ الخليل وسيبويه – بعد استقرائهما كلام العرب – لم يقفا على مجيء همزة (إنَّ) مفتوحة قبل لام الابتداء المؤكدة ، ولذا حكما بوجوب كسر الهمزة في مثل هذه الحالة؛ لأنَّ لام الابتداء إنَّما تدخل على الجمل، والفتح يحيل الكلام إلى مفرد .

وقد تبع الخليل وسيبويه في الحكم بوجوب كسرة همزة (إنَّ) قبل لام الابتداء الفرّاءُ[1]، والأخفش[2]، والمبرِّد – في أحد قوليه –[3]، وابن السرَّاج[4]، والنحَّاس[5]، والفارسيّ[6]، والرُّمانيّ[7]، وابن جنّي[8] ، والجرجانيّ[9]، والأعلم[10]، والزمخشريّ[11]، وابن يعيش[12]، وابن الحاجب[13]، وابن عصفور[14]، وابن مالك[15]، وكثيرٌ من النحويين[16].

---

(١) انظر : معاني القرآن ٢ / ١١٣ .

(٢) انظر : معاني القرآن ١ / ١٠٧ – ١٠٨ ، ٢ / ٣١٩ – ٣٢٠ .

(٣) انظر : المقتضب ٢ / ٣٤٥ – ٣٤٦ .

(٤) انظر : الأصول ١ / ٢٣١ – ٢٣٢ ، ٢٤١ – ٢٤٢ .

(٥) انظر : إعراب القرآن ٢ / ٣٨٧ ، ٣ / ١٥٥ .

(٦) انظر : الإيضاح العضدي ١ / ١٥١ – ١٥٤ .

(٧) انظر : معاني الحروف المنسوب للرُّماني ١٠٩ ، ١٧٢ .

(٨) انظر : اللُّمع ٤٠ .

(٩) انظر : المقتصد ١ / ٤٥٤ – ٤٥٨ .

(١٠) انظر : النكت ٢ / ٧٨٦ .

(١١) انظر : المفصّل ٢٩٤ – ٢٩٥ .

(١٢) انظر : شرح المفصّل ٨ / ٦٢ – ٦٦ .

(١٣) انظر : الإيضاح في شرح المفصّل ١ / ٤٧٨ ، ٢ / ١٧٣ – ١٧٨ .

(١٤) انظر : ضرائر الشعر ٥٧ – ٥٩ ، شرح الجمل ١ / ٤٢٩ – ٤٣٢ .

(١٥) انظر : التسهيل ٦٣ – ٦٤ ، شرح التسهيل ٢ / ٢٠ ، ٢٩ ، شرح الكافية الشافية ١ / ٤٨٤ ، ٤٩٢ .

(١٦) انظر : شرح الكافية ٢ / ٣٥٦ ، البسيط ٧٨١/٢ – ٧٨٤ ، الارتشاف ١٣٩/٢ – ١٤٠ ، ١٤٦ ، المساعد ١/ ٣١٦ ، ٣٢٤ ، تعليق الفرائد ٤/ ٣٥ . ٥٤ ، التصريح ٢١٦/١ ، الهمع ٤٣٩/١ ، ٤٤٦ .

وادّعى ابن مالك أنَّ النحويين قد أجمعوا على أنَّه لا يجوز دخول لام الابتداء على خبر (أنَّ) [1]، وهو ادعاءٌ عارٍ عن الصحة ؛ لثبوت السماع بذلك نثراً ونظماً .

النصوص المستدركة على الاستقراء :

ذهب المبرِّد – فيما نُسِب إليه– [2]، والفخر الرازي [3]، وأبو حيَّان [4] إلى جواز فتح همزة (أنَّ) قبل لام الابتداء المؤكِّدة ، محتجين بعددٍ من الشواهد النثريّة والشعريّة منها :

١- قوله تعالى: {لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُون }[5]، في قراءة فتح همزة : (أنَّهم) [6] .

٢- وقوله تعالى : { وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِيْنَ إِلاَّ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ } [7]، حيث قُرِئ : (إلا أَنَّهُمْ) [8] .

---

(١) انظر : شرح التسهيل ٢ / ٢٩ .

(٢) انظر : إعراب القرآن للنحاس ٣ / ١٥٥ ، ٥ / ٢٧٩ ، الارتشاف ٢ / ١٤٦ ، الهمع ١ / ٤٤٦ .

(٣) انظر : تفسير الفخر الرازي ٢٤ / ٦٥ .

(٤) انظر : الارتشاف ٢ / ١٤٦ .

(٥) الحجر ٧٢ .

(٦) وهي قراءة أبي عمرو في رواية الجهضمي ، ونُسِبت إلى نصر عن أبيه عن أبي عمرو .
انظر : مختصر ابن خالويه ٧١ ، إعراب القراءات الشواذ ١ / ٧٥٢ ، وانظر : إعراب القرآن للنحّاس ٣٨٧/٢ ، التبيان ٢ / ٧٨٦ ، البحر المحيط ٦ / ٤٩٠ ، الدر المصون ٤ / ٣٠٥ .

(٧) الفرقان ٢٠ .

(٨) وهي قراءة سعيد بن جبير .
انظر : إعراب القراءات الشواذ ٢ / ١٩٧ ، وانظر : إعراب القرآن للنحاس ٣ / ١٥٥ ، التبيان ٢ /٩٨٣، البحر المحيط ٨ / ٩٤ ، الدر المصون ٤ / ٣٠٥ ، ٥ / ٢٤٩ ، فتح القدير ٤ / ٦٨ ، وانظر : الأصول ٢٧٤/١ ، الخصائص ١ / ٣١٥ ، شرح المفصّل ٨ / ٦٤ ، ضرائر الشعر ٥٨ ، شرح الكافية الشافية ٤٩٢/١ ، شرح الكافية ٢ / ٣٥٦ ، الارتشاف ٢ / ١٤٦

٣- وقوله : { أَمْ لَكُمْ كِتَابٌ فِيْهِ تَدْرُسُونَ ، إِنَّ لَكُمْ فِيْهِ لَمَا تَخَيَّرُوْنَ } [١] .

في قراءة فتح الهمزة : (أَنَّ لَكُمْ) [٢] .

٤- وقوله : { لِيَهْلَكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَى مَنْ حَيَّ عَـنْ بَيِّنَـةٍ وَإِنَّ اللهَ لَـسَمِيْعٌ عَلِيْمٌ }[٣] .

قُرِئ في الشواذّ : (وأَنَّ الله لَسَمِيْعٌ عَلِيْمٌ) [٤] .

٥- وقوله : { إِنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَخَبِيرٌ }[٥] .

حيث قُرِئ : (أَنَّ رَبَّهُم) بفتح الهمزة [٦] .

٦- وحكى الأخفش عن العرب : (أَنَّ زيداً وَجْهُهُ لحسن) [٧] .

٧- وقول الشاعر :

ألم تكنْ حَلَفْتَ بالله العَلِيِّ ... أنَّ مَطَايَاكَ لَمِنْ خيرِ المَطِيِّ [٨]

---

(١) القلم ٣٧ - ٣٨ .

(٢) هذه قراءة الأعرج ، وطلحة بن مصرف ، والضحّاك .

انظر : مختصر ابن خالويه ١٦٠ ، إعراب القراءات الشواذ ٢ / ٦٠٩ ، وانظر : الكشاف ٤ / ١٤٦ ، البحر المحيط ١٠ / ٢٤٥ ، الدر المصون ٦ / ٣٥٧ ، فتح القدير ٥ / ٢٧٤ .

(٣) الأنفال ٤٢ .

(٤) انظر : شرح الكافية ٢ / ٣٥٦ ، تعليق الفرائد ٤ / ٥٤ .

(٥) العاديات ١١ .

(٦) وهي قراءة السمّال ، والحجّاج بن يوسف .

انظر : مختصر ابن خالويه ١٧٨ ، إعراب القراءات الشواذ ٢ / ٧٣٦ ، وانظر : إعراب القرآن للنحاس ٢٧٩/٥ ، إعراب ثلاثين سورة ١٥٨ ، الكشاف ٤ / ٢٧٩ ، تفسير القرطبي ١٠ / ١٦٣ ، البحر المحيط ٥٣١/١٠ ، الدر المصون ٦ / ٥٦١ - ٥٦٢ ، فتح القدير ٥ / ٤٨٤ ، وانظر : شرح المفصّل ٨ / ٦٦ ، تعليق الفرائد ٤ / ٥٤ .

(٧) انظر : سر صناعة الإعراب ١ / ٣٧٨ ، ضرائر الشعر ٥٩ .

(٨) البيت من بحر الرجز بلا نسبة ، وقد أنشده قطرب .

انظر : الخصائص ١ / ٣١٥ ، سرّ صناعة الإعراب ١ / ٣٧٩ ، ضرائر الشعر ٥٧ ، لسان العرب ١٨٧/١٥ (قضي) ، الهمع ١ / ٤٤٦ ، الخزانة ١٠ / ٣٢٣ ، الدرر ٢ / ١٨٢ .

توجيه المانعين للأدلة :

حاول المانعون توجيه شواهد المجيزين ، وحملوها على الشذوذ ، أو الضرورة ، وأجابوا عن القراءات بوجهين :

١- أنّ هذه القراءات شاذّة لا يجوز الاحتجاج بها ، ولا الاحتكام إليها أو القياس عليها ؛ لأنّ (لام) الابتداء لا تدخل على خبر (أنّ) المفتوحة مطلقاً .

٢- أنّ هذه (اللام) زائدة لتوكيد الكلام[1].

مناقشة توجيه المانعين للأدلة :

أولاً : لا يُسلّم ما ذكروه من عدم صحة الاحتجاج بالقراءات القرآنية السابقة ؛ لأنّها منقولةٌ عن الفصحاء الثقات أمثال : أبي عمرو بن العلاء ، وسعيد بن جبير ، والضحّاك ، وغيرهم ، وهؤلاء يُحتجُّ بكلامهم العاديّ ، فكيف بما رووه أو أسندوه إلى النبي عليه الصلاة والسلام؟.

ثانياً: أنّ حمل اللّام في هذه الشواهد على الزيادة غير مُسلّم؛ لأنّ الزيادة خلاف الأصل .

الترجيح :

يتّضحُ ممّا تقدّم أنّ الأدلة السماعيّة النثريّة منها والشعريّة تؤكد جواز فتح همزة (أنّ) قبل لام الابتداء المؤكّدة ، ولا وجه لحمل الشواهد على الشذوذ ، أو ادّعاء الزيادة فيها ؛ إذ لا أرى مُوْجِباً لذلك .

القاعدة النحويّة بعد مناقشة المسألة :

يجوز - اختياراً - أنْ تقع (أنّ) المفتوحة الهمزة قبل لام الابتداء المؤكّدة ، وإن كان الأكثر وقوع المكسورة في ذلك الموقع .

---

(١) انظر : الأصول ١ / ٢٧٤ ، الخصائص ١ / ٣١٥ ، سر صناعة الإعراب ١ / ٣٧٨ - ٣٧٩ ، شرح المفصّل ٨ / ٦٤ ، ضرائر الشعر ٥٧ - ٥٩ ، شرح الجمل ١ / ٤٣٠ ، شرح الكافية الشافية ١ /٤٩٢، شرح الكافية ٢ / ٣٥٦ ، البحر المحيط ٦ / ٤٩٠ ، ٨ / ٩٤ ، ١٠ / ٢٤٥ ، ٥٣١ ، الدر المصون ٤/٣٠٥ ، ٥ / ٢٤٩ ، ٦ / ٣٥٧ ، ٥٦١ ، ٥٦٢ ، المساعد ١ / ٣٢٤ ، الهمع ١ / ٤٤٦ .

(حذف لام الابتداء من خبر (إنْ) المخفّفة المتروكة العمل)

قال سيبويه : «واعلم أنَّهم يقولون : (إنْ زيدٌ لذاهبٌ) ، و (إنْ عمروٌ لخيرٌ منك) لمَّا خفَّفها جعلها بمنزلة (لكنْ) حين خفّفها ، وألزمها الَّلام ؛ لئلاَّ تلتبس بـ(إنْ) التي هي بمنزلة (ما) التي تنفي بها .

ومثل ذلك : { إنْ كلُّ نَفْسٍ لَمَا عَلَيْهَا حَافِظٌ }[١]، إنَّما هي :(لَعَلَيْها حَافظٌ)، وقال تعالى : { وَإِن كُلٌّ لَمَا جَمِيْعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُون}[٢]، إنَّما هي : (لَجمِيْعٌ) ، و(ما) لغوٌ ... »[٣] .

وقال في نصٍّ آخر : «و (إنَّ) توكيدٌ لقوله : (زيدٌ منطلقٌ) ، وإذا خُفِّفت فهي كذلك تؤكد ما يُتكلم به وليثبت الكلام ، غير أنَّ لام التوكيد تلزمها عِوضاً ممَّا ذهب منها»[٤].

يتبيّن من هذين النصّين أنَّ سيبويه – بعد استقرائه كلام العرب – لم يقف على حذف الَّلام الفارقة الواقعة في خبر (إنْ) المخفَّفة المتروكة العمل ، ولذلك حكم بأنَّ هذه الَّلام لازمةٌ للخبر مطلقاً ؛ لئلا تلتبس (إنْ) المخففة من الثقيلة بـ(إنْ) النافية ، وما ورد مخالفاً القاعدة المطّردة رُدّ بالتأويل إليها .

---

(١) الطارق ٤ ، وهذه قراءة ابن كثير ، ونافع ، وأبي عمرو ، والكسائي ، وقرأ أبو جعفر ، وابن عامر ، وعاصم ، وحمزة (لمّا) مشدّدة الميم .

انظر : السبعة ٦٧٨ ، إعراب القراءات السبع وعللها ٢ / ٤٦١ ، الحجّة في القراءات السبع ٣٦٨ ، المبسوط ٤٠٢ ، التيسير ٢٢١ ، العنوان في القراءات السبع ٢٠٦ .

(٢) يس ٣٢ ، وهذه قراءة جمهور السبعة ، وقرأ عاصم ، وابن عامر ، وحمزة (لمّا) مشدّدة الميم .

انظر : المبسوط ٣١٢ ، العنوان في القراءات السبع ١٥٩ .

(٣) الكتاب ٢ / ١٣٩ ، وانظر : ٣ / ١٠٤ ، ١٠٧ ، ١٠٩ ، ١٥٢ .

(٤) المصدر السابق ٤ / ٢٣٣ .

وقد تبع سيبويه في الحكم بوجوب الّلام في خبر (إنْ) مع التخفيف والإهمال: المبِّرد[1]، وابن السرّاج[2]، والزجّاجي[3]، والنحّاس[4]، وابن خالويه[5]، والفارسيّ[6]، والرمانيّ[7] ، وعدد كبيرٌ من نحاة البصرة والكوفة ومن وافقهم [8] .

قال المبرِّد : «والموضع الثالث [من مواضع (إنْ) المكسورة] أن تكون (إنْ) المكسورة المخفّفة من الثقيلة ، فإذا رفعت ما بعدها لزمك أن تدخل الّلام على الخبر ، ولم يجز غير ذلك » [9] .

النصوص المستدركة على الاستقراء :

حُذفت الّلام الفارقة من خبر (إنْ) المخفّفة المتروكة العمل في عدد من النصوص ، منها [10] :

١- قراءة أبي رجاء ، وأبي حيوة : { وَإِن كُلُّ ذَلِكَ لِمَا مَتَاعُ الحَيَاةِ الدُّنْيَا }[11] ، (لِمَا) بكسر الّلام ، وتخفيف الميم [12] .

---

(١) انظر : المقتضب ١ / ٥٠ ، ٢ / ٣٦٣ .

(٢) انظر : الأصول ١ / ٢٣٧ .

(٣) انظر : حروف المعاني ٥٧ .

(٤) انظر : إعراب القرآن ٣ / ٣٩٣ .

(٥) انظر : إعراب القراءات السبع وعللها ٢ / ٤٦١ ، الحجة في القراءات السبع ٣٦٨ .

(٦) انظر : البغداديات ١٧٩ – ١٨٠ .

(٧) انظر : معاني الحروف المنسوب للرّمّاني ٧٥ .

(٨) انظر : المحتسب ٢ / ٢٥٥ ، التبصرة والتذكرة ١ / ٤٥٦ ، المفصّل ٢٩٧ ، شرح ألفية ابن معط ٩١٥/٢، شرح المفصّل ٨ / ٧١ ، شرح الوافية نظم الكافية ٣٩٤ ، المقرب ١ / ١١١ .

(٩) المقتضب ٢ / ٣٦٣ .

(١٠) انظر طرفاً من هذه الشواهد في : شواهد التوضيح ٥٠ – ٥٣ ، شرح الكافية الشافية ١ / ٥٠٧ .

(١١) الزخرف ٣٥ .

(١٢) انظر : المحتسب ٢ / ٢٥٥ ، البحر المحيط ٩ / ٣٧٢ ، الدر المصون ٦ / ٩٧ .

والشاهد في هذه الآية : تخفيف (إنْ) وإهمالها ، ولم تقترن الّـلام الفارقـة بالخبر، وليست اللّام المقترنـة بـ (مـا) هـي الفارقـة ، وإنّمـا هـي الجـارّة المكسورة [1] .

٢- وقوله – عليه السلام – : (وَأيْمُ اللّهِ لَقَدْ كَانَ خَلِيْقاً لِلإمَـارَةِ ، وَ إنْ كَـانَ مِنْ أحَبِّ النّاس إليّ)[2].

٣- وقول عبدالله بن بُسر : (إنْ كُنّا فَرَغْنا في هَذِهِ السَّاعَةِ) [3] .

وقد استُغْنِي عن اللّام الفارقة في الشواهد الـسابقة للقرينـة المعنويّـة ، وهـي عدم صلاحيّة المحلّ للنفي مع ارتفاع اللّبس [4] .

ومن شواهد وجوب حذف اللّام مع نفي الخبر :

١- قول الشاعر :

إنْ الحَقُّ لا يَخْفَى عَلَى ذِي بَصِيْرَةٍ وَإنْ هُوَ لَمْ يَعْدَمْ خِلاَفَ مُعَانِـدِ [5]

٢- وقول الآخر :

أمَـا إنْ عَلِمْــتُ اللّهَ لَيسَ بغَافِـلٍ فَهَانَ اصْطِبَارِي أنْ بُلِيْتُ بظَالِمِ [6]

انطلاقاً من هذه النصوص ونحوها ذهب ابن مالك [1] إلى أنّ اللّام الفارقـة لا تجب إذا كان المحلّ غير صالح للنفي نحو : (إنْ كَادَتْ نفسُ الخـائف تزهـقُ) ،

---

(١) انظر : المحتسب ٢ / ٢٥٦ .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب المغازي ، باب غزوة زيد بن حارثة ، رقم (٤٢٥٠) .

(٣) أخرجه البخاري في كتاب العيدين ، باب التبكير إلى العيد (في ترجمة الباب) .

(٤) انظر : أوضح المسالك ١ / ٣٦٧ .

(٥) البيت من البحر الطويل ، لم أقف على قائله .

انظر : شواهد التوضيح ٥٢ ، مغني اللبيب ١ / ٢٣٢ ، الأشموني ١ / ٢٨٩ ، شرح شواهد المغني ٦٠٤/٢، شرح أبيات المغني ٤ / ٣٥٤ .

(٦) البيت من البحر الطويل ، لم أقف على قائل معين له .

انظر : شواهد التوضيح ٥٣ ، شرح التسهيل ٢ / ٣٤ .

وأنَّ حذفها يكون واجباً إذا كان بعد ما ولي (إنْ) نفي ، واللّبس مأمون ، كقول الشاعر : (إنْ الحقُّ لا يخفى...) .

قال ابن مالك : «وقد أغفل النحويّون التنبيه على جواز حذف الّلام عند الاستغناء عنها بكون الموضع غير صالح للنفي ، وجعلوها عند ترك العمل لازمة على الإطلاق ليجري الباب على سَنَن واحد ، وحاملهم على ذلك عدم الاطلاع على شواهد السماع ، فبيّنتُ إغفالهم وأثبتُّ الاحتجاجَ عليهم لا لهم» [٢] .

وقد اختار هذا الرأي الرضيُّ [٣] ، وابن الناظم [٤] ، وأبو حيّان [٥] ، والمراديّ [٦] ، والسمين الحلبي [٧] ، وآخرون من بعده [٨] .

الترجيح :

يتّضح ممّا تقدّم رُجحان رأي ابن مالك ومن وافقه من المجيزين لحذف لام الابتداء من خبر (إنْ) المخفّفة المتروكة العمل ؛ لكثرة الشواهد السماعية التي تؤيد هذا المذهب.

القاعدة النحويّة بعد مناقشة المسألة :

يجوزُ – باطرادٍ – حذف الّلام الفارقة من خبر (إنْ) المخففة المهملة إذا كان المحل غير صالح للنفي ، وتحذف وجوبا إذا كان بعد ما ولي (إنْ) نفي ، شريطة أمن اللبس .

---

(١) انظر : شواهد التوضيح ٥٠ – ٥١ ، شرح الكافية الشافية ١ / ٥٠٧ ، التسهيل ٦٥ ، شرح التسهيل ٣٤/٢ ، شرح عمدة الحافظ ٢٣٧/١ .

(٢) شواهد التوضيح ٥٢ .

(٣) انظر : شرح الكافية ٢ / ٣٥٨ .

(٤) انظر : شرح الألفية ١٧٩ .

(٥) انظر : البحر المحيط ٩ / ٣٧٢ ، الارتشاف ٢ / ١٥٠ .

(٦) انظر : الجنى الداني ١٣٤ .

(٧) انظر : الدر المصون ٦ / ٧٩ .

(٨) انظر : المغني ١ / ٢٣١ ، المساعد ١ / ٣٢٦ ، تعليق الفرائد ٤ / ٦٠ ، تحفة الغريب ١٠٩ أ ، المنصف من الكلام ٢ / ٤٣ ، الأشموني ١ / ٢٨٩ ، التصريح ١ / ٢٣١ .

(مجيءُ (إنّ) حرفَ جوابٍ بمعنى (نَعَمْ))

أورد أبو عبيد (القاسم بن سلاّم) قول عبيد الله بن قيس الرقيات :

ويَقُلْنَ شَيْبٌ قد عَلاكَ　　　وقَدْ كَبِرْتَ فقلتُ إنَّهْ [1]

وعلّق عليه بقوله : «أي : إنَّه قد كان كما تَقُلْن» [2]، وقال : «وهذا اختصارٌ من كلام العرب ، يُكْتَفَى منه بالضمير ؛ لأنَّه قد عُلِم معناه ، وأمَّا قول الأخفش : (إنَّه) بمعنى (نَعَم) ، فإنَّما يريد تأويله ، ليس أنَّه موضوعٌ في اللغة لذلك» [3] .

هذا النصُّ يدلُّ صراحة على أنَّ أبا عبيد بعد استقرائه لغة العرب ، أنكر مجيء (إنَّ) حرف جواب بمعنى (نَعَمْ) ، ولذلك قال : «... فإنَّما يريد تأويله، ليس أنَّه موضوعٌ في اللغة لذلك ».

وقد تبع أبا عبيد في إنكار مجيء (إنَّ) بمعنى (نعم) ابن عصفور [4].

ونُسِب هذا القول إلى أبي عبيدة [5] ؛ وهي نسبةٌ باطلةٌ عند التحقيق ؛ وذلك لأمور عدّة :

أولاً : أنَّ كلامه في (مجاز القرآن) يُثبت بطلان دعوى من نسَبَ إليه الإنكار ، ويدلُّ صراحةً على موافقته لمذهب جمهور النحويين [6] .

---

(١) البيت من مجزوء الكامل .

انظر : ديوان عبيدالله بن قيس الرقيّات ٦٦، الكتاب ١٥١/٤/٣،١٦٢، غريب الحديث لأبي عبيد ٢٧٢/٢، معاني القرآن وإعرابه ٣٦٣/٣، الأصول ٣٨٣/٢ ، الصحاح ٢٠٧٤/٥ (أنن) ، البغداديات ٤٢٩، أمالي ابن الشجري ٦٥/٢.

(٢) غريب الحديث ٢٧٢/٢ .

(٣) الصحاح ٢٠٧٤/٥ (أنن) ، وانظر : أمالي ابن الشجريّ ٢ /٦٤-٦٥.

(٤) انظر : شرح الجمل ٤٤٤/١، وانظر - ايضاً - : الارتشاف ١٤٨/٢ ، التذييل ٦١/٢أ ، الجنى الداني ٣٨٣ ، المساعد ٣٢٦/١ .

(٥) انظر : الجزوليّة ٣٢٢، الجنى الداني ٣٨٣ ، المغني ٣٧/١ ، المساعد ٣٢٦/١ ، تعليق الفرائد ٥٨/٤ .

(٦) انظر : مجاز القرآن ٢١/٢- ٢٢ .

ثانياً : أنَّ أبا علي الشَلَوْبيْن ذكر أنَّ إنكار مجيء (إنَّ) بمعنى (نَعَمْ) ليس من طراز أبي عبيدة ، وأنَّ الراجح أنَّ ما نُسِب إليه لم يقل به [1] .

ثالثاً : أنَّ ابن يعيش نَسَبَ إلى أبي عبيدة القول بصحة مجيء (إنَّ) بمعنى (نَعَمْ) [2] .

رابعاً : أنَّ أبا عبيد اعترض الأخفش في تجويزه أن تكون (إنَّه) في البيت السابق بمعنى (نَعَمْ)، وتأوَّل كلامه بما يخالف الظاهر [3] ، وهذا يدلُّ على أنَّ أبا عبيد هو المنكر ، وليس أبا عبيدة .

خامساً : أنَّ أبا حيَّان نسب الإنكار إلى أبي عبيد [4] .

ونُسِب هذا القول – أيضاً – إلى أبي حيَّان [5] ، وهو خلاف الثابت عنه، والمنصوص عليه في كتبه من موافقة الجمهور [6] .

وذهب سيبويه[7]، والكسائيّ[8]، وأبو عبيدة[9]، والأخفش[10]، والمبرِّد[11]، والزجَّاج[12]، وابن السرَّاج[13] ، والزجَّاجي [14] ،

---

(١) انظر : شرح المقدمة الجزوليّة الكبير ١١١٦٣/٣– ١١٦٤.

(٢) انظر : شرح المفصّل ١٣٠/٣ .

(٣) انظر : الصحاح ٢٠٧٤/٥(أنن) .

(٤) انظر : الارتشاف ١٤٨/٢ ، التذييل والتكميل ٦١/٢أ ، وانظر : أمالي ابن الشجريّ ٦٤/٢– ٦٥ .

(٥) انظر : شرح أبيات المغني ١٩٠/١ ، الخزانة ٢١٥/١١.

(٦) انظر : التذييل والتكميل ٦١/٢أ، تذكرة النحاة ٧٣٢.

(٧) انظر : الكتاب ١٥١/٣، ١٦٢/٤.

(٨) انظر : إعراب القرآن للنَّحاس ٤٤/٣.

(٩) مجاز القرآن ٢١/٢–٢٢، شرح المفصَّل ١٣٠/٣ ، شرح المقدمة الجزوليّة الكبير ١١٦٣/٣.

(١٠) انظر : الصحاح ٢٠٧٤/٥(أنن) ، الخزانة ٢١٣/١١.

(١١) انظر : معاني القرآن وإعرابه للزجَّاج ٣٦٣/٣ ، المغني ٣٧/١ – ٣٨ .

(١٢) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٣٦٣/٣.

(١٣) انظر : الأصول ٢٥٩/١، ٣٨٣/٢.

(١٤) انظر : حروف المعاني ٣٠،٥٦

والنحَّاس[1] ، والفارسيّ [2] ، والرُمَّانيّ [3] ، وكثيرٌ من النحويين [4] إلى صحة مجيء (إنَّ) حرف إيجاب بمعنى (نَعَمْ) و (أجل) ، وتخرج حينئذٍ من باب النواسخ ، فلا تعمل شيئاً .

قال سيبويه : «وأمّا قول العرب في الجواب : (إنَّه) ، فهو بمنزلة : (أَجَلْ)، وإذا وصلت قلت : (إنَّ يا فتى) ، وهي التي بمنزلة (أَجَلْ)» [5].

قال الفارسي موضحاً مذهب سيبويه في إفادة (إنّ) معنى (نعم) :

«قال سيبويه :

ويقُلْن شيبٌ قد علاكَ   وقد كَبِرَتْ فقلت : إنَّه

إنّ المعنى فيه : نعم » [6] .

وذكر أبو العلاء المعرِّي أنَّ استعمال (إنَّ) بمعنى (نعم) كثيرٌ في لغة كنانة ، ومن جاورهم في مكة ونواحيها [7] .

النصوص المستدركة على الاستقراء :

يُضاف إلى البيت السابق : (ويَقُلْنَ شَيْبٌ ...) نصوصٌ أخرى وردت فيها (إنَّ) بمعنى (نَعَمْ) ، ومنها [8] :

---

(١) انظر : إعراب القرآن ٤٤/٣.

(٢) انظر : البغداديّات ٤٢٩.

(٣) انظر: معاني الحروف المنسوب للرُمّانيّ ١١٠ .

(٤) انظر : اللمع ٩٥ ، النكت في تفسير كتاب سيبويه ١٠٩٩/٢ ، المفصّل ٣٠٠ ، أمالي ابن الشجريّ ٤٢،٦٥/٢، شرح المفصّل ٧٨/٨، شرح المقدمة الجزوليّة الكبير ١١٦٣/٣ - ١١٦٤، الكافية ٢٢٩، الإيضاح في شرح المفصّل ١٩٤/٢- ١٩٥، التسهيل ٦٥، شرح الكافية ٣٥٨/٢ ، ٣٨٣- ٣٨٤، المغني ٣٧/١ -٣٨ ، تحفة الغريب ١٧ب ، تعليق الفرائد ٥٨/٤.

(٥) الكتاب ١٥١/٣، وانظر : ١٦٢/٤.

(٦) البغداديات : ٤٢٩ .

(٧) انظر : عبث الوليد ٤٩.

(٨) انظر طرفاً من هذه الشواهد في : معاني القرآن وإعرابه ٣٦٣/٣، إعراب القرآن للنحّاس ٤٤/٣، عبث الوليد ٤٩-٥٠ ، أمالي ابن الشجريّ ٦٥/٢ ، شرح التسهيل ٣٣/٢، تذكرة النحاة ٧٣٢، المساعد ٣٢٦/١، تعليق الفرائد ٥٨/٤.

١- قراءة : {إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ}[1] ، بتشديد النون ، وبالألف في {هَـذَانِ} على الرفع [2]، حيث حُملت (إنّ) على معنى (نعم) في بعض التخريجات [3] .

٢- ومن الشواهد - أيضاً - ما حُكي عن عبدالله بن الزبير أنَّ رجلاً قال له : (لعن اللّه ناقةً حملتني إليك) ، فقال : (إنَّ وراكبها) [4] ، والمعنى : (نعم ، ولعن راكبها).

٣- وقول الشاعر :

قـالوا غَدَرْتَ فقلتُ إنَّ وَرُبَّما ... نَالَ المُنَى وَشَفَى الغليلَ الغادِرُ [5]

٤- وقول الآخر :

قالوا أخِفْتَ فقلتُ إنَّ وخيفَتِي ... ما إنْ تَزَالُ منوطـةً برجائـي [6]

توجيه المانعين للأدلة :

أجاب المانعون عن شواهد المجيزين بالآتي :

---

(١) طه ٦٣.

(٢) وهي قراءة نافع ، وابن عامر ، وأبي بكر ، وحمزة ، والكسائيّ وغيرهم .

انظر : السبعة لابن مجاهد ٤١٩ ، الحجة للقرّاء السبعة ٢٢٩/٥ ، الكشف ٩٩/٢ ، التيسير للداني ١٥١، التبصرة في القراءات السبع ٥٩٢، النشر ٣٢٠/٢ ، الإتحاف ٣٠٤ ، وانظر - أيضاً - : معاني القرآن للفرّاء ٢ / ١٨٣ - ١٨٤ ، معاني القرآن للأخفش ٢ / ٤٠٨ .

(٣) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٣٦٣/٣ ، إعراب القرآن للنحّاس ٣ / ٤٤ .

(٤) انظر : غريب الحديث لابن قتيبة ١ / ٢٣٢ ، حروف المعاني ٥٦، شرح المفصّل ١٠٣/٢ ، شرح المقدمة الجزوليّة الكبير ١١٦٢/٣ - ١١٦٣، شرح جمل الزجّاجي ٤٤٤/١، رصف المباني ٢٠٤، المساعد ٣٢٦/١، الفوائد الضيائية ٣٦٩/٢.

(٥) البيت من البحر الكامل ، لم يُنْسَب لقائلٍ معين .

انظر : إعراب القرآن للنحّاس ٣ / ٤٤ ، أمالي ابن الشجريّ ٢ / ٤٢ ، ٦٥ ، شرح المفصّل ١٣٠/٣ ، تفسير القرطبي ١١ / ٢١٨ ، تذكرة النحاة ٧٣٢ ، شرح أبيات المغني ١ / ١٩٠ ، الخزانة ٢١٥/١١ .

(٦) البيت من البجر الكامل ، ونُسب إلى بعض الطائيين .

انظر: شرح التسهيل ٣٣/٢، تعليق الفرائد ٥٨/٤، شرح أبيات المغني ١٩٠/١، ٦/٨، الخزانة٢١٥/١١ .

١- لا حُجَّة في الاستدلال بالآية على إثبات مجيء (إنَّ) بمعنى (نَعَمْ) لعدة أوجه [1] :

أ - أنَّ ما قبل (إنَّ) في الآية لا يقتضي أن يكون جوابه (نَعَمْ) ، إذ لايصحُّ أن يكون جواباً لقول موسى - عليه السلام - : { وَيْلَكُمْ لا تَفْتَرُوا عَلَى اللهِ كَذِباً فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ } [2] ، ولا أن يكون جواباً لقوله : {فَتَنَازَعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ } [3] .

ب- أنَّ (إنَّ) لا تكون بمعنى (نَعَمْ) ، وما ورد فهو مؤول .

جـ- دخول اللام على خبر المبتدأ غير المؤكد بـ (إنَّ) المكسورة ، وهذا لا يقع إلاّ في الضرورة .

٢- ولا حجة - أيضاً - في النصوص الأخرى لأمرين :

أ - أنَّ (إنَّ) في مثل هذه الشواهد هي الناصبة، وقد حُذِف اسمها وخبرها؛ لأنَّه قد تقرَّر أنَّ (إنَّ) تنصب الاسم ، وترفع الخبر، ولم يستقرّ فيها أن تكون بمعنى (نَعَمْ) .

وقد جاز حذف الاسم والخبر ؛ حملاً على جواز حذف الشرط وجوابه في الجملة الشرطيّة ، وقد ورد هذا عن العرب [4] .

ب- أنَّ (إنَّه) في قول الشاعر : (ويَقُلْنَ شَيْبٌ ...) ناصبةٌ أُدْخِلت على الاسم ، وحُذِف الخبر للعلم به ، والحمل على الناصبة أولى ؛ لأنَّه

---

(١) انظر : معاني القرآن للفرّاء ٢ / ١٨٣ - ١٨٤ ، إعراب القرآن للنحّاس ٣ / ٤٤ - ٤٧ ، الحجة ٢٣٠/٥ ، معاني الحروف المنسوب للرُّمَّاني ١١١ ، سرّ صناعة الإعراب ١ / ٣٨٠ ، شرح الجمل ٤٤٥/١ ، تحفة الغريب ١٧ أ .

(٢) طه ٦١ .

(٣) طه ٦٢ .

(٤) انظر : شرح الجمل ١ / ٤٤٤ - ٤٤٥ .

الأكثر ، ولا يُعترض هذا الوجه بأنَّ فيه حذف الخبر ؛ لأنَّ حذف الخبر شائعٌ وكثير عند قيام القرينة ، أكثر من استعمال (إنَّ) بمعنى (نَعَمْ) ، فكان أولى لذلك [1] .

مناقشة توجيه المانعين للأدلة :

يُجاب عمَّا أوردوه بالآتي :

١- قولهم : إنَّ حمل (إنَّ) في الآية على معنى (نَعَمْ) يؤدي إلى دخول اللام على خبرالمبتدأ غير المؤكد بـ (إنَّ) المكسورة ، وهذا لا يقع إلا في الضرورة؛ يُجاب عنه بوجهين:

أ - أنَّ (لساحران) خبر مبتدأ محذوف دخلت عليه هذه اللام ، والتقدير: (لهما ساحران) [2] ، وبهذا ينتفي المحذور .

ب- أنَّ جمعاً من المفسّرين حملوا (إنَّ) في هذه الآية على معنى (نَعَمْ) وما بعدها مبتدأ وخبر ، وهذا الحَمْلُ دليلٌ على أنَّ له في العربية وجهاً ، ولعلّه أقرب الأوجه الجائزة في هذه القراءة [3] .

٢- ولا يُسلّم قولهم : (إنَّ) في مثل هذه النصوص باقيةٌ على بابها ، وأنَّ اسمها وخبرها محذوفان لعدة أمور :

أ - أنَّ إبقاءها على بابها في نحو خبر ابن الزبير السابق يؤدي إلى عطف جملة الدعاء على جملة الخبر ، وهذا أمرٌ لا يُقر به كثيرٌ من النحويين[4] .

---

(١) انظر : الإيضاح في شرح المفصّل ٢ / ١٩٤ - ١٩٥ .

(٢) انظر : التبيان في إعراب القرآن ٢ / ٨٩٥ ، الدر المصون ٥ / ٣٥ .

(٣) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٣ / ٣٦٣ ، إعراب القرآن للنحّاس ٣ / ٤٤ - ٤٥ ، البيان في غريب إعراب القرآن ٢ / ١٤٤ - ١٤٦ ، التبيان في إعراب القرآن ٢ / ٨٩٥ ، البحر المحيط ٧ / ٣٤٩ - ٣٥٠، الدر المصون ٥ / ٣٥ - ٣٦ .

(٤) انظر : شرح المقدمة الجزولية الكبير ٣ / ١١٦٣ .

ب- أنَّ جعل (إنَّ) في مثل هذه النصوص ناصبةً مع القول بحذف اسمها وخبرها يؤدي إلى ما لا نظير له في العربيّة ؛ لأنّه لم يوجد حذف اسم (إنَّ) وخبرها في موضع من الكلام [1] .

جـ- أنَّ مجيء (إنَّ) بمعنى (نَعَمْ) غير مُسْتَنكر ؛ لنقل الثقات ذلك عن العرب [2] ؛ ولأنّها لغةٌ منقولةٌ عن كنانة ، ومن جاورهم في مكة ونواحيها [3] ، فإذا ثبت أنّها لغةٌ لزم التعويل ، والبعد عن التأويل .

د - أنَّ الحذف والتقدير خلاف الأصل .

الترجيح :

يتّضح ممّا تقدّم رُجْحَان مذهب سيبويه ومن وافقه من المجيزين لصحة مجيء (إنَّ) حرف إيجاب بمعنى (نَعَمْ) و (أَجَلْ) ؛ لورود السماع بذلك نثراً ونظماً ؛ ولأنَّ المسموعَ قد جاء على لغة من لغات العرب الثابتة ، وتأويل اللغة لا يجوز ، وهذا ما دفع ابن مالك إلى القول : «ولكنَّ الشواهد على كون (إنَّ) بمعنى (نعَمْ) مؤيّدها ظاهرٌ ، ودافعها مكابِر ، فلزم الانقيادُ إليها ، والاعتمادُ عليها»[4] .

القاعدة النحويّة بعد مناقشة المسألة :

قد ورد استعمال (إنَّ) حرف إيجابٍ بمعنى (نَعَمْ) و(أَجَلْ) ، وتخرج حينئذٍ من باب النَّواسخ فلا تعمل شيئاً .

---

(١) انظر : شرح المقدمة الجزولية الكبير ٣ / ١١٦٢ – ١١٦٣ ، الجنى الداني ٣٩٩ .

(٢) انظر : الكتاب ٣ / ١٥١ ، ٤ / ١٦٢ ، الأصول ١ / ٢٥٩ ، ٢ / ٣٨٣ ، إعراب القرآن للنحّاس ٤٤/٣ .

(٣) انظر : عبث الوليد ٤٩ .

(٤) شرح التسهيل ٢ / ٣٣ .

(نصب الجزأين بـ (إنّ) وأخواتها)

قال سيبويه : «وتقول : (إنَّ غيرها إبلاً وشاءً»، كأنّه قال : (إنَّ لنا غيرها إبلاً وشاءً) ، أو (عندنا غيرها إبلاً وشاءً) ، فالذي تُضْمِرُ هذا النحو وما أشبهه ، وانتصب (الإبل) ، و (الشاء) كانتصاب (فارسٍ) إذا قلت : (ما في الناس مِثْلُه فارساً) .

ومثل ذلك قول الشاعر :

يا ليتَ أيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا [1]

فهذا كقوله : (ألا ماءً بارداً) ، كأنّه قال : (ألا ماء لنا بارداً) ، وكأنّه قال : (ياليت لنا أيّام الصِّبَا) ، وكأنّه قال : (يا ليت أيّام الصِّبا أقبلتْ رَوَاجِعَ)» [2] .

يتبيّن من ذلك أنَّ سيبويه -بعد استقرائه كلام العرب- لم يقف على مجيء خبر (إنَّ وأخواتها) منصوباً، ولذا حكم بأنَّ هذا الخبر لا يكون إلا مرفوعاً، ولا يجوز نصبه بشيء من هذه الأحرف، وما ورد منصوباً فهو مؤوّلٌ على الحاليّة ، أو على المفعوليّة والفعل مُضْمَرٌ.

وقد تبع سيبويه في هذا الحكم عددٌ من النحويين ، منهم : المبرِّد [3]،

---

(١) البيت من بحر الرجز ، ونُسب إلى العجاج ، وإلى رؤبة ، وزعم البغدادي أن هذا البيت من الأبيات الخمسين التي ما عرف قائلوها . انظر : الخزانة ١٠ / ٢٣٦ .
انظر : ملحقات ديوان العجّاج ٢ / ٣٠٦ ، طبقات فحول الشعراء ١ / ٧٨ ، الأصول ١ / ٢٤٨ ، المفصّل ٢٨ ، ٣٠٢ ، شرح المفصّل ١ / ١٠٣ ، ١٠٤ ، ٨ / ٤٨ ، شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢ / ٨٠٢ ، شرح شواهد المغني ٢ / ٦٩٠ ، شرح أبيات المغني ٥ / ١٦٤ ، الدرر ١ / ١١٢ .

(٢) الكتاب ٢ / ١٤١ - ١٤٢ .

(٣) انظر : الكامل ٢ / ١٠٤٦ .

وابن السرَّاج [١] ، والسيرافي [٢] ، والفارسيّ [٣] ، وابن جنّـي [٤] ، والـصيمريّ [٥] ، والجرجانيّ [٦] ، والأعلم[٧] ، والزمخـشريّ [٨] ، وأبـو علـي الـشَلَوْبين [٩] ، وابـن عصفور [١٠] ، وجمهور البصريين ومن وافقهم من المتأخرين [١١] .

النصوص المستدركة على الاستقراء :

يُضاف إلى الشاهد الذي ذكره سيبويه نصوصٌ أخرى ورد فيها خبر (إنَّ) أو إحدى أخواتها منصوباً ، منها [١٢] :

١- حديث أبي هريرة – رضي الله عنه – مرفوعـاً إلى الـنبي – عليـه الـسلام – : (إِنَّ قَعْرَ جَهَنَّمَ لَسَبْعِيْنَ خَرِيْفاً)[١٣].

---

(١) انظر : الأصول ١ / ٢٤٨ .

(٢) انظر : شرح الكتاب ٣ / ٩ ب .

(٣) انظر : الإيضاح العضدي ١٥٠ .

(٤) انظر : الخصائص ٢ / ٤٣٠ – ٤٣١ .

(٥) انظر : التبصرة والتذكرة ١ / ٢٠٣ .

(٦) انظر : المقتصد ١ / ٤٤٣ – ٤٤٥ .

(٧) انظر : النكت في تفسير كتاب سيبويه ١ / ٥١٧ .

(٨) انظر : المفصّل ٢٧ – ٢٨ .

(٩) انظر : شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢ / ٨٠٠ – ٨٠٥ .

(١٠) انظر : شرح الجمل ١ / ٤٢٥ .

(١١) انظر : التسهيل ٦١ ، شرح التسهيل ٢ / ٩ ، شرح الكافية ٢ / ٣٤٧ ، المغني ١ / ٢٨٦ ، تعليق الفرائد ١٩/٤ ، الأشموني ١ / ٢٢٩ ، الهمع ١ / ٤٣٢ (أحمد شمس الدين) .

(١٢) انظر هذه الشواهد في : معاني القرآن للفراء ١ / ٤١٠ ، ٢ / ٣٥٢ ، شرح المفصّل ٨ / ٨٤ ، شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢ / ٨٠٠ – ٨٠٥ ، شرح الكافية الشافية ١ / ٥١٦ – ٥١٨ ، شرح التسهيل ٩/٢ ، الهمع ١ / ٤٣١ – ٤٣٢ ، الدرر ٢ / ١٦٧ – ١٧٠ .

(١٣) يرى المحدّثون أن هذا الحديث من الحديث المرفوع الذي رفعه الصحابي إلى النبي – عليه السلام – حكماً لا تصريحاً .

انظر : صحيح مسلم بشرح النووي ٧٢/٣ ، شرح المقدمة الجزولية الكبير ٨٠١/٢ ، شرح التسهيل ٩/٢، شرح الكافية الشافية ١ / ٥١٧ ، الخزانة ٢٤٣/١٠ .

٢- وحكى يونس عن العرب : (لَعَلَّ أباك منطلقاً) [١] .

٣- وقول القطاميّ :

ليتَ الشَّبابَ هُوَ الرَّجيعَ إلى الفتَى	والشَّيبَ كانَ هُوَ البَـدِيءُ الأولُ [٢]

٤- وقول الفقيمي :

كـأنَّ أُذُنَيْـهِ إذا تَشَـــوَّفَـــا	قـــادِمـةً أو قَلَمَـا مُحَرَّفَـــا [٣]

٥- وقول الشاعر :

إذا اسْوَدَّ جُنْحُ الَّليلِ فَلْتَأْتِ وَلْتَكُنْ	خُطَـاكَ خِفَافاً إنَّ حُرَّاسَنَا أُسْـدَاً [٤]

٦- وقول الآخر :

إنَّ العـــجـوزَ خَبَّـــةً جَـرُوزَا	تَأْكـلُ كـلَّ ليلـةٍ قَفِيـــــزا [٥]

---

(١) انظر : المغني ٢٨٦/١ ، تحفة الغريب ١٣٢ أ، المنصف من الكلام ٦٩/٢ ، حاشية الدسوقي ٢٨٩/١ .

(٢) البيت من البحر الكامل .

انظر : ديوان القطامي ٧ ، معاني القرآن للفرّاء ١ / ٤١٠ ، ٢ / ٣٥٢ ، شرح التسهيل ٩/٢ ، شرح الكافية الشافية ٥١٦/١ ، الجنى الداني ٤٩٣ ، المساعد ١ / ٣٠٧ .

(٣) البيت من بحر الرجز ، وقوله : تشوّفا : يقال تشوّف الفرس والظبي : نصب عنقه وجعل ينظر ، والقادمة : الريشة في مقدمة الجناح . (اللسان ٩ / ٨٥ (شاف) .

انظر : الكامل ١٠٤٦/٢ ، الخصائص ٢ / ٤٣٠ ، المخصّص ١ / ٨٢ ، سمط اللآلئ ٨٧٦/٢ ، شرح الجمل ٤٢٥/١ ، شرح المقدمة الجزولية ٨٠١/٢ ، شرح الكافية الشافية ٥١٧/١ ، شرح الكافية ٢ / ٣٤٧ ، الخزانة ١٠ / ٢٣٧ – ٢٤٣ .

(٤) البيت من البحر الطويل ، وقد نُسب إلى عمر بن أبي ربيعة ، وليس في ديوانه المطبوع .

انظر : شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢ / ٨٠٠ ، شرح الجمل ٤٢٤/١ ، شرح التسهيل ٩/٢ ، الجنى الداني ٣٩٤ ، المغني ٣٧/١ ، الخزانة ٤ / ١٦٧ ، ١٠ / ٢٤٢ ، الدرر ١٦٧/٢ .

(٥) البيت من الرجز بلا نسبة ، ويروى : (ترى العجوز) ، ولا شاهد فيه ، انظر : معجم مقاييس اللغة ٤٤١/١ .

والمراد: بخبّة: خدّاعة ، وجروزا: كثيرة الأكل ، والقفيز : مكيال معروف . انظر : الدرر ٢ / ١٦٧ .

انظر : النوادر ٤٧٤ ، المباحث الكاملية ١ / ٥٤٣ ، شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢ / ٨٠٠ ، شرح الجمل ٤٢٥/١ ، ٤٢٦ ، الهمع ٤٣١/١ ، الدرر ١٦٧/٢ .

٧- وقول الشاعر :

فليتَ غداً يكـونُ غِـرارَ شهـرٍ   وليتَ اليومَ أيَّامـاً طِـوَالا [(١)]

٨- وقول النمر بن تولب :

ألا يــــا ليْتَنِي حَجَراً بوَادٍ   أقامَ وليتَ أُمِّي لم تَلِدْني [(٢)]

واستناداً إلى هذه الشواهد ونحوها ذهب يونس بن حبيب إلى جواز نصب الجـزأين بـ(لعـلَّ) [(٣)] ، ونُقِـل ذلـك عـن الكـسائيِّ في (لعـلَّ) ، و (كـأنَّ) ، و(ليـت)[(٤)] ، وعـن الفـرّاء في (لعـلَّ) ، و (كـأنَّ) تـارةً [(٥)] ، وتـارةً في (ليـت) وحدها دون أخواتها [(٦)] .

ونُسبَ القول بجواز نصب الجزأين بـ (ليت) إلى الكوفيين [(٧)] ، وقيـل: إنَّه لغة بني تميم (وهم قوم رؤبة) [(٨)] .

والمشهور عن الكسائيِّ أنَّه لا يُجيز ذلـك ، وإنَّمـا يـؤوّل مـا ورد منـصوباً بإضمار (كان)[(٩)] .

---

(١) البيت من البحر الوافر بلا نسبة .
انظر : مجالس ثعلب ١٩٦/١ ، شرح الكافية الشافية ٥١٦/١ ، النكت الحسان ٨١ .

(٢) البيت من البحر الوافر .
انظر : ديوان النمر بن تولب ٣٩١ ، جواهر الأدب ٣٥٨ ، الهمع ١ / ٤٣٢ ، الدرر ٢/ ١٦٩ .

(٣) انظر : المغني ١ / ٢٨٦ ، تحفة الغريب ٣٢ أ ، المنصف من الكلام ٢ / ٦٩ ، حاشية الدسوقي ٢٨٩/١ .

(٤) انظر : الارتشاف ١٣١/٢ ، النكت الحسان ٨١ .

(٥) انظر : الارتشاف ١٣١/٢ ، الجنى الداني ٤٩٢ .

(٦) انظر : معاني القرآن للفرّاء ٤١٠/١ ، شرح المفصّل ٨٤/٨ ، الإيضاح في شرح المفصّل ٢١٣/١ ، شرح الجمل ٤٢٤/١ ، شرح الكافية الشافية ٥١٦/١ ، شرح التسهيل ٢ / ٩ ، شرح الكافية ٢ / ٣٤٦ ، النكت الحسان ٨١ ، تعليق الفرائد ٤ / ١٨ .

(٧) انظر : معاني الحروف المنسوب للرماني ١١٣ ، شرح المفصّل ١ / ١٠٤ ، رصف المباني ٢٩٨ ، الجنى الداني ٣٩٣ ، المساعد ١ / ٣٠٨ .

(٨) انظر : شرح المفصّل ١ / ١٠٤ ، الإيضاح في شرح المفصّل ٢ / ١٩٩ ، الارتشاف ٢ / ١٣١ ، الجنى الداني ٣٩٤ ، المساعد ١ / ٣٠٨ .

(٩) انظر : الأصول ٢٤٨/١ ، شرح المفصّل ٨٤/٨ ، التسهيل ٦١ ، شرح الكافية ٣٤٧/٢ ، المغني ٢٨٦/١ .

ويرى بعض الكوفيين أنَّه يجوز نصب الجزأين بجميع هذه الأدوات [1]، وذكر ابن سلاَّم [2] ، وابن السِّيد [3] ، وابن الطراوة [4] أنَّ ذلك لغةٌ لبعض العرب .

توجيه المانعين للأدلة :

حاول المانعون توجيه الأدلة السماعيّة التي استدلَّ بها المجيزون ، وأوّلوا شواهد نصب الخبر بأنَّ ما ظاهره أنَّه خبرٌ منصوبٌ إنَّما هو حالٌ منصوبةٌ ، أو مفعولٌ منصوبٌ بفعلٍ مضمر [5].

- فقوله : (يا ليت أيّامَ الصِّبا رواجعا) ، قالوا : إنَّ التقدير : (يا ليت أيّام الصِّبا لنا رواجعا) ، أو أنَّ التقدير : (أقبلت رواجعا) .

- وقوله : (كأنَّ أُذنيه إذا تشوّفا قادمةً) أُجيب عنه بعدة أوجه [6] :

أ - أنَّ الشاعر قد لحن ، قال المبرِّد : «والراجز - وإن كان قد لحن - فقد أحسن التشبيه» [7] .

ب - أنَّ خبر (كأنَّ) محذوفٌ ، و (قادمةً) مفعوله ، والتقدير : (يحكيان قادمة) .

---

(١) انظر : شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢ / ٨٠٠ ، شرح الجمل ٤٢٤/١ ، شرح الكافية الشافية ١ / ٥١٦ ، شرح التسهيل ٩/٢ ، شرح الكافية ٢ / ٣٤٧ ، الارتشاف ٢ / ١٣١ ، النكت الحسان ٨١ ، الجنى الداني ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، المساعد ١ / ٣٠٨ ، تعليق الفرائد ٤ / ١٨ .

(٢) انظر : طبقات فحول الشعراء ٦٥ ، شرح الجمل ١ / ٤٢٤ ، الارتشاف ٢ / ١٣١ ، النكت الحسان ٨١، الجنى الداني ٣٩٤ ، المساعد ١ / ٣٠٨ .

(٣) انظر : شرح التسهيل ٢/ ١٠ ، النكت الحسان ٨١، الجنى الداني ٣٩٤ ، الهمع ١ / ٤٣١ .

(٤) انظر : النكت الحسان ٨١ .

(٥) انظر : الكتاب ٢ / ١٤٢ ، الأصول ١ / ٢٤٨ ، الخصائص ٢ / ٤٣٠ ، النكت ١ / ٥١٧ ، المفصّل ٢٨، شرح الجمل ١ / ٤٢٥ ، شرح التسهيل ٢ / ٩ ، الهمع ١ / ٤٣٢ .

(٦) انظر : الدرر اللوامع ٢ / ١٦٨ - ١٦٩ .

(٧) الكامل ٢ / ١٠٤٦ .

جـ- أنَّ الرواية : (قادمتا أو قلما محرّفا) بألفات من غير تنوين على أنَّ الأصـل: (قادمتـان أو قلمـان محرّفـان)، فحـذفت النـون لـضرورة الشعر.

د - أنَّ الرواية : (تخال أُذنيه) لا (كأنَّ أُذنيه) .

- وحُمِل حديث : (إِنَّ قعر جهنَّم لـسبعين خريفـاً) علـى أنَّ (القعـر) فيه مصدر قَعَرتُ الشيء إذا بلغتُ قَعْرَهُ ، وهو اسم إِنَّ و (لسبعين خريفاً) ظـرف مخبربه ؛ لأنَّ الاسم مصدرٌ ، وظرفُ الزَّمانِ يُخبر به عن المصادر كثيراً [1] .

- وقوله : (إِنَّ حُرّاسَنَا أسداً) تقديره : (تجدهم أسداً) ، أو (تلقـاهم أسداً) ، أو نحو ذلك [2] ، ونصب (أسـداً) علـى الحاليّـة ، ولا يُعْـترض بجمـود (أسد)؛ لأنَّـه مؤوَّلٌ بالمشتق [3] .

- وقوله :(إِنَّ العجوزَ خبَّةً جروزاً) أُجِيْبَ عنه بوجهين :

أ- أنَّ (تأكل) خبر (إِنّ)، و(خَبّةً جروزاً) حالان من فاعل (تأكل)[4] .

ب- أنَّ (خَبَّةً جروزاً) منصوبان على الذم [5] .

وبمثل هذه التأويلات وُجّهت بقية الشواهد .

ويذهب الكسائيُّ إلى تقدير (كان) في كـل موضـعٍ وقـعَ فيـه نـصبان بعـد شيءٍ من هذه الأحرف ، ويقوّي ما ذهب إليـه إِظهـار (كـان) بعـد (ليـت) و (إِنّ) كثيراً [6] .

---

(١) انظر : شرح المقدمة الجزولية الكبير ٣ / ٨٠٣ ، شرح التسهيل ٢ / ١٠ .

(٢) انظر : شرح التسهيل ٢ / ١٠ ، شرح أبيات المغني ١ / ١٨٤ .

(٣) انظر : الدرر اللوامع ٢ / ١٦٧ .

(٤) انظر : شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢ / ٨٠٣ ، شرح التسهيل ٢ / ١٠ .

(٥) انظر : شرح أبيات المغني ١ / ١٨٥ .

(٦) انظر : الأصول ٢٤٨/١ ، شرح المقدمة الجزولية الكبير ٨٠٣/٢ ، شرح التسهيل ٩/٢ ، المغني ١/ ٢٨٦ ، المساعد ١ / ٣٠٨ .

وأمّا ابن هشام فيقدّر (يوجد) في كلّ موضع نُصِب فيه خبر (إنَّ وأخواتها) [1] .

– ويرى الدكتور علي أبو المكارم أنَّ هذه الأبيات ونحوها مخالفةٌ لما استقر الأخذ به في القواعد النحويّة ؛ رعايةً للمطّرد في النصوص اللُّغوية من الاقتصار على نصب الاسم دون الخبر، وأشار إلى أنَّ النحاة حاولوا تأويل مثل هذه النصوص ليطّرد لهم الحكم النحوي ، ولا حاجة إلى هذا التأويل ؛ لأنَّ القاعدة مرتبطة بما يطّرد من الظواهر ، وليس بكل ما أُثِر من نصوص [2] .

مناقشة توجيه المانعين للأدلة :

بالنظر في توجيه المانعين للشواهد يُشار إلى الآتي :

١- أنَّ المجيزين لنصب الجزأين بـ (إنَّ) أو إحدى أخواتها احتجوا بالسماع الصريح عن العرب ، وهو احتجاجٌ مبنيٌّ على نصوص صحيحةٍ ثابتةٍ ، وقد أيّد هذه النصوص نقل الأثبات بأنَّ العرب قد تكلّمت بنصب الجزأين في هذا الباب ، وبالتالي فإنّه بالإمكان جعل ما ورد لغة قليلة إزاء النصوص المستفيضة التي جاءت برفع الخبر ، كما هو المطّرد عند النحاة ، وهذا أولى من رفض تلك النصوص ، أو التعرّض لها بالتأويل ، ولا سيّما إذا وضعنا في الاعتبار أنَّ شعرَ الاستشهادِ كلّه لا يمثل إلاّ لهجةً واحدةً ، وهي اللّهجةُ الأدبيةُ المشتركةُ .

٢- دعوى أنَّ الشواهد الواردة يمكن تأويلها طرداً للباب دعوى فيها نظرٌ ؛ لأنَّ التأويل إنّما يُحتاج إليه لطرد لغة قوم ، لا لحمل اللغة كلّها على وجهٍ مع احتمالها وجوهاً واردة.

---

(١) انظر : المغني ١ / ٢٨٦ .

(٢) انظر : المدخل إلى دراسة النحو العربي ٢ / ٣٧٦ .

٣- أنَّ هذه الأدوات دخلت لمعانٍ في الجملة ، فليس أحد الاسمين أولى بـان فيه من الآخر [١] .

٤- إضمار الكسائي (كان) في كل موضع وقع فيه نصبان بعد شيء من هذه الأدوات ، معترضٌ بأنَّ (كان) و (يكون) لا يُضْمَران إلا فيما اشتهر استعمالهما فيه ، فتكون الشهرةُ دليلاً عليهما [٢] .

٥- وأمَّا ما ذكره الدكتور أبو المكارم ، فيردّه أنَّ طرد الحكم النحوي لا يتأتّى بتأويل النصوص الصريحة الثابتة بنقل الثقات ، ولا ينبغي أن يجرَّ إلى تخطئِة الفُصحاءِ وتلحينهم ، ولا ضير في الاعتداد بالمسموع الذي تقبله اللُّغة وتحتمله ولو على قلّةٍ ، ودور النحاة بعد ذلك التقعيدُ لهذا القليلِ ولو بقاعدةٍ جزئيةٍ ، وهذا أولى من الاضطراب في التأويل .

الترجيح :

يتّضح ممّا تقدّم أنَّ الراجح جواز نصب الجزأين بـ (إنَّ وأخواتها) ، وأنَّ ذلك لغةٌ من لغات العرب المنقولة عن الثقات ، واللغة لا تُردُّ بالتأويل .

القاعدة النحويّة بعد مناقشة المسألة :

يجوز نصب الجزأين بـ (إنَّ وأخواتها) ، وذلك على لغةٍ من لغات العرب الثّابتة بالنّقل الصّحيح .

---

(١) انظر : نتائج الفكر ٣٤٣ .

(٢) انظر : شرح الكافية ٢ / ٣٤٧ .

(حذف حرف العطف)

قال ابنُ جنيّ : «... والآخر أنّه لو كان تقديره : (الناقة وراكب الناقة طليحان) ، لكان قد حذف حرف العطف وبقّى المعطوف بـه ، وهـذا شـاذٌ ، إنّمـا حكى منه أبو عثمان عـن أبـي زيـد : أكلـت لحمـاً ، سمكـاً ، تمـراً ، وأنـشد أبـو الحسن :

كيف أصبحتَ كيف أمسيْتَ ممّا يزرعُ الوُدَّ في فـــؤادِ الكريـمِ [(١)]

وأنشد ابن الأعرابي :

وكيـــــف لا أبكِي على عِلاتي صَبَائِحِـي ، غَبَائِقِي ، قَيْلاتي [(٢)]

وهذا كلّه شاذٌ، ولعلّه جميع ما جاء منه» [(٣)] .

وقال : «واعلم أنّ حرف العطف هذا قد حذف في بعض الكلام ، إلاّ أنّـه من الشاذّ الذي لا ينبغي لأحدٍ أن يقيس عليه غيره »، ثـم أورد كـلام أبـي عثمـان السابق ، وقول الشاعـر : مالي لا أبكي على علاّتي ... ، وقال : «فحذف حـرف العطف ، وهذا عندنا ضعيفٌ في القياس ، معدومٌ في الاستعمال»[(٤)] .

يتبيّن من هذين النصّين أنّ ابن جني – بعد استقرائه كـلام العـرب – لم يقف على شواهد تُجيزُ حذف حرف العطف مـع بقـاء المعطـوف عليـه في اللفـظ ،

---

(١) البيت من البحر الخفيف ، لم أقف على قائله .

انظر : الخصائص ٢٩٠/١، شرح التسهيل ٣ / ٣٨٠ ، المساعد ٢ / ٤٧٣ ، الهمع ٢ / ١٤٠ ، الدرر ١٩٣/٢ .

(٢) البيتان من بحر السريع ، لم ينسبا لقائل معين ، وروي بلفظ : (مالي لا أبكي ...)

والصبائح : جمع الصَّبُوح ، وهي الناقة المحلوبة بالغداة ، والغبائق : جمع غَبُوق ، وهي الناقة التي تُحلب بعد المغرب ، والقيلات : جمع القيلة ، والقيلة التي يحلبها عند مقيله .

انظر : الخصائص ٢٩٠/١، ٢ / ٢٨٠ ، سر صناعة الإعراب ٢ / ٦٣٥ ، ضرائر الشعر ١٦١ ، رصف المباني ٤١٤ .

(٣) الخصائص ١ / ٢٩٠ – ٢٩١ ، ٢ / ٢٨٠ .

(٤) سر صناعة الإعراب ٢ / ٦٣٥ .

ولذلك حكم على شواهد الحذف بالشذوذ ، وأنَّها جميع ما ورد عن العرب ، وادّعى أن الحذف ضعيف في القياس ، معدوم في الاستعمال .

وقد تبع ابن جنيّ في منع حذف العاطف وحده مالم يصحبه حذف أحد المتعاطفين عددٌ من النحويين كالسهيلي[1]، وابن الضائع[2]، والمالقي[3]، وغيرهم[4]، ويرون أنَّ ما ورد مخالفاً ذلك ، فهو شاذٌّ لا يجوز القياس عليه [5] .

وذهب الفارسيُّ [6] ، وابن عصفور [7] ، وابن مالك [8] ، وغيرهم [9] إلى جواز حذف حرف العطف وحده ، مع بقاء المعطوف والمعطوف عليه في اللفظ ؛ إذا صحّ المعنى ، واتّضح بعد حذفه لدلالة القرينة عليه .

ونصَّ ابن مالك على أنَّ (الواو) و (أو) هما العاطفان اللذان يُحذفان دون غيرهما من حروف العطف[10]، وذكر غيره أنَّ (الفاء) قد تشاركهما في ذلك[11] .

وجزم ابن أبي الربيع بأنَّ حذف العاطف لا يكون في المفردات إلاّ في الشعر ، قال : «وحذف حرف العطف لا يكون في المفردات إلاّ في الشعر ، ويكون في الجمل» [12] .

---

(١) انظر : أمالي السهيلي ١٠١ ، نتائج الفكر ٢٦٣ .

(٢) انظر : الارتشاف ٢ / ٦٦١ ، المساعد ٢ / ٤٧٤ .

(٣) انظر : رصف المباني ٤١٤ .

(٤) انظر : الدر المصون ٣ / ٤٩٢ ، تحفة الغريب ٧ ب ، المنصف من الكلام ١ / ٣٠ - ٣١ .

(٥) انظر : الخصائص ٢٩٠/١ - ٢٩١ ، سر صناعة الإعراب ٢ / ٦٣٥ .

(٦) انظر : أمالي السهيلي ١٠١ ، نتائج الفكر ٢٦٣ ، الارتشاف ٢ / ٦٦١ ، المساعد ٢ / ٤٧٣ .

(٧) انظر : شرح جمل الزجّاجي ١ / ٢٥١ ، ٢٨٤ .

(٨) انظر : شواهد التوضيح ٦٢ ، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٢٦٠ .

(٩) انظر : شرح الكافية ١ / ٣٢٦ ، الارتشاف ٢ / ٦٦١ ، البحر المحيط ٥ / ٤٨٤ .

(١٠) انظر : التسهيل ١٧٨ ، شرح التسهيل ٣ / ٣٧٨ .

(١١) انظر : أمالي ابن الشجري ١ / ٧٧ .

(١٢) البسيط في شرح جمل الزجاجي ٢ / ٦٨٩ - ٦٩٠ .

وظاهر عبارته هذه أنَّ حذف العاطف في الجمل يكون في الشعر والنثر .

وخصّ ابن هشام حذف العاطف بالشعر، مع توجيهه ما ورد من ذلك[1]، ويلاحظ أنَّ ابن هشام قد منع حذف العاطف في النثر ، ومع ذلك فقد ارتكبه![2] .

النصوصُ المستدركةُ على الاستقراء :

يُضاف إلى النصوص التي ذكرها ابنُ جنيّ نصوص أخرى ورد فيها حذف العاطف مع بقاء المعطوف والمعطوف عليه في اللفظ ، وهي :

١- قوله تعالى : { ولا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوا وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيْضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنَاً ألاَّ يَجِدُوا مَا يُنْفِقُونَ }[3].

قالوا : إنّ التقدير: (إذا ما أتوك لتحملهم وقلت...)، فحذف أداة العطف (الواو) [4].

٢- وقوله تعالى : { لا يَصْلَهَا إلا الأَشْقَى الَّذِي كَذَّبَ وَتَوَلَّى }[5] .

جعلوا التقدير : «لا يصلاها إلا الأشقى والذي كذّب وتولّى»، فحذف العاطف وهو (الواو) [6] .

٣- وقوله – عليه السلام – : (تَصَدّقَ رَجُلٌ مِنْ دِيْنَارِهِ ، مِنْ دِرْهَمِهِ مِنْ ثوبهِ ، مِنْ صاعِ بُرِّهِ مِنْ صاع تمرهِ ، (حتى قال) : ولو بشقِّ تمرةٍ) [7] ، أي : ومن درهمه إِن كان ذا درهم ، وكذا الباقي [8] .

---

(١) انظر : المغني ٢ / ٦٣٥ .

(٢) انظر على سبيل التمثيل : المغني ١ / ١٦ ، وانظر : تحفة الغريب ٧ ب ، المنصف من الكلام ١ / ٣٠ .

(٣) التوبة ٩٢ .

(٤) انظر : نتائج الفكر ٢٦٤ ، شرح الكافية ١ / ٣٢٦ ، البحر المحيط ٥ / ٤٨٤ ، الدر المصون ٣ / ٤٩٢ .

(٥) الليل ١٥ – ١٦ .

(٦) انظر : أمالي السهيلي ١٠٢ .

(٧) أخرجه الإمام مسلم في كتاب الزكاة ، باب الحث على الصدقة ولو بشق تمرة ، أو كلمة طيبة ، وأنها حجاب من النار ٢ / ٧٠٥ حديث رقم (١٠١٧) .

(٨) انظر : المساعد ٢ / ٤٧٣ .

٤- وقول الحطيئة :

إنّ امــرءاً رهطُه بالشّامِ منزلُه ... برَمْلِ يَبْرِيْنَ جارٌ شدَّ ما اغْتَرَبَا[1]

أراد : ومنزله برمل يبرين ، فأضمر (الواو)[2] .

٥- وقول الشمّاخ :

وتشكُو بعين مـا أكـلَّ ركابُها ... وقيلَ المُنَادي أصبحَ القومُ أدلُجِي[3]

ذكر ابن أبي الربيع أنَّ الشاعر أراد : أصبح القومُ وأدلُجي ، ومنع أن تقول : ضرب زيدٌ عمراً خالداً إلاّ في الشعر ؛ لأنَّها مفردات ، وإذا جاء في الشعر كان على حذف العاطف[4].

الأدلةُ المؤيِّدةُ لتلك النصوص :

يؤيد تلك النصوص (القياس) ووجهه : أنَّ الحذف باب واسعٌ في كلام العرب ، فقد حذفوا أسماءً ، وأفعالاً ، وحروفاً ، ومن ذلك : أنهم قد حذفوا حروف الجر ، والحروف الناصبة ، وحروف النفي ، وغيرها ، ولا مزية لحروف العطف حتى يمتنع حذفها .

توجيه المانعين للأدلة :

حاول المانعون توجيه الأدلة السماعيّة التي استدل بها المجيزون ، وحملوها على معانٍ أخرى ، وادّعوا أنَّها ليست من باب حذف العاطف ، وإنّما هي من باب البدل ، أو الاستئناف[5] .

---

(١) البيت من البحر البسيط من قصيدة يمدح فيها الحطيئة بغيض بن عامر وهو أنف الناقة ، ويعرِّض بالزبرقان ابن بدر ابن عم بغيض .

انظر : شرح ديوان الحطيئة ١٢١ - ١٢٨ ، المغني ٢ / ٦٣٥ ، شرح أبيات مغني اللبيب ٢ / ١٥٤ ، ٣٢٦/٧ .

(٢) انظر : المغني ٢ / ٦٣٥ ، شرح أبيات المغني ٢ / ١٥٤ ، ٧ / ٣٢٧ .

(٣) البيت من البحر الطويل .

انظر : ديوان الشماخ ٧٧ ، تهذيب اللغة ٤ / ٢٦٨ ، البسيط في شرح الجمل ٢ / ٦٩٠ .

(٤) انظر : البسيط في شرح الجمل ٢ / ٦٨٩ - ٦٩١ .

(٥) انظر : الخصائص ٢ /٢٨٠ ، أمالي السهيلي ١٠٣ - ١٠٤ ، نتائج الفكر ٢٦٤ ، المغني ٢ / ٦٣٥ .

وقد احتجوا للمنع بعدة أدلة ، وهي :

١- أنَّ حرف العطف فيه ضرب من الاختصار ، وذلك لقيامه مقام العامل ، فإذا حذفت هذا الحرف تجاوزت حدّ الاختصار إلى مذهب الانتهاك والإجحاف.

ثُمّ إنّ حذف حرف العطف قد يُوقع في الإشكال والإلباس ، وذلك أنَّك لو حذفت الواو في نحو : ضربت زيداً وأبا عمرو ، فقلت : ضربت زيداً أبا عمرو ، لأوهمت أنَّ زيداً هو أبو عمرو ، ولم يُعلم من هذا أنَّ (زيداً غير أبي عمرو) ، فلمّا اجتمع إلى الإجحاف الإشكال قبح الحذف جداً [1] .

٢- أنَّ الحروف أدلة على معانٍ في نفس المتكلم ، فلو أُضمرت لاحتاج المخاطب إلى وَحْيٍ يُسفر به عمّا في نفس مكلِّمه [2] .

مناقشة توجيه المانعين للأدلة :

أ- <u>الأدلة السماعيّة</u> :

ادّعاؤهم أنَّ الشواهد ليست من باب حذف العاطف ، وإنّما هي من باب البدل ، أو الاستئناف ادّعاءٌ غير مُسلَّم ؛ لأنَّ ظاهر هذه النصوص يدل على حذف العاطف ، ولا مانع من ذلك ما دام السياق يحتمله ، والصناعة لا تمنعه ، وهذا أولى من التأويل أو التكلف البعيد ، ولا سيَّما أنَّ بعض الشواهد لا تقبل ادّعاء البدليّة أو الاستئناف إلاّ على ضعف .

ثم إنّ قولهم : إنّ هذه النصوص من الشاذّ الذي لا ينبغي القياس عليه ، غير مسلّم - أيضاً - لتوافر الشواهد على حذف العاطف نثراً ونظماً ، وحملها على ذلك هو إبقاءٌ لها على ظاهرها وهو الأصل مالم يمنع من ذلك مانع ، ولا مانع - هنا- فيلزم التعويل عليه .

---

(١) انظر : الخصائص ٢ / ٢٧٣ ، سر صناعة الإعراب ٢ / ٦٣٥ - ٦٣٦ .

(٢) انظر : نتائج الفكر ٢٦٣ ، أمالي السهيلي ١٠٢ ، رصف المباني ٤١٤ .

ب- الأدلة العقليّة :

١- قولهم : «إنَّ حرف العطف فيه ضرب من الاختصار ...» مُعترض بأنَّ حروف النفي فيها ضرب من الاختصار ، وحروف الاستفهام كذلك ، ومع ذلك حُذفت عند وضوح المعنى ، وقيام القرينة المرشدة ، ومن - هنا - فإنّ تخصيص حروف العطف بعدم جواز حذفها ضَرْبٌ من التمحُّل الذي لا مُلْزِم له .

٢- قولهم : «إنّ حذف حرف العطف قد يوقع في الإشكال والإلباس...» يُجاب بأنَّ ورود مثال حُذِفَ العاطف فيه وأوقع في اللبس والإشكال لا يجعل من ذلك بالضرورة قاعدة مطّردة ، ولا يُلزم بتأويل ما ورد ، بل يبقى العاطف إن أوقع حذفه في لبس ، ويجوز حذفه عند وضوح المعنى وقيام القرينة .

٣- قولهم : «إنّ الحروف أدلة على معان في نفس المتكلم ...» ادّعاء غير مقبول؛ لأنَّ العرب قد حذفت أسماءً ، وأفعالاً ، وحروفاً ، وفُهِم المراد من كلامهم استناداً إلى وضوح المعنى بعد الحذف ، وقيام القرينة الدالّة على المحذوف ، ولم نَحْتَج إلى وَحْيٍ يُعين على ذلك .

الترجيح :

يتبيّن ممّا تقدّم رجحان رأي الفارسيّ ومن وافقه من المجيزين لحذف حرف العطف وحده مع بقاء المعطوف عليه في اللفظ ، وممّا يعضد ذلك :

١- وجود الشواهد النثريّة والشعريّة التي تدلّ على صحة حذف العاطف .

٢- اطّراد الحذف في كلام العرب عند وضوح المعنى ، وقيام القرينة .

القاعدة النحويّة بعد مناقشة المسألة :

يجوز حذف حرف العطف وحده مع بقاء المعطوف عليه في اللّفظ ؛ إذا صحَّ المعنى واتضح بعد حذفه لدلالة القرينة عليه .

(حذف همزة الاستفهام)

قال سيبويه : «وزعم الخليل أنَّ قول الأخطل :

كَذَبَتْكَ عينُكَ أَمْ رأيتَ بِوَاسطٍ غَلَسَ الظَّلامِ مِنَ الرَّبابِ خَيَالا [1]

كقولك : (إنَّها لإبلٌ شَاءٌ) ، ومثل ذلك قول الشاعر ، وهو كثير عزّة :

أليسَ أبي بالنَّضْرِ أمْ ليسَ والِدِي لكـلِّ نجيبٍ منْ خُزَاعةَ أَزْهَرَا [2]

ويجوز في الشعر أن يريد بـ (كَذَبتْكَ) الاستفهام ، ويحذف الألف ، قال التميميّ ، وهو الأسود بن يَعْفُرَ :

لعمرُكَ مَا أدْرِي وإنْ كنتُ دارياً شُعَيْثُ بنُ سَهْمٍ أمْ شعيثُ بنُ مِنْقَرِ[3]... » [4] .

يتبيّن من ذلك أنَّ سيبويه - بعد استقرائه كلام العرب - لم يقف على جواز حذف همزة الاستفهام إلاّ في الشعر ، ولذا حكم بأنَّ حذفها خاصٌّ بضرورة الشعر إذا تقدّمت على (أم)، وكان في اللفظ ما يدلُّ عليها .

---

(١) البيت من البحر الكامل .

انظرْ : ديوان الأخطل ٣٨٥ ، المقتضب ٣ / ٢٩٥ ، الكامل ٢ / ٧٩٣ ، الأغاني ٧ / ٧٩ ، شرح أبيات سيبويه ٢ / ٦٧ ، الأزهية ١٢٩ ، التصريح ٢ / ١٤٤ ، الخزانة ٦ / ٩ ، ١٠ / ١٢ ، ١٩٥ ، ١١/١٢٢، ١٣١ ، ١٣٣ .

(٢) البيت من البحر الطويل ، ويروى :

(أليس أبي بالصَّلْت أم ليس أسْرتي لكلِّ هجان من بني النضر أزهرا)

انظر : ديوان كثير ٢٣٣ ، المقتضب ٣ / ٢٩٣ ، شرح أبيات سيبويه ٢ / ١٤٥ ، النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢ / ٨٠٠ ، الخزانة ٥ / ٢٢١ .

(٣) البيت من البحر الطويل ، وقد اختُلف في نسبته لقائل معين :

أ - فقيل : إنّه للأسود بن يَعْفُر ، انظر : ديوانه ٣٧ ، النكت ٢ / ٨٠٠ ، المقاصد النحوية ٤ / ١٣٨ ، التصريح ٢ / ١٤٣.

ب- وقيل : إنّه لأوس بن حجر ، انظر : ديوانه ٤٩ ، الخزانة ١١ / ١٢٨ ، الدرر ٦ / ٩٨ .

جـ- وقيل : إنّه للّعين المنقري ، انظر : الكامل ٢ / ٧٩٣ ، الدرر ٦ / ٩٨ .

وانظر البيت غير منسوب في : المقتضب ٣ / ٢٩٤ ، المحتسب ١ / ٥٠ ، ضرائر الشعر ١٥٩ ، لسان العرب ٢ / ١٦٢ (شعث) .

(٤) الكتاب ٣ / ١٧٤ - ١٧٥ .

وقد تبع سيبويه في هذا الحكم عددٌ من النحويين ، منهم : المبِّرد [1] ، والسيرافي [2]، والنحاس [3] ، وابن السيرافي [4] ، والقزّاز [5] ، والأعلم [6] ، وآخرون [7] .

ونُسِب هذا القول إلى أهل البصرة [8] .

النصوص المستدركة على الاستقراء :

يرى الفرّاء[9]، والأخفش[10]، وابن جنّي [11] ، وطائفة من النحويين[12] جواز حذف همزة الاستفهام في الاختيار ، وذكروا أنَّ تقدير همزة الاستفهام ممًا يجري فيه القياس[13].

---

(١) انظر : المقتضب ٣ / ٢٩٤ ، الكامل ٢ / ٧٩١ ، ٧٩٤ .

(٢) انظر : شرح الكتاب ٤ / ٥٩ ب .

(٣) انظر : إعراب القرآن ٣ / ١٧٦ .

(٤) انظر : شرح أبيات سيبويه ٢ / ١٥٢ .

(٥) انظر : ما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٢٠ – ٢٢١ .

(٦) انظر : النكت ٢ / ٨٠٠ .

(٧) انظر : شرح المفصّل ٨ / ١٥٤ ، ضرائر الشعر ١٥٨ – ١٥٩ ، البسيط في شرح الجمل ١ / ٣٥١ – ٣٥٢ ، البحر المحيط ٨ / ١٤٨ .

(٨) انظر : ما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٢١ .

(٩) انظر : معاني القرآن للفرّاء ٢ / ٢٧٩ ، ٣٩٤ ، إعراب القرآن للنحّاس ٣ / ١٧٦ – ١٧٧ ، البحر المحيط ٨/ ١٤٨ .

(١٠) انظر : معاني القرآن للأخفش ٢ / ٦٤٥ – ٦٤٦ ، إعراب القرآن للنحّاس ٣ / ١٧٦ ، البحر المحيط ١٤٨/٨ ، الدر المصون ٢ / ٤٠٠ ، ٥ / ٢٧١ .

(١١) انظر : الخصائص ٢ / ٢٨١ ، المحتسب ١ / ٥٠ – ٥١ .

(١٢) انظر : أمالي ابن الشجري ١ / ٤٠٦ – ٤٠٧ ، شرح التسهيل ٣ / ٣٦١ ، شواهد التوضيح ٨٧ ، المغني ١٤/١ ، تحفة الغريب ٦ ب ، المنصف من الكلام ١ / ٢٦ ، الهمع ٣ / ١٦٧ (أحمد شمس الدين).

(١٣) انظر : شرح أبيات المغني ١ / ٣٠ .

ونُسِب هذا القول إلى الكوفيين[1]، واختاره ابنُ مالك[2]؛ قال: «وقد كثر حذف الهمزة إذا كان معنى ما حُذفت منه لا يستقيم إلاّ بتقديرها»[3].

واستدلَّ المجيزون بعددٍ من النصوص حُذِفت فيها الهمزة في نثر الكلام ونظمه؛ منها[4]:

١- قوله تعالى: { وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدْتَ بَنِي إِسْرَائِيْلَ }[5].

قال الأخفش: «فيقال هذا استفهامٌ كأنَّه قال: (أَوَ تلكَ نعمةٌ تمنّها؟) ... »[6].

٢- وقراءة ابن محيصن: { سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ }[7]، بهمزةٍ واحدةٍ على لفظ الخبر[8].

٣- وقوله – عليه السلام –: (أَتَانِي آتٍ من رَبِّي فَأَخْبَرَنِي، أو قَالَ: بَشَّرَنِي أَنَّهُ منْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِي لاَ يُشْرِكُ باللّه شَيْئاً دَخَلَ الجنَّةَ، قُلْتُ: وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ؟ قَالَ: «وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ») [9].

---

(١) انظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٢٠.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٣ / ٣٦١، شواهد التوضيح ٨٧.

(٣) شواهد التوضيح ٨٧.

(٤) انظر طرفاً من هذه الشواهد في: الخصائص ٢ / ٢٨١، المحتسب ١ / ٥٠، أمالي ابن الشجري ١ /٤٠٧، شواهد التوضيح ٨٧ – ٨٩، البحر المحيط ٨ / ١٤٨.

(٥) الشعراء ٢٢.

(٦) معاني القرآن للأخفش ٢ / ٦٤٥ – ٦٤٦، وانظر: إعراب القرآن المنسوب للزجّاج ١ / ٣٥٢، البحر المحيط ٨ / ١٨٤.

(٧) البقرة ٦.

(٨) نسبت هذه القراءة – أيضاً – لابن كثير، والزهري.
انظر: مختصر ابن خالويه ٢، المحتسب ١ / ٥٠، إعراب القراءات الشواذّ ١ / ١١٥، التبيان ١ / ٢١، الإتحاف ١ / ٣٧٦.

(٩) أخرجه البخاري في كتاب الجنائز، بابٌ في الجنائز، ومن كان آخر كلامه: لا إله إلا الله، رقم (١٢٣٧)، وفي كتاب الاستقراض، باب أداء الديون، رقم (٢٣٨٨)، وفي كتاب بدء الخلق، باب ذكر الملائكة، رقم (٣٢٢٢)، وفي كتاب اللّباس، باب الثياب البيض، رقم (٥٨٢٧)، وفي كتاب الاستئذان، باب من أجاب بـ: لبَّيك وسعديك، رقم (٥٨٧٢)، وفي كتاب الرقاق، باب المُكْثرون هم المُقلون، رقم (٦٤٤٣)، وباب قول النبي – عليه السلام –: (ما أُحبُّ أنَّ لي مِثل أُحُدٍ ذَهَباً)، رقم (٦٤٤٤)، وفي كتاب التوحيد باب كلام الربّ مع جبريل، ونداء الله الملائكة، رقم (٧٤٨٧).

أراد : (أَوَ إِنْ زَنَى وإِنْ سَرَقَ ؟) [1] .

٤- وحكى الفرّاء قول العرب :(ترى زيداً منطلقاً) بمعنى : ألا ترى ؟ [2] .

وأمّا الشواهد الشعريّة فكثيرةٌ وقد مضى طرفٌ منها في نصّ سيبويه السابق .

وجعل النحّاس [3] ، وابن جنّي [4] ، والزمخشريّ [5] ، حذف همزة الاستفهام مطّرداً إذا كان بعدها (أم) المتّصلة لكثرته نظماً ونثراً [6] .

توجيه المانعين للأدلة :

اعتُرض مذهب المجيزين باعتراضين :

الأول : أنّ ألف الاستفهام تُحدث معنىً وحذفها محالٌ ، إلاّ أن يكون في الكلام (أم) ، فيجوز حذفها – حينئذ – في الشعر [7] .

والآخر: أنّ همزة الاستفهام نائبة عن (أستفهم) ، فلو حُذفت لكان ذلك اختصاراً ، واختصار المختصر إجحافٌ به [8] .

وأجاب المانعون عن الشواهد والنصوص التي تدلّ على جواز حذف همزة الاستفهام في الاختيار بوجهين [9] :

---

(١) انظر : شواهد التوضيح ٨٩ .

(٢) انظر : البحر المحيط ٨ / ١٤٨ .

(٣) انظر : إعراب القرآن ٣ / ١٧٦ ، وظاهر كلامه أنّه يُجيز حذف همزة الاستفهام إذا كان بعدها (أم) في الشعر، ثم انظر : شرح أبيات المغني ١ / ٢٦ .

(٤) انظر : الخصائص ٢ / ٢٨١ ، المحتسب ١ / ٥٠ – ٥١ .

(٥) انظر : المفصّل ٣٢٠ ، الكشّاف ١ / ١٥٣ – ١٥٤ ، ٣ / ١٤٢ ، شرح المفصّل ٨ / ١٥٤ .

(٦) انظر : الأزهية ١٢٧ ، شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢٣٨ ، رصف المباني ٤٥ ، الجنى الداني ٣٥ .

(٧) انظر : إعراب القرآن للنحّاس ٣ / ١٧٦ ، البحر المحيط ٨ / ١٤٨ .

(٨) انظر : المحتسب ١ / ٥١ ، سرّ صناعة الإعراب ٢ / ٦٣٥ – ٦٣٦ ، الخصائص ٢ / ٢٧٣ .

(٩) انظر : ما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٢٠ – ٢٢١ ، ضرائر الشعر ١٥٨ – ١٥٩ ، البحر المحيط ٨ /١٤٨، المغني ١ / ١٥ ، شرح أبيات المغني ١ / ٣١ .

الأول : أنّ ما ظاهره حذف الهمزة إنّما هو من قبيل الإخبار لا الاستفهام .

والآخر: أنّ هذه الشواهد محمولةٌ على الضرورة التي لا تجوز إلاّ في الشعر .

مناقشة توجيه المانعين للأدلة :

١- لا يسلّم قولهم : «إنّ ألف الاستفهام تحدث معنىً وحذفها محالٌ»؛ لأنّ المعنى الذي جاءت من أجله ألف الاستفهام لا ينتقض بحذفها ؛ لقوة الدِلالة عليها في سياق الكلام فكأنّها لم تُحذف .

٢- ولا يُسلّم -أيضاً- قولهم: «إنّ حذفها من اختصار المختصر وفيه إجحافٌ»؛ لأنّ للاستفهام دِلالة قوّية في الكلام ، وهذه الدِلالة تُرشد إلى المحذوف ، وتعينه بنصّه من جهة ، و تُغني عن ذكره من جهةٍ أخرى ، وإذا كان الوضع كذلك فإنّ المحذوف كالمنطوق به ، من حيث كان الكلام مقتضياً له ، لا يكمل معناه إلا به ، وحينئذ فلا إجحاف .

٣- وأمّا قولهم : «إنّ هذه الشواهد من قبيل الإخبار لا الاستفهام»، فمُعترضٌ بأنّ دِلالة الاستفهام في مثل هذه النصوص أوضح وأقوى من دِلالة الإخبار ، ولا حاجة للتأويل دون مُوْجِب .

٤- وأمّا حمل الشواهد على الضرورة فمردودٌ بأنّ حذف الهمزة قد ورد في النثر؛ فيبعد بذلك الحمل على الضرورة .

الترجيح :

يتّضح ممّا تقدّم رُجْحان مذهب الفرّاء ، والأخفش ومن وافقهما من المجيزين لحذف همزة الاستفهام في الاختيار ؛ لورود السماع بذلك نثراً ونظماً .

القاعدة النحويّة بعد مناقشة المسألة :

يجوز - في السّعة والاختيار - حذف همزة الاستفهام ، بشرط أمن اللّبس ، ووضوح المعنى بعد الحذف .

(مجيء (لو) بمعنى (إنْ) الشرطيّة)

قال المرادي : «وكون (لو) بمعنى (إنْ) ذكره كثيرٌ من النحويين ، وقال ابن الحاجّ في نقده على ابن عصفور : هذا خطأ ، والقاطع بذلك أنّك لا تقول : (لو يقوم زيدٌ فعمروٌ منطلقٌ)، كما تقول : (إلاّ يقم زيدٌ فعمرو منطلق)»[1] .

وقال ابن هشام : «وأنكر ابن الحاجّ في نقده على (المقرّب) مجيء (لو) للتّعليق في المستقبل ، قال : ولهذا لا تقول : (لو يقوم زيدٌ فعمروٌ منطلق) ، كما تقول ذلك مع (إنْ)» [2] .

هذان النصّان يدلاّن على أنّ ابن الحاجّ – بعد استقرائه لغة العرب – حكم بأنّ (لو) لا تأتي لإفادة التعليق في المستقبل ، وأنكر أن يكون هذا الاستعمال وارداً عن العرب ، أو مسموعاً من كلامهم .

وقد تبع ابن الحاجّ في هذا الرأي بدر الدين بن مالك [3] ، قال : «وعندي أنّ (لو) لا تكون لغير الشرط في الماضي»[4] .

ونَسَبَ هذا الرأي إلى أكثر المحققين ، قال : «وعند أكثر المحققين أنّ (لو) لا تستعمل في غير المضي غالباً»[5]، وهذا ما جعل ابن هشام يقول : «...وكذلك أنكره بدرالدين بن مالك، وزعم أنّ إنكار ذلك قول أكثر المحققين»[6].

النصوص المستدركة على الاستقراء :

جاءت (لو) بمعنى (إنْ) الشرطيّة ، فأفادت التعليق في المستقبل في عددٍ من النصوص ، منها [7] :

---

(١) الجنى الداني ٢٨٥ .

(٢) المغني ١ / ٢٦٢ .

(٣) انظر : شرح الألفية لابن الناظم ٧١٠ – ٧١١ ، شرح التسهيل ٤ / ٩٦ ، الجنى الداني ٢٨٥ .

(٤) شرح الألفية ٧١٠ .

(٥) شرح التسهيل ٤ / ٦٩ .

(٦) المغني ١ / ٢٦٢ .

(٧) انظر طرفاً من هذه الشواهد في : معاني القرآن للفرّاء ١ / ١٤٣ ، الصاحبي ٢٥٢ ، شرح الجمل ٤٤١/٢،

١- قوله تعالى : { قَالُوا يَأَبَانَا إِنَّا ذَهَبْنَا نَسْتَبِقُ وَتَرَكْنَا يُوسُفَ عِنْدَ مَتَاعِنَا فَأَكَلَهُ الذِّئْبُ وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِيْنَ } [(١)] .

قالوا المعنى : (وإِنْ كنّا) [(٢)] .

٢- وقوله تعالى : { وَلْيَخْشَ الَّذِيْنَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافاً خَافُوا عَلَيْهِمْ فَلْيَتَّقُوا اللهَ وَلْيَقُولُوا قَوْلاً سَدِيداً } [(٣)] .

التقدير : (وليخشَ الذين إِنْ تركوا) [(٤)] .

٣- وقوله تعالى : { ولا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَّ وَلأَمَةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَو أَعْجَبَتْكُمْ ولا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكِيْنَ حَتَّى يُؤْمِنُوا وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ وَلَو أَعْجَبَكُمْ} [(٥)] ، فـ (لو) في الموضعين بمعنى (إن) الشرطيّة [(٦)] .

٤- وقولهم : (ردّوا السائل ولو بظلف شاة مُحْرَق) [(٧)] .

٥- وقول توبة بن الحُمَيِّر :

ولـو أنَّ لَيْلَـى الأَخْيَلِيـةِ سَلَّمـتْ ... عَلَيَّ، ودُونِي جَنْدَلٌ وَصَفَـائِـحُ

لَسَلَّمتُ تسليمَ البشَّاشَةِ أَوْزَقَـا ... إليها صَدًى منْ جانبِ القبرِ صائحُ [(٨)]

شرح ابن الناظم ٧١٠ – ٧١١ ، تذكرة النحاة ٣٩ ، التذييل والتكميل ٥ / ١٧٩ أ ، الجنى الداني ٢٨٤ – ٢٨٦ ، الدر المصون ٢ / ٣١٦ .

(١) يوسف ١٧ .

(٢) انظر : إعراب القرآن للنحّاس ٢ / ٣١٨ ، تذكرة النحاة ٣٩ .

(٣) النساء ٩ .

(٤) انظر : الدر المصون ٢ / ٣١٦ .

(٥) البقرة ٢٢١ .

(٦) انظر : البحر المحيط ٢ / ٤١٨ .

(٧) انظر : المصدر السابق .

(٨) البيتان من البحر الطويل ، والمراد بالجندل : الحجارة ، والصفائح : الحجارة العريضة ، زقا : صاح . انظر : الشعر والشعراء ١ / ٤٥٣ ، الأغاني ١١ / ٢٢٩ ، سمط اللآلئ ١ / ١٢٠ ، شرح التسهيل ٩٦/٤، ابن الناظم ٧١٠ – ٧١١ ، التذييل والتكميل ٥ / ١٧٩ أ ، الجنى الداني ٢٨٦ ، المغني ٢٦١/١، المقاصد النحوية ٤ / ٤٥٣ ، الدرر ٥ / ٩٦ .

٦- وقول الأخطل :

قومٌ إذا حاربُوا شدُّوا مآزِرَهُمْ   دونَ النِّساءِ ولو بَاتتْ بأطْهَارِ [(١)]

وقد استند كثيرٌ من النحويين منهم : الفرَّاء [(٢)] ، والزجَّاج [(٣)] ، والنحَّاس [(٤)]، والعكبري [(٥)]، وابن يعيش [(٦)] ، وابن عصفور [(٧)] ، وابن مالك [(٨)]، والرضيّ [(٩)] ، وآخرون [(١٠)] على مثل هذه النصوص في الحكم بصحة مجيء (لو) بمعنى (إنْ) الشرطيّة ، فتكون حرف شرط وتعليق في المستقبل .

توجيه المانعين للأدلة :

احتجَّ المنكرون بأنَّه لا يُقال : (لو يقوم زيدٌ فعمروٌ منطلقٌ) ، كما يقال: (إنْ يقم زيدٌ فعمرو منطلق)، وهذا يدلُّ على أنَّ (لو) لا تكون بمعنى (إنْ)[(١١)] .

وتأوّلوا شواهد المثبتين بما يجعل (لو) فيها باقية على أصلها ، دالّة على التعليق في الماضي [(١٢)] .

---

(١) البيت من البحر البسيط .
انظر : ديوان الأخطل ٨٤ ، نوادر أبي زيد ١٥٠ ، المقرّب ١ / ٩٠ ، شرح عمدة الحافظ ٢ / ٥٨٤ ، رصف المباني ٢٩١ ، الجنى الداني ٢٨٥ ، المغني ١ / ٢٦٤ .

(٢) انظر : معاني القرآن ١ / ١٤٣ .

(٣) انظر : معاني القرآن وإعرابه ١ / ٢٩٦ .

(٤) انظر : إعراب القرآن ٢ / ٣١٨ .

(٥) انظر : التبيان في إعراب القرآن ١ / ١٧٧ .

(٦) انظر : شرح المفصّل ٨ / ١٥٦ .

(٧) انظر : شرح الجمل ٢ / ٤٤١ .

(٨) انظر : شرح الكافية الشافية ٣ / ١٦٢٩ .

(٩) انظر : شرح الكافية ٢ / ٣٩٠ .

(١٠) انظر : رصف المباني ٢٩١ ، تذكرة النحاة ٣٨ - ٣٩ ، التذييل والتكميل ٥ / ١٧٩ أ ، الجنى الداني ٢٨٤ - ٢٨٦ ، الفوائد الضيائية ٢ / ٣٨١ ، الصبّان ٤ / ٣٥ ، ٣٧ .

(١١) انظر : الجنى الداني ٢٨٥ ، المغني ١ / ٢٦٢ .

(١٢) انظر : شرح التسهيل ٩٦/٤ ، ابن الناظم ٧١٠ - ٧١١ ، الجنى الداني ٢٨٦ ، الدر المصون ٢ / ٣١٦ ، المغني ٢٦٢/١ .

قال بدر الدين بن مالك بعد أن أورد بعض شواهد المثبتين : «وليس بحُجّة ؛ لأنَّ غاية ما فيه أنَّ ما جُعِل شرطاً لـ(لو) مستقبلٌ في نفسه ، أو مُقيَّدٌ بمستقبل ، وذلك لا يُنافي امتناعه فيما مضى لامتناع غيره ، ولا يُحوج إلى إخراج (لو) عَمَّا عُهِد من معناها إلى غيره»[1] .

مناقشة توجيه المانعين للأدلة :

ممَّا تقدّم يتّضح أنَّ اعتراض المنكرين لشواهد المثبتين يقوم على التأويل ، وإخراج النصوص عن ظواهرها ، وهذا باطلٌ من وجوه :

١- أنَّ ما لا يحتاج إلى تأويل مقدَّم على ما يحتاج إليه .

٢- أنَّ التأويل – على فرض التسليم – إن أمكن في بعض النصوص فإنّه لا يتأتّى في بعضها الآخر إلا بتكلّفات بعيدة وتمحّلات لا موجب لها .

٣- أنَّ الأصل حمل الكلام على ظاهره ما أمكن ، وتأويل المستقبل بالماضي خلاف الأصل .

٤- أنَّه لا يترتب على مجيء (لو) بمعنى (إنْ) الشرطيّة مانعٌ لا من ناحية الصناعة ، ولا المعنى فما مُوْجِب الإنكار ؟.

الترجيح :

يظهر من السابق رُجْحان مذهب الفرّاء ومن وافقه من المجيزين لمجيء (لو) بمعنى (إنْ) الشرطيّة ، فتكون بذلك حرف شرط وتعليق في المستقبل ؛ لورود السماع بذلك نثراً ونظماً .

القاعدة النحويّة بعد مناقشة المسألة :

يجوز أن تستعمل (لَوْ) حرف شرطٍ وتعليقٍ في المستقبل بمنزلة (إنْ) الشَّرطيّة، كما جاز أنْ تكون للماضي .

---

(١) شرح التسهيل ٤ / ٩٦ .

(وقوع الشرط مضارعاً والجواب ماضياً)

أورد ابن مالك قول النبي – صلى الله عليه وسلم – : (مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ القدر غُفِر له)[1] ، وقول عائشة – رضي الله عنه – : (إنَّ أبا بكر رجلٌ أَسِيفٌ ، متى يَقُمْ مقامك رَقَّ)[2] ، ثُم قال : «تضمّن هذان الحديثان وقوع الشرط مضارعاً ، والجواب ماضياً لفظاً لا معنى ، والنحويون يستضعفون ذلك ، ويراه بعضهم مخصوصاً بالضرورة ، والصحيح الحكم بجوازه مطلقاً ؛ لثبوته في كلام أفصح الفصحاء ، وكثرة صدوره عن فحول الشعراء»[3] .

يتبيَّن من ذلك أنَّ ابن مالك – بعد استقرائه كلام العرب – حكم بجواز وقوع الشرط مضارعاً ، والجواب ماضياً في الاختيار ، وينكر على النحويين الحكم بضعف هذا الوجه مع وروده في الحديث النبوي ، وصدوره عن فحول الشعراء .

وما ذهب إليه ابن مالك – هنا – هو مذهب سيبويه[4] ، والفرَّاء[5] ، والمبرِّد[6] ، والزجَّاجي[7] ، والرمانيّ[8] ، والصيمريّ[9] ،

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الإيمان ، باب قيام ليلة القدر من الإيمان ١ / ٩١ بلفظ : (مَنْ يَقُمْ ليلةَ القدْرِ إيماناً واحْتساباً غُفِرَ له ما تقدَّمَ من ذنْبهِ) ، وأخرجه مسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها ، باب الترغيب في قيام رمضان ١ / ٥٢٤ ، حديث رقم (١٧٦) .

(٢) أخرجه البخاري في الأذان (الصلاة) ، باب من أسمع النّاس تكبير الإمام ، حديث رقم (٧١٢) ، وفي باب الرجل يأتمُ بالإمام ، ويأتمُ النّاس بالمأموم ، حديث رقم (٧١٣) ، وفي كتاب أحاديث الأنبياء ، باب قول الله تعالى : { لقدْ كانَ في يُوسفَ وإِخْوَتِهِ آياتٌ للسَّائلين } [يوسف ٧] ، حديث رقم (٣٣٨٤) بلفظ : (إنه رجلٌ أسيفٌ ...) .

(٣) شواهد التوضيح ١٤ – ١٥ ، وانظر : شرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٨٦ ، شرح التسهيل ٤ / ٩١ ، شرح عمدة الحافظ ١ / ٣٧٢ .

(٤) انظر : الكتاب ١ / ٤٤٨ .

(٥) انظر : معاني القرآن ٢ / ٢٧٦ .

(٦) انظر : المقتضب ٢ / ٥٩ ، قال المبرد : ((وكذلك لو قال : منْ يأتني أتيته لجاز)) .

(٧) انظر : الجُمل ٢١٢ .

(٨) انظر : معاني الحروف المنسوب للرمّاني ٧٤ .

(٩) انظر : التبصرة والتذكرة ١ / ٤١٤ .

والجرجاني [١] ، والسهيليّ [٢] ، وأبي علي الشَلَوْبين [٣] .

وهـؤلاء يـرون أنَّ وقـوع الـشرط مـضارعاً والجـواب ماضـياً جـائزٌ إلاّ أنّـه ضعيفٌ[٤]، أو قليل[٥] .

وقد اختار هذا الرأي طائفة من المتأخرين [٦] .

أمّا ابن مالك فيرى – في أحد قوليه – أنَّ مجيء الشرط مـضارعاً ، والجـواب ماضياً جائزٌ في السَّعَة والاختيار [٧] ، هذا هو المشتهر عنه ، ولعلّه ظـاهر مـذهب الفرّاء [٨] ، والمبرِّد[٩]، واختاره بعض المتأخرين [١٠] .

ويذهب – في قوله الآخر – إلى قلّة هذا التركيب في الاختيـار [١١] ، ويبـدو أنَّ القول الأول هو المقدّم عنده لأسباب ثلاثة :

أولاً : أنّه أنكر على النحويين الحكم بضعف هذا التركيب، أو خصّه بالضرورة ، وأبطل دعواهم[١٢] .

---

(١) انظر : المقتصد ٢ / ١١٠٢ .

(٢) انظر : نتائج الفكر ١٤٩ .

(٣) انظر : التوطئة ١٥١ .

(٤) انظر : نتائج الفكر ١٤٩ ، كشف المشكل ١ / ٦٠٤ .

(٥) انظر : التبصرة والتذكرة ١ / ٤١٤ ، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٨٠ ، شرح الكافية ٢ / ٢٦٠ ، أوضح المسالك ٤ / ٢٠٦ .

(٦) انظر : شرح الكافية ٢ / ٢٦٠ ، رصف المباني ١٨٧ ، أوضح المسالك ٤ / ٢٠٦ ، شرح الأشموني ١٦/٤ ، الهمع ٢ / ٤٥٤ (أحمد شمس الدين) .

(٧) انظر : شواهد التوضيح ١٤ – ١٥ ، شرح التسهيل ٤ / ٩١ ، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٨٦ ، شرح عمدة الحافظ ١ / ٣٧٢ .

(٨) انظر : معاني القرآن ٢ / ٢٧٦ ، التصريح ٢ / ٢٤٩ ، الهمع ٢ / ٤٥٤ .

(٩) انظر : المقتضب ٢ / ٥٩ .

(١٠) انظر : شرح الألفية لابن الناظم ٦٩٨ ، شرح التسهيل ٤ / ٩١ ، شرح الأشموني ٤ / ١٦ ، دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١ / ١ / ٧٩ ، ١ / ٣ / ٢٠١ ، ٢١٨ .

(١١) انظر : شرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٨٠ .

(١٢) انظر : شواهد التوضيح ١٤ – ١٥ ، شرح التسهيل ٤ / ٩١ ، شرح عمدة الحافظ ١ / ٣٧٢ .

ثانياً: أنّه أطال في تقرير المسألة ، والاستدلال لها ، وعضّد ذلك كلَّه بالقياس [١] .

ثالثاً : أنّه أجاز وقوع الشرط مضارعاً ، والجواب ماضياً في السعة والاختيار في أغلب مؤلفاته[٢]، وحمله على القلّة في متن (الكافية الشافية) [٣] ، واستدرك في شرحها[٤] ، فأثبت رأيه المشتهر عنه .

وذهب ابن يعيش [٥] ، وابن عصفور [٦] ، وابن أبي الربيع [٧] ، وابن القوّاس [٨] ، إلى أنّه لا يجوز أن يكون الشرط مضارعاً والجزاء ماضياً إلاّ في الشعر للضرورة .

ونُسِب هذا المذهب إلى سيبويه [٩] ، وقيل : إنّه مذهب الجمهور [١٠] ، وعزاه ابن مالك[١١] ، وابنه [١٢] إلى أكثر النحويين .

وذهب أبو حيان [١٣] إلى الجواز إن كانت الأداة (إذا) وأمّا باقي الأدوات فإنّه لا يجوز ذلك فيها إلاّ في الشعر .

---

(١) انظر : شواهد التوضيح ١٤ – ١٧ .

(٢) انظر : شرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٨٦ ، شرح التسهيل ٤ / ٩١ ، شرح عمدة الحافظ ١ / ٣٧٢ ، شواهد التوضيح ١٤ – ١٥ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٨٠ .

(٤) انظر : المصدر السابق ٣ / ١٥٨٦ .

(٥) انظر : شرح المفصّل ٨ / ١٥٧ .

(٦) انظر : شرح الجمل ١ / ٦١٤ ، ٢ / ١٩٨ ، المقرّب ١ / ٢٧٥ .

(٧) انظر : الملخّص ١ / ١٥١ .

(٨) انظر : شرح ألفية ابن معط ١ / ٣٣١ . .

(٩) انظر : الهمع ٢ / ٤٥٤ .

(١٠) انظر : شرح المرادي على الألفية ٤ / ٢٤٥ ، الهمع ٢ / ٤٥٤ .

(١١) انظر : شرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٨٦ .

(١٢) انظر : شرح الألفية لابن الناظم ٦٩٨ ، شرح التسهيل ٤ / ٩١ .

(١٣) انظر : البحر المحيط ٥ / ٣٠٩ .

النصوص المستدركة على الاستقراء :

يُضاف إلى الحديثين الواردين في كلام ابن مالك السابق نصوصٌ أخرى ؛ منها [1] :

١- قوله تعالى : { وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ ءَايَتُنَا قَالُوا قَدْ سَمِعْنَا لَوْ نَشَاءُ } [2] .

٢- وقوله تعالى : { وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَى وَمَنْ مَعَهُ } [3] .

حيث قُرِئت (تطيروا) [4] بالمُضيّ .

٣- وقوله تعالى : { إِنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ ءَايَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ } [5] .

«فعطف على الجواب الذي هو (نُنزِّل) (ظلَّت) وهو ماضي اللفظ ، ولا يُعطف على الشيء غالباً إلاّ ما يجوز أن يَحُلَّ محلّه ، وتقدير حلول (ظلَّت) محلّ (نُنزِّل) : إن نشأ ظلّت أعناقهم لما نُنزِّل خاضعين» [6] .

٤- وقول أبي زبيد الطائي :

مَنْ يَكِدْني بِسَيِّءٍ كُنتُ منهُ   كالشَّجَا بين حَلْقِهِ والوريدِ [7]

---

(١) انظر مزيداً من النصوص في : شواهد التوضيح ١٥ - ١٦ ، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٨٥ - ١٥٨٦ ، شرح التسهيل ٤ / ٩١ ، شرح عمدة الحافظ ١ / ٣٧٢ - ٣٧٤ ، دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١/١/ ٧٩ ، ١ / ٣ / ٢١٨ .

(٢) الأنفال ٣١ .

(٣) الأعراف ١٣١ .

(٤) وهي قراءة طلحة ، وعيسى .
انظر : مختصر ابن خالويه ٤٥ ، إعراب القرآن ٢ / ١٤٥ - ١٤٦ ، إعراب القراءات الشواذ ١ / ٥٥٨ ، التبيان ١ / ٥٩٠ ، فتح القدير ٢ / ٢٣٧ .

(٥) الشعراء ٤ .

(٦) شواهد التوضيح ١٦ ، وانظر : معاني القرآن للفراء ٢ / ٢٧٦ ، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٨٨ .

(٧) البيت من البحر الخفيف ، وكاده: خدعه ومكر به ، والشجا: ما يعترض في الحلق كالعظم ، والوريد : عرق .
انظر : ديوان أبي زبيد ٥٢ ، المقتضب ٢ / ٥٩ ، المقرّب ١ / ٢٧٥ ، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٨٥ ، شرح التسهيل ٤ / ٩١ ، شرح الكافية ٢ / ٢٦٠ ، شفاء العليل ٣ / ٩٦٦ ، الخزانة ٣ / ٦٥٤ .

الأدلة المؤيّدة لتلك النصوص :

يؤيّد تلك الأدلة (القياس) الذي ذهب إليه ابن مالك ، قال : «محلُّ الشرط مختصٌّ بما يتأثر بأداة الشرط لفظاً أو تقديراً ، واللفظيُّ أصلٌ للتقديريّ ، ومحلُّ الجواب محلٌّ غير مختص بذلك ، لجواز أن يقع فيه جملة اسميّة ، وفعل أمر ، أو دعاء ، أو فعل مقرون بـ (قد) ، أو حرف تنفيس ، أو بـ (لن) ، أو بـ (ما) النافية ، فإذا كان الشرط والجواب مضارعين وافقا الأصل ؛ لأنَّ المراد منهما الاستقبال ، ودِلالة المضارع عليه موافقة للوضع ، ودلالة الماضي عليه مخالفة للوضع، وما وافق الوضع أصلٌ لما خالفه، وإذا كانا ماضيين خالفا الأصل، وحسَّنهما وجود التشاكل، وإذا كان أحدهما مضارعاً، والآخر ماضياً حصلت الموافقة من وجه ، والمخالفة من وجه ، وتقديم الموافق أولى من تقديم المخالف ؛ لأنَّ المخالف نائب عن غيره ، والموافق ليس نائباً .

ولأن المضارعَ بعد أداة الشرط غير مصروفٍ عمَّا وُضِع له ، إذ هو باقٍ على الاستقبال ، والماضي بعدها مصروفٌ عمَّا وُضِع له ، إذ هو ماضي اللفظ مستقبل المعنى ، فهو ذو تغيُّرٍ في اللفظ دون المعنى ، على تقدير كونه في الأصل مضارعاً ، فردَّتْهُ الأداة ماضي اللفظ ، ولم يتغيّر معناه ، وهذا مذهب المبرِّد ، أو هو ذو تغيُّرٍ في المعنى دون اللفظ ، على تقدير كونه في الأصل ماضي اللفظ والمعنى ، فغَيَّرت الأداة معناه دون لفظه ، وهذا هو المذهب المختار ، وإذا كان ذا تغيُّرٍ ؛ فالتأخر أولى به من التقدُّم ؛ لأنَّ تغيير الأواخر أكثر من تغيير الأوائل»[1] .

توجيه المانعين للأدلة :

اعترض المانعون أدلة المجيزين وحملوها على الضعف ، أو الضرورة محتجّين بأمرين[2] :

---

(١) شواهد التوضيح ١٧ .

(٢) انظر : شرح المفصّل ٨ / ١٥٧ ، التصريح ٢ / ٢٤٩ .

أحدهما : أنَّ الشرط إذا كان مجزوماً لزم أن يكون جوابه كذلك ؛ لأنّك إذا أعملته في الأول كنت قد أرهفته للعمل غاية الإرهاف، فتركُ إعْمالِهِ في الثاني تراجعٌ عمَّا اعتزموه.

والآخر : أنَّ (إنْ) إذا جَزَمت اقتضت مجزوماً بعدها ؛ لأنَّها بجزمها ما بعدها يظهر أنَّها تجزم وجزمها يتعلّق بفعلين ، وإذا لم يظهر جزمها صارت بمنزلةِ حرفٍ جازمٍ لا يُؤْتى له بمجزوم .

الأدلة السماعيّة :

١- أجابوا عن قوله تعالى : { إنْ نَشأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهم ...} [1] بأنَّه يُغْتفرُ في التابع ما لا يُغْتَفر في المتبوع [2] .

وقد جزم الرضيُّ بأنَّ وقوع الشرط مضارعاً، والجواب ماضياً لم يأت في القرآن[3].

٢- وأجابوا عن قوله – عليه السلام – : (مَنْ يَقُمْ ليلة القدر ...) بأنَّه تجوز روايته بالمعنى، فليس نصَّاً في الدليل [4] .

وقد اعترض أبو حيَّان ما ذهب إليه ابن مالك وردَّه : «بأنَّ الشرط يتوقف عليه مشروطه ، فيجب أن يكون الجواب بالنسبة إليه مستقبلاً ، وإلاّ لزم من ذلك تقدُّم المستقبل على الماضي في الخارج ، أو في الذهن ، وذلك محال»[5] .

---

(١) الشعراء ٤ .

(٢) انظر : التصريح ٢ / ٢٤٩ ، حاشية الصبّان ٤ / ١٧ .

(٣) انظر : شرح الكافية ٢ / ٢٦٠ .

(٤) انظر : التصريح ٢ / ٢٤٩ .

(٥) انظر : التذييل والتكميل ٥ / ١٧٢ أ .

مناقشة توجيه المانعين للأدلة :

أ- الأدلة السماعيّة :

١- لا يُسلَّم قولهم : إنّه يُغتَفرُ في التابع ما لا يُغْتَفرُ في المتبوع ؛ ويمكن أن يُجاب عنه : «بأنّ هذا خلاف الأصل ، ولذا لم يُغْتَفر مطلقاً ، بل في مواضع مخصوصة»[1] .

٢- ولا يُسلَّم قولهم : (إنّ الحديث مرويٌّ بالمعنى ؛ لأمور :

أ - أنّ البخاريّ ومسلم قد اتفقا على صحته ؛ ومحالٌ أن يتفقا على حديث قد رُوِي بالمعنى ، وأخرج البخاري - أيضاً - في (صحيحه) حديث : (إنّ أبا بكر رجلٌ ...) بنصِّه .

ب- أنّ للحديثين ما يعضّدهما من الآيات القرآنية ، والشواهد العربية الفصيحة التي لم يطعن فيها أحدٌ من المتقدمين .

جـ - أنّ الرواة من الفصحاء الثقات الذين يُحتجُّ بكلامهم العاديّ ، فكيف بما رووا؟! .

وأمّا جزم الرضيّ بأنّ الشرط لم يأتِ في القرآن الكريم مضارعاً ، والجواب ماضياً فهو جَزْمٌ تنقصه الدقة ، وتردّه الشواهد القرآنية التي ذكر منها الشيخ : محمد عبد الخالق عضيمة - رحمه الله - إحدى عشرة آية[2] .

ويردُّ اعتراض أبي حيّان لابن مالك ، أنّ أبا حيّان نفسه قال بجواز وقوع الشرط مضارعاً والجواب ماضياً إن كانت الأداة (إذا) ، ويَرِد عليها ما قد يَرِد على أخواتها من اعتراض ، ومذهبه ضعيفٌ ؛ إذ لا دليل على التخصيص ، ثمّ إنّ هناك شواهد تؤيّد صحة مجيء الشرط مضارعاً والجواب ماضياً ، والأداة ليست (إذا) ، وقد أثبتُّ طرفاً منها قريباً .

---

(١) حاشية الصبان ٤ / ١٧ .

(٢) انظر : دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٧٩/١/١ .

ب- الأدلة القياسيّة :

ما أوردوه من أدلة قياسيّة ينقضها (القياس) الذي نقلته آنفاً عن ابن مالك[1] .

الترجيح :

يظهر ممّا تقدّم رُجْحَان مذهب المجيزين لوقوع الشرط مضارعاً ، والجواب ماضياً في السَّعَةِ والاختيار ؛ لورود السماع بذلك نثراً ونظماً ، ولقوة ما احتجوا به من قياس .

القاعدة النحويّة بعد مناقشة المسألة :

يجوز - في السَّعة والاختيار - وقوع الشَّرط مضارعاً ، والجواب ماضياً .

---

(١) انظر : شواهد التوضيح ١٧ .

(حذف (الفاء) الداخلة على جواب الشرط)

قال سيبويه: «وسألته [أي الخليل] عن قوله : (إِنْ تَأْتِني أنا كريمٌ)، فقال : لا يكون هذا إلاَّ أن يضطَرَّ شاعرٌ ، من قِبَلِ أنَّ (أنا كريمٌ) يكون كلاماً مبتدأً و (الفاء) ، و(إذا) لا يكونان إلاَّ معلَّقتين بما قبلهما ، فكرهوا أن يكون هذا جواباً ، حيث لم يُشْبِه (الفاء) ، وقد قاله الشاعرُ مضطَرّاً ، يُشبِّهه بما يُتكلَّمُ به من الفعل ، قال حسّان بن ثابت :

منْ يفعلِ الحسناتِ اللهُ يَشْكُرُها   والشَّرُّ بالشَّرِّ عندَ اللهِ مِثْلانِ[1]... »[2].

وقال في موضعٍ آخر : «وكما قالوا في اضطرارٍ : (إِنْ تَأْتِني أنا صاحبُك) ، يُرِيدُ معنى (الفاءِ) ، فشبَّهه ببعض ما يجوز في الكلام حَذْفُه وأنت تَعْنِيه»[3] .

يتبيّن من ذلك أنَّ الخليل وسيبويه – بعد استقرائهما كلام العرب – حكما بأنَّ (الفاءَ) الرابطة يجب أن تضام جواب الشرط إذا لم يصلح أن يقع شرطاً ، وذلك إذا كان جملةً اسميّةً ، أو فعليّةً فعلها جامدٌ ، أو إنشائيٌّ ، أو ماضٍ لفظاً

---

(١) البيت من البحر البسيط ، وقد نُسب لحسّان بن ثابت ، وليس في ديوانه ، ونُسب لكعب بن مالك ، ولعبد الرحمن بن حسّان ، ويروى : (مَنْ يفعلِ الخيرَ فالرحمنُ يشكرُهُ) ، ولا شاهد فيه على هذه الرواية ، ويروى (سيّان) مكان (مثلان) .

انظر : ديوان كعب بن مالك ٢٨٨ ، نوادر أبي زيد ٣١ ، المقتضب ٢ / ٧٢ ، الأصول ٣ / ٤٦٢ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٢٦ أ ، شرح أبيات سيبويه للنحّاس ١٦٥ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٠٩/٢ – ١١٠ ، الخصائص ٢ / ٢٨١ ، سرّ صناعة الإعراب ١ / ٢٦٤ – ٢٦٥ ، المحتسب ١٩٣/١ ، المنصف ٣ / ١١٨ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ١٥٥ ، شرح المفصّل ٩ / ٢ ، ٣ ، المقرب ١ / ٢٧٦ ، ضرائر الشعر ١٦٠ ، شواهد التوضيح ١٣٥ ، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٩٧ ، شرح التسهيل ٧٦/٤ ، الأشباه والنظائر ٧ / ١١٤ ، الهمع ٢ / ٤٥٨ ، الخزانة ٢ / ٣٦٥ ، ٩ / ٤٠ ، ٤٩ ، ٥٢ ، ٧٧ ، ٣٥٧/١١ ، الدرر ٥ / ٨١ .

(٢) الكتاب ٣ / ٦٤ – ٦٥ .

(٣) المصدر السابق ٣ / ٦٨ .

ومعنى، أو جملةً مسبوقةً بحرف استقبال ، أو حرفٍ له الصدر ، وأنَّ هذه (الفاء) لا تُحذف مع جواب من هذه الأجوبة إلاَّ في ضرورة الشعر[1].

وقد تبع الخليل وسيبويه في هذا الحكم كثيرٌ من النحويين ، منهم : المبرِّد – في أحد قوليه – [2]، وابن السرَّاج [3]، والسيرافيّ [4]، والزجَّاجي [5]، والنحَّاس[6]، والفارسيّ [7]، وابن السيرافيّ [8]، وابن جنّيّ [9]، والصيمريّ [10]، والقزاز [11]، والجرجانيّ [12]، والزمخشري [13]، وابن الشجريّ [14]، وآخرون[15].

واختاره ابن مالك – في أحد قوليه – [16] .

ويرى المبرِّد –في قوله الآخر[17]–أنَّ إضمار (الفاءِ) في الشعر جائزٌ على قُبْح.

---

(١) انظر : الضرورة الشعرية في النحو العربي ٣٥٥ – ٣٥٦ .

(٢) انظر : المقتضب ٢ / ٧١ – ٧٣ .

(٣) انظر : الأصول ٣ / ٤٦٢ .

(٤) انظر : شرح الكتاب ٣ / ٢٢٦ أ – ب .

(٥) انظر : مجالس العلماء ٣٤٢ .

(٦) انظر : شرح أبيات سيبويه ١٦٥ ، إعراب القرآن ١ / ٢٨٢ .

(٧) انظر : البغداديات ٤٥٨ .

(٨) انظر : شرح أبيات سيبويه ٢ / ١٠٩ – ١١٠ .

(٩) انظر : المحتسب ١ / ١٢٢ ، ١٩٣ ، الخصائص ٢ / ٢٨١ ، سرّ صناعة الإعراب ١ / ٢٦٤ – ٢٦٥ .

(١٠) انظر : التبصرة والتذكرة ١ / ٤٠٩ – ٤١٠ .

(١١) انظر : ما يجوز للشاعر في الضرورة ١٥٥ – ١٥٧ .

(١٢) انظر : المقتصد ٢ / ١١٠١ – ١١٠٢ .

(١٣) انظر : المفصّل ٣٢١ .

(١٤) انظر : أمالي ابن الشجري ١ / ١٢٤ – ١٢٥ ، ٢ / ٩ ، ١٤٤ .

(١٥) انظر : البيان في غريب إعراب القرآن ١ / ١٤١ ، شرح المفصّل ٩ / ٣ ، ضرائر الشعر ١٦٠ ، البحر المحيط ٢ / ١٦٢ – ١٦٣ ، الدر المصون ١ / ٤٥٥ ، الهمع ٢ / ٤٥٨ ، تفسير أبي السعود ١ / ١٩٧ ، روح المعاني ٢ / ٥٢ .

(١٦) انظر : شرح التسهيل ٧٦/٤ ، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٩٦ – ١٥٩٧ ، شرح عمدة الحافظ ٣٥٠/١ .

(١٧) انظر : الانتصار لابن ولاّد ١٧٢ .

ونُسِب إليه القول بعدم جواز حذف الفاء مطلقاً ، لا في ضرورةٍ ولا في غَيْرِهَا[1] .

النصوص المستدركة على الاستقراء :

يرى الأخفش [2] ، والكوفيون [3] جواز حذف (الفَاءِ) الواقعة في جواب الشَّرط في الشعر والنثر مطلقاً .

واختاره العكبريّ [4] ، والهمدانيّ [5] ، وابن مالك - في قوله الآخر - [6] ، وبدر الدين ابن مالك [7] ، وغيرهم [8] .

ونُسِب هذا القول إلى المبرِّد [9] .

وخرجوا على ذلك الشواهد الآتية :

١- قوله تعالى : { إنْ تَرَكَ خَيْرًا الوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ } [10] ، أي : (فَالوَصِيَّةُ لِلْوَالدَيْن)[11].

---

(١) انظر : الارتشاف ٢ / ٥٥٤ ، الدر المصون ١ / ٤٥٥ ، التصريح ٢ / ٢٥٠ .

(٢) انظر : معاني القرآن للأخفش ١ / ٣٥٠ ، إعراب القرآن للنحّاس ١ / ٢٨٢ ، مشكل إعراب القرآن ١١٩/١ ، التبيان في إعراب القرآن ١ / ١٤٦ - ١٤٧ ، الفريد في إعراب القرآن المجيد ١ / ٤١٣ - ٤١٤ .

(٣) انظر : شرح الكافية ٢ / ٢٦٣ .

(٤) انظر : التبيان في إعراب القرآن ١ / ١٤٦ - ١٤٧ ، ٥٣٦ ، إعراب القراءات الشواذ ١ / ٣٩٦ - ٣٩٧.

(٥) انظر : الفريد في إعراب القرآن المجيد ١ / ٤١٣ - ٤١٤ ، ٢ / ٢٢٢ .

(٦) انظر : شواهد التوضيح ١٣٥ - ١٣٦ .

(٧) انظر : شرح الألفية لابن الناظم ٧٠٢ .

(٨) انظر : التصريح ٢ / ٢٥٠ .

(٩) انظر : الارتشاف ٢ / ٥٥٣ .

(١٠) البقرة ١٨٠ .

(١١) انظر : معاني القرآن للأخفش ١ / ٣٥٠ ، إعراب القرآن للنحّاس ١ / ٢٨٢ ، مشكل إعراب القرآن ١١٩/١ ، التبيان في إعراب القرآن ١ / ١٤٦ - ١٤٧ ، الفريد ١ / ٤١٣ ، البحر المحيط ٢ / ١٦٢ ، الدر المصون ١ / ٤٥٥ .

٢- وقوله تعالى : { وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شيئاً } [(١)] .

التقدير : (فَلاَ يَضُرُّكُمْ) ، وهو منقولٌ عن الكسائي والفرّاء [(٢)] .

٣- وقولـهِ تعـالى : { أَيْنَمَـا تَكُونُـوا يُـدْرِككُّمُ الـموتُ } [(٣)] ، في قـراءة رفـع : (يُدْرِكُكُمْ)[(٤)]، والتقدير : (فَيُدْرِكُكُمُ المَوْتُ) [(٥)] .

٤- وقوله : { وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُون } [(٦)] .

أي : (فَإِنَّكُمْ لَمُشْرِكُوْنَ) ، و (الفَاءُ) مضمرةٌ [(٧)] .

٥- وقوله – عليه السلام – : (فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا ، وَإِلاَّ اسْتَمْتِعْ بِهَا) [(٨)] .

قـال ابـن مالـك : «وإذا حُـذِفت (الفَـاءُ) والمبتـدأ معـاً ، ولم يُخَـصّ ذلـك بالـشِّعرِ، فحَـذْفُ (الفَـاءِ) بعـدها أولى بـالجواز ، وأَنْ لا يخـصَّ بالشِّعر»[(٩)] .

---

(١) آل عمران ١٢٠ .

(٢) انظر : معاني القرآن للفراء ١ / ٢٣٢ ، إعراب القرآن للنحّاس ١ / ٣٦١ ، أمالي ابن الشجري ١٢٥/١ ، تفسير القرطبي ٤ / ١٨٤ ، البحر المحيط ٣ / ٣٢٣ ، الدر المصون ٢ / ٢٠٠ .

(٣) النساء ٧٨ .

(٤) وهي قراءة طلحة بن سليمان .
انظر : مختصر في الشواذ ٢٧ ، المحتسب ١ / ١٩٣ ، إعراب القراءات الشواذ ١ / ٣٩٦ – ٣٩٧ ، وانظر: الكشّاف ١ / ٥٤٤ ، التبيان ١ / ٣٧٤ ، تفسير القرطبي ٥ / ٢٨٢ ، البحر المحيط ٣ / ٧١٦ ، الدر المصون ٢ / ٣٩٧ .

(٥) انظر : المحتسب ١ / ١٩٣ ، التبيان ١ / ٣٧٤ ، تفسير القرطبي ٥ / ٢٨٢ ، البحر المحيط ٣ / ٧١٦ ، الدر المصون ٢ / ٣٩٧ ، فتح القدير ١ / ٤٨٩ .

(٦) الأنعام ١٢١ .

(٧) انظر : البحر المحيط ٤ / ٦٣٤ ، الدر المصون ٣ / ١٧٠ .

(٨) أخرجه البخاري في كتاب اللُّقطة ، باب هل يأخذُ اللُّقطة ولا يَدَعها تضيعُ ، حتى لا يأخذها مَنْ لا يستحقّ ؟ ، رقم (٢٤٣٧) .

(٩) شواهد التوضيح ١٣٥ – ١٣٦ .

الترجيح :

يتّضح ممّا تقدّم رُجْحان ما ذهب إليه الأخفش ومن وافقه من المجيزين لحذف (الفَاءِ) الداخلة على جواب الشرط مطلقاً ؛ لورود السماع بذلك نثراً ونظماً ، ولا وجْه للحمل على الضّرورة ، أو التأويل البعيد للنصوص ، أو تكلّف التوجيه للشواهد القرآنية بما يخرجها عن ظاهرها ، ولا مانع من حملها على إضمار (الفَاءِ) ؛ إذ هو ثابتٌ في لسان العرب .

القاعدة النحويَّة بعد مناقشة المسألة :

يجوز - في السّعة والاختيار - حذف (الفَاء) الدّاخلة على جواب الشّرط، وإنْ كان الأكثر إثباتها .

(مجيء (لو) حرفاً مصدرياً)

أثبت ابن مالك عن طريق الاستقراء صحة استعمال (لو) حرفاً مصدرياً، ال : «وأكثر النحويين لا يذكرون (لو) في الحروف المصدرية ، وممن ذكرها الفراء ، وأبو علي ، ومن المتأخرين التبريزي وأبو البقاء»[1] .

وما ذهب إليه ابن مالك – هنا – هو مذهب الفرّاء حيث قال : «....فيول القائل: فهل يجوز في الكلام أن يقول : أتودّ أن تصيب مالاً فضاع ، والمعنى : فيضيع ؟، قلت: نم ذلك جائز في (وددت) ؛ لأنَّ العرب تلقاه مرة بـ (أن) ، ومرة بـ(لو)، فيقولون : لوددت لو ذهبت عنا ، ووددت أن تذهب عنا ، فلمّا صلحت بـ(لو) و بـ(أن) ومعناهما جميعاً الاستقبال استجازوا أن يردُّوا (فَعَل) بتأويل (لو) على (يَفْعَل) مع (أنْ) ....»[2] .

وأخذ بهذا الرأي أبو بكر ابن الأنباري[3]، والفارسي[4]، والتبريزي[5]، والزمخشري[6]، والعكبري[7] .

واختاره الرضي[8]، والمرادي[9]، وابن هشام[10]، وابن عقيل[11]، وغيرهم[12] .

---

(١) شرح التسهيل ٢٢٩/١ ،وانظر : شرح الكافية الشافية ٣٠٢/١ .

(٢) معاني القرآن ١٧٥/١ .

(٣) انظر : شرح القصائد السبع الطوال ٥٠ .

(٤) انظر : الشيرازيات ٥٦٢ .

(٥) انظر : شرح القصائد العشر ٣٨ .

(٦) انظر : الكشاف ٥٤٧/١ ، ٤ / ٥٨٦ .

(٧) انظر : إملاء ما منّ به الرحمن ٣٥/١ .

(٨) انظر : شرح الكافية ٤٤٢/٤ .

(٩) انظر : الجنى الداني ٢٨٨ ، توضيح المقاصد ٤١٩/١ .

(١٠) انظر : المغني ٣٤٩/١ .

(١١) انظر : شرح ابن عقيل ١٣٤/١ .

(١٢) انظر : شرح الأشموني ١٧٦/١ ، التصريح ١٣٠/١ ، الهمع ٢٨٠/١ .

أمّا أكثر النحويين فلم يذكروا (لـو) في الحـروف المـصدرية ، ومـنهم : سيبويه [١] ، والمبرّد [٢] ، وابن السرّاج [٣] ، وابن جني [٤] ، وغيرهم [٥] .

وصرّح بعضهم بالمنع [٦] ، ونسبه لجمهور النحويين [٧] .

وذهب أبو الحسن البـاقولي إلى أن (لـو) نائبـة عـن (أن) المـصدرية ، وبدل منها ، فأخذت معناها [٨] .

النصوص المستدركة على الاستقراء :

جاءت (لو) مصدرية في عددٍ من النصوص النثرية والشعرية، منها [٩] :

١- قوله تعالى : { يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ ألفَ سَنَةٍ } [١٠] .

أي : يود أحدهم التعمير ألف سنة [١١] ، قال العكبري : «ويـدلك علـى ذلك شيئان: أحـدهما : أنَّ هـذه يلزمهـا المـستقبل ، والأخـرى معناهـا الماضـي ، والثاني : أنَّ (يود) يتعدّى إلى مفعولٍ واحد ، وليس مما يعلّق عن العمل ، فمـن – هنا – لزم أن تكون (لو) بمعنى (أن)»[١٢] .

---

(١) انظر : الكتاب ١٣/٣ ، ٣٦ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٥٣ ، ٢١٨/٤ ، ٢٢٤ .

(٢) انظر : المقتضب ١٩٧/٣ .

(٣) انظر : الأصول ١٦١/١ .

(٤) انظر: اللمع ١٩٣ ، ١٩٤ .

(٥) انظر : التوطئة ١٦٩ ، شرح الجمل ١٦٨/١ ، البسيط ٢٨٨/١ .

(٦) انظر : الارتشاف ٥١٨/١ .

(٧) انظر : الارتشاف ٥١٨/١ ، الهمع ٢٨٠/١.

(٨) انظر : كشف المشكلات ٧٨/١ ، ٨٧ !

(٩) انظر طرفاً من هذه الشواهد في : معـاني القرآن للفـراء ١٧٥/١ ، الـشيرازيات ٥٦٢ ، شـرح التـسهيل ٢٢٨/١

(١٠) البقرة ٩٦

(١١) انظر : البحر المحيط ٥٠٤/١ ، التصريح ١٣٠/١ .

(١٢) إملاء ما منّ به الرحمن ٥٣/١

٢- وقوله تعالى: {ودَّ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ لَوْ يرُدُّونَكُمْ من بعدِ إيمانِكُمْ كفَّاراً}[١].

٣- وقوله : { ودُّوا لَوْ تَكْفُرُوْنَ كمَا كفَرُوا } [٢] .

٤- وقوله تعالى : { ودُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ } [٣] ، التقدير : (ودّوا إدهانك)، ويدلك على ذلك أنّها في بعض المصاحف : { وَدُّوْا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُوا } [٤]، حمله على المعنى كأنّه قال : (ودوا أن تدهن فيدهنوا) [٥] .

٥- وقول أبي ذؤيب الهذلي :

يَودُّونَ لَوْ يَفْدُوْنَنِي بنفوسِهِمْ ... وَمَثْنَى الأَوَاقي والقِيان النَّواهدِ [٦]

وقد أشار ابن مالك إلى أنّ أكثر وقوعها مصدرية بعد ما يدلّ على تمنٍ ، وهو ودّ أو يودّ [٧]، وقد تقع غير مسبوقة بتمنٍ ، ومن ذلك :

١- قول قتيلة بنت النضر تخاطب النبي – عليه السلام – وقد قتل أباها النضر ابن الحارث :

مَا كَانَ ضرَّكَ لَوْ مَنَنْتَ وربَّما ... مَنَّ الفتى وَهو المَغِيْظُ المُحنَقُ [٨]

---

(١) البقرة ١٠٩ .

(٢) النساء ٨٩ .

(٣) القلم ٩ .

(٤) انظر : الكتاب ٣٦/٣ ، الكشاف ٥٨٦/٤ ، شرح التسهيل ٢٢٩/١ ، البحر المحيط ٢٣٨/١ .

(٥) انظر : شرح التسهيل ٢٢٩/١ .

(٦) البيت من البحر الطويل ، والأواقي : الذهب ،والقيان : جمع قينة وهي الخادم والمراد النساء ، والنواهد : جمع ناهد ، وهي شاخصة الثديين .

انظر : شرح أشعار الهذليين ١٩٢/١ ، الشيرازيات ٥٦٢ .

(٧) انظر : شرح التسهيل ٢٢٨/١ .

(٨) البيت من البحر الكامل ، والمحنق : الشديد الغيظ .

انظر : البيان والتبيين ٤ / ٤٤ ، الأغاني ١ / ١٩ ، شرح التسهيل ١ / ٢٢٨ ، شرح شواهد المغني ٦٤٨/٢ ، الخزانة ٢٣٩/١١ .

٢- وقول امرئ القيس :

تَجَاوزتُ أَحْرَاساً إِليْهَا ومَعْشَراً عَلَيَّ حِرَاصَاً لو يُسرّون مَقْتَلي [١]

أي : حراصاً على إسرار مقتلي ، فالمصدر المؤول بدل اشتمال من الضمير في (عليّ)[٢].

توجيه المانعين للأدلة :

احتجّ المانعون لصحة مذهبهم بأنّ (لو) المصدرية لا يدخل عليها حرف الجر كما يدخل على غيرها من الأحرف المصدرية [٣] .

وحاولوا توجيه شواهد المجيزين بما يُخرج (لو) من الأحرف المصدرية، فجعلوا التقدير مثلاً في قوله تعالى: {يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لو يُعمّرُ أَلْفَ سَنَةٍ}: يود أحدهم طول العمر ، لو يعمَّر ألف سنة لسرّه ذلك [٤] ، وغير ذلك من التأويلات .

مناقشة توجيه المانعين للأدلة :

لا يخفى أنّ توجيه المانعين قائمٌ على تأويلات بعيدة ، لا تخلو من التقدير المتكلّف ، إضافةً إلى أنّها تعتمد على ادعاء الحذف في كلام الله تعالى ، فتأويلهم : ﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾ ، محتاجٌ لتقدير مفعول (يود) ، وتقدير جواب الشرط ، وعدم الحذف أولى من القول به ، ناهيك عن كون (لو)

---

(١) البيت من البحر الطويل ، من معلقته المشهورة .

انظر : ديوانه ١٣ (أبو الفضل إبراهيم) ، شرح القصائد السبع الطوال ٤٩ ، شرح المعلقات السبع للزوزني ٤٥ ، شرح القصائد العشر للتبريزي ٣٧ ، شرح الكافية ٤٤٢/٤ ، الخزانة ٢٣٦/١١ .

(٢) انظر : حاشية الأمير على المغني ٢١١/١ .

(٣) انظر : الهمع ٢٨٠/١ .

(٤) انظر : البحر المحيط ٥٠٤/١ ، الجنى الداني ٢٨٨ .

حرفاً مصدرياً لا يعارض قاعدة مطّردةً ، ولا يمتنع منه مانعٌ ، لا سيّما أن النصوص الفصيحة تؤيده .

الترجيح :

يتّضح ممّا تقدّم رجحان القول بصحة مجيء (لو) حرفاً مصدرياً ؛ لورود السماع بذلك نثراً ونظماً .

القاعدة النحوية بعد مناقشة المسألة :

يجوز استعمال (لو) حرفاً مصدرياً ، كما جاز استعمالها امتناعية وشرطية ، وغير ذلك .

(جواز حذف الفاء من جواب (أمَّا))

قال سيبويه : «وأمَّا (أمَّا) ففيها معنى الجزاء ، كأنَّه يقول: (عَبْدُاللَّه مَهما يَكُنْ من أمره فمنطَلِقٌ)، ألا ترى أنَّ الفاءَ لازمةٌ لها أبداً» [1] .

يتبيَّن من هذا النصّ أنَّ سيبويه - بعد استقرائه كلام العرب - حكم بأنَّ (أمَّا) بمعنى (مَهْمَا يكن من شيء)، وأنَّها حرفٌ متضمّنٌ معنى الشرط بمنزلة (مَهْمَا) الشرطيّة .

قال ابن القوّاس : «فلو لم يكن معناها الشرط لما صَحَّ تفسيرها بما هو في معناه» [2] .

وحكم سيبويه على جواب (أمَّا) بأنَّ الفاءَ لازمةٌ له نحو : (أمَّا زيدُ فمُنْطَلِقٌ)، وهذا اللزوم يقتضي أنَّ حذف الفاء لا يجوز ، ولم يرد عن العرب .

وقد تبع سيبويه في هذا الحكم المبرِّد [3]، والسيرافيّ [4] ، والزجَّاجي [5] ، والنحَّاس [6]، والزبيديّ [7] ، وابن جنيّ [8] ، وجمهور النحويين [9] ، وهؤلاء

---

(١) الكتاب ٤ / ٢٣٥ .

(٢) شرح ألفية ابن معط ٢ / ١١٥٠ .

(٣) انظر : المقتضب ٢ / ٧١ ، ٣ / ٢٧ .

(٤) انظر : شرح الكتاب ٥ / ١٩٥ ب ، السيرافي النحويّ ٥٥٠ .

(٥) انظر : حروف المعاني ٦٤ .

(٦) انظر : إعراب القرآن ١ / ٢٠٤ .

(٧) انظر : الواضح ١٦٩ .

(٨) انظر : المنصف ٣ / ١١٧ - ١١٨ ، الخصائص ١ / ٣١٢ ، سرّ صناعة الإعراب ١ / ٢٦٥ .

(٩) انظر : الأزهية ١٤٤ - ١٤٥ ، المفصّل ٣٢٣ ، أمالي ابن الشجري ٢ / ٩ - ١٠ ، ٣ / ١٣٢ ، شرح المفصّل ٩ / ١١ - ١٢ ، لباب الإعراب ٤٦٩ ، شرح الكافية ٢ / ٣٩٥ ، شرح الألفية لابن الناظم ٧١٥ - ٧١٦ ، شرح ألفية ابن معط ٢ / ١١٥٠ ، رصف المباني ٩٧ - ٩٨ ، الارتشاف ٢ / ٥٧٠ ، البحر المحيط ٣ / ٢٩٣ ، الجنى الداني ٥٢٣ - ٥٢٤ ، الدر المصون ٢ / ٣٩٧ ، مغني اللبيب ١ / ٥٦ ، التصريح ٢ / ٢٦٢، الهمع ٢ / ٤٧٩ (أحمد شمس الدين) ، الصبّان ٤ / ٤٥ .

يرون أنَّ حذف الفاء لا يجوز إلاّ في ضرورة الشعر ، ويجوز حذفها إذا اقترنت بقول قد حُذِف استغناءً عنه بالمقول .

قال المبرِّد : «(أمّا) المفتوحة فإنَّ فيها معنى المجازاة ، وذلك قولك : (أمّا زيدٌ فله درهمٌ) ... ، فلزمت الفاء الجواب ؛ لما فيه من معنى الجزاء ... ، وجملة هذا الباب : أنَّ الكلام بعد (أمّا) على حالته قبل أن تدخل [أمّا] إلاّ ، أنَّه لا بُدَّ من الفاء ؛ لأنّها جواب الجزاء»[1].

وقال في موضعٍ آخر : «ألا ترى أنّك تقول : (أمّا زيدٌ فمُنْطَلِقٌ) ... ، ولو اضطر شاعرٌ فحذف الفاء وهو يريدها لجاز»[2] .

ويرى أبو حيّان أنَّ الفاء لازمةٌ في جواب (أمّا) ، وأنَّ النحويين قد أجمعوا على ذلك[3]، وهو قولٌ ينقضه التحقيق ، ويردّه استقراء النصوص .

وذهب بعض المتأخرين إلى أنَّ فاء جواب (أمّا) لا تحذف في غير الضرورة أصلاً[4] .

النصوص المستدركة على الاستقراء :

ذهب ابن مالك إلى أنّه يجوز حذف الفاء من جواب (أمّا) في النثر والشعر ، وأنَّ الحذفَ ليس مخصوصاً بالشعر في حال الاضطرار[5] .

قال عن جواز حذف الفاء : «وقد خولفت القاعدة في هذه الأحاديث ، فعُلِم بتحقيق عدم التضييق ، وأنَّ من خَصَّه بالشعر ، أو بالصورة المعيَّنة من النثر ، مُقَصِّرٌ في فتواه، عاجز عن نصر دعواه»[6] .

---

(١) المقتضب ٣ / ٢٧ ، وانظر : ٢ / ٧١ .

(٢) المصدر السابق ٢ / ٧١ .

(٣) انظر : البحر المحيط ٣ / ٢٩٤ .

(٤) انظر : المغني ١ / ٥٦ ، الهمع ٢ / ٤٨٠ (أحمد شمس الدين) .

(٥) انظر : شواهد التوضيح ١٣٧ – ١٣٨ ، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٦٤٨ .

(٦) شواهد التوضيح ١٣٨ .

ويعضِّد ما ذهب إليه ابن مالك عددٌ من الشواهد النثريّة والشعريّة ، منها :

١- قوله تعالى : { فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيْمَانِكُم }[١] .

فالجواب (أكفرتم) ولا حاجة للتَّقدير ، كما أشار إلى ذلك صاحب (الضرورة الشعرية) [٢] .

٢- وفي حديث أسماء بنت أبي بكر قالت : (دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ - رَضِي اللَّهُ عَنْهَا - والنَّاسُ يُصَلُّونَ ... فانْصَرَفَ رَسُوْل اللَّهِ - عليه السلام - وَقَدْ تَجلَّتِ الشَّمْسُ ، فَخَطَبَ النَّاسَ ، وَحَمِدَ اللَّهَ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ ، ثُمَّ قَالَ : (أَمَّا بَعْدُ) ، قالت : ولَغِطَ نِسْوَةٌ مِنَ الأَنْصَارِ ، فانْكَفَأْتُ إِلَيْهِنَّ لأُسَكِّتَهُنَّ ، فَقُلْتُ لِعَائِشَةَ: مَا قَالَ ؟ قَالَتْ : قَالَ : (مَا مِنْ شَيْءٍ لَمْ أَكُنْ أُرِيتُهُ إِلاَّ قَدْ رَأَيْتُهُ فِي مَقَامِي هذا ...) [٣] .

٣- وقوله - عليه السلام - : (أَمَّا بَعْدُ أَشِيْرُوا عَلَيَّ فِي أُنَاسٍ أَبَنُوا أَهْلِي ، وَأَيْمُ اللَّه مَا عَلِمْتُ عَلَى أَهْلِي مِنْ سُوْءٍ ...) [٤] .

٤- وقوله: (أَمَّا بَعْدُ يا عائِشَةُ إِنْ كُنْتِ قَارَفْتِ سُوْءاً ، أَوْ ظَلَمْتِ ، فَتُوبِي إِلَى اللَّهِ...) [٥].

---

(١) آل عمران ١٠٦ .

(٢) انظر : الضرورة الشعرية ص ٣٥٧ ، د. محمد حماسة عبداللطيف .

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الصلاة (الجمعة) ، باب : من قال في الخطبة بعد الثناء : (أما بعد) ، حديث رقم (٩٢٢) .

(٤) أخرجه البخاري في كتاب التفسير ، باب : { إنَّ الَّذينَ يُحبُّونَ أن تشيعَ الفاحشةُ في الَّذين ءامنوا لهمْ عذابٌ أليمٌ في الدُّنيَا والآخرَةِ والله يعلمُ وأنتمْ لا تَعْلَمُونَ ولولا فضْلُ اللهِ عليكمْ ورحمتُهُ وأنَّ اللهَ رءوفٌ رحيمٌ } [النور ١٩ - ٢٠] ، حديث رقم (٤٧٥٧) .

(٥) التخريج السابق .

٥- وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال : قام عُمَرُ على المنبر ، فقال : (أَمَّا بَعْدُ نَزَلَ تَحْرِيْمُ الخَمْرِ وَهْيَ مِنْ خَمْسَةٍ : العِنَبِ ، والتَّمْرِ ، وَالعَسَلِ ، وَالحِنْطَةِ ، والشَّعِيْرِ ، والخَمْرُ مَا خَامَرَ العَقْلَ) [1] .

٦- وسأل رجلٌ البراء - رضي الله عنه - ، فقال : (يا أبا عُمَارة وَلَّيْتُم يوم حُنَيْن؟ قال البَرَاءُ ... (أَمَّا رَسُولُ اللّهِ - صلى الله عليه وسلم - لم يُوَلِّ يَوْمَئِذٍ) [2] .

٧- وقوله: (أَمَّا مُوْسَى كَأنِي أَنْظُرُ إِلَيْهِ ، إِذ انْحَدَرَ فِي الوَادي يُلَبِّي) [3] .

٨- وقوله: (أَمَّا بَعْدُ ، مَا بَالُ رِجَالٍ يَشْتَرِطُوْنَ شُرُوْطاً لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللّهِ) [4] .

٩- وقول عائشة - رضي الله عنها - : (وَأَمَّا الَّذينَ جَمَعُوا بَيْنَ الحجِّ والعُمْرَةِ ، طَافُوا طَوَافاً وَاحِداً) [5] .

١٠- وقوله: (أَمَّا بَعْدُ ، أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّه نَزَلَ تَحْرِيمُ الخَمْرِ ...) [6] .

١١- وقول الشاعر :

فأمَّا القتالُ لا قتالَ لَدَيْكُمُ ولكنَّ سيراً في عراض المواكب [7]

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الأشربة ، باب الخمر من العنب ، حديث رقم (٥٥٨١) .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الجهاد والسير، باب مَنْ قال : خُذها وأنا ابنُ فلان، حديث رقم (٣٠٤٢) .

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الحج ، باب التلبية إذا انحدر في الوادي ، حديث رقم (١٥٥٥) .

(٤) أخرجه البخاري في كتاب البيوع ، باب إذا اشترط شروطاً في البيع لا تحلُّ ، حديث رقم (٢١٦٨) .

(٥) أخرجه البخاري في كتاب الحج ، باب طواف القارن ، حديث رقم (١٦٣٨) .

(٦) أخرجه البخاري في كتاب التفسير ، باب : { إنَّما الخمرُ والميسرُ والأنصابُ والأزلامُ رجْسٌ من عمل الشيطان } [المائدة ٩٠] ، حديث رقم (٤٦١٩) .

(٧) البيت من البحر الطويل ، وهو للحارث بن خالد المخزومي ، ونُسب للوليد بن نُهيْكَ ، وقيل : إنَّه للكميت بن زيد .

انظر : ديوانه ٤٥ ، المقتضب ٢ / ٧١ ، سر صناعة الإعراب ١ / ٢٦٥ ، المنصف ٣ / ١١٨ ، أمالي ابن الشجري ٢ / ١٠ ، ٣ / ١٣٢ ، أسرار العربية ١٠٦ ، شرح المفصّل ٧ / ١٣٤ ، ٩ / ١٢ ، شواهد التوضيح ١٣٧ ، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٦٤٨ ، الخزانة ١ / ٢١٧ .

١٢- وقول الآخر :

فأمَّا الصُّدورُ لا صدورَ لِجَعفرٍ ولكنَّ أعجازًا شديداً ضريرُها [١]

١٣- وقول بشر بن أبي خازم :

وأمَّـا بنـو عـامرٍ بالنِّسارِ غداةَ لقُوا القـومَ كانُوا نَعَامَا [٢]

١٤- وقول أبي ذؤيب الهذلي :

فأجبتُهـا أمَّـا لجِسْمِي أنَّـهُ أَوْدَى بـنـيَّ منَ البلادِ فَوَدَّعُوا [٣]

توجيه المانعين للأدلة :

١- قوله تعالى : { فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ } أُجيب عنها بوجهين :

أ- قالوا : إنَّ الأصل (فيقال لهم أكفرتم) ، فحُذِفَ القولُ استغناءً عنه بالمقول ، فَتبعَتْه الفاء في الحذف [٤] .

ب- أنَّ الجواب في الآية { فذوقوا العذاب } ، والأصل : فيقال لهم ذوقوا، فحُذِفَ القول ، وانتقلت الفاءُ إلى المقول ، وأنَّ ما بينهما اعتراض ،

---

(١) البيت من البحر الطويل ، ونُسب لرجل من الضِّباب ، وقيل : إنَّه لتوبة بن الحمير ، ويروى : (صريرها) بدل (ضريرها) .

انظر : سر صناعة الإعراب ١ / ٢٦٥ ، أسرار العربية ١٠٦ ، شرح المفصَّل ٧ / ١٣٤ ، ٩ / ١٢ ، اللسان ٤ / ٤٨٥ (ضرر) ، الخزانة ١ / ٢١٧ .

(٢) البيت من البحر المتقارب ، ويروى : (فكانوا غداةَ لقُونا نَعَامَا) ، و: (غداةَ لقونا فكانوا نَعَامَا) ، ولا شاهد فيه حينئذ.

انظر : ديوان بشر بن أبي خازم ١٩٠ ، أمالي ابن الشجري ٢ / ١٠ ، ٣ / ١٣٢ ، لسان العرب ٣٦٦/١٢ (طعم) ، ١٢ / ٥٨٢ (نعم) .

(٣) البيت من البحر الكامل .

انظر : المفضليات ٤٢١ ، الأغاني ٦ / ٥٨ ، العقد الفريد ٢ / ١٥ ، شرح أبيات المغني ٢ / ٢٠٨.

(٤) انظر : أمالي ابن الشجري ٢ / ١٠ ، ٣ / ١٣٢ ، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٦٤٨ ، شواهد التوضيح ١٣٧ ، البحر المحيط ٣ / ٢٩٣ ، الجنى الداني ٥٢٣ ، الدر المصون ٢ / ١٨١ ، المغني ١ / ٥٦ ، المساعد ١/ ٢٤٤ ، الهمع ٢ / ٤٧٩ .

وأصحاب هذا التوجيه يرون أَنَّ فاء جوابِ (أَمَّـا) لا تُحـذف في غـير الضرورة أصلاً [1] .

٢- وأمَّا الشواهد الأخرى فحملوا حذف الفاء من جواب (أمَّا) فيها على النـدور في النثر ، وعلى الضرورة في الشعر [2] .

مناقشة توجيه المانعين للأدلة :

١- ما ذكروه في الآية الكريمة ليس متعيناً ، ولا حاجـة لمثـل هـذا التقـدير ؛ لأنَّ الآية مدعومةٌ بشواهد نثريّة وشعريّة تثبت جـواز حـذف الفـاء مـن جـواب (أمَّا) ، ولإِنْ أمكن تأويل بعضها ، فإِنَّ تأويل بعضها الآخر ليس ممكناً .

٢- أنَّ الشواهد صريحةُ الدلالة ، وحملها على الندرة أو الشذوذ لا وجه له .

وأمَّا ما ذكروه من أنَّ (أمَّا) بمعنى (مَهْمَا يكن من شيء) ، وأنّها حـرفٌ مُضَمَّنٌ معنى الشرط ، لذا لزمت الفـاء في جوابهـا ، فمعـترضٌ بـأنَّ جـواب (مَهْمَا يكن مـن شـيء) لا تلـزم فيـه الفـاء إذا كـان صـالحاً لأداة الـشرط ، فيقال: (مهما يكن من شيء لم أُبالِ به) [3] .

الترجيح :

يظهر ممَّا تقدَّم رُجْحَان مـا ذهـب إِليـه ابـن مالـك مـن جـواز حـذف الفـاء من جوابِ (أمَّا)؛ لورود السماع بـذلك نثـراً ونظمـاً ؛ ولأنَّ التأويـل لا يـسوغ عنـد توافر الشواهد .

---

(١) انظر : البحر المحيط ٣ / ٢٩٤ ، الدر المصون ٢ / ١٨١ ، المغني ١ / ٥٦ ، الهمع ٢ / ٤٨٠ .

(٢) انظر : المقتضب ٢ / ٧١ ، ٣ / ٢٧ ، المنصف ٣ / ١١٧ - ١١٨ ، سر صناعة الإعراب ١ / ٢٦٥ ، أمالي ابن الشجري ٢ / ٩ - ١٠ ، ٣ / ١٣٢ ، شرح المفصّل ٩ / ١١ - ١٢ ، شواهد التوضيح ١٣٧ ، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٦٤٨ ، ابن الناظم ٧١٥ ، الجنى الداني ٥٢٤ ، المغني ١ / ٥٦ .

(٣) انظر : الهمع ٢ / ٤٧٩ .

وكان من المفترض على النحاة أن يضعوا قاعدةً جزئيةً تضمّ هذه الشواهد وأمثالها ، بعيداً عن التعسف في رفضها ، أو الحكم عليها بالندرة ، أو الضرورة، وإهدار قيمتها الدِلاليّة واللغويّة ، ويبقى الاحتكام أولاً وآخراً لنصوص اللغة ، وواقع الاستعمال ، فما أجازته النصوص أجزناه ، وما منعته وليس له وجه جوازٍ امتنع .

القاعدة النحويّة بعد مناقشة المسألة :

يجوز حذف الفاء من جواب (أمّا) ، وإن كان الأَوْلَى إثباتها .

(حذف (اللام) من جواب (لو) الشرطية)

قال ابن مالك : «يظن بعض النحويين أنَّ لام جواب (لو) في نحو : (لو فعلتَ لفعلتُ) لازمةٌ ، والصحيح جواز حذفها في أفصح الكلام المنثور»[1] .

يتّضح من هذا النصّ أنَّ ابن مالك يذهب إلى جواز حذف اللام من جواب (لو) لوروده في أفصح الكلام ، وينكر على النحويين الحكم بلزوم هذه اللام ، وعدم جواز حذفها ، وهذا يعكس ضعف استقراء النحويين لنصوصِ هذه المسألة .

ويبدو أنَّ ما ذهب إليه ابن مالك - هنا - قد قال به بعض المتقدّمين كالفارسيّ الذي حكى ابن جني عنه قائلاً : «وكان أبو علي قد قال لي قديماً : إنّ اللام في جواب (لولا) زائدة مؤكّدة ، واستدلّ على ذلك بجواز سقوطها ، وكذلك مذهبه في (لو) على هذا القياس لجواز خلوّ جوابها من اللام»[2] ، والرمانيّ ، حيث قال : «وتكون اللام جواباً لـ(لو) ، و(لولا) في قولك : (لو جاء زيد لأكرمته) ، و(لولا أخوك لأحسنت إليك) ، وقد تحذف هذه اللام»[3] .

واختار هذا القول بعض المتأخرين كالرضي[4]، وأبي حيّان [5]، والمرادي[6]، وآخرين[7].

وذهب طائفة من النحويين [8] إلى لزوم الّلام في جواب (لو) الشرطيّة ، وأنّها لا تُحذف إلاّ لضرورة .

---

(1) شواهد التوضيح ١٧٩ ، وانظر : شرح التسهيل ٤ / ١٠٠ ، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٦٣٩ .

(2) سرّ صناعة الإعراب ١ / ٣٩٥ .

(3) معاني الحروف المنسوب للرماني ٥٥ .

(4) انظر : شرح الكافية ٢ / ٣٩١ .

(5) انظر : الارتشاف ٢ / ٥٧٤ .

(6) انظر : الجنى الداني ٢٨٣ .

(7) انظر : المغني ١ / ٤٤٧ (الفاخوري) ، التصريح ٢ / ٢٦٠ ، الصبّان ٤ / ٤٣ .

(8) انظر : شواهد التوضيح ١٧٩ ، رصف المباني ٢٤١ .

ويرى المالقيّ [1]، أنّ اللّام لاتقع في جواب (لو) إلاّ بعد قسمٍ ظاهرٍ، أو مقدّر .

النصوص المستدركة على الاستقراء :

جاءت اللّامُ محذوفةً من جوابِ (لَوْ) الشرطيّة في عددٍ من النصوص النثريّة والشعريّة منها [2] :

١- قوله تعالى: {وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافاً خَافُوا عَلَيْهِم}[3].

٢- وقوله تعالى : { أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ } [4] .

٣- وقوله تعالى : { لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُم مِنْ قَبْلُ وإيَّاي } [5] .

٤- وقوله تعالى : { لَو نَشَاءُ جَعَلْنَهُ أُجَاجاً } [6] .

٥- وقوله تعالى : { أَنُطْعِمُ مَنْ لَو يَشَاءُ الله أَطْعَمَهُ } [7] .

٦- وقوله – عليه السلام – : (لَوْ تَرَكْتَه بَيَّنَ) [8] .

٧- وعن جابر – رضي الله عنه – قال : قال لي النبي – عليه السلام – : (لَوْ جَاءَ مَالُ البَحْرَيْنَ أَعْطَيْتُكَ هَكَذا ...) [9] .

---

(١) انظر : رصف المباني ٢٤٢ .

(٢) انظر هذه الشواهد في : سرّ صناعة الإعراب ١ / ٣٩٥ ، شواهد التوضيح ١٧٨ – ١٧٩ ، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٦٣٩ – ١٦٤٠ ، شرح التسهيل ٤ / ١٠٠ ، التصريح ٢ / ٢٦٠ ، الصبّان ٤ / ٤٣ .

(٣) النساء ٩ .

(٤) الأعراف ١٠٠ .

(٥) الأعراف ١٥٥ .

(٦) الواقعة ٧٠ .

(٧) يس ٤٧ .

(٨) أخرجه البخاري في كتاب الجنائز ، باب إذا أسلم الصبي فمات هل يُصلى عليه ؟ وهل يُعرضُ على الصبي الإسلام ؟ حديث رقم (١٣٥٥) ، وفي كتاب الشهادات ، باب شهادة المختبي ، رقم (٢٦٣٨) ، وفي كتاب الجهاد والسير ، باب ما يجوز من الاحتيال والحذر منْ يخشى معرّته ، رقم (٣٠٣٣) وباب كيف يُعرض الإسلام على الصبي ؟ رقم (٣٠٥٦) ، وفي كتاب الأدب ، باب قول الرجل للرجل : اخسأ، رقم (٦١٧٤) .

(٩) أخرجه البخاري في كتاب الهبة ، باب إذا وهب هِبةً أو وعد ، ثم مات قبل أن تصل إليه ، رقم (٢٥٩٨) .

٨- وقول جبريل - عليه السلام - : (الحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَاكَ لِلْفِطْرَةِ ، لَوْ أَخَذْتَ الخَمْرَ غَوَتْ أُمَّتُكَ) [١] .

٩- وقوله - عليه السلام -: (لَوْ تَرَكَتْهُ كَانَ الماءُ ظَاهِرًا) [٢] .

١٠- وقوله - عليه الصلاة والسلام - : (لَوْ رَجَمْتُ أَحَدًا بِغَيْرِبَيِّنَةٍ رَجَمْتُ هَذِهِ)[٣] .

١١ - وقول الشاعر :

فَلَوْ أَنَّا عَلَى حَجَرٍ ذُبِحْنَا ... جَرَى الدَّمَيَانِ بِالْخَبَرِ اليَقِيْنِ [٤]

توجيه المانعين للأدلة :

خرّج المانعون بعض هذه الآيات على وجهين [٥] :

١- أنّ (لو) فيها على بابها من كونها حرفاً لما كان سيقع لوقوع غيره أو حرف امتناع لامتناع ، وليست شرطية .

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب التفسير ، سورة بني إسرائيل (الإسراء) ، باب قوله : { أَسْرَى بعبْده ليلاً مِنَ المسجدِ الحرامِ } [١] ، حديث رقم (٤٧٠٩) .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب أحاديث الأنبياء ، باب : { يَزِفُّون } [الصافات ٩٤] النَّسَلان في المشي ، حديث رقم (٣٣٦٥) .

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الطلاق ، باب قول النبي - عليه السلام - : (لو كنتُ راجماً بغيرِ بيّنةٍ) رقم (٥٣١٠)، وفي كتاب الحدود ، باب من أظهر الفاحشة واللَّطْخَ والتُّهمة بغير بيّنة ، رقم (٦٨٥٦) .

(٤) البيت من البحر الوافر ، وقد نُسب للمثقّب العبدي ، ولعلي بن بدال السلمي ، ونسبه قوم إلى الفرزدق ، وآخرون إلى أبي زبيد الطائي ، وقيل غير ذلك .

انظر : ملحق ديوان المثقب العبدي ٢٨٣ ، المقتضب ١ / ٢٣١ ، ٢ / ٢٣٨ ، ٣ / ١٥٣ ، أمالي الزجاجي ٢٠ ، المنصف ٢ / ١٤٨ ، سرّ صناعة الإعراب ١ / ٣٩٥ ، الإنصاف ١ / ٣٥٧ ، شرح المفصّل ٤ / ١٥١ ، ١٥٢ ، ٥ / ٨٤ ، ٦ / ٥ ، ٩ / ٢٤ ، شرح شافية ابن الحاجب ٢ / ٦٤ ، المقرّب ٢ / ٤٤ ، الممتع ٢ / ٦٢٤ ، المقاصد النحوية ١ / ١٩١ - ١٩٢ .

(٥) انظر : البحر المحيط ٣/٥٢٨ - ٥٢٩ ، ٥ / ١٢١ - ١٢٢ ، ١٨٨ - ١٨٩ .

٢- أنها بمعنى (إن) الشرطية واللام مقدّرة .

الترجيح :

يتّضح ممّا تقدّم رُجْحَان رأي ابن مالك ومن وافقه من المجيزين لحذف الّلام من جواب (لو) الشرطيّة ، ولا وجه للقول بأنها مقدّرة ؛ لثبوت حذفها في أفصح الكلام المنثور.

القاعدة النحويّة بعد مناقشة المسألة :

يجوز – في السعة والاختيار – حذف اللام من جواب (لو) الشرطية ، وإن كان الأولى إثباتها .

(حذف لام الأمر مع بقاء عملها)

قال سيبويه: «واعلم أنَّ هذه اللام [لام الأمر] قد يجوز حَذْفُها في الشِّعر، وتعمل مضمرةً ، كأنَّهم شبَّهوها بـ (أنْ) إذا أعملوها مضمرةً ، وقال الشاعر :

محمدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كلُّ نفسٍ إذا مَا خِفْتَ من شيءٍ تَبَالا [1]

وإنَّما أراد : (لِتَفْدِ) ، وقال مُتَمِّم بن نُوَيْرَة :

على مثلِ أصحابِ البعوضةِ فاخْمشِي لكِ الويلُ حُرَّ الوجهِ أو يَبْكِ مَنْ بَكَى [2]

أراد : (لِيبْكِ) ، وقال أُحَيْحةُ بن الجُلَاح :

فمنْ نالَ الغِنَى فَلْيَصْطَنِعْهُ صنيعتَهُ ويجهدْ كلَّ جهْدِ [3] » [4] .

يتبيَّن من ذلك أنَّ سيبويه –بعد استقرائه كلام العرب– لم يقف على مجيء لام الأمر محذوفةً مع بقاء عملها في منثور الكلام ، ولذا حكم بأنَّ حَذْفَها

---

(١) البيت من البحر الوافر ، وقد نُسب إلى حسّان ، وإلى أبي طالب ، وإلى الأعشى .

انظر : المقتضب ٢ / ١٣٢ ، الأصول ٢ / ١٧٥ ، شرح السيرافيّ ٣ / ١٩٢ أ ، اللامات ٩٤ ، شرح أبيات سيبويه للنحّاس ١٥٧ ، سرّ صناعة الإعراب ١ / ٣٩١ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ١٢٥ ، النكت ١ / ٦٩٤ ، الإنصاف ٢ / ٥٣٠ ، أسرار العربية ٣١٩ ، ٣٢١ ، شرح المفصّل ٧ / ٣٥ ، ٦٠ ، ٦٢ ، ٩ / ٢٤ ، ضرائر الشعر ١٤٩ ، المقرّب ١ / ٢٧٢ ، شرح الجمل ٢ / ١٤٩ ، ١٨٩ ، شرح الكافية ٢ / ٢٦٨ ، رصف المباني ٢٥٦ ، ، الجنى الداني ١١٣ ، المقاصد النحوية ٤ / ٤١٨ ، شرح شواهد المغني ٢ / ٥٩٧ ، الخزانة ٩ / ١١ ، الدرر ٥ / ٦١ .

(٢) البيت من البحر الطويل .

انظر : ديوان متمم ٨٤ ، المقتضب ٢ / ١٣٢ ، الأصول ٢ / ١٧٤ ، ١٧٥ ، شرح السيرافيّ ٣ / ١٩٢ أ، شرح أبيات سيبويه للنحّاس ١٥٧ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٩٨ ، سرّ صناعة الإعراب ٣٩١/١ ، النكت ١ / ٦٩٥ ، الإنصاف ٢ / ٥٣٢ ، شرح المفصّل ٧ / ٦٠ ، ضرائر الشعر ١٥٠ ، رصف المباني ٢٢٨ ، لسان العرب ٧ / ١٢١ (بعض) ، ١٢ / ٥٦٠ (لوم) ، شرح شواهد المغني ٥٩٩/٢ ، شرح أبيات المغني ٤ / ٣٣٥ .

(٣) البيت من البحر الوافر .

انظر : الكتاب ٣ / ٩ .

(٤) المصدر السابق ٣ / ٨ – ٩ .

مع بقاء عملها خاصٌّ بالشعر في حال الضرورة ، وإِنَّما جاز ذلك في الشعر حملاً على إِعمال (أَنْ) إِذا كانت مضمرةً.

وقد تبع سيبويه في منع حذف لام الأمر مع بقاء عملها إلاَّ في ضرورة الشعر الفرّاء[1]، والأخفش [2]، وثعلب [3]، وابن السرَّاج[4] ، والسيرافيّ [5] ، والزجاجيّ[6]، والنحّاس[7]، والفارسيّ [8]، والرُّمانيّ[9]، وابن السيرافيّ [10] ، وابن جنّي [11] ، والقزّاز [12] ، والأعلم[13]، والزمخشريّ[14]، وابن الشجريّ[15]، والأنباريّ[16]، وابن يعيش[17]، وابن عصفور[18]، وابن مالك -في أحد قوليه- [19]، وآخرون [20] .

---

(١) انظر : معاني القرآن ١ / ١٥٩ – ١٦٠ ، وانظر : الإنصاف ٢ / ٥٤٧ .

(٢) انظر : معاني القرآن ١ / ٢٤٥ – ٢٤٦ .

(٣) انظر : مجالس ثعلب ٢ / ٤٥٦ .

(٤) انظر : الأصول ٢ / ١٥٧ ، ١٧٤ .

(٥) انظر : شرح الكتاب ٣ / ١٩٢ ب – ١٩٣ أ .

(٦) انظر : اللامات ٩٤ .

(٧) انظر : شرح أبيات سيبويه ١٥٧ .

(٨) انظر : المسائل العسكريّات ٩١ .

(٩) انظر : شرح الرّمّاني ٣ / ٩٧ أ .

(١٠) انظر : شرح أبيات سيبويه ٢ / ٩٨ .

(١١) انظر : سرّ صناعة الإعراب ١ / ٣٩٠ ، الخصائص ٣ / ٣٠٣ .

(١٢) انظر : ما يجوز للشاعر في الضرورة ١٢٥ – ١٢٦ .

(١٣) انظر : النكت ١ / ٦٩٥ .

(١٤) انظر : المفصّل ٣٢٧ .

(١٥) انظر : أمالي ابن الشجري ٢ / ١٥٠ – ١٥١ .

(١٦) انظر : الإنصاف ٢ / ٥٣٠ .

(١٧) انظر : شرح المفصّل ٩ / ٢٤ .

(١٨) انظر : شرح الجمل ٢ / ١٤٩ ، ١٨٩ ، المقرّب ١ / ٢٧٢ ، ضرائر الشعر ١٤٩ – ١٥٠ .

(١٩) انظر : شرح التسهيل ٤ / ٥٧ .

(٢٠) انظر : شرح الكافية ٢ / ٢٥٢ ، ٢٦٨ ، التذييل والتكميل ٥ / ١٣٥ ب ، المساعد ٣ / ١٢٢ ، رصف المباني ٣٢٨ ، الجنى الداني ١١٢ – ١١٤ ، الهمع ٢ / ٤٤٤ (أحمد شمس الدين) .

وذهب المبرِّد [1] إلى منع حذف لام الأمر مع بقاء عملها مطلقاً ، في الشعر والنثر ، قال: «والنحويّون يجيزون إضمار هذه اللام للشاعر إذا اضطُرّ ... ، ولا أرى ذلك على ما قالوا ؛ لأنّ عوامل الأفعال لا تُضمر ، وأضعفها الجازمةُ ؛ لأنّ الجزمَ في الأفعال نظير الخفض في الأسماء»[2] .

ونُسِب هذا القول إلى البصريين [3] .

النصوص المستدركة على الاستقراء :

من شواهد حذف لام الأمر في السعة الآتي [4] :

١- قوله تعالى : { قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيْمُوا الصَّلاَةَ } [5] .

أي : (ليقيموا الصلاة) [6] .

٢- وقوله تعالى : { قُلْ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا يَغْفِرُوا } [7] .

أي : (ليغفروا) فأسقط اللام ، وترك (يغفروا) مجزوماً [8] .

٣- وقول منظور بن مرثد :

قلتُ لبـوّابٍ لديهِ دارُهـا ... تِيْذَنْ فإنّي حَمْؤُهَا وَجَارُها [9]

---

(١) انظر : المقتضب ٢ / ١٣٢ – ١٣٣ ، شرح السيرافي ٣ / ١٩٢ أ ، النكت ١ / ٦٩٤ – ٦٩٥ ، الجنى الداني ١١٣ ، الهمع ٢ / ٤٤٤ .

(٢) المقتضب ٢ / ١٣٢ – ١٣٣ .

(٣) انظر : الإنصاف ٢ / ٥٣٠ ، الأشباه والنظائر ٢ / ١٨٨ .

(٤) انظر هذه الشواهد في : شرح التسهيل ٤ / ٦٠ ، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٦٩ – ١٥٧٠ ، شرح الكافية ٢ / ٢٥٢ ، التذييل والتكميل ٥ / ١٣٥ أ – ب ، الجنى الداني ١١٣ ، الهمع ٢ / ٤٤٤ .

(٥) إبراهيم ٣١ .

(٦) انظر : البحر المحيط ٤٣٧/٦ ، الدر المصون ٢٦٩/٤ ، وانظر : شرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٦٩ ، الجنى الداني ١١٣ ، الهمع ٢ / ٤٤٤ .

(٧) الجاثية ١٤ .

(٨) انظر : شرح التسهيل ٤ / ٦٠ .

(٩) البيت من بحر الرجز . =

«أراد : (لِتَيْذَن) ، فحذف (اللام) ، وأبقى عملها ، وليس مُضطراً لتمكنِه من أن يقول : (ايذَنْ) »[1] .

وبناء على مثل هذه الشواهد يرى الكسائيُّ[2] جواز حذف لام الأمر وبقاء عملها في السَّعَة بشرط تقدّم أمر بالقول.

ونُسِب هذا القول إلى الفرّاء[3] ، واختاره ابن مالك - في قوله الآخر - بالإضافة إلى تجويزه حذف اللام بعد قولٍ غيرِ أمرٍ اختياراً ، إلاَّ أنَّه أقلّ من سابقه[4] .

توجيه المانعين للأدلة :

- أجاب المانعون عن الشواهد القرآنية بأوجه عدة ، أبرزها[5] :

١- أنّ (يقيموا) و(يغفروا) مجزومان على جواب (قل) ، وهو مذهب الأخفش والمبرِّد .

٢- أنّهما مجزومان على جواب المقول المحذوف، والتقدير في الآية الأولى: (قل لعبادي أقيموا وأنفقوا، يقيموا وينفقوا)، وفي الآية الثانية يكون التقدير: (قل للذين آمنوا اغفروا يغفروا).

= انظر : إصلاح المنطق ٣٤٠، شرح الكافية الشافية ١٥٧٠/٣ ، لسان العرب ٦١/١ (حما)، ٥٦٠/١٢ (لوم) ، ١٠/١٣ (أنن) ، ١٩٧/١٤ (حما) ، ٤٤٤/١٥ (تا) ، الجنى الداني ١١٤، المقاصد النحوية ٤/ ٤٤٤ ، شرح شواهد المغني ٦٠٠/٢ ، الخزانة ٩ / ١٣ ، شرح أبيات المغني ٣٤٠/٤ ، الدرر ٥ / ٦٢ .

(١) شرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٧٠ .

(٢) انظر : شرح التسهيل ٤ / ٦٠ ، الجنى الداني ١١٣ ، الهمع ٢ / ٤٤٤ .

(٣) انظر : شرح الكافية ٢ / ٢٥٢ .

(٤) انظر : شرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٦٩ - ١٥٧٠ .

(٥) انظر : الفريد في إعراب القرآن ١٦٥/٣ - ١٦٦ ، البحر المحيط ٤٣٧/٦ - ٤٣٨ ، الدر المصون ٢٦٩/٤ - ٢٧٠ ، ٦ / ١٢٧.

وأمّا الشواهد الشعرية نحو قول منظور بن مرثد : (... تيذن فإني حمؤها وجارها) ، فحملوها على الضرورة التي لا تجوز إلاّ في الشعر [1] .

مناقشة توجيه المانعين للأدلة :

يُجاب عن اعتراضهم الشواهد القرآنية بالآتي [2] :

١- قولهم : إنّ (يقيموا) و (يغفروا) مجزومان على جواب (قل) معترضٌ بأنّه لا يلزم من قوله لهم : أقيموا أن يفعلوا ثم من يخالف هذا الأمر .

٢- وأمّا قولهم : إنّ (يقيموا) و (يغفروا) مجزومان على جواب القول المحذوف ؛ فقد اعترض من وجهين :

أ - أنّ جواب الشرط يخالف الشرط، إما في الفعل، أو في الفاعل، أو فيهما، فأما إن كان مثله في ذلك فهو خطأ ، وعلى قولهم يلزم مشابهة جواب الشرط لفعله وهو ممنوع .

ب- أنّ الأمر المقدر للمواجهة ، و(يقيموا) و (يغفروا) على لفظ الغيبة ، وهو ممنوع إن كان الفاعل واحداً .

٣- وأمّا حمل الشواهد الشعرية على الضرورة فمردود لأمرين :

أ - أنّ الشواهد النثرية ترد دعوى الضرورة .

ب- أنّ الشاعر في قوله : (... تيذن) ليس مضطراً لتمكنه من أن يقول : (ايذن) [3].

---

(١) انظر : الكتاب ٣/٨ - ٩ ، الأصول ٢/١٥٧ ، ١٧٤ ، النكت ١/٦٩٥ ، أمالي ابن الشجري ٢/١٥٠ - ١٥١ ، شرح المفصل ٩/٢٤ .

(٢) انظر : الفريد ٣/١٦٥ - ١٦٦ ، البحر المحيط ٦/٤٣٧ - ٤٣٨ ، الدر المصون ٤/٢٦٩ - ٢٧٠ .

(٣) انظر : شرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٧٠ .

الترجيح :

يتَّضح ممّا تقدّم رُجْحان ماذهب إليه الكسائيُّ ومن وافقه من المجيزين لحذف لام الأمر مع بقاء عملها في السَّعة إذا وقعت بعد قَوْلِ أمرٍ ؛ لثبوت السماع بذلك في أفصح الكلام ، ولا حاجة إلى التأويل المتكلّف ؛ لوضوح الدليل ، وصحة الاحتجاج، إضافة إلى أنّ اللّغة تحتمله ، واطراد القواعد - فيما أرى - لا يمنعه .

القاعدة النحويّة بعد مناقشة المسألة :

يجوز - في السعة والاختيار - حذف لام الأمر مع بقاء عملها ، شريطة أن يتقدمها فعل أمر من القول .

(دخول نون التوكيد الخفيفة على الفعل المسند لألف الاثنين أو نون النسوة)

قال سيبويه : «وقال الخليل : إذا أردت الخفيفة في فعل الاثنين ، كان بمنزلته إذا لم تُرِدْ الخفيفة في فعل الاثنين ، في الوصل والوقف ؛ لأنّه لا يكون بعد الألف حرفٌ ساكنٌ ليس بمُدْغَم ...» [1] .

وقال في موضع آخر : «وإذا أردت الخفيفة في فعل جميع النساء قلتَ في الوقف والوصل : اضْرِبْنَ زيداً ، وَلِيَضْرِبْنَ زيداً ، يكون بمنزلته إذا لم تُرِدْ الخفيفة ... ، ثُمّ قال سيبويه : وأمّا يونسُ وناسٌ من النحويين فيقولون : (اضْرِبَانْ زيداً) ، و(اضْرِبْنَانْ زيداً) ، فهذا لم تَقُلْهُ العرب ، وليس له نظيرٌ في كلامها ، لا يقع بعد الألف ساكنٌ إلاّ أن يُدْغَم»[2] .

يتّضحُ من هذين النصّين أنّ الخليل وسيبويه - بعد استقرائهما كلام العرب، وتتبّعهما لما ورد عنهم من نصوص - حكما بمنع دخول نون التوكيد الخفيفة على الفعل المسند لألف الاثنين ، أو نون النسوة ؛ لأنّ العرب لم تتكلّم بمثل ذلك ، إضافة إلى أنّه يؤدي إلى عدم النظير، وهذا ممنوعٌ .

وقد تبع الخليل وسيبويه في هذا القول : الكسائيّ [3] ، والمبرِّد [4] ، وابن السرّاج [5]، والسيرافيّ [6]، والصيمريّ[7]، والجرجانيّ[8]،

---

(١) الكتاب ٣ / ٥٢٥ .

(٢) المصدر السابق ٣ / ٥٢٧ .

(٣) انظر : البحر المحيط ٦ / ١٠١ ، الدر المصون ٤ / ٦٥ .

(٤) انظر : المقتضب ٣ / ٢٤ .

(٥) انظر : الأصول ٢ / ٢٠٣ .

(٦) انظر : شرح الكتاب ٤ / ٢٤٣ أ .

(٧) انظر : التبصرة والتذكرة ١ / ٤٢٩ .

(٨) انظر : المقتصد في شرح الإيضاح ٢ / ١١٣٣ - ١١٣٤ .

والزمخشريّ [1] ، وأبو البركات الأنباريّ [2] ، وصدر الأفاضل [3] ، وابن يعيش[4] ، وابن عصفور [5] ، والرضيّ [6] ، وأبو حيّان [7] ، ونُسِبَ إلى جمهور البصريين [8] .

وذهب يونس بن حبيب والكوفيون [9] إلى جواز إدخال نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين ، وجماعة النسوة ، نحو : (افْعَلانْ) و (افْعَلْنَانْ) بالنون الخفيفة .

النصوص المستدركة على الاستقراء :

استدلّ المجيزون لصحة مذهبهم بقراءة ابن عامر برواية ابن ذكوان : {تتّبعَانِ } [10] بتخفيف النون في قوله تعالى : { فَاسْتَقِيْمَا وَلاَ تَتَّبِعَانِّ سَبِيْلَ الَّذِينَ لا يَعْلَمُون } [11] ، والمراد به موسى وهارون [12] ، فدلّت القراءة على صحة ما ذهب إليه الكوفيون .

---

(1) انظر : المفصّل ٣٣٠ .

(2) انظر : الإنصاف ٢ / ٦٥٣ .

(3) انظر : التخمير ٤ / ١٨٤ .

(4) انظر : شرح المفصّل ٩ / ٣٨ .

(5) انظر : شرح الجمل ٢ / ٤٩٣ .

(6) انظر : شرح الكافية ٢ / ٤٠٥ .

(7) انظر : الارتشاف ١ / ٣٠٨ .

(8) انظر : شرح السيرافي ٤ / ٢٤٣ أ ، الإنصاف ٢ / ٦٥٠ ، شرح الجمل ٢ / ٤٩٣ ، المساعد ٢ / ٦٧٤ .

(9) انظر : الكتاب ٣ / ٥٢٧ ، المقتضب ٣ / ٢٤ ، شرح السيرافي ٤ / ٢٤٣ أ ، المقتصد ٢ /١١٣٤ ، الإنصاف ٢ / ٦٥٠ ، شرح الجمل ٢ / ٤٩٣ ، شرح الكافية ٢ / ٤٠٥ ، الارتشاف ١ / ٣٠٨ ، البحر المحيط ٦ / ١٠١ ، الدر المصون ٤ / ٦٥ – ٦٦ ، المساعد ٢ / ٦٧٤ .

(10) انظر : السبعة في القراءات ٣٢٩ ، إعراب القراءات السبع وعللها ١ / ٢٧٢ ، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ١ / ٥٢٢ ، العنوان في القراءات السبع ١٠٥ ، المبسوط ٢٣٥ ، النشر ٢ /٢٨٧، وانظر : التبيان ١ / ٤٢٠ .

(11) يونس ٨٩ .

(12) انظر : الإنصاف ٢ / ٦٥١ .

الأدلة المؤيّدة لتلك النصوص :

أيّد الكوفيون مذهبهم بوجهين :

أولاً : أنّ الاعتلال للمنع باجتماع الساكنين وهما : النون الساكنة ، والألف وهذا مالا نظير له ؛ مُعْتَرضٌ بأنّ التقاء الساكنين إذا كان أولهما ألفاً له نظيرٌ من كتاب الله تعالى ، ومن كلام العرب ، أمّا نظيره من القرآن ؛ فقد قرأ نافع قوله تعالى : { قُلْ إِنَّ صَلاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايْ وَمَمَاتِي للهِ رَبِّ العَالَمِيْن } [1] بسكون الياء من (محيايْ) [2] ، فجمع بين الساكنين ، وهما : الألف والياء [3] .

وقرأ أبو عمرو بن العلاء ، والبزّي قوله تعالى : { وَمَا جَعَلَ أَزْوَاجَكُمُ اللَّئِي تُظَهِرُونَ منهُنَّ أُمَّهَاتِكُمْ } [4] ، وقوله : { وَاللَّئِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيْضِ مِنْ نِسَائِكُمْ } [5] ، بسكون ياء (اللايْ) من غير همز [6] .

وأمّا نظيره من كلام العرب :

- حُكي عن بعض العرب أنّه قال : (التقت حَلْقَتَا البطَان) [7] بإثبات الألف مع لام التعريف .

---

(١) الأنعام ١٦٢ .

(٢) وقرأ بها - أيضاً - أبو جعفر .

انظر : السبعة في القراءات ٢٧٤ ، إعراب القراءات السبع وعللها ١ / ١٧٤ ، المحتسب ١ / ١٢٤ ، ٣٤٢، العنوان في القراءات السبع ٩٤ ، النشر ٢ / ٢٦٧، وانظر - أيضاً - : المقتصد ٢ / ١١٣٤ ، شرح الكافية ٢ / ٤٠٥ .

(٣) انظر : الإنصاف ٢ / ٦٥١ .

(٤) الأحزاب ٤ .

(٥) الطلاق ٤ .

(٦) انظر . إعراب القراءات السبع وعللها ١ / ٨٤ ، ١٧٤ ، العنوان في القراءات السبع ١٥٤ ، ١٩٢ ، وانظر شرح الكافية ٢ / ٤٠٥ .

(٧) انظر : المحتسب ٣٤٢/١ ، الصحاح ٢٠٧٩/٥ (بطن) ، الإنصاف ٢ / ٦٥١ ، شرح الكافية ٤٠٥/٢

- وحُكي – أيضاً – عن بعضهم أنَّه قال : (لَـهُ ثُلُثَا المَالِ) [1] ، بإثبات الألف .

وجاز في النصوص السابقة التقاء الساكنين ؛ لأنَّ أولهما ألفٌ، وفيه فَرْط مدٍّ ، والمدُّ يقوم مقام الحركة ، وإذا حَسُنَ اللفظُ جاز اجتماعُ السَّاكِنَيْنِ [2] .

ثانياً : القياس ؛ وذلك من وجهين [3] :

أ – أنَّ هذه النون الخفيفة مخفَّفة من الثقيلة ، وقد انعقد الإجماع على أنَّ النون الثقيلة تدخل على الفعل المسند لألف الاثنين ، أو نون النسوة، فكذلك يجب الحكم بجوازه في النون الخفيفة .

ب– أنَّ هذه النون إنّما دخلت في القسم ، والأمر ، والنهي ، والاستفهام ، والشرط بـ(إمّا) لتوكيد الفعل المستقبل ، فكما يجوز إدخالها للتوكيد على كلِّ فعلٍ مستقبل وقع في هذه المواضع ، فكذلك فيما وقع الخلاف فيه .

توجيه المانعين للأدلة :

أ– الأدلة السماعيّة :

١– قراءة ابن عامر : { ولا تَتَّبِعَانْ } بالنون الخفيفة ، قراءة تفرد بها ، وباقي القرّاء على خلافها ، والنون فيها للإعراب علامة الرفع ؛ لأنَّ (لا) محمولٌ على النفي ، لا على النهي ، والواو في (ولا) واو الحال ، والتقدير : (فاستقيما غير متّبعين) [4] .

---

(١) انظر : الإنصاف ٢ / ٦٥١ .

(٢) انظر : المقتصد ٢ / ١١٣٤ ، الإنصاف ٢ / ٦٥١ .

(٣) انظر : الإنصاف ٢ / ٦٥٠ – ٦٥١ .

(٤) انظر : التبيان ١ / ٦٨٥ ، الإنصاف ٢ / ٦٦٧ ، البحر المحيط ٦ / ١٠١ ، الدر المصون ٤ / ٦٥ .

٢- وأمّا قراءة سكون الياء في نحو : { مَحْيَايْ } فوجه هذه القراءة أنّه نوى الوقف فحذف الفتح ، وإلاّ فلا وجه لهذه القراءة في حال الوصل ، إلاّ أن يُجْرَى الوَصْلُ مجرى الوقف ، وذلك إنّما يجوز في الضرورة [1] .

٣- وأمّا ما حُكي عن بعض العرب من قوله : (التقت حلْقَتَا البطان) ، وقول الآخر : (لَهُ ثُلُثَا المال) ، فغير معروف ؛ لأنّ المعروف عن العرب حذف الألف من : (حَلْقَتَا البطان) و (ثُلُثَا المال) ونحوها ؛ لالتقاء الساكنين ، وإن صح النقل عنهم فيُحْمَلُ على الشاذّ ، أو النادر الذي لا يُقاس عليه ، ولا يُحْتَكَمُ إليه [2] .

ب- الأدلة القياسيّة :

١- قولهم : (إنّ الألف فيه فَرْط مدٍّ ، والمدُّ يقوم مقام الحركة) ، معترضٌ بأنّ هذا ضعيفٌ في القياس ، وليس له نظير في السماع ؛ لأنّ الألف لم تخرج عن كونها ساكنةً ، وإذا كانت ساكنة فلا يجوز أن يقع بعدها ساكنٌ إلاّ مُدْغَماً نحو : (دَابَّة) و (شَابَّةٍ) ، لأنّ الحرف المدغم بحرفين : الأول ساكن ، والثاني متحرّك [3] .

٢- وأمّا قولهم : «إنّ النونَ الخفيفةَ مخفّفةٌ من الثقيلة»، فغير مسلَّم ؛ لأنّ كلّ واحد منهما أصلٌ في نفسه ، غير مأخوذ من صاحبه ، بدليل أنّ نون التوكيد الخفيفة يُوقف عليها بالألف ، بخلاف الثقيلة فإنّه يوقف عليها بالنون ، نحو قوله تعالى : {لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا } [4] فإنّه يوقف

---

(١) انظر : الإنصاف ٢ / ٦٦٦ .

(٢) انظر : الإنصاف ٢ / ٦٦٦ ، شرح الكافية ٢ / ٤٠٥ - ٤٠٦ .

(٣) انظر : الإنصاف ٢ / ٦٦٦ ، اللباب ٨٩ .

(٤) يوسف ٣٢ .

على الأولى بالنون ، وعلى الثانية بالألف ، ولو كانت مخفّفة منها لما كانت تتغير في الوقف . ألا ترى أنَّ نون (إنْ) و (لكنْ) المخففتين من (إنَّ) و (لكنَّ) الثقيلتين ، لّما كانتا مخففتين من الثقيلتين لم تتغيَّرا في الوقف عمَّا كانتا عليه في الوصل [1] .

٣- وقولهم : «إنَّ هذه النون دخلت لتأكيد الفعل المستقبل ، فكما جاز إد خالها في كلِّ فعل ، فكذلك فيما وقع الخلاف فيه» غير مسلَّم - أيضاً - ؛ لأنَّه إنما جازهناك لمجيئه في النقل ، وصحته في القياس ، وأمَّا ما وقع فيه الخلاف فلم ينُقل عن أحدٍ من العرب ، ولا يستقيم في القياس؛ لعدم وجود النظير له [2] .

مناقشة توجيه المانعين للأدلة :

أ- <u>الأدلة السماعيّة</u> :

١- قولهم : إنَّ قراءة : { ولا تتَّبعَانْ } بالنون الخفيفة ، قراءة تفرّد بها ابن عامر ، وباقي القرَّاء على خلافها ؛ مُعْتَرضٌ بأنَّ ابن عامر من القرَّاء السبعة ، وقراءته متواترة ، لا يجوز الطعن فيها ، أو حملها على المخالفة ، بل هي قراءةٌ صحيحةٌ ثابتةٌ ، تلقّتها الأمة بالقبول ، فصحَّ الاحتجاج بها ، وإن كانت منفردةً في بابها .

وقولهم : إنَّ الواو في (ولا) للحال مردودٌ بأنَّ المضارع المنفي بـ (لا) كالمثبت في كونه لا تباشره واو الحال ، إلاَّ أن يُقدّر قبله مبتدأ ، فتكون الجملة اسميّة أي : وأنتما لا تتبعان [3] ، وجليٌّ أنَّ التقدير خلافُ

---

(١) انظر : الكتاب ٣ / ٥٢٤ - ٥٢٥ ، الإنصاف ٢ / ٦٥٣ ، ٦٥٨ ، المفصّل ٩ / ٣٨ .

(٢) انظر : الإنصاف ٢ / ٦٦٦ ، شرح الكافية ٢ / ٤٠٥ - ٤٠٦ .

(٣) انظر : الدر المصون ٤ / ٦٥ .

الأصلِ ، ثم إنَّ التأويل - هنا- لا مُوْجِب له إذا حُمِلت الآية على ظاهرها ، وقيل : إنَّ (لا) للنهي ، والنون للتوكيد وهي الخفيفة ، وهذا أسلم وأحوط .

٢- وأمّا قولهم : إنَّه لاوجه لقراءة سكون الياء في نحو : { مَحْيَايْ } في حال الوصل ، فغير مُسلَّم ؛ لأنَّ القراءةَ سبعيّةٌ ، متواترةٌ ، قرأ بها نافع ، وأبو جعفر ، وهؤلاء ثقات لا يُطعن فيهم ، ولا حاجة لتأويل قراءتهم الثابتة ، إضافة إلى أنَّ أبا عمرو بن العلاء - وهو من القرّاء السبعة كذلك - قرأ بسكون ياء { اللايْ } من غير همز في قوله تعالى : { وَمَا جَعَلَ أَزْوَاجَكُم اَللَّي تظَاهرُونَ مِنْهُنَّ أمَّهَاتِكُم } وقوله : {والَّئِي يَئِسْنَ مِنَ المَحِيضِ مِن نسَائِكُمْ } مّما يُعضّد الثبوت والصحة ، ويقوّي الحجة، ويدفع إلى عدم التأويل دون مُوْجِبٍ ، ومن ثَمّ لا حاجة إلى القول بأنَّه لا وجه لمثل هذه القراءة .

٣- وأمّا حَمْلهم قول بعض العرب : (التقت حَلْقَتَا البطان) ، وقول الآخر : (لَهُ ثُلُثَا المال) على الشذوذ والندرة ، فغير مسلَّم ؛ لأنَّ التقاء الساكنين إذا كان أولهما ألفاً له نظيرٌ من القرآن الكريم ، حيث ورد التقاء الساكنين في قراءات سبعيّة متواترة ، لا تحتمل الطعن ، ولا تقبل التأويل ، فصحّ بذلك الاعتداد بها ، والقياس عليها .

قال الجرجانيُّ : «والقول عندي أنَّ هذا لا يَقْبُح ، لأجل أنَّ في الألف فَرْطَ مدٍّ ، والمدُّ يقومُ مقام الحركة ، وإذا حَسُنَ اللفظ جاز اجتماع الساكنين ، وإنّما امتنع منه النحويون لقلّته في كلامهم ، وأنّه على كل حال لا يَخِفُّ كُلَّ الخِفَّةِ » [١].

---

(١) المقتصد في شرح الإيضاح ٢ / ١١٣٤ .

فالجرجانيُّ يقرِّرُ - هنا - جواز التقاء الساكنين إذا كان أولهما ألفاً ؛ لورود السماع بذلك ، ولصحة القياس ؛ ولكنَّه خلاف الأَوْلى عند النحويين .

ب- الأدلة القياسيّة :

١- قولهم : إنَّ القول «بأنَّ المدَّ يقوم مقام الحركة» ضعيف في القياس وليس له نظيرٌ في السماع ؛ غير مسلَّم ؛ لأنَّ الألف فيها من الخِفَّةِ . وفَرْط المدِّ ما يجعلها قائمة مقام الحركة، وهذا له نظيرٌ من كتاب اللَّه، ومن كلام العرب ، خلاف ما يزعم النحويون من أنَّ هذا ليس له نظيرٌ في الكلام .

٢- وقولهم : «وأمَّا ما وقع فيه الخلاف فلم يأت في النقل عن أحدٍ من العرب ، ولا يصح في القياس»، مردودٌ بالسماع الصحيح ، والنقل الثابت المدعوم بالشواهد القرآنية المتواترة ، ولا أرى طرد القواعد يمنعه .

الترجيح :

يتبيَّن ممَّا تقدَّم رُجْحان رأي المجيزين لدخول نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين ، وفعل جماعة النسوة ؛ لأنَّه مُؤَيَّدٌ بالسماع الصحيح ، كما أنَّ القياس لا يمنعه ، وهذا أَوْلى من التأويل دون مُوْجِب .

القاعدة النحويّة بعد مناقشة المسألة :

يجوز دخول نون التوكيد الخفيفة على الفعل المسند لألف الاثنين ، أو نون النسوة ، وإن كان هذا خلاف الأحسن .

(جواز الوقف بالنقل على ما كان بوزن (فُعْل) في حال الجر *)

قال سيبويه : «وقالوا : (في البُسُرْ) ، ولم يكسروا في الجرّ ؛ لأنّه ليس في الأسماء (فُعِل)، فأتبعوها الأوّل؛ وهم الذين يخففون في الصّلة (البُسْر)» [1] .

يتّضح من هذا النصّ أنّ سيبويه بعد استقرائه ما ورد عن العرب منع الوقف بالنقل على (بُسْر) ونحوها ممّا جاء على بناء (فُعْل) إذا كانت مجرورةً ، فلا يجوز عنده أن يُقال : (أخذته من بُسِرْ) ، وعلّة ذلك : أنّ الوقف عليها بالنقل يؤدي إلى أن يكون بناؤها على (فُعِل) وهذا البناء غير موجود في لغة العرب .

وقد تبع سيبويه في منع الوقف بالنقل على (بُسْر) ونحوها في حال الجرّ: المبرِّد[2]، وابن السرّاج [3] ، والسيرافيّ [4] ، والبطليوسيّ [5] ، والشَلَوْبين [6]، وابن عصفور [7] ، وابن مالك [8] ، وآخرون [9] .

المستدرك على سيبويه :

ذهب ابن خالويه[10] والزبيديّ [11]، وابن بريّ [12] ، والرضي [13] ،

---

* راجع (ص٤٩٨) من هذا البحث ، حيث تم استيفاء دراسة المسألة هناك .

(١) الكتاب ٤ / ١٧٤ .

(٢) انظر : المقتضب ١ / ٥٥ .

(٣) انظر : الأصول ٣ / ١٨٠ .

(٤) انظر : السيرافي النحوي ٤٢٤ .

(٥) انظر : الحلل ٣٣٥ .

(٦) انظر : شرح المقدمة الجزولية الكبير ٣ / ١٠٦٧ .

(٧) انظر : الممتع ١ / ٦٠ – ٦١ ، شرح الجمل ٢ / ٤٣٨ .

(٨) انظر : التسهيل ٣٢٩ ، شرح الكافية الشافية ٤ / ٢٠٢١ .

(٩) انظر : شرح الملوكي في التصريف ٢٣، شرح الشافية ٣٥/١ ، شرح النظّام لشافية ابن الحاجب ٣٨-٣٩.

(١٠) انظر : ليس في كلام العرب ٦٥ – ٦٦ .

(١١) انظر : الاستدراك على سيبويه ٥٨ .

(١٢) انظر : لسان العرب ١١ / ٢٣٣ (دأل) .

(١٣) أنظر : شرح الشافية ١ / ٣٦ – ٣٨ .

وغيرهم[1] إلى إثبات هذا البناء ، وجعلوه الوزن الحادي عشر من أوزان الاسم الثلاثي المجرَّد، وقد جاء منه: (وُعِل) لغة في الوَعَل ، و (رُئِم) ، و (دُئِل) وعليه قول كعب بن مالك :

جَاءوا بِجَيْشٍ لَوقِيْسَ مَعْرَسُهُ   مَا كَانَ إلاّ كَمعْرَس الدُّئِل [2]

توجيه المانعين للأدلة :

رَدَّ المانعون احتجاج المثبتين بالآتي :

١- أنَّ (دُئِل) اسمٌ لقبيلة ، والمعارف غير معوَّل عليها في الأبنية ؛ لأنَّه يجوز أن يُسمى الرجل بالاسم ، والفعل ، والحرف [3] .

٢- أنَّ هذه الألفاظ لو ثبتت فإنَّها محمولةٌ على النقل من الأفعال المبنيّة للمفعول إلى الأسماء ، وقد يُنقل الفعل إلى الاسم في حال التنكير [4] .

ويرى ابن خالويه [5] ، وابن مالك [6] أنَّ هذه الألفاظ من الشاذّ الذي لا يعوَّل عليه في إثبات هذا البناء في الاسم الثلاثي المجرَّد ، أو أنَّها من القليل النادر [7] .

---

(١) انظر : الارتشاف ١ / ١٩ – ٢٠ ، النكت الحسان ٢٢٥ ، نزهة الطرف في علم الصرف ١٠٧ ، شرح المراح في التصريف ١١٢ ، التصريح ٢ / ٣٥٥ ، الصبّان ٤ / ٢٣٩ .

(٢) البيت من بحر المنسرح ، قاله كعب بن مالك يصف جيش أبي سفيان حين غزا المدينة .
انظر : ديوانه ٢٥١ ، ليس في كلام العرب ٦٥ ، الاستدراك ٥٨ ، المنصف ٢٠/١ ، شرح المفصّل ٣٠/١، شرح الشافية ١ / ٣٧ .

(٣) انظر : شرح المفصّل ١ / ٣٠ ، ٦ / ١١٣ ، شرح الملوكي ٢٣.

(٤) انظر : شرح الملوكي ٢٤ ، الممتع ١ / ٦١ ، الارتشاف ١ / ٢٠ ، شرح النظّام ٣٩ ، التصريح ٢ /٣٥٥.

(٥) انظر : ليس في كلام العرب ٦٥ .

(٦) انظر : شرح الكافية الشافية ٤ / ٢٠٢١ .

(٧) انظر : ليس في كلام العرب ٦٥ – ٦٦ ، شرح الألفية لابن الناظم ٨٢٢ ، التصريح ٢ / ٣٥٥ ، الصبّان ٢٣٩/٤ .

مناقشة توجيه المانعين للأدلة :

يُجاب عمّا ذكروه بالآتي :

١- أنَّ بناء (فُعِل) في الاسم الثلاثيِّ ثبت بالنقل عن العرب ، وجاء عليه بيت كعب بن مالك ، والإقرار بظواهر النصوص أولى من تأويلها .

٢- أنَّ (رُئِم) و (وُعِل) أسماء أجناس ، والنقل لا يكون إلاّ في الأعلام دون أسماء الأجناس [1] .

٣- أنَّ القول بأنَّ هذه الألفاظ منقولةٌ من الفعل قولٌ لا يستند إلى دليلٍ أو ثَبَت ، ثم إنّه تأويلٌ لا مُوْجِب له .

الترجيح :

يتبيَّن ممَّا تقدَّم جواز الوقف بالنقل على ما كان بوزن (فُعْل) في حال الجر ؛ لأنَّ ما اعتلّوا به من أنَّ الوقف بالنقل يؤدي إلى عدم النظير ، مُعترضٌ بوجود النظير نقلاً عن العرب ، وعلى ذلك فلا داعي للمنع .

القاعدة الصرفيّة بعد مناقشة المسألة :

يجوز – على قلة – الوقف بالنقل على ما كان بوزن (فُعْل) إذا كان مجروراً .

---

(١) انظر : شرح الشافية ١ / ٣٧ ، التصريح ٢ / ٣٥٥ .

(حذف الياء من الاسم المنقوص المقترن بـ(أل) في حال الوصل)

قال سيبويه : «(هذا باب ما يحتمل الشعر) : اعلم أنّه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف ، يشبّهونه بما ينصرف من الأسماء ؛ لأنّها أسماء كما أنّها أسماء ، وحذف ما لا يُحذف ، يشبّهونه بما قد حُذِف واستعمل محذوفاً» [1] ، وأنشد على حذف ياء المنقوص المحلّى بـ (أل) في الوصل ، واختصاص ذلك بالشعر بيتين [2] :

أحدهما : قول الشاعر :

فَطِرْتُ بِمُنْصُلِي في يَعْمَلاتٍ   دَوَامي الأَيْدِ يَخْبِطْنَ السَّرِيْحَا [3]

يريد : الأيدي [4] ، فحذف الياء .

والآخر : قول الأعشى :

وَأَخُو الغَوَانِ مَتَى يَشَأْ يَصْرِمْنَهُ   وَيَعُدْنَ أَعْدَاءً بُعَيْدَ وِدَادِ [5]

أراد : الغواني [6] ، فحذف الياء .

---

(١) الكتاب ١ / ٢٦ .

(٢) انظر : المصدر السابق ١ / ٢٧ – ٢٨ ، ٤ / ١٩٠ .

(٣) البيت من البحر الوافر ، وقد نُسب إلى مضرّس بن ربعي ، وقيل إنّه ليزيد بن الطثريّة .

والمراد بالمُنْصُل : السيف ، واليعملة : الناقة القوية على العمل ، والسريح : جلود أو خرق تشد على الأحقاف حين تحفى الناقة .

انظر : شعر يزيد بن الطثريّة ٦٠ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٦١ – ٦٢ ، المنصف ٢ / ٧٣ ، الخصائص ٢ / ٢٦٩ ، ٣ / ١٣٣ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة للقزّاز ٢١ ، ٤٣ ، ١٤٣ ، أمالي ابن الشجري ٢ / ٢٨٩ ، ضرائر الشعر لابن عصفور ١٢٠ ، شرح الجمل ٢ / ٥٧٩ ، الخزانة ٢ / ٢٩٢ .

(٤) انظر : المنصف ٢ / ٧٣ .

(٥) البيت من البحر الكامل ، ورواية الديوان : (وأخو النّساء ...) ، ولا شاهد فيه حينئذ .

انظر : ديوان الأعشى ١١٧ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٥٩ ، المنصف ٢ / ٧٣ ، الخصائص ٣ / ١٣٣ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ١٤٣ ، ضرائر الشعر ١٢٠ .

(٦) انظر : المنصف ٢ / ٧٣ .

وقد أكَّد سيبويه هذا الحكم في موضعٍ آخر ؛ قال : «... إلاّ أن يُضطرَّ شاعرٌ فيحذف ، كما يحذف ألف (مُعَلَّى) ، وكما حذف فقال : فَطِرْتُ بِمُنْصُلِي ... »[1] .

يتّضحُ من هذين النصين أنَّ سيبويه - بعد استقرائه لغة العرب - حكم بأنَّ حذف الياء من الاسم المنقوص المقترن بـ (أل) في الوصل خاصٌّ بالشعر في حال الاضطرار ، ولا يجوز هذا الحذف في منثور الكلام؛ معللاً ذلك بأنّه : «يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام ».

وقد تبع سيبويه في هذا القول بعض النحويين منهم : الرُّمانيّ[2] ، والقزّاز[3]، والأنباريّ[4] ، وابن عصفور[5] .

وذكر النحاس أنَّ علي بن سليمان نسب إلى المبرِّد القول بأنَّ حذف الياء غير جائز ، وأنَّه لا بدَّ من الإثبات[6] .

قال النحّاس : «وسمعت علي بن سليمان يقول : سمعت محمد بن يزيد يقول : لايجوز مثل هذا [أي حذف الياء في قوله تعالى : { وَمَنْ يَهْدِ اللهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ ... }[7]] إلاّ بإثبات الياء، والصواب عنده أن لا يقف عليه ، وأن يصله بالياء حتى يكون متابعاً للقرّاء ، وأهل العربية»[8] .

---

(١) الكتاب ٤ / ١٩٠ .

(٢) انظر : شرح الرُّمّاني ١ / ١١ ب ، ١٢ أ .

(٣) انظر : ما يجوز للشاعر في الضرورة ٢١ ، ٤٣ ، ١٤٣ .

(٤) انظر : الإنصاف ٢ /٥٤٥ .

(٥) انظر : ضرائر الشعر ١١٩ - ١٢٢ ، شرح الجمل ٢ / ٥٧٩ .

(٦) انظر : إعراب القرآن ٢ / ٤٤٢ .

(٧) الإسراء ٩٧ .

(٨) إعراب القرآن ٢ / ٤٤٢ .

وأشار الحافظ ابن حجر إلى أنَّ النحَّاس يذهب إِلى أنَّ جواز حذف الياء وإِثباتها هو مذهب جميع النحويين ، وأنَّ المبرد لم يخالفهم في هذا [1] .

المستدرك على سيبويه :

ذهب الفرّاء إلى أنَّ حذف الياء من الاسم المنقوص المقترن بـ (أل) في حال الوصل ليس خاصّاً بضرورة الشعر كما يرى سيبويه ، وأنَّ ذلك قد ورد في لغة من لغات العرب [2]، كما قد جاء في قراءة القرَّاء ، ومن ذلك :

١- قوله تعالى : { فَإِنّي قَرِيْبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ } [3] .

٢- وقوله تعالى : { عَالِمُ الغَيْبِ والشَّهَادَةِ الكَبِيْرُ المُتَعَال } [4] .

٣- وقوله تعالى : { وَمَنْ يَهْدِ اللهُ فَهُوَ المُهْتَدِ وَمَنْ يُضْلِلْ فَلَنْ تَجِدَ لَهُمْ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُوْنِهِ } [5] .

---

(١) انظر : تبصرة المنتبه ٨٨٩ .

(٢) انظر : معاني القرآن ٢ / ١١٧ – ١١٨ .

(٣) البقرة ١٨٦ .

وقد قرأ عاصم ، وابن كثير ، وابن عامر ، وحمزة ، والكسائي بغير ياء في الوصل والوقف ، وقرأ أبو عمرو بالياء في الوصل ، وبغير ياء في الوقف ، واختلف النقل عن نافع ؛ فروى إسماعيل ، وابن جمّاز ، وورش ، وقالون ، وأبو بكر أنه كان يثبت الياء إذا وصل ، ويحذفها في الوقف ، وذكر ابن سعدان عن المسيّبي أنَّ نافعاً قرأ بغير ياء في الوصل والوقف .

انظر : السبعة ١٩٧ ، إعراب القراءات السبع وعللها ١ / ١٠٦ ، المبسوط ١٣٨ ، التيسير للداني ٨٦ ، العنوان في القراءات السبع ٧٧ .

(٤) الرعد ٩ .

أثبت ابن كثير ، ويعقوب الياء في { المُتَعَالي } وصلاً ووقفاً ، وأثبتها نافع في رواية إسماعيل ، وأبو عمرو في رواية عبد الوارث ، وفي رواية أبي زيد – أيضاً – وصلاً ، وحذفا وقفاً ، وقرأ الباقون بحذف الياء في الوصل والوقف .

انظر : السبعة ٣٥٨ ، إعراب القراءات السبع وعللها ١ / ٣٢٥ ، المبسوط ٢١٥ ، التيسير للداني ١٣٤ ، العنوان في القراءات السبع ١١٤ ، النشر ٢ / ١٨٦ ، ٢٩٨ .

(٥) الإسراء ٩٧ .

٤- وقوله تعالى : { فَتَوَلَّ عَنْهُمْ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَى شَيْءٍ نُكُرٍ } [1] .

ومن الشواهد - أيضاً - الآية المذكورة في نصّ السيرافيّ السابق ، وهي قوله تعالى : { مَنْ يَهْدِ اللهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ } [2] ، والآيات الدالّة على جواز حذف وإثبات ياء الاسم المنقوص المقترن بـ (أل) في الوصل كثيرة ، وهذا ما دعا ابن خالويه للقول محتجّاً لمن حذف الياء وصلاً ووقفاً : «وله أن يقول : إنّ العرب تجتزئ بالكسرة من الياء ، فلذلك سقطت الياء في السّواد» [3] .

وقال السمين الحلبي : «والياء من قوله : { الدَّاعِ .. دَعَانِ } [4] من الزوائد عند القُرّاء، ومعنى ذلك أنَّ الصحابة لم تُثْبِتْ لها صورة في المصحف ، فمن القُرّاء من أسقطها تبعاً للرسم وَقْفاً ووَصْلاً ، ومنهم من يثبتها في الحالين ، ومنهم من يثبتها وَصْلاً ، ويحذفها وقفاً ، وجملة هذه الزوائد اثنتان وستّون ياءً» [5] .

= قرأ أبو جعفر ، ونافع ، وأبو عمرو : { الْمُهْتَدِي } بإثبات الياء في الوصل ، وحذفها في الوقف ، وأثبتها يعقوب في الوصل والوقف ، ورويت عن قنبل من طريق ابن شنبوذ ، وقرأها ابن كثير ، وأهل الكوفة ، وأهل الشام بغير ياء وصلاً ووقفاً .

انظر : السبعة ٣٦٨ ، إعراب القراءات السبع وعللها ١ / ٣٨٥ ، الحجة في القراءات السبع ٢٢١ ، المبسوط ٢٣٢ ، التيسير للداني ١٤٢ ، العنوان في القراءات السبع ١٢١ ، النشر ٢ / ١٨٤ ، ٣٠٩ .

(١) القمر ٦ . قرأ ابن كثير ، ونافع في رواية قالون : { الدَّاعِ } بغير ياء ، وروى إسماعيل بن جعفر ، وابن جمّاز ، وورش عن نافع أنه قرأ : { الدَّاعِ } بياء في الوصل ، وكذلك قرأ أبو جعفر ، وابن كثير في رواية القوّاس، والبزّي ، وأبو عمرو ، ويعقوب ، وقرأ ابن عامر ، وابن كثير في رواية ابن فليح ، وعاصم ، وحمزة ، والكسائي ، وخلف بغير ياء في الوصل والوقف .

انظر : السبعة ٦١٧ ، الحجة في القراءات السبع ٣٣٧ ، المبسوط ٣٥٧ ، التيسير للداني ٢٠٦ ، العنوان في القراءات السبع ١٨٣ .

(٢) الكهف ١٧ .

(٣) الحجة في القراءات السبع ٢٠١ .

(٤) البقرة ١٨٦ .

(٥) الدر المصون ١ / ٤٧٢ ، وانظر في أحكام الياءات الزوائد : المبسوط ١٣٨ ، التيسير ٦٩ - ٧١ ، المقنع في معرفة رسم مصاحف الأمصار ٣٨ - ٤١ ، النشر ٢ / ١٨٣ - ١٩٤ .

ومن المستدرك - أيضاً - على سيبويه ما نقله ابن الشجريّ عن العرب من قولهم: (عمرِو بن العاصِ)، و (حذيفة بن اليمانِ)، و (الحافِ بن قضاعة) [1] .

وقد أيّد ما ذهب إليه الفراء: السيرافيّ [2]، والنحّاس [3] ، وابن خالويه [4]، وابن جني [5] ، وابن الشجريّ [6] ، وكثيرٌ من النحويين [7] ، وهؤلاء يرون جواز الحذف والإثبات في السَّعَة والاختيار .

قال السيرافيّ : «وأمّا حذف الياء مع الألف واللام فإنَّ سيبويه قد ذكره في باب (ضرورة الشعر) ، فأنكره كثيرٌ من النّاس وقالوا : قد جاء في القرآن بحذف الياء في غير رؤوس الآي ، وقرأ به عِدَّةٌ من القرّاء ، كقوله تعالى : { مَنْ يَهْدِ اللهُ فَهُوَ المُهتَدِ وَمَنْ يُضْلِل فَلَنْ تَجِدَ لَهُ وَلِيّاً مُرْشِداً } [8] ، وفي آيٍ غيرها ، وما جاء مثله في القرآن ، وقرأت به القرّاء ؛ لم يَدخُل مِثْلُه في ضرورة الشعر» [9] .

وقد أكدَّ ابن خالويه [10]، وأبو العلاء المعرِّي [11]، وابن الشجريّ[12]،

---

(١) انظر : أمالي ابن الشجري ٢ / ٢١٩ - ٢٩٢ .

(٢) انظر : شرح الكتاب ١ / ١١٤ أ - ب ، ٥ / ١٦٥ ب .

(٣) انظر : إعراب القرآن ٢ / ٤٤٢ .

(٤) انظر : إعراب القراءات السبع وعللها ١ / ٧٩ ، ٣٢٥ - ٣٢٦ ، الحجة في القراء ات السبع ١٦٩ ، ٢٠١، ٢٢١.

(٥) انظر : المنصف ٢ / ٧٣ ، الخصائص ٣ / ١٣٣.

(٦) انظر : أمالي ابن الشجريّ ٢ / ٢٩١ - ٢٩٢ .

(٧) انظر : شرح السيرافيّ ١ / ١١٤ أ - ب .

(٨) الكهف ١٧ .

وهذه قراءة ابن كثير ، والكسائي ، وعاصم ، وحمزة ، وابن عامر حيث قرأوا بغير ياء في الوصل والوقف . وقرأ أبو جعفر ، ونافع ، وأبو عمرو ، ويعقوب بالياء في الوصل ، وأمّا في الوقف فبحذفها.

انظر : السبعة ٤٠٣ ، المبسوط ٢٤١ ، النشر ٢ / ١٨٤.

(٩) شرح الكتاب ١ / ١١٤ أ - ب .

(١٠) انظر : إعراب القراءات السبع وعللها ١ / ٧٩ .

(١١) انظر : عبث الوليد ٧٧ .

(١٢) انظر : أمالي ابن الشجريّ ٢ / ٢٩١ - ٢٩٢ .

ما ذهب إليه الفرّاء من أنّ حذف الياء لغة من لغات العرب ،قال أبو العلاء المعرّي : «ولو استُعْمِل مثل هذا [أي حذف ياء المنقوص في الوصل] في غير القافية لكان عند الكوفيّ جائزاً من غير ضرورة ، بل يجعله لغة للعرب ، وأمّا سيبويه فيعُدُّه من الضرورات» [1] .

وقال ابن الشجريّ : «وعلّة حذفها [أي الياء] في الوصل أنّهم اجترأوا على حذفها؛ لِدلالة الكسرة عليها ، كما اجترأوا على حذف ياء المتكلّم لدلالة الكسرة عليها ، وفي نحو : { وَإِيَّيَ فَارْهَبُون } [2] ، وعلى هذه اللغة قالوا : عمرو بن العاصِ ، وحذيفة بن اليمانِ ، والحافِ بن قضاعة ... » [3] .

توجيه كلام سيبويه :

يرى السيرافيّ [4] ، وابن عصفور [5] أنّه لا يمكن الاعتراض على سيبويه بمثل هذه النصوص ؛ لأنّه إنّما أراد أنّ الذين لغتهم وجوب إثبات الياء قد يحذفونها للضرورة تشبيهاً بالتنوين ، إذ كانت الألف واللام والتنوين يتعاقبان .

مناقشة التوجيه :

ما ذكره السيرافيُّ ، وتابعه فيه ابن عصفور من توجيهٍ لمراد سيبويه غير متعيّن لأمرين :

أحدهما : أنّه نصّ صراحة على أنّ حذف الياء من الاسم المنقوص المقترن بـ (أل) في الوصل خاصٌّ بالشعر في حال الضرورة ، ولايصح مثل هذا الحذف في

---

(١) عبث الوليد ٧٧ .

(٢) البقرة ٤٠.

(٣) انظر : أمالي ابن الشجريّ ٢ / ٢٩١ - ٢٩٢ .

(٤) انظر : شرح الكتاب ١ / ١١٤ب .

(٥) انظر : ضرائر الشعر ١٢٢ ، شرح جمل الزجّاجي ٢/ ٥٧٩ .

منثور الكلام ؛ قال: «اعلم أنَّه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام»، وقال في نصٍ آخر : «إلاّ أن يُضطرَّ شاعرٌ فيحذف ...» وجليٌّ أنَّه أراد ما أنكره النحويون عليه .

والآخر : أنّه أطلق الكلام دون تحديد ، والأصل إبقاء الكلام على عمومه وإطلاقه مالم يخصَّص بقيدٍ، أو قرينةٍ، أو يُفهم التخصيص من مذهب القائل .

الترجيح :

يظهر مما تقدَّم رُجْحان مذهب كثير من النحويين في أنَّ ياء الاسم المنقوص المقترن بـ (أل) يجوز حذفها وإثباتها في حال الوصل ؛ لورود السماع بذلك في أفصح الكلام وهو كتاب الله تعالى .

القاعدة النحويّة بعد مناقشة المسألة :

يجوز – في السعة والاختيار – حذف الياء من الاسم المنقوص المقترن بـ (أل) في الوصل ، وليس ذلك خاصاً بضرورة الشعر .

(اطِّراد الحذف في الأفعال الثلاثيّة المضعَّفة العين واللام نحو:(ظِلْتُ))

قال سيبويه : «((هذا باب ما شذَّ من المضاعف ، فَشُبِّه بباب (أقَمْتُ) ، وليس بِمُتْلَئِبٍّ)، وذلك قولهم: (أحَسْتُ) يريدون : (أَحْسَسْتُ) ، و (أَحَسْنَ) يريدون : (أَحْسَسْنَ) ، وكذلك تفعل به في كلِّ بناء تبني اللام من الفعل فيه على السكون ، ولا تصل إليها الحركة ، شبَّهوها بـ (أَقَمْتُ) ... ، ومثل ذلك قولهم: (ظِلْتُ) ، و (مِسْتُ) حذفوا وألقوا الحركة على الفاء ، كما قالوا : (خِفْتُ) ، وليس هذا النحو إلاّ شاذّاً، والأصل في هذا عربيٌّ كثير، وذلك قولك: (أَحْسَسْتُ) ، و (مَسِسْتُ) ، و (ظَلِلْتُ) ... ولا نعلم شيئاً من المضاعف شذَّ عمَّا وصفت لك إلاّ هذه الأحرف» [1] .

وقال في موضعٍ آخر : «ومن الشاذّ قولهم : (أَحَسْتُ) ، و (مَسْتُ) ، و (ظِلْتُ)، لمَّا كثُر في كلامهم كرهوا التضعيف ، وكرهوا تحريك هذا الحرف الذي لا تصل إليه الحركة في : (فَعَلْتُ) ، و (فَعَلْنَ) ، الذي هو غير مضاعف ، فحذفوا كما حذفوا التاء من قولهم : (يَسْتَطِيْعُ) ، فقالوا : (يَسْطِيْعُ) ...» [2] .

هذان النصَّان يَدُلاّن على أنَّ سيبويه – بعد استقراءِ لغة العرب – حكم بأنَّ الحذف في الفعل الثلاثيّ المضعَّف العين واللام لا يجوز ، وما ورد عن العرب من نحو : (أَحَسْتُ) ، و(مَسْتُ) ، و (ظِلْتُ) ، شاذٌّ لم يرد سواه ، ولم يُسْمَع إلاّ في هذه الكلمات الثلاث ، فلا ينبغي القياس عليه ، أو الاحتكام إليه .

وقد تبع سيبويه في هذا الرأي عددٌ من النحويين منهم : المبرِّد [3] ، وابن السرّاج [4] والفارسيُّ [5]،

---

(١) الكتاب ٤ / ٤٢١ – ٤٢٢ .

(٢) المصدر السابق ٤ / ٤٨٢ .

(٣) انظر : المقتضب ١ / ٢٤٥ .

(٤) انظر : الأصول ٣ / ٤٣٢ .

(٥) انظر : المسائل الحلبيات ١٣٩ – ١٤٠ .

وابن جني [1] ، والأعلم [2]، وابن الشجريّ [3] ، وابن عصفور [4] ، وآخرون[5] .

واختار هذا المذهب أبو حيَّان [6] ، ونُسِب إلى جمهور النحويين [7] .

قال المبرد : «وإنَّما جاز في ذلك الموضع [يقصد في : أَحَسْتُ ، ومِسْتُ] للزوم السكون ، وليس ذلك بجيِّد ولا حسن ، وإنَّما هو تشبيه» [8] .

وقال الفارسيُّ : «وهذه الحروف شاذَّةٌ عن قياس نظائرها ، وإن كانت مطّردة في الاستعمال» [9] .

وقال ابن جني : «وهذا كلُّه لا يُقاس عليه» [10] .

المستدرك على سيبويه :

استُدرك على سيبويه عدة ألفاظ ، منها :

(رَدْتُ) من (رَدَدْتُ) ، و (مَرْتُ) ، وأصله (مَرَرْتُ) ، و (هَمْتُ) من (هَمَمْتُ) [11] ، ومن المستدرك – أيضاً – : (مَنْتُ) وأصله (مَنَنْتُ) [12] .

---

(١) انظر : الخصائص ٢ / ٤٣٨ – ٤٣٩ .

(٢) انظر : النكت ٢ / ١٢٣٤ .

(٣) انظر : أمالي ابن الشجري ١ / ١٤٥ – ١٤٦ ، ٢ / ١٧١ – ١٧٢ .

(٤) انظر : الممتع ٢ / ٦٦١ – ٦٦٢ .

(٥) انظر : الصحاح ٣ / ٩٧٨ (مَسَسَ) ، ٥ / ١٧٥٦ (ظَلَلَ) ، لسان العرب ١١ / ٤١٥ (ظَلَلَ) ، الارتشاف ١ / ٣٤٧ ، المساعد ٣ / ٣٤٩ – ٣٥٠ ، التصريح ٢ / ٣٩٧ .

(٦) انظر : البحر المحيط ٧ / ٣٧٩ – ٣٨٠ ، ٨ / ٤٧٦ ، الارتشاف ١ / ٣٤٧ .

(٧) انظر : المساعد ٣ / ٣٤٩ .

(٨) المقتضب ١ / ٢٤٥ .

(٩) المسائل الحلبيّات ١٤٠ .

(١٠) الخصائص ٢ / ٤٣٩ .

(١١) انظر : معاني القرآن للفرّاء ٢ / ١٩١ ، الارتشاف ١ / ٣٤٧ ، المساعد ٣/ ٣٥٠ ، ٤ / ١٩٧ .

(١٢) انظر : الدر المصون ٥ / ٥٢ .

وحكى ابن الأعرابي فـي (ظَنَنْـتُ) : (ظَنْتُ) [١] ، ونُقِـل - أيـضاً - : (لَبْتُ) ، و(لُبْتُ) من (لَبَبْتُ) [٢] .

وحمل بعضهم [٣] على ذلك قولـه تعـالى : { وَقَـرْنَ في بيُـوتِكُنَّ } [٤] ؛ لأنَّـه يُقال : (قَرَرْتُ بالمكان أَقَرُّ) ، كما يُقال : (قَرِرْتُ به أَقِرُّ) [٥] .

ومن أوائل الذين استدركوا على سيبويه الفرَّاء[٦]، وقد أيَّد استدراكه بالنقل عن أعرابيٍّ من بني نُمَيْر قوله: (يَنْحَطْنَ من الجبل)، يريد: (يَنْحَطِطْنَ) [٧] .

وقد تابع الفرَّاء عددٌ من النحـويين مـنهم : أبـو علـي الـشَلَوْبِيْن [٨] ، وابـن الحاجب [٩] ، وابن مالك [١٠] ، والرضي [١١] ، وبدر الدين بن مالك [١٢] ، والسمين الحلبي [١٣] ، ويرى ابن مالك أنَّ الحذف يكون مقيساً في المضعَّف الثلاثـيّ المكسور العين ، ويُقـاس عليه مضموم العين كذلك ، وأمَّـا مفتـوح العـين ، فالحـذف فيـه

---

(١) انظر : الخصائص ٢ / ٤٣٩ .

(٢) انظر : شرح الكافية ٣ / ٢٤٥ .

(٣) انظر : معاني القرآن للفرّاء ٢ / ٣٤٢ ، شرح الكافية الشافية ٤ / ٢١٧٠ ، شرح الشافية ٣ / ٢٤٥ ، البحر المحيط ٨ / ٤٧٦ ، الارتشاف ١ / ١٢١ ، الدر المصون ٥ / ٥٢ ، ٤١٥ - ٤١٦ .

(٤) الأحزاب ٣٣ .

(٥) انظر : شرح الكافية الشافية ٤ / ٢١٧٠ ، البحر المحيط ٨ / ٤٧٦ - ٤٧٧ ، الدر المصون ٥ / ٥٢ .

(٦) انظر : معاني القرآن للفراء ٢ / ١٩٠ - ١٩١ ، ٣٤٢ ، شرح الكافية الشافية ٤ / ٢١٧٠ ، الارتشاف ١/ ٣٤٧ ، المساعد ٣ / ٣٥٠ .

(٧) انظر : معاني القرآن ٢ / ٣٤٢ .

(٨) انظر : الارتشاف ١ / ١٢١ ، المساعد ٤ / ١٩٧ ، التصريح ٢ / ٣٩٧ .

(٩) انظر : شرح الشافية ٣ / ٢٣٤ ، مجموعة الشافية ١ / ٣٥٧ .

(١٠) انظر : التسهيل ٢٦٠ ، ٣١٤ ، شرح الكافية الشافية ٤ / ٢١٦٩ - ٢١٧١ .

(١١) انظر : شرح الشافية ٣ / ٢٤٥ .

(١٢) انظر : شرح ابن الناظم على الألفية ٨٦٨ - ٨٦٩ .

(١٣) انظر : الدر المصون ٥ / ٥٢ .

قليلٌ ، أو ضعيفٌ ، ولا يُقاس على ما ورد منه ، ولا يُحمل عليه إن وجد عنه مندوحة [1] .

وقد شرح السمين علّة إجراء مضموم العين مجرى المكسور بقوله : «وهل يجرى الضمُّ مجرى الكسر في ذلك ؟ ، فالظاهر أنَّه يجري ، بل بطريق الأَوْلى ؛ لأنَّ الضم أثقل من الكسر ، نحو : (غُضْنَ يا نسوة) ، أي : (اغْضُضْنَ أبصاركن) » [2] .

ويبدو أنَّ ابن الناظم [3] ، والسمين الحلبيّ [4] قد اقتفيا أثر ابن مالك في مذهبه هذا .

وأشار ابن مالك إلى أنَّ الحذف لغةٌ لبني سُلَيْم [5] ، ويرى الرضيُّ أنَّه لغة سُلَيْم قليلاً ، وربما استعمله غيرهم [6] .

توجيه المانعين للأدلة :

ذكر المانعون أَنَّه إذا كان الثاني من المثلين ساكناً فالإظهار ، ولا يجوز الإدغام ؛ لأنَّه يؤدي إلى اجتماع الساكنين ، وهذا ممنوع ، وأمَّا ما ورد عن العرب من نحو : (أَحَسْتُ) ، و (مَسْتُ) ، و (ظِلْتُ) فهو شاذٌّ ، ووجه شذوذه أنَّهم حذفوا أحد المثلين تخفيفاً ، لَمَّا تعذَّر التخفيف بالإدغام ، والعلّة في الحذف أنَّه كُره اجتماع المثلين ، فحُذف الأول منهما تشبيهاً بالمعتل العين [7] .

---

(١) انظر : شرح الكافية الشافية ٤ / ٢١٦٩ – ٢١٧١ ، الدر المصون ٥ / ٥٢ .

(٢) الدر المصون ٥ / ٥٢ .

(٣) انظر : شرح الألفية لابن الناظم ٨٦٩ .

(٤) انظر : الدر المصون ٥ / ٥٢ .

(٥) انظر: التسهيل ٢٦٠، ٣١٤، الارتشاف ١٢١/١، ٣٤٧، الدر المصون ٢٥/٥، المساعد ٣٥٠/٣، ٤ /١٩٧ .

(٦) انظر : شرح الكافية ٣ / ٢٤٥ .

(٧) انظر : الكتاب ٤ / ٤٢١ – ٤٢٢ ، المقتضب ١ / ٢٤٥ ، الأصول ٣ / ٤٣٢ ، الخصائص ٢ / ٤٣٨ – ٤٣٩ ، الممتع ٢ / ٦٦٠ – ٦٦١ .

وأجابوا عن أدلة من جعل الحذف مقيساً بالآتي :

أولاً : أنَّ ما ورد شاذٌّ يُكتفى بحفظه ، ولا ينقاس فيما أشبه هذه الأفعال [1] .

ثانياً : لا حجة في الاستدلال بقوله تعالى : { وَقَرْنَ فِي بيُوتِكُنَّ } لأمرين :

أ – أنَّ (قَرْن) في الآية أمرٌ من : (قَارَ يَقَارُ) كـ (خَافَ يَخَافُ) إذا اجتمع ، ومنه القارة لاجتماعها ، فحُذِفت العين لالتقاء الساكنين ، فقيل : (قَرْنَ) كـ(خَفْنَ)[2].

ب– على التسليم بأنَّه يقال: (قَرِرْتُ بالمكان) بالكسر (أقَرُّ بِهِ) بالفتح ، وأنَّ الأمر منه : (اقْرَرْنَ) ، إلاَّ أنَّه لا مُسوِّغ للحذف ؛ لأنَّ الفتحة خفيفة ، ولا يجوز قياسه على قولهم : (ظِلْتُ) وبابه ؛ لأنَّ هناك شيئين ثقيلين : التضعيف ، والكسرة ، فحَسُنَ الحذف ، وأمَّا – هنا– فالتضعيف فقط [3] .

ثالثاً : وأمَّا ما ذكره ابن مالك من أنَّ الحذفَ لغةٌ لبني سُلَيْم ، فقد رَدَّه أبو حيَّان بقوله : «ولا نعلم ذلك إلا من جهته» [4] .

مناقشة توجيه المانعين للأدلة :

أولاً : لا يُسلَّم قولهم : إنَّ الحذف شاذٌّ لأمرين :

أ – أنَّ الفرَّاء نقل الحذف عن العرب ، وجعله ابن مالك والرضي وغيرهما لغة لبني سُلَيْم ، وربما استعمله غيرهم من العرب ، ونَقْلُ الثقة –

---

(١) انظر : الكتاب ٤ / ٤٢٢ ، ٤٨٢ ، المقتضب ١ / ٢٤٥ ، الأصول ٣ / ٤٣٢ ، المسائل الحلبيات ١٤٠ ، الخصائص ٢ / ٤٣٨ – ٤٣٩ ، الممتع ٢ / ٦٦١ ، الارتشاف ١ / ٣٤٧ ، المساعد ٣ / ٣٤٩ – ٣٥٠ ، التصريح ٢ / ٣٩٧ .

(٢) انظر : شرح الكافية الشافية ٤ / ٢١٧١ ، البحر المحيط ٨ / ٤٧٦ ، الدر المصون ٥ / ٤١٥ .

(٣) انظر : الدر المصون ٥ / ٤١٥ .

(٤) الارتشاف ١ / ٣٤٧ .

كما تقرّر – لا سبيل إِلى رَدّه ، أو الطعن فيه ، لا سيّما أنَّ القياس يعضّده .

ب– أنَّ بعضاً من علماء العربيّة جعلوا الحذف مطّرداً في مضعف الماضي إِذا اتصل به ضمير الرفع المتحرّك، وهذا دليلٌ على أنَّ المسموعَ منه كثيرٌ، وهذا ما سوَّغ الحكم باطّراده ، وصحة القياس عليه .

ثانياً : وأمّا اعتراض الاحتجاج بالآية فمردودٌ من وجهين :

أ – أنَّ كثيراً من علماء العربيّة حملوا الفعل (قَرْنَ) على أنّه من المضعف ، وأشاروا إِلى أنّه يُقال : (قَرّ بالمكان ، يَقَرُّ ، ويَقِرُّ قراراً) ، وهذا أولى من الحمل على الوجه البعيد ، وادّعاء أنّه من (قار يَقَارُ) ، ومعناه الاجتماع ؛ لأنَّ ظاهر الآية يدلُّ على إِرادة الاستقرار بالمكان ، لا الاجتماع فيه ، والقول بظواهر النصوص أولى من تأويلها [1] .

ب– وأمّا قولهم : «إِنّه لا مُسوِّغ للحذف ؛ لأنَّ الفتحة خفيفة ... »، فيُجاب عنه : «بأنَّ المقتضي للحذف إِنّما هو التكرار ، ويؤيّد هذا أنّهم لم يحذفوا مع التكرار ووجود الضمّة ، وإِن كانت أثقل نحو : (اغْضُضْنَ أَبْصَارَكُنَّ)، وكان أولى بالحذف ، فيقال :(غُضْنَ) ، لكنَّ السماع خلافه ، قال تعالى : { وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ}[2] » [3] .

---

(١) انظر : الأفعال لابن القطّاع ٣ / ٤٤ ، شرح الكافية الشافية ٤ / ٢١٧١ ، شرح الألفية لابن الناظم ٨٦٩، البحر المحيط ٨ / ٤٧٦ – ٤٧٧ ، الدر المصون ٥ / ٤١٥

(٢) النور ٣١ .

(٣) الدر المصون ٥ / ٤١٥ .

ثالثاً : وأمَّا اعتراض أبي حيَّان لابن مالك ؛ فمردودٌ بأنَّ الفرَّاء قد حكى عن أعرابيٍّ قوله : (يَنْحَطْنَ من الجبل) ، فحذف أحد المثلين ، ولم يُدْغم ، ومراده : (يَنْحَطِطْنَ) ، وحُمِل عليه قوله تعالى : { وَقَرْنَ ...} ، فلا يبعدُ حينئذٍ أن يكون لغة ثابتة عن العرب ، ثم إنَّ ابن مالك ذكر أنَّ الحذف لغة بني سُلَيْم ، وتابعه غيره ، ولم يظهر لهم مُنْكِر ، وهذا ممَّا يؤيِّد أنَّ الحذف لغةٌ - كما نُقِل - ، إضافة إلى أنَّ نقل الثقة لا يُردُّ ، فكيف إذا عضَّده الدليل ؟ .

الترجيح :

يتَّضح ممَّا تقدَّم رُجْحَان مذهب الفرَّاء ومن وافقه من المجيزين لحذف أحد المثلين تخفيفاً في كل مضعف العين واللام ، إذا سكنت لامه ، واتصل به ضمير الرفع المتحرك ؛ لورود السماع بذلك ؛ ولأنَّ من حفظ حُجَّةٌ على من لم يحفظ .

القاعدة الصرفيَّة بعد مناقشة المسألة :

يجوزُ - باطرادٍ - في كلِّ فعلٍ مضعفِ العينِ واللامِ حذفُ أولِ المثلينِ تخفيفاً إذا سكنَ الثاني ، واتَّصلَ به ضمير الرفع المتحركُ ، شريطة أن يتضح المعنى بعد الحذف .

(إدغام المثلين إذا وليا ساكناً غير لين)

قال سيبويه : «وإذا كان قبل الحرف المتحرِّك الذي بعده حرفٌ مثلُه سواءً حرفٌ ساكنٌ لم يَجُزْ أن يُسكَّن ، ولكنَّك إن شئت أخفيت ، وكان بزنته متحرِّكاً من قِبَلِ أنَّ التضعيف لا يلزم في المنفصل ، كما يلزم في (مُدُقٍّ) ونحوه مما التضعيف فيه غير منفصل ، ألا ترى أنَّه قد جاز ذلك وحَسُن أن تبيِّن فيما ذكرنا من نحو : (جَعَلْ لَّكَ) ، فلمّا كان التضعيف لا يلزم لم يَقْوَ عندهم أن يُغيَّرَ له البناءُ ، وذلك قولك : (ابْنُ نُوح) ، و (اسْمُ مُوْسى) ، لا تُدغِمُ هذا ، فلو أنَّهم كانوا يحرِّكون لحذفوا الألف ؛ لأنَّهم قد استغنوا عنها ، كما قالوا : (قِتَّلُوا) ، و (خِطَّفَ) ، فلم يَقْوَ هذا على تغيير البناء ، كما لم يَقْوَ على أن لا يجوز البيان فيما ذكرت لك» [1] .

يتبيَّن من هذا النصّ أنَّ سيبويه – بعد استقرائه كلام العرب – حكم بأنَّه إذا التقى المِثْلان المتحرِّكان من كلمتين ، وكان قبلهما حرفٌ صحيحٌ ساكنٌ نحو : (اسْمُ مُوْسى)، و (ابْنُ نُوْحٍ) ، فإنَّ الإدغام في هذه الحالة غيرُ جَائزٍ ؛ لما يترتَّب عليه من الجمع بين الساكنين.

وقد تبع سيبويه في هذا الحكم عددٌ من النحويين ، منهم : المبرِّد [2] ، وابن السرَّاج[3] ، والسيرافيّ [4] ، والفارسيّ[5]، والرُّماني [6] ،

---

(١) الكتاب ٤ / ٤٣٨ .

(٢) انظر : المقتضب ١ / ٢٤٣ .

(٣) انظر : الأصول ٣ / ٤١٠ .

(٤) انظر : شرح الكتاب ٦ / ٤٦٩ – ٤٧٠ .

(٥) انظر : التعليقة ٥ / ١٦٤ – ١٦٥ .

(٦) انظر : شرح الرُّمّاني ٥ / ١٦٤ أ .

والصيمريّ [1] ، والأعلم [2] ، والزمخشريّ [3].

ونُسِب هذا القول إلى البصريين [4] .

واختاره ابن يعيش [5] ، وابن عصفور [6] ، وابن مالك [7] ، وآخرون [8] .

النصوص المستدركة على الاستقراء :

استدل المجيزون بقراءة أبي عمرو بن العلاء ، حيث كان إذا التقى الحرفان وهما من كلمتين على مثال واحدٍ متحـرِّكين أسـكن الأول وأدغمـه في الثـاني ، ولا يُبالي أكان ما قبل الأول ساكناً ، أم متحرِّكاً بعد أن لا يكون من المضاعف [9] .

وقد قرأ بالإدغام في عدة مواضع ، منها [10] :

١- قوله تعالى : { شَهْرُ رَمَضَانَ } [11] .

---

(١) انظر : التبصرة والتذكرة ٢ / ٩٣٥ .

(٢) انظر : النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢ / ١٢٥١ – ١٢٥٤ .

(٣) انظر : المفصّل ٣٩٣ .

(٤) انظر : الممتع ٢ / ٧١٩ ، الارتشاف ١ / ٣٣٣ ، البحر المحيط ٢ / ١٩٥ ، التذييل والتكميل ٦ /٢٣٠ب، المساعد ٤ / ٢٦٤ .

(٥) انظر : شرح المفصّل ١٠ / ١٢٣ .

(٦) انظر : الممتع ٢ / ٦٥٢ ، ٧١٩ .

(٧) انظر : التسهيل ٣٢٢ .

(٨) انظر : شرح الشافية ٣ / ٢٤٧ – ٢٤٨ ، المساعد ٤ / ٢٦٤ ، التصريح ٢ / ٣٩٩ ، الهمع ٣ / ٤٤٥ (أحمد شمس الدين) .

(٩) انظر : السبعة في القراءات ١١٦ – ١١٧ ، المبسوط في القراءات العشر ٨٨ ، التيسير في القراءات السبع ٢١ – ٢٢ ، النشر في القراءات العشر ١ / ٢٨٠ – ٢٨٢ ، الإتحاف ١ / ١١٤ ، وانظر : شرح المفصّل ١٢٣/١٠ ، شرح الشافية ٣ / ٢٤٧ – ٢٤٨ ، التذييل والتكميل ٦ / ٢٣٠ ب ، البحر المحيط ٢ /١٩٥، الارتشاف ١ / ٣٣٢ ، الدر المصون ١ / ٤٦٥ ، المساعد ٤ / ٢٦٤ ، الهمع ٣ / ٤٤٥ .

(١٠) انظر : التيسير ٢١ – ٢٢ ، النشر ١ / ٢٨٠ – ٢٨٢ ، شرح المفصّل ١٢٣/١٠ ، شرح الشافية ٢٤٧/٣، التذييل والتكميل ٦ / ٢٣٠ ب ، الارتشاف ١ / ٣٣٢ ، المساعد ٤ / ٢٦٤ ، الهمع ٤٤٥/٣.

(١١) البقرة ١٨٥ .

٢- وقوله تعالى : { الرُّعْبَ بِمَا } [١] .

٣- وقوله تعالى : { خُذِ العفْوَ وَأْمُرْ } [٢] .

٤- وقوله تعالى : { وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ } [٣] .

٥- وقوله تعالى : { الْعِلْمِ مَا لَكَ } [٤] .

٦- وقوله تعالى : { نَحْنُ نَقُصُّ } [٥] .

٧- وقوله تعالى : { ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ } [٦] .

٨- وقوله : { الْبَحْرَ رَهْوَاً } [٧] .

٩- وقوله : { عَنْ أَمْرِ رَبِّهِمْ } [٨] .

١٠- وقوله : { مِنَ اللَّهْوِ وَمِنَ التِّجَارَةِ } [٩] .

١١- وقوله : { فَهْيَ يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةٌ } [١٠] .

١٢- وقوله : { الشَّمْسَ سِرَاجَاً } [١١] .

وبناءً على هذه القراءة جوَّز الفرّاء [١٢] ، والكوفيّون [١٣] إدغام المثلين المتحرِّكين من كلمتين إن وليا حرفاً ساكناً غير لين .

---

(١) آل عمران ١٥١ .

(٢) الأعراف ١٩٩ .

(٣) هود ٦٦ .

(٤) الرعد ٣٧ .

(٥) الكهف ١٣ .

(٦) مريم ٢ .

(٧) الدخان ٢٤ .

(٨) الذاريات ٤٤ .

(٩) الجمعة ١١ .

(١٠) الحاقة ١٦ .

(١١) نوح ١٦ .

(١٢) انظر : شرح المفصّل ١٠ / ١٢٣ ، التذييل والتكميل ٦ / ٢٣٠ ب ، الارتشاف ١ / ٣٣٢ .

(١٣) انظر : الارتشاف ١ / ٣٣٢.

واختار هذا الرأي ابن الحاجب [1] ، وأبو حيّان [2] ، والسمين الحلبيّ [3] ، وابن عقيل[4]، والسيوطيّ [5] .

وقد أجاز الفرّاء الإدغام بعد الساكن الصحيح على وجهين [6] :

أحدهما : الجمع بين الساكنين ، كما روى أهل القراءة .

والآخر : إلقاء حركة الأول على الساكن قبله .

توجيه المانعين للأدلة :

احتج البصريّون بعلّتين [7] :

الأولى : أنّ الإدغام في مثل هذه الحالة يؤدي إلى الجمع بين الساكنين لا على شرطه ، وذلك لا يجوز .

والأخرى : أنّ الإدغام في الكلمتين أضعف منه في الكلمة الواحدة ، ألا ترى أنّه يلزم في الكلمة الواحدة ، ولا يلزم في الكلمتين .

وحملوا قراءة أبي عمرو على الإخفاء لقربه من الإدغام [8] ، قال الرضي : «وأمّا ما نُسِبَ إلى أبي عمرو من الإدغام في نحو : { خُذِ العَفْوَ وَأْمُرْ } ، و { شَهْرُ

(1) انظر : الإيضاح في شرح المفصّل ٢ / ٤٧٨ – ٤٧٩ .

(2) انظر : التذييل والتكميل ٦ / ٢٣٠ ب ، الارتشاف ١ / ٣٣٢ – ٣٣٣ ، البحر المحيط ٢ / ١٩٥ .

(3) انظر : الدر المصون ١ / ٤٦٥ .

(4) انظر : المساعد ٤ / ٢٦٤ .

(5) انظر : الهمع ٣ / ٤٤٥ .

(6) انظر : التذييل والتكميل ٦ / ٢٣٠ ب ، الارتشاف ١ / ٣٣٢ – ٣٣٣ ، المساعد ٤ / ٢٦٤ .

(7) انظر : الكتاب ٤ / ٤٣٨ ، الأصول ٣ / ٤١٠ ، شرح المفصّل ١٠/١٢٣ ، الإيضاح في شرح المفصّل ٢/ ٤٧٨ – ٤٧٩ ، الممتع ٢ / ٦٥٢.

(8) انظر : الكتاب ٤ / ٤٣٨ ، شرح المفصّل ١٠ / ١٢٣ ، الإيضاح في شرح المفصّل ٢/ ٤٧٨ – ٤٧٩ ، الممتع ٢ / ٧١٩ ، شرح الشافية ٣ / ٢٤٧ – ٢٤٨ ، التذييل والتكميل ٦ / ٢٣٠ ب ، الارتشاف ٣٣٢/١ ، المساعد ٤/ ٢٦٤ .

رَمَضَانَ } فليس بإِدغام حقيقي ، بل هو إخفاءُ أوّل المِثْلَيْن إخفاءً يشبه الإدغام ؛ فتُجوِّز باطلاق اسم الإدغام على الإِخفاء لمّا كان الإخفاءُ قريباً منه ... »[1] .

مناقشة توجيه المانعين للأدلة :

أُجيب عن حمل قراءة أبي عمرو بن العلاء على الإِخفاء لا الإدغام بأوجه :

أولاً : قال أبو حيّان بعد أن أورد قراءة أبي عمرو : «... جميع هذا رُوِي عن أبي عمرو بالإِدغام ، وهو لا يجوز عند البصريين ، وتأوّلوه على إخفاء الحركة ، قالوا : والإِخفاء يُسمّى إدغاماً ، والذي قرأناه وتلقّنّاه عن المشايخ ... ما ذكرناه عن أبي عمرو ، والذين رووا ذلك عن أبي عمرو أئمةٌ ثقاتٌ ، ومنهم علماء بالنحو كأبي محمد اليزيدي وغيره ، فوجب قبوله ، وإن لم يُجِزْه البصريّون غير أبي عمرو ، فأبو عمرو رأسٌ في البصريين ، ولم يكن ليقرأ إلاّ بما قُرِيء ورُوِي ؛ لأنَّ القراءةَ سنّةٌ متّبعةٌ، غاية ما في ذلك أن يكون قليلاً في كلام العرب ، إذ لو كان كثيراً لما غاب علمه عن البصريين غير أبي عمرو ، وأمّا عدم الجواز فلا نقول به» [2] .

وقال : «ولم تُقْصَر لغة العرب على ما نقله أكثر البصريين ، ولا على ما اختاروه ، بل إذا صَحّ النقل وجب المصير إليه» [3] .

وقال السمين الحلبي : «إذا صَحَّ النقلُ لا يُعارَضُ بالقياس» [4] .

---

(١) شرح الشافية ٣ / ٢٤٧ .

(٢) التذييل والتكميل ٦ / ٢٣٠ ب .

(٣) البحر المحيط ٢ / ١٩٥ .

(٤) الدر المصون ١ / ٤٦٥ .

ثانياً : قال ابن عقيل : «وتأوّله من منع ذلك [أي الإدغام] على الإخفاء ، والذين نقلوا عنه الإدغام من أهل القراءة ، لا يخفى عليهم الأمر ، حتى يجعلوا الإخفاء إدغاماً»[1] .

ثالثاً : قال ابن الحاجب : «... الأَوْلى الردُّ على النحويّين في منع الجواز ، وليس قولهم بحُجّةٍ إلاّ عند الإجْمَاعِ ، ومن القُرّاء جماعةٌ من النحويّين ، فلا يكونُ إجماعُ النحويّين حُجّةً عليهم مع مخالفة القرّاء لهم ، ثُمّ ولو قُدِّرَ أنّ القُرّاء ليس فيهم نَحْويٌّ ، فإنّهم ناقلون لهذه اللغةِ ، وهم مشاركون للنحويّين في نَقْل اللُّغةِ ، فلا يكونُ إجماعُ النحويّين حُجّةً دونهم ، وإذا ثَبَت ذلك كان المصير إلى قول القُرّاء أَوْلى ؛ لأنهم ناقلوها عمّن ثبتت عِصْمَتُهُ عن الغلط في مثله ؛ ولأنّ القراءة ثبتت تواتراً ، وما نقله النحويّون آحاد، ثُمّ ولو سُلِّم أنّه ليس بتواترٍ ، فَالقُرّاءُ أَعْدلُ وأَكْثرُ، فكان الرجوعُ إليهم أَوْلَى»[2] .

الترجيح :

يتّضح ممّا تقدّم جواز إدغام المثلين إذا وليا حرفاً ساكناً غيرَلينٍ ، وعلى ذلك جاءت قراءة أبي عمرو بن العلاء ، وهو من القُرّاء السبعة الثقات الذين أجمعت الأمة على تلقّي القراءات عنهم بالقبول .

القاعدة الصرفيّة بعد مناقشة المسألة :

يجوز – على قلة – إدغام المثلين المتحركين من كلمتين إن وليا حرفا صحيحاً ساكنا ، وقد ورد ذلك في أفصح الكلام المنثور .

---

(١) المساعد ٤ / ٢٦٤ .

(٢) الإيضاح في شرح المفصّل ٢ / ٤٧٩ .

(من أبنية الاسم الثلاثي المجرّد (فُعِل))

قال سيبويه : «واعلم أنّه ليس في الأسماء والصفات (فُعِل) ، ولا يكون إلاّ في الفعل» [1] .

يتبيّن من هذا النصّ أنّ سيبويه – بعد استقرائه كلام العرب – ووقوفه على أبنية الأسماء والصفات الثلاثيّة المجرّدة حكم على وزن (فُعِل) بأنّه وزنٌ غيرُ ثابتٍ في لغة العرب ؛ إذ لم ترد عنهم أمثلة لذلك ، وذهب إلى أنّ هذا البناء خاصٌّ بالأفعال المبنية للمجهول .

وقد تبع سيبويه عددٌ من النحويين ، فلم يذكروا هذا البناء في أبنية الأسماء ، وإنّما جعلوه وزناً خاصّاً بالأفعال المبنيّة للمفعول ، ومنهم : المبرِّد [2] ، وابن السرَّاج [3] ، وابن خالويه[4] ، وابن جنّي[5] ، والصيمري [6] ، والزمخشري[7] ، وابن يعيش [8] ، وابن الحاجب[9] ، وابن عصفور[10] ، والنظّام [11] .

المستدرك على سيبويه :

ذهب بعض النحويين كالزبيديّ [12] ، وابن بريّ [13] ،

---

(1) الكتاب ٤ / ٢٤٤ .

(2) قال المبرّد : ((ولا يكون في الأسماء شيءٌ على (فُعِل))) . المقتضب ١ / ٥٥ .

(3) قال ابن السرّاج : «ولا يكون (فُعِل) إلاّ في الأفعال دون الأسماء لثقل الكسرة بعد الضمة» ، الأصول ٣/١٨٠ .

(4) انظر : ليس في كلام العرب ٦٥ .

(5) انظر : المنصف ١ / ٢٠ .

(6) انظر : التبصرة والتذكرة ٢ / ٦٤٠ .

(7) انظر : المفصّل ٢٤٠ .

(8) انظر : شرح المفصّل ٦ / ١١٣ ، شرح الملوكي في التصريف ٢٣ .

(9) انظر : شرح الشافية ١ / ٣٥ .

(10) انظر : الممتع في التصريف ١ / ٦٠ – ٦١ .

(11) انظر : شرح النظّام لشافية ابن الحاجب ٣٨ – ٣٩ .

(12) انظر : الاستدراك على سيبويه ٥٨ .

(13) انظر : لسان العرب ١١ / ٢٣٣ (دأل) .

والرضي [1] ، وأبي حيّان [2] ، وابن هشام [3] ، والعيني [4] ، وغيرهم [5] إلى إثبات هذا البناء في الأسماء الثلاثيّة المجرّدة ، وأنّه ليس بمهمل عند العرب ، ولكنّه قليل ، وقد جاء منه : وُعِل (لغة في الوَعَل) ، ورُئِم (اسم للاست) ، ودُئِل (اسم دويبة)، وشاهده قول كعب بن مالك :

جاءُوا بِجَيْشٍ لَو قِيْسَ معْرَسُهُ　　　مَا كَانَ إلاَّ كَمعْرَس الدُّئِلِ [6]

توجيه المانعين للأدلة :

حاول نفاة هذا البناء في الأسماء توجيه الألفاظ التي أوردها المثبتون ، على النحو الآتي:

١- أنَّ (دُئِل) اسمٌ لقبيلة أبي الأسود ، والمعارف غير معوَّل عليها في الأبنية ؛ لأنَّه يجوز أن يُسمى الرجل بالاسم والفعل والحرف [7] .

٢- أنَّ هذه الألفاظ لو ثبتت فإنّها محمولةٌ على النقل من الأفعال المبنيّة للمفعول إلى الأسماء ، وقد يُنقل الفعلُ إلى الاسم في حال التنكير [8] .

وذكروا أنَّ وزن (فُعِل) بناء يختص به الفعل المبني للمفعول ؛ وذلك لأنَّ معناه غير معقول ، وهو إسناد الفعل إلى المجهول ، فجُعِل وزنُهُ – أيضاً – غير مفعول وهو (فُعِلَ) ، فكانت المناسبة بينهما في عدم التَّعقُّل [9] .

---

(١) انظر : شرح الشافية ١ / ٣٦ – ٣٨ .

(٢) انظر : الارتشاف ١ / ١٩ – ٢٠ ، النكت الحسان ٢٢٥ .

(٣) انظر : نزهة الطرف في علم الصرف ١٠٧ ، وانظر : ضياء السالك ٤ / ٣١٩ – ٣٢٠ .

(٤) انظر : شرح المراح في التصريف ١١٢ .

(٥) انظر: التصريح ٢/ ٣٥٥ ، حاشية الصبّان ٤ / ٢٣٩ ، ضياء السالك ٤ / ٣٢٠ ، تهذيب التوضيح ٢/٣٩ .

(٦) تقدم تخريج هذا الشاهد ص ٥١٣ من هذا البحث .

(٧) انظر : شرح المفصّل ١/٣٠ ، ٦ / ١١٣ ، شرح الملوكي لابن يعيش ٢٣ – ٢٤ .

(٨) انظر : شرح الملوكي ٢٤ ، الممتع ١ / ٦١ ، الارتشاف ١ / ٢٠ ، النكت الحسان ٢٢٥ ، شرح النظّام ٣٩، التصريح ٢ / ٣٥٥ .

(٩) انظر : شرح المراح في التصريف ١١٢ .

ويرى ابن خالويه [1] ، وابن مالك [2] ، أنّ هذه الأمثلة من الشاذّ الذي لا يمكنُ التعويل عليه لإثبات هذا البناء في الأسماء، أو أنّها من القليل النادر [3]، وفَرْقٌ بين الحكمين كما لا يخفى .

مناقشة توجيه المانعين للأدلة :

يمكن الجواب عمّا أوردوه بالآتي :

١- أنّ دعوى النقل من الفعل دعوى ضعيفة ؛ لعدم استنادها إلى ثَبَتٍ أو دليل .

٢- أنّه على فرض التسليم بإمكان ادعاء النقل في الدُئِل (علم قبيلة) ، إلا أنّه ممتنع في الرُئم ، والوُعِل ، و - أيضاً - الدُئِل ؛ لأنّها أسماء أجناس ، والنقل لا يكون إلاّ في الأعلام دون أسماء الأجناس خلافاً للسيرافي وغيره [4] .

الترجيح :

يتبيّن ممّا تقدّم أنّ بناء (فُعِل) من أبنية الاسم الثلاثي المجرّد ، وهو ثابت في لغة العرب بقلّة ، وليس مهملاً .

القاعدة الصرفية بعد مناقشة المسألة :

أنّ وزن (فُعِل) في الأسماء ثابتٌ في كلام العرب بقلّةٍ ، وليس مهملاً ولا منقولاً من الفعل .

---

(١) انظر : ليس في كلام العرب ٦٥ .

(٢) انظر : شرح الكافية الشافية ٤ / ٢٠٢١ .

(٣) انظر : ليس في كلام العرب ٦٥ ، شرح الألفية لابن الناظم ٨٢٢ ، التصريح ٢ / ٣٥٥ ، حاشية الصبّان ٤ / ٢٣٩ .

(٤) انظر : شرح الشافية ١ / ٣٧ ، التصريح ٢ / ٣٥٥ .

(من أبنية الاسم الثلاثي المجرَّد (فِعَل))

قال سيبويه : «ويكون (فِعَلاً) فيهما ؛ فالأسماء نحو : الضِّلَع ، والعِوَض، والصِّغَر ، والعِنَب ، ولا نعلمه جاء صفة إلاّ في حرف من المعتل يُوصف به الجِمَاع (الجمع)، وذلك قولهم : قومٌ عِدَىً ، ولم يكسَّر على عِدَى واحدٌ . ولكنه بمنزلة السَّفْر ، والرَّكْب» (١) .

يظهر من هذا النصّ أنَّ سيبويه قد تتبع لغة العرب ، ووقف على أبنيتها ، لذا حكم على وزن (فِعَل) ، وهو من أبنية الاسم الثلاثي المجرَّد بأنَّه كثيرٌ في الأسماء ، نادرٌ ندرة شديدة في الصفات ، إذ لم يأت منه إلا لفظٌ واحد هو : (عِدَىً)، وقد وافق سيبويه في هذا الحكم ابنُ السِّكِّيت (٢) ، وابنُ السرَّاج (٣) ، وابنُ يعيش (٤) .

واقتصر بعض النحويين على التمثيل لهذا الوزن بما أورده سيبويه من أسماء ثلاثية مجرَّدة، دون الإشارة إلى قلّة هذا البناء في الصفات ، أو ندرته ، أو حتّى التمثيل له بمثال ، ومنهم: الصيمري(٥)، والثمانيني(٦)، وابن الأنباري(٧) ، وابن مالك (٨) ، وغيرهم (٩) .

---

(١) الكتاب ٤ / ٢٤٤ .

(٢) انظر : إصلاح المنطق ٩٩ .

(٣) انظر : الأصول في النحو ٣ / ١٨١ .

(٤) انظر : شرح المفصَّل ٦ / ١١٢ ، شرح الملوكي في التصريف ٢١ .

(٥) انظر : التبصرة والتذكرة ٢ / ٦٤٠ .

(٦) انظر : شرح التصريف ٢٠٣ .

(٧) انظر : الوجيز في علم التصريف ٢٧ – ٢٨ .

(٨) انظر : شرح الكافية الشافية ٤ / ٢٠٢٠ .

(٩) انظر : شرح جمل الزجّاجي لابن هشام ٤٣٢ ، نزهة الطرف في علم الصرف ١٠٧ ، شرح المكودي على ألفية ابن مالك ٢٢٦ .

المستدرك على سيبويه :

ذهب ابن عصفور (1) ، وأبـو حيَّـان (2) إلى أنَّـه لم يـرد مـن الـصفات الثلاثيَّـة المجرَّدة على

وزن (فِعَل) إلاّ لفظين وهما : عِدَى ، ومنه قول الشاعر :

إذا كُنْتَ في قوم عِدىً لَسْتَ منْهُمُ   فَكُلْ ما عُلِفْتَ من خَبيْثٍ وَطَيِّبِ (3)

وزِيَم ، وعليه قول النابغة :

بـاتَتْ ثَـلاثَ لَيَـــالٍ ثُمَّ وَاحِدةً   بذِي المجَازِ تُرَاعِي مَنْزِلاً زِيَمَا (4)

وردًّا ما سواهما ، ووافقهما في ذلك الدكتور محمد سالم محيسن (5) .

واقتصر الرضي على لفظي : عِدَى ، وسِوَى ، ومنه قوله تعالى : { فَلَنَأْتِيَنَّـكَ بسِحْرٍ مِثْلِهِ فَاجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِداً لا نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلا أَنْتَ مَكَانَاً سُوًى } (6) ، على قراءة كسر السين في (سِوى) مع التنوين (7) ، وأشار إلى أنَّه لم يـرد غيرهمـا من الصفات (8) .

---

(1) انظر : الممتع ١ / ٦٢ - ٦٣ .

(2) انظر : الارتشاف ١ / ١٨ ، المبدع في التصريف ٥٥ .

(3) البيت من البحر الطويل ، واختلف في نسبته لقائل معين :

قيل : إنه لزرفة بن سبيع ، ونُسب لخالد بن نضلة ، وإلى دودان بن سعد ، وقيل : إنّه لسعد بن عبدالرحمن. انظر : إصلاح المنطق ١ / ١٧٢ ، الكامل ١ / ٤٠٩ ، البيان والتبيين ٣ / ٢٥٠ ، المخصّص ١٢ / ٥٢ ، الممتع ١ / ٦٣ .

(4) البيت من البحر البسيط .

انظر : ديوان النابغة ١٠٩ ، ليس في كلام العرب ١٧٥ ، المنصف ١ / ١٩ ، الممتع ١ / ٦٣ ، حاشية ابن جماعة على الجاربردي ١ / ٣١ ، دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٢ / ٢ / ٤٨٧ .

(5) انظر : تصريف الأفعال والأسماء في ضوء أساليب القرآن ٢٣٧ - ٢٣٩ .

(6) طه ٥٨ .

(7) وهي قراءة نافع ، وابن كثير ، وأبي عمرو ، والكسائي ، وأبي جعفر .

انظر : المبسوط ٢٤٨ ، النشر في القراءات العشر ٢ / ٣٢٠ ، الإتحاف ٢ / ٢٤٨ ، المستنير في تخريج القراءات ، د . محمد سالم محيسن ٢ / ٣٦ .

(8) انظر : شرح شافية ابن الحاجب ٢ / ١٢٣ .

واستدرك طائفةٌ من النحويين على سيبويه عدداً من الصفات التي وردت عن العرب بوزن (فِعَل) ، ومنها : قِيَم ، وعليه قوله تعالى : { وَلا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللهُ لكُمْ قِيَماً } [1] على قراءة كسر القاف ، وفتح الياء مخففة بغير ألف في (قِيَماً) [2] .

ومَاءٌ رِوَى ، ومنه قول الراجز :

تَبَشَّرِي بالرِّفْهِ والَماءِ الرِّوَى وَفَرَجٍ مِنْكِ قَرِيْبٍ قَدْ أَتَى [3]

ومَاءٌ صِرَى ، وعليه قول ذي الرمة :

صِرَىً آجِنٌ يَزْوِي لَه الَمرْءُ وَجْهَهُ وَ لَو ذَاقَهُ ظَمْآنُ فِي شَهْرِ نَاجِرِ [4]

يُروى بفتح الصاد وكسرها [5] .

وَوادٍ طِوَى ، وعليه قوله تعالى : { إِنِّي أَنَا رَبُّكَ فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى } [6] على قراءة كسر الطاء في (طِوَى) مع التنوين [7] .

وبِدَع ، وشاهده قوله تعالى : { قُلْ مَا كُنْتُ بِدَعَاً مِنَ الرُّسُلِ }[8] على

---

(١) النساء ٥ .

(٢) وهي قراءة ابن عامر ، وعاصم ، وحمزة ، والكسائي ، وخلف العاشر .انظر : المبسوط ١٥٣ ، إعراب القراءات الشواذ ١ / ٣٦٨ ، النشر ٢ / ٢٤٧ ، الإتحاف ١ / ٥٠٣ ، وانظر : البحر المحيط ٣ / ٥١٧ .

(٣) البيت من بحر الرجز ، لم أعثر على قائله .

انظر : المنصف ١ / ١٦٠ ، الاقتضاب ٢ / ٣٢٥ ، المقرّب ٢ / ٣٣ .

(٤) البيت من البحر الطويل .انظر : ديوان ذي الرمة ٢٢٨ ، الاقتضاب ٢ / ٣٢٥ .

(٥) انظر : الاقتضاب ٢ / ٣٢٦ .

(٦) طه ١٢ .

(٧) وهي قراءة الحسن ، والأعمش ، وأبي حيوة ، وابن أبي إسحاق ، وعكرمة ، وأبو السَّمَّال ، وابن محيصن. انظر : إعراب القراءات الشواذ ٢ / ٦٦ ، تفسير القرطبي ١١ / ١٧٥ ، البحر المحيط ٧ / ٣١٦، فتح القدير ٣ / ٣٥٨ ، الإتحاف ٢ / ٢٤٥ .

(٨) الأحقاف ٩ .

قراءة فتح الدال في (بدَعاً) [١] . قال الزمخشري : «وَقُرِئ (بدَعاً) بفتح الدال أي : ذا بدع ، ويجوز أن يكون صفة على (فِعَل) كقولهم : دين قِيَم، ولحم زِيَم»[٢] .

ورجلٌ بلَغ ، وأمرٌ برَح ، ورجلٌ رِضَى ، ومَلامةٌ ثِنَى ، وسَبْي طِيَبة ، وخِيَرة .

ومن أوائل الذين استدركوا على سيبويه : المبرِّد [٣] ، وابن خالويه [٤] ، والزبيدي [٥] ، وابن سيده[٦]، والجرجاني[٧]، وابن السِّيد [٨] ، والزمخشري [٩] ، والعكبري [١٠] .

وتبعهم عددٌ من المتأخرين كابن القوَّاس [١١] ، والجاربردي [١٢]، وابن جماعة[١٣] ، وغيرهم [١٤] .

---

(١) وهي قراءة مجاهد ، وعكرمة ، وابن أبي عبلة ، وأبي حيوة . انظر : مختصر ابن خالويه ١٣٩ ، المحتسب ٢ / ٢٦٤ ، إعراب القراءات الشواذ ٢ / ٤٧٤ ، تفسير القرطبي ١٦ / ١٨٥ ، البحر المحيط ٩ / ٤٣٤ ، الدر المصون ٦ / ١٣٦ .

(٢) الكشّاف ٣ / ٥١٧ .

(٣) انظر : المقتضب ١ / ٥٤ .

(٤) انظر : ليس في كلام العرب ١٧٥ – ١٧٦ .

(٥) انظر : الاستدراك على سيبويه ٥٧ .

(٦) انظر : المخصّص ٢ / ٧٩ ، ١٢ / ٥٢ .

(٧) انظر : كتاب المفتاح في الصرف ٣٢ .

(٨) انظر : الاقتضاب ٢ / ٣٢٥ – ٣٢٦ .

(٩) انظر : الكشاف ٣ / ٥١٧ .

(١٠) انظر : التبيان في إعراب القرآن ٢ / ٨٨٦ ، ٨٩٣ .

(١١) انظر : شرح ألفية ابن معط ٢ / ١١٦٧ .

(١٢) انظر : مجموع الشافية ١ / ٣١ .

(١٣) انظر : حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي لشافية ابن الحاجب ١ / ٣١ .

(١٤) انظر : الفريد في إعراب القرآن المجيد ٣ / ٤٢٨ ، ٤٤٣ ، التصريح ٢ / ٣٥٥ ، حاشية الصبّان ٢٣٩/٤، دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٤٨٦/٢/٢ ، تهذيب التوضيح ٢ / ٣٩ ، في تصريف الأسماء ، د.عبدالرحمن شاهين ٨٥ ، تصريف الأفعال والأسماء في ضوء أساليب القرآن ٢٣٧ – ٢٣٨ .

توجيه المانعين للأدلة :

حاول الذين أيّدوا مذهب سيبويه توجيه الأدلة السماعيّة التي احتجّ بها مثبتو وزن (فِعَل) في الصفات على النحو الآتي :

١- أنَّ قراءة { لَكُمْ قِيَماً } لا حجّة فيها ؛ لأنّه مصدر في الأصل ، مقصور من (قيام) ، وقد وُصف به كما وُصِف بـ (عَدْل) و (زَوْر) ، وهما مصدران في الأصل [١] ، وقيل : إنَّ (قِيَماً) جمع قيمة ، كديمة ودِيَم ، أو أنَّ الأصل (قيام) ، فحذفت الألف كما حُذِفت في (خِيَم) [٢] .

٢- وأمّا قراءة التنوين مع كسر الطاء في (طِوَى) ، فقيل : إنّه مصدر ثنيت فيه البركة والتقديس مرتين ، فهو بوزن الثناء وبمعناه ؛ وذلك لأنَّ الثنا بالكسر والقصر الشيء الذي تكرره ، فكذلك الطوى على هذه القراءة [٣] ، وقيل : إنّه اسم للبقعة [٤] .

٣- وقراءة كسر السين مع التنوين في (سِوَىً) لا حجّة فيها ؛ لأنَّ (سِوَى) اسم في الأصل للشيء المستوي ، وُصِف به ، بدليل أنّه لو كان صفة أصليّة لتمكّن في الوصفيّة ، فكان يُذكّر مع المذكّر ، ويؤنّث مع المؤنّث ، إذ حقُّ الصفة أن تطابق الموصوف [٥] .

٤- وكذلك فتح الدال في (بِدَعاً) لا حجة فيه ؛ إذ هو جمع بِدْعةٍ ، وهو على حذف مضاف ، أي : ذا بدع ، أو : ما كنت صاحب بدَع ، ولا معروفةً منّي البدع ، وهذا كثيرٌ في القرآن ، وفصيح الكلام [٦] .

---

(١) انظر : الممتع ١ / ٦٤ ، البحر المحيط ٩ / ٤٣٤ ، الدر المصون ٦ / ١٣٦ ، تصريف الأفعال والأسماء في ضوء أساليب القرآن ٢٣٨ .

(٢) انظر : التبيان في إعراب القرآن ١ / ٣٣٠ – ٣٣١ .

(٣) انظر : البحر المحيط ٧ / ٣١٦ ، الدر المصون ٥ / ١٠ .

(٤) انظر : الدر المصون ٥ / ٩ – ١٠ .

(٥) انظر : الممتع ١ / ٦٣ ، تصريف الأفعال والأسماء في ضوء أساليب القرآن ٢٣٨ .

(٦) انظر : المحتسب ٢ / ٢٦٤ – ٢٦٥ ، الكشاف ٣ / ٥١٧ ، البحر المحيط ٩ / ٤٣٤ .

وقد اعترض أبو حيّان ما جوّزه الزمخشري في هذه الآية قائلاً : «وهذا الذي أجازه ، إن لم ينقل استعماله عن العرب ، لم نجزه ؛ لأنّ (فِعَل) في الصفات لم يحفظ منه سيبويه إلاّ عِدَى»[1] .

٥- ولا حجة – أيضاً – في (سَبْي طِيَبَةٌ) ، و (ماء رِوًى) ، و (ماء صِرًى) على إثبات (فِعَل) في الصفات ؛ لأنّ جميع ذلك لا يطابق موصوفه : أمّا (طِيَبة) فإنّه مؤنث اللفظ ، وهو تابعٌ لمذكّر ، وأمّا (رِوًى ، وصِرًى) فيُوصف بهما الجمع والمفرد على صورة واحدة ، فيقال: مياهٌ رِوًى ، ومياهٌ صِرَى ، ومعلوم أنّ الصفة إذا كانت كذلك كانت محكوماً لها بحكم الأسماء[2] .

قال أبو حيّان : «وأمّا قول العرب : مكان سِوًى ، وماءٌ رِوًى ، ورجلٌ رِضًى ، وماءٌ صِرًى ، وسَبْيٌ طِيَبة ، فمتأولة عند البصريين ، لا يثبتون بها (فِعَلاً) في الصفات »[3] .

وأشار السمين الحلبي إلى أنّ تأويلها عندهم إمّا بالمصدريّة، أو القصر (أي: الاختصار) كـ (قِيَم) في (قيام)[4] .

مناقشة توجيه المانعين للأدلة :

بعد النظر في التوجيه السابق للأدلة السماعيّة عند مثبتي وزن (فِعَل) في الصفات يَحْسُن بنا الإشارة إلى الآتي :

١- أنّ التوجيه للأدلة السماعيّة مبنيٌّ على ضرب من التأويل المتكلّف ، ولا أرى مانعاً من الحكم بالوصفيّة فيما ظاهره الوصف نحو : ماءٌ رِوًى ، وماءٌ

---

(١) البحر المحيط ٩ / ٤٣٤ .

(٢) انظر : الممتع ١ / ٦٤ – ٦٥ ، المبدع في التصريف ٥٥ ، الارتشاف ١ / ١٨ ، تصريف الأفعال والأسماء ٢٣٩ .

(٣) البحر المحيط ٩ / ٤٣٤ – ٤٣٥ ، وانظر : الارتشاف ١ / ١٨ .

(٤) انظر : الدر المصون ٦ / ١٣٦ .

صِرىً، ورجلٌ بِلَغ ، وأمرٌ بِرَح ، وهذا أولى من التأويل الذين يدفع إليه إنكار (فِعَل) في الصفات دون مسوِّغ .

٢- أنَّ نحو : قِيَم ، وطِوَىً ، وسِوَىً ، وبِدع وغيرها تحتمل : المصدريّة ، والاسميّة ، والوصفية ، والقصر ، بل إنَّ ماذكره سيبويه مثالاً على الوصفيّة يحتمل الاسميّة - أيضاً-، وعلى ذلك لا يَبْعُد الاحتجاج بها على الوصفيّة ، ما دام السياق يؤيّده ، واطراد القواعد لا يمنعه .

٣-قولهم: «ومعلوم أنَّ الصفة إذا كانت كذلك كانت محكوماً لها بحكم الأسماء ». مُعْتَرضٌ بأنَّ الحكم لها بالاسميّة فرعٌ عن أصلها وهو الوصفيّة ، وعلى ذلك يبقى لها أصلها بعد زوال العارض الطارئ من الاسميّة في سياقٍ ما .

٤- أنَّ ما لا يحتاج إلى تأويل مقدَّم على ما يحتاج إليه ، وإبقاءُ النصوص على ظواهرها أولى من تأويلها تأويلاً يُبْعد عن الغاية ، والمعنى المراد .

٥- يمكن الجواب عن الزمخشري - رحمه الله - بالآتي :

أ - أنَّ ما ذكره يؤيّده النقل الصحيح ، والقراءات الثابتة الواضحة الدِلالة .

ب- أنَّ أبا حيَّان أثبت صفة بوزن (فِعَل) استدراكاً على سيبويه وهي : زِيَم [1] ، ومن - هنا - فإنَّ في كلامه تناقضاً ، كما أنّه لم يثبت لنا استعمال هذه الصفة عند العرب بنقل واضح ، فكيف يجوز له الاستدراك دون نقل ، ويمتنع ذلك على الزمخشري ؟.

جـ - أنَّ ابن قتيبة حكى أنَّ سيبويه قد أثبت على وزن (فِعَل) صفة أخرى، وهي : سِوَىً [2] ، وعلى ذلك يظهر بُعْد كلام أبي حيَّان ، وقرب ما ذكره الزمخشري من أنَّ العرب قد تكلّمت بصفات على وزن (فِعَل)

---

(١) انظر : الارتشاف ١ / ١٨ ، المبدع في التصريف ٥٥ .

(٢) انظر : أدب الكاتب ٦١٢ ، الاقتضاب ٢ / ٣٢٥ .

نحو : قِيَم ، وزِيَم ، وبِدَع ، إضافة إلى مانقله سيبويه عنهم من نحو: عِدَىً ، وسِوَىً .

الترجيح :

يتبيّن مّما تقدّم أنّ بناء (فِعَل) من أبنية الاسم الثلاثي المجرّد ، وهو كثيرٌ في الأسماء ، قليلٌ في الصفات ، وليس نادراً ولاشاذّاً فيها ، بل هو واردٌ عن العرب بالنقل الصحيح الثابت وإن كان قليلاً .

القاعدة الصرفية بعد مناقشة المسألة :

أنّ الصّفات الثلاثية المجردة التي على بناء (فِعَل) قليلةٌ في لغة العرب، ولكنّها غير شاذّةٍ ، ولا نادرةٍ .

(من أبنية الاسم الثلاثي المجرّد (فِعِل))

قال سيبويه : «وقد جاء من الأسماء اسم واحد على (فِعِل) لم نجد مثله، وهو (إبِل) »[1] ، وأكّد ذلك في نص آخر ، إذ قال : «ويكون (فِعِلاً) في الاسم نحو : (إِبل) ، وهو قليل ، لا نعلم في الأسماء والصفات غيره» [2] .

يظهر من هذين النصّين أن سيبويه قد عمد إلى لغة العرب ، فاستقرأها ، ووقف على أبنيتها ، وحكم على وزن (فِعِل) وهو من أبنية الاسم الثلاثي المجرّد بالقلة أو الندور الشديد إذ لم يجيء منه إلاّ لفظ واحد وهو (إِبل) .

وقد اقتصر بعض النحويين على التمثيل بلفظ (إِبل) للاسم الثلاثي المجرّد الذي بوزن (فِعِل) ، دون الإشارة إلى قلّة هذا الوزن أو ندرته ، ومنهم : السيرافي [3]، والصيمري [4]، والثمانيني [5] ، والزمخشري [6] ، وابن مالك [7] .

المستدرك على سيبويه :

استدرك عددٌ كبيرٌ من النحويين على سيبويه ، وأضافوا ألفاظاً لم يذكرها وهي إمّا أسماء ، وإمّا صفات بوزن (فِعِل) على النحو الآتي :

١- ذكر المبرِّد أنَّ (فِعِلاً) لا يكون إلا في الاسم ، وقال : «ولم يأت ثبتاً إلا في حرفين ، وهما : إِبل وإِطِل»[8]، وقد جاء على (إِطِل) قول امرئ القيس :

---

(١) الكتاب ٣ / ٥٧٤ .

(٢) المصدر السابق ٤ / ٣٤٤ .

(٣) انظر : شرح الكتاب ٥ / ٢١٢ أ ، السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ٥٩٣ .

(٤) انظر : التبصرة والتذكرة ٢ / ٦٤٠ .

(٥) انظر : شرح التصريف ٢٠٣ .

(٦) انظر : المفصّل ٢٤٠ .

(٧) انظر : شرح الكافية الشافية ٤ / ٢٠٢٠ .

(٨) المقتضب ١ / ٥٤ .

لَـهُ إِطِـلا ظَبْيٍ ، وَسَاقَا نَعَامَةٍ وإِرْخَاءُ سِرْحَانٍ وتَقْرِيبُ تَتْفُلِ [(١)]

٢- وأشار ابن السرّاج إلى قلّة هذا الوزن في لغة العرب ، ومثّل له بـ : إبِل في الأسماء ، وبِلِز في الصفات [(٢)] ، وتابعه ابن الحاجب [(٣)] ، وابن القوّاس [(٤)] ، وغيرهما [(٥)] .

وزعم ابن الحاجب أنّ إبلاً وبلزاً لا ثالث لهما [(٦)] .

٣- ومثّل الزبيدي [(٧)] ، وابن جنّي [(٨)] ، وابن الشجريّ [(٩)] ، وابن يعيش [(١٠)] للأسماء والصفات الثلاثية المجرّدة التي بوزن (فِعِل) بـ : إبِل ، وبِلِز ، وحِبِر ، وإِطِل ، وإبِد .

٤- وأضاف ابن خالويه [(١١)] : جِلِخ ، وطِلِب ، ووتِد ، وبِلِص ، وخِطِب ، ونِكِح ، وأشار إلى أنّ بعضهم مثّل بـ : مِسِك ، وسِلِم ، وإبِط ، وإقِط ، وحِجِل ، وقد جاء على (حِجِل) قول الشاعر :

أَرَتْنِـي حِجِـلاً عَلَى سَاقِهَا فَهشّ الفُؤَادُ لِذَاكَ الحِجِل

---

(١) البيت من البحر الطويل ، ويروى : (له أيطلا ...) ، ولا شاهد فيه حينئذٍ .
انظر : ديوان امرئ القيس ٢١ ، شرح المفصّل ٦ / ١١٢ ، الممتع ١ / ٦٥ ، شرح الأشموني ٣ / ٧٨٣ .
(٢) انظر : الأصول ٣ / ١٨١ .
(٣) انظر : شرح شافية ابن الحاجب ١ / ٣٩ ، مجموعة الشافية ١ / ٣٢ .
(٤) انظر : شرح ألفية ابن معط ٢ / ١١٦٧ .
(٥) كالجاربردي في مجموعة الشافية ١ / ٣٢ ، والأزهري في التصريح ٢ / ٣٥٥ .
(٦) انظر : شرح شافية ابن الحاجب ١ / ٣٩ ، مجموعة الشافية ١ / ٣٢ .
(٧) انظر : الاستدراك على سيبويه ٥٧ – ٥٨ .
(٨) انظر : المنصف ١ / ١٨ .
(٩) انظر : أمالي ابن الشجري ١ / ٢٨٩ – ٢٩٠ .
(١٠) انظر : شرح المفصّل ٦ / ١١٢ .
(١١) انظر : ليس في كلام العرب ٩٦ – ٩٧ ، وانظر : شرح الشافية ١ / ٤٦ .

فَقُلْتُ وَلَمْ أُخْفِ عَنْ صَاحِبي   أَلاَ بِأَبِي أَصْلُ تِلْكَ الرِّجِلِ [1]

٥-وزاد أبو حيَّان [2] : عِبِل ، ومِشِط ، ودِبِس ، وإِثِر .

٦- وزاد ابن جماعة [3] : إِجِد .

٧- وأضاف بعضهم [4] : جِئِز ، مِحِك ، نِفِر ، حِبِك [5] ، ومنه قراءة : {والسَّمَاءِ ذاتِ الحِبِكِ}[6] بكسر الحاء والباء [7] ، وقيل : إنّ كسر الفاء والعين في الأسماء الثلاثية المجرّدة لغة [8] .

توجيه المانعين للأدلة :

حاول الذين أيّدوا مذهب سيبويه أو زادوا عليه بعض الألفاظ الاحتجاج لمذهبهم بقلة وزن (فِعِل) في الأسماء الثلاثية المجردة أو ندرته ، وذلك على النحو الآتي :

١- أنَّ سيبويه لم يذكر إلا لفظاً واحداً وهو : إِبِل ؛ لأنَّه بلا خلاف ، والباقية مختلف فيهنّ[9]، فأمَّا (إِطِل) فلا حجة فيه ؛ لأنَّ المشهور فيه إِسكان

---

(١) البيتان من البحر المتقارب ، لم ينسبا لقائل معين .
انظر : مجلس ثعلب ١ / ٩٧ – ٩٨ ، ليس في كلام العرب ٩٦ – ٩٧ ، المنصف ١ / ١٨ ، ١٦١ ، أسرار العربية ٤١٥ ، الإنصاف ٢ / ٧٣٣ ، شرح المفصّل ٩ / ٧١ ، همع الهوامع ٢ / ٢٠٨ .

(٢) انظر : الارتشاف ١ / ١٩ .

(٣) انظر : حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي لشافية ابن الحاجب ١ / ٣٢ .

(٤) انظر : المنصف ١ / ١٩ .

(٥) انظر : إعراب القراءات الشواذ ٢ / ٥١٢ ، شرح الشافية ١ / ٣٩ ، البحر المحيط ٩ / ٥٤٩ ، الدر المصون ٦ / ١٨٤ .

(٦) الذاريات ٧ .

(٧) وهي قراءة ابن مالك الغفاري، والحسن. انظر : المحتسب ٢ / ٢٨٦ ، إعراب القراءات الشواذ ٢ /٥١٢، البحر المحيط ٩ / ٥٤٩ ، الدر المصون ٦ / ١٨٤ ، الإتحاف ٢ / ٤٩١ ، وزاد : ورويت عن أبي عمرو .

(٨) انظر : إعراب القراءات الشواذ ٢ /٥١٢ .

(٩) انظر : ليس في كلام العرب ٩٦ .

الطاء ، واتبعت الطاء فيه الهمزة للضرورة [1] ، وكذلك (حِبِر) المشهور فيه إِسكان الباء ، وكذلك (بلِز) لا حجة فيه ؛ لأنَّ الأشهر فيه (بلزٍّ) بالتشديد ، فيمكن أن يكون (بلِز) مخففاً منه[2].

٢- أنَّ (حِجِل) أصل بنائها على (فِعْل) ، واتبعت الجيم الحاء ؛ لضرورة إِقامة الوزن[3].

٣- أنَّ الأصل في (جِئِز ، ومِحِك ، ونِفِر) ونحوها أنَّ بناءها على (فَعِل) ، ولكنَّهم كسروا فاء الكلمة إتباعاً من أجل حرف الحلق [4] .

٤- وأمَّا قراءة كسر الحاء والباء في قوله تعالى : { والسَّمَاءِ ذَاتِ الحِبِكِ } .

فقيل : إِنَّها قراءة شاذّة ، وحملها بعضهم على القلّة [5].

٥- أنَّ من الألفاظ مالم يثبت عن العرب ، أو أنَّ ثبوته ليس بطريق الأصالة ، أو أنَّه ليس فصيحاً [6] .

٦- ويرى الأستاذ أحمد عبد الغفور عطّار أنَّه لا داعي لحصر الألفاظ التي وردت عن العرب بوزن (فِعِل) سواء أكانت أسماءً أم صفات [7] ، بناءً على أن بني تميم يجيزون باطراد في نحو: فَخِذ ، ومَحِك ، ونَهِم ، ولَعِف ، ممّا كان على وزن (فَعِل) وهو حلقي العين أن يأتي على (فِعِل) باتباع الفاء للعين[8] .

---

(١) انظر : الاستدراك على سيبويه ٥٧ – ٥٨ ، الاقتضاب ٢٧٣ .

(٢) انظر : الممتع في التصريف ١ / ٦٥ – ٦٦ ، الارتشاف ١ / ١٩ .

(٣) انظر : المنصف ١ / ١٩ .

(٤) المصدر السابق .

(٥) انظر : المحتسب ٢ / ٢٨٦ – ٢٨٧ ، إعراب القراءات الشواذ ٢ / ٥١٢ ، الجامع لأحكام القرآن ١٧/٣٣، شرح الشافية ١ / ٣٩ ، البحر المحيط ٩ / ٥٤٩ ، الدر المصون ٦ / ١٨٤ .

(٦) انظر : شرح الشافية للجاربردي ١ / ٣٢ .

(٧) انظر : ليس في كلام العرب (الحاشية) ٩٦ .

(٨) انظر : شرح الشافية ١ / ٤٠ .

٧- أنَّ البصريين أجمعوا على أنَّه لم يأت على (فِعِل) من الأسماء إلا (إبِل) ، ومن الصفات إلا (بِلِز) ، وأضاف الكوفيون (إطِل) من الأسماء ، فيكون الفريقان بذلك قد اتفقا على اقتصار (فِعِل) على هذه الألفاظ الثلاثة [١] .

مناقشة توجيه المانعين للأدلة :

١- ما ذكروه من أنَّ سيبويه لم يذكر إلا لفظاً واحداً وهو : إبِل ؛ لأنَّه بلا خلاف مُعترض بأنَّ ابن الحاجب قد حكى تسكين الباء فيه ، فيقال : إبْل ، وصرَّح بأنَّ كل ما كان على (فِعِل) بكسرتين يجوز فيه الإسكان [٢] .

ثم إنَّ قولهم : إنّ الأشهر في (إطِل ، وحِبِر) الإسكان و (بلزّ) التشديد ، لا يُلزم بخطأ ما عداه أو ضعفه ، بل هو لغة واردة .

٢- أنَّ النحويين جوّزوا في الاسم إذا كان ثلاثياً مجرّداً على وزن (فَعِل ، أو فَعُل، أو فُعُل ، أو فُعْل ، أو فِعِل) تخفيفه بتسكين عينه ، أو نقل حركتها ، أو تحريكها بحركة الفاء ولاسيَّما إذا كانت عين الاسم حرفاً حلقيّاً [٣] ، والمحوَّل عن الأصل قد يكون أصلاً يُعتدُّ به إذا انفرد .

٣- قولهم إنَّ الأصل في (حِجِل) أنها على زنة (فِعْل) ، وأنَّ الأصل في (جِئِز ، ومِحِك ، ونِفِر) أنَّ بناءها على (فَعِل) مُعترض بوجهين :

أ – أنَّه لا ضرورة تستلزم القول بذلك .

ب– أنَّه لا مانع من القول بأنها قد جاءت على أصلها الذي وضعت عليه ابتداءً ، ثُمّ إنَّه لا دليل يعضّد ما ادّعوه .

---

(١) انظر : شرح القصائد السبع للزوزني ٢٣ .

(٢) انظر : شرح الشافية ١ / ٣٩ – ٤٠ ، شرح الجاربردي لشافية ابن الحاجب ١ / ٣٢ – ٣٣ .

(٣) انظر : الكتاب ٤ / ١٠٧ – ١٠٨ ، المقتضب ١ / ١١٧ ، ٢ / ١٤٠ ، ٢١٣ ، الأصول ١ / ١١١ ، ٣/ ١٠٤– ١٠٥ ، البغداديات ٥٠٦ ، المنصف ١ / ١٩ ، ٢١ ، ٢ / ١٢٤ ، شرح المفصّل ٧ / ١٢٨ ، شرح الكافية الشافية ٢ / ١١٠٠ – ١١٠١ ، شرح الكافية ٢ / ٣١٢ ، المساعد ٢ / ١٢٣ – ١٢٤ .

٤- وأمّا اعتراض القراءة فلا وجه له ؛ لأنّها نُقِلت عن أبي مالك الغفاري ، والحسن ، وأبي عمرو ، وهؤلاء من الثقات الذين لا يمكن الطعن في قراءاتهم، أو الحكم عليها بالقلّة ، أو الشذوذ ، لا سيّما أنّ لها نظائر من لغة العرب نحو : إبِل ، وبِلِز ، وحِبِر ونحوها .

٥- قولهم : «إنَّ من الألفاظ مالم يثبت عن العرب ...» منقوض بورود الشواهد التي تدلُّ على أنَّ العرب قد تكلّمت بمثله ، وثبوت ذلك كان بالأصالة ، وبلغةٍ فصيحة .

٦- دعوى إجماع البصريين والكوفيين على اقتصار (فِعِل) على ثلاثة ألفاظ ، وهي : إبِل ، وبِلِز ، وإطِل معترضة من وجهين :

أ - مَنْ نقل هذا الإجماع ؟ ولو كان الأمر كما ذُكر من الإجماع لاشتُهر ذلك عنهم ، فلمّا لم يشتهر بطلت تلك الدعوى .

ب- أنَّ عدداً من نحاة البصرة والكوفة المتقدمين ذكروا ألفاظاً غير تلك الثلاث ، وقد أثبتناها قريباً ، فأين دعوى الإجماع والحصر ؟.

الترجيح :

يتّضح ممّا تقدّم أنَّ بناء (فِعِل) من أبنية الاسم الثلاثي المجردّ وهو كثيرٌ في لغة العرب، ولا ينبغي حصره في ألفاظ معينة ، ولا تأويله .

القاعدة الصرفيّة بعد مناقشة المسألة :

أنَّ الأسماء والصّفات الثُّلاثيّة المجرّدة التي على بناء (فِعِل) غير محصورةٍ في لغة العرب، ومن حصر فقد ألزم نفسه التأويل ، وهو خلافُ الأصل .

(بناء (فَعْلِل) في الاسم الرُّباعي المجرّد)

ذكر سيبويه أنّ الاسم الرُّباعي المجرد يأتي على خمسة أوزان : (فَعْلَل) كـ(جَعْفَر)، و(فُعْلُل) كـ(بُرْثُن)، و(فِعْلِل) كـ(زِبْرِج) ، و(فِعْلَل) كـ(دِرْهَم)، و(فِعَلّ) كـ(فِطَحْل) [1] .

ثم قال : «فليس في الكلام من بنات الأربعة على مثال ... ، ولا شيءٍ من هذا النحو لم نذكره »[2] .

يتبيّن من ذلك أنّ سيبويه – بعد استقرائه كلام العرب – حكم بأنّ بناء (فَعْلِل) وهو من أبنية الرّباعي المجرد ليس موجوداً في لغة العرب ، ولم يُسْمع عنهم أمثلة له ، ولذا فهو بناءٌ مُهْمَلٌ .

وقد تبع سيبويه في الحكم بإهمال بناء (فَعْلِل) في لغة العرب عددٌ من النحويين ، منهم : المازنيّ [3] ، والمبرِّد [4]، وابن السرّاج [5]، والسيرافيّ [6]، والفارسيّ [7] ، وابن جني [8] ، والصيمري [9]، والثمانينيّ [10]، والأنباريّ [11]،

---

(١) انظر : الكتاب ٤ / ٢٨٨ – ٢٨٩ .

(٢) المصدر السابق ٤ / ٢٨٩ .

(٣) انظر : التصريف (مع المنصف) ١ / ١٠٤ .

(٤) انظر : المقتضب ١ / ٦٦ – ٦٧ ، ٢ / ١٠٧ – ١٠٨ ، ٣ / ٣١٨ .

(٥) انظر : الأصول ٣ / ١٨١ – ١٨٤ .

(٦) انظر : شرح الكتاب ٦ / ٣٠ أ ، السيرافي النحوي ٥٩٧ – ٥٩٨ .

(٧) انظر : التكملة ٥٥٨ .

(٨) انظر : المنصف ١ / ١٠٤ ، ١٠٩ .

(٩) انظر : التبصرة والتذكرة ٢ / ٧٨٤ – ٧٨٥ .

(١٠) انظر : شرح التصريف ٢٠٥ – ٢٠٧ .

(١١) انظر : الوجيز في علم التصريف ٢٨ ، ٣٥ .

وابـن معطٍ[1] ، وابـن يعـيش[2] ، وابـن الحاجـب [3] ، وابـن عـصفور – في أحـد قوليه[4] ، وآخرون [5] .

قال المازنيّ في زيادة النون والتاء في أول الكلمة : «وإذا جاءتـك علـى مثـالٍ لا يكون للأسمـاء فهمـا زائـدتان؛ لمجيئهمـا علـى غـير الأصـول ، وذلـك نحـو: (نَرْجِس) ... ؛ لأنَّه ليس في الكلام مثل : (جَعْفِر)» [6] .

ومقتضى ذلك أنَّ الحكم على نون (نَرْجِس) بالأصالة يؤدي إلى مـا لا نظـير له في لغة العرب ؛ لأنَّ بناء (فَعْلِل) غير ثابت في كلامهم .

وقال ابن عصفور : «... ليس في الكلام (فَعْلِل)» [7] .

المستدرك على سيبويه :

استدرك بعض النحويين على استقراء سيبويه لفظين ، هما [8] :

نَرْجِس ، وطَحْرِبَة (قطعة من خرقة) ؛ حكى أبـو الجـرَّاح عـن العـرب : أنَّهم يقولون : (طَحْرِبَة) بفتح الطاء ، وكسر الراء [9] .

---

(١) انظر : شرح ألفية ابن معط ٢ / ١١٦٧ – ١١٦٩ ، الفصول الخمسون ٢٥٨ .

(٢) انظر : شرح الملوكي ١٦٦ ، ١٦٩ ، شرح المفصَّل ٦ / ١٣٦ .

(٣) انظر : الإيضاح في شرح المفصَّل ١ / ٧١٣ .

(٤) انظر : الممتع ١ / ٢٦٦ .

(٥) انظر : شرح الكافية الشافية ٤ / ٢٠٢٢ – ٢٠٢٤ ، شرح الشافية ١ / ٤٨ ، شرح الألفية لابن الناظم ٨٤٢ ، نزهة الطرف ١٠٧ – ١٠٨ ، شرح النظَّام ٤١ .

(٦) التصريف (مع المنصف) ١ / ١٠٤ .

(٧) الممتع ١ / ٢٦٦ .

(٨) انظر : الاستدراك ١٥٥ ، الصحاح ١ / ١٥١ (طحرب) ، الممتع ١ / ٦٧ ، لسان العرب ١ / ٥٥٦ (طحرب) ، الارتشاف ١ / ٥٨ ، التذييل والتكميل ٦ / ١١٢ ب ، لسان العرب ٥٦ .

(٩) انظر : الاستدراك ١٥٥ ، لسان العرب ١ / ٥٥٦ (طحرب) .

ومن أوائل من استدرك ذلك على سيبويه القاسم بن سلاّم [1] ، والزبيديّ[2] ، واختاره ابن عصفور - في قوله الآخر - [3] ، وأبو حيّان [4] .

قال ابن عصفور في عدّ أوزان الرُّباعي : «وعلى (فَعْلِل) ولم يجئ منه إلاّ (طَحْرِبة)» [5].

وقال أبو حيّان : «والذي أذهب إليه أنّ (نَرْجِساً) بفتح النون وكسرها نونها أصلية ، ألا ترى كيف حكم سيبويه على نون (نهْشَل) بالأصالة [6] ، إذ لا يحفظ أنَّها جاءت زيادتها أوّلاً زيادة مطّردة ، فكذلك هذه النون ، ويكون إذا فتحت النون وزنه : (فَعْلِل) ، وقد جاء منه (طَحْرِبة) ، وهو شاذٌ ، فيكون هذا من الشاذّ الذي وجُد له نظير ، بخلاف جعلها زائدة ، فإنّه لم يرد (نَفْعِل) اسماً لا شاذّاً ولا غيره ، وهذا كلّه على تقدير أنَّ (نَرْجِساً) عربيٌّ ، وقد قيل : إنَّه اسم أعجمي» [7] .

واحتج أبو حيّان لصحة ما ذهب إليه بقوله : «والحكم عليها بالزيادة يدخل الكلمة في باب معدوم في الأسماء ؛ إذ ليس فيها : (نَفْعِل) ، ولا (نِفْعِل) ، فلذلك كان الأولى أن تكون النون أصليّة » [8] .

---

(١) انظر : الاستدراك ١٥٥ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) انظر : الممتع ١ / ٦٧ .

(٤) انظر : التذييل والتكميل ٦ / ١١٢ ب ، الارتشاف ١ / ٥٨ ، النكت الحسان ٢٢٦ .

(٥) الممتع ١ / ٦٧ .

(٦) انظر : الكتاب ٤ / ٣١٩ .

(٧) التذييل والتكميل ٦ / ١١٢ ب .

(٨) المصدر السابق ٦ / ١١٢ ب - ١١٣ أ .

توجيه المانعين للألفاظ :

اعترض المانعون الاستدلال بـ(نَـرْجِس) في إِثبـات بنـاء (فَعْلِـل) في الاسم الرُّباعي المجرَّد بحُجَّة أنَّه لفظٌ أعجمي [1] ، والألفاظ الأعجميّة غير معوّل عليها في إِثبات الأبنية .

وأجاب ابن عصفور عن احتجاج أبـي حيَّـان بـأنَّ الحـرف إِذا كـان جعلـه زائداً يؤدي إِلى بناء غير موجود ، وكذلك جعله أصليًّا يُحكم عليه بالزيـادة ؛ لأنَّ أبنية المزيد أكثر من أبنية الأصول [2] .

مناقشة توجيه المانعين للألفاظ :

١- ما ذكروه من عدم صـحة الاحتجـاج بــ (نَـرْجِس) لعجمتـه ؛ معـترضٌ بـأنَّ الألفاظ الأعجميّة إِذا أُعْرِبت تسري عليها قواعـد العربيـة ، وتنطبـق عليهـا ضوابطها ، ومن ثَمَّ يصح الاستدلال بها .

قال المبرِّد : «وإِن كان الأعجمي قـد أُعْـرِب ، ولم يكـن علـى مثـال الأسمـاء المنصرفة ولا غيرها ، صُرِف وصار كعربيٍّ لا ثاني له ؛ لأنَّه إِذا أُعْـرِب فهـو كالعربية الأصليّة »[3].

٢- أنَّ هذا اللفظ لم يُجْعَل ثَبَتاً أصليّاً لإِثبات بناء (فَعْلِل) ، بل جيء به لتقويـة الدليل ؛ لأنَّ هذا البناء قد تحقق وروده عـن العـرب بنحـو : (طَحْرِبـة) ، وهو لفظٌ ثابتٌ بالنقل الصحيح عن الثقات ، ونقـل الثقـة - كمـا قـد تقـرّر - لا سبيل إِلى ردّه .

---

(١) انظر : العين ٦ / ٢٠١ ، تهذيب اللغة ١٠ / ٢٤١ ، المعرّب ٦٠٦، التذييل والتكميل ٦ / ١١٢ ب .

(٢) انظر : الممتع ١ / ٢٦٦ .

(٣) المقتضب ٣ / ٣٢٦ .

الترجيح :

يتضح مماً تقدَّم أنَّ بناء (فَعْلِل) من أبنية الاسم الرباعي المجرَّد ، ويؤيد ذلك :

١- أنه منقول عن العرب بالنقل الموثوق به .

٢- القياس ، ويتضح ذلك من خلال قياس أبي حيّان (نَرْجِس) على (نَهْشَل) .

القاعدة الصرفيّة بعد مناقشة المسألة :

أن بناء (فَعْلِل) من الأبنية النادرة للاسم الرباعي المجرد ، وهو وارد عن العرب ، وليس بمهمل .

(بناء (فُعْلَل) في الاسم الرباعي المجرَّد)

قال سيبويه: «والنون من (جُنْدَب)، و(عُنْصَل)، و(عُنْظَب) زائدة ؛ لأنه لا يجيء على مثال : (فُعْلَل) شيءٌ إلا وحرف الزيادة لازمٌ له ، وأكثر ذلك النون ثابتةٌ فيه» [1] .

يتبيّن من هذا النصّ أنّ سيبويه يذهب إلى أنَّ النون في: (جُنْدَب) ، و(عُنْصَل) ، و(عُنْظَب) زائدة لا أصلية ، ووزنها حينئذ (فُنْعَل) ، ولا يصح أن تكون النون أصليّة ؛ لأن استقراء لغة العرب ، وتتبّع أبنية الكلام عندهم يدلّ على أنّه ليس في كلامهم ما وزنه (فُعْلَل) ، ومن ثمّ فإنّ الحكم بأصالة النون في نحو هذه الأمثلة يؤدي إلى ما لا نظير له .

وقد تبع سيبويه في الحكم بزيادة النون في هذه الأمثلة ونحوها وإهمال بناء (فُعْلَل) في الاسم الرباعي المجرّد : المازنيُّ [2]، والمبرِّد [3]، وابن السرَّاج [4]، والسيرافيّ [5]، والفارسيّ [6]، وابن جني [7] ، وابن سيده [8] ، وابن الشجري [9] ، وابن عصفور [10] ، ونُسِب هذا الرأي إلى جمهور البصريين [11] .

---

(١) الكتاب ٤ / ٣٢٠ – ٣٢١ .

(٢) انظر : التصريف (مع المنصف) ١ / ١٠٤ ، ١٣٥ – ١٣٦ .

(٣) انظر : المقتضب ١ / ٢١٩ .

(٤) انظر : الأصول ٣ / ٢٠٥ ، ٢٤١ .

(٥) انظر : شرح الكتاب ٦ / ٨٤ أ .

(٦) انظر : التكملة ٥٥٨ .

(٧) انظر : المنصف ١ / ١٣٧ – ١٣٨ .

(٨) انظر : المخصص ٩ / ١٧٦ ، ١١ / ١٦٨ .

(٩) انظر : أمالي ابن الشجري ٢ / ٣٣٣ .

(١٠) انظر : الممتع ١ / ٦٧ ، ٢٦٨ – ٢٦٩ .

(١١) انظر : شرح التصريف للثمانيني ٢٠٧ .

المستدرك على سيبويه :

ذهب بعض النحويين كالفراء[1]، والأخفش[2]، وجمهور الكوفيين [3] إلى أنَّ (فُعْلَل) من أبنية الاسم الرباعي المجرّد ، وأنّه ثابتٌ في كلام العرب .

واستدرك الزبيديّ هذا البناء على سيبويه ، وجعله من أبنية الرباعي غير المزيد الثابت في لغة العرب [4] .

واختار هذا المذهب الثمانينيّ [5] ، وابن يعيش [6] ، وابن مالك [7] ، والنظّام [8] .

ومن أمثلة هذا البناء عند المثبتين [9] : جُخْدَب ، وبُرْقَع ، وطُحْلَب ، وقُعْدَد ، ودُخْلَل ، وجُؤْذَر ، وعُنْصَر ، وقُنْبَر ، وجُنْدَب ، وعُوْطَط ، وخُنْفَس .

وقد حكى الفرّاء [10] ، والأخفش [11] الفتح في لامات بعض هذه الأسماء .

---

(١) انظر : شرح الملوكي ٢٦ — ٢٧ ، شرح الشافية ١ / ١٨ .

(٢) انظر : المنصف ١/١٠٤ ، ١٣٨ ، شرح التصريف للثمانيني ٢٠٦ ، أمالي ابن الشجري ٢/٣٣٣ ، شرح الملوكي ٢٦ ، شرح الشافية ١ / ١٨ .

(٣) انظر : شرح الألفية لابن الناظم ٨٢٤ — ٨٢٥ ، توضيح المقاصد ١ / ٦٢٧ — ٦٢٨ .

(٤) انظر : الاستدراك على سيبويه ١٥٤ — ١٥٥ .

(٥) انظر : شرح التصريف ٢٠٦ .

(٦) انظر : شرح الملوكي ٢٦ .

(٧) انظر : شرح الألفية لابن الناظم ٨٢٤ — ٨٢٥ ، توضيح المقاصد ٦ / ٦٢٧ — ٦٢٨ .

(٨) انظر : شرح النظّام لشافية ابن الحاجب ٤١ .

(٩) انظر : الاستدراك ١٥٤ — ١٥٥ ، الأصول ٣ / ٢٤٠ ، المنصف ١ / ١٣٧ — ١٣٨ ، شرح التصريف للثمانينيّ ٢٠٦ ، أمالي ابن الشجري ٢ / ٣٣٣ ، شرح الملوكي ٢٦ — ٢٧ ، شرح الشافية ١ / ١٨ ، شرح النظّام ٤١ .

(١٠) انظر : شرح الملوكي ٢٦ — ٢٧ ، شرح الشافية ١ / ١٨ .

(١١) انظر : المنصف ١/١٠٤ ، ١٣٨ ، شرح التصريف للثمانيني ٢٠٦ ، أمالي ابن الشجري ٢/٣٣٣ ، شرح الملوكي ٢٦ ، شرح الشافية ١ / ١٨ .

الأدلة المؤيدة لتلك الألفاظ :

يؤيّد الألفاظ السابقة (القياس) ووجهه : «أنَّهم قالوا : (سُؤْدَدٌ) بمعنى السيادة ، فهو من لفظ : (سيِّد) ، و(عُوْطَط) من لفظ : (عائط) ، فإظهار التضعيف فيهما دليل على إرادة إلحاقهما بـ(جُخْدَب) ، كما قالوا : (مَهْدَدٌ) و(قَرْدَد) حين أرادوا إلحاقه بـ(جَعْفَر)»[1]، وقال النظّام : «وثبوت هذا البناء [أي فُعْلَل] – عند المحققين – من القبول بمحلّ ؛ لأنهم يقولون : (ماله عُنْدَد) أي : بُدّ ، والدال الثانية للإلحاق ، وإلا لوجب الإدغام ، فوجب ثبوت هذا البناء ليُلحق به» [2] .

توجيه الألفاظ المستدركة :

تأوّل نُفاة هذا البناء في الاسم الرباعي المجرّد ما احتجّ به المثبتون ، وذلك على النحو الآتي :

١- أنّ من الألفاظ ما ورد بالضمّ والفتح ، فيمكن أن يكون الفتح تخفيفاً ؛ وذلك نحو: (جُخْدَب)، و(بُرْقَع) ، و(جُؤْذَر) ، و (جُنْدَب) ، و (قُعْدَد) ، و(طُحْلَب)، و (دُخْلَل) ، فقد ورت هذه الألفاظ بضمِّ الحرف الثالث[3] .

قال ابن عصفور : «فإنّما يكون ثَبَتُ (فُعْلَل) بأن يوجد ، لا يجوز معه (فُعْلُل) بالضمّ ، فأنْ لم يوجد الفتح إلا من الضمّ ، دليلٌ على أنّه ليس ببناءٍ أصلي» [4] .

---

(١) شرح الملوكي ٢٧ .

(٢) شرح النظّام لشافية ابن الحاجب ٤١ .

(٣) انظر : المنصف ١٠٤/١ ، ١٣٨ ، أمالي ابن الشجري ٣٣٣/٢ ، شرح الملوكي ٢٦ – ٢٧ ، الممتع ١ / ٦٧ ، ٢٦٨ – ٢٦٩ ، شرح الشافية ١ / ١٨ ، المزهر ٢ / ٢٨ .

(٤) الممتع ١ / ٦٧ ، وانظر : شرح الملوكي ٢٦ – ٢٧ .

٢- وذكروا أنّه لا حُجّة في (جُؤْذَر) ؛ لأنه أعجمي [١] ، بالإضافة إلى ورود الضمِّ فيه .

٣- ولا حُجّة في : (جُنْدَب) ، و (عُنْصَر) ، و (قُنْبَر) ؛ لأنَّ النون فيها زائدة[٢] ، إذ إنَّ (جُنْدَب) مأخوذ من (الجَدْب) ؛ لأنه مما يصحبه ، و(عُنْصَر) يجوز أن يكون من عَصَرْتُ الشيء ؛ لأنّ العُنْصُر هو أصل الشيء ، وإذا عُصِر الشيء فكأنّه يرجع إلى أصله وجوهره بما يلحقه من شدة العصر [٣] ، و (قُنْبَر) قالوا فيه : (قُبَّرٌ) [٤] .

قال ابن عصفور : «ما جاء من هذا النحو ، وعُلِم له تصريفٌ ، وجدت النون زائدة ، نحو : (قُنْبَر) ؛ لأنَّهم يقولون في معناه : (قُبَّرٌ) ، فيحذفون النون ، فيُحمل ما جُهِل تَصْرِيفُهُ على ما عُلِم» [٥] .

مناقشة توجيه الألفاظ :

يجاب عمّا ذكروه بالآتي :

أولاً- أنّه وإن كان المشهور في مثل هذه الألفاظ الضمّ ، إلاّ أنّ الفتح قد جاء عن الثقة ، فلا سبيل إلى ردّه [٦] .

ثانياً- أنّ هذا البناء قد ثبت عند المحققين[٧]، وارتضاه المتأخرون من الصرفيين[٨]، فلا مجال لإنكاره ، أو حمله على بناءٍ آخر .

---

(١) انظر : المنصف ١ / ١٣٨ ، الممتع ١ / ٦٧ ، ٢٦٨ .

(٢) انظر : الكتاب ٤/٣٢٠ – ٣٢١ ، الأصول ٣/٢٤٠ ، المنصف ١/١٠٤ ، ١٣٨ ، الممتع ١ / ٢٦٨ – ٢٦٩ .

(٣) انظر : المنصف ١ / ١٣٨ .

(٤) انظر : الأصول ٣ / ٢٤٠ ، المنصف ١ / ١٣٨ ، الممتع ١ / ٢٦٨ .

(٥) الممتع ١ / ٢٦٨ .

(٦) انظر : أمالي ابن الشجري ٢ / ٣٣٣ ، شرح الملوكي ٢٧ ، شرح الشافية ١ / ١٨ .

(٧) انظر : شرح النظّام لشافية ابن الحاجب ٤١ .

(٨) انظر : شرح التصريف للثمانينيّ (الحاشية) ٢٠٧ .

ثالثاً– أنّ هذا البناء يقوّيه الإلحاق ، ويعضّده القياس ، فينبغي التعويل عليه ؛ لأنّ عدم قبوله يوقع في التأويل والتكلُّف دون مُوجب .

رابعاً– أنَّ مَنْ حفظ حُجَّةٌ على من لم يحفظ .

الترجيح :

يتّضح ممّا تقدّم أن بناء (فُعْلَل) من أبنية الاسم المجرّد ، وهو مذهب الفرّاء ، والأخفش ، والكوفيين ، وجمهور المحققين والصرفيين ، ويعضّده النقل، والقياس .

القاعدة الصرفية بعد مناقشة المسألة :

أنّ بناء (فُعْلَل) من أبنية الاسم الرباعي المجرد ، وهو ثابتٌ في لغة العرب ، وليس مهملاً ، ولا فرعاً عن (فُعْلُل)

(بناء (أُفْعُل) في الاسم الثلاثيّ المزيد بحرف)

قال سيبويه : «ويكون [الحرف] (أُفْعُلاً) وهو قليلٌ نحو : (أُبْلُم) ، و(أُصْبُع)، ولا نعلمه جاء صفة »[1].

يتبيّن من ذلك أنّ سيبويه – بعد استقرائه لغة العرب ، وتتبعه لأبنية كلامهم – حكم بأنّ بناء (أُفْعُل) في الثلاثي المزيد بحرف لم يرد صفة في لغة العرب، وأنه وزنٌ خاصٌ بالأسماء.

وقد تبع سيبويه في الحكم بإهمال بناء (أُفْعُل) في الصفات عددٌ من النحويين [2] ، وجعله ابن السراج من الأبنية التي فات سيبويه ذكرها [3] .

المستدرك على سيبويه :

يرى أبو زيد الأنصاري [4] أنّ بناء (أُفْعُل) قد جاء عن العرب صفةً ، ومنه قولهم : لبنٌ أُمْهُج [5] ، أنشد أبو زيد :

جاريَـةٌ شَمَّتْ شَبَابـاً عِلَّجَا ... في حِجْرِ مَنْ لم يَكُ عنْهَا مُلْفَجَا

يُطْعِمُها اللّحْمَ وشَحْمَاً أُمْهُجا[6]

---

(١) الكتاب ٤ / ٢٤٥ .

(٢) انظر : أدب الكاتب ٣٧٤ (الحلبي) ، الأصول ٣ / ١٨٧ ، الخصائص ٣ / ١٩٤ – ١٩٥ ، الممتع ١ / ٧٣ ، المزهر ٢ / ٥٤ .

(٣) انظر : الأصول ٣ / ٢٢٥ .

(٤) انظر : الاستدراك ٦٢ ، الخصائص ٣ / ١٩٤ ، الممتع ١ / ٧٣ ، الارتشاف ١ / ٢٥ .

(٥) اللبن الأُمْهُج : الخالص من الماء ، وقيل : اللبن الرقيق ما لم يتغيّر طعمه ، ولبن أُمْهجان : إذا سكنت رغوته وخلص ، ولم يخثر ، وشحمٌ أُمْهُج : رقيق ، وقيل : نيءٌ .انظر : الصحاح ١/٣٤٢ (مهج) ، المحكم ٤ / ١٣٠ (مهج) ، لسان العرب ٢ / ٣٧٠ (مهج) .

(٦) الأبيات من بحر الرجز ، لم أقف على قائل لها .انظر : الأصول ٣ / ١٨٧ ، الخصائص ٣ / ١٩٤ ، الاقتضاب ٢ / ٣٣٣ ، الممتع ١ / ٧٣ .

وتبعه في ذلك ابن السرّاج [١]، والزبيدي [٢]، والجوهري [٣] ، وابن سيده[٤]، وابن السِّيد [٥]، وآخرون [٦] .

توجيه المانعين للفظ المستدرك :

يرى المانعون أنه لا يمكن اعتراض استقراء سيبويه بنحو : (لبن أُمْهُج) لأمرين [٧] :

١- أنّه يُحتمل أن يكون (أُمْهُج) محذوفاً من (أُمْهُوج) كـ (أُسكوب) .

قال ابن جنّي : «وجدت بخط أبي عليٍّ عن الفرّاء : (لبن أُمْهُوج) ، فيكون (أُمْهُج) هذا مقصوراً منه لضرورة الشعر ، وأنشد أبو زيد :

يُطْعِمُها اللَّحْمَ وشَحْمَاً أُمْهُجا

ولم نسمعه في النثر (أُمْهُجا) .... ، وكنت قلت لأبي عليّ – رحمه الله – وقت القراءة يكون: (أُمْهُج) محذوفاً من (أُمْهُوج)، فقبل ذلك ، ولم يأبَه »[٨].

٢-أنّه يجوز أن يكون (أُمْهُج) في الأصل اسماً غير صفة، إلا أنّه وُصِف به؛ لما فيه من معنى الصفاء والرقّة، كما يُوصف بالأسماء الضامنة لمعاني الأوصاف.

مناقشة توجيه المانعين :

يمكن الإجابة عمّا ذكروه بالآتي :

---

(١) انظر : الأصول ٣ / ٢٢٥ .

(٢) انظر : الاستدراك ٦٢ .

(٣) انظر : الصحاح ١ / ٣٤٢ (مهج) .

(٤) انظر : المحكم والمحيط الأعظم ٤ / ١٣٠ (مهج) .

(٥) انظر : الاقتضاب ٢ / ٣٣٣ .

(٦) انظر : لسان العرب ٢ / ٣٧٠ (مهج) ، الارتشاف ١ / ٢٥ .

(٧) انظر : الخصائص ٣ / ١٩٤ – ١٩٥ ، الاقتضاب ٢ / ٣٣٣ ، الممتع ١ / ٧٣ – ٧٤ .

(٨) الخصائص ٣ / ١٩٤ – ١٩٥ .

١- أنّ قول العرب : (لبنٌ أُمْهُج) نقله أبـو زيـد الأنـصاري ، وهـو ممـن يوثّقـه سيبويه بقوله : حـدثنا الثقـة ، ونحـو ذلـك[1]، ومـن ثـمّ لا وجـه لـردّه أو تأويله دون ثبت أو قرينة ، والاحتمال نوع من التأويل المرفوض .

٢- أنّ أهل اللغة [2] نقلـوا اسـتعمال العـرب للفظـي : (لـبن أُمْهُـج ، وأُمْهُـوج) بمعنى الرقيق ، أو الخالص من الماء ، وقولهم : (شحمٌ أُمْهُج ، وأُمْهُـوج) بمعنى النيء ، ولم يشيروا إلى أنّ (أُمْهُجاً) مقـصورٌ مـن (أُمْهُـوج) ، بـل كلا الاستعمالين واردٌ ، ولا حاجة لادّعاء القصر .

الترجيح :

يتضح ممّا تقدّم أنّ بناء (أُفْعُـل) مـن أبنيـة الأسمـاء والـصفات الثلاثيـة المزيدة بالهمزة ، وليس مقصوراً على الأسماء ؛ لورود السماع بذلك .

القاعدة الصرفية بعد مناقشة المسألة :

أنّ بناء (أُفْعُل) قليل في الأسماء، نادرٌ في الصفّات ، ولكنه ليس مهملاً .

---

(١) انظر مثلاً : الكتاب ١ / ١٢٩ ، ١٥٩ ، ٢٨٣ ، ٢ / ٦٩ ، ١٢٧ ، ١٢٩ (بولاق) .

(٢) انظـر : الصحاح ١ / ٣٤٢ (مهج) ، المحكم ٤ / ١٣٠ (مهج) ، لسان العرب ٢ / ٣٧٠ (مهج) .

(بناء (إِفْعَل) في الأسماء والصفات الثلاثية المزيدة بحرف)

قرر سيبويه أنّ (إِفْعَلاً) لا يكون صفة ، قال : «ويكون [الحرف] على (إِفْعَل) نحو : (إِصْبَع)، و(إِبْرَم)، و(إِبيَن)، و(إِشْفَى)، و(إِنْفَحة) ، ولا نعلمه جاء صفة» [1].

يتبين من هذا النص أن سيبويه – بعد استقرائه كلام العرب – حكم بأنّ بناء (إِفْعَل) خاصٌ بالأسماء المزيدة بالهمزة في أولها نحو: (إِصْبَع)، و (إِبْرَم) ، ولم يثبت وروده صفةً في لغة العرب .

وقد تبع سيبويه في الحكم بإهمال بناء (إِفْعَل) في الصفات عددٌ من النحويين منهم: ابن السرّاج [2]، والسيرافي [3]، وابن خالويه [4] ، والفارسيّ [5] ، والزبيديّ [6]، وابن جني [7] ، وابن سيده [8] ، والأعلم [9] ، وابن عصفور [10] ، وآخرون [11] .

قال ابن سيده : «.... والدليل على أنّ الهمزة أصلٌ أنّ (إِفْعَلاً) لا يكون في الصفات» [12].

---

(١) الكتاب ٤ / ٢٤٥ .

(٢) انظر : الأصول ٣ / ١٨٧ .

(٣) انظر : السيرافي النحوي ٦٠٧ – ٦٠٨ .

(٤) انظر : ليس في كلام العرب ١٨١ .

(٥) انظر : الخصائص ٣ / ٢١٧ ، لسان العرب ٥ / ٣٠٩ (أوز) .

(٦) انظر : الاستدراك ٦٢ .

(٧) انظر : الخصائص ٣ / ٢١٧ .

(٨) انظر : المحكم ٢ / ١٥٠ – ١٥١ .

(٩) انظر : النكت في تفسير كتاب سيبويه ١ / ١١٤٣ .

(١٠) انظر : المتع ١ / ٧٤ .

(١١) انظر : لسان العرب ٥ / ٣٠٩ (أوز) ، الارتشاف ١ / ٢٥ ، المزهر ٢ / ٨٦ .

(١٢) المحكم ٢ / ١٥٠ – ١٥١ .

النصوص المستدركة على الاستقراء :

استُدرِك على استقراء سيبويه عدة الفاظ ، وهي [1] :

إِمّع (وهو الذي لا رأي له) ، وإمّر (الأحمق) ، وإيّل (الوحش ، وقيل : الوعل)، وإوّز (وهو القصير الغليظ).

توجيه المانعين للألفاظ :

١- يرى المانعون أنه لا وجه للاحتجاج بـ (إِوّز) على إثبات بناء (إِفْعَل) في الصفات لأوجه [2] :

أ - أنه يحتمل أن يكون بوزن (فِعَلّ) والهمزة أصلية ، وهذا قليلٌ .

ب- أنه يجوز أن يكون (إوّز) اسماً وُصف به لتضمنه معنى الشدة .

ج- أنه يجوز -أيضاً- أن يكون بدلاً لا وصفاً ، كقولك: (مررتُ بقائمٍ رجلٍ) .

٢- ولا حُجّة في : (إمّع) ، و (إمّر) ؛ لأنها بوزن فِعّل ، والهمزة أصلية [3] .

٣- ولا حُجّة كذلك في (إِيّل) ؛ لأنه بوزن (فِعّل) ، وقيل : (فِعْيَلٌ) ، والهمزة أصلٌ[4].

مناقشة توجيه المانعين للألفاظ :

يمكن الإجابة عمّا ذكروه بالآتي :

١- أن الهمزة إذا لحقت أوّلاً رابعة فصاعداً فهي مزيدة إلا بثبت[5]، ولا دليل على أصالة الهمزة في (إوّز) ، و (إمّع) ونحوها ، فتبقى على ما تقرّر من كونها زائدة .

---

(١) انظر : ليس في كلام العرب ١٨١ ، الخصائص ٣ / ٢١٧ ، الممتع ١ / ٧٤ ، ٢٣٤ ، لسان العرب ٣٠٩/٥ (أوز) ، ١١ / ٣٢ - ٣٣ ، المزهر ٢ / ٨٦ .

(٢) انظر : الخصائص ٣ / ٢١٧ ، الممتع ١ / ٧٤ ، لسان العرب ٥ / ٣٠٩ (أوز) .

(٣) انظر : ليس في كلام العرب ١٨١ ، المحكم ٢ / ١٥٠، الممتع ١ / ٢٤٣ ، المزهر ٢ / ٨٦ .

(٤) انظر : المحكم ٢ / ١٥١ .

(٥) انظر : الكتاب ، ٤ / ٣٠٧ ، الممتع ١ / ٢٣١ .

٢- أن المانع من جعلها زائدة عند النفاة هو مجيئها على بناءٍ غير ثابت لديهم في الصفات ، وقد تقرّر وجوده ، فلا وجه للحكم بأصالة الهمزة في نحو هذه الأمثلة .

٣- انه لا وجه لإثبات هذا البناء في الأسماء دون الصفات ، وليس هناك علةٌ واضحة لذلك ، إلا كونه لم يرد عن العرب ، وقد ورد في نحو هذه الأمثلة فلا مُوجب لإنكاره .

الترجيح :

يتّضح ممّا تقدّم أن بناء (إِفْعَل) من أبنية الثلاثي المزيد بالهمزة في أوله ، وهو ثابتٌ في الأسماء والصفات ؛ لورود السماع بذلك ، ومن ثَمَّ لا وجه لإنكاره .

القاعدة الصرفيّة بعد مناقشة المسألة :

أن بناء (إِفْعَل) من أبنية الثلاثي المزيد بحرف ، وهو قليل في الأسماء ، نادرٌ في الصفات ، وليس مهملاً .

(بناء (أَفْعُلٍ) في الجمع والمفرد)

قال سيبويه : «ولا يكون في الأسماء والصفات (أَفْعُلٌ) إلا أنْ يُكَسَّر عليه الاسم للجمع نحو : أكْلُبٍ ، وأعْبُد»[1].

هذا النصّ يدلّ على أنّ سيبويه – بعداستقرائه لغة العرب ، وتتبّعه لأبنية الأسماء الثلاثيّة المزيدة بالهمزة في أولها – حكم بأنّ بناء (أَفْعُل) خاصٌّ بجمع التكسير ، وأنّه لا يكون في الأسماء والصفات المفردة .

وقد تبع سيبويه في الحكم باختصاص بناء (أَفْعُل) بجمع التكسير ابن السرَّاج [2]، والسيرافي[3]، وأبو نصر القرطبي [4] ، وابن يعيش [5] ، وابن عصفور[6] ، وجمهور الكوفيين[7] .

المستدرك على سيبويه :

ذهب جماعة من النحويين إلى أن (أَفْعُلاً) ليس مختصاً بجمع التكسير ، بل قد جاء في الأسماء المفردة [8] .

وقد استدرك عدد من النحاة منهم ابن خالويه[9]، والزبيدي[10]، وابن

---

(١) الكتاب ٤ / ٢٤٥ .

(٢) انظر : الأصول ٣ / ١٨٧ .

(٣) انظر : شرح الكتاب ٥/ ٢٢٩ ب .

(٤) انظر : شرح عيون كتاب سيبويه ٢٨٠ .

(٥) انظر : شرح المفصل ٦ / ١١٦ .

(٦) انظر : الممتع ١ / ٧٥– ٧٦ .

(٧) انظر : الإنصاف ١ / ٤٠٤ – ٤٠٥ .

(٨) انظر : شرح السيرافي ٥ / ٢٢٩ ب ، الإنصاف ١ / ٤٠٨ .

(٩) انظر : ليس في كلام العرب ٩٨ .

(١٠) انظر : الاستدراك على سيبويه ٦٣ .

سيده[١] ، وأبو البركات الأنباري[٢] ، وأبو حيّان [٣] على سيبويه أسماءً جاءت على بناء (أَفْعُل) وهي مفرداتٌ ، وليست بجموع ، ممّا يدلّ على أنّ قصْر سيبويه هذا البناء على جمع التكسير ناتجٌ عن نقص استقرائه للغة العرب .

ومن هذه الأسماء [٤] :

- الآنُك [٥] ، ومنه قوله – عليه السلام – : (مَنْ تَحلَّمَ بِحُلُم لم يَرَه كُلِّفَ أنْ يَعْقِدَ بين شعيرَتين، ولَنْ يفْعَل ، وَمَنْ استَمَعَ إلى حديثِ قومٍ، وهُمْ لهُ كارهون، أو يَفِرُّون مِنْهُ، صُبَّ في أُذُنَيْه الآنُكُ يومَ القيامةِ ....) [٦] .

- وأشُدّ [٧] ، ومنه قوله تعالى : ﴿ولا تَقْرَبُوا مَالَ اليَتِيمِ إلاَّ بالَّتِي هِيَ أحْسَنُ حَتَّى يَبْلُغَ أَشُدَّهُ﴾ [٨].

نقل ابن الأنباري عن بعض أهل اللغة أنّ (أَشُدّ) مفردٌ لا جمع، وأنّه بمنزلة (الآنُك)[٩].

- والآجُر [١٠] .

---

(١) انظر : المخصّص ١٢ / ٢٥ ، ١٥ / ٨٥ .

(٢) انظر : الإنصاف ١ / ٤٠٨ – ٤٠٩ .

(٣) انظر : الارتشاف ١ / ٢٥ – ٢٦ ، المبدع في التصريف ٥٨ .

(٤) انظر : ليس في كلام العرب ٩٨ ، الاستدراك ٦٣ ، المخصص ١٥ / ٨٥ ، الإنصاف ١ / ٤٠٨ – ٤٠٩ ، الارتشاف ١ / ٢٥ – ٢٦ .

(٥) الآنك : الرصاص الخالص ، انظر : ليس في كلام العرب ٩٨ ، المخصّص ٢٥/١٢ ، الإنصاف ٤٠٨/١ ، الدر المصون ٣ / ٢١٧ .

(٦) أخرجه البخاري في كتاب التعبير ، باب من كذب في حلمه ٩ / ٥٤ ، حديث رقم (٧٠٤٢) .

(٧) انظر : ليس في كلام العرب ٩٨ ، الإنصاف ١ / ٤٠٨ ، البحر المحيط ٤ / ٦٨٩ ، الدر المصون ٢١٧/٣ .

(٨) الأنعام ١٥٢ .

(٩) انظر : البحر المحيط ٤ / ٦٨٩ ، الدر المصون ٣ / ٢١٧ .

(١٠) الآجر : الطين المطبوخ ، انظر : شرح السيرافي ٥ / ٢٢٩ ب .

– وأَبْهُل [1]، وأَنْعُم، وأَذْرُح، وأَثْمُد [2]، وأَسْقُف النصارى، وأَسْنُمة [3]، وأَصْبُع، وأَبْلُمة [4] ، وأَنْمُلة ، وأَفُرَّة [5] .

– وأَيْمُن [6]، قال المبرِّد : «وليس بجمع يمين ، ولكنّه اسمٌ موضوعٌ للقسم» [7] .

ويبدو أنّ القول بأنّ (أَفْعُل) قد يكون في المفردات هو مذهب المبرِّد ، والبصريين لاحتجاجهم بنحو : ((أَيْمُن) [8] .

وينبغي الإشارة إلى أنّ أبا حيّان ذهب في (البحر المحيط) [9] إلى أنّ بناء (أَفْعُل) مفقودٌ في المفردات وضعاً ، وهذا خلاف ما نصَّ عليه في (الارتشاف) [10] من أنّ الصحيح وجوده في المفردات لثبوت : أَبْهُل ، وأَنْمُلة ، وأَفُرَّة ، والظاهر أنّ له في المسألة قولين .

توجيه المانعين للأدلة :

حاول نُفاة هذا البناء في المفردات توجيه ما استدلّ به المثبتون ، وذلك على النحو الآتي :

١– لا حجّة في (الآنُك) و (الآجُر) ؛ لأنّهما اسمان أعجميّان ، جاءا على وزن لا نظير له [11].

---

(١) الأَبْهُل : اسم نبات ، انظر : ليس في كلام العرب ٩٨ ، الارتشاف ١ / ٢٦ .

(٢) أنْعُم، وأَذْرُح، وأَثْمُد أسماء مواضع، انظر: ليس في كلام العرب ٩٨، الاستدراك ٦٣، الممتع ٧٥/١.

(٣) أَسْنُم : اسم موضع ، انظر : الاستدراك ٦٣ ، الإنصاف ١ / ٤٠٨ ، الممتع ١ / ٧٥ .

(٤) انظر : الاستدراك ٦٣ .

(٥) انظر: الارتشاف ١ / ٢٦، والأَفُرَّة : شدة الحر .

(٦) انظر : المقتضب ٢ / ٣٣٠ ، الإنصاف ١ / ٤٠٤ ، ٤٠٨ .

(٧) المقتضب ٢ / ٣٣٠ .

(٨) انظر : المقتضب ٢ / ٣٣٠ ، الإنصاف ١ / ٤٠٤ ، ٤٠٨ .

(٩) انظر : ٤/ ٦٨٩ من البحر ، وانظر – أيضاً – : الدر المصون ٣ / ٢١٧ .

(١٠) انظر : ١ / ٢٥ – ٢٦ من الارتشاف .

(١١) انظر : شرح السيرافي ٥/ ٢٢٩ ب ، ليس في كلام العرب (الحاشية) ٩٨ .

٢- وأمّا (أَشُدّ) فلا تقوم بـه حُجّـة ؛ لأنّـه جمعٌ لا واحـد لـه ، وهـذا مـذهب الفـرّاء، قـال: «(الأَشُدُّ) واحـدها : (شَـدٌّ) في القيـاس ، ولم أسمـع لهـا بواحد»[1].

وقيل : إنّ (أَشُدّ) جمع (شِدّة) و(فِعْلَـة) تجمـع علـى (أفْعُـل) نحـو: (نِعْمَة وأنْعُم)، وقيل : جمعٌ لـ (شُـدّ) كقولـك : (هـو وُدّ ، وهـم أوُدّ) ، وقيل: جمعٌ لـ (شَدّ) بالفتح [2]، وجعله السمين الحلبي وجهاً محتملاً [3] .

٣- ولا حُجّة في : (أَبْهُل)؛ لأنها بفتح العين ، لا بضمها [4] .

٤- وأمّا (أَسْنُمة) و (أَذْرُح) فتأولهما المانعون على وجهين :

أ - أنّهما جمعان شاذّان سُمّي بهما الواحد ، ولا يُعرف لهما مفرد [5] .

ب- أنّهما علمان ، فلا يثبت بهما بناء ؛ لأنّ العلم أكثـر مـا يجـيء منقـولاً ، ولـذا يُحتمـل أن يكونـا منقـولين مـن الفعـل ، فيكـون (أَذْرُح) فعـلاً في الأصل، ثم سُمّي به ، وكذلك (أَسْنُمة) كأنّـه (أَسْـنُم) في الأصـل ، ثـم سمّي به [6] .

٥- ولا حُجّة في (أَصْبُع) و (أَنْمُلة) ؛ لأنّه إن ثبت النقـل بهمـا ، فقـد يكونـا مخفّفـين مـن (أُصْـبُع) ، و (أُنْمُلـة)كمـا قـالوا في : (بُرْقُـع) : (بُرْقَـع) بالتخفيف [7] .

---

(١) الدر المصون ٣ / ٢١٧ ، وانظر : البحر المحيط ٤ / ٦٨٩ .

(٢) انظر : البحر المحيط ٤ / ٦٨٩ ، الدر المصون ٣ / ٢١٧ .

(٣) انظر : الدر المصون ٣ / ٢١٧ .

(٤) انظر : العين ٤ / ٥٥ ، الصحاح ٤ / ١٦٤٣ ، القاموس المحيط ٣ / ٣٥٠ .

(٥) انظر : شرح عيون كتاب سيبويه ٢٨٠ .

(٦) انظر : الممتع ١ / ٧٥ .

(٧) انظر : المصدر السابق ١ / ٧٥ – ٧٦ .

٦- ولا حُجّة في (أيْمُن) ؛ لأنه جمع (يمين) ، والأصل في همزة (أيْمُن) أن تكون همزة قطع ؛ لأنه جمع ، إلا أنّها وُصِلت لكثرة الاستعمال ، وبقيت فتحتها على ما كانت عليه في الأصل [1] .

مناقشة توجيه الألفاظ :

١- لا يُسلَّم قولهم : إنّه لا حُجّة في (الآنُك) و (الآجُر) ؛ لأنّهما اسمان أعجميان ؛ وذلك لأنّ التعريف دخل اللفظين ، فحُمِلا على ما يوازنهما من العربي نحو : أشُدّ ، وأثْمُد ، وأصْبُع ، ونحوها ، فصحّ بذلك الاحتجاج بهما[2] ، كما احتُجّ بـ (سراويل) على مجيء (مَفَاعِيْل) مفرداً .

٢- والحجة قائمة بـ (أشُدّ) كما يدل على ذلك ظاهر الآية ، ولا حاجة إلى التأويل المتكلّف ،ولا سيّما أنّ لـ (أشُدّ) نظائر لا تحتمل التأويل نحو : أنْعُم، وأذْرُح ، وأثْمُدٌ أسماء مواضع [3] ، وقيل : إنّ (أشُدّ) اسم موضعٍ فصحّ الاحتجاج به [4] .

٣- ولا يُسلَّم قولهم : إنّ (أسْنُمة) و (أذْرُح) جمعان شاذّان ، بل هما اسمان لموضعين ، جاءا على بناءٍ موجود في المفرد ؛ لثبوت نحو : أنْمُلة ، وأصْبُع، فالحمل على النظير أولى من الحكم بالشذوذ .

ودعوى أنّهما علمان منقولان من الفعل مرفوضة ؛ لعدم الدليل ، ثم إنّه تأويلٌ دون مُوجِب .

٤- ولا يُسلَّم قولهم : إنّ (أصْبُع) و (أنْمُلة) لا حجة فيهما ؛ لأنهما مخففان من (أُصْبُع) و (أُنْمُلة) ، بل يصحُّ الاحتجاج بهما ؛ لأنّ الفارسيّ ذكر أنّ

---

(١) انظر : الإنصاف ١ / ٤٠٤ ، ٤٠٧ .

(٢) انظر : الاشتقاق والتعريب ٤٨ ، فصول في فقه اللغة ٣٦٦ .

(٣) انظر : ليس في كلام العرب ٩٨ .

(٤) انظر : المصدر السابق .

إبـراهيم الحربـيّ قـال : «في (إِصْـبع) و (أنملـة) جميـع مـا يقـول الناس» [1] .

٥- وأمّا (أَيْمُن) فإنّه ليس بجمع يمين ، ولكنّه اسمٌ موضـوعٌ للقـسم ، والهمـزة فيه للوصل[2]، ولو كانت همزة قطـع لـما جـاز فيـه كـسر الهمـزة ، فقيـل : (إِيْمُنُ الله)؛ لأن ما جاء مـن الجمـع علـى وزن (أَفْعُـل) لا يجـوز فيـه كـسر الهمزة ، فلمّا جاز –هنا– بالإجماع كـسر الهمـزة ، دلّ علـى أنّهـا ليـست همزة قطع [3] .

الترجيح :

يتّبين ممّا سبق رُجحان مذهب الذين يرون أنّ بناء (أَفْعُل) ليس مختصّاً بجمع التكسير، بل قد يأتي في الأسماء المفردة ؛ لثبـوت ذلـك ؛ ولأنّ فيـه حمـلاً للألفاظ على ظاهرها ، وهذا هو الأَوْلَى .

القاعدة الصرفية بعد مناقشة المسألة :

أنّ بناء (أفْعُل) كثيرٌ في الجمع ، قليلٌ في المفـرد ، لكنـه لـيس مهمـلاً ، ولا شاذّاً ، ولا منقولاً من الفعل .

---

(١) الخصائص ٣ / ٢١٢ .

(٢) انظر : المقتضب ٢ / ٣٣٠ .

(٣) انظر : الإنصاف ١ / ٤٠٩ .

(تكسير (فَعْل) صحيح العين على (أفْعُل) ، و (أفْعَال))

قال سيبويه : «أمّا ما كان من الأسماء على ثلاثة أحرف ، وكان (فَعْلاً) فإنّك إذا ثلثّته إلى أن تعشره فإن تكسيره (أفْعُلٌ)، وذلك قولك: (كَلْبٌ وَأَكْلُب) ، و (كعْبٌ وَأَكْعُب) ، و (فَرْخٌ وأفْرُخ) ، و (نَسْرٌ وأنْسُر) ...

ثمَّ قال : واعلم أنّه قد يجيء في (فَعْلٍ) (أفْعَال) مكان (أفْعُل) ، قال الشاعر الأعشى :

وُجِدتَ إذا اصْطَلَحُوا خَيْرَهُمْ وَزَنْدُكَ أَثْقَبُ أَزْنَادِهَا[1]

وليس ذلك بالباب في كلام العرب، ومن ذلك قولهم: (أفْرَاخٌ)، و(أَجْدَادٌ)، و(أفْرَادٌ)، و(أَجُدٌّ) عربية، وهي الأصل، و(رَأْدٌ وأرْآدٌ) والرَأْدُ: أصل اللَّحْيَيْن» [2] .

ثُمَّ قال بعد ذلك : «والقياس في (فَعْل) ما ذكرنا ، وأمّا ما سوى ذلك فلا يُعْلَم إلاّ بالسمع ، ثم تطلب النظائر ، كما أنّك تطلب نظائر الأفعال – ههنا – ، فتجعل نظير (الأَزْنَاد) قول الشاعر ، وهو الأعشى :

إذَا رَوَّحَ الرَّاعِي اللِّقَاحَ مُعَزِّبَاً وأَمْسَتْ على آنَافِهَا عَبَرَاتُها[3]» [4] .

---

(١) البيت من البحر المتقارب .

انظر : ديوان الأعشى ١٢٣ ، المقتضب ٢ / ١٩٦ ، الأصول ٢ / ٤٣٦ ، شرح أبيات سيبويه ٢ / ٣٥٩، التبصرة والتذكرة ٢ / ٦٤٢ ، النكت ٢ / ٩٩٣ ، أمالي ابن الشجري ٢ / ٧٦ ، شرح المفصّل ٥ / ١٦ ، شرح الجمل ٢ / ٥١٤ .

(٢) الكتاب ٣ / ٥٦٧ – ٥٦٨ .

(٣) البيت من البحر الطويل ، واللّقاح : جمع لِقحة ، وهي من الإبل ذات اللبن ، ومعزّباً : مبعداً بإبله في المرعى لعدم الكلأ وتطلبه .

انظر : ديوان الأعشى ١٣٧ ، شرح أبيات سيبويه ٢ / ٣٥٨ وفيه (مُغرِّباً) بدل (مُعزِّباً) و (راحتْ) بدل (أمْسَتْ) ، و(غَبَراتُها) بدل (عَبَراتها) ، النكت ٢ / ٩٩٣ ، شرح المفصّل ٥ / ١٧ ، شرح الجمل ٢ / ٥١٤ .

(٤) الكتاب ٣ / ٥٦٨ .

هذان النَّصان يدلان على أنَّ سيبويه – بعد استقراءٍ للغة العرَب – حكم بأنَّ الأسماء الثلاثيّة الصحيحة العين الساكنة إنَّما تُجْمع جمع القلّة على (أَفْعُل) ، ولم يُسْمع عن العرب جمعها على (أَفْعَال) إلاَّ شذوذاً .

وقد تبع سيبويه في هذا الرأي عددٌ من النحويين ، منهم : المبرِّد [١] ، وابن السرّاج [٢]، والفارسيّ [٣] ، وابن السيرافيّ [٤] ، والصيمريّ [٥] ، والأعلم [٦] ، وابن الشجريّ [٧] ، وابن يعيش[٨] ، والرضي [٩] ، وآخرون [١٠] .

ونُسِب هذا الرأي إلى جمهور النحويين [١١] .

قال المبرِّد : «فأمَّا ما جاء على (أَفْعَال) فنحو : فَرْد وأَفْرَاد ، وفَرْخٌ وأَفْرَاخ ... ، وزَنْد وأَزْنَاد ، وفَرْد وأَفْرَاد ، فمُشبَّه بغيره ، خارجٌ عن بابه»[١٢] .

وقال ابن الشجري : : «الحَلْق : يُجْمع حُلُوقاً على القياس ، وجمعه على أفعال شاذٌ ، كزَنْدٍ وأَزْناد ، وفرْد وأَفْراد ، وفَرْخ وأفْرَاخ ... ، وقد كثُر في (فَعْل) ، (أَفْعَال) ، وإِن كان خارجاً عن القياس» [١٣] .

---

(١) انظر : المقتضب ١ / ٢٩ ، ١٣١ ، ٢ / ١٩٥ – ١٩٦ .

(٢) انظر : الأصول ٢ / ٤٣٦ .

(٣) انظر : التكملة ٣٩٩ .

(٤) انظر : شرح أبيات سيبويه ٢ / ٣٥٧ – ٣٦٠ .

(٥) انظر : التبصرة والتذكرة ٢ / ٦٤١ – ٦٤٢ .

(٦) انظر : النكت ٢ / ٩٩٣ .

(٧) انظر : أمالي ابن الشجري ٢ / ٧٦ .

(٨) انظر : شرح المفصّل ٥ / ١٥ – ١٧ .

(٩) انظر : شرح الشافية ٢ / ٩٠ – ٩١ .

(١٠) انظر : الارتشاف ١ / ١٩٦ ، المساعد ٣ / ٤٠٣ – ٤٠٤ ، شفاء العليل ٣ / ١٠٣٢ – ١٠٣٣ ، التصريح ٢ / ٣٠٢ – ٣٠٣ .

(١١) انظر : الارتشاف ١ / ١٩٦ ، شفاء العليل ٣ / ١٠٣٢ – ١٠٣٣ .

(١٢) المقتضب ٢ / ١٩٥ – ١٩٦ .

(١٣) أمالي ابن الشجري ٢ / ٧٦ .

المستدرك على سيبويه :

يظهر من كلام سيبويه أنّه قَصرَ مايجمع على (أَفْعَال) على الألفاظ الآتية : (أَفْرَاخ)، و (أَجْدَاد) ، و (أَفْرَاد) ، و (أَزْنَاد) ، و (آنَاف) ، وهذا ما فهمه بعض النحويين فاقتصروا على ما ذكر سيبويه ، وحملوا ما عداه على القلّة، أو الشذوذ ، ولأجل ذلك نقد علي بن حمزة أبا العباس المبرِّد ؛ لأنّه اقتصر على ما ذكره سيبويه وتابعه في قوله دون أن يعترضه ، مع أنّ ما ذهب إليه سيبويه منقوضٌ بكثرة ما جاء عن العرب مكسّراً على (أَفْعَال) من الثلاثي الذي على بناء (فَعْل) صحيح العين ، غير ما أورده سيبويه ، وحكم بشذوذه ، ومنع القياس عليه .

قال علي بن حمزة : «وقد أساء أبو العبَّاس في هذا القول [يقصد ما ذكره المبرِّد من أنَّ جمع (فَعْل) على (أَفْعَال) خارج عن بابه] ، على أنّه إنّما اتّبع أبا بشر عمرو بن عثمان سيبويه...، وقد جاء عن العرب الفصحاء غير ما ذكره ، فمن ذلك: (كَهْف وَأَكْهَاف) ، و (كَفّ وَأَكْفَاف) ، و (ثَلْج وأَثْلاَج) ... »[1].

وقد استُدرِك على سيبويه غير قليل من الألفاظ منها :

١- ما كانت فاؤها واواً ، أو همزة ، نحو: (وَقْتٍ وأَوْقَات) ، و(وَهْم وأَوْهَام)، و(وَكْر وأَوْكَار) ، و (وَغْر وأَوْغَار) ، و (وَغْد وأَوْغَاد) ، و (أَلْف وآلاَف)[2] .

٢- واستدرك علي بن حمزة : (كَهْف وَأَكْهَاف) ، و (كَفْ وَأَكْفَاف) ، و (ثَلْج وأَثْلاَج) [3].

---

(١) انظر : التنبيهات على أغاليط الرواة ٩٧ – ٩٨ .

(٢) انظر : التسهيل ١٦٩ ، شرح الكافية الشافية ٤ / ١٨١٨ – ١٨١٩ ، الارتشاف ١ / ١٩٦ ، المساعد ٤٠٣/٣ .

(٣) انظر : التنبيهات على أغاليط الرواة ٩٧ – ٩٩ .

٣- واستدرك ابن جني : (سَطْر وأَسْطَار) ، قال : «... ومثله (أَسْطَار) ، فهذا وجه أن يكون جمع (سَطْر) ، كـ (جَبَل وأجْبَال) ، وقد يجوز - أيضاً - أن يكون جمع (سَطْر) كـ (ثَلْج وأَثْلاَج) ، و (فَرْخ وأَفْرَاخ) ، قال الحطيئة :

مَاذَا تَقُوْلُ لأَفْرَاخٍ بِذِي مَرَخٍ زُغْبِ الحَوَاصِلِ لاَ مَاءٌ وَلاَ شَجَرُ [1]»[2] .

٤- ومما ورد عن العرب - أيضاً - مكسّراً على (أَفْعَال) قولهم [3] ، (بَرْدٌ وأَبْرَاد) ، و(حَمْلٌ وأَحْمَال)، وعليه قوله تعالى : { وَأُولَتُ الأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ }[4] .

وقالوا [5] : (حَبْر وأَحْبَار) ، وعليه قوله تعالى : { إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَاةَ فِيْهَا هُدَىً وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالأَحْبَارُ بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللهِ } [6] ونحوها[7]، و(أَهْلٌ وآهَال)، و(لَحْظٌ وأَلْحَاظ)، و(سَمْعٌ وأَسْمَاع)، واتّسع في المضاعف ، فقيل : (رَبٌّ وأَرْبَاب) ، و(جَدٌّ وأَجْدَاد) ، و (عَمٌّ وأَعْمَام) ، و (مَنٌّ وأَمْنَان).

ومنه قولهم : (نَقْبٌ وأَنْقَابٌ) وعليه قول الرسول - عليه السلام - : (عَلَى

---

(١) البيت من البحر البسيط . انظر : ديوان الحطيئة ١٦٤ ، المقتضب ١٩٦/٢ ، التبصرة والتذكرة ٦٤٢/٢ ، أمالي ابن الشجري ٧٦/٢، شرح المفصّل ١٦/٥، شرح الشواهد الكبرى ٥٢٤/٤ ، التصريح ٢/ ٣٠٢ .

(٢) الخصائص ٣ / ٥٩ .

(٣) انظر : شرح الجمل ٢ / ٥١٥ .

(٤) الطلاق ٤ .

(٥) انظر : أمالي ابن الشجري ٢ / ٧٦ .

(٦) المائدة ٤٤ .

(٧) راجع - أيضاً - المائدة ٦٣ ، ٣٤ ، حيث وردت لفظة (الأَحْبَار) .

أَنْقَابِ المدِيْنَةِ مَلاَئِكَةٌ، لا يَدْخُلُهَا الطَّاعُوْنُ ، وَلاَ الدَّجَّال)[1] ، وقالوا : (رَفْغٌ وأَرْفَاغ)[2] .

وقال ياقوت الحموي : «وحدَّث أبو حيَّان (التوحيديّ) ، قال : قال الصاحب يوماً : (فَعْلٌ) ، و (أَفْعَالٌ) قليل ، وزعم النحويّون أنَّه ما جاء إلاَّ: (زَنْدٌ وأَزْنَاد) ، و (فَرْخٌ وأَفْرَاخ) ، و (فَرْدٌ وأَفْرَاد) ، فقلت له : أنا أحفظ ثلاثين حرفاً ، كلّها (فَعْلٌ) ، و(أَفْعَال)، فقال : هاتِ يا مدَّعي ، فسردت الحروف ، ودَلَّلْت على مواضعها من الكتب ، ثم قلت : ليس للنحويّ أن يجزم مثل هذا الحكم إلاّ بعد التبحّر ، والسماع الواسع ، وليس للتقليد وجهٌ إذا كانت الرواية شائعة ، والقياس مطّرداً»[3].

ومن أوائل من استدرك على سيبويه : الفرّاء[4] ، وتابعه عليُّ بن حمزة[5] ، وأبو حيَّان التوحيدي[6] ، وابن جنّي[7] ، وابن عصفور[8] ، وابن مالك[9] ، وأبو حيَّان[10] ، والمراديّ[11] ، وابن عقيل[12] ، وهؤلاء يرون أنَّ الأسماء

---

(١) أخرجه البخاري في باب فضائل المدينة (الحج)، باب لا يدخُلُ الدّجَّال المدينة ، حديث رقم (١٨٨٠)، وفي كتاب الفتن ، باب لا يدخلُ الدّجَّالُ المدينةَ ، حديث رقم (٧١٣٣) ، ومسلم في كتاب الحج ، باب صيانة المدينة من دخول الطاعون والدّجَّال إليها ، رقم (١٣٧٩) .

(٢) انظر : الكتاب ٣ / ٥٨٧ .

(٣) معجم الأدباء ١٥ / ٢٦ – ٢٧ .

(٤) انظر : التسهيل ١٦٩ ، الارتشاف ١ / ١٩٦ ، المساعد ٣ / ٤٠٣ ، شفاء العليل ٣ / ١٠٣٢ – ١١٠٣.

(٥) انظر : التنبيهات على أغاليط الرواة ٩٧ – ٩٩ .

(٦) انظر : معجم الأدباء ١٥ / ٢٦ – ٢٧ .

(٧) انظر : الخصائص ٣ / ٥٩ .

(٨) انظر : شرح جمل الزجّاجي ٢ / ٥١٤ .

(٩) انظر : شرح الكافية الشافية ٤ / ١٨١٨ – ١٨١٩ .

(١٠) انظر : الارتشاف ١ / ١٩٦ .

(١١) انظر : توضيح المقاصد والمسالك ٥ / ٣٩ .

(١٢) انظر : المساعد ٣ / ٤٠٣ .

الثلاثيّة الصحيحة العين الساكنة تُجمع على (أَفْعَال) قياساً إذا كانت فاؤها همزةً ، أو واواً نحو : (وَقْت وأَوْقَات) ، و (وَهْم وأَوْهَام) ، و (أَنْف وآنَاف) .

ويرى علي بن حمزة ، وأبو حيَّان التوحيديّ أنَّ (فَعْل) تجمع على (أفْعَال) مطلقاً ، قياساً مطّرداً .

توجيه المانعين للأدلة :

تأول المانعون ما أورده المثبتون وذلك على النحو الآتي :

أولاً : أنَّ هذه الألفاظ من الشاذّ ، أو النادر الذي يُحْفظ ، ولا يصحُّ أن يُقاس عليه، أو يحتكم إليه [1] .

ثانياً : أنَّ بعض هذه الألفاظ قد جاء بكسر الفاء وسكون العين نحو :(حِبْر) ، و(حِمْل)، و (فِعْل) تُجْمع في القلّة على (أَفْعَال) قياساً [2] .

مناقشة توجيه المانعين للأدلة :

أولاً : لا يُسلّم قولهم : إنَّ هذه الألفاظ من الشاذّ ، أو النادر ؛ لأنَّ المسموع منها وافرٌ وكثير، فقد حفظ التوحيديُّ منها ثلاثين حرفاً [3] ، وأشار ابن عقيل إلى أنّها تزيد على المائة ؛ قال ابن عقيل : «وقياس (فَعْل) المذكور : (أَفْعُل) ، والوجه أن ينقاس فيه (أَفْعَال)؛ لكثرة ما سُمِعَ من ذلك ، وهي تزيد على المائة»[4] ، وذكر أبو حيَّان أنّه قد ورد منها ما لا يُحْصَى ،

---

(١) انظر : المقتضب ٢ / ١٩٥ – ١٩٦ ، أمالي ابن الشجري ٢ / ٧٦ ، شرح المفصّل ٥ / ١٦ – ١٧ .

(٢) انظر : شرح الشافية ٢ / ٩٢ – ٩٣ .

(٣) انظر : معجم الأدباء ١٥ / ٢٦ – ٢٧ .

(٤) انظر : المساعد ٣ / ٤٠٣ .

يُحْصَى ، فلا يُسْتَبعدُ القياس عليها [١] ، وهذا ما دعى ابن الشجريّ إلى القول بأنّه قد كثُر في (فَعْل) (أَفْعَال) [٢] .

ويرى ابن عصفور أنَّ تكسير (فَعْل) على (أفْعَال) وارد على قلّة [٣] .

ثانياً : قولهم : إنَّ بعض هذه الألفاظ قد جاء بكسر الفاء وسكون العين مردودٌ بأمرين :

أ – أنَّ ماجاء بكسر الفاء، جُوِّز فيه –أيضاً – الفتح ، فصحَّ الاحتجاج به .

ب– أنَّ أغلب الألفاظ الواردة لم يثبت فيها إلاّ الفتح نحو: (لَحْظٌ وأَلْحَاظ)، و(سَمْعٌ وأَسْمَاع) ، و (رَبٌّ وأَرْبَابٌ) ، و (رَفْغٌ وأَرْفَاغ) ، و(كَهْفٌ وأَكْهَافٌ) ونحوها ، فالحُجّة قائمةٌ حتى لو سُلِّم بورود الكسر في نحو : (حِبْر)، و(حِمْل) .

الترجيح :

يتبيَّن مّما تقدّم رُجْحَان رأي الفراء ومن وافقه في أنّه يجوز تكسير (فَعْل) صحيح العين على (أفْعُل) ، و (أفْعَال) ؛ لورود السماع بذلك ؛ ولأنَّ الحكم بالشذوذ ، أو الندرة لا يستقيم مع كثرة المنقول .

القاعدة الصرفيّة بعد مناقشة المسألة :

يجوز تكسير الأسماء الثلاثية الصحيحة العين السّاكِنَتها على (أفْعَال) قِيَاساً مطرِداً ، كما جاز تكسيرها على (أفْعُل) .

---

(١) انظر : الارتشاف ١ / ١٩٦ .

(٢) انظر : أمالي ابن الشجري ٢ / ٧٦ .

(٣) انظر : شرح الجمل ٢ / ٥١٤ .

(تكسير (فَعَل) المعتل العين على (أفْعَال) و(أفْعُل))

قال سيبويه : «وأمَّا ماكان (فَعَلاً) فإنّه يكسّر على (أَفعَالٍ) إذا أردت بناء أدنى العدد ، وذلك نحو : (قَاعٍ وأَقْوَاعٍ) ، و (تَاجٍ وأَتْوَاجٍ) ، و (جَارٍ وأَجْوَارٍ) ... ، وقد يُسْتغنى بـ(أَفْعَالٍ) في هذا الباب ، فلا يجاوزونه ، كما لم يجاوزوه في غير المعتل ، وهو في هذا الأكثر ؛ لاعتلاله ولأنَّه (فَعَلٌ) ، و (فَعَلٌ) يُقتصر فيه على أدنى العدد كثيراً ... ، وما كان مؤنَّثاً من (فَعَلٍ) من هذا الباب فإنَّه يُكسَّر على (أَفْعُل) إذا أردت بناء أدنى العدد ، وذلك : (دَارٌ وأَدْوُرٌ) ، و(سَاقٌ وأَسْوُقٌ) ، و (نَارٌ وأَنْوُرٌ) ، هذا قول يونسَ ، ونظنُّه إنّما جاء على نظائره في الكلام نحو : (جَمَلٍ وأَجْمُلٍ) ، و (زَمَنٍ وأَزْمُنٍ) ، و (عَصاً وأَعْصٍ) ، فلو كان هذا إنّما هو للتأنيث لما قالوا : (رَحَىً وأَرْحَاءٌ) وفي :(قَفَاً أَقْفَاءٌ) في قول من أنَّث (القفا) ، وفي :(قَدَمٍ أَقْدَامٌ) ، ولما قالوا : (غَنَمٌ وأَغْنَامٌ) »[1] .

هذا النصُّ يدلُّ على أنَّ سيبويه يذهب إلى أنَّ (فَعَل) إذا كان معتل العين وأريد جمعه جمع قلّةٍ، فإنَّه يُجمع على (أَفْعَال) نحو: (قَاعٍ وأَقْوَاعٍ) ، و (تَاجٍ وأَتْوَاجٍ) ، و (جَارٍ وأَجْوَارٍ) ، ولم يُسْمع عن العرب جمعه على (أَفْعُل) إلاّ شذوذاً نحو : (دَارٌ وأَدْوُرٌ) ، و(سَاقٌ وأَسْوُقٌ) ، و (نَارٌ وأَنْوُرٌ).

وقد تبع سيبويه في أنَّ معتلّ العين من (فَعَل) لا يُكسَّرُ إلاّ على (أَفْعَال) عددٌ من النحويين، منهم : المبرِّد [2]، وابن السرَّاج [3]، والصيمريّ [4] ،

---

(١) الكتاب ٣ / ٥٩٠ – ٥٩١ .

(٢) انظر : المقتضب ٢ / ٢٠٤ .

(٣) انظر : الأصول ٢ / ٤٣٣ .

(٤) انظر : التبصرة والتذكرة ٢ / ٦٤٥ .

والزمخشريّ [1]، وابن يعيش [2] ، وابن الحاجب [3] ، وابن عصفور – في أحد قوليه– [4] ، وابن مالك [5] ، والرضي[6]، وآخرون [7] .

ونُسِبَ هذا الرأيُ إلى جمهور النحويين [8] .

قال المبرِّد: «وأمّا ماكان من المعتل متحركاً ؛ نحو : (بَابٍ)، و (نَارٍ) ، و(قَاعٍ)، و (تَاجٍ) ، فإنّ أدنى العدد في ذلك أن تقول فيه : (أَفْعَال) نحو : (بَاب وأَبْوَاب) ، و (تَاج وأَتْوَاج) ، و (جَار وأَجْوَار) ، و (قَاع وأَقْوَاع) ، فأمّا (نَار) فإنّهم استغنوا بقولهم : (أَنْوُرٌ) عن أن يقولوا (أَفْعَال) ؛ لأنّهما لأدنى العدد ، والمؤنث يقع على هذا الوزن في الجمع ، ألا تراهم قالوا : (ذِرَاع وأَذْرُع)، و (كُرَاع وأَكْرُع) ...» [9] .

المستدرك على سيبويه :

ذهب يونس بن حبيب[10]، والفرّاء[11]، والفارسيّ [12]، وابن جنّي [13] ،

---

(1) انظر : المفصّل ١٩٣ .

(2) انظر : شرح المفصّل ٥ / ٣٤ .

(3) انظر : شرح الشافية ٢ / ٩٥ .

(4) انظر : شرح الجمل ٢ / ٥٢٢ .

(5) انظر : التسهيل ٢٦٩ ، شرح الكافية الشافية ٤ / ١٨١٨ – ١٨١٩ .

(6) انظر : شرح الشافية ٢ / ٩٥ – ٩٦ .

(7) انظر : الارتشاف ١ / ١٩٦ ، المساعد ٣ / ٤٠١ ، شفاء العليل ٣ / ١٠٣١ ، التصريح ٢ / ٣٠٢ .

(8) انظر : الارتشاف ١ / ١٩٦ ، المساعد ٣ / ٤٠١ ، شفاء العليل ٣ / ١٠٣١ .

(9) المقتضب ٢ / ٢٠٤ .

(10) انظر : الكتاب ٣ / ٥٩١ ، الأصول ٢ / ٤٣٣ ، شرح الجمل ٢ / ٥٢٢ ، شرح الشافية ٢ / ٩٥ ، الارتشاف ١ / ١٩٦ .

(11) انظر : الارتشاف ١ / ١٩٦ ، المساعد ٣ / ٤٠١ ، شفاء العليل ٣ / ١٠٣١ .

(12) انظر : التكملة ٤٠٦ .

(13) انظر : سرّ صناعة الإعراب ٢ / ٨٠٤ .

وابن عصفور – في قوله الآخر – [1] إلى أنَّ (فَعَلاً) المعتل العين إن كان مذكَّراً يُجمع على (أَفْعَال) ، وإن كان مؤنَّثاً بغير التاء فجمعه على (أَفْعُل) هو القياس؛ كما أنَّ : (فِعَالاً) و(فَعِيْلاً) إن كانت مؤنَّثة فقياسُها (أَفْعُل) [2] .

وجعل الفرَّاءُ بناء (أَفْعُل) مطَّرداً في الأسماء الثلاثيّة المؤنثة التي على وزن (فَعَل) سواء أكانت العين صحيحةً أم معتلّة ، وجعله – أيضاً – مطَّرداً في الأسماء الثلاثيّة التي على بناء (فِعْل) نحو :(قِدْر وأَقْدُر) ، أو (فُعْل) نحو : (غُوْل وأغْوُل) ، أو (فَعُل) نحو : (عَجُز وأَعْجُز) ، أو (فُعُل) نحو : (عُنُق وأَعْنُق) ، وهذا كلُّه ليس بمطَّردٍ عند الجمهور ، بل هو شاذٌّ يحفظ ، ولا يصح القياس عليه [3] .

ومن أمثلة ما جاء مكسَّراً على (أَفْعُل) من المؤنث الثلاثيّ المعتل العين : (دَارٌ وأَدْوُرٌ) ، و (سَاقٌ وأَسْوُقٌ) ، و (نَارٌ وأَنْوُرٌ) ، ومنه قول عمر بن أبي ربيعة :

فَلَمَّا فَقَدْتُ الصَّوْتَ مِنْهُمْ وأُطْفِئَتْ مَصَابِيحُ شُبَّتْ بالعِشَاءِ وأَنْوُرُ [4]

ومن غير المعتلّ : (قَدَمٌ وأَقْدُمٌ) [5] .

قال الفارسيُّ : «والمؤنث من (فَعَل) في هذا الباب كُسِّر على (أَفْعُل) كما كُسِّر على (أَفْعَال) عند سيبويه ، وذلك قولهم : (دَارٌ وأَدْوُرٌ) ، و (سَاقٌ

(١) انظر : المقرّب ٢ / ١١٠ ، ١١١ .

(٢) انظر : شرح الجمل ٢ / ٥٢٢ ، شرح الشافية ٢ / ٩٥ – ٩٦ .

(٣) انظر : الارتشاف ١ / ١٩٦ ، المساعد ٣ / ٤٠١ – ٤٠٤ ، شفاء العليل ٣ / ١٠٣١ – ١٠٣٣ .

(٤) البيت من البحر الطويل .

انظر : ديوان عمر بن أبي ربيعة ٩٦ ، المقتضب ٢ / ٢٠٥ ، سر صناعة الإعراب ٢ / ٨٠٤ ، المخصّص ١ / ٥٣ ، ١٧ / ٣ ، شرح المفصّل ١٠ / ٩١ ، الخزانة ٥ / ٣١٨ .

(٥) انظر : التكملة ٤٠٦ ، الارتشاف ١ / ١٩٦ .

وأَسْوُقٌ) ، و(نَارٌ وأَنْوُرٌ) ، ونظيره : (جَبَلٌ وأَجْبُلٌ) ، وقالوا : (رَحَىً وأَرْحَاءٌ) ، و (مَنَاً وأَمْنَاءٌ) ، كقولهم : (قَدَمٌ وأَقْدَامٌ)» [١] .

وقال ابن عصفور : «... وإن كان على (فَعَل) ، فإنَّ المذكر منه يُجْمَعُ في القليل على (أفْعَال) ، كـ (أفْوَاج) و (أنْيَاب) ....، وإن كان مؤنثاً جُمع في القليل على (أَفْعُل) كـ (أَدْوُر) ، وفي الكثير على (فُعْل) كـ (دُوْر)» [٢] .

الأدلة المؤيّدة لتلك الألفاظ :

يؤيّد تلك الألفاظ (القياس) وذلك من أوجه :

أولاً : أنّه كما جاز تكسير (فِعَال) ، و (فَعِيل) إن كانت مؤنّثة على (أَفْعُل)، فليجز تكسير (فَعَل) المعتل العين على (أَفْعُل) قياساً [٣] .

ثانياً : أنّه جاء عن العرب تكسير (فَعَل) صحيح العين على (أَفْعُل) نحو :(قَدَم وأَقْدُم) ، و (جَمَل وأَجْمُل) ، و (زَمَن وأَزْمُن) ، و (عَصَا وأَعْصٍ)[٤] ، ولا مانع من أن يُحمل المعتل على الصحيح قياساً ؛ لوروده عن العرب ؛ ولأنَّ النظير يُحمل على نظيره.

ثالثاً : أنّه سُمِع عن العرب تكسير (فَعْل) معتل العين على (أَفْعُل) نحو : (عَيْن وأَعْيُن) ، و (قَوْس وأَقْوُس) ، ومنه قول الأزرق العنبريّ :

طِرْنَ انْقِطَاعَةَ أَوْتَارٍ مُحَظْرَبَةٍ   في أَقْوُسٍ نَازَعَتْهَا أَيْمُنٌ شُمُلاَ [٥]

---

(١) التكملة ٤٠٦ .

(٢) المقرّب ٢ / ١١٠ – ١١١ .

(٣) انظر : شرح الشافية ٢ / ٩٥ – ٩٦ .

(٤) انظر : الكتاب ٣ / ٥٧١ – ٥٧٢ ، التكملة ٤٠٦ ، التبصرة والتذكرة ٢ / ٦٤٥ .

(٥) البيت من البحر البسيط ، والمراد بالمحظربة : الشديدة المحكمة الفتل .

انظر : الكتاب ٣ / ٦٠٧ ، المخصّص ٢ / ٤ ، ١٦ / ١٩٠ ، النكت ٢ / ١٠١٤ ، الإنصاف ١ /٤٠٥، شرح المفصّل ٥ / ٣٤ ، شرح جمل الزجاجي ٢ / ٥٣١ ، شرح الشافية ٢ / ١٣٠ .

و (ثَوْبٍ وأَثْوُبٍ) [1] ، ومنه قول الراجز :

لِكُلِّ دَهْرٍ قَدْ لَبِسْتُ أَثْوُبَا [2]

فليجز – ما هنا – حَمْلاً على (فَعْل) معتل العين المسموع عن العرب تكسيره على (أَفْعُل).

توجيه المانعين للأدلة :

احتجَّ المانعون لصحة مذهبهم بأنَّ (فَعَلاً) معتل العين وما ماثله لم يجز تكسيره على (أَفْعُل) كراهيّة الضمة في الواو ، والياء لو قالوا : (أَسْوُط) ، و(أَبْيُت) ، إذ الضمة على الواو والياء مستثقلة – وإن سكن ما قبلهما – فعدلوا إلى بناءٍ آخر وهو : (أَفْعَال) [3] .

وأجابوا عمَّا احتجَّ به المثبتون بالآتي :

١- أنَّ ما ورد شاذٌّ يُحفظ ، ولا يُقَاسُ عليه ، ولا ينبغي الاحتكام إليه ، وذلك نحو : (دَارٍ وأَدْوُرٍ) ، و (سَاقٍ وأَسْوُقٍ) ، ونحو : (جَمَلٍ وأَجْمُلٍ) ، و(زَمَنٍ وأَزْمُنٍ) كلُّ ذلك خارجٌ عن القياس [4] .

٢- أنَّ ما ذكره يونسُ مردودٌ بأنَّه لو كان ذلك قياساً في المؤنث لما قالت العرب : (رَحَىً وأَرْحَاء) ، و (قَفَاً وأَقْفَاء) ، و (قَدَم وأَقْدَام) ، و (غَنَم وأَغْنَام) ،

---

(١) انظر : الكتاب ٣ / ٥٨٧ – ٥٨٨ ، شرح المفصّل ٥ / ٣٤ .

(٢) هذا الرجز مختلف في نسبته لقائل معين ، فقيل : إنّه لمعروف بن عبدالرحمن ، وقيل : لحميد بن ثور .

انظر : الكتاب ٣ / ٥٨٨ ، المقتضب ١ / ٢٩ ، ١٣٢ ، ٢ / ١٩٩ ، شرح أبيات سيبويه ٢ / ٣٩٢ ، سر صناعة الإعراب ٢ / ٨٠٤ ، المنصف ١ / ٢٨٤ ، ٣ / ٤٧ ، الممتع ١ / ٣٣٦ ، المقاصد النحوية ٥٢٢/٤ ، التصريح ٢ / ٣٠١ .

(٣) انظر : شرح المفصّل ٥ / ٣٤ .

(٤) انظر : الكتاب ٣ / ٥٩١ ، المقتضب ٢ / ١٩٩ ، شرح المفصّل ٥ / ٣٤ ، شرح الجمل ٢ / ٥٢١ – ٥٢٢ .

و (نَاب وأنْيَاب)[1] ، فلو كان بناء (أفْعُل) مقيساً في المؤنث لما جاءت هذه الألفاظ – وكلُّها مؤنثة – على بناء (أفْعَال) في التكسير ، وهذا يدلُّ على أن المذكر والمؤنّث في هذا الباب سواء ، فقياس القلّة فيهما (أفْعَال) .

مناقشة توجيه المانعين للأدلة :

يمكن الجواب عمّا ذكروه بالآتي :

١- أنَّ النقل إذا جاء عن الثقة فلاسبيل إلى ردّه ، ويونس من الثقات الذين يُعتدُّ بنقلهم ، وحكايتهم عن العرب .

٢- أنَّ الحكم بالشذوذ غير مسلَّم ؛ لأنَّ النقل ثابتٌ عن العرب ، إضافةً إلى أنَّ المسموع صالحٌ لبناءِ قاعدةٍ ، أو تأييد حكمٍ ، لا سيَّما أنَّ له نظائر من الصحيح، ومن المعتل نحو: (قَدَم وأقْدُم) ، و (جَمَل وأجْمُل) ، و (جَبَل وأجْبُل) ، و (عَيْن وأعْيُن) ، و(قَوْس وأقْوُس) وهذا كلُّه مسموعٌ عن العرب ، فصحَّ التنظير به ، والركون إليه .

٣- أنَّ (أفْعُل) ، و (أفْعَال) يشتركان في كثيرٍ من أبواب الثلاثي [2] .

الترجيح :

يتّضح ممّا تقدّم رُجْحَان رأي يونسَ ومن وافقه في أنّه يجوز تكسير (فَعَل) المعتل العين على (أفْعُل) إذا كان مؤنّثاً ؛ لورود السماع بذلك ؛ ولأنَّ (أفْعُل) واردٌ في أكثر أبواب الثلاثي .

القاعدة الصرفيّة بعد مناقشة المسألة :

يجوز تكسير (فَعَل) المعتلّ العين إذا كان مؤنّثاً على (أفْعَال) كثيراً ، وعلى (أفْعُل) قليلاً ، وليس الجمع على (أفْعُل) شاذاً ، ولا ضرورةً ، بل هو قياسٌ مطّردٌ .

---

(١) انظر : الكتاب ٣ / ٥٩١ ، شرح المفصّل ٥ / ٣٤ ، شرح الجمل ٢ / ٥٢٢ ، شرح الشافية ٢ / ٩٦ .

(٢) انظر : شرح الشافية ٢ / ١٣١ .

((إفْعُل) في الاسم الثلاثي المزيد بالهمزة)

قال سيبويه : «وليس في الكلام (إفْعُل)» [1] .

يظهر من هذا النصّ أنَّ سيبويه – بعد استقرائه لغة العرب – ينكر مجيء الثلاثي المزيد بالهمزة في أوله على وزن (إِفْعُل) من غير الفعل .

وقد تبع سيبويه في هذا القول كثيرٌ من النحويين [2] ، فلم يذكروا هذا البناء في الاسم المزيد بالهمزة في أوله .

المستدرك على سيبويه :

استدرك عليه ابن الأنباري [3] ، وابن خالويه [4] ، والزبيديّ [5] ، والثمانيني [6] ، وغيرهم [7] ألفاظاً ، وهي : إِصْبُع ، وإِبْلُمة ، وإِنْمُلة .

قال إبراهيم الحربيّ: «في (إصبع) و (أنملة) جميع ما يقول الناس»[8] .

ونُسِبت رواية (إِصْبُع) إلى البصريين [9]، وقيل : إِنَّ سيبويه قد حكاه [10] .

توجيه المانعين للألفاظ :

اعترض الفرَّاء مذهب البصريين بقوله : «لا يُلْتفت إلى ما رواه البصريّون ؛ من قولهم: (إِصْبُع)، فإِنّنا بحثنا عنها فلم نجدها» [11] .

---

(١) الكتاب ٤ / ٢٤٥ .

(٢) انظر : المقتضب ١ / ٥٨ ، المنصف ٥٤/١ ، الخصائص ٢١٢/٣ ، سرّ صناعة الإعراب ١ / ١٠٧ ، شرح التصريف للثمانيني ٢٣٨ – ٢٤٠ ، الممتع ١ / ٧٦ ، شرح الشافية ٣٧٢/٢ ، الارتشاف ٢٥/١ .

(٣) انظر : الاستدراك على سيبويه ٦٣ ، الممتع ١ / ٧٦ .

(٤) انظر : ليس في كلام العرب ٨٧ .

(٥) انظر : الاستدراك على سيبويه ٦٣ .

(٦) انظر : شرح التصريف ٢٤٠ .

(٧) انظر : الارتشاف ١ / ٢٥ .

(٨) الخصائص ٣ / ٢١٢ .

(٩) انظر : المصدر السابق ٣ / ٢١٢ ، الممتع ١ / ٧٦ .

(١٠) انظر : ليس في كلام العرب ٨٧ .

(١١) الخصائص ٣ / ٢١٢ ، الممتع ١ / ٧٦ .

وذهب ابن جنيّ إلى أنّ رواية (إِصْبُع) بكسر الهمزة ، وضمّ الباء غير مُعرَّج عليها ؛ لأنّها لم يصح بها ثَبَت ، ولو صحَّت لكانت من الشذوذ بحيث لا يُقاس عليها[1]، إضافة إلى أنّها قليلة في الاستعمال [2] .

وأوضح ابن جنيّ وجه ضعف القياس فيها بقوله : «ووجه ضعف قياسه خروجك من كسر إلى ضمّ بناء لازماً ، وليس بينهما إلا الساكن »[3] .

وأشار ابن عصفور إلى أنّ أكثر أهل اللغة يرون أنّ (إِصْبُع) ليست من كلام الفصحاء [4] .

وأمّا (إِبْلُمة) و (إِنْمُلة) فالصحيح أنّهما بفتح الهمزة وضمها ، وضم الحرف الثالث أي : أُبْلُمة ، وأَنْمُلة وأُنْمُلة [5] .

مناقشة توجيه المانعين للأدلة :

١- لا يسلّم قولهم : «لا يُلْتفت إلى ما رواه البصريون من قولهم : (إِصْبُع) ، فإننا بحثنا عنها فلم نجدها»؛ لأنَّ الرواية صحيحة ، وقد نقلها ابن خالويه عن سيبويه [6] ، وهو مُصدّقٌ في نقله .

٢- ولا يسلّم ادّعاء ابن جنيّ أنّ في ذلك مخالفةً للقياس ؛ لأنّ قطرباً حكى عن العرب قولهم: (إِقْتُل) [7] بكسر الهمزة ، وضمّ التاء ، وهذا هو الأصل .

---

(١) انظر : المنصف ١ / ٥٤ .

(٢) انظر : الخصائص ٣ / ٢١٢ .

(٣) المصدر السابق ٣ / ٢١٢ ، وانظر : سرّ صناعة الإعراب ١ / ١١٦ .

(٤) انظر : الممتع ١ / ٧٦ .

(٥) انظر : شرح التصريف ٢٤٠ ، الممتع ١ / ٧٥ – ٧٦ .

(٦) انظر : ليس في كلام العرب ٨٧ .

(٧) انظر : سرّ صناعة الإعراب ١ / ١١٦ .

٣- ولا يسلّم قولهم : إنَّ (إنْمُلة) أصلها بفتح الهمزة وضمها ، وضم الثالث ؛ لأنَّ الفارسي قد ذكر أنَّ إبراهيم الحربيّ قال : «في (إصبع) و (أنملة) جميع ما يقول الناس» [1] .

٤- ولا يسلّم - أيضاً - ادّعاؤهم أنَّ (إبْلُم) إنَّما هو بضم الهمزة واللام ؛ لأنَّها مثلّثة الهمزة واللام [2] ، فكسر الهمزة وضمّ اللام فيها ليس بمستبعد ، وله نظائره مثل : إصْبُع ، وإنْمُلَة .

الترجيح :

يتبيّن ممَّا تقدَّم ترجُّح مذهب ابن الأنباري ومن وافقه في أنَّ بناء (إفْعُل) في الاسم الثلاثي المزيد بالهمزة في أوله موجودٌ في لغة العرب ، ولكنه نادر .

القاعدة الصرفيّة بعد مناقشة المسألة :

أنَّ بناء (إفْعُل) من أبنية الاسم الثُّلاثيِّ المزيد بالهمزة ، وليس مهملاً ، ولكنَّه نادرٌ في لغة العرب .

---

(١) الخصائص ٣ / ٢١٢ .

(٢) انظر : الصحاح ٥ / ١٨٧٤ ، والمثلث لابن السيّد ١ / ٣٠٤ ، الاقتضاب ٢ / ٣١٩ .

(مجيء مصدر (فَعَّلَ) المهموز اللام على (تَفْعِيْل) و (تَفْعِلة))

قال سيبويه : «وأمّا (عَزَّيتُ تَعْزِيةً) ونحوها فلا يجوز الحذف فيه ولا فيما أشبهه ؛ لأنّهم لا يجيئون بالياء في شيءٍ من بنات الياء والواو ممّا هما فيه في موضع اللام صحيحتين.

وقد يجيء في الأول نحو : (الإخْواذ) ، و (الاسْتِحْوَاذ) ونحوه ، ولا يجوز الحذف – أيضاً – في : (تَجْزِئَةٍ) ، و (تَهْنِئَةٍ) ، وتقديرهما : (تَجْزِعَةً)، و(تَهْنِعَةً)؛ لأنّهم ألحقوهما بأُختيهما من بنات الياء والواو ، كما ألحقوا : (أَرَأَيْتُ) بـ(أَقَمْتُ) حين قالوا : (أَرَيْتُ)» [1] .

يتّضح من هذا النصّ أنّ سيبويه – بعد استقرائه كلام العرب – وتتبّعه لأبنية المصادر فيما جاء عنهم حكم بأنّ مصدر (فَعَّل) إذا كان مهموز اللام لايجيء إلاّ على (تَفْعِلَة) نحو : (هَنَّأَ تَهْنِئَةً) ، و (جَزَّأَ تَجْزِئةً) ، ولم يرد عن العرب سواه .

وقد تبع أبو علي الشَلَوْبين [2] سيبويه في أنّ مصدر (فَعَّل) المهموز اللام لا يكون إلا على (تَفعِلَة) .

المستدرك على سيبويه :

ذهب المبرِّد[3]، والسيرافيّ [4]، وابن يعيش [5]، وابن مالك [6]،

---

(١) الكتاب ٤ / ٨٣ .

(٢) انظر : المساعد ٢ / ٦٢٦ ، التصريح ٢ / ٧٥ .

(٣) انظر : شرح السيرافي ١ / ١٥١ أ ، ٥ / ١٠٠ ب .

(٤) انظر : شرح السيرافي ١ / ١٥١ أ .

(٥) انظر : شرح المفصّل ٦ / ٥٨ .

(٦) انظر : شرح التسهيل ٣ / ٤٧٢ .

والرضيّ[1]، وأبو حيّان[2]، وجمهور النحويين[3]، إلى جواز مجيء مصدر (فَعَّل) المهموز اللام على (تَفْعِيل) و(تَفْعِلَة).

وأشار المبرد إلى أنَّ مجيء مصدر (فَعَّل) المهموز على (تَفْعِيل) أجود وأكثر، واحتج بأنَّ ذلك هو المنقول عن أبي زيد الأنصاري ، وجميع النحويين [4] .

ويرى ابن مالك [5] ، وبعض المتأخرين [6] أنَّ مجيء (فَعَّل) المهموز على (تَفْعِلة) هو الغالب .

وقد احتجّ جمهور النحويين لصحة مذهبهم بالآتي :

١- أن مجيء مصدر (فَعَّل) المهموز على (تَفْعِيل) أكثر وأجود ، وأن ذلك هو المنقول عن العرب ، وقد حكاه أبو زيد الأنصاريّ [7] .

٢- أنّه إنّما امتنع مجيء مصدر (فعّل) المعتل اللام على (تَفْعِيل) لما يؤدي إليه من اجتماع اليائين في الطرف ، وهذا غير متحقّق في المهموز اللام [8] ، لذا فإنَّ المنع في المهموز غير قائم على علّة واضحة ، فوجب القول بالجواز ، بل والحكم بأنَّ (تَفْعِيلاً) أكثر في المهموز ؛ لأنَّ هذا المصدر هو الأصل [9] .

---

(١) انظر : شرح الشافية ١ / ١٦٤ .

(٢) انظر : الارتشاف ١ / ٢٢٧ .

(٣) انظر : شرح الشافية للجاربردي ١ / ٦٤ ، المساعد ٢ / ٦٢٦ ، شفاء العليل ٢ / ٨٦١ ، شرح الأشموني ٣٢١/٢ ، التصريح ٧٥/٢ ، الهمع ٣ / ٢٨٤ (أحمد شمس الدين) ، حاشية الصبّان ٣٠٦/٢ ، في تصريف الأسماء ١٦٤ - ١٦٥ .

(٤) انظر : شرح السيرافي ١ / ١٦١ أ ، ٥ / ١٠٠ ب .

(٥) انظر : شرح التسهيل ٣ / ٤٧٢ .

(٦) انظر : المساعد ٢ / ٦٢٦ ، شفاء العليل ٢ / ٨٦١ ، شرح الأشموني ٢ / ٣٢١ ، التصريح ٢ / ٧٥ ، حاشية الصبّان ٢ / ٣٠٦ .

(٧) انظر : شرح السيرافي ١ / ١٥١ أ ، ٥ / ١٠٠ ب .

(٨) انظر : شرح الرُّمّاني ٤ / ٢٥٩ ب .

(٩) انظر : الكتاب ٤ / ٣٨ ، شرح المفصّل ٦ / ٥٨ ، شرح الكافية الشافية ٤ / ٢٢٣٧ - ٢٢٣٨ ، الارتشاف ١ / ٢٢٧ الهمع ٣ / ٢٨٤ .

٣- أنَّ سيبويه قد استعمل هذا المصدر في مهموز اللام، قال في باب: (المفعول الذي يتعدّاه فعله إلى مفعولين ، وليس لك أن تقتصر على أحدهما دون الآخر) ما نصُّه: «واعلم أنَّ الأفعال إذا انتهت - ههنا - فلم تجاوز ، تعدّت إلى جميع ما تعدّى إليه الفعل الذي لا يتعدّى المفعول ، وذلك قولك : أُعطي عبدالله الثوب إعطاءً جميلاً، ونُبِّئْتُ زيداً أبا فلان تنبيئاً حسناً...»[1].

فدلَّ ذلك على أنَّ (تَفعِيْلاً) مصدرٌ مستعملٌ ووارِدٌ لما كان بوزن (فَعَّل) مهموز اللام .

الترجيح :

يتبيّن مما تقدّم رُجْحَان رأي المبرِّد ومن وافقه من المجيزين لمجيء مصدر (فَعَّل) المهموز اللام على (تَفعِيْل) و (تَفْعِلة) ؛ لوروده عن العرب ؛ ولأنّه الأصل في (فَعَّل) المضعف العين .

القاعدة الصرفيّة بعد مناقشة المسألة :

أنَّ (فَعَّلَ) مهموز اللام يجيء مصدره على (تَفْعِيْل) كثيراً ، وعلى (تَفْعِلَة) قليلاً نحو : جزَّأ تجزِيْئاً وتَجْزِئَةَ ، وهَنَّأ تَهْنِيْئاً وتَهْنِئَةً .

---

(١) الكتاب ١ / ٤٣ .

(بناء (مَفْعُل) في الاسم الثلاثي المزيد بالميم في أوله)

قال سيبويه : «ويكون على (مَفْعُل) بالهاء في الأسماء نحو : مَزْرُعةٍ ، والمشْرُقة ، ومَقْبُرة ، ولا نعلمه صفة ، وليس في الكلام (مَفْعُل) بِغير الهاء»[1] .

يظهر من كلام سيبويه أنّه استقرأ لغة العرب ، وتتبّع أبنيتها ، لذا حكم على بناء (مَفْعُل) وهو من أبنية الاسم الثلاثي المزيد بالميم في أوله أنّه لم يرد عن العرب بغير الهاء مطلقاً.

وقد اختُلِف في توجيه مراد سيبويه على النحو الآتي :

١- ذهب الرضي[2] إلى أنّ سيبويه نفى وجود هذا البناء في الأسماء بغير الهاء مطلقاً ، يعني لا مفرداً ولا جمعاً .

٢- وذهب أبو حيّان إلى أنّه نفى وجوده في الآحاد ، ولا يمتنع في الجمع ، ونُسِب هذا القول إلى أبي علي الفارسي [3] .

والظاهر ما قاله الرضي ؛ إذ لا دليل على التخصيص .

وقد تبع سيبويه في مذهبه هذا الكسائي [4] ، والأخفش [5] ، والزجّاج [6] ، والنحّاس[7]، وابن جنيّ [8] ، ومكي بن أبي طالب [9]،

---

(١) الكتاب ٤ / ٢٧٣ .

(٢) انظر : شرح الشافية ١ / ١٦٨ ، وانظر - أيضاً - : في تصريف الأسماء ١٠٢ .

(٣) انظر : البحر المحيط ٢ / ٧١٨ .

(٤) قال الفرّاء : ((وكان الكسائي يقول [في مَكْرُم ومَعْوُن] : هما (مَفْعُل) نادران لا يُقاس عليهما ، وقد ذهب مذهباً ، إلا أني أجد الوجه الأول أجمل للعربية ممّا قال)) ، معاني القرآن ٢ / ١٥٢ ، وانظر : البحر المحيط ٢ / ٧١٨ .

(٥) انظر : معاني القرآن ١ / ٣٨٩ .

(٦) انظر : معاني القرآن وإعرابه ١ / ٣٦٠ .

(٧) قال النحّاس : ((وليس في كلام العرب (مَفْعُل) ألبتة)) ، إعراب القرآن ١ / ٣٤٣ .

(٨) انظر : الخصائص ٣ / ٢١٢ ، المنصف ١ / ٣٠٨ - ٣٠٩ .

(٩) انظر : مشكل إعراب القرآن ١ / ٢٢٦ ، إملاء ما مَنّ به الرحمن ١ / ١١٧ .

والعـــكبري [1]، والهمـــداني [2] ، وابـــن الحاجـــب [3] ، وابـــن عـــصفور [4] ، والرضي [5].

المستدرك على سيبويه :

ذهب طائفة من النحويين كالفرّاء [6] ، والسيرافي [7] ، وابـن خالويـه [8] ، والزبيديّ [9]، وابن السِّيد [10] ، وأبي البركات الأنبـاري [11] ، وأبـي حيَّـان [12] ، وبعض المتأخرين [13] إلى وجود هـذا البنـاء في الأسمـاء الثلاثيّـة المزيـدة بـالميم في المفرد والجمع ، وأنَّه ليس بمهمل عند العرب ، ولكنَّه قليل ، وقد جاء منه [14] : مَكْرُم ، ومنه قول أبي الأخزر الحُمّاني :

لِيَوْمِ رَوْعٍ أَوْ فَعَالِ مَكْرُمِ [15]

---

(1) انظر : التبيان في إعراب القرآن ١ / ٢٢٦ ، إملاء ما منّ به الرحمن ١ / ١١٧ .

(2) انظر : الفريد في إعراب القرآن المجيد ١ / ٥٢٢ .

(3) انظر : شرح الشافية ١ / ١٦٨ .

(4) انظر : الممتع ١ / ٧٨ – ٧٩ .

(5) انظر : شرح الشافية ١ / ١٦٨ .

(6) انظر : معاني القرآن ٢ / ١٥٢ .

(7) انظر : شرح الشافية ١ / ١٦٨ ، الارتشاف ١ / ٢٧ ، في تصريف الأسماء ١٠٢ .

(8) انظر : ليس في كلام العرب ٤٧ – ٤٨ .

(9) انظر : الاستدراك على سيبويه ١٣٥ .

(10) انظر : الاقتضاب ٣ / ٤١٩ – ٤٢١ .

(11) انظر : البيان في غريب إعراب القرآن ١ / ١٨١ ، قال أبو البركات : ((و(مَفْعُل) في كلامهم قليل)) .

(12) انظر : الارتشاف ١ / ٢٧ ، وذكر في (المبدع) ٥٩ أنّ (مَفْعُلاً) تلزمه الهاء ، إلا أن يُجمع فتُحذف .

(13) انظر : دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٢/٣/٤١٤ – ٤١٥ ، في تصريف الأسماء ١٠٢ .

(14) انظر : ليس في كلام العرب ٤٧– ٤٨ ، الاستدراك على سيبويه ١٣٥، الارتشاف ١ / ٢٧.

(15) بيت من الرجز المشطور من قصيدة قالها أبو الأخزر يمدح فيها مروان بن الحكم بن العاص .

انظر : معاني القرآن للفرّاء ٢ / ١٥٢، الخصائص ٣ / ٢١٢ ، المنصف ١ / ٣٠٨ ، الاقتضاب ٣ / ٤١٩، البيان في غريب إعراب القرآن ١ / ١٨١ ، الممتع ١ / ٧٩ ، شرح الشافية ١ / ١٦٩ ، ٤/ ٦٨.

ومَعْوُن ، ومنه قول جميل بن معمر :

بُثَيْنُ ، اِلْزَمي (لا)، إنَّ (لا) إنْ لَزِمْتِهِ   عَلَى كَثْرةِ الوَاشِيْنَ ، أيُّ مَعُوْنِ [1]

ومَأْلُك ، وشاهده قول عدي بن زيد :

أبْلِغِ النُّعمانَ عَنِّي مَأْلُكاً   أنَّهُ قَدْ طَالَ حَبْسي وانْتِظَاري [2]

ومَيْسُر، وعليه قوله تعالى: {وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ}[3]، حيث قُرِئت (مَيْسُرِهِ) بضم السين ، والهاء هاء كناية[4] (أي: ضمير) .

ومَهْلُك ، ومَعْوُر ، ومَقْبُر .

ويرى الفرّاء والكوفيون أنَّ (مَفْعُلاً) ليس في الأسماء المفردة ، وإنَّما يجيء جمعاً [5] .

توجيه المانعين للأدلة :

حاول نفاة هذا البناء في الأسماء توجيه أدلة المثبتين ، وذلك على النحو الآتي :

---

(١) البيت من البحر الطويل .

انظر : ديوان جميل ٢٠٨ ، معاني القرآن للفرّاء ١٥٢/٢، الخصائص ٢١٢/٣، المنصف ٣٠٨/١ ، الاقتضاب ٤٢١/٣ ، البيان في غريب إعراب القرآن ١٨١/١ ، الممتع ٧٩/١ ، شرح الشافية ١٦٨/١، ٦٧/٤، البحر المحيط ٧١٨/٢ .

(٢) البيت من بحر الرمل .

انظر: ديوان عدي ٩٣، ليس في كلام العرب ٤٧، المنصف ٣٠٩/١ ، الممتع ٧٩/١،البحر المحيط ٧١٨/٢ .

(٣) البقرة ٢٨٠ .

(٤) وهي قراءة عطاء ، ومجاهد ، وأبي سراج .

انظر : مختصر ابن خالويه ١٦ ، المحتسب ١ / ١٤٣، إعراب القراءات الشواذ ٢٨٥/١– ٢٨٦ ، وانظر: معاني القرآن للأخفش ٣٨٩/١، معاني القرآن وإعرابه ٣٦٠/١ ، إعراب القرآن ٣٤٣/١ ، مشكل إعراب القرآن ١٤٤/١ ، التبيان ٢٢٦/١.

(٥) انظر : شرح الشافية ١٦٩/١، البحر المحيط ٧١٨/٢ ، في تصريف الأسماء ١٠٢ .

١- قراءة : (مَيْسُرِهِ) بضم السين والهاء للكناية :

أ - قال الأخفش : «وقال بعضهم (مَيْسُرِهِ) ، وليست بجائزة ؛ لأنّه ليس في الكلام (مَفْعُل) »[1] .

ب - وقال الزجّاج : «فأمّا من قرأ (إلى مَيْسُرِهِ) على جهة الإضافة إلى الهاء ، فمخطئ»[2] .

جـ - وقال النحّاس : «وقراءة من قرأ :(إلى مَيْسُرِهِ) لحن لا يجوز»[3] .

ووصف ابن جنيّ القراءة بالغرابة[4] ، ونعتها مكيّ بالبعد[5] ، وأشار العكبري إلى أنّها جاءت على بناءٍ شاذّ[6] .

وخرّجها الهمداني على أنّ الأصل :(إلى ميسوره) ، فحَذَفَ الواو اجتزاءً بضمة ما قبلها عنها[7] .

٢- وأمّا الشواهد الشعريّة فقد تأوّلها المانعون على أوجه[8] :

أ - أنّ الأصل كونها بالهاء ، ولكنّها حُذِفت للضرورة .

ب- أنّ هذه الألفاظ (مَعْوُن ، ومَكْرُم ، ومَأْلُك) جمعٌ لـ (مَعُونةٍ ، ومَكْرُمةٍ، ومَأْلُكةٍ)، وليست مفردة .

جـ- أنّها أسماءٌ رُخّمت في غير النداء للضرورة .

---

(١) انظر : معاني القرآن ٣٨٩/١.

(٢) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٣٦٠/١ .

(٣) انظر : إعراب القرآن ٣٤٣/١ .

(٤) انظر : المحتسب ١٤٣/١ .

(٥) انظر : مشكل إعراب القرآن ١/ ١٤٤ .

(٦) انظر : مشكل إعراب القرآن ١/ ٢٢٦ ، إملاء ما مَنّ به الرحمن ١١٧/١ .

(٧) انظر : الفريد في إعراب القرآن المجيد ٥٢٢/١.

(٨) انظر : معاني القرآن للفرّاء ١٥٢/٢، الخصائص ٢١٢/٣ ، المنصف ٣٠٨/١ ، الممتع ٧٩/١ ، شرح الشافية ١٦٩/١ ، ٦٨/٤ ، البحر المحيط ٧١٨/٢ ، دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٤١٤/٣/٢ -٤١٥ .

مناقشة توجيه المانعين للأدلة :

١- قراءة: (مَيْسُرِه) قراءة صحيحة، قرأ بها عطاء، ومجاهد، وغيرهما [(١)]، ومن ثمَّ فإنَّ :

أ- الحكم عليها بالخطأ ، أو عدم الجواز ، أو اللحن لأجل أنَّها جاءت على بناءٍ شاذٌ -كما يدّعون - حكمٌ باطلٌ ومُجْحِفٌ كثيراً ؛ لأنَّ تلحين القراء الذين ثبتت فصاحتهم لا يجوز .

ب- الحكم على القراءة بالبُعْد أو الغرابة لا يُلزم بعدم صحتها ، ومن ثَمَّ قبولها ، والاحتجاج به ، ولها نظائرُ صحيحة من كلام العرب .

جـ- تخريج الهمداني للقراءة [(٢)] تخريجٌ بعيد ومتكلّف ، ولا أعرف أحداً سواه قال به .

٢- وأمّا الشواهد الشعريّة فإنَّ دِلالتها واضحة وصريحة ، ويمكن الرد على المتأولين بالآتي :

أ - أنَّه لا دليل على أنَّ أصلها بالهاء ثم حذفت ، والدعوى التي تقوم على غير ثَبَت لا يُلتفت إليها .

ب- أنَّ سياق الشواهد يدل على أنَّ (مَعْوُن ، ومَكْرُم ، ومَألُك) مفردات لا جموع ، ولها نظائر من كلام العرب نحو : مَعْوُر ، ومَقْبُر .

جـ- أنَّه إذا أمكن ألاّ يُحمل على الضرورة كان أولى [(٣)] .

د- أنَّ عدم التأويل أولى من التأويل .

والحاصل وجود هذا البناء في لغة العرب مفرداً كان أو جمعاً بخلاف مايراه سيبويه ومن وافقه .

---

(١) انظر : مختصر ابن خالويه ١٦ ، المحتسب ١/١٤٣ ، إعراب القراءات الشواذ ١/٢٨٥- ٢٨٦ .

(٢) انظر : الفريد في إعراب القرآن المجيد ١ / ٥٢٢ .

(٣) انظر : الممتع ١ / ٧٩ .

الترجيح :

يظهر مماً تقدَّم ترجُّح مذهب الذين أثبتوا بناء (مَفْعُل) بغير الهاء في لغة العرب ؛ لِورود السماع بذلك نثراً ونظماً ؛ ولأنَّ المثبت مُقدَّمٌ على النافي لا سيَّما إذا كان الإثبات مَدْعوماً بشواهد واضحة وصريحة .

القاعدة الصرفيّة بعد مناقشة المسألة :

أنَّ بناء (مَفْعُل) من أبنية الاسم الثُّلاثيِّ المزيد بالميم في أوّله ، وهو ثابتٌ في لغة العرب بقلّةٍ ، وليس مهملاً ، ولا معدوماً ، ولا مقصوراً على الجمع .

(بناء (يَفْعَل) في الأسماء والصفات)

قال سيبويه: «وأما (الياء) فتلحق أولاً ، فيكون الحرف على (يَفْعَل) في الأسماء نحو : (اليَرْمَع)[1] ، و (اليَعْمَل)[2] ، و (اليَلْمَق)[3] ، ولا نعلمه جاء وصفاً »[4] .

هذا النصُّ يدلُّ على أن سيبويه – بعد استقرائه لغة العرب – حكم بأنَّ بناء (يَفْعَل) مختصٌ بالأسماء دون الصفات ، إذ ليس في كلام العرب صفة بوزن (يَفْعَل) مطلقاً .

وقد تبع سيبويه في الحكم باختصاص بناء (يَفْعَل) بالأسماء دون الصفات عددٌ من النحويين، منهم: ابن السرَّاج[5]، والسيرافيّ[6]، وأبو نصر القرطبيّ[7] ، وابن الدَّهان[8] ، وابن يعيش[9] ، وآخرون[10] .

المستدرك على سيبويه :

اعترض بعض النحويين قَصْر سيبويه هذا البناء على الأسماء دون الصفات ، محتجّين بأنَّ (يَفْعَل) قد جاء صفة[11] ، وإن كان قليلاً .

---

(١) اليَرْمع : حجارة خوّارة ليس لها ثباتٌ ولا صلابة ، انظر : المنصف ١ / ١٠٢ .

(٢) اليَعْمَل: الناقة النجيبة التي يُعمل عليها في السير ، انظر: المنصف ١ / ١٠١ ، ١٠٢ ، اللسان (عَمَل) .

(٣) اليَلْمَق : القباء المحشو ، انظر : شرح الملوكي ١٣٣ ، اللسان (لَمَقَ) .

(٤) الكتاب ٤ / ٢٦٥ .

(٥) انظر : الأصول ٣ / ٢٠٣ .

(٦) انظر : شرح السيرافي ٥ / ٢٢٥ ب .

(٧) انظر : شرح عيون كتاب سيبويه ٢٨٧ .

(٨) انظر : شرح أبنية سيبويه ١٦٦ ، ١٦٧ .

(٩) انظر : شرح المفصّل ٦ / ١١٧ ، الارتشاف ١ / ٢٦ .

(١٠) انظر : المتع ١ / ٨٠ ، الارتشاف ١ / ٢٦ .

(١١) انظر : شرح السيرافي ٥ / ٢٢٥ ب ، شرح عيون كتاب سيبويه ٢٨٧

ومن أوائل أصحاب هذا المذهب الزبيديّ ؛ فقد أشار إلى أنَّ (يَفْعَل) قد جاء صفة ، ومنه قولهم : (نَاقةٌ يَعْمَلة) و (رَجُلٌ يَلْمَع) [1] .

ويبدو أنَّ المازنيَّ – في ظاهر كلامه – لا يمنع مجيء (يَفْعَل) صفة [2] ، وهذا – أيضاً – ظاهر مذهب ابن جنيّ ، حيث قال ما نصُّه : «فأمَّا (يَرْمَع) فيجوز عندي أن يكون من قولهم: (تَرمَّع أنْفُ فُلان)، إذا اضطرب وتحرَّك» [3] .

وقال : «وأمَّا (اليَعْمَلَة) : فهي الناقة التي يُعْمَلُ عليها في السَّير» [4] ، وظاهرٌ أنَّه يقصد الوصف ؛ لأنَّ (اليَعْمَلة) صفةٌ مختصَّة بالناقة النجيبة دون غيرها ، وجليٌّ أنَّ الاختصاص أقرب إلى الوصفيّة منه إلى الاسميّة .

توجيه الألفاظ المستدركة :

تأوّل نفاة بناء (يَفْعَل) في الصفات ما استدركه المثبتون ، وذلك على النحو الآتي :

١- رَدّ أبو نصر القرطبي الاحتجاج بـ (يَعْمَلة) ، و(يَلْمَع) مشيراً إلى أنَّهما بوزن (فَعْلَل) وليس (يَفعل) ؛ لأنَّ (يَفْعَل) معدومٌ في الصفات [5] .

٢- وذكر ابن عصفور أنَّه لا حُجَّة في : (ناقةٌ يَعْمَلَة) و (رَجُلٌ يَلْمَع) على إثبات مجيء (يَفعَل) صفة لأمرين :

أ – أنَّ هذا من قبيل الوصف بالاسم ، ولذا لم يمتنع الصرف ، ولو كان صفة في الأصل لوجب منع صرفه ؛ للوصفيّة ووزن الفعل [6] .

---

(١) انظر : الاستدراك على سيبويه ١١٦ ، والمراد بـ (رجل يَلْمَع) أي الكذّاب .

(٢) انظر : التصريف للمازني مع المنصف ١ / ١٠١ .

(٣) المنصف ١ / ١٠٢ .

(٤) المصدر السابق ١ / ١٠٢ ، وانظر : سرّ صناعة الإعراب ٢ / ٧٦٧ .

(٥) انظر : شرح عيون كتاب سيبويه ٢٨٧ .

(٦) انظر : الممتع ١ / ٨٠ ، وانظر : الارتشاف ١ / ٢٦ .

ب- أنَّ (اليَعْمَل) ولي العوامل كثيراً [1] ، ولو كان صفة لسبقه الموصوف، فلمّا لم يحصل ذلك بطلت دعوى الوصفيّة .

مناقشة توجيه الألفاظ :

يمكن الإجابة عمّا ذكروه بالآتي :

١- لا يُسلَّم ما ذكره القرطبي من أصالة الياء في (يَعْمَل) و (يَلْمَع) لأمرين :

أ - أنَّ الياء إذا وقعت أوّلاً ، وبعدها ثلاثة أحرف فأكثر ، فالمقرّر أنّها زائدةٌ إلا بثَبَت[2].

ب- أنَّ سيبويه ذكر أنَّ بناء (يَعْمَل) هو (يَفْعَل) لا (فَعْلَل) .

٢- ولا يُسلَّم - أيضاً- قولهم : إنَّ هذا من قبيل الوصف بالاسم ، لأمرين :

أ - أنّه قد يقال : إنَّ (يَعْمَل) و (يَلْمَع) صفتان متأصلتان في الوصفيّة .

ب- أنَّ مطابقة الصفة للموصوف حاصلةٌ - هنا - حيث يُقال : جَمَلٌ يَعْمَل ، وناقةٌ يَعْمَلَة ، ورجلٌ يَلْمَع ، وهذا مّما يُعضِّد دعوى الوصفيّة .

٣- ولا يُسلَّم قولهم : إنَّ (اليَعْمَل) لو كان صفة لسبقه موصوفه ؛ لأنَّ الصفة المختصة تُقام مقام الموصوف ، وقد ترجَّح لديَّ أنَّ (اليَعْمَل) ، و (يَلْمَع) صفتان مختصّتان .

الترجيح :

يتبيّن مّما تقدَّم صحة مجيء بناء (يَفْعَل) في الصفات ؛ لورود ذلك ؛ ولأنَّ الحمل على الظاهر أولى من التأويل دون مُوْجِب ، ثم إنَّ اطراد القواعد لا يقف حائلاً دون الإقرار بالثبوت .

القاعدة الصرفيّة بعد مناقشة المسألة :

أنَّ بناء (يَفْعَل) كثير في الأسماء ، نادرٌ في الصِّفات ، ولكنّه ليس مهملاً .

---

(١) انظر : المتع ١ / ٨٠ ، وانظر : شرح المفصّل ٢ / ١٠ .

(٢) انظر : المنصف ١ / ١٠١ ، شرح اللوكي ١٣٤ ، شرح المفصّل ٦ / ١١٧ .

(بناء (أُفَاعِل) في الاسم الثلاثي المزيد بحرفين)

قال سيبويه : «ويكون [الحرف] على (أُفَاعِل) فيهما ، فالأسماء نحو: (أُدَابِر)، و (أُجَارِد) ، و (أُحَامِر) ، وهو في الصفة قليل ، قالوا : (رجلٌ أُبَاتِر) وهو القاطع لرحمه، ولا نعلمه جاء وصفاً إلاّ هذا» [1] .

يتبيّن من ذلك أنّ سيبويه – بعد استقرائه كلام العرب – حكم بأنّ بناء (أُفَاعِل) من أبنية الاسم الثُّلاثي المزيد بحرفين ، وهو بناءٌ واردٌ في الأسماء ، قليلٌ في الصفات لم يُحْفَظ منه إلا قولهم : رجلٌ أُبَاتِر .

وقد تبع سيبويه في هذا الحكم عددٌ من النحويين اقتصروا على ما أورده دون تعقُّبٍ أو إضافة منهم: ابن السرَّاج [2] ، والسيرافيّ [3] ، والزبيديّ [4] ، وآخرون [5] .

المستدرك على سيبويه :

أثبت عدد من النحويين واللغويين منهم الأزهريّ [6]، والفارسيّ [7]، وابن فارس[8]، والجوهريّ[9]، وابن سيده [10]، وابن منظور [11] ، وأبو حيَّان[12] ،

---

(١) الكتاب ٤ / ٢٤٦ .

(٢) انظر : الأصول ٣ / ١٨٨ .

(٣) انظر : شرح الكتاب ٥ / ٢١٧ ب ، السيرافي النحوي ٦١٠ – ٦١١ .

(٤) انظر : الاستدراك ٦٤ ، ٧٣ .

(٥) انظر : الممتع ١ / ٩٤ ، المبدع ٦٦ .

(٦) انظر : تهذيب اللغة ١٤ / ١١٥ (دبر) .

(٧) انظر : المسائل الحلبيّات ١١٤ .

(٨) انظر : مجمل اللغة ٢ / ٣١٣ (دبر) ، معجم مقاييس اللغة ٢ / ٣٢٥ (دبر) .

(٩) انظر : الصحاح ٤ / ١٦٩٢ (خيل) .

(١٠) انظر : المحكم ٥ / ١٥٨ (خيل) .

(١١) انظر : لسان العرب ١١ / ٢٢٨ (خيل) .

(١٢) انظر : الارتشاف ١ / ٤١ .

والسيوطيّ [1] صفتين على بناء (أُفَاعِل) لم يذكرهما سيبويه ، وهما :

أُخَائِل (ذو خُيلاء معجب بنفسه) ، وأُدَابِر (لا يقبل قول أحد ولا يَلْوي على شيء).

وقد نَصّ طائفة من اللغويين والنحاة [2] على أنّ (أُدَابِر) صفةٌ وليس اسماً - خلافاً لسيبويه - فإذا تقرّر كونه صفة صَحّ الاستدراك به على سيبويه ، وعُدّ لفظاً فائتاً عليه .

قال السيرافيّ معتذراً عن سيبويه : «وأمّا (أُدَابِر) فما رأيت أحداً فسّره في شيء من الأسماء ، وما ذكره سيبويه إلاّ بثبت ، وقد ذكره الجرميّ ، فقال : (الأُدَابِر) هو الرجل الذي يقطع رحمه ، ويُدبِرُ عنها ، وقال أبو عبيدة : (رجلٌ أُدَابِر) لا يقبلُ قولَ أحدٍ ، وأمّا (أُجَارِد)، و(أُحَامِر) فجبلان ، وغير مستكره أن يكون (أُدَابِر) اسم موضع ، فيكون في الأسماء» [3] .

وذكر ثعلب أنّ (أُبَاتِر) اسم موضع[4]، وهو خلاف مانصّ عليه أهل اللغة من أنّ (أُبَاتِر) صفة لمن يبتر رحمه ويقطعها ، وقيل : صفة للرَّجل القصير ، أو الذي لا نسل له[5].

---

(1) انظر : المزهر ٢ / ١٨ .

(2) انظر : تهذيب اللغة ١٤ / ١١٥ (دبر) ، المسائل الحلبيّات ١١٤ ، معجم مقاييس اللغة ٢ / ٣٢٥ (دبر)، الصحاح ٤ / ١٦٩٢ (خيل) ، المحكم ٥ / ١٥٨ (خيل) ، لسان العرب ١١ / ٢٢٨ (خيل) ، الارتشاف ٤١/١ ، المزهر ٢ / ١٨ .

(3) شرح الكتاب ٥ / ٢١٧ ب ، وانظر : السيرافي النحويّ ٦١٠ - ٦١١ .

(4) انظر : شرح الكتاب ٥ / ٢١٧ ب ، السيرافي النحويّ ٦١١ ، لسان العرب ٤ / ٣٩ (بتر) .

(5) انظر : شرح الكتاب ٥ / ٢١٧ ب ، السيرافي النحويّ ٦١١ ، تهذيب اللغة ١٤ / ١١٥ ، الاستدراك٧٢، الصحاح ٢ / ٥٨٤ (بتر) ، المحكم ٥ / ١٥٨ (خيل) ، لسان العرب ٤ / ٣٨ (بتر) ، ١١ / ٢٢٨ (خيل) .

الترجيح :

يتّضح ممّا تقدّم أنّ بناء (أُفَاعِل) من أبنية الاسم الثلاثي المزيد بحرفي الهمزة والألف ، وهو واردٌ في الأسماء والصفات ، وليس محصوراً فيما ذكره سيبويه .

القاعدة الصرفيّة بعد مناقشة المسألة :

أنّ بناء (أُفَاعِل) من أبنية الاسم الثُّلاثيِّ المزيد بحرفين ، وهو ثابتٌ في الصِّفات في غير ما ذكره سيبويه ، ونصّ على أنّه لم يُحفظ سواه .

(بناء (فَعَالِيَة) في الاسم الثلاثي المزيد بحرفين)

قال سيبويه : «ويكون [الحرف] على (فَعَالِيَة) فيهما ، فالاسم نحو : (الكَرَاهِيَة)، و (الرَّفَاهِيَة) ، والصفة نحو : (العَبَاقِيَة) ، و (حَزَابِيَة) ، والهاءُ لازمةٌ لـ(فَعَالِيَة)» [1] .

يتبيّن من ذلك أنَّ سيبويه – بعد استقرائه كلام العرب – حكم بأنَّ بناء (فَعَالِيَة) ثابتٌ في الأسماء والصفات الثلاثيّة المزيدة بحرفين ، وأنَّ الهاء لازمةٌ لهذا البناء ، ومقتضى ذلك أنَّ هذا البناء لم يُسمع بدون الهاء .

وقد تبع سيبويه في الحكم بلزوم الهاء لبناء (فَعَالِيَة) ابن السرَّاج [2] ، والسيرافيّ [3] ، وآخرون [4] .

المستدرك على سيبويه :

استدرك الأزهريّ [5] ، والزبيديّ [6] ، والجوهريّ [7] ، وغيرهم [8] على استقراء سيبويه لفظ [9] :

حَزَابٍ ، يُقال : (رجلٌ حَزَابٍ وحَزَابِيَة) إذا كان غليظاً إلى القِصر ما هو .

---

(١) الكتاب ٤ / ٢٥٥ .

(٢) انظر : الأصول ٣ / ١٩٥ .

(٣) انظر : السيرافي النحوي ٦٣٠ .

(٤) انظر : الممتع ١ / ١٠٥ ، المبدع في التصريف ٧٠، الارتشاف ١ / ٤٥ ، المزهر ٢ / ١٥٠ – ١٥١ .

(٥) انظر : تهذيب اللغة ٤ / ٣٧٤ – ٣٧٥ (حزب) .

(٦) انظر : الاستدراك ٨٣ .

(٧) انظر : الصحاح ١ / ١٠٩ (حزب) .

(٨) انظر : المحكم ٣ / ١٧١ (حزب) ، لسان العرب ١ / ٣٠٩ (حزب) ، ٤ / ٣٣٥ (زور) .

(٩) انظر : تهذيب اللغة ٣٧٤/٤ – ٣٧٥ (حزب)، الاستدراك ٨٣ ، الصحاح ١٠٩/١ (حزب)، المحكم ٣ / ١٧١ (حزب) ، الممتع ١٠٥/١ ، لسان العرب ٣٠٩/١ (حزب)، ٣٣٥/٤ (زور)، المبدع ٧٠ .

واستدرك الزبيديّ على سيبويه : (زَوَارٍ وَزَوَارِيَة) [1] ، قال أبو منصور الأزهري : «وهذا تصحيفٌ منكرٌ ، والصواب :(إِنَّه لَزُوَازٌ وزُوَازِيَـةَ) بـزاييين ، قال : قال ذلك أبو عمرو وابن الأعرابي وغيرهما» [2].

توجيه المانعين للألفاظ :

يرى المانعون أنّه لايمكن اعتراض استقراء سيبويه بهذين اللّفظين للآتي :

١- أنّ لفظ :(حَـزَابٍ) يمكن أن يكون جـمع (حَزَابيَـة) ، ويكـون مـن الجمع الذي بينه وبين واحده حذف الهاء (اسم الجنس) نحو: (شجرة وشجر) ، ووُصِف به المفرد تعظيماً له [3] .

٢- وأمّا لفظ : (زَوَازٍ وزَوَازِيَة) فإنَّه بضمّ الزاي لا بفتحها [4] .

مناقشة توجيه المانعين للألفاظ :

١- قولهم : إِنَّ (حَزَابٍ) اسم جنس وُصِف بـه المفـرد ؛ معـترضٌ بأنّـه تخـريج بعيد ، ثم إِنَّ وصف المفرد باسم الجنس خلاف الأصل .

٢- وأمّا لفظ : (زَوَازٍ) فإِنَّ الفتح منقولٌ عن الثقة ، ونقل الثقة لا سبيل إِلى رده كما أنَّ أصحاب المعاجم نصّوا على الفتح ، واقتصر بعضهم عليه [5] .

الترجيح :

يتّضح ممّا تقدّم أنّ الهاءَ ليست لازمةً لبناء (فَعَالِيَة)؛ لورود السماع بحذفها .

القاعدة الصرفيّة بعد مناقشة المسألة :

أنَّ الغالب في بناء (فَعَالِيَة) أنْ تلحقه الهاء ، وندر خُلُـوّه منهـا ، ولَكنّـه ثابتٌ عن العرب .

---

(١) انظر : الاستدراك ٨٣ .

(٢) لسان العرب ٤ / ٣٣٥ (زور) ، وانظر : تهذيب اللغة ٤ / ٣٧٥ (حزب) .

(٣) انظر : الممتع ١ / ١٠٥ ، المبدع ٧٠ .

(٤) انظر : لسان العرب ٤ / ٣٣٥ (زور) .

(٥) انظر : تهذيب اللغة ٤ / ٣٧٥ (حزب) ، لسان العرب ١ / ٣٠٩ (حزب) .

(بناء (تِفْعَال) في الصفات الثلاثيّة المزيدة بحرفين)

قال سيبويه : «ويكون [الحرف] على (تِفعَال) في الاسم نحو : (تِجْفَافٍ) ، و(تِمْثالٍ) ، و (تِلْقاءٍ) ، و (تِبْيانٍ) ، ولا نعلمه جاء وصفاً»[1].

يتبيّن من ذلك أنّ سيبويه – بعد استقرائه لغة العرب –لم يقف على مجيء بناء (تِفعَال) في الصفات الثلاثية المزيدة بحرفين ولذا حكم بأنّ هذا البناء خاصٌّ بالاسم الثلاثي المزيد بحرفين ، ولم يرد صفة .

وقد تبع سيبويه في هذا الحكم ابن السرّاج[2]، وابن جني[3]، والثمانيني[4] وابن سيده [5] ، وابن يعيش [6] ، وآخرون [7] .

المستدرك على سيبويه :

ذهب عدد من النحويين منهم الكسائي[8]، وأبو زيد[9]، والأصمعي[10]، والسيرافي[11]، وابن خالويه[12]، والزبيدي [13] ،

---

(١) الكتاب ٤ / ٢٥٦ .

(٢) انظر : الأصول ٣ / ١٩٦ .

(٣) انظر : الخصائص ٣ / ١٩٠ ، ٢٠٠ .

(٤) انظر : شرح التصريف ٢٥٩ .

(٥) انظر : المخصّص ١٤ / ١٩٠ .

(٦) انظر : شرح المفصّل ٦ / ١٢٤ .

(٧) انظر : الممتع ١ / ١٠٨ – ١٠٩ ، شرح الشافية ١ / ١٦٧ – ١٦٨ ، ٢ / ٣٤٥ ، المبدع في التصريف ٧١ ، الارتشاف ١ / ٤٦ .

(٨) انظر : الاستدراك ٨١ ، الممتع ١ / ١٠٨ – ١٠٩ .

(٩) انظر : الاستدراك ٨١ ، الممتع ١ / ١٠٩ .

(١٠) انظر : الخصائص ٣ / ١٩٠ ، ٢٠٠ .

(١١) انظر : السيرافي النحوي ٢٢٢ – ٢٢٣ .

(١٢) انظر : ليس في كلام العرب ٢٧٨ .

(١٣) انظر : الاستدراك ٨١ ، ٨٥ .

وغيرهم [1] إلى إثبات هذا البناء في الصفات الثلاثيّة المزيدة بحرفين ، وقد جاء منه [2] :

رجلٌ تِلْقَامة (عظيم اللَّقْم) ، وتِقْوَالة ، وتِبْذارة (الذي يبذّر ماله) ، وتِلْعَابة ، وتِرْعَابة ، ورجلٌ تِرْعَاية (يجيد رعي الإبل) ، وتِكْلام ،وتِمْسَاح (صفة للكذّاب) ، وتِضْرَاب (للنّاقة القريبة العهد بضراب الفحل) ، وتِنْبَال (للقصير اللئيم) وتِعْشَار ، وتِبْرَام ، وتِمْزاح (كثير المزاح) ، وتِيْفَاق (كثير الاتفاق) ، والتِّنْبَاء (كثير الفتور) وتِفْرَاج .

توجيه المانعين للألفاظ :

يرى المانعون[3] أنّه لا يمكن الاستدراك بهذه الألفاظ على استقراء سيبويه لاحتمال أن تكون من قبيل ما وُصِف به ، وهو اسمٌ في الأصل ، نحو قولهم : (نسوةٌ أربعٌ) ، والذي يدلّ على ذلك جريانه على المذكّر وفيه تاء التانيث ؛ إذ حقُّ الصفة أن تطابق الموصوف .

- وقالوا لا حُجّة في نحو : (تِرْعَاية) ، و (تِلْعَابة) ، و (تِقْوَالة) ، و (تِلْقَامة) ؛ لأنها صفات مؤنّثة جرت على موصوف مذكرٍ ، فدلّ ذلك على أنّها ليست صفاتٍ محضة ، بل أسماء وُصِف بها .

---

(1) انظر : شرح المفصّل ٦ / ١٢٤ ، لسان العرب ١ / ٧٤٠ (لعب) ، ٤ / ٥٠ (بذر) ، ١٢ / ٥٤٦ (لقم) ، المبدع في التصريف ٧١ ، الارتشاف ١ / ٤٦ ، المزهر ٢ / ٩٢ ، ١٣٨ – ١٣٩ ، دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٢ / ٣ / ٢٢٠ – ٢٢١ .

(2) انظر في هذه الألفاظ : ليس في كلام العرب ٢٧٨ ، الاستدراك ٨١ ، ٨٥ ، الخصائص ٣ / ١٩٠ ، ٢٠٠ ، المخصص ١٤ / ١٩٠ ، الممتع ١ / ١٠٨ – ١٠٩ ، شرح الشافية ١ / ١٦٧ – ١٦٨ ، المزهر ٢ / ٩٢ ، ١٣٨ – ١٣٩ .

(3) انظر : الخصائص ٣ / ١٨٩ – ١٩٠ ، ٢٠٠ ، الممتع ١ / ١٠٩ .

- ولا حُجّة - أيضاً - في نحو : (ناقةٌ تِضْرَاب) ؛ لعدم المطابقة بين الصفة والموصوف ؛ إذ لفظه لفظ المذكر ، وهو صفة لمؤنّث ، وقد تقرّر أنّ الصفة إذا لم تطابق موصوفها كان محكوماً لها بحكم الأسماء .

مناقشة توجيه المانعين للألفاظ :

يمكن الإجابة عمّا ذكروه بالآتي :

١- أنّ بعض هذه الألفاظ صفات محضة متأصّلة الوصفيّة ، نحو : (تِفْرَاج) ، و(تِبْرَام) ، و (تِمْزَاح) ، و (تِعْشَار) ، و (تِبْذَار) ، وادّعاء أنّها أسماءٌ وُصِف بها بعيدٌ لا يتحقّق إلاّ بتكلّف لا موجب له .

٢- أنّ منها ما يطابق موصوفه نحو : (رجلٌ تِكْلام) ، و (رجلٌ تِمْزَاح) ، و(تِقْوَال) ، و (تِيْتَاء) ، فإذا ثبت ذلك تقرّر أنّها صفات محضة ؛ لأنها تطابق موصوفاتها .

٣- أنّ النقل من الوصفية إلى الاسمية يحتاج إلى ثَبَتٍ أو قرينةٍ صريحةٍ ، ولا يتأتى ذلك فيما ادّعوه ، وإن تحقق في بعضها فلا يمكن ادعاء تحققه في الباقي .

الترجيح :

يتضح ممّا تقدّم ثبوت بناء (تِفْعَال) في الصفات الثلاثية المزيدة بحرفين ؛ لورود السماع بذلك عن العرب ، وتحقّق الوصفيّة المحضة فيه .

القاعدة الصرفية بعد مناقشة المسألة :

أنّ بناء (تِفْعَال) من أبنية الأسماء والصفات الثلاثية المزيدة بحرفين ، وليس بناء خاصاً بالأسماء .

(بناء (أَفْعَلَى) في الاسم الثُّلاثي المزيد بحرفين)

قال سيبويه : «ويكون [الحرف] على (أَفْعَلَى) وهو قليلٌ ، ولا نعلم إلاَّ (أَجْفَلَى)»[1].

يتبيّن من هذا النصّ أنّ سيبويه – بعد استقرائه لغة العرب – وتتبعه لأبنية كلامهم ؛ حكم بأنّ بناءَ (أَفْعَلَى) وهو من أبنية الاسم الثُّلاثي المزيد بالهمزة والألف قليلٌ في كلام العرب ، ولم يرد عنهم على هذا البناء إلاَّ لفظٌ واحدٌ وهو : (أَجْفَلَى).

وقد تبع سيبويه في هذا الحكم عددٌ من النحويّين منهم : ابن السرّاج [2] ، والسيرافيّ[3] ، والزبيديّ [4] ، وابن سيده [5] ، والأعلم [6] ، وآخرون [7] .

المستدرك على سيبويه :

استدرك الفرّاء [8] ، والجوهري [9] ، وابن بري [10] ، وابن منظور [11] ، وغيرهم [12] على استقراء سيبويه لفظين ، هما [13] :

---

(١) الكتاب ٤ / ٢٤٧ .

(٢) انظر : الأصول ٣ / ١٨٨ ، ١٨٩ .

(٣) انظر : شرح الكتاب ٥ / ٢١٧ ب ، السيرافي النحويّ ٦١٤ .

(٤) انظر : الاستدراك ٦٤ .

(٥) انظر : المحكم ٧ / ٣٠٠ (جَفَلَ) .

(٦) انظر : النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢ / ١١٤٤ .

(٧) انظر : الممتع ١ / ١١٢ ، المبدع ٧٣ .

(٨) انظر : لسان العرب ١١ / ٣٠٥ (زَفَلَ) .

(٩) انظر : الصحاح ٤ / ١٦٥٧ (جَفَلَ) ، ٤ / ١٧١٧ (زَفَلَ) .

(١٠) انظر : لسان العرب ١١ / ٣٠٥ (زَفَلَ) .

(١١) انظر : لسان العرب ١١ / ١١٤ (جَفَلَ) ، ١١ / ٣٠٥ (زَفَلَ) .

(١٢) انظر : الارتشاف ١ / ٤٨ ، المزهر ٢ / ٢٢ .

(١٣) انظر : الصحاح ٤ / ١٦٥٧ (جَفَلَ) ، ٤ / ١٧١٧ (زَفَلَ) ، لسان العرب ١١ / ١١٤ (جَفَلَ) ، ٣٠٥/١١ (زَفَلَ) ، الارتشاف ١ / ٤٨ ، المزهر ٢ / ٢٢ .

أَوْجَلَى ، وأَزْفَلَى (الجماعة من كل شيء) ، ومنه قول الزَّفَيان :

حَتَّى إِذَا ظَلْمَاؤُهَا تَكَشَّفَتْ

عَنِّي ، وَعَنْ صَيْهَبَةٍ قَدْ شَرَفَتْ

عَادَتْ تُبَارِي الأَزْفَلَى واسْتَأْنَفَتْ [١]

وقول المخروع بن رُفَيْع :

جَاؤُوا إِلَيْكَ أَزْفَلَى رُكُوبَا [٢]

الترجيح :

يتّضح ممّا تقدّم أنّ بناء (أَفْعَلَى) من أبنية الاسم الثُّلاثي المزيد بحرفين ، وهو قليلٌ في لغة العرب .

القاعدة الصرفيّة بعد مناقشة المسألة :

أنّ بناء (أَفْعَلَى) من أبنية الثُّلاثيِّ المزيد بحرفين ، وهو بناءٌ قليلٌ في لغة العرب ، ولكنّه ليس محصوراً فيما أورده سيبويه .

---

(١) الأبيات من مشطور الرجز ، وتُنسب إلى هميان .
انظر : لسان العرب ١١ / ٣٠٥ (زَفَلَ) .

(٢) البيت من مشطور الرجز .
انظر : لسان العرب ١١ / ٣٠٥ (زَفَلَ) .

((مَفَاعِل) و (مَفَاعِيْل) ونحوهما في المفرد والجمع)

قال سيبويه : «اعلم أنَّه ليس شيءٌ يكون على هذا المثال إلاّ لم ينصرف في معرفةٍ ولا نكرةٍ ؛ وذلك لأنَّه ليس شيءٌ يكون واحداً يكون على هذا البناء ، والواحد أشدُّ تمكُّناً ، وهو الأول ، فلمّا لم يكن هذا من بناء الواحد الذي هو أشدُّ تمكُّناً [وهو الأول] تركوا صرفه ؛ إذ خرج من بناء الذي هو أشدُّ تمكُّناً» [1] .

يتبيّن من ذلك أنَّ استقراء سيبويه للغة العرب ، وتتبعه لما ورد عنهم من الأبنية والصيغ ، جعله يحكم بأنَّ بناء (مَفَاعِل) و (مَفَاعِيْل) وما شابههما خاصٌّ بالجمع ، وليس له نظيرٌ في الواحد .

وقد تبع سيبويه في اختصاص بناء (مَفَاعِل) و(مَفَاعِيْل) ونحوهما بالجمع: المبرِّد[2]، وابن السرَّاج[3]، والسيرافيّ [4]، والفارسيّ [5]، والصيمريّ [6] ، والأعلم [7] ، والزمخشريّ [8] ، وجمهور البصريين ومن وافقهم [9] .

المستدرك على سيبويه :

يرى بعض النحويين [10] أنَّ صيغتي (مَفَاعِل) و (مَفَاعِيْل) مشتركةٌ بين

---

(١) الكتاب ٣ / ٢٢٧ .

(٢) انظر: المقتضب ٣ / ٣٢٧ .

(٣) انظر: الأصول ٢ / ٨٧ .

(٤) انظر : شرح الكتاب ٤ / ٩٦أ – ٩٧أ .

(٥) انظر : الإيضاح العضدي ٣١٢.

(٦) انظر : التبصرة والتذكرة ٢ / ٥٦٨ .

(٧) انظر : النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢ / ٨٣٠ .

(٨) انظر : المفصّل ١٧ .

(٩) انظر : شرح السيرافي ٩٦/٤أ–٩٧أ ، شرح المفصّل ٦٤/١، شرح جمل الزجّاجي ٢١٦/٢ ، شرح الكافية ٣٩/١ ، الارتشاف ٤٢٦/١ ، التصريح ٢ /٢١١ – ٢١٢ ، الهمع ١ / ٨٧ (أحمد شمس الدين) .

(١٠) انظر : شرح السيرافي ٩٦/٤ ب –٩٧ أ ، النكت ٨٢٩/٢ ، شرح جمل الزجّاجي ٢١٦/٢–٢١٧.

الجمع والمفرد ، ومن ثمّ اعترضوا مذهب سيبويه في قَصْر هذه العلّة على الجمع ، واستدركوا عليه لفظي : (حَضَاجِرْ) اسمٌ للضبع ، و (سراويل).

قال الحطيئة :

هَلاَّ غَضِبْتَ لِرَحْلِ جَا رِكَ إِذْ تُجَرِّدُه حَضَاجِرْ [1]

وقد أيّد هذا الاعتراض ، وأكّد صحة الاستدراك عددٌ من النحويين كابن قتيبة [2] ، وأبي منصور الجواليقي [3] ، وصدر الأفاضل [4] ، وابن مالك [5] .

قال أبو منصور الجواليقي : «و (حَضَاجِر) اسم من أسماء الضَّبُعِ ، وهذا بناءٌ غريبٌ جاء على أبنية الجمع ، وهو للواحد» [6] .

فالجواليقي – هنا – يُقرِّر أنَّ (حَضَاجِرْ) في الأصل مفرد ، وليست جمعاً، وهذا ممّا يؤيّد صحة الاعتراض بها على سيبويه ، ومن وافقه في القول بقَصْرِ هذا البناء على الجمع .

وأكّد صدر الأفاضل هذا الاعتراض بقوله : «ولذلك منعوا (حَضَاجِرْ) للضَّبُع الصرف» [7] ، فـ (حَضَاجِرْ) اسم للضَّبُع وهو مفردٌ .

وأيّد ابن مالك الاعتراض على سيبويه بـ (سراويل) ، موضّحاً أنَّ بناء (مَفَاعِل) و(مَفَاعِيْل)، وما شابههما ليس مقصوراً على الجمع ، بل قد يكون في

---

(١) البيت من مجزوء الكامل، وروي: (إِذْ تُجرِّرُها حضَاجِرْ) ، وفي روايةٍ ثالثةٍ : (إِذ تَنبذه حَضَاجِرْ) .
انظر : ديوان الحطيئة ٣٣٠ ، شرح السيرافي ٩٦/٤ ب ، شرح المفصّل ٦٤/١.

(٢) انظر : أدب الكاتب ٢٢٤ .

(٣) انظر : شرح أدب الكاتب ١٩٧ .

(٤) انظر : شرح المفصّل في صنعه الإعراب (التخمير) ٣١٣/١ .

(٥) انظر : شرح عمدة الحافظ ٨٥٠/٢ .

(٦) شرح أدب الكاتب ١٩٧ .

(٧) شرح المفصّل في صنعة الإعراب (التخمير) ٢١٣/١ .

المفرد ، قال : «وكونه على وزن (مَفَاعِل) و (مَفَاعِيْل) ، أو شبههما ، فذكرت الوزنين ، ولم أتعرّض للجمعيّة ؛ لأنّها ليست شرطاً ، ولذلك مُنِعَ من الصَّرف (سراويل)، ولا جمعيّة فيه كقول تميم العجلانيّ :

أَتَى دُوْنَهَا ذَبُّ الرِّيَادِ كأَنَّهُ فَتىً فَارِسِيّ في سَرَاوِيْلَ رَامِحُ [1]» [2] .

توجيه المانعين للأدلة :

أجاب جمهور النحويين عن اعتراض المعترض بـ (حَضَاجِرْ) و (سَرَاوِيْل) بالآتي :

١- الاستدلال بـ (حَضَاجِرْ) على نقض كلام سيبويه لايستقيم ؛ لأنّها جَمْعٌ سُمِّي به الواحد[3]، وقد أشار إلى ذلك سيبويه بقوله : «وإِنْ سمّيته (حَضَاجِر) ثم حقّرته صرفته؛ لأنّها إنّما سمّيت بجمع (الحِضَجْر) ؛ سمعنا العرب يقولون : (أَوْطُبٌ حَضَاجِرُ)، وإنّما جُعل هذا اسماً للضَّبُع لسعة بطنها» [4] .

وقد شرح الأعلم ذلك بقوله : «و(حَضَاجِر) عند سيبويه جَمْعٌ سُمِّيت به الضَّبُع ، وهي معرفةٌ ، والمعارف من أسماء المدن والناس قد تقع بالجموع كقولهم في بعض آبار القبائل: (كلاب)، وفي بعض المدن : (مدائن)» [5] .

---

(١) البيت من البحر الطويل، والمراد بذبّ الرِّياد : الثور الوحشي ، سُمّي بذلك ؛ لأنّه لا يستقر في موضع . وروي البيت بلفظ : (يُمَشّي بها ذَبُّ ...) .

انظر : ديوان ابن مقبل ٤١، شرح السيرافي ٩٧/٤ أ ، شرح عمدة الحافظ ٨٥٠/٢ ، الخزانة ٢٢٨/١ .

(٢) شرح عمدة الحافظ ٨٥٠/٢ .

(٣) انظر : شرح السيرافيّ ٩٦/٤ أ – ٩٧ أ ، شرح المفصّل ٦٤/١، شرح جمل الزجّاجي ٢١٦/٢ – ٢١٧ ، شرح الكافية ٣٩/١ ، الارتشاف ٤٢٦/١ ، التصريح ٢١١/٢– ٢١٢ .

(٤) الكتاب ٢٢٩/٣ .

(٥) النكت في تفسير كتاب سيبويه ٨٢٩/٢ .

فالأعلم يشير - هنا - إلى أنَّ لـ (حَضَاجِر) نظائر من الجموع سُمِّي بها الواحد نحو : (مدائن) ، فلا وجه للاعتراض بها على سيبويه .

٢- وأمَّا الاستدلال بـ(سراويل) والاحتجاج بها ؛ فمردودٌ لأنَّها اسمٌ أعجميٌّ وقع في كلام العرب، فوافق بناؤه بناء مالا ينصرف في معرفةٍ ولانكرةٍ ، فأُجْرِيَ مُجْرى ذلك[١] .

قال الزجَّاج : «فأمَّا (سَراويلُ) فاسم أعجميٌّ أشبه من كلام العرب ما لا ينصرف ، وإنَّما هي بالفارسيّة (شَرْوال) ، فبنتها العرب على ما لا ينصرف من كلامها، فإذا صغَّرتها صرفتها إلا أن تكون اسم رجل» [٢] .

ومن النحويين من يرى أنَّ (سراويل) جَمْعٌ مفرده (سروال) [٣] ، قال الأزهريّ : «وقد سمعتُ غير واحدٍ من الأعراب يقول :(سِرْوال)» [٤] .

مناقشة توجيه المانعين للأدلة :

يمكن الإجابة عمَّا ذكروه بالآتي :

١- لا يُسلَّم قولهم : إنَّ (حَضَاجِر) جَمْعٌ سُمِّي به الواحد لأمرين :

أ- أنَّ جمعاً من النحويين ذكروا أنَّ (حَضَاجِر) اسمٌ من أسماء الضَّبُع ، وهو مفردٌ [١] ، قال الجواليقي : «و (حَضَاجِر) اسمٌ من أسماء الضَّبُع ، وهذا بناءٌ غريبٌ جاء على أبنية الجمع ، وهو للواحد» [٢].

---

(١) انظر : الكتاب ٢٢٩/٣ ، المقتضب ٣٤٥/٣ ، ما ينصرف وما لا ينصرف ٦٤، الأصول ٨٨/٢ ، شرح السيرافي ٩٦/٤ب- ٩٧ أ ، التعليقة على كتاب سيبويه ٥٥/٣ ، شرح المفصّل ٦٤/١ ، شرح جمل الزجَّاجي ٢١٦/٢، التصريح ٢١٢/٢.

(٢) ما ينصرف وما لا ينصرف ٦٤ .

(٣) انظر : شرح السيرافي ٩٧/٤ أ ، النكت في تفسير كتاب سيبويه ٨٢٩/٢ ، شرح المفصّل ٦٤/١، شرح جمل الزجَّاجي ٢١٦/٢ -٢١٧ ، التصريح ٢١٢/٢ ، الهمع ٨٩/١ (أحمد شمس الدين) .

(٤) تهذيب اللغة ١٢ /٣٩٠ .

فهو يُسلّم بأنّ بناء (مَفَاعِل) مختصٌ بـالجمع ، إلاّ أنّـه قـد جـاء للمفـرد في نحو : (حَضَاجِر) وهو بناءٌ غريب ؛ لأنّه يخـالف القاعـدة المقـرّرة في اختـصاص بناء (مَفَاعِل) و(مَفَاعِيْل) وما أشبههما بالجمع .

ولا يُعترض ذلك بأنّه قد سُمِع مفرد لـ (حَضَاجِر) وهو (حِضَجْر) [3] ؛ لأنّـا نقول :

إنّ (حَضَاجِر) أُطلقت على الضَّبُع وهو مفردٌ ، وفُهِم الإفراد – أيضاً – مـن سياق بيت الحطيئـة الـسابق ، ولا مـانع مـن أن تكـون اللفظـة مفـردةً في سياق ، وجمعـاً في سـياقٍ آخـر وتُحمـل حينئـذ علـى جـواز الـوجهين ، ومـن ثـَمّ صـحة الاحتجاج والاعتراض بها على ادّعاء الجمع فيها دون تجويز الإفراد .

ب– أنّ إطلاق لفظ الجمع علـى الواحـد لم يجـئ في أسمـاء الأجنـاس ، فـلا يُقـال لرجل: (رجال)، وإنّما جاء ذلك في الأعلام ، كمدائن في مدينة معيّنـة [4] ، ودعوى أنّ الجمع في (حَضَاجِر) مقدّرٌ لا محقـق [5] ، تكلّـفٌ لا وجـه لـه ، وليس فيه خَرْمٌ للقاعدة إذا شُمِلت مثل هذه المفردات بقاعـدةٍ جزئيـة تتفـرّع عن القاعدة المطّردة المتفق عليها .

٢– وأمّا اعتراض الاستدلال بـ (سراويل) على صحة مجيء (مَفَاعِيْل) مفرداً ، والحكم عليها بأنّها اسم أعجميٌ وقع في كلام العرب ، فوافق بناؤه بناء ما لا

---

(١) انظر : شرح السيرافي ٩٦/٤ب– ٩٧ أ ، أدب الكاتب ٢٢٤ ، شرح أدب الكاتب ١٩٧ ، شرح المفصّل ٦٤/١، شرح جمل الزجّاجي ٢١٧/٢ .

(٢) شرح أدب الكاتب ١٩٧ .

(٣) انظر : الكتاب ٧١/٢، ٢٢٩/٣ ، شرح السيرافي ٩٧/٤أ ، النكت ٨٢٩/٢ ، شرح المفصّل ٦٤/١،شرح جمل الزجّاجي ٢١٧/٢.

(٤) انظر : شرح الكافية ٥٧/١ .

(٥) انظر : المصدر السابق .

ينصرف في معرفةٍ ولا نكرة ، فأُجْرِيَ مُجرَى ذلك ، فهو اعتراضٌ غير مُسلَّم لأمرين :

أ - أنَّ (سراويل) اسمٌ أعجميٌّ مفردٌ أُعرِب كما أُعرِب الآجُرُّ [1] ، فصار بذلك كلمةً معرَّبة تسري عليها قواعد العربيّة [2] ، فصحَّ حينئذ اعتراض المعترض بها .

ب- أنَّ القول بأنَّها جَمْعٌ سُمِّي به الواحد مُعْتَرضٌ بأنَّ النقل لم يثبت في أسماء الأجناس ، وإنَّما في الأعلام [3] ، وقد سبق إيضاح ذلك .

وقول الرضي : إنَّ الجمع في (سراويل) مقدَّرٌ لا محقق[4]، تكلّفٌ لا موجب له ، ثم إنَّ العرب قد استعملت هذا اللفظ فأوقعته على الجمع ، والمفرد فصحَّ الاحتجاج به على الإفراد.

الترجيح :

يتَّضح مما تقدَّم أنَّ بناء (مَفَاعِل) و (مَفَاعِيل) وما شابههما كثير في الجمع ، وقد ترد ندوراً في المفردات ؛ لثبوت ذلك بالسماع عن العرب ؛ ولصحة الاستعمال .

القاعدة الصرفيّة بعد مناقشة المسألة :

أنَّ بناء (مَفَاعِل) و (مَفَاعِيْل) وما شابههما كثيرٌ في الجمع، وقد جاءت نادراً في المفرد .

---

(١) انظر : الكتاب ٣/ ٢٢٩ ، المقتضب ٣/ ٣٤٥ ، ماينصرف ومالا ينصرف ٦٤، الأصول ٢/٨٩ ، تهذيب اللغة ١٢/ ٣٩٠ ، التعليقة ٣/٥٥ ، شرح المفصّل ١ / ٦٤، شرح الكافية ١ / ٥٧، التصريح ٢/٢١٢ .

(٢) انظر : شرح جمل الزجّاجي ٢/٢١٦ ، وانظر لصحة الاحتجاج : الاشتقاق والتعريب ٤٨ ، فصول في فقه اللغة ٣٦٦ .

(٣) انظر : توضيح المقاصد ٤/١٣٥ .

(٤) انظر : شرح الكافية ١ / ٥٧ .

(بناء (فَعْلُول) في الرُّباعي المزيد بالواو)

قال سيبويه: «... لأنَّه ليس في الكلام مثل : (سَبَطْر) ، ولا مثل : (دَمْلُوج)»[1].

يتبيّن من ذلك أنَّ سيبويه – بعد استقرائه كلام العرب– حكم بأنَّ بناء (فَعْلُول) ليس موجوداً في كلامهم، ولم يرد عنهم أمثلة على هذا البناء، ونَصَّ على أنَّ (يربوع) بوزن (يَفْعُوْل)، ولا يصحّ القول بأنّه على وزن (فَعْلُول)؛ لئلا يؤدي ذلك إلى ما لا نظير له في لغة العرب .

وقد تبع سيبويه في الحكم بإهمال بناء (فَعْلُول) في لغة العرب عددٌ من النحويين منهم : المبرِّد [2] ، وابن السرَّاج [3] ، والسيرافيّ [4] ، والجوهري – في أحد قوليه – [5] ، والثمانيني [6] ، والأنباريّ [7] ، وابن برّي [8] .

المستدرك على سيبويه :

استدرك اللغويون والنحويون على استقراء سيبويه عدداً من الألفاظ التي تثبت وجود بناء (فَعْلُوْل) في لغة العرب ، منها [9] :

---

(١) الكتاب ٤ / ٢١٣ .

(٢) انظر : المقتضب ١ / ١٢٥ ، ٢ / ١٢٧ ، ٣ / ١٣٥ .

(٣) انظر : الأصول ٣ / ٢٣٥ .

(٤) انظر : شرح الكتاب ٦ / ٧٤ أ .

(٥) انظر : الصحاح ٣ / ١٢١٥ (ربع) .

(٦) انظر : شرح التصريف ٢٣٥ .

(٧) انظر : الإنصاف ٢ / ٧٩٩ – ٨٠١ .

(٨) انظر : لسان العرب ١٠ / ٢٠٠ (صعفق) .

(٩) انظر في هذه الألفاظ : تهذيب اللغة ٣ / ٢٨٢ (صعفق) ، الاستدراك ١٦٢ ، الخصائص ٣ / ٢١٥ ، الصحاح ٤ / ١٥٠٧ (صعفق) ، الاقتضاب ٢ / ٣٢٨ ، الإنصاف ٢ / ٧٩٩ – ٨٠١ ، لسان العرب ١٠ / ٢٠٠ (صعفق) ، المبدع في التصريف ٧٨ ، ٩٣ ، ٩٤ ، المزهر ٢ / ١١٤ – ١١٥ .

زَرْنُوق (عمود البئر الذي عليه البكرة) ، وصَعْفُوق ومنه قول الراجز :

مِنْ آلِ صَعْفُوْقٍ وَأَتْبَاعٍ أُخَر   مِنْ طامِعِيْنَ لا يَنَالُوْنَ الغَمَرْ [1]

وصَعْقُول (ضرب من الكمأة) ، وبَعْكُوكة (الوادي لجانيه) ، وخَرْنُوب (نبات)، وبَرْسُوم (نبات) ، وصَنْدُوق، وبَلْصُوص (اسم طائر) ، وحَلْكُوك (صفة الشديد السَّواد)، وبَرْعُوم (كم ثمر الشجر)، وبَرْشُوم (نبات) وبَعْصُوص (دويبة)، وغَرْنُوق (اسم طائر).

ومن أوائل من استدرك على سيبويه هذه الألفاظ ، وأثبت ورودها عن العرب: اللّحياني[2] ، وابن السكّيت[3]، وابن قتيبة[4]، وابن دريد[5]، والزبيديّ[6]، والأزهريّ[7] ، والجوهريّ - في قوله الآخر-[8] ، وابن السِّيد [9] ، والجواليقي [10] ، وابن منظور [11] ، وأبو حيّان [12] .

---

(1) الرجز للعجّاج ، والصعفوق : قرية باليمامة ، ويطلق هذا اللفظ على الذي لا مال له .
انظر : ديوان العجّاج ٢ / ١٦ ، إصلاح المنطق ٣١٨ ، أدب الكاتب ٣٧١ (الحلبي) ، جمهرة اللغة ٣٤٥/٣ ، تهذيب اللغة ٣ / ٢٨٢ (صعفق) ، الخصائص ٣ / ٢١٥ ، الصحاح ٤ / ١٥٠٧ (صعفق)، الاقتضاب ٣ / ٤٢١ ، المعرّب ٤٣١ ، الإنصاف ٢ / ٨٠٠ ، لسان العرب ١٠ / ٢٠٠ (صعفق) .

(2) انظر : الاستدراك ١٦٢ .

(3) انظر : إصلاح المنطق ٣١٨ .

(4) انظر : أدب الكاتب ٣٧١ .

(5) انظر : جمهرة اللغة ٣ / ٣٤٥ ، الاشتقاق ٥٥٩ .

(6) انظر : الاستدراك ١٦٢ .

(7) انظر : تهذيب اللغة ٣ / ٢٨٢ (صعفق) .

(8) انظر : الصحاح ٤ / ١٥٠٧ (صعفق) .

(9) انظر : الاقتضاب ٢ / ٣٢٨ .

(10) انظر : المعرّب ٤٣١ .

(11) انظر : لسان العرب ١٠ / ٢٠٠ (صعفق) .

(12) انظر : الارتشاف ١ / ٦٢ ، المبدع في التصريف ٧٨ ، ٩٣ ، ٩٤ .

وقد نَصّ ابن السكِّيت [1] ، وابن قتيبة [2] ، والمبرِّد [3] ، وابن دريد [4] ، والجوهريّ [5]، على أنّه لم يرد عن العرب بوزن (فَعْلُول) إلاّ (صَعْفُوق) .

قال ابن السكيت : كل ما جاء على (فَعْلُول) فهو مضموم الأول ، مثل : (زُنْبُور)، و (بُهْلُول) ، و (عُمْرُوس) وما أشبه ذلك ، إلاّ حرفاً جاء نادراً ، وهم : (بنو صَعْفُوق) لِخَوَلٍ (خدم) باليمامة ، وبعضهم يقول :(صُعْفُوق) بالضم [6] .

توجيه المانعين للألفاظ :

أجاب المانعون عن هذه الألفاظ بالآتي :

١- لا حُجَّة في الاستدلال بـ (زَرْنُوق) ، و (بَرْعُوم) ، و (بَرْشُوم) ، و(صَنْدُوق) ، و (بَرْسُوم) ؛ لأنَّها مخفّفة من مضموم الأول ، فوزنها : (فُعْلُول) كـ (بُهْلُول) ، و(هُذْلُول) [7] .

٢- وأمّا (صَعْقُول) فاعترض الاستدلال به ابن بري بحجّة أنَّه نباتٌ غير معروف ، ولو كان معروفاً لذكره أبو حنيفة في كتاب النبات ، وأرجع ابن بري أصله إلى أنّه نبطيّ أو أعجميّ [8] .

٣- وردّ الجوهريّ الاحتجاج بـ (خَرْنُوب) بقوله : «وأمّا (الخَرْنُوب) فإنّ الفصحاء يضمُّونه ، أو يشددونه مع حذف النون ، وإنّما يفتحه العامة»[9] .

---

(١) انظر : إصلاح المنطق ٣١٨ ، التهذيب ٣ / ٢٨٢ (صعفق) .

(٢) انظر : أدب الكاتب ٣٧١ .

(٣) انظر : المقتضب ٢ / ١٢٧ .

(٤) انظر : جمهرة اللغة ٣ / ٣٤٥ .

(٥) انظر : الصحاح ٤ / ١٥٠٧ (صعفق) .

(٦) انظر : إصلاح المنطق ٣١٨ ، تهذيب اللغة ٣ / ٢٨٢ ، لسان العرب ١٠ / ٢٠٠ (صعفق) .

(٧) انظر : الاستدراك ١٦٢ ، الاقتضاب ٢ / ٣٢٨ ، الممتع ١ / ١٢١ ، المبدع في التصريف ٩٣ – ٩٤ .

(٨) انظر : لسان العرب ١٠ / ٢٠٠ (صعفق) .

(٩) الصحاح ٤ / ١٥٠٧ (صعفق) .

٤- ولا حُجّة في : (بَعْكُوك) ؛ لأنّ المسموع فيه :(بُعْكُوك) بالضمّ على بناء (فُعْلُول) ، و(بَعَكُوك) بفتحتين بوزن : (فَعَلُول) ، ومثله كذلك (حَلْكُوك) على البنائين المذكورين [١] .

٥- ولا حُجّة – أيضاً – في : (بَلْصُوص) ؛ لأنّ الأصل فيه فتح الأول مع الثاني ، فوزنه : (فَعَلُول) لا (فَعْلُول) [٢] .

٦- وأمّا (صَعْفُوق) فقد رُدّ الاحتجاج به من أوجه :

أ – أنّ الوارد فيه ضم الأول (صُعْفُوق) بوزن (فُعْلُول) [٣] .

ب- أنّه اسم أعجميّ [٤] .

ج- أنّه وجهٌ شاذٌّ نادرٌ ، لا يجوز أن يُحْمَل عليه [٥] .

مناقشة توجيه المانعين للألفاظ :

١- قولهم لا حُجّة في الاستدلال بـ (زَرْنُوق) مُعْتَرضٌ بأنّ اللّحياني حكى عن العرب فيه وجهين : الفتح والضمّ [٦] .

ونصّ أبو عمرو الشيباني على أنّ (زَرْنُوق) بالفتح ، وأنّه لا يُقال : (زُرْنُوق) [٧] .

٢- وأمّا رَدّ الاحتجاج بـ (صَعْفُول) ، و (بَعْكُوك) فغير مُسلّم ؛ لأنّ أبا سهل الهروي حكى فيهما الفتح ، قال ابن بريّ : «رأيت بخط أبي سهل الهروي

---

(١) انظر : الكتاب ٤ / ٣٧٦ ، الممتع ١ / ١٢١ ، لسان العرب ١٠ / ٢٠٠ (صعفق) ، المبدع ٩٤ .

(٢) انظر : الممتع ١ / ١٢١ ، لسان العرب ٧ / ٨ (بلص) .

(٣) انظر : إصلاح المنطق ٣١٨ ، تهذيب اللغة ٣ / ٢٨٢ .

(٤) انظر : المقتضب ٢ / ١٢٧ ، الخصائص ٣ / ٢١٥ ، الصحاح ٤ / ١٥٠٧ (صعفق) ، المعرّب ٤٣١ ، الإنصاف ٢ / ٨٠١ ، لسان العرب ١٠ / ٢٠٠ (صعفق).

(٥) انظر : شرح الكتاب للسيرافي ٦ / ٧٤ أ .

(٦) انظر : الاستدراك ١٦٢ ، الاقتضاب ٢ / ٣٢٨ .

(٧) انظر : الاقتضاب ٢ / ٣٢٨ .

على حاشية كتابٍ : جاء على (فَعْلُول) : (صَعْفُوق) و(صَعْقُول) لضرب من الكمأة ، و (بَعْكُوكة) الوادي لجانبه» [1] .

٣- وأمّا اعتراض الاستدلال بـ (صَنْدُوق) فمردودٌ بأنَّ أبا عمرو الشيباني حكى أنَّه بالفتح، ولا يُضمّ أوله [2] .

٤- ولا يُسلّم اعتراض الاستدلال بـ (صَعْفُوق) لأوجه :

أ - أن أبا عمرو الشيباني نَصَّ على أنَّه بالفتح ، ولا يجوز فيه الضمّ [3] .

ب- أنَّ ابن دريد نصَّ على أنَّ (صَعْفُوق) لفظٌ عربيّ ، قال : «و (الصَعْفَقَة) تضاؤل الجسم ، ومنه اشتقاق (صَعْفُوق) اسم ، وليس في كلامهم (فَعْلُول) بفتح الفاء إلاّ (صَعْفُوق) » [4] .

وقال الأزهريّ : «وقال الليث : الصَعْفُوق : اللئيم من الرجال ، وهم الصعافقة ، كان آباؤهم عبيداً فاستعربوا ......، ويقال للذي لا مال له : (صَعْفُوق)، و (صَعْفقيّ)، والجمع (صعافقة)، و(صعافيق) ...» [5] .

ج- أنَّه ليس وجهاً شاذاً ولانادراً ، بل إنَّ هذا البناء قد نقله الثقة عن العرب وبأمثلة صريحةٍ لا تقبل التأويل، فوجب الأخذ به، ولا سبيل لإنكاره، أو الحكم عليه بالشذوذ.

---

(١) لسان العرب ١٠ / ٢٠٠ (صعفق) .

(٢) انظر : الاقتضاب ٢ / ٣٢٨ .

(٣) انظر : المصدر السابق .

(٤) جمهرة اللغة ٣ / ٣٤٥ .

(٥) تهذيب اللغة ٣ / ٢٨٢ .

الترجيح :

يتّضح ممّاً تقدم رُجْحان ما ذهب إِليه جمْعٌ من اللغويين والنحاة من إِثبات بناء (فَعْلُول) في لغة العرب ؛ لورود الثبت بذلك .

القاعدة الصرفيّة بعد مناقشة المسألة :

أنّ بناء (فَعْلُول) من أبنية الرُّباعيِّ المزيد بالواو ، وهو ثابتٌ في لغة العرب بقلّةٍ ، لكنّه ليس مهملاً .

(بناء (فَعْلال) في الرُّباعي المزيد بحرف)

قال سيبويه : «ولا نعلم في الكلام على مثال : (فَعْلاَل) إلاّ المضاعف من بنات الأربعة الذي يكون الحرفان الآخران منه بمنزلة الأوّلين ، وليس في حروفه زوائد ، كما أنّه ليس في مضاعف بنات الثلاثة نحو : (رَدَدْتُ) زيادةً ، ويكون في الاسم والصفة؛ فالاسم نحو : (الزَّلْزَال) ، و (الجَثْجَاث) ، و(الجَرْجَار)، و(الرَّمْرَام) ، و (الدَّهْدَاه) ، والصفة نحو : (الحَثْحَاث) ، و(الحَقْحَاق) ، و(الصَّلْصَال) ، و (القَسْقَاس)»[1] .

هذا النصُّ يدلُّ على أنَّ سيبويه – بعد استقرائه كلام العرب – لم يقف على مجيء بناء (فَعْلاَل) في الرُّباعي من غير المضاعف ، ولذا حكم بأنَّ هذا البناء خاصٌّ بالمضاعف من الرُّباعي الذي يكون الحرفان الآخران منه بمنزلة الأوّلين نحو : (الزَّلْزَال) ، و (الصَّلْصَال) .

وقد تبع سيبويه في هذا الحكم ابن السرّاج[2] ، وابن جنّي [3] ، وابن الشجريّ [4]، وآخرون [5] .

المستدرك على سيبويه :

استدرك عدد من النحويين منهم الفرّاء[6]، وابن قتيبة[7] ، وثعلب[8] ،

---

(١) الكتاب ٤ / ٢٩٤ .

(٢) انظر : الأصول ٣ / ٢١٨ .

(٣) انظر : الخصائص ٣ / ٢١٣ .

(٤) انظر : أمالي ابن الشجري ١ / ٢٦٥ .

(٥) انظر : الممتع ١ / ١٥١ ، المبدع في التصريف ٩٤ ، الارتشاف ١ / ٦١ .

(٦) انظر : أدب الكاتب ٣٧١ (الحلبي)، الخصائص ٢١٣/٣، شرح السيرافي ٤٣/٦ أ ، تهذيب اللغة ٢٧٥/٣، الصحاح ١٦٨٤/٤ (خَزْعَل)، الاقتضاب ٣٢٩/٢، الممتع ١٥١/١، شرح الشافية ٢٠/١ ، المزهر ٥٢/٢.

(٧) انظر : أدب الكاتب ٣٧١ .

(٨) انظر : الصحاح ٤ / ١٦٨٤ (خَزْعَل) ، شرح الشافية ١ / ٢٠ ، لسان العرب ٥ / ١٢١ (قَهْقَر) ، ١١ / ٢٠٥ (خَزْعَل) .

والسيرافيّ[1]، والأزهريّ[2] ، والزبيديّ [3] ، وابن فارس [4] ، والجوهريّ [5] ، وابن سيده [6] ، والأعلم [7] ، وابن السِّيد[8]، وغيرهم [9] عدداً من الألفاظ جاءت على بناء (فَعْلَال) من غير المضاعف ، وهذا يدلُّ على نقص استقراء سيبويه للُغَةِ العرب في هذه المسألة ، وهذه الألفاظ [10] :

ناقةٌ بها خَزْعَال (ظَلْعٌ) ، وبَغْدَاد ، وقَشْعَام ، وقَهْقَار ، ، وخَرْطَال (حبّ معروف ، أو هو الهرطمان) ، وقَسْطَان (الغبار) ، وقَسْطَال (الغبار الساطع) ، ومنه قول أوس بن حجر :

وَلَنِعْمَ مَأْوَى الْمُسْتَضِيْفِ إِذَا دَعَا   والخَيْلُ خَارِجَةٌ مِنَ القَسْطَالِ [11]

---

(١) انظر : شرح الكتاب ٦ / ٤٣ أ ، السيرافي النحوي ٦٦٧ .

(٢) انظر : تهذيب اللغة ٣ / ٢٧٥ .

(٣) انظر : الاستدراك ١٧٣ .

(٤) انظر : معجم مقاييس اللغة ٢ / ٢٥٣ .

(٥) انظر : الصحاح ٤ / ١٦٨٤ (خَزْعَل) .

(٦) انظر : المحكم والمحيط الأعظم ٢ / ٢٨٢ .

(٧) انظر : النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢ / ١١٧٣ .

(٨) انظر : الاقتضاب ٢ / ٣٢٩ – ٣٣٠ .

(٩) انظر : الممتع ١ / ١٥١ ، لسان العرب ٥ / ١٢١ (قَهْقَر) ، ١١ / ٢٠٥ (خَزْعَل) ، ١١ / ٥٥٧ (قَسْطَل) ، الارتشاف ١ / ٦١ ، المبدع ٩٤ ، القاموس المحيط (خَرْطَال) ، المزهر ٢ / ٥٢ .

(١٠) انظر في هذه الألفاظ : أدب الكاتب ٣٧١ ، شرح السيرافي ٦ / ٤٣ أ ، تهذيب اللغة ٣ / ٢٧٥ ، الاستدراك ١٧٣ ، الخصائص ٣ / ٢١٣ ، الصحاح ٤ / ١٦٨٤ (خَزْعَل) ، ٥ / ١٨٠١ (قَسْطَل) ، المحكم ٢ / ٢٨٢ ، النكت ٢ / ١١٧٣ ، الاقتضاب ٢ / ٣٢٩ – ٣٣٠ ، الممتع ١ / ١٥١ ، شرح الشافية ١/ ٢٠ – ٢١ ، لسان العرب ٥ / ١٢١ (قَهْقَر) ، ١١ / ٢٠٥ (خَزْعَل) ، ١١ / ٥٥٧ (قَسْطَل) ، الارتشاف ١ / ٦١ ، المبدع ٩٤ ، القاموس المحيط (خَرْطَال) ، المزهر ٢ / ٥٢ .

(١١) البيت من البحر الكامل .

انظر : ديوان أوس بن حجر ١٠٨ ، الخصائص ٣ / ٢١٣ ، الصحاح ٥ / ١٨٠١ (قَسْطَل) ، الاقتضاب ٢ / ٣٢٩ – ٣٣٠ ، الممتع ١ / ١٥١ ، لسان العرب ١١ / ٥٥٧ (قَسْطَل) .

وقول الآخر :

كَأَنَّهُ قَسْطَالُ رِيْحٍ ذِي رَهَجْ [1]

توجيه المانعين للألفاظ :

أجاب المانعون عن بعض هذه الألفاظ بالآتي :

١- لا حُجَّة في : (قَسْطَال) ؛ لأنَّ الشاعر أراد (القَسْطَل) فأشبع فتحة الطاء اضطراراً ، فنشأت بعدها ألف [2] .

٢- ولا حُجَّة - أيضاً - في : (قَهْقَار) ؛ لأنَّ المسموع عن العرب (قَهْقَرٌ) [3] .

مناقشة توجيه المانعين للألفاظ :

١- قولهم : لا حُجَّة في : (قَسْطَال) ، معترضٌ بأنَّ الجوهريَّ قد حكى أنَّ (القَسْطَال) لغةٌ في (القَسْطَل) ، قال : «و (القَسْطَال) لغةٌ فيه ، كأنّه ممدودٌ منه مع قِلّة (فَعْلَال) في غير المضاعف» [4] .

٢- وقولهم : لا حُجَّة في : (قَهْقَار) ؛ مردودٌ بأنَّ ثَعْلَباً قد حكاه عن العرب ، وهو ثقةٌ فيما ينقل [5] .

---

(١) البيت من مشطور الرجز بلا نسبة .
انظر : الصحاح ٥ / ١٨٠١ (قَسْطَل) ، لسان العرب ١١ / ٥٥٧ (قَسْطَل) .

(٢) انظر : الخصائص ٣ / ٢١٣ ، الاقتضاب ٢ / ٣٣٠ ، الممتع ١ / ١٥١ .

(٣) انظر : شرح الشافية ١ / ٢٠ - ٢١ ، لسان العرب ٥ / ١٢١ (قَهْقَر) ، ١١ / ٢٠٥ (خَزْعَل) .

(٤) الصحاح ٥ / ١٨٠١ (قَسْطَل) .

(٥) انظر : الصحاح ٤ / ١٦٨٤ (خَزْعَل) ، شرح الشافية ١ / ٢٠ ، لسان العرب ٥ / ١٢١ (قَهْقَر) ، ١١ / ٢٠٥ (خَزْعَل) .

الترجيح :

يتّضح مماّ تقدّم رُجْحَان ماذهب إِليه الفرّاء ومن وافقه في أَنّ بنـاء (فَعْـلاَل) ليس خاصّاً بمضعف الرُّباعي المزيد بـالألف ، وإِنّمـا هـو غالـبٌ فَيـه ، وقـد ثبـت بالنقل عن العرب مجيء هذا البناء في غير المضعف .

القاعدة الصرفيّة بعد مناقشة المسألة :

أنّ بناء (فَعْلاَل) غالبٌ في مُضَعَّف الاسم الرُّباعيِّ المزيـد بحـرفٍ ، قليـلٌ في غيره ، وليس مهملاً .

(بناء (فَعَوْلَى) في الثلاثي المزيد بحرفين)

قال سيبويه : «... لأنَّه ليس في الكلام (فَعَوْلَى) ، وفيه (فَعَوْعَلٌ) ، فتحمله على القياس ، فهذا ثبتٌ» [1] .

وقال في موضعٍ آخر: «ولا نعلم في الكلام: (فَعْلَياً) ، ولا: (فَعَوْلَى)»[2] .

يتبيّن من هذين النصّين أنَّ سيبويه – بعد استقرائه كلام العرب – حكم بأنَّ بناء (فَعَوْلَى) لم يرد في كلامهم ، ولم يُسمع عنهم ، وأنَّ نحو: (قَطَوْطَى) و(ذَلَوْلَى)، و(شَجَوْجَى) إنّما هي على بناء (فَعَوْعَل) ، وحملها على بناء (فَعَوْلَى) يؤدي إلى ما لا نظير له في كلام العرب ، واحتج سيبويه لصحة مذهبه بالاشتقاق .

وقد تبع سيبويه في الحكم بإهمال بناء (فَعَوْلَى) في لغة العرب عددٌ من النحويين منهم: ابن السرَّاج [3] ، والسيرافيّ [4] ، والفارسيّ [5] ، والجوهريّ [6]، وابن عصفور [7] ، والرضي [8] .

المستدرك على سيبويه :

استدرك أبو عبيدة [9] على استقراء سيبويه لفظ : قَهَوْبَاة (ضرب من نصال السهام)، واستدرك عليه ابن القوطيّة[10]، والزبيدي[11]لفظ:عَدَوْلَى (اسم موضع) .

---

(١) الكتاب ٤ / ٣١١ .

(٢) المصدر السابق ٤ / ٢٦٣ .

(٣) انظر : الأصول ٣ / ٢٣٤ .

(٤) انظر : شرح الكتاب ٤ / ١٩٦ أ – ب .

(٥) انظر : التكملة ٤٥٩ .

(٦) انظر : الصحاح ٦ / ٢٤٦٥ (قطا) .

(٧) انظر : الممتع ١ / ٢٨٣ .

(٨) انظر : شرح الشافية ٢ / ٣٩٣ .

(٩) انظر : الخصائص ٢١٧/٣، التذييل والتكميل ١٠١/٦أ ، لسان العرب ٦٩٢/١ (قهب) ، المزهر ٤٤/٢.

(١٠) انظر : الارتشاف ١ / ٩٩ .

(١١) انظر : الاستدراك على سيبويه ٩٢ .

واستدرك آخرون [1] لفظ : حَبَوْنَى (اسم موضع) .

ووافقهم في ذلك بعض المتأخرين كابن مالك [2] ، وأبي حيَّان [3] ، وابن منظور [4] ، والسيوطي [5] .

وبناءً على ثبوت هذا الوزن في لغة العرب عند بعض النحويين جوَّز أبو حيَّان أن تكون (شَجَوْجَى) و (قَطَوْطَى) بوزن (فَعَوْلَى) [6] .

توجيه المانعين للألفاظ :

أجاب المانعون عن الألفاظ المستدركة بالآتي [7] :

١- لا حُجَّة في الاستدلال بـ(عَدَوْلَى) لأمرين :

أ - أنَّه يُحتمل أن يكون وزنها : (فَعَوْلَل) والألف منقلبة عن واو ، وتكون الواو أصلاً في بنات الأربعة .

ب- أو تكون على بناء : (فعلّى) ، فالواو لام الكلمة،واللام زائدة لزيادتها في (عَبْدَل) ونحوه ، ولحقت اللّام الزائدة الألف كما لحقت النون في : (عَفَوْنَى).

٢- ولا حُجة - أيضاً- في (قَهَوْبَاة) لأوجه :

أ - لاحتمال أن تكون على بناء : (فَعَوْلَل) كـ(فَدَوْكَس) والألف منقلبة عن واو.

---

(١) انظر : التذييل والتكميل ٦ / ١٠١ أ .

(٢) انظر : التسهيل ٣٩٤ .

(٣) انظر : التذييل والتكميل ٦ / ٥٩ أ ، ١٠١ أ ، الارتشاف ١ / ٢٢ ، ٩٩ ، المبدع في التصريف ٧٠ .

(٤) انظر : لسان العرب ١ / ٦٩٢ (قهب) ، ١١ / ٤٣٦ (عدل) .

(٥) انظر : المزهر ٢ / ٤٤ .

(٦) انظر : التذييل والتكميل ٦ / ٥٩ أ ، الارتشاف ١ / ٢٢ ، ٩٩ .

(٧) انظر : التذييل والتكميل ٦ / ١٠١ أ ، المبدع في التصريف ٧٠ ، المزهر ٢ / ٤٤ .

ب- أنّها لم تثبت بنقل صحيح ، ولو سُلِّم بثبوتها فلا اعتداد بها ؛ لعدم ما يعضِّدُها .

جـ- أنّه يمكن أن يأتي مع الهاء ما لولا هي لما أتى نحو: (تَرْقُوَةٍ) ، و(حِذْرِيَةٍ)[1].

٣- ولا حُجة - أيضاً - في (حَبَوْنَى) لوجهين :

أ - أنَّ (حَبَوْنَى) اسم موضع ، ويُحتمل أن يكون المكان قد سُمِّي بجملة من فعل وفاعل ، فيكون وزنه :(فَعَلَّى) .

ب- أنَّ الأصل : (حبونن) فأُبدِلت إِحدى النونين ألفاً كراهة التضعيف لانفتاح ما قبلها ، أو يكون حرف العلّة والنون تعاقبا على الكلمة لمقاربة النون .

٤- ولا حُجّة كذلك في : (شَجَوْجَى) ، و (قَطَوْطَى) ؛ لأنَّهما بوزن (فَعَوْعَل)، أو (فَعَلْعَل) بدليل الاشتقاق [2] .

مناقشة توجيه المانعين للألفاظ :

يمكن الإجابة عمّا ذكروه بالآتي :

١- أنَّ التوجيهات التي أوردوها تعتمد على الاحتمال ، ولا تستند إِلى حُجَّةٍ واضحةٍ ، أو دليلٍ ثابتٍ ، ومن ثَمَّ لا يمكن الاعتماد عليها ، ورَدّ ما ثبت بالنقل الصحيح .

٢- أنَّ أبا عبيدة حكى عن العرب (القَهَوْبَاة)[1]، وهو ثقةٌ لا سبيل إِلى ردِّ نقله ، أو الشك فيه ، وبما أنَّ هذا اللّفظ ثبت بالنقل الموثوق به ، وجب الاعتراف

---

(١) انظر : الخصائص ٣ / ٢١٧ ، لسان العرب ١ / ٦٩٢ (قهب) .

(٢) انظر : الكتاب ٤ / ٢٦٣ ، ٣١١ ، الأصول ٣ / ٢٠٩ ، ٢٣٤ ، شرح السيرافي ٤ / ١٩٦ أ - ب ، الممتع ١ / ٢٨٣ - ٢٨٤ ، شرح الشافية ٢ / ٢٥٣ .

بتحقق بناء (فَعَوْلَى) في لغة العرب ، ولا حاجة بعد ذلك إلى التأويل المتكلّف .

الترجيح :

يظهر ممّا تقدّم تَرجُّح رأي أبي عبيدة ومن وافقه في ثبوت بناء (فَعَوْلَى) في لغة العرب ، ولا مسوّغ لإنكاره ، أو تأويل ما ورد .

القاعدة الصرفيّة بعد مناقشة المسألة :

أنّ بناء (فَعَوْلَى) ثابتٌ في لغة العرب على قلّةٍ ، وليس مهملاً .

---

(١) انظر : التذييل والتكميل ٦ / ١٠١ أ ، لسان العرب ١ / ٦٩٢ (قهب) .

(بناء (تَفْعَل) في الثلاثي المزيد بالتاء)

قال سيبويه : «... ؛ لأنك لا تكاد تجد في الكلام (تَفْعَلاً) اسماً ، و(فَوْعَلٌ) كثير» [(١)] .

يتبيّن من ذلك أنّ سيبويه – بعد استقرائه لغة العرب – وتتبُّعه لأبنية كلامهم لم يقف على أسماءٍ أو صفاتٍ ثلاثيّة مزيدة بالتاء في أولها على وزن : (تَفْعَل)، ولذا حكم بأنّ (تَوْلَج) بوزن (فَوْعَل) كما قرّر ذلك الخليل ، ولا يصحُّ حملها على بناء (تَفْعَل) ؛ لأنّه لا نظير له في العربية .

ويُلْحظ أنّ سيبويه حكم – هنا – على بناء (تَفْعَل) بأنّه وزنٌ غير ثابت في لغة العرب ، في حين أنّه في نصٍّ آخر أثبت له مثالاً ، وحكم عليه بالقلّة ؛ لأنّه في سياق تقرير قاعدة مطّردة ، إذ قال : «ويكون على (تَفْعَلة) ، وهو قليلٌ، قالوا : (تَتْفَلة)» [(٢)] .

ولأجل اختلاف هذين النصّين ، وتعارض مدلولهما ذهب طائفة من النحويين[(٣)] – جمعاً بين القولين – إلى أنّ بناء (تَفْعَل) واردٌ بقلّة ، و(فَوْعَل) أكثر والحمل عليه أقيس .

المستدرك على سيبويه :

استدرك بعض النحويين [(٤)] على استقراء سيبويه لفظين هما :

تَأْلَب (نوع من الشجر) ، وتَحْلَبة (صفة الناقة التي تُحلب قبل أن تلد).

---

(١) الكتاب ٤ / ٣٣٣ .

(٢) المصدر السابق ٤ / ٢٧١ .

(٣) انظر : الأصول ٣ / ٢٠٦ ، التعليقة ٥ / ٩ – ١٠ ، المنصف ١ / ١٠٣ ، أمالي ابن الشجري ٢/٢٦٦، شرح الملوكي ٢٩٧ ، الممتع ١ / ٣٨٣ – ٣٨٤ ، شرح الشافية ٣ / ٨١ – ٨٢ .

(٤) انظر : المنصف ١ / ١٠٣ ، الارتشاف ١ / ٢٦ ، ١٠٤ ، المبدع في التصريف ٥٨ – ٥٩ .

الترجيح :

يتضح ممّا تقدّم أنّ بناء (تَفْعَل) في الاسم الثلاثي المزيد بالتاء ثابتٌ في لغة العرب.

القاعدة الصرفيّة بعد مناقشة المسألة :

أنّ بناء (تَفْعَل) من الأبنية النّادرة للاسم الثُّلاثيّ المزيد بالتّاء في أوّله ، وهو واردٌ في لغة العرب .

(ورود (حَبَبْتُ) بالفتح في الماضي عن العرب)

قال سيبويه: «وقالوا في حرفٍ شاذٍّ :(إحِبُّ)، و (نِحِبُّ) ، و (يحِبُّ)، شبَّهوه بقولهم : (مِنْتِنٌ) ، وإنَّما جاءت على (فَعَل)، وإن لم يقولوا: (حَبَبْتُ) . وقالوا : (يحِبُّ) كما قالوا : (يئْبَى) ، فلمَّا جاء شاذّاً عن بابه على (يَفْعَلُ) خولف به ، كما قالوا : (يا ألله) ، وقالوا : (لَيْسَ) ، ولم يقولوا : (لاَسَ) ، فكذلك (يحِبُّ) ، لم يجئ على (أفْعَلْتُ) ، فجاء على مالم يستعمل ، كما أنَّ (يَدَعُ) ، و (يَذَرُ) على (وَدَعْتُ) ، و (وَذَرْتُ) وإن لم يستعمل ، وفعلوا هذا بهذا ؛ لكثرته في كلامهم » [1].

هذا النصُّ يدلُّ على أنَّ سيبويه – بعد استقرائه لغة العرب – حكم بأنَّ مجيء الماضي من (حَبَّ) بفتح العين صحيحٌ في القياس ، ولكنَّه لم يُسْمَع عن العرب ، ولم يُنقل عنهم هذا الاستعمال .

وأشار ابن السرَّاج [2] ، والرُّمانيّ [3] ، وابن القطَّاع [4] ، وآخرون [5] إلى قياسيَّة (حَبَبْتُ) كما ذكر سيبويه ، ولم يدعِّموا القياس بالسماع .

النصوص المستدركة على الاستقراء :

استدلَّ من اعترض سيبويه واستدرك عليه ببعض النصوص ، منها [6] :

١- قول العرب : (مَنْ حَبَّ طَبَّ) [7] .

---

(١) الكتاب ٤ / ١٠٩ .

(٢) انظر : الأصول ٣ / ١١٢ .

(٣) انظر : شرح الكتاب للرُّمَّاني ٤ / ٢٣٧ أ .

(٤) انظر : كتاب الأفعال ١ / ٢٤٣ .

(٥) انظر : البحر المحيط ٢ / ٨٦ – ٨٨ ، الدر المصون ١ / ٤٢٧ .

(٦) انظر هذه النصوص في : الكامل ١ / ٤٣٧ – ٤٣٨ ، شرح السيرافي ٥ / ٩٤ أ ، ١١٦ أ ، المخصّص ١٤/ ٢١٥ ، المحكم ٢ / ٣٧٩ .

(٧) انظر : جمهرة الأمثال ٢ / ٢٢٨ ، مجمع الأمثال ٣ / ٣١٥ .

٢- وقول عيلان النهشلي :

فأُقْسِمُ لَوْلاَ تَمْـرُهُ مَـا حَبَبْتُـهُ وَلاَ كَانَ أَدْنى مِنْ عُبَيْدٍ ومُشْرِقِ [(١)]

٣- وقول الآخر :

لَعَمْـــركَ إِنَّنِي وَطِلاَبَ مِصْرٍ لَكَالْمُزْدَادِ مِمَّا حَـبَّ بُعْـــدَا [(٢)]

وقد أيّد هذا الاستدراك على سيبويه جمعٌ من النحويين منهم : المبرِّد [(٣)] ، والسيرافيّ[(٤)] ، وابن خالويه [(٥)] ، والأزهريّ [(٦)] ، وابن جنيّ [(٧)] ، والجـوهريّ [(٨)] ، وابن سِيْدَه [(٩)] ، وابن منظور[(١٠)] ، وهؤلاء يرون أنَّ (حَبَّ) بفـتح العـين واردٌ عـن العرب .

وذكر السيرافيُّ أنَّ في :(يَحِبُّ) قولين :

أحدهما : ما قاله سيبويه مـن أنَّ أصلـه (حـبَّ) بفـتح العـين في الماضـي ، وذكـر سـيبويه أنَّ هـذا الأصـل غـير وارد عـن العـرب ، وقـد ثبـت بالنقـل استعمال (حَـبَّ) ، وكـان حقـه علـى مـا قـدَّره سـيبويه أن يُقـال : (يَحِبُّ) بفتح الياء ، لكنَّه أتبع الياء الحاء .

---

(١) البيت من البحر الطويل .انظر : الكامل ١ / ٤٣٨ ، شرح السيرافي ٥ / ٩٤ أ ، التهذيب ٤ / ٨ ، الخصائص ٢ / ٢٢٠ ، الصحاح ١ / ١٠٥ ، المحكم ٢ / ٣٧٩ ، شرح المفصّل ٧ / ١٣٨ .

(٢) البيت من البحر الوافر ، ونُسِب لبعض بني مازن ، وقيل : إنّه لحاجب بن ذبيان .انظر : الكامل ١/ ٤٣٧ ، شرح السيرافي ٥ / ١١٦ أ ، الانتصار لابن ولاّد ٣٠٦ ، المخصّص ٢١٥/١٤.

(٣) انظر : الكامل ١ / ٤٣٧ – ٤٣٨ ، الانتصار لابن ولاّد ٣٠٦ .

(٤) انظر : شرح السيرافي ٥ / ٩٤أ ، ١١٦ أ ، السيرافي النحوي ٢٨٧ – ٢٨٨ .

(٥) انظر : إعراب ثلاثين سورة ٨٢ ، مختصرُ ابن خالويه ٢٦ .

(٦) انظر : تهذيب اللغة ٤ / ٨ .

(٧) انظر : الخصائص ٢ / ٢٢٠ .

(٨) انظر : الصحاح ١ / ١٠٥ – ١٠٦ .

(٩) انظر : المخصص ١٤ / ٢١٤ – ٢١٥ ، المحكم ٢ / ٣٧٩ .

(١٠) انظر : لسان العرب (حبب) .

والآخر : ما قاله غيره من أنّ (يحِبّ) بالكسر ، أصله : (يُحِبُّ) من قولنا : (أحَبَّ يُحِبُّ) ، وشذوذه أنّهم أتبعوا الياء المضمومة الحاء كما قالوا:

(مِغِيرة) ، والأصل : (مُغِيرة) ، فكسروه من مضموم .

وقد رجّح السيرافيُّ هذا القول معلّلاً الترجيح بأنّ الكسرة بعد الضمة أثقل وأقل في الكلام ، فالأَوْلَى أن يُظنّ أنّهم اختاروا الشاذّ عدولاً عن الأثقل [1] .

وقد نقل ابن سِيْده [2] كلام السيرافيِّ السابق بنصّه ، وأغفل نسبته إليه .

وقال ابن خالويه: «ويُقال: (أَحَبَّ يُحِبُّ) ، و (حَبَّ يَحِبُّ) لغتان» [3] .

توجيه كلام سيبويه :

يرى ابن ولاّد أنّه لايمكن اعتراض كلام سيبويه بمثل هذه الشواهد ؛ لأنّ سيبويه أراد (حَبِبْتُ) بكسر العين ، وأمّا الفتح فمن غلط النُّساخ [4] .

وبذلك يسقط الاعتراض على سيبويه ؛ لإقراره بورود (حَبَبْتُ) عن العرب، كما يرى ابن ولاّد .

وذكر ابن سِيْده أنّ بعضهم كره (حَبَبْتُه) ، وأنكر أن يكون قائل :(فأَقْسِمُ لولا تَمْرُهُ مَا حَبَبْتُهُ) فصيحاً [5] .

المناقشة :

أولاً : ما ذكره ابن ولاّد معترض لأمور :

أ – أنّ سياق كلام سيبويه يدلُّ على أنّه أراد أنّ فتح العين لم يُنقل عن العرب، وممّا يؤيِّد هذا الفهم :

---

(١) انظر : شرح السيرافي ٥ / ٩٤أ ، ١١٦أ ، السيرافي النحوي ١٨٧ – ١٨٨ ، ٢٨٧ – ٢٨٨ .

(٢) انظر : المخصّص ١٤ / ٢١٤ – ٢١٥ .

(٣) إعراب ثلاثين سورة ٨٢ .

(٤) انظر : الانتصار ٣٠٦ .

(٥) انظر : المحكم ٢ / ٣٧٩ .

١- قوله : «وإنّما جاءت على (فَعَل) ، وإن لم يقولوا: (حَبَبْتُ) »[1] ، وظاهرٌ أنّه يريد أنّ الماضي من لفظ (الحُبّ) جاء على (فَعَل) وإن لم يُسْمَع .

٢- أنّه قال في نصٍّ آخر : «وقد قال بعضهم : (حَبَبْتُ) فجاء به على القياس »[2].

وهذا ممّا يقوّي أنّه أراد فتح العين لا كسرها .

ب- أنّ ما ذكره ابن ولّاد مجرد احتمال لاتستنده حُجّة ، فلا يُسْقِط فَهْم النحويين لنَصّ سيبويه المتقدّم على أنّه جعل لفظ : (حَبَبْتُ) قياساً ، ولكنّه لم ينقل عن العرب ، وممن استدرك على سيبويه نقص الاستقراء هذا : المبرِّد [3] ، والسيرافيّ [4] ، وآخرون[5] ، كما سبق الإشارة إلى ذلك ، وهذا الاستدراك يدلُّ على أنّ سيبويه قَصَد فتح العين لا غير .

جـ- أنّ ابن السرّاج ردّد كلام سيبويه، حيث قال: «وقال بعضهم: (حَبَبْتُ) فجاء به على القياس» [6] .

وهذا يقوّي الاعتراض على سيبويه ، ويؤكد أنّه أراد فتح العين ، وأنّه لم يَرِد عن العرب.

---

(١) الكتاب ٤ / ١٠٩ .

(٢) المصدر السابق ٤ / ٦٧ .

(٣) انظر : الكامل ١ / ٤٣٧ - ٤٣٨ ، الانتصار ٣٠٦ .

(٤) انظر : شرح الكتاب ٥ / ٩٤أ ، ١١٦أ ، السيرافي النحوي ٢٨٧ - ٢٨٨ .

(٥) انظر : تهذيب اللغة ٤ / ٨ ، الخصائص ٢ / ٢٢٠ ، الصحاح ١ / ١٠٥ - ١٠٦ ، المخصّص ٢١٤/١٤ - ٢١٥ ، المحكم ٢ / ٣٧٩ .

(٦) الأصول ٣ / ١١٢ .

د- ذكر سيبويه أنّ كسر أول المضارع المبدوء بالنون ، أو التاء ، أو الهمزة ، إذا كان ماضيه على (فَعِل) مطّردٌ في لغة العرب عدا أهل الحجاز [1] ، وقد حكم سيبويه بشذوذ نحو : (إِحِبّ) ، و (نِحِبّ) ، فلو قُدِّر أنّه أراد : (حَبِبْتُ) لكان في كلامه تناقضٌ ؛ لأنّ الماضي على بناء (فَعِل) المكسور العين ، يكسر حرف مضارعه الأول إن كان نوناً ، أو همزة قياساً مطّرداً .

ثانياً : وأمّا قولهم : إنّ بعضهم كره : (حَبَبْتُه) ، وأنكر أن يكون قائل : (فأُقْسِمُ لولا تَمْرُهُ مَا حَبَبْتُهُ) فصيحاً ، فهذا لا يُلتفت إليه لسببين :

أ - أنّ سيبويه جوّز في القياس استعمال (حَبَبْتُ) ، ونقل غيره السماع بذلك عن العرب الفصحاء .

ب- أنّه لا وجه لإنكار فصاحة القائل ؛ لأنّ ما استعمله صحيحٌ في القياس ، واردٌ في الاستعمال ، إضافة إلى أنّه اتّهامٌ لا سَنَدَ له ، ولا مُؤيِّد ، والعربيُّ لا يُوصف بعدم الفصاحة جُزَافاً .

الترجيح :

يتّضح ممّا تقدّم صحة استدراك المبرّد ، ومن وافقه على سيبويه ، وأنّ لفظ (حَبَّ) بفتح العين واردٌ عن العرب ، ويؤيّد ذلك ما احتجوا به من السماع النثريّ والشعريّ .

القاعدة الصرفيّة بعد مناقشة المسألة :

أنّ مجيء الفعل الماضي من : (الحُبّ) على (حَبَّ) بفتح العين مسموعٌ وواردٌ عن العرب ، وليس مهملاً .

---

(١) انظر : الكتاب ٤ / ١١٠ .

القسم الثانى

القراءة المنهجية

الفصل الأول

الاستقراء الناقص والأصول النحويّة

الاستقراء الناقص والأصول النحويّة

أ- علاقته بالأدلة السماعيّة :

يرتبط الاستقراء بالأصول النحوية ارتباطاً وثيقاًومباشراً؛ لكونه يعتمد على الأدلة النصيّة السماعيّة، والسماع أصلٌ من الأصول النحوية المقررة، ودليلٌ من أدلة الاحتجاج النحوي، بل هو أول أدلة النحو والمقدّم فيها .

وقد عرّف الأنباري (السماع) بأنّه : «الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حدِّ القِلّة إلى حدّ الكثرة» [1].

وعرّفه السيوطي بقوله : «ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته ، فشمل كلام الله تعالى ، وهو القرآن ، وكلام نبيه – صلى الله عليه وسلم – ، وكلام العرب قبل بعثته ، وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولّدين نظماً ونثراً ، عن مسلم أو كافر» [2] .

ويرى بعض الباحثين أنّ (السماع) هو : «الأخذ المباشر للمادة اللغوية عن الناطقين بها»[3] .

ويُعدُّ (السماع) هو الطريق الصحيح إلى فهم طبيعة اللغة ، ومعرفة خصائصها ، والتوصّل إلى كشف أسرارها ، ولذا عُدَّ أصلاً من أصول النحو العربي المعتمدة قبل القياس ؛ لأنّ من اللغة ما لا يؤخذ إلاّ بالسماع ، ولا يُلتفت فيه إلى القياس [4] ، قال سيبويه : «لو أنَّ هذا القياس لم تكن العرب الموثوق بعربيتها تقوله لم يُلتفت إليه»[5] .

---

(١) الإغراب في جدل الإعراب ٤٥ .

(٢) الاقتراح ٤٨ ، وانظر : الخصائص ٥/٢ ، الإصباح ٦٧ ، في أصول النحو ٢٨ .

(٣) أصول التفكير النحوي ٢١ .

(٤) انظر : المنصف ٣/١ .

(٥) الكتاب ٢٠/٢ .

وقد اعتمد النحاة على (السماع) وعدوه طريقاً مهماً ، ومنهجاً قويماً في تسجيل المادة اللغوية ، ومن ثمَّ تحليلها ، وعناية أهل البصرة باستقراء المادة اللغوية المسموعة لا يقل عن اهتمام نظرائهم الكوفيين ، فأبو عمرو بن العلاء يأخذ عن أبي عقرب ، كما أخذ عن الأعراب كثيراً ، معروفين كأبي المهدي والمنتجع التميمي ، وغير معروفين – أيضاً – ، وعيسى بن عمر ، ويونس بن حبيب يأخذان عن العرب كما روى سيبويه في مواضع عديدة من كتابه ، ومثلهما الأخفش الذي يسمع من قبائل مختلفة كبني سليم وغيرهم ، وكذلك الخليل الذي يقرِّر سيبويه أنّه رأى بعض ما سمعه مدوّناً في عشرين رطلاً ، وسيبويه نفسه يسمع من كثير من النحاة واللغويين والأعراب (1) .

إذن ثمة علاقة وطيدة ومباشرة بين (الاستقراء) الذي يعدُّ منهجاً من مناهج التفكير والاستدلال النحوي ، وبين (الأدلة السماعية) بوصفها أصلاً من أصول التقعيد النحوي ؛ لاعتماد الاستقراء أساساً على تتبع الشواهد والنصوص السماعية المقبولة في عصور الاستشهاد ، ومن ثمَّ التقعيد للظواهر المختلفة بناءً على هذا التتبع لنصوص اللغة .

وقد استبعد بعض النحويين وبخاصة أهل البصرة بعض المسموعات ، فلم يقبلوا الاحتجاج بها أو الاستناد إليها في تأييد الحكم ، وهي : القراءات القرآنية ، والأحاديث النبوية ، وبناءً على هذا الاستبعاد والتحفظ في قبول الاحتجاج عُدّ ما توصلوا إليه من قواعد ناقصة ؛ لأنها لم تَسْتَقْرِ كل المسموعات .

وبناءً على هذا المنهج في رفض هذه النصوص وعدم الاعتماد عليها في وضع القواعد النحوية ، لجأ نحاة البصرة – خاصة – إلى تأويل النصوص المسموعة المخالفة لما وضعوه من قواعد ، مستخدمين في ذلك جميع أشكال التأويل المختلفة

---

(1) انظر : أصول التفكير النحوي ٢٢ – ٢٣ .

مثل : الحمل على الضرورة ، أو الحمل على الندرة ، أو القلة ، أو الرمي بالشذوذ، أو تأويل النص بحمله على الحذف والتقدير ونحو ذلك ، غير أنّ إعادة النظر في كلام العرب نثراً ونظماً ، والتوسع في الاحتجاج بالقراءات القرآنية، والأحاديث النبوية، أثبت خطأ الحكم الذي قرره النحاة في بعض المسائل؛ لأنه لم يقم على استقراء كل المسموعات ، وإليك التفصيل :

١- التأويل :

التأويل لغة : مأخوذ من الأَوْل ، وهو الرجوع، يقال: آل إليه الأمر، أي: رجع[١].

وأما في اصطلاح النحاة فيُقصد بالتأويل : النظر في النصوص والأساليب التي ورد ظاهرها مخالفاً للأحكام والأقيسة التي استنبطها النحاة واعتمدوها ، ومحاولة توجيهها وجهة تجعلها متّفقة مع هذه الأحكام والأقيسة غير مخالفة لها [٢] .

وعرَّفه بعض الباحثين بأنّه : وسيلة ذهنية وفنّية بارعة يُعالج بها النحويون ظواهر الخرق الصريح للقواعد النحويّة المطّردة [٣] .

وقد اكتسب التأويل مفهومه في التراث النحويّ من خلال الأساليب المختلفة التي استخدمها النحاة بهدف إسباغ صفة الاتساق على العلاقة بين القواعد والنصوص المخالفة ، ومن ثمّ أصبح التأويل ظاهرة نحوية تُعنى بصبّ ظواهر اللغة المنافية للقواعد في قوالب هذه القواعد ، شريطة أن يكون الباعث لذلك إرجاع ما خالف الجادّة إليها [٤] .

---

(١) انظر : مقاييس اللغة (أول) ١٥٩/١ ، لسان العرب (أول) ، التعريفات ٧٧ .

(٢) انظر : ظاهرة التأويل في الدرس النحوي ٩ .

(٣) انظر : دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها ١٤٤ .

(٤) انظر : المزهر ٢٥٨/١ ، الاقتراح ٧٥ ، الإصباح ١٣٠ – ١٣١ ، أصول التفكير النحوي ٢٦٢ .

وقد اشترط النحويون لصحة التأويل عدة شروط ، أبرزها [1] :

١- أن يكون الكلام المراد تأويله مماً يحتجّ به .

٢- أن لا يكون لغة لطائفة من العرب لم تتكلّم إلاّ بها .

وقد وُجد التأويل في النحو - كما يرى بعض الباحثين - نتيجة نظر عقلي عميق ، كانت له أسبابه غير المباشرة من تأثر الدارسين للنحو بطريقة الباحثين في العلوم التي صاحبته وعاصرته وبخاصةٍ تأويل التفسير، أمّا أسبابه المباشرة حقّاً فهي الأصول النحوية الأخرى ، حيث اعتصر النحاة النصوص اللّغوية اعتصاراً لتتوافق مع تلك الأصول [2] .

وقد انتقد الأستاذ عباس حسن منهج النحويين في التأويل ، وذكر أنّ النحاة واللغويين من أهل البصرة قد لجأوا إلى التأويل المصنوع ، والتكلّف المفسد ، والوصف بالقلة ونحوها ، فقلّ أن تجد قاعدة قد سلمت من هذا البلاء ، فتراهم يذكرون القاعدة ، ويتبعونها بأمثلة خارجة عليها مخالفةٍ لها ، ويتناولونها بالتأويل والتمحُّل كي تساير القاعدة، مثلهم في هذا قليلٌ من الكوفيين، وكأنّ القاعدة هي الأصل، والكلام العربي هو الفرع، فإن أعوزهم التأويل أسعفهم الحكم بالقلة ، أو الندرة ، أو الشذوذ ، أو نحو ذلك ، فيقضون بمثل هذه التأويلات على كل ما يخالف ضوابطهم وأحكامهم [3] .

ولعل الباعث الحقيقي والمباشر لتأويل النصوص هو نقص الاستقراء للمادة اللغوية، وقد وجد النحاة في التأويل ملجأً لرفض النصوص والشواهد المخالفة

---

(١) انظر : المزهر ٢٥٨/١ ، الاقتراح ٧٥ ، الإصباح ١٣١ ، أصول التفكير النحوي ٢٥٨ - ٢٥٩ ، ظاهرة التأويل في الدرس النحوي ١٠ .

(٢) انظر : أصول النحو العربي ١٦٢ .

(٣) انظر: اللغة والنحو بين القديم والحديث، عباس حسن ٩١ ، ظاهرة التأويل في الدرس النحوي ٩ ، ٣٩ .

للقواعد المقررة، وقد أسلم اعتماد النحاة على التأويل إلى نتائج سيئة ، منها :

أ – إفساد معنى بعض النصوص ، وحملها على غير ظاهرها المراد ، وإحداث إلفاظ غيرمقصودة ، بهدف جعل النصّ متّسقاً مع القاعدة .

ب– أن التأويل قاد إلى إفساد القاعدة النحوية المقرّرة .

ج– أنّه قاد إلى الخروج عن الأصل .

د– استخدام عبارات وأساليب تفيد التمريض والتضعيف بهدف رد النصوص الصريحة .

ونظرة فاحصة لبعض المسائل النحوية يؤكد لنا ما ذكرته من نتائج ، وذلك على النحو الآتي :

١– قرّر المازني [1] ، والمبرّد ، والفارسي ، والزمخشري ، وغيرهم أن المستثنى بـ(إلاّ) في الكلام التام الموجب يجب نصبه ، وما ورد مرفوعاً فهو مؤول طرداً للقاعدة.

وما منعه هؤلاء النحاة جاء في عددٍ من النصوص ، منها :

أ – قراءة ابن مسعود : { ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إلاَّ قَلِيلٌ مِنْكُمْ } .

ب– قراءة ابن مسعود ،وأبي بن كعب ، والأعمش: {فَشَرِبُوا مِنْهُ إلاَّ قَلِيلٌ مِنْهُمْ} .

ج– قراءة جناح بن حبيس: {فَسَجَدُوا إلاَّ إِبْلِيسُ أَبَى وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنْ الْكَافِرِينَ}.

د– وقوله – صلى الله عليه وسلم – : (ولا تدري نفسٌ بأي أرض تموت إلاّ اللهُ) .

وقد ذهب المانعون إلى تأويل هذه النصوص لجعلها متّسقة مع القاعدة ، وذلك على النحو الاتي :

أ– أنّ (قليلٌ) في قوله : { ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إلاَّ قَلِيلٌ مِنْكُمْ } توكيد للضمير المستثنى منه في (توليتم) .

---

(١) انظر : الهمع ١٩٢/٢.

ويُفسد هذا التأويل مخالفة القاعدة المقررة ؛ لأنْ لفظ (قليل) ليس من ألفاظ التوكيد المعنوي ، كما أنه ليس توكيداً لفظياً ، وقد وصف أبو حيّان هذا القول بأنّه من تخليط بعض المعربين .

ب- أنّ (قليلٌ) مرفوع بفعل محذوف .

ويُفسده أنّ في ذلك خروجاً عن الأصل ؛ لأنّ العرب لا تحذف الفعل ، وتُبقي الفاعل إلاّ لعلة صريحة ، ولا عِلّة – هنا – توجب الحذف ، وقد جعل أبو حيّان هذا القول – أيضاً – من تخليط بعض المعربين .

ج- وأمّا قراءة الرفع في قوله تعالى : { فَشَرِبُوا مِنْه إلاّ قليلٌ منهمْ } ، فقد ذكر الزمخشري أنّ هذا الكلام وإن كان موجباً لفظاً ، فهو منفيٌّ معنى .

وحمل الآية على معنى النفي فاسدٌ لأمرين :

١- أنّ الإيجاب صريحٌ في الآية ، ولا حاجة تدعو لتأويله بالنفي .

٢- أنّ تأويل النفي في غير الألفاظ الواردة نادرٌ ، فلا يحمل عليه .

وهكذا اتضح أنّ التأويل المتكلّف للنصوص أسلم إلى إفساد المعنى ، وإفساد القاعدة النحويّة ،والخروج على الأصول المقررة .

ومن الملاحظ أنّ المؤولين استخدموا صيغاً وأساليب تفيد التمريض نحو قولهم : يُحتمل كذا ... ، أو قد يكون الوجه كذا ... ، ممّا يؤكد اعتماد التأويل علي التكلّف والتعسف حيناً بقصد رد الاستدلال بالنصوص وإفساد حجيتها ، ومثال ذلك :

-قرّر سيبويه- بعد استقرائه لغة العرب- أنّ بناء (فَعْوَلى) ليس موجوداً في كلامهم[1] ، ووافقه في ذلك ابن السّراج ، والسيرافي ، والفارسي ، وآخرون .

---

(١) انظر : الكتاب ٢٦٣/٤ ، ٣١١ .

والمتتبّع لكلام العرب يجد أنّ هذا البناء مستعمل عندهم فقد جاء عليه عدة ألفاظ منها: عَدَوْلى (وادٍ بالبحرين) ، وقَهْوَبَاة (من نصال السهام) ، وحَبَوْنى (اسم موضع).

وهذا ما قرره جمعٌ من النحاة ، منهم : أبوعبيدة ، وابن القوطية ، والزبيدي .

وقد تأول المانعون هذه الألفاظ على النحو الآتي :

أ- لا وجه للاستدلال بـ (عَدَوْلى) لأمرين :

١- أنّه يحتمل أن يكون وزنها (فَعَوْلَل) والألف منقلبة عن واو ، وتكون الواو أصلاً في بنات الأربعة .

٢- أنّه يحتمل ان يكون وزنها (فعلّى) ، فالواو لام زائدة ، ولحقت اللام الزائدة الألف كما لحقت النون في (عَفَوْنَى) .

ب- ولا وجه كذلك للاستدلال بـ (قَهَوْبَاة) لأمور :

١- أنّه يحتمل أن تكون على بناء (فَعَوْلَل) ، والألف منقلبة عن واو .

٢- أنّها لم تثبت بنقل صحيح ،ولو سُلّم بثبوتها فلا اعتداد بها ؛ لعدم ما يعضّدها .

٣- أنّه يمكن أن يأتي مع الهاء ما لولا هي لما أتى نحو : (تَرْقُوة) ، و(حِذْرِيَة) .

ج- ولا حجة – أيضاً – في (حَبَوْنَى) لأمرين :

١- أنّ (حَبَوْنَى) اسم موضع ، ويُحتمل أن يكون المكان قد سُمّي بجملة من فعل وفاعل، فيكون على بناء (فَعَلّى) .

٢- أنّه يحتمل أن يكون الأصل (حبونن) ، فأُبدلت إحدى النونين ألفاً كراهة التضعيف؛ لانفتاح ما قبلها ، أو يكون حرف العلّة والنون تعاقبا على الكلمة لمقاربة النون .

والملاحظ أن التأويلات السابقة قد اعتمدت على الاحتمال البعيد ، ولا تسندها حجة واضحة ، أو دليل ثابت ، واستخدم المؤولون فيها صيغاً تفيد التمريض والتضعيف نحو : يُحتمل كذا .... ، أو قد يكون الوجه كذا ... ، ومن ثمَّ فلا يمكن ردّ النقل الصحيح لمجرد احتمالات وتأويلات متكلّفة .

ويمكن الحديث عن أوجه التأويل المختلفة التي استخدمها المؤولون من خلال المظاهر التالية :

أ- الحمل على الحذف والتقدير :

يُقصد بالحذف في اللغة : الإسقاط [1] .

وأمّا في اصطلاح النحاة : فإسقاط حركة أوكلمة ، أو أكثر أو أقل ، وقد يصير به الكلام المساوي موجزاً [2] .

وقد كثر في لغة العرب حذف الشيء وتقديره ، وهذا ما دفع ابن جني إلى عدّ الحذف من شجاعة العربية [3] ، ويقرّر بعض التحفظات لصحة الحذف وتقدير المحذوف ، يقول : «وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه ، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته »[4] .

وقال : «وإنّما كلامنا على حذف ما يحذف وهو مراد ، فأمّا حذفه إذا لم يُرد فسائغٌ لا سؤال فيه»[5] ، فالمحذوفات وتقديرها – إذن – ترتبط لدى النحاة بأمرين : إرادة المحذوف ، والدليل عليه معنوياً أو لفظياً [6] .

---

(١) انظر : الصحاح (حذف) ١٣٤١/٤ ، لسان العرب (حذف) ٤٠/٩ .

(٢) انظر : كشاف اصطلاحات الفنون ٥٦/٢ – ٥٧ ، تقويم الفكر النحوي ٢٣٥ – ٢٣٦ .

(٣) انظر : الخصائص ٣٦٠/٢ .

(٤) الخصائص ٣٦٠/٢ .

(٥) المصدر السابق ٣٧٩/٢ .

(٦) انظر : أصول النحو العربي ١٦٦ .

ويأتي تأويل النصوص على هذا الوجه بادِّعاء حذف مضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، أوحذف موصوف وإقامة الصفة مقامه ، أو حـذف جملـة ، أو كلمـة ، أو حرف ، أو نحو ذلك بهدف جعل الـنصّ متـسقاً مـع القواعـد الكليّـة ، ونظمـه في سلكها .

وقد وضح من خلال دراسة مسائل في الاستقراء أنَّ النحاة قـد خرجـوا عـن الغاية التي سنّها العرب للحذف من كونـه يُفيـد الاختـصار – في بعـض غاياتـه – لدليل يدلّ عليه إلى تكلّفات بادّعاء الحذف في نصوص لا تحتمل الحـذف ، بهـدف جعل النص موافقاً للقواعد المقرَّرة ، وفي الحقيقة أنّ نقص الاستقراء للمادة اللغويـة كان لـه أثرٌ كبيرٌ في ذلك ، وإليك بعض الأمثلة :

١– ذهب الخليل وسيبويه – بناءً على استقرائهما لغـة العـرب – إلى منـع دخـول حرف النداء على ما فيه الألف واللّام إلاّ في موضعين :

أ – أن يكون المنادى لفظ الجلالة (الله) .

ب– ما سُمّي به من الجمل المصدّرة بـ(أل) نحو : (يا الرجل قائم)[1] .

وقـد وافـق الخليـل وسـيبويه في هـذا القـول المـبرِّد ، وابـن الـسراج ، والسيرافي، والزّجاجي، وجمهور أهل البصرة .

وقد جاء ما منعوه في عددٍ من النصوص منها :

أ– قول الشاعر :

فَيَـــا الغُلامَـانِ اللّـذانِ فَـرّا   إيّاكُمَـا أن تُكْسِبانِـي شَـرّاً

ب– وقول الآخر :

مِنْ اجلِكِ يا الّتي تيَمْتِ قلبي   وأنتِ بخيْلـةٌ بالـوُدّ عنّـي

---

(١) انظر : الكتاب ١٩٥/٢ ، ١٩٧ – ١٩٨ ، ٣ / ٣٣٣ .

ج- وقول الشاعر :

عبّاسُ يا الملكُ المُتوّجُ والّذي　　　عَرَفَتْ لهُ بيتَ العُلا عدنانُ

وقد ذهب أهل البصرة إلى تأويل مثل هذه الشواهد لتتّسق مع القواعد المقررة ، وحملوها على الحذف والتقدير ، وقالوا : إنّ الأصل : (فيا أيُّها الغلامان ... ، يا أيها التي ... ، يا أيُّها الملك ...) ، فحذف الموصوف ، وأقام الصفة مقامه .

ويردُّ هذا التأويل أمران :

أ- أنَّ الحذف خلاف الأصل ، ولا يُرتكب إلا عند وجود الدليل عليه ،ولا دليل فيما ادعوا فيه الحذف .

ب- أنّ حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه إنّما يجوز ارتكابه – على قِلّة – إذا كان الحمل على الظاهر يُفسد قاعدة اتُّفق عليها ، والكوفيون لا يمنعون نداء ما فيه (أل) ، بل أجازوه مطلقاً .

٢- منع سيبويه [1] ، وعامة أهل البصرة مجيء (مِنْ) في ابتداء الغاية الزمانية .

وقد بُني هذا المنع على استقراء النصوص المقبولة عن العرب .

وذهب الكوفيون ، والأخفش ، والمبرِّد ، وطائفة من المتأخرين إلى جواز مجيء (مِنْ) لابتداء الغاية الزمانية بناءً على أنها استعملت كذلك في عدد من النصوص النثرية والشعريّة منها :

أ – قوله تعالى : { لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ } .

ب- وقول عائشة – رضي الله عنها – : (فجلس رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ولم يجلس عندي من يوم قيل في ما قيل) .

---

(١) انظر : الكتاب ٤/٢٢٤.

ج- وقول العرب : (من الآن إلى غد) ، وقولهم : (لم أره من يوم كذا) .

د- وقول النابغة :

تُخيّرنَ مِنْ أزمانِ يومِ حليمةٍ ... إلى اليومِ قدْ جُرِّبْنَ كلَّ التَّجاربِ

وتأوّل البصريون هذه النصوص وما ماثلها على أنّها من باب حذف المضاف ، وقيام المضاف إليه مقامه .

وقد لجأ البصريون إلى ادّعاء الحذف والتقدير في مثل هذه الشواهد لجعل (مِنْ) غير داخلة على زمان ، ومن ثمّ لا يتم الاستشهاد بمثل هذه النصوص على إثبات صحة مجيء (مِنْ) لابتداء الغاية الزمانية ، وبذلك تسلم لهم قواعدهم .

ويُبطل دعوى الحذف والتقدير في مثل هذه النصوص أمور عدة :

أ - أنّ هذه النصوص لا تحتمل دعوى الحذف ، إذ إنّ (مِنْ) في الآية تدلّ صراحة على أنّ ما بعدها هو ابتداء زمان حدوث الفعل ، وكذلك في قول العرب : (من الآن إلى غد) ، و (لم أره من يوم كذا) .

ب- أنّ اللجوء إلى التقدير دون مسوّغ أمرٌ غير مقبول ؛ لأنّه خلاف الأصل .

ج- أنّ هذا التقدير قد أوقع أهل البصرة في نقض مذهبهم ؛ لأنهم يرون أنّ (مِنْ) لا تدخل إلا على المكان ، وفي تأويلاتهم تكون (مِنْ) قد دخلت على مصادر ، والمصادر تضارع الأزمنة ، من حيث هي منقضية مثلها .

وقدأشار بعض الباحثين المعاصرين إلى أنّ الواقع اللغوي ينقض دعوى الحذف والتقدير بأسرها ، فإنّه في الحالات التي يتحتّم عند النحاة الحذف فيها لا معنى لتقدير المحذوف، إذ إنّه مادام لم يرد ، ولا يجوز أن يرد فإنّ في تقديره عبثاً باللغة ، وإهداراً لمقوّماتها ، وإغفالاً لخصائصها ، ولم يكن الهدف من هذا التقدير غير معالجة قصور القواعد النحوية – المبنية على استقراء ناقص للنصوص – عن استيعاب الظواهر اللغوية ، ووضع الهدف على هذا النحو أسلم إلى كل هذه

لأخطاء ، ولعلّه كان يصلح البحث النحويّ إلى حدٍّ ما أن تُعدّل القواعد – بعد إعادة النظر في استقراء القدماء للنصوص – بحيث توضّح قوانينها كل ما يتصل بالواقع اللغوي من ظواهر [1] .

ب- الحمل على الزيادة :

هو أسلوبٌ من الأساليب التي لجأ إليها النحويون لعلاج قصور القواعد النحوية المقررة لديهم ، ويقوم على إغفال اعتبار بعض الصيغ الموجودة في الواقع وإلغاء ما لها من تأثير[2] .

والهدف من ذلك عدم الإبقاء على الشاهد الذي من أجله احتُجّ بالدليل .

وفي الحقيقة أنّ تأويل النحاة لبعض الشواهد وحمل بعض ألفاظها على الزيادة نتيجة من نتائج نقص استقرائهم للنصوص الواردة عن العرب، هذا النقص في الاستقراء أدى إلى عدم اعتبار مثل هذه الشواهد وجهاً جائزاً في اللغة ، ومن ثمّ أُهملت وحملت على الزيادة طرداً للقواعد .

ومن أمثلة تأويل النحاة لبعض النصوص بالزيادة :

أ – قرر الخليل وسيبويه – بعد استقراء نصوص اللغة – وجوب كسر همزة (إنَّ) قبل لام الابتداء المؤكدة ، والعلّة في ذلك أنّ لام الابتداء إنّما تدخل على الجمل ، والفتح يحيل الكلام إلى مفرد [3] .

وقد تبع الخليل وسيبويه في هذا الحكم عددٌ كبير من النحاة منهم : الفرّاء ، والأخفش، والمبرِّد – في أحد قوليه– ، وابن السرّاج ، والنحّاس ، والفارسي ، والرُّماني ، وابن جنّي ، وآخرون ، وادّعى ابن مالك الإجماع على أنّه لا يجوز دخول لام الابتداء على خبر (أنَّ) المفتوحة الهمزة .

---

(١) راجع في ذلك : أصول التفكير النحوي ٣٠٥ .

(٢) انظر : المرجع السابق ٣٠٦ .

(٣) انظر : الكتاب ١٤٦/٣ – ١٤٨.

وقد ورد فتح همزة (أنَّ) قبل لام الابتداء في عددٍ من الشواهد ، منها :

١- قراءة : { لَعَمْرُكَ أَنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ } بفتح همزة (أنَّهم) .

٢- قراءة : { وَما أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إلاَّ أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ } بفتح الهمزَة في (ألا أنّهم).

٣- قراءة: {أَمْ لَكُمْ كِتَابٌ فِيهِ تَدْرُسُونَ * أَنَّ لَكُمْ فِيهِ لَمَا تَخَيَّرُونَ} بفتح همزة (أنّ لكم).

٤- وحكى الأخفش عن العرب : (أنَّ زيداً وجهَهُ لحسن) .

وبناءً على مثل هذه الشواهد ونحوها ذهب الفخر الرازي ، وأبوحيّان ، إلى جواز فتح همزة (أنّ) قبل لام الابتداء المؤكدة ، ونُسب هذا القول إلى المبرِّد .

وقد تأوّل جمهور النحاة هذه الشواهد ، وحملوا (الّلام) فيها على الزيادة لتتّسق مع ما قرّروه من قواعد ، ويُجاب عن هذا التأويل بأنه دعوى عارية عن الدليل ، إذ الأصل عدم الزيادة .

ب- يرى سيبويه أنّ بناء (فَعْلِل) في الرباعي المجرّد ليس موجوداً في لغة العرب ، ومن ثمَّ فإنّ هذا البناء يُعدُّ مهملاً [١] .

وقد وافق سيبويه في هذا الحكم عددٌ من النحاة منهم: المازني، والمبرِّد ، وابن السرّاج، والسّيرافي ، والفارسي ، وابن جني ، وغيرهم .

وقد أثبت القاسم بن سلاّم ، والزبيدي ، وغيرهما هذا البناء في لغة العرب ، وجعلوا من أمثلته : نَرْجِس ، وطَحْرِبة (قطعة من خرقة) ، حكى ذلك أبو الجراح عن العرب .

واعتُرض الاستدلال بـ(نرجس) بأنَّ النون زائدة – بالإضافة إلى عجميّتها – قال المازني : «وإذا جاءتك على مثال لا يكون للأسماء فهما – أي النون والتاء–زائدتان؛ لمجيئهما على غير الأصول، وذلك نحو: (نَرْجِس)... ».

---

(١) انظر : الكتاب ٤/٢٨٨ – ٢٨٩.

وأجاب أبو حيّان عن هذا الاعتراض بقوله : «والذي أذهب إليه أنّ (نرجساً) بفتح النون وكسرها نونها أصلية ، ألا ترى كيف حكم سيبويه على نون (نَهْشَل) بالأصالة، إذ لا يُحفظ أنّها جاءت زيادتها أولاً زيادة مطّردة ، فكذلك هذه النون ، ويكون إذا فتحت النون وزنه : (فَعْلِل) ، وقد جاء منه (طَحْرِبة)، وهو شاذٌ ، فيكون هذا من الشاذّ الذي وُجِد له نظير ، بخلاف جعلها زائدة فإنّه لم يرد (نَفْعِل) اسماً لا شاذاً ولا غيره ، وهذا كلّه على تقدير أنّ (نَرْجِساً) عربيّ، وقد قيل : إنّه اسم أعجميّ » .

وقال في موضع آخر: «والحكم عليها بالزيادة يُدخل الكلمة في باب معدوم في الأسماء ، إذ ليس فيها: (نَفْعِل)، ولا (نِفْعِل)، فلذلك كان الأَوْلَى أن تكون النون أصلية».

وبذلك سقطت دعوى الحمل على الزيادة ؛ لاعتمادها على استقراء ناقص للنصوص؛ ولمخالفتها الأصل من وجه ؛ ولأن الحمل على الزيادة يُدخل في ما لا نظير له في لغة العرب من وجه آخر .

ج- الحمل على وجه آخر ظاهر :

والغرض من ذلك إسقاط الاحتجاج بالشاهد ؛ لأنَّ الدليل إذا تطرق له الاحتمال سقط به الاستدلال .

ومن أمثلة تأويل النحاة للنصوص بحملها على وجهٍ آخر ظاهر :

١- أنكر ابن عصفور [(١)] ، وأبو حيّان إجراء (عَدَّ) مُجرى (ظَنَّ) في المعنى والعمل ، ويُنسب هذا القول إلى أكثر النحويين .

قال أبو حيّان : «وقال ابن هشام : قالت الجماعة : لا يصحُّ أن يتعدّى (عَدّ) إلى اثنين لا لغةً ، ولا استعمالاً ».

---

(١) انظر : شرح الجمل ٣٠١/١ – ٣٠٢.

وقرّر أهل الكوفة وبعض البصريين أنّ (عَدّ) قد توافق (ظنّ) في المعنى والعمل، وتدخل حينئذٍ على المبتدأ والخبر فتنصبهما مفعولين .

واختار هذا الرأي ابن هشام اللخمي ، وبعض المتأخرين .

ويؤيّد هذا القول عددٌ من النصوص منها :

أ – قول بعض الصحابة – رضي الله عنهم – : (جاء جبريل إلى النبي – صلى الله عليه وسلم – فقال : ما تعدّون أهل بدرٍ فيكم ؟ قال : من أفضل المسلمين) .

ب– وقال النعمان بن بشير :

فَلا تَعْدُدِ المَوْلَى شَرِيككَ في الغِنَى ولكنّما المَوْلَى شرِيككَ في العُدْمِ

ج– وقول أبي دؤاد الأيادي :

لا أعُدُّ الإقْتَارَ عُدْماً ولكنْ فَقْدُ مَنْ قَدْ فَقَدْتُهُ الإعْدَامُ

وقد حمل المانعون مثل هذه الشواهد على أنّ المفعول الثاني حالٌ ،وليس مفعولاً ، بدليل التزام التنكير فيها .

ويُجاب عن هذا التأويل بأمرين :

١– أنَّ الحمل على الحالية وجه بعيد ، وليس المعنى عليه .

٢– تكلّف ادّعاء الحاليّة في بعض النصوص نحو حديث : (ما تعدُّون أهلَ بدر فيكم ؟) .

٢– ذهب أبوعبيد (القاسم بن سلاّم) [1] ، وابن عصفور إلى إنكار مجيء (إنَّ) بمعنى (نعم) في لغة العرب .

ويرى سيبويه ، والكسائي ، وأبو عبيدة ، والأخفش ، والمبرّد ، وكثير من النحويين صحة مجيء (إنَّ) حرف إيجاب بمعنى (نعم) ، وحينئذٍ تخرج من باب النواسخ ، فلا تعمل شيئاً .

---

(١) انظر : الصحاح (أنن) ٢٠٧٤/٥ ، أمالي ابن الشجري ٦٤/٢ – ٦٥.

قال سيبويه: «وأمّا قول العرب في الجواب: (إنّه) فهو بمنزلة (أجل)».

وذكر أبو العلاء المعرّي أنّ هذا الاستعمال لـ(إنّ) كثيرٌ في لغة كنانة ، ومن جاورهم في مكة ونواحيها .

واستدلّ المجيزون باستقراء النصوص الواردة ، ومنها :

أ - قراءة : { إِنَّ هَـٰذَانِ لَسَاحِرَانِ } بتشديد النون وبالألف في (هـذان) على الرفع .

ب- وحُكي عن عبدالله بن الزبير أنّ رجلاً قال لـه : (لعن الله ناقة حملتني إليك)، فقال: (إنَّ وراكبها) ، والمعنى (نعم ،ولُعِن راكبها) .

ج- وقول الشاعر :

قالُوا غَدَرْتَ فقلتُ إنّ وربَّما   نَالَ المُنَى وشَفَى الغلِيْلَ الغَـادرُ

وقد تأول المانعون مثل هذه النصوص ، وحملوا (إنَّ) فيها على الناصبة، وقد حُذف اسمها وخبرها ؛ لأنّه قد تقرّر أنّ (إنَّ) تنصب الاسم وترفع الخبر ، ولم يستقر فيها أن تكون بمعنى (نعم) .

وهذا التأويل فاسدٌ ؛ لأوجه عدة :

١- أنّ إبقاء (إنّ) على بابها في نحو خبر ابن الزبير يؤدي إلى عطف جملة الدعاء على جملة الخبر ، وهذا أمرٌ لا يقره كثير من النحاة .

٢- أنّ جعل (إنَّ) في مثل هذه النصوص ناصبة مع القول بحذف اسمها وخبرها يؤدي إلى ما لا نظير لـه في لغة العرب ؛ لأنـه لم يوجد حذف اسم (إنّ) وخبرها في موضع من الكلام .

٣- أنّ استعمال (إنَّ) بمعنى (نعم) لغة من لغات العرب ،واللغة لا تُردّ بالتأويل .

٤- أنّ الحذف والتقدير ، وتأويل ما لا يحتمل التأويل خلاف الأصل .

وبذلك يتقرّر أنّ التأويل بالحمل على وجه آخر ظاهر دليلٌ على نقص الاستقراء النحوي لنصوص اللغة وشواهدها المقبولة ، والأَوْلى إعادة النظر في الاستقراء والقواعد المترتبة عليه بعد ظهور الشواهد الفصيحة التي تثبت اعتماد القواعد على استقراء ناقص .

د- الحمل على المعنى :

استخدم النحاة هذا الأسلوب لتأويل النصوص التي لم تطابق القواعد المقرّرة، ويُقصد به حمل النص على معنى يخالف الظاهر ، ويتسق مع القواعد والقوانين المقررة، ويهدف هذا النوع من أنواع التأويل إلى إسقاط الاحتجاج بمثل هذا النص لتطّرد القاعدة وتسلم من النقض.

ويقرر ابن جنّي أنّ أسلوب الحمل على المعنى «غورٌ من العربية بعيدٌ ، ومذهب نازح فسيح ، قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثوراً ومنظوماً ، كتأنيث المذكر ، وتذكير المؤنث، وتصوّر معنى الواحد في الجماعة ، والجماعة في الواحد ، وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول أصلاً كان ذلك اللفظ أو فرعاً»[1] .

ومن أمثلة تأويل النحاة لبعض النصوص بالحمل على المعنى :

- قرّر سيبويه – بعد استقرائه كلام العرب – أنّ الفعل لا يجوز أن يخلو من الفاعل ، سواء أكان الفاعل مضمراً أم مظهراً ، وأنّ هذا ما عليه لغة العرب ، ولم يرد عنهم حذف الفاعل دون إضماره مطلقاً [2] .

وقد تبع سيبويه في هذا الحكم : المبرّد ، والسيرافي ، والفارسي ، وجمهور النحويين .

---

(١) الخصائص ٤١١/٢ .

(٢) انظر : الكتاب ٧٩/١ – ٨٠ .

وذهب الكسائي إلى جواز حذف الفاعل ، أوما هو بمنزلته كاسم الأفعال الناقصة دون الحاجة إلى تقديره ، وذلك نحو : (ضربني وضربت قومك) ، فالفاعل – هنا – محذوف ، حتى لا يضمر قبل الذكر .

واختار هذا الرأي هشام بن معاوية ، والسهيلي ، وأبو جعفر بن مضاء ، وغيرهم .

وقد استُدِل لمذهب الكسائي بعددٍ من النصوص منها :

أ- قول سوار بن مَضَرَّب :

فإنْ كانَ لا يُرضِيكَ حتَّى ترُدَّني ... إلى قَطَرِيٍّ لا إخَالُك راضِيـــا

ب- وقول علقمة بن عبدة :

تَعَفَّــقَ بالأرْطَى لَهَا وَأَرَادَها ... رِجالٌ فبذَّتْ نَبْلَهُمْ وكَلِيـبُ

ج- وقول الشاعر :

فأينَ إلى أينَ النجاةُ ببغلتي ... أتَاكَ أتَاكَ اللَّاحقونَ احبِس احْبِس

وقد تأول المانعون هذه النصوص بحملها على المعنى ، وذلك على النحو الآتي :

أ – قول سوار : (فإن كان لا يرضيك ..) لا حجة فيه ؛ لأنّه محمولٌ على المعنى ، قال ابن جنّي : «حمله الفرّاء على المعنى ، قال : لأنّ معناه : لا يرضيك إلاّ أن تردني ، فجعل الفاعل متعلّقاً على المعنى».

ب- وأمّا قول علقمة : (تعفّق بالأرطى ...) فإنّ الضمير فيه عائدٌ على الجمع ، أو التثنية بلفظ المفرد ، فاستتر كما يستتر في حال الإفراد .

فالبيت – هنا – محمولٌ على ما يحتمله الكلام من المعنى ، إذ الضمير المفرد ضُمِّن معنى الجمع أو التثنية ، وبذلك لا يبقى في البيت شاهد .

ج- وأمّا قوله : (أتاك أتاك اللاحقون ...) فإنّه يحتمل أن يكون الضمير فيه عائداً على الجمع ، أو التثنية بلفظ المفرد ، فاستتر الضمير كما يستتر في حال الإفراد .

ويجاب عمّا سبق بأمرين :

أ - أنّ الحمل على المعنى لا يتم إلا بقرينة من سياق الكلام ، أو إشارة إلى ذلك ، إضافة إلى أنّ الحمل على المعنى إنّما يُقبل عند عدم إمكان العمل بالظاهر ، أمّا وقد جاز العمل بالظاهر عند طائفة من النحاة فلا وجه حينئذٍ لحمل الدليل على معنىً بعيد.

ب- أنّ رد الشواهد بحجة أنّ الضمير فيها عائدٌ على الجمع أو التثنية بلفظ المفرد غير مسلّم لأمرين :

١- أنّ هذا خلاف الأصل .

٢- أنّ عود الضمير على الجمع ، أو التثنية بلفظ المفرد قبيحٌ لا يُقرّه النحويون إلاّ على ضعف .

وبذلك يتّضح أنّ الحمل على المعنى في مثل هذه النصوص غير مسلّم ، ودلالتها واضحة على جواز حذف الفاعل .

ويُعدُّ (التضمين) مظهراً من مظاهر تأويل النصوص بالحمل على معنى يتضمّنه اللفظ، ويطّرد به نظم القاعدة النحوية .

ويُقصد بـ (التضمين) في اللغة : جعل الشيء في ضمن الشيء مشتملاً عليه [١] ، يُقال : ضمّنته الشيء تضميناً ، فتضمّنه عنّي مثل : غرمته ، وضمّن الشيء الشيء: أودعه إيّاه كما تودع الوعاء المتاع، والميت القبر، وقد تضمّنه هو[٢] .

---

(١) انظر : التوقيف على مهمات التعاريف ١٨١ .

(٢) انظر : لسان العرب (ضمن) ٢٥٧/١٣ .

وعرّفه ابن هشام بقوله : «قد يشربون لفظاً معنى لفظ فيعطونه حكمه ، يسمّى ذلك تضميناً ، وفائدته : أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين» [1] .

وذكر عباس حسن أنّ (التضمين) : «أن يؤدي فعل أوما في معناه مؤدى فعل آخر أو ما في معناه ، فيُعطى الأول حكم الثاني في التعدية واللزوم»[2] .

وقد اختلف النحاة في قياسية (التضمين) ، فذهب الأكثرون إلى قياسيّته، وضابطه أن يجتمع الأول والثاني في معنى عام [3] .

ويرى ابن هشام [4] ، والسيوطي [5] عدم قياسيّته ، ولا ينبغي أن يُجعل أصلاً حتى يكثر .

ومن أمثلة تأويل النحاة لبعض النصوص بحملها على التضمين :

- قرّر ابن مالك أنّ الفعل (استغاث) يتعدّى بنفسه دائماً ، وأنّ هذا هو الاستعمال المنقول عن العرب [6] .

وخالف في ذلك كثير من النحاة ، واستعملوا الفعل (استغاث) متعدّياً بنفسه ، وبالباء ، ومنهم : سيبويه ، والمبرِّد ، وابن السرّاج ، وغيرهم.

واستدلوا على هذا الاستعمال بعددٍ من النصوص منها :

١- قول الشاعر :

حتّى استغَاثَتْ بِأَهلِ المَلْحِ مَا طَعِمَتْ   في منزلٍ طعمَ نَوْمٍ غيرَ تأْوِيبِ

٢- وقول زهير :

---

(١) المغني ٤٤٦/٢ (الفاخوري) .

(٢) النحو الوافي ١٦٩/٢ – ١٧٠ .

(٣) انظر : التصريح ٣٤٦/١ .

(٤) انظر : المغني ٢١٤/٢ .

(٥) انظر : الهمع ٨/٣ (أحمد شمس الدين) .

(٦) انظر : شرح التسهيل ٤٠٩/٣ ، شرح عمدة الحافظ ٢٨٧/١.

حتّى اسْتَغَاثَ بماءٍ لا رِشَاءَ لهُ مِنَ الأَبَاطِحِ في حَافَاتِهِ البِرَكُ
مُكَلَّلٌ بأُصولِ النَّبْتِ تَنْسُجُهُ رِيحٌ خريقٌ لِضاحي مائِهِ حُبُكُ
كَمَا استغاثَ بسَيْءٍ فَزُّ غَيْطَلَةٍ خَافَ العُيُونَ فلمْ ينظُر بِهِ الحَشَكُ

ويرى ابن مالك أنّه لو ورد عن العرب استعمال (استغاث) متعدياً بحرف الجر ، فإنّ ذلك يُحمل على تضمين (استغاث) معنى (استعان) .

واعترض ذلك أبوحيّان بقوله : «وليس كما ذكر بل (استغاث) يتعدّى تارة بنفسه وتارة بحرف الجر الذي هو (الباء) ، كما في لفظ سيبويه والنحويين في باب (الاستغاثة) ، وكان ينبغي له ألاّ يُقدم على مخالفة النحويين خصوصاً سيبويه ، إلاّ بعد استقراءٍ تام ، بل كان ينبغي له إذا رأى الإمام تكلّم به مُعدّى بالباء أن يعتقد بعد استقرائه أنّه ليس استقراءً تاماً ، وأنّ لفظ الإمام سيبويه حُجّةٌ في التعدية بحرف الجرّ».

وبذلك ثبت – بعد استقراء النصوص – أنّ الغالب تعدية الفعل (استغاث) بنفسه، ويجوز – على قلة – تعديته بـ (الباء) فرقاً بين المستغاث به والمستغاث له .

ومحصّلة القول لهذا النوع من أنواع التأويل أنّ النحاة قد اعتمدوه منهجاً لرد النصوص التي تصادم القواعد المطردة بحُجّة أنّ (الحمل على المعنى) بابٌ واسعٌ من أبواب اللغة ، وأنّه غورٌ من العربية بعيد ، ومذهب نازح فسيح ، وفي الحقيقة أنّه مظهر من مظاهر نقص استقراء النصوص المقبولة عن العرب في بعض جوانبه التي خلت من الحكمة في التعليل للحمل ، واتخذت سبيل التمحّل في التوجيه وصرف الدليل عن ظاهره .

٣- الحكم بالقلّة :

القلَة في اللغة : خلاف الكثرة ، والقُلُّ ، خلال الكُثْر ، وقد قَلّ يَقِلُّ قِلّةً وقُلاً ، فهو قليل ... ، وقلَّله وأقلّه جعله قليلاً ...، وأقلّ الشيء : صادفه قليلاً ، واستقلّه : رآه قليلاً [١] .

وذكر ابن فارس أنّ (القاف واللام) أصلان صحيحان ، يدل أحدهما على نزارة الشيء ، والآخر على خلاف الاستقرار ، وهو الانزعاج [٢] .

وأمّا القلّة في الاصطلاح فهي : ضد الكثرة ، وقد يراد بها العدم والنفي ، كما في قولهم : (أقل رجل يقول كذا) ، ويجوز أن تكون المبالغة في القلة كناية عن العدم بناء على أنّ القليل إذا بولغ فيه يستتبعه العدم [٣] .

ولقد كان منطقياً أخذ النحاة القدماء بمبدأ الكثرة والقلة ، وهم يجاهدون في سبيل استخلاص قواعد اللغة ، وتنظيم عللها ، وذلك أنّ لغةً ما لا يمكن أن تنتشر صيغتها ونماذجها على درجة واحدة من الكمية ، بل من المحقق أن أنموذجاً قد تتسع مفرداته لتصل إلى المئات ، في حين قد يقل أنموذج آخر فلا تصل مفرداته إلى العشر [٤] .

غير أن النحاة قد وقعوا في خطأ عدم تحديد (الكم) الذي إذا بلغته النصوص صارت كثيرة ، وإذا وصلت إليه عدت قليلة، وعدم التحديد هذا أوقع البحث النحوي في عدة أخطاء منهجية [٥] ، وأدى إلى اضطراب القاعدة النحوية التي ارتكزت على دعوى الكثرة والقلة .

---

(١) انظر : لسان العرب (قلل) ٥٦٣/١١ .

(٢) انظر : مقاييس اللغة (قل) ٥/٣ .

(٣) انظر : الكليات ٢٩٢ .

(٤) انظر : ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية ٤٣٥ .

(٥) انظر : أصول التفكير النحوي ٩٦ .

وقد حاول ابن هشام استدراك هذا النقص في المنهج النحوي ووضع ضوابط لبعض المصطلحات العائمة ، وذلك في قوله : «اعلم أنهم يستعملون (غالباً)، و(كثيراً)، و(نادرا)، و(قليلاً)، و(مطرداً)، فالمطرد : لا يتخلف، والغالب : أكثر الأشياء ، ولكنه يتخلف ، والكثير: دونه ، والقليل : دونه ، والنادر أقل من القليل»[1] .

لكن على الرغم من تحديد ابن هشام لهذه المصطلحات فإنه ليس تحديداً يفصل بين كل مصطلح على حدة فصلاً دقيقاً ، بالإضافة إلى أن ابن هشام نفسه كان يخلط بين هذه المصطلحات — مع تحديده السابق — في استعمالاته لها .

فهو — مثلاً — يقول عن حرف الجر (رب) في (شرح شذور الذهب) : «ويجوز حذفها معه ، فيجب بقاء عملها ، وذلك بعد (الواو) كثير ، و(الفاء) و(بل) قليل»[2] .

ويقول عن الحرف نفسه في (مغني اللبيب) : «وإعمالها محذوفة بعد الفاء كثيراً ، وبعد (الواو) أكثر ، وبعد (بل) قليلاً ، وبدونهن أقل»[3] .

فنجد أنه حكم على جواز حذف (رب) ، وإبقاء عملها بعد (الفاء) بالقلة في كتاب (الشذور) ، ثم حكم عليه بالكثرة في (المغني) ، مماً يدلُّ على أن تحديده السابق للمصطلحات كان تحديداً غير دقيق .

ومن — هنا — فإنّ محاولة تحديد مدلول منضبط لهذه المصطلحات ستكون بالضرورة محاولة يائسة، وليست ذات جدوى ؛ لأنّ واقع البحث النحوي يشير إلى أن النحاة لم يستعملوا هذه الألفاظ بدقة ، غير أنه كان من الواجب على النحاة مراعاة الحكم النحوي المستند إلى مصطلحات لم يضعوا لها ضوابط أوحدوداً فاصلة .

---

(١) انظر : الاقتراح ٥٩ ، المزهر ٢٣٤/١ ، الإصباح ٩٨ — ٩٩ .

(٢) شرح شذور الذهب ٣٢ .

(٣) المغني ٢٢٦/١ (الفاخوري) .

ولقد كان لنقص استقراء النحاة لنصوص اللغة وشواهدها أثرٌ واضحٌ في (الحكم بالقلّة)، مع أنَّ هناك ما يعضد تلك النصوص ويخرجها من حد القلة – في نظري – بناء على أنّ هذا المصطلح ليس له تحديد دقيق ، أو (كمٌّ) واضح .

ومن أمثلة ذلك :

أ- يرى سيبويه – بعد استقراء كلام العرب – أنّ (حاشا) حرف جرٍّ فيه معنى الاستثناء[1].

ووافقه في هذا القول أكثر البصريين .

وذهب الأخفش ، والجرمي ، وطائفة من النحاة المتقدمين والمتأخرين إلى أن (حاشا) تكون حرف جرٍّ ، وتكون فعلاً يُنصب به .

واستدلوا بنحو ما حكى أبو زيد عن بعض الأعراب قولهم : (اللهم اغفر لي ولمن سمعني حاشا الشيطان وأبا الأصبغ) .

واعترض المانعون هذا الشاهد وحملوه على القلة ، فلا وجه للاحتجاج به لمخالفته الأكثر .

وقد عُضِّد هذا الشاهد بعددٍ من النصوص التي تثبت أنّ العرب قد نصبت بـ(حاشا)، ومن ذلك :

١- حكى أبو عمرو الشيباني وغيره أنّ العرب تجر بـ (حاشا) ، وتنصب بها .

٢- وذكر الأخفش أنّه سمع من ينصب بـ (حاشا) من العرب .

٣- وقال الفرزدق :

حَاشَا قُرَيْشاً فإنَّ اللهَ فَضَّلَهُمْ   علَى البَرِيَّةِ بالإسلامِ والدِّينِ

٤- وقول الأخطل :

---

(١) انظر : الكتاب ٣٠٩/٢ ، ٣٤٩ .

رأيتُ النّاسَ ما حَاشَا قُريشاً ... فإنّا نحنُ أفْضلُهمْ فَعَالا

وثبت بذلك أن شواهد النصب بـ (حاشا) ليست قليلة مقارنة بشواهد الجر بها ، ويكفي في إخراج هذه النصوص من حدّ القلة إلى الكثرة تصريح أبي عمرو الشيباني والأخفش بأنّهما قد سمعا عن العرب من ينصب بـ (حاشا) .

وعلى هذا فإنّ الاستقراء الناقص في هذه المسألة قاد إلى الحكم بالمنع والحمل على القلة التي لا يحتج بها في مقابل الكثرة، وهوحكم بعيد ؛ لأنّ النصوص المقبولة عن العرب تدل على أنّهم قد نصبوا بـ (حاشا) كما قد جرّوا بها .

ب- قرّر سيبويه – بعد استقرائه نصوص اللغة – أنّ بناء (فِعِل) قليلٌ في كلام العرب ، إذ لم يرد منه إلا لفظٌ واحد ، وهو (إبِل) ، قال : «ويكون (فِعِلاً) في الاسم نحو:

(إبِل)، وهو قليلٌ ، لا نعلم في الأسماء والصفات غيره»[1] .

وتابعه في ذلك عدد من النحاة .

وقد استدرك عدد كبير من النحويين على سيبويه ، وأضافوا ألفاظاً لم يذكرها ، مما يدلّ على أنّ استقراءه في هذه المسألة كان استقراءً ناقصاً .

ومن هذه الألفاظ: (إطِل)، و (بِلِز)، و (حِبِر)، و (إيِد) ، و (خِلِخ) ، و(طِلِب) ، و (بِلِص) ، و (حِجِل) ، و (نِكِح) و (مِشِط) ، (و إثِر) ، و(مِسِك)، و (حِبِك) وغيرها .

وتقرر بذلك أن الأسماء والصفات الثلاثية المجردة التي على بناء (فِعِل) ليست قليلة في لغة العرب ، وأنّ الحامل للحكم بالقلة وادعاء الحصر إنّما هو نقص استقراء لغة العرب ، وما جاء عنهم من شواهد ونصوص .

---

(١) الكتاب ٣٤٤/٤ .

٣- الحمل على الضرورة :

يُعدُّ الشعر العربي مصدراً من مصادر الدرس النحوي ، وقد اهتم العلماء بالشعر اهتماماً واضحاً ، وكان من مظاهر الاهتمام به أن تخصصتِ كلمة (الشاهد) فيما بعد ، وأصبحت مقصورة على الشعر فقط ، ولذا نجد كتب الشواهد لا تحوي غير الشعر ، ولا تهتم بما عداه [1] ، وهذا ما دفع الأستاذ محمد الطنطاوي إلى القول بأنّ الشعر ذو النصيب الأوفى في تدوين القواعد بعد كتاب الله وسنة نبيه ؛ لتماسكه ومصابرته لأحداث الزمان [2] .

وقد انطلق اهتمام النحاة بالشعر من عدة اعتبارات أبرزها :

١- أن الشعر ديوان العرب،وسجلُ مآثرهم ،وقد اهتم به الرواة والنحاة –أيضاً–؛ لأنهم بصدد التقعيد للغة العرب ، وإنّما يُقعّد اعتماداً على ما أُثِر عنهم وافراً ، وهو الشعر .

٢- أنّ معظم محفوظ القبائل العربية كان من الشعر لا من النثر ، ففرض ذلك على دراستهم هذا الطابع الشعري بحكم ظروفهم وظروف الشعر نفسه [3] .

٣- أنّ النحاة أرادوا تبيين غريب القرآن والسنة والاحتجاج لما ورد فيهما عن طريق الشعر العربي [4] .

٤- التحرُّج الديني الذي يشعر به النحويون أمام القرآن والسنة ، بخلاف الشعر فإنّهم أمامه لا يشعرون بذلك .

وكان من آثار هذا الاهتمام الخاصّ بالشعر العربي أن ترتب على ذلك عدة نتائج سيئة منها :

---

(١) انظر : البحث اللغوي عند العرب ٤٢ .

(٢) انظر : نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ٦٥ .

(٣) انظر : الرواية والاستشهاد باللغة ، د. محمد عيد ١٤٥ – ١٤٦ .

(٤) انظر : الإتقان في علوم القرآن ١٥٧/١ .

أولاً – التقعيد للشعر ، وفرض هذه القواعد على النثر ، ونسي النحاة أو تناسوا أنّ للتركيب الشعريّ خصائص تختلف عن النثر ؛ لما يمتاز به الشعر من خصائص فنّية ، تقتضي تراكيب معيّنة يُسمح فيها للشاعر بحرّيةٍ أكثر في التقديم والتأخير وغير ذلك ؛ ليلائم بين المضمون من جانب والإطار الخارجي (الوزن والقافية) من جانب آخر [1] ، أمّا النثر فليس فيه ما يستوجب تراكيب معيّنة ، أو يُلزم بأُطرٍ محدّدةٍ .

ثانياً– الاضطراب في التقعيد ، وتلك نتيجة محتّمةٌ لقصر القواعد على الشعر دون سواه ، ولذا وجدنا أنّ ما يُقعّد له في الشعر قد يرد ما يخالفه من النثر ، وهذا بدوره شكل أساس الخلاف بين مدرستي البصرة والكوفة ،وأدّى إلى تعدد القواعد النحويّة عند المدرستين، أو كثرة الاستثناءات فيها ، وكان الأَوْلَى أنّ ما ورد في الشعر يُبحث له عن نظير من النثر ، ثم توضع القاعدة على أساس وجود الظاهرة في الشعر والنثر ، فتطّرد القاعدة بذلك، وتكون أكثر انضباطاً ودِلالة على الحكم ، أمّا ما ورد في الشعر فقط وليس له نظير نثري ، فيُحمل على أنّه لغة خاصة بالشعر ، أو يُحمل على الخطأ – كما يرى ابن فارس [2] – وهذا أفضل من تعميم الحكم على النثر ؛ لأن التقعيد يُفترض أن يكون للظواهر الموجودة لا المحتملة .

ثالثاً– أنّ النحاة نظروا إلى الشعر على أنّه محلُّ ضرورةٍ [3] ، وقد أرادوا من خلال هذا المصطلح الدِلالة على جواز أسلوب معين في الشعر لا يجوز في الكلام وحال السّعة والاختيار ، والشاعر عندما يرتكب الضرورة الشعرية لإقامة

---

(١) انظر : الضرورة الشعرية في النحو العربي ٥٧٧ – ٥٨٦ .

(٢) انظر : الصاحبي ٢٣١ .

(٣) انظر : الضرورة الشعرية ٥٨٥ .

وزن أو قافيةٍ إنّما يرجع إلى أصلٍ لغوي متروك من أصول اللغة ، أويحاول وجهاً من وجوه القياس ، فإذا لم يعتمد الشاعر على أحد هذين الأصلين في ارتكاب الضرورة الشعريّة عُدَّ صنيعه عند النحاة من قبيل الخطأ [1] .

وقد أدّت هذه النظرة للشعر إلى كثرة الشذوذ والضرورات في النحو العربي مع وجود شواهد نثريّة تقطع ببطلان الحكم بالضرورة والحمل عليها ، وهذا ناتجٌ من نقص استقراء النحاة لنصوص اللُّغة وشواهدها .

إذن يمكن القول بأنّ الباعث المباشر للحكم بالضرورة هونقص استقراء النحاة للمادة اللّغوية ، وسأسوق لذلك أمثلة – بإذن الله – بعد بيان مفهوم الضرورة الشعرية ، والخلاف في حدّها .

فالضرورة في اللُّغة : مأخوذة من الاضطرار ، وهو الحاجة إلى الشيء أو الإلجاء إليه ، ومنه قولهم : «الضرورات تُبيح المحظورات»[2]، وأصل الضرورة من الضرر وهو الضيق [3].

وأمّا في الاصطلاح ، فقد اختلف العلماء في حدّها ، وسأقتصر على أشهر المذاهب في ذلك :

١- مذهب سيبويه وجمهور النحاة :

يرى سيبويه وجمهور النّحاة أن الضرورة ما وقع في الشعر مما لا مثيل له في النثر ، سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا [4] .

---

(١) انظر : الجواز النحوي ٦٥ .

(٢) انظر : القاموس المحيط (ضرر) ٧٧/٢ دراسات في كتاب سيبويه ٩٣ .

(٣) انظر : لسان العرب (ضرر) ٤٨٣/٤ – ٤٨٤ .

(٤) انظر : الخصائص ٣ / ١٨٨ ، ضرائر الشعر لابن عصفور ١٣ ، الاقتراح ٤٢ – ٤٣ ، الهمع ٢٥٨/١ ، الأشباه والنظائر ٢٦٨/١ ، الخزانة ١ / ٣٣ ، الضرائر للألوسي ٦ ، الضرورة الشعرية ١٣٤ ، دراسات في كتاب سيبويه ١٠٠ ، الضرائر اللغوية في الشعر الجاهلي ١٥ .

وهذا المفهوم للضرورة هو الواضح من استقراء كلام سيبويه في ظواهر الكتاب ، ومن ذلك ما ذكره في باب: (ما يحتمل الشعر)[1] ، و(هذا باب ما رخّمت الشعراء في غير النداء اضطراراً)[2]، و(هذا باب ما يجوز في الشعر من (أيّا) ، ولا يجوز في الكلام) [3] .

قال الصّفار شارحاً مراد سيبويه في الضرورة : «جعل – أي سيبويه – الضرورة أن يجوز للشاعر ما لا يجوز له في الكلام بشرط أن يُضطر إلى ذلك، ولا يجد منه بدّاً، وأن يكون في ذلك ردُّ فرع إلى أصل، أو تشبيه غير جائز بجائز»[4]، وأشار الصّفار إلى أنَّ هذا هو الظاهر من كلام سيبويه .

وشرح ابن السيرافي تعريف الضرورات بقوله : «ضرورة الشاعر أن يُضطّر الوزن إلى حذفٍ ، أو زيادةٍ ، أو تقديمٍ، أو تأخيرٍ في غير موضعه ، وإبدال حرفٍ أو تغيير إعرابٍ عن وجهه على التأويل، أو تأنيث مذكّرٍ على التأويل ، وليس للشاعر أن يحذف ما اتّفق له، ولا أن يزيد ما شاء، بل لذلك أصولٌ يُعْمَلُ عليها»[5] .

وعلى الرغم من أنَّ هذا المذهب في الضرورة هومذهب الجمهور ،إلاّ أنّ طائفة من النحاة نسبوه إلى ابن جنّي [6] .

---

(١) الكتاب ٢٦/١ .

(٢) المصدر السابق ٢٦٩/٢ .

(٣) المصدر السابق ٣٦٢/٢ .

(٤) شرح الكتاب للصفّار ورقة ٢١ نقلاً عن : الضرورة الشعرية ١٣٤ .

(٥) الأصول ٤٣٥/٣ .

(٦) انظر : شرح الكتاب للصفّار ٢١ ب ، الارتشاف ٢٦٨/٣ ، الهمع ١٥٥/٢ ، الضرورة الشعرية ١٤٤ .

٢- مذهب ابن مالك :

يرى ابن مالك أنّ الضرورة : ما ليس للشاعر عنه مندوحة [١] ، ومقتضى هذا القول أنَّ الضرورة في الأصل من الاضطرار وهو الحاجة ، وما لا يُضطر إليه الشاعر ، ولا يجد عنه محيداً فليس بضرورة [٢] .

وينبني على هذا المذهب حمل ماجاز في الشعر ممّا للشاعر عنه مندوحة على النثر ، فيجوز مثله فيه .

وهذا الاتجاه في فهم الضرورة عُزي إلى سيبويه [٣] ، ولذا أشار الألوسي إلى أنّ رأي ابن مالك مأخوذ من كلام سيبويه [٤] ، وعبر ابن مالك عن فهمه هذا المعنى للضرورة من كلام سيبويه بقوله : «وقد نبّه سيبويه – رحمه الله – على أنّ ما ورد في الشعر من المُستَنْدرات لا يُعدُّ اضطراراً ، إلا إذا لم يكن للشاعر في إقامة الوزن ، وإصلاح القافية عنه مندوحة»[٥] .

إلاّ أنّ هذا القول قد اشتهرت نسبته إلى ابن مالك لتوسعه فيه .

وقد خلص الدكتور محمد حماسة عبداللطيف – جمعاً بين القولين المنسوبين إلى سيبويه في الضرورة – إلى أنّ مذهب سيبويه في المسألة هو أنّ الضرورة: ما يجوز للشاعر في شعره ممّا لا يجوز له في الكلام بشرطين :

١- أن يُضطّر إلى ذلك ، ولا يجد عنه مندوحة .

---

(١) انظر : شرح ألفية ابن مالك للشاطبي ٢٠٨/١ ، الاقتراح ٤٢ ، الهمع ٣٣٢/٥ ، الخزانة ٣٣/١ ، الضرائر للألوسي ٦ ، ٨ ، دراسات في كتاب سيبويه ١٠١ ، الضرائر اللّغوية ١٦ .

(٢) انظر : الضرورة عند النحويين ، د. محمد عبدالحميد (مجلة كلية الآداب ، جامعة الرياض ، م ٤ ، ١٣٩٥ – ١٣٩٦هـ) ، ص ١٥٢ .

(٣) انظر : الضرائر ٦ ، الضرورة الشعرية ١٣٧ ، الضرائر اللّغوية ١٦ .

(٤) انظر : الضرائر ٦ .

(٥) شرح الكافية الشافية ٣٠٠/١ .

٢ـ أن يكون في ذلك ردُّ فرعٍ إلى أصل ، أو تشبيه غير جائزٍ بجائز [1] .

وترى الدكتورة خديجة الحديثي بعد مناقشة رأي سيبويه في الضرورة أنّ ما وصفه سيبويه بأنّه يجوز في الشعر حسن وكَثُر أم جاز فقط ، وما وصفه بأنّه كثير في الشعر ، أو بأنّه لا يجيء إلا في شعر ، سواء أمنع استعماله في النثر أم كان ما ورد منه قليلاً شاذاً أم خطأً جميع هذا من الضرورات ، وكذلك ما وصفه بأنّه قد يجوز في الشعر ، أو اضطر إليه الشاعر، أو لا يكون إلا إذا اضطُر إليه الشاعر ،كلّه ممّا يجوز في الشعر ، ولا يجوز في الكلام المنثور، وسواء في ذلك ما كانت فيه مندوحة إلى غيره ، أم لم تكن فيه ، وهذا يعني أنّه يُجيز للشاعر أن يستعمل مسائل من الأبواب غير الجائزة في النثر إن أحوجه الشعر إلى ذلك اضطراراً أو اختياراً فيه ، وفي هذا ردٌّ على أبي حيّان والسيوطي وأمثالهما ممن نسبوا إلى سيبويه القول بالإلجاء في الضرورة الشعريّة [2] .

وهي بذلك ترى أنّ مذهب سيبويه في الضرورة هو مذهب الجمهور الذين يرون أنّ الضرورة ما وقع في الشعر ممّا لا مثيل له في النثر ، سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا ، وبذلك يكون ابن مالك منفرداً بالقول بأنّ الضرورة ما ليس للشاعر عنه مندوحة ، وهذا خلاف التحقيق ، إذ إنّ ظواهركلام سيبويه في الكتاب تدُلّ على أنّه خصّ الضرورة بالإلجاء ، ثم توسّع ابن مالك في ذلك ، ونُسب القول إليه .

وقد أيّد مذهب ابن مالك طائفة من العلماء ، قال ابن الطيب : «ثم الذي ذهب إليه ابن مالك هو الذي يجب أن يكون المعوّل عليه ، والمصير إليه ؛ لأنّ ما لا مندوحة عنه هو الذي تحقق فيه مانع القياس في السّعة ، وأمّا ما له عنه مندوحة، فلا سبيل للجزم بأنّه إنّما ارتكبه لأجل الشعر ؛ لأنّ الحكم بامتناعه في

---

(١) انظر: الضرورة الشعرية ١٣٥ .

(٢) انظر : دراسات في كتاب سيبويه ١٥٠ .

النثر دعوى بلا دليل ، وتقييد جوازه بالشعر تخصيص بلا مُخصِّص»[1] .

وقد ردَّ أبوحيّان هذا الرأي قائلاً : «لم يفهم ابن مالك معنى قول النحويين في ضرورة الشعر ، فقال في غير موضع : ليس هذا البيت بضرورة ؛ لأنّ قائله متمكنٌ من أن يقول كذا ، ففهم أنّ الضرورة في اصطلاحهم هي الإلجاء إلى الشيء ، فقال إنّهم لا يلجؤون إلى ذلك ، إذ يمكن أن يقولوا كذا ، فعلى زعمه لا توجد ضرورة أصلاً ؛ لأنه ما من ضرورة إلا ويمكن إزالتها ، ونظم تركيب آخر غير ذلك التركيب ، وإنّما يعنون بالضرورة أنّ ذلك من تراكيبهم الواقعة في الشعر والمختصّة به ، ولا يقع في كلامهم النثريّ ، ولا يعني النحويون بالضرورة أنّه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ ، وإنّما يعنون ما ذكرناه ، وإلا كان لا توجد ضرورة؛ لأنّه مامن لفظٍ إلا ويمكن للشاعر أن يغيّره»[2] .

ولا يخفى ما في هذا القول من تحامل لا مبرِّر له ، لا سيّما أنّ هذا الرأي قد قال به قديماً إمام النحاة (سيبويه) ، إضافة إلى أنّ «قول ابن مالك في الضرورة خاضعٌ لتأثره بالذوق اللُّغوي أكثر من تأثره بالنحاة واصطلاحاتهم ، وليس جهلاً أو عدم فهم»[3] .

وقد ردّ العلماء مذهب سيبويه وابن مالك هذا بعدّة أمور [4] :

أولاً- إجماع النحاة على عدم اعتبار هذا المنزع(الإلجاء) ، وعلى إهماله في النظر القياسي جملة ، ولو كان معتبراً لنبّهوا عليه .

---

(١) موطئة الفصيح ورقة ١٩ أ ، نقلاً عن الضرورة الشعرية ١٣٧ .

(٢) التذييل والتكميل ٥ / ١٧٠ ب – ١٧١ أ ، وانظر : الأشباه والنظائر ٢/ ٢٠٠ (عبدالعال مكرم).

(٣) التسهيل ٤٨ – ٤٩ (مقدمة المحقق) .

(٤) انظر : شرح الألفية للشاطبي ٢٠٨/١ – ٢٠٩، الخزانة ١/ ٣٣ – ٣٤ ، الضرائر للألوسي ٦ – ٨، شواهد الشعر في كتاب سيبويه ٤٣٦ ، دراسات في كتاب سيبويه ١٠٢ – ١٠٣ ، الضرورة الشعرية ١٣٩ – ١٤٠، الضرائر اللغوية ١٨ – ١٩ .

ثانياً– أنّ الضرورة عند النحاة ليس معناها أنّه لا يمكن في الموضع غير ما ذُكِر ، إذ ما من ضرورة إلا ويمكن أن يُعوَّض مِن لفظها غيره ، ولا يُنكِر هذا إلا جاحدٌ لضرورة العقل، وإنّما معنى الضرورة : أنّ الشاعر قد لا يخطر بباله إلا لفظةٌ ما تضمّنته ضرورة النطق به في ذلك الموضع إلى زيادة أونقص أو غير ذلك، بحيث قد يتنبه غيره إلى أن يحتال في شيء يزيل تلك الضرورة.

ثالثاً– قد يكون للمعنى عبارتان أو أكثر ، واحدة يلزم فيها ضرورة ، إلا أنّها مطابقة لمقتضى الحال ، فيلجؤون حينئذٍ إلى الضرورة مراعاة لذلك ، وإذا ظهر لنا في موضع أنّ ما لا ضرورة فيه يصلح هنالك ، فمن أين يعلم أنه مطابق لمقتضى الحال ؟ .

رابعاً– أنّ العربي قديركب الضرورة لعارض زحافٍ أوما أشبهه من قيود ، ويترك بذلك الكلام القياسيّ ؛ لما فيه من علل .

خامساً– أنّ الشعر لمّا كان مَظِنّة الضرورة استباحوا فيه ما لم يضطروا إليه ، كما أبيح القصر في السفر ؛ لكونه مظِنّة المشقة مع أنّها قد تنتفي مع بقاء الرخصة [1] .

وقد ردّ على هذه الوجوه العلاّمة ابن الطيب ، فبيّن أنّ ابن مالك لم يخرق الإجماع ؛ لأن سيبويه يرى في الضرورة مثل الذي رآه ابن مالك ، وأوضح أنّ ابن الحاجب عندما اعترض على سيبويه لم يعترض بأنّه لا يشترط في الضرورة عدم المندوحة ، ولكنّه بيّن عدم المندوحة الذي اشترطه سيبويه في تحقّق الضرورة «وحينئذٍ فأين خرق الإجماع ؟ وكلام ابن مالك ليس في بيان مطلق ما يجوز للشاعر في الضرورة حتى يلزم التحكّم وما بعده ، بل في بيان الأخصّ

---

(١) انظر : تخليص الشواهد ٨٣ .

انتفاء الضرورة المانعة من القياس على ما ورد فيها في السّعة ، ولا يلزم من انتفاء الأعم»، وبيّن بعد ذلك أنّ رأي معارضي ابن مالك هو الذي يقتضي التضييق ، ولكن الشيء إذا اشتهر وتُلقّي أولاً بالقبول تمالأ الناس على الإذعان إليه تقليداً[1]، وابن مالك – هنا – غير مقلّد ، ولكنه أعمل فكره وثقافته في تكوين رأيه عن الضرورة الشعريّة ، إضافة إلى أنّه غير ملزم بالتقيّد بالاصطلاح الذي نصّ عليه الجمهور ، وهو الرجل اللغوي الواسع الأفق[2].

٣- مذهب الأخفش :

يرى الأخفش أن الضرورة ما جاز للشاعر في كلامه وشعره ممّا لا يجوز لغيره في كلامه؛ لأنّ لسان الشاعر قد اعتاد الضرائر، فيجوّز له ما لم يجُز لغيره[3].

وواضحٌ من مذهب الأخفش هذا أنّه يُبيح للشعراء في كلامهم العادي ما لا يجوز عند غيرهم إلا في الاضطرار بناءً على أنّ ألسنتهم قد اعتادت الضرائر ، وما دام الأمر كذلك عنده فإنّه لا تكاد توجد ضرورة في رأيه [4] .

ويتضح من خلال عرض الأقوال السابقة أنّ معظم النحاة تدثّوا عن استعمال الضرورة جوازاً في السجع في الفواصل للتناسب ؛ لأن الفاصلة في السجع شبيهةٌ بالقافية في الشعر ، أمّا النثر عامة وحشو السجعة فلم يُجيزوا فيهما ما أجازوه في القافية وحشو البيت الشعريّ من خروج على المستعمل والقياس لأجل الوزن والقافية .

---

(١) انظر : موطئة الفصيح ورقة ١٩ ب ، نقلاً عن : الضرورة الشعرية ١٤٠ – ١٤١ .

(٢) انظر : تسهيل الفوائد ٤٨ .

(٣) انظر : الارتشاف ٢٦٨/٣ ، الضرائر ٣٣ ، دراسات في كتاب سيبويه ١٠٤ ، الضرورة الشعرية ١٥٣ ، الضرائر اللغوية ٣٧ .

(٤) انظر : الضرورة الشعرية ١٥٥ – ١٥٦ .

وتزعم الدكتورة خديجة الحديثي أنّ من قال بأنّ الضرورة لا تقع إلاّ في الاضطرار وعندما لا يجد الشاعر مندوحة إلى غيرها ، ممّا هو موافق للقياس ، ومن قال بأنّها تقع في الشعر مطلقاً اضطرّ الشاعر إليها أم لا ، قد قالوا جميعاً برأي الأخفش سواء منهم في ذلك من صرّح بأنّه يُسمّى ضرورة ، ومن لم يصرّح بهذا [١] .

ومقتضى هذا القول أنّ أساس مذهب الأخفش في الضرورة يقوم على أنّه يجوز في النثر ما جاز في ضرورة الشعر للتناسب والسجع .

وقد استقرّ مذهب الفارسي وابن جنّي على ذلك في الأمثال، قال ابن جنّي: «...على أنّ الأمثال عندنا وإن كانت منثورة فإنّها تجري في تحمُّل الضرورة لها مُجْرى المنظوم في ذلك ، قال أبوعلي : لأنّ الغرض في الأمثال إنّما هو التيسير ، كما أنّ الشعر كذلك ، فجرى المثل مُجْرَى الشعر في تجوّز الضرورة فيه»[٢] .

وهكذا نصل في ختام بيان الخلاف بين العلماء في مفهوم الضرورة الشعريّة إلى نتيجة حتميّة قوامها أنّ النحاة وضعوا نصب أعينهم أثناء التقعيد النحويّ مصطلح (الضرورة) ؛ لأنهم أرادوا جمع القواعد الكليّة ، والمحافظة على طرد الظواهر اللُّغوية ،فلما اصطدموا ببعض الشواهد الشعريّة التي لا تندرج تحت الحكم المطّرد حملوا تلك الشواهد على الضرورة الشعرية أو الشذوذ ، انطلاقاً من فهمهم الخاص للضرورة بأنّها ما وقع في الشعر ممّا لا مثيل له في النثر ،سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا ، ونسي النحاة أو تناسوا أن ردّ الشواهد الشعرية وحملها على الضرورة منهجٌ غير علمي ؛ لأنّ ذلك لا يُخرجها عن محيط اللُّغة وإن خالفت القواعد ، فيبقى الاحتجاج بها قائماً ، واحتواؤها بقواعد جزئية أمرٌ في غاية الأهمية حفاظاً على جوهرها وما تضمّنته من أساليب صحيحة .

---

(١) انظر : دراسات في كتاب سيبويه ١٠٩ .

(٢) المحتسب ٢/٧٠ .

ويتّضح عند التحقيق ما لنقص استقراء نصوص اللُّغة من أثر واضح في الحكم بالضرورة ، ويُسقط هذا الحكم في عددٍ من المسائل النحويّة ورود الشواهد النثرية الصحيحة التي تقطع بضعف هذا الحكم وبطلانه ، وقيامه على نظرة قاصرة تعتمد الشعر وتهمل النثر ، ممّا أدى إلى خللٍ في القواعد النحويّة واضطراب في أساس وضعها والأمثلة على ذلك كثيرة ، منها :

أ- قرّر سيبويه - بعد استقراء لغة العرب - أنّ (سِوَى) ظرف مكان بمعنى المكان ، ملازمٌ للنصب على الظرفية ، ولا تخرج من الظرفية إلا في ضرورة الشعر [1] .

وقد أخذ بهذا المذهب جمهور البصريين ، ونُسب إلى أكثر النحاة .

وعارض الفراء ، والكوفيون هذا القول ، وأجازوا استعمال (سوى) اسماً متصرفاً بمنزلة (غير) ، بالإضافة إلى صحة استعمالها ظرفاً .

واستشهدوا بعددٍ من النصوص النثريّة جاءت فيها (سوى) اسماً متصرِّفاً، وليست ظرفاً ، منها :

١- قوله - صلى الله عليه وسلم - : (سألتُ ربي ألا يُسلِّط على أمّتي عدوّاً من سِوَى أنفُسِهِمْ) .

٢- وقوله - عليه السلام - : (ما أنتمْ في سِواكُمْ مِنَ الأمَمِ إلاّ كالشّعْرةِ البيضَاءِ في جِلْدِ الثّوْرِ الأسود أو كالشّعْرَةِ السّوْداءِ في جِلْدِ الثوْرِ الأبيضِ) .

٣- وحكى الفرّاء عن أبي ثروان : (أتاني سواؤُكَ أو سِوَاك) .

وقد حاول النحاة الطعن في هذه الشواهد حفاظاً على القاعدة التي ارتكزت على استقراءٍ ناقصٍ للنصوص ، وردّوا الحديثين بحجة أنّ الحديث لا يُحتجُّ به في إثبات القواعد النحويّة ، وتطاول بعض النحاة ، وحملوا الحديثين على الشذوذ ، ووصفوا القول المنقول عن أبي ثروان بالشذوذ والغرابة !! .

---

(١) انظر : الكتاب ٣١/١ - ٣٢ ، ٤٠٧ - ٤٠٩ .

وأمّا الشواهد الشعريّة فقد خصّها النحاة بالضرورة التي لا تسوغ إلا في حال اضطرار الشاعر لهذا التركيب ، وإخراج (سوى) عن معهود وضعها .

وفي الحقيقة أنّ النحاة تناسوا أنّ الواقع في كلام العرب نثراً ونظماً خلاف ما زعموا ، إذ إنّهم قد استعملوا (سِوَى) متصرِّفة تصرُّفاً كاملاً ، ولا وجه لحملها على غير ذلك ، وأمّا ردّ الاحتجاج بالحديث الشريف وحمله على الشذوذ فهو حكمٌ لا يليق ومكانة الحديث النبوي .

وكان من الواجب على النحاة الاقتناع بضرورة تعديل القاعدة لتتوافق مع الاستقراء للنصوص ، والحكم بأنّ الغالب في (سوى) أن تكون ظرفاً ، ويجوز في اختيار الكلام استعمالها اسماً مجرداً عن الظرفية ، بعيداً عن خصّ ذلك بالضرورة، أو الطعن في الأحاديث الصحيحة التي تلقّتها الأمّة بالقبول .

ب- جاءت شواهد نثرية في قمة الفصاحة فُصِل فيها بين المضاف والمضاف إليه ، منها :

١- قوله تعالى : { وكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ } .

قرأ ابن عامر بنصب لفظ (الأولاد)وجرّ لفظ (الشركاء) .

٢- وقوله تعالى : { فَلا تَحْسَبَنَّ اللهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ } .

قرا بعضهم بنصب (وَعْدَه) وجرّ (رُسُلِهِ).

٣- وقوله – صلى الله عليه وسلم – (فَهَلْ أنتُم تاركو لي صاحبي) .

٤- وقول بعض العرب : (تَرْكُ يوماً نفسِكَ وهواها سَعْيٌ لها في رداها) .

٥- وقال بعض العرب : (هو غلام – إن شاء الله – ابن أخيك) .

وبناءً على مثل هذه النصوص قرّر نحاة الكوفة ومن وافقهم [1] جواز الفصل بين المتضايفين في الشعر ، وفي اختيار الكلام .

---

(١) انظر: شرح السيرافي ١٢٥/١ أ، الإنصاف ٤٢٧/٢، شرح الكافية ٢٩٣/١.

وعارض البصريون هذا الرأي وحكموا دون تثبُّت بأنّ الفصل بين المتضايفين حتى لو كان بالجار والمجرور أو بالظرف ضرورةً من ضرورات الشعر ، بل هو من أقبح الضرورات على حدّ تعبير ابن جنّي .

وأنكروا قراءة ابن عامر ، وحكموا عليها بالخطأ والضعف والقبح ، ووصفها بعضهم بالوهي ، وأن ابن عامر قد وهم ، وأفحش الزمخشري في ردّها ، وتطاول الرضي ، وأنكر تواتر القراءات السبع ، قال : «ولا نُسلِّمُ تواتر القراءات السبع ، وإن ذهب إليه بعض الأصوليين».

وطعن بعض النحاة في سند قراءة ابن عامر ، وحمل بعضهم قراءة نصب (وعده) وجرّ (رسله) في الآية الأخرى على الضعف .

كلُّ هذه الطعنات في القراءة من أجل طرد القاعدة غير المحكمة التي نسجها نحاة البصرة ، وتناسى النحاة أنّ قراءة ابن عامر قراءةً صحيحةً متواترةً ، وأنّ ابن عامر من الفصحاء الثقات ، بل هو أعلى القرّاء السبعة سنداً وأقدمهم هجرة ، وهو من كبار التابعين وكلامه حُجّة ، ولو لم يجيء سواها في هذا الباب لكفى بها حُجّة وناقضاً للقاعدة ، قال أحمد البنا : «ولو نُقِل إلى هذا الزاعم عن بعض العرب ولو أمةً ، أو راعياً أنّه استعمله في النثر لرجع إليه ، فكيف وفيمن أثبت تابعيٌ عن الصحابة ، عمّن لا ينطق عن الهوى – صلى الله عليه وسلم – فقد بطل قولهم ، وثبتت قراءته سالمة من المعارض».

وإذا كانت قراءة ابن عامر قد ثبتت بالتواتر فالمصير إليها أوْلى ؛ لأنّ ما ثبت بالتواتر مقدّمٌ على ما ثبت بالآحاد ، وهو نقل النحاة .

وبذلك يتحقّق جواز الفصل بين المتضايفين مطلقاً في الشعر والنثر ؛ لأنّ الحكم النحوي ينبغي أن يُؤخذ من اللغة ومن نصوصها ، لا أن تتحكّم فيها النظرة المعيارية المتشددة للنحاة المانعين .

وثبت أنّ المنع قد ارتكز على استقراءٍ ناقصٍ للنصوص ، وأنّه قد استند على نظرةٍ شكليّة تعتمد اللّفظ وتُهْمِل المعنى وصلاحيته لإحداث الفصل بين المتضايفين دون إهدارٍ لخاصيّة التّضام بينهما والتي تتضح بالقرينة والإعراب .

ج- ١- قال تعالى: {عَلَّمَهُ شَدِيدُ القُوَى ذُوْ مِرَّةٍ فَاسْتَوَى ، وهُوَ بالأُفُقِ الأعْلَى } .

٢- وقال عمر -رضي الله عنه- : (إنّي كنتُ وجارٌ لي من الأنصار في بني أميّةَ بن زيدٍ) .

٣- وقال علي – رضي الله عنه – : (كنتُ أسمعُ رسول الله – صلى الله عليه وسلم – يقول : كنتُ وأبو بكرٍ وعمرُ ، وفعلتُ وأبو بكرٍ وعمرُ ، وانطلقتُ وأبو بكرٍ وعمرُ) .

٤- وقال بعض العرب : (مررتُ برجلٍ سواءٍ والعدمُ).

بمثل هذه الشواهد ونحوها احتجّ الكوفيون [١] على جواز العطف على الضمير المرفوع المتّصل مباشرةً دون الاحتياج إلى توكيده أو فصله في اختيار الكلام .

قال ابن مالك : ((وهو ممّا لا يُجيزه النحويون في النثر إلاّ على ضعف ، ويزعمون أنّ بابه الشعر ، والصحيح جوازه نثراً ونظماً)) .

وخالف في ذلك جمهور أهل البصرة ، وادّعوا أنّ العطف على الضمير المرفوع المتّصل دون أن يؤكّد بالمنفصل ، أو يُفْصل عن المعطوف بفاصلٍ قبيحٌ أوضرورةٌ لا تجوز إلا في الشعر.

وردّوا الاحتجاج بالحديثين الشريفين بحُجّة أنّهما مرويّان بالمعنى ، وحملوا قول العرب : (مررت برجلٍ سواءٍ والعدم) على الشذوذ الذي لا يُجيز الاحتجاج به ، ولا الاحتكام إليه .

---

(١) انظر : معاني القرآن للفرّاء ٩٥/٣ ، الإنصاف ٤٧٤/٢.

وأغفل النحاة أنّ الحديثين قد وردا في صحيح الإمام البخاري ، والمحدِّثون يرون أنّ الأحاديث الواردة في صحيح البخاري ثابتةٌ عن النبي – صلى الله عليه وسلم – لفظاً ومعنىً[1]، وهو أفصح من نطق بالضاد ، ومن ثمّ فإنّ الاحتجاج بهما قائمٌ ، ولا أرى موجباً لردِّهما .

وكان الواجب على النحاة تصحيح القاعدة الكليّة لاحتواء مثل هذه الشواهد التي لا تقبل الحمل على الضرورة .

د- ١- قال تعالى : { واتَّقُوا اللهَ الَّذي تَسَاءَلونَ بِهِ والأرْحامَ } .

قرأ حمزة ، وابن عبّاس ، والحسن ، ومجاهد ، وقتادة ،والنخعي ، والأعمش ، وابن وثّاب ، وابن رزين : (والأرْحامِ) بالجرِّ عطفاً على الضمير المجرور فيه (به) .

٢- وقال – صلى الله عليه وسلم – : (إنّما مَثَلُكُم واليهودِ والنصارى كرجلٍ استعمل عُمَّالاً) .

٣- وحكى قطرب عن بعض العرب : (ما فِيْها غيرُهُ وفرسِهِ) .

٤- وأمّا الشواهد الشعرية «فقدورد من ذلك في أشعار العرب كثيرٌ يخرجُ عن أن يُجعل ذلك ضرورة»، كما أشار إلى ذلك أبوحيّان .

بناءً على هذه الشواهد ونحوها جوّز أهل الكوفة [2] ، ويونس ، وقطرب ، وآخرون العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجارّ مطلقاً .

وقد ثار البصريون أمام قراءة حمزة هذه ، وحملوها على أنّها لحنٌ من القارئ ، أو خطأٌ في العربيّة لا يجوز إلا في اضطرار شعرٍ .

وهاجمها الرضيّ من وجهين :

---

(١) انظر : لمع الأدلة ٨٧ .

(٢) انظر : معاني القرآن للفرّاء ٨٦/٢ ، الإنصاف ٤٦٣/٢.

١- أنَّ حمزة قرأ بجرِّ (الأرحامِ) بناءً على مذهبه الكوفي في النحو .

٢- أنّه لا يُسلِّم بتواتر القراءات السبع .

ورفض الفرَّاء هذه القراءة صراحةً ، وقال : إنّما يجوز هذا في الشعر لضيقه ، والكسائيُّ رفضها - أيضاً - ضمناً ؛ ولأنَّه لم يقرأ بها مع أنّ حمزة هو أستاذه في القراءة .

وقد أغفل النحاة في رفضهم هذه القراءة عدة أمور :

أولاً- أنّ هذه القراءة سبعيّةٌ متواترةٌ ، وحمزة إمامٌ في القراءة ، وكان صالحاً ورعاً ثقة في الحديث ، ولذا فإنّه لا يجوز الحكم على قراءته بالخطأ أو اللّحن .

وقد ذكر الذهبي أنّ الإجماع قد انعقد على تلقّي قراءة حمزة بالقبول ، والإنكار على من تكلّم فيها .

ثانياً- تناسى النحاة أنّهم يقعّدون للغة العرب ، تلك اللُّغة التي يُمثّل القرآن فيها قمة الفصاحة والبلاغة ، فينبغي عليهم وضع قواعدهم متّسقة مع نظم القرآن وتركيبه ، لا أن يضعوا القاعدة بخلافه ، ثم يتواضعوا على ردّ القراءات السبعيّة التي خالفوها في تقعيدهم .

ثالثاً- أنّ الاستقراء الناقص للنصوص هو الذي دفع النحاة للقول بأنّ العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجارّ لا يجوز إلاّ في الشعر للضرورة ، مع أنّه قد ورد في منثور الكلام ، بل ورد في القرآن الكريم الذي هو قمة الفصاحة والبيان .

هـ- يرى سيبويه [1] ، وطائفة من النحاة عدم جواز تسكين حركة هاء الغائب أو اختلاس الحركة إذا كان ما قبلها متحركاً إلا في ضرورة الشعر ، وحكموا بأنّ الأفصح في مثل هذه الحالة هو (الإشباع) .

---

(١) انظر : الكتاب ١٨٩/٤ - ١٩٠.

وقد ورد في القراءات السبعية المتواترة ما يرد هذا الحكم وينقضه :

١- قال تعالى : { وَمِنْ أَهْلِ الكِتَابِ مَنْ إنْ تَأْمَنهُ بِقِنْطارٍ يُؤَدِّه إلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إنْ تَأْمَنْهُ بِدِينارٍ لا يُؤَدِّه إليكَ إلاَّ مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِماً } .

قرأ أبو عمرو بن العلاء ، وأبو بكر ، وحمزة ، والأعمش ، وآخرون بسكون الهاء في (يُؤدِّهْ) ، وباختلاس الحركة قرأ نافع ، والكسائي ، ويعقوب وغيرهم .

٢- وقال تعالى : {ومَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْها وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الأخرَةِ نُؤْتِهِ مِنْها}.

قرأ أبو عمرو بن العلاء ، وهشام ، وأبو بكر ، وحمزة ،وابن وردان ، وابن جمّاز بسكون هاء (نُؤتهْ) في الموضعين ، وبالاختلاس قرأ قالون ، ويعقوب وغيرهما .

٣- وقال تعالى : { نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى ونُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيْراً } .

قرأ أبو عمرو ، وأبو بكر ، وحمزة ، وابن وردان ، وابن جمّاز ، واختُلِف عن هشام بإسكان الهاء في (نُوَلِّهْ) و(نُصْلهْ) ، وبالاختلاس قرأ قالون ، ويعقوب، وأبو جعفر وغيرهم .

ونسب النحاة إلى أعراب عُقيْل وكلاب ، وأزد السَّراة لغة إسكان واختلاس حركة هاء الغائب بعد المتحرك .

وبناءً على ذلك ذهب الكسائي ، والفرّاء ، والأخفش ، وابن مجاهد ، وآخرون إلى جواز اختلاس حركة هاء الغائب بعد المتحرك وتسكينها .

وقد ثار النحاة أمام هذه القراءات وحملوها على اللحن والخطأ ، وذكروا أنّ إسكان الهاء لا يجوز إلا في ضرورة الشعر عند بعض النحاة ، وبعضهم لا يُجيزه مطلقاً .

والردُّ على هؤلاء بالآتي :

١- قراءة التسكين قراءةٌ سبعيَّةٌ متواترةٌ ، وكفى أنّها منقولةٌ من إمام البصريين أبي عمرو بن العلاء، فإنّه عربيٌّ ، صريحٌ ، وسامعُ لغةٍ ، وإمامٌ في العربية .

٢- أنّ التسكين والاختلاس لغة أزد السراة ، وبني عُقيل ، وبني كلاب .

وبذلك يتّضح أنّ قول من قال : إسكان هاء الغائب بعد المتحرِّك واختلاسها لا يجوز إلا في الضرورة ، ليس بشيء [١] .

***

وفي ختام الحديث عن (الضرورة الشعرية) في نحونا العربيّ أُذكِّر بأنّ ما أوردته لا يعدو أن يكون أمثلةً قليلة قصدت من خلالها أن أبيّن أنّ كثيراً من الأساليب النحويّة التي أطلق عليها النحاة مصطلح (الضرورة الشعرية) ليست من الضرورة في شيء ، وإنّما هي استعمالاتٌ صحيحةٌ شاعت على ألسنة العرب ، وأيّدها القرآن بقراءاته الموثوقة ، وأنّ الباعث المباشر لشيوع هذا المصطلح في نحونا العربيّ واعتماد النحاة عليه كثيراً إنّما هو رغبتهم في طرد القواعد التي بُنيت على استقراءٍ ناقصٍ للغة العرب ، ولا يخفى أنّ ما بُني على أسسٍ ضعيفة لا يصمد أمام البحث والتمحيص .

---

(١) انظر : الدر المصون ٢/٢٢٤ .

٤- الحمل على النادر :

في الحقيقة أنّ العلماء لم يصطلحوا على تحديدٍ معيّنٍ للكمّ الذي يمكن أن يُطلق عليه (نادر) ، وما أثر عنهم في ذلك لا يعدو أن يكون محاولة لتقريب الفهم ، غير أنّ مادة (ندر) ترد في اللُّغة بمعنى : سقط وشذّ ، ومنه النوادر ،وأندره غيره ، أي : أسقطه [١] .

وأما في الاصطلاح فإنّه : ما قلّ وجوده ، وإن لم يكن بخلاف القياس [٢] ، واشترط بعض العلماء أن يكون موافقاً للقياس [٣] .

وأشار ابن هشام إلى أنّ النادر أقل من القليل [٤] ، وهذا تحديدٌ نسبيٌ تنقصه الدّقة .

وذكر بعض الباحثين أنّ النوادر ما هي إلا تسجيلٌ للشواذّ التي يرفضها النحاة ، ولكنّهم لم يحدّدوا قبائلها [٥] .

وانطلاقاً ممّا تقدّم يمكن القول بأنّ هناك تداخلاً بين مصطلحي (الندرة) و(الشذوذ) ، غير أنّ ابن جماعة قد فرّق بينهما ، وذكر أنّ بين (الشاذ) و (النادر) عموماً من وجه ، فما خالف القياس وقل وجوده شاذٌ ونادر ، وما خالف وكان كثيراً شاذٌّ فقط ، وما قلّ ولم يخالف نادرٌ فقط [٦] .

هذا الفرق بينهما لا يعدو أن يكون خلافاً جدليّاً لم يسلّم به النحاة في أحكامهم على الشواهد ؛ فما يراه النحويون شاذّاً ، يراه آخرون نادراً ، ومن ثَمَّ

---

(١) انظر: الصحاح (ندر) ٨٢٥/٢ .

(٢) انظر : شرح الشافية للجاربردي ٢٠/١ ، الأشباه والنظائر ٢٥٧/١ .

(٣) انظر : التعريفات ١٦٣ .

(٤) انظر : الاقتراح ٢١ ، المزهر ١٤٠/١ .

(٥) انظر : أبو زيد الأنصاري ونوادر اللغة ١٧٣ .

(٦) انظر : حاشية ابن جماعة على شرح الشافية ٢٠/١ .

فإنَّ (الحمل على النادر) منهجٌ اتَّبعـه النحـاة عنـد جمع اللُّغـة للحكم علـى مـا خالف الكثير الغالب بأنَّه نادرٌ ، والنادر لا حكم لــه عنـدهم ، ولـذا فإنَّـه يمكـن القول بأنَّ القواعد التي تَّم بناؤها باستبعاد بعض النصوص التي يُظنّ أنَّها نوادر قد تقبل إعادة النظر والصياغة بوجه من الوجوه المحتملة في ظل تضافر وجهين :

الأول – أنَّ هذا المصطلح شائعٌ في كتب النحـاة المتقـدِّمين مـنهم والمتـأخرين ، ومـع ذلك فإنَّ الخلاف في تحديده لم يصل لنتيجةٍ قاطعـة ، بـل تركـوا الأمـر مُهْمَلاً يختلف في تحديده كلّ باحث عن آخر ، ومـا دام بـاب الاجتهـاد مفتوحاً في دراسـة هـذا المـصطلح ومحاولـة تحديـده تحديـداً دقيقـاً ، أو قريباً من الدِّقة ، فإنَّ الأحكام التي قامت على استبعاد نـصوص مخالفـة بحجة أنَّها نادرةٌ تقبل النقض باعتبارات أخرى .

والآخر– أنَّ عدم اطلاع النحاة على بعض لهجات القبائل العربيَّة المحتجّ بكلامهـا كان سبباً من أسباب الحكم على بعض الاستعمالات بالنـدرة والـشذوذ ، ومن – هنـا – فإنَّـه يمكـن القـول بـأنَّ (الحمـل علـى النـادر) نتيجـةٌ حتميةٌ لنقص استقراء النحاة للمادة اللُّغويّة ، وضعف تتبعهم للـهجات القبائل المحتجّ بها هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإنَّ اعتزاز النحـاة بما وضعوه من قواعد كليَّة أسلم علـى ردِّ مـا خالفهـا ووصـفه بالقِلّـة أو الندرة أو الشذوذ ، وهو منهج – كما ترى – غير علمـيّ ؛ لقيامـه علـى أسس غير دقيقة ولا منضبطة .

ومن أمثلة تأثير نقص الاستقراء في (الحمل على النادر) الآتي :

أ– يرى الزمخشريّ [1] ، وابن الحاجب أنَّ الجملة الاسمية الواقعة حالاً يجـب أن يكون الرابط فيها الواو والضمير معاً ، ولايصح الاكتفاء بالضمير وحده .

---

(1) انظر : المفصّل ٦٤ .

ونُسِب هذا القول إلى الكوفيين ، وأخذ به بعض المتأخرين .

وقد وردت نصوص وشواهد تخالف ما استقرّ عليه مذهب الزمخشري ، واكتُفي فيها بربط الجملة الاسميّة الواقعة حالاً بالضمير وحده ، مِنها :

١- قوله تعالى : { وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ } .

٢- وقوله تعالى : { وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللهِ وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِلْمُتَكَبِّرِينَ } .

٣- وقول العرب : (كلّمته فوه إلى فيّ) .

٤- وقول العرب – أيضاً – : (رجع عوده على بدئه) .

٥- وقول النابغة :

لهمْ لِواءٌ بكفَّي ماجدٍ بَطَلٍ ... لا يقطعُ الخِرْقَ إلاّ طرفُه سامِ

وبناءً على مثل هذه الشواهد قرّر سيبويه، وجمهور النحاة أنّ ربط الجملة الاسمَية الواقعة حالاً بالواو جائزٌ لا واجب ، فيصح الإتيان بالواو ، ويصحُّ عدم الإتيان بها اكتفاءً بالضمير .

وقد حمل الزمخشريُّ ومن وافقه شواهد المجيزين على القِلّة أو الندرة التي لا يمكن الاعتراض بها على ما استقر في لسان العرب من وجوب ربط الجملة الاسميّة الحاليّة بالواو والضمير معاً .

وفي الحقيقة أنّ وصفهم المسموع بالقِلّة أو الندرة غير مُسلّم ؛ لأنّ ما ورد في ذلك قد بلغ حدَّ الكثرة ، وهذا ما دفع أبا حيّان إلى القول بأنّه أكثر من رمل بيرين ومها فلسطين ، وهذا يدلُّ على أنّ المسموع كثيرٌ مطّرد .

ب- قرّر سيبويه أنّ بناء (فِعَل) كثيرٌ في الأسماء ، نادرٌ في الصفات ندرةً شديدة، إذ لم يأت منه إلا لفظٌ واحدٌ هو (عِدًى) [1] .

---

(١) انظر : الكتاب ٤/٢٤٤.

وقد وافق سيبويه في هذا الحكم ابن السِّكِّيت ، وابن السرَّاج ، وطائفة من النحاة .

غيرِ أنَّ المتتبّع للغة العرب يُدرك أنّهم قد استعملوا بناء (فِعَل) في الوصف في عددٍ من الألفاظ التي لا يمكن حملها على الندرة ، ومن ذلك :

١- قولهم : منـزل زيمَ ، ومنه قول الشاعر :

بَاتَتْ ثَلاثَ ليالٍ ثمّ واحدةً   بذِي المجازِ تُرَاعِي مَنْزِلاً زِيَمَا

٢- قولهم : سِوَى ، ومنه قوله تعالى : { فَلَنَأْتِيَنَّكَ بِسِحْرٍ مِثْلِهِ فَاجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِداً لا نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلاَ أنتَ مَكَانَاً سُوَىً } .

قرأ نافع ، وابن كثير ، وأبو عمرو ، والكسائي ، وأبو جعفر (سِوَى) بكسر السين مع التنوين .

٣- ومنه: قِيَم ، وعليه قوله تعالى : {وَلاَ تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمْ الَّتِي جَعَلَ اللهُ لَكُمْ قِيَامَاً}.

قرأ ابن عامر ، وعاصم ، وحمزة ، والكسائي ، وخلف العاشر (قِيَم) بكسر القاف، وفتح الياء مخفّفة بغير ألف .

٤- ومنه : طِوَى ، وعليه قوله تعالى : { إنِّي أنَا رَبُّكَ فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالوَادِ المُقَدَّسِ طُوَىً } .

قرأ الحسن ، والأعمش ، وأبو حيوة ، وابن أبي إسحاق ، وعكرمة ، وأبو السمّال ، وابن محيصن (طِوَى) بكسر الطاء مع التنوين .

٥- ومنه : بدَع ، وعليه قوله تعالى : { قُلْ مَا كُنْتُ بِدْعَاً مِنَ الرُّسُل } .

قرأ مجاهد، وعكرمة، وابن أبي عبلة ، وأبو حيوة (بدَعاً) بفتح الدال .

٦- ومنه قولهم : رجلٌ بلَغ ، وأمرٌ برَح ، ورجلٌ رِضَى ، وملامةٌ ثِنَى ، وسبىٌ طِيبَة ، وخِيرَة.

وقد تأول المانعون هذه الألفاظ إبقاءً على ما قرّره سيبويه من أنّ هذا البناء نادرٌ في الصفات ، وهو تأويلٌ مرفوض لأوجه عدة :

١- أنّ هذا التأويل قد اعتمد على التكلّف والتمحُّل ، ولا مانع من القول بالوصفيّة فيما ظاهره كذلك .

٢- أنّ التأويل خلافُ الأصل .

٣- أنّه لا وجه لتأويل ما كثر وجوده .

ومن ثَمّ ، فإنّ الحكم بالندرة في هذه المسألة قد استند إلى استقراءٍ ناقصٍ لنصوص اللُّغة ، وهو مردودٌ لذلك ، وثبت أنّ الصفات الثُّلاثية المجرَّدة التي على بناء (فِعَل) واردةٌ في لغة العرب ، وليست شاذّةً ولا نادرةً .

٥- الحمل على الشاذّ :

أصل الشاذّ في اللُّغة : المتفرّد والمتفرّق [١] .

وأمّا في الاصطلاح فإنّ العلماء ذكروا أنّ الشاذّ : ما فارق ما عليه بقيّة بابه، وانفرد عن ذلك إلى غيره ، من غير نظرٍ إلى قلّة وجوده وكثرته [٢] .

وعبّر عن هذا المعنى بعض الباحثين بقوله : «الشاذّ هو ما خالف القواعد النحويّة والنصوص اللُّغويّة مسموعةً أو مرويةً»[٣] .

وفرّق الصبّان بين الشاذّ والمسموع، فقال مفسّراً كلام الأشموني: «والشاذّ غير المسموع ، ويمكن أنّه أراد بالشاذّ مخالفة القياس مع قلّة ، وبالمسموع ما خالف القياس مع كثرة»[٤] .

وفرّق بين الشاذّ والنادر بقوله : «يراد بالشاذّ ما خالف القياس وقلّ استعماله ، وبالنادر ما خالف القياس وكثر استعماله»[٥] .

وعقد الجاربردي موازنة بين الشاذ والنادر ، والضعيف فقال : «اعلم أنّ المراد بالشاذّ في استعمالهم ما يكون بخلاف القياس مَن غير نظر إلى قِلّة وجوده وكثرته كـ(القَوَد)، والنادر ما قلّ وجوده وإن لم يكن بخلاف القياس كـ (خَزْعَال)، والضعيف ما يكون في ثبوته كلام كـ (قُرْطَاس) بالضمّ»[٦] .

---

(١) انظر : الخصائص ١/٩٦ – ٩٧ ،لسان العرب (شذذ) ٣/٤٩٤ ، تاج العروس (شذذ) ٢/ ٥٦٦، البلغة في أصول اللغة ١٦٤ .

(٢) انظر : الخصائص ١/٩٧ ، المزهر ١/٢٢٧ ، الاقتراح ٥٨ ، التوقيف على مهمات التعاريف ٤٢١ ، البلغة في أصول اللغة ١٦٤ .

(٣) أصول التفكير النحوي ١٠٠ .

(٤) حاشية الصبان ٤/١٣٧ .

(٥) المصدر السابق ٤/١٣٩ .

(٦) مجموعة الشافية للجاربردي ١/٢٠ .

وعلّق ابن جماعة على كلام الجاربردي بقوله : «يُعرف بالتأمل في التعريفات الثلاثة أنّ بين الشاذّ ، والنادر عموماً من وجه ، فما خالف القياس وقلّ وجوده شاذٌ ونادر ، وما خالف وكان كثيراً شاذٌ فقط ، وما قل ولم يخالف نادرٌ فقط، وأنّ الضعيف مباينٌ لهما»(١).

والملاحظ أنّ النحاة قد أجهدوا أنفسهم في رسم حدود معينة لهذه المصطلحات ، غير أنّ تعريفاتهم لها كانت تدور في فلك التفريق والتمييز بين هذه الألفاظ ، ولم يُعهد أنّ أحداً من النحاة القدامى قد تعرّض لها بتقييدها عددياً ، وإيضاح الكميّة العدديّة للشواهد التي تستحق أن يُقاس عليها ، وإنّما قرّروا أنّ القِلّة والكثرة يُحكم عليها من خلال الواقع ، قال ياسين : «وأمّا القِلّة والكثرة فلا تُعلّل ؛ لأنّ هذا بحسب الواقع»(٢) .

وقد أشار الأستاذ عبّاس حسن إلى أنّ هذا الاختلاف بين العلماء القدماء منهم والمحدثين في مسألة الكثرة والقِلّة يدلُّ على أنّ المسألة لا تزال غامضةً ، وأنّها تحتاج إلى مزيدٍ من الدراسة، حتى إنّ المجامع اللُّغويّة في العالم العربي لم تنته من هذه القضيّة على كثرة ما طرح من مقالات وبحوث في مجلاّتها العلميّة(٣).

وقد اشترط العلماء للحكم بالشذوذ عِدّة شروط منها (٤) :

١- أن يكون الحرف لا شك في خلافه للأصول .

٢- أن يكون قد سُمع ممن تُرْضَى عربيّته .

٣- أن يكون المسموع المراد الحكم عليه ثابتاً في روايةٍ صحيحة .

---

(١) حاشية ابن جماعة على الجاربردي ٢٠/٢ .

(٢) حاشية ياسين على التصريح ٤٩/١ ، وانظر : ظاهرة قياس الحمل ٤٤٠ – ٤٤٢ .

(٣) انظر: اللغة والنحو ٤٠ .

(٤) انظر : الأصول ٥٦/١ – ٥٧ ، الإيضاح في علل النحو ٦٣ .

وجعل النحاة الشاذّ على ثلاثة أضرب [1] :

الضرب الأول : ما شذّ عن الاستعمال ، ولم يشذّ عن القياس نحو ماضي (يدع)، فإنَّ قياسه وبابه أن يُقال : (ودع يدع) ، إذ لايكون فعلٌ مستقبلٌ إلا له ماضٍ ، ولكنَّهم لم يستعملوا (ودع) استغناءً عنه بـ (ترك) .

الضرب الثاني : ما شذّ عن بابه وقياسه ، ولم يشذّ في استعمال العرب له نحو: (اسْتَحوَذ) فإنَّ بابه وقياسه أن يُعلّ فُيقال : (اسْتَحَاذ) مثل: (استقام) ، و(استعاذ)، ولكنَّه جاء على الأصل ، واستعملته العرب كذلك .

الضرب الثالث : ما شذّ عن القياس والاستعمال ، فهذا الذي يُطَّرَح ولا يعرّج عليه، نحو ما حُكي من إدخال (الألف والّلام) على المضارع .

وقد ناقش الدكتور تمام حسان هذا التقسيم القائم على القياس ، وأوضح أنَّ الشاذّ في إلاستعمال المطّرد في القياس (الضرب الأول) لا يكاد يكون مستعملاً في كلام العرب ، وتعجَّب من (الضرب الثاني) ، وهو الشاذّ في القياس والمطّرد في الاستعمال كيف يرضاه اللُّغويون مادام القياس جارياً على الاستعمال المطَّرد ، فإذا كان القياس مخالفاً للاستعمال ، فليس يُدرى مبناه ولا وجهه ، وأشار إلى أنَّ (الضرب الثالث) أوجبته القسمة المنطقيّة التي تجري في ظل منطق أرسطو ، وخرج الدكتور تمام من ذلك بنتيجةٍ مفترضة وهي أنَّ القياس لا يصلح أن يكون وسيلة منهجيّة لدراسة اللُّغة [2] .

---

(١) انظر : الأصول ١/٥٧ ، الخصائص ١/٩٧ — ٩٩ ، المنصف ١/٢٨٨ — ٢٨٩ ، المزهر ١/٢٢٧ — ٢٣٠ ، الاقتراح ٥٨ — ٦١ .

(٢) انظر : اللغة بين المعيارية والوصفية ٣٧ — ٣٩ ، الضرورة الشعرية ١٢٥ .

وقد أرجع العلماء أسباب ظاهرة الشذوذ إلى الآتي [1] :

١- أن يكون العربيُّ قد حاول به مذهباً ونحا نحواً من الوجوه .

٢- أن يكون قد استهواه أمرٌ غلّطه .

٣- أن يكون من نطق بالشاذ لم يُحْكِم قياسه على لغة آبائه .

٤- أن يكون السامع قد قصّر عن إدراك وجه صحّته ، فحكم عليه بالشذوذ .

٥- أن يسمع الفصيح لغة غيره ممّا ليس فصيحاً ، وقد طالت عليه وكثر لها استماعه ، فَسَرَتْ في كلامه .

٦- عدم اطلاع النحاة على بعض لهجات القبائل المحتجّ بكلامها .

٧- التضييق في مجالات الاستشهاد ، واعتبار اللُّغة وحدة واحدة ، واختيار بعض اللّهجات –وبخاصةٍ الفصحى– أنموذجاً يُفرض على بقية اللهجات .

وفي الحقيقة أنَّ كل هذه الأسباب وغيرها لا تعدو أن تكون محاولة من النحاة لتصنّع أسبابٍ للحكم على النصوص بالشذوذ طرداً للقاعدة وللحكم الكليّ ، وقد أدى ذلك إلى نتيجتين حتميّتين [2] :

الأولى : إهمال كثير من النصوص اللُّغوية ، فأصبحت نصوصاً مهجورة ؛ لأنَّ النحاة قد رموا تلك النصوص بالشذوذ ؛ لعدم موافقتها لما توصّلوا إليه من قواعد نحويّة .

والأخرى: تباين مفهوم الشذوذ في الدرس النحوي تباين اختلاف الأصول عند النحاة ، ثم تباين المناهج في الدراسة النحويّة ، فما يكون شاذّاً عند نحويٍّ ، قد يكون مطّرداً قياسيّاً عند آخر تبعاً لاختلاف مصادر المذاهب النحويّة ، ومصادر النحاة المتفرّدين بآرائهم .

---

(١) انظر : الأصول ٥٦/١ – ٥٧ ، الخصائص ٢٦٧/١ ، ٢٥/٢ – ٢٦ ، المزهر ٢٣٢/١ ،ظاهرة التأويل في الدرس النحوي ١٠٧ – ١٠٨ ، الضرورة الشعرية ١١٩ – ١٢٣ .

(٢) انظر : ظاهرة التأويل في الدرس النحوي ١٠١ .

وقد اختلفت عبارات النحويين في التعبير عن الشاذّ : فعبّر عنه بعضهم بـ (النادر) أو (النزر) ، وأطلق عليه بعضهم (غير المقيس)، وربّما عبّروا عن الشاذّ بقولهم : «يُقتصر فيه على المسموع»، ومن ثمّ فإنّه حينئذٍ يُحفظ ، ولا يجوز القياس عليه لشذوذه ، هذه العبارات أو لنقل الأحكام تعود إلى نقص استقراء النحاة للمادة اللُّغوية ولنصوص اللُّغة وشواهدها ، هذا النقص في الاستقراء دفع النحاة إلى الحكم على بعض النصوص الصحيحة بالشذوذ ؛ لعدم اطلاعهم على شواهد أخرى تكون كفيلةً بإجازة الشاهد أو الأسلوب في الكلام دون شذوذ أوضعف، وهذا يُعدُّ قصوراً في البحث النحويّ ، وفي المنهج الذي اتّبعه النحاة للحكم على النصوص والظواهر المختلفة .

والأمثلة على تأثير نقص الاستقراء في الحكم بالشذوذ كثيرةٌ في الدرس النحوي ، منها:

أ- يرى الفرّاء [1] ، وأبوعبيدة ، وابن قتيبة ، وغيرهم ، جواز وضع المفرد موضع الجمع في اختيار الكلام ، ونُسِب هذا القول إلى أهل الكوفة .

ويؤيد هذا القول عددٌ من النصوص النثريّة والشعرية منها :

١- قوله تعالى : { فَانْظُرْ إِلَى آثَارِ رَحْمَةِ اللهِ } .

قرأ ابن كثير ، ونافع ، وأبو عمرو ، وعاصم في رواية أبي بكر ، ويعقوب (أثر) بالإفراد ، وقرأ ابن عامر ، وحفص عن عاصم ، وحمزة ، والكسائي ، وخلف (آثار) بالجمع.

٢- وقوله تعالى : { وَأَرْسَلْنَا الرِّيَاحَ لَوَاقِحَ } .

قرأ حمزة ، وخلف (الريح) بالإفراد ، وقرأ الباقون بالجمع .

---

(١) انظر : معاني القرآن ١/٣٠٦ – ٣٠٨ ، ٢/١٠٢ – ١٠٣.

٣- وحكى الأخفش من كلام العرب : (ديناركم مختلفة) ، أي دنانيركم .

٤- وسُمِع من كلامهم : (أهلك النّاس الدينار الصفر ، والدرهم البيض) .

أي : الدنانير الصفر والدراهم البيض .

وقد ردّ سيبويه ، والأخفش ، والمبرّد ، وغيرهم الاحتجاج بمثل هذه الشواهد ، وحملوا كلام العرب على الشذوذ الذي لا يُعتدُّ به ، ولا يُحتكم إليه ، ولا ينبغي القياس عليه ، طرداً لما استقرّ عندهم من منع وضع المفرد موضع الجمع إلا في الضرورة .

وفي الحقيقة أنّ استقراء النصوص يدلُّ على أنّ الحمل على الشذوذ – هنا – لا وجه له ؛ لأنّه إنّما يكون مقبولاً مستساغاً لو كان الشاهد مفرداً في بابه ، ولكن الشواهد النثريّة في المسألة تُعضِّدها قراءات صحيحة تفوق الحصر ، ويقوّيها – أيضاً – ما ورد عن العرب من شواهد شعرية وافرة تُخرج من دائرة الشذوذ إلى دائرة الجواز في السّعة والاختيار ، وهذا ما دفع البغدادي إلى القول : «الصحيح أنّه غير مختص بالشعر».

ب- قرّر الكوفيّون وبعض البصريين [1] جواز نصب المضارع بـ (أنْ) الخفيفة المحذوفة من غير بدل في اختيار الكلام ، وأشاروا إلى أنّ الرفع بعد الحذف أوْلى .

وقد استدلّ هؤلاء بعددٍ من النصوص منها :

١- قول العرب : (تسمعَ بالمُعَيدي خيرٌ من أن تراه) .

٢- وقولهم : (مُره يَحْفِرَها)، أي : أن يَحْفِرَهَا .

٣- وحكي الكسائي عن العرب : (لا بُدّ من تَتْبَعَهَا) .

٤- وحُكي من كلامهم : (خُذ اللصّ قبل يَأْخُذَكَ) .

---

(١) انظر في هذه المسألة وفي تفصيل القول فيها : المقتضب ٨٥/٢ ، الإنصاف ٥٥٩/٢ .

هـ- وقول العرب : (تصنعَ ماذا) و (تفعلَ ماذا) أي: (تريد أن تصنع ماذا) ، و(تريد أن تفعل ماذا) .

وقد ردّ سيبويه ، والمبرِّد ، وثعلب ، وجمهور البصريين هذه الشواهد وحملوها على الشذوذ الذي يوجب عدم القياس عليها ، بناءً على ما ذهبوا إليه من منع نصب المضارع بـ (أنْ) المصدريّة المحذوفة دون بدل إلا في ضرورة الشعر .

والحمل على الشذوذ – هنا – معترضٌ من أوجه :

١- أنّ هذه الشواهد يؤيِّدها قراءات قرآنية ثابتة بنقل الثقات وفيهم صحابة رسول الله – صلى الله عليه وسلم – الذين هم أهل العدل والثقة والأمانة ، ولذا يجب حمل قراءاتهم على الصحة والاعتداد بها ؛ لأنَّ الغرض تصحيح قواعد العربيّة بالقراءة ، لا تصحيح القراءة بقواعد العربيّة .

ومن هذه القراءات :

أ- قوله تعالى : { أَفَغَيْرَ اللهَ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ أَيُّهَا الجَاهِلُونَ }.

قرأ الحسن : (أعبدَ) بالنصب ، والمراد : (أن أعبدَ) .

ب- وقراءة عبدالله بن مسعود – رضي الله عنه – : { وَإِذْ أَخَذْنَا مِيْثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيْلَ لا تَعْبُدُوا إِلاَّ اللهَ } بنصب (لا تعبدوا) بـ (أنْ) .

ج- وقوله تعالى : { بَلْ نَقْذِفُ بِالحَقِّ عَلَى البَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ } .

قرأ عيسى ابن عمر : (فيدمغَه) بالنصب .

٢- أنّ هذه الشواهد النثريّة نقلها الثقات ، ونقل الثقة لا سبيل إلى ردّه .

٣- أنّ الميداني رجَّح رواية النصب في قولهم : (تسمعَ بالمعيدي) من بين الروايات الأخرى، إضافةً إلى أنّ المعنى والتركيب يقتضيان ضرورة تقدير (أنْ) محذوفة – هنا – لينسبك منها ومن الفعل مصدر يقع مبتدأ ، ولولا الأداة ماجاز للمبتدأ أن يقع فعلاً .

٤- أنَّ الأَوْلى قبول مثل هذه النصوص المستفيضة وإجازاتها ، وتصحيح القاعدة لأجلها ؛ لأنَّها قامت على استقراءٍ ناقصٍ للنصوص ؛ ولأنَّ المعنى في التركيب يقتضي ذلك ، والعبرة أوّلاً وآخراً ليست بالشكل الإعرابيّ ، وإنَّما بالمعنى الصحيح الموافق للنصوص المنقولة عن العرب بنقل الثقات ؛ لأنَّها هي المُحتكم والمرجع ، وعليها مدار الحكم وصحته واطّراده .

ج- يرى الفارسيُّ [1] ، وابن عصفور ، وابن مالك ، وآخرون جواز حذف حرف العطف وحده مع بقاء المعطوف عليه في اللّفظ ، شريطة أن يصحَّ المعنى ويتّضح بعد الحذف .

واستدلوا لذلك بعددٍ من الشواهد النثريّة والشعريّة منها :

١- قوله تعالى : { وَلا عَلَى الَّذِيْنَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ } التقدير : (.... وَقُلْتَ لا أجِدُ ....) .

٢- وقوله – صلى الله عليه وسلم – : (تَصدّق رجلٌ مِنْ دِيْنَارِه ، مِنْ دِرْهَمِه، مِنْ ثَوْبه، مِنْ صَاعِ بَرّه ، مِنْ صَاعِ تمره (حتى قال) : ولو بشق تمرة) .

٣- وحكى أبو زيد : (أكلت لحماً ، سمكاً ، تمراً) .

٤- وأنشد ابن الأعرابي :

وكيفَ لا أبكِي علَى عِلاتِي صَبَائِحِي ، غَبَائِقِي ، قَيْلاتِي

وقد اعترض ابن جنّي ، والسهيليّ ، وابن الضائع هذه الشواهد ، وحملوها على الشذوذ انطلاقاً من مذهبهم القائم على منع حذف العاطف وحده مالم يصحبه حذف أحد المتعاطفين .

---

(١) انظر : أمالي السهيلي ١٠١ ، نتائج الفكر ٢٦٣.

وذكر ابن جنّي أنّ حذف العاطف وحده ضعيفٌ في القياس ، معدومٌ في الاستعمال .

وأمام هذه الشواهد الثابتة التي تدلُّ صراحةً على جواز حذف حرف العطف وحده، وأنَّ هذا أسلوبٌ صحيحٌ استعملته العرب لا يمكن التسليم بما ذكره ابن جنّي من أنَّ حذف العاطف معدومٌ في الاستعمال ؛ لأنَّه حُكْمٌ استند على استقراءٍ ناقص لنصوص اللُّغة وشواهدها ، ولا يمكن التسليم – أيضاً – بأنَّ الحذف شاذّ ؛ لوروده في القرآن الكريم ، وفي السنة النبوية ؛ ولأنّ الحذفَ باب واسعٌ في كلام العرب فقد حذفوا أسماءً ، وأفعالاً ، وحروفاً، ولا مزية لحروف العطف حتى يمتنع حذفها ، ناهيك عن كون الحذف سنةً من سنن العربيّة ودليلاً على شجاعتها .

د- قرَّر سيبويه عدم جواز الحذف في الفعل الثُّلاثي المضعّف العين والّلام ، وما ورد عن العرب من نحو : (أحَسْتُ) ، و (مَسْتُ) ، و (ظِلْتُ) شاذٌّ لاينبغي القياس عليه ، ولا الاحتكام إليه [1] .

وقد تبع سيبويه في هذا الحكم المبرِّد ، وابن السرّاج ، والفارسيّ ، وابن جنّي ، وجمهور النحويين .

قال الفارسي : «... هذه الحروف شاذةٌ عن قياس نظائرها ، وإن كانت مطّردة في الاستعمال».

ونصّ الفرّاء ، وأبو علي الشَلَوْبين ، وابن الحاجب ، وغيرهم على أنَّ الحذف في الأفعال الثُّلاثيّة المضعّفة العين والّلام مُطّردٌ وليس شاذّاً ، وقد جاء منه غير ما أورد سيبويه: (رَدْتُ) ، و (مَرْتُ) ، و (هَمْتُ) ، و (مَنْتُ) ، و(ظَنْتُ) ، و (لَبْتُ) ، و (لُبْتُ) وغيرها .

---

(١) انظر : الكتاب ٤/٤٢١ – ٤٢٢ ، ٤٨٢.

وأشار ابن مالك ، والرضيُّ إلى أنَّ الحذف لغةٌ لبني سُلَيم ، ورُبَّما استعمله غيرهم .

وبذلك يتحقق أنَّ الحمل على الشذوذ – هنا – لا وجه له لأمور :

أولاً – أنَّ الفرّاء نقل الحذف عن العرب في قول أعرابيٍّ من بني نُمَير : (يَنْحَطْنَ من الجبل) يريد : (يَنْحَطِطْنَ) ، ونقل الثقة لا سبيل إلى ردِّه .

ثانياً – أنَّ ابن مالك والرضيّ جعلا الحذف لغة لبني سُلَيم وغيرهم ، وتأويل اللُّغة أو وصفها بالشذوذ لا يجوز .

ثالثاً – أنَّ بعض علماء العربيّة جعلوا الحذف مطّرداً في مضعّف الماضي إذا اتصل به ضمير الرفع المتحرك ، وهذا دليلٌ على أنَّ المسموع منه كثيرٌ ، وإلا لما ساغ الحكم باطِّراده ، وتجويز القياس عليه .

وثبت من خلال هذه الردود بطلان الحكم بالشذوذ في هذه المسألة ؛ لاعتماده على استقراءٍ ناقصٍ لنصوص اللُّغة .

* * *

ب- علاقة الاستقراء الناقص بالقياس التمثيلي :

عرّف النحاة (القياس التمثيلي) بأنّه : إلحاق نوع من الكلم بنوع آخر في حكم ، وجعلوا من أمثلته اعتبار الناصب لـ(إذا) فعل شرطها قياساً على سائر الأدوات الشرطية [١] .

ويُقصد به في اصطلاح الأصوليين : إثبات حكم واحد في جزئي لثبوته في جزئي آخر، لمعنى مشترك بينهما [٢] .

وقد اتفق الفقهاء والأصوليون على أنّ القياس التمثيلي حجة ، مع أنّه أقل مرتبة من الاستقراء الناقص ؛ لأنّه حكم على جزئي ؛ لثبوته في أكثرها ، ولذلك قال المؤيدون لصحة الاستدلال بالاستقراء الناقص إنّه أوْلى بالحجيّة من القياس التمثيلي ؛ لأنه أرفع منه مرتبة [٣] .

ومن – هنا – تتضح علاقة الاستقراء الناقص بالقياس التمثيلي في كونهما يفيدان الظن، والقياس التمثيلي حجة عند أهل الأصول ، فليكن (الاستقراء الناقص) دليلاً صالحاً للاحتجاج باعتباره أرفع مرتبة من القياس التمثيلي .

وتبدو العلاقة أكثر وضوحاً بين (الاستقراء الناقص) و (القياس النحوي) الذي يُعدُّ أصلاً مهماً من أصول النحو ، وهو يلي السماع في المكانة ، وهذا ما دفع النحاة إلى القول : «ما قيس على كلام العرب فهو من كلاهم»[٤] ، ووصفوا النحو بأنّه "علم قياسي"[٥] ، وحدّوه بأنه : «علمٌ بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب»[٦] .

---

(١) انظر : القياس في اللغة العربية ، محمد الخضر حسين ص ٧٤ .

(٢) انظر : المبين ٨٨ ، التعريفات ٣٠ .

(٣) انظر : الفائق في أصول الفقه ٣١٠/٦ ، الاستدلال عند الأصوليين ١٩٦ .

(٤) المنصف ١٨٠/١ ، ١٨٢ ، وانظر : الخصائص ١١٤/١ ، ٣٥٧ – ٣٦٩ ، ٢٥/٢ .

(٥) انظر : الإيضاح في علل النحو ٤١ .

(٦) التكملة ٣ .

وعرّف النحاة القياس بأنّه : حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه[1]، أو هو : حمل فرع على أصل بعلّة ، وإجراء حكم الأصل على الفرع [2] .

والعلاقة بين (الاستقراء الناقص) و (القياس) تتمثّل في أنّ القياس قد أيّد الاستقراء الناقص في الحكم بصحة بعض الأساليب أو الاستعمالات التي منعها النحاة ، أو حكموا عليها بالندرة ، أو الشذوذ ، أو الضعف ، أو خصوها بضرورة الشعر ، ومتىكان الحكم مؤيداً بالسماع والقياس ، فإنّه لا سبيل إلى اعتراضه ، أو رد الاحتكام إليه .

وأمثلة ذلك كثيرة منها :

١- منع جمهور النحويين تقديم التمييز على عامله المتصرّف مطلقاً [3] ، بحجة عدم السماع بمثل ذلك عن العرب .

وقد أثبت الاستقراء جواز ما منعه جمهور النحاة ، قال المبرّد : «واعلم أنّ التبيين إذا كان العامل فيه فعلاً جاز تقديمه لتصرّف الفعل ، فقلت : تفقّأت شحماً، وتصببّت عرقاً ، فإن شئت قدّمت فقلت: شحماً تفقأت، وعرقاً تصببّت».

ومن هذه النصوص :

أ- قول المخبّل السعدي :

أتهجرُ سلمَى بالفراقِ حَبِيْبَها وَمَا كَانَ نَفْسَاً بالفراقِ تطيبُ

ب- وقول الشاعر :

ضَيَّعْتُ حَزْمِي في إبْعَادِيَ الأَمَلا ومَا ارْعَوَيْتُ وشيباً رَأْسِيَ اشْتَعَلا

وغيرها من النصوص .

---

(١) انظر : الإغراب في جدل الإعراب ٤٥ .

(٢) انظر : لمع الأدلة ٩٣ .

(٣) انظر : الكتاب ٢٠٤/١ – ٢٠٥.

وقد أيَّد القياس ما تضمَّنته هذه النصوص من جواز تقديم التمييز على عامله المتصرِّف، ووجه القياس : أنَّ التمييز مقيس على الحال ؛ لتشابهما في أمور عدة منها : أنَّهما نكرتان ، فضلتان ، منتصبتان ، والحال يجوز تقديمه على عامله المتصرِّف نحو : راكباً جاء زيد ، فليجز تقديم التمييز على عامله المتصرِّف قياساً [1] .

٢- منع ابن الحاجب تثنية ما اتفق لفظه واختلف معناه ، محتجًّا باستقراء لغة العرب [2] .

ووافقه في المنع بعض النحاة .

وقد أجازت النصوص ما منعه ابن الحاجب ، ممَّا يدلُّ على أنَّ استقراءه في هذه المسألة كان ناقصاً ، ومن هذه النصوص :

أ- حكى القالي عن العرب قولهم : (خفة الظهر أحد اليسارين ، والعِزبة أحد السِّبائين ، واللَّبن أحد اللحمين ، والحِمْية إحدى الموتتين) .

ب- وقولهم : (القلم أحد السِّنانين ، والخال أحد الأبوين) .

ج- وقول الشاعر :

كَمْ ليثٍ اغترَّ بي ذا أشْبُلٍ غَرَثَتْ   فَكَأَنَّنِي أَعْظَمُ اللَّيْثَيْنِ إِقْدَامَا

وقد أيَّد القياس هذه النصوص من وجهين [3] :

أ - أنَّ أصل التثنية والجمع العطف ، وهو في القبيلين جائز باتفاق والعدول عنه اختصار ، وقد أوثر استعماله في أحدهما فليجز في الآخر قياساً .

---

(١) انظر : المقتضب ٣/٣٦ ، الإنصاف ٢/٨٣٠ .

(٢) انظر : شرح المقدمة الكافية ٣/٨١٠.

(٣) انظر : شرح التسهيل ١/٥٩ – ٦٠ .

ب- أنّ المثنى استُعمل في مختلفي اللفظ نحو : (القمران) ، ولم يمنع من ذلك مانع ، فأن لا يمنع منها التخالف في المعنى مع عدم التخالف في اللفظ أحقّ وأولى .

٣- منع الخليل وسيبويه [١] - بناءً على استقراء كلام العرب - التعجب وصوغ (أفعل) التفضيل من الألوان مباشرة ، ويمكن التوصل إلى التعجب والتفضيل منها عن طريق الإتيان بفعلٍ مستوفٍ للشروط ، ثم تُصاغ منه تلك الصيغ ، وتضاف إلى مصدر ذلك اللون ، فيقال مثلاً : (ما أشدَّ بياضه) ، و (زيد أشدّ سواداً من عمرو) .

وقد جاء ما منعه الخليل وسيبويه في عددٍ من النصوص منها :

أ -حكى الفرّاء عن شيخ من أهل البصرة أنّه سمع العرب تقول: (ما أسودَ شعره).

ب- وقول العرب : (هو أسود من حنك الغراب) .

ج- وقول طرفة بن العبد :

إذا الرجالُ شَتَوا واشتَدَّ أكلُهُم ... فأنتَ أبيضُهُمْ سِرْبَال طبَّاخِ

وقد أيَّد (القياس) صحة الاستدراك على استقراء الخليل وسيبويه ووجهه: «أنَّ البياض والسَّواد أصلان لكلّ لون ، إذ كان بقية الألوان يتركب منها، وأحكام الأصول أعمّ من أحكام الفروع وأقوى»[٢] .

٤- أثبت سيبويه عن طريق الاستقراء صحة إعمال صيغة (فَعِل) وهي من صيغ المبالغة ، وجواز تعدّيها إلى المفعول به [٣] .

ومن النصوص التي تؤيّد ما نقله سيبويه :

---

(١) انظر : الكتاب ٩٧/٤ - ٩٨.

(٢) التبيين ٢٩٣ ، وانظر : الإنصاف ١٥٠/١ - ١٥١ ، ائتلاف النصرة ١٢٠ .

(٣) انظر : الكتاب ١١٣/١.

أ- قول الشاعر :

حَذِرٌ أُمُورا لا تَضِيرُ وآمنٌ ما ليس مُنْجِيهِ منَ الأقدارِ

ب- وقول زيد الخيل :

أتَانِي أنَّهُم مَزِقُوْنَ عِرْضي جِحَاشُ الكِرْمَلين لَهُمْ فَدِيْدُ

وأيَّد القياس ما ذهب إليه سيبويه ووجهه : أنَّ النحاة قد أجمعوا على جواز إعمال أكثر أخوات (فَعِل)، وهي: (فَعَّال) ، و (مِفْعَال) ، و (فَعُول)، فليُقس (فَعِل) على بقية إخوته إذ لا فرق [1] .

---

(١) انظر : شرح الكافية ٤٢١/٣ .

ج - علاقة الاستقراء الناقص بالإجماع :

يُعدُّ (الاستقراء) الطريق الأمثل إلى معرفة الإجماع من عدمه في مسألةٍ ما، فلا نستطيع القول بالإجماع إلاّ إذا أدى الاستقراء إلى القول بتوافق آراء النحاة في المسألة الواحدة، ولذا فإنّه يمكن القول بأنّ الإجماع علمٌ منتزعٌ من استقراء لغة العرب .

ويُقصد بالإجماع عند النحاة : إجماع نحاة البلدين : البصرة والكوفة [1] ، وليس المراد به إجماع العرب ؛ لأنّه وإن كان ممكناً إلاّ أنّ الوقوف عليه أمر في غاية الصعوبة .

وعرّف الأصوليون الإجماع بأنّه: اتفاق علماء العصر على حكم الحادثة[2] .

والإجماع حجة مالم يخالف المنصوص [3] ، أو المقيس على المنصوص [4] ، وذهب أهل الأصول إلى أنّ الإجماع الصادر عن القياس حجة أيضاً [5] .

وأشار النحاة إلى أنّ الإجماع على الأمور اللغوية معتدٌّ به ، وأنّ إجماع العرب حجة[6] إذا أمكن التوصل إلى معرفته ، غير أنّهم لم يعدّوا الإجماع أصلاً من أصول النحو في مرتبة القياس والسماع ، وإنّما كانوا يستأنسون به ، ويأخذون به، وإن كانوا أحياناً لا يتقيّدون بذلك [7] .

---

(١) انظر : الخصائص ١/١٨٩ ، الاقتراح ٨٨ .

(٢) انظر : العدة ١/١٧٠ ، المنهاج للباجي ٢١ ، إحكام الفصول ٤٣٥ ، المعونة في الجدل ٣٣ .

(٣) انظر : الخصائص ١/١٨٩ ، المنهاج ٢٢ ، إحكام الفصول ٤٣٥ ، المعونة في الجدل ٣٣ .

(٤) انظر : الخصائص ١/١٨٩ .

(٥) انظر : إحكام الفصول ٥٠٠ ، الإحكام للآمدي ١/٢٦٤ .

(٦) انظر : الخصائص ١/١٩٠ ، الاقتراح ٨٩ .

(٧) انظر : دراسة في النحو الكوفي ١٩٦ .

ويرتبط الإجماع باستقراء آراء النحاة في المسائل النحويّة للتوصل إلى القول به ، وبناءً على ذلك يمكن أنّ نقسّم (الاستقراء) إلى نوعين رئيسين هما : استقراء النصوص المسموعة عن العرب الفصحاء في عصور الاحتجاج ، واستقراء آراء النحاة المعتمدة على النصوص أو على المقيس على النصوص ، ويرتبط الإجماع بالنوع الثاني من أنواع الاستقراء ، إذ إنّ القول بالإجماع ينبغي أن يكون معتمداً على استقراءٍ دقيق لآراء النحاة وأحكامهم ، وأمّا إذا كان الاستقراء ناقصاً فإنّه لا وجه للقول بالإجماع ؛ لاحتمال إغفال بعض الآراء التي لم يشملها الاستقراء ، وقد قام القول بالإجماع على استقراء ناقصٍ للآراء المعتمدة على السماع في بعض المسائل النحوية ، فخرج عن أن يكون إجماعاً معتبراً ؛ لأنّ الخلاف – كما تقرّر[1] – ناقض للإجماع، ومن أمثلة ذلك :

١- نقل ابن جنّي، والصفّار[2] إجماع النحاة على منع عود الضمير على متأخرٍ في اللفظ والرتبة .

قال ابن جني : «وأجمعوا على أن ليس بجائزٍ : ضرب غلامُه زيداً ؛ لتقدُّم المضمر على مظهره لفظاً ومعنى»[3] .

وفي الحقيقة أنّ القول بالإجماع في هذه المسألة غير متحقق ، ولا يمكن اعتباره أو النزوع إليه ؛ لاعتماده على استقراء ناقصٍ لآراء النحاة في ذلك بدليل أنّ الأخفش ، وأبا عبدالله الطوال من الكوفيين قد ذهبا إلى القول بجواز مثل هذا النمط التركيبي اعتماداً على ما ورد عن العرب من شواهد تجيز عود الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة ومنها :

---

(١) انظر : العدة ١٠٥٦/٥ ، المعونة في الجدل ٨١ .

(٢) انظر : الخصائص ٢٩٤/١ ، الهمع ٢٢١/١.

(٣) الخصائص ٢٩٤/١ .

أ- قول الشاعر :

كَسَا حِلْمُه ذَا الحِلْمِ أثْوَابَ سُؤْدَدٍ وَرَقَّى نَدَاه ذَا النَّـدَى في ذُرَا المَجْـدِ

ب- وقول سليط بن سعد :

جَـزَى بَنُوه أَبَا الغيْلانِ عَنْ كِبَرٍ وَحُسْـنِ فِعْـلٍ كَمَا يُجْزَى سِنِمَّارُ

وأيدّ القياس صحة هذا القول .

واختاره من المتأخرين ابن مالك ، والرضي ، وأبو حيّـان ، ونُـسِب القـول بالجواز إلى عبدالقاهر الجرجاني .

٢- نقل السيوطي إجماع النحاة على أنَّ الأفصح في حركة هاء الغائب بعد المتحـرك هو الإشباع[١]، بناءً على أنَّ سيبويه لم يحفظ عن العرب في ذلك إلاَّ الإشباع .

وقد اعتمد القول بالإجماع – هنا – علـى استقراء نـاقص لآراء النحـاة ؛ لأنَّ الكسائي، والفرّاء ، والأخفش ، وابن مجاهد ، وابن خالويـه ، وابـن جنّـي ، وغيرهم قد ذهبوا إلى جواز اختلاس حركة هاء الغائب بعد المتحرك أوتـسكينها ، وأنَّ ذلك لغة صحيحة لبعض العرب .

ونقلوا في ذلك نصوص فصيحة تؤيّد ما ذهبوا إليه ، منها :

أ- قوله تعالى: {وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا ، وَمَنْ يُرِدْ ثَـوَابَ الآخِـرَةِ نُؤْتِـهِ مِنْهَا}.

قرئ بسكون هاء (نؤته) في الموضعين ، وبـالاختلاس (كـسر الهـاء بـلا صلة).

ب- وقوله تعالى : { نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيْرَاً } .

قُرئ بسكون الهاء في (نُولِّهْ)، و(نُصْلِهْ)، وبكـسر الهـاء فيهمـا بـلا صـلة (الاختلاس) .

---

(١) انظر : الهمع ١/١٩٦.

ج- وقول الشاعر :

فَظَلْتُ لدَى البيتِ العتيقِ أُخِيْلُهُ   ومِطْوَاي مُشْتَاقَانِ لـهْ أَرِقَـانِ

وأيّد القياس صحة ما تضمّنته هذه النصوص من جواز اختلاس وتسكين حركة هاء الغائب بعد المتحرك ، بالإضافة إلى جواز الإشباع .

وبذلك اتضح أنّه لا وجه للقول بالإجماع في هذه المسألة ؛ لاعتماده على استقراء ناقص لآراء النحاة ، ونصوص العرب ، ولغاتهم الثابتة .

٣- ذكر ابن مالك أنّ النحويين قد أجمعوا على أنّه لا يجوز دخول لام الابتداء على خبر (أنّ) المفتوحة الهمزة [1] .

وفي الحقيقة أنّ حكاية الإجماع هذه التي ادّعاها ابن مالك لا يمكن الاعتداد بها ، أو الركون إليها ؛ لاعتمادها على استقراءٍ ناقص لآراء النحويين وكلام العرب في هذه المسألة بدليل أنّ الفخر الرازي ، وأبا حيّان قد أجازا فتح همزة (أنّ) قبل لام الابتداء المؤكدة استناداً إلى ما ورد من نصوص وشواهد تؤيد ذلك .

ونُسِب القول بالجواز إلى المبرّد .

ومن النصوص التي تؤكد نقص الاستقراء في ادّعاء الإجماع :

أ- حكى الأخفش عن العرب : (أنَّ زيداً وَجْهَهُ لحسن).

ب- وقال الشاعر :

أَلَمْ تَكُنْ حَلَفْتَ باللهِ العليِّ   أَنَّ مَطَايَاكَ لَمِنْ خيْرِ المَطِيِّ

وأيّدت القراءات القرآنية هذه الشواهد ، ومنها :

أ - قراءة أبي عمرو: { لَعَمْرُكَ أَنَّهُم لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُون } بفتح همزة (أنّهم).

---

(١) انظر : شرح التسهيل ٢٩/٢.

ب- وقراءة أبي السمَّال ، والحجَّاج بن يوسف : { أَنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَخَبِيْرٍ } ، بفتح همزة (أَنَّ رَبَّهُم).

وبـذلك ثبـت جـواز كـسر همـزة (إنَّ) وفتحهـا قبـل لام الابتـداء ، وأنَّـه لا إجماع على وجوب الكسر .

٤- ذكر أبو حيَّان أنَّ النحويين قد أجمعوا على أنَّ (الفاء) لازمة في جواب (أمَّا)[١].

ويرد هذا الإجماع وجود الخـلاف في المـسألة ، وهـو خـلاف معتـدّ بـه ، وبأدلته ، وبذلك يتضح أنَّ الاستقراء الناقص هو الـذي قـاد إلى القـول بالإجمـاع ، قال ابن مالك : «وقـد خولفـت القاعـدة في هـذه الأحاديـث ، فعُلِم بتحقيـق عـدم التضييق ، وأنَّ من خَصّه بالشعر ، أو بالصورة المعيّنة من النثر ، مقصِّر في فتواه ، عاجز عن نصر دعواه»[٢] .

ومن النصوص التي تؤيد ما ذهب إليه ابن مالك من جواز حـذف (الفـاء) من جواب (أمَّا) في النثر والشعر :

أ- قال الشاعر :

فأمَّا القتـالُ لا قتـالَ لديكـم ولكـنَّ سيراً في عِرَاضِ المَوَاكِبِ

ب- وقول الآخر :

فأمَّا الصُّدُورُ لا صدور لِجَعْفرٍ ولكنَّ أعجـازاً شديداً ضريرُهَا

وجاءت الأحاديث النبوية لتثبت ضعف دعوى الإجماع في هـذه المـسألة ، ومنها :

أ - قوله – صلى الله عليه وسلم – : (أمَّا بَعْدُ أشيروا عِلَيَّ في أُناسٍ أبنـوا أهلـي ، وأَيْمُ الله ما علمت على أهلي من سوء ...) .

(١) انظر : البحر المحيط ٣/٢٩٤.

(٢) شواهد التوضيح ١٣٨ .

ب- وسأل رجل البراء - رضيَ الله عنه - فقال : يا أبا عُمارة أولّيتم يوم حـنين ؟

قال البراء ... : (أمَّا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لم يولِّ يومئذ) .

ج- وقوله -صلى الله عليه وسلم-: (أمَّا موسى كأنّي أنظر إليه إذ انحدر في الـوادي يلبّي).

د - وقولـه - عليه الصلاة والسلام - (أمَّا بَعْدُ ، ما بالُ رجالٍ يـشترطون شـروطاً ليست في كتاب الله).

وبذلك اتضح أنَّ القول بالإجماع في هذه المسألة قد استند إلى استقراء ناقص لآراء النحويين المعتمدة على النصوص التي يُقبل الاحتجاج بها في النحو العربي ، ومادام الخلاف موجوداً فلا عبرة بدعوى الإجماع .

* * *

د- علاقة الاستقراء الناقص بالاستصحاب :

يُعبّر النحويون عن الاستصحاب بـ(استصحاب الأصل) أو (استصحاب الحال)، ويقصدون به : إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل [1] .

وعرّفه بعضهم بقوله : هو استمرار الحكم ، وإبقاء ما كان على ما كان عليه لانعدام المغيرّ [2] .

ويُعدّ ابن جنّي أقدم النحاة الذين تطرقوا للحديث عن (الاستصحاب) ، لكنه لم يسمّه بهذا الاسم ، واكتفى بذكر الأمثلة عليه ، يدلنا على ذلك مواضع متفرقة من كتاب (الخصائص) منها : باب «في إقرار الألفاظ على أوضاعها الأُوَل، ما لم يدع داع إلى الترك والتحول»[3] ، وباب «في نقض الأوضاع إذا ضامّها طارئ عليها»[4] ، وباب «في مراجعة الأصل الأقرب دون الأبعد»[5] ، وغيرها من الأبواب المتفرّقة .

ويُعدّ الاستصحاب من الأدلة المعتبرة عند النحويين ، وقد استدلّ به النحاة في كثير من المسائل النحوية والتصريفيّة ، وبنوا على أساسه أحكاماً عِدّة ، وجعله الأنباري دليلاً مهماً بعد السماع والقياس، قال: «وأدلة صناعة الإعراب ثلاثة: نقل وقياس واستصحاب حال»[6].

---

(١) انظر : الإغراب في جدل الإعراب ٤٦ .

(٢) انظر : التعريفات ٣٨ .

(٣) انظر : الخصائص ٤٥٧/٢ .

(٤) انظر : المصدر السابق ٢٦٩/٣ .

(٥) انظر : المصدر السابق ٣٤٢/٢ .

(٦) الإغراب في جدل الإعراب٤٥ .

ومن أمثلته : تمسّك الأنباري باستصحاب الأصل لترجيح رأي البصريين في منع عمل حرف القسم محذوفاً دون عوض ، قال : «وأمّا البصريون فاحتجوا بأن قالوا : أجمعنا على أنَّ الأصل في حروف الجر ألاّ تعمل مع الحذف ، وإنّما تعمل مع الحذف في بعض المواضع إذا كان لها عوض ، ولم يوجد – ههنا – ، فبقينا فيما عداه على الأصل ، والتمسك بالأصل تمسك باستصحاب الحال وهو من الأدلة المعتبرة»[1] .

وقرّر النحاة أنّه يُشترط لصحة الاحتجاج بالاستصحاب ألاّ يجد المستدل دليلاً سواه ، قال الأنباري : «وأمّا استصحاب الحال فلا يجوز الاستدلال به ما وُجد هناك دليل بحال»[2]، وقال : «واستصحاب الحال من أضعف الأدلة ، ولهذا لا يجوز التمسك به ما وُجد هناك دليل ، ألا ترى أنّه لا يجوز التمسك به في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء من شبه الحرف ، أو تضمّن معناه ، وكذلك لا يجوز التمسك به في بناء الفعل مع وجود دليل الإعراب من مضارعته الاسم ، وعلى هذا قياس ما جاء في النحو»[3] .

وإلى مثل ذلك ذهب أهل الأصول ، قال الخوارزمي : «... هو آخر مدار الفتوى ، فإنَّ المفتي إذا سُئل عن حادثة يطلب حكمها في الكتاب ، ثمّ في السنة ، ثمّ في الإجماع ، ثمّ في القياس ، فإن لم يجده فيأخذ حكمها من استصحاب الحال في النفي والإثبات ، فإن كان التردد في زواله ، فالأصل بقاؤه ، وإن كان في ثبوته فالأصل عدم ثبوته»[4] .

---

(١) الإنصاف ٣٩٦/١ .

(٢) الإغراب في جدل الإعراب ٦٧ – ٦٨ .

(٣) لمع الأدلة ١٤٢ .

(٤) إرشاد الفحول ٢٣٧ .

وهناك شروط أخرى لصحة الاحتجاج باستصحاب الحال يمكن أنَّ ندركها من خلال تتبع الأمثلة والمسائل التي احتُجَّ فيها بالاستصحاب ، ومن هذه الشروط:

١- أن يكون هناك أصل ثابت يقيناً للفظ يمكن الرجوع إليه ، والوقوف عليه .

٢- أنَّ يكون الحكم بالاستصحاب مستنداً إلى دليلٍ معتبر من سماعٍ أو قياس ، أو إجماع .

٣- أن يكون القول بالاستصحاب معتمداً على استقراءٍ دقيق وشامل للغة العرب ، وكلامهم المحتج به في عصور الاستشهاد ، لأنَّ الاستقراء هو المنهج العلمي والطريق الأمثل للتوصل إلى معرفة الأصل الذي ينبغي استصحابه أثناء الحكم ، ووضع القاعدة ، أمَّا إنَّ كان القول باستصحاب الحال معتمداً على استقراءٍ ناقص للغة العرب فإنَّه حينئذ لا عبرة به ، ولا التفات إليه لاحتمال أن يعارضه سماع ، أو قياس يُعتدّ به ، ومن أمثلة ذلك :

١- منع جمهور النحاة تقديم التمييز على عامله المتصرِّف [1] ، وحجتهم استصحاب أصل الرتبة في التمييز ؛ لأنَّ التمييز فاعل في المعنى ، فكما أنَّ الفاعل لا يتقدَّم على عامله ، فكذلك التمييز قياساً .

غير أنَّ الاحتجاج بالاستصحاب – هنا – لا يستقيم ؛ لاعتماده على استقراءٍ ناقص للنصوص المسموعة عن العرب ، وإذا ورد السماع فلا يُلتفت إلى الاستصحاب ومن هذه النصوص :

أ- قول المخبل السعدي :

أتهجُرُ سلمَى بالفراقِ حَبيْبَها ... وَمَا كَانَ نفْسَاً بالفراقِ تطيبُ

ب- وقول الشاعر :

ضَيَّعْتُ حَزْمِي في إبْعَادِيَ الأَمَلا ... وَمَا ارْعَويتُ وشيباً رأسيَ اشْتَعَلا

---

(١) انظر : الكتاب ١/٢٠٤ – ٢٠٥.

وجاء القياس – أيضاً– لينقض الاحتجاج بالاستصحاب في هذه المسألة ، ووجهه : أنَّ التمييز مقيس على الحال لتشابهما في أمور عدة منها : أنَّهما نكرتان، فضلتان ، منتصبتان، والحال يجوز تقديمه على عامله المتصرِّف نحو : راكباً جاء زيد ، فليجز تقديم التمييز على عامله المتصرِّف قياساً .

٢– يرى طائفة من النحاة أنَّه لا يجوز أن يكون الشرط مضارعاً والجزاء ماضياً [١] ، ونُسب هذا القول إلى جمهور النحاة ، وقيل : إنَّه مذهب أكثرهم .

واحتج هؤلاء بالاستصحاب ، وقالوا : إنَّ الأصل في جملتي الشرط والجزاء أن تكون فعلية استقباليّة .

وقد جاءت النصوص لتثبت ضعف الاحتجاج بالاستصحاب في هذه المسألة لمعارضته السماع ، والقياس ، ومن ثُّم ثبت اعتماد القول بالاستصحاب على استقراء ناقص للغة العرب .

ومن النصوص التي جاء فيها الشرط مضارعاً والجزاء ماضياً :

أ– قوله تعالى : { وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا قَالُوا قَدْ سَمِعْنَا لَوْ نَشَاءُ } .

ب– وقوله – صلى الله عليه وسلم – : (مَنْ يَقُم ليلة القدر غُفر له) .

ج– وقول عائشة – رضي الله عنها – : (إنَّ أبا بكر رجل أَسِيْف ، متى يقم مقامك رَقّ).

د– وقول أبي زبيد الطائي :

مَنْ يَكِدْني بسيءٍ كنتُ منهُ كالشَّجَا بين حَلْقِهِ والوَرِيْدِ

٣– ذهب أبو علي الفارسي [٢] ، وبعض النحاة إلى أنه لا يصح حذف نون الرفع لمجرد التخفيف إلاّ في الضرورة ؛ لأنَّ هذه النون علامة لرفع الأمثلة الخمسة نائبة عن الضمة فلا يجوز حذفها .

---

(١) انظر : شرح المفصّل ١٥٧/٨.

(٢) انظر : الخصائص ١ / ٣٨٨ – ٣٨٩.

واحتج هؤلاء لمنع الحذف باستصحاب الأصل ، وهو أنَّ نون الرفع في الأمثلة الخمسة لا تحذف إلاَّ إذا سُبقت بناصبٍ أو جازم .

ويُضعف الاحتجاج بالاستصحاب في هذه المسألة السماع ، والقياس .

أمَّا السماع فمنه :

- قول الراجز :

أبيتُ أسري وتَبيْتِي تَدْلُكِي وجهَكِ بالعنبرِ والمسْكِ الذْكِي

والأصل : (تبيتين) و (تدلكين) .

وأيّدت القراءات القرآنية هذا القول ، ومنها :

أ - قراءة عبيد بن عمير : { يَا أَهْلَ الكِتَابِ لَمِ تَلْبِسُوا الحقّ بالبَاطِلِ ، وتكْتُموا الحقَّ } .

ب- وقراءة يحيى بن الحارث الذماري : { قَالُوا سَاحِرانِ تَظَّاهَراَ } بتشديد الظاء، والأصل : (قالوا أنتما ساحران تتظاهران) .

وأمَّا القياس فوجهه : أنَّ النون فرع عن الضمة ، والضمة قد تُحذف تخفيفاً كما في قراءة : { وبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ } بتسكين تاء (بعولتهن) ، فلو لم تُحذف النونُ مع أنَّها فرع لكانت آمنة من حَذْفٍ لم يأمن منه الأصل .

وهكذا تقررٌ بطلان الاحتجاج بالاستصحاب في هذه المسألة لمعارضته السماع ، والقياس .

٤- قرَّر جمهور النحاة أنَّ الأصل في (إنَّ وأخواتها) أن تعمل النصب في المبتدأ ، والرفع في الخبر [١] ؛ لأنَّ هٰذه الأحرف مشبهّة بالفعل ، وحقُّ المشبّه أن يعمل عمل المشبّه به ، والفعل إذا تعدّى معناه الفاعل إلى المفعول تعدّى عمله كذلك .

---

(١) انظر : الكتاب ٢/١٤١ — ١٤٢.

واستصحاباً لهذا الأصل منع كثير من النحاة نصب الجزأين بـ (إنَّ) أو إحدى أخواتها .

ويردُّ الاحتجاج بالاستصحاب – هنا – أمران :

أ- ورود النصوص الفصيحة التي تُثبت أنَّ العرب قد نصبت الاسم والخبر معاً في باب (إنَّ وأخواتها) .

ب- نقل الثقات أنَّ نصب الجزأين بـ (إنَّ وأخواتها) لغة لبعض العرب ، ولا وجه للاحتجاج بالاستصحاب في مقابل اللغة .

ومن النصوص التي تُثبت أنَّ العرب قد نطقت بنصب الجزأين في هذا الباب :

أ- حكى يونس عن العرب : (لعلَّ أباك منطلقاً).

ب- وقول القطامي :

ليتَ الشبابَ هوَ الرَّجيعَ إلى الفَتَى والشَّيبَ كانَ هوَ البَدِيءُ الأوَّلُ

ج- وقول الشاعر :

إذا اسودَّ جُنْحُ اللَّيلِ فلتأتِ ولتكُنْ خُطَاكَ خِفَافَاً إنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدَاً

ويُؤيِّد هذه النصوص حديث أبي هريرة – رضي الله عنه – مرفوعاً : (إنَّ قعر جهنمَ لسبعين خريفاً) ، وبذلك ثبت بطلان الاحتجاج بالاستصحاب في هذه المسألة ؛ لاعتماده على استقراءٍ ناقص لكلام العرب .

* * *

هـ- علاقة الاستقراء الناقص بعدم النظير :

لم يصطلح النحاة على تعريف معيّن (لعدم النظير) ، غير أنَّ أمثلتهم لهذا النوع من الاستدلال تدلُّ على أنَّ المقصود به : نفي الحكم لعدم وجود النظير السماعي من كلام العرب ، واستعملوه في نفي الحكم ، بخلاف الدليل المستعمل لإثبات صحة الحكم [1] .

والاستدلال بعدم النظير كثير في كلام النحاة ، وأشار ابن جنّي إلى أنّ الاستدلال بـ(عدم النظير) إنّما يكون على النفي ، حيث لم يقم الدليل على الإثبات ، فإن قام لم يُلتفت إليه ؛ لأنَّ إيجاد النظير بعد قيام الدليل إنّما هو للأنس به ، لا للحاجة إليه [2] ، وذكر ابن جنّي أنّه إذا لم يقم الدليل ، ولم يوجد النظير ، فيُحكم مع عدمه ، فإن اجتمع الدليل والنظير فذلك هو الغاية [3] .

وينتقض القول بعدم النظير عند قيام الدليل السماعي ، قال ابن يعيش : «إذا قام الدليل فلا عبرة بعدم النظير، أمّا إذا وُجد فلا شك أنه يكون مؤنساً ، وأمّا أن يتوقف ثبوت الحكم على وجوده فلا»[4] .

ومن أمثلة النحويين في الاستدلال بعدم النظير رد المازني على من أدعى أنّ (السين)، و (سوف) ترفعان الفعل المضارع ، قال : «لم نر عاملاً في الفعل تدخل عليه اللام...»، قال ابن جني : «فجعل عدم النظير ردّاً على من أنكر قوله»[5] .

---

(١) انظر : الاقتراح ٣٣٢ ، الإصباح ٣٦٩ .

(٢) انظر : الاقتراح ٣٣٢ ، الإصباح ٣٦٩ ، وانظر : الخصائص ١٩٧/١ .

(٣) انظر : الخصائص ١٩٨/١ ، الاقتراح ٣٣٢ – ٣٣٣ ، الإصباح ٣٧٠ .

(٤) شرح المفصّل ١٠٦/٢ .

(٥) الخصائص ١٩٧/١ ، وانظر : الاقتراح ٣٣٢ ، الإصباح ٣٦٩ .

ويُعدُّ (الاستقراء) الأسلوب الأمثل الذي لا بُد من اللجوء إليه للتوصل إلى القول بعدم النظير ، فإن كان الاستقراء محكماً وشاملاً فإنَّ القول بـ (عدم النظير) سوف يكون صادقاً مُعتبراً ، وأمَّا إن كان استقراء النحاة لكلام العرب ناقصاً فإنَّه حينئذ لا وجه للقول (بعدم النظير) ، ولا عبرة به ؛ لأنَّ الدليل إذا صحَّ سقط القول بـ (عدم النظير) .

وقد منع النحاة عدداً من الأحكام بناءً على أنَّها تؤدي – في نظرهم – إلى ما لا نظير له في كلام العرب ، ولكنَّ (الاستقراء) أثبت وجود النظير لبعض هذه الأحكام ، فلا وجه حينئذ للقول (بعدم النظير) ؛ لاعتماده على استقراءٍ ناقصٍ لكلام العرب وشواهدهم .

ومن أمثلة ذلك :

١– منع الخليل وسيبويه دخول نون التوكيد الخفيفة على الفعل المسند لألف الاثنين أو نون النسوة ؛ لأنَّه يؤدي إلى اجتماع الساكنين ، قال سيبويه : ((وأمَّا يونس وناس من النحويين فيقولون : (اضْرِبَانْ زيداً) ، و (اضْرِبْنَانْ زيداً) ، فهذا لم تقله العرب ، وليس له نظير في كلامها ، لا يقع بعد الألف ساكن إلاَّ أن يُدغم)) [1] .

فسيبويه – هنا – يحتج للمنع بأنَّ القول بالجواز يؤدي إلى ما لا نظير له في لغة العرب وينقض القول : (بعدم النظير) في هذه المسألة أوجه عدة :

أ– السماع ، ومنه قراءة ابن عامر برواية ابن ذكوان : (تتبعان) بتخفيف النون في قوله تعالى : { فَاسْتَقِيْمَا وَلا تَتَّبِعَانِ سَبِيْلَ الَّذِيْنَ لا يَعْلَمُون } .

ب– أنَّ الاعتلال للمنع باجتماع الساكنين ، وهذا ما لا نظير له معترض بوجود النظير إذا كان أول الساكنين ألفاً ، ومن ذلك :

---

(١) الكتاب ٣/٥٢٧.

١- قال بعض العرب: (التقت حلقتا البطان) بإثبات الألف مع لام التعريف .

٢- وقول بعضهم : (له ثلثا المال) .

وتؤيد القراءات القرآنية ذلك ، ومنها :

١- قراءة نافع : { قُلْ إنَّ صَلاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايْ وَمَمَاتِي للهِ رَبِّ العَالَمِين } بسكون الياء من (محيايْ) .

٢- قراءة أبي عمرو بن العلاء ، والبزّي : { وَمَا جَعَلَ أَزْوَاجَكُمْ الّلائِي تُظَاهِرُونَ مِنْهُنَّ أُمَّهَاتِكُمْ } ، وقوله : { والّلائِي يَئِسْنَ مِنَ المَحِيْضِ مِنْ نِسَائِكُمْ } بسكون ياء (اللايْ) من غير همز .

ج- القياس وذلك من وجهين :

١- أنّ الإجماع قد انعقد على جواز دخول النون الثقيلة على الفعل المسند لألف الاثنين ، أو نون النسوة ، فليجز ذلك في النون الخفيفة ؛ لأنّها مخففة من الثقيلة.

٢- أنّ هذه النون إنّما دخلت في القسم ، والأمر ، والنهي ، والاستفهام ، والشرط بـ (إمّا) لتوكيد الفعل المستقبل ، فكما يجوز إدخالها للتوكيد على كلّ فعل مستقبل وقع في هذه المواقع ، فكذلك فيما وقع الخلاف فيه .

وبذلك ثبت اعتماد القول (بعدم النظير) في هذه المسألة على استقراء ناقص لما ورد عن العرب ، ومن ثمّ لا عبرة به .

٢- جعل سيبويه النون في (جُنْدَب) ، و (عُنْصَل) ، و (عُنْظَب) زائدة ووزنها حينئذ (فُنْعَل) ، ولا يَصح جعل النون أصلية ؛ لأنّ ذلك يؤدي إلى ما لا نظير له في كلام العرب ، إذ ليس في كلامهم ما وزنه (فُعْلَل) [1] .

(١) انظر : الكتاب ٤/٣٢٠ – ٣٢١.

والاستدلال بعدم النظير في هـذه المسألة غـير متحقـق ، ولا يُلتفـت إليـه لأمرين :

أ- أنَّ الثقات نقلوا عن العرب استعمال ألفاظٍ على بنـاء (فُعْلَـل) منهـا : بُرْقَـع ، وطُحْلَب ، وقُعْدَد ، ودُخْلَل ، وجُؤْذَر ، وعُنْصَر ، وقُنْبَر.

وقد حكى الفرّاء ، والأخفش الفتح في لامات بعض هذه الأسماء .

ب- أنَّ القياس يؤيد السماع، ووجهه: «أنّهم قالوا: (سُؤْدَدٌ) بمعنـى الـسيادة ، فهو من لفظ : (سيِّد)، و(عُوْطَط) من لفظ: (عائط)، فإظهار التضعيف فيهمـا دليل على إرادة إلحاقهما بـ(جُخْدَب)، كما قالوا: (مَهْدَد)، و(قَـرْدد) حـين أرادوا إلحاقه بـ(جَعْفَر)».

وبذلك ثبت اعتماد القول بعدم النظير في هذه المسألة على اسـتقراء نـاقص لكلام العرب ، ونصوصهم المسموعة .

٣- يرى سيبويه - بعد استقراءٍ لكلام العرب - أنَّ نحو: (قَطَوْطَى)، و(ذَلَـوْلَى) ، و (شَجَوْجَى) على بناء (فَعَوْعَل) ، وحملها على بناء (فَعَوْلَى) يؤدي إلى ما لا نظير لـه في كلام العرب ، إذ إنَّ هذا البناء معدوم في كلامهم [(١)] .

وقد أثبت عدد من النحاة المتقدمين بعض الألفاظ الـتي وردت عـن العـرب على بناء (فَعَوْلَى) ، ومنـها : عَدَوْلَى ، وَقَهوْبَاة ، وَحَبْونَى .

ومن أوائل من أثبـت مثـل هـذه الألفـاظ : أبـو عبيـدة ، وابـن القوطيـة ، والزبيدي .

وبذلك ثبت ضعف الاحتجاج بعدم النظير في هذه المسألة ، واعتماده علـى استقراء ناقص لكلام العرب .

---

(١) انظر : الكتاب ٢٦٣/٤ ، ٣١١.

٤- نَصّ سيبويه على أنّ (يربوع) بوزن (يَفْعُوْل) ، ولايصحّ القول بأنّه بوزن (فَعْلُول)؛ لئلا يؤدي ذلك إلى ما لا نظير له في لغة العرب ؛ لانعدام مثل هذا البناء في كلامهم[1] .

واعتُرِض استدلال سيبويه بعدم النظير في هذه المسألة ؛ لاعتماده على استقراء ناقص للغة العرب ، إذ أثبت اللحياني ، وابن السكِّيت ، وابن قتيبة ، وابن دريد ، والزبيدي ، والأزهري ، والجوهري ، وابن السِّيد ، والجواليقي ، وغيرهم نظيراً لهذا البناء في كلام العرب ومن ذلك :

زَرْنُوق . وصَعْفُوق . وصَعْقُول . وبَعْكُوكة ، وخرْنُوب ، وبَرْشُوم ، وصَنْدُوق . وبلْصُوص . وحلْكوك . وبرْعُوم ، وبرْشُوم ، وبَعْصُوص ، وغَرْنُوق .

وقد نصّ أبو عمرو الشيباني عنى أنّ (زرْنُوق) بالفتح ، وأنّه لا يُقال : (زُرْنُوق) ، وقال ابن بري : «رأيت بخط أبي سهل الهروي على حاشية كتابٍ : جاء على (فَعْلُول) (صَعْفُوق) ، و(صَعْقُول) لضرب من الكمأة ، و (بَعْكُوكة) الوادي لجانبه».

وثبت بما تقدّم أنّ الاحتجاج (بعدم النظير) في هذه المسألة غير معتبر ، ولا يُلتفت إليه ؛ لقيامه على استقراء ناقص لما ورد عن العرب ؛ ولأنّ (عدم النظير) نَفْيٌ للحكم ؛ لعدم الدليل عليه ، فإذا وُجِد الدليل بنقل الثقات الفصحاء فلا عبرة حينئذ للقول به ، أو الاستناد إلى أحكامه .

---

(١) انظر : الكتاب ٢١٣/٤.

الفصل الثاني

أسـباب نقص الاسـتقراء

أسباب نقص الاستقراء

أ- النقص في الرواية :

لقد اهتم علماء اللغة بنقل الرواية اللغوية والاهتمام بسندها ؛ وذلك من واقع إيمانهم بأنّ الكلام المحفوظ بأدنى إسناد لا يُحتجُّ به عندهم [1] ، ولذا وجدناهم عندما أرادوا استقراء كلام العرب طبقوا الضوابط السلوكية التي طبقها أهل الحديث على الرواة كالعدالة والضبط والأمانة [2]، معلّلين هذا الاشتراط والاهتمام بنقل اللغة بأنّ «بها معرفة تفسيره وتأويله، فاشترط في نقلها لتعلقها به ما اشترط في نقله [أي الحديث]، وإن لم تكن في الفضيلة من شكله» [3].

وقال ابن فارس : «فليتحر آخذ اللغة وغيرها من العلوم أهل الأمانة والثقة والصدق والعدالة» [4] .

ووضع السيوطي ضابط المادة اللغوية الصحيحة بقوله : «ما اتّصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله إلى منتهاه على حدّ الصحيح من الحديث» [5] .

وقد حرص النحاة الأوائل على تحرّي الأمانة والثقة والعدالة فيمن يأخذون عنه ؛ لأنّهم بصدد التقعيد للغة العرب ، وهذا ما دفع أبا حاتم إلى القول: «إذا فسّرتُ حروف القرآن المختلف فيها أوحكيت عن العرب شيئاً ، فإنّما أحكيه عن الثقات منهم» [6] .

---

(١) انظر: الصاحبي ٣٠ ، الاقتراح ٣٠ ، المزهر ١/١٣٩ .

(٢) انظر : علوم الحديث ٢٣١ ، الباعث الحثيث ١٥٩.

(٣) الإغراب في جدل الإعراب ٦٦٠

(٤) الصاحبي ٦٣ .

(٥) المزهر ١/٣٦ .

(٦) مراتب النحويين ٩٠.

وهكذا ندرك أنّه كان من الطرق التي اتبعها النحاة لجمع المادة اللغوية المدروسة مقابلة الرواة والأخذ عنهم ، بالإضافة إلى الجهود التي قام بها بعض النحاة من التنقل والارتحال لسماع اللغة عن الفصحاء والثقاتِ ، غير أنَّ هذه الجهود لم تكن كافية لجمع كل التراث اللغوي في سائر القبائل العربية ، الأمر الذي ترك آثاره على نقص الاستقراء اللغوي ، خاصة أنَّ عملية التدوين للتراث الشعري والنثري لم تبدأ إلاَّ متأخرة ، مماً سبَّب ضياع كثير من التراث العربي الأدبي .

إذن كان من الأسباب المباشرة لنقص الاستقراء (النقص في الرواية) ، وقد انعكس أثر هذا النقص في الرواية على بعض الأحكام النحوية المختلفة وذلك على النحو الآتي :

أ- في الأبنية :

أدى (النقص في الرواية) إلى إهمال بعض الأبنية في لغة العرب ، أو حصرها في ألفاظ معدودة ؛ ومن أمثلة ذلك :

١- قال سيبويه : «ولا يكون في الأسماء والصفات (أَفْعُلٌ) إلاَّ أن يكسَّر عليه الاسم للجمع نحو : أَكْلُب ، وأَعْبُد»[1] .

هذا النص من سيبويه يدلُّ على أنَّ بناء (َفْعُل) مهمل في الأسماء والصفات المفردة، وهو حكمٌ يعكس نقص استقراء سيبويه في هذه المسألة ، ونقص روايته — أيضاً— عن العرب بدليل ورود هذا البناء في طائفة من الأسماء والصفات المفردة منها : الآنُك ، والآجُر، وأبْهُل ، وأَنْعُم ، وأَذْرُح ، وأَثْمُد ، وأَسْقُف النصارى ، وأَسْنُمة ، وأَنْمُلة ، وأَيْمُن ، وأَبْلُمة ، وأُفُرَّة ، وأَصْبُع ، وأَشُدّ ، وقد نقل هذه الألفاظ عن العرب عددٌ من النحاة كابن خالويه، والزبيدي ، وابن سيده .

---

(١) الكتاب ٤/٢٤٥.

٢- أنكر سيبويه مجيء الثلاثي المزيد بالهمزة في أوله على وزن (إِفْعُل) من غير الفعل ، قال: «وليس في الكلام (إِفْعُل)»[١] .

وقد جاء ما أنكره سيبويه في عدة ألفاظ نقلها الثقات كابن الأنباري ، وابن خالويه ، والزبيدى ، منها : إِصْبُع ، وإِبْلُمة ، وإِنْمُلة ، قال إبراهيم الحربي : «في (إصبع) ، و (أنملة) جميع ما يقول الناس»[٢] .

وبذلك ثبت وجود هذا البناء في لغة العرب ، وأنَّ إهمال سيبويه له ناتج عن نقص روايته لما ورد عن العرب .

٣- قال سيبويه : «وليس في الكلام (مَفْعُل) بغير الهاء»[٣] .

بناء على استقراء سيبويه الخاص لما ورد عن العرب ذهب إلى أنَّ بناء (مَفْعُل) بغير الهاء مهمل في كلامهم .

غير أنَّ الاستقراء أثبت وجود هذا البناء في كلام العرب ، وقد جاء منه : مَكْرُم ، ومَعْوُن ، ومَأْلُك ، ومَيْسُر ، ومَهْلُك ، ومَعْوُر ، ومَقْبُر .

وقد روى هذه الألفاظ عن العرب طائفة من متقدمي النحاة كالفراء، والسيرافي، وابن خالويه، والزبيدي، وبذلك ثبت نقص استقراء سيبويه في ذلك ، ونقص روايته عن العرب .

٤- حصر سيبويه ما جاء على بناء (أُفَاعِل) صفة في لفظ واحد : (رجل أُبَاتر) ، قال : «ولا نعلمه جاء وصفاً إلاّ هذا»[٤] .

وقد جاء منه إضافة إلى ما ذكره سيبويه : أُخَائِل ، وأُدابر وقد نقل هذين اللفظين عدد من المتقدمين كالأزهري ، والفارسي ، وابن فارس ، والجوهري ،

---

(١) الكتاب ٢٤٥/٤.

(٢) الخصائص ٢١٢/٣ .

(٣) الكتاب ٢٧٣/٤.

(٤) الكتاب ٢٤٦/٤.

وابـن سـيده ، وابـن منظـور ، وبـذلك ثبـت نقـص روايـة سـيبويه عـن العـرب في هذا البناء .

٥- حصر سيبويه ما جاء على بناء (فِعِل) من الأسماء في لفظ واحد: (إِبِل)، قال :
«ويكون (فِعِلاً) في الاسم نحو : (إِبِل) ، وهو قليـل ، لا نعلـم في الأسمـاء والصفات غيره»[1] .

وقد ثبت قيام هذا الحصر على اسـتقراءٍ نـاقص للغـة العـرب بـدليل ورود ألفاظ كثيرة على هذا البناء منها : إِطِل ، وبلِز ، وحِبِر ، وإِبِد ، وحِلِخ ، وطِلِب ، وخِطِب ، ونِكِحِ ، ومِسِك ، وسِلِم ، وإِبِط ، وإِقِط وغيرها .

وقد نقل هذه الألفاظ عن العـرب عـدد مـن النحـاة مـنهم : المـبرّد ، وابـن السَّراج ، وابن خالويه ، والزبيدي ، وابن جنّي .

وتقرّر نقص رواية سيبويه عن العرب في هذا البناء .

ب- الاهتمام بالشعر في الرواية دون غيره :

لقد كان من نتائج (نقص الرواية) أن خصَّ النحاة الشعر ببعض الأحكـام التي لا تجوز إلاّ فيه للضرورة ، انطلاقاً من تعريفهم للضرورة بأنّها : مـا وقـع في الشعر ممّا لا مثيل لـه في النثر ، سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا [2] .

غير أنّ إعادة النظر في الاستقراء ومحاولة تتبع الروايـات الـتي لم يتوصّـل إليها النحاة أثناء وضع القواعد أثبـت ورود شـواهد نثريّـة مختلفـة تـدلُّ علـى أنَّ الحكم بالضرورة قد استند إلى استقراءٍ ناقص للنصوص ، واعتمد على نقـص روايـة النحاة لما ورد عن العرب من نصوص نثرية ، والأمثلة علـى ذلـك كـثيرة في النحـو العربي منها :

---

(١) الكتاب ٢٤٤/٤.

(٢) انظر : الخصائص ١٨٨/٣ ،ضرائر الشعر ١٣ ، الاقتراح ٤٢ – ٤٣ ، الضرائر للألوسي ٦ ، الضرورة الشعرية ١٣٤ ، الضرائر اللغوية في الشعر الجاهلي ١٥ .

١- حكم سيبويه بأنَّ حذف اسم (إنَّ وأخواتها) إذا كان ضمير الشأن لايجوز إلاَّ في ضرورة الشعر [1] ، ووافقه في ذلك كثير من النحاة .

قال ابن عصفور : «فحذف هذا الضمير (أي : ضمير الشأن) يحسن في الشعر ، ويقبح في الكلام»[2] .

وقد جاء هذا الحذف في عددٍ من الشواهد النثريّة منها :

أ - قول بعض العرب : (إنَّ بك زيدٌ مأخوذٌ) .

ب- وحكى الأخفش : (إنَّ بك مأخوذٌ أخواك) .

ج- وحكى الكسائي والفرّاء : (إنَّ فيك زيدٌ راغبٌ) .

ويُعضّد ما نُقل عن العرب طائفة من الأحاديث النبوية منها :

أ- قوله — صلى الله عليه وسلم — في وصف الدجال : (أَعْوَرُ عَيْنَهُ اليُمنى ، كأنَّ عنبةٌ طافية) أي : (كأنها) .

ب- وقوله —صلى الله عليه وسلم— في بعض الروايات: (لعلَّ نزعها عرْق)، أي (لعلّها).

وتقرّر بذلك أنَّ الحكم بالضرورة قد استند إلى استقراءٍ ناقص ، بدليل ثبوت الشواهد النثريّة التي تدلُّ على جواز حذف اسم (إنَّ وأخواتها) إذا كان ضمير الشأن في السّعة والاختيار .

٢- نَصَّ سيبويه على أنَّ الفصل بين المتضايفين قبيح ، وأنّه لا يجوز الفصل بينهما إلاَّ بالظرف، أو الجار والمجرور ، وذلك في ضرورة الشعر ، أمّا النثر فلا يجوز فيه الفصل مطلقاً ، قال : «ولا يجوز : (يا سارقَ الليلةَ أهل الدّار) إلاّ في شعر ؛ كراهية أن يفصلوا بين الجارّ والمجرور»[3] .

---

(١) انظر: الكتاب ١٣٤/٢– ١٣٦.

(٢) ضرائر الشعر ١٧٩ .

(٣) الكتاب ١٧٦/١ – ١٧٧.

ووافقه في ذلك : الفرّاء ، والمبّرد ، وابن السرّاج ، وجمهور أهل البصرة .

قال ابن جنّي : «والفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف ، وحرف الجرّ قبيح كثير ، لكنه من ضرورة الشاعر»[1].

وقد جاء الفصل بين المتضايفين في النثر ومنه :

أ – قول بعض العرب : (تَرْكُ يَوْمَاً نَفْسِكَ وهواها سَعْي لها في رداها) .

ب– وحكى أبو بكر بن الأنباري عن العرب قولهم : (هو غلامُ – إن شاء الله – ابن أخيك).

ويُعضِّد قول العرب بعض القراءات القرآنية منها :

أ – قراءة ابن عامر: { وَكَذلِكَ زُيِّن لِكَثِيْرٍ من المُشْرِكِيْنَ قَتْلُ أَوْلاَدَهُمْ شُرَكَائِهِمْ } .

ب– وقراءة : { فَلاَ تَحْسَبَنَّ الله مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهِ }.

فدلّت هذه الشواهد وما ماثلها على أنّ الفصل بين المتضايفين جائز في النثر والشعر ، وخصُّه بالشعر نقص في الاستقراء ، وفي الرواية عن العرب .

ج– في إهمال بعض الأساليب :

كان من آثار نقص الرواية عند بعض النحاة إنكار بعض الأساليب أو الاستعمالات بحُجّة عدم السماع بذلك ، مع ورود مثل هذه الأساليب في نصوص فصيحة منقولة عن العرب بنقل الثقات ، ومن ذلك :

١–زعم الفرّاء أنّه لا يجوز قصر (أخ) ؛ لعدم السماع بذلك عن العرب[2] .

وقد سُمِع عن العرب استعمال لفظ (الأخ) مقصوراً في عددٍ من النصوص :

أ– قولهم : (مكره أخاك لا بطل) .

---

(١) الخصائص ٤٠٤/٢ .

(٢) انظر : التذييل والتكميل ٥٢/١ ب .

ب- وقول الشاعر :

أخـاكَ الَّذي إنْ تَدْعُهُ لِمُلِمَّـةٍ   يجبْكَ لِمَا تَبْغِي ويكفكَ مَنْ يَبْغِي

ج- وأشار طائفة من النحاة إلى أنَّ قصر (أخ) لغة بلحارث .

وبذلك يتَّضح نقص رواية الفرّاء عن العرب ، وهذا ما دفعه إلى إنكار استعمال لفظ (الأخ) مقصوراً .

٢- ذهب الفرّاء إلى إنكار جواز إتمام (الهن) ، وإعرابه بالحروف ، وأشار إلى أنه لم يُحفظ في لفظ (الهن) إلاّ الإعراب بالحركات [١] .

وقد جاء ما أنكر الفرّاء صحة استعماله في قول بعض العرب : (هذا هنوك ، ورأيت هناك ، ومررت بهنيك) .

قال ابن مالك : «وهو قليل ، فمن لم ينبه على قلّته فليس بمصيب ، وإن حظي من الفضائل بأوفر نصيب»[٢] .

٣- لم يحفظ سيبويه في (لات) إلاّ النصب [٣] ، ووافقه المبرِّد الذي أنكر الجرّ بها ، وأيّدهما الزجاج بقوله : «والكسر شاذٌّ شبيه بالخطأ عند البصريين ، ولم يرو سيبويه والخليل الكسر»[٤] .

وقد جاء الجرّ بـ (لات) في عددٍ من النصوص ، ممّا يدل على أنَّ الإنكار قد اعتمد على رواية ناقصة ، واستقراء ناقص للغة العرب ؛ ومن هذه النصوص :

أ- قول أبي زبيد الطائي:

طلبُوا صُلْحَنا وَلاتَ أوَانٍ   فأجبْنَا أنْ ليسَ حينَ بَقَاءِ

---

(١) انظر : الارتشاف ٤١٥/١ .

(٢) شرح التسهيل ٤٤/١ .

(٣) انظر : الكتاب ٥٧/١ – ٥٨ ، ٦٠.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٣٢١/٤.

ب- وحكى الفرّاء أنّ الجرّ بها لغة قليلة لبعض العرب .

ويعضّد ذلك قراءة عيسى بن عمر : { وَلاَتَ حِيْنِ مَنَاصٍ } .

وممّا يمكن إدراجه تحت (النقص في الرواية) الاختلاف فيها ؛ وهذا الاختلاف واضحٌ في الرواية عن طريق الاختلاف في (محتوى النص) ، إذ قد تختلف ألفاظ النص الواحد من رواية لأخرى ، وقد يكون هذا الاختلاف حول كلمة واحدة ، أو أكثر ، أو شطر ، أو بيت كامل ، أو عدة أبيات ، وهذا ناتج من الرواة ، أو الشعراء ، أو عملية التدوين ، ممّا أسلم إلى ثبوت القاعدة النحوية ببعض الروايات دون بعضها الآخر ، قال السيوطي : «كثيراً ما تروى الأبيات على أوجه مختلفة ، وربّما يكون الشاهد في بعض دون بعض»[1] .

ومن أمثلة ذلك :

١- قال الشاعر :

أتهجُرُ سَلْمَى بالفراقِ حَبِيْبَها   وَمَا كادَ نفساً بالفراقِ تطيبُ [2]

يرى الزجّاج أنّ الرواية الصحيحة لهذا الشاهد : (وما كاد نفسي بالفراق تطيب)[3].

٢- وأورد الأصمعي قول امرئ القيس :

قِفَا نبكِ منْ ذِكْرَى حبيبٍ ومنزلِ   بسِقْطِ اللِّوى بين الدَّخُولِ وَحَوْمَلِ [4]

وذكر أنّ رواية (فحومل) لا تصح ؛ لأنّ هذا موضع الواو لا الفاء [5] .

---

(١) الاقتراح ٧٦ .

(٢) تقدم تخريج هذا البيت ص من هذا البحث.

(٣) انظر : شرح المفصّل ٧٤/٢ .

(٤) البيت من البحر الطويل ، مطلع معلقته المشهورة .

انظر : ديوانه ٨ ، الكتاب ٢٠٥/٤ ، المقتضب ٢٢٤/١ ، سر صناعة الإعراب ٥٠٢/٢ ،الإنصاف ٦٥٦/٢ .

(٥) انظر : المغني ١٦٢/١ (محمد محيي الدين عبدالحميد) .

ب- تفاوت القدرات الاستيعابيّة لدى الحُفاظ والنقلة :

من أسباب نقص الاستقراء ما يعود إلى هذا التفاوت في القدرات الاستيعابية بين حفاظ اللغة ونقلتها ، فمنهم من منحه الله قدرة فائقة على حفظ الكثير من المادة اللغوية وروايتها بدقة مشافهة ممن حفظه عنه .

يقول أبو العباس ثعلب : «شاهدت مجلس ابن الأعرابي ، وكان يحضره زهاء مائة إنسان ، وكان يُسأل أو يُقْرأ عليه ، فيجيب من غير كتاب ، ولزمته بضع عشرة سنة ما رأيت بيده كتاباً قط ، ولقد أملى على الناس ما يُحمل على أجمال»[1] .

ويذكر القفطي أنَّ محمد بن القاسم الأنباري «كان يحفظ فيما ذكر ثلاثمائة ألف بيت من الشعر شاهدة من القرآن ، وكان يُملي من حِفْظه لا من كتاب»[2] .

وقد كان اللغويون والنحاة يتفاوتون في قدرتهم على الحفظ والنقل من ناحية ، وفي مقدار محفوظهم من ناحية أخرى ، وخير شاهد على ذلك الإمام ابن مالك – رحمه الله – حيث كان يتمتع بسعة الاطلاع ، وكثرة الحفظ ، وعنايته الواسعة بكتب اللغة ، والقراءات ، والأحاديث النبوية ، ورأيناه يحتجُّ بالقراءات الشاذة ، والحديث ، وغريب الأثر لتأييد رأي ، أو تقوية وجه ، أو بيان فساد حكم ، أو وضع قاعدة جديدة ، ومكّنه هذا الاطلاع الواسع ، والعناية الفائقة بما ورد عن العرب منظوماً أو منثوراً من الاستدراك على النحاة القدماء وبيان نقص استقرائهم في عددٍ من المسائل النحويّة ، ممّا يؤكد لنا أنَّ تفاوت القدرة الاستيعابية كان من أحد أسباب نقص الاستقراء اللغويّ ، والأمثلة على ذلك كثيرة في نحونا العربي ، منها :

---

(١) وفيات الأعيان ٢ / ٤٣٣ .

(٢) إنباه الرواة ٣ / ٢٠٢ .

١- جوّز ابن مالك الابتداء بالنكرة المحضة بعد (إذا) المفاجأة و(واو) الحال بناءً على استقرائه الخاص لكلام العرب ، وأشار إلى أنّ النحاة قد أهملوا ذكر ذلك، أو التنبيه عليه، قال: «وإنّما ذكرت من القرائن ما يناسب (إذا) و (الواو) في كون النحويين لا يذكرونه ، ولم أقصد استقصاءها»[١] .

وهذا يعكس قدرة ابن مالك على الحفظ ، وسعة اطلاعه وممّا استدلّ به على صحة رأيه :

أ – قول أنس ابن مالك – رضي الله عنه – : (دخل النبي – صلى الله عليه وسلم – فإذا حبلٌ ممدودٌ بين الساريتين).

ب– وقال الأزرق بن قيس : «كنّا بالأهواز نُقاتل الحروريّةَ فبينا أنا على جُرُفِ نهر إذا رجلٌ يُصلّي».

ج– وقول عائشة – رضي الله عنها – : (ودخل رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وبُرْمةٌ على النّار).

د– وحديث : (دخل رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وحبل ممدود) .

٢- جوّز أهل الكوفة [٢] حذف حرف النداء مع اسم الجنس المعيّن (النكرة المقصودة) ، واسم الإشارة ، فتقول: (رجلُ أقبل) أي : (يا رجلُ أقبل)، وتقول : (هذا أقبل) أي : (يا هذا أقبل) .

وقد منع ذلك سيبويه ، وجمهور البصريين .

وقد أيّد ابن مالك مذهب الكوفيين ، وعضّده بشواهد وافرة تدلُّ على سعة اطلاعه ، وقدرته على الحفظ والاستنباط قال : «وهو ممّا منعه البصريون ، وأجازه الكوفيون وإجازاته أصح ؛ لثبوتها في الكلام الفصيح»[٣] .

---

(١) شواهد التوضيح ٤٧.

(٢) انظر : شرح المفصّل ١٦/٢ ، شواهد التوضيح ٢١١.

(٣) شواهد التوضيح ٢١١ ،وانظر : شرح الكافية الشافية ١٢٩١/٣ .

ومن شواهده :

أ- قول العرب : (أعورُ عينَك والحجرَ) أي : (يا أعور) .

ب- وقول ذي الرمة :

إذا هَمَلَتْ عيني لَهَا قالَ صاحِبي   بمثـلِكَ هَـذا لوعـةٌ وغـرامُ

وعضّد ذلك بأحاديث منها : قوله – صلى الله عليه وسلم – في قصة موسى – عليه السلام – : (ثوبي حَجَرُ ، ثَوْبي حَجَرُ) .

٣- قرّر سيبويه [١] ، والفرّاء ، وعددٌ من النحاة جواز رفع المستثنى بعد (إلاّ) في الكلام التام الموجب .

وقد أيّد هذا القول ابن مالك ، وعضّده بالشواهد المختلفة التي تدلُّ على معرفته ، واطلاعه على كلام العرب المحتجّ به ، قال : «حقُّ المستثنى بـ (إلاّ) من كلام تام موجب أن ينُصب ، مفرداً كان أو مكملاً معناه بما بعده ... ولا يعرف أكثر المتأخرين من البصريين في هذا النوع إلا النصب ، وقد أغفلوا وروده مرفوعاً بالابتداء ، ثابتُ الخبر ومحذوفه»[٢] .

ومن هذه الشواهد :

– قول العرب : (والله لأفعلنّ كذا وكذا إلاّ حلُّ ذلك أن أفعل كذا وكذا).

وعضّد ابن مالك قول العرب ببعض القراءات القرآنية والأحاديث، ومنها:

أ – قراءة : { ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إلاَّ قَلِيْلٌ مِنْكُمْ } برفع (قليل) .

ب- وقراءة : { فَسَجَدُوا إلاَّ إِبْلِيسُ أَبَى وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الكَافِرِيْنَ } برفع : (إبْليسُ).

ج- وقوله – عليه الصلاة والسلام –:(ولا تدري نفسٌ بأي أرض تموتُ إلاّ اللهُ) .

---

(١) انظر : الكتاب ٣٤٢/٢.

(٢) شواهد التوضيح ٤١ – ٤٢ .

٤- ذهب الزمخشري – في أحد قوليه [١]- ، وابن الحاجب ، وغيرهما إلى صحة مجيء الإضافة على معنى (في) .

وقد أيّد هذا القول ابن مالك ، وأشار إلى أنّ النحاة لم يتوصلوا إلى الشواهد التي تدلُّ على صحة هذا الاستعمال ، وذكر منها شواهد عديدة تبيّن بجلاء سعة اطلاعه ، وقوّة حفظه قال : «وأغفل أكثر النحويين الإضافة بمعنى (في) وهي ثابتة في الكلام الفصيح»[٢] .

ومن الشواهد التي استدلّ بها :

أ – قوله تعالى : { فَصِيَامُ ثَلاثَةِ أَيَّامٍ } .

ب- وقوله تعالى : { وَهُوَ أَلَدُّ الخِصَامِ } .

ج- وقوله تعالى : { بَلْ مَكْرُ اللَّيلِ والنَّهَارِ } .

د – وقول العرب : (شهيدُ الدار) ، و (قتيلُ كربلاء) .

وعضّد ذلك بحديث: (رباط يوم في سبيل الله خير من الدنيا وما عليها) .

٥- أشار ابن مالك بعد استقراء كلام العرب إلى أنّ العرب قد استعملت (وَنَى) ، و (رَامَ) فعلين ناقصين بمعنى (زال) ، قال : «... قُيّد (وَنى)، و (رَامَ) الملحقتان بهنّ بمرادفتهما لهُنّ احترازاً من (وَنَى) بمعنى (فَتَر) ، ومن (رَامَ) بمعنى (حَاوَل)، وبمعنى (تحوّل) ومضارع التي بمعنى (حاول) : (يروم) ومضارع التي بمعنى (تحوّل): (يريم) ، وهكذا مضارع المرادفة (زال) ، وهي و(وَنَى) بمعنى (زَالَ) غريبتان ، ولا يكاد النحويون يعرفونهما ، إلاّ من عُنِي باستقراء الغريب»[٣] .

---

(١) انظر : الكشاف ٣٥٢/١.

(٢) شرح الكافية الشافية ٩٠٦/٢.

(٣) شرح التسهيل ٣٣٤/١ ، وانظر : التسهيل ٥٣ – ٥٤.

واستشهد من حفظه واطلاعه على ورود هذا الاستعمال في كلام العرب ، ومن شواهده :

أ- قول الشاعر :

لا يَنِـي الخِبُّ شِيْمَةَ الخبِّ مَـادَا   مَ فَلا تحسبنَّـه ذا ارْعِـوَاءِ

ب- وقول الآخر :

إذا رُمْتَ ممَّـنْ لا يريمُ مُتَيَّمـاً   سَلُوّاً فقد أبعدتَ في رومِكَ المَرْمَى

ج- تفاوت الدقة في النقل :

تذكر لنا كتب اللغة أنّ بعض الرواة كان دقيقاً في روايته ، يحرص على أن ينقل ما سمعه من الأعراب نقلاً دقيقاً أميناً ، معتمداً في ذلك على حفظه حيناً ، أو على تدوين ما حفظه حيناً آخر ، والحفظ والتدوين عند بعض الرواة قد يتساويان، خاصة إذا علمنا أنّهم قد يحفظون الآلاف من المرويات .

وفي الجانب المقابل نجد أنّ بعض الرواة أو النحاة قد افتقد صفة الدقة في النقل ، ممّا نتج عنه نقص في مروياته عن العرب ، وهذا بدوره دفع بعض النحاة إلى إنكار بعض الأساليب أو الاستعمالات الصحيحة بحُجَّة أن ذلك لم يُنقل عن العرب ، أو لم يرد في شواهدهم المجموعة ، وقد انعكس أثر ذلك على الاستقراء اللغوي ، ومن ثَمّ على القواعد النحويّة المستنبطة من المادة اللغوية المجموعة من الرواة ، ممّا يستوجب عدم الركون إلى المشهور من المرويّات ، وهذا هو الطريق الأسلم لوضع القاعدة النحوية المطّردة .

ويمكن تقسيم تفاوت الدقة في النقل إلى قسمين يوضّحان أثره في نقص الاستقراء النحوي ، ومن ثَمّ أثره على القاعدة النحوية المقرّرة :

القسم الأول : أن ينقل النحويّ عن العرب لغة من لغاتهم أو قولاً من أقوالهم؛ ليثبت بذلك وجهاً جائزاً منعه ، أو أهمله ، أو قيّده النحاة ، ثُمَّ يأتي الاستقراء والتتبع مؤيّداً ما نقله النحويّ ، وبذلك يكون نقله موثوقاً به ، وسماعه عن العرب دقيقاً أميناً ، ومن أمثلة ذلك :

١- نقل أبو عمرو الشيباني عن العرب أنّهم كانوا يجرّون بـ (حاشا) ، وينصبون بها [١]، وقال الأخفش : «وأمّا (حاشا) فقد سمعتُ من ينصب بها»[٢] .

وهذا خلاف ما نصّ عليه سيبويه من أنّ (حاشا) تجرُّ ما بعدها ، ولم يحفظ النصب بها .

وقد جاءت النصوص مؤيدة نقل أبي عمرو الشيباني والأخفش ، ممّا يدلُّ على سعة اطلاعهما على لغة العرب ، ودقة نقلهما ما سمعاه، ومن هذه النصوص:

أ- حكى أبو زيد عن بعض الأعراب قولهم : (اللّهم اغفر لي ولمن سمعني حاشا الشيطانَ وأبا الأصبغ) .

ب- وقال الفرزدق :

حَاشَا قُريشاً فإنَّ اللهَ فَضَّلَهُمْ ... على البريَّةِ بالإسلامِ والدِّينِ

ج- وقال الأخطل :

رأيتُ النّاسَ مَا حاشَا قُريشاً ... فإنّا نحنُ أفضلُهُمْ فَعَالا

٢- نقل الكسائي[٣]، والفرّاء ، والأخفش ، وآخرون أنّ اختلاس حركة هاء الغائب بعد المتحرك أوتسكينها لغة صحيحة لبعض العرب ، قال الكسائي:

---

(١) انظر : شرح التسهيل ٣٠٦/٢ – ٣٠٧ ، الجنى الداني ٥٦٢.

(٢) شرح التسهيل ٣٠٧/٢ .

(٣) انظر : شرح التسهيل ١٣٢/١.

«سمعت أعراب عُقيل وكلاب يقولون : { إِنَّ الإِنْسَانَ لِرَبِّهْ لَكَنُودُ } ، بالجزم، و(لربه لكنود) بغير تمام، و (لَهْ مال ولَهُ مال) بالإسكان والاختلاس».

ونسب الأخفش لغة إسكان الهاء لأزد السَرَاة .

وقد جاءت النصوص والقراءات القرآنية مؤيدة هذا النقل عن العرب ، ومنها :

أ- قوله تعالى: {وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الآخِرَةِ نُؤْتِهِ مِنْهَا} .

حيث قُرئ بسكون هاء (نوتهْ) في الموضعين ، وبكسر الهاء بلا صلة .

ب- وقوله تعالى : { نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيْراً } .

قُرئ بإسكان الهاء في (نولهْ) و (نصلهْ) ، وبكسر الهاء فيهما بلا صلة .

ج- وقول الشمَّاخ :

لهُ زَجلٌ كأنَّه صوتُ حادٍ   إذا طَلَبَ الوسِيْقةَ أوْزَمِيْرُ

ورد البيت باختلاس الضمة في (كأنَّهُ) .

٣- نقل يونس بن حبيب عن بعض العرب جواز نصب الجزأين بـ (لعلَّ) [١] ، ويرى بعض الكوفيين جواز نصب الجزأين بـ (إنَّ وأخواتها) ، ونقل ابن سلاَّم ، وابن السِّيد، وابن الطراوة أنَّ ذلك لغة لبعض العرب .

وقيل : إنَّ نصب الجزأين بـ (ليت) لغة بني تميم (وهم قوم رؤبة).

وقد جاءت النصوص مؤكِّدة صحة هذا النقل عن العرب ودقته ، ومنها :

أ- حكى يونس عن العرب : (لعلَّ أباك منطلقاً) .

ب- وقال القطامي :

---

(١) انظر : المغني ٢٨٦/١.

ليتَ الشَّبابَ هُوَ الرجيعَ إلى الفَتَى   والشَّيبَ كانَ هُوَ البَـدِيءُ الأَوَّلُ

ج- وقول الفقيمي :

كــــأنَّ أُذُنَيْــهِ إذا تَشَـــوَّفَـا   قـــادِمَـةً أو قَلِمـاً مُحَرَّفَـا

ويعضّد هذه الشواهد حديث : (إنَّ قعَر جهنَّمَ لسبعين خريفاً) .

٤- نقل الفرّاء [١] ، وابن خالويه ، وأبو العلاء المعرّي ، وابن الشجري عن بعض قبائل العرب أنّهم يحذفون الياء من الاسم المنقوص المقترن بـ (أل) في حال الوصل ، وهذا ما لا يجيزه سيبويه ، وبعض النحاة إلاّ في ضرورة الشعر .

وقد جاءت الشواهد لتؤكد صحة ما نقله الفراء وغيره عن العرب ، وتوضح اعتماد هذا النقل على سماعٍ دقيق عن الفصحاء والثقات ، ومن ذلك :

قول العرب : (عمرو بن العاصِ) ، و (حذيفة بن اليمانِ) ، و (الحافِ ابن قضاعة) .

ويعضّد هذه الأقوال بعض القراءات القرآنية ومنها :

أ - قوله تعالى : { فإنِّي قَرِيبٌ أُجِيْبُ دعوةُ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ } .

قرأ عاصم ، وابن كثير ، وابن عامر ، وحمزة ، والكسائي بغير ياء في الوصل والوقف، وقرأ أبو عمرو بالياء وصلاً ، وبغير الياء وقفاً ، واختلف النقل عن نافع .

ب- وقوله تعالى : { عَالِمُ الغَيْبِ والشَّهَادَةِ الكَبِيْرُ المُتَعَال } .

أثبت ابن كثير ، ويعقوب الياء في (المتعالي) وصلاً ووقفاً ، ونافع في رواية إسماعيل ، وأبو عمرو في رواية عبدالوارث ، وفي رواية أبي زيد - أيضاً - وصلاً وحذفا وقفاً ، وقرأ الباقون بحذف الياء في الوصل والوقف .

---

(١) انظر : معاني القرآن ٢/١١٧ - ١١٨.

والقسم الآخر : أن ينقل النحوي بأنّ العرب لم تتكلم بمثل هذا ، أو أنّ هذا الوجه لم يرد به سماع موثوق ، ويأتي الاستقراء والتتُّبع لشواهد العرب ، مثبتاً قيام مثل هذه الأحكام على استقراء ناقص ، وعلى نقل غير دقيق لما صحّ عن العرب استعماله والنطق به ، ومن أمثلة ذلك :

١- أنكر ابن مالك صحة مجيء اسم الإشارة نائباً عن المفعول المطلق دون أن يكون المصدر تابعاً له ، وزعم أنّ مثل ذلك لا تستعمله العرب [١] .

وقد جاءت الشواهد لتثبت عدم دقة ابن مالك في نقله عن العرب، ومنها:

أ- قال تعالى : { وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الأُمُورِ } .

قال أبو حيّان: «والإشارة بـ (ذلك) إلى ما يُفهم من مصدر (صبر وغفر)».

ب- وقول العرب : (ظننتُ ذاك) .

ج- وقول الشاعر :

يَا عَمروُ إنكَ قَدْ مَلَلْتَ صحَابَتِي وَصَحَابَتَيْكَ إخَالُ ذَاكَ قَلِيْلُ

٢- أنكر المبرِّد بعد استقرائه كلام العرب - صحة وقوع الضمائر بعد (لولا) ، وزعم أنّ هذا الاستعمال لم يأتِ عن ثقة ، وخطّأ العربي الفصيح ، وحمل كلامه على اللحن [٢] ، وفي الحقيقة أنّ إنكار المبرِّد قد اعتمد على نقص استقراء ، وعدم دقة في تتبّع كلام العرب ، والنقل عنهم بدليل ورود ما أنكره في نصوص كثيرة منها :

أ- قول الشاعر :

دَامنَّ سَعْدُكِ إنْ رحمتِ مُتَيَّماً لولاكِ لَمْ يكُ للصَّبابةِ جَانِحاً

---

(١) انظر : شرح التسهيل ١٨١/٢ - ١٨٢.

(٢) انظر : الكامل ١٢٧٧/٣ - ١٢٧٨ (الدالي).

ب- وقول عمر بن أبي ربيعة :

أَوْمَتْ بِعَيْنَيْهَا مِنَ الهودَجِ   لولاكَ في ذا العامِ لَمْ أَحْجُجِ

ج- وقول الآخر :

لولاكُمَا لخَرَجَتْ نفساهُمَا

ونقل السيرافيّ أنَّ النحويين المتقدمين من البصريين والكوفيين قد أجمعوا على الرواية عن العرب (لولاك) و (لولاي) .

٣- أشار سيبويه إلى أنَّ العرب لم تجمع (ظُبَة) جمع مذكر سالماً ، وإنَّما جمعوها على (ظُبَات) ؛ قال : «ولا يجوز (ظِبُون) في (ظُبَة) ؛ لأنَّه اسمٌ جُمِع ، ولم يجمعوه بالواو والنون»[1] ، وقال : «ولوسمّيته بـ (شية) أو (ظُبَة) لم تجاوز (شيات) و(ظُبَات) ؛ لأن هذا اسمٌ لم تجمعه العرب إلاَّ هكذا»[2] .

وفي الحقيقة أنَّ نقل سيبويه عن العرب في هذه المسألة ليس دقيقاً ؛ لأنَّ الاستقراء أثبت صحة جمع (ظُبَة) جمع مذكرٍ سالماً ، ومن النصوص التي تؤيّد ذلك :

أ- قول الكميت بن زيد :

يَرَى الرَّاؤونَ بالشَفَرَاتِ منهَا   كَنارِ أبي الحُباحبِ والظُّبِيْنَا

ب- وقول كعب بن مالك :

تَعَاوَرَ أَيْمَانُهُمْ بينهُمْ   كُؤُوسَ المَنَايَا بحدِّ الظُّبِيْنَا

٤- ذهب ابن السَّراج إلى أنَّ الفصل بالجار والمجرور ، أو الظرف بين (نِعْمَ) وفاعلها غير جائز ، قال : «ولا أعرفه مسموعاً من كلام العرب»[3] .

---

(١) الكتاب ٤٠١/٣ .

(٢) الكتاب ٤٠٠/٣.

(٣) الأصول ١١٩/١.

وقد جاءت النصوص الفصيحة المنقولة عن العرب ؛ لتثبت عدم دقة ابن السرّاج في نقله عن العرب ، ونقص روايته لكلامهم ، وهذا ما دفعه إلى إنكار السماع ، ومن هذه النصوص :

أ- قول رفاعة الفقعسي :

فبَادَرْنَ الدِّيَارَ يَزُفْنَ فيها   وبئسَ - مِنَ المليحَاتِ - البَدِيْلُ

ب- وقال الشاعر :

بِئْسَ -قومُ اللهِ- قومٌ طُرِقُوا   فَقَرَوا أضْيَافَهُمْ لحمَاً وَحِرِ

ج- وقول مجنون ليلى :

أرُوْحُ ولم أُحْدِثْ لليلى زِيَارَةً   بِئْسَ - إذنْ - رَاعِي المودَّةِ والوَصْلِ

د- الاختلاف المنهجي في السماع بين مدرستي البصرة والكوفة :

كان للاختلاف بين منهجي البصرة والكوفة أثره الواضح في استقراء اللغة، وذلك على النحو الآتي :

أ- الاختلاف في تحديد من يؤخذ عنه من العرب :

لقد كان البصريون يهدفون إلى إقامة قواعد نحوية عامة يلتزم بها عامة الناس ، ومن أجل ذلك فقد اتخذوا منهجاً عاماً في استقرائهم اللغوي يعتمد على الأخذ بالشواهد الموثوق بصحتها الكثيرة النظائر المسموعة من العرب الفصحاء .

ومن ثم كانوا يتشددون في السماع عن العرب ، فهم لا يأخذون إلاّ عمّن يوثق بعربيتهم فصاحة وأصالة ، وقد أشار إلى ذلك سيبويه في ظواهر الكتاب بقوله : سمعنا من نثق به ...، أو سمعنا من ترضى عربيته ...، ونحو هذه الألفاظ التي تدل على حرص أهل البصرة على الرواية عن الثقات ،ولم يكتف سيبويه بوصف العرب ، بل وصف الرواة الأفراد – أيضاً – بقوله : حدثني الثقة...، أو عربي أثق بعربيته ...، ونحو ذك .

وقد افتخر البصريون بمنهجهم هذا على الكوفيين بقولهم : «نحن نأخذ اللغة عن حرشة الضباب وأكلة اليرابيع ،وأنتم [يقصدون الكوفيين] تأخذونها من أكلة الشواريز وباعة الكواميخ»[1]، وسئل الخليل : من أين أخذت علمك هذا؟ فقال : من بوادي الحجاز ونجد وتهامة [2] .

وجاء في (المزهر) للسيوطي : «قال أبوحاتم : إذا فسرت حروف القرآن المختلف فيها ، أو حكيت عن العرب شيئاً ، فإنما أحكيه عن الثقات منهم ؛ مثل: أبي زيد ، والأصمعي ، وأبي عبيدة ، ويونس ، وثقات من فصحاء الأعراب وحملة العلم ، ولا ألتفت إلى رواية الكسائي ، والأحمر ، والأموي ، والفرّاء ونحوهم»[3] .

ولقد نظر البصريون إلى قواعدهم التي استقروها من ألسنة العرب الفصحاء على أنها قواعد عامة ، وقوانين كلّية ينبغي أن تطّرد ، ومن ثم نظروا إلى ما خالفها من الكلام العربي نثراً كان أم شعراً على أنّه شاذ يحفظ ولا يقاس عليه ، أو يلجأون إلى تأويله كي ينسجم مع القاعدة النحوية ، أو يحكمون عليه بالقلة أو بالندرة ، أو باللحن والخطأ ، أو يجعلونه خاصاً بضرورة الشعر ، إلى غير ذلك من الأحكام المتعددة التي تدلنا على احترامهم للقاعدة النحوية التي توصلوا إليها ، وإهدار ما خالفها حتى لو كان مسموعاً عن العرب الفصحاء ،وهذا ما دفعهم إلى تلحين العرب بسبب معارضة كلامهم للأقيسة التي وضعوها [4] .

وأمّا الكوفيون فقد اعتدّوا بكلّ ما صحّ سماعه عن العرب ، حتى لو خالف القواعد العامة التي وضعها البصريون ، بل إنهم نظروا إلى الشاذّ المسموع عن

---

(١) أخبار النحويين البصريين ٩٠ ، الاقتراح ١٠٠ ،وانظر : مناهج الصرفيين ومذاهبهم ١٨٩ .

(٢) انظر : مناهج الصرفيين ومذاهبهم ١٩٥ .

(٣) المزهر ٤١٠/٢ ، وانظر : مراتب النحويين ١٤٣ .

(٤) انظر : إنباه الرواة ٢٥٨/٢ .

العرب على أنّه أصل يقيسون عليه ، فقد صحّ أنّ الكسائي كان يسمع الشاذّ الذي لا يجوز إلاّ في الضرورة ، فيجعله أصلاً ، ويقيس عليه [1] .

ولقد توسّع الكوفيون في السماع عن العرب توسعاً كبيراً ، وكان من نتيجة ذلك أنّهم توسعوا في استخراج القواعد من النصوص المتعددة ، لذا قلّ عندهم التأويل ،وكذا الحكم بالشذوذ والضرورة وغيرها .

والأمثلة على هذا الخلاف المنهجي فيمن يُؤخذ عنه بين البصريين والكوفيين كثيرة في النحو العربي ، منها :

١- ذهب أهل الكوفة والأخفش [2] إلى جوازالفصل بين المتضايفين في الشعر ، وفي السّعة والاختيار ، واستدلوا على ذلك بعدة نصوص منها :

أ- قول الشاعر :

فزججتُها بمزجّةٍ ... زجَّ – القلُوصَ – أبي مَزَادَهْ

ب- وقول الطرماح بن حكيم :

يُطِفْنَ بِحُوزيِّ المَرَاتِعِ لم تُرَعْ ... بوادِيهِ مِنْ قَرْعِ القِسِيِّ الكَنَائِنِ

بالإضافة إلى عددٍ من النصوص النثرية .

وقد اعترض البصريون هذه الشواهد ، وأجابوا عنها بالآتي :

أ – أنّ هذه الشواهد مجهولة القائل ، فلا تقوم بها حجة .

ب- واعتُرض قول الشاعر : (فزججتها بمزجّة ...) بأنّه لبعض المدنيين المولدين [3] .

ويُجاب عن هذين الاعتراضين بالآتي :

---

(١) انظر : بغية الوعاة ١٦٤/٢ .

(٢) انظر : شرح السيرافي ١٢٥/١ أ ، الإنصاف ٤٢٧/٢.

(٣) انظر : ائتلاف النصرة ٥٣ ، الخزانة ٤١٥/٤ .

أ – أنّ قول الشاعر : (فزججتها ...) رواه عددٌ من الثقات كالفرّاء ، وثعلب، وابن جنّي ، والقزّاز .

ب– وروى ابن جنّي قول الشاعر: (يُطِفْن بحُوزي ..)،وقائلهِ معروف، وهو الطرماح بن حكيم .

ج– أنّ هناك شواهد أخرى تؤيّد ما ذهب إليه الكوفيون كالقراءات القرآنية ، والأحاديث النبوية ، وكلام العرب ممّا يدلُّ على أنّ استقراء أهل البصرة كان ناقصاً، وهذا ما حملهم على ردّ الشواهد الفصيحة المنقولة بنقل الثقات .

٢– خصّ سيبويه جواز حذف لام الأمر مع بقاء عملها في الشعر للضرورة [1] ، ووافقه أهل الكوفة ، مستدلين بعدد من النصوص الشعرية منها :

أ– قول الشاعر :

محمدُ تَفْدِ نفسكَ كلُّ نفْسٍ   إذا ما خِفْتَ من شيءٍ تَبَالا

ب– وقول متمم بن نُويرة :

على مثلِ أصحابِ البعوضةِ فاخْمِشي   لكِ الويلُ حُرَّ الوجهِ أو يبكِ مَنْ بكى

وقد وصف المبرّد قول الشاعر : (محمدُ تفدِ ...) بأنّه غير معروف [2] ، وقال : «أنشده الكوفيون ، ولا يُعرف قائله ، ولا يُحتج به ، ولا يجوز مثله في شعر ولا غيره»[3] .

ويُجاب عن اعتراض المبرّد بوجهين :

أ – أنّ هذا البيت رواه جمعٌ من الثقات الذين لا يمكن الطعن في مروياتهم ، وعلى رأسهم : سيبويه ، والأخفش ، والزجاجي ، والنحاس ، وابن جني ، والقزّاز ، والأعلم ، وله – أيضاً – شواهد أخرى تعضّده .

(١) انظر : الكتاب ٣/ ٨ – ٩.

(٢) انظر : المقتضب ٢/١٣٣ .

(٣) الخزانة ٩/١٢ .

ب- أنّ النحاة اختلفوا في نسبة البيت: فنسبه بعضهم لحسان بن ثابت، وقيل: إنه لأبي طالب.

٣- جوز الكوفيون دخول اللّام على خبر (لكن) [١] ، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر :

يلُومُونني في حُبِّ ليلى عَوَاذِلي ولكنَّني من حُبِّها لَعَمِيدُ [٢]

وقد اعتُرض هذا البيت بأنّه مجهول القائل ، ولا يُعرف له تتمة ، ولا نظير [٣] ، وذكر ابن مالك أنّه لا حجة فيه ؛ لشذوذه : «إذ لا يُعلم له تتمة ، ولا قائل ، ولا راوٍ عدل يقول سمعته ممن يوثق بعربيته»[٤] .

وهذا الطعن في البيت مبني على استقراء ناقص لكلام العرب ، إذ رواه عددٌ من الثقات كالفراء [٥] ، والزجاجي [٦] ، والرُّماني [٧] ، وابن جنّي [٨] ، ورواية الثقة يصح الاحتجاج بها .

وهو يدلُّ على ما انفرد به أهل الكوفة من استقراء واسع لكلام العرب ، واعتدادٍ بكل مسموع وارد عن العرب بنقل الفصحاء والثقات ، حتى وإن كان مفرداً في بابه .

---

(١) انظر : معاني القرآن للفراء ٤٦٥/١ – ٤٦٦ ، الإنصاف ٢٠٨/١ ، التبيين ٣٥٣ .

(٢) البيت من البحر الطويل بلا نسبة لقائل معيّن .

انظر : معاني القرآن للفرّاء ٤٦٥/١ ، اللامات ١٧٧ ، معاني الحروف ١٣٤ ، سرّ صناعة الإعراب ٣٨٠/١ ، الإنصاف ٢٠٩/١ ، شرح التسهيل ٢٩/٢ ، شرح الكافية الشافية ٤٢٩/١ ، شفاء العليل ٣٦٤/١ .

(٣) انظر : الاقتراح ٧٢ ، الخزانة ٣٦١/١٠ .

(٤) شرح التسهيل ٢٩/٢ .

(٥) انظر : معاني القرآن ٤٦٥/١ .

(٦) انظر : اللامات ١٧٧ .

(٧) انظر : معاني الحروف المنسوب للرماني ١٣٤ .

(٨) انظر : سرّ صناعة الإعراب ٣٨٠/١ .

وهكذا نجد أن الاختلاف المنهجي بين البصريين والكوفيين في تحديد مَنْ يؤخذ عنه كان لـه أكبر الأثـر في الاستقراء اللغوي للنصوص المسموعة ، حيث استقرّ في الأذهان أنّ البصريين كانوا ينتقون شواهدهم الكثيرة من ألسنة العرب الفصحاء ، لذا كانت قواعدهم أكثر تنظيماً ، وأوسع شيوعاً ، وأقوى سلطاناً على اللغة ، في حين كان الكوفيون يأخذون بكل شاهد سمعوه عن العرب مهما كانت درجة هذا الشاهد ، وهذا يعكس ما قام به أهل الكوفة من استقراء واسع لكلام العرب واعتدادهم بكل مسموع ؛ وذلك لتأييد أحكامهم التي خالفوا فيها أهل البصرة ، ولذا تعددت القواعد النحوية لديهم بتعدد النصوص اللغوية المسموعة ، وقد انتقد بعض الباحثين منهج أهل البصرة في السماع ، وأشار إلى أنهم قد وقعوا في عدة أخطاء منهجية ، منها [1] :

١- تحديدهم القبائل التي أخذوا عنها ، حيث لا يخلو أن تكون هناك قبائل فصيحة غير التي حددوها .

٢- أنهم لم يرضوا بالاستشهاد بالحديث النبوي .

٣- ردّ القراءات الصحيحة .

٤- تخطئة العرب الفصحاء .

وكل ذلك كان لـه أثر واضح في استقراء البصريين لكلام العرب ، ومن ثَمَّ على القواعد التي وضعوها .

---

(١) انظر : ظاهرة التأويل في الدرس النحوي ٣٤ .

٣- الاختلاف في نوعية النصوص المحتجّ بها :

أ- القراءات القرآنية [1] :

لقد أكثر النحاة من الاحتجاج بالقرآن الكريم ،وكتبهم مملوءة بالشواهد القرآنية التي احتجوا بها على صحة قواعدهم النحوية ، يستوي في ذلك النحاة جميعاً البصريون والكوفيون، فالقرآن الكريم هو المصدر الأول للاحتجاج ، وهو أفصح كلام على الإطلاق ؛ لأنه منزل من عند الله تعالى ، يقول الفراء : «الكتاب أعرب وأقوى في الحجة من الشعر»[2] .

هذا من الناحية النظرية ، أمّا من الناحية العملية فالمشهور من مذهب البصريين ومتقدمي الكوفيين ردّ القراءات وعدم الاحتجاج بها في النحو ، وأمّا متأخرو أهل الكوفة فقد درجوا على الاحتجاج بالقراءات القرآنية والاستشهاد بها كما اتفق على ذلك بعض الباحثين[3] ، وإليك الأمثلة على هذا الموقف :

١- فهذا أبو العباس المبرّد قد حكم على قراءة نافع: {وجَعَلْنَا لَكُمْ فيهَا مَعَائِشَ}[4] بالهمز[5] بالغلط ، وهو عنده لا علم لـه بالعربية ، وله في القرآن حروف قد وقف عليها [6] .

وقد سبق المبرّد في هذا شيخه المازني ، حيث رمى هذه القراءة بالخطأ ، واتهم نافعاً بالجهل ، وزعم أنّ لـه قراءات أخرى يلحن فيها بقوله : «فأمّا قراءة

---

(١) ليس المجال – هنا – بحث موقف النحاة من الاحتجاج بالقراءات ، وإنما البحث في أثر الموقف على الاستقراء النحوي .

(٢) معاني القرآن ١٤/١ .

(٣) انظر : مراحل تطور الدرس النحوي ٢٢٣ .

(٤) الحجر ٢٠ .

(٥) انظر : شواذ ابن خالويه ٤٢ ، البحر المحيط ٤٥٠/٥ .

(٦) انظر : المقتضب ١٢٣/١ ، وانظر : السبعة في القراءات ٢٧٨ .

من قرأ من أهل المدينة (معائش) بالهمز ، فهي خطأ ، فلا يُلتفت إليها . وإنّما أُخذت عن نافع بن أبي نُعيم ، ولم يكن يدري ما العربية ، وله أحرف يقرؤها لحناً نحواً من هذا»[1] ، وأشار الزجاج إلى أنّ نحاة البصرة قد أجمعوا على تخطئة هذه القراءة [2] .

٢- وقدرمى المبرد – أيضاً – قراءة قرأ بها أربعة من السبعة باللحن ، قال : «وأمّا قراءة من قرأ : { ثُمَّ لِيَقْطَعْ فَلْيَنْظُرْ } [3] ، فإنّ الإسكان في لام (فلينظر) جيّد ، وفي لام (ليقطع) لحن ؛ لأن (ثم) منفصلة من الكلمة ، وقد قرأ بذلك يعقوب بن إسحاق الحضرمي»[4] .

وهذه قراءة عاصم ، وحمزة . والكسائي ، وهي مروية عن نافع أيضاً [5] .

٣- ولحّن الزجّاج قراءة حمزة : { ولاَ يَحِيْقُ الْمَكْرُ السَّيِئْ إلاَّ بأَهْلِهِ } [6] بإسكان الهمزة وصلاً[7] .

وهذه قراءة أبي عمرو ، والكسائي أيضاً [8] .

ويطول بنا الحديث لوتتبعنا موقف النحاة من القراءات القرآنية ، وكان الأَوْلى بهم أن يعترفوا بصحة القراءة ؛ لأنها سنة متبعة ، والقرآن إنّما أُنزل بلسان العرب ، والقراء إنّما يعملون على الأثبت في الأثر والأصح في الرواية .

---

(١) المنصف ٣٠٧/١ .

(٢) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٣٢٠/٢ .

(٣) الحج ١٥ .

(٤) المقتضب ١٣٤/٢ .

(٥) انظر : السبعة في القراءات ٤٣٤ – ٤٣٥

(٦) فاطر ٤٣ .

(٧) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٢٧٥/٤

(٨) انظر : السبعة في القراءات ٥٣٥ .

هذا الموقف من النحاة تجاه القراءات كان له أثره الواضح على استقراء الأحكام النحوية من غيرها ، وأكتفي بذكر بعض الأمثلة على ذلك :

١- منع المازني [1] ، والمبرّد ، والفارسي ، والزمخشري ، وآخرون رفع المستثنى بعد (إلا) في الكلام التام الموجب ؛ فلا يقال : حضر القوم إلاّ زيدٌ .

وقد جاء جواز ما منعوه في عددٍ من القراءات القرآنية منها :

أ- قراءة الرفع في قوله تعالى : { ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إلاَّ قَلِيْلٌ مِنْكُمْ }.

وهي قراءة ابن مسعود ، وأبي عمرو .

ب- قراءة الرفع في قوله : { فَشَرِبُوا مِنْهُ إلاَّ قَلِيْلٌ مِنْهُمْ } .

وهي قراءة ابن مسعود ، وأُبي بن كعب ،والأعمش .

ج- قراءة رفع (إبليس) في قوله تعالى : { فَسَجَدُوا إلاَّ إبْلِيْسُ أَبَى وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الكَافِرِيْنَ } ، وهي قراءة جناح بن حبيس .

٢- يرى سيبويه عدم جواز تسكين حركة هاء الغائب ، أو اختلاس الحركة إذا كان ما قبلها متحرّكاً ، وإنّما الواجب في مثل هذه الحالة هو الإشباع [2] ، دلّ على ذلك الاستقراء ، ووافقه في هذا الحكم المبرّد ، والزجّاج ، والنحّاس، والعكبري .

وقد جاء اختلاس حركة هاء الغائب وتسكينها بعد المتحرك في عددٍ من القراءات القرآنية ، منها :

أ- قوله تعالى : { وَمِنْ أَهْلِ الكِتَابِ مَنْ إنْ تَأْمَنْهُ بِقِنْطَارٍ يُؤَدِّهِ إلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إنْ تَأْمَنْهُ بِدِيْنَارٍ لا يُؤَدِّهِ إلَيْكَ إلاَّ مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمَاً } .

---

(١) انظر : الهمع ١٩٢/٢.

(٢) انظر : الكتاب ١٨٩/٤ — ١٩٠.

قرأ أبو عمرو ، وأبو بكر ، وحمزة ، والأعمش ، وهشام بسكون الهاء في (يؤدِّهْ) ، ورويت هذه القراءة عن عاصم .

وقرأ نافع ، والكسائي ، ويعقوب ، وأبو جعفر يزيد بن القعقاع بالكسرة من غير صلة في (يؤده) ، وهو (الاختلاس) ، ورويت هذه القراءة عن ابن عامر أيضاً .

ب- وقوله تعالى : { وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الآخِرَةِ نُؤْتِهِ مِنْهَا } .

حيث قرأ أبو عمرو ، وهشام ، وأبو بكر ، وحمزة ، وابن وردان ، وابن جمّاز بسكون هاء (نؤتهْ) في الموضعين ، وباختلاس الحركة قرأ قالون ، ويعقوب، وهشام ، وأبو جعفر ، ونُسبت هذه القراءة لنافع ، وابن عامر .

ج- وقوله تعالى : { نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيراً } .

قرأ أبو عمرو ، وأبو بكر ، وحمزة ، وابن وردان ، وابن جمّاز بإسكان الهاء في (نُولّهْ) و(نُصلهْ) ، وباختلاس الحركة قرأ قالون ، ويعقوب ، وأبو جعفر ، ونقلت هذه القراءة – أيضاً – عن نافع ، وابن عامر .

ويُعضّد هذه القراءات نقل الكسائي ، والفراء ، والأخفش ، هذه اللغة عن العرب .

٣- منع سيبويه وضع المفرد موضع الجمع بناءً على استقراء لغة العرب ، وحكم على ما ورد بأنّه من قبيل الضرورة الشعرية [١] .

ووافقه في المنع عدد من النحاة ، منهم : الأخفش ، والمبرِّد ، وابن السرّاج، وابن السيرافي ، وابن القزّاز ، وآخرون .

---

(١) انظر : الكتاب ٢١٠/١.

وقد جاء الجواز في عددٍ من القراءات القرآنية منها :

أ- قوله تعالى : { فَانْظُرْ إِلى آثَارِ رَحْمَتِ اللهِ } .

قرأ ابن كثير ، ونافع ، وأبو عمرو ، وعاصم في رواية أبي بكر ، ويعقوب بالإفراد (أثر) ، وبالجمع (آثار) قرأ ابن عامر ، وحفص عن عاصم ، وحمزة ، والكسائي ، وخلف .

ب- وقوله تعالى : { وَأَرْسَلْنَا الرِّيَاحَ لَوَاقِحَ } .

قرأ حمزة ، وخلف (الريح) بالإفراد ، وبالجمع قرأ الباقون .

ج- وقوله تعالى : { فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامَاً فَكَسَوْنَا العِظَامَ لَحْمَاً } .

قرأ ابن عامر ، وعاصم في رواية أبي بكر (عظماً) و (العظم) بالإفراد في الموضعين، وقرأ ابن كثير ، ونافع ، وأبو عمرو ، وحمزة ، والكسائي ، وحفص عن عاصم ، وبكار عن أبان عن عاصم بالجمع في الموضعين .

والقراءات التي جاء فيها وضع المفرد موضع الجمع كثيرة تقطع بالجواز[1].

ب- الأحاديث النبوية :

لقد منع طائفة من النحاة الاحتجاج بالأحاديث النبوية في إثبات القواعد النحوية [2] ، وفي المقابل توسّع بعضهم في الاستشهاد بالحديث النبوي ، وعلى رأسهم ابن خروف (ت٦٠٩هـ) ، وقدجعله يوهان فك في كتابه (العربية) من

---

(١) انظر : دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٦٣٨/٤/٢ – ٦٤٦ .

(٢) انظر الخلاف في الاحتجاج بالحديث النبوي : موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ، د.خديجة الحديثي ، والحديث النبوي وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية ، د. محمد حمادي ، والحديث النبوي في النحو العربي ، د. محمود فجال ، والسير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو ، د. محمود فجال .

أوائل من احتجوا بالحديث النبويّ[1] ، ثم جاء ابـن مالـك (ت٦٧٢هـ) ، وتوسّع كثيراً في الاستشهاد بالحديث بحيث صار مذهباً لـه عُـرِف بـه ، وتبعـه في ذلـك العلامة الرضي ، وابن هشام ، والدماميني ، والبغـدادي الـذي قـال : «والـصواب جـواز الاحتجـاج بالحـديث للنحـوي في ضـبط ألفاظـه ، ويُلحـق بـه مـا روي عـن الصحابة وأهل البيت»[2] .

وكان لهذا الموقف من النحاة تجاه الاحتجاج بالحديث أثـره الواضـح علـى استقراء الأحكام النحوية من غيرها ، وإليك بعض الأمثلة :

١- خـصّ جمهـور النحـاة وقـوع فعـل الـشرط مـضارعاً وجوابـه ماضـياً بـضرورة الشعر[3] ، مع أنه وقع في قوله – صـلى الله عليـه وسـلم – : (مـن يقـم ليلـة القدر إيماناً واحتساباً غُفر له ما تقدم من ذنبه) ، وقد جاء – أيـضاً – ذلـك في قوله عائشة – رضي الله عنها – : (إن أبا بكر رجـل أسِيفٌ ، متـى يقـم مقامك رقّ) .

٢- منع معظم البصريين العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجارّ ، وحكموا على مـا جـاء مـن ذلـك في الـشعر بالـضرورة الـشعرية [4] ، ولـو توسّـعوا في الاستقراء النحوي من الأخذ بالأحاديث النبوية ، لوجدوا أنّ مـا منعـوه قـد ورد في قوله – صلى الله عليـه وسـلم – : (إنّمـامثلكم واليهـود والنّـصارى ، كرجل استعمل عُمّالاً) .

---

(١) انظر : العربية ليوهان فك ، ترجمة الدكتور : عبدالحليم النجار ، ص ٢٢٧ .

(٢) الخزانة ٢٣/١ .

(٣) انظر : شرح المفصّل ١٥٧/٨.

(٤) انظر : الكتاب ٣٨٢/٢ – ٣٨٣.

٣- يخص النحاة حذف الفاء والمبتدأ معاً من جواب الشرط بالضرورة الشعرية [١]، مع أنَّه قد ورد في بعض الأحاديث النبوية كقوله - صلى الله عليه وسلم - لأُبي بن كعب : (فإنْ جاء صاحبها ، وإلاَّ استمتع بها) ، قال ابن مالك : «وإذا حذفت (الفاء) والمبتدأ معاً ، ولم يخصّ ذلك بالشعر ، فحذف (الفاء) بعدها أولى بالجواز ، وأن لا يخصّ بالشّعر»[٢] .

وهكذا كان عدم الاحتجاج بالحديث النبويّ تضييقاً على النحاة من ناحية، وعلى قواعد لغتنا العربية من ناحية أخرى ، ولو اعتمد النحاة على الحديث النبوي في استقرائهم للنصوص المحتجّ بها لتغيّرت بعض أحكام النحو العربي .

---

(١) انظر : الكتاب ٣ / ٦٤ - ٦٥ ، المقتضب ٢ / ٧١ - ٧٣.

(٢) شواهد التوضيح ١٣٥ - ١٣٦ .

الفصل الثالث

أثر نقص الاستقراء في الأحكام النحوية

كان (لنقص الاستقراء) أثرٌ واضح في (الحكم النحوي) ، وقد تجلّى هذا الأثر في عدة أنماط أبرزها :

١- منع الجائز :

الجواز في اللغة : الإنفاذ والاحتمال ، قال في اللسان : «أجزته : أنفذته ...، وجوَّز له ما صنعه ، وأجاز له أي : سوّغ له ذلك ، وأجاز رأيه وجوَّزه : أنفذه ...، وتجوَّز في هذا الأمر ما لم يتجوّز في غيره : احتمله وأغمض فيه»[1] .

وأما في الاصطلاح فإنّ الجائز هو : المارّ على جهة الصواب ، ويطلق – أيضاً – على الجائز الذي هو أحد أقسام العقلي (الممكن) ، فالممكن والجائز العقلي في اصطلاح المتكلّمين مترادفان ، والممكن الخاصّ عند المناطقة هو المرادف للجائز العقلي ،وأمّا الممكن العام فهو عندهم ما لا يمتنع وقوعه .

والجائز : ما يمكن تقدير وجوده في العقل بخلاف المحال[2] .

وأمّا المنع في اللغة فهو : أن تحول بين الرجل وبين الشيء الذي يريده ، وهو خلاف الإعطاء ، ويُقال : هو تحجير الشيء ، مَنَعَه يَمْنَعُه مَنْعاً ، ومنَّعَه فامتنع وتمنَّع[3] .

وهو في الاصطلاح : انعدام الحكم عند وجود السبب[4] .

---

(١) لسان العرب (جوز) ٣٢٦/٥ – ٣٢٧ .

(٢) انظر : الكليات ١٣٩ – ١٤٠ ، الوجوب والجواز في الأحكام النحوية ٢ .

(٣) انظر : لسان العرب (منع) ٣٤٣/٨ .

(٤) انظر : التعريفات ١٧٢ .

وقد كان لنقص استقراء النحاة الأوائل لنصوص اللغة وشواهدها أثره الواضح في الحكم على بعض الأساليب أو النمانج الفصيحة بالمنع ، غير أن تتبُّع نصوص اللغة وإعادة استقرائها أثبت جواز مثل هذه الأساليب ، وصحة ورودها عن العرب الفصحاء ،

ومن ثمّ ثبت أنّ الحكم بالمنع قد استند إلى استقراء ناقص فلا وجه له .

ومن أمثلة ذلك :

أ- يرى سيبويه – بعد استقرائه كلام العرب – أنّه إذا جاء اللّقب بعد الاسم ، وكانا مفردين نحو: (هذا سعيد كرْزٍ) وجب إضافة الاسم إلى اللقب ، وامتنع الإتباع والقطع[١] .

وقد تبع سيبويه في هذا الحكم جمهور أهل البصرة .

قال المبرِّد : «إذا لقبت مفرداً بمفرد أضفته إليه ، لا يجوز إلاّ ذلك».

وجعل السيرافي ، وابن يعيش ما عدا الإضافة في مثل هذه المسألة موقعاً فيما ليس له نظير من كلام العرب .

وقد جاءت الشواهد الفصيحة لتثبت جواز ما منعه جمهور البصريين ، ومنها :

١- حكى الفراء عن العرب قولهم : (هذا قيسٌ قُفَّةٌ) .

٢- وقول العرب : (هذا يحيى عينانُ) .

٣- وقولهم : (ابن قيسٍ الرُّقيّاتُ) .

وبناءً على مثل هذه النصوص قرّر الكوفيون وبعض أهل البصرة أنّ اللّقب إذا جاء بعد الاسم ، وكانا مفردين جاز فيه ثلاثة أوجه :

---

(١) انظر : الكتاب ٢٩٤/٣ — ٢٩٥.

١- الإضافة مع انتفاء المانع .

٢- إتباع اللقب للاسم في الإعراب .

٣- القطع إلى الرفع على إضمار مبتدأ ، أو إلى النصب على إضمار فعل .

وأيّدوا السماع بالقياس من وجهين :

أ - أنّ الإتباع والقطع هما الأصل ، بخلاف الإضافة فإنّها على خلاف الأصل .

ب- أنّ الاسم واللقب مدلولهما واحد ، فيلزم من إضافة أحدهما إلى الآخر إضافة الشيء إلى نفسه واللازم باطلٌ ، فالملزوم مثله لوجوب مغايرة المتضايفين .

وبذلك تقرّر أنّ الاستقراء الناقص للنصوص قاد إلى الحكم بوجوب إضافة الاسم إلى اللقب إذا كانا مفردين ، ومنع ما عداها ، والشواهد المسموعة عن العرب ترد هذا الحكم ، وتدل على جواز الإتباع ، والقطع ، والإضافة في هذه المسألة .

ب- قرّر ابن خروف أنّه إذا تنازع ثلاثة عوامل معمولاً واحداً وجب إعمال الثالث، وإلغاء الأول والثاني [1] .

وقد أيّد ابن مالك هذا الرأي بقوله : «وممّا يدلّ على ترجيح إعمال الأقرب إذا كان ثانياً التزام إعماله إذا كان ثالثاً أو فوق ذلك بالاستقراء ،ولا يوجد إعمال غيره ،ومن أجازه فمُستنده الرأي».

وقد اعترض ابن عصفور ، وأبو حيّان ، وآخرون هذا القول ؛ لاستناده على استقراء ناقص للنصوص التي تثبت جواز إعمال أيٍّ من العوامل الثلاثة ، ومنها :

١- قول أبي الأسود :

كَسَاكَ وَلَمْ تَسْتَكْسِهِ فأَشْكُرَنْ لهُ ... أخٌ لكَ يُعطيكَ الجزيلَ وناصرُ

---

(١) انظر : شرح التسهيل ١٧٧/٢.

٢- إجماع أهل البصرة والكوفة على جواز إعمال الأول والثاني والثالث .

قال أبو حيّان معترضاً ابن مالك : «قوله غير صحيح ،واستقراء ابن خروف والمصنّف استقراءٌ ناقصٌ ، وقد سُمع في لسان العرب إعمال الأول ، وإلغاء الثاني والثالث عن العمل ، وشغله بما يناسب أن يشغله من الضمائر».

وبذلك تقرَّر أنّ الاستقراء الناقص في هذه المسألة قاد إلى منع الجائز في لغة العرب ، وهومردود بالنصوص وإجماع النحاة ،وثبت بالاستقراء جواز إعمال الأول والثاني والثالث فيما إذا تنازع أكثر من عاملين معمولاً واحداً .

ج- ذهب الفرّاء إلى أنّ خبر (إنّ وأخواتها) لا يجوز حذفه إلا إذا كُرِّرت الأداة ؛ ليُعرف أنّ أحدهما مخالفٌ للآخر عند من يظنّه غير مخالف ، سواء كان الاسم نكرة أم معرفة[1]

واشترط الكوفيون لجواز الحذف كون الاسم نكرة .

واختار ذلك الفارسي ، والصيمري ، والسهيلي ، وغيرهم .

وقدجاء خبر (إنّ وأخواتها) محذوفاً دون تقيّد بكون الاسم نكرة ، ودون تكرار للأداة في عددٍ من النصوص الفصيحة ، منها :

١- قوله تعالى : { إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاس سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَاد } .

٢- قوله تعالى : { إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ وإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيْزٌ } .

٣- وقول عمر بن عبدالعزيز – رضي الله عنه – لرجل ذكَره بقرابته منه: (إنَّ ذلك) ، ثم ذكر له حاجة ، فقال : (لعلّ ذلك) ، أراد : (إنّ ذلك حقٌّ) ، و(لعلَّ حاجتك مقضيّةٌ) .

---

(١) انظر : شرح السيرافي ٣/٨ ب.

وقد جوّز سيبويه ، والمبرِّد ، وغيرهما ، حذف خبر (إنّ وأخواتها) ؛ للعلم به مطلقاً بناءً على مثل هذه النصوص المسموعة ، ودلّ ذلك على أنّ المنع مستندٌ إلى استقراء ناقص للشواهد .

د- منع سيبويه حذف حرف النداء مع اسم الجنس المعيّن (النكرة المقصودة) ، أو اسم الإشارة ، إلاّفي ضرورة الشعر [1] .

ووافقه في المنع المبرِّد ، وابن السراج ، والزجّاجي ، وابن جنّي ، والزمخشري ، وجمهور أهل البصرة .

وقد جاء حذف حرف النداء مع اسم الجنس المعيّن ، واسم الإشارة في عدد من الشواهد ، منها :

١ – قوله تعالى : { ثُمَّ أَنتُمْ هَؤُلاء تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ }، أي : (يا هؤلاء) .

٢ – وقوله – صلى الله عليه وسلم – في قصة موسى – عليه السلام – : (ثوبي حَجَرُ، ثوبي حجرُ) .

٣- وقوله – عليه السلام – : (أشتدِّي أزمةُ تنفرجي) .

٤- وقول العرب : (أعورُ عينك والحجر) ، أي : (يا أعورُ) .

٥- وقولهم : (افتدِ مخنوقُ) ، و(أصبح ليل) ، و (أطرق كرا) .

فدل ذلك على أنّ الاستقراء النحوي في هذه المسألة كان ناقصاً ، وأنَّ الأولى القول بالجواز ؛ لثبوت السماع الفصيح عن العرب .

هـ- منع سيبويه حذف الفاء من جواب (أمّا) إلاّ في الضرورة الشعرية [2] ، ووافقه في ذلك المبرِّد ، والسيرافي ، والزجّاجي ، والنحاس ، وجمهور النحاة .

---

(١) انظر : الكتاب ٢/٢٣٠ – ٢٣١.

(٢) انظر : الكتاب ٤/٢٣٥.

وقد استند المنع على استقراء ناقص لشواهد اللغة الفصيحة . بدليل ثبوت الحذف في نصوص كثيرة لا تقبل الرد أو التأويل ، منها :

١- قوله تعالى : { فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ } ، حيث قرَّر صاحب (الضرورة الشعرية) أنَّ الجواب : (أكفرتم) ، ولا حاجة للتقدير .

٢- وقوله - صلى الله عليه وسلم - : (أمَّا بعد أشيروا عليَّ في أناس أبَنُوا أهلي ، وأيمُ الله ما علمت على أهلي من سوء ...) .

٣- وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال : قام عمر على المنبر ، فقال : (أمَّا بعد نزل تحريم الخمر ، وهي من خمسة : العنب ، والتمر ، والعسل ، والحنطة ، والشعير، والخمر ما خامر العقل) .

٤- وسأل رجل البراء - رضي الله عنه - فقال : يا أبا عمارة أولّيتم يوم حنين ؟ قال البراء ... : (أمَّا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لم يولِّ يومئذ) .

٥- وقوله - صلى الله عليه وسلم - : (أمَّا موسى كأني أنظرُ إليه ، إذ انحدر في الوادي يلبّي) .

٦- وقوله - عليه الصلاة والسلام - (أمَّا بعد ، ما بال رجال يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله) .

٧- وقوله - عليه الصلاة والسلام - : (أمَّا بعد ، أيُّها الناس إنّه نزل تحريم الخمر ...) .

كل هذه النصوص وما ماثلها تدلّ صراحة على أنّ (الفاء) ليست لازمة في جواب (أمَّا)؛ لأنَّ منع الحذف قائمٌ على استقراء ناقص للشواهد ، فلا يُعتد به، وكان من الواجب على النحاة وضع قاعدة جزئية تضم مثل هذه الشواهد ،

بعيداً عن التعسف في رفضها ، أو الحكم عليها بالندرة ، أو الضرورة ، أو منع الأساليب التي حوتها تلك النصوص؛ لما في ذلك من إهدارٍ لقيمتها الدلالية واللغويّة ، ويبقى الاحتكام أولاً وآخراً لنصوص اللغة ، وواقع الاستعمال ، فما جاءت النصوص بإجازته أجزناه ، وما منعته وليس له وجه جواز امتنع .

و- منع النحاة عدداً من الأساليب أو الاستعمالات ، ومنها :

١- إعمال (ما) الحجازية مع توسط الخبر .

٢- استعمال لفظ (أخ) مقصوراً .

٣- ثبوت ميم (فم) عند الإضافة .

٤- العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار .

٥- العطف على ضمير الرفع المتصل دون فصلٍ بتوكيد أو غيره .

٦- اتصال الضمائر بـ (لولا) .

٧- حذف الموصول الاسمي .

٨- إستعمال (ما) شرطية زمانية .

٩- استعمال (مهما) ظرفية .

١٠- وضع المفرد موضع الجمع .

١١- اقتران خبر (كاد) بـ (أنْ) .

١٢- استعمال (مِنْ) في ابتداء غاية الزمان .

١٣- تناوب حروف الجر بعضها عن البعض .

وقد تبيّن بالاستقراء جواز إعمال (ما) مع توسط خبرها [١] ، وصحة استعمال لفظ (أخ) مقصوراً [٢] ، وجواز ثبوت ميم (فم) عند الإضافة [٣] ،

---

(١) انظر : ص   من هذا البحث .

(٢) انظر : ص   من هذا البحث.

(٣) انظر : ص   من هذا البحث.

وصحة العطف على الضمير المجرور دون الحاجة إلى إعادة حرف الجر [1] ، وجواز العطف على ضمير الرفع المتصل دون فاصل [2] ، وجواز اتصال الضمائر بـ (لولا)[3]، وأنّ الموصول الاسمي قد يُحذف [4] ، وأنّ (ما) قد تستعمل شرطية زمانية [5] ، كما استعملت – أيضاً – (مهما) ظرفية [6] ، وجواز وضع المفرد موضع الجمع [7] ، وأنّ خبر (كاد) قد يقترن بـ (أن) [8] ، وأنّ (مِنْ) تقع في ابتداء غاية الزمان [9] ، وأنّ حروف الجرّ قد ينوب بعضها عن بعض ، ويُفهم ذلك من سياق الكلام وقرينة الحال [10] .

٣- الحكم بالقبح :

منع النحاة بعض الأساليب أو الاستعمالات ، وحكموا عليها بالقُبح ، وتبيّن من خلال الاستقراء والتوسع في الاستشهاد ببعض المسموعات التي استبعدها النحاة كالقراءات القرآنية ، والأحاديث النبوية أنّ مثل هذه الأساليب فصيحة نقلها الثقات عن العرب ، وأيدتها القراءات والأحاديث ، وثبت قيام المنع والحكم بالقبح على استقراءٍ ناقص ، ومن ثَمّ لا عبرة بالقول به، ومن أمثلة ذلك:

أ- منع كثيرٌ من النحاة [11] حذف اسم (إنّ وأخواتها) إذا كان ضمير الشأن إلاّ في ضرورة الشعر ، وحكموا على حذفه في النثر بأنّه خطأ قبيح .

---

(١) انظر : ص من هذا البحث.
(٢) انظر : ص من هذا البحث.
(٣) انظر : ص من هذا البحث.
(٤) انظر : ص من هذا البحث.
(٥) انظر : ص من هذا البحث.
(٦) انظر : ص من هذا البحث.
(٧) انظر : ص من هذا البحث.
(٨) انظر : ص من هذا البحث.
(٩) انظر : ص من هذا البحث.
(١٠) انظر : ص من هذا البحث.
(١١) انظر : الكتاب ١٣٤/٢ – ١٣٦ ، مجالس ثعلب ٦٥/١.

قال ابن عصفور : «فحذف هذا الضمير [أي ضمير الشأن] يحسن في الشعر، ويقبح في الكلام ، إلاّ أن يؤدي حذفه إلى أن تكون (إنّ وأخواتها) داخلة على فعل ، فإنّه إذ ذاك يقبح في الكلام والشعر ؛ لأنّها حروف طالبة للأسماء ، فاستقبحوا لذلك مباشرتها للأفعال».

وقد جاء حذف اسم (إنّ وأخواتها) وهو ضمير الشأن في أقوال العرب التالية :

١- قول بعض العرب : (إنَّ بك زيدٌ مأخوذٌ) .

٢- وحكى الأخفش : (إنَّ بك مأخوذٌ أخواك) .

٣- وحكى الكسائي والفرّاء : (إنّ فيك زيدٌ راغبٌ) .

وأيّدت الأحاديث النبوية صحة ما تضمنته هذه النصوص منها :

١- قوله – صلى الله عليه وسلم – في وصف الدجال : (أعورُ عيْنُه اليُمنى ، كأنّ عنبةٌ طافيةٌ) .

٢- وقوله – عليه الصلاة والسلام – : (إنَّ من أشدِّ أهلِ النار يوم القيامة عذاباً المصوِّرون) .

٣- وقوله – عليه الصلاة والسلام – في بعض الروايات: (لعلّ نزعها عِرْقٌ) .

وبذلك اتّضح أنّه يجوز حذف اسم (إنّ وأخواتها) إذا كان ضمير الشأن في النثر والشعر ، وأنّ الحكم بالقبح قد استند إلى استقراء ناقص للمسموعات .

ب- ذهب جمهور البصريين ، وبعض الكوفيين [1] إلى عدم جواز وقوع الفعل الماضي المثبت حالاً ، إلا إذا كانت معه (قد) مضمرة أو مظهرة .

---

(١) انظر : معاني القرآن للفرّاء ٢٣/١ – ٢٤ ، المقتضب ١٢٣/٤ ، ١٢٤ – ١٢٥.

وحكم المبرّد على الفعل الماضي الواقع حالاً بأنه قبيح ، قال : «فإن قلت: فأَجْرِ (كان) بعد المعرفة ، وأجعلها حالاً لها فإنّ ذلك قبيحٌ ، وهو على قُبْحه جائز في قول الأخفش، وإنّما قبحه أنّ الحال لِما أنت فيه ،و (فَعَل) لِمَا مضى ، فلا يقع في معنى الحال».

وقد جاء الاستقراء ليثبت خطأ هذا الحكم ، وأنّ القول بقبح وقوع الفعل الماضي المثبت حالاً دون (قد) لا وجه له ؛ لاعتماده على استقراءٍ ناقص للمسموعات ، ومنها :

١- قوله تعالى : { وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْزِل } .
٢- وقوله تعالى : { وجَاءُوا أبَاهُمْ عَشَاءً يَبْكُونَ قالُوا يَا أبَانَا } .
٣- وقوله : { وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انْقَلَبَ عَلَى وَجْهِهِ خَسِرَ الدُّنْيَا والآخِرَةَ } .
٤- وقول أبي صخر الهذلي :

وإنّي لتعْرُوني لِذِكْراكِ هِزّةٌ ... كَمَا انتفَضَ العصفورُ بلّلهُ القَطْرُ

قال أبو حيّان : «والصحيح جواز ذلك ؛ لكثرة ما ورد منه بغير (قد)، وتأويل الشيء الكثير ضعيف جداً ؛ لأنّا إنما نبني المقاييس العربية على وجود الكثرة ».

وقال : «وقد أجاز الأخفش من البصريين وقوع الماضي حالاً بغير تقدير (قد) ، وهو الصحيح إذ كثُر ذلك في لسان العرب كثرةً تُوجب القياس ، ويبعدُ فيها التأويل».

ج- حكم سيبويه وجمهور أهل البصرة [١] على أسلوب العطف على ضمير الرفع المتصل دون فصلٍ بتوكيد أو غيره بأنّه أسلوبٌ قبيحٌ في الكلام ، وإنّما يقعُ في الشعر للضرورة .

---

(١) انظر : الكتاب ٢/٣٧٨ – ٣٨٠.

قال سيبويه : «وأمّا ما يقبحُ أن يشركه المظهر فهو المضمر في الفعل المرفوع ، وذلك قولك : (فعلتُ وعبدُالله) ، و (أفعلُ وعبدُالله) .

وزعم الخليل أنّ هذا إنّما قبح من قبل أنّ هذا الإضمار يُبنى عليه الفعل ، فاستقبحوا أن يشرك المظهر مضمراً يُغيّر الفعل عن حاله إذا بعُد منه ... ».

وقال : «واعلم أنّه قبيحٌ أن تقول : (ذهبتَ وعبدُالله)، و(ذهبتُ وعبدُالله)، و(ذهبتَ وأنا)؛ لأنّ (أنا) بمنزلة المظهر ، ألا ترى أنّ المظهر لا يشركه ، إلاّ أن يجيء في الشعر».

وقدجاء العطف على ضمير الرفع المتصل دون فصلٍ بتوكيد أو غيره في كلام العرب الفصحاء ، ومنه :

١- قال بعض العرب : (مررتُ برجلٍ سواءٍ والعدمُ).
٢- وروي عن العرب قولهم : (قُمْ وزيدٌ) .

وأيّدت الأحاديث النبوية والآثار صحة هذا العطف ، ومنها :

١- قول عمر –رضي الله عنه-: (إني كنتُ وجارٌ لي من الأنصار في بني أمية ابن زيد).
٢- وقول علي – رضي الله عنه – : (كنتُ أسمعُ رسول الله – صلى الله عليه وسلم – يقول كنتُ وأبو بكرٍ وعمرُ ، وفعلتُ وأبو بكرٍ وعمرُ ، وانطلقتُ وأبو بكرٍ وعمرُ).

قال ابن مالك : «وهو ممّا لا يُجيزه النحويون في النثر إلاّ على ضعف ، ويزعمون أنّ بابه الشعر ، والصحيح جوازه نثراً ونظماً».

وبذلك اتضح أن الحكم بالقُبح في هذه المسألة قد اعتمد على استقراءٍ ناقص للمسموعات ، ومن ثمَّ لا اعتداد به .

د- منع طائفة من النحويين [1] وضع المفرد موضع الجمع ، وحكموا عليه بأنّه قبيحٌ لا يقع إلا في الشعر للضرورة .

قال ابن عصفور : «فأمّا وضع المفرد موضع الجمع فمثل... ، وهذا عند سيبويه من قبيح الضرائر» .

وقد جاء المفرد موضع الجمع في فصيح كلام العرب ، ومنه :

١- حكى الأخفش عن العرب : (ديناركم مختلفة) ، أي : دنانيركم .

٢- وقولهم : (أهلك الناس الدينار الصفر ، والدرهم البيض) ، أي الدنانير الصفر ، والدراهم البيض .

وأيّدت القراءات القرآنية الكثيرة صحة وضع المفرد موضع الجمع ، ومنها :

١- قوله تعالى : { فَانْظُرْ إِلَى آثَارِ رَحْمَتِ الله } .

قرأ ابن كثير ، ونافع ، وأبو عمرو ، ويعقوب (أثر) بالإفراد ، وقرأ ابن عامر ، وحفص ، وحمزة ، والكسائي ، وخلف (آثار) بالجمع .

٢- وقوله تعالى : { وَأَرْسَلْنَا الرِّيَاحَ لَوَاقِحَ } .

قرأ حمزة وخلف (الريح) بالإفراد ، وقرأ الباقون (الرياح) بالجمع .

٣- وقوله تعالى : { فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامَاً فَكَسَوْنَا العِظَامَ لَحْمَاً } .

قرأ ابن عامر ، وعاصم (عظماً) و (العظم) بالإفراد في الموضعين ، وقرأ ابن كثير، ونافع ، وأبو عمرو ، وحمزة ، والكسائي ، وحفص عن عاصم ، وبكار عن أبان عن عاصم (عظاماً) و (العظام) بالجمع .

ومن – هنا – اتضح جواز وضع المفرد موضع الجمع ؛ لثبوت السماع الفصيح بذلك، ولو توسّع النحاة في الاستشهاد بالقراءات القرآنية المختلفة ،

---

(١) انظر : الكتاب ١ / ٢١٠.

ونوّعوا في مصادر الاحتجاج لتوصّلوا إلى الحكم بصحة وضع المفرد موضع الجمع دون ضعف أو قبح .

٣- الجواز والمنع على السواء :

(الجائز على السواء) قسمٌ من أقسام الحكم النحوي ، ومثاله : حذف المبتدأ أو الخبر ، وإثباته حيث لا مانع من الحذف ولا مقتضٍ له [١] .

والملاحظ انّ النحاة حكموا على بعض الأساليب أو التراكيب بأنّه يُقتصر فيها على وجهٍ واحد ، أو حكم إعرابي واحد ، ومنعوا ما عداه ، غير أنّ الاستقراء أثبت جواز وجه ، أو وجوه أخرى في المسألة لم يقف عليها النحاة بناءً على نقص استقرائهم للغة العرب ، أو عدم التوسع في أدلة الاحتجاج المعتبرة .

ومن أمثلة ذلك :

أ- ذهب جمهور البصريين [٢] إلى أنّه إذا جاء اللقب بعد الاسم ، وكانا مفردين نحو : (سعيد كرز) فإنّ الواجب في مثل هذه الحالة هو إضافة الاسم إلى اللّقب ، ولا يُحفظ عن العرب سوى هذا الوجه .

قال المبرِّد : «إذا لقّبت مفرداً بمفرد أضفته إليه، لا يجوز إلاّ ذلك.. » .

وقد جاء الاستقراء ليثبت جواز الإضافة ، والإتباع ، والقطع على حدٍّ سواء في هذه المسألة ، ومن النصوص الورادة في ذلك :

١- حكى الفرّاء عن العرب قولهم : (هذا قيسٌ قُفّةٌ) .

٢- وقولهم : (هذا يحيى عينانُ) .

٣- وقولهم – أيضاً – : (ابن قيسٍ الرقيّاتُ) .

---

(١) انظر : الإصباح ٤٧- ٤٨ .

(٢) انظر : الكتاب ٣/٢٩٤ – ٢٩٥.

وبذلك اتضح أنّ اقتصار النحاة على الإضافة في نحو : (سعيد كرز) إنّما هو نتيجةٌ مباشرةٌ لنقص استقرائهم للغة العرب ، ونصوصهم الفصيحة .

ب- يرى ابن خروف وابن مالك [1] أنّه إذا وقع التنازع بين أكثر من عاملين فإنّه يجب إعمال الثالث منها ، ولا يجوز إعمال الأول ولا الثاني ؛ لعدم السماع بمثل ذلك .

قال ابن مالك : «ومما يدلّ على ترجيح إعمال الأقرب إذا كان ثانياً التزم إعماله إذا كان ثالثاً أو فوق ذلك بالاستقراء ، ولا يوجد إعمال غيره ، ومن أجازه فمستنده الرأي».

وقد أثبت الاستقراء أنّه إذا وقع التنازع بين أكثر من عاملين جاز إعمال أيٍ منها على حدٍّ سواء ، ومن ذلك :

١- قال أبو الأسود :

كَسَاكَ ولمْ تسْتَكْسِهِ فاشْكُرَنْ لهُ   أخٌ لكَ يعطيكَ الجزيلَ وناصرُ

أعمل (كساك) ورفع به (أخٌ) ، وأضمر في الثاني في قوله : (ولم تستكسه) ، وفي الثالث في (له) .

٢- أجمع أهل البصرة والكوفة على جواز إعمال الأول والثاني والثالث .

قال أبو حيّان : «قوله – أي ابن مالك – غير صحيح ، واستقراء ابن خروف والمصنّف استقراءٌ ناقصٌ ، وقد سُمِع في لسان العرب إعمال الأول ، وإلغاء الثاني والثالث عن العمل ، وشغله بما يناسب أن يشغله من الضمائر ...».

وقال : «وحكى بعض أصحابنا انعقاد الإجماع على جواز إعمال الأول والثاني والثالث قبل أن يُخلق ابن خروف وابن مالك».

---

(١) انظر : شرح التسهيل ١٦٨/٢ ، ١٧٦ – ١٧٧.

ج- ذهب عامة البصريين [1] إلى القول بوجوب أن يكون مدخول (لا) النافية للجنس نكرة، ولا يصحُ أن يقع معرفة .

وقد جاءت النصوص الفصيحة لتثبت أنّه يجوز أن يكون مدخول (لا) النافية للجنس معرفة ، كما يجوز أن يقع نكرة ، ومن ذلك :

١- قول العرب : (إن كان أحدٌ سلك هذا الفجّ فلا هو يا هذا) .

٢- وقول أبي سفيان : (إن لنا عزى ، ولا عُزّى لكم) .

٣- وقولهم : (لا يدي لك) .

٤- وقول العرب : (لا قريشَ بعد اليومِ) .

٥- وقول الشاعر :

تُبكّي عَلَى زيدٍ ولا زيدَ مثلُهُ   بريءٌ مِنَ الحُمّى سليمُ الجوانحِ

وأيّدت الأحاديث النبوية صحة مجيء اسم (لا) النافية للجنس معرفة، ومنها قوله – صلى الله عليه وسلم–: (إذا هلكَ كسرَى فلا كسرى بعده ، وإذا هلك قيصرُ فلا قيصرَ بعده).

وبذلك اتضح أنّ الاقتصار على وجه واحد في هذه المسألة قد اعتمد على استقراءٍ ناقص لما ورد عن العرب من نصوص ، وأنّ اسم (لا) النافية للجنس يجوز أن يقع نكرة ، كما يجوز أن يقع معرفة بدليل الاستقراء .

د- أشار سيبويه إلى أنّ (ظُبَـة) لا تُجمع إلا على (ظُبات) [2] ، ولا يجوز أن تجمع على وجهٍ آخر ؛ لأنه اسمٌ جُمِع ولم يجمعوه بالواو والنون .

غير أنّ الاستقراء أثبت أنّ العرب قد جمعت (ظُبَـة) على (ظِبُون) ، ومن ذلك :

---

(١) انظر : الكتاب ٢ / ٢٩٦ – ٢٩٧.

(٢) انظر : الكتاب ٣/٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٥٩٨.

١- قول الكميت :

يرَى الرَّاؤونَ بالشَّفراتِ منها كنَارِ أبي الحُباحِبِ والظُّبَيْنَا

٢- وقول كعب بن مالك :

تَعَاوَرَ أيْمانُهُـــمْ بينهُمْ كؤُوسَ المَنَايَا بحَدِّ الظُّبينــا

وبذلك اتضح صحة جمع (ظُبة) جمع مذكرٍ سالماً ، بالإضافة إلى جواز جمعها بالألف والتاء ، وأنّ الاستقراء الناقص هو الذي قاد إلى الاقتصار على جمعها على (ظُبات) .

٤- الحكم بالبعد أو الخطأ :

لقد كان لنقص الاستقراء أثره الواضح في الحكم على بعض الأساليب الصحيحة الجائزة بالبعد أو الخطأ ، وقد ضعف هذا الحكم بناء على ان تلك الأساليب أو النماذج قد استعملها العرب في كلامهم ، ونطقت بذلك شواهدهم .

والأمثلة على ذلك كثيرة منها :

أ- يرى المبرِّد أنّ وقوع الضمائر بعد (لولا) نحو : (لولاك) و (لولاي) خطأً في العربية لم يأت عن ثقة [1] .

وقد منع المبرِّد هذا الأسلوب ووصفه بالخطأ بناء على استقراءٍ ناقص لنصوص اللغة ، حيث وردت شواهد تثبت أنّ العرب قد أوقعت الضمائر بعد (لولا) ممّا يدلّ على صحة هذا الاستعمال وموافقته للغتهم ، ومن هذه الشواهد :

١- قول الشاعر :

دَامَنَّ سَعْدُكِ إنْ رَحِمْتِ مُتَيَّماً لولاكِ لمْ يكُ للصَّبابةِ جانِحاً

٢- وقول عمر بن أبي ربيعة :

---

(١) انظر : الكامل ١٢٧٧/٣ – ١٢٧٨ (الدالي).

أوْمَتْ بِعَيْنيها مِنَ الهودجِ لولاكَ في ذا العامِ لم أحْجُجِ

٣- وقول الشاعر :

لولاكُمَا لَخَرَجَتْ نَفْساهُما

وبناء على مثل هذه الشواهد قرّر كثير من النحويين جواز اتصال (لولا) بالضمائر ، ونقل السيرافي أنّ النحاة المتقدمين من البصريين والكوفيين قد أجمعوا على الرواية عن العرب (لولاك) ، و (لولاي) .

وتحقق بذلك صحة هذا الأسلوب ، وأنّه منقول عن العرب بنقل الثقات ، وأنّ الحكم بتخطئته أثرٌ واضحٌ لنقص استقراء المبرِّد في هذه المسألة .

ب- قرّر سيبويه – بعد استقراء لغة العرب – أنّ بناء (مَفْعُل) لم يرد بغير الهاء ، قال : «وليس في الكلام (مَفْعُل) بغير الهاء»[1] .

وهذا يقتضي أنّ استعمال هذا البناء بغير الهاء يعدُّ خطأ في العربية ، ولا يجوز ارتكابه؛ لعدم السماع بمثله .

وقد تبع سيبويه في هذا الحكم الكسائي ، والأخفش ، والزجّاج ، وكثيرٌ من النحويين.

وذهب الفرّاء ، والسيرافي ، وطائفة من النحاة إلى أنّ هذا البناء واردٌ في لغة العرب ، وقد نقل عنهم استعماله بغير الهاء .

واستدلوا لصحة مذهبهم بقوله تعالى : { وإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إلى مَيْسَرَةٍ } في قراءة (مَيْسُرِهِ) بضم السين ، والهاء ضمير (كناية) .

وقد وصف الأخفش ، والزجّاج ، والنحاس ، وغيرهم هذه القرءاة باللحن والخطأ والبعد .

---

(١) الكتاب ٢٧٣/٤.

وهذا الحكم منهم على هذه القراءة مبني على استقراء ناقص للنصوص ، وهذا ما دفعهم إلى القول بأنّ بناء (مَفعُل) معدوم في العربية .

وفي الحقيقة أنّ هذا البناء واردٌ ومستعملٌ في العربية بدليل هذه القراءة المنقولة عن عطاء ، ومجاهد ، وغيرهما ، وقد ثبت أنّ تلحين القُرّاء الذين ظهرت فصاحتهم لا يجوز .

إضافة إلى أنّه قد نقل عن العرب ما يُعضِّد القراءة من نحو قولهم : (مَكْرُم) ، و(مَعْوُن) ، و (مَألُك) ، و (مَهْلُك) ، و (مَقْبُر) وغيرها ، فدلّ ذلك على أن الحكم على القراءة بالبعد أو الخطأ حكمٌ باطل لا وجه له ، وهو أثرٌ من آثار نقص استقراء النصوص.

٥- الحكم بالضعف :

الضعيف : ما يكون في ثبوته كلام ، وهومباين للشاذّ والنادر [١] .

وذكر أهل الأصول أنّ الضعيف أقوى من الشاذّ ، ولهذا فإنه إذا تعارض ارتكاب شاذٍ ولغة ضعيفة ، فارتكاب اللغة الضعيفة أولى من الشاذّ [٢] .

وقد حكم النحويون على عدة أساليب بالضعف مع ورودها في نصوص فصيحة ثابتة، ومن ثمّ فإنّه من الواضح ابتداءً أنّ الحكم قد ارتكز على استقراء ناقص لشواهد اللغة وكلام العرب المحتج به شعراً ونثراً .

ومن أمثلة تأثير نقص الاستقراء في الحكم بالضعف :

أ- يرى سيبويه – بعد استقراء نصوص اللغة – أنّه لا يجوز حذف العائد المرفوع إذا كان مبتدأ في صلة غير (أي) ما لم تكن الصلة طويلة ، فإن عُدِمت الاستطالة فإنّ الحذف ضعيفٌ أو قبيحٌ [٣] .

---

(١) انظر : شرح الشافية للجاربردي ٢٠/١ ، الأشباه والنظائر ٢٥٧/١ .

(٢) انظر : الاقتراح ١٨٧ ، الإصباح ٣٨٩ .

(٣) انظر : الكتاب ١٠٥/٢ ، ١٠٧ – ١٠٨ .

وقد تبع سيبويه في هذا الحكم جمهور أهل البصرة .

ومقتضى هذا القول أنّ أسلوب (جاء الذي منطلق) ونحوه ممّا حُذف فيه عائدُ الموصول ، وهو مبتدأ مع عدم طول الصلة أسلوبٌ ضعيفٌ في العربية ، وحمله بعض النحاة على القُبْح .

وذهب الكوفيون إلى الحكم بجواز مثل هذا الأسلوب مطلقاً دون ضعف أو قبحٍ أو شذوذ .

واستدلوا بعددٍ من النصوص منها :

١- قراءة : { تَمَاماً عَلَى الَّذي أحْسَنُ } برفع (أحسنُ) .

٢- وقراءة : {إنَّ اللهَ لا يَسْتَحْي أنْ يَضْرِبَ مَثَلاً مَا بعُوْضَةٌ فَمَا فوْقَهَا} برفع (بَعُوضةٌ).

٣- وقول عمر بن عبدالعزيز – رضي الله عنه – : (لم يعُمَّهُمْ بذلكَ ،ولم يخُص قريباً دونَ من أحوجُ إليه) .

أي : (منْ هو أحوجُ إليه) .

وقد حمل المانعون هذه الشواهد ونحوها على الضعف والقبح ، وتأولوها بتأويلات بعيدة لا تخلو من تمحل وتكلف .

والجواب عن هذا الاعتراض بالآتي :

١- أنّ وصف القراءات القرآنية بالضعف والقبح وصفٌ مجحفٌ وغير مسلَّم ؛ لأنّ القراءات في قمة الفصاحة ، والقُرّاء عدولٌ أثباتٌ ، لا يصدرون في قراءاتهم عن هوى ، وإنّما يتبعون النقل ، والناقل مثبتٌ ، والمُثْبِت مُقدَّمٌ على النافي اتفاقاً .

٢- أنّهم قدحذفوا العائد المرفوع وجوباً في نحو : (جاء القوم لا سيّما زيدٌ) ، أي: (الذي هو زيد) مع عدم طول الصلة ، فما المانع من الحذف هنا ؟ .

٣- أنّ الحكم بالضعف – في هذه المسألة – قد استند إلى استقراء ناقص لنصوص اللغة وشواهدها ، ومن ثمّ فهو حكمٌ مردود بالنصوص التي تدلُّ على ثبوت هذا الاستعمال عن العرب ، وهذه النصوص تنقض الحكم ،وتحمل الأسلوب على الصحة وعدم الضعف ، لا سيّما أنّ القراءات القرآنية الصحيحة تُعضّد ذلك وتقوّيه .

ب- قرّر عددٌ من النحاة أنّ أسلوب وقوع الشرط مضارعاً والجواب ماضياً من الأساليب الجائزة في العربية ، إلاّ أنّه ضعيفٌ أو قليلٌ [1] .

وذهب ابن مالك إلى الحكم بجواز مثل الاستعمال مطلقاً في السّعة واختيار الكلام ، وليس أسلوباً ضعيفاً ، قال : «والنحويون يستضعفون ذلك ، ويراه بعضهم مخصوصاً بالضرورة ، والصحيح الحكم بجوازه مطلقاً ؛ لثبوته في كلام أفصح الفصحاء ، وكثرة صدوره عن فحول الشعراء».

وقد وافق ابن مالك في ذلك بعض المتأخرين.

واستدلوا للجواز بعدد من الشواهد منها :

١- قوله تعالى : { وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَتُنا قالُوا قَدْ سَمِعْنَا لَوْ نَشَاءُ } .

٢- وقوله تعالى : { إِنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ }.

«فعطف على الجواب الذي هو (نُنـزِّل) (ظلّت) ، وهو ماضي اللفظ ، ولا يُعطف على الشيء غالباً إلا ما يجوز أن يحُلّ محلّه ،وتقدير حلول (ظلّت) محل (نُنـزّل) : إن نشأ ظلّت أعناقهم لما نُنـزّل خاضعين».

٣- وقول النبي – صلى الله عليه وسلم – : (مَنْ يَقُم ليلةَ القدرِ غُفِرَ له) .

---

(١) انظر : الكتاب ٤٤٨/١.

٤- وقول عائشة – رضي الله عنها – : (إنَّ أبا بكرٍ رجلٌ أسِيفٌ ، متى يقُمْ مقامك رقّ) .

وبمثل هذه الشواهد تقرّر أنّ وقوع الشرط مضارعاً ، والجواب ماضياً جائزٌ في السّعة والاختيار ، وأنّ الحكم بضعف مثل هذا الاستعمال قد ارتكز على استقراءٍ ناقص لشواهد اللغة ، ونظرةٍ قاصرةٍ للأساليب المستعملة في لغة العرب ، والمنقولة عنهم بنقل الثقات .

٦- الحكم بالإهمال :

لقد كان لنقص استقراء النحاة للمادة اللُّغويّة ، ولنصوص اللُّغة وشواهدها أثرٌ واضحٌ في الحكم بإهمال بعض المفردات ، أو الصيغ ، أو الأبنية ، أو الاستعمالات العربيّة الصحيحة المنقولة عن العرب المحتجّ بكلامهم .

وهذا الحكم – في نظري – يرجع لأحد أمرين :

أحدهما: إمّا لعدم اطّلاع النحاة على شواهد تُجيز الاستعمال أو الأسلوب أو تُثْبت صحة ورود الصيغ أو المفردات عن العرب ، وهذا ما يُصطلح عليه بـ(نقص استقراء المادة اللُّغويّة).

والآخر: عدم اعتداد النحاة بهذا المسموع؛ لكونه جاء مخالفاً للكثير الذي وُضِعت عليه القواعد ، أو منقولاً عن بعض لغات العرب غير المشتهرة ، ومن ثَمَّ درج النحاة على رفض مثل هذه النصوص المخالفة ورميها بالقِلّة ، أو الندرة ، أو الشذوذ ، أو إهمال هذا الاستعمال بناءً على مخالفته للشائع المطّرد المعهود في أصل الوضع العربيّ.

وأيّاً كان الأمر فإنّ الاعتداد بهذا المسموع أمرٌ لا جدال فيه ؛ لأنَّ المُثْبتِ مقدَّم على النافي هذا من جهة ؛ ولأنَّ الإثبات مقرونٌ بأدلَّة سماعيّةٍ نصيّة ثابتة الصحة ظاهرة الدِلالة من جهة أخرى ، إضافة إلى أنّ الحكم على هذه النصوص

بالقِلّة ، أو الندرة ، أو الشذوذ ، أو الحكم بالإهمال ليس مَنْزَعاً سليماً للإبقاء على القاعدة المطّردة ، ومن – هنا – فإنَّه كان من الواجب على النحاة احتواء ما صنّفوه في قائمة (الإهمال) بعد ظهور النصوص والشواهد التي تعكس استعمال العرب لهذه الألفاظ ، أو الصيغ ، أو الأبنية ، أو الأساليب ، والتقعيد له ، أو شمله بقاعدةٍ جزئيةٍ تحفظ الاحتكام إليه ، والاعتداد به .

والأمثلة على تأثير نقص الاستقراء في الحكم بالإهمال كثيرة ، ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنماط :

أ-أثر نقص الاستقراء في الحكم بإهمال بعض الألفاظ أو المفردات:

من أمثلة ذلك :

١- قرّر الفرّاء – بعد استقرائه كلام العرب – أنَّ العرب لم تستعمل لفظ (أخ) مقصوراً ، ولذا أنكر هذه اللُّغة وزَعم أنَّه لا يجوز قصر (أخ) [١] .

وفي الحقيقة أنَّ هذا الحكم قد استند إلى استقراءٍ ناقصٍ لنصوص اللُّغة ، إذ قد ورد عن العرب استعمال لفظ (أخ) مقصوراً في كلامهم ، ومن شواهد ذلك :

١- قول العرب : (مُكْرَهٌ أخاك لا بطل) .

٢- وقول الشاعر :

أَخَاكَ الّذي إنْ تَدْعُهُ لِمُلِمَّةٍ يُجِبْكَ لِمَا تَبْغِي ويَكْفِكَ مَنْ يَبْغِي

ونسب النحاة إلى بلحارث أنَّهم يأتون بلفظ (الأخ) مقصوراً على القياس .

وبناءً على ذلك قرّر هشام بن معاوية ، وابن يعيش ، وابن مالك ، وابنه ، وابن القوّاس ، وآخرون جواز قصر (أخ) ؛ لثبوت السماع به .

واتَّضح من ذلك أنَّ الاستقراء الناقص في هذه المسألة قاد إلى إنكار استعمال لفظ (أخ) مقصوراً ، والحكم بإهمال هذه اللُّغة ، وهو حكمٌ بعيدٌ تردّه النصوص .

---

(١) انظر : التذييل والتكميل ١/٥٢ ب .

٢- نصَّ سيبويه على أنَّ مجيء الماضي من (حبَّ) بفتح العين صحيحٌ في القياس، لكنَّه لم يُسمع عن العرب [١] .

ومقتضى هذا القول أنَّ لفظ (حَبَّ) مهملٌ في لغة العرب كما يرى سيبويه.

وعند استقراء النصوص الواردة عن العرب تطالعنا عدة شواهد ورد فيها هذا الاستعمال الذي أهمله سيبويه ، منها :

١- قول العرب : (مَنْ حَبَّ طبَّ) .

٢- وقول الشاعر :

لَعَمْرُكَ إنَّنِي وَطِلابَ مِصْرٍ ... لَكَالْمُزْدَادِ مِمَّا حَبَّ بُعْدَا

٣- وقول عَيْلان النَّهشلي :

فَأُقْسِمُ لولا تَمْرُهُ مَا حَبَبْتُهُ ... ولا كَانَ أدْنَى مِنْ عُبَيْدٍ وَمُشْرِقِ

وقد اعتمد المبرِّد ، والسيرافي ، وابن خالويه ، والأزهري ، وابن جنِّي ، والجوهري ، وآخرون على مثل هذه النصوص في الحكم بورود لفظ (حَبَّ) بفتح العين عن العرب .

وتقرّر من خلال ذلك أنَّ الاستقراء الناقص في هذه المسألة قاد إلى الحكم بإهمال هذا اللَّفظ ، وإنكار السماع به عن العرب ، وهذا حكمٌ لا وجه له ، وهو مردودٌ بالشواهد التي تثبت صحة الاستعمال .

ب- أثر نقص الاستقراء في الحكم بإهمال بعض الأساليب أو الاستعمالات :

من أمثلة هذا النمط :

١- أنكر القاسم بن سلام ، وتبعه ابن عصفور استعمال (إنَّ) بمعنى (نعم) ، وزعما أنَّ هذا الأسلوب لم يَرِد عن العرب [٢] .

---

(١) انظر : الكتاب ١٠٩/٤.

(٢) انظر : الصحاح ٥ / ٢٠٧٤ (أنن).

وفي الحقيقة أنَّ استعمال (إنَّ) بمعنى (نعم) قد ورد في لغة العرب وافراً ، فلا مجال لإنكاره أو إهمال هذا الاستعمال الفصيح ، ومن شواهده :

١- ما حُكي عن عبدالله بن الزبير أنَّ رجلاً قال له :-(لَعَنَ اللهُ ناقةً حملتني إليك)، فقال: (إنَّ وراكبها) ، أي : (نعم ، ولُعِن راكبها) .

٢- وقال الشاعر :

قَالُوا غَدَرْتَ فقلتُ إنّ وَرُبَّما   نَالَ المُنَى وَشَفَى الغَليلَ الغادرُ

وذكر أبو العلاء المعريّ أنَّ استعمال (إنَّ) بمعنى (نعم) كثيرٌ في لغة كِنانة ، ومن جاورهم في مكة ونواحيها .

وبناءً على ذلك قرّر سيبويه ، والكسائي ، وأبو عبيدة ، والأخفش ، والمبرِّد ، وكثيرٌ من النحويين صحة استعمال (إنَّ) حرف إيجابٍ بمنزلة (نَعَمْ)، وحينئذٍ تخرج من باب النواسخ ، فلا تعمل شيئاً .

وثبت من خلال ما تقدَّم أنَّ الاستقراء الناقص قاد إلى إنكار هذا الاستعمال، وردّ اللغة الثابتة ، وهذا لا يجوز ولا يُحمل عليه .

٢- أنكر ابن الحاجّ[1]، وبدر الدين بن مالك استعمال (لو) دالّة على إفادة التعليق في المستقبل بمنزلة (إنْ)، وزعما أنَّ هذا الاستعمال لم يُنقل عن العرب ، ولم يُسمع في كلامهم .

وينقض هذا الإنكار عددٌ من النصوص ، ورد فيها استعمال (لو) بمنزلة (إنْ) الشرطيّة ، بل إنَّ هذا الاستعمال قد ورد في أفصح الكلام ، ومن ذلك :

١- قوله تعالى : { قَالُوا يَا أَبَانَا إِنَّا ذَهَبْنَا نَسْتَبِقُ وَتَرَكْنَا يُوسُفَ عِنْدَ مَتَاعِنَا فَأَكَلَهُ الذِّئْبُ وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ } .

---

(١) انظر : الجنى الداني ٢٨٥ ، المغني ٢٦٢/١.

٢- وقوله : { وَلْيَخْشَ الَّذِيْنَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافاً خَافُوا عَلَيْهِمْ فَلْيَتَّقُوا اللهَ وَلْيَقُولُوا قَوْلاً سَدِيْدَاً } .

٣- وقولهم : (ردّوا السائل ولو بظلف شاة مُحْرَق) .

٤- وقال الأخطل :

قومٌ إذا حاربُوا شدُّوا مَآزِرَهُمْ   دونَ النساءِ ولوْ باتتْ بأطهار

وبناءً على هذا السماع الموثوق به وبدِلالته الظاهرة أجاز الفرّاء ، والزّجاج ، والنّحاس ، والعكبري ، وكثيرٌ من النحاة استعمال (لو) بمعنى (إنْ) الشرطيّة ، فتكون حرفَ شرطٍ وتعليق في المستقبل .

وثبت أنَّ الاستقراء الناقص في هذه المسألة هو الحامل على إنكار هذا الاستعمال ، وبما أنَّ الإنكار قد اعتمد على ذلك فلا يُلتفت إليه .

٣- نصّ سيبويه على أنَّ (أيّان) ظرفٌ من ظروف الزمان بمعنى (مَتَى) ، فتكون استفهاماً[1] .

وقد تبع سيبويه في هذا الحكم عددٌ من النحاة منهم : المبرِّد ، وابن السرّاج ، والسيرافي ، وغيرهم .

وأنكر الرضيُّ أن تكون المجازاة بـ (أيّان) قد سُمعت عن العرب .

وقد أجاز الزجاجيّ ، وابن معطٍ ، وابن عصفور ، وآخرون استعمال (أيّان) أداة شرطٍ ، فتعمل حينئذٍ الجزمَ بناءً على السماع الوارد عن العرب في ذلك، ومنه :

١- قول الشاعر :

أيَّانَ نُؤْمِنْكَ تَأْمَنْ غَيْرَنَا وَإِذَا   لَمْ تُدْرِكْ الأمنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِرَا

---

(١) انظر في تفصيل المسألة: الكتاب ٥٦/٣ ، ٢٣٥/٤ ،المقتضب٥٢/١،الأصول١٥٩/٢،المفصل١٧٣ ، شرح الكافية١١٦/٢،التذييل والتكميل١٤٣/٥أ،الهمع٤٤٩/٢.

٢- وقول آخر :

إِذَا النَّعْجَةُ الأَدْمَاءُ كانتْ بقَفْرةٍ فأيّانَ مَا تَعْدِلْ بِهَا الرِّيحُ تَنْـزِلْ

قال أبو حيان : «ولقلّة المجازاة بها لم يحفظ ذلك سيبويه ، لكن حفظه أصحابه».

وقال : «وزعم بعض شيوخنا أنَّ الجزم بـ (أيّان) غيرُ محفوظ ، قال : لكن القياس يقتضي جواز ذلك ؛لأنَّ معنى (أيّان) و (متى) واحدٌ ، وما زعمه ليس بصحيح ، بدليل هذين البيتين السابقين ، فإنَّ (أيّان) جُزم بها فيهما».

وبذلك ثبت أنَّ الاستقراء الناقص في هذه المسألة قاد إلى إهمال استعمال (أيّان) أداة شرط ، وحمل الرضيّ على إنكار السماع به ، وهذا حكمٌ بعيدٌ لا يُلتفت إليه أمام شواهد الإثبات .

ج- أثر نقص الاستقراء في الحكم بإهمال بعض الأبنية أو الصيغ :

وأمثلة هذا النمط كثيرة منها :

١- نصّ سيبويه على أنَّ بناء (فُعِل) ليس ثابتاً في لغة العرب ، ولم يرد عنهم أمثلةٌ على هذا البناء، وقرّر بأنّه بناءٌ خاصٌّ بالأفعال المبنيّة للمجهول [١] .

وقد تبع سيبويه في هذا الحكم عددٌ من النحاة منهم : المبرِّد ، وابن السرّاج ، وابن خالويه ، وابن جنّي ، وآخرون .

واعترض طائفة من النحاة منهم : الزبيدي ، وابن بريّ ، والرضي ، وغيرهم هذا الحكم بحُجّة أنّه قد استند إلى استقراءٍ ناقصٍ للنصوص ، وأثبتوا صحة وجود هذا البناء في الأسماء الثُّلاثيّة المجرّدة ، وأنّه ليس بمهملٍ عند العرب ، لكنّه قليلٌ ، وورد منه :

---

(١) انظر : الكتاب ٢٤٤/٤ .

وُعِل (لغة في الوَعَل) ، ورُئِم (اسم للاست) ، ودُئِل (دويبة) وعليه قول كعب ابن مالك:

جاءُوا بجيشٍ لو قيسَ مُعْرَسُهُ مَا كَانَ إلاَّ كَمُعْرس الدُّئِلِ

وتقرَّر بذلك ثبوت هذا البناء في لغة العرب بقلّة ، وأنَّ الإهمال قد ارتكز على استقراءٍ ناقصٍ لنصوص اللُّغة وشواهدها .

٢- أشار سيبويه بعد استقراء لغة العرب إلى أنَّ بناء (فِعِل) لم يجئ منه إلا لفظٌ واحدٌ وهو (إبل) ، ولم يرد سواه ، قال : «وقد جاء من الأسماء اسمٌ واحدٌ على (فِعِل) لم نجد مثله ، وهو (إبِل)»[1] .

وقد استدرك طائفة من النحاة على استقراء سيبويه بعض الألفاظ التي أهملها ، وهي مسموعةٌ عن العرب ، وقد جاءت على بناء (فِعِل) منها :

إطِل وعليه قول امرئ القيس (في رواية للبيت):

لَهُ إطِلا ظَبِيْ وَسَاقَا نَعَامَةٍ وإرْخَاءُ سِرْحانٍ وَتَقرِيْبُ تَتْفُلِ

وبلز ، وحِبر ، وإبِد ، وجِلِخ ، وطِلِب ، و وتِد ، وبلِصٍ ، وخِطِب ، ونِكِح ، ومِسك ، وحِجِل ، وعليه قول الشاعر :

أَرَتْنِي حِجْلاً عَلَى سَاقِهـا فَهَشَّ الفـؤادُ لذاكَ الحِجِل

وعِبِل ، ودِبس ، ومِشِط ، وإثِر ، وسِلِم ، وإبِطِ ، واقِط ، وإجِد ، وجِبِر ، ومِحِك، ونِفِر ، وحِبِك ومنه قراءة أبي مالك الغفاري ، والحسن : { والسَّمَاءِ ذَاتِ الحِبِك } بكسر الحاء والباء .

وذكر بعضهم أنَّ كسر الفاء والعين في الأسماء الثُّلاثيّة المجرَّدة لغة .

ومن – هنا – فإنَّ الاستقراء الناقص في هذه المسألة قاد إلى إهمال طائفة من الألفاظ الواردة عن العرب على بناء (فِعِل) ، وادِّعاء الحصر وهو حكمٌ بعيدٌ يردّه السماع .

---

(١) الكتاب ٥٧٤/٣.

٣- نصّ سيبويه بعد استقراء لغة العرب على أنّ بناء (فَعْلِل) ليس من أبنية الاسم الرُّباعي المجرّد ، بل هو بناءٌ مهملٌ في لغة العرب ، إذ لم يرد عنهم أمثلة له [١] .

وقد تبع سيبويه في الحكم بإهمال بناء (فَعْلِل) في لغة العرب عددٌ من النحاة منهم : المازنيّ ، والمبرِّد ، وابن السَّراج ، والسيرافيّ ، والفارسيّ ، وابن جنّي .

وقد استدرك القاسم بن سلاّم ، والزبيديّ ، وابن عصفور -في قوله الآخر- ، وأبو حيّان على استقرائه سيبويه لفظين هما :

نَرْجِس ، وطَحْرِبة (قطعة من خرقة) ، حكى أبو الجرّاح عن العرب : أنّهم يقولون (طَحْرِبة) بفتح الطاء وكسر الراء .

وبذلك ثبت وجود بناء (فَعْلِل) في لغة العرب ، وأنّه ليس بناءً مهملاً .

٤- قال سيبويه : «والنون من (جُنْدَب) ، و (عُنْصَل) ، و (عُنْظَب) زائدةٌ ؛ لأنّه لا يجيء على مثال : (فُعْلَل) شيءٌ إلاّ وحرف الزيادة لازمٌ له »[٢] .

مقتضى هذا القول أنّ بناء (فُعْلَل) مهملٌ في لغة العرب ، إذ لم يرد عنهم أمثلة له .

وقد تبع سيبويه في هذا الحكم المازنيّ ، والمبرِّد ، وابن السرّاج ، والسيرافيّ ، والفارسيّ، وجمهور أهل البصرة .

واعترض الفرّاء ، والأخفش ، والكوفيون هذا الحكم لاعتماده على استقراءٍ ناقص ، وذهبوا إلى أنّ (فُعْلَل) من أبنية الاسم الرّباعي المجرّد ، وأنّه وزنٌ ثابتٌ في كلام العرب وليس بمُهْمَل ، وقد جاء منه :

---

(١) انظر : الكتاب ٤/٢٨٨ - ٢٨٩.

(٢) الكتاب ٤/٣٢٠ - ٣٢١.

جُخْدَب ، وبُرْقَع ، وطُحْلَب ، وقُعْدَد ، ودُخْلَل ، وجُؤْذر ، وعُنْصَر ، وقُنْبَر ، وجُنْدَب ، وعُوْطَط ، وخُنْفَس .

وقد حكى الفرَّاء ، والأخفش الفتح في لامات بعض هذه الاسماء .

قال النظَّام : «وثبوت هذا البناء —عند المحققين— من القبول بمحلّ ؛ لأنَّهم يقولون: (ماله عُنْدَد) أي بُدّ ، والدال الثانية للإلحاق ، والاَّ لوجب الإدغام ، فوجب ثبوت هذا البناء ليُلْحَق به».

وتقرَّر بذلك أنَّ بناء (فُعْلَل) من أبنية الاسم الرُّباعي المجرَّد ، وهذا ما عليه أهل الكوفة ، وجمهور المحققين والصرفيين ، ويعضّده النقل ، والقياس .

وفي ختام هذا المبحث أعود لتأكيد ما كرَّرته سلفاً من أنَّ لنقص استقراء النحاة لنصوص اللُّغة دوراً واضحاً ، وأثراً مباشراً في الأحكام النحوية المعتمدة على السماع عن العرب ، وكان من نتيجة نقص الاستقراء هذا أن عمد النحاة إلى التأويل ، أو الحكم بالقبح ، أو الحكم بالبعد أو الخطأ ، أو الحكم بالضعف ، أو الإهمال طرداً لما وضعوه من قواعد وقوانين ، وكان من الواجب على النحاة إعادة صياغة ماوضعوه من قواعد ثبت اعتمادها اعتماداً مباشراً على القياس الذي قام بدورٍ كبير في التقعيد ، وعلى الاستقراء الناقص لنصوص اللُّغة ؛ وذلك لكي تتسق لهم القواعد وتطَّرد ، وهذا أوْلى من استبعاد تلك النصوص وإهدار قيمتها ، وحملها على القِلّة ، أو الندرة ، أو الشذوذ ، أو الضرورة بدعوى الحفاظ على ما توصلوا له من قواعد ، وتناسى النحاة أنَّ القاعدة النحويّة المنضبطة ينبغي أن تُؤْخَذ من النصوص المقبولة بعد استيفاء استقرائها ، إضافةً إلى أنَّ واقع الاستعمال اللُّغوي ينبغي أن يُشارك في وضع القواعد إن افْتُرِض فيها الاطراد ، وأراد النحاة لقواعدهم الموضوعيّة والشموليّة والانضباط .

الفصل الرابع

أثر نقص الاستقراء في تعليل النصوص

أثر نقص الاستقراء في تعليل النصوص

أ- مدلول تعليل النصوص وعلاقته بالأحكام النحوية :

ترد مادة (علل) لمعان عدة ، يقول ابن فارس : «العين واللام أصول ثلاثة صحيحة: أحدها : تكرُّر أو تكرير ، والآخر : عائق يعوق ، والثالث : ضعف في الشيء»[1] .

وقال ابن منظور: «والعِلّة الحدث يشغل صاحبه عن حاجته ، كأنَّ تلك العِلّة صارت شُغْلاً ثانياً منعه عن شُغْله الأول ... وهذا علّةٌ لهذا أي: سببٌ»[2].

إذن يقصد بالعِلّة في عُرف أهل اللغة السبب [3] .

وينبغي ابتداءً التفريق بين مصطلحين مهمّين يكثر الخلط بين مدلوليهما، وهما : مصطلح (العِلّة) ، ومصطلح (التعليل) .

فالمستقرّ في التراث النحوي أنَّ (العِلّة) مصطلح أصولي يطلق على الجامع بين المقيس والمقيس عليه [4] ، وهي السبب الذي تحقق في المقيس عليه ، فأوجب له حكماً ، وتحقق في المقيس عليه – أيضاً – فأُلحق به ، فأخذ حكمه [5] .

وعبّر بعض المحدثين عن العلل النحوية بأنّها مجموعة من الضوابط يستنبطها النحويّ ، أو يفترضها بقصد تفهُّم ما يمكن تسميته بـ(نظام اللغة) وتناسق عناصرها ، بغض النظر عن كون ما يهتدي إليه النحوي منها هو ما

---

(١) معجم مقاييس اللغة ١٢/٤(عل) .

(٢) لسان العرب ٤٧١/١١(علل) .

(٣) انظر : جمهرة اللغة ١١٣/١ (علل) ، لسان العرب ٤٧١/١١ (علل) .

(٤) انظر : لمع الأدلة ٩٣ ، الاقتراح ٩٦، مناهج الصرفيين ومذاهبهم ٣٤١ ، دراسات نحوية في خصائص ابن جني ١٠٥ ، القياس في النحو العربي ٢٦ .

(٥) انظر : أصول التفكير النحوي ١١١ .

يقصده الناطقون باللغة على السجيّة أم لا ، والمهم كونه أمراً محتملاً ، لا يمكن رفضه إلاّ عُوِّضَ بما هو أليق منه [1] .

ونعتها آخرون بالوصف الذي يكون مظنة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم، أي الأمر الذي يذكر النحويون أنَّ العرب لحظته حين اختارت في كلامها وجهاً معيناً من التعبير والصياغة [2] .

وقد عدل بعض المعاصرين عن إطلاق مصطلح (العِلّة) على ما تقدَّم ، واستعاض عنه بتعبير (الجامع) ؛ لأنَّ العِلّة – في التراث النحوي – نوعٌ من أنواع الجامع[3] .

وتُعدُّ (العِلّة) من الأسس المنهجية في الدرس النحوي ، واستعمالها في النحو العربي مظهرٌ من مظاهر تأثّره بالمنطق ونحوه من المعارف العقليّة [4] .

وقد بدأ الاهتمام بالعِلّة مع نشاط الحركة النحوية واللغوية في أواخر القرن الأول ، وعُزِي إلى عبدالله بن أبي إسحاق أنّه «أول من بعج النحو ، ومدَّ القياس والعلل ، وكان معه أبو عمرو بن العلاء»[5] .

وقد كان الهدف من بيان العِلّة في هذه المرحلة في ناحيتين [6] :

<u>الأولى</u> : بيان الحكمة في التعبير ، وإظهار ما تتصف به العربية .

<u>والأخرى</u>: البرهان على ما في أساليب العربية من خصائص ومميزات .

---

(١) انظر : العِلّة النحوية ، أحمد مطر العطية ص ٤(مجلة جامعة الملك سعود ، المجلد الحادي عشر ، الآداب (١) ، ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م) .

(٢) انظر : العلّة النحوية ، د. مازن المبارك ٩٠ .

(٣) انظر : أصول التفكير النحوي ١١١ .

(٤) انظر : بين النحو والمنطق وعلوم الشريعة ، د. عبد الكريم الأسعد ١٤٠، النحو العربي د. محمود ياقوت ٣٦٦ .

(٥) طبقات فحول الشعراء ١ / ١٤ ، وانظر : الخصائص ١ / ٢٤٩ .

(٦) انظر : مراحل تطور الدرس النحوي ٩٨ .

ثم تضافرت جهود النحاة بعد ذلك كالخليل بن أحمد ، وسيبويه في بيان علّة ما تكلّمت به العرب ، ويعدُّ الخليل أوّل من وسَّع دائرة التعليل ، وجعل همَّه استخراج علل العرب التي بنوا عليها أحكام لفظهم [١] .

ومما يشار إليه أنَّ القياس قد تطوّر على يدي الخليل وسيبويه تطوّراً بارزاً ، إذ لم يعد يكتفي بالقياس على الظواهر المطردة فحسب ، بل تعدّى ذلك إلى (افتراض) مسائل لم يرد منها شيء في كلام العرب لتطبيق الأصول التي تمّ استخراجها عليها ، وهو نوع من (الاستقراء) لصور يستخرجها العقل في ضوء الأساليب ، وحمل لها في الحكم على ما ورد من كلامهم [٢] .

ولم نكد نصل نهاية القرن الثالث وأوائل القرن الرابع الهجريين حتى انتقل مفهوم (العِلّة) إلى مسلكٍ آخر ، فاختلف منهج التعليل النحوي ، وخصائصه ، وتميزت هذه المرحلة بالتعليل لما هو موجودٌ في اللغة ، وما هو مقنّنٌ في القواعد معاً [٣] .

وفي المرحلة الثالثة من مراحل تطور (التعليل النحوي) وجدنا النحاة يتفنّنون في تصنيف العلل ، وبيان أنواعها ، وهي المرحلة التي تبدأ بابن السرّاج (ت ٣١٦هـ) ، وأهم ما يميز تلك المرحلة تأثر النحو - بشكلٍ ملحوظ - بالمنطق الأرسطي ، ويظهر ذلك جلياً في تقسيم النحاة للعلل .

فابن السرّاج يجعل العِلّة النحوية على ضربين [٤] :

---

(١) انظر : الإيضاح في علل النحو٦٥، مراحل تطور الدرس النحوي ١٠٠ .

(٢) انظر : أصول النحو العربي ١٠٥ ، الخليل به أحمد الفراهيدي : أعماله ومنهجه ، د. مهدي المخزومي ص ٢٢٠ .

(٣) انظر : أصول التفكير النحوي ١٧٠ ، ١٧٣ .

(٤) انظر : الأصول ١ / ٣٥ – ٣٦ ، الإصباح في شرح الاقتراح ٢٣٨ .

١- ما يؤدّي إلى كلام العرب ، كقولنا : (كلُّ فاعلٍ مرفوعٌ) .

٢- ما يسمى عِلّة العِلّة ، مثل أنْ يُقال : (لِمَ صارَ الفاعل مرفوعاً ؟).

وقد اعترض ابن جني لهذا التقسيم ، وأشار إلى أنَّ العلَل التي تسمّى (علّة العِلّة) إنّما هو تجوّزٌ في اللفظ ، أمّا في الحقيقة فإنّه شرح وتفسير وتتميم للعلة [1] .

ثم جاء الزجاجي وذكر هذين الضربين من العلل ، وسمّى الأول : العلل التعليمية ، والثاني العلل القياسيّة ، وزاد ضرباً ثالثاً سمّاه : العلل الجدليّة النظرية . وهي كل ما يعتل به مما يدخل في باب الجدل والنظر [2] .

وجعل السيوطي أنواع العلل في أربعة وعشرين نوعاً [3] .

وأمّا المصطلح الآخر المراد إيضاحه فهو مصطلح (التعليل) ، ويُقصد به تبرير الظواهر الموجودة ، وغير الموجودة ، ومحاولة شرح أهدافها وبواعثها ، ومن ثَمَّ بيان الحكمة فيها .

وهو مصطلحٌ بسيطٌ يقوم على اجتهاد في الرؤية ، في حدود القضية أو الظاهرة المقصودة ، ولذا فإنّه لا يتناول إلاّ بعض الجزئيات في النحو العربي ، دون أن يسلك هذه الجزئيات في إطار عام .

ومن خلال تتبع نشوء مصطلح (التعليل) في النحو العربي في الأولى نجد أنّه اتّسم بثلاث سمات [4] :

---

(١) انظر : الخصائص ١/ ١٧٣ - ١٧٤ .

(٢) انظر : الإيضاح في علل النحو ٦٤ - ٦٥ .

(٣) انظر : الاقتراح ٤٨ - ٤٩، أصول النحو العربي ١٢٩ - ١٣١ ، في أصول النحو العربي ١٢٠ - ١٢٢ .

(٤) انظر : أصول التفكير النحوي ١٦٧ - ١٦٩ ، المفصّل في تاريخ النحو العربي - قبل سيبويه - ١٤٥ ، ٢٣٠ .

١- جزئية الموضوع والنظرة .

٢- التوافق مع القواعد ، فليس ثمة تناقض بين التعليل وبين ما توصل إليه النحاة من قواعد.

٣- الوقوف عند النصوص اللغوية ، وقد أسلم ذلك إلى أنَّ يكون تأثير التعليل محصوراً في إطار التبرير الذّهني الخالص ، أو القائم على أساس من الملاحظة اللغوية ، دون أن يؤثر في القواعد نفسها بالتغيير أو التبديل.

وجليٌّ بعد شرح دلالة مصطلح (العِلّة) و (التعليل) أنّه من الواضح أنّ بينهما تقارباً كبيراً من جهة ، واختلافاً من جهة أخرى ، فهما يتفقان في الهدف الباعث من ورائهما، ويختلفان في كون (العِلّة) ينتقض بنقضها الحكم، وأمّا (التعليل) فلا ينتقض الحكم ببطلانه ، أو اختلافه.

وأمّا علاقة تعليل النصوص بالأحكام النحوية فتتضح من خلال المقدّمات التالية :

أولاً : الحكم في المسموع ثابتٌ بالنصّ أم بالعِلّة ؟:

يرى كثيرٌ من الأصوليين أنَّ الحكم في محلِّ النصّ ثابتٌ بالعِلّة ، فقولنا : (ضرب محمدٌ زيداً) الرفع في : (محمد) ثابتٌ بعلّة الفاعليّة ، لا بالنصّ من المتكلِّم به ؛ لأنّه لو كان ثابتاً بالنصّ لأدى إلى إبطال الإلحاق ، وسدّ باب القياس؛ لأنَّ القياس: «حَمْلُ فرعٍ على أصل لعلّة جامعة»، فإذا فُقِدت العِلّة بطل القياس ، وكان الفرع مقيساً من غير أصل ، وهذا محالٌ.

وذهب بعض الأصوليين إلى أنَّ الحكم يثبت في محلّ النصّ بالنصّ ، وفيما عداه يثبت بالعِلّة .

فالحكم عند هؤلاء ثابتٌ بالنصّ في عصور الاستشهاد . التي هي محلُّ النصوص المقبولة، والمعتدّ بها .

واستدلَّ القائلون بثبوت الحكم بالنصّ ، بأنَّ النصّ مقطوعٌ بـه ، والعِلّـة مظنونةٌ ، والمقطوع به مقدَّمٌ على المظنون .

وأُجيب عن هذا الاستدلال بأنَّ الحكم إنَّما يثبت بطريقٍ مقطوعٍ بـه وهـو النصّ ، فالقطع للنص في حين أنَّ الحكم المستنبط منه مظنونٌ ، والعِلّة هي الداعية إلى إثبات الحكم ، فنحن نقطع على الحكم بكلام العرب ، ونظن أنَّ العِلّـة هـي سببُ الحكم ، ومن ثَمَّ فإنَّ الظن لم يرجع إلى ما يرجع إليه القطع ، بل هما متغايران فلا تناقض بينهما .

وأشار جمهور الأصوليين إلى أنَّه لا يجوز أنَّ يكون الحكم ثابتاً بالنصّ والعِلّة معاً ؛ لأنَّه
يؤدي إلى كون الحكم مقطوعاً به مظنوناً في حالةٍ واحدةٍ وهو محالٌ [1] .

وبناءً على ما ذهب إليه الجمهور من كون الحكم في محلّ النصّ يثبت بالعِلّة ، فإنَّ العلاقة بين العِلّة والحكم النحوي قائمةٌ على وجود الحكم عند ثبوت صحة العِلّة واطّرادها ، وانتفاء الحكم عند عدم العِلّة ؛ إذ لا حكم دون علّةٍ صحيحةٍ .

ثانياً : أنَّ الحكم يدور مع علّته وجوداً وعدماً :

وهذا ما يُعبِّر عنه الأصوليون باطِّراد العِلّة ، وصحة انعكاسها ، فمتى وُجدت العِلّة وصحّت وُجِد الحكم ، وإذا انتقضت انتقض الحكم ، وسأُفصِّل ذلك في موضعٍ أكثر مناسبةً.

ثالثاً: أنَّ العِلّة سببٌ مباشرٌ في الحكم النحوي وهي سابقةٌ عليه :

فالمقتضي للحكم النحوي هو العِلّة الصادقة المطّردة المستكملة لشرائط قبولها ، والخالية من نقضٍ صريح .

---

(١) انظر : لمع الأدلة ١٢١ ، الاقتراح ٦١ ، الإصباح في شرح الاقتراح ٢٤٤ ، وانظر : العدة ٤ / ١٣٧٢ ، إحكام الفصول ٦١٩ ، شرح اللمع ٢ / ٧٨٨ ، التمهيد لأبي الخطاب ٣ / ٤٣٦ ، المسوّدة ٣٨٥ .

فمتى صحَّت العِلّة صدق الحكم النحويّ، فالحكمُ إذن مرحلة تالية للعِلّة.

رابعاً : أنَّ التعليل واردٌ في النصوص وفي الأحكام :

فالتعليل في النصوص يختلف باختلاف النصّ ، وباختلاف الحكم ، ولذا وجدنا تنوُّعاً في التعليل، وتفنُّناً في تقسيمه، فهناك تعليلٌ للألفاظ، للتركيب، وللتبويب، وللحذف، وللذكر، وللتكرار، وللتقديم، وتعليلٌ للتأخير، ونحو ذلك.

وأمَّا تعليل الأحكام فمرتبطٌ بالحكم نفسه ، إذ الحكم ثابتٌ بعلّة مطّردة ، غير أنَّ الحكم محتاجٌ للتفسير ، أو الشرح والتحليل وبيان غامضه ، لذا نتج عندنا ما يُسمَّى (بالعلل الثواني والثوالث) كالتعليل لكون الفاعل مرفوعاً وما شابهه ، فهي تعليلاتٌ للحكم ، وليست عِللاً تقدح في صحّته ، ومن ثَمَّ فإنَّها لا تؤدِّي إلى نقضه أو تضعيفه أو إعادة النظر فيه .

من هذه المقدِّمات أصل إلى نتائج عدة أبرزها :

١- أنَّ العلاقة بين التعليل والحكم النحوي تقوم على تفسير الحكم ، ومحاولة تحليله ، وهي رؤية طبعيَّة متقدِّمة تتميّز بالبساطة ، والنظرة غير المتعمِّقة للحكم ، إذ البداهة تقتضي تفسير الأشياء تفسيراً أوّلياً ، لذا فإنَّ هذه العلاقة تتَّسم بقبول الخلاف المنبثق عن رؤيةٍ مختلفة للحكم ، كما أنَّ التعليل – كما تقرَّر – غير مؤثِّرٍ في الحكم ، فلا ينتقض الحكم بنقضه ، بخلاف العِلّة المؤثرة في الحكم تأثيراً جذريّاً .

٢- أنَّ التحليل المنطقيّ يقتضي أنَّ التعليلات ليست سبباً في الأحكام ، كما أنَّها غير سابقة عليها ؛ لأنَّ التعليل مرحلةٌ تالية للحكم ، بخلاف العِلّة فإنَّها تُعدُّ مرحلةً مُمهِّدة للحكم وسبباً مباشراً فيه .

٣- أنَّ (العلل الثواني والثوالث) تقبل الاختلاف ، وإعادة النظر في صحّتها وصدقها على الحكم ، لذا فهي تعليلاتٌ للحكم ، وليست عللاً ، وقد أبعد من جعلها كذلك ؛ لأنَّ العِلّة الصحيحة المطّردة (العلل الأوائل) يقوم عليها الحكم ، ولا تقبل النقض ولا الاختلاف .

ب. تعليل النصوص وعلاقته بالاستقراء الناقص :

بناءً على ما تقرَّر سلفاً من أنَّ التعليل ليس سبباً في بناء الأحكام ، وأنَّ الحكم إنَّما يقوم على العِلّة لا على التعليل ، فإنَّه من الواضح الارتباط الوثيق بين الحكم النحوي والعِلّة ، لأنَّ الحكم يدور معها وجوداً وعدماً ، لذا فإنَّ الأصل في العِلّة أنْ تكون قائمةً على استقراءٍ تامٍ ودقيقٍ للنصوص المقبولة عن العرب ، ومن ثَمَّ تكون العِلّة معبّرة عن هذا الاستقراء ويكون الحكم صادقاً ؛ لأنَّه قد بني على استقراء شامل .

وأمَّا إذا لم يكن الاستقراء شاملاً ، فإنَّ لازم ذلك أنْ تكون العِلّة غير مطَّردة ؛ لوجود نصوص أخرى لم يتم استقراؤها، ومن ثَمَّ فإنَّ الحكم سيكون قاصراً لا يشمل جميع الجزئيات.

ومن أمثلة ذلك :

١- حكم جمهور النحويين – بعد استقراء النصوص الواردة – بأنَّ المبتدأ الواقع بعد (لولا) يجب حذف خبره مطلقاً ، والعِلّة أنَّ هذا موضعٌ يمتنع فيه التصريح بالخبر [1] .

وبعد دراسة المسألة وإعادة النظر في الاستقراء تبيّن أنَّ العِلّة غير مطَّردة ؛ لوجود نصوص أخرى لم يتم استقراؤها جاء الخبر فيها مصرَّحاً به ، ممَّا ينقص

---

(١) انظر : الكتاب ١٢٩/٢ ، المقتضب ٧٦/٣.

دعوى أنَّ حذف خبر المبتدأ بعد (لولا) لازمٌ ؛ لأنَّ الحكم مبنيٌّ على استقراءٍ ناقص للنصوص .

٢- ذهب سيبويه وجمهور النحويين - بعد استقراء النصوص - إلى منع إعمال (ما) الحجازية مع توسّط الخبر [١] ، معلّلين ذلك بأنَّ إعمال (ما) مع التقديم ((مؤذنٌ بالقوة ، ولا قوة ، لأنَّه عاملٌ ضعيفٌ من جهة الحرفيّة ، ومن جهة مخالفة القياس ، ولأنَّها لو قُدِّم خبرها على اسمها - وهي فرعٌ على (ليس) التي يجوز تقديم خبرها - لَزِم مساواة الفرع للأصل وهو محالٌ)) [٢] .

وبعد إعادة النظر وتصحيح استقراء النصوص اتّضح أنَّ العِلّة غير مطّردة ، وأنَّ الاستقراء ناقصٌ ؛ لورود نصوص أخرى لم يتم استقراؤها جاءت فيها (ما) الحجازيّة عاملةً عمل (ليس) مع تقدُّم خبرها على اسمها .

وبناءً على ما تقدّم يتضح أنَّه يلزم لكون الحكم مبنياً على استقراءٍ شامل توافر عدة شروط في العِلّة ، أهمها :

الشرط الأول : الاطّراد في العلّة ، وعدم التخصيص :

يقصد الأصوليون باطّراد العِلّة : أنَّ يوجد الحكم عند وجود العِلّة في كل موضعٍ [٣] ، كنصب المفعول لعلّة وقوع الفعل عليه .

واطّراد العِلّة دليلٌ على قوتها وتمكنها في الحكم فلا يؤثر فيها حينئذ

---

(١) انظر : الكتاب ١ / ٦٠.

(٢) شرح ألفية ابن معط ٢ / ٨٨٨ .

(٣) انظر : لمع الأدلة ١١٢ ، الاقتراح ٦٤ ، الإصباح في شرح الاقتراح ٣٠١ ، أصول التفكير النحوي ٢٣٠ ، وانظر : مفتاح الوصول ١٠١ ، نهاية السول ٤ / ١٣٥ ، مباحث العِلّة في القياس عند الأصوليين ٢٠٨ - ٢٠٩ .

(النقض)، قال ابن جنّي : «.... إذا جرت العِلّة في معلولها ، واستنبت على منهجها وأمّها قوي حكمها ، واحتمى جانبها ، ولم يسع أحداً أنَّ يعرض لها إلا بإخراجه شيئاً إن قَدِر على إخراجه منها»[1] .

وأمّا التخصيص فهو : وجود العِلّة ولا حكم [2] ، فيكون الموضع الذي تخلّف فيه الحكم عن علّته مختصّاً بهذا التخلّف ، ولا يؤثر في نقض العِلّة في المواضع الأخرى .

ويسمى التخصيص عند الأصوليين بـ(النقض) أو (المناقضة) ، وعبَّر عنه آخرون بـ (تخصيص العِلّة) [3] .

واشتراط الاطراد في العِلّة هو مذهب جمهور النحاة والأصوليين [4] ؛ لأنَّ وجود العِلّة يستلزم وجود حكمها ، وتخلّفه عنها يناقض كون العِلّة موجبةً للحكم .

وإنّما اشترط الجمهور اطِّراد العِلّة ؛ لأنّها مقيسة على العِلّة العقليّة ، وهذه لا تكون إلا مطَّردة ، ولا يجوز أن يدخلها التخصيص [5] .

وذهب بعض الأصوليين إلى عدم اشتراط الاطِّراد في العِلّة ؛ لأنَّ تخلُّف الحكم مع وجود عِلّته لا يعارض كون العِلّة دليلاً على الحكم [6] .

---

(١) الخصائص ١ / ١٥١ .

(٢) انظر : الإغراب ٦٠ ، الإصباح في شرح الاقتراح ٣٠١ ، وانظر : البلبل في أصول الفقه ١٦٧ ، كشف الأسرار ٤٣/٤ ، الإبهاج ٩٢/٣ ، مفتاح الوصول ١٠١ ، نهاية السول ٤ / ١٦٤ .

(٣) انظر : الإبهاج ٩٢/٣ ، نهاية السول ٤ / ١٤٦ .

(٤) انظر : لمع الأدلة ١١٢ ، الاقتراح ٦٤ ، الإصباح ٣٠١ ، أصول التفكير النحوي ٢٣٠ ، وانظر : البلبل في أصول الفقه١٥٣ ، مفتاح الوصول ١٠١ ، مباحث العِلّة في القياس عند الأصوليين ٢١٢.

(٥) انظر : لمع الأدلة ١١٢ ، الاقتراح ٦٤ ، الإصباح ٣٠١ - ٣٠٢ .

(٦) انظر : لمع الأدلة ١١٢ ، الاقتراح ٦٤ ، الإصباح ٣٠١ ، وانظر : مفتاح الوصول ١٠١ ، مباحث العِلّة في القياس ٢١٢ - ٢١٣ .

وهؤلاء يرون أنَّ العِلّة غير موجبة للحكم ، وإنّما هي مجوِّزةٌ [1] ، ومن ثمَّ فإنّه يجوز عند بعضهم تخصيص العِلّة ، وأنَّ ذلك لا يؤثر في نقضها ، وذهب آخرون إلى أنَّ التخصيص ينقض العِلّة [2] .

والجواب عن النقض عند جمهور النحاة لا يكون برفض العِلّة ، بل بابتكار سببٍ لتخلُّف الحكم [3] بأنَّ «نمنع مسألة النقض إنْ كان فيها نقضٌ ، أو يدفع النقض باللفظ ، أو بمعنىً في اللفظ» [4] .

وقد اعترض ابن جنّي القائلين بجواز تخصيص العِلّة ، وذهب إلى دفع التخصيص عنها بزيادة أوصافٍ في العِلّة في المواضع التي قيل بتخصيص العِلّة فيها، وعدم اطّرادها [5] .

وأشار بعض المعاصرين إلى أنَّ التعليل بالحكمة لدفع التخصيص عن العِلّة أوفق من التعليل بالوصفِ الزائد الذي سلكه ابن جنّي ؛ لأنَّ التعليل بالحكمة يضمن عدم تخلّف الحكم عنها ؛ لأنّها هي الأصل في التعليل [6] .

ولا يخفى أنَّ في التعليل بالحكمة قصوراً وعدم انضباط في بعض المواضع ، وفي التعليل بالوصف الزائد الذي انتهجه ابن جني تكلُّفاً وتمحُّلاً أحال النحو إلى قضايا أشبه بقضايا المنطق والفلسفة .

ويغني عن ذلك أحد وجهين :

الأول : القول بجواز تخصيص العِلّة ، وأنّه يكفي للدِلالة على صحة العِلّة وجود الحكم معها في أغلب الأحوال ، فإذا تخلّف عنها الحكم فهي

---

(١) انظر : لمع الأدلة ١١٤ — ١١٥ .

(٢) انظر : الخصائص ١٤٤/١، الإغراب ٦١، لمع الأدلة ١١٢—١١٥، الاقتراح ٧٦، الإصباح ٣٠٢ .

(٣) انظر : أصول التفكير النحوي ٢٣٠ .

(٤) الإغراب في جدل الإعراب ٦٠ ، الاقتراح ٧٦ ، الإصباح ٣٠٣ – ٣٠٤ .

(٥) الخصائص ١ / ١٤٥ – ١٤٦ ، ١٤٧ — ١٤٩ .

(٦) انظر : أصول النحو في الخصائص ـ رسالة ماجستير ـ ٢ / ٣٩٩ .

مُخصَّصة، والاحتجاج بها فيما عدا ذلك مقبول ، ولذا فإنّ النقض لا يُعدُّ قدحاً في العِلّة ؛ لأنّ العِلّة أمارة للحكم ، ولا يلزم وجود الحكم مع الأمارة في كل حال [1] .

والآخر : إعادة النظر في صياغة العلل بعد استيفاء استقراء النصوص المختلفة ، وبذلك يمكن الوصول إلى عِلل محكمة البناء .

الشرط الثاني : أن تكون العِلّة منعكسة :

قصد الأصوليون بالعكس أو الانعكاس : انتفاء الحكم عند انتفاء العِلّة [2] .

وسمّاه بعضهم : (الدوران العدميّ) [3] .

ومثال الانعكاس : عدم رَفع الفاعل عند عدم إسناد الفعل إليه لفظاً أو تقديراً ، وعدم نصب المفعول عند عدم وقوع الفعل عليه لفظاً أو تقديراً [4] .

وقد اختلف العلماء في اشتراط الانعكاس في العِلّة ، فالأكثرون منهم اشترط في علّة حكم الأصل أن تكون منعكسة ، فينعدم الحكم متى ما انعدم الوصف المُعَلَّل به .

ويرى بعض النحاة والأصوليين أنّ العكس ليس شرطاً في العِلّة ، فلا يلزم انتفاء الحكم عند انتفاء عِلّته [5] .

---

(١) انظر : المعتمد ٨٣٣/٢ ، التبصرة ٤٦٨ ، المحصول ٣٣٨/٢/٢ ، كشف الأسرار ٤ / ٣٢ — ٣٣ ، مباحث العِلّة في القياس ٢١٢ — ٢١٣ .

(٢) انظر : الخصائص ١ / ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣ / ١٥٧ ، لمع الأدلة ١١٥ ، الإصباح ٣٠٧ ، وانظر : المستصفى ٢ / ١٩٨ ، الإحكام للآمدي ٣ / ٢٣٥ ، مفتاح الوصول ١٠١، تيسير التحرير ٤ / ٢٢ ، مباحث العِلّة في القياس ٢١١ .

(٣) انظر : أصول السرخسي ٢ / ١٧٦، المحصول ٣٠٥/٢/٢ ، مباحث العِلّة في القياس ٢١١ .

(٤) انظر : لمع الأدلة ١١٥ ، الإصباح ٣٠٧ .

(٥) انظر : الخصائص ٣ / ١٥٧ ، لمع الأدلة ١١٥– ١١٧ ، أمالي السهيلي ٢٠ – ٢١ ، الإصباح ٣٠٧ – ٣٠٨، وانظر : أصول السرخسي ٢ / ٢٣٣ — ٢٣٤ ، تيسير التحرير ٤ / ٢٢ – ٢٣ ، فواتح الرحموت ٢ / ٢٨٢، مباحث العِلّة في القياس ٢١٣ – ٢١٤ .

هذا الخلاف في اشتراط العكس في العِلّة النحوية فرعٌ عن الخلاف في جواز تعليل الحكم الواحد بعلّتين مختلفتين ، فمن أجاز تعليل الحكم الواحد بأكثر من عِلّة لم يشترط الانعكاس فيها ، أمّا من ذهب إلى منع تعليل الحكم الواحد بأكثر من عِلّة فإنّه يشترط هذا الشرط [1] .

الشرط الثالث : أن تكون العِلّة متعدّيةً :

معنى كون العِلّة متعدّية هو : وجودها في الفرع ، وعدم كونها قاصرةً على الأصل ، أو بعبارةٍ أخرى : «أن تكون العِلّة متعدّيةً من محلّ النصّ إلى غيره»[2] .

ولا خلاف بين العلماء في صحة التعليل بالعِلّة المتعدّية ؛ لأنَّ القياس لا يتمُّ إلا بعلّةٍ تتعدّى إلى الفرع ليُلْحَق بالأصل .

ونقل السيوطي عن ابن الأنباري أنَّ هناك خلافاً بين العلماء في اشتراط كون العِلّة متعدّية [3] ، واشترط ابن جني ذلك في العِلّة ، وعقد له باباً سمّاه : (بابٌ في أنَّ العِلّة إذا لم تتعدَّ لم تصِحّ) [4] .

أمّا التعليل بالعِلّة (القاصرة) أو (الواقفة) ، وهي التي لا تتجاوز محلّ النصّ لغيره ، فقد أجازه بعض النحويين [5] .

ويرى جمهور الفقهاء والمتكلّمين صحة التعليل بالعِلّة القاصرة المستنبطة[6] .

---

(١) انظر في هذا الخلاف : الخصائص ١ / ١٠٠ – ١٠١ ، ١٧٤ – ١٧٧ ، لمع الأدلة ١١٧ ، أمالي السهيلي ٢٣، وانظر: تيسير التحرير ٢٣/٤، إرشاد الفحول ٢٠٩ ، مباحث العِلّة في القياس عند الأصوليين ٢١٤.

(٢) انظر : مباحث العِلّة في القياس ٣٠٨ .

(٣) انظر : الإصباح في شرح الاقتراح ٢٥٢ .

(٤) انظر : الخصائص ١ / ١٦٩ .

(٥) انظر : الإصباح ٢٥٢ .

(٦) انظر : أصول السرخسي ١٥٨/٢ ، المستصفى ١٩٨/٢ ، المحصول ٢ /٣٨٦/٢ ، الإحكام للآمدي ٢٠٠/٣.

وذهب طائفة من النحاة إلى أنَّ (العِلّة القاصرة) عِلّة باطلةٌ ؛ لأنَّ العِلّة إنَّما تُراد للتعدية ، إذ التعدية محلُّ الإفادة ، وإذا لم تكن العِلّة متعدّية فلا فائدة فيها حينئذ ؛ لأنَّها لا فرع لها ، فالحكم فيها ثابتٌ بالنصّ لا بها [١] .

وإلى هذا ذهب بعض الفقهاء والأصوليين [٢] ، ورجَّحه ابن الأنباري [٣] .

الشرط الرابع : أن تكون العِلّة هي الموجبة للحكم في المقيس عليه :

وعبَّر الأصوليون عن ذلك بأن لا تكون العِلّة وصفاً طرديّاً ، والمراد بالوصف الطرديّ: «ما ليس من شأنه تعليق الحكم عليه»[٤] .

وإلى هذا الاشتراط ذهب جمهور النحاة [٥] ، وعلماء الأصول [٦] .

الشرط الخامس: أن لا تخالف العِلّة نصّاً قطعياً ، أو إجماعاً [٧] :

يكاد يكون هذا الشرط محلّ اتفاق بين الأصوليين ؛ وذلك لأنَّ الأصل في ثبوت الحكم هو النصّ أو الإجماع ، لا العِلّة ؛ لأنَّ العِلّة وصفٌ دلَّ عليه النصّ أو الإجماع ممَّا تضمَّنه حكمهما ، فليس من المعقول أنَّ تخالف العِلّة أصولها : النصّ أو الإجماع [٨] .

---

(١) انظر : الإصباح ٢٥٣ .

(٢) انظر : أصول السرخسي ٢/ ١٥٨ ، المستصفى ٢/ ١٩٨ ، المحصول ٢/ ٢/ ٣٨٦ ، الإحكام للآمدي ٣ / ٢٠٠ ، نهاية الوصول ٢ / ٢٢٢ ، كشف الأسرار ٣/ ٣١٥ ، تيسير التحرير٤/ ٥ .

(٣) انظر : الإصباح ٢٥٤ .

(٤) انظر : مباحث العِلّة في القياس عند الأصوليين ١٩٧ – ١٩٨ .

(٥) انظر : لمع الأدلة ١٢٠، الإصباح ٢٥٠ .

(٦) انظر : الإحكام للآمدي ١٨٦/٣ ، تيسير التحرير ٣٠٢/٣ ، إرشاد الفحول ٢٠٧ .

(٧) انظر في هذا الشرط : الإحكام للآمدي ٢٢٦/٣ ، فواتح الرحموت ٢٨٩/٢ .

(٨) انظر : مباحث العِلّة في القياس عند الأصوليين ٢٠٦ .

لعلَّ هذه أبرز الشروط الواجب توافرها في (العِلّة النحويّة) لكي تكون قائمةً على استقراءٍ دقيق للنصوص ، ومن ثَمَّ يكون (الحكم النحويّ) الصادر عنها حكماً صادقاً غير منقوض .

وبذلك تتّضح العلاقة الوطيدة بين (تعليل النصوص) أو (عِلَّة النصّ) كما استقرَّ عليه مصطلح (التعليل) في مراحله المتأخرة ، وبين الاستقراء الناقص.

أمّا التعليل بوصفه نظرة متقدِّمة للأشياء ، وكونه نوعاً من أنواع الأحكام على الظواهر التي تتميز بالسطحيّة وعدم العمق ، فلا علاقة له بالاستقراء الناقص ؛ لأنَّ التعليلات لا مدخل لها في الأحكام ، إذ هي مرحلةٌ متأخرةٌ عن (الحكم النحوي) .

ومن الأمثلة التي توضح العلاقة بين (العِلّة) والحكم النحوي :

١- منع سيبويه وجمهور البصريين [1] حذف الموصول الاسمي ، والعِلّة في ذلك أنَّ الموصول معتمد البيان تتمّمه الصلة تمام الناقص ، فلا بد من ذكره إذا كان المعنى عليه .

وعند النظر في نصوص اللغة وشواهدها يتبيّن أنّ هذه العِلّة التي أوجبت منع حذف الموصول الاسمي غير مطردة ولا منضبطة ؛ لوجود شواهد وافرة حذف فيها الموصول الاسمي منها :

١- قوله تعالى : { وقُولُوا آمَنَّا بالَّذِي أُنْزِل إلَيْنَا وأُنْزِلَ إلَيْكُمْ } .

٢- وقوله تعالى: { وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِين في الأَرْضِ ولا في السَّمَاءِ}.

٣- وقول الشاعر :

أمَنْ يَهْجُو رسولَ اللهِ فيكمُ ... ويَمْدَحُهُ ويَنْصُرُه سوَاءُ

(١) انظر : الكتاب ٢ / ٣٣٤ – ٣٣٥.

وبناءً على مثل هذه الشواهد تقرر جواز حذف الموصول الاسمي مطلقاً إذا عُلم ، وتدل عليه صلته بعد حذفه .

٢- جاءت النصوص المستفيضة بتلازم المضاف والمضاف إليه باعتبار أنهما كالكلمة الواحدة ، والفصل بين أجزاء الكلمة الواحدة ممتنع ، هذا التلازم أو (التضام) الواضح جعل سيبويه وجمهور النحاة[١] يحكمون بمنع الفصل بين المتضايفين، بل جعلوه قبيحاً غير مستساغ ، وحملوا الفصل بينهما بالظرف ، أو الجار والمجرور على الضرورة التي لا تجوز إلا في الشعر .

والعلة التي اعتلّها النحويون للمنع هو أنّ المتضايفين كالكلمة الواحدة ، والفصل بين أجزاء الكلمة الواحدة قبيح ممتنع .

ولكن بعد إنعام النظر في نصوص اللغة وشواهدها ، تطالعنا نصوص في قمة الفصاحة غير قليلة فُصل فيها بين المضاف والمضاف إليه في نثر الكلام وشعره ، ممّا يدل على أن هناك نقصاً في استقراء النحاة لنصوص اللغة ، ومن ثمّ فإنّ العِلَة التي اعتلّوها للمنع ليست مطردة بدليل وجود المخالف الفصيح .

ولذا فإنّ الأَوْلى – جمعاً بين النصوص المختلفة – أن يقال : إن الفصل بين المضاف والمضاف إليه جائز في الكلام ، وإن كان الأفضل الإبقاء على خاصية التلازم والتضام بين المتضايفين .

ج – أساليب تعليل النصوص وتأثيرها :

يمكن تقسيم أساليب التعليل ابتداءً إلى قسمين كبيرين :

١- تعليل لغويّ ، وهو تعليلٌ خاصٌ بالألفاظ ، يُعنى بشرح مدلولاتها ، وتفسير ما قد يحتاج لبيانٍ منها .

---

(١) انظر : الكتاب ١ / ١٧٦ – ١٧٧.

٢- تعليل ذهني ، وهو مرتبطٌ بالعقل والتفكير ، وغالب العِلل النحويّة هي من هذا الباب، إذ هي في الحقيقة تسويغٌ لما حدث، وليس حقيقة ما حدث[1]، وهناك قسم مشترك يجمع بين هذين القسمين ويشمل عدة أنماط لتعليل النصوص ، أبرزها :

١- التعليل لمخالفة الترتيب :

يُقصد بذلك مخالفة الترتيب الطبعي للجملة ، لعِلّة لفظيّة ، أو معنويّة .

ويُعدُّ (التقديم والتأخير) من خصائص الجملة العربية ، وهذا ما دفع ابن فارس إلى القول: «من سنن العرب تقديم الكلام وهو في المعنى مؤخَّر ، وتأخيره وهو في المعنى مقدَّم»[2].

ويتطلّب (التقديم والتأخير) ظهور الإعراب ووضوحه؛ لمعرفة الترتيب الأساسي للجملة، وتكمن أهمية (الترتيب) في أنّه لا يستطيع أيّ تركيبٍ لغويّ أداء ما يُقصد به من التعبير عن الأفكار الذهنيّة ونحوها دون التزام ترتيبٍ معيّن، يشمل صيغ هذا التركيب ومفرداته كلّها[3].

<u>والأمثلة على هذا النوع من أنواع التعليل كثيرة منها</u> :

١- ذهب سيبويه وكثيرٌ من النحويين المتقدّمين والمتأخرين إلى وجوب تقديم الضمير الأخصّ (الأعرف) على غير الأخصّ (غير الأعرف) إذا كانا متّصلين ، وعلّلوا ذلك بأنّه هو الأصل في الترتيب ، وهو الذي نطقت به العرب [4] .

---

(١) انظر : أصول النحو العربي ، د. محمد عيد ١٢٥ .

(٢) الصاحبي ٤١٢ ، وانظر : المزهر ١/٣٣٨ .

(٣) انظر : الظواهر اللغوية في التراث النحوي ٢١٨ – ٢١٩ ، المدخل إلى دراسة النحو العربي١/٣٠٦.

(٤) انظر : الكتاب ٢ / ٣٦٣ – ٣٦٤ .

وأجاز بعض النحاة كالمبرِّد ، وابن السرَّاج مخالفة الترتيب وتقديم غير الأسبق رتبة مع الاتصال ، وإن كان الانفصال في مثل هذه الحالة أحسن .

وعلّل المجيزون لمخالفة الترتيب بأمرين :

أ- استقراء النصوص الواردة من نحو قول عثمان بن عفان ـ رضي الله عنه ـ : (أراهُمْني الباطل شيطاناً) ، فقدَّم الضمير الغائب (غير الأخصّ) على ضمير المتكلم (الأخصّ) وهما متّصلان ، فالسماع سهّل المخالفة ، وأجاز التوسط في الحكم .

ب- أنَّ الذي جوَّز التقديم ـ قياساً لا سماعاً ـ النظر إلى مجرد كون الأوّل متصلاً .

وتوصّل المجيزون إلى محصّلة نهائية وهي أنّه قد ورد تقديم الضمير غير الأخصّ على الأخصّ في حال الاتصال ، وإن كان الفصل أوْلى ، وبذلك جمعوا بين النصوص ، وطردوا القاعدة النحويّة .

٢- في مسألة (عود الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة) [١] يقتضي الترتيب الطبعي للجملة العربية منع عود الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة ، فلا تقول : (ضرب غلامُه زيداً)، وهذا ما ذهب إليه جمهور النحاة ، وحكموا بأنّ هذه الصورة ممتنعة في العربية ، ونقل ابن جني والصفّار إجماع النحاة على ذلك .

وأجاز الأخفش ، وأبو عبدالله الطوال من الكوفيين ، وابن جنّي ، وآخرون هذه الصورة ، وجعلها بعضهم قياساً مطرداً ، واعتذروا لمخالفة الترتيب بأوجه عدة :

أ- أنّ استقراء نصوص العرب يدلُّ على جواز مثل هذه الصورة ، والأصل أنّ اللغة بالاستعمال ، فينبغي وصفها على واقعها .

---

(١) انظر : الخصائص ٢٩٤/١.

ب- أنّ المفعول كثر تقدمه على الفاعل ، فيُجعل لكثرته كالأصل .

ج- أنّ الفعل المتعدي يقتضي المفعول به كاقتضائه للفاعل تماماً ؛ وذلك لأن الشعور الذهني بهما مقارنٌ لشعوره بالفعل ومعناه .

٢- التعليل لصحة التركيب وسلامته :

هذا النوع من أنواع التعليل لجأ إليه النحويون للحفاظ على صياغة الجملة النحويّة ، والإبقاء على سلامتها التركيبيّة ، والتعليل لما قد يبدو مخالفاً للمطّرد الشائع من كلام العرب .

وممّا ينبغي الإشارة إليه أنّ الحفاظ على التركيب النحويّ قد يُسلم إلى تأويلات خلفيّة للنصّ العربي تفترض فيه ما ليس له وجودٌ ظاهريّ ، وهو ما قد يُصطلح على تسميته بـ(خلفيّة النصّ) ، وهذا بدوره أسلم إلى كثيرٍ من الدّعاوى في النصّ منها : الزيادة ، والحذف ، والإضمار ، ونحو ذلك [١] .

والأمثلة على هذا النوع كثيرة ، غير أنّي سوف اقتصر على التمثيل للتركيب نفسه دون البحث فيما قد يعرض له من التأويل :

١- يرى الزمخشري ومن وافقه - بعد استقراء كلام العرب - أنّ الرابط في الجملة الاسميّة الواقعة حالاً يجب أن يكون (الضمير) و (الواو) ، ولا يصحُّ الاكتفاء بالضمير وحده، بل لا بدّ من الجمع بينهما ، وما ورد من نحو قولهم : (كلّمته فوه إلى فيّ) ، فهو شاذٌ لا يجوز القياس عليه ، ولا الاحتكام إليه [٢] .

---

(١) انظر : أصول التفكير النحوي ٢٨٠ - ٢٨١ .

(٢) انظر : المفصّل ٦٤.

فالزمخشري يذهب – هنا – إلى أنّ تركيب الجملة الاسميّة الواقعة حالاً يقتضي وجود رابط فيها ، وهذا الرابط هو (الضمير) و (الواو) معاً ؛ وذلك لكي تسلم صياغة الجملة وتوافق المنقول عن العرب .

ولكنّ جمهور النحاة أجازوا في تركيب هذه الجملة أن يكون الرابط (الواو) وحدها ، ويصحُّ عدم الإتيان بها اكتفاءً بالضمير .

وعلّلوا لصحة هذا التركيب بأمرين :

أ – استقراء النصوص الواردة عن العرب ، إذ وردت شواهد عدة وقعت فيها الجملة الاسميّة حالاً ولا رابط فيها سوى الضمير وحده ، من ذلك قولهم : (رجع عوده على بَدْئهِ) .

ب– أنّ الربط يتحقّق بالضمير كما يتحقّق بالواو ، فإذا كانت الجملة بضمير ، فقد وقع الربط ، فلا تحتاج إلى رابطٍ آخر ، ومتى وجدت (الواو) مع (الضمير)، فإنّ ذلك يكون على وجهة التوكيد للربط .

ولكون هذه الجملة تقتضي – عند الزمخشري ومن وافقه – الربط بالضمير والواو معاً لضمان سلامة تركيبها،أجابوا عن شواهد الربط بالضمير وحده بالآتي:

أ – أنّ الواو في مثل هذه النصوص مضمرةٌ ، والمضمر في حكم المظهر ، فيتحقّق بذلك الربط بالواو والضمير معاً .

ب– حمل مثل هذه الشواهد على الحذف والتقدير ؛ لأنّ انفراد (الضمير) بالربط دون (الواو) وجهٌ ضعيفٌ في العربيّة .

ولكنّ المحصلة النهائية لهذه المسألة الناتجة عن استقراء النصوص أنّه يجوز ربط الجملة الاسميّة الواقعة حالاً بما قبلها بـ (الواو)، أو بـ (الضمير) ، أو بهما معاً .

وبذلك يتحقّق أنَّ هذا التركيب يأتي على ثلاث صور:

١- الجملة الاسميّة الواقعة حالاً مع ربطها (بالواو) وحدها.

٢- الجملة الاسميّة الواقعة حالاً مع ربطها (بالضمير) وحده .

٣- الجملة الاسميّة الواقعة حالاً مع ربطها بـ (الواو) و (الضمير) معاً .

٢- يرى سيبويه وجمهور النحاة [1] أن تركيب جملة (كاد) مع خبرها يقتضي خلو الخبر من (أن) ؛ لاطراد هذا الاستعمال عند العرب ؛ ولتنافي مدلول (كاد) ومدلول الخبر المقترن بـ (أن) .

ولكنّ طائفة من النحويين صحّحوا هذا التركيب ، وأجازوا أن يُقال في السعة والاختيار: (كاد زيدٌ أن يفعل) ، وأرجعوا جواز ذلك لأمرين :

أ- استقراء النصوص الواردة ، حيث ورد عن العرب استعمال خبر (كاد) مقترناً بـ (أن).

ب- أنّ السبب المانع من اقتران الخبر بـ (أنْ) في باب المقاربة هو دلالة الفعل على الشروع كـ (طَفِقَ) ، و (جَعَلَ) ، فإنّ (أنْ) تقتضي الاستقبال ، وفعل الشروع يقتضي الحال فتنافيا .

وما لا يدل على الشروع كـ (عَسَى)، و (أوْشَكَ)، و (كَرَبَ)، و (كَادَ) ، فمقتضاه مستقبل ، فاقتران خبره بـ (أنْ) مؤكِّدٌ لمقتضاه ، فإنّها تقتضي الاستقبال ، وذلك مطلوبٌ فمانعه مغلوبٌ .

وجواز مثل هذا التركيب يتناسب مع سعة اللغة ، واطراد قواعدها ، إضافة إلى أنّ النصوص تؤيد الجواز ، واللغة تؤخذ من النصوص .

---

(١) انظر : الكتاب ١ / ٣٠٧ ، ٣ / ١٢ ، ١٥٩ – ١٦٠.

٣- التعليل للحذف :

الحذف في اللغة : الإسقاط [١] .

وعبّر عنه الصرفيون بأنّه: إسقاط حرف أو أكثر ، أو حركة من كلمة .

أمّا النحويون فيرون أنّ الحذف : إسقاط حركة أو كلمة ، أو أكثر أو أقلّ ، وقد يصير به الكلام المساوي موجزاً [٢] .

ويرى ابن السرّاج أنّ الحذف يختصّ بحالة إسقاط العامل وإبقاء المعمول على ما كان له من حكم إعرابيّ ، فإذا تغيّر الحكم الإعرابيّ بعد الحذف دُلّ عليه باصطلاحٍ آخر هو (الاتّساع) [٣] .

وجعل ابن جنّي الحذف من شجاعة العربية [٤] ، وجعله السيوطي من سنن العرب في كلامها [٥] .

واشترط النحويون لصحة الحذف شروطاً عدة منها [٦] :

أ – أن يكون في الكلام ما يقتضيه .

ب– أن يكون في الكلامٍ ما يدلّ عليه .

ج– أن يكون غير مُخلٍ بالمعنى إذا ظهر .

<u>ومن أمثلة التعليل للحذف</u> :

١– وقف جمهور النحاة في مسألة: (حذف الموصول الاسمي)[٧] موقف المنع لثلاث علل :

---

(١) انظر : الصحاح ٤ / ١٣٤١ (حذف) ، لسان العرب ٦ / ٤٠ (حذف) .

(٢) انظر : كشاف اصطلاحات الفنون ٢ / ٥٦ ــ ٥٧ ، الظواهر اللغوية في التراث النحويّ ١٣٩ .

(٣) انظر : أصول التفكير النحويّ ٢٨٢ .

(٤) انظر : الخصائص ٢ / ٣٦٠ .

(٥) انظر : المزهر ١ / ٣٣١ .

(٦) انظر : البسيط ٢ / ٦١٧ ، المغني ٢ / ٦٠٣ — ٦١٠ .

(٧) انظر : الكتاب ٢/٣٣٤ — ٣٣٥ .

أ – أنّ استقراء نصوص اللُّغة ، وتتبّع شواهدها يثبت أنّ العرب ليس من كلامها حذف الموصول الاسمي والإبقاء على صلته .

ب– أنّ الموصول الاسمي مُعْتمد البيان تُتمِّمه الصلة تمام الناقص ، فلا بُدّ من ذكره إذا كان المعنى عليه .

ج– أنّه كما لا يجوز حذف بعض الاسم وترك بعضه ، فإنّه لا يجوز حذف الموصول وبقاء شيء من صلته .

في حين قرّر الكوفيون والبغداديون ومن وافقهم جواز الحذف مطلقاً إذا عُلِم ، وحينئذٍ تدلُّ الصلة على الموصول المحذوف .

وهذا الحكم بالجواز استند إلى ثلاث علل :

أ – أنّ الاستقراء النحويّ في هذه المسألة كان ناقصاً ؛ لوجود شواهد لم يتمّ استقراؤها تُثبت جواز الحذف واستعمال العرب له في كلامها .

ب– أنّ الموصول الاسمي كالمضاف ، وصلته كالمضاف إليه ، وحَذْف المضاف جائزٌ إذا عُلِم، فكذلك ما أشبهه .

ج – أنّه يجوز بالإجماع حذف (أنْ) مع بقاء صلتها مع أنّ دلالة صلتها عليها أضعف من دِلالة صلة الموصول من الأسماء عليه ؛ لأنّ صلة الاسم مشتملةٌ عل عائدٍ يعود عليه ، ويميل المذهب إليه ، وفي ذلك مزيد على ما يحصل بالصّلة ، وصلة الحرف لا مزيد فيها على ما يحصل بها ، فكان الموصول الاسمي أوْلى بجواز الحذف من الموصول الحرفيّ .

وحريٌّ بحكم تطّرد فيه مثل هذه العلل أن يكون صادقاً ومعبّراً عن استقراءٍ جيّد للنصوص .

٢- منع الفرّاء وبعض البصريين والكوفيين [١] حذف عامل الجر مع بقاء عمله، معلّلين المنع بأنّ الخافض مع ما خفض بمنزلة الحرف الواحد .

وحكم سيبويه على بقاء العمل بعد الحذف بأنّه ضعيف قبيح .

وأجاز يونس وابن مالك ذلك بناءً على استقراء كلام العرب ، فقد وردت عنهم نصوص حُذف فيها عامل الجر مع بقاء عمله ، ومن هذه النصوص :

أ – قوله – عليه الصلاة والسلام – : (من كان عنده طعام اثنين فليذهب بثالث ، وإن أربعةٍ فخامس ، أو سادس) .

ب- وقوله – عليه الصلاة والسلام – : (أقْربِهما منك باباً) في جواب من قال : (فإلى أيهما أهدي ؟) .

ج- وقول رؤبة : (خيرٍ عافاك الله) ، لمن قال له : كيف أصبحت ؟ .

هذه النصوص وما ماثلها تدل على جواز الحذف مع بقاء العمل ، ولا تمنع القواعد النحوية مثل ذلك ؛ لأنّ السماع يؤيده .

٤- التعليل للإضمار والتقدير :

الإضمار في اللغة : الإخفاء ، يقال : أضمرت الشيء : أخفيته ، وهوىً مُضْمرٌ وضَمْرٌ، كأنّه اعتُقد مصدراً على حذف الزيادة : مخفيٌّ [٢] .

ويقصد به في الاصطلاح : إسقاط الشيء لفظاً لا معنى [٣] .

وتحتاج دعوى الإضمار إلى قرائن ثلاث [٤] :

١- قرينة تدلُّ على أصل الإضمار .

---

(١) انظر : معاني القرآن للفرّاء ١٩٦/٢.

(٢) انظر : لسان العرب ٤/ ٤٩٢ (ضمر) .

(٣) انظر : التعريفات ٥١ ، الكليات ١ / ٢١٢ ، وانظر في الإضمار : الأشباه والنظائر ١ / ١٦٩ – ١٧١ .

(٤) انظر : المحصول ٤٩٦/١/١ ، الفائق في أصول الفقه ١ / ١٨٥ – ١٨٦ ، نهاية الوصول ١/ ١٤٤.

٢- وقرينة تدلُّ على موضع الإضمار .

٣- وقرينة تدلُّ على عين المضمر .

وأمّا التقدير فهو : تبيين كميّة الشيء [١] .

وذكر المحققون أنّ التقدير في التراث النحويّ يُقال في حالات ثلاث :

١- تقدير الحركة الإعرابيّة .

٢- تقدير الجملة وما فوقها .

٣- تقدير بعض أجزاء الجملة .

ويتّفق الحذف والتقدير في الحالتين الأخيرتين ، ويختلفان في بعض جزئيات الأولى ، ومن هذا المنطلق فإنّ بين الحذف والتقدير تلازماً ضروريّاً ، فالحذف تقدير ما لا وجود له في اللّفظ ، كما أنّ التقدير ما هو إلاّ حذف بعض أجزاء التركيب في نظر النحاة [٢] .

ومن المسائل التي علّل لها النحويون بالإضمار والتقدير :

١- يرى الفراء وجمهور البصريين – بعد استقراء النصوص – أنّ الفعل الماضي المثبت لا يقع حالاً إلا إذا كانت معه (قَدْ) مضمرة أو مقدَّرة ، وحكموا بأنّه لولا هذا الإضمار لم يَجُز مثله في الكلام [٣] .

وعلّلوا لذلك بأنّ الحال لما أنت فيه ، و (فَعَلَ) لما مضى ، فلا يقع في معنى الحال .

ولم يرتضِ الأخفش والكوفيون هذا القول ، وجوّزوا وقوع الفعل الماضي حالاً دون (قَدْ) ، وبنوا هذا الحكم على علل عِدّة :

---

(١) انظر : التوقيف على مهمات التعاريف ١٩٧ .

(٢) انظر : أصول التفكير النحويّ ٢٨٢- ٢٨٣ .

(٣) انظر : معاني القرآن للفراء ١ / ٢٣ – ٢٤ ، ٢٨٢ .

أ – أنَّ الاستقراء النحويّ في هذه المسألة كان ناقصاً ، بدليل وجود شواهد كثيرة لَم يتمّ استقراؤها وقع فيها الفعل الماضي المثبت حالاً دون أن تلحقه (قَدْ) ، وهذا ما دعا أبا حيَّان إلى القول : «والصحيح جواز ذلك ؛ لكثرة ما ورد منه بغير (قَدْ) ، وتأويل الشيء الكثير ضعيفٌ جداً ؛ لأنَّا إنَّما نبني المقاييس العربية على وجود الكثرة».

ب– أنَّ الماضي يقع موضع المستقبل ، ويقع المستقبل موضع الماضي ، وإذا وقع كل منهما موقع الآخر ، وجازت الحال من أحدهما كان الآخر كذلك قياساً .

ج– أنَّ الماضي يقع صفةً للنكرة ، فجاز أن يقع حالاً من المعرفة كالفعل المضارع :

د – أنَّ الإضمار والتقدير خلاف الأصل ، ولا وجه للحمل عليهما عند توافر النصوص .

فادِّعاء الإضمار في مثل هذه المسألة لم يسلم من الاعتراض ، لا سيَّما أنَّه مبنيٌّ على استقراء ناقص للنصوص الواردة .

٢– جعل سيبويه وجمهور النحاة في مسألة : (شرط جزم المضارع الواقع جواباً للطلب)[١] الحكم معلّقاً بصحة التقدير ، فلا يجوز عندهم جزم الفعل المضارع الواقع في جواب الطلب بعد قصد المجازاة إلاّ إذا أمكن تقدير فعل الشرط من جنس الطلب المذكور ، فإذا كان الطلب مثبتاً وجب تقدير الشرط مثبتاً ، وإذا كان منفياً وجب تقدير الشرط منفياً ، فإذا قيل : (أسلم تدخل الجنة) جاز جزم المضارع لصحة تقدير : (إن تسلم تدخل الجنة) ، وجاز : (لا تكفر تدخل الجنّة) لصحة : (إن لا تكفر تدخل الجنة) .

---

(١) انظر : ص   من هذا البحث.

هذا الحكم من جمهور النحاة تمّ بناء على استقراء نصوص العرب ، ولذا قرّروا بأنّ المضارع الواقع في جواب الطلب إذا لم يمكن تقدير الشرط من جنس الطلب المذكور فإنّ جزمه ليس من كلام العرب .

وخالف الكسائي وبعض النحاة ما ذهب إليه الجمهور ، وأجازوا جزم المضارع الواقع جواباً للطلب مطلقاً ، دون الحاجة إلى التقدير المذكور ، ولم يلتزموا المجانسة بين الطلب والشرط المقدر ، شريطة أن تدلّ القرينة على المعنى المراد ، وحينئذ يقدر الشرط حسب مقتضى الحال ، فيجوز على هذا الرأي القول : (لا تدن من الأسد يأكلْك) بجزم المضارع على أنّ التقدير : (إن تدن من الأسد يأكلْك) ، فالشرط المقدر مثبت ، مع أنّ الطلب المذكور نهي .

وقد علل الكسائي ومن وافقه لصحة مذهبهم بعلّتين :

أ – نقص استقراء النحاة لنصوص هذه المسألة ، وإغفالهم شواهد تثبت أنَّ المجانسة بين الطلب والشرط المقدر ليست لازمة .

ب– أنّ من المتفق عليه أنّ كل فعل نُصب في جواب الطلب بعد فاء السببية جاز جزمه بعد سقوط الفاء إذا قُصِد السببية والمجازاة ، فلا وجه حينئذٍ لتجويز النصب مع الفاء ، ومنع الجزم بعد سقوطها .

٥– التعليل للذكر :

المذكور : ما له صورة في اللفظ ظاهرة .

ومن أمثلة هذا النوع من أنواع التعليل :

١– قرّر الرُّماني ومن وافقه جواز ذكر خبر المبتدأ بعد (لولا) وصحة ظهوره في الصورة ، في حين منع ذلك الجمهور [1] .

وقد استند المجيزون على الآتي :

---

(١) انظر : شرح التسهيل ١ / ٢٧٦ ، الارتشاف ١ / ٢٦٢.

أ - استقراء النصوص الواردة عن العرب ، والتي تُثبت أنَّ العرب قد جاء عنهم التصريح بخبر المبتدأ بعد (لولا) ، وهذا بدوره يعكس ضعف استقراء جمهور النحاة لنصوص المسألة ، أو نقصانه .

ب- أنَّ السامع يُدرك الخبر إذا كان كوناً عاماً، وأمَّا إذا كان كوناً خاصًّاً فإنَّه يُجهل بالحذف ، ثم إنَّ العموم يُفهم من السياق ، في حين أنَّ التخصيص قيدٌ لا يُدرك إلا بالذكر .

ج - أنَّ كثرة حذف العرب لخبر المبتدأ بعد (لولا) تُجيز الحذف ، وليس بالضرورة أن توجبه .

د - أنَّ التأويل ليس سائغاً عند توافر الشواهد ، وطرد الباب لا يُلزم بتأويل ما لا حاجة به إلى التأويل .وبذلك توصَّل المجيزون إلى القول بأنَّه يجب ذكر خبر المبتدأ بعد (لولا) إذا كان كوناً خاصًّاً لا يُدرك معناه إلا بذكره ، ويجب حذفه إن كان كوناً عاماً ، ويجوز الذكر والحذف فيما عدا هاتين الصورتين .

٢- اتفق النحويون على أنّه لا يجوز وقوع المبتدأ نكرة إلا بمسوغ [١] ؛ لأنّ المبتدأ محكومٌ عليه والخبر حكم ، ولا يُحكم إلاّ على معلوم ؛ لأنّ الحكم على النكرة لا يفيد ، وذكر

النحاة مسوّغات عدة لصحة الابتداء بالنكرة ، وأضاف ابن مالك مسوغين هما :

أ - وقوع المبتدأ بعد (إذا) المفاجأة .

ب- وقوعه بعد (واو) الحال .

وقد علل ابن مالك للجوازّ وصحة الذكر بالسماع عن العرب ، وقد تقرّر هذا السماع باستقراء النصوص المقبولة .

---

(١) انظر : شواهد التوضيح ٤٧.

٦-التعليل للزيادة :

الزيادة : استحداثُ أمرٍ لم يكن في موجود الشيء .

وقيل : أن ينضمَّ إلى ما عليه الشيء في نفسه شيءٌ آخر [١] .

ويُقصد بالزائد – عند النحاة – : ما لا يتغيَّر معنى الكلام الأصلي بحذفه، وإن أفاد الكلام تقويةً وتوكيداً [٢] .

وجعل السيوطي الزيادة من سنن العرب في كلامها [٣] .

وأسلوب (الزيادة) يرتكز على دعوى أنَّ النصّ اللغوي يشمل صيغاً زائدة من الناحية التركيبيّة ، وإنْ لم ينطبق عليها وصف الزيادة دائماً من حيث أدائها للمعاني [٤] .

ومن أمثلة التعليل للزيادة :

يرى سيبويه وجمهور النحاة – بعد استقراء نصوص اللغة – أنَّ (مِنْ) لا تأتي زائدةً في لغة العرب إلا عند اجتماع شرطين :

١ – أنْ تكون في كلامٍ غير موجب .

٢ – وأن يكون مجرورها نكرة [٥] .

وقد اعترض الكسائي ، والأخفش ، والكوفيون هذا القول ، وجوَّزوا زيادة (مِنْ) مطلقاً دون اشتراط .

وقد اعتمدوا في هذا الحكم على استقراء نصوص العرب المقبولة ، وقد عكست هذه النصوص ضعف استقراء الجمهور لشواهد اللغة ، أو نقصانه ، ومن

---

(١) انظر : الكليات ٢/ ٤٠٦ ، التوقيف على مهمات التعاريف ٣٩١ .

(٢) انظر : الكتاب ١/١٨٠ – ١٨١ ، شرح المفصّل ١٢٨/٨ ، الأشباه والنظائر ٢/ ١٥٦ – ١٦٥ .

(٣) انظر : المزهر ١/ ٣٣١ – ٣٣٢ .

(٤) انظر : أصول التفكير النحوي ٢٨٤ .

(٥) انظر : الكتاب ١ / ٣٨ ، ٢ / ١٣٠ ، ٢٧٦ ، ٤ / ٢٢٥.

ثمَّ فإنَّ الاشتراط كان مبنياً على علّة غير مطّردة ، والحكم إذا قام على علةٍ غير مطّردة لم يكن منضبطاً .

٧ - التعليل للاختصار :

جاء في اللسان : «.... اختصار الكلام : إيجازه ، والاختصار في الكلام : أن تدع الفضول وتستوجز الذي يأتي على المعنى ، وكذلك الاختصار في الطريق ، والاختصار في الجزِّ: أن لا تستأصله، والاختصار: حذف الفضول من كل شيء»[١].

ويُعدُّ الاختصار من سنن العرب ، وهو جُلُّ مقصدهم ، وعليه مبنى أكثر كلامهم ، فوضعوا – مثلاً – باب الضمائر ؛ لأنَّه أخصر من الظواهر ، وباب العطف ؛ لأنَّ حروفه وُضِعت للإغناء عن إعادة العامل [٢] .

ومن أمثلته :

منع ابن جني ، والسهيلي ، وآخرون [٣] حذف العاطف وحده مالم يصحبه حذف أحد المتعاطفين ، واعتلّوا لذلك بعِلل عِدّة :

أ – أنَّ استقراء كلام العرب يدلُّ على أنَّهم لم يستعملوا في لغتهم حرف العطف محذوفاً دون أن يلحقه حَذْف أحد المتعاطفين ، وما ورد عنهم من شواهد نادرة محمولٌ على الشذوذ .

ب– أنَّ حرف العطف إنَّما جيء به لضربٍ من الاختصار في الكلام ، فإذا حُذِف هذا الحرف تجاوز المتكلِّم حدّ الاختصار إلى مذهب الانتهاك والإجحاف ، ومن ثمَّ قرّروا أنَّ اختصار المختصر لا يجوز .

---

(١) لسان العرب ٤/ ٢٤٣ (خصر) .

(٢) انظر : الأشباه والنظائر ١ / ٧٠ – ٧٨ ، المزهر ١/ ٢٣١ .

(٣) انظر : الخصائص ١ / ٢٩٠ – ٢٩١ ، ٢ / ٢٨٠.

ج – أنَّ حذف حرف العطف قد يُوقع في الإشكال والإلباس .

د – أنَّ الحروف أدلةٌ على معان في نفس المتكلِّم ، فلو أُضْمِرت لاحتاج المخاطب إلى وحيٍ يُسْفر به عمَّا في نفس مُكلِّمه .

ولكنّ الفارسي ومن وافقه لم يعتدّوا بمثلِ هذه العللِ ، وسوَّغوا حذف حرف العطف وحده ، شريطة أن يصحَّ المعنى ، ويتَّضح عند الحذف ؛ لدلالة القرينة عليه .

وقد بنى هؤلاء حكم الجواز على أمور عدة :

أ – أنَّ استقراء النحاة للمادة اللغوية في هذه المسألة كان ناقصاً ، ولذلك احتاجوا إلى مبدأ الحكم (بالشذوذ) لطرد القاعدة ، وردّ الاستعمالات الموثقة الخارجة عن المعيار النحويّ .

ب– أنَّ الحذف بابٌ واسعٌ في كلام العرب ، وعدّه النحاة من شجاعة العربية ، ومن سنن العرب في كلامها .

ج – أنّه لا ينبغي رفض النصوص الصحيحة الثابتة بناءً على علل عقلية لا تسلم من الانتقاد .

د – أنَّ حروف العربية كلّها وُضِعت لضربٍ من الاختصار ، وجاز حذف أغلبها في السياق التركيبي للجملة ، وتخصيص حروف العطف بعدم جواز الحذف تحكّمٌ لا وجه له .

وبناءً على مثل هذه الضوابط قرَّر النحاة – بعد إعادة النظر وتصحيح الاستقراء – جواز حذف حرف العطف وحده ، مع بقاء المعطوف والمعطوف عليه في اللفظ ، شريطة أن يصحَّ المعنى ويتّضح بعد الحذف لِدلالة القرينة عليه .

٨ – التعليل للاقتصار والاستغناء :

يُقال : اقتصر على الأمر : لم يجاوزه ، والاقتصار على الشيء : الاكتفاء به [١] .

وأما الاستغناء في اللغة فهو : عدم الالتفات إلى الشيء [٢] .

ويُقصد به في الاصطلاح النحوي : الاستغناء ببعض الألفاظ عن بعض [٣] .

و عقد ابن جنّي له باباً في (الخصائص) سمّاه : «بابٌ في الاستغناء بالشيء عن الشيء»[٤] .

وأشار سيبويه إلى أنّ العرب قد تستغني بالشيء عن الشيء حتى يصير المُسْتَغْنى عنه مُسْقَطاً من كلامهم البتّة [٥] .

ومن أمثلته :

١- ذكر سيبويه – بعد استقرائه نصوص اللغة – أنّ العرب قد جمعت (ظُبَة) على (ظُبَات) ، واستغنت بهذا الجمع عن جمع المذكر السالم ، ولذلك قال: «وقد يجمعون الشيء بالتاء، ولا يجاوزون به ذلك استغناءً ، وذلك : (ظُبَة) و(ظُبَات) » [٦] .

إذن سيبويه يُعلِّل – هنا – للاقتصار على هذا الجمع دون سواه باستغناء العرب به عن غيره من الجموع .

---

(١) انظر : لسان العرب ٥/ ٩٨ ، ١٠٠ (قصر) .

(٢) انظر : لسان العرب ١٣٦/١٥ (غنى) .

(٣) انظر : الخصائص ١ / ٢٦٦ ، الأشباه والنظائر ١ / ١٢٢ .

(٤) انظر : الخصائص ١ / ٢٦٦

(٥) انظر : الكتاب ٣/ ٥٩٨ – ٥٩٩

(٦) الكتاب ٣ / ٥٩٨.

ولم يَرْتَضِ الخليل ، والأخفش ، وغيرهما هذا القول ، ونقلوا عن العرب أنَّهم جمعوا (ظُبَة) جمع مذكرٍ سالماً ، فقالوا : (ظِبُون) ، بالإضافة إلى صحَّة جمعها بالألف والتاء .

وبذلك قرَّر النحاة جواز جمع (ظُبَة) جمع مذكرٍ سالماً ، كما جاز جمعها بالألف والتاء ، وقد اعتمدوا في هذا الحكم على استقراء النصوص الصحيحة المنقولة عن العرب .

٢- قرَّر سيبويه – بعد استقراء شواهد اللغة [1] – أنّ مصدر (فَعَّل) إذا كان مهموز اللام لا يجيء إلاّ على (تَفْعِلة) ، وأشار إلى أنّ العرب قد استغنت بهذا البناء عن أيّ بناء آخر .

ورفض جمهور النحاة هذا الحكم بحجة أنّه قد اعتمد على استقراء ناقص للنصوص ، بدليل أنّ أبا زيد الأنصاري نقل عن العرب أنهم استعملوا بناء (تَفْعِيل) مصدراً لـ (فَعَّل) مهموز اللام .

وتوصّلوا إلى القول بأنّ (فَعَّل) مهموز اللام يجيء مصدره على (تفْعِيل) كثيراً ، وعلى (تَفْعِلة) قليلاً نحو : (جزّأ تجزيئاً وتجزئة) ، وبذلك يتضح أنّ الاقتصار على أحد المصدرين نقص في الاستقراء .

٩ – التعليل لصحة الإعمال :

الإعمال ضد الإلغاء ، وحقيقة الإعمال هو : الأثر الناتج من العامل ؛ لأنَّ العامل في اصطلاح النحاة : ما أثّر في آخر الكلمة من اسم ، أو فعل ، أو حرف [2] ، أو هو : ما أوجب كون آخر الكلمة على وجهٍ مخصوصٍ من الإعراب [3] .

---

(١) انظر : الكتاب ٤ / ٨٣.

(٢) شرح كتاب الحدود للفاكهي ١٧٣ .

(٣) التعريفات ١٨٩ .

والأصل في العامل أنَّ يكون من الفعل ، ثم من الحرف ، ثم من الاسم ، وأنّه لا يؤثّر أثرين في محلٍ واحد، كما أنّه لا يجتمع عاملان على معمول واحد[1].

وأما الإلغاء فحقيقته : ترك المعنى مع التسليط[2] .

ومن أمثلة هذا النوع من أنواع التعليل :

١- في مسألة : (عمل اسم الفاعل)[3] ونتيجةً للاستقراء الناقص للنصوص ترتَّب على ذلك الحكم بأنَّ اسم الفاعل إذا كان مجرَّداً من الألف واللام ، فإنّه لا يعمل إلا إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال ، وهو ما ذهب إليه سيبويه وكثيرٌ من النحويين ، معلِّلين الحكم بأنَّ اسم الفاعل إذا كان بمعنى الحال ، أو الاستقبال فإنَّه يشبه المضارع مشابهة لفظيّة، فحُمِل عليه في العمل لذلك.

في حين يرى الكسائي ومن وافقه جواز إعمال اسم الفاعل المجرَّد إذا كان بمعنى الماضي نحو : (هذا ضاربٌ زيداً أمس) ، واحتُجَّ للجواز بعِلَّتين :

أ – أنَّ الاستقراء النحويّ في هذه المسألة كان ناقصاً ؛ لوجود شواهد عديدة نثريّة وشعريّة جاء فيها اسم الفاعل المجرَّد عاملاً ، مع كونه بمعنى الماضي .

ب– أنَّ اسم الفاعل إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال فإنّه يعمل لمشابهته المضارع كما ذكروا، فيُقال : إنَّ الماضي قريبٌ من المضارع في المعنى ، فليعمل اسم الفاعل المجرَّد إذا كان ماضياً لمشابهته المضارع كذلك ، مع أنَّ عِلَّة المشابهة عِلَّةٌ ضعيفة ، وفي الأخذ بها خلافٌ بين الأصوليين .

وبوضوح هاتين العلَّتين – لا سيَّما النقل الموثوق – ثبت جواز إعمال اسم الفاعل المجرد إذا كان بمعنى الماضي ، كما جاز إعماله إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال .

---

(١) انظر : شرح كتاب الحدود ١٧٣ ، الظواهر اللغوية في التراث النحوي ٢٥١ ، تقويم الفكر النحوي ١٤٠-١٤١ ، ٢٠٤ – ٢٠٥ .

(٢) انظر : الأشباه والنظائر ١ / ٢٠٥ .

(٣) انظر : الكتاب ١/١٣٠-١٣١ ، ١٧٠- ١٧٢.

٢- يرى ابن خروف وابن مالك [1] – بعد استقراء كلام العرب – أنّه إذا تنازع ثلاثة عوامل معمولاً واحداً فإنّ المستقر في لغة العرب إعمال الثالث ، وإلغاء الأول والثاني ، إذ لا يجوز إعمالهما مع وجود العامل الثالث ، ومن جوّز غير ذلك فقد استند على الرأي لا السماع.

وقد اعترض ابن عصفور ، وأبو حيّان وغيرهما هذا الرأي ، وذهبوا إلى القول بأنّه إذا وقع التنازع بين أكثر من عاملين جاز إعمالُ أيٍّ منها على السواء .

وعُلِّل الحكم بعلتين :

أ- أنّ استقراء ابن خروف ، وابن مالك استقراءٌ ناقص ، إذ قد سُمِع في لسان العرب إعمال الأول ، وإلغاء الثاني والثالث عن العمل .

ب- إجماع أهل البصرة والكوفة على جواز إعمال الأول والثاني والثالث .

١٠- التعليل للوصل :

من أمثلة هذا النوع :

١- يرى سيبويه وكثيرٌ من النحويين أنَّ الضمير الواقع خبراً لـ (كان) أو إحدى أخواتها يترجّح فيه الانفصال نحو : (الصديق كنتُ إياه) [2] .

واحتجّوا لهذا الحكم بأوجهٍ عِدّة :

أ -استقراء النصوص الواردة عن العرب، والتي تؤكِّد رُجحان الانفصال في هذه المسألة .

ب- أنَّ (كان) وأخواتها يدخلن على المبتدأ والخبر ، فكما أنَّ خبر المبتدأ منفصلٌ من المبتدأ كان الأحسن فصله ممّا دخلن عليه .

ج – أنَّ اسم (كان) في الحقيقة ليس فاعلاً حتى يكون كالجزء من عامله ، بل الفاعل في الحقيقة مضمون الجملة .

---

(١) انظر : شرح التسهيل ١٧٦/٢ – ١٧٧.

(٢) انظر : الكتاب ٢ / ٣٥٨ ، المقتضب ٣ / ٩٨.

واختار الرُّماني ، وابن الطراوة ، وبعض المتأخرين ترجُّح الاتصال ، واعتلّوا لذلك بعلل عدة :

أ – أنّ الاستقراء النحوي في هذه المسألة كان ناقصاً ، إذ إنّ الانفصال لم يثبت في غير استثناء إلا في النظم ، وأما الاتصال فقد ثبت في النظم والنثر ، فرُجِّح الاتصال ؛ لأنّه أكثر في الاستعمال .

ب– الشبه بما يجب اتصاله ، حيث إنّ (كُنْتُه) يشبه (فَعَلْتُه) ، ومقتضى ذلك امتناع الانفصال في (كُنْتُه) كما امتنع في (فَعَلْتُه) ، فإذا لم يمتنع الانفصال فلا أقلّ من أن يكون مرجوحاً .

ج – استصحاب الأصل إذ الأصل في الضمائر الاتّصال ، ولا يُعْدل عنه إلا إذا لم يكن ممكناً، وهو ممكنٌ – هنا – ؛ لثبوته نثراً ونظماً .

وبذلك تقرّر أنّ الضمير الواقع خبراً لـ (كان) أو إحدى أخواتها يجوز فيه الاتصال والانفصال مع رُجْحَان الاتصال .

٢– منع المبرّد وقوع الضمائر المتصلة بعد (لولا) [1] ، وأنكر ورود هذا الاستعمال عن العرب ، وزعم انّه لم يأتِ عن ثقة، وحكم على الفصيح بالخطأ واللحن .

وذهب المبرّد – بناءً على استقرائه الخاص للغة العرب – إلى أنّ لا يجوز أنه يلي (لولا) من المضمرات إلاّ المنفصل المرفوع نحو : (لولا أنتم) .

وأبطل جمهور المتقدّمين والمتأخرين هذا الزعم ، وجعلوه مخالفة صريحة للمنقول عن العرب ، وعضّد هذا الحكم الأوجه التالية :

أ – أنّ استقراء المبرِّد للمادة اللغوية في هذه المسألة كان استقراءً ناقصاً ، بدليل توافر الشواهد التي تُثبت أنّ هذا الاستعمال واردٌ عن العرب بنقل الثقات .

---

(١) انظر : الكامل : ٣ / ١٢٧٧ – ١٢٧٨.

ب- نقل السيرافي أنّ النحويين المتقدّمين من البصريين والكوفيين قد أجمعوا على الرواية عن العرب : (لولاك) و (ولولاي) .

ج- أنَّ تلحين الفصحاء ، والطعن في نقل الثقات أمرٌ غير مقبول .

١١- التعليل للفصل :

<u>من أمثلة هذا النوع من أنواع التعليل</u> :

١- قرّر الخليل وسيبويه – بعد استقرائهما لغة العرب – أنّه يُشترط لجواز العطف على ضمير الرفع المتصل أن يُؤكّد بضمير رفعٍ منفصل ، أو يُفْصَل عن المعطوف بفاصلٍ ، فلا يجوز عندهم أن يُقال : (فعلتُ وعبدُالله) ، ولا : (أفعلُ وعبدُالله) [١] .

وقد وافق الخليل وسيبويه في هذا الحكم كثيرٌ من النحويين ، ونُسِب إلى جمهور أهل البصرة .

واحتجُّوا لهذا الحكم بعلّتين :

أ – أنّ النصوص المستفيضة المنقولة عن العرب تُؤكّد هذا الحكم .

ب- أنَّ الضمير المرفوع المتصل إمّا أن يكون مستتراً ، وإمّا أن يكون بارزاً ، فإن كان مستتراً نحو : (قام وزيدٌ) لزم منه عطف الاسم على الفعل ، وذلك لا يجوز ، وإنْ كان بارزاً نحو : (قمت وزيدٌ) فالتاء تُنَزَّل بمنزلة الجزء من الفعل ، ويلزم منه – أيضاً– المحظور السابق ، وهو عطف الاسم على الفعل .

وجوّز الفرّاء والكوفيون العطف على الضمير المرفوع المتصل مباشرةً دون الاحتياج إلى توكيده أو فصله في اختيار الكلام .

---

(١) انظر : الكتاب ٢ / ٣٧٨ – ٣٧٩.

وبنوا هذا الحكم على أمرين :

أ – أنَّ الاستقراء النحويّ في هذه المسألة كان ناقصاً ، لتوافر النصوص الدّالـة علـى جواز مثل هذا العطف دون الحاجة إلى توكيده أو فصله بفاصل .

قال ابن مالك : ((وهو ممّا لا يُجيزه النحويون في النثر إلاّ على ضعف ، ويزعمون أنّ بابه الشعر ، والصحيح جوازه نثراً ونظماً)) .

ب– أنّه يجوز العطف على الضمير المنصوب المتصل دون أن يُفصل بتوكيدٍ أو غـيره ، والضميران (المرفـوع والمنـصوب) يتّفقـان في عـدم الاسـتقلال ، وكونـهمـا كالجزء ممّا اتصلا به ، فليجُز العطف على الضمير المرفوع المتصل دون فصلٍ قياساً .

وتوصّلوا – بعد إعادة النظر في اسـتقراء المـادة اللغويـة – إلى القـول بأنّـه يجوز في اختيار الكلام أن يُعطف على الـضمير المرفـوع المتـصل دون أن يُؤكّـد ، أو يُفصل بفاصل ، وإن كان الأكثر توكيده بالمنفصل ، أو فصله عن المعطوف بفاصل .

٢– ذهب جمهور النحاة إلى أنّ الفصل بالجار والمجرور ، أو الظرف بين (نِعْمَ) وفاعلها غير جائز [١] ، واحتجّوا للمنع بالآتي :

أ– أنّ هذا الفصل لم يرد في لغة العرب ، ولم ينقل عنهم .

ب– أنّه لا يجوز تقديم الصلة على الموصول ، إن قيل : إنّ (فيك) في (نِعْمَ فيـك الراغب زيدٌ) من صلة (الراغب) .

ج– أنّ (نِعْمَ) من الأفعال غير المتصرّفة ، فلا يُفصل بينه وبين فاعله بـالظرف ، أو الجار والمجرور .

وعلى الطرف الآخر نجد الكسائي يجوّز هذا الفـصل ، شـريطة أن يكـون الجار والمجرور أو الظرف معمولين للفاعل ، ويُستدلُّ لصحة مذهبه بالآتي :

---

(١) انظر : الأصول ١ / ١١٩.

أ - أنّ الاستقراء النحوي في هذه المسألة كان ناقصاً ؛ لثبوت السماع عن العرب بالفصل .

ب- أنّ الظرف والجار والمجرور يُتوسّع فيهما ما لا يُتوسّع في غيرهما.

ج- أنّ الفصل بين (بئس) ومعمولها جائز عند النحاة ، فليجز الفصل بينها وبين فاعلها بالظرف ، أو الجار والمجرور قياساً .

د - أنّ بعض النحاة أجاز الفصل بين (كم) ومعمولها بالجار والمجرور نحو : (كم في الدار رجلاً) ، فليجز الفصل بين (نِعْمَ) وفاعلها بالجار والمجرور أو الظرف قياساً .

١٣- التعليل لحمل لفظ على آخر في المعنى والحكم :

اختلف العلماء في حدِّ معنى الحمل ، وذلك على النحو الآتي [١] :

أ - أنّه اتحاد المتغايرين في المفهوم بحسب الهويّة ، ونقض بالأمور العدميّة المحمولة على الموجودات الخارجية ، كما في : (زيد أعمى) ، إذ لا هويّة في المعلومات .

ب- أو هو اتحاد المتغايرين في المفهوم بحسب الذات ، أعني ما صدق عليه ، ويجوز حمل المفهومات العدميّة على الموجودات .

ج - وقيل : حمل الشيء على الشيء : إلحاقه به في حكمه ، أو هو نسبة أمرٍ إلى آخر إيجاباً أو سلباً .

د - وقيل : إعطاءُ الكَلِم حُكْمُ ما ثبت لغيرها من الكَلِم المخالفة لها في نوعها ، ولكن توجد بينهما مشابهة من بعض الوجوه .

---

(١) انظر في هذه التعريفات: الكليات ٢/ ٢١٦ - ٢١٧ ، القياس في اللغة العربية لمحمد الخضر حسين ٢٧، الأصول د.تمام حسان ١٧٤، ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية ، د. عبد الفتاح حسن ١٧٠ - ١٧١ .

وأشار بعض الباحثين المعاصرين [1] إلى أنَّ دواعي الحمل عند علماء العربيّة القدامى تنطلق من فهمهم حقيقتين مهمتين :

الأولى : سَعَة اللغة العربية ، وكثرتها وحاجة العربي إلى التصرُّف في لغته نظماً ونثراً .

والأخرى : عدم وجود قواعد وقوانين منضبطة للظواهر اللغوية تشمل كلَّ جزئياتها ، وعِلّة ذلك أنَّ علماء العربية كانوا مندفعين وراء هدف قد جهدوا أنفسهم من أجله ، ألا وهو وَضْعُ علمٍ للعربية ذي أصول مستنبطة من استقراء كلام العرب، وصياغة قواعد مستوحاة من النماذج العربية لها طابع الشمول والانضباط ، ومن ثَمّ وجدوا في الجمع بين الأشباه والنظائر ، وقياس بعضها على بعض طريقاً يساعدهم على استنباط القواعد اللغويّة والنحويّة .

وفي سبيل هذا – وبعد اصطدامهم بما يهدم بعض قواعدهم – لجأوا إلى ضروبٍ من التأويل ، والتقدير ، والتعليل لجبر ما انكسر من قوانينهم ، والبحث عن الأشباه والنظائر التي تُمكّنهم من إلحاق الشوارد بالنماذج الأصلية المطّردة .

كلُّ هذه الأساليب قد استُخْدِمت لتنظيم الظواهر اللغويّة تحت قواعد كليّة ، ومن – هنا – فإنَّ فكرة الحمل كانت ضرورية عند العلماء القدماء ؛ لأنّها – من وجهة نظرهم – كفيلةٌ بإرجاع ما انفلت من مسائل ، ومحاولة ضمّها إلى إحدى الأبواب المطّردة .

وأقول : إنَّ فكرة الحمل وإن كانت محاولةً جادةً لضمّ ما انفلت من مسائل إلى إحدى الأبواب المطّردة ، إلا أنَّ الباعث المباشر لهذه الفكرة هو نقص استقراء

---

(١) انظر : ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية ١٧٧ – ١٧٩ .

النحاة القدامى للمادة اللغويّة ، هذا النقص بدوره جعلهم يلجأون لضروبٍ شتّى من التعليل ، والتأويل ، والحمل بأدنى وجهٍ من التشابه ، وهذا أَوْلى – عندهم – من التعرُّض للقوانين المطّردة والضوابط الموضوعة .

ومن أمثلة التعليل لحمل لفظ على آخر في المعنى والحكم :

١- يرى الكوفيون وبعض البصريين أنَّ (عَدَّ) قد توافق (ظَنَّ) في المعنى والعمل ، وحينئذ تدخل على المبتدأ والخبر فتنصبهما مَفْعُولَيْن [١] .

واختار هذا القول بعض المتأخرين استناداً إلى استقراء نصوص اللغة ، وتتبُّع شواهدها، قال ابن مالك : ((وإجراء (عَدَّ) مُجْرَى (ظَنَّ) معنىً وعملاً ممّا أغفله أكثر النحويين ، وهو كثيرٌ في كلام العرب)) .

وأنكر ابن عصفور ، وأبو حيّان إجراء (عَدَّ) مُجْرَى (ظَنَّ) ، ونُسِب هذا الإنكار إلى أكثر النحويين .

والحقيقة أنّه لا وجه لهذا الإنكار ؛ لأنَّ استقراء النصوص ، وتتبع المادة اللغوية يدل على أنَّ العرب قد استعملت (عَدَّ) بمنزلة (ظَنَّ) معنىً وعملاً ، وحينئذٍ لا مانع من الحمل ؛ لثبوت السماع به ؛ ولأنَّ سعة اللغة تقتضي ذلك .

٢- أدرك المتتبعون لنصوص اللغة أنَّ العرب قد حملت (رَجَعَ) على معنى (صَارَ)[٢] ، وأجرتها مُجْرَاها في المعنى والعمل ، وحينئذ ترفع الاسم وتنصب الخبر ، وأشار ابن مالك إلى أنَّ هذا الاستعمال لـ (رَجَعَ) قد خفي على أكثر النحويين ، فلم يذكروه أو يتنبّهوا له ، وهذا عائدٌ إلى نقص استقرائهم لنصوص اللغة وشواهدها الفصيحة .

---

(١) انظر : شرح التسهيل ٢ / ٧٧ ، الارتشاف ٣ / ٥٧.

(٢) انظر : التسهيل ٥٣ ، الارتشاف ٢ / ٨٣.

١٣- التعليل لمخالفة الوضع الاستعمالي المطّرد :

أو بمعنى آخر : مخالفة أصل الوضع .

ومن أمثلة هذا النوع من أنواع التعليل :

١- يرى الخليل وسيبويه وكثيرٌ من النُّحاة أنّ الأصل الذي وُضِعت له (سِوَى) أن تكون ظرف مكان بمعنى المكان ، وأنّها ملازمةٌ للنصب على الظرفيّة ، ولا تخرج عن ظرفيّتها ولا عن ملازمة النصب إلاّ في الضرورة [١] .

وقد احتجّ هؤلاء لمذهبهم بعلل ثلاث :

أ – استقراء النصوص المقبولة التي تدلُّ على أنّ العرب لم تستعمل (سوى) في الاختيار إلا ظرفاً .

ب- أنّ العامل قد يتخطّاها ويعملَ فيما بعدها ، وهذا المعنى لا يكون إلا في الظرف .

ج – أنّ (سِوَى) تقع صلةً للموصول في نحو : (مررتُ بمَنْ سواك) ، ولو كانت اسماً غير ظرف لزم حذف العائد المرفوع مع عدم طول الصلة ، وهو ممنوعٌ عند جمهور البصريين .

وجوّز الفرّاء ، والكوفيون ، وغيرهم أن تكون (سِوَى) اسماً بمعنى (غير) ، وأن تكون ظرفاً .

وذهب الزجّاجي ومن وافقه إلى أنّها اسمٌ بمعنى (غير) دائماً ، وليست ظرفاً ، وهو رأيٌ فيه من البعد وتكلُّف التأويل ما لا يخفى .

وقد استدلّ الكوفيون لصحة مذهبهم بالآتي :

أ – أنّ الاستقراء النحويّ في هذه المسألة كان ناقصاً ، بدليل ما سُمِع من الشواهد النثريّة التي تثبت أنّ العرب قد استعملت (سِوَى) متصرِّفة .

---

(١) انظر : الكتاب ١/٣١-٣٢ ، ٤٠٧- ٤٠٩.

ب- أنَّ من حكم بظرفية (سِوَى) حكم بلزومها ذلك ، وأنَّها لا تتصرف مطلقاً ، والواقع في كلام العرب نثراً ونظماً خلاف ذلك ، إذ قد استُعْمِلَتْ متصرِّفةً تصرُّفاً كاملاً .

ج - أنَّ وقوع (سِوى) صلةً لا يلزم منه أنَّ تكون ظرفاً ، بل يجوز أن تكون حالاً ، أو خبراً لمبتدأ محذوف ، والكوفيون لا يشترطون طول الصلة .

وبذلك تقرَّر جواز إخراج (سِوَى) عن أصل وضعها ، واستعمالها اسماً مجرَّداً عن الظرفيَّة في اختيار الكلام ، وأنَّ هذا الاستعمال منقولٌ عن العرب بنقل الثقات .

٢- قرر البصريون أنَّ (مِنْ) وُضِعت لتدل على ابتداء الغاية في المكان [1] ، واعتلّوا لذلك بعلّتين :

أ - أنَّ النصوص المستفيضة التي جاءت عن العرب تدل على أنَّهم لم يستعملوا (مِنْ) إلاَّ في ابتداء الغاية في الأمكنة .

ب- أنَّ (مِنْ) في المكان نظير (مُذْ) في الزمان ، فكما أنَّ (مُذْ) وُضعت لتدل على ابتداء الغاية في الزمان ، فإنَّ (مِنْ) وضعت لتدل على ابتداء الغاية في المكان ، ولا يجوز استعمال إحداهما مكان الأخرى .

وجوَّز الكوفيون ، والأخفش ، والمبرِّد ، وطائفة من المتأخرين استعمال (مِنْ) في ابتداء الغاية الزمانية ، واحتجوا لذلك بوجهين :

أ- أنَّ الاستقراء النحوي في هذه المسألة كان ناقصاً من وجهين :

١- أنَّهم قرروا أنَّ (مِنْ) لا تأتي إلاَّ في ابتداء الغاية المكانية ، وقد جاء عن العرب سماعٌ كثير وردت فيه (مِنْ) داخلة على الزمان .

---

(١) انظر : الكتاب ٤ / ٢٢٤ ، ٢٢٦.

٢- أنَّ (مِنْ) قد وردت - أيضاً - دالة على ابتداء الغاية في غير المكان والزمان .

ب- أنَّ رد البصريين للشواهد قائم على التأويل والتقدير وادِّعاء الحذف ، وهذا كلّه مخالف للأصل .

١٤- التعليل لمخالفة الوضع الإعرابي المطَّرد :

من أمثلة هذا النوع من أنواع التعليل :

١- يرى المازني ، والمبرِّد ، والفارسي ، وغيرهم أنَّ المستثنى بـ(إلاَّ) في الكلام التام الموجب يجب نصبه [1] .

واختار هذا القول طائفة من المتأخرين .

وعلّلوا لهذا الحكم بأنّه هو الوضع الإعرابيّ المطَّرد بدليل استقراء النصوص المستفيضة التي صحَّت عن العرب ، وجاء المستثنى - في مثل هذه الحالة - منصوباً لا غير .

وجوَّز سيبويه ، والفرّاء ، وابن خروف ، وآخرون رفع المستثنى بعد إلاَّ في الكلام التام الموجب ، بالإضافة إلى جواز نصبه .

واحتجّوا لصحة الحكم بعلّتين :

أ - أنَّ الاستقراء النحويّ في هذه المسألة كان ناقصاً بدليل توافر الشواهد التي تدلُّ على أنَّ العرب قد نطقت بالمستثنى في الكلام التام الموجب مرفوعاً .

ب- أنَّ التأويل عند توافر الشواهد تكلُّفٌ لا مُوجِب له .

وتوصَّل النحويون بعد ذلك إلى القول بأنّه يجوز رفع المستثنى بعد (إلا) في الكلام التام الموجب على الابتداء ، وإن كان الكثير نصبه ، وأشاروا إلى أنَّ خبر هذا المبتدأ قد يكون موجوداً في الصورة ، وقد يكون محذوفاً .

---

(١) انظر : المقتضب ٤ / ٤٠١.

٢- قرّر سيبويه [١] – بعد استقراء كلام العرب – أنّ المجموع بالألف والتاء ينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة ، كما – يُجرّ بها – أيضاً – نحو : (رأيت المسلمات) و (مررت بالمسلمات)، وهذا الإعراب هو المستقر في كلام العرب ، والثابت في لغتهم .

وقد تبع سيبويه في هذا الحكم جمهور أهل البصرة ومن وافقهم .

ويرى الكوفيون والبغداديون جواز نصب المجموع بالألف والتاء بالفتحة مطلقاً ، وقيده بعضهم بكونه معتلاً .

وأشار الفراء ، وثعلب إلى أنّ نصب المجموع بالألف والتاء بالفتحة إذا كان معتلاً لغة من لغات العرب الصحيحة .

وقد بنى الكوفيون ومن وافقهم هذا الحكم على استقراء المادة اللغوية ، وتتبع شواهد اللغة ، ومن ثم جاز مخالفة الوضع الإعرابي المطرد ، وتوصلوا إلى الاستثناء من القاعدة لضم المخالف من النصوص ، والقول بأن المجموع بالألف والتاء يجوز نصبه بالفتحة مطلقاً ، وإن كان الغالب أن يكون منصوباً بالكسرة .

١٥- التعليل لمخالفة التصنيف النحوي :

يُقصد بذلك : تحديد الأنواع ، والأصناف النحويّة التي استقرت عند النحاة ، كانقسام الكلمة إلى : اسم ، وفعل ، وحرف ، وما يتفرّع عن هذا التقسيم من الصور الجزئيّة المتعدّدة كانقسام الفعل إلى : ماضٍ ، ومضارعٍ ، وأمر ، وانقسام الحروف والأدوات إلى : عاملة ومهملة ، والانقسامات المتعددة والمختلفة للاسم .

---

(١) انظر : الكتاب ١ / ١٨.

والأمثلة على هذا النوع من التعليل كثيرة منها :

١- يرى سيبويه – بعد استقرائه كلام العرب – أنَّ (أيَّان) ظرفٌ من ظروف الزمان بمنزلة (مَتَى) ، فتكون استفهاماً [(١)] ، وقد تبع سيبويه في هذا الحكم عددٌ من النحويين كالمبرِّد ، وابن السرَّاج ، وغيرهم ، قال ابن الشجري : «و (أيَّان) بمعنى (متى) في الاستفهام ، ولم يشرطوا بها» .

إذن المستقرّ في التصنيف النحوي عند بعض النحاة أنَّ (أيَّان) ظرفُ زمانٍ بمعنى (متى) ، فتكون بذلك استفهاماً .

وقد اعترض بعض النحويين هذا التصنيف النحويَّ لـ (أيَّان) ، وقرَّروا جواز وقوعها أداة شرط ، وحينئذ تعمل الجزم فيما بعدها .

وقد بنوا هذا الحكم على استقراء نصوص اللغة ، إذ ورد عن العرب استعمال (أيَّان) أداة شرط ، وجزموا بها ما بعدها ، إضافةً إلى أنَّ القياس يقتضي صحة هذا الاستعمال ؛ لأنَّ معنى (أيَّان) و (مَتَى) واحدٌ ، فكما جاز الشرط بـ (مَتَى) ، فليَجُز بـ (أيَّان) قياساً .

ومن – هنا – توصَّل النحاة إلى القول بأنَّه يجوز – على قِلَّةٍ – المجازاة بـ (أيَّان) وإن كان الغالب فيها أن تكون استفهاماً ، وبذلك يمكن تصنيف هذه الكلمة في أدوات الشرط ، كما جاز عدّها أداة استفهام .

٢- جعل سيبويه (حاشا) حرف جر ، فيه معنى الاستثناء [(٢)] ، وهذا التصنيف لـ(حاشا) هو المستقر عنده بناء على استقراء لغة العرب .

وقد تبع سيبويه في هذا الحكم أكثر البصريين .

---

(١) انظر : الكتاب ٤ / ٢٣٥ ، المقتضب١/٥٢، الأصول٢/١٥٩، المفصل١٧٣، شرح الكافية٢/١١٦، التذييل والتكميل٥/١٤٣أ، الهمع٢/٤٤٩ .

(٢) انظر : الكتاب ٢ / ٣٠٩ ، ٣٤٩.

وذهب الأخفش ، والجرميّ ، والمازني ، والمبرّد وكثير من النحاة المتقدمين والمتأخرين إلى أنَّ (حاشا) تكون حرف جر ، وتكون فعلا ينصب به .

واعتلّوا لهذا الحكم بعلل عدة :

أ - أن استقراء سيبويه في هذه المسألة كان ناقصا ؛ لأنَّ (حاشا) وردت في لغة العرب ناصبه لما بعدها في عدد من النصوص النثرية والشعرية ؛ قال الأخفش : «وأما (حاشا) فقد سمعت من ينصب بها».

ب- أنَّ لام الجر تتعلق بها ، وحرف الجر إنما يتعلق بالفعل لا بالحرف .

ج- أنَّ الحذف يدخل (حاشا) فيقال : (حاشَ ، وحشا ، وحش) ، والحذف مقيس في الأسماء والأفعال دون الحروف .

د- أن (حاشا) تتصرف ، فيقال فيها : (حاش ، يحاشي ، وحاشيت) ، والتصرف من خصائص الأفعال .

وبناء على ذلك قرر المستدركون على الاستقراء أنَّ الغالب في (حاشا) الاستثنائية أن تكون حرفاً جارًاً ، ويجوز – على قلة – النصب بها ، فتكون فعلا ، وهذا ثابت في لسان العرب .

وفي ختام الحديث عن أساليب تعليل النصّوص أصل إلى نتيجة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً

بهذه الأساليب ألا وهي الأثر الذي تُحدِثه هذه الأساليب من جرّاء التعليل بها ، فأقول : إنّه يمكن إدراك ثلاثة أنماط من أنماط التأثير :

الأثر الأول : الخلط بين العِلّة والتعليل أو (التعليل أثرٌ من آثار الحكم النحويّ وليس علة له) :

قسّم ابن مضاء القرطبي العِلل إلى نوعين [1] :

---

(١) انظر : الرد على النحاة ، تحقيق د. شوقي ضيف ١٣٠ – ١٣١ ، أصول النحو العربي ١٢٩ ، ابن مضاء القرطبي وجهوده النحوية ١١٠ – ١١١ .

النوع الأول : العلل الأُوَل .

النوع الثاني: العلل الثواني والثوالث .

وفرّق بين النوعين بأنَّ : «العلل الأُوَل بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرك منا بالنظر ، والعلل الثواني هي المُسْتَغْنى عنها في ذلك ، ولا تفيدنا إلا أنَّ العرب أمةٌ حكيمة»[1] .

(والعلل الأُوَل) عند ابن مضاء تُشبه إلى حدٍّ كبير العِلل التعليميّة عند الزجّاجي ، وواضحٌ من هذا أنَّ ابن مضاء يقبل بهذه العِلل على أساس أنَّها تصف الظاهرة اللغويّة كما هي [2] .

وأما (العِلل الثواني والثوالث) فليست إلا جُهْداً ذهنيّاً بحتاً لا يُقدِّم للنصِّ اللغويّ أيّ فائدةٍ تُذكر ، ولذا نادى برفض تلك العِلل وإسقاطها من النحو ، وإلغاء البحث فيها [3].

وقسَّم ابن مضاء (العلل الثواني) ثلاثة أقسام[4] :

١- قسمٌ مقطوعٌ به ، وهي عللٌ مكمِّلة للعلل الأُوَل ، ولكنَّها قد يُسْتَغْنى عنها .

٢- وقسمٌ فيه إقناع أو (التعليل غير البيّن) ، وقد رفضه ابن مضاء ؛ لقيامه على أساس من المشابهة والظن «و – أيضاً – فإنَّ الشيء لا يُقاس على الشيء إلاَّ إذا كان حكمه مجهولاً »[5] .

٣- وقسمٌ مقطوعٌ بفساده ، وهي العِلل التي لا قيمة لها إطلاقاً ، ولا تُفيد نطقاً ، بل هي نوعٌ من أنواع السفسطة والجدل الكلامي [6] .

---

(١) الرد على النحاة ١٣١ .

(٢) انظر : ابن مضاء القرطبي وجهوده النحوية ١١٠ .

(٣) انظر : الرد على النحاة ١٣٠ – ١٣١ .

(٤) انظر : الرد على النحاة ١٣١ – ١٤١ ، أصول النحو العربي ١٣١ – ١٣٤ .

(٥) انظر : الرد على النحاة ١٣٤ .

(٦) انظر : الرد على النحاة ١٣٧ .

وتوصَّل ابن مضاء في ختام حديثه عن العِلل إلى القول بأنَّ (العِلل الثـواني والثوالث) يجب أن تُسقط من النحو لأمرين [1] :

١ – أنَّه لا حاجة إليها في كلام العرب .

٢ – أنَّ هذه العِلل تَرِد لأمورٍ لا شأن لها باللغـة ، ومـن ثـمَّ فـإنَّ مـا يُفسَّر النطـق مقبولٌ ، وما لا علاقة له بالنطق يجب رفضه .

هذا الموقف من ابن مضاء القرطبي تجاه العِلل النحويَّة ، ودعوتـه لإلغـاء (العلل الثواني والثوالث) ، وأنَّ النحو ينبغي أن يتحرَّر من مثـلِ هـذه العِلـل هـو أثرٌ من آثار الخلط بين مصطلحي (العِلّة) و (التعليل) ، وقد تصوَّر ابن مضاء أنَّ النحو قد قام أساساً على (العِلل الثـواني والثوالـث) ، فـدعا لإسـقاطها تخفُّفـاً ، وقد بيّنت سلفاً أنَّ (العلل الثواني والثوالث) إنَّما هي من باب التعليـل للحكـم ، وليس بيان علَّته ، وفَرْقٌ بين المصطلحين ، إذ إنَّ التعليل للحكم ما هـو إلاّ تفسيرٌ لـه ، وبيان حكمة العرب فيـه ، وجـائزٌ أن يتعـدَّد التعليـل ، وتختلـف النظـرة فيه، دون فسادٍ للحكم المطَّرد ، أما بيان علَّة الحكم أو (العلل الأُوَل) فهـي الـتي يقوم عليها الحكم ، وتبنى عليها القاعدة الكليّة ، وهـذه العِلـل هـي الـتي يـدور معهـا الحكـم وجـوداً وعدماً (الاطِّـراد والانعكـاس) ، ومـن ثـمَّ فإنَّهـا لا تقبـل الاختلاف ، ولا النقض إنْ كانت قائمة على استقراء دقيق للنصوص .

هذه الدعوة من ابن مضاء انطلقت مـن ضـعف في التـصوُّر ، وقامـت علـى أساس الخلط بين (العِلّة) و (التعليل) ، وأنَّ النحو قد قام على (العِلل الثواني والثوالث) ، وهي عللٌ لا حاجة إليها ، وفي الحقيقة أنَّ أساليب تعليـل النـصوص المختلفة (التعليل للحذف ، والتعليل للذكر ، والتعليل للإضمار ...) كـان لهـا

---

(١) انظر : أصول النحو العربي ١٣٥ .

تأثيرٌ واضحٌ في هذا الخلط بينها ، وبين الحكم القائم على العِلّة النحويّة المطّردة ، فما هذه التعليلات إلا محاولة لشرح وإيضاح الحكم ، فهي من باب (العلل الثواني والثوالث) التي تقبل الاختلاف ، ولكنها تعدُّ متمِّمة للحكم ، والحاجة إليها قائمة من وجهين :

١- أنَّ التعليل وسيلةُ إيضاحٍ وشرحٍ للحكم .

٢- أنَّ الحكم المُعلَّل أدعى إلى القبول وأوفق في الركون إليه ، وهذا خلاف ما يراه ابن مضاء .

من – هنا – أصل إلى القول بأنَّ أساليب تعليل النصوص السابقة ما هي إلاّ أثرٌ من آثار الحكم النحوي ، وليست عِلّة له ، أو سبباً فيه .

الأثر الثاني : إقرار سلب الحكم ونقضه (التأثير السلبي) :

الحديث عن هذا الأثر من آثار أساليب تعليل النصوص المختلفة يُلزم بذكر مقدِّمتين:

المقدمة الأولى : أنَّ نقض الحكم المطّرد وسلب أثر العِلّة ينبغي أن يكون مستنداً إلى نصوصٍ واضحة لا تقبل التأويل ؛ لأنَّ التأويل يُفزع إليه لطرد النصوص التي تدلّ ظواهرها على الخرق الصريح للقواعد النحوية واللغويّة المطّردة .

أمّا النصوص الصريحة الثابتة الدلالة فلا يمكن إسقاط حجيّتها ، أو ردّ الاستدلال بها ولو أدى الاحتجاج بها إلى إعادة النظر في أصل القاعدة النحوية ، أو إحداث استثناء فيها ، ومن ثمَّ وجب احتواء مثل هذه النصوص ، وتصحيح القاعدة الكليّة ، بوضع قاعدةٍ جزئيةٍ تضم الشواهد المخالفة ، لا سيّما إذا وضعنا في الاعتبار أنَّ شعر الاستشهاد كلّه لا يمثّل إلا لهجة واحدة ، هي اللهجة الأدبية المشتركة [1]

---

(١) انظر : الضرورة الشعرية في النحو العربي ٤٦٢ .

المقدمة الثانية : أنَّ هذه التعليلات المختلفة للنصوص تكشف حقيقتين مهمتين :

الحقيقة الأولى : الاضطراب المعياريّ في التقعيد ، فالقاعدة النحويّة هي النتيجة المنطقيّة والنهائيّة لعمليّة سماع اللغة وروايتها عن الأعراب ، ولكنَّ سماع اللغة لم يكن منظماً وَفْقَ شروط معيَّنةٍ صارمة ، لذا جاءت القاعدة النحوية المعياريَّة متناقضة ، وقد تجلّى ذلك في أمرين :

١- الجوازات النحوية .

٢- كثرة الأساليب النحويّة المحكوم عليها بالشذوذ [1] .

الحقيقة الأخرى : أنّه من المؤكد أنَّ النحاة قعَّدوا للظواهر اللغوية بناءً على ما توصلوا إليه من نصوص ، وليس بالضرورة أن يكون ما توصّلوا إليه هو الشائع المطَّرد في لغة العرب لِما صاحب نشأة النحو من أسبابٍ ودواعٍ ربَّما لا تُسعف في ضبط النصوص ومعرفة المطَّرد من غيره ، وليس أدلّ على ذلك من وجود مسائل مختلفة في نحونا العربي كثرت فيها النصوص المخالفة لما وُضِع من قواعد وقوانين، ومن – هنا – نشأ لدينا ما يُسمّى بـ (الاستقراء الناقص) أو (نقص استقراء النحاة لنصوص اللغة) ، الأمر الذي استوجب تتبع نصوص اللغة من جديد وإعادة النظر في الحكم على الظواهر المختلفة بناءً على الحوادث والمستجدات السماعيّة .

وقد وضح من خلال تتبّع أساليب تعليل النصوص أنَّ هذه التعليلات قد أثَّرت في صميم الحكم النحويّ ، وقد انعكس هذا بدوره على القاعدة المطَّردة ، وكان هذا التأثير ظاهراً جليّاً في (نقض الحكم النحويّ وسلبه) ، ومن ثمَّ وجب

---

(١) انظر: الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى ٢٩٧ – ٢٩٨ .

إعادة صياغة القاعدة النحوية من جديد بناءً على المسموع الثابت عن العرب في عصور الاحتجاج .

<u>والأمثلة على نقض التعليل للحكم النحوي وسلبه كثيرة منها</u> :

١- بعد دراسة مسألة : (نصب الجزأين بـ (إنَّ وأخواتها)) اتّضح أنَّ سيبويه - بعد استقراء كلام العرب - لم يقف على مجيء خبر (إنَّ وأخواتها) منصوباً ، ولذا قرَّر بأنَّ هذا الخبر لا يكون إلا مرفوعاً ، ولا يجوز نصبه بشيء من هذه الأحرف [١] .

ويكاد يكون هذا القول هو المستقرّ عند كثير من النحويين ، وأخذ به جمهور البصريين وطائفة من المتأخرين .

غير أنَّ المتتبع لنصوص اللغة وشواهدها المقبولة يصطدم بعدد ليس بالقليل من النصوص التي تخالف هذه القاعدة ، من نحو :

١- قول أبي هريرة في الحديث المرفوع : (إنَّ قعر جهنَّم لسبعين خريفاً) .

٢- وقول العرب : (لعلَّ أباك منطلقاً) .

٣- وقول الشاعر :

فَلَيْتَ غداً يكُوْنُ غِرارَ شَهْرٍ وَلَيْتَ اليَوْمَ أيَّامَاً طِوَالاً

٤- وقول الفقيمي :

كأنَّ أُذْنيهِ إذا تَشَوَّفَا قَادِمَةً أو قَلَماً مُحرَّفاً

ويصطدم - أيضاً - بما ذكره بعض اللغويين والنحاة من أنَّ نصب الجزأين بـ(إنَّ وأخواتها) لغة لبعض العرب .

وتتباين مواقف النحاة من هذه النصوص ، غير أنَّهم يتَّفقون في وجوب تأويلها طرداً للباب ، وأغفل النحاة أموراً عدة لم تكن في الحسبان :

---

(١) انظر: الكتاب ١٤١/٢- ١٤٢.

١- أنَّ اللغة الثابتة لا تُردُّ بالتأويل ، ثم إنَّ التأويل إنَّما يُفْزَعُ إليه لطرد لغة قومٍ، لا لحمل اللغة كلّها على وجهٍ مع احتمالها وجوهاً واردة .

٢- أنَّ طرد الحكم النحويّ لا يتأتى بتأويل النصوص الصريحة الثابتة بنقل الثقات ، ولا ينبغي أن يجرّ إلى تخطئة الفصحاء وتلحينهم ، ولا ضير في الاعتداء بالمسموع الذي تقبله اللغة وتحتمله ولو على قلّة ، ودور النحاة بعد ذلك التقعيد لهذا القليل ولو بقاعدةٍ جزئيّةٍ ، وهذا أَوْلى من إهدار النصوص ، أو الاضطراب في تأويلها .

٣- أنَّ هذه الأدوات دخلت لمعانٍ في الجملة ، وليس أحد الاسمين أَوْلى بأن تعمل فيه من الآخر .

وبناءً على هذه العِلل المرتكزة على السماع توصَّل النحاة إلى نقض القول بوجوب رفع خبر (إنَّ وأخواتها) ، والحكم بتجويز نصب الجزأين في هذا الباب، وذلك على لغة من لغات العرب الثابتة بنقل الثقات ، والشواهد عليها ماثلة لا تقبل تأويلاً .

٢- ذهب جمهور النحاة إلى القول بأنَّ (الفاء) لازمة لجواب (أمَّا) [1] نحو : (أمَّا زيد فمنطلقٌ)، وهذا اللزوم يقتضي أنَّ حذف (الفاء) لا يجوز ، ولم يرد عن العرب ، بل جزم أبو حيّان بأنّ النحويين قد أجمعوا على ذلك .

هذا الحكم القاطع اصطدم بنصوص كثيرة ، خلا فيها جواب (أما) من (الفاء) منها :

أ – قول الرسول – عليه الصلاة والسلام – : (أمَّا بعد أشيروا عليَّ ....) .

ب– وقوله – عليه الصلاة والسلام – : (أمَّا موسى كأنّي أنظر إليه ....) .

---

(١) انظر : الكتاب ٤ / ٢٣٥.

ج- وقوله : (أمَّا بعد ما بال رجال يشترطون ....) .

د- وقول عمر – رضي الله عنه – : (أمَّا بعد نزل تحريم الخمر ....) .

هـ- وقول الشاعر :

فأمَّـا القِتَـالُ لا قِتَالَ لَديكُم وَلَكنَّ سَيْراً في عِرَاض المَوَاكِبِ

إزاء هذه النصوص وما ماثلها كـان لزامـاً علـى النحـاة تـصحيح الحكـم ، وإعادة صياغة القاعدة النحوية ؛ لأنَّ الاحتكام أوَّلا وآخراً لنصوص اللغة ، وواقـع الاستعمال ، ولذلك قال ابن مالـك : «وقـد خولفـت القاعـدة في هـذه الأحاديـث ، فعُلِم بتحقيق عدم التضييق ، وأنَّ من خصّه بالشعر ، أو بالصورة المعيّنة من النثـر مقصِّرٌ في فتواه ، عاجزٌ عن نصر دعواه» .

وبناءً على ذلك تقرّر القول بجواز حذف (الفـاء) مـن جـواب (أمَّـا) ، وإن كان الأولى إثباتها .

الأثر الثالث : أنَّ التعليل وسيلةٌ من وسائل الشرح والتحليـل (التـأثير الإيجابي) :

يُعدُّ التعليل من عناصر البحـث النحـوي ، إلا أنَّـه لـيس عنـصراً أساسـياً لأمرين :

١- أنَّه بحثٌ فيما وراء الظواهر اللغوية والنحويّة ، وليس بحثاً في صميمها ، أو بمعنى آخر هو بحثٌ هامشيٌّ لا يُفيد الحكم تغييراً ولا نقضاً .

٢ – أنَّ الاختلاف فيـه واردٌ ومقبـولٌ ؛ لاعتمـاده علـى النظـر المباشـر فيمـا وراء الظواهر المختلفة، وهي نظرةٌ تتسم بالبـساطة وعـدم العمـق ، إضـافة إلى أنَّ التعليـل مـرتبطٌ بـالأحوال ، والأزمـان ، والأمكنـة ، وهـذه الأشـياءِ مـن المتغيّرات التي قد يتبعها تغيّر التعليل أو تطوّره ، ومع ذلـك فـإنَّ الحاجـة إلى التعليل تبدو مُلحّةً لأمرين :

١- أنَّ التعليل وسيلةٌ من وسائل الشرح والإيضاح ، وبيان الوجه في الحكم، وهو بمثابة التفسير للقواعد النحوية ، بهدف توضيح القاعدة والكشف عن مسوغاتها ، وشرح بواعثها وأهدافها .

٢ — أنَّ الحكم المعلل أدعى للقبول والركون إليه .

ومثال كون التعليل وسيلة من وسائل شرح الحكم وإيضاح الوجه فيه :

١- قرَّر النحاة منع حذف لام الأمر مع بقاء عملها إلاَّ في ضرورة الشعر [1] ، وعلَّل المبرِّد المنع بقوله: «والنحويون يُجيزون إضمار هذه الَّلام للشاعر إذا اضطُرَّ، ولا أرى ذلك على ما قالوا به ؛ لأنَّ عوامل الأفعال لا تُضْمَر ، وأضعفها الجازمة ؛ لأنَّ الجزم في الأفعال نظير الخفض في الأسماء».

إذن هذا التعليل شرحٌ للقاعدة النحويَّة التي تقول : «إنَّ حذف لام الأمر مع بقاء عملها ممنوعٌ».

ولكن من جوَّز حذف اللام مع بقاء عملها في الاختيار بشرط تقدّم أمرٍ بالقول لم يَرَ صحة هذا التعليل ، بدليل قيام الدليل من المنقول على جواز العمل مع الحذف نحو قوله تعالى : ﴿ قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِيْنَ آمَنُوا يُقِيْمُوا الصَّلاةَ ﴾ ، وبذلك يثبت أنَّ التعليل بكون «عوامل الأفعال لا تُضْمَر» مردودٌ بمثل هذا الشاهد الذي أُضْمِرت فيه عوامل الأفعال ، وهي عاملةٌ .

٢- ذهب ابن يعيش ، وابن عصفور ، وابن أبي الربيع [2] وغيرهم إلى أنه لا يجوز أن يقع الشرط مضارعاً والجزاء ماضياً إلا في الضرورة .

ونسب هذا المذهب إلىَ أكثر النحويين ، وقيل : إنه مذهب الجمهور .

---

(١) انظر : الكتاب ٣ / ٨ — ٩.

(٢) انظر : شرح المفصل ١٥٧/٨.

وقد جاء شرح الحكم والتعليل للمنع ضعيفاً لا يسْلم من الانتقاد ، وقد بنى المانعون التعليل على أوجه عدة :

أ - أن الشرط إذا كان مجزوماً لزم أن يكون جوابه كذلك ؛ لأنك إذا أعملته في الأول كنت قد أرهفته للعمل غاية الإرهاف ، فترك إعماله في الثاني تراجع عما اعتزموه .

ب- أنّ (إنْ) إذا جزمت اقتضت مجزوماً بعدها ؛ لأنها بجزمها ما بعدها يظهرأنها تجزم ، وجزمها يتعلق بفعلين ، وإذا لم يظهر جزمها صارت بمنزلة حرف لا يؤتى له بمجزوم.

ج- أنّ الشرط يتوقف عليه مشروطه ، فيجب أن يكون الجواب بالنسبة إليه مستقبلاً ، وإلا لزم من ذلك تقدم المستقبل على الماضي في الخارج ، أو في الذهن ، وذلك محال .

وقد خولفت القاعدة ، وأبطلت مثل هذه التعليلات بالآتي :

أ - أن السماع النحوي قد جاء شاهداً على صحة وقوع الشرط مضارعاً والجواب ماضياً .

ب- أنّ محل الشرط مختص بما يتأثر بأداة الشرط لفظاً أو تقديراً ، واللفظي أصل للتقديري ، ومحل الجواب محل غير مختص بذلك .

ج- أن المضارع بعد أداة الشرط غير مصروف عما وضع له ؛ إذ هو باق على الاستقبال أمّا الماضي بعدها فمصروف عما وضع له ؛ إذ هو ماضي اللفظ مستقبل المعنى ، فهو ذو تغير في اللفظ دون المعنى ، وإذا كان كذلك فالتأخر أوْلى به من التقدم ؛ لأن تغيير الأواخر أكثر من تغيير الأوائل ، وبوضوح هذه العلل وسلامتها من الانتقاد جاز وقوع الشرط مضارعاً والجواب ماضياً في اختيار الكلام .

د – الحاجة للاستقراء في تعليل النصوص :

يرتكز تعليل النصوص أساساً على الاستقراء النحوي للمادة اللغوية ، إذ من خلال الاستقراء نتوصّل إلى تعليلٍ واضح للحكم ، غير أنّ هذا التعليل يختلف باختلاف نوع الاستقراء، ويمكن الحديث عن ذلك من خلال النقاط التالية :

١– الدّقة في التعليل والتفسير :

من المؤكّد أنّ التعليل الدقيق ، والتفسير الواضح للنصوص يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالاستقراء الذي ينعكس أثره على التعليل والتحليل للنصوص ، فمتى كان الاستقراء تاماً كان التعليل واضحاً دقيقاً ، ومتى كان ناقصاً فإنّ التعليل سيكون بالضرورة غير دقيق ، ولا يمكن انضباطه أو اطّراده ، ومن ثمّ فإنّ الاختلاف فيه سوف يكون أمراً لازماً تبعاً لظهور أدلةٍ جديدة ، أو اختلاف النظرة في النصوص السابقة .

<u>ومن أمثلة ذلك</u> :

١– يرى الخليل وسيبويه – بعد استقرائهما كلام العرب – أنّه يجب أنّ يكون مدخول (لا) النافية للجنس نكرة [1] .

وقد تبع الخليل وسيبويه في هذا الحكم جمهور البصريين .

وعلّلوا ذلك بأنّ (لا) النافية للجنس لا تعمل في المعرفة ؛ لأنّها تنفي نفياً عاماً ، والنفيُ العام إنّما يُتَصوَّر في النكرات لا المعارف .

ويبدو هذا التعليل غير دقيق لوجهين :

أ – أنّه ورد عن العرب نصوص وشواهد عملت فيها (لا) النافية للجنس في المعرفة نحو قوله – عليه الصلاة والسلام – : (إذا هَلَكَ كِسْرَى فَلا كِسْرَى بَعْدَه ، وإذا هَلَكَ قَيْصَرُ فَلا قَيْصَرَ بَعْدَه) .

---

(١) انظر : الكتاب ٢ / ٢٩٦ – ٢٩٧.

وقول أبي سفيان : (إنَّ لنا عُزَّى ، ولا عُزَّى لكم) ، وقول العربُ : (لا قُريش بعد اليوم) ، وغيرها من النصوص التي تثبت أمرين :

١ – أنَّ العِلَّة غير منضبطة ولا دقيقة .

٢ – أنَّ النفي العام قد يُتَصوَّر في المعارف ، وقصره على النكرات نَقْصٌ في الاستقراء .

ب– أنَّ هذا التعليل يُسْلِم إلى تأويل النصوص المخالفة ، والتأويلُ غير معوَّلٍ عليه عند توافر الشواهد ، ووضوح دِلالتها .

٢– قرّر سيبويه – بعد استقرائه كلاَم العرب – أنَّه لا يجوز حذف حرف النداء مع اسم الجنس المعين (النكرة المقصودة) ، أو اسم الإشارة إلا في ضرورة الشعر [(١)] .

وأشار المبرد إلى علة المنع بقوله : «... جملة هذا : أنَّ كل شيء من المعرفة يجوز أن يكون نعتاً لشيء ، فدعوته أنَّ حذف (يا) منه غير جائز ؛ لأنه لا يجمع عليه أن يحذف منه الموصوف وعلامة النداء ... » .

إذن التعليل للمنع قائمٌ على أنَّ الأصل في نداء النكرة المقصودة ، واسم الإشارة أن يكون بـ (أيّ) نحو : (يا أيّها الرجل) و (يا أيّهذا الرجل) ، فلما اطرحوا (أيّا) والألف واللام ، لم يطرحوا حرف النداء ؛ لئلا يؤدي ذلك إلى الإجحاف بالاسم .

وهذا التعليل ليس دقيقا ولا منضبطاً لأمرين .

أ – أنَّه قائم على استقراء ناقص ، والاستقراء الناقص لا يولد تعليلا منضبطاً ، ولا تفسيراً واضحاً .

---

(١) انظر : الكتاب ٢ / ٢٣٠ – ٢٣١.

ب- أنَّ في حذف حرف النداء – عند ظهور المعنى – إيجازاً بلاغياً ، واللغة تعتمد على الإيجاز ، وتجعله أسلوباً راقياً ، وتعبيراً متيناً ، وحينئذ لا يلحق الاسم إجحاف .

٢- الوضوح في التصوّر :

وهذا لا يتأتى إلا في الاستقراء التام للنصوص ، أمّا الاستقراء الناقص فلا يُوصِلُ إلى تصوّرٍ واضحٍ للحكم .

ومن الأمثلة على ذلك :

– قرَّر السيرافي ، وعدد من النحويين أنَّ الإضافة المحضة تكون على معنى أحد حرفين هما (مِنْ) و (الّلام) ، وأمّا مجيئها بمعنى (في) فليس معروفاً في كلام العرب [١] .

إذن النحويون – نتيجة الاستقراء الناقص – لم يتصوَّروا صحة مجيء الإضافة بمعنى (في) ، ولم يدركوا أنّها واضحةٌ في لغة العرب .

في حين يرى طائفة من المتأخرين صحة مجيء الإضافة المحضة بمعنى (في) ، قال ابن مالك : «وأغفل أكثر النحويين الإضافة بمعنى (في) ، وهي ثابتةٌ في الكلام الفصيح» .

ومن الشواهد التي جاءت الإضافة فيها بمعنى (في) قوله تعالى : ﴿فَصِيَامُ ثلاثة أيّامٍ ﴾ ، وقوله : ﴿ وَهُوَ أَلَدُّ الخِصَامِ ﴾ ، وقوله – عليه السلام- : (رِبَاطُ يَوْمٍ في سبيلِ الله خيرٌ من الدُّنيا وَمَا عَلَيْهَا) وغيرها من النصوص .

ومعنى (في) في هذه الشواهد ونحوها صحيحٌ ظاهرٌ لا غنى عنه اعتباره، واعتبار معنى غيره ممتنعٌ أو مُتوصَّلٌ إليه بتكلّف لا مزيد عليه.

---

(١) انظر : شرح السيرافي ٢ / ١٤١ ب – ١٤٢ أ.

وبناءً على مثل هذه النصوص التي أُدركت باستقراء لغة العرب توصَّل النحاة إلى الوضوح في تصوُّر الحكم ، والقول بصحة مجيء الإضافة المحضة بمعنى (في) .

ومن – هنا – يتبيَّن أنَّ استقراء نصوص اللغة ، والإدراك التام للظواهر المختلفة يُعطي وضوحاً وصدقاً في الأحكام ، ويمنح تصوُّراً صحيحاً للحكم النحويّ الذي لا يقبل النقض أو الاستدراك .

٣ – تقرير الحكم الكلّي :

يُقصد بتقرير الحكم تسويغه ، وكونه ثابتاً لا يقبل النقض ، والحكم مرتبطٌ بالعِلل الأوائل ، وتقريره مرتبطٌ بالاستقراء ، فإذا كان الاستقراء تاماً كانت العِلّة مطّردة صادقة في التعبير عن الحكم الكلّي ، أمّا إن كان الاستقراء ناقصاً فإنَّ العِلّة حينئذ ستكون غير مطّردة ، وليست صادقةً في التعبير عن إقرار الحكم الكلّي وإثباته .

ومثال ذلك أنَّ الحكم الكلّي للفاعل في لغة العرب هو الرفع ، وقد تقرَّر هذا الحكم الكلّي بناءً على الاستقراء التام للنصوص الواردة عن العرب ، التي تُثْبِتُ أنَّ العرب قد تكلّمت بالفاعل مرفوعاً .

<u>ومن الأمثلة على تقرير الحكم الكلّي – أيضاً –</u> :

١– ذهب الفرّاء – بعد استقراء كلام العرب – إلى إنكار لغة القصر في (أخ) ، بل زعم أنّه لا يجوز قصره ؛ لعدم السماع بذلك عن العرب [(١)] .

وذهب هشام بن معاوية ، وابن يعيش ، وكثيرٌ من النحويين إلى جواز قصر (أخ) بناءً على السماع الوارد عن العرب ومنه :

---

(١) انظر : التذييل والتكميل ١ / ٥٢ ب.

١- قولهم : (مُكْرَهٌ أخاك لا بطل) .

٢ – وقول الشاعر :

أخَـاكَ الـَّذِي إنْ تَدْعُهُ لِمُلِمَّةٍ يُجِبْكَ لِمَا تَبْغِي وَيَكْفِكَ مَنْ يَبْغِي

وقد قرَّر النحاة الحكم بجواز قصر (أخ) بناءً على استقراء النصوص المقبولة عن العرب .

٢- ذهب سيبويه – بعد استقراء كلام العرب – إلى أنَّ حذف همزة الاستفهام خاصٌّ بضرورة الشعر ، إذا تقدّمت على (أم) ، وكان في الكلام ما يدلُّ عليها [1] .

ونُسب إلى أهل البصرة القول بذلك .

وذهب الفرّاء ، والأخفش ، وابن جني وغيرهم إلى جواز حذف همزة الاستفهام في اختيار الكلام ، والذي جوَّز ذلك السماع ، والقياس .

وجعلوا من شواهد حذفها في النثر :

أ- قوله تعالى : { وتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدْتَ بَنِي إِسْرَائِيْلَ } .

قالوا التقدير : أو تلك نعمة تمنّها ؟ .

ب- وقراءة ابن محيصن : { سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُم } بهمزة واحدة .

ج- وقول العرب : (ترى زيداً منطلقاً) بمعنى : ألا ترى ؟ .

وبناء على هذا الاستقراء لنصوص اللغة ، والتوسع في أدلة الاحتجاج توصل النحاة إلى القول بجواز حذف همزة الاستفهام في اختيار الكلام ، وهو الحكم الكلي المراد تقريره .

وفي الختام أشير إلى نقطتين مهمتين :

---

(١) انظر : الكتاب ٣ / ١٧٤ – ١٧٥.

١ – أنّه في تحليل أيّ مسألة نحوية ارتكزت على الاستقراء ينبغي أن يتوافر فيها ما سبق من الصفات لتسلم القاعدة النحويّة من الاضطراب أو التناقض في مدلولها .

٢ – أنّ الاستقراء الناقص لا يولّد دقةً في التعليل والتحليل ، ولا وضوحاً في التصوّر ، ولا تقريراً للحكم الكلّي ، ولا عجب بعد ذلك أن تكون نتائجه مضطربة ، وأحكامه قابلةً للنقض وإعادة النظر فيها في ضوء المستجدات السماعية المخالفة .

٤– إلحاق الجزء بالأعم والأغلب :

ذكر الأصوليون أنّ الاستقراء الناقص «هو أن يتتبّع المستدل غالب أفراد الشيء ، فإذا وجدها متّفقةً في حكمٍ أجرى ذلك الحكم في جميع الأفراد ، إذ في الظنّ أنّ أقلّ الأفراد حكمه حكم أغلبها»[1] .

وبناءً على كون (الاستقراء الناقص) يدخل في باب الظنّيّات ، فإنّ الأصوليين اصطلحوا على تسميته : «إلحاق الفرد بالأعم والأغلب»[2] .

ولذا فإنّ الغاية في الاستقراء الناقص ، إنّما هي إلحاق الفرد أو الجزء بالأعم والأغلب؛ ليأخذ حكمه بناءً على أنّ أقلّ الأفراد حكمه حكم أغلبها .

<u>والمثال على ذلك</u> :

١– مسألة : (عمل اسم الفاعل)[3]:

المتتبع لاسم الفاعل المجرّد يجد أنّه لا يخلو من ثلاث أحوال :

---

(١) انظر : شرح طلعة الشمس على الألفية ٢ / ١٨٤ ، الاجتهاد فيما لا نصّ فيه ٢ / ٢١٢ – ٢١٣ .

(٢) انظر : معيار العلم في فن المنطق ١١٧ ، شرح تنقيح الفصول ٤٤٨ ، الفائق ٦ / ٣٠٩ ، نهاية السول ٤/٣٧٧ – ٣٧٩ ، الاجتهاد فيما لا نصّ فيه ٢ / ٢١٢ ، الاستدلال عند الأصوليين ١٩٥ .

(٣) انظر : الكتاب ١ / ١٣٠ – ١٣١ ، ١٧٠ – ١٧٢.

١- أن يكون بمعنى الماضي .

٢- أن يكون بمعنى الحال .

٣- أن يكون بمعنى الاستقبال .

وقد اتفق النحاة على جواز إعماله في الحالتين الأخيرتين ، ومنع أكثرهم إعماله إذا كان بمعنى الماضي ، وهو مجرّد من (أل) .

والردُّ عليهم من وجهين :

١ – أنَّ استقراء النصوص يثبت أنَّ العرب قد أعملت اسم الفاعل المجرَّد ، وهو بمعنى الماضي.

٢ – أنَّ اسم الفاعل المجرَّد يعمل في أغلب أحواله ، إذ إنَّه يعمل إذا كان بمعنى الحال ، أو كان بمعنى الاستقبال ، فليعمل إذا كان بمعنى الماضي من باب إلحاق الفرد بالأعم والأغلب ، وهو المقصود بالاستقراء الناقص .

فثبت بذلك جواز إعمال اسم الفاعل المجرَّد مطلقاً ، ويشهد لصحة العمل الاستقراء النحوي بنوعيه .

٢- مسألة : (إعمال صيغة (فَعِل) في المفعول به)[1] :

قرَّر المازني ، والزيادي ، والمبرّد وغيرهم عدم جواز إعمال صيغة (فَعِل) في المفعول .

ونُسب هذا القول إلى عامة النحاة عدا سيبويه .

وجوَّز سيبويه هذا الإعمال ، ويعضده الآتي :

أ- أنّ استقراء النحاة في هذه المسألة كان ناقصاً ، إذ نُقِل عن العرب إعمال (فَعِل)، وهي من صيغ المبالغة في المفعول به ، وذلك نحو :

---

(١) انظر : الكتاب ١ / ١١٣.

- قول زيد الخيل :

أَتَاني أَنَّهُم مَزِقُون عِرْضِي ... جِحاشُ الكِرْمَلين لَهُم فَدِيدُ

فأعمل (مزقون) في (عرضي)

٢- أن النحاة قد أجمعوا على إعمال أكثر أخوات (فَعِل) في المفعول ، وهي : (فَعَّال) و(مِفْعَال) ، و (فَعُول) ، فليُقس (فَعِل) على بقية إخوته من باب إلحاق الفرد بالأعم والأغلب ، وهو المقصود بالاستقراء الناقص القائم على التعميم وملاحظة الظواهر المختلفة .

هـ- علاقة الاستقراء الناقص بتحرير محلّ النزاع :

من المؤكّد أنّه ما دامت المسألة خلافيّة ، فإنّ الاستقراء فيها ناقصٌ ، وليس تامّاً ؛ لأنّ آراء النحويين تعتمد إمّا على نصوصٍ ، وإمّا على أدلةٍ عقليّةٍ غير نصيّة ، لكنّها بدورها مستقاةٌ من النصوص ، الأمر الذي يعني أنّ الخلاف دليلٌ على نقص الاستقراء .

<u>ويُقْصد بتحرير محل النزاع</u> : إدراك وتحديد موطن الخلاف بين النحويين في المسألة النحوية .

<u>ومن الأمثلة التي توضّح علاقة الاستقراء الناقص بتحرير محلّ النزاع</u> :

١ – قرّر الكوفيون ، والأخفش ، والمبرّد ، وطائفة من المتأخرين جواز استعمال (مِنْ) في ابتداء غاية الزمان [1] ، واستدلّوا لذلك بعدد من النصوص منها :

١- قوله تعالى: {لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُوْمَ فِيْهِ}.

٢ – وقول عائشة – رضي الله عنها – : (فَجَلَسَ رسولُ الله – صلى الله عليه وسلم– ولم يَجلسْ عنْدِي من يَوْم قيل فيَّ ما قِيْل) .

---

(١) انظر : الإنصاف ١ / ٣٧٠ .

٣- وقول العرب : (من الآن إلى غد) .

٤ – وقول زهير :

لِمَنِ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الحِجْرِ　　　أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ وِمِنْ دَهْرِ

ومنع سيبويه ، وجمهور البصريين مجيء (مِنْ) في ابتداء الغاية الزمانيّة ، وحملوا الشواهد السابقة على أنّ (مِنْ) فيها داخلة على مضافٍ محذوف ، وأُقيم المضاف إليه مقامه ، وبذلك يبقى لـ (مِنْ) دِلالتها على ابتداء الغاية في المكان .

تحرير محلّ النّزاع في هذه المسألة :

هل هذه النصوص حُذِف منها المضاف ، وأُقِيم المضاف إليه مُقَامه ؟ أم أنّها ليست

على حذفِ مضافٍ ، وتكون (مِنْ) داخلةً على الزمان ؟ .

فإن كانت على تقدير حذف مضاف ، فلا وجه للاحتجاج بها على جواز دخول (مِنْ) على الزمان ، وإنْ لم تكن كذلك فإنّ الاستدلال بها قائم ، ويكون الاستقراء النحويّ في هذه المسألة ناقصاً ، وهذا ما تقرّر من خلال المناقشة والترجيح .

٢ – يرى يونس بن حبيب ، وجمهور الكوفيين جواز نصب الجزأين بـ (إنَّ وأخواتها)[1] ، استناداً إلى عدد من الشواهد منها :

١ – حديث أبي هريرة – رضي الله عنه –: (إنَّ قعرَ جهنّم لسبعين خريفاً) .

٢ – وقول العرب : (لعلَّ أباك منطلقاً) .

٣ – وقول القطامي :

---

(١) انظر : الكتاب ٢ / ١٤١ – ١٤٢.

لَيْتَ الشَّبَابَ هو الرَّجِيْعَ إلى الفَتَى والشَّيْبَ كَانَ هو البَدِيءُ الأَوَّلُ

٤ — وقول الشاعر :

إِذَا أسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلَ فَلْتَأتِ وَلتَكُنْ خُطَاكَ خِفَافاً إنَّ حُرَّاسَنَا أُسْداً

وذهب سيبويه ، وجمهور البصريين ومن وافقهم إلى أنّه يجب رفع خبر (إنّ وأخواتها)، ولا يجوز نصبه بشيء من هذه الأحرف ، وأوّلوا شواهد نصب الخبر بأنّ ما ظاهره أنّه خبرٌ منصوبٌ إنّما هو حالٌ منصوبةٌ ، أو مفعولٌ منصوبٌ بفعلٍ مضمر .

تحرير محلّ النـزاع في هذه المسألة :

هل الناصب للاسم الثاني في مثل هذه النصوص وقوعه حالاً ، أو مفعولاً لفعلٍ محذوف ؟ أم أنّه نُصِبَ لوقوعه خبراً لـ (إنّ وأخواتها) ؟ .

فإنْ جاز حمله على الحاليّة أو المفعوليّة فإنّ الاستشهاد بمثل هذه النصوص على نصب الجزأين بـ (إنّ وأخواتها) لا يستقيم .

وإنْ لم يتأتَ ذلك فإنّ الاحتجاج بها على جواز نصب الجزأين بهذه الأحرف قائمٌ، ومن ثمّ فإنّ المنع قد اعتمد على استقراءٍ ناقص للنصوص ، وقد تقرّر ذلك من خلال مناقشة المسألة ، وبيان وجه نقص الاستقراء فيها.

الخاتمة

أحمدُ المولى – جلَّ وعلا – على أن أعانني على إتمام هذا البحث، في تلك السطور المتواضعة ، حيث صال القلم وجال في (الاستقراء الناقص وأثره في النحو العربي) قدر ما وسعه الجهد .

وقد سعيت جاهداً لأوفي الموضوع ما يستحقه ، وأصل به إلى الغاية المرجوّة؛ لأجني منه ما أردته من نتائج يحسن الوقوف عليها ، كان من أبرزها :

١- أنّ النحاة الأوائل قاموا بجهودٍ مشكورة في استقراء كلام العرب ، ووضع القوانين والقواعد المنظمة لهذه اللغة بهدف الحفاظ عليها من الخطأ واللحن، وقطعاً فإنّ الوقت لم يسعفهم في استقراء جميع ما ورد عن العرب ، فقعدوا القواعد بناءً على استقراءات شخصية ، وجهود فردية ، وأسسوا الأحكام النحوية على التعميم ، والملاحظة العامة للظواهر المختلفة ، وهذا ولا شك جهد يشكر عليه النحاة ، إلاّ أنه ينبغي عدم اتخاذ نتائج الاستقراء التي توصلوا إليها نتائج نهائية لا تقبل المراجعة ، أو اعتبارها مسلّمات ثابتة لا يُسمح بالخروج عليها .

٢- أنّ النحو العربي قد قام على (الاستقراء الناقص) ، ويمكن التوصل عن طريقه إلى (التعميم والتقعيد) ، وهو حُجّة في البحث النحوي ، ونتائجه صحيحةٌ يُعتمد عليها ، ما لم يثبت نقصانه بأدلة ثابتة تناقض الحكم في جوهره ، وتسقط القاعدة التي ثبت اعتمادها على استقراء ناقص ؛ وذلك لأنَّ التعميم المستفاد من (الاستقراء الناقص) ليس بالضرورة أن يكون متحقّقاً من جميع جوانبه ، أو قاطعاً في الحكم ، أو مانعاً من النقض ، إضافة إلى أنّ هذا النوع من أنواع الاستقراء يُعدُّ (استقراءً فطرياً) ، ونتائجه عادية تحتمل الصواب والخطأ .

٣- أنّ نقص استقراء المادة اللغوية قد ألجأ النحاة واللغويين — وخاصة أهل البصرة — إلى تأويل النصوص المخالفة لما وضعوه من قواعد ، أو وصفها بالقِلّة ، أو الندرة، أو الشذوذ، وبذلك يقضون على كل ما يخالف ضوابطهم وأحكامهم .

٤- أنّ تأويل النصوص الفصيحة قاد إلى إفساد معنى بعضها ، وإحداث ألفاظ غير مقصودة بهدف جعل النص متّسقاً مع القاعدة ، وربما قاد التأويل إلى إفساد القواعد المقرّرة ، أو الخروج عن الأصل .

٥- أنّ واقع البحث النحوي يدلُّ على أنَّ النحاة لم يستعملوا ألفاظ الغالب ، والكثير ، والنادر ، والقليل ، والمطّرد بدقة ، لذا ينبغي مراعاة الحكم النحوي المستند إلى مصطلحات عائمة لم تُحدّ .

٦- أنّ نقص استقراء المادة اللغوية أدى إلى حمل بعض الشواهد الشعرية على الضرورة ، وقد تبيّن من خلال إعادة النظر في النصوص والشواهد المقبولة أنّ كثيراً من الأساليب النحويّة التي أطلق عليها النحاة مصطلح (الضرورة الشعرية) ليست من الضرورة في شيء ، وإنما هي استعمالات صحيحة شاعت على ألسنة العرب، وأيّدتّها القراءات القرآنية، والأحاديث النبويّة .

٧- أنّ القياس له أثر مباشر في صياغة القواعد والقوانين النحوية ، ولذا فإن الواجب إعادة النظر في القواعد المعتمدة على القياس في ظل توافر الشواهد النصيّة السماعية المختلفة .

٨- أنّ عدم اطلاع النحاة على بعض لهجات القبائل المحتج بكلامها ، أو استبعادهم لبعض أدلة الاحتجاج كان سبباً مباشراً في الحكم على بعض الاستعمالات بالندرة ، أو الشذوذ، أو مخالفة القياس .

٩- أنّ القول بالإجماع يرتبط باستقراء آراء النحاة المعتمدة على النصوص ، أو المقيس على النصوص ، ولذا فإنّ القول به ينبغي أن يكون معتمداً على

استقراء دقيق لآراء النحاة وأحكامهم ، وإغفال بعض الآراء المعتبرة مفسدٌ للقول بالإجماع .

١٠- أنّ (الاستقراء) هو المنهج العلمي، والطريق الأمثل للتوصل إلى معرفة الأصل الذي ينبغي استصحابه أثناء الحكم، ولذا فإنّه لا يُلتفت إلى (دليل الاستصحاب) ما لم يقم على استقراءٍ دقيق وشامل لكلام العرب؛ لاحتمال أن يعارضه سماع، أو قياس يُعتدُّ به.

١١- أنّ (الاستقراء) هو الأسلوب الأمثل الذي لا بُدّ من اللجوء إليه للتوصل إلى القول بـ (عدم النظير) ، فإن كان الاستقراء شاملاً ، فإنّ القول بـ (عدم النظير) سوف يكون معتبراً ، وأمّا إن كان الاستقراء ناقصاً فلا وجه للقول به ؛ لأنّ الدليل إذا ثَبَتَ سقط القول بـ (عدم النظير) .

١٢- أنّ الاهتمام بالشعر في الرواية دون غيره نقصٌ في الاستقراء ، وقد أسلم ذلك إلى خصّ الشعر ببعض الأحكام التي لا تجوز إلاّ فيه للضرورة ، مع ورود ما يماثلها في النثر، ممّا يبطل دعوى الضرورة .

١٣- أنّ نقص الاستقراء عند بعض النحاة أدى إلى إنكار طائفة من الأساليب الصحيحة ، كاتصال الضمائر بـ (لولا)، وقصر (أخ)، والجر بـ (لات) ، ورفع المستثنى في الكلام التام الموجب ، والفصل بين المتضايفين ، وحذف الفاء من جواب (أمّا) وغير ذلك .

١٤- أنّ نقص استقراء بعض النحاة قاد إلى إهمال بعض الأبنية ، أو حصر الألفاظ الواردة عليها نحو بناء : (فُعِل) ، و (فِعَل) ، و (فِعِل) ، و (فَعْلِل)، و (فُعْلَل) ، و(أُفْعُل) و (إفْعَل) وغيرها .

١٥- أنّ الاختلاف المنهجي بين البصريين والكوفيين في تحديد من يؤخذ عنه كان له أكبر الأثر في الاستقراء اللغوي لنصوص العرب ، وشواهدهم المسموعة .

١٦- أنّ العلاقة بين العلّة والحكم النحوي قائمةٌ على وجود الحكم عند ثبوت صحة العِلّة واطرادها ، وانتفاء الحكم عند عدم العِلّة ، إذ لا حكم دون عِلّة صحيحة قائمة على استقراءٍ شامل لكلام العرب المحتج به شعراً كان أم نثراً .

وإني قبل أن أرفع قلمي وعلى الرغم ممّا بذلته في هذا البحث من دراسة وتدقيق ، وما أفرغت فيها من جهد ووسع ، محاولاً أن يصل عملي هذا إلى الكمال أو يقرب منه ، فإنّي لا أزكّي ما عملته ، ولا أدعي العصمة فيما انتهيت إليه ، إذ هو جهد البشر الذي يسري عليه الخطأ ، ويكتنفه النقصان ، وغير خافٍ أن قدرة البشر محدودة ، وأنّهم مجبولون على النقص المستمر ، إذ الكمال لله - تعالى - وحده ، ولقد علم الأوائل والأواخر أنّه ليس لمن كَتَبَ عصمة .

أسأل الله أن يقبله وينفع به ، وأن يختم بالصالحات أعمالنا ، والله المستعان ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

ثبت المصادر والمراجع

١- القرآن الكريم .

٢- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، عبداللطيف الزبيدي (ت٨٠٢هـ) ، تحقيق : د. طارق الجنابي ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

٣- ابن مضاء القرطبي وجهوده النحوية ، تأليف : معاذ السرطاوي ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

٤- الإبهاج في شرح المنهاج (منهاج البيضاوي) ، تأليف : علي بن عبدالكافي السبكي (ت ٧٥٦هـ) ، وأكمله ولده تاج الدين عبدالوهاب علي السبكي (ت ٧٧١هـ) ، تحقيق : د. شعبان محمد إسماعيل ، نشر مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .

٥- أبو زيد الأنصاري ونوادر اللغة ، تأليف : محمد عبدالقادر أحمد ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٨٠م .

٦- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر ، للشيخ أحمد البنا ، تحقيق: د. شعبان إسماعيل ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ .

٧- الإتقان في علوم القرآن ، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، طبع المشهد الحسيني ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

٨- الإجتهاد فيما لا نص فيه ، عرض وتحليل للإجتهاد بالقياس والأدلة المختلف فيها ، للدكتور : الطيب خضري السيد ، مكتبة الحرمين .

٩- إحكام الفصول في أحكام الأصول ، لأبي الوليد الباجي (ت ٤٧٤هـ) ، تحقيق : عبدالمجيد تركي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م .
١٠- الإحكام في أصول الأحكام ، لسيف الدين أبي الحسن الآمديّ (ت ٦٣١هـ) ، تعليق : الشيخ عبدالرزاق عفيفي ، مؤسسة النور للطباعة ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٣٨٧هـ .
١١- أخبار النحويين البصريين ، أبو سعيد الحسن السيرافي ، تحقيق : د. محمد إبراهيم البنا ، دار الاعتصام ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ .
١٢- أدب الكاتب ، لابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) ، تحقيق : محمد طعمة الحلبي ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .
١٣- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيّان ، تحقيق : مصطفى النماس ، مطبعة المدني ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ .
١٤- الإرشاد إلى علم الإعراب ، للكيشي ، تحقيق : د. عبدالله البركاتي ، ود. محسن العميري ، جامعة أم القرى ، مكة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م .
١٥- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول ، محمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٥هـ) ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، ١٣٥٦هـ .
١٦- الأزهية في علم الحروف ، للهروي ، تحقيق : عبدالمعين الملوحي ، مجمع اللغة العربية ، دمشق ، ١٤١٣هـ .
١٧- الاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية والزيادات على ما أورده فيه مهذباً ، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي (ت ٣٧٩هـ) ، تحقيق : د. حنا جميل حداد ، دار العلوم للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

١٨- الاستدلال عند الأصوليين ، للدكتور : علي بن عبدالعزيز العميريني ، مكتبة التوبة ، الطبعة الأولى ، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م .

١٩- الاستشهاد والاحتجاج باللغة (رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث) ، د. محمد عيد ، عالم الكتب ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٨م .

٢٠- الاستقراء في اللغة ، د. عدنان محمد سلمان ، (مجلة المجمع العراقي ، المجلد ٣٤ ، الجزء ٣ ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م) .

٢١- الاستقراء في النحو ، د. عدنان محمد سلمان ، (مجلة المجمع العراقي ، المجلد ٣٥ ، الجزء ٣ ، ١٤٠٤هـ) .

٢٢- أسرار العربية ، لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) ، تحقيق : محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي ، دمشق ، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م .

٢٣- الأسس المنطقية للاستقراء ، محمد باقر الصدر ، دار التعارف للمطبوعات ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الرابعة ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

٢٤- الأشباه والنظائر ، لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) ، تحقيق : د.عبدالعال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م .

٢٥- الاشتقاق والتعريب ، لأبي بكر ابن دريد (ت ٣٢١ هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، دار المسيرة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٩م .

٢٦- الإصباح في شرح الاقتراح ، للدكتور : محمود فجال ، دار القلم ، دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .

٢٧- إصلاح الخلل الواقع في الجمل ، تأليف : ابن السيد البطليوسي ، تحقيق : د. حمزة عبدالله النشرتي، دار المريخ بالرياض ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٩هـ .

٢٨- إصلاح المنطق ، ليعقوب بن إسحاق بن السكيت (ت ٢٤٤هـ)، تحقيق : أحمد محمد شاكر ، وعبدالسلام محمد هارون ، دار المعارف ، مصر ، الطبعة الثانية ، ١٣٧٥هـ - ١٩٥٦م .

٢٩- الأصمعيات ، للأصمعي أبي سعيد عبدالملك بن قريب (ت ٢١٦هـ) ، تحقيق : أحمد شاكر ، وعبدالسلام هارون ، دار المعارف ، مصر ، الطبعة الخامسة .

٣٠- الأصول (دراسة ابيستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي) ، د. تمام حسان ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، المغرب ، طبعة ١٤١١هـ - ١٩٩١م .

٣١- أصول التفكير النحوي ، د. علي أبو المكارم ، الجامعة الليبية ، كلية التربية ، ١٩٧٣م .

٣٢- أصول السرخسي ، أبو بكر محمد بن سهل السرخسي (ت ٤٩٠هـ) ، تحقيق : أبي الوفاء الأفغاني ، مطابع دار الكتاب العربي ، مصر ، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م .

٣٣- أصول النحو العربي ، د. محمود أحمد نحلة ، دار العلوم العربية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

٣٤- أصول النحو العربي في نظر النحاة ، ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث ، د. محمد عيد ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٧٨م .

٣٥- أصول النحو في الخصائص (رسالة ماجستير) ، تأليف : محمد إبراهيم محمد حسين صابق خليفة ، دار المصطفى للنسخ والطبع ، القاهرة ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

٣٦- الأصول في النحو ، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج (ت ٣١٦هـ) ، تحقيق : د. عبدالحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

٣٧- الأضداد ، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت ٣٢٨هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دائرة المطبوعات والنشر ، الكويت ، ١٩٦٠م .

٣٨- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ، لأبي عبدالله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت ٣٧٠هـ)، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٣٦٠هـ - ١٩٤١م .

٣٩- إعراب القراءات السبع وعللها ، لابن خالويه ، تحقيق : د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ .

٤٠- إعراب القراءات الشواذ ، لأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ) ، تحقيق : محمد السيد أحمد عزوز ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م .

٤١- إعراب القرآن ، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت ٣٣٨هـ) ، تحقيق : د. زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

٤٢- إعراب القرآن الكريم المنسوب للزجاج ، تحقيق : إبراهيم الأبياري ، مطبعة نهضة مصر ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٢هـ .

٤٣- الأغاني ، لأبي الفرج الأصفهاني (ت ٣٥٦هـ) ، تحقيق : علي الرباعي وآخرين ، طبع في الهيئة العامة المصرية للكتاب ، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م .

٤٤- الإغراب في جدل الإعراب ، ولمع الأدلة في أصول النحو ، لأبي البركات كمال الدين عبدالرحمن بن محمد الأنباري (ت ٥٧٧هـ) ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م .

٤٥- الاقتراح في علم أصول النحو ، لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ) ، دار المعارف ، حلب ، الطبعة الثانية ، ١٣٥٩هـ .

٤٦- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ، لأبي محمد عبدالله بن السيد البطليوسيّ ، دار الجيل للنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، ١٩٧٣هـ .

٤٧- الألفاظ المستعملة في المنطق ، لأبي نصر الفارابي ، حققه وقدم لـه : محسن مهدي ، دار المشرق ، الطبعة الثانية .

٤٨- الأمالي ، لأبي علي إسماعيل بن القاسم القالي ، دار الكتاب العربي ، بيروت .

٤٩- أمالي ابن الشجري ، لضياء الدين أبي السعادات هبة الله العلوي (ت ٥٤٢هـ) ، تحقيق : د. محمود الطناحي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ .

٥٠- أمالي الزجاجي ، لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٤٠هـ)، تحقيق : عبدالسلام هارون ، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

٥١- أمالي السهيلي في النحو واللغة والحديث والفقه ، لأبي القاسم عبدالرحمن السهيلي (ت ٥٨١هـ) ، تحقيق : د. محمد إبراهيم البنا ، مطبعة السعادة ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٠هـ .

٥٢- أمثال العرب ، المفضل الضبي ، تحقيق : د. إحسان عباس ، دار الرائد العربي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .

٥٣- إملاء ما منّ به الرحمن ، لأبي البقاء العكبري ، تحقيق : إبراهيم عطوه ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الثانية، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م .

٥٤- إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين أبي الحسن القفطي(ت ٦٢٤هـ)، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ .

٥٥- الانتصار لسيبويه على المبرد ، لابن ولاد (ت ٣٣٢هـ) ، تحقيق : د. زهير سلطان ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م .

٥٦- الإنصاف فيما تضمّنه الكشاف من الاعتزال ، لناصر الدين أحمد بن محمد ابن المنيّر (بهامش الكشاف للزمخشري) ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

٥٧- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٤٠٧هـ .

٥٨- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لأبي محمد جمال الدين عبدالله بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد ، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الخامسة ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .

٥٩- الإيضاح العضدي ، لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) ، تحقيق : د. حسن شاذلي فرهود ، دار العلوم ، الطبعة الأولى والثانية ، ١٤٠٨هـ .

٦٠- الإيضاح في شرح المفصل ، لأبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) ، تحقيق : د. موسى بناي العليلي ، مطبعة العاني ، بغداد، ١٩٨٢م .

٦١- الإيضاح في علل النحو ، لأبي القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧هـ) ، تحقيق : د. مازن المبارك ، دار النفائس ، بيروت ، الطبعة الخامسة ، ١٤٠٦هـ .

٦٢- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث ، عماد الدين أبو الفداء القرشي، نشر : أحمد شاكر ، مطبعة محمد علي صبيح وأولاده ، مصر ، الطبعة الثالثة .

٦٣- البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر ، د. أحمد مختار عمر ، عالم الكتب ، القاهرة ، الطبعة السادسة ، ١٩٨٨م .

٦٤- البحث النحوي عند الأصوليين ، د. مصطفى جمال الدين ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، دار الرشيد ، العراق ، ١٩٨٠م .

٦٥- البحر المحيط (التفسير الكبير) لأبي حيان (ت ٧٤٥هـ) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤١١هـ .

٦٦- البرهان في أصول الفقه ، لإمام الحرمين أبي المعالي الجويني (ت ٤٧٨هـ) ، تحقيق : د. عبدالعظيم الديب ، طبع مطابع الدوحة الحديثة ، قطر ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٩هـ.

٦٧- البسيط في شرح جمل الزجاجي ، لابن أبي الربيع ، تحقيق: د. عياد بن عيد الثبيتي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ .

٦٨- البصائر النصيرية في علم المنطق ، للإمام القاضي الزاهد زين الدين عمر بن سهلان الساوي – بهامشه تعليقات وشروح للإمام محمد عبده – ، تعليق وتقديم : د. رفيق العجم ، دار الفكر اللبناني ، بيروت .

٦٩- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، جلال الدين السيوطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، بيروت .

٧٠- البلبل في أصول الفقه (مختصر الروضة لابن قدامة) ، تأليف : سليمان بن عبدالقوي الصرصري الحنبلي (ت ٧١٦هـ) ، مؤسسة النور ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٣٨٣هـ .

٧١- البلغة في أصول اللغة ، محمد صديق حسن خان القِنّوجي (ت١٣٠٧هـ) ، تحقيق : نذير محمد مكتبي ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م .

٧٢- البيان في غريب إعراب القرآن ، لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ) ، تحقيق : د. طه عبدالحميد طه ، الهيئة المصرية للكتاب ، ١٤٠٠هـ .
٧٣- بين النحو والمنطق وعلوم الشريعة ، د. عبدالكريم محمد الأسعد ، دار العلوم للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
٧٤- تاج العروس من جواهر القاموس ، محمد مرتضى الزبيدي ، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت ، لبنان .
٧٥- التبصرة في أصول الفقه ، أبو إسحاق إبراهيم الشيرازي (ت ٤٧٦هـ) ، تحقيق : د. محمد حسن هيتو ، دار الفكر ، دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٠هـ .
٧٦- التبصرة والتذكرة ، لأبي محمد عبدالله بن علي الصيمري ، تحقيق : د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
٧٧- تبصير المنتبه بتحرير المشتبه ، لابن حجر العسقلاني ، تحقيق : علي محمد البجاوي ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، ١٣٨٣هـ - ١٩٦٤م .
٧٨- التبيان في إعراب القرآن ، لأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ) ، تحقيق : علي محمد البجاوي ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى الحلبي وشركاه .
٧٩- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، لأبي البقاء العكبري (ت٦١٦هـ) ، تحقيق : د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
٨٠- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب ، ليوسف بن سليمان الشنتمري (ت ٤٧٦هـ) ، تحقيق : د. زهير عبدالمحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م .

٨١- تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب ، لمحمد بن أبي بكر الدماميني (ت ٨٢٧هـ) ، مخطوط .

٨٢- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ، لجمال الدين أبي محمد عبدالله بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) ، تحقيق : د. عباس مصطفى الصالحي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

٨٣- التخمير (شرح المفصل في صنعة الإعراب) ، لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي ، تحقيق : د. عبدالرحمن العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٠م .

٨٤- تذكرة النحاة ، لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ) ، تحقيق : د. عفيف عبدالرحمن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

٨٥- التذييل والتكميل في شرح التسهيل ، لأبي حيّان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) ، نسخة فلمية محفوظة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية برقم : (٧٣٢١ ، ٧٣٢٣ ، ٧٣٢٤ ، ٧٣٢٥ ، ٧٣٢٦) .

٨٦- التصحيف (شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف) ، لأبي أحمد العسكري ، تحقيق : عبدالعزيز أحمد ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م .

٨٧- التصريح بمضمون التوضيح ، لخالد بن عبدالله الأزهري (ت ٩٠٥هـ) ، دار إحياء الكتب العربية .

٨٨- تصريف الأفعال والأسماء في ضوء أساليب القرآن ، تأليف : د. محمود سالم محيسن ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

٨٩- التصريف الملوكي ، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) ، تصحيح : محمود سعيد النعسان ، تعليق : أحمد الخاني ، ومحيي الدين الجراح ، دار المعارف ، دمشق ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٠هـ .

٩٠- التعريفات ، لعلي بن محمد الشريف الجرجاني الحنفي (ت ٨١٦هـ) ، تحقيق وتعليق : د. عبدالرحمن عميرة ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

٩١- تعليق الفرائد ، لمحمد بن أبي بكر الدماميني (ت ٨٢٧هـ) ، تحقيق : د. محمد بن عبدالرحمن المفدى، رسالة دكتوراه، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ .

٩٢- التعليقة على كتاب سيبويه ، لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) ، تحقيق : د. عوض ابن حمد القوزي ، الجزء الأول ، مطبعة الأمانة ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .

والجزء الثاني ١٤١٢هـ ، والجزء الثالث ١٤١٤هـ ، والجزء الرابع ١٤١٥هـ، والجزء الخامس ١٤١٦هـ .

٩٣- تفسير أبي السعود ، لأبي السعود بن محمد العماري ، تحقيق : د. عبدالقادر أحمد عطا، مطبعة السعادة .

٩٤- تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) ، لأبي عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت ٦٧١هـ) ، مطبعة دار الكتب ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٧م .

٩٥- تقويم الفكر النحوي ، د. علي أبو المكارم ، دار الثقافة ، بيروت .

٩٦- التكملة ، لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) ، تحقيق : د. حسن شاذلي فرهود ، جامعة الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .

٩٧- تلقيح الألباب في عوامل الإعراب ، لأبي بكر الشنتريني (ت ٥٤٩هـ) . تحقيق : د. معيض بن مساعد العوفي ، دار المدني ، جدة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م

٩٨- التمهيد في أصول الفقه ، لأبي الخطاب الحنبلي (ت ٥١٠هـ) ، تحقيق : د. مفيد محمد أبو عمشة ، ود. محمد علي إبراهيم ، جامعة أم القرى ، مكة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ .

٩٩- تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث ، تأليف: عبدالرحمن ابن علي بن حمد الشيباني ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان .

١٠٠- تناوب حروف الجر في لغة القرآن ، د. محمد حسن عواد ، دار الفرقان للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

١٠١- التنبيهات على أغاليط الرواة في كتب اللغة والمصنفات ، لعلي بن حمزة البصري ، تحقيق : عبدالعزيز الميمني ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م .

١٠٢- تنوير الحوالك شرح موطأ الإمام مالك ، جلال الدين السيوطي ، المكتبة التجارية الكبرى ، مصر .

١٠٣- تهذيب اللغة ، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت ٣٧٠هـ) ، تحقيق : عبدالسلام هارون ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م .

١٠٤- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، لابن أم قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ) ، تحقيق : د. عبدالرحمن علي سليمان ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، الطبعة الأولى .

١٠٥- التوطئة ، لأبي علي الشلوبين (ت ٦٤٥هـ) ، تحقيق : يوسف أحمد المطوع ، دار التراث العربي للطبع والنشر ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٣م .

١٠٦- التوقيف على مهمات التعاريف ، تأليف محمد عبدالرؤوف المناوي (ت١٠٣١هـ)، تحقيق : د. محمد رضوان الداية ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، لبنان ، دار الفكر ، دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .

١٠٧- تيسير التحرير شرح كتاب التحرير لكمال الدين محمد ابن الهمام (ت ٨٦١هـ) ، لمحمد أمين المعروف بأمير بادشاه الحنفي (ت ٩٧٢هـ) ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، ١٣٥١هـ .

١٠٨- التيسير في القراءات السبع ، لأبي عمرو عثمان الداني (ت ٤٤٤هـ) ، نشر أوتوبرتزل ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

١٠٩- الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير ، جلال الدين السيوطي ، دار الكتب العلمية، بيروت ، الطبعة الرابعة .

١١٠- الجمل في النحو ، المنسوب للخليل بن أحمد الفراهيدي ، تحقيق : د. فخر الدين قباوة ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

١١١- الجمل في النحو ، لأبي القاسم الزجاجي (ت ٣٤٠هـ) ، تحقيق : د. علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م .

١١٢- جمهرة الأمثال ، لأبي هلال العسكري (ت ٣٩٥هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، وعبدالمجيد قطامش ، المؤسسة العربية الحديثة ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٣٨٤هـ .

١١٣- جمهرة اللغة ، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد (ت ٣٢١هـ) ، تحقيق : رمزي منير بعلبكي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٧م .

١١٤- الجنى الداني في حروف المعاني ، للحسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ) ، تحقيق : د. فخر الدين قباوة ، ومحمد فاضل ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٣هـ .

١١٥- الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى ، تأليف : مراجع عبدالقادر بالقاسم الطلحي ، منشورات جامعة قار يونس ، بنغازي ، ليبيا .

١١٦- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب ، الإمام علاء الدين بن علي الإربلي ، مراجعة : إميل بديع يعقوب ، دار النفائس ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩١م .

١١٧- حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي لشافية ابن الحاجب ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

١١٨- حاشية الأمير على المغني ، لمحمد الأمير الأزهري ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه .

١١٩- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ، للشيخ محمد الدمياطي الشهير بالخضري ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤٠٩هـ .

١٢٠- حاشية الدسوقي على المغني ، لمصطفى محمد عرفة الدسوقي ، المطبعة الحميدية ، مصر ، ١٣٥٨هـ .

١٢١- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ، دار الفكر .

١٢٢- حاشية يس على التصريح للأزهري ، تأليف : يس بن زين الدين العليمي الحمصي ، بهامش التصريح ، دار الفكر ، بيروت .

١٢٣- الحجة في القراءات السبع ، لأبي عبدالله الحسين ابن خالويه ، تحقيق : د. عبدالعال سالم مكرم ، دار الشروق ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، ١٣٩٩هـ .

١٢٤- الحجة في علل القراءات السبع ، لأبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) ، تحقيق : علي النجدي ناصف وآخرين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

١٢٥- حروف المعاني ، للزجاجي ، تحقيق : علي الحمد ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٦هـ .

١٢٦- الحلل في شرح أبيات الجمل ، لابن السيد البطليوسي ، تحقيق : د. مصطفى إمام، مطبعة الدار المصرية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٧٩م .

١٢٧- الحماسة، لأبي تمام الطائي، تحقيق: د. عبدالله بن عبدالرحيم عسيلان ، مطابع دار الهلال، (منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية)، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .

١٢٨- الحيوان ، لأبي عثمان الجاحظ (ت ٢٥٥هـ) ، تحقيق : عبدالسلام هارون ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٣٨٨هـ .

١٢٩- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، لعبدالقادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ) تحقيق : عبدالسلام هارون ، مكتبة الخانجي ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ .

١٣٠- الخصائص ، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ) ، تحقيق : محمد علي النجار ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

١٣١- الخليل بن أحمد الفراهيدي : أعماله ومنهجه ، د. مهدي المخزومي ، دار العلوم العربية ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٦م .

١٣٢- داعي الفلاح لمخبّات الاقتراح ، لابن علان ، تحقيق : د. سعد عرفة ، رسالة دكتوراه ، جامعة الأزهر ، كلية اللغة العربية .

١٣٣- دراسات في كتاب سيبويه ، د. خديجة الحديثي ، وكالة المطبوعات ، الكويت .

١٣٤- دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها ، د. صاحب أبو جناح ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .

١٣٥- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، لمحمد عبدالخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة .

١٣٦- دراسات لغوية ، د. عبدالصبور شاهين ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٦م .

١٣٧- دراسات نحوية في خصائص ابن جني ، د. أحمد سليمان ياقوت ، دار الناشر العربي ، مصر ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٠م .

١٣٨- دراسة في النحو الكوفي (رسالة ماجستير) ، تأليف : المختار أحمد ديره، دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

١٣٩- الدر المصون في علم الكتاب المكنون ، للسمين الحلبي ، تحقيق : علي محمد معوض وآخرين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .

١٤٠- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية ، لأحمد بن الأمين الشنقيطي (ت ١٣٣١هـ)، تحقيق: د. عبدالعال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
١٤١- ديوان ابن الدمينة ، تحقيق : أحمد راتب النفاخ ، دار العروبة ، القاهرة، ١٣٧٩هـ - ١٩٥٩م .
١٤٢- ديوان أبي الأسود الدؤلي ، تحقيق : عبدالكريم الدجيلي ، شركة النشر والطباعة العراقية المحدودة ، بغداد ، الطبعة الأولى ، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م .
١٤٣- ديوان أبي دؤاد الإيادي ، تحقيق : د . إحسان عباس ، دار مكتبة الحياة، بيروت ، ١٩٥٩م (ضمن كتاب دراسات في الأدب العربي) .
١٤٤- ديوان أبي زبيد الطائي ، تحقيق : د. نوري حمودي القيسي ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م ، (ضمن شعراء إسلاميون) .
١٤٥- ديوان الأخطل (شعر الأخطل) ، صنعه السكري رواية محمد بن حبيب، تحقيق : د. فخر الدين قباوة ، دار الأصمعي ، حلب ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م .
١٤٦- ديوان الأسود بن يعفر ، صنعه : نوري حمودي القيسي ، وزارة الثقافة والإعلام ، الجمهورية العراقية ، الطبعة الأولى .
١٤٧- ديوان الأعشى الكبير (ميمون بن قيس) ، شرح وتعليق : د. محمد محمد حسين ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة السابعة ، ١٩٨٣م .
١٤٨- ديوان امرئ القيس ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف، مصر ١٣٧٧هـ، ومن جمع حسن السندوبي ، مطبعة الاستقامة ، القاهرة، الطبعة الرابعة ، ١٣٧٨هـ .

١٤٩- ديـوان أوس بـن حجـر ، تحقيـق وشـرح ، د. محمـد يوسـف نجـم، دار صادر، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م .

١٥٠- ديوان بشر بن أبي خازم ، تحقيـق: د. عزة حسن، دار الثقافة ، دمشق، الطبعة الثانية ، ١٩٧٢م .

١٥١- ديوان تميم بن أُبيّ بن مقبل ، تحقيـق : د. عـزة حـسن ، مديريـة إحيـاء التراث القديم ، دمشق ، ١٩٦٢م .

١٥٢- ديوان جرير ، جمع : محمد إسماعيل الصاوي ، مضافاً إليه تفسيرات ابن حبيب ، مطبعة الصاوي ، مصر ، الطبعة الأولى .

١٥٣- ديوان جميل بثينة ، جمع وتحقيق : إميل يعقوب ، دار الكتاب العربي، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٢م .

١٥٤- ديوان حاتم الطائي ، تحقيق ، عادل جمال ، مكتة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٠م .

١٥٥- ديوان حـسان بـن ثابـت ، شـرح : عبـدالرحمن البرقـوقي ، دار الكتـاب العربي ، بيروت ، ١٤٠١هـ .

١٥٦- ديوان الحطيئة ، بشرح ابن السكيت والسكري والسجـستاني ، تحقيـق : نعمان أمين طه ، شركة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، الطبعـة الأولى ، ١٣٧٨هـ - ١٩٥٨م .

١٥٧- ديـوان ذي الرمـة، شـرح أبـي نـصر البـاهلي، روايـة ثعلـب، تحقيـق: د.عبدالقـدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ .

١٥٨- ديوان الراعـي الـنميري (شـعر الراعـي الـنميري) ، دراسـة وتحقيـق : د. نـوري حمـودي القيـسي ، وهـلال نـاجي ، مطبعـة المجمـع العلمـي العراقي ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

١٥٩- ديوان رؤبة بن العجاج (مطبوع ضمن مجموعة أشعار العرب)، تصحيح : وليم بن الورد ، مكتبة المثنى ، بغداد ، طبع في برلين ، ١٩٠٣هـ .

١٦٠- ديوان زهير بن أبي سلمى ، صنعه : الأعلم الشنتمري ، تحقيق : د. فخر الدين قباوة ، منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

١٦١- ديوان زيد الخيل، تحقيق: د. نوري حمودي القيسي ، مطبعة النعمان ، النجف .

١٦٢- ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني ، تحقيق : صلاح الدين الهادي ، دار المعارف ، مصر ، الطبعة الأولى ، ١٩٦٨م .

١٦٣- ديوان طرفة بن العبد ، دار بيروت ، بيروت ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م ، وطبع بشرح الأعلم الشنتمري ، تحقيق : درية الخطيب ولطفي الصقال ، مطبعة دار الكتب ، ١٣٩٥م .

١٦٤- ديوان الطرماح بن حكيم ، تحقيق : د. عزة حسن ، مديرية إحياء التراث القديم ، دمشق ، ١٣٨٨هـ .

١٦٥- ديوان الطفيل الغنوي ، تحقيق : محمد بن عبدالقادر أحمد ، دار الكتاب الجديد ، الطبعة الأولى ، ١٩٦٨م .

١٦٦- ديوان العباس بن مرداس السلمي ، جمع وتحقيق : يحيى الجبوري ، طبع دار الجمهورية ، بغداد ، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م .

١٦٧- ديوان عبيدالله بن قيس الرقيات ، تحقيق وشرح : د. محمد يوسف نجم، دار صادر ، بيروت .

١٦٨- ديوان العجاج، تحقيق: د. عزة حسن، دار الشروق ، بيروت ، ١٩٧١م .

١٦٩- ديوان عدي بن زيد العبادي ، تحقيق : محمد جبار المعيبد ، دار الجمهورية للنشر والطبع ، بغداد ، ١٩٦٥م .

١٧٠- ديوان العرجي ، تحقيق : خضر الطائي ، ورشيد العبيدي ، الشركة الإسلامية للطباعة والنشر ، بغداد ، الطبعة الأولى ، ١٣٧٥م .

١٧١- ديوان علقمة الفحل ، شرح الأعلم الشنتمري ، تحقيق : درية الخطيب ، ولطفي الصقال ، دار الكتاب العربي ، حلب ، الطبعة الأولى ، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م .

١٧٢- ديوان عمر بن أبي ربيعة ، تحقيق : د. فوزي عطوي ، دار صعب ، بيروت ، ١٩٨٠م .

١٧٣- ديوان الفرزدق ، تحقيق ، عبدالله الصاوي ، القاهرة ، ١٩٣٦م .

١٧٤- ديوان القطامي ، تحقيق : إبراهيم السامرائي ، وأحمد مطلوب ، دار الثقافة ، بيروت ، ١٩٦٠م .

١٧٥- ديوان كثيّر عزة ، جمع وشرح: د. إحسان عباس ، دار الثقافة ، بيروت، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م .

١٧٦- ديوان كعب بن مالك الأنصاري ، تحقيق : سامي مكي العاني ، مكتبة النهضة ، بغداد ، الطبعة الأولى ، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م .

١٧٧- ديوان الكميت بن زيد الأسدي ، جمع وتقديم : د. سلوم ، مطبعة النعمان، النجف ، بغداد ، ١٩٦٩م .

١٧٨- ديوان متمم بن نويرة ، ابتسام الصفار ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، ١٩٦٨م .

١٧٩- ديوان المتنبي ، شرح عبدالرحمن البرقوقي ، دار الكتاب العربي ، لبنان ، بيروت .

١٨٠- ديوان المثقب العبدي ، تحقيق : حسن كامل الصيرفي ، مجلة معهد المخطوطات العربية ، القاهرة ، المجلد (١٦) ، ١٩٧٠م .

١٨١- ديوان المجنون، تحقيق: عبدالستار أحمد فراج، مكتبة مصر، القاهرة .
١٨٢- ديوان المخبل السعدي (ضمن شعراء مقلّون) ، تحقيق : حاتم الضامن ، عالم الكتب، بيروت، مكتبة النهضة العربية، بغداد، الطبعة الأولى ، ١٩٨٧م .
١٨٣- ديوان المرار الأسدي (ضمن شعراء أمويون) ، دراسة وتحقيق : د. نوري حمودي القيسي ، عالم الكتب ، بيروت ، مكتبة النهضة العربية ، بغداد ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٥م.
١٨٤- ديوان النابغة الجعدي ، تحقيق : عبدالعزيز رباح ، المكتب الإسلامي ، دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٩٦٤م .
١٨٥- ديوان النابغة الذبياني ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، مصر .
١٨٦- ديوان النجاشي ، جمع : سليم النعيمي ، مجلة المجمع العلمي العراقي، بغداد ، المجلد الثالث عشر ، ١٩٦٦م .
١٨٧- ديوان النعمان بن بشير الأنصاري ، تصحيح : أبو عبدالله محمد بن يوسف السورتي ، المطبع الرحماني ، مصر ، ١٣٣٢هـ .
١٨٨- ديوان النمر بن تولب العكلي (ضمن شعراء إسلاميون) ، صنعه : د. نوري حمودي القيسي ، مكتبة النهضة العربية ، عالم الكتب ، الطبعة الثانية .
١٨٩- ديوان الهذليين ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٩٥م .
١٩٠- الرد على النحاة ، لأبي العباس أحمد بن مضاء القرطبي (ت٥٩٢هـ) ، تحقيق : د. شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الثالثة .
١٩١- رصف المباني في شرح حروف المعاني ، لأحمد المالقي (ت ٧٠٢هـ) ، تحقيق : د. أحمد الخراط ، دار القلم ، دمشق ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

١٩٢- الرواية والاستشهاد باللغة (دراسة لقضايا الرواية والاستشهاد في ضوء علم اللغة الحديث) ، د. محمد عيد ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٧٦م .

١٩٣- روح المعاني ، للألوسي ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤٠٨هـ .

١٩٤- السبعة في القراءات ، لأبي بكر أحمد بن موسى بن مجاهد (ت ٣٢٤هـ)، تحقيق : د. شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

١٩٥- سر صناعة الإعراب ، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ) ، تحقيق : د. حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

١٩٦- سمط اللآلي ، لأبي عبيد عبدالله بن عبدالعزيز البكري (ت٤٨٧هـ) ، تحقيق : عبدالعزيز الميمني ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٣٥٤هـ - ١٩٣٦م .

١٩٧- سنن أبي داود ، سليمان بن الأشعث بن إسحاق ، مطبعة الحلبي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٣٧١هـ .

١٩٨- سنن الترمذي، لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي ، تعليق : عزت عبيد الدعاس ، مطابع الفجر الحديثة ، حمص ، الطبعة الأولى ، ١٣٨٧هـ .

١٩٩- السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ، دراسة وتحقيق : د. عبدالمنعم فائز ، دار الفكر ، دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

٢٠٠- شرح ابن عقيل على الألفية ، تحقيق : محيي الدين عبدالحميد ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، الطبعة السادسة عشرة .

٢٠١- شرح ابن الناظم على الألفية ، لأبي عبدالله بدر الدين محمد بن محمد بن مالك ، تحقيق : د. عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد ، دار الجيل ، بيروت .

٢٠٢- شرح أبنية سيبويه ، لأبي محمد سعيد بن المبارك بن علي المعروف بابن الدهان ، تحقيق : د. حسن شاذلي فرهود ، دار العلوم ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م .

٢٠٣- شرح أبيات سيبويه ، لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس (ت ٣٣٨هـ)، تحقيق : د. وهبة متولي ، مكتبة الشباب ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

٢٠٤- شرح أبيات سيبويه ، لأبي محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي (ت ٣٨٥هـ) ، تحقيق : د. محمد علي سلطاني ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، بيروت ، ١٩٧٩م .

٢٠٥- شرح أبيات مغني اللبيب ، لعبدالقادر البغدادي ، تحقيق : عبدالعزيز رباح وأحمد دقاق ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م .

٢٠٦- شرح الأبيات المشكلة الإعراب المسمّى (إيضاح الشعر) ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق ، د حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، دار العلوم والثقافة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

٢٠٧- شرح أشعار الهذليين ، لأبي سعيد السكري (ت ٢٧٥هـ) ، تحقيق : عبدالستار فراج وأحمد شاكر ، مطبعة المدني ، القاهرة .

٢٠٨- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، طبع دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة .

٢٠٩- شرح ألفية ابن معط ، لابن القواس ، تحقيق : علي موسى الشوملي ، مكتبة الخريجي، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ .
٢١٠- شرح التحفة الوردية ، لابن الوردي ، تحقيق : د. عبدالله علي الشلال ، مكتبة الرشد، الرياض ، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .
٢١١- شرح التسهيل ، لجمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك (ت ٦٧٢هـ) ، تحقيق : د. عبدالرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون ، دار هجر ، مصر ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .
٢١٢- شرح التسهيل ، للمرادي ، مطبعة دار السعادة ، مصر ، الطبعة الأولى ، ١٣٢٨هـ.
٢١٣- شرح التصريف ، تأليف : عمر بن ثابت الثمانيني (ت ٤٤٢هـ) ، تحقيق : د. إبراهيم بن سليمان البعيمي ، مكتبة الرشد ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ -١٩٩٩م .
٢١٤- شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول ، لشهاب الدين أبي العباس أحمد القرافي (ت ٦٨٤هـ) ، تحقيق : طه عبدالرؤوف سعد ، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ .
٢١٥- شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير) ، لابن عصفور ، تحقيق : د.صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، العراق، ١٤٠٠هـ .
٢١٦- شرح ديوان الحطيئة ، شرح أبي سعيد السكري ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٨١م .
٢١٧- شرح ديوان الحماسة ، لأبي علي أحمد المرزوقي (ت ٤٢١هـ) ، تحقيق: أحمد أمين وعبدالسلام هارون ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٣٨٧هـ .

٢١٨- شرح الرماني لكتاب سيبويه (مخطوط) ، نسخة فلمية موجودة في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، بالأرقام التالية ، (١٠٩٠٥- ١٠٩٠٦- ١٠٩٠٧- ١٠٩٠٨) .

٢١٩- شرح السيرافي للكتاب (مخطوط) ، لأبي سعيد السيرافي (ت٣٦٨هـ) ، نسخة مصورة عن دار الكتب المصرية ، وهي برقم (١٠٢٩٦) في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، وبرقم (١٣٧نحو) في دار الكتب .

٢٢٠- شرح السيوطي على ألفية ابن مالك (البهجة المرضية) ، دراسة وتحقيق: علي سعد الشينوي ، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي ، طرابلس ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ .

٢٢١- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، لأبي محمد جمال الدين عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد ، دار الفكر .

٢٢٢- شرح شواهد المغني ، لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) ، تصحيح : محمد محمود الشنقيطي ، دار مكتبة الحياة ، بيروت .

٢٢٣- شرح الصفار ، لكتاب سيبويه (مخطوط) مصورة عن نسخة كوبريلي ، رقم (١٤٩٢) .

٢٢٤- شرح طلعت الشمس على الألفية (بهجة الأنوار شرح أنوار العقول في التوحيد) ، للعلامة أبي محمد عبدالله بن حميد السالمي ، وزارة التراث القومي والثقافة ، سلطنة عمان ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

٢٢٥- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، لجمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٧٢هـ) ، تحقيق : عدنان الدوري ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٣٩٧هـ- ١٩٧٧م .

٢٢٦- شرح عيون كتاب سيبويه ، لأبي نصر هارون بن موسى القيسي ، دراسة وتحقيق : عبدربه عبداللطيف ، مطبعة حسان ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ .

٢٢٧- شرح القصائد السبع الطوال ، لابن الأنباري ، تحقيق : عبدالسلام هارون ، دار المعارف ، الطبعة الرابعة ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

٢٢٨- شرح القصائد العشر ، لأبي زكريا يحيى بن علي الخطيب التبريزي (٥٠٢هـ) ، تحقيق : د. فخر الدين قباوة ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، الطبعة الرابعة ، ١٤٠٠هـ .

٢٢٩- شرح قطر الندى وبل الصدى ، لأبي محمد جمال الدين عبدالله بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) ، تحقيق : حنا الفاخوري ، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ .

٢٣٠- شرح الكافية ، لمحمد بن إبراهيم بن جماعة (ت ٧٣٣هـ) ، تحقيق : د. محمد عبدالنبي ، دار البيان ، مصر ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ .

٢٣١- شرح الكافية الشافية ، لجمال الدين أبي عبدالله محمد بن مالك الطائي (٦٧٢هـ) ، تحقيق : د . عبد المنعم أحمد هريدي ، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢هـ .

٢٣٢- شرح الكافية في النحو ، لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت٦٨٦هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٤٠٥هـ ، وبتحقيق : يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٦م .

٢٣٣- شرح كتاب الحدود ، للفاكهي الإمام عبدالله بن أحمد الفاكهي (ت٩٧٢هـ) ، تحقيق : د. المتولي رمضان الدميري ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م .

٢٣٤- شرح اللمع ، لأبي إسحاق الشيرازي (ت٤٧٦هـ) ، تحقيق : عبدالمجيد تركي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

٢٣٥- شرح المراح في التصريف للعلامة بدر الدين محمود بن أحمد العيني (ت٨٥٥هـ) ، تحقيق : د. عبدالستار جواد ، مطبعة الرشيد .

٢٣٦- شرح المعلقات السبع، لأبي عبدالله الحسين بن أحمد بن الحسين الزوزني

٢٣٧- شرح المفصل ، لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت ٦٤٣هـ) ، عالم الكتب، بيروت ، مكتبة المتنبي ، القاهرة .

٢٣٨- شرح المقدمة الجزولية الكبير ، لأبي علي عمرالأزدي الشلوبين (ت ٦٤٥هـ) (رسالة دكتوراه) ، تحقيق : د. تركي بن سهو العتيبي، مكتبة الرشد ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ .

٢٣٩- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب ، لجمال الدين أبي عمرو عثمان بن الحاجب ، (رسالة دكتوراه) ، تحقيق : جمال عبدالعاطي مخيمر أحمد ، مكتبة نزار مصطفى الباز ، مكة المكرمة ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .

٢٤٠- شرح المقدمة المحسبة ، لابن بابشاذ ، تحقيق : خالد عبدالكريم ، الكويت ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٦م .

٢٤١- شرح المكودي على الألفية ، لأبي زيد عبدالرحمن المكودي ، مطبعة مصطفى الحلبي ، مصر ، الطبعة الثالثة ، ١٣٧٤هـ - ١٩٥٤م .

٢٤٢- شرح ملحة الإعراب، لأبي محمد القاسم بن علي الحريري (ت٥١٦هـ)، تحقيق : د. أحمد محمد قاسم ، مكتبة دار التراث للنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية ، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م .

٢٤٣- شرح الملوكي في التصريف ، صنعه : ابن يعيش ، تحقيق : د. فخر الدين قباوة، مطابع المكتبة العربية، حلب، الطبعة الأولى ، ١٣٩٣هـ .

٢٤٤- شرح النظام لشافية ابن الحاجب ، لحسن بن محمد النيسابوري (من أعلام القرن التاسع الهجري) ، تعليق : علي الشملاوي ، مكتبة العزيزي ، الطبعة الأولى ، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .

٢٤٥- شرح النووي على صحيح مسلم، لأبي زكريا يحيى بن مشرف النووي (ت٦٧٦هـ)، طبع المطبعة المصرية ، ١٣٤٩هـ .

٢٤٦- شرح الوافية نظم الكافية ، لأبي عمرو عثمان بن الحاجب النحوي ، دراسة وتحقيق : د. موسى بناي العليلي ، نشر الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٢٤٧- شعر الحارث بن خالد المخزومي، تحقيق : د. يحيى الجبوري ، بغداد، الطبعة الأولى ، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .

٢٤٨- شعر عبدالله بن الزبير الأسدي ، تحقيق : د. يحيى الجبوري ، نشر مديرية الثقافة والإعلام في وزارة الإعلام في الجمهورية العراقية ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٤م .

٢٤٩- شعر يزيد بن الطثرية ، تحقيق : ناصر الرشيد ، دار الوثبة ، دمشق .

٢٥٠- الشعر والشعراء ، لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦هـ)، تحقيق : أحمد شاكر ، دار المعارف ، مصر ، الطبعة الثانية ، ١٩٦٦م .

٢٥١- شعراء أمويون ، تحقيق : نوري حمودي القيسي ، عالم الكتب ، بيروت، مكتبة النهضة العربية ، بغداد ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٥م .

٢٥٢- شفاء العليل في إيضاح التسهيل ، لأبي عبدالله محمد بن عيسى السلسيلي (ت٧٧٠هـ) ، تحقيق : د. الشريف عبدالله البركاتي ، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ .

٢٥٣- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، لجمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك ، تحقيق : محمد فؤاد عبدالباقي ، عالم الكتب ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٣هـ .

٢٥٤- شواهد الشعر في كتاب سيبويه ، د. خالد عبدالكريم جمعة ، مكتبة دار العروبة ، الكويت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٠هـ .

٢٥٥- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها ، لأبي الحسين أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ) ، تحقيق : د. مصطفى الشويمي ، مؤسسة بدران ، بيروت ، ١٣٨٢هـ .

٢٥٦- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) ، تأليف : إسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٣هـ) تحقيق : أحمد عبدالغفور عطار ، دار العلم للملايين ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٢٥٧- صحيح البخاري ، لمحمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ) ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، ١٣٧٨هـ - ١٩٥٨م .

٢٥٨- صحيح مسلم ، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى ، ١٣٧٥هـ.

٢٥٩- ضحى الإسلام ، لأحمد أمين ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة العاشرة .

٢٦٠- ضرائر الشعر، لابن عصفور الإشبيلي ، تحقيق : السيد إبراهيم محمد ، دار الأندلس ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٠م .

٢٦١- ضرائر الشعر أو (كتاب ما يجوز للشاعر في الضرورة) ، لأبي عبدالله محمد بن جعفر القزاز القيرواني (ت٤١٢هـ) ، تحقيق : د. محمد زغلول ود. محمد مصطفى هدارة ، منشأة المعارف ، الإسكندرية .
٢٦٢- الضرائر اللغوية في الشعر الجاهلي ، د. عبد العال شاهين ، دار الرياض للنشر والتوزيع ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
٢٦٣- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر ، محمود شكري الآلوسي ، المكتبة العربية ، بغداد ، المطبعة السلفية ، مصر ، ١٣٤١هـ .
٢٦٤- الضرورة الشعرية في النحو العربي ، د. محمد حماسة عبداللطيف ، مكتبة دار العلوم ، ١٩٧٩م.
٢٦٥- الضرورة عند النحويين ، د. محمد عبدالحميد (مجلة كلية الآداب ، جامعة الرياض ، م ٤ ، ١٣٩٥هـ - ١٣٩٦هـ) .
٢٦٦- ضياء السالك إلى أوضح المسالك ، للأستاذ : محمد عبدالعزيز النجار ، مطبعة الفجالة الجديدة ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٣٨٨هـ .
٢٦٧- طبقات فحول الشعراء ، لمحمد بن سلام الجمحي (ت ٢٣١هـ) ، تحقيق : محمود محمد شاكر ، مطبعة المدني ، القاهرة .
٢٦٨- ظاهرة التأويل في الدرس النحوي ، د. عبدالله بن حمد الخثران ، النادي الأدبي ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
٢٦٩- ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين، د. عبدالفتاح حسن علي البجة ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
٢٧٠- الظواهر اللغوية في التراث النحوي ، د. علي أبو المكارم ، الحديثة للطباعة ، القاهرة، ١٩٦٨م.

٢٧١- عبث الوليد شرح ديوان البحتري ، لأبي العلاء المعري ، تعليق : محمد عبدالله المدني ، دار الرفاعي للنشر والطباعة والتوزيع ، الرياض ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

٢٧٢- العدة في أصول الفقه ، للقاضي أبي يعلى محمد بن الحسين الحنبلي (ت٤٥٨هـ) ، تحقيق : د. أحمد بن علي سير المباركي ، الرياض ، الطبعة الثانية ، ١٤١٠هـ .

٢٧٣- العربية (دراسات في اللغة واللهجات والأساليب) ، ليوهان فك ، ترجمة : عبدالحليم النجار ، دار الكتاب العربي ، ١٩٥١م .

٢٧٤- العقد الفريد ، لأبي عمر أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي ، تصحيح: أحمد أمين وآخرين ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٣٧٥هـ .

٢٧٥- العين ، للخليل بن أحمد الفراهيدي ، تحقيق : د. عبدالله درويش ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٧م .

٢٧٦- العلة النحوية ، أحمد مطر العطية (مجلة جامعة الملك سعود ، المجلد الحادي عشر ، الآداب (١) ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م) .

٢٧٧- العلة النحوية نشأتها وتطورها ، د. مازن المبارك ، دار الفكر ، الطبعة الثانية ، ١٣٩١هـ .

٢٧٨- علوم الحديث ، أبو عمرو عثمان الشهرزوري المشهور بابن الصلاح تحقيق:د. نور الدين عتر ، المكتبة العلمية ، المدينة المنورة ، ١٣٨٦هـ .

٢٧٩- عمدة القاري في شرح صحيح البخاري ، للإمام بدر الدين العيني ، المطبعة المنيرية .

٢٨٠- العنوان في القراءات السبع ، لأبي طاهر إسماعيل بن خلف المقرئ الأنصاري (ت٤٥٥هـ) ، تحقيق : د. زهير زاهد ، ود. خليل العطية ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

٢٨١- العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية ، عبدالقاهر الجرجاني ، شرح الشيخ : خالد الأزهري ، تحقيق : د. البدراوي ، دار المعارف ، مصر ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٣م .

٢٨٢- شرح عيون الإعراب ، للمجاشعي ، تحقيق : د. عبدالفتاح سليم ، دار المعارف القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٢٨٣- غريب الحديث ، لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي ، تصحيح ، د. محمد عبدالمعين خان ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد ، الهند ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٦هـ .

٢٨٤- غيث النفع في القراءات السبع ، ولي الله الصفاقسي ، بهامش (سراج القارئ المبتدئ وتذكار المقرئ المنتهي) ، لأبي القاسم علي بن عثمان ، شركة مصطفى البابي وأولاده ، مصر ، الطبعة الثالثة ، ١٣٧٣هـ .

٢٨٥- الفائق في أصول الفقه ، لصفي الدين محمد عبد الرحيم الأرموي الهندي (ت٧١٥هـ) ، تحقيق : د. علي بن عبدالعزيز العميريني ، دار الاتحاد الأخوي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤١١هـ .

٢٨٦- فتح الباري شرح صحيح البخاري ، لابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) ، طبع شركة علاء الدين للطباعة والتجليد ، بيروت .

٢٨٧- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، لمحمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ) ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .

٢٨٨- الفريد في إعراب القرآن المجيد ، للهمداني (ت٦٤٣هـ) ، تحقيق : فهمي النمر وفؤاد مخيمر ، دار الثقافة ، الدوحة ، الطبعة الأولى ، ١٩٩١م .

٢٨٩- الفصول الخمسون ، لابن معط ، تحقيق : محمود الطناحي ، مطبعة البابي الحلبي .

٢٩٠- الفصول في العربية ، لأبي محمد سعيد بن المبارك بن الدهان ، تحقيق : د. فائز فارس ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م .

٢٩١- فصول في فقه اللغة ، د. رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة، الطبعة الثانية .

٢٩٢- الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب ، لنور الدين الجامي (ت ٨٩٨هـ) ، تحقيق : د. أسامة طه الرفاعي ، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، الجمهورية العراقية ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

٢٩٣- فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت في أصول الفقه لابن عبدالشكور ، تأليف : عبدالعلي محمد الأنصاري (ت١٢٢٥هـ) ، مطبعة بولاق ، الطبعة الأولى ، ١٣٢٢هـ (بهامش المستصفى للغزالي) .

٢٩٤- في أصول النحو ، لسعيد الأفغاني ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، دمشق، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

٢٩٥- في تصريف الأسماء ، د. عبدالرحمن شاهين ، مكتبة الشباب ، القاهرة، ١٩٩٢م .

٢٩٦- فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح ، لابن الطيب الفاسي ، تحقيق : برهان محمد حسين ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس .

٢٩٧- القاموس المحيط ، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت ٨١٦هـ) ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٧هـ .

٢٩٨- القياس في اللغة العربية ، محمد الخضر حسين ، المطبعة السلفية ، القاهرة ، ١٣٥٣هـ .

٢٩٩- القياس في النحو العربي (نشأته – وتطوره) ، د. سعيد جاسم الزبيدي، دار الشروق ، عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٧م .

٣٠٠- الكامل في اللغة والأدب والنحو والتصريف ، للإمام أبي العباس المبرد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق : أحمد محمد شاكر ، مطبعة مصطفى البابي ، الطبعة الثالثة ، ١٣٥٦هـ ، وبتحقيق : د. محمد أحمد الدالي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤١٣هـ .

٣٠١- الكتاب ، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ) ، المطبعة الكبرى الأميرية ، بولاق ، مصر ، الطبعة الأولى ، ١٣١٦هـ ، وطبعة عالم الكتب ، بيروت، تحقيق : عبدالسلام محمد هارون ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٣هـ .

٣٠٢- كتاب الأفعال ، لأبي القاسم علي بن جعفر السعدي المعروف بابن القطاع (ت ٥١٥هـ) ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م .

٣٠٣- كشاف اصطلاحات الفنون ، محمد الفاروقي التهانوي ، تحقيق : د. لطفي عبدالبديع ، ود. عبدالنعيم محمد حسين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧م .

٣٠٤- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، لمحمود بن عمر الزمخشري ، تصحيح : مصطفى حسين أحمد ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م .

٣٠٥- كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي ، للعلامة علاء الدين عبدالعزيز بن أحمد البخاري (ت ٧٣٠هـ) ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٣٩٤هـ .

٣٠٦- كشف الخفاء ومزيل الإلباس ، لإسماعيل العجلوني ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، القاهرة ، ١٣٥١هـ .

٣٠٧- كشف المشكل في النحو ، لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني (ت ٥٩٩هـ) ، تحقيق : د. هادي مطر ، وزارة الأوقاف ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ .

٣٠٨- الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية) ، لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي ، تصحيح ومقابلة : د. عدنان درويش ، ومحمد المصري ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية ، ١٤١٣هـ .

٣٠٩- الكناش في النحو والصرف ، لأبي الفداء الملك المؤيد ، تحقيق : د. علي الكبيسي ، ود. صبري إبراهيم ، جامعة قطر ، ١٤١٣هـ .

٣١٠- اللامات ، لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت٣٣٧هـ) ، تحقيق : د. مازن المبارك ، دار الفكر ، دمشق ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

٣١١- لباب الإعراب ، لتاج الدين محمد بن محمد بن أحمد الإسفراييني (ت٦٨٤هـ) ، تحقيق : بهاء الدين عبدالوهاب بن عبدالرحمن ، دار الرفاعي للنشر والطباعة والتوزيع ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ .

٣١٢- لسان العرب ، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري (ت٧١١هـ) ، دار صادر ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .

٣١٣- لسان الميزان ، لابن حجر العسقلاني ، حيدر آباد ، ١٣٣١م .

٣١٤- اللغة بين المعيارية والوصفية ، د. تمام حسان ، القاهرة ، ١٩٥٨م .

٣١٥- لغة الشعر (دراسة في الضرورة الشعرية) ، د. محمد حماسة عبداللطيف ، دار الشروق ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م .
٣١٦- اللغة والنحو بين القديم والحديث ، عباس حسن ، دار المعارف ، ١٩٦٦م .
٣١٧- اللمع في العربية ، لابن جني ، تحقيق : حامد المؤمن ، عالم الكتب ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥هـ .
٣١٨- اللهجات العربية في التراث ، د. أحمد علم الدين الجندي ، الدار العربية للكتاب ، ١٩٨٣م .
٣١٩- ليس في كلام العرب، تأليف: الحسين بن أحمد بن خالويه (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق : أحمد عبدالغفور عطار ، مكة المكرمة ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
٣٢٠- ما ينصرف وما لا ينصرف ، للزجاج ، تحقيق : هدى قراعة ، مطابع الأهرام التجارية ، القاهرة ، ١٣٩١هـ .
٣٢١- مباحث العلة في القياس عند الأصوليين ، لعبدالحكيم بن عبدالرحمن أسعد السعدي ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
٣٢٢- المباحث الكاملية ، لعلم الدين اللورقي ، تحقيق : شعبان عبدالوهاب محمد (رسالة دكتوراه)، كلية دار العلوم ، جامعة القاهرة ، ١٣٩٨هـ .
٣٢٣- المبدع في التصريف ، لأبي حيان النحوي الأندلسي ، تحقيق : د. عبدالحميد السيد طلب ، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع ، الكويت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢هـ .
٣٢٤- المبسوط في القراءات العشر ، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن مهران الأصبهاني (ت٣٨١هـ) ، تحقيق : سبيع حمزة حاكمي ، دار القبلة

للثقافة الإسلامية ، جدة ، مؤسسة علوم القرآن ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٨هـ .

٣٢٥- المبين في شرح معاني ألفاظ الحكماء والمتكلمين ، تأليف : سيف الدين الآمدي (ت٦٣١هـ) ، تحقيق وتقديم : د. حسن محمود الشافعي ، القاهرة ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

٣٢٦- المتبع في شرح اللمع ، للعكبري ، تحقيق : عبدالحميد الزوي ، جامعة قار يونس ، بنغازي ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٤م .

٣٢٧- المثلث ، لابن السيد البطليوسي (ت٥٢١هـ) ، تحقيق : صلاح مهدي ، دار الرشيد للنشر ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .

٣٢٨- مجالس ثعلب ، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت ٢٩١هـ) ، تحقيق : عبدالسلام هارون ، دار المعارف ، مصر ، الطبعة الرابعة ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

٣٢٩- مجالس العلماء ، لأبي القاسم الزجاجي (ت ٣٤٠ هـ) ، تحقيق : عبدالسلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، دار الرفاعي ، الرياض، الطبعة الثانية ، ١٤٠٣هـ .

٣٣٠- مجمع الأمثال ، لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني (ت ٥١٨هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد ، المكتبة التجارية الكبرى ، مصر ، الطبعة الثانية ، ١٣٧٩هـ .

٣٣١- مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط ، متن الشافية وشرحها للجاربردي ، وحاشية على شرح الجاربردي لابن جماعة ، عالم الكتب، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٤هـ .

٣٣٢- المحاجاة بالمسائل النحوية ، للزمخشري ، تحقيق : د. بهيجة الحسني ، بغداد ، ١٩٧٣م .

٣٣٣- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ) ، تحقيق : علي النجدي ناصف وآخرين ، دار سزكين للطباعة والنشر ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٦هـ.

٣٣٤- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، لابن عطية الأندلسي ، تحقيق : عبدالسلام عبدالشافي محمد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ .

٣٣٥- المحصول في علم الأصول ، لفخر الدين محمد بن عمر الرازي (ت٦٠٦هـ) ، تحقيق : د . طه جابر العلواني ، مطابع الفرزدق ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٩هـ .

٣٣٦- محك النظر في المنطق ، للإمام أبي حامد الغزالي (ت ٥٠٥هـ) ، تصحيح : محمد بدر الدين النعساني ، دار النهضة الحديثة ، بيروت ، لبنان .

٣٣٧- المحكم والمحيط الأعظم ، لأبي الحسن علي بن سيده (ت ٤٥٨هـ) ، تحقيق : مصطفى السقا وآخرين ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٣٧٧هـ - ١٣٩٣هـ .

٣٣٨- مختار الشعر الجاهلي ، لمصطفى السقا ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، الطبعة الرابعة ، ١٣٩١هـ .

٣٣٩- مختصر في شواذ القرآن الكريم من كتاب البديع ، لابن خالويه ، نشر : برجشتراسر ، المطبعة الرحمانية ، مصر ، ١٩٣٤م .

٣٤٠- المخصص ، لأبي الحسن الأندلسي المعروف بابن سيده (ت ٤٥٨هـ) ، دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة .

٣٤١- المدخل إلى دراسة النحو العربي ، د. علي أبو المكارم ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

٣٤٢- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، د. مهدي المخزومي ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر ، الطبعة الثانية ، ١٣٧٧هـ .

٣٤٣- مراتب النحويين ، لأبي الطيب عبدالواحد الحلبي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي .

٣٤٤- مراحل تطور الدرس النحوي ، د. عبدالله بن حمد الخثران ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .

٣٤٥- المرتجل ، لأبي محمد عبدالله بن أحمد الخشاب (ت ٥٦٧ هـ) ، تحقيق: علي حيدر ، دمشق ، ١٣٩٢هـ .

٣٤٦- المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) ، تحقيق : محمد أحمد جاد المولى وآخرين ، دار الفكر .

٣٤٧- المسائل البصريات ، لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) ، تحقيق : محمد الشاطر ، مطبعة المدني ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ .

٣٤٨- المسائل الحلبيات ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق : د. حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، دار المنارة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

٣٤٩- المسائل الشيرازيات ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق : علي جابر منصور، (رسالة دكتوراه)، جامعة عين شمس، كلية الآداب، ١٣٩٦هـ-١٩٧٦م .

٣٥٠- المسائل العسكرية ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق : محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ-١٩٨٢م .

٣٥١- المسائل العضديات ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق : د. علي جابر المنصوري ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ .

٣٥٢- المسائل المشكلة (البغداديات) ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق : صلاح الدين عبدالله السنكاوي ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٨٣م .

٣٥٣- المسائل المنثورة ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق : مصطفى الحدري ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق .

٣٥٤- المساعد على تسهيل الفوائد ، لبهاء الدين عبدالله بن عقيل الهمداني (ت ٧٦٩هـ) ، تحقيق : د. محمد كامل بركات ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢هـ .

٣٥٥- مسالك النحاة في وجوه الروايات (عرض ودراسة لشروح أبيات سيبويه)، د. محمد خليفة الدنّاع ، منشورات جامعة قار يونس ، بنغازي ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٦م .

٣٥٦- المستدرك على الصحيحين ، للإمام الحافظ أبي عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري (ت٤٠٥هـ) ، وبذيله : (التلخيص) للحافظ الذهبي، دار المعرفة ، وطبع في المطبعة العثمانية ، حيدر آباد - الدكن، الطبعة الأولى ، ١٣٣٥هـ

٣٥٧- المستصفى في علم أصول الفقه ، أبو حامد الغزالي (ت٥٠٥هـ) ، المكتبة التجارية الكبرى ، مصر ، الطبعة الأولى ، ١٣٥٦هـ .

٣٥٨- المستقصى من أمثال العرب، لأبي القاسم جار الله بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٧هـ .

٣٥٩- المستنير في تخريج القراءات ، د. محمد سالم محيسن ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان .

٣٦٠- مسند الإمام أحمد ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٨هـ -١٩٧٨م .

٣٦١- المسوّدة في أصول الفقه ، لآل تيمية ، جمعها : شهاب الدين أبو العباس الحراني (ت ٧٤٥هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد ، مطبعة المدني ، القاهرة ،١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م .

٣٦٢- مشكل إعراب القرآن ، لأبي محمد مكي القيسي (ت٤٣٧هـ) ، تحقيق : د. حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ .

٣٦٣- معاني الحروف المنسوب للرماني ، لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني (ت٣٨٤هـ)، تحقيق : د. عبدالفتاح شلبي ، مكتبة الطالب الجامعي ، مكة المكرمة ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٧هـ .

٣٦٤- معاني القرآن ، للأخفش الأوسط أبي الحسن سعيد بن مسعدة (٢١٥هـ)، تحقيق: د. فائز فارس ، المطبعة العصرية ، الكويت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠١هـ .

٣٦٥- معاني القرآن ، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ) ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٣هـ .

٣٦٦- معاني القرآن وإعرابه ، لأبي إسحاق الزجاج (ت ٣١١هـ) ، تحقيق : د. عبدالجليل شلبي ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ.

٣٦٧- المعاني الكبير في أبيات المعاني ، لابن قتيبة الدينوري ، تصحيح ، سالم الكرنكوي ، دار النهضة الحديثة ، بيروت ، لبنان .

٣٦٨- المعتمد في أصول الفقه ، لأبي الحسين محمد بن علي البصري (ت ٤٣٦هـ) ، تحقيق: محمد حميدالله وآخرين ، المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية ، دمشق ، ١٣٨٤هـ .

٣٦٩- معجم الأدباء،لأبي عبدالله شهاب الدين الحموي البغدادي (ت ٦٢٦هـ)، دار المأمون ، مصر ، ١٣٥٧هـ .

٣٧٠- المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ، إعداد الدكتور : إيميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .

٣٧١- معجم مقاييس اللغة ، لأبي الحسين أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ) ، تحقيق وضبط : عبدالسلام محمد هارون ، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١١هـ - ١٩٩١م .

٣٧٢- المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم ، لأبي منصور موهوب ابن أحمد الجواليقي ، تحقيق : أحمد محمد شاكر ، دار الكتب ، الطبعة الثانية ، ١٣٨٩هـ .

٣٧٣- المعونة في الجدل ، لأبي إسحاق إبراهيم الفيروز أبادي الشيرازي (ت ٤٧٦هـ) ، تحقيق : د. علي بن عبدالعزيز العميريني ، مركز المخطوطات والتراث ، الكويت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

٣٧٤- معيار العلم في فن المنطق ، للإمام أبي حامد الغزالي (٥٠٥هـ) ، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت .

٣٧٥- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م ، وبتحقيق : الفاخوري ، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١١هـ - ١٩٩١م .

٣٧٦- المفتاح في الصرف ، صنعه : عبدالقاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) ، تحقيق : الدكتور : علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، دار الأمل ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٩م .

٣٧٧- مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول ، أبو عبدالله محمد بن أحمد المالكي (ت ٧٧١هـ) ، دار الكتاب العربي ، مصر ١٣٤٩هـ - ١٩٣٠م .

٣٧٨- المفصل في تاريخ النحو العربي – قبل سيبويه – الدكتور : محمد خير الحلواني ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م .

٣٧٩- المفصل في علم العربية ، لجار الله أبي القاسم الزمخشري (ت٥٣٨هـ) ، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الثانية .

٣٨٠- المفضليات ، للمفضل بن محمد بن يعلى الضبي (ت ١٧٨هـ) ، تحقيق : أحمد شاكر ، وعبدالسلام هارون ، دار المعارف ، مصر ، الطبعة السابعة .

٣٨١- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (شرح الشواهد الكبرى)، لأبي محمد محمود بن أحمد العيني (ت ٨٥٥هـ) ، بهامش خزانة الأدب للبغدادي ، المطبعة الأميرية ، بولاق ، الطبعة الأولى .

٣٨٢- المقتضب ، لأبي العباس المبرد (ت ٢٨٥هـ) ، تحقيق : محمد عبدالخالق عضيمة ، مطبعة دار التحرير ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٣٨٥هـ ، ونشر لجنة إحياء التراث الإسلامي ، القاهرة ، ١٣٩٩هـ .

٣٨٣- المقرب ، علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩هـ) تحقيق : أحمد الجواري ، وعبدالله الجبوري ، مطبعة العاني ، بغداد ، الطبعة الأولى ، ١٣٩١هـ .

٣٨٤- المقنع في معرفة رسم مصاحف الأمصار، لأبي عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ)، تحقيق : محمد أحمد دهمان ، مطبعة الترقي ، دمشق ، ١٣٥٩هـ – ١٩٤٠ م .

٣٨٥- الملخص في ضبط قوانين العربية ، لابن أبي الربيع ، تحقيق : د . علي سلطان الحكمي ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .

٣٨٦- المتع في التصريف ، لعلي بن مؤمن بن عصفور (ت ٦٦٩هـ) ، تحقيق: د . فخر الدين قباوة ، دار المعرفة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

٣٨٧- من أسرار اللغة ، د. إبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة الخامسة ، ١٩٧٥م.

٣٨٨- مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة ، تأليف الدكتور : حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .

٣٨٩- المنصف شرح التصريف للمازني (ت ٢٤٩هـ) ، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) ، تحقيق : إبراهيم مصطفى ، وعبدالله أمين ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر ، الطبعة الأولى ، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م .

٣٩٠- المنصف من الكلام على مغني ابن هشام (حاشية الشمني على مغني اللبيب) ، أحمد ابن محمد الشمني (ت ٨٧٢هـ) ، المطبعة البهية ، مصر ، وبهامشها شرح الدماميني على المغني .

٣٩١- المنطق الحديث ومناهج البحث ، د. محمود قاسم ، القاهرة ، ١٩٦٦م .

٣٩٢- المنهاج في ترتيب الحجاج ، لأبي الوليد الباجي (ت٤٧٤هـ)، تحقيق : عبدالمجيد تركي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٧م .

٣٩٣- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك ، أبو حيان الغرناطي الأندلسي (ت٧٤٥هـ) ، تحقيق : سدني جليزر ، الجمعية الأمريكية، ١٩٤٧م .

٣٩٤- المنهج الوصفي في كتاب سيبويه ، د. نوزاد حسن أحمد ، جامعة قاريونس ، بنغازي ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٦م .

٣٩٥- الموافقات في أصول الشريعة ، أبـو إسحاق إبـراهيم بـن موسـى الـشاطبي (ت ٧٩٠هـ) تـصحيح : محمـد دراز ، المكتبـة التجاريـة الكـبرى ، القاهـرة ، الطبعة الثانيـة ، ١٣٩٥هـ .

٣٩٦- موسوعـة مصطلحات علم المنطق عند العرب ، د. فريد جبر ، ود. سميح دغيم ، ود.رفيق العجم ، ود. جيرار جهامي ، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت ، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م .

٣٩٧- الموطأ ، الإمام مالك بن أنس الأصبحي (ت ١٧٩هـ) ، تحقيـق : محمد فؤاد عبدالباقي ، مطبعة دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة .

٣٩٨- ميزان الاعتدال ، لأبي عبدالله محمد بن أحمـد الـذهبي (ت ٧٤٨هـ) ، تحقيـق : علي محمد البجـاوي ، دار إحيـاء الكتـب العربيـة ، الطبعـة الأولى ، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م.

٣٩٩- نتائج الفكر في النحو ، لأبي القاسم الـسهيلي (ت٥٨١هـ) ، تحقيـق : د. محمد إبراهيم البنا ، دار الرياض للنشر والتوزيع ، الطبعة الرابعة، ١٤٠٤هـ .

٤٠٠- النحو العربي (تاريخه - إعلامه - نصوصه - مـصادره) ، د. محمـود ياقوت ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٤م.

٤٠١- النحو الوافي ، تأليف ، عبـاس حـسن ، دار المعـارف ، مـصر ، الطبعـة الخامسة .

٤٠٢- نزهة الطرف في علم الصرف ، عبـدالله بن يوسف النحوي المعروف بـابن هشام (ت٧٦١هـ) ، تحقيق : د. أحمـد عبـد المجيـد هريـدي ، مكتبـة الزهراء ، القاهرة ، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م .

٤٠٣- نشأة النحـو وتـاريخ أشـهر النحـاة ، تـأليف ، محمـد الطنطـاوي ، دار المنار، الطبعة الخامسة ، ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م .

٤٠٤- النشر في القراءات العشر ، لأبي الخير محمد الدمشقي المعروف بابن الجزري (ت٨٣٣هـ) ، تصحيح : علي محمد الضباع ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

٤٠٥- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان ، لأبي حيان الغرناطي الأندلسي (ت٧٤٥هـ) ، تحقيق : د. عبدالحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٨هـ .

٤٠٦- النكت في تفسير كتاب سيبويه ، للأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ) ، تحقيق : زهير سلطان ، نشر معهد المخطوطات العربية ، الكويت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ .

٤٠٧- نهاية السول في شرح منهاج الوصول في علم الأصول المبيضاوي ، جمال الدين عبدالرحيم الأسنوي (ت٧٧٢هـ)، عالم الكتب، بيروت ، ١٩٨٢م .

٤٠٨- النهاية في غريب الحديث والأثر ، مجد الدين أبو السعادات بن محمد الجزري ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ) ، تحقيق : طاهر أحمد الزاوي ومحمود الطناحي ، المكتبة الإسلامية .

٤٠٩- النوادر في اللغة ، لأبي زيد سعيد بن أوس الأنصاري (ت ٢١٥هـ) ، تعليق : سعيد الخوري الشرتوني ، دار الكتاب العربي ، بيروت .

٤١٠- هشام بن معاوية الضرير (من نحاة الكوفة) ، الدكتور : تركي بن سهو العتيبي ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦هـ .

٤١١- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق : د. عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، ١٤١٣هـ ، وبتحقيق : أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

٤١٢- الوجوب والجواز في الأحكام النحوية (رسالة دكتوراه) ، يوسف أحمد جاد الرب محمد ، جامعة القاهرة ، كلية دار العلوم ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

٤١٣- الوجيز في علم التصريف ، لأبي البركات عبدالرحمن بن محمد بن الأنباري (ت٥٧٧هـ) ، تحقيق : الدكتور على حسين البواب ، دار العلوم للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٤١٤- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن خلّكان (ت ٦٨١هـ) ، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت .

فهرس الموضوعات




الاستقراء الناقص
وأثره في النحو العربي
الدكتور